

أحمد بيضون



في زمانه

# أبو عبدو



ABU ABDO ALBAGL



دار النصار









الشيخ  
في زمانه

دار النهار للنشر، بيروت 2011  
© حقوق الطبع محفوظة للمؤلف  
ISBN 978-9953-74-312-7

الإشراف الفني: ليلي مصفي  
التنفيذ الفني: نسرين فياض  
خط الحلاف: لارا قبطان  
الطباعة: شمالي أند شمالي  
تدقيق النص: محمود عساف  
الطبعة الأولى

أحمد بيضون

# الشيخ في زمانه





إلى غستان تويني

مؤدته سبقت لقاءنا.

وفي ربع قرن، كانت ثقته

لا تترك لي خياراً

غير السعي إلى استئصالها.



## جزءاً وشكراً

محبتي رياض الصلح وصحبتي، موضوع تأمل وموضوع كدح، من خمس عشرة سنة. بدأت هذه الرحلة حين دعاني حفيده المهندس رياض سعيد الأسعد إلى الاطلاع على قصاصات صحف ووثائق أخرى، وجدها مذبذبة ومنسقة، وكان قد أمضى في جمعها أعواماً. وكان المقترح أن تستكمل هذه المائدة وأن تستخرج منها سيرة لرياض الصلح. ومن ربيع العام 1996 إلى خريف تاليه، سميت في توسيع هذه القاعدة الأولى بمزيد من قصاصات الصحف وبمكتبة صغيرة مختصة بالموضوع، وبالوثائق المناسبة مما تعنيه المحفوظات الفرنسية في باريس وناينت، والمحفوظات البريطانية في لندن. وقد عاونني كل من ساري رفعت في بيروت وناين الموسوي وحسن الشامي في باريس وناينت، وبير شامبروك في لندن. وكانت بريجيت كورمي ملحقة ببعثة فرنسا لدى السلطة الفلسطينية فتطوعت مشكورة لتزويدي ووثائق صوّرتها من المحفوظات الصهيونية المركبة في القدس. على أن هذا العمل كله توقف، بعد عام ونصف عام، لصعوبات في تمويله عرضت للمبادر إليه في ذلك الحين.

وبين سنة 2001 وسنة 2008، كنت أستاذاً زائراً لشهر من كل سنة في جامعات فرنسية عدة. فلم أكن أدع فرصة للاستفادة من الوثائق المتعلقة، مباشرة أو مداورة، بصاحبي نفسه: رياض الصلح. عملت مراراً في محفوظات الكي دورسيه وفي محفوظات فانتين، وأقيمت مزارت ثلاثاً في ناينت وطلت إقامتي الأخيرة فيها شهراً بتمامه من سنة 2004 كنت فيه ضيفاً على جامعة المدينة.

وفي أوائل هذه المدة نفسها، طُلب إليّ الإسهام بمقالة عن رياض الصلح في كتاب كان يُعدّ تكريماً لسليم تقلا. فوضعت مقالة طويلة جداً (65 صفحة) عن الانتخابات النيابية في سنة 1943 ووصول الصلح فيها إلى المجلس النيابي وما كان قد مهد لذلك وما أفضى إليه ذلك... وقد ضمّ الكتاب المشار إليه هذه المقالة بالفرنسية، ثم ضمّها بالعربية كتابي مغامرات المغامرة الصادر عن دار النهار في بيروت سنة 2005. وعلى ههنا أن أشكر من أشركني في هذا المشروع، وخصوصاً فارس ساسين وجيرار خوري ويوسف تقلا. فإن مقالتي تلك كانت اختياراً أول لا أزال أعتزّ به، لما تحضّل في جمعتي، حتى حينها، من فكر ومعرفة متعلقين برياض الصلح. وفي حواشي تلك المقالة، وهي كثيرة، يرد مقدار معتبر من المصادر التي استند إليها أيضاً هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ. فيمكن أن يرجع إلى المقالة (والى ما ورد في متن كتابي هذا من إشارات متفرقة إلى مصادر مهمة، هي أيضاً) من يسووه أن هذا الكتاب قد فرض تصميمه أن يبقى خلوّاً من الحواشي.

وفي صيف العام 2005، دُعيت إلى وضع تصوّر للمعرض الذي كان يفترض أن يضّمّه متحف رياض الصلح في صيدا. وكان ذلك يقتضي مني اختيار المواد المرشحة للمعرض

ويضع النصوص التعريفية المناسبة. ولم تمض أسابيع حتى شعرت بأن ما أبلغه من جهد بحثي في الإعداد للمعرض يمكن الخروج منه بثمرة أوزن وأهم من الصور المحبوبة العدد، والفقرات الضامرة الأحجام التي كان يسع زائر المتحف الصغير أن يستعرضها. عليه الفرح على أولياء الأمر في المتحف أن أفصح كتاباً يصعب هذا الأخير وتريد مقادير ما يقتضيه من معرفة برياض الصلح أضافاً عما يسع المعرض وحده أن يحتويه.

رغب القيمين على المتحف بفكرتي هذه. وكان هذا الترحيب في منطلق الجهد التي باشرت بها ليخرج منها هذا الكتاب. في نهاية المطاف، لم يكتمل القِران بين الكتاب والمتحف. فإِن العمل في مشروع المتحف قد توقف في وقت ما، ولا علم عندي اليوم بما آل - أو سيؤول - إليه مشروع المتحف كله. غير أن آثاراً بقيت في الكتاب من مشروع القِران هذا، على الرغم من فسخ الخطبة. بقي منه النّص «التعليمي» أو «المدرسي» الذي افترض قارئاً ضعيف الالهام بالمرحلة وبالشخص، فأملت هذه الفرضية التيسير في العرض، وأملت، على الأخص، التوسّع في التعريف بزمان رياض الصلح في لبنان وفي الشرق العربي وفي العالم، توسّعاً تمثّل في النصّ المستقلّ الذي كرسّ للـ«سياق»... السياق الذي تكبّنت فيه شخصية رياض الصلح وتحرّك فيه وواجه فيه ما واجه. يسأل هذا النصّ ثلث الكتاب وهذا من غير أن يخلو النصّ الآخر المسّمي «الموضوع» (أي سيرة رياض الصلح) من عناصر تستفيد سياق النقاط المطروقة أيضاً، بطبيعة الحال. ومن الصلة بالمتحف وورث الكتاب أيضاً كثرة ما فيه من صور للأشخاص، ومن وثائق مصوّرة ومن خرائط، وورث العرض أخيراً على إدراج أهمّ الوثائق المتوفرة، ما كان منها عائداً إلى رياض الصلح وما كان متعلقاً به.

وما تجب الإشارة إليه هو أنه لا يوجد اليوم، على ما يظهر للباحث، متروكات أصلية يعتدّ بها تستحقّ أن تسمّى «مخطوطات رياض الصلح». والمتداول أن أوراقاً للرجل احترقت في بيته من جزاء القصف الإسرائيلي في صيف سنة 1982. وإنما يدين كل باحث في موضوعنا للراحلة عليها الصلح لما رثّنت به مقالاتها الإحدى والعشرين المنشورة في لو جور، سنة 1965، من وثائق مصوّرة استعدنا بعضها في هذا الكتاب.

لبضع سنوات استغرقها تأليف هذا الكتاب، ظلت أتردّد للعمل على مكاتب رياض الأسعد التي تقوي اليوم ما كنت قد أسهمت في جميعه من أوراق وكتب متعلقة برياض الصلح في وسط التسعينات. ومع طول المدة التي احتاج إليها التأليف فإنها ما كانت إلا لتزداد طولاً ولولا وجود تلك الأوراق، منظمة كاتباً تبشّر للباحث... ولولا حفاوة الصاملين في تلك المكاتب أيضاً، وأخصّ منهم، بعد رياض الأسعد نفسه، القيمة على الأوراق الصلعية، نجاة رياضي، وقد أعارتني طاولة اجتماعاتها الصغيرة بضع سنوات، ومع الطاولنة الغيرة في الأوراق واللطف المشهود.

ليس هذا كل ما فعله رياض الأسعد لهذا الكتاب. فهو قد مؤل إخراجاه إخراجاً أنيقاً، وبصم كلفة طباعته العالية مبتغياً أن يبقى سعر النسخة في حدود طاقة السواد الأعظم من القراء الذين قد يرغبون في اقتنائه على تفاوت إمكاناتهم المالية. وهو قد وضع بصترتي، أخيراً، مجبوسته الفنية من صور رياض الصلح والصور المتعلقة به. فكانت هذه المجموعة مصدراً أول لما غسّته كتابي هذا من صور. وما دمت في حديث الصور فلن يفوتني أن أشكر محفوظات جريدة النهار التي زودت الكتاب صوراً أخرى بلا مقابل، ولن يفوتني أن أشكر لمفني كتاب الاستقلال وكتاب لبنان: القرن في صور، ترخيصهم لي بأن أنشر مرة أخرى صوراً سبق لهم أن نشروها في هذا أو ذاك من الكتابين. والمعلوم أن توقيع غسان تويني يزين واحداً من هذين الكتابين النفيسين. لن أقول شيئاً هنا عما فعله غسان تويني لهذا الكتاب، وذلك في ظرفه الصحي العلوم، خلال الشهور الأخيرة. وإنما وجدت أن خير ما يعبر عن انفعالي بهذا الذي أقدم عليه غسان تويني أن أهديه الكتاب بأسره. وهنا أكتفي بالتوجه بأصدق المرفان إلى شامية تويني التي قرأت على مسمع الأستاذ مقاطع أو فصولاً (لا أعلم) من مخطوط هذا الكتاب. يطيب لي أيضاً أن أشكر فارس ساسين، مرة أخرى، لجهود قيمة بذلها في هذا الصدد وفي غيره.

قبل ذلك كله وبعده، لقيت معونة مختلفة الأشكال من كثيرين. من أشخاص حاورتهم في التسمينات، أحض بالذكر منهم رشيد الصلح ومنع الصلح، ومن أشخاص أرشوني إلى وثيقة ما أو زودوني صورة لها، وأحض بالذكر منهم عبد المولى الصلح الذي زودني صورة للشجرة المحفوظة في العائلة الصلحية. أشكر أيضاً الأب سليم مكاش وأنطوان سلامة لتلطفهما بتزويدي أوراقاً مدرسية ذات علاقة بدراسة رياض الصلح في مدرسة عينطورة وفي مدرسة الآباء اليسوعيين في بيروت. أشكر أيضاً حلمي موسى ورنده حيدر اللذين تطلعوا إليهما في عهد بعيد والثانية في عهد أقرب لنقل صفحات ووثائق عن العبرية كنت محتاجاً إلى قراءتها. ولا أنسى أطفاف بيار فورنييه في محفوظات الكي دورسيه وأن صوفي كرا في محفوظات نانت. وأما سلام الكواكبي فله امتناني لعودته إلي بأجوبة محققة عن أسئلتني العليّة. لن ذكرته من هؤلاء ولن أنسانيه طول المئة، أتقدم اليوم بالشكر الغاثل. أشكر، أخيراً لا آخراً، عزة زوجتي، فإن مواظبتها على القول إن رياض الصلح قد نكد عيشها في هذه السنوات الأخيرة لم تمنعها من تنسيق ثبوت المراجع الملحق بهذا الكتاب.

انتهيت من وضع هذا الكتاب في صيف العام 2009. وإن شعرت بأن صدوره سيتأخر، أودعت نسخاً من مخطوطه مصلحة حماية الملكية الفكرية في جمهوريتنا السعيدة، وكذلك بعض المكتبات المختصة في بيروت ونفراً من أهل الخبرة والثقة. وقد بادر بعض هؤلاء، مشكورين، إلى نشر قراءاتهم للكتاب في أكثر من صحيفة، قبل أن يصدر الكتاب. والنسخة التي أرفعها اليوم إلى المطبعة هي نفسها ما كانته في السنة

الماضية. زينت عليها المصوّرات والملاحق طبعاً، ولكن لم يتغير فيها (ولن يتغير) إلا ما تملي تغييره أعمال التصحيح المعتادة في مساق طباعة الكتب.

لم يُنحَ لهذا الكتاب - مع الأسف - أن يستفيد من مؤنث باتريك سيل المضخم الذي ظهر في ربيع هذه السنة. وهو لم يدخل، بالتالي، في سجال مع كتاب سيل، على الرغم من قوة الشهية لذلك. وقد خضني سيل بشكر في مطلع كتابه أبادله إتياء بمزيد من السرور. فقد وجدت متعة وفائدة في التحدث إليه في كل مرة للثقيته فيها، ابتداء من سنة 2005، وكان ثالثنا، بطبيعة الحال، رياض الصلح.

لن يهتبه الأمر أو يخيّل إليه العكس، أقول، بعد الاعتذار، إنني لم أجنّ مالا من تأليفي هذا الكتاب. القليل الذي وصل إلى يدي بسبب هذا الكتاب، أجنني اليوم وقد أنفقتَه على الكتاب وفي سبيله.

وأما نصيبي من عائدات بيع للكتاب المقبلة فقد تخلّيت عنه سلفاً لينضمّ (على تواضعه المؤكّدة) إلى إسهام رياض الأسعد في تقليص سعر النسخة وتشجيع القارئ على اقتنائها.

ولأختم بالقول إن مخطوط هذا الكتاب قرأه أو قرأ بعضه كثيرون. وكان ترحيبي بنقدهم يسبق شكري لتقريظهم على النوام. ولكن لم يكن لأحد غيري في أي وقت سلطان على كلمة وردت في هذا الكتاب. لا مسهلية، بالتالي، لأحد غيري عن كلمة وردت فيه.

المؤلف

بيروت في 28 أيلول 2010

## في صيغة الكتاب

يستعرض النصّ «س» (أي «السياق») ملامح لعصر رياض الصلح ويروي وقائع منه. وهي الوقائع واللاماح التي حثّت التكوين السياسي لهذه الشخصية واستندت دورها. ويستعرض النصّ «م» (أي «الموضوع») أهمّ الوقائع والأفعال في سيرة رياض الصلح ويرسم عبر تتابعها، ملامح موقعه وحركته، في زمانه وجيله، والأدوار التي أدّاها على مسارح عمله الكثيرة.

أدرج في كل من النصين مبروروثات وخرائط تلائم موضوعات المقالات المتتابعة. فاحتلّ النصّ «س» الثلث الأيمن من الصفحة اليمنى والثلث الأيسر من اليسرى، واحتلّ النصّ «م» الثلثين الباقين من كل من الصفحتين. وجاء حرف الطباعة مختلفاً بلونه وحجمه في كل من العمودين عمّا هو في الآخر.

نظرياً، «يتم» العمود الضيق مضمون العمود العريض برسمه الخلفية العامة لما يعرضه هذا الأخير، مقالة بعد مقالة. فيفترض أن يتمكن قارئ «الموضوع» من الرجوع إلى «سياقه» كلّما احتاج إلى ذلك. ولكن يمكن أيضاً أن تقرأ مقالات كل من النصين قراءة متتابعة مستقلة عن قراءة الأخرى. فلن كلّاً من النصين يُوسع بحيث يكون مكتفياً بذاته إلى الحد الأقصى الممكن. ولم يكن متيسراً، من غير افتعال زائد، إدراج المقالتين المتأزّرتين من «م» و«س» متقابلتين تماماً على الصفحات نفسها. فالمقالة الواحدة من هنا قد تلازرها اثنتان من هناك لا واحدة. وقد تبرز حاجة إلى الاستئناس بالمقالة نفسها من «س» لدى قراءة مقالتين متتابعتين كثيراً أو قليلاً من «م». ثم إن طول المقالة أو قصرها في النصين يستحسن أن تمليه الرغبة في وفاء الموضوع حقّه لا اعتبارات الإخراج. إلخ. عليه استعضنا عن التقابل الموضعي بجدول للتلازم بين مقالات النصين، أثبتناه بعد هذا التصدير فيسح القارئ أن يرجع إليه كلّما وجد حاجة إلى ذلك.

ولقد انتهينا - مع قدر من الأسف - إلى الاستغناء عن العواشي في هذا الكتاب. وذلك أن الصيغة الأنفة الوصف كانت ستملي علينا وضع سلسلتين من العواشي، وهو ما يؤول إلى تعقيد مفرط في الشكل. ثم إن المكافئة المعتبرة التي تعتلّها مقالات الجرائد وموادّ المحفوظات السياسية بين مصادر هذا الكتاب كانت ستزيد كثيراً من عدد العواشي وتزيد بالتالي حجم الكتاب ضخامة على ضخامة. عليه اكتفينا بنكر البعض القليل من مصادرنا في متن النصّ، حيث دعانّا إلى ذلك داعٍ وجيه. وأمّا الدين الذي في عنقنا لمؤلفين آخرين - وهو جسيم بطبيعة الحال - فاكْتَفَيْنَا من الاعتراف به بنكر تأليفهم في «مكتبة البحث» التي أدرجناها في آخر الكتاب. ولعلّ في هذه «التعزية» من العواشي ما يجعل الكتاب ملائماً لأذواق فئات من القراء أكثر تنوعاً وإن خُتِبَ بعض الشيء أمل من قد يريدون استخدامه «أداة عمل» من زملائنا المحترفين.



الخلاصة أن ما يقدّمه هذا الكتاب إنما هو سيرة «منجّمة»، ومدرجة في سياقها التاريخي لرياض الصلح. وقد أملت تقطيع الكتاب على هذا النحو علاقته بمتحف رياض الصلح المتيد في صيدا، والمكانة المنتصرة التي وجب أن تحتلّها الصور الوثائق والخرائط في متنه. ومعنى «منجّمة» هنا أن السيرة جُمِلت في مقالاتٍ شبه مستقلةٍ بعضها عن بعض، تميل كلّ منها، استحياباً لا وجوباً، إلى «معروضات» مصوّرة ثلاثية مضمونها.

ويستعيد الإخراج الطباعي للكتاب، في صيغة افترضنا أن تأتي مشاراً للبهجة، تقليداً كان شائعاً في الطباعة العربيّة إلى وقتٍ ما من القرن العشرين. وهو أن يترافق كتابان على صفحات مجلّد واحد ويُسَمّى المجلّد: كتاب كذا «وبنيله» أو «بهاشمه» كتاب كذا...

جدول الملازمة بين النصّين:

«م» (أي الموضوع وهو سيرة رياض الصلح)  
«س» (أي السياق التاريخي المحيط بهذه السيرة)

الفقرات	ص	الفقرات	ص	الفقرات	ص	الفقرات	ص	الفقرات	ص
1م ← 7م	26	1 ← س ← 11س	11	26م ← 78م	78	230 ← س ← 46س	47	197	ص
8م ← 13م	48	2 ← س ← 12س	22	79م ← 84م	60	245 ← س ← 43س	44	174	ص
14م ← 26م	68	3 ← س ← 19س	25	85م ← 87م	76	265 ← س ← 44س و 51س ← 59س	59	215 و 177	ص
27م ← 33م	99	4 ← س ← 26س و 30س ← 32س	114 و 102	88م ← 97م	126	282 ← س ← 48س ← 63س	63	206	ص
34م	113	5 ← س ← 33س ← 32س	126	93م	104	310 ← س ← 73س ← 74س	74	351	ص
35م ← 36م	114	6 ← س ← 27س ← 29س	104	98م ← 102م	126 و 114	337 ← س ← 64س ← 72س	72	271	ص
37م ← 43م	117	7 ← س ← 30س ← 31س و 33س	33	103م ← 110م	130	357 ← س ← 59س ← 63س و 73س ← 75س	75	351 و 247	ص
44م ← 51م	134	8 ← س ← 34س ← 39س	39	111م ← 121م	132	394 ← س ← 61س و 64س ← 72س	72	271 و 254	ص
52م ← 58م	158	9 ← س ← 35س ← 39س	39	122م ← 126م	136	432 ← س ← 75س	75	433	ص
54م	161	10 ← س ← 36س ← 37س	37	127م ← 134م	163	451 ← س ← 75س ← 77س	77	433	ص
59م ← 74م	170	11 ← س ← 40س ← 45س	45	135م ← 136م	483 ← لا شيء				ص



بكى صاحبي لما رأى الدربَ دونه  
وأيقن أنا لاحقان بقيصرا  
فقلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا  
نحاول مُلْكاً أو نموتَ فنُعْذِرا \*

\* بيتان من شعر «الملك الضليل» امرؤ القيس الكندي، كان يلفس الصلح  
يصب للتمثيل بهما وقد استنكرهما في رحلته الأخيرة قبل مقتله.

## في الكتاب

- 8 جزاء وشكور  
12 في صيغة الكتاب  
13 جدول للملاحة بين النصين «م» و«س»

### I

- 26 م<1> سنة الولادة ومسار النشأة  
28 م<2> إستانبول: مدرسة الحقوق والمنتدى الأدبي  
30 م<3> آل الصلح (أبا عن جد: أحمد باشا وأولاده  
33 م<4> من النبطية إلى إستانبول: جولة رضا  
الصلح في أفاق السلطنة  
36 م<5> رضا الصلح ونظيرة مفتي زاده: فواجع  
كثيرة على بيت واحد  
36 م<6> رضا ورياض: إلى المنفى مروراً بظلّ المشقة  
41 م<7> رضا ورياض: محاكمتان

### II

- 48 م<8> حكومة صيدا العربية...  
ذات السيادة القوتية  
49 م<9> الصلحيون في دمشق الفيصلية  
59 م<10> مفاضلة أولى بين الاستقلال والوحدة  
59 م<11> 1920: «مضبطة مجلس الإدارة»  
61 م<12> 1920: «كاليفارنيسكي» و«التوافق»  
العربي - الصهيوني  
63 م<13> 1920: غدوات ميسلون

### III

- 68 م<14> مؤتمر جنيف وفهده الطويل الصبر  
69 م<15> رياض ووايزمن: من يمنع إيراد الانتداب؟  
75 م<16> «وعد بلفور العربي»  
79 م<17> أول المعاملة  
82 م<18> قدم على سكة الانتخابات  
82 م<19> «كروم القوم» يتجادلون في الدستور:  
الوظائف والمضاربات ونفخ القلب  
84 م<20> العهد الجديد... في 4 صفحات  
86 م<21> يهرأ إلى نفي جديد

### I

- 26 س<1> 1877-1878: انكماش شديد  
لأوروبا العثمانية  
27 س<2> 1876-1884: مدحت باشا  
أو الإصلاح سلاحاً في العرب  
30 س<3> 1880-1885: بين البلقان وشمال إفريقيا:  
خمسائر عثمانية من غير قتال  
31 س<4> 1878-1908: آلة الاستبداد العميق  
والممران عرض الإصلاح  
34 س<5> 1911-1912: حرب البلقان الأولى  
تقلص أوروبا العثمانية إلى مشارف  
إستنبول وإيطاليا تهرز (في ليبيا) ثمة  
العرب بعملية السلطنة لمدارهم  
37 س<6> 1913: وثقة «الرجل المريض»  
ينحازون ولكن العلة لا تفارقه  
40 س<7> 1914... في الأناضول وفي أوروبا  
العثمانية: جدل البقطة القومية  
والعمليات الأوروبية  
40 س<8> 1877-1878: عبد الحميد يخسر  
مسيحيي السلطنة فيدعو إلى  
«الجامعة الإسلامية»  
42 س<9> القرن XIX: تكاثر المدارس ويواكبر  
القومية العربية  
43 س<10> ثورة 1908: أو تعذيب الآمال  
55 س<11> ثورة 1908: ربيع العروة

### II

- 60 س<12> 1918: الاحتلال البريطاني - الفرنسي: أثر  
الأعلام العربية وعزل «الحكومات»  
الفيصلية في التصرفية والساحل  
81 س<13> خريف 1918 - صيف 1920: لبنان: واقع  
الاحتلال يبدد نشوة «الاستقلال»

- 83 س «14 ربيع 1919- صيف 1920: لجنة كينغ -  
كرين والمؤتمر السوري العام
- 66 س «15 1915-1916: مراسلات الشريف حسين -  
مكماهون: حدود غامضة وقاعدة  
تعهدات هشة عشية دخول العرب  
الحرب تحت الرعاية البريطانية
- 87 س «16 1915-1917: سايكس- بيكو، الحسين -  
مكماهون، بلغور- روتشيلد:  
التعهدات متعارضة بلستثناء تعهدات  
البريطانيين والفرنسيين لأنفسهم
- 87 س «17 1920: فلسطين بعد وعد بلغور:  
أفق العنف المفتوح
- 72 س «18 24 تموز 1920: يوم ميلسبون التاريخي:  
جيش غورو يضرب حلم الاستقلال  
المريبي

### III

- 75 س «19 أول أيلول 1920: لبنان الكبير  
يفيخ عن آمال المتصرفية
- 79 س «20 1920-1940: سوريا ولبنان في خطط  
فرنسا: إستراتيجية طويلة  
النفس ولكنها متعزكة
- 81 س «21 1920-1918: لبنان ورقة فرنسية  
في التجاذب الفرنسي- السوري
- 84 س «22 1920-1942: سوريا الانتداب الفرنسي:  
مختبر لصيغ التجزئة والتوحيد
- 86 س «23 1925: الثورة المرزقية تصبح سورية:  
«ولعزبة العمراء باب...»
- 89 س «24 1926-1927: هزيمة الثورة السورية  
تشق قياداتها
- 94 س «26 1918-1929: من حكم سوريا ولبنان...  
من ياريس؟

### IV

- 102 س «26 1926-1928: غدوات الثورة السورية:  
إقرار الخمس المليون وبعده  
المخاض الدستوري في سوريا

- 86 م «22 شقاق في ثورة مهزومة
- 88 م «23 «سوري» يخاطب أحزاب فرنسا وأيهما العام
- 93 م «24 «عودة المجاهد»
- 96 م «25 حفلات على طول الطريق
- 97 م «26 «زعيم الشباب السوري»

### IV

- 99 م «27 «مؤتمر الوحدة السورية» وعرض سوريا
- 101 م «28 عودة إلى أوروبا وإلى لازمة الاستقلال
- 104 م «29 توار الجبل في الصحراء
- 105 م «30 وقد آخر وعوز وخلاف
- 106 م «31 تكريم في حلب
- 110 م «32 رياض وفازرة: العرس و«حداد الأمة»
- 111 م «33 الطائفية والقومية
- 113 م «34 جرائر الجز والتنوير
- 114 م «35 المؤتمر الإسلامي العام للقدس (1931)
- 116 م «36 ميثاق أول للجمعية العربية
- 117 م «37 ترشيح الشيخ وخطبة المطران
- 121 م «38 خلاف الصلح- ثابت من العبة إلى القبة
- 122 م «39 كنز المارك النقابية وطريق النفي  
إلى القامشلي
- 125 م «40 صلح كرامي- المقدم
- 126 م «41 «...خبر دلتك»
- 128 م «42 رحيل رضا الصلح ومعه عكة احتكار التبغ
- 130 م «43 بكمركي والمكتلة الوطنية: طور جديد

### V

- 134 م «44 مخاض المعاهدة السورية- الفرنسية
- 135 م «45 رياض على مسرح المعاهدة:  
يساراً ويميناً وسطاً
- 137 م «46 استقبال العتقت من «العقلقة» إلى «الهرجلن»
- 138 م «47 مشاحنات لبنانية في المفاوضات  
الفرنسية- السورية
- 141 م «48 مجالبة الصهيونيين: «دبلوماسية بلا طفل»
- 144 م «49 نعو «تليين» الساحل والأفضية الأربعة



146	م» 58 مؤتمر الساحل ومشكلة الاتصال والانفصال
151	م» 81 معركة المعاهدة اللبنانية
158	م» 82 العلاج رياض
159	م» 83 انتخابات 1937 والقائمة الشعبية
161	م» 84 مؤتمر بلودان
163	م» 86 إقامة في باريس تواكب نزاع
164	المهادتين الطويل
164	م» 86 جهود لرد منطقة الملوتين
165	م» 87 رضا رياض الصلح
165	م» 88 ملامح موقع في الحرب الأيولوجية

## VI

170	م» 89 يقطعة الطوائف في العهد الانتدابي الأخير
173	م» 90 فيرلونغ: قرار أم مناورة؟
174	م» 91 للنكسة إلى كاترو: «بشري» بالتمثيل لستوني
176	م» 92 انتخابات 1943 النيابية
180	م» 93 تريس بشارة وتكليف رياض
183	م» 94 بين «الصيغة» والميثاق...
189	م» 95 مسيرة الميثاق إلى «الميثاقية»
189	م» 96 بيان حكومة الاستقلال والمضي
193	م» 97 تعديل الدستور: طعنة نجلاء للانتداب
195	م» 97 راشيا
204	م» 98 رد الدولة على «اعتقالها»:
210	م» 99 من بيروت إلى بشلون
214	م» 70 مواقف بريطانية وعربية
218	م» 71 في معركة الاستقلال اللبناني
221	م» 72 معركة الاستقلال في الشوارع والساحات
224	م» 73 22 تشرين الثاني
226	م» 74 استئصال الانتداب «الصديق»
226	م» 74 أسباب لحماية (ميل إده)
226	م» 74 زحف «انتدابي» على مجلس النواب
226	م» 74 محاولة اغتيال وحكومة جديدة

104	س» 27 «ثورة البراق الشريف» - «أحداث
107	س» 28 حائط المبكى»
110	س» 29 فلسطين: عهد المؤتمرات
114	س» 30 حدث كبير: للقدس الإسلامي في القدس
116	س» 31 سوريا في مطلع الثلاثينات:
124	س» 32 «التعاون النزيه» أم «التعاون»؟
126	س» 33 نجائب في «الكتلة»
126	س» 32 إحصاء لا إحصاء بمعه
126	س» 33 سوريا ولبنان الثلاثينات:
126	س» 33 ملامح الانهيار الاقتصادي

## V

130	س» 34 سوريا 1936: عام فاضل
132	س» 35 يفتتحه الاضراب العام
136	س» 36 احتضار المعاهدة الجديد
141	س» 36 إضراب وثورة في فلسطين
144	س» 37 فشل الثورة بمصر فلسطين
150	س» 38 هي النازية... هي الحرب
150	س» 39 مشروع بيو العجيب وتنبيد
150	س» 39 كايو بـ «النظام»

## VI

163	س» 40 إخراج القيشيين
-----	----------------------

## VII

167	س» 41 قوى الطوائف في مناخ العرب
169	س» 42 يُسر في إلقاء الانتداب وكسر
174	س» 43 في إعادة الدستور
177	س» 44 فرنسا الحرة تنكر «حزبته»
182	س» 45 وبريطانيا العظمى تنكر «وحدته وسلامة أراضيه»
182	س» 44 سوريا إلى الاستقلال فالجلاء
182	س» 45 كاترو في دمشق وبيروت:
182	س» 45 معالم خطة واحدة

## VIII

- 197 س. «46 مشاورات الوحدة العربية» بين محوريين  
202 س. «47 حكومة عبد الحميد كرامي  
و«ميشاق» القاهرة

## IX

- 206 س. «48 بين سياسة «الكتاب الأبيض» ورفض  
«الديمقراطيات» للاجئين اليهود  
209 س. «49 مطالب عربية وصهيونية بين رفضين:  
بريطاني والمغربي  
213 س. «50 حصاد المتصارعين على فلسطين  
من العرب والعالية  
215 س. «51 الانتداب المنهك، غداة الحرب،  
بين عرب فلسطين ويهودها  
220 س. «52 فلسطين: يد بريطانية في النار بيد  
أميركية في الماء  
226 س. «53 بين مائدة مؤتمر لندن وأرض فلسطين  
228 س. «54 حصاد «اللجنة الخاصة» للأمم  
المتحدة والمسلك الصهيوني الجديد  
232 س. «55 مخاض قرار التقسيم  
240 س. «56 موازين الميدان الفلسطيني  
243 س. «57 أولئك «المنكبة»  
246 س. «58 معركة القدس  
247 س. «59 نقض الأسطورتين  
250 س. «60 حرب 1948: للرحلة الأولى  
254 س. «61 منازعات في النزاع  
256 س. «62 حرب 1948: للرحلة الثانية  
259 س. «63 سقوط فلسطين

## X

- 271 س. «64 المراق: وثبات وتغيرات  
276 س. «65 المراق بين ريفه ومدينه  
281 س. «66 المراق: لا هداة في الحرب  
285 س. «67 المراق: من يوتسموث إلى نبوة لأكبر

- 230 م. «76 «مشاورات الوحدة العربية»  
232 م. «76 بين «المركز الممتاز» و«بروتوكول  
الإسكندرية»  
239 م. «77 المعصبيات الطائفية والزعماء القومية  
243 م. «78 مبدأ لتقلب للتقارب على رئاسة الحكومة

## VII

- 245 م. «79 أزمة «القوات الخاصة» ومسألة «المهادنة»:  
انفجار معركة الجلاء  
250 م. «80 رياض وحكومة عبد الحميد:  
تجربة أولى في المعارضة البولندية  
251 م. «81 مسألة الجلاء من لندن  
(مجلس الأمن) إلى باريس  
254 م. «82 المفاوضات والحسم  
256 م. «83 رأس الكونت ورأس الحكومة  
259 م. «84 «حكومة الجبابرة»

## VIII

- 265 م. «86 بين بشاره ورياض  
270 م. «86 انتخابات 25 أيار  
277 م. «87 تجديد الولاية

## IX

- 282 م. «88... بخيله ورجله  
286 م. «89 بين لجنة التحقيق الدولية وجامعة الدول  
العربية: تعريب العرب للعربية  
296 م. «90 خطة أم خطتان؟...  
وهذنة هذنتان فخرية  
303 م. «91 المنكبة: أعقاب ومواقب  
309 م. «92 المنكبة  
310 م. «93 شَبَط وِرْبَط  
314 م. «94 عشية شايو  
316 م. «98 في شايو  
323 م. «96 إلياهو ساسون  
332 م. «97 القرار 194

## X

- 337 م «النفاع عن الشرق الأوسط»  
341 م «الضممان الجماعي»  
342 م «الانفراد الأردني»  
344 م «البيان الثلاثي»  
348 م «شواغل اليهود الأخير

## XI

- 357 م «من كان ذلك «العائد»؟  
360 م «سعادة وحزبه في السياسة اللبنانية»  
365 م «أزمة النفطية والمنصرة»  
368 م «المنكبة» و«جانبية» «الثورة»  
374 م «الزعيم» في فح الزعيم  
379 م «الثورة»  
381 م «التسليم، الحاكمة، الإعدام»  
385 م «رياض الصلح في قضية أنطون سعادة

## XII

- 394 م «ظروف صعبة وتفاير هيكلية»  
396 م «التأهلين»  
398 م «بين جريان النفط وقطاع العيوب»  
399 م «جزة قلم: الانقلاب يوقف القلب»  
401 م «انفصال نقدي ووحدة جمركية»  
402 م «تلازم في المفاوضات وتفاير في نتيجتها»  
405 م «بعد الانفصال النقدي: تشنجات وانفراجات»  
410 م «نهاية التوالد»  
415 م «اتفاق 8 تموز»  
417 م «القطيعة»  
425 م «معنة الجبهة الداخلية»

## XI

- 301 س «مصر: الإمبريالية والثورة»  
305 س «مصر وبريطانيا: من التفاوض إلى مجلس الأمن»  
311 س «70 بريطانيا ومصر: اقتصاديات الاستثمار»  
313 س «71 مصر وفلسطين: مقنمات وعواقب»  
317 س «72 مصر: نحو الحريق»

## XII

- 351 س «73 شيوعيون (في سوريا ولبنان)»  
غداة الاستقلال  
355 س «74 الجذاتوفية واضطراب العلاقة بالسلطات

## XIII

- 433 س «هفة» أورثت هدنات  
441 س «76 قناة السويس وخليج العقبة»  
444 س «77 العولة بين سوريا وإسرائيل»

## XII

- 432 م-122 عبارات الضلل وأسبابه  
434 م-123 سلطان فرن للشبابك  
437 م-124 تجسيد الولاية وتجسيد الإجازة: من عَمَر الزعني إلى ناصر وعد  
442 م-125 نحو استقالة الحكومة: عبر  
446 م-126 انتخابات نيسان 1951: الصفحة ما قبل الأخيرة...

## XIV

- 451 م-127 عبد الله ورياض: حملة صبر  
453 م-128 مصوة وتوجس  
458 م-129 الرياضة  
463 م-130 جريمة مشهودة، وقائع تائهة  
470 م-131 الغبر في بيروت  
471 م-132 موكب استقبال وموكب وداع  
474 م-133 التحقيق  
476 م-134 مَنْ قَتَلَ رياض الصلح؟

## XV

- 483 م-135 ما تبقى لنا  
495 م-136 أسبقية السياسة

## الملاحق

- الملحق 1 من مقالات رياض الصلح  
501 في جريدة الانتحاء العثماني، بيروت، 1912-1913  
501 - الملحق 1-أ: العرب الانتلاني وخطته  
505 - الملحق 1-ب: الوزارة الفازية وأعمالها  
508 - الملحق 1-ج: جبل عامل والإصلاحات الجديدة  
511 - الملحق 1-د: هذا وقت الإصلاح  
الملحق 2 منكرة «رئيس حكومة صيدا المربية»  
514 إلى فيجرل الحاكم العسكري

516	الملحق 3 «مضبطة» مجلس إدارة جبل لبنان في تموز 1920
518	الملحق 4 لازمة القرية والإمبراطورية من خطاب رياض الصلح عند عودته إلى البلاد في 1928
519	الملحق 5 الميثاق القومي العربي (القنس، كاتون الأول 1931)
520	الملحق 6 خطبة رياض الصلح في احتفالات دمشق بالمعاهدة الفرنسية السورية (خريف سنة 1936)
522	الملحق 7 المنكورة إلى كاترو (ترجمة جهاز الاستخبارات الانتدابي في مرجعيون)
528	الملحق 8 البيانات الوزارية لحكومات رياض الصلح ومراسيم تأليفها وتمثيلها
528	• الملحق 8-أ: حكومة رياض الصلح الأولى
539	• الملحق 8-ب: حكومة رياض الصلح الثانية
543	• الملحق 8-ج: حكومة رياض الصلح الثالثة
547	• الملحق 8-د: حكومة رياض الصلح الرابعة
554	• الملحق 8-هـ: حكومة رياض الصلح الخامسة
560	• الملحق 8-و: حكومة رياض الصلح السادسة
568	الملحق 9 خطبة رياض الصلح الأولى في مجلس النواب بعد 22 تشرين الثاني (جلسة 1 كانون الأول سنة 943
	الملحق 10 خطبة رياض الصلح في مؤتمر المعامين العرب في دمشق (آب 1944)
	الملحق 11 منكرة رياض الصلح إلى مزاحم الباجه جي رئيس وزراء العراق (14 آب 1948)



528	الملحق 12 شعر عاملي في مدح رياض الصلح وهجائه
528	• الملحق 12-أ: في المدح/محمد نجيب فضل الله
583	• الملحق 12-ب: في الهجاء 1: عبد الحسين عبد الله
584	• الملحق 12-ج: في الهجاء 2: محمد علي العماني
585	الملحق 13 في رثاء رياض الصلح
585	• الملحق 13-أ: كلمة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية
587	• الملحق 13-ب: مقالة لكمال جنبلاط
589	• الملحق 13-ج: قصيدة لأمين نخلة
591	• الملحق 13-د: قصيدة لبدي الجبل
595	مكتبة البحث
618	مصادر الصور والمصوّرات
621	فهرس الأعلام
	لائحة الخرائط
32	الولايات العربية في الدولة العثمانية (في أواخر القرن الثامن عشر)
50	تفكك الدولة العثمانية (نهاية القرن التاسع عشر)
51	تفكك الدولة العثمانية (أوائل القرن العشرين)
70	مشاريع تقسيم الدولة العثمانية: اتفاقية مايكس-بيكو (أيار 1916)
74	تأسيس دولة لبنان الكبير
78	الخريطة السياسية للمشرق الخاضع للانتداب الفرنسي في 1930
268	تقسيم فلسطين بحسب قرار الأمم المتحدة
269	فلسطين بعد هدنة 1949
324	عملية أحيرام، 29-31 تشرين الأول/أكتوبر 1948 ضد قوات الفايقجي





1877-1878:

الكباش شهيد لأوروبا العثمانية

## ٢٠١ سنة الولادة ومسار النشأة

ثمة غموض يلف الأمكنة والتواريخ التي دارت فيها وقائع طفولة رياض الصلح وفتخته. فهو، في معظم المصادر، مولود في صيدا وفي بعضها مولود في بيروت وفي الأثر منها مولود في صور. وتتمتع السنين المئنة لولادته من سنة 1890 إلى سنة 1898، وتكاد لا توجد سنة من هذه السنوات التسع لا يعتمد عليها مصدر من المصادر. وتوجد رسالة موجهة من والد رياض إلى والدته، وكان رضا الصلح في سفر عندما بلغه مقدم وليده البكر، وفيها يطلب أن يطلق عليه اسم علي رياض. ولكن خاتمة الآحاد من السنة الهجرية، في تاريخ هذه الرسالة، غير مقروءة. ويستوقف، من بين الروايات، تأكيد علياء الصلح التي نشرت صورة للرسالة، أن والدهما أصر النور في بيروت، في منزل جدته الواقع، إذ ذلك، في ميناء الحصن، يوم 17 آب 1898. ولكن رياض كان قد أصبح سنة 1905 في الصف السادس في مدرسة عينطورة وهذا صفت يبلغه الولد في سن العادية عشرة أو الثانية عشرة لا في سن السابعة. فلعل ثمة خطأ وقع في تحويل التاريخ الهجري إلى ميلادي، وهو ما يرجحه وقوع علياء في الخطأ نفسه عند تعيينها تاريخ وفاة أحمد الصلح. ويستوقف أيضاً تأكيد صاحب الأعلام أن رياض ولد في صور سنة 1893. فلذلك، فضلاً عن كونه رجلاً محققاً، عرف رياض الصلح من أيام الملكية الفيصلية في دمشق، في أدنى تقدير، وكان معه على لائحة الإعدام بعد ميلادهم، ثم في القصر الإسلامي في القدس سنة 1931، ثم في رحاب جامعة الدول العربية التي مثل فيها الزركلي الملكة السموية ربحاً من الرضخ. ويجوز الترجيح أنه سأل، إذ ترجم له، عن سنة ولادته ومحلها. فلذلك، جاب البلاد عشرات من السنين وراء هذا النوع من المعلومات. وأما صور فكان رضا الصلح قائماً عليها في تلك الآونة. ولا يخالف هذا بالضرورة ما تقوله علياء، إذ يجوز أن تكون والده رياض قد ذهب، في غياب زوجها، لتقيم في بيت حميها، قبل أن تضع حملها أو بعد هذا الوضع. بل إن وجودها في هذا البيت مع وليدها الذي كان لا يزال بلا اسم، يؤكد من الرسالة الآتية الذكر. وأياً كان الأمر، فإن قلم النفوس في بيروت، حي الباشورة، يفيدنا أن رياض الصلح ولد في سنة 1894، وهذا من غير تحديد اليوم ولا الشهر. وهو إغفال معتاد في حالة من وكذا قبل إحصاء 1932. ولا يستبعد أن الصلح نفسه لم يكن متبثاً من سنة مقدمه إلى المنيا بالتاريخ الميلادي. فلن سنة 1311، وهي ما ترجمه قراءتنا لتاريخ الرسالة المذكورة من والده إلى والدته، قد بدأت يوم 15

حين أصر رياض الصلح النور، كانت الدولة العثمانية قد اقتربت، قبل مدة، من حضيض الانكماش الجغرافي الذي ستبلغه لاحقاً... لاحقاً أي بين مطلع القرن العشرين واندلاع الحرب العالمية الأولى، سنة 1914. فبين ربيع 1877 ومطلع 1878، كانت الحرب التي شنها ألكسندر الثاني، قيصر روسيا، قد انقضت إلى انحسار ظل السلطان عبد الحميد عن معظم أراضي الدولة في أوروبا الشرقية: رومانيا وصربيا والجبل الأسود التي أصبحت مستقلة، وبلغاريا التي قطعت إرباً فأصبح بعضها إمارة مستقلة وألحق بعض برومانيا وبعض بصربيا، وجعلت الروماني الشرقية تحت إشراف السلطان المباشر ولكن منعها الاستقلال الإداري. واستولت روسيا على بيسارابيا، ولم يبق للسلطان إلا حكم اسمي على البشناق (البوسنة) والهرسك، إذ احتلتها النمسا واستأثرت بإدارتهما. هذا بينما أعيدت مقبضها إلى الدولة العثمانية. ولم تنهب إلى اليونان التي كانت طامعة فيها. وأما الأناضول نفسه فاستأثرت روسيا فيه بما يلي حدودها من أراض ومدن أرمنية ذات شأن: أردهان وقازس وباطوم. هذا إلى غرامة حرب باهظة فرضها القيصر على السلطان وضمانات مختلفة للأقليات.

كان هذا منطوق معاهدة برلين الموقعة في 13 تموز 1878. وهي قد أصلعت بعض الإصلاح منطوق معاهدة سان ستيفانو الموقعة بين السلطان والقيصر في 3 آذار من العام نفسه. وذلك أن مواقف النصر الروسي كانت محل توجس من جانب قوى أوروبية أخرى كرهت أن يجني القيصر ثمرات هائلة للحرب من غير شريك. فكان أن أرسلت بريطانيا أسطولها إلى نواحي إستانبول التي كان الجيش الروسي قد رابط على مائة كيلومتر فقط من أرباضها. وكان أن عنأت الإمبراطورية النمسية جيشها معلنة استمداها لقتال روسيا. وقد انضم السلطان على صاحبة الحاج البريطاني بجزيرة قبرص، اعتراضاً منه بفضل

تموز 1893 وانتهت يوم 4 تموز سنة 1894. هذا كله لا يثبت الحيرة ولكن يرتب الاحتمالات... وأنا اسم علي رياض الذي أطلقه والده عليه، بخلاف رغبة جده الذي كان يريد أن يسميه علي وصفي، فقد ظل يقع به ما يكتبه، مدة شبابه. ولكنه كان ينادي باسمه الثاني. ثم كان أن اسم علي أصبح يشير إليه في بعض المراسلات السياسية بين أفراده ومكانه اسم حركتي...

وتختلف الروايات أيضاً في مسار دراسته. فيدخله بعض المصادر، أول الأمر، مدرسة المقاصد الإسلامية في صيدا ويسمى اثنين من معلميه فيها. هذا بينما ترسله مصادر أخرى إلى مدرسة الآباء اللمّاريين في عينطورة أولاً، ولكن الثابت من سجلات هذه المدرسة أنه لم يُنصّ فيها إلا سنة واحدة هي سنة 1905-1906. وأما سجلات مدرسة المقاصد في صيدا للسنوات التي يجوز أن نفترض وجود رياض الصلح تلميذاً فيها، فأقننا أنها مفقودة. الثابت أيضاً أن الصبي انتقل، بعد سنته في مدرسة عينطورة، إلى المدرسة العثمانية، وكان يديرها الشيخ أحمد عباس الأزهرى المشهور، وكان والد رياض قد درس عليه في المدرسة الوطنية التي أنشأها المعلم بطرس البستاني. والظاهر أن رياض لم يُنصّ في عهدة الشيخ أحمد عباس غير سنة واحدة أيضاً هي سنة 1906-1907.

فالظاهر أيضاً أن والد رياض اعتمد في تعليمه اعتماداً غير قليل على مقربين كان يختارهم له، وقد وصلت إلينا أسماء بعضهم. ويختلف تقدير السبب بين أن يكون الوالد قد وجد في هذه الصيغة فائدة تضاف إلى ما يجنيه ولده في المدرسة وأن تكون أسفار الوالد ومعه عائلته وحرمه على تعليم ابنه العربية وعلومها قد حثمت اتخاذ هذه الوسيلة، وأن يكون تعلّق والد رياض بابنها وسفرها معه أحياناً سائعة أو معتدلة لحسّ غير قصيرة، قد حالاً، في بعض الأوقات، دون إرساله إلى المدرسة أصلاً.

في كلّ حال، نجد رياض في مدرسة الآباء اليسوعيين ببيروت من سنة 1907 إلى سنة 1910. وقد وصل إلى المدرسة، في كلّ من هذه السنوات، في شهر تشرين الثاني، متأخراً شهراً عن بدء الترميم. وغادرها في المنتين الأخيرتين بانتهاء شهر أيار فيما كانت الدراسة تنتهي في وقت ما من تموز. والظاهر من سجلات المدرسة أن رياض اجتاز، في هذه السنوات الثلاث، أربعة

النفذ. وحضلت النمسا ما حصلته من سبق بياته. وصنت إلى حين مطامح البيلان التي كانت قد خرجت هي نفسها من يد آل عشان قبل ذلك بنصف قرن. وخفف عن السلطان قدر معلوم من غرامة العرب الروسية ومن مطالب الروس في أراضيها.

كان مؤتمر برلين الجامع قد كسر المذ السلافي الكاسع الذي أفضى إلى معاهدة سان ستيفانو فلم تتمكن روسيا من بسط ظلها، مع صربيا، على بلقان موزع بين وحدات أرضية كبرى. وأما انتهى البلقان إلى فيسيفسا، متناثر العناصر من الإمارات والمناطق شبه المستقلة، على أن كلفة هذه الصيغة خرجت - شأن كلفة سابقاتها - من كيس الدولة العثمانية. فخسرت هذه، إلى خسارتها الأرض، جانباً من أكثر عناصرها السكانية وقبلاً وازدهاراً وكانت جملة خسارتها من السكان، إلى ذلك العين، 5,5 ملايين نفس هم خمس رعايا السلطان تقريباً، وقد ذهب بذاهبهم 210000 كلم من الأراضي. ولم يقف أمر الضائقة العثمانية عند هذا القدر إلا لأن أطماع الدول الأوروبية في تركية «الرجل المريض» قد لجم بعضها بعضاً إلى حد ما... وإلى حين.

1876-1884:

مدحت باشا أو الإصلاح سلاحاً في العرب

في أواسط السبعينات من القرن التاسع عشر (1875-1876)، كانت الدولة العثمانية تواجه بالشدة والقمع اضطراباً متوالي العلقات انتشر من البشناق إلى بلغاريا، وأسفر عن مذابح أثرتها الجيش والتشكيلات غير النظامية بمسحيتي تلك البلاد، ومذابح أخرى ارتكبتها الشوّار بحق المسلمين في المناطق المضطربة. وقد وصل الفلبان إلى إستانبول. وعمدت الإمبراطوريات الأوروبية الثلاث (الروسيا وألمانيا والنمسا - المجر) إلى إنذار السلطنة تكراراً بموجب الإصلاح

صفوف. فبدأ من الخامس (الذي كان مفترضاً أن يكون أمته في مدرسة الأزهرى) وأعفى من الرابع (أو انتقل إليه في السنة نفسها، بعد اختبار ما) ثم صبر إلى الثالث، فالثاني. وكانت علاماته جيّدة على الجملة. وأمّا الصفّ الأول فقد أضاعنا أثر رياض وهو على عتبته، ولملّه كان قد رحل إلى الآستانة. لا نعلم، بالتالي، أين أمضى رياض السنة الأخيرة من المرحلة الثانية ولا أين تقدّم من امتحان الشهادة الثانية بقسميها.

### ٢٠٢ إستانبول: مدرسة الحقوق والمنتدى الأدبي

يفترض أن رياض الصلح باشر دراسته للحقوق في مدرسة الحقوق السلطانية بإستانبول، سنة 1911 أو سنة 1912. والظاهر أن اضطراب الأحوال في عاصمة الدولة، بعد حرب البلقان الأولى، وال انقلاب جماعة الاتحاد والترقي على حكومة حرب العزبة والاتلاف التي كان يرئسها كامل باشا، وانتشار الخوف بين عرب العاصمة من نقمة الاتحاديين، قد حبلا رياض الصلح (الذي كان والده رئيساً ثانياً لحزب العزبة والاتلاف) على التوجّس من البقاء في العاصمة. فعاد (مع ابن عمه سامي) إلى بيروت في صيف 1913.

في إستانبول، كان رياض ناشطاً في «المنتدى الأدبي» الذي أسسه عبد الكريم الفليل ورفاق له سنة 1909، وكان والده رضا الصلح أحد الكبار الذين رعاها نشاط هؤلاء الشبان وشعوا من أزهرهم. وقد بقي المنتدى بؤرة لذاكرات الشباب العربي في العواصم الجارية وفي أفاق العمل، إلى أن أغلقه الاتحاديون سنة 1915. وكان قد خلف جمعية دعيت «جمعية الإخاء العربي» حلّتها الحكومة قبيل إنشاء المنتدى في سنة 1909. كذلك كان بعض أعضاء المنتدى متصّلين بجمعية العربية الفتاة المرمّية التي تأسّست، في تلك المرحلة، في إستانبول أيضاً والبعض يقول: بل في باريس. وقد أصبح الأمير فيصل بن الحسين من أعضائها، سنة 1915، ونجد رياض منسوباً إليها سنة 1920.

وقد حفظ رياض الصلح محكّة أثيرة في نفسه للمنتدى الذي عرف فيه نغراً متّين حوكموا معه في عاليه وعلّقوا على مشائق بيروت ودمشق في أيام الحرب وأصبحوا شهداء الحركة العربية.

تلبية لمطالب الثائرين وهدمتها بالتدخل إن هي امتنعت عن التلبية. وفي إستانبول نفسها، أدّت نقمة المسلمين إلى إشاعة النعر في صفوف المسيحيين، وأدّى اتهام الدولة بالتراخي أمام التهديد الأوروبي إلى عزل سلفطين تباعاً. وكان أولهما، وهو عبد المزيّر، قد جلس على العرش 15 سنة. ولم يطل الجلوس بالتالي، وهو مراد الخامس، إلا ثلاثة أشهر فحوّل أيضاً بسبب حالته العصبية. هكذا رقي العرش، في أول أيلول 1876، عبد الحميد الثاني أخو السلطان المخلوع ووصل إلى الصدارة العظمى مدحت باشا صاحب السور الأول في خلع السلطين السابقين. وانعقد في إستانبول، في أواخر كانون الأول، مؤتمر دولي للبعث في الأذمة كلها.

وكان أن مدحت واجه مطالب أوروبا من الدولة بستور جعل نظام هذه الأخيرة قريب الشبه بأنظمة خصوصها. فأقرّ للمثامنين المساواة في الحقوق، على اختلاف اللل والقوميّات، مبرماً ما كانت قد أقرّته «التنظيمات» الشهيرة في عامي 1859 و 1856 ومنشئاً برلماناً ذا صلاحيات مهتة وسلطة تنفيذية يتولّاها مجلس وزراء أوروبي الصيغة. على أن هذا الدستور احتفظ للسلطان بمركز قوي فجعله فوق المبرليّة وأولاه سلطة تسمية الوزراء وإقالتهم وحل البرلمان وإصدار القوانين التي يقرّها هذا الأخير، وإبرام المعاهدات الدولية وقيادة الجيوش وإعلان الحرب، إلخ.

كان الدستور مدعماً للدولة في وجه مطالب المؤتمرين إذ لم يمس طوعاً ما يتصل منها بالإصلاحات، وحال دون تلبية ما كان متصلاً بالتنازل عن أراضي.

عليه انفضّ مؤتمر إستانبول من غير نتيجة. غير أن عبد الحميد الذي كان متوجّساً من قوّة مدحت ومن بعض إجراءاته وصلاته، رافضاً بينه وبين نفسه لكثير من

فكتب إلى صديقه نبيه العظمة، سنة 1936، يذكر له تعريجه على إستانبول، وهو في طريقه إلى باريس، وزيارته المنتدى:

«ولقد ذكرت على عتبة فجر نهضتنا ينبثق من هذه الدار ويغمر البلاد شرقاً وغرباً قضيض على الأرواح نوراً. وذكرت أولئك الشباب يتولون أعواد المشائق في سيل هذا النور، وذكرت وذكرت...».



1 مدحت باشا

نصوص الدستور، ما لبث أن عزل وزيره الأول وأرسله إلى المنفى.

ثم كان أن مسار الحرب الروسية - العثمانية التي مزّ نكرها، في سنة 1877، وما عبر عنه النشوب من نقد لمسلط الدولة وأداء الجيوش فيها حملًا السلطان على حل البرلمان وتعليق الدستور، في شباط 1878، مفتتحة عهداً من الاستبداد قُبِضَ له أن يدم ثلاثين سنة.

لم يطل الأمر بمدحت في المنفى، فاسترضي، تحت وطأة الضغط البريطاني، بتعيينه في السنة نفسها، والياً على دمشق ثم على عايدين. وقد نشأت صلات في دمشق بين هذا المصلح، الملقّب بـ«أبي الأحرار»، وبين أحمد الصلح، جد رياض الصلح، وبعض أبنائه. على أن مدحت لم يلبث أن اتهم بقتل السلطان الخلع عبد العزيز فأعتقل ونفي إلى الطائف في الحجاز حيث وُجد مخنوقاً، سنة 1884. وقد نسب الأمر باغتياله إلى عبد الحميد.

وترقى إلى مرحلة الدراسة في إستقبال أولى النصوص السياسية التي نعرفها لرياض الصلح، وهي مقالات أرسلها إلى جريدة الاتحاد العثماني التي كان يصدرها في بيروت الشيخ أحمد حسن طنّارة، أحد شهداء الصحافة بيروتية الذين أودت بهم أحكام بيوان عليه المرفي بعد ذلك بسنوات قليلة. وتوزّع هذه المقالات الموقعة باسم علي رياض على موضوعات متباعدة: من حرب الحرية والائتلاف، إلى وزارة كامل باشا، إلى جبل عامل وحظه من الإصلاح العثماني، إلى قانون الولايات الجديد... وتنتهي السلسلة، وهي منشورة بين أوائل أيلول 1912 وأوائل حزيران 1913، بمقالة تقرأ من عنوانها: «هذا وقت الإصلاح». والمقالات كلّها موسومة بطلاوة الأسلوب وحرارته فضلاً عن سعة تدلّ عليها في مروحة الاهتمام وعن بقّة المتابعة عند هذا الغنى الذي كان إذ ذاك في حوالى الثامنة عشرة من سنه.

متى وكيف أكمل رياض دراسته التي قطعها سنة 1913؟

يستفاد من مذكرات سامي الصلح أن رياض، الذي كان قد نفي وأبوه إلى قونية أولاً، كان مقيماً، في أواخر سنة 1916، لا في إزمير أو منيسا اللتين نقل إليهما والده تبعاً، بحسب ما يذكره محمد جابر آل صفا، بل في فندق لندن بـ«بيرا»، الحي الأوروبي من إستقبال. المرجح إذن أنه تدبر أمره لتخفيف القيود المتعلقة بمكان إقامته وأنه أكمل دراسة الحقوق في أثناء منفاه، ثم عاد إلى صيدا، مع أبيه، عند نهاية الحرب وهزيمة الدولة، أو قبل تلك بمدة قصيرة.

والبإيدي أن رياض الصلح لبث حافظاً فضل «مدارسه» عليه وعبر عن هذا، بصور مختلفة، كلما واثته فرصة للتعبير. فنجده ينضمّ مثلاً، حين كان رئيساً لحكومة صيدا العربية

1880-1885: بين البلقان وشمال إفريقيا: خسائر عثمانية من غير قتال

في تشرين الأول 1918، إلى «لجنة الميوزين» المكلفة لفتح مدارس جدد لمدارس المقاصد في المدينة. ووجهه يدعى، في سنة 1942 (وربما في غيرها أيضاً)، حفلة التخرج السنوية في تلك المدارس. ثم نجده، وهو رئيس للحكومة، يعول إلى الجمعية مبلغاً معتبراً من إيرادات ما كان يسمى «قوش الفقير» لإتمام البناء الجديد لثانوية المقاصد. نجده أيضاً يستصدر قرارات بمنح حكومية تعطى لطلاب جنوبيين لتغطية نفقات دراستهم في مدارس المقاصد. أخيراً نراه يستصدر قرارات أخرى بتغطية نفقات الدراسة في مدارس المقاصد لمئات من التلامذة الفلسطينيين الذين جاؤوا صيدا سنة 1948. حصل هذا كله جمعية المقاصد على اختيار رياض الصلح أول رئيس فخري لها في سنة 1949... وأما مدرسة عينطورة فخصها الصلح بزيارة، وهو رئيس للحكومة، مشتركاً في تكريم رئيسها العميد الأب سارلوت... وتشير علياء الصلح إلى علاقة ممتدة استمرت طويلاً بين والدها وبعض معلميه في المدرسة اليسوعية. ولكن رياض الصلح بقي يفضّ بعاطفة مميّزة إرسالية أخرى لم يدرس في مدارسها وهي الإرسالية العلمانية الفرنسية. فإن رئيس هذه الإرسالية في فرنسا إدمون بينار، كان قد استوى مدخلاً لرياض الصلح إلى أوساط حاكمه أو مرشحه للحكم في فرنسا، وفي صدارتها قيادة الحزب الراديكالي، وذلك منذ أيام المنفى الأوروبي لرياض الصلح في النصف الثاني من العشرينات. فضلاً عن ذلك، كان في التوجّه العام لهذه الإرسالية (أي لصفحتها «العلمانية» على التحديد) ما جعل مدارسها معتمدة لاحقاً، لا عند رياض الصلح وحده، بل أيضاً عند نفر من المحيطين به من صليحيين وغيرهم.

## ٢٠٣ آل الصلح أباً عن جدّة: أحمد باشا وأولاده

يتروّد في مصادر مختلفة أن أحمد باشا الصلح، جدّ رياض لوالده، كان أول من برز واشتهر من أبناء أسرته في الساحة العامة: ساحة الإدارة والسياسة العثمانيتين. ولكن القصائد التي قيلت في الرجل تذكر له أسلافاً منهم معمد الذي تشير بعض القصائد إلى أنه كان قاضي القضاة، ومنهم خضر الذي يلقبه الشعراء بـ«الأمير» ومنهم، أخيراً، معز الدين. والظاهر أن العمر قد طال بأحمد باشا، فإن أول ما يعرف من أخباره أنه كان

نحو سنة 1900، أي حين كان رياض الصلح يتهيأ لدخول المدرسة، كان قد ثبت أن الدولة العثمانية استقرّت في حضيض سياسي، بين مول العالم الكبيرة، كان منه أن زاد حضيض وقعتها الأرضية مدناً وضيقاً. كان ذلك زمن بدء العديد من «الإمبريالية»، بمعناها المعاصر. وكان قد ثبت من سنة 1878 أن بريطانيا وإن تكن قد ردت الكيد الروسي عن إسطنبول نفسها، في تلك السنة، قد عدلت عن العرص الذي أقامت عليه، ودحا طويلاً من القرن التاسع عشر، على سلامة أراضي الدولة العثمانية. فاذن بما جرى في مؤتمر برلين وسبقته إلى قبرص. وما لبثت أن احتلت مصر إلى أجل غير مسمى سنة 1882. وكانت فرنسا قد جعلت من تونس محمية لها في السنة السابقة (وكان سلطانها مبسوطاً على الجزائر من مئة نصف قرن إذ ذاك). والواقع أن سلطة السلطان العثماني كانت قد أصبحت صورية على مصر وتونس من أمد غير قصير. ولكن ذلك لم يكن ليبطل البطاة السياسية للضربتين. وكان أن إفريقيا العثمانية لم يبق منها- أسماً وفعلًا- غير الساحل الليبي.

في البلقان تيسر، مع مرور السنوات، جسم ما لم يكن مؤتمر برلين قد تمكّن من حسمه.

قضت اليونان تساليا وأبيرا سنة 1881. والتعحت الروماني الشرقية ببلغاريا سنة 1885. وأخذ مسلمو البلقان يتدفقون على إسطنبول بالألوف هرباً من تنكيل وقع عليهم، أو هلعاً من تنكيل معتمد الوقوع. بدأ إذن أن أطراف الدولة أخذت، بعد ما كان قد سقط منها في الحرب، تسقط، في أيدي ذوي المطامع، ثماراً يانعة من غير قتال.



1878-1908: آلة الاستبداد

العميدى والعمران عوض الإصلاح

كان عهد عبد الحميد الثاني عهد استبداد رهيب عزّزه ضعف الدولة أمام خصوصها وأمام حلفائها من الأوروبيين، سواء بسواء، وحضر السلطان من مؤامرات عليه تعالك في مواضع قريبة أو بعيدة. وهذا حذر زكاته كون عبد الحميد قد ارتقى العرش بعد خلع سلاطين تباعاً. وكانت آلة الاستبداد معقدة ينشرها من قصر يلدرم العصين إلى أقاصي الدولة جيش جزّار من الجواسيس كان يطلق عليهم اسم «الجورنالعية» لاعتمادهم تبليغ التقارير. وقد ذهب ضحية الاستبداد العميدى خلق كثير بينهم من نسب إليهم الجواسيس، لأغراض مختلفة، أفعالاً لم يرتكبوها قط.

على أن الاستبداد لم يجعل بين السلطان والعرض الفائق على تنشيط العمران وتعمير أجهزته الدولة وتعديتها. وكانت الغاية من بعض هذا الجهد تسهيل الإمساك بزمام الدولة المترامية الأطراف. وكانت الغاية من بعضه الآخر تقوية الدولة وتعمير مواردها وتيسير تعديتها وتوطيد وحدتها للهدنة، على الخصوص، بتفاعل الصبغات القومية.

عليه، عُنِيَ عبد الحميد كثيراً بتنظيم البريد وتعميم البرق وبمذ خطوط السكة الحديدية والزراعة في شبكة الطرق الصالحة لسير العربات واستحداث خطوط الترامواي وشبكة الكهربياء في المدن الكبيرة. وعُنِيَ أيضاً بفتح المدارس للتعليم العام (لا الديني وحسب) على نفقة الدولة، وكان هذا جديداً، وتشجيع الجمعيات على فتح المدارس الأهلية. وكان بين ما أنشأه مدارس سلطانية علياً في العاصمة يتخرج منها أهل الاختصاص الذين تعينوا إليهم أجهزة الدولة من حقوقيين وإداريين وضباط مهنيين وأطباء. وكان بين ما أنشأه أيضاً سور كثيرة للعكسة في المراكز الإدارية وأسواق مغطاة في المدن، إلخ. وقد نالت الولايات العربية نصيباً وافراً من هذا كنه. فقد كان السلطان مركزاً أن

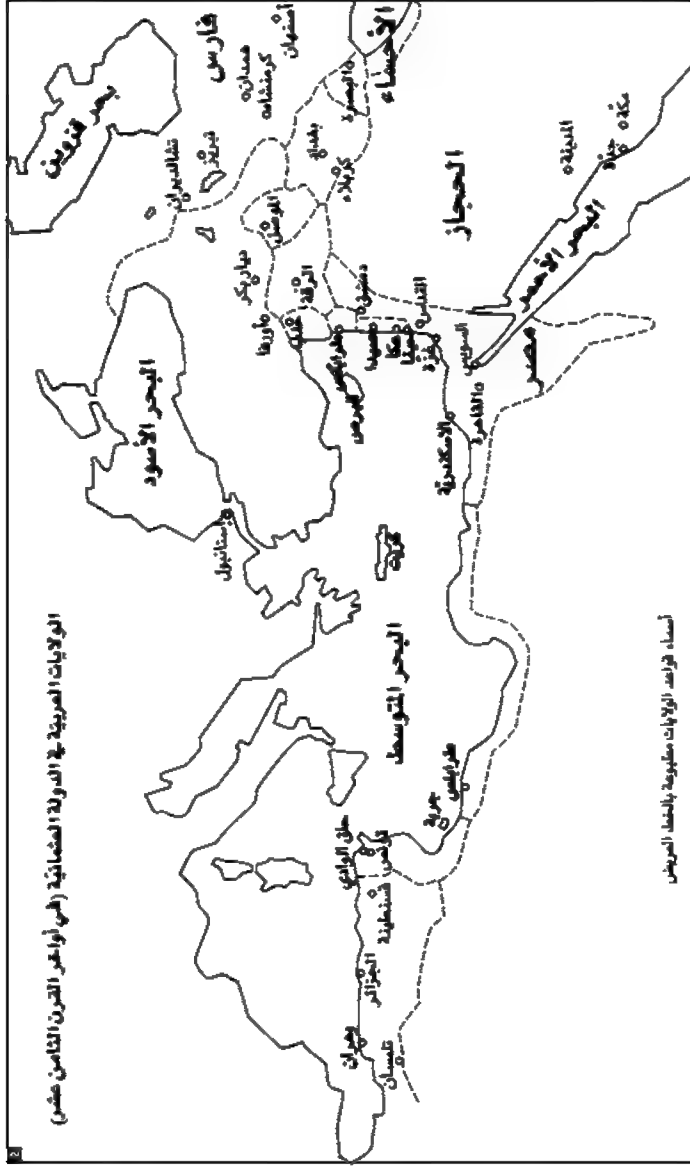
متولياً الترجمة وإدارة الشؤون في لواء بيروت، غداة خروج إبراهيم باشا المصري من بلاد الشام. نحن إن في حدود سنة 1841. ويستفاد من رسالة تعزية بأحمد باشا أنه توفي في سنة 1322 هـ (الموافقة 1904 م) وكان قد تلقى، قبل ذلك، رتبة ميرميران (وهي رتبة من رتب الباشوية) بعد أن تقلّب في وظائف إدارية مختلفة. وينكر له المادحون أبواباً في جبل عامل واللاذقية ونابلس وعكا والقدس.

ويستفاد من إحدى القصائد أن أحمد باشا كان قد أصبح مستقراً في بيروت نفسها نحو سنة 1891 في أبنى تقدير. وقد يكون ذلك حصل قبل هذه المدة بكثير. والظاهر أنه هو من أشد لبروز آل الصلح في بيروت بعد صيدا، وأن إسماعيل إلى آل العصني في دمشق (وهم أشراف ونرو علم وإفتاء) جعل لأسرته مكانة في تلك المدينة أيضاً لبثت ظاهرة مدة طويلة. فشفّل فيها ابنه الأكبر كامل وظيفة قضائية عالية وأصبح حفيده عفيف، في مرحلة لاحقة، ركناً من أركان «الكتلة الوطنية» فيها، وثائباً عنها وزيراً. يوجد فيها العديد الآخر رياض نفسه في وسط أليف وتعزّف فيه الممشقيون واحداً من قادة الرواي والقرلو في مدينتهم، أيام الانتداب الفرنسي.

وترة شجرة نسب متوارثة في آل الصلح، وكذلك القصائد التي قبلت في أحمد باشا عند نيله رتبة ميرميران، نسب الصلحيتين إلى النبي العربي عبر فاطمة وعلي فالحسين بن علي... فموسى الكاظم. ولكن المتأخرين من الصلحيتين عرفوا عن إبراز هذا النسب الذي يقول بعضهم إن أحمد الصلح اتعاه لتيسير إسماعيل إلى حسن تقي الدين العصني نقيب الأشراف في دمشق حينذاك.

وتُنسب إلى أحمد باشا ونفر من أقرانه في بيروت ودمشق وصيدا وجبل عامل وإلى ابنه الثاني متّع حركة سزية شملت المشاورات بشأنها أرجاء مختلفة من سوريا وكان مرماها البيعة للأمير عبد القادر الجزائري أميراً أو ملحقاً على سوريا. وكان القائمون بالعركة مترشحين في بث مسألة العلاقة ما بين هذه الإمارة والخلافة العثمانية. وكان الأمير ميلاً إلى استبقاء الولاء للخليفة العثماني والاكتماء بالاستقلال السياسي. ويبدأ أن وراء المسعى خوفاً من أن تقع البلاد، بنتيجة الحرب العثمانية

# الولايات العربية في الدولة العثمانية (في أواخر القرن الثامن عشر)



أسماء قواعد الولايات مطبوعة بالخط العربي



3 عبد الحميد

الدولة، مع خسارتها أراضيها الأوروبية، قد اقتربت من التحول إلى دولة ذات قومتين: تركية وعربية، وأن هاتين القومتين غير بعيدتين عن التعامل في عبيد الرعايا وفي مساحة الأراضي التي تشغلان وهي شاسعة. وكان معولاً على أن الإسلام غلب على كليتهما.

عليه جاء نصيب الولايات العربية من السكك الحديدية الممنوعة، في هذا العهد، أوفر من نصيب تركيا نفسها. وسبقت دمشق إستانبول نفسها إلى حيافة الترامواي والتيار الكهربائي. وكان أهم ما أنشئ في هذا الباب، خط حديد دمشق الحجاز، وقد استوى، باعتباره خيمة للعجاج، عنواناً لشمول رعاية الخليفة مسلمي العالم.

على أن هذه الأعمال الكبيرة، وإن تكن شئت من أزر الدولة، كانت تزيد حال هذه الأخيرة سوءاً على صعيد آخر. فهي قد أسفرت، بما فرضته من فروض كبيرة

الروسية ومقتمر برلين، تحت سيطرة دولة من الدول الأوروبية. وينكر أيضاً أن مراسلات جرت بين الأمير يوسف بك كرم في منفاه وأبدي فيها هذا الأخير ميلاً عربياً وتليداً لانفصال سوريا عن السلطنة، وتميلاً على مور الأمير في التوصل إلى هذه الغاية. والظاهر، أخيراً، أن مقررات مقتمر برلين، إذ أهدمت عن سوريا شبح الاحتلال ومن الدولة كلها شبح السقوط القريب، سافت أصحاب المصالح إلى طي صفحته.

وفي حوادث 1860 الطائفية، نُسب إلى أحمد باشا إسهام في التحريض على التنكيل بالمسيحيين. ولكن المصادر القريبة من الرجل تقطع بنفسه هذه التهمة، وهي كفت موضوع وشايات وسبباً لإبعاد أحمد باشا إلى روس. على أن هذا الإبعاد لم يطل، على ما يظهر، فَبَرَّزَ المبعد وعاد. ويتعذر بث هذا الجدل اليوم. غير أن قرب الرجل من الأمير عبد القادر الجزائري وما يعرف من علاقاته وأولاده، لاحقاً، بالوسط المتنور في صيدا وبيروت وجبل عامل ودمشق، وصلته اللاحقة بمدحت باشا، تحمل كلها على استبعاد التهمة. وأما الأمر الوحيد الذي قد يدعم هذه الأخيرة فهو وقوع عمله، سنة 1860، في ظل سلطة الوالي المتعصب خورشيد باشا.

## من النبطية إلى إستانبول:

### ٢-4 جولة رضا الصلح في آفاق السلطنة

وأما رضا الصلح، ابن أحمد باشا الأصغر ووالد رياض، فهو مولود سنة 1860، في صيدا، على ما تفيد مصادر متواترة، وفي بينو، بعكار، وفقاً للمنقول المحلي. وقد توفي في بيروت يوم 31 كانون الأول 1934. وهو قد تقلب، في أول أمره، شأن نضر غير قليل من الصلحيين أبناء جيله، بين مناصب مختلفة في الولايات العثمانية، متخذاً من الإدارة مركباً إلى السياسة.

والثابت أن حمدي باشا والي سوريا بعد مدحت، عيّنهُ مديراً لناحية النبطية في سنة 1883 وأنه أصبح، بعد ذلك، قائمقاماً على الرقب ثم على صافيتا ثم على صور ثم على جبلة، ثم على الإصلاحية في ولاية أضنة ثم على صيدا وأخيراً على بعلبك. والمستفاد من كلام لاحق له في مجلس المبعوثان أنه

كان قد أصبح متصرفاً وأمضى في هذه الرتبة 15 سنة. ويقول محمد جابر إن رضا بدأ هذه الرحلة متصرفاً على نجد وبعدها على جبل بركات في ولاية أضنة، وبعده على الكرك وبعده على بولي في ولاية قسطنطيني وبعدها على براروة في ولاية يافيا اليونانية، وأخيراً على كربلاء التي لم يلتحق بمركزه فيها.

وبعد إحياء الدستور في سنة 1908، انتخب رضا الصلح الذي انضم مع كثيرين من مشايخه ومن أعيان العرب عموماً إلى جمعية الاتحاد والترقي، لعضوية مجلس البعثان (البرلمان). وكان معه عن بيروت ولوائها كامل الأسعد زعيم جبل عامل وسليمان البستاني ممزب الإلياذة. ولكن كانت لرضا الصلح في المجلس، مواقف في وجه الاتحاديين، بعد أن انقلب هؤلاء إلى مناصرة العناصر غير التركية في السلطنة ثم نعبوا نحو «تريكها». وهكذا كان الرجل في أواخر سنة 1911 بين مؤسسي حزب الحرية والائتلاف المعارض في البرلمان، وأصبح لاحقاً رئيساً ثانياً له.

وقد تولى هذا الحزب الحكم شهراً بين حزيران 1912 وكاثون الثاني 1913 حين عهد الاتحاديون إلى إقالة الصدر الأعظم كامل باشا بالقوة. وفي انتخابات 1912 التي أجريت على أثر حل المجلس، عاد الصلح والأسعد وحدهما نائبين عن بيروت وأفضيتها، في المجلس الجديد، بعد أن أفضي المقعد السبعي. وهو مجلس لم يعبّر إلا انعقاداً واحداً أنهيت مهمته بانتهاه. وقد تأخر إجراء الانتخاب الجديد إلى مطلع سنة 1914. وكان الضغط الاتحادي قد أصبح شديداً، فرفع رضا ابن عمه سامي عوضاً منه. ولكن الفوز كان من نصيب الثلاثة المصممة من الوالي، الموالية للاتحاديين، وكانت مؤلفة من سليم علي سلام وميشيل إبراهيم سوسق وكامل الأسعد.

ومع نشوب الحرب الكونية، دخل رضا الصلح في العهد الأخير من حياته السياسية: عهد الديوان العربي والنفسي، عهد ولاية سوريا الفيصلية وسقوطها والملاحقة الانتدابية... إلى أن مال إلى شبه اعتزال للسياسة، بعد العفو عنه في أوائل العشرينات، تاركاً لرياض بقية الطريق.

متلاحقة تبرزت مصادرها بين دول الغرب ثم الوسط الأوروبيين، عن تنامي قاحش لدين الدولة العمومي. وهو ما انتهى سنة 1881 إلى إنشاء إدارة مدنية للدين العمومي مثلت فقداناً جسيماً لسيادة الدولة على مواردها. وكان مجلس هذه الإدارة مشكلاً من سبعة أعضاء بينهم ممثل واحد للدولة العثمانية وواحد لكل من الدول الأوروبية الكبيرة الدائمة وأخير للمصرفين. وكان البريطان والفرنسي يتناوبان على رئاسة هذا المجلس. وقد كترت الدولة بعض مواردها المهمة حصراً لخدمة الدين وتولت إدارة الدين جبايتها مباشرة وفاق عدد الموظفين فيها عددهم في وزارة المالية. ولما كانت موارد التبغ من أهم ما كرس لهذه الغاية فقد أنشئت إدارة للتبغ برساميل فرنسية أساساً وحصر بها شوائه من المزارعين ومعالجته وتسويقه وأخذت على عاتقها مكافحة التهريب مباشرة واستغمت لذلك «جيشاً» خاصاً من المأمورين. وفي نهاية العهد العميني، كانت إدارة الدين العام تتمسك بثلاثين في المائة من واردات الدولة العثمانية.

1911-1912: حرب البقان الأولى تنلص أوروبا العثمانية إلى مشارف إستانبول ويهاجها تهو (في ليبيا) ثمة العرب بعمالة السلطنة لمدارهم

قبل الحرب الكونية الأولى بعام واحد، أي في عام 1913، وكان رياض الصلح يدرس الحقن في إستانبول - كانت الدولة العثمانية قد خسرت جميع أراضيها الأوروبية تقريباً، فلم يبق لها إلا إستانبول وما جاورها. كانت الحرب التي شنتها اليونان على السلطنة سنة 1897 دليلاً على ما بلغت الأخيرة من هزال سياسي. فبرغم أن اليونان هزمت في الميدان، فإن الدولة العثمانية باشرت خسارتها جزيرة كريت التي ستأخر عودتها النافذة إلى اليونان حتى سنة 1908.

هذا وقد بقيت من العهد الإداري لرضا الصلح مآثر نتج عنها بعض ما بين أيدينا من مصادر. فهو رفيق أخيه منح في تأسيس جمعية المقاصد في صيدا سنة 1879، بتشجيع من منحت باشا. وهو، في النبطية، مؤسس دار الحكمة والمجلس البلدي وأول مدرسة أهلية على النهج المصري، وكان يباشر التدريس فيها بنفسه أحياناً. وهو قد عين في الناحية مأمورين للمالية والعلمية والمعارضة والشرطة، إلخ. وهو قد أصبح رئيساً لجمعية المقاصد في صيدا حين تولى قائممقامية القضاء في سنة 1899، فبادر إلى إنشاء مدرستين «حميديتين»، واحدة للبنين والأخرى للبنات، العقيم بمدارس الجمعية، وأنفق على إنشائهما من تبرعات جمعها ومن قرض من صندوق المعارف. وهذا مع أنه لم يلبث أن نُقل من المدينة في السنة نفسها أو في وقت ما من تاليتها.

#### رضا الصلح ونظيرة مفتي زاده:

٢< 5 فواجه كثيرة على بيت واحد

تأهل رضا الصلح سنة 1307 هـ (1890-1899 م) من نظيرة مفتي زاده. وهي تركية تربة حافيتها علياء رياض الصلح إلى أصول قفقاسية: أوزبكية من جهة والدها وشركسية من جهة والدتها.

وإذا صح أن رياض، وهو بكر أبوه، ولد في سنة 1894، فإن مدة انتظارهما إياه تكون قد امتدت أربع سنوات. وهو ما قد يفسر تعلق ولده الشبيب به تعلقاً يبدو أنه قد أضر أحياناً - مع اصطحابها إياه في أسفارها - بانتظام دراسته.

رزق الزوجان خمسة أولاد هم تباها رياض وبلقيس وأحمد وعليّة ودرويش.

هذا وكان رضا أميل إلى الصرامة في تنشئة أولاده. ولكن ذلك لم يجعله يولّد إشراكه ولده البكر في أموره كلها ودفعه إياه إلى حلبة السياسة، وهو لا يزال دون سنّ الشباب. ولم يجعل ذلك أيضاً من انكفاء الوالد عن السياسة وهو فوق الستين بقليل، ملقياً العمل على ولده الذي كان في نحو السادسة والعشرين.

وأما مقدونيا فلبثت عثمانية، برغم اضطراب الأحوال فيها وكثرة الطامعين، حتى حرب البلقان الأولى في سنة 1912. وكثرت مقدونيا إقليمياً وأسماءاً ممثلة بين ألبانيا وتراقيا. وكانت مضرب المثل بما حوته من خفيط الأعراق والقوميات والأديان. ففيها الأتراك والألبان واليونان والصرب والفجر والأفلاق إلخ. وفيها السبعيون (وهم منقسمون بين الكنيستين اليونانية والبلغارية) والمسلمون واليهود. لذا كانت جاراتها جميعاً تعتبر كل منها نفسها ذات حقوق فيها. ولكن كانت ثمة أيضاً، في أواخر القرن التاسع عشر، قومية مقدونية متأججة تأبى الاعتراف بهذه العقوق.

كانت مقدونيا (ومعها ألبانيا من الغرب وتراقيا من الشرق وكريت وجزر يونانية أخرى...) موضوع العرب البلقانية الأولى سنة 1912. وقد مهدت لهذه الحرب إجراءات منها استئصال بلغاريا استقلالها وإعلان حاكمها نفسه «قيصرًا» ووثقاً لعرش البرنطليين ومنها استيلاء النمسا على البوسنة، تحت أشف الصرب، ومنها وصول كريت من دعاة «اليونان الكبرى» إلى السلطة في أثينا. ومهد لهذه الحرب أيضاً حلف أنشئ بين صربيا واليونان وآخر أنشئ بين اليونان والبلغار، وأتفان مع عسكريان أبرهما العجل الأسود مع بلغاريا وصربيا. ولم يكن مضى إلا أسابيع على نشوب القتال حتى كانت أوروبا العثمانية قد انحصرت إلى مشارف إستنبول التي خلف الجيش البلغاري أمام خط الدفاع الأخير عنها.

وفرض الطرف في إستنبول تنصيب كامل باشا صدراً أعظم لاشتهاره بالقرب من الإنكليز. وهرع هؤلاء إلى تبعة الدولة المزمومة فتمعق مؤتمر جامع في لندن شهد مقاضات صعبة. وإذا كان المفاوضات العثمانية متجهين إلى التخليع بمعظم مطالب التنصيرين، حصل انقلاب في

وقد زارت الفواجع تباعاً أسرة رضا ونظيرة فلم توطّر من أولادهما أحداً، وكانت أولاهما أن أحمد كان يسبح، ذات يوم، في بواوذه، مع رياض، وهما طفلان، فأخذ الموح يقضى غرقاً. ولا ريب أن هذه المفاجعة خلت في نفس رياض جرحاً غائراً.

وكانت ثانية الفواجع أن عليّة رحلت عن ثمانية عشر ربيعاً بعد مكابدة لمرض السل.

وكانت الثالثة أن بلقيس التي كانت قد تزوّجت (زواجاً ثانياً) من ابن عم والدها، سامي الصلح، مرضت وقضت، في سنة 1928، وهي في مقتبل العمر، وكنت أمّاً لطفلين وفتى كلن ثمره زواجها الأول.

وكانت المفاجعة الرابعة أن مرويش، وهو الأصغر، صحبه المرض سحابة أيامه، فأعجزه عن الاستقلال بنفسه حياته، ثم توفي وهو في مطلع ثلاثيناته.

وأما نظيرة، والدة رياض التي تعلّم منها أشياء كثيرة بينها التركية، وكان يجأها ويبحث إليها وإلى والده، من المنايا، رسائل بالغة العنوّ، فإن التقاير جتبتها الفجعية بهكرها، إذ رحلت عن نحو ثلثين سنة في شباط من عام 1951، أي قبل اغتيال رياض بخمسة أشهر.

## ٢٠٦ رضا ورياض: إلى المنفى مروراً بظلّ المشقة

كان رضا الصلح وعبد الكريم الخليل في القافلة الأولى التي تمّ سخطها بأمر من جمال باشا إلى الديوان الصرّي في عاليه، وذلك في الأيام الأخيرة من أيار سنة 1915. وكانت القافلة تضمّ إليهما 29 شخصاً جميعهم من وجهاء صيدا وجبل عامل ومشايخهما وأدبائهما. وقد أفضت إلى قرار جمال باشا مباشرة، فلتات لسان من السيّد محمّد إبراهيم من أنصار الذي كان عبد الكريم قد ضمه، قبل أيام، إلى الفرع الذي أنشأه في صيدا له «جمعية الثورة العربية». وقد أنشأ عبد الكريم، في المدة نفسها، فرعاً للجمعية في صور وآخر في النبطية، وهو قد التقى رضا الصلح في صيدا أكثر من مرّة.

إستقبال قدّم ضباط جمعية الاتحاد والترقي الذين دخل أحدهم أنور على كامل باشا شاهراً مستسه وأجبره على الاستقالة.

تمت هذه المعركة مفاوضات لندن أشهراً. ولكنّها لم تمنع وضوح الصدر الأعظم الجديد محمود شوكت باشا، في نهاية أيار 1913، لطالب التلقاتين كافة، وهو ما تسبّب بقتله، بعد أيام، في الشارع. فتبع ذلك إجراءات قمع صارمة أدّت بها جماعة الاتحاد والترقي إسكات حزب العربية والائتلاف المنتقل إلى المعارضة وشد قبضتهم على زمام السلطة.

في بلاد العرب العثمانية، كانت بريطانيا قد وضعت يدها على الكويت سنة 1902. وفي سنة 1911، استثمرت إيطاليا حال الاضطراب السياسي في إستقبال فأقامت على ما كانت تتعين له الفرص من عهد غير قصير. عبرت البحر إلى ساحل طرابلس الغرب وبنغازي، متخذة لنفسها، في شمال إفريقيا العثمانية، موطئ قدم قريباً إلى شواطئها، يتوسط مصر التي كان الجيش البريطاني قد احتلها وتونس التي كانت فرنسا قد جعلت منها محمية لها. وكان لهذه الضربة صدق قوي في إستقبال وفي البلاد العربية. فهي قد عززت الشك في قدرة الدولة على القيام بعبء ما كانت تزعمه من ضمانة للعرب من مطامع الدول الغربية، وهي قد استشارت في الوقت عينه حمية جهانية لدى متطوعين من جهات مختلفة، صحتّها مداولات واسعة النطاق في مستقبل الدولة ومستقبل العرب فيها. وقد استثمرت العرب الإيطالية - العربانية - بضع سنوات وأرسل جماعة الاتحاد والترقي أنور لتنظيم القفولة الداخلية. فحين بين الاحتلال الإيطالي وصق الأراضي الليبية. ولكن ظلّ السلطنة كان قد تعمّر عن إفريقيا كلياً.

1913: ورثة «الرجل المريض»  
يتأخرون ولكن العنة لا تفارق

ما لبثت حرب البلقان الأولى أن أفضت، قبل أن يجف حبر الاتفاقات، إلى حرب ثانية أريد لها أن تكون نقضاً للبعض من نتائج السابقة. فقد شنّ البلقار، في آخر حزيران 1913، هجمات مباغتة على حلفائهم، بالأمر، الصرب واليونانيين، أملين أن يستعيدوا بالفتة ما انتقصته الضغوط والمفاوضات من أراضٍ مقدونية كانوا يرون أنفسهم ذوي حق فيها.

وجد جماعة الأتباع والترقي، في هذا النزاع، فرصة اغتنمها حكومة إستانبول بعد تردد. فتقدم العيش العثماني وحزب أدنة من البلقار موجعاً النطاق الأرضي حول إستانبول تصبعا قنباً وسجلاً، باستعادة أدنة، نصراً معنوياً ذا أهمية. وقد هزم البلقار هزيمة ككرة في مواجهة خصومهم البلقانيين أيضاً، فأصادت معاهدة بوخارست النظرة، لغير صالحهم، في توزيع المناطق البلقانية التي كانت قد أفضت إليه العرب السابقة.

عليه، تحقق ما كان يوشاه الطامعون في «الرجل المريض» بعضهم من بعض، وهو ما كان قد حفظ الدولة العثمانية من الانهيار مرّت في القرن التاسع عشر. وذلك أن الدول الأوروبية القوية كانت تخشى أن يمزق بعضها بعضاً حول جثة «الرجل» للنكسر إذا هي أجهزت عليه. وهو ما أفلح مؤتمر برلين، مثلاً، سنة 1878، في التغاضي منه حين جثب أوروبا ويلات حرب شاملة.

ولكن الدولة العثمانية بقيت الغاسر الأكبر سنة 1913، شأنها سنة 1878. وكانت العرب العلنية التي ستشهد انهيارها قائم قد أصبحت على الأبواب.



وصل خبر الجمعية إن من معتمد إبراهيم إلى عبد المنعم عاصي فألى عبد الله عسيران فألى رئيس بلدية صيدا مصباح البزري فألى القائم مقام رضا بك، من جهة، وإلى عبد اللطيف الأسعد شقيق كامل الأسعد مبعوث بيروت، من جهة ثانية.

وكان أن كامل الأسعد أوصّل الخبر إلى أسعد الشقيري، مفتي الجيش الرابع، الذي تولى نقله إلى القائد العام جمال باشا في القدس، فاستدعى هذا الأخير الأسعد إليه وأصدر أمره بتسويق المتهمين.

كان جمال يستهدف رضا وعبد الكريم، بالدرجة الأولى، لمكانة الأول السياسية ومنأوانه الاتحاديين حين كان ركناً لحزب الحرية والائتلاف في إستانبول، ولوقع الثاني (الذي كان جمال قد تزوّجه إليه، في تلك الحقبة) على رأس «المنتدى الأدبي» سابقاً وبعض ما تبقّى منه أو خلفه من جمعيات وفي طليعة تيار الشباب للعامل لتعصيل الحقوق العربية.

ولم يكن للرجلان، سنة 1915، ابني سيرة واحدة، ولم يكنوا من جيل واحد. فعبد الكريم لا يزال بين الثلاثين وهو العتي وأقر النشاط ولكن حماسه بجزء - في تقدير من عرفوه - إلى بواب غير محسوبة المواقف. وأما رضا، فهو، إذ ذاك، في حدود الخامسة والخمسين، وهو إداري وسياسي مخضرم، تقلب بين الأقطار والمناصب وهو ذو خبرة بدواوين الدولة ورجالها وبأهل بلاده أيضاً. وهو مصوف بالكتمان وشدة الحذر وطول النفس.

وكانت العلاقة بين رضا والسلح وجمعية الأتباع والترقي قد شهدت بين 1908 و1914 أطواراً مختلفة نقلتها من التواء إلى التباغض والقطيعة. فإن رضا وأقرانه من العرب أملوا خيراً من هذه الجمعية، غداة الانقلاب وإعانة الدستور، وانضمّت إلى فروع الجمعية من كانوا أنصار رضا في صيدا والنبطية وصور وغيرها. ولكن هذه الحال سرعان ما تغيرت حين مالت الجمعية إلى التشدد في المركزية والتركيز، فتروكها معظم للعرب، وكانت مواجهة مشهودة بين ركن الجمعية، ناظر العلنية طلعت، ورضا في مجلس المبعوثان.

ثم أصبح رضا رئيساً ثانياً لحزب الحرية والائتلاف الذي تولى الحكم، في السلطنة - على ما ذكرنا - رجعاً من سنة







## ...1914 في الأناضول وفي أوروبا العثمانية: جمل البقعة القومية والحمايات الأوروبية

1912-1913، بعد الهزيمة في البلقان، وذلك إلى أن عزل الأتباعيين كامل باشا وعادوا إلى السلطة مستعين على إضرال ضربات قاصمة بخصومهم. وكان رضا الصلح لا يزال خصباً للاتباعيين في انتخابات البعثان الأخيرة، سنة 1914، فأنكفأ عن خوض المعركة ووثع - وهو ما أشرنا إليه - ابن عمه سامي الذي هُزم ونشر منكرة فضل فيها ما شهدته الانتخابات من ضغط وتزوير.

وأما عبد الكريم فعاد إلى الاقتراب من الاتباعيين حين بدأ من هؤلاء نوع من التراجع عن سياسة التتريك واستعداد للإصلاح. وقد رجع عبد الكريم، بعد انعقاد المؤتمر العربي في باريس في ربيع 1913، إلى الآستانة بصحبة الأمين العام للجمعية الاتحاد والترقي ووقع اتفاقاً رسمياً مع طلعت بك يجاري كثيراً من المطالب العربية. وعلى الأثر، واجه عبد الكريم محاسبة على اعتداله وميله إلى الوفاق من ألف عربي اجتمعوا في «المنتدى الأدبي» واستطاع، بشق النفس، حملهم على القبول بوجهة نظره. وكان عبد الكريم من المقربين إلى جمال باشا عند فوم هذا الأخير إلى بمشق قائداً عاماً للجيش الرابع.

على أن الحكومة نكثت عهداً كلياً وامتنعت عن تنفيذ ما اتفق عليه. وبعد أن ارتد الجيش الرابع عن السويس، انقلب موقف جمال من الإصلاحيين العرب - وفي طليعتهم عبد الكريم - إلى الشك والعداء. ونفض عبد الكريم يده، هو أيضاً، من إمكان تعصيل الحقوق بالمسألة والتفاهم. فأنزل، على الأثر، بقيادة حزب اللامركزية، وكان مركزهم في القاهرة، وكانوا قد أخذوا يميلون عن فكرة اللامركزية إلى فكرة الاستقلال ويتداولون فكرة الوحدة بين سوريا ومصر، ويتألمسون إمكان الحصول على دعم أساعبيهم من فرنسا وبريطانيا. وكان يتصدر الحزب ثلاثة من آل العظم هم رفيق حقي وشفيق المقد. وكان من أركته عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر العربي في باريس.

وحيث عاد عبد الكريم، في ربيع 1915، إلى بيروت وجبل عامل، كان الميل إلى الاستقلال قد أصبح هو الراجح عنده. وهو قد اتقى رضا الصلح (الذي كان ذا فضل في تعليمه ورعاية نشاطه) عند هذه النقطة، وكانت ماجريات الحرب العامة تزغني هذا التوجه.

لم يكن ما جرى للدولة العثمانية بين ارتفاع عبد الحميد الثاني العرش سنة 1876 ونشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914 ثمرة التنازع الدولي عليها والمقدرات التي أطلق فيها العنان لهذا التنازع وحسب. فلأنما كانت الدولة، وخصوصاً مقاطعاتها في شرق أوروبا وبعض مناطق الأناضول الشرقية، ميداناً لاضطرابات شديدة ومتنامية أججها نهوض حركات هجينة عديدة وضعت لنفسها غايات متباينة: من المساواة في الحقوق مع البقاء في كنف السلطنة، إلى الاستقلال التام أو اللحاق بقومية مجاورة تمثلها هذه أو تلك من دول الجوار.

عليه كانت تلبية السلطان لطالب حركة من الحركات تتوجم عادة إلى رقابة من دولة أوروبية أو أكثر على تنفيذ السلطان لتعهداته وإلى تواجد، بالتالي، للسيادة العثمانية على الجماعة الناقمة المتمتعة بالحماية الأوروبية، وعلى مواطن إقامتها.

وفي المشر الأخيرة من القرن التاسع عشر، كان ثمة حركة قومية أرمنية عمدت إلى العصيان فلقبت قمعاً عثمانياً شديداً، مدة سنتين، في شرق الأناضول وفي إستانبول. وكانت في مقنوبها حركات مشابهة، متومة بتنوع عناصرها، وكانت كريت، وهي المتمة بحكم ذاتي، منذ 1868، تتحرك طالبة الانضمام إلى اليونان.

## 1877-1878: عبد الحميد يقصر مسيحيتي السلطنة فيصعد إلى «الجامعة الإسلامية»

مع خسارة الدولة العثمانية معظم شطرها الأوروبي، في مطلع العهد الميسيني، وبمضا من أراضي الأناضول الشمالي الشرقي التي كان يطمح عليها الطابع الأرمني، ومع هجرة الكثير من مسلمي هذه المناطق كلها إلى إستانبول وأرجاء أخرى من الدولة، ازدادت غلبة الصفة الإسلامية، لا على نظام الحكم والإدارة وحده، بل على مجتمعات

في 28 تشرين، أطلق سراح 28 من الموقوفين وكان قد مضى على استحضارهم إلى الديوان المرعي قرابة شهرين. ولم يبق في قيد المحاكمة إلا عبد الكريم الخليل ورضا ورياض الصلح الذي كان قد استعضر إلى عليه بعد والده بأيام. ثم أعيد إلى المحاكمة أيضاً مفتي صيدا بهاء الدين الركن بعد أن كان قد أطلق سراحه، وذلك بفضل سعاية جديدة من رئيس البلدية مصباح البرزي.

وكانت المحاكمة قد شهدت مواقف مستهجنة من عدد غير قليل من الشهود والموقوفين ذهب معظمها إلى تأكيد التهم الموجهة إلى رضا الصلح، والطمع في ولائه للدولة وإثبات تأمره مع خصومها. حتى أن عبد الكريم الخليل بكى بكاء مراراً لما سمع يوسف الركن يشهد أن رضا الصلح كان ينتظر وصول السوارع الإنكليزية والفرنسية إلى شواطئ سوريا حتى يستند بعض دينه. وحين سئل عبد الكريم عن سبب بكائه قال (وهو يقصد الشاهد): «لحالة هذا الوطن التعميس بمثل هؤلاء». في المقابل، شهد في رضا شهادات طيبة نفر من الشهود والمتهمين بعضهم من خصومه السياسيين أو البلديين. ويقترب بعض من شهدوا الحوادث أو تناولوها أن من غلبوا الخصومة السياسية في سعياتهم أو شهاداتهم لم يكونوا يقررون خطورة ما يفعلون. إذ كانت تلك هي الثقافة الأولى من الضحايا ولم تكن قد صمدت، قبل محاكمتها، أية أحكام (بالإعدام أو بالنفي) يستند بها على فظاعة النتائج المنتظرة لما قيل من كلام في حق المتهمين.

وما يقتدر البعض من شهود الحوادث، أيضاً، أن الإفراج عن حُلي سبيله من الموقوفين كان بسبب ضبط الأوراق المتعلقة بحرب اللامركزية الإدارية في منزل محمود المحمصلي. فقد شكلت هذه الأوراق، ومعها بعض ما كان قد ضبط في القنصلية الفرنسية، بُعيد دخول الدولة العثمانية للحرب، سبباً لسوق دفعة جديدة من المتهمين إلى الديوان المرعي وقاعدة للمضي في المحاكمات احتوت عناصر حسية مثبتة بالوثائق - وإن تكن جزئية جداً وملتبسة - دلت على حصول اتصالات بين نفر قليل جداً من المتهمين ومراجع قنصلية فرنسية وإنكليزية موزعة بين الآستانة والقاهرة وبسروت. فأمكن أن يُنسب الموقوفون جملة إلى حرب اللامركزية أو - في الأقل - إلى مساعيه لفصل

ما بقي من الدولة أيضاً، فكان أن السلطان أخذ يزوج، في أرجاء الدولة وفي ما تبناها، «الجامعة الإسلامية» قاصداً أن يواجه بالرابط الديني نمو القوميات المختلفة وأن يستنفر هذا الرابط، في مدى العالم الإسلامي كله، لمواجهة مطامع الدول الأوروبية، وهذا باعتبار السلطان العثماني «ال خليفة» على مسلمي العالم بأسره.

على أن هذه «الجامعة الإسلامية» بقيت دعاوية إلى حد بعيد، فلم تسفر عن إعادة نظر عميقة في ما خلفه عهد التنظيمات من تشريعات وظلم ذات مشرب أوروبي. ولم تغض أيضاً إلى تعزيز النفوذ للنفس الدينية في السلطنة، بمشايعها من مفتين وقضاة ومدبرين وطلبة. وهذا برغم أن السلطان قرّب إليه مشايخ بعض الطرق الصوفية من دفاعية وقادرة فاصبح بعضهم من النافذين في بلاطه.

في كثر حال، أوزت «الجامعة» المذكورة ومهمها كره السيطرة الأوروبية المتنامية على الدولة نوعاً من «الرابطة العثمانية» التي بقيت غالبية على العصبية القومية المختلفة - بما فيها التركوية والبربرية - دحماً طويلاً من عهد عبد الحميد وكانت لا تزال قوّة، بعده، في سنوات الحرب العالمية الأولى. وكان أفق هذه الرابطة أن تحفظ وحدة الدولة وأن تتشعّق القوميات فيها بحقوق متساوية يوطدها الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية.

لم يكن هذا الأفق جامعاً، فلن بعض ممثلي التوجهات القومية، وبعض الأرمن منهم خصوصاً، فضلاً عن قادة الحركات القومية والناطقيين باسمها، قد تجاوزوه إلى طلب الاستقلال. وعند العرب، تقصّمت النزعة الاستقلالية ببطء متجاوزة، أحياناً، مع العثمانية اللامركزية في الجمعية الواحدة، وبرزت، أول ما برزت، في صفوف المسيحيين. وكان بعض هؤلاء يداورونها

يطلب الخلافة لمسلم عربي، معتدين بكون العرب أولى بخلافة النبي العربي من الترك. وهو قول كان أشهر من أخذ به، من بين المسلمين، عبد الرحمن الكواكبي.

هذا ولم تطلب النزعة إلى الانفصال إلا حين أخذ ذوو النزعة اليعقوبية من جماعة الاتحاد والترقي بسياسة التتريك والتشديد في المركزية وقمع المعارضات. وهي سياسة شهدت منذاً وجزراً، ولم يكن الاتعابيون مجسمين عليها كقوتها فاضح التنوع القومي الضخمة تعاندها، وكان مناضلو القوميات غير التركية يقاومونها. وحين أعلن الشريف حسين خروجه على الدولة من مكة سنة 1916، كانت ثورته أول تجسيد واسع وحلسم لدعوة الانفصال العربي عن الدولة. ولم يمنع ذلك، في هذا العهد المتأخر، من وجود معارضة عربية لثورة الحسين بقيت عثمانية المشرب إلى نهاية العرب، ولا من استمرار التردد عند كثيرين من العرب، بين اللامركزية والاستقلال.

#### القرن XIX: تكاثر المدارس ويواكيز القومية العربية

في العهد العبيدي أيضاً، شهدت بعض المدن العربية، وعلى الخصوص بيروت، ظهور جمعيات «أدبية» أو «علمية» جعل منها «الوطنيون» من دعاة اليقظة العربية أو السورية منابر ومتنفسات لدعوتهم. وكانت البوادر الأولى لهذه الدعوة قد ظهرت، في أيام الاحتلال المصري لبلاد الشام، أي قبل نصف قرن من ظهور الجمعيات. ولكن نصف القرن هذا كان قد شهد التفتح للطرز لنهضة متنوعة الوجوه. مثل تلك النهضة فروعها من المدارس المتكاثرة، الأجنبية منها والوطنية، ووسع نطاقها ظهور الصحافة وانتشارها وأخذت مسر منها ينسحب والفر، لبعدها عن البطش العبيدي، فلجأ إليها متنبرون كثر من «الشوام» (أي السوريين واللبنانيين) وضموا أيديهم في أيدي نظرائهم المصريين فكتبوا



18. أمير الفجار الجرجاري



وخطبوا وأنشأوا جرائد ومجلات ودوراً للنشر  
مختلفة الميادين.

ولم تكن الحالة العربية لتختلف في  
هذا - أي في استواء النهضة الفكرية مؤيلاً  
لتكون الوعي القومي - عن الحالة الأرمنية  
أو عن الحالات البلقانية. ففي سائر أرجاء  
الدولة العثمانية، كان التنوير يفضي،  
من تلقائه، إلى الرغبة في الحرية، وكان  
معنى الحرية القومية ينحصر في الخروج من  
الاستبداد أو ينتهي، تبعاً لاختلاف الحالات،  
إلى الخروج من الدولة العثمانية نفسها.

وفي بيروت وصيدا ومشرق، كان المتنزيون  
من آل الصلح، وعلى الخصوص أبناء أحمد  
باشا الثلاثة، يجمعون، إلى امتحان الإدارة  
والسياسة، عنابة بارزة بإنشاء الجمعيات  
الإصلاحية وفتح المدارس، وهذا قبل أن  
يصل بعض أبنائهم، ومن بينهم رياض، إلى  
إنشاء الصحف والكتابات فيها. كان هؤلاء  
أبناء سياسيين وإداريين للنهضة، وقد استوى  
جيلان منهم جسراً بين عهدها الأول  
والثاني وخالطوا مباشرة بعضاً من جريدها  
الكبيرة: من معتمد عبده في إقامته  
البيروتية إلى رشيد رضا وشكيب أرسلان...

### ثورة 1908: أو تعانق الآمال

تبقي ثورة 1908 هي الحدث العثماني الأهم  
في العقود الأربعة الفاصلة بين إعلان الدستور  
الأول في سنة 1876 وانهيار الدولة العثمانية في  
أعقاب الحرب العالمية الأولى. وهي كانت  
فاصلة، على الشخص، في مسار الحركة  
القومية العربية التي تسارع منذ ذلك تكتفها  
الفكرية والسياسية وتكاثرت أدواتها من  
جمعيات ومنشورات ومبادرات متنوعة.

كانت هذه الثورة ثمرة تضافر ما بين  
التطور الداخلي لأوضاع الدولة العثمانية،  
بمكوناتها القومية الرئيسية، وبالطاقة  
المتفائلة لهيمنة الدول الأوروبية الكبرى



33 محمد صبيح



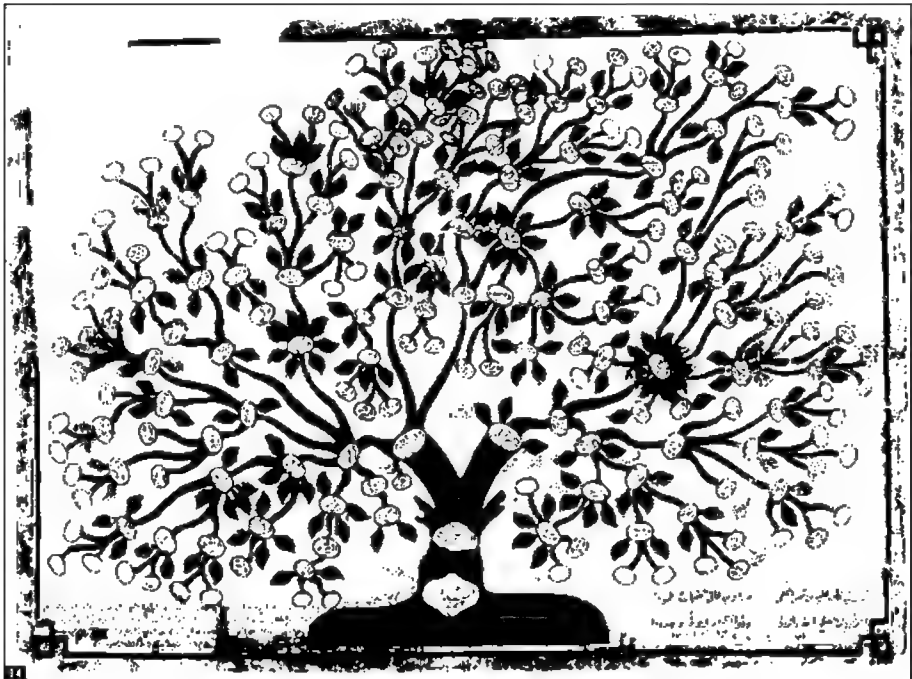
شجرة المائثة الصلحية

أحمد الصالح

رئيس دين شقيقته

في الثالثة عشرة: ينون على ورقة سنة

ومن كل من شقيقته وشقيقته





المشرق العربي عن الدولة العثمانية وأن تصدر الأحكام عليهم تبعاً لذلك.

ولم يكن لرضا ورياض الصلح أي ذكر في الوثائق المضبوطة. ولكن كانت عليهما شبهة التآمر مع عبد الكريم الذي أتهم، بحوره، بالضلوع في المؤامرة المنسوبة إلى حزب اللامركزية. وعليه حُكِم على عبد الكريم بالإعدام وكان أول من نفذ فيه الحكم يوم العشرين من آب 1915، في «ساحة البرج في بيروت، وتلاه عشرة، وهم معه الدفعة الأولى من الشهداء العرب، ضحايا جمال باشا ونيوان عاليه العربي. وقد اهتزت للعصاف بهم أرجاء المشرق العربي وانقلب موقف العرب الإجمالي من الدولة العثمانية.

وأما رضا الصلح فحُكِم عليه بالنفي المؤبد وحُكِم على رياض بالنفي ثلاث سنوات وحكم على رفيقتهما المفتي بهاء الدين الزين بالنفي المؤبد أيضاً. ويعكس أن رياض تولى ترجمة بعض الإفادات إلى التركية، فكان يجهد للتخفيف من وقعها المحتمل على مصير المحكومين. وفي المرويات أيضاً أن والده ولده توقف في حلب وأبياً مواصلة الرحلة إلى ميار بكر مخافة اغتيالهما في الطريق. فصدر الأمر بتحويل مناهما إلى قونية. وبذكر محمد جابر إزمير ومنيسا لثم الآستانة في سنة 1918، على أنها المدن التي أقام فيها رضا الصلح، مدة نفيه بعد ذلك، والمؤكد أنهما أعيداً، بعد أشهر من نفيهما، إلى الديوان العربي وأعيدت محاكمتهما مع الدفعة الثانية من الشهداء وهم أربعة عشر أعضواً في ساحة البرج في بيروت أيضاً وسبعة أعضواً في ساحة المرجة في دمشق، وذلك يوم 6 أيار 1916. وفي هذه المحاكمة الثانية سوي ما بين رضا الصلح ولده إذ حُكِم على كليهما بالنفي المؤبد. وجاء في كتاب إيضاحات النفي نشرته قيادة الجيش الرابع (جمال باشا) عن المحاكمات أن رياض وُجِدَت أدلة جديدة تدينه في هذه المحاكمة الثانية واتضعت أفعاله في كثير من المنشورات. ويقول محمد جابر إن رياض حُكِم عليه بالإعدام وحُفِف الحكم إلى النفي المؤبد بالنظر إلى صغر سنه، ولكن كتاب إيضاحات لا يؤكد هذه الرواية.

على شوقها للأحداث الكبرى التي شهدتها نول محيطها بها وجمعت العقد الأول من القرن العشرين يبدو وكأنه زمن نهائيات لأنظمة الاستبداد. بين هذه الأحداث الأخيرة، برزت هزيمة روسيا أمام اليابان، سنة 1905. ففضلاً عن أن روسيا كانت عمداً تاريخياً للدولة العثمانية، ظهرت هذه الهزيمة على أنها ضربة تلغتها إمبراطورية أوتقراطية بقبضة دولة دستورية. وهي ضربة ما لبثت أن أُنشئت على القيصرة، مع ثورة 1905 في روسيا، تزويد نظامه دستوراً وبرلماناً. وقد شهدت إيران، من جهتها، في العام التالي، تطوراً مشابهاً مع ثورة «المشروطية» أي الدستور.

وافقت هذه العواطف الكبرى في المحيط زيادة الاضطراب في بعض أنحاء السلطنة من شرق الأناضول إلى مقومونيا. وكان بعض هذا الاضطراب قسرياً مصدره الأرمن وبعضه محشياً وكان له، في معظم الحالات، وجه سياسي إصلاحي. وفي مقومونيا، على الخصوص، وضعت الدول الأوروبية، في سنة 1905، يدها على موارد مائية عامة لخدمة الدين العثماني. وكانت هذه الدول قد فرضت، بعد حوادث 1902-1903، أن ترابط قوة شرطة بوليتية بجانب الجيش العثماني في المقاطعة. والحال أن مقومونيا أصبحت بؤرة ممتازة لنمو حركة ذات منحى قومي تركي، مناولة للاستبداد الحميدي وطامعة لانفاد الدولة من انهيار أخذ يبدو محتتماً. وكان لامتياز مقومونيا هذا وجهان. أولهما أن الجيش المرابط فيها أصبح عرضة، حيث هو، لتأثير حركة التحرير القومية في المقاطعة، وكان مزاج ضباطه وجنوده (معهم كثير من الموظفين المدنيين أيضاً) يسوء مع معابنتهم الثباين بين أوضاعهم المادية وأوضاع الشرطة البوليتية، إذ كان تجهيزهم وشروط معيشتهم مترتبة وكانت أجورهم يتقطع وصولها وتأخر كثيراً في ظرف اقتصادي تميز بقسوة استثنائية. والوجه الثاني لامتياز مقومونيا كان أن





سالفيكاء، عاصمتها، أستوت مجال حركة حرة نسبياً لصحة الشجرة. كانت سالفيكاء مدينة متنوعة الأقسام وكان اليهود أكبر مكوناتها (40%) وكانت مصالحهم الاقتصادية تروغهم في بقاء مقبوضا في حوزة الدولة العثمانية. وفي هذا المحيط، وجد الضباط والموظفون الناقمون مواقع لنشر دعوتهم الثورية وللتداول في تنظيمها وخططها وسائر شؤونها في المحافل الماسونية المزدهرة في المدينة، وهذا إلى التكايا الصوفية المقيمة أيضاً.

لم يثمر هذا الخليان فوراً حركة ثورية موحدة الصنف والأهداف والخطّة، بل كان تلتس الطرق ينشط من مواقع مختلفة. كانت البيادر الأولى لحركة «تركيا الفتاة» قد ظهرت في إستانبول، ابتداء من سنة 1899، وتلك في وسط طلائع عسكري متنوع القوميات، وكانت منذ ذلك حركة مستوية مناهضة للاستبداد ومناصرة إلى الدفاع عن وحدة الدولة وإلى المساواة بين القوميات فيها. ومع انتشارها في العواضر العثمانية، راحت الحركة تنتشر في المنافي والمهاجر أيضاً: في باريس وفي القاهرة وفي غيرها. وكانت توزع هناك منشوراتها التي أخذ بعضها يتفد إلى مدن ونواح مختلفة من السلطنة. وقد تقلبت أحوال الحركة في منيها الأولى بين ضعف نشأ من رشوة السلطان بعض أركانها بالمناسب وقوة وفورها لها انضمام بعض أعضاء البيت المالِك إليها بعد خروجهم من إستنبول. وفي سنة 1902، عقدت الحركة مؤتمراً لها في باريس، فيها الرأي متفقاً على أهمية الدور المنتظر للجيش في الثورة، وبخلاف على استعانة الحركة بفرنسا وبريطانيا. وافتشى الأمر إلى انشطار الحركة بين قيادتين: الأمير صباح الدين، الليبرالي اللامركزي، وأحمد رضا، المركزي السلطوي.

ومع الأحداث التي سبق نكسرها، في الدولة وفي محيطها، نشأت في سالفيكاء، سنة 1906،

## ٢٠٨ حكومة صيدا العريية... ذات السيادة الموقوتة

تولى رياض الصلح حكومة صيدا العربية في نهاية أيلول أو مطلع تشرين الأول 1918، بعد أن اختاره وجهائها وتنحى له رئيس البلدية مصباح البرزي الذي كان قد ولي أمور المدينة مؤقتاً مع انسحاب القائمين العثماني. وعند مرور القوة الإنكليزية بقيادة الجنرال فين في المدينة، يوم 2 تشرين الأول، لم يتعرض للحكومة التي استقبلته بالترحاب. على أن الفرنسيين أرسلوا، في الأيام التالية، قوة إلى المدينة وأسندوا المسؤولية العسكرية عنها، تبعاً، إلى ضباط ثلاثة استقرّ آخرهم، وهو الكابيتين فيجول، حاكماً عسكرياً عليها.

إلى هذا الحاكم، قدم رياض الصلح تقريراً عن منجزات «حكومته» مؤرخاً في 18 تشرين الأول. ويشير التقرير إلى تأمين الأمن وإعادة تشكيل المحكمة مع رعاية حقوق المذاهب «التي لم تكن مرعية في ما مضى»، والمقصود الشيعة على الأخص. ويشير أيضاً إلى الضرائب التي سقطت بحكم الوضع الجديد، طالباً تعليمات من الحاكم بهذا الشأن. ثم إنه «يلغي» صلاحيات إدارة التبغ مستبقاً حقوق «الدين العام» التي يعتبرها دولية. وبعد أن يؤكد تشكيل لجنة من التجار والملاكين للبحث في المسائل الاقتصادية، بناء على رغبة الحاكم، يحصي تدابير اتخذت ومرافق أنشئت أو يجب إنشاؤها لخدمة المعوزين وسائر الأهالي: وهي مستشفى صغير أنشئ وماوى للفقراء وغرفة للقراءة تحتاج إلى الترخيص بدخول الصحف المصورة وما ينشر من بلاغات، مع السماح باستخدام مدني جزئي للتلفراف، إلى أن ينظم البريد، وفروع للبنك العثماني يجب أن يعاد فتحه وقرار بشأن البنك الزراعي يجب اتخاذه.

أخيراً، ينته رياض باستعادة جمعية المقاصد ودورها الوقفية المصارفة سابقاً وتأمين الحراسة لمدرسة الاخوة الريميين وبضعف موارد البلدية وبعد بتقرير آخر يخصه لأحوال قري القضاء.

لم يثن هذا التقرير فيجول عن مطالبة رياض بالاستقالة لأن وجود حاكم منهي ما بين الحاكم العسكري و«الشعب» لا يلحظه التنظيم الفرنسي. هكذا توقفت حكومة رياض عن العمل في العشرين من تشرين الأول. وكانت «عدة» رياض في مباشرة «الحكم» أولاً صغيرة كان يكتب عليها، بخط يده، التكيلفات والأنونات وما شابه.

لجنة العزبة العثمانية ضامة بين أعضائها العشرة بعضاً من أبرز أركان الثورة المقلبة. ثم راحت اللجنة تتوسع بسرعة في التنظيم ولم تلبث أن اتحدت بجناح أحمد رضا في باريس لتتخذ الاسم الذي عرفت به لاحقاً وهو «لجنة (أو جمعية) الاتحاد والترقي»، ولتتركز قيادتها المملانية في سالونيكاً وسط تكاثر لحركات العصيان في الجيش.

وفي حزيران 1908، تواترت أخبار التقارب الروسي-البريطاني وذاع أن لقاء القيصر والملك طرح فيه موضوع انضمام الدولة العثمانية. فكان أن انتقل أركان «الاتحاد والترقي» إلى طور الثورة فوراً.

وخلاصة ذلك أن نيازى، وبعده أنور (وهذان قائدان سيدخلان مع طلعت عالم الأسطورة، وسيروي، عند اغتيال رياض الصلح، أنه كان شديد الإعجاب بهما في فتوته) خرجا مع عسكريهما إلى الجبال. ثم راحت أعمال الاغتيال تطول إلى رجال السلطان الذين كان يبتهم للقائمة العريكة الثورية الثمانية. وفي تموز، وقع الحدث القاسم: أرسل عبد الحميد جيشاً من 18000 عسكري لقمع العصاة في مقدونيا فانضم هذا الجيش إلى الثورة. ومع انتشار المصيان في أرجاء البلقان، ارتفعت أصوات المطالبين بالدمستور وهند الجيش بالزحف على العاصمة. وفي 22، استبق عبد الحميد خطة الشؤار للاستيلاء على سالونيكاً إذ عين سعيد باشا صدراً أعظم ثم أعلن إعادة الدستور ودعوة مجلس المبعوثان القديم إلى الانقضاء وإجراء الانتخابات قريباً. عليه ارتخت قبضة الاستبداد كلياً عن العاصمة فاجتاح أهاليها الشوارع والساحات، على اختلاف الأقسام والملل، مستبشرين بهنئ بعضهم بعضاً.

انتصرت الثورة من غير قتال، ولكن لم يحصل نقل فعلي للسلطة وبقي السلطان على عرشه. بل هو بدأ يستعيد بعض ما

ولم تخل هذه المئة القصيرة من مواجهات سياسية. فإن كامل الأسعد الذي كان قد رفع الراية العربية على دار آل الفضل في النبطية، يصعبه إيليا الخوري ممنوباً عن فيصل، انزعج من تولي رياض حكومة صيدا وقضائها وتولي عبد الله يعيى الخليل، المقرب من رضا الصلح، حكومة صور. فأخذ يسعى لإسقاطهما عند فيصل وعقد لهذه الغاية اجتماعاً كبيراً في النبطية، محاولاً أن يفرض لنفسه صفة الممثل الوحيد للحكومة دمشق في القضية لواء بيروت الثلاثة: صيدا وصور ومرجعيون. وذكر أن رياض أرسل إلى دمشق مضبطة وقمتها مناصروه يتهم فيها الأسعد بالاعداء لهجوم مسلح على صيدا وصور ويطلب سحب إيليا الخوري من المنطقة. غير أن العواث كانت أسرع من الطرفين إذ ما لبث فيجول أن أسقط «الحكومات» المتنازع عليها جميعاً.

في هذه الأثناء، كان رضا الصلح قد كُلف، من جانب فيصل، بالتوجه إلى حلب لضبط الأمور فيها باسم الحكومة العربية الجديدة ولم يلبث أن عين والياً عليها.

#### ٩٠٩ الصالحيون في دمشق النبطية

كان بين نواب المؤتمر السوري العام ثلاثة سلعين هم رضا نائباً عن بيروت وابنه رياض عن صيدا وقضائهما وابن أخيه عفيف عن صور وقضائهما. وقد أصبحوا، بعد حين، منسوبين إلى حزب الاستقلال العربي الذي استوى، في العهد الفيصلي، وريثاً لجمعية «العربية الفتاة» أهم الجمعيات السرية العاملة، في العهد العثماني الأخير، لنيل الحقوق العربية.

عين رضا الصلح وزيراً للداخلية في حكومة رضا الركابي التي تألّفت فور إعلان الاستقلال السوري في ٨ آذار 1920. ثم أصبح رئيساً لمجلس الشورى ثم وزيراً للداخلية من جديد في الوزارة التي ألغها هاشم الأتاسي في ٣ أيار من السنة نفسها وبقيت عاملة حتى يوم ميسلون. على أن رضا الصلح كان قد استقال من هذه الحكومة قبل ميسلون بنحو من ثلاثة أسابيع.

كان قد فُقد من ولاء الرعايا. لم يكن في «الاتحاد والترقي» ساسة مجزبون فبني العكس في أيدي جهازه القائم (أو معتلمه) ولكن بشروط معينة. وأما التعبير العميق فكان لا بد أن يتزوج (وإن تتحول وجهته أيضاً مع اندلاع شرارة العرب المائتة) في مدى سنوات عدة لاحقة.

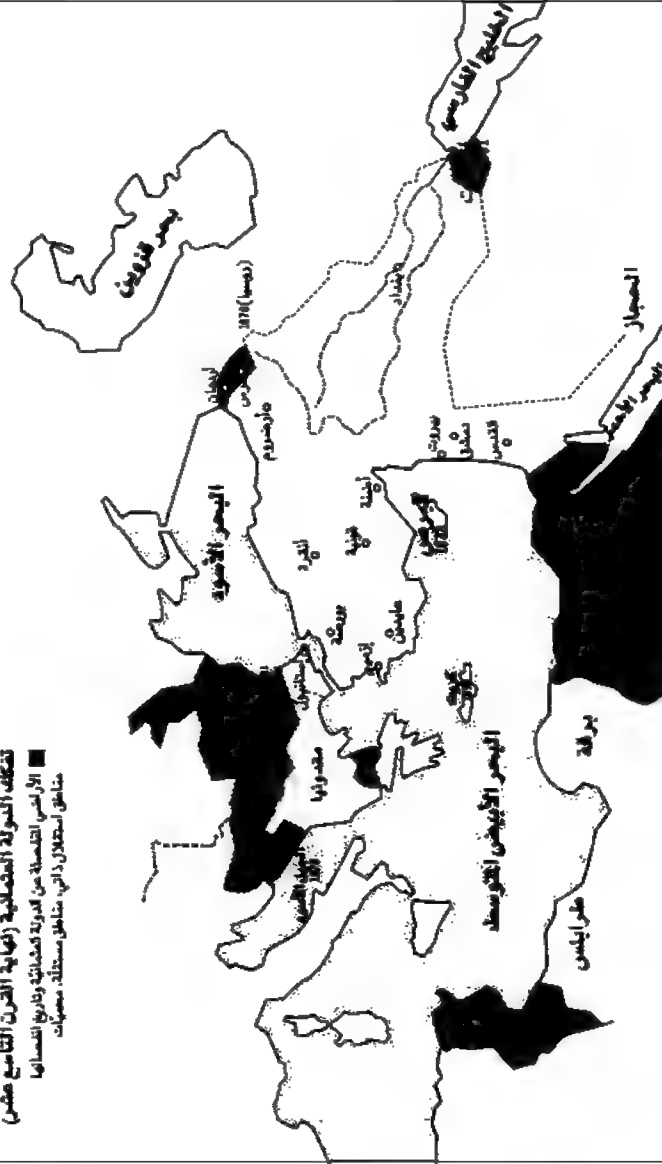
مع ذلك، ضعف السلطان وأبعد رموز القمع أو شجعوا وتبعثرت شبكات الشرطة السرية والجواسيس، وعاد البعثون إلى ديارهم بعد عفو عام. والأهم أن الصحف انفلتت من عقالها وراحت الجمعيات تتآلف والنواب تفتح، وذلك من إستانبول نفسها إلى قواعد المقاطعات البعيدة. واسترد الصندور العظيم الذين تعاقبوا على النصب، منذ ذلك، ثغلاً كانوا قد فقدوه في مواجهة السلطان. وبني قادة «الاتحاد والترقي»، أول الأمر، يبدون مواقفهم للسلطان أو لوزيره من خارج الجهاز الحاكم. وقد اضطر سيد باشا إلى الاستقالة من الصدارة العظمى بعد محاولة تصلي لها أركان الجمعية لإعادة مقاليد الجيش إلى يد السلطان. هكذا تولى الصدارة العظمى كامل باشا، فأعلن برنامجاً لتعديث الدولة أيده الجمعية.

في هذه المئة، كانت الإضرابات تترى، إذ كانت المطالب المتعلقة بالحيشة لا تزال قائمة. ولكن الأخطر أن الأطراف العربية للسلطنة، وكانت سيطرة هذه عليها مهمة جداً من قبل، راحت تملن الانفصال الكلي أو تسلط في يد جبار قوي. ذلك ما حصل في حريف 1908 لبلغاريا ولكرويت وللبنشاق والهرسك. في مواجهة هذا التضعف، لم تقو الدولة على تعقيق شيء غير تعويضات مالية وحق في رعاية الشؤون المدنية لمسلمي تلك المقاطعات.

كان هذا تعدياً حاسماً لشورة قامت وفي صدارة أهدافها المعلنة حفظ سلامة الدولة. وفي هذا المناخ، جرت الانتخابات

تتفكك الدولة العثمانية (نهاية القرن التاسع عشر)

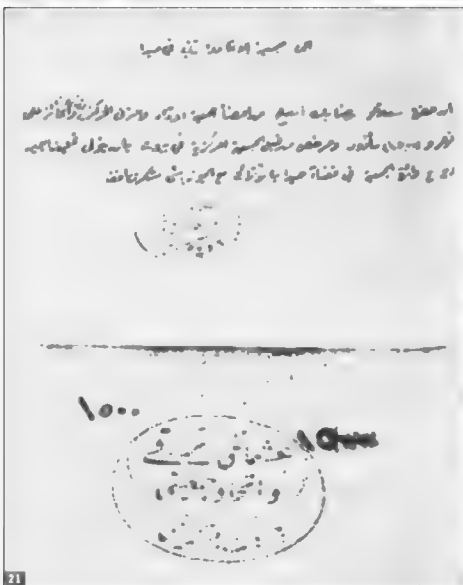
■ الأراضي المتناحرة عن الدولة العثمانية وتاريخ التمسكها  
مناطق احتلال دائم، مناطق مستقلة، ممتلكات







20 منيع رضا الصالح بين  
مؤسسي جمعية المصلح  
الإسلامية في صيدا  
21 بطلة من لواء مخفية  
رضا الصالح في جمعية  
الاتحاد والترقي  
22 رضا الصالح  
23 عبد المحمود الضليل  
24 كمال الأسعد







29

29 المجلة والشباب



النيابية على مرجتين، فاكتملت جمعية «الاتحاد والترقي» للبرلمان في وجه معارضة لم يكن يُنصّر لها الوقت اللازم لتنظيم صفوفها وتنتشر. وافتتح عبد الحميد مجلس المبعوثان الجديد في 17 كانون الأول، ثم انتخب أحمد رضا رئيساً له. ولم يلبث الخلاف على التحكم بالجيش أن نذر قرنه بين الاتعديين وكامل باشا فسقطت وزارة هذا الأخير في البرلمان. على أن خلفته حسين حلمي باشا، والاتعديين من حوله، واجهوا، مع ظهور عجزهم عن التصدي للمشكلات السياسية والاقتصادية للقائمة، ضعفاً متضافرة من المشايخ والاصطلاحات الحديثة جرت معرى ماداة المستور والمطالبة بتطبيق الشريعة. وفي مجلس المبعوثان، تقوى حزب الأحرار العثماني بتجمع العديد من ممثلي القوميات غير التركية تحت رايته فتجمعت معارضة للاتعديين يُحسب لها حساب.

وفي نيسان 1909، برز فعل المعاودة الإسلامية في الجيش (وكانت قد تعجزت لها جمعية أشعها مروش بكتاشي هي جمعية «الاتحاد للعثماني») إذ تجتمع في ساحة البرلمان جمهور نواته العسكريين وطلاب المدارس الدينية ليطلب استقالة رئيس البرلمان وزير العربية والتطبيقات التام للشريعة. أغلق المعتصمين البرلمان واحتلوا قسماً منه وانتهى إحام وزير العربية عن مواجهتهم بالقوة إلى استقالة الوزارة. وهو ما منع السلطان فرصة للشار من الاتعديين فدعا أحمد توفيق باشا إلى تشكيل وزارة من خصومهم فيما كان عسكريون مولون للمستور ونواب اتعديون يلقون حتفهم بأيدي الشائرين وضرب الغراب مراكز وصعفاً للاتعديين. على أن الأفضح كان ما حصل في أضنة حيث القى المسلمون باللائمة على الأرمن ونسبوا إليهم التآمر على الدولة فاجتاحوا حينهم وأقموا فيهم آلافاً من الضحايا في أيام عنف رهيب.



وحين خطب فيصل في دار الحكومة، يوم 5 أيار 1919 (ولم يكن تأليف المؤتمر قد تم) وخلص إلى استفتاء العضور في أمر المواقف التي اتخذتها في مؤتمر الصلح في باريس وما قام به مع والده، قبل ذلك، تكلم كثير من العضور بتأييده. وكان بين من تكلموا رضا الصلح الذي قال: «إن الأمة العربية تعتمد سموك» وقال رياض: «إن آمال الأمة معلقة على سموك، وهي تفديك بأرواحها ومائها». وإني أنطوق منذ الآن بصفة جندي بسيط».

والواقع أننا لا نعلم غير القليل عن نشاط رياض في دمشق. نعلم أنه كان في عداد لجنة شكلها المؤتمر لوضع الجواب عن خطاب وجهه إلى المؤتمر نائب فيصل وأخوه زيد، أثناء غياب الأمير في أوروبا. وكان الداعي إلى الخطاب والجواب انسحاب اللقوات البريطانية وحلول الفرنسية محلها في مناطق كانت لا تزال تابعة لقيادة فيصل. وقد جاء الجواب صارماً في تمسكه باستقلال البلاد واقترح إعلانه رسمياً «مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مدنية» واستلقت نظر الأمير إلى «الأوضاع والتعامل المتخفين في الممالك التي سبقتنا بتطبيق العاكمة المالية من أن الحكومات يجب أن تكون وطنية ولجلس الأمة حق المراقبة عليها ضمن حدود القانون الأساسي».

ومن القليل المنشور من محاضر المؤتمر السوري العام، يتبين أن رياض الصلح كان بين المتقتمين في مناقشات المؤتمر وبين أنصار المواقف المتقمنة والروى التي يصح اعتبارها متقمنة أيضاً. يصح هذا خصوصاً إذا انتبهنا، لا إلى طرارة عبد الخطيب (وهو إذ ذاك في نحو الخامسة والعشرين) وإلى حداثة عهده بمهنات التمثيل والاشتراخ والمحاسبة وحسب، بل أيضاً إلى طرارة عبد الحمسة نفسها وإلى كون السابقة العثمانية (القصرية العمر أيضاً) كانت الرجوع الوحيد الذي تعصت لبعض أعضاء المؤتمر مصرفة مباشرة به أو خبرة مباشرة فيه.

فمع تصاعد الأزمة بين فيصل وغورو في صيف 1920، أصبح رياض الصلح مستعجلاً لإقرار القانون الأساسي (الدستور) الذي كانت صياغته في اللجنة المختصة ومناقشته في المؤتمر قد انتهت تقريباً. فدعا الصلح (في جلسة 15 تموز) إلى الاكتفاء بقراءته في المؤتمر قراءة أولى وإحاطته من ثم إلى الحكومة ليتم إبرامه إذ يقترون بتوقيع الملك. قبل ذلك، أي في نيسان، كان

لم تكن الحركة الانفلاية هذه «إسلامية» وحسب. فهي وجدت نصيراً سياسياً في حزب الأحرار، وأبدى الأرثوذكسيون وأقلييات مسيحية أخرى إعجابهم بها. وراحت أخبار وأسئلة عن دور السلطان فيها وكذلك عن تأييد بريطاني لها. مع ذلك تبقى تعبئة المشاعر الإسلامية أهم العوامل وراء التأييد الشعبي لهذه الردة.

في كثر حال، لم يعمر نجاح الردة إلا أياماً. زحف الجيش الرباط في مقدونيا على العاصمة فاحتلها في 24 نيسان. ثم أعلنت الأحكام العرفية وأُنشئت محاكم استثنائية لمحاكمة المرتين. ولم يعرف الدستوريون الماسيون عن عبد الحميد هذه المرة. فاجتمع مجلسا البرلمان وأعلنا خلعهم وأبرمت القرار فتوى من شيخ الإسلام. على أن العرش استبقى وأجلس عليه معبد رشاد أخو السلطان المخلوع، ولكن سلطاته وسلطات وزيره الأول لم تعتم أن انكمشت بفعل تعديل للدستور أقر في آب. وهذا في وقت كان عقد المعارضة النيابية قد انفرط فيه واستأثرت جمعية الاتحاد والترقي بالسيطرة على العمل النيابي.

### ثورة 1908: ربيع العروة

مثلت ثورة 1908 هبوباً عاصفاً لربيع الحرية في طول البطة العثمانية وعرضها، وخصوصاً العاصمة وفي قواعد الولايات والألوية. وكان من مظاهر ذلك صدور مئات من الصحف العديدة في ثلاث سنوات أو أربع، وارتفاع بدا مذهلاً في توزيع الصحف الناجمة. وكان من مظاهره أيضاً ازدياد خروج النساء من دائرة البيت والتخبر الثنامي (ولو بقي محصوراً) في مسلكهن وملبهن ومطالبهن. وكان من المظاهر نفسها تشكيل جمعيات كثيرة ومتنوعة من بينها جمعيات للنساء وعديد من النقابات الوافرة النشاط وجمعيات ونواد أخرى اجتماعية وسياسية بعضها ذو منحنى

عنوان الكتاب

عقد: التسميم المبيد البيئي الصالح للصحة

لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ جُزْءًا مِمَّا رَزَقُواكُمْ يَوْمَ الْفِتْنَةِ ۚ وَكَانُوا صَادِقِينَ  
 فَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ وَهُوَ كَرِيمٌ  
 وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ إِثْمَكَ وَيُبِيعُونَ أَبْنَاءَكُمْ فَأَسْلَمُوا خَذْلًا  
 لَكُمْ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ كِبْرًا ۚ فَاصْطَبِرُوا ۚ إِنَّ عَذَابَ الْكَاثِبِينَ  
 مُخِيفٌ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنضَحْهُ عَذَابٌ مُهِينٌ  
 وَتِلْكَ الْقُرْآنُ أَنْزَلْنَاهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ  
 وَاللَّهُ يَخْتَارُ مَا يُؤْتِيهِ اللَّهُ لِمَنْ يُشَاءُ لَا يَسْخَرُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَهُ  
 الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ الْكُتُبُ ۚ وَهُوَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ

مجلس القضاء الاعلى

07. 4. 1987

[illegible]

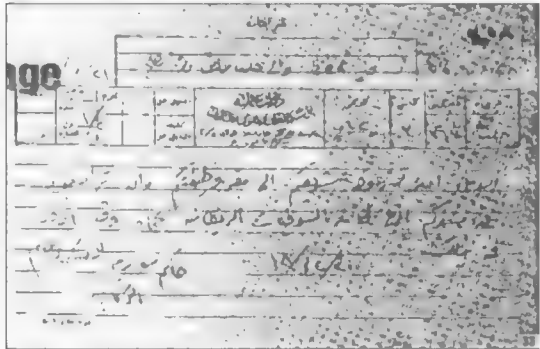
قومي. وعلى ذلك كله قانون الجمعيات صدر سنة 1909 مستلهماً القانون الفرنسي الصادر سنة 1901، وهو قانون جامع بين تسهيل التأسيس والتضييق على النزعات القومية. وفي هذا الصنف، ظهرت الأفكار الاشتراكية للمرة الأولى في المجال العملي فأنشأت حزب اشتراكي عثماني في سنة 1910 وأصدر في استقبال ضعيفة سهاها الاشتراكية، ولكن نطاق تأثيره بقي محدوداً. ولم يكن ذلك غير جانب من التغيير الذي طرأ على دور «العلميين» في الدولة وأبرزهم على أنهم أفراد وشبكات مستقلة يبرزونها الجمعيات ويتأثر بها في الشؤون العامة. وقد توزع معظم هؤلاء بين تيارين رئيسيين، أحدهما يتخذ الإسلام مرجعاً والآخر يبتني الاقتداء بالغرب. وفرضت هذه المواجهة نفسها في كل ميدان تقريباً، وإن بقي كل من التيارين يعمل الاختلاف والخلاف في الحافز، فكان بين مستلمي الإسلام، مثلاً، دستورين قنميين يبرزون مبدأ الشورى الإسلامية وتقبل الإسلام للتطور. وكان بين مستلمي القوم من أنشئ من ذلك لـ «حداثة» مصطفى كمال اللاحقة وعلمايته بعدا فريهما، بما في ذلك اعتماده الجدل الألفبائي اللاتيني، ولكن مع اعتماد مولفي، في السياسة، معاد للسيطرة القومية ومتطوع إلى حفظ سلامة الدولة واستعادتها هيبتها في مجتمع الملوك.

وبين هذين التباينين، راح يتماسك فكر القومية التركية وسيطر سنة بعد سنة على النضول تحت لواء «الاتحاد والترقي»، موجهاً تطلعات قومية أخرى، بينها العربي، كانت ممتدة في هذه الجمعية في أوائل عهدها ومتسبباً في نفور من كانوا حلة هذه التطلعات من الجمعية في تناسي حزمها منهم وتشككها في ولائهم للدولة. كانت أبواب الصراع بين الأوقات القومية تفتتح شيئاً فشيئاً على الألف الدامي الذي بلغته في مطالع العرب الحائرة الأولى وتشعد كل من هذه

الهويات ما تحت بينها من أسلحة بما فيها أسلحة السلطة التي لم يلبث دعاة «التريك» و«الطوانية»، وفي ركبائهما المركبة (بعد إلغاء نظام «الملل»)، أن استأثروا بها. هذا فيما كان دعاة القوميات الأخرى يتوزعون على مروحة تبدأ بمطليبي اللامركزية والانصاف في مواقع السلطة والإدارة والنمو العز للشخصيات القومية بأبعادها اللغوية-الثقافية والدينية، وتنتهي، في تطلعات أجنحة كفت للقائمة التركية لهذه المطالب تزيدها نمواً، إلى مطلب الاستقلال التام.



ولا ريب أن استمرار التآكل في أطراف الدولة أثر تأثيراً جسيماً في هذا الجدل بين بقطة القوميات وزعة التريك العلة التي أختت تستبد بحركة القومية التركية. كانت حالات الانفصال في البلقان قد أخرجت جماعة «الاتحاد والترقي» غداة ثورة 1908 وهُتت للانقلاب عليها في السنة التالية. وكانت الدولة قد ازدادت اقتراباً، بالنتيجة، من التحول إلى دولة ذات قوميتين: تركية وعربية. لذا اكتسب الاجتياح الإيطالي للساحل الليبي، في خريف 1911، أهمية عظيمة إذ كان نجاحه وتوسعه ينذران عسر البولة -على ما سبقت الإشارة إليه- بمعجز هذه الأخيرة عن حملتهم من المطامع الأوروبية ويتجهان إلى تعزيز نزعة الانفصال بين صفوفهم. عليه سارعت الدولة، بعد إهمال خطير في العمالية، إلى تنظيم المقاومة وأرسل أنور أحد «أبطال» «الاتحاد والترقي» لتولي هذه المهمة. وقد دامت حرب المقاومة هذه سنوات عدة وطار لها صيت عباً الشاعر في كثير من أرجاء العالم الإسلامي، ونجعت في وقف الزحف الإيطالي دون أبواب الداخل الليبي. ولكن زامنتها (بل سبقت اندلاعها بقليل) ثورة باربرها شعب من شعوب الدولة المسلمة وهي الثورة الألبانية. طالت هذه الثورة إلى خريف 1912 واشترك فيها مسيحيو تلك البلاد وانتهت بنيل الألبان استقلالاً فعلياً



32 رولان بين أعضاء جمعية الفتاة في مجلس التيسلية، مقر 1919

33 برقية من رضا الركابي حاكم سوريا العسكري العام تشارع إلى رضا الصالح حاكم قسج عيالي حلب

الصلح قد ساند (ومعه في ذلك سعد الله الجابري) موقف الشيخ سعيد مراد، مندوب غزة، الداعي إلى منح المرأة حق الانتخاب. وكانت مناقشة هذا الأمر في المؤتمر قد استشارت حوادث قعد على نساء في شوارع دمشق فضلاً عن داخل المناقشة من حدة في المؤتمر نفسه. كذلك وقف الصلح (في المدة نفسها، أي في أواخر نيسان 1920) موقف المساندة لحقوق النساء حين انتصر لوزير المعارف ساطع الحصري في مواجهة هجوم «رجعي» شنه عبد القادر الخطيب، مندوب دمشق، على أوضاع الإناث في المدارس الحكومية.

وقد اتفق أن عبد القادر الخطيب كان زميلاً لرياض الصلح في «الحزب الحر المعتدل» (وهذا هو الاسم الذي اعتمدته كتلة «الاستقلالتين» وحلفائهم لنفسها في المؤتمر، على ما يظهر). فكانت المواجهة معه فرصة ليرض فيها الصلح وجهة نظر حرية بالانتباه في الانتساب المشترك والموقف المشترك وفي حدودهما وفي ضرورة التفارق الديمقراطي ليستقيم وضع المؤسسة التمثيلية. قال: «إن المجلس النيابية بصفتها ممثلة للأمة تجمع أمزجة مختلفة من رجل محافظ إلى رجل متطرف ولولا ذلك لما وصلت إلى التكامل. يتفق المتطرف والمحافظة على نقط أساسية وربما يختلفان في بعض نقاط فرعية. وها إنني شاركت الأخ عبد القادر الخطيب في التقرير الذي تلي باسم الحزب وخالفته في فكره الخصوسي». وهذا قبل أن يختم الصلح بمعارضة «الاقتصاد» من النفقات المخصصة للجيش وبالعودة إلى التصفيق «لوزير والمؤازرة». إلخ، إلخ.

وقد كان رياض من الناشطين في تشكيلات «الجمعية الشعبية» في دمشق وقد تشكلت تحت شعارات الإخاء العربي والوحدة والاستقلال، وانبثقت منها لجان مختلفة للاختصاص. فنراه يسعى مثلاً في إزالة الأثر المعنوي الذي خلفه اعتداء على كنيسة أرثوذكسية في راشيا ويقول للبطريرك غريغوريوس حجار إنه بطريرك المسلمين والمسيحيين وإن الجوامع مفتوحة لأتباع الميائتين.

على أننا نعرف لرياض دوراً مقدماً في أسابيع الحكم الفيصلي الأخيرة، إذ حاول رد الكأس المزة عن ملك كان متجهاً بسرعة نحو نهايته.

لم يستبق غير التبعية الاسمية للدولة العثمانية. وفي تلك الظروف أيضاً، أقرت الدولة الاحتلال الإيطالي للساحل الليبي مستنقبة تبعية مسلميه للسلطان، باعتباره «الخليفة»، في أمور دينهم. كان هذا التسليم العثماني يمتنفي تحرير الدولة من عبء مواجهتين صعبتين للتفرغ لثلاثة هي تلك التي رجعها (ولم يلبث أن أطلقها) مسلسل أحلاف انعقدت بين الدول المحيطة بمقدونيا (آخر المقاطعات العثمانية في البلقان) وقد ظهر فيه التصميم على إخراج الدولة من هذه الأخيرة.

هذا المآل، في حالته الليبية والألبانية، وفي ما زامتهما من حوادث شهدتها مقدونيا وغيرها، لم يكن يسهل ألا يقوي نفور القوميات غير التركية من سلطة الاتحاد والترقي وأن يدفع هذه الأخيرة، في المقابل، إلى مزيد من «التترك» ومن ثم إلى مزيد من التتريك. وهو ما جعل كثيراً من ممثلي القوميات غير التركية في البرلمان يضيئون إلى حزب جديد تشكل في أواخر سنة 1911 ومعهم معارضون أتراك من ذوي الاعتدال لسياسة الاتحاد والترقي». ذلك الحزب هو حزب الحرية والاتلاف وقد أصبح رضا الصلح واحداً من أركانه البارزين. وهو ما سيفقد مصر نفقة من جهة «الاتحاد والترقي» على رجل كان في صفهم عند انتخابه مبعوثاً في سنة 1908. وستجد هذه النفقة ترجمة عاجلة لها في الانتخابات اللاحقة وستجد ترجمة آجلة في سوق الرجل مع ولده رياض ورهط من أنصاره في صيدا وجبل عامل إلى ديوان عاليه المرفي في سنة 1915.

## ١٠٠٠ مفاضلة أولى بين الاستقلال والوحدة

عند سفر الوفد اللبناني الثاني إلى أوروبا، برئاسة البطريرك الحويك، لمرض المطالب المتصلة باستقلال لبنان وتوسيعه مع القبول بانتداب فرنسا عليه، وجه حزب الاستقلال العربي في دمشق، وكان رياض الصلح واحداً من وجوهه البارزة، رسالة إلى مؤتمر الصلح مؤرخة في 7 آب 1919 جاء فيها ما يلي:

«إن لبنان الكبير الذي أراد غبطته فصله عن سوريا سياسياً واقتصادياً لم يوكل غبطته في ذلك» وإن غبطة البطريرك زعيم طائفة لا تمثل في لبنان الكبير إلا الأقلية الصغرى، كما أن صفته الدينية لا تغوله حتى التكلم عن المسلمين والدروز والروم الأرثوذكس الأكثرية العظمى الموجودة في لبنان الحالي، وإن فئة كبيرة من أبناء طائفته المارونية وفيهم كثير من المتنورين العقلاء يطالفونه في آرائه السياسية (...).

بعد ذلك بأحد عشر شهراً اضطلع رياض الصلح بالدور الذي سيأتي نذكره في التقريب بين حكومة فيصل وأعضاء مجلس الإدارة النافعين على مسلك السلطة المحتلة. وكان هذا التقريب يقوم على التسليم السوري باستقلال لبنان التام وحياده (الذي يحول دون اتخاذه قاعدة لاجتياح سوريا) وعلى توسيع حدوده بالتوافق بين الدولتين وعلى ترتيب للعلاقات الاقتصادية بينهما يقرّه مجلسان للنواب.

وكانت مزة - ستلونها مزات - يترك فيها رياض الصلح موضوع «الوحدة» جانباً معتبراً أن ظروف الاحتلال (القائم والانتداب (المقبل) يملئ تقديم مطلب الاستقلال على كل ما عداه.

## ١٠٠٠ «مضبطة» مجلس الإدارة

عقدت، ابتداءً من أواخر أيار 1920، لقاءات عدة اشترك فيها، من جهة مجلس الإدارة اللبناني، ثمانية من أعضائه أبرزهم سليمان كنعان ممثل جزيين وسعد الله الحويك شقيق البطريرك، ومن الجهة الفيصلية جميل الإلشي ضابط الارتباط السوري في بيروت وأمين أرسلان ورياض الصلح من أعضاء المؤتمر السوري العام.

1918: الاحتلال البريطاني - الفرنسي؛  
أبرز الإعلام العربيّة وعزل «الحكومات»  
القبطيّة في المتصرفيّة والساحل

وقد أفضت هذه اللقاءات إلى نصّ صُرف به «المضبطة» اعتمدت أعضاء المجلس الثمانيّة بمعرزل عن رئيسه حبيب السعد وأعضائه الأربعة الآخرين وأبرزهم داود عمين، وكان أحدهم مستقيلًا وكان الباقون يعدّون معجبين عن مواجهة التسلّط الفرنسيّ أو راغبين في إشراف فرنسيّ على حكم لبنان. ولا يخرج ما جاء في المضبطة عن منطق التوجّه الغالب لأعيان العجل، بعد نهضة العرب، إلا بتجاهل كلّ دور خاص لفرنسا في لبنان. فالمضبطة تطلب «العيادة» و«الاستقلال التام المطلق» بالنسبة، وتطلب التفاهم مع سوريا على توسيع الحدود وعلى التعاون في المجالين الاقتصاديّ والسياسيّ.

وقد وُتّط رضا الصلح، وكان وزيراً في حكومة دمشق، لتأمين إجازة حكومته لعضو المضبطة، وهو ما تمّ.

أمّا رياض فتولى معالجة المشكل المتصلّ بالنفقات الماليّة اللازمة لسفر الوفد إلى أوروبا عبر دمشق. فمهد إلى أخذ سند من التاجر البيروتيّ الثريّ صارف النعمانيّ (وكان من ممثلي بيروت في المؤتمر السوريّ أيضاً) بقيمة عشرة آلاف ليرة مصريةّ ويقرّعه لأمر المنكسر أحد أعضاء الوفد سليمان كنعان نائباً عن رفاقه. وسواء أكان رياض قد حصل على المال الذي قُسم بين أعضاء الوفد من النعمانيّ نفسه أم من حكومة دمشق، فإن الأمر لم يكن رشوة كما زعمت سلطات الاحتلال بعد القبض على الوفد المسافر. وذاك أن المؤتمر أعلنوا أنهم كانوا ينيون ردّ المال من صندوق المجلس في مدّة لاحقة. فضلاً عن ذلك، كان كنعان قد أرسل يطلب الدعم الماليّ من بلاد الاغتراب.

في كلّ حال، سحب رياض للصلح سليمان كنعان في سيارته وكان معهما مارون ابن هذا الأخير، واتّجهوا نحو دمشق في العاشر من تمّوز. وسلك الوجهة نفسها أعضاء الوفد الآخرون، متفرّقين بقصد التميّيز. ولكن سرّ الخطة كان قد كشف، فنشر الفرنسيّون العواجز واعتقلوا أربعة من الأعضاء في منطقة صوفر - المديج، وكان بينهم كنعان. ثمّ قبضوا على الباقين في مواقع أخرى. وقد نُشرت روايات مختلفة لكيفية نجاة رياض من الاعتقال. والمتفق عليه أنه خرج مع مارون كنعان من سيارته سليمان إذ أعلموا بوجود العاقر قبل الوصول إليه. والمتفق عليه أيضاً أن رياض تمكّن من الوصول إلى دمشق.

ما إن دخل الأمير فيصل دمشق في أول تشرين الأوّل 1918، بعد اقتساح القوّات العثمانيّة منهزمة في اتجاه الشمال، حتّى عيّن اللواء علي رضا الركابي حاكماً عسكرياً عاقاً وأمر اللواء شكري الأيوبي بالتوجه إلى بيروت حاكماً عسكرياً على الولاية وعلى متصرفيّة جبل لبنان. وكانت حركة رفع الأعلام العربيّة وتسلم السلطة من جانب «حكومات» محليّة شكّلها الأعيان، قد توالت في المدن. فتسلم الحكومة في بيروت قبل وصول الأيوبي، رئيس البلدية عمر الداعوق، وتسلمها، في صيدا، رياض الصلح، وتواتت حكومتان عابرتان في عبيد، مركز متصرفيّة جبل لبنان، إلى أن سلمها الأيوبي، يوم 8 تشرين الأوّل، إلى حبيب باشا السعد رئيس مجلس الإدارة، معيذاً هذا المجلس للنحل إلى عمله. وقد أعلنت الحكومات «العربيّة» ووقعت الأعلام، على هذا القرار، في سائر المدن الساحليّة والداخلية.

على أن نائب المندوب الفرنسيّ في دمشق، كولوندر، احتجّ لدى فيصل على هذه الإجراءات في مدن الساحل، وواقفه في الاعتراض القائد العامّ البريطانيّ اللنبي يوم 16 تشرين الأوّل، وكانت خلفيّة الاعتراض اتفاقية سايكس - بيكو التي جعلت المنطقة الساحليّة في عهدة فرنسا وضمت إليها ما أخذ يعرف بالأفضية الأربعة من ولاية دمشق وهي حاصبيا وراشيا وبقاع وبيعلبك. ولكن ما أبلغ إلى فيصل كان أن هذه المنطقة تخضع ميّقتاً لإدارة عسكريّة فرنسيّة من غير بثّ لغيرها السياسيّ الذي تزدّه مفاضات السلام. وعباً مانع فيصل، متسلّحاً برغبات الأهاليّ التي كان الحلفاء قد تعهّدوا باحترامها، فقد أرسل المحتلون العلم العربيّ بالقسوة عن سراي بيروت وعربوا «الحكومات» العربيّة وعيّنوا للمدن الساحليّة وأفضيتها حاكماً عسكريّين. هكذا تمّ تقسيم سوريا الطبيعيّة إلى مناطق ثلاث يتولى السيطرّة عن العربيّة منها الفرنسيّون وعن الشرفيّة

وأما الموظفون فجرت لهم معاملة مختصرة مبنية أمام هيئة عسكرية فرنسية في سراي البرج. وصدرت بحقهم أحكام بالنفي أعداداً مختلفة من السنوات، وبهذه الحال الموزع ودفع غرامات مالية ثقيلة، وبنت المحكمة غير منصفة في معاملتها الشهيد، وأغلب في طعن المتهمين في شرفهم. وقد نُفذ النفي إلى جزيرة أرواد وإلى جزيرة كورسيكا، ثم جرت مساعٍ للعضو عن المنفيين، وقامت حملة سياسية في فرنسا نمت بالمعاملة وبالأحكام. وكان أن سراحهم أطلق على دفعتين بعد أن وقعت النفقة الأولى وثيقة اعتراف وندامة فرضها الجنرال غورو. هذا بينما مكث الباقي في المنفى ما مجموعه عامان ونصف العام لرفضهم توقيع الوثيقة. وأما مجلس الإدارة فكان غورو قد باشر إلى إلفاته قبل صدور الأحكام.

الشريف فيصل ومن الجنوبية (أي فلسطين) البريطانيون. وكان هذا التقسيم مغالطاً لاتفاقية سايكس بيكو إذ جعل «الأفضى الأربعة» في المنطقة الشرقية وجعل صند ونواحيها في الجنوبية. كذلك أبقى الفرنسي على الحاكم العربي الذي عينه فيصل للأفضى.

هذه الإجراءات دمجها استكمال الاحتلال الفعلي للبلاد التي أخرجت من سلطة فيصل، وذلك بقوات كان جئها بريطانيا والقليل منها فرنسيًا.

خريف 1918 - صيف 1920:  
لبنان: واقع الاحتلال بينه نشوة «الاستقلال»

أخذت العلاقات تتدنى ما بين سلطات الاحتلال الفرنسي في جبل لبنان ومجلس الإدارة اللبناني المتعثر من عهد التصرفية. فقد أدرك أعضاء المجلس، بالاختبار العمي، أن واقع الاحتلال شيء مختلف عما كانوا يأملونه من مساعدة فرنسية مجردة في إرساء بنيان الاستقلال اللبناني وتوسيع لبنان القديم بضم ما كانوا يطلبون ضمه إليه من ثغر ساحلية أهلها بيروت ومناطق زراعية أهمها سهل البقاع. وظهر لأعضاء المجلس، وللموظفين اللبنانيين من ورانهم، أن جهاز الاحتلال أخذ يستأثر بلباب السلطة وحول دونهم والتصرف المستقل وفقاً لأصاحتهم. وكان من أمارات ذلك أن المجلس منع مرتين من إرسال وفد إلى باريس لتأييد القضية اللبنانية لدى مؤتمر السلام والسلطات الفرنسية العليا. وكان من أمارات ذلك أيضاً أن سلطة الاحتلال حكت بعضاً من أعضاء المجلس المغالغين لموقف أكثر وثقة على طرح عرائض تؤيد تعيين حاكم فرنسي للبنان بمصوى أن ساسة البلاد غير مؤهلين لحكمها.

في ما يتعلق بذلك، كان الطلوعون من اللبنانيين يشعرون بأن مسألة استقلال لبنان

٢٠١٢: 1920 كالفاريسكي و«التوافق» العربي- الصهيوني

كان حاييم مرغليوث كالفاريسكي ممثلاً بارزاً، في الحركة الصهيونية، لحلف يولي أهيمة استثنائية للتوافق مع القلة العرب، من فلسطينيين و«سوريين» آخرين، على صيغة يقبلها هؤلاء للعلاقة بين المشروع الصهيوني والحقوق العربية في فلسطين. وهذا الحلف كان يختلف الحلف السائد في الحركة الصهيونية، أي موقف مواجهة للعرب بالرغبة الصريحة في تهويد فلسطين والثقة في قدرة الحركة - بما تعطي به من دعم بريطاني وأميركي - بما تستطيع تمثيته من طافات يهودية - على قهر المقاومة العربية لهذه الرغبة. وقد مثل كالفاريسكي موقف «التوافق» هذا منذ ربع قرن تقريباً، كان مقيماً خلالها في فلسطين، وأنشأ علاقات كثيرة في وسط الساسة الفلسطينيين و«السوريين» ومنهم رياض الصلح.

وفي حزيران 1920، تولى معين الماضي (وهو أحد ممثلي فلسطين في المؤتمر السوري العام) ورياض الصلح تنظيم محادثات بين كالفاريسكي ونفر من أركان الدولة الفيصلية، بينهم رئيس الوزارة هاشم الأتاسي وإحسان الجابري وعادل أرسلان (وهما من معاوني فيصل المقيمين) ورفيق التميمي (وهو أيضاً عضو في المؤتمر عن فلسطين). والباني أن جانباً آخر من هذه

المعادثات دار بين كالفاريسكي وفريق آخر ضمّ حصراً قياديين فلسطينيين من الوجوديين آنذاك في دمشق وهم معين الماضي وفريق التميمي وأمين الحسيني (الذي لم يكن قد أصبح مفتياً في ذلك الوقت). وقد أبدى الفلسطينيون تشدداً فطلبوا أن تجري المفاوضات مع ممثلين ماذون لهم للمؤسسات اليهودية وسرحوا برفضهم المطالب الصهيونية الرئيسية بنداً بنداً. فكان أن توقّف البحث على هذا الجانب.

والواقع أن رياض الصلح ورفاقه من المحيطين بفيصل كانوا يرون في اتفاق يتوصلون إليه مع المنظمة الصهيونية منفذاً مهماً من العزلة القاتلة التي كانت مولة فيصل قد أخذت تتخبط فيها، بعد أن نفخت بريطانيا وأميركا أبيضهما من مصرهما، وبعد أن أخذ شعب الزحف الفرنسي على دمشق يزاد قرباً كل يوم. لذا واصلوا المداولة سراً مع الجانب الصهيوني. ولكن المشاعر الشائنة في المدينة وما أسفرت عنه من دعوات متصاعدة إلى القتال ومن تمسير للحركة السياسية، كانت كفيلة بإحباط أي مسمى من هذا القبول. فكان ذبوع خبر المداولات التي تابعها رياض الصلح مع الجهة الصهيونية واحداً من الأسباب التي حملت والده رضا الصلح على الاستقالة، في أواخر حزيران، من حكومة هاشم الأتاسي.

ولا بدّ من ملاحظة الصلة بين هذه المعادثات والاتصالات التي كانت تجري في المدة نفسها مع أعضاء مجلس الإدارة اللبنانيين. ففي الحالتين كان المراد إضعاف القاعدة للعنونة التي تزعرت عليها فكرة «الانتداب». وذلك أن مسألة «الأقليات» كانت مكوناً رئيساً من مكونات هذه القاعدة. فكان من شأن الاتفاق بين «الوطنيين» وأقلية من «الأقليات» المتمسكة بـ «حمية» أوروبية أن ينال من صلاية تلك القاعدة.

وقد كان رياض الصلح قطباً لمحاولتين خطيرتين جرتا لردة شعب الانهيار عن الدولة العربية الوليدة في دمشق. وكان مدارهما التفاوض مع أهم «الأقليات» الموجودة في سوريا آنذاك وأولئها صلة بالموارن الدولية وهما الأقلية «اللبنانية» (المارونية، على الأخص) والأقلية اليهودية في فلسطين.

وتوسيعه بقيت موضوع مساومة بين الجانبين الفرنسي والفيصلني طول المدة للتفضية بين استقرار الاحتلال في أواخر 1918 وأوائل صيف 1920. وكان الشعور سائداً بأنه إذا انتهت الحكم الفيصلني بتقبل انتداب فرنسي على سوريا فلن يبدأ استقلال لبنان وتوسيعه قد يعاد النظر فيه وفقاً للمطالب السورية.

في ظلّ هذا الوضع، أخذ معظم الأعضاء في مجلس الإدارة يجنحون إلى الاتصال المباشر بحكومة فيصل. فهم كانوا يعلمون أن العلاقات التي بدأت مضطربة أصلاً بين فيصل وممثلي فرنسا - وبينه وبين القائد العام البريطاني اللنبي - أيضاً - قد أخذت تنذر بشروء مستطيرة في ربيع سنة 1920 وخصوصاً بعد قرار مؤتمر سان ريمو وضع سورية تحت الانتداب الفرنسي وإغفال القرار نكر لبنان وكان وجوده لا يزال في قيد البحث. وكان فكر هؤلاء في مجلس الإدارة متجهاً إلى التوافق مع الفيصلين على رفض الانتداب الفرنسي مقابل تسليم من حكومة فيصل باستقلال لبنان وبطلبية متفاوض عليها لرغبته في توسيع حدوده. وقد لاقى الفيصليون هذا التوجّه بالتشجيع، بل أعلمهم كانوا المبادرين إلى الإيعاء بما فيه من مصلحة مشتركة. وقد كان لرياض الصلح دور بارز جداً في إخراج الاتفاق إلى حيز الوجود ثم في معاملة تنفيذه. وهو اتفاق أحدث هزة كبرى في فرنسا وفي لبنان، حين انكشف، وكان من الصعج التي سوّغ بها الفرنسيون قرارهم بشنّ العرب على سورية الفيصلية. فكان يوم ميسلون بعد معاكسة أعضاء مجلس الإدارة والضالعين معهم بأيام معدودة.





ربيع ١٩١٩ - صيف ١٩٢٠:

لجنة كينغ - كرون والمؤتمر السوري العام

تألف المؤتمر السوري العام لسبب مباشر هو مواجهة الضغط الخارجي والداخلي الأبله إلى تقسيم سوريا الطبيعية وفرض الانتداب الفرنسي عليها، وذلك باستثناء فلسطين وقد كانت بريطانيا تريد البقاء فيها وترتيب أوضاعها وفقاً لوعده بلفور المعطى للنهضة في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧. وكانت المهنة الأولى الداعية إلى انعقاد المؤتمر إثبات تمسك الأتالي بالاستقلال والوحدة أمام لجنة كينغ - كرون الأميركية التي أيفدها الرئيس ولسون للحلوف على رغبته السوريين، بعد أن عارضت فرنسا وبريطانيا إيجاد لجنة دولية.

وقد جرى انتخاب النواب في المنطقة الشرقية (الغربية)، وفقاً لأحكام القانون العثماني. وأما في المنطقة الغربية التي كان يسيطر عليها الفرنسيون وهي الوجة ولاية بيروت السابقة إلى حدود فلسطين ومصرفية جبل لبنان.. وأما في فلسطين التي كانت تحتلها القوات البريطانية فكان إجراء انتخاب للنواب متعزراً. لذا حصل انتداب بتوقيع المضابط لشخصيات عهد إليها بمهمة التمثيل. وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر تسعين منهم سبعة من جبل لبنان وعشرون من الوجة الساحل من أنطاكية إلى صور وهو ما كان يفترض بتعبئة هذه المناطق كلها للدولة الفيصلية خلافاً لموقف الفرنسيين المطالبين آنذاك، فضلاً عن هذه الوجة، بضم «الأفضية الأربعة» (أي البقاع ووادي التيم)، وكانت تابعة لولاية سوريا العثمانية) إلى نطاق احتلالهم. وكان في المؤتمر خمسة عشر نائباً عن فلسطين، وهو ما لم يكن يوافق النية البريطانية.

انعقد المؤتمر أول مرة في حزيران ١٩١٩. وأصدر قراراً موجهاً إلى اللجنة الأميركية أعلن فيه حدود البلاد السورية والرغبة في أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً أسوة بشعوب البلغار والصرب واليونان، وبريطانيا المنفصلة أيضاً

حالاً وصل إلى دمشق خبر اختراق الجيش الفرنسي جبهة ميسلون ومقتل وزير الحرب الفيصلي يوسف العظمة، اقتضت الحكومة (التي كان غرور يلغ في تغييرها) إلى الكسوة على بعد ١٢ كيلومتراً جنوبي دمشق في قطار خاص. ثم وأقامها الملك إلى هناك بالسيارة وكان في القطار أيضاً نواب من المؤتمر السوري العام وموظفون كبار وأركان جمعيات.

وقد واصل بعض هؤلاء ومنهم رياض الصلح سفرهم في قطار آخر، إلى درعا فحيفا. وبقي آخرون مع الملك، في الكسوة. وكان الملك قد خلف وراءه في دمشق، لمفاوضة القيادة الفرنسية، أحد أعوانه الكبار نوري السعيد، بعد أن عيّنه أميناً للعاصمة، وإحسان الجابري كبير أمنائه. وقد أتى ما أوصله هذان إلى الملك من معلومات تتصل بموقف المحتلين منه إلى اقتناعه، بعد تردد وتناورات، قراراً بالعودة مع سعبه، في القطار، إلى العاصمة.

فكان أن عادوا إليها في ليلة السادس والعشرين بعد أن أسند الملك إلى علاء الدين الربوي رئاسة حكومة جديدة وافقت قيادة الحملة الفرنسية على أعضائها. ولكن قائد الحملة ما لبث أن أنذر فيصل بضرورة الخروج من دمشق في صباح ٢٨. فغادروها في قطار خاص وتوقف في درعا. وكلفت القيادة الفرنسية قد اشترطت عليه مواصلة السفر إلى عتبان فلاحجاز أو إلى حيفا. فخشيت أن تمهد إقامته في درعا لاضطراب ما. فأنذرت الأتالي (بمنشورات ألفتها طائفة) وأنذرت للحكومة بضرورة مواصلة السفر.

هكذا أخرج الملك من سوريا في مطلع آب بوجهته حيفا. وكان اختياره هذه الوجهة - دوين عتبان - يعني تصميمه على السفر إلى أوروبا لمواصلة سعيه عند مراجع الحلفاء. هنا فيما كان التوجه إلى العجاز يعني اتباع خط آخر في العمل هو تعريبك الجبهة الداخلية.

وقد أقام الملك في حيفا حتى ١٨ آب. وحين ركب البحر في بور سعيد متوجهاً إلى إيطاليا، لم يكن معه رضا ولا رياض الصلح. ولا تعلم كيف وصل رضا الصلح إلى القاهرة. ولكن بعض المصادر تذكر وجوده هناك مع ولده، في تلك المدة. والراجع

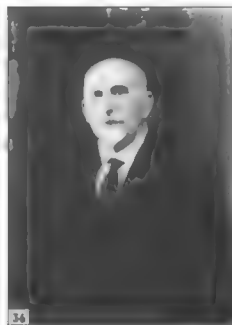
100



39

[illegible][illegible]

34



36



أن هذين اختاراً استئناف عملهما السياسي من القاهرة التي كان فيها العديد من أقرانها ويصل إليها معهما زملاء آخرون لهما من دمشق.

وكان من المجلس العسكري الفرنسي في دمشق أن حكم على رياض الصلح بالإعدام، وكان هذا الحكم (القيائي) الذي صدر في 9 آب من نصيب 34 آخرين من المعيطين بغيبيل. وقد تلقى بعض هؤلاء أخبار الحكم عليهم من الصحف وهم لا يزالون في دمشق أو في نواح أخرى من سوريا، فكلوا يتهبزون أمرهم للتخفي ثم الخروج من البلاد.

ولم تبق السلطات الفرنسية طويلاً على هذه الأحكام، فأصدر غورو، في حزيران 1921، عفواً عن أبرز المحكومين (وبينهم رياض الصلح) مبتغياً تهدئة خواطر الأهلين. وقد عاد رضا الصلح في وقت ما من سنة 1922 إلى صيدا، وراح إلى اعتزال العمل السياسي شيئاً فشيئاً. ويستفاد من بعض المصادر أن صحته كانت قد أضعفت تراجعت. وأما ولده رياض فافتتح، في القاهرة، منفاه الثاني (بعد ذلك الذي كان في تركيا إبان الحرب العالمية)، ولثب متنقلاً بين مصر وفلسطين وأقطار أوروبية مختلفة إلى آخر العام 1923 حين رجع إلى دياره في بيروت وصيدا.

ويمكن أن تكون عودة رياض قد تأخرت بسبب حكم آخر متعلق بدوره في قضية أعضاء مجلس الإدارة. فقد كان حُكم عليه في هذه القضية غيابياً بالسجن خمس سنوات وبغرامة مالية ثقيلة. وهذا ملف أبوت- على ما ذكرنا- حملة سياسية وصحافية، في فرنسا، احتجاجاً على المعاملة وعلى الأحكام، ولم تكلو صفحته تماماً إلا في أواخر سنة 1923.



عن الدولة العثمانية وأن تكون الحكومة السورية «ملكية، مدنية، نيابية، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الموصلة وتعطى فيها حقوق الأقليات» وأن يكون قبيل ملكاً على البلاد.

وبين هذه الجلسة الأولى ونهاية العهد الفيصلي، التأم المؤتمر في ثلاث دورات، وكتب في ثانيتهما ما أحبطه حلول القوات الفرنسية محل البريطانية في المنطقة السورية من تغيير إستراتيجي خطير، وأعلن في ثالثتها استقلال سوريا وبايع فيصل بالملك، يوم 8 آذار 1920، ثم باشر مناقشة القانون الأساسي (أي الدستور) ولم يكن قد أنشأ حين وقعت معركة ميسلون في 24 تموز من السنة نفسها.

1915-1916: مراسلات الشريف حسين - مكماهون: حدود غامضة وقاعدة تعقيدات هشة عشية دخول العرب العرب تحت الرعاية البريطانية

كانت المراسلات التي جرت، في أثناء الحرب الكونية، بين حسين بن علي شريف مكة وهنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر قد أسفرت عن اعتراف بريطاني بمبدأ الاستقلال العربي، وبحق العرب في إنشاء «خلافة» لهم يعنون نظامها وصورة العلاقات بين مكثاتها الإقليمية بعرة. ولكن الجانب البريطاني ما طل في القبول بالعبء التي طلبها الشريف حسين لهذه الدولة وكانت تضم شبه الجزيرة العربية والعراق وسوريا الطبيعية. وكان التعهد البريطاني يشير إلى مصالح فرنسية في المنطقة الشمالية الغربية والغربية من سوريا، وهي المنطقة الممتدة من صور إلى الإسكندرية، والمشملة على مرسين الواقعة اليوم في تركيا. وقد قبل الجانب العربي باستثناء مرسين وأضنة من نطاق سلطته ولم يقبل باستثناء الساحل السوري، ابتداء من الإسكندرية، وتغادر الجانب البريطاني أيضاً من كل تعهد صريح بدخول فلسطين



في «الاستقلال العربي» وتفاهى من التصريح بدخولها في منطقة «المصالح الفرنسية» أي سوريا الساحلية. وهو ما حمل حكومة دمشق الفيصلية، بعد العرب، على اعتبار فلسطين داخلية (نظرياً) في نطاق سلطتها.

انطوت المراسلات أيضاً على تأكيد الأفضلية البريطانية في معاينة الدولة العتيدة، وهي أفضلية عرضها الجانب العربي، وعلى تأكيد العاجية إلى ترتيبات خاصة تضمن المصالح البريطانية في ولايتي البصرة وبغداد وإلى استمرار الاحتلال البريطاني لعمان. وهذا مع الإشارة إلى تعهدات بريطانية يجب أن تعتزم أعطيت لمشيخات قاتمة على سواحل شبه الجزيرة. وهي تعهدات لم يكن الشريف حسين مطلعاً إلا على بعضها. وكان النهم المعبط بمعظم مسائل العهود والترتيبات الخاصة والتعهدات لا يزال قائماً حين أعلن الشريف حسين، من مكة، انطلاق الثورة العربية على الحكم التركي، في حزيران 1916.

1915-1917: سايكس - بيكو، الحسين - مكماهون، بلفور - روثيلد؛ التعهدات متعارضة باستثناء تعهدات البريطانيين والفرنسيين لأنفسهم في الشهر نفسه الذي أرسل فيه مكماهون رسالته الأخيرة إلى الشريف حسين (أذار 1916) كانت تبدأ في روسيا مفاوضات مثقلة بُقيت على تفاهم سابق بريطاني-فرنسي حول مصير سوريا الطبيعية وما بين النهرين (العراق). وكان هذا التفاهم قد تم بين مارك سايكس عن بريطانيا وفرنسا وجورج بيكو عن فرنسا. وكانت روسيا معنية بمصير المناطق المتاخمة لحدودها في الأناضول. فتم لها سائر الوقت في المفاوضات المثقلة.

قضى التفاهم بشأن سوريا والعراق بإنشاء دولة عربية في سوريا الداخلية تقسم إلى منطقتين: «أ» و «ب». وقضى بمنع فرنسا أفضلية في ما ينشأ من مشاريع وما تحتاج

## ١٤٠٢ مؤتمر جنيف ووفده الطويل العمر

أفضت نهاية الدولة العثمانية في دمشق إلى تجمع كثيرين من قادة الرأي السوريين (واللبنانيين) في القاهرة. كان بعض هؤلاء قد واكب خطى تلك الدولة وأصبح محكوماً بالإعدام أو بعقوبات أخرى، في دمشق، بعد سقوطها. وكان بعضهم الآخر قديم العهد بالإقامة في القاهرة، وقد باشر فيها معارضته السياسية للعهد العثماني الأخير، وأبرز هؤلاء أركان حزب الاتحاد السوري الذي ورث حزب اللامركزية الإدارية العثماني عند نهاية الحرب. تولى هؤلاء تنسيق الصف السوري في القاهرة، وكان أبرز الأحزاب المهاجرة من دمشق حزب الاستقلال العربي، وبيت جمعية الفتاة، وكان من المنسوين إليه رياض الصلح.

ومن أهم ما أفضى إليه هذا التنسيق وأبقاه أثراً عقد المؤتمر السوري - الفلسطيني في جنيف، من 26 آب إلى 21 أيلول 1921. وكان هذا المؤتمر سورياً، في ابتدائه، فأصبح «سورياً فلسطينياً» حين انضم إليه أعضاء من الوفد الفلسطيني الموجود آنذاك في لندن. وقد عاد هؤلاء فانسحبوا من المؤتمر في السنة التالية، محتجين على ميل وجوهه عند الأكثرية «السورية» فيه إلى تغليب القضية السورية على قضية بلادهم.

تلتحق المؤتمر في جنيف ليسهل عليه التوجه مباشرة إلى عصبة الأمم. وكان في صلب مطالبه إنشاء دولة عربية في سوريا وفلسطين ولبنان يكون نظامها منياً وبرلمانياً ويكون لها حق الاتحاد مع الدول العربية الأخرى، وكذلك إبطال الانتدابين الفرنسي والبريطاني اللذين لم تكن قد أبرمتها العصبة بعد، ونقض وعد بلفور، وإرسال لجنة دولية للوقوف على رغائب الأهالي، في المشرق العربي، بشأن مستقبل بلادهم.

رأس المؤتمر الأمير اللبناني ميشال لطف الله، وكان ممتولاً كبيراً وذا طموح سياسي كبير، وقد منعه الملك حسين بن علي لقب الإمارة لمعادته الأسرة الهاشمية، وانتخب نائباً للرئيس الشيخ رشيد رضا المشهور، تلميذ الشيخ محمد عبده وصاحب مجلة المنار وهو طرابلسي مقيم في القاهرة. من ثم انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء. وما لبثت هذه اللجنة أن عينت لها وفداً دائماً في جنيف لمواصلة العمل السياسي في المحافل الدولية، مؤلفاً، فضلاً عن ميشال لطف

إليه الدولة من خبراء ومؤلفين في المنطقة «أ» وهي الشمالية وتشتمل على الموصل وحلب وحمص وحمص ودمشق. وقضى التفاهم أيضاً بمنح الأفضلية نفسها لبريطانيا في المنطقة «ب» وهي الجنوبية وتشتمل على كركوك وشرق الأردن والعقبة. وقضى أيضاً بخضوع الساحل من الإسكندرية إلى صور (وهو المنطقة الزرقاء) لحكم فرنسي مباشر. وقضى بحكم بريطاني مباشر للمنطقة العمراء وهي ولايتا بغداد والبصرة. وجمعت فلسطين أخيراً منطقة رصاصية تخضع لإدارة دولية يتفق عليها الحلفاء والشريف حسين.

كان هذا الاتفاق مغالفاً لموقف الشريف حسين المتعظ من إدخال فرنسا في المسألة السورية أصلاً. وكان الاتفاق يؤجل الترتيبات الخاصة بمصالح بريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد (وهي ما وافق عليه الشريف) على أنها حكم بريطاني مباشر للولايتين. وكان يفرض لفلسطين مصيراً لم يكن قد نكر أصلاً في مراسلات الحسين - مكماهون...

لم يطبق اتفاق سايكس - بيكو الذي بقي سرياً إلى أن كشفه ليون تروتسكي مغتصب الخارجية في حكومة البلاشفة، بتقيد الثورة البلشفية، في خريف 1917، وانسحاب روسيا من الحرب. ولكن ما طبق كان أبعد من الاتفاق الذي بقي يُعتبر قاعدة انطلاق لما تلاه من صيغ تفاهم جديدة بين بريطانيا وفرنسا. فقد أخضعت سوريا ولبنان بتمامهما للانتداب الفرنسي والذي التمييز بين منطقتين شرقية وغربية مع سعى الدولة «الشريفية» في ميسلون ثم إنشاء دولة لبنان الكبير. وضمت ولاية الموصل إلى ولايتي بغداد والبصرة فنشأ من ثلاثتها العراق المعاصر وتوسع كنه تحت الانتداب البريطاني. وضمت فلسطين تحت الانتداب البريطاني أيضاً. وكان وعد الفورد بلفور المورد ليونيل والتر روثشيلد (في 2 تشرين

الله نفسه، من ثلاثة أعضاء هم الأمير شكيب أرسلان عضو مجلس المبعوثان العثماني سابقاً وإحسان الجابري الذي كان ملحقاً ببلاد السلطان عبد الحميد وأصبح أخيراً رئيساً لأمناء الملك فيصل، وسليمان كنعان الذي كان قد أنهى نفيه في كورسيكا ثم أخرج من فرنسا، وقد اختص، في الوفد، بالدفاع عن استقلال لبنان معتبراً أن هذا الاستقلال كان قائماً في عهد المتصرفية ونقضه الاحتلال ثم الانتداب الفرنسي.

بقي هذا الوفد، مئة العشرينات والثلاثينات، دأباً على مناهضة السياسة الانتدابية. وقد انضم إليه رياض الصلح في وقت ما من أوائل العشرينات ووافق نشاطه من جنيف والقاهرة ومن منافيه الأخرى ومن بيروت بعد استقراره - نسبياً - فيها. وحين نشب الخلاف بين الوفد ومناصريه وبين رئيس المؤتمر ومناصريه، كان رياض الصلح في جانب الوفد وتولى باسمه تنفيذ التهم التي أثارها لطف الله في وجه أعضائه. وكان هذا الخلاف الذي أصبح علنياً في أواخر سنة 1927، معتبراً عن ابتعاد كثيرين من بينهم رشيد رضا وشكيب أرسلان وإحسان الجابري ورياض الصلح عن سياسة الأسرة الهاشمية التي كان آل لطف الله مقربين منها. على أن هذا الخلاف لم يقض إلى قطيعة مع الهاشميين ولا كان الانشقاق الفلسطيني عن المؤتمر، قبل ذلك، قطيعة بين الوفد والفلسطينيين أيضاً.

ويسجل للوفد خصوصاً إصداره مجلة الأمة العربية *La Nation Arabe* التي تولى المسؤولية الدائمة عنها شكيب أرسلان وبقيت، حتى نشوب الحرب للعالمية الثانية، أبرز لسان للقضايا العربية في أوروبا.

٢٠ > 15 رياض ووايزمن: من يمنع إبرام الانتداب؟

بعد المؤتمر السوري - الفلسطيني، في جنيف، ذهب رياض الصلح إلى لندن راغباً في تسهيل السعي إلى اتفاق بين الوفد الفلسطيني الناشط هناك وقيادة الحركة الصهيونية. كان النزاع العربي - اليهودي، في فلسطين - وقد اصطبغ تكراراً بلون الدم - عامل تركية للانتداب البريطاني على فلسطين ومن ثم

الثاني 1917) قد أباح لليهود أن ينشئوا فيها وطناً قيمياً...، وكانوا إذ ذاك نحو 11% من سكانها. وتأسست في شرق الأردن وحده من بين مناطق سوريا الطبيعية، إمارة تولاهها الأمير عبد الله بن الشريف حسين، بعد أن أخرجها تشرشل، وزير المستعمرات، من إمارة وعهد بلغفر، في آذار 1921. وفي حزيران من السنة نفسها أصبح فيصل، ملك سوريا في العام السابق، ملكاً على العراق، بعد موافقته على الانتداب البريطاني.

1920:

فلسطين بعد وعد بلغفر: أفق العنف المفتوح  
في نيسان 1920، وقعت، في القدس، أولى المواجهات الكبيرة الدامية بين عرب تجمهروا احتفالاً بمجسم النبي موسى وسلمعين من يهود المدينة القديمة. وكانت هذه المواجهات معتبرة عن التوتر الذي أنشأه وعد بلغفر واستقواء الصهيونية به وتخوف العرب من عواقبه في ظل الاحتلال البريطاني لفلسطين والبعث في تحوله إلى انتداب عليها.

وكان كل من الفريقين يعبر ما استطاع تعبثه من وسائل في هذه الحركة التي بدت مسألة الانتداب طوراً حاسماً من الأطوار العاصفة التي كانت متوقعة لها. ولم يكن مأمولاً، في هذه المرحلة، أن يفيد العرب من مواجهة يسمون إلى تعزيز عواملها بين الحليتين بريطانيا وفرنسا حول فلسطين. لم تكن فرنسا وافقت، بعد، على وعد بلغفر، ولكن بريطانيا التي كانت لا تزال تتالع ورطتها الباهظة الكلفة في العراق، كانت قد سحبت قواتها من سوريا، تاركة الدولة العربية في دمشق فريسة معتملة لفرنسا وسلطة لهذه الانتداب على سوريا كلها. فكان مستتباً أن يقاوم الفرنسيون مبدأ الانتداب البريطاني على فلسطين والعراق، في رعايه، إلى تنفيذ وعد بلغفر. هذا فيما كان البريطانيون يمدون احتلال فلسطين





للانتداب الفرنسي على سوريا، وكان الهم الأول لرياض ورفاقه في تلك السنة (1921) وفي ثالثتها الحؤول دون إبرام عصبة الأمم صفقة الانتدابيين للثنين أقل مبدأهما في مؤتمر سان ريمو. على أن مسمى رياض لم يجد محلاً في مناخ التؤثر الاستثنائي السائد، إذ ذاك، بين الفلسطينيين والصهيونيين وكان الإخفاق أيضاً نصيب اللقاء الذي رتبته تشرشل بين القيادتين على ما ذكرنا.

عليه انتقل رياض إلى مسمى أطول نفساً وأوسع نطاقاً. وكان يعرف من أيام دراسته في إستانبول سنة 1911 يهودياً فلسطينياً هو إيتامار بن عاتي الذي أصبح لاحقاً صاحب جريمة وجهها بارزاً من وجوه الحركة الصهيونية في فلسطين. فتولى بن عاتي هذا ترتيب لقاءات عصمت في تشرين الثاني 1921 بين رياض وحاييم وايزمن زعيم الحركة الصهيونية، وذلك في دار جيمس موروتشيلد في لندن وبحضور هذا الأخير.

كان مدار اللقاءات مشروع اتفاق أعدّ نصّه بن عاتي، بالتشاور مع رياض، يبدأ بالإشارة إلى فلسطين على أنها «موطن مشترك» للشعبين، مستعيداً عبارة كان قد اعتمدها، قبل أسابيع، المؤتمر الصهيوني في كارلسباد في محاولة منه لتهدئة الفضب الذي كان قد استلّره، في صفوف العرب، وعد بلفور، بنصّه الغامض، والتفسيرات الصهيونية المتطرفة لهذا النص.

وأما مواد الاتفاق فتتناول تأييد التوجه نحو «الحكم لذاتي» في فلسطين وتسلم الفلسطينيين وظائف كانت بالأمس لأجانب وتعميد الهجرة اليهودية بقدرة البلاد على استيعابها، من غير أننى إضرار بحقوق العرب ومصالحهم وسن قانون للجنسية الفلسطينية يمنحها لمن يعتبرون أنفسهم فلسطينيين من المقيمين، وشرط ذلك بتنازل الرعايا فيها عن كل ولاء آخر، وبمنحها أيضاً لمن يتخذ فلسطين مقاماً دائماً بعد مهلة يُتفق عليها مع السلطة المنتدبة. ونص الاتفاق أيضاً على النصح المتبادل بين العرب، في مختلف دولهم، واليهود لإحقاق الحقوق القومية المشروعة ولازدهارهما معاً. ونص على احترام المنظمة الصهيونية للطلق للأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية ويعتبر اتهامها بغير تلك شائناً ولا أساس له، ونص على مبادلة العرب اليهود هذا الاحترام بمثلته لمقتساتهم وحقوقهم الدينية.

تضحية باهظة الكلفة عليهم في الظروف المالية لميلتهم، بعد العرب، من جهة أخرى لم تكن العلاقة البريطانية - الصهيونية كلها سماً وعسل لأن البريطانيين كانوا يجنحون إلى مداراة النخبة العربية حتى لا تتحول إلى اضطراب عام يهدد أمن قوّاتهم المحتلة أو يلزمهم بتعزيزها، وهو ما كانوا غير راغبين في الوصول إليه. هذا وكانت حال الاحتلال نفسها تفرض قيوداً قانونية على التصرف بالأراضي والأوقاف وغيرها وجدها الصهيونيون معقولة لمصلحتهم.

عليه وُجد، في قيادات الطرفين العربي والصهيوني، شعور قويّ بالفائدة المحتلة لأتفاق مباشر بينهما يضبط الغوصة المتصاعدة بالتفوق، ما أمكن، بين اليقطين المتناقضين.

وكان فيصل بين أول من تقبلوا مبدأ العوار، فالتقى الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن، في العقبة، يوم 4 حزيران 1918 أي قبل نهاية الحرب بأشهر. وعاد فالتقاء في لندن وعقد معه، في 3 كانون الثاني 1919، اتفاقاً مكتوباً تضمن موافقته على وعد بلفور مشروطة باستقلال الدولة العربية المنشودة في بلاد المشرق. وقد تكرر الاتصال بين فيصل أو بعض معاونيه والصهاينة بشيء من الانتظام حتى أواخر العهد فيصل في دمشق، وشهد تقلبات معة في المواقف المتعاقبة.

وفي فلسطين، كانت الحركة الصهيونية تتخذ صوراً مؤسسية جديدة، وفي مواجهتها، نشأت هيئات فلسطينية متنوعة والعصمت مؤتمرات، وفي تموز 1921، أرسل الفلسطينيون وفداً إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني للسلطانية بإلغاء وعد بلفور. حصل ذلك في أعقاب صدام جديد، شهدته يافا هذه المرة، بين العرب واليهود، وفي أواخر تشرين الثاني، رعى شوكرينغ، نائباً عن تشرشل، لقاء بين هذا الوفد ووفد صهيوني برئاسة وايزمن، وكان هذا الشهر قد شهد صداماً دامياً

آخِر في القدس بين العرب واليهود. ولم يسفر اللقاء اللندني عن أي تقارب.

**24 تموز 1920: يوم ميلسون التاريخي؛ جيش غورو يهزب حلم الاستقلال العربي**

خاضت الدولة الفيصلية معركة وادي ميلسين، بظاهر دمشق، يوم 24 تموز 1920، بجيش قليل العدد ضعيف العدد، أعيدت تعبئة جنوده بعد أن كانوا قد سرحوا في 18 تموز استجابة لإنذار غورو الذي ورد قبل عشرة أيام من المواجهة وتضاعفت الضغوط على أثره. لم يرده عديد الجيش الذي قاتل في ميلسون عن ثلاثة آلاف معظمهم من المتطوعين وكانوا سببي التسليح والتدريب. فكان الميران مختلاً جداً بين هذه القوي والجيش الفرنسي الكبير الذي زحف معضناً بمدفعاته معززاً بمدفعاته، يسانده سرب من الطائرات القاصفة وقد بلغ عديده الإجمالي تسعة آلاف. ولم تدم المعركة إلا ساعتين أو ثلاثاً من الزمن تفوق بمدها الجيش العربي الذي خسر نحواً من ربع جنوده ومناصريه وسقط قائده وزير الحرب يوسف العظمة في الميدان ليصبح قبره في ميلسون محجة لمشرات من السنين.

وكانت دمشق قد شهدت حركات مدّ وجزر في تلك الأيام العشرة التي سبقت المعركة، بين راغبين في ملاينة الفرنسيين (وكان على رأسهم فيصل نفسه) ومضامين على المجابهة (وكان على رأسهم يوسف العظمة في الحكومة والشيوخ كامل القصاب في أحياء المدينة وساحاتها). وبين هؤلاء وأولئك، وجد فيصل كثيراً من الصلواتين بين من كان يلتقيهم من أعيان ومسؤولين لمشاورتهم في المواقف. وكان قد وقع اضطراب داخلي خطير، أيضاً، عند هجوم المتظاهرين على القلعة، أسفر عن سقوط مائتين بين قتيل وجريح.



42 هاشم الأتسي

43 رضا الركابي

44 يوسف العظمة

45 فيصل بن الحسين

46 الشريف الحسين بن علي

47 الحسين و فيصل عند

فرانسوا جورج-بيكو في عتة

ولكن ما حسم المواقف لصالح اللجاجة، في النهاية، كان تشدد الجنرال غورو ومقابله كل تنازل من فيصل بمطلب جديدة وظهور تصميمه على احتلال دمشق مهما تفعل حكومتها، وعلى إطاحة المملكة العربية التي لم تكن فرنسا قد اعترفت بإعلانها في آذار 1920 ولا ببليمة فيصل على سوريا الطبيعية كلها، بما فيها فلسطين (للهزيمة لوعده بلفور البريطاني) ولبنان وسائر المنطقة العربية التي كانت القوات الفرنسية تحتلها وحدها، بعد أن انسحبت منها القوات البريطانية في خريف السنة السابقة. هذا إلى ما أخذ فرنسية أخرى على حكمة فيصل أهتها رفضها انتداب فرنسا ومساندتها المصائب المناوئة للاحتلال الفرنسي في أنحاء عديدة من البلاد، ومعاندتها استخدام الجيش الفرنسي حاكم حبيد رفاق - حلب لإمدادات القوات المعاربة في كيليكيا وجنوب الأناضول، ورفضها لمتلة العملة الورقية السورية التي صدرت بقرار وضمانة فرنسيين، إلخ.



تأسيس دولة لبنان الكبير

دولة العلويين

النهر المتوسط

سوريا

رافيا

حلتا

حدود السلاجقة العثمانيّة (مدينة بيروت وسنجد طرابلس  
و بيروت كانت ولاية بيروت. سنجق بيروت كان يضم  
الضفة سيدا وسور وجيون. الضفة حاصبيا ورافيا  
والشاع وعلبك كانت ولاية سوريا. جبل لبنان كان  
مستعرة ذات نظام خاص)

حدود دولة لبنان الكبير

حدود للاستقلات الجديدة

حدود الأفضية (حوالي سنة 1780)

0 10 20 30

سيدا

بيروت

بيروت الجديدة

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

بيروت

أخيراً تتعهد المنظمة بالتعاون مع الأهالي العرب في كل مشروع تبادر إليه لإعادة إعمار فلسطين.

طلب رياض حنف عبارة «في الألوان المناسب» التي قيد بها النص لإساء الحكم الذاتي مؤكداً على أن المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم اعتبرت الدول الواقعة تحت الانتداب من الفئة «أ» (وهي حالة فلسطين وسوريا ولبنان) مولا مستقلة.

اهتم من هذا أن رياض طلب نفياً صريحاً من المنظمة الصهيونية لنتيحتها إنشاء دولة يهودية في فلسطين. فكل أن اقترح عليه وايزمان «ترك الكلاب النائمة لعلها» مضيفاً أنه لا يستطيع إلزام أولاده ولولاد أولاده بمثل هذا النفي.

عند هذا الحد، توقفت المحادثات وتأجل البحث في توقيع أي اتفاق لعين انعقاد مؤتمر يجمع الطرفين في القدس أو في القاهرة وذلك في شباط أو آذار من السنة التالية (1922).

### «وعد بلفور العربي»

في آذار ونيسان 1922، انعقدت محادثات في القاهرة بين وفد من المنظمة الصهيونية وآخر من اللجنة التنفيذية لمؤتمر أحزاب البلاد العربية المتحدة، وهو الاسم الذي أتخذه منظمو مؤتمر جنيف من الناشطين «السوريين» في مصر. كانت المحادثات استئنافاً لمباحثات ولوزمن ورياض الصالح في السنة السابقة. ورثم الوفد العربي الشيخ رشيد رضا وكان بجانبه رياض الصالح والشيخ كامل القصاب وإميل خوري. وتألف الوفد الصهيوني من الدكتور أدر من اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين وفليكس دو منشني وهو مصري ومصري وأنشر سفير وهو سعافي في جريدة إيتامار بن عاتي. وقد تابع وايزمان هذه المحادثات من روما وتابعها مسؤولون بريطانيون وصهيونيون آخرون شعروا بما لها من أهمية.

ويظهر بجلال من محاضر الجلسات دافع الوفد العربي إلى محاولة الاتفاق مع المنظمة الصهيونية. ففي نطاق الواجهة السياسية المباشرة، ظن أن الوفد العربي محلوله إلى أنه لا يريد

أول أيلول 1920:

لبنان الكبير يفيض عن آمال التصرّفية

استنفار منظمّتهم في وجه أيّ من الدول الحليفة (بريطانيا وفرنسا، وبخاصّة) وكان يعلم أن هذا الاستنفار محال، ولكنّه عاد فطلب أن يمتنع الصهيونيون عن تأييد أيّ انتداب على غير فلسطين وأنّ تشكّل لجنة من الطرفين تبحث في الموقف المناسب من الانتداب على فلسطين. وفي ما يتعلّق المواجهة المباشرة، هذا أن المفاوضين العرب يريرون «تسوية تاريخية» مع اليهود تنقّض الأساس الذي قام عليه مبدأ الانتداب في صيغته الملغاة، على الأقلّ.

ففي موضوع الانتداب على فلسطين، كان المفاوضون العرب يريرون أن يعوّل اليهود على تعهّدات عربيّة مباشرة، تتعلّق بهجرة اليهود وضمّهم في البلاد من نواحيه كافة، بحيث تضلّ قيمة الضمانة البريطانيّة التي مثلها وعد بلفور وإدراجّه في صكّ الانتداب أو تبطل. كان ذلك ما ساءه إدّر «وعد بلفور العربي». وفي موضوع الانتداب برمتيه (على فلسطين وغيرها) كان الوفد العربيّ يريد تقديم الاتفاق العربيّ - اليهوديّ على أنّه اتفاق مع جهة متقدّمة، مالكة لوسائل التطوير من معرفة ومال، وأنّه - أيّ الاتفاق - يغني الشرق العربيّ كلّهُ - لا فلسطين وحدها - عن الانتداب الفرنسيّ - البريطانيّ الذي برز في الساحة الدوليّة مسنداً إلى هذه الحاجة نفسها: حاجة البلاد العربيّة إلى «المساعدة» و«المشورة» - وهي الخارجة من قرين طويلة من الاستبداد والإدارة الفاسدة - إلى أن تبلغ درجة من التطوّر تؤقّلها لمباشرة أمورها بنفسها. وكان المفاوضون العرب يرون لليهود أفضلية على بريطانيا وفرنسا، وهي أن اليهود ليسوا دولة إمبرياليّة تهيمن على البلاد بأسباب القوّة وإنّما هم مقيمون من أهل البلاد أو مهاجرون يأتون إليها وينتهي أمرهم إلى التعلّق بها والسعي، مع عناصر الأهليّن الآخرين، في نهضتها وازدهارها. وكان الوفد العربيّ يرى المستقبل السياسيّ للمشرق العربيّ مستقبلاً اتّحادياً يضمّ بلاد الشام كلّها إلى بلاد ما بين النهرين. وكان يعرض على اليهود دوراً في بلاد هذا الاتحاد كلّها، لا في فلسطين وحدها. ولا ريب أنّه كان لا يراهم إلاّ أقلّيّة في هذا النطاق الشاسع، ويستبعد كلّ سيطرة من جانبهم على سياسة البلاد، ويرى العرب، وهم الأكثرية الساحقة، قاريّين على منع هذه السيطرة إذا جنح إليها اليهود.

وأما الوفد الصهيونيّ فقد طغت، بالتدريج، هموم أخرى على

في أوّل أيلول 1920 - أي بعد معركة ميسلون بشهر وأيام - أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير من قصر الصنوبر في بيروت وذلك في حفل تغنّمه البطريرك إلياس الحويك والمفتي مصطفى نجبا وجمع كبير من أعيان البلاد وأركان الإدارة الانتدابيّة.

وقد صمّمت الدولة الجديدة إلى متصرّفية جبل لبنان الثمانيّة ما كان قد أخذ يستنّى به «الأقضية الأربعة» من ولاية دمشق (أو سوريا) وهي، على ما نكرنا، أقضية حاصبيا وراشيا والبقاع (الملقبة) وعلبك. وضمت أيضاً مدينة بيروت وأقضية لوانها الثلاثة وهي أقضية صيدا وصور ومرجعيون. وضمت أخيراً مدينة طرابلس وقسماً من لوانها هو الواقع إلى الجنوب من النهر الكبير. وكانت أكثرية سكان المدن الساحليّة المضمومة من المسلمين السنة. وكان السنة أكثرية أيضاً في نواحي المنية والأضنة وعكار المقتطعة من لواء طرابلس وكانوا كثراً في نواحي حاصبيا وراشيا المقتطعة من لواء دمشق. وكان الشيعة أكثرية في جبل عامل وبلاد الشقيف وسواحلها، وكانت موزّعة بين أقضية لواء بيروت، وكذلك كانوا في قضاء عبلبك المقتطع من لواء دمشق. وكان للمسيحيين وجود كبير في مدينة بيروت ومثلّه للدرزي في وادي التيم. هذا إلى أقلّيّات من مختلف الطوائف متناثرة بين الأكثريات الطائفيّة.

وعلى التعميم، زادت مساحة الدولة الجديدة عن مثلي مساحة التصرّفية وفارب عند سكّانها المثلثين. ولما الميزان السكّانيّ بين المسيحيين والمحمديّين إلى التكافؤ مع زيادة محدودة جسّاً للجانب المسيحيّ. هذا فيما كان المسيحيون أكثرية ساحقة في التصرّفية القديمة.

كانت حين الجليليين (أو «الجنائين») طوال عهد التصرّفية، على بيروت، من جهة، وعلى سهل البقاع، من الجهة

موقفه في الحادثات. صحيح أنه ارتاح إلى جو المودة الذي خيم على الحادثات. وكان الصهيونيون محتاجين جداً في تلك المرحلة الانتقالية، إلى تخفيف التوتر العربي-اليهودي في فلسطين، وقد أخذ ينذر بتعميد الوضع هناك بما لهم ولعاصيتهم بريطانيا باهظ الكلفة المحتملة. ثم إنهم كانوا متوجسين من رد الفعل الفرنسي على تقربهم من ساسة سوريا ولبنان. وكان الصهيونيون يدركون أن خلخلة الانتداب الفرنسي إنما هي خلخلة للانتداب البريطاني، قبل أن يستقر، بسبب تماسك العالتين في إطار التقاسم بين الحلفاء. وأخوفاً يخشون أن يُتهم اليهود (وفق عبارة أحدهم) بـ«سلب الحلفاء ثمرة النصر في الحرب الكبرى».

ثم إن الصهيونيين (في الوفد المفوض وفي خارجه) طرحوا أسئلة تتصل بدرجة تمثيل أفراتهم العرب للقوى السياسية في الأقطار المعنية بالمفاوضة وبمدى قدرتهم، بالتالي، على إقناع هذه القوى بالاتفاق المتديد وفرض تنفيذه. وكان أكثر أسلحتهم إلحاحاً يتصل بعرب فلسطين غير الممثلين في الوفد العربي المفوض. وظهر حذرهم من التفريط بضمانات وثيقة من قبيل وعد بلفور والانتداب (أي القوة البريطانية، بالنتيجة) لقاء تعهدات عربية مشكوك في فاعليتها. هكذا تراخى حماس الوفد الصهيوني للتوصل إلى اتفاق مكتوب (بعد ما جرى من مشاورات خارج نطاق الوفد) وانتهت المفاوضات إلى التعليق في شهر حزيران.

بعد ذلك، استأنف وايزمن اتصالاته برياض الصلح في نهاية السنة، وعقد آخرون من أركان المنظمة الصهيونية لقاءات مع عهدي الوفد السوري-الفلسطيني شكيب أرسلان وإحسان الجابري ومع حبيب لطيف الله، شقيق ميشال، تعزرت بالعقد نفسها. وكانت الصحافة العربية في فلسطين قد باشرت حملة لائحة على هذه المفاوضات (التي كانت سرية، ولكن أمرها شاع). وكان تفصيل المشرق العربي إلى مول عدة، في ظل الانتداب، قد أخذ يستقر، في أواخر 1922، ويتمد معه الأمل في صيغة اتحادية. ففقدت حركة التفاوض العربية-الصهيونية بعضاً من أهم مكونات القاعدة التي كانت قد حملتها بين وعد بلفور وإبرام عصبة الأمم صكوك الانتداب نهائياً.

الأخرى. وكان يسوغ هذا الطموح أن بيروت كانت المنفذ البحري للجبل إلى الأسواق الخارجية وكانت سوف الداخلية أيضاً «مهمج» أبنائه الداخلي. وكانت تتوسط ساحل المتصرفية فيما كانت منفصلة عن اللواء الذي جعلت عاصمة له، إذ كان هذا اللواء لا يبدأ إلا إلى الجنوب من نهر الأولي، أي عند مشارف صيدا. وكان يسوغ الطموح إلى ضم البقاع خصوبة أراضيها وما كان للرحليين والعجليين غيرهم من مصالح وأملات فيه. وعزز من هذا الطموح ما شهده الجبل من مجاعة في العرب الأولى أوت بشطر كبير من أهله وكشفت عجز زراعته عن سد حاجات سكانه الغذائية.

وقد بقي هذا التطلع الجبلي، بوجهتيه، ميوساً من تلبيته مدة المتصرفية. وكانت بيروت، بخاصة، قد أصبحت مرفأ سوريا كلها ثم أصبحت عاصمة لولاية متزامنة مشتملة على معظم الساحل الشرقي للبحر المتوسط. وكان البقاع، من جهته، وثيق الملائق بمشرق القريبة، إذ كانت معظم حركة البشر والسلع فيه موجهة نحوها.

عليه نقل العجليون أمنيته في الحصول على مرفأ خاص للمتصرفية مدة عقوداً بين جبنة والدامور والنبي يونس. ولم يعملوا إلا في سنة 1913 على إذن برسو المنمنم البخارية في مرفأ جبنة. وهو امتياز ما لبثت أن أبطلت مفاعيله العرب والعصار العربي ودخل الجيش العثماني الجبل ملغياً امتيازات المتصرفية.

وأما طرابلس وما تاحها من نواح، وصيدا وجبل عامل فكانت الرغبة في ضمها مشوبة بشيء من التردد عند بعض المراجع الجبلية، وهو تردد بيروت مفاعيله إلى الطن، لاحقاً، في أوقات مختلفة من عهد الانتداب، وذلك عبر التداول في الرجوع عن هذا الضم.





في عندها الصادر يوم 19 حزيران 1924، قالت لسان الحال:

كانت المحافظة على الغلبة المسيحية وعلى الثنائية المسيحية - الدرزية في الكيان المتبع ماثلة في أنهما الجبلين، وكان الإضراب في التوسع، يشمل هذه المناطق، بعد كثيراً من تلك الغلبة ونقض هذه الثنائية. عليه أشار بعض الجبلين، أحياناً، إلى أن القرار الفرنسي تجاوز في توسيعه للبنان حدود رغبة اللبانيين.

وقد بقيت المدن والمناطق للضمومة صعبة القيادة للحكم الانتدابي، إجمالاً، حتى أواسط الثلاثينات، فشهد جبل عامل ونواحي الهرمل وعكا ووادي التيم حركات مقاومة مسلحة تعاقبت بين بدء الاحتلال الفرنسي، بعد انسحاب البريطانيين، في خريف 1919، وأواخر العشرينات. وقد قُبعت هذه الحركات كلها بالقوة المسلحة بعد أن كتبت الفرنسيين كثيراً من الضحايا. وبقيت طرابلس، على الخصوص، معها صيدا، مقيمة على رفض الانتداب وطلب الوحدة الموزية إلى عهد متأخر من الثلاثينات. وأما بيروت فمالت، على الجملة، إلى الملاينة بسبب ميزاتها الطائفية الغاض وبسبب استوائها عاصمة مدمرة للدولة الجديدة مع بقائها بوابة بعريّة لسوريا في إطار الوحدة الجمركية التي أقرها الانتداب بين البلدين.

1860-1920: سوريا ولبنان في خطط

فرنسا: إستراتيجية طويلة النفس ولكنها متحركة

كانت حين فرنسا على سوريا كلها، إذن، فلم تستجب فوراً لما ظهر من رغبات استقلالية في جبل لبنان. كانت الحملة العسكرية التي أرسلها نابليون الثالث إلى جبل لبنان، غداة الذبحة الطائفية في عام 1860، قد رسمت لمشروع التصرفية خريطة لا تختلف كثيراً عن خريطة لبنان الحالي. ولكن هذا المشروع تقلص كثيراً لأن السلطات العثمانية ما كانت لترضى بإنشاء قاعدة إقليمية للنفس الأوروبي

«انتهى إلينا أن جرجس بك صفارياض بك الصلح اشتركاً بمعاملة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم الوطنية وللخطة في لبنان الكبير وفي الخارج. وقد ضمنا إليهما من يثقان به من للتخرجين أصحاب الكفاءة وأخذنا مكتباً في بيروت في الطابق العلوي، ملك السادات بهيم ونصلي عند بوابة إريس على شارع البوسطة. ولا ريب بأن هذه الشراكة التي فيها حنكة الشيوخ واختبارات السنين والتضلع من القانون بشخص جرجس بك وفيها نشاط الشباب والنكهة بشخص رياض بك ستكون ركناً عظيماً للفائدة لأصحاب المصالح».

وفي عندها الصادر يوم 2 آذار 1926، قالت الجريدة نفسها:

«تلقينا ما يفيد أن الشركة المعقودة بين حضرة جرجس بك صفا وبين حضرة رياض بك الصلح في المحاماة قد انعلت (...)».

على الأثر، أو بعد انقطاع فرضه النبي، ويصعب اليوم تقدير مئته، أخذ رياض الصلح لنفسه مكتباً مستقلاً للمحاماة في بيروت البلدة، في مبنى كان قائماً بين شارع النبي وخان أنطون بك، أي قريباً من قصر العدل. وفي وقت ما، كان يعاونه في هذا المكتب معاميان هما مارون العوشي ولطفي حيدر. ويرى نصري المعلوف أن فارس الخوري، أستاذه في كلية الحقوق في دمشق، كثر رياض الصلح، عند تخرج المعلوف في منتصف الثلاثينات، ليلحقه معامياً متخرجاً بمكتبه، وهو ما كان. ويكرر المعلوف ما وقع عليه من استثناء السياسة بالنصيب الأوفى من عمل المكتب غير مقيمة إلا على القليل لما يقع في النطاق المألوف للمحاماة.





80 روغان وشورز  
تسلم ونسليم

81 روغان

82 رضا الصلح حنن  
ألف فرش مصري ليراض  
والبلخ خير كحاف  
لتغطية مدين الأخير

83 من للهر السوري  
للأسطوني في جنيف  
يظهر ميشال لطيف  
الله والشيخ رشيد رضا  
في مقبرة الصورة ويصل  
الصلح في القمت الفلاني  
إلى اليهن



81

(وللفرنسي، في المقام الأول) تمتد في صدارة سوريا العثمانية مشتملة على كتيرة من وعلى السلطان المسلمين وفائضة كثيراً، بالتالي، عن حد حماية المسيحيين الذي فرضته المذبحة.

وفي اتفاق سايكس-بيكو، حصلت فرنسا على إجازة حكم مباشر لسوريا الساحلية من الإسكندرون إلى نواحي صور، وعلى أفضلية لمصالحها في سوريا الداخلية التي آلت لاحقاً إلى سلطة فيصل. ثم إن الاتفاق الشفوي بين لود جورج وجورج كليمنصو، في ربيع 1919، عدل اتفاق سايكس-بيكو إذ أقر انتداب فرنسي على المنطقتين الشرقية والغربية معاً فيما آلت المنطقة الثالثة (أي فلسطين) وكانت تنسب أحياناً سوريا الجنوبية، إلى عهدة بريطانيا وهو ما أيدته، بعد سنة من توافق الزعيمين، معاهدة سان ريمو. وأما شرق الأردن فكان داخل في المنطقة الشرقية (أي في سوريا الفيصلية) ولكنه أصبح، بعد القسمة الجديدة، في منطقة النفوذ البريطاني.

وكان في تجربة الدولة الفيصلية واختبار العلاقات المميز بينها وبين النفوذ السامي الفرنسي ما عزز الميل الفرنسي إلى فصل الساحل عن الداخل، مع السيطرة على المنطقتين، وذلك لتسهيل التحكم بكليتهما بالقبض على ناصية العاجلة للحققة لكل منهما إلى الأخرى. عليه أنشأ الفرنسيون، بعد إعلانهم لبنان الكبير، «دولة» لمنطقة العلويين الساحلية. وأنشأوا أيضاً دولة لدمشق سبغها سوريا وأخرى لعبل وثالثة لجبل المروز. ففصلوا الساحل عن الداخل كلياً، من الوجهة السياسية، وحالوا، من الجنوب، بين سوريا وفلسطين واعتبروا بالتناقص التقليدي بين المدينتين الكبيرتين، في الداخل، وبالاختلاف النسبي بينهما لجهة التكوين الطائفي ليجعلوا كلاً منهما عاصمة لدولة قائمة برأسها. وأصبحوا، بالنتيجة، معكمين في نظام

العلاقات التي لم يكن من بقلها بد بين هذه «الدول» الخمس.

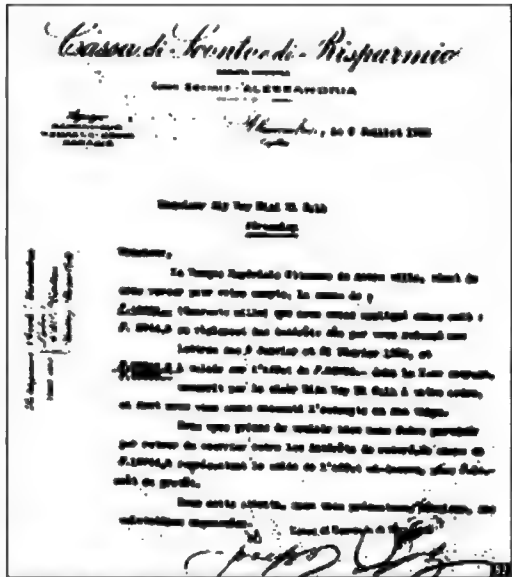
وفي الحالة اللبنانية، كانت النظرة الفرنسية إلى التكوين الطائفي للدولة الجديدة مختلفة جداً عن نظرة مسيحيي الجبل إلى هذا التكوين. كان العنصرين مشغولين بالتحقيق بين المصالح الاقتصادية القاضية بالتوسيع والمحافظة على الميزان الطائفي القائم، وهذا ما كان يعملهم على الاقتصاد في التوسع. وأما الجانب الفرنسي، فجمع في الدولة الجديدة شعبة الولايتين (بيروت ودمشق) وجعل من منطلقهم حداً جزئياً ما بين هذه الدولة وكل من سوريا وفلسطين. ثم إنه ضم طرابلس معزراً الموقع السنّي في تكوين الدولة الجديدة وملحقاً بها ثاني الوانسي السورية، تمهولاً من الجهة اللبنانية على أوثق الولاء لفرنسا. أخيراً، جعلت السلطة المنتدبة العهد الطائفي للتقريبي (العلوي- السنّي) حداً فاصلاً بين الكيانين اللبناني والعلوي جاء موافقاً لمجرى النهر الكبير الذي استوى حداً طبيعياً. وهكذا أمسكت السلطة المنتدبة بناصية العلاقات بين مكونات الكيان الجديد المتعد الطوائف إمساكها بناصية العلاقات بين الدول الخمس الجديدة في نطاق سوريا الكبرى.

1918-1920: لبنان ورقة

فرنسية في التجانب الفرنسي- السوري

أرسل لبنانو المتصرفية ثلاثة وفد إلى باريس، في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح العام هناك. فسافر أولها في مطلع 1919 والثاني في تموز منه والثالث في شباط 1920، وذلك لعرض المطالب اللبنانية على المؤتمر والتداول فيها مع المراجع الدولية وخميصاً مع الحكومة الفرنسية.

وقد مثل الوفد الأول مجلس إدارة المتصرفية الذي «رقى» نفسه، في غمرة ظروف ملحة،



## ٢٠١٨ قدم على سكة الانتخابات

في تموز من سنة 1925، جرت انتخابات المجلس التمثيلي الثانية في لبنان الكبير. وكانت تلك هي الانتخابات الأولى التي يشهدها رياض الصلح - بعد عودته من المنفى - في الدولة الجديدة. وهو قد رشع نفسه عن دائرة الجنوب. وكان لهذه الدائرة ستة مقاعد: ثلاثة للشيعية وواحد للسنة وواحد للروم الأرثوذكس وواحد للروم الكاثوليك. وكان رياض الصلح يواجه شيعة أقياء، حاضرين برضا دوائر الانتخاب - آنذاك - وفي مقنمهم يوسف الركن وعبد اللطيف الأسعد. وكان حليف هؤلاء من السنة - أي خصم رياض المباشر - خالد شهاب، وهو إذ ذاك حافظ بالدمع الانتخابي أيضاً لسعيه في تهئية القلاقل الخطيرة التي كانت منطقة حاصبيا قد شهدتها في مطلع العشرينات.

كانت الانتخابات تجري على درجتين، فنال خالد شهاب 89 صوتاً وثانياً قابلاً 26 صوتاً لرياض الصلح. وكان طليعة الفائزين عبد اللطيف الأسعد (الذي كان شقيقه الكبير كامل قد توفي في مطلع العام السابق) فحصل على 115 صوتاً (أي ما يعادل التزكية).

وقد قُبِضَ لهذا المجلس أن يقر الدستور في ربيع العام التالي منتقلاً بالبلاد من «دولة لبنان الكبير» إلى «الجمهورية اللبنانية».

## «كروا القوم» يتجادلون في الدستور:

٢٠١٩ الوثائق والضرائب ونُبض القلوب

في أواخر العام 1925، وصل إلى بيروت المفوض السامي الجديد هنري مو جوفنيل، خلفاً للجنرال ساّزي. وكان مو جوفنيل، وهو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي، أول مدني يحل في هذا المنصب بعد ثلاثة من كبار الجنرالات. وكان عليه أن يتدرك الآثار التي خلفتها خشقة سلفه وبعض معاونيه من ثورة عافية في سوريا بدأت في جبل الدروز وانتشرت من هناك إلى دمشق ومن أخرى، واجتازت الحدود اللبنانية إلى وادي التيم. وكان عليه أن يتجاوز أيضاً جفوة طبعت العلاقات بين المفوضية السامية وأبرز السياسيين ورجال الدين ومن هؤلاء، على الأخص، البطريرك الماروني.

إلى ما يشبه وضع العككة أو المجلس النيابي المغُول مباحثة المراجع اللبنانية في مصر البلاد. وقد أقرّ له الفرنسيون، ضمناً، بهذه الصفة التي لم تكن صفته قطعاً في نظام التصرفية، ودمعوا بوسائل مختلفة - منها الكثير من المال - تصديق الأهليين لتكليفه على أساس مضبطة وضمتها وجاءت موافقة تملأ لرغبة المفوض السامي الأول فرنسوا جورج بيكو، شريك مارك سايكس في الاتفاق المعروف باسميهما. اقتضت المضبطة على طلب استقلال لبنان، بعد توصيه، «بإدارة شؤنه الإداري والقضائي»، ضاربة صفحاً عن الاستقلال السياسي الذي لم تطلب من مقوماته إلا مجلس نواب ذات صلاحية التشريعية، ومشعرة بالواقعة على الدخول في وحدة سورية مظلمة بانتداب فرنسي. ولم يحصل الوفد على نتيجة تذكر في باريس سوى أن الطعن في سلامة مواقفه من جهات مختلفة وبرز مواقف أخرى سورية ولبنانية أمام مؤتمر الصلح انتهت إلى اقتراح الرئيس ولسون إيفاء لجنة مؤلفة لاستطلاع رغبات الأهليين. ولم يلبث المجلس أن استدرك شيئاً من ضعف موقفه في منكرة أصمرها يوم 20 أيار 1919 واستوت مرجعاً للموقفين اللاحقين.

وأما الوفد الثاني الذي رئسه البطريرك الماروني إلياس العولك فاضطر إلى الانتظار شهراً ونصف شهر قبل أن يتمكن من مقابلة رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو، ولم يتح له أن يمثل أمام مؤتمر الصلح، فأرسل إليه منكرة عبر وزارة الخارجية الفرنسية. وقد تضمنت هذه المذكرة طلب انتداب فرنسا على لبنان. ولكن قبلها بالاستقلال السياسي التام وهذا الباب أمام دخول لبنان في اتحاد سوري ما أغضب الفرنسيين الذين كانوا راغبين في إبقاء هذا الاحتمال ورقة يلجأون بها لفصل لإقناعه بقبول انتدابهم على سوريا كلها. أخيراً وجّه كليمنصو إلى البطريرك رسالة صيغت بحيث توافق رغبة اللبنانيين في

وكان بين ما يادر إليه دو جوفنيل، في هذا السبيل، إطلاقه، بعد وصوله، حركة مشاورات بين الساسة اللبنانيين ومعهم تمهيداً لوضع مشروع الدستور الجديد. وهو قد أوحى إلى هؤلاء أنهم مخجلون، عبر اتفاقهم على صيغة الدستور، تقرير مصير البلاد، ولم يستثن من ذلك صيغة العلاقات بينها وبين سوريا.

في سياق هذه المشاورات، عُقدت في دار نجيب سرسق ببيروت جلسة حضرها «مائة من كرام القوم» ودارت على تحديد «المشكل اللبناني» وكان رياض الصلح أحد الحاضرين. وكان ذلك في أوائل آذار 1924.

ودار في الجلسة كلام ذو شجون. فقال يوسف الركين إن المشكل بين لبنان الكبير ولبنان الصغير إنما هو فقدان المساواة في الوظائف والضرائب. وكان يشير - بشأن الضرائب - إلى بقاء امتيازات المتصرفية في المجال الضريبي على حالها بخلاف الحال في ما ألحق بها من مدن ومناطق. وقال حسن المغزومي: «إننا نريد وحدة سوريا على اللامركزية الواسعة». وقال رياض الصلح: «لما قيل إن هنالك اجتماعاً بين طوائف متمنعة من لبنان الكبير، فكُتِر أنه وجد الدواء لإزالة كل خلاف. فإذا بي أرى أناساً يطلبون المساواة بالضرائب والوظائف ويكثرون. أما أنا فأطلب وطناً تنبض له القلوب والمواطف. فهل عواطفنا، نحن أبناء لبنان الكبير، تنبض (له)؟ أقول لكم بصراحة كلا... فلتترك مسألة الوظائف والضرائب للنواب ولتجعل لاجتماعنا غرضاً اسمياً».

وقال بترو طراو: «هذه ألمانيا ظُلت 200 سنة حتى توصلت إلى الوحدة. ما هو مرضنا العالي؟ أنشئني أن نصل إلى الحالة التي وصلت إليها سوريا؟ إن وقت اتحادنا بسوريا لم يحن. فلنجعل مشتتها على قدر قوتنا».

وعاد المغزومي فأكد أن الشكوى من لبنان الكبير إنما هي أنه شُكِّل «رغم أنوف» المسلمين. فقال أسعد عفيش: «(...) ليس عندها لا في سوريا ولا في لبنان ما يستحقه وطنية بل عندها الطائفية (...)».

وقال حبيب البستاني: «أستنتج من كلام مغزومي بك والصلح بك أنه لو كان في لبنان الكبير أكثرية إسلامية

الاستغلال وفي توسيع حدودهم، من غير أن تفلّ يد فرنسا في التفاوض العام على سوريا. وكانت هذه الرسالة مؤرخة في 10 تشرين الثاني 1919 فاقتضى الحصول عليها جهداً حثيثاً بنها الجهد مدة شهرين ونصف شهر، واقتضى، بخاصة، بدء التغيير في الموقف الفرنسي من فيصل مع انمعاب القوات البريطانية من سوريا ولبنان.

وأما الجهد الثالث فرضه الطرمان عبد الله الغوري مرزواً بتكليف من البطريك ثم بآخر من مجلس الإدارة. وهو قد لبث في باريس أشهراً عدة من سنة 1920 شهدت الترتي المتفاهم في العلاقة بين المراجع اللبنانية والسلطات المحتلة وهو الذي أفضى إلى حل مجلس الإدارة ومحاكمة أعضائه العصاة. وشهدت هذه الإقامة أيضاً تنصيب فيصل ملكاً على سوريا (بما فيها لبنان) وتصادع الأزمة بين الدولة الفيصلية وفرنسا، وهي الأزمة التي حسمتها ميلبون. وشهدت هذه الإقامة أيضاً اتفاق سان ريمو وتجاهل مصر لبنان. وشهدت أخيراً إعلان لبنان الكبير، وقد تلقى الجهد تهنئة رئيس الحكومة الفرنسية ميللران بعصول اللبنانيين على مطالبهم. وكانت مهمة الجهد قد تمتثل، بادئ ذي بدء، حيال هذه التطورات، في مبادرات مطلوبة واحتجاج واكبت مثيلتها في لبنان... إلى أن جاءت التلبية الفرنسية في صيغة لقرتها فرنسا مع ثوصلها، بعد ميلبون، إلى تصو لأوضاع سوريا كلها تحت الانتداب الفرنسي.



## 1920-1942: سوريا الانتداب الفرنسي مختبر لمبغ التجزئة والتوحيد

لرؤى ببقائه. كان النصاري في لبنان القديم أكثرية ساحقة فلم يتخلفوا من إلحاق الأراضي التي كانت سُلبت عنه وبها تقرب الموازنة الطائفية، فلذا كان إخواننا المسلمون لا يرضون بعدد متوازن فكيف يدعوننا إلى سوريا حيث تكون أكثرية ساحقة جداً؟». فرد مغزومي معترضاً على القول بأن المسلمين كان يرضون بلبنان الكبير لو أنهم فيه أكثرية.

أخيراً ورد الاقتراح بتأليف لجنة من اثنين عن كل طائفة «تبحث في شكل وطني يرضي الجميع إما بقسمة لبنان إلى منطقتين أو بتعميل بعض حدوده». فاعترض البستاني على هذه الصيغة وامتعض غيره على صيغ أخرى لتعميد عمل اللجنة وانفرد نظام الاجتماع، بعد ثلاث ساعات من المناقشات، من غير أن تبصر اللجنة النور.

### م-20 العهد الجديد... في 4 صفحات

كان قد مضى على عودة رياض الصلح إلى بيروت عام وثلاثة أشهر حين أصدر وخير الدين الأحمد جريدة يومية سياسية أسماها العهد الجديد.

صدر العدد الأول في أربع صفحات (ثلاث بالعربية وواحدة بالفرنسية) يوم 3-5-1925. ولم يكن اسم رياض الصلح ماثلاً على الجريدة. ولكنه كان ورفيقه (الذي أصبح المدير المسؤول) شريكين، على قدم المساواة، في ملكيتها وفي المسؤولية المالية عنها وفي توجيه سياستها. وكان لرياض الصلح أن يضع اسمه على الجريدة، إذا شاء، باعتباره صاحبها أيضاً. وهو ما يشتهه عقد مقاوله، مدته سبع سنوات، وقعه الشريكان ونشرت صورته عليه الصلح سنة 1965. وتنكر الأوراق الفرنسية أن رضا الصلح بذل جهداً، أثناء وجود رياض في أوروبا، لجمع تبرعات تسعف الجريدة في العودة إلى الصدور، إذ كانت معتجة في تلك الآونة. واستفاد من الأوراق نفسها أن ما يُقن الصلح الأب إلى جمعه لم يكن ليفي بالعاجزة.

وما لبثت الجريدة، بتأييد إثنائها، أن أصبحت لساناً للثورة السورية التي اندلعت في صيف ذلك العام. وفي مساق الإجراءات

في الشهرين اللذين تلا إعلان لبنان الكبير، أنشأ الجنرال غورو في سوريا دولتين هما دولة دمشق ودولة حلب ومنطقتين متعنتين بالعسكر الذاتيين هما منطقة العلويين وجبل الدروز. وقد جعل نلواء الإسكندرون، وكان العنصر التركي قوياً فيه، نوعاً من الاستقلال الإداري في نطاق دولة حلب.

عُيّن السلطة المنتدبة، في هذه التجزئة، على خصائصات للمدن وللمناطق والطوائف، فأحالتها إلى أسس لكتليات سياسية. فقد كانت حلب هي المدينة الكبرى في سوريا وكان سهلاً البناء على رغبتها في البقاء - بما هي عاصمة - مساوية، في المكانة السياسية، لدمشق. هذا فضلاً عن أنها كانت تضم أقلية مسيحية ضخمة تتمسكها الكتلة الأرمنية، بما هي أقلية قومية - دينية. وكان تيار تجارتها الرئيسي موجهاً نحو تركيا والعراق. وكان الأثر الثقافي (واللغوي) للتركي واضحاً فيها وفي محيطها. وفي حائتي جبل العلويين وجبل الدروز، كان البناء على الخصومية الطائفية وعلى قدر من استقلال السكان بأعراف أهلية خاضة ومن التآخر الاقتصادي - الاجتماعي بالقياس إلى المدن السورية الكبيرة ومحيطها.

اختارت السلطة المنتدبة إذن أن تبني على هذه الأوضاع الخاصة خريطة سياسية جديدة لسوريا، مقنمة عوامل التجزئة على عوامل أخرى متنامية الأهمية، كانت تركي خطة التوحيد. ومن هذه العوامل ما كان من نتائج العرب ومن عواقب تقاسم بريطاني وفرنسا مهنة الانتداب على الشرق العربي. فإذ إنشاء العمود والعواجز الجبركية بين سوريا وكل من تركيا والعراق (وكانت هذه كلها بلاداً عثمانية لا حدود بينها إلى تلك الوقت) قد هُز بعنف الأساس الاقتصادي الذي كان يمكن افتراضه لانفصال «دولة حلب». وإن

الفرنسيّة الرامية إلى استعادة السيطرة على الوضع في سوريا، بدأ يظهر توجه نحو «ردة» طرابلس وما يليها وعكا والبقاع الشماليّ إلى النطقة السوريّة. وهو توجه اعترض عليه البيروك المارونيّ بشدة. وكان دعاة الوحدة السوريّة في مدن الساحل الأخرى وفي سائر المناطق التي ألحقت بالمتصرفيّة يتوجّسون من هذا الاحتمال أيضاً، لشعورهم بأن نفاذه يمزقهم في لبنان الكبير ويضعف موقفهم حيال الانتداب. وكان أزرهم مشدداً، على خلاف ذلك، بالثورة وبانتشارها من جبل الدروز إلى دمشق ومن مناطق أخرى. عليه أخذوا يستكثرون من اللقاءات والمراض مؤخّمين إصرارهم على اللحاق بالوحدة السوريّة. وكان رياض الصلح في مقدّم هذا النشاط الذي كانت العهد الجديد تنبئ أخباره وتدعو إليه. وكان بين ما فعله رياض تعصّيله أربع مائة توقيع، في أواخر سنة 1925، من أهالي جبل عامل، على عريضة تطلب ضمّ الجبل إلى الوحدة السوريّة. وهي حركة رنت عليها المفوضيّة الفرنسيّة بالاعتراف بالشعبة، طائفة مستقلّة في لبنان الكبير لها معاكمها للشرعيّة وإفتاؤها المستقلّان. وكان هذا القرار الذي أصدره المفوض السامي في كانون الثاني 1926 مطلباً مزمناً للشعبة فأرسلوا وفداً كبيراً من أعيانهم وعلمائهم إلى دوجفيل لتقديم الشكر وإعلان الولاء لدولة لبنان الكبير. على أن الحواريين منهم ظلّوا على موقفهم، إجمالاً، ولبثوا أقواء في بعلبك ونواحيها، على الأخصّ.

وأما الجريدة فبقيت تصدر - على شيء من التقطّع فرسته دواع مالية حيناً وسياسيّة حيناً - إلى أن دُعي خير الدين الأسد، في مطلع سنة 1937، إلى ترؤس الحكومة في عهد رئيس الجمهوريّة إميل إدّه. وكان الصلح والأحصب قد تباعدا في السياسة في مجري العام السابق أو قبله.



التأخّر والانفلاق اللذين بُني عليهما الوضع الخاصّ للمنطقتين الدروزيّة والعليويّة، لم يلبثا أن تكشفّا عن صورة لمعجز هاتين المنطقتين عن القيام بشأن نفسيهما منفردتين.

لاحقاً، شهد تقسيم سوريا هذا تقلّبات معقّدة لم تنته سلسلتها إلا باقتراف الانتداب. ففي سنة 1922، ثم تعوّل المنطقتين الدروزيّة والعليويّة إلى دولتين وبجمل لكلّ منهما مجلس منتخب وحاكم. وفي السنة نفسها أنشئ «الاتحاد السوري» وكان يضمّ دول دمشق وحلب والعليوين. ولم يلبث هذا الاتحاد أن انقضى سنة 1924 لتنشأ دولة سوريا، وكانت تضمّ دولتي دمشق وحلب السابقين ولواء الإسكندرون الذي قُبل عن حلب وأصبح ذا وضع خاصّ. هذا فيما أخرجت دولة العليوين من الدولة الجديدة. ولم تضمّ هذه الأخيرة معها دولة جبل الدروز إلى سوريا إلا في سنة 1936، وكانت هذه قد أصبحت تدعى الجمهوريّة السوريّة في سنة 1932. ثمّ عادت السلطة المتدبّبة ففصلت منطقتي الدروز والعليوين عن سوريا مجتمعة، في سنة 1939. وفي هذه السنة نفسها، «منعت» فرنسا تركيا لواء الإسكندرون، مخالفة بذلك شروط الانتداب التي كانت تلزمها بالمحافظة على السلامة الإقليميّة لمنطقة انتدابها. وقد فعلت ذلك لقاء تعهد تركيا البقاء على الحياد في الحرب العالميّة التي كانت على الأبواب. هكذا لم تستعد سوريا وحدتها الإقليميّة نهائياً (باستثناء الإسكندرون) إلا في سنة 1942، حين وجدت فرنسا نفسها، بعد أن أضعفتها الحرب وأملت عليها الإقصاء مجتهداً إلى دواعي النفوذ البروطاني في الشرق، مضطّرة إلى التسليم بهذه الوحدة.

في حالة لبنان الكبير، كانت مقاومة المناطق اللعنة بالمتصرفيّة، تلزم القوي السياسيّة الدواعية - لأسباب اقتصاديّة أساساً - في المحافظة على تماسك الكيان الجديد، بالإصرار على بقاء الحماية الفرنسيّة

## ٢٠٢١ بحراً إلى نفي جديد

لم تَبْقَ السلطة المنتدبة مكتوفة اليدين طويلاً حيال تصاعد وتيرة المناوأة التي اعتمدها رياض الصلح لسياستها في لبنان وسوريا. وزاد من بروز هذه المناوأة، في ظرف التطورات الخطيرة التي شهدتها الشهور الأولى من الثورة السورية، أن رياض كان قد مال إلى شيء من الهدوء في السنة التي تلت عودته من المنافي، وهي السنة الأخيرة من عهد الجنرال وفغان. عليه أصدر المفوض السامي دو جوفنيل، في 26 حزيران 1926، قراراً قضى بوضع رياض في الإقامة الجبرية وتحت المراقبة في قلعة أرواد.

على أن الصلح «شعر بأنه مراقب» - بحسب تقرير فرنسي - فخرج إلى فلسطين بحراً مع خير الدين الأحسب وأمين أرسلان ونجا من الاعتقال. ويعصي التقرير نفسه، بين المدن التي أقام فيها رياض بعد فراره، القاهرة وباريس وجنيف. وقد دامت مدة نفيه الجيدة (وهي الثالثة) سنة وأحد عشر شهراً تقريباً وكانت مجالاً لنشاط سياسي غامر كرسه، وهو في أوائل ثلاثيناته، زعيماً كبيراً من زعماء الحركة الوطنية السورية وأوثق هؤلاء خبرة بالسياسات الأوروبية في الشرق العربي (وبالفرنسية منها) على الأخص، وأغرزهم علاقات ببعض القوى العاكمة في فرنسا وبقوى المعارضة السياسية والصحافية، وخصوصاً اليسارية منها، وهي التي سعى الصلح إلى تأليبها على سياسة الدولة المنتدبة في سوريا ولبنان. وقد مهد ذلك كله لعودة رياض المفطرة إلى لبنان وسوريا في أواخر أيار 1928.

## ٢٠٢٢ شقاق في ثورة مهزومة

ألقى لتحسار الثورة السورية والنزاع زعمائها السياسيين إلى التناوش الخطابي بظلّ ثقيل جداً على اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة وعلى وفدائها الدائم في جنيف، وكان يردّسه شكيب أرسلان ومعه - على ما نذكرنا - إحسان الجابري ورياض الصلح، وثلاثتهم منسحبون إلى الاستقلاليين.

فقد مال ميشال لطف الله (وكان رئيس اللجنة التنفيذية) ومعه أخوه جورج إلى عقد صفقة مع السلطات الفرنسية تهنّ لأسرته بوراً بارزاً في سوريا ولبنان. وأما الذي كان آل لطف الله يلوحون بمقراتهم على تقديمه فكان، من جهة، ولاء قوى

لهذا التماسك. وقد بقي هذا الإصرار غالباً إلى أن تغيرت المواقف الغالبة في المناطق المنكسرة واتجهت نحو التسليم بالكيان، مفسدة في الحال لتفاهم مباشر بينها وبين قوى كانت موالية للكيان أصلاً وكانت السياسة الفرنسية قد أضرت بها كثيراً.

وفي حالة «الدول السورية»، كان مرمى الفرنسيين تجربة المقاومة الوطنية للانتداب وإيقاعها، على الأخص، خارج المنطقتين الدرزية والعلمية، وهما المنطقتان الوحيدتان اللتان كانت توجد في كل منهما أقلية طائفية متراصة بمقاصد جغرافية موحدة. وكانت السلطة المنتدبة على علم بمسور السيطرة على هاتين المنطقتين الصعبتين إذا هما سلكتا مسلك العصيان. وهو مسر كانت قد ظهرت علامته في مرحلة الانتقال من الاحتلال إلى الانتداب. وما لبث أن استحال إلى كارثة كبيرة للانتداب مع ثورة 1925-1927.

## 1925: الثورة الدرزية تصعب سورية:

«وللغزوة العمراء باب...»

كان الجنرال سازاي قد أمّل الوطنيين السوريين، بعد وصوله إلى بيروت في مطلع 1925، بتسليمهم زمام الأمور في بلادهم وبالتالي بها نحو الوحدة مجدداً في ظل سلطة منتدبة ينحسر تدخلها في تفاصيل السياسة والإدارة ويتخذ دورها أمام مزيد من الوضوح. وعلى الرغم من أنه لم يدخل معهم في بحث الإجراءات التي يقتضيها هذا التوجه ولم يصرح بقبول مطالبهم الممتدة مما يُنصّل به، فإنهم تفاوضوا خيراً بقومه. وقد زادهم استبشاراً أن الجنرال - الذي كان ماسونيكاً - ذهب إلى حد القطيعة مع مقامات دينية مسيحية كانت تعدّ ركانز كبيرى لبقاء الانتداب، وفي مقدمها البطريركية المارونية.

على أن مرحلة الاستبشار هذه لم يطل أمدها. وكانت قد أسفرت عن بروز حزب



سورية ولبنانية كانت مناهضة للانتداب، وكانوا يدعوون القدرة على تحويل دفتها إلى قبيلة مخففاً، بعد أن سُحقت الثورة السورية، وكان من الجهة الأخرى، أمولاهم لطلالة التي أوجها إلى جهات فرنسية فاضوها باستعدادهم لتوطيقها في بلاد كانت مرهقة من العرب والغراب ومن أزمة اقتصادية كانت مستقلة بجانب من أسبابها عن العرب. وأما ما كانوا يطلبونه فلم يكن أقل من تاج لبنان لجورج وتاج سوريا لميشال. هذا فيما كان شقيقهما حبيب يتعنث عن «إمبراطورية عربية» وأما تلوح في أفق مساعٍ تتولى أمرها العائلة.

الشعب، في دمشق، رسمياً، بزعامة عبد الرحمن الشهبندر. وكان هذا العزب موجوداً فعلياً منذ سنة 1922. ولعل الاستيثار نفسه كان ذا صلة بمودة رياض الصلح إلى النشاط السياسي المكشوف وبإصدار العهد الجديد مع خير الدين الأحمد وبترشيحه نفسه للانتخابات النيابية بعد ذلك.

شهد الاستيثار نكسته الكبيرة حين جاء إلى دار القوضيّة ببيروت وفد من أعيان جبل الدروز يطلب إبدال حاكم الجبل الفرنسي للكاتبين كاريبيه الذي كان إذ ذلك في إجازة. وكان الأعيان (وآل الأطرش منهم، خصوصاً) يشكون منأواة هذا العسكري لهم وسعيه إلى هزّ القواعد التقليدية لتفويضه وتقريبه لمن هم دونهم منزلة ولدحض خصومهم. هذا مع أن الرجل كان متيلاً إلى الصبر، وبخاصة إلى وصف الطرق التي لجأ في تنفيذ أشغالها إلى فرض السخرة على الأهالي.

قابل ساراي الوغد والفقاً ورفض الطلب دون الدخول في مناقشته. فكان أن عاد الأعيان إلى جبلهم محنقين وأخفاً يستنون العدة للعصيان. وحين بلغت أخبار الاستعدادات آذان السلطة المنتدبة، دعا وكيل الحاكم بعض هؤلاء الأعيان إليه وفض عليهم وأبعدهم إلى أدواء وتدمر. وقد عُدّ ذلك إخلالاً بالشرف لأن المعتقلين كانوا قد لبوا الدعوة وهم آمنون. وكان سلطان الأطرش قد استشعر نية الطليعة فرفض طلبية تلك الدعوة. وفي 21 تموز، أرسل الوكيل قوة لاستقاله في صلخد فالتفتها في الطريق، رسول لسلطان يطلب إلى قائدها العودة من حيث أتى. ولكن القائد أصرّ على إتمام مهمته فالتقاءه رجال سلطان وبدأ شمل القوة وفتكوا بمعبد من رجالها. ثم هاجم سلطان السويداء، مقر الحاكم، واحتلّها وحصر الحاكم الوكيل والعامية الفرنسية في قلعتها.

وإذ بلغت العواطف هذا العدة من الخطورة، جهزت السلطة المنتدبة حملة كبيرة

وقد تقدّم أرسلان والصلح باستقالتهما من الوغد في مطلع سنة 1928 معتبرين بالضرر الذي أصاب مهنة الوغد من جرّاء الجدل الدائر في القاهرة وفي صحف عربية مختلفة. غير أن الجناح الوغد لهما من اللجنة التنفيذية (وكان يضمّ أكثرية أعضائها) اجتماع برئاسة الشيخ رشيد رضا، نائب الرئيس، وطلب إليهما العودة عن الاستقالة فأجابا طلبه.

وقد تقدّم أرسلان والصلح باستقالتهما من الوغد في مطلع سنة 1928 معتبرين بالضرر الذي أصاب مهنة الوغد من جرّاء الجدل الدائر في القاهرة وفي صحف عربية مختلفة. غير أن الجناح الوغد لهما من اللجنة التنفيذية (وكان يضمّ أكثرية أعضائها) اجتماع برئاسة الشيخ رشيد رضا، نائب الرئيس، وطلب إليهما العودة عن الاستقالة فأجابا طلبه.

ولما كان آل لطف الله قد مثّنوا معارضتهم تكراراً بأموال قالوا إنهم أنفقوها على الثورة السورية وعلى عمل الوطنيين السوريين، فقد قدم رياض الصلح تقريراً مائلاً أوضح فيه أن نفقات الوغد نافقت، في ثماني سنوات، عن 15 ألفاً من الجنديات وأن نصيب التبرعات منها بقي في حدود العشرة في المائة وأن إسهام آل لطف الله في هذا النصيب الزهيد كان زهيداً جداً بحدوده، وأن الباقي تكبّده أعضاء الوغد من مالهم الخاص.

ولا ريب أن الترشق بالتهم المختلفة بين الساسة الخارجين من ثورة مهزومة كان الغلبة التي ارتسمت عليها أزمة اللجنة

التفخينية للمؤتمر بوفدها الدائم. وكانت ظروف البهس المائي الشديد الذي عانتها، بضع سنوات، فلول الثوار اللاجئين إلى الأزرق في شرق الأردن ثم إلى وادي السرحان، في المقلب السعوي من الحيد، ثقيلة على نفوس من عاينوها أو علموا بها ومعززة لتعبط القيادات السياسية في تنازعها المني.

وقد طال الأجل بهذه المناوشات التي بدأت مع صيف 1927، أي حين كان نشاط رياض الصلح في وسط الأحزاب الفرنسية والصحافة والرأي العام الفرنسي قد انطلق بقوة. وبعد ذلك بسنة، كان رياض ومرافقون له في عمان، ووجهتهم قرينات الملح في المنطقة التي لجأ إليها الثوار من شمال نجد. فأحاط بهم نفر من المناوشين وجاهلهم في مصير الإعانات. وكان أن تحول الجدل إلى شجار نال منه رياض الصلح بعض الأذى، أو خرج منه مشجوج الرأس، على ما ذكرت مصادر خصومه.

## ٢- 23 «سوري» يخاطب أحزاب فرنسا ورأيها العام

في رسالة إلى عبد الحميد كرامي مؤرخة في 11/15/1926، يشير رياض الصلح الذي كان مقيماً، إذ ذاك، في جنيف، إلى أنه يزور باريس خفية بين وقت وآخر.

وقد كان أعضاء الوفد السوري - الفلسطيني، في تلك العين، ممنوعين من العودة إلى سوريا ولبنان ومن دخول فرنسا.

على أن بوادر التغيير في الموقف الفرنسي من المسألة السورية، بعد انكفاء الثورة، حملت وزارة الخارجية على سموتهم إلى باريس. وكانت مناسبة ذلك زيارة المفوض السامي هنري بونسو للعاصمة وإقامته فيها شهراً، وهو ما بدأ مهتماً لرسم سياسة جديدة تنتهي - بين ما تنتهي إليه - إلى تسوية للخلاف السياسي بين السلطة المنتدبة والمعارضة السورية.

والظاهر أن رياض الصلح كان أول أعضاء الوفد وصولاً إلى باريس واستقراراً فيها، ثم تبعه إليها إحسان الجابري. وقد انضم إليهما الأمير شكيب أرسلان عند عودته من رحلته الأميركية في حزيران 1927. ولم يطل المقام بأرسلان والجابري

بقيادة الجنرال ميشو لتحرير المعاصرين واستعادة السيطرة على الجبل. فالتقى الثوار هذه العملية في موضعين، يوم الثاني من آب، وقتلوا مئات من جنودها، منزلين بها هزيمة تكراً، وغائبين من عتدها العربي شيئاً كثيراً.

أفضى هذا النصر إلى انتشار الثورة في أنحاء أخرى من سوريا أهتها دمشق ووطنتها حمص وحماة ونواحي حوران وجبل القلمون ثم راشيا وحاصبيا داخل حدود لبنان الكبير، وقد دخلهما المقاتلون السوريون في تشرين الثاني واحتلوا قلعتهما، بعد معركةين ضاربتين، وذلك بقيادة شقيق سلطان الشاب زيد الأطرش. وقد مهد لهذا الانتشار وفد عبيد من الزعماء السوريين على صلخد، مقر سلطان، وإنشاهم قيادة موحدة وتنصيبهم سلطاناً قائداً عاماً. وكانت السلطة المنتدبة قد قبضت على نفر من الزعماء لم يلتحقوا بالجبل واعتقلتهم في قلعة أرواد.

أخذ الثوار يتأوشون المعسكر الفرنسي ومن صنّفهم أعمالاً للانتداب في داخل دمشق وحولها. حين استمعدوا ضعف حامية المدينة، دخلوها واحتلوا أسواقاً وأحياء فيها ووصلوا إلى قصر العظم الشهير الذي كان الفرنسيون قد اشتروه وجعلوه داراً للأثار واستراحة للمفوض السامي، فأحرقه الثوار معتقدين، خطأ، أن ساراي - الذي كان قد بلغهم خبر وصوله إلى دمشق - موجود فيه. كان ذلك يوم 18 تشرين الأول 1925. وعند غروب اليوم المنصور، بدأت العامية الفرنسية تقصف المناطق التي تغلغل فيها الثوار بالمدمعية ووافلت على ذلك يمين متوالين. ولقد أسفر القصف عن تدمير معظم حسي الميدان ومن أشراط فادحة في أحياء أخرى من العاصمة، ومن ضحايا من الأهليين اختلف في عددهم ولكنه بلغ المئات. وقد حرك هذا الرد الرهيب حملة على الانتداب في أقطار عدة وأثار المعارضة

فصلادرا باريس في أوائل تموز، بعد لقاءات في وزارة الخارجية بدأ أنها لم تسفر عن شيء معتمد. وبقي رياض الصلح وحده في باريس. وما لبث أن أخذ يغلب التوجه إلى الرأي العام الفرنسي عبر الصحافة والهيئات الحزبية والشخصيات المؤثرة للمطالب السورية أو القابلة لتأييدها. وقد جمع رياض حوله أوفر الطلاب السوريين واللينانيين نشطاء، واستعان بالجمعية العربية السورية لينظم باسمها اللقاءات. وأنشأ رياض قنوات اتصال مع رفاقه مطلعاً إياهم على التطورات المتصلة بالمسألة السورية في باريس. وقد وافق ذلك ظهور الخلاف في اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني إلى العلن. وكان رياض وجورج لطف الله موجودين معاً في باريس حين شرع هذا الأخير في ترتيب «المصالحة» بين العائلة والسلطة المنتدبة، موثقاً جورج أنكيري صاحب لوجورنال دو كير. وشهدت المدة نفسها ما نكروا من استقالة شكيب أرسلان ورياض الصلح من الوفد ثم عودتهما عن الاستقالة فيما كان إحسان الجابري يسعى في القاهرة للأمر الصدوع.

رغم ذلك، تمكن رياض الصلح من فرض حضور بارز للمسألة السورية في أوساط صناعية وسياسية ذات نفوذ. وكان لمساعيه أسدء بارزة في الصحافة العربية أيضاً وفي وسط الحركة الوطنية السورية. وهو قد توج هذه المساعي بحضوره مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي في كانون الثاني 1928. وقد انتهت اللجنة العليا للحزب إلى تضمين برنامجها الانتخابي قراراً قاطعاً بالاعتراف بوحدة سوريا واستقلالها بجللاء عنها ودخولها عصبة الأمم. وتواصل جان لوغنيه عضو اللجنة الإدارية الدائمة للحزب (وهو حفيد كارل ماركس) ورياض الصلح تأكيداً لهذا القرار. وكان لهذا الحزب 110 نواب في البرلمان الفرنسي وكان يدعم الائتلاف الحاكم من غير أن يكون شريكاً فيه.

وفي أوائل آذار، استمعت اللجنة التنفيذية للحزب لرايديكالي، وهو أكبر الأحزاب الفرنسية، إذ ذلك، وأحد تشكيلات الائتلاف الحاكم، إلى رياض الصلح، فشرح لها الأمانى الوطنية السورية وطلب إصدار تصريح مهدي بما تراه اللجنة من وسائل ممكنة لتسوية المسألة السورية. وقد أكلت اللجنة إلى اللجنة لسياسية برمس الاقتراح. وفي أواسط الشهر، أصدرت اللجنة التنفيذية قراراً دعمت فيه مساعي المفوض السامي في

الفرنسية على ساراي وأضى إلى استمائه نهائياً في العاشر من تشرين الثاني. وكان أبيض الكلام الذي قيل احتجاجاً على معار دمشق ومجزرتها قصيدة أحمد شوقي:

سلام من صبا بردى أرق  
ومدح لا يكفكف يا دمشق

وهنا البيتان الماثوران:

وللجنة العمراء باب  
بكل يد مضجرة يندق  
دم الأحرار تعرفه فرنسا  
وتعلم أنه نور وحق

1926-1927:

### هزيمة الثورة السورية تشق قيادتها

كان آل البكري أوثق أسر الأعيان في دمشق صلة بجبل الدروز. وكان نسيب البكري -وهو واحد من أركان جمعية الفتاة ويعد إليه الفضل، على ما نذكر، في تنصيب فيصل إليها حين رار هذا الأخير دمشق، في أثناء الحرب الكبرى- قد أصبح رفيق نضال سلطان الأطرش منذ سنة 1918، على أقرب تقدير. عليه كان أول أعيان العاصمة انضماماً إلى سلطان في الجبل وأبرزهم إسهاماً في ما تلا من نشاط قتالي حول دمشق وفي داخلها. وكان قد أصبح إذ ذاك ركناً من أركان حزب الشعب الذي أنشأه الشهر.

وقد أخذت الثورة تتراجع وتنتكس، على امتداد سنة 1926. كان الفرنسيون قد استقمو تعريزات لقواتهم فغاضت، في الصيف، موجهاً تاجعة ضد الثوار. وكان الضيق قد اشتد في صفوف الأهليين بالظروف التي فرضها انتشار القتال. وهو ما جعل السلطات تقدم على قمع الثوار وإعادة احتلال جبل الدروز غير متعسبة من ردود فعل ذات أهمية.

# الجمهورية الجزائرية

## الجزائر

الجزائر هي دولة عربية تقع في شمال إفريقيا. عاصمتها هي الجزائر. اللغة الرسمية هي العربية. الدين الرسمي هو الإسلام.

تتميز الجزائر بتاريخها العريق وثقافتها الغنية. وهي دولة ذات سيادة كاملة.

الجزائر عضو في العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

## الجزيرة

الجزيرة هي دولة عربية تقع في شمال إفريقيا. عاصمتها هي الجزائر. اللغة الرسمية هي العربية. الدين الرسمي هو الإسلام.

تتميز الجزيرة بتاريخها العريق وثقافتها الغنية. وهي دولة ذات سيادة كاملة.

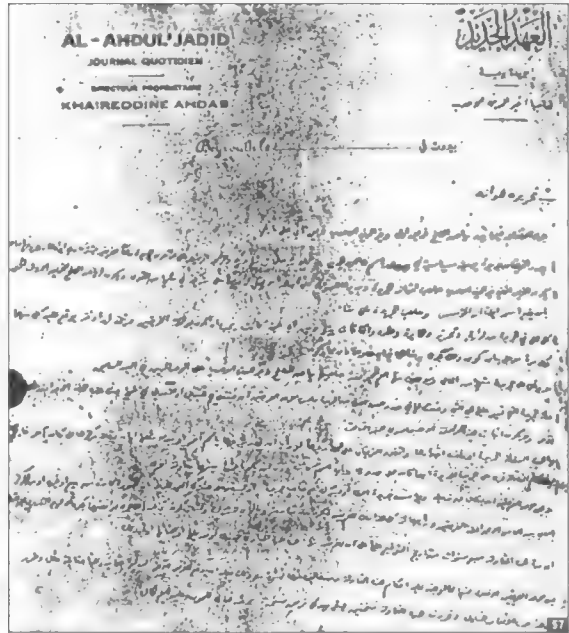
الجزيرة عضو في العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.



- ٥٤ موقعة إلى لجنة الاتحاد
- ٥٥ تحقيق قبل قتالي (السوي)
- الفاطمية في حنيف
- ٥٦ السيد الأول من العهد الجديد
- ٥٧ السمر في سق في خريف ١٩٢٥

DIRECTION DES IMPRIMERIES

N° 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000



- 37 الاطلاق مع خير الدين الاحب  
على إصدار العهد الجديد
- 38 مع كسلارا كينيكي في  
مضارب الشوار السويدي في  
مصر، لانسك السمعية ويدا  
سلطان الأطرش
- 39 وصول موجنويل إلى بيروت



سبيل السلم الدائم في سوريا والتفاهم الفرنسي - السوري ودعت إلى إجابة أمانتي السوريين المشروعة بالاتحاد والاستقلال، مشيرة إلى وجوب اتفاق الوطنيين السوريين في ما بينهم. وشجّع القرار أيضاً تشكيل قوى دفاعية سورية يأذن وجودها باستدعاء القوات الفرنسية.

وقد لاحظ معلقون إعراض الحزب الراديكالي، لأول مرة، عن ذكر الانتداب. ولكنهم لاحظوا أيضاً أن قراره لم يكن على الدرجة التي كان عليها قرار الحزب الاشتراكي لجهة القطع بضرورة إنفاذ المطالب السورية.

هكذا توصل رياض الصلح في أواخر إقامته الباريسية التي أنهتها في آذار 1928 إلى استصدار قرار من الحزب الاشتراكي وآخر من الحزب الراديكالي يستجيبان استجابة متفاوتة لمطالب الوطنيين السوريين. وكانت فرنسا قد أصبحت على أعقاب الحملة الانتخابية الجديدة. وكان التمويل (الجديد تماماً) من جهة الوفد السوري الفلسطيني (وهو يجتاز موحداً انشقاق اللجنة التنفيذية في القاهرة) على التوجه إلى الرأي العام الفرنسي، مشغوعاً بالأمل في أن يستوي هذان الحزبان عماداً لأكثرية نيابية تأتي على غرار تلك التي أسفرت عنها انتخابات 1924. وهو أمل لم يتحقق بل ما لبث الراديكاليون أن خرجوا من الحكم إلى المعارضة، مفسحين في المجال لتكون أكثرية رجراجة ولكن محافظة.



٥٥ سزاي

وكان الأعيان الذين انضموا إلى سلطان مؤعّين بين حزبي الشعب والاستقلال، فاتعد الحزبان، في المرحلة الأولى من الثورة، ليشكلوا ما أطلق عليه اسم «الكتلة الوطنية». وهذا اسم سيكون له شأن كبير في سوريا الثلاثينات. وأما في سنة 1925، فإن هذا الوليد ما لبث أن وأده التعاسد ما بين أركان الحزبين. وقد تفاقم الخلاف، مع انعسار الثورة وخروج القادة والمقاتلين، وعلى رأسهم سلطان الأطرش، إلى الأزرق في شرق الأردن ثم إلى صغراء النبل وراء الحدود السعودية. فكان لعامل أرسلان، ممثل الاستقلاليين في قيادة الشوّار وشقيق شكيب أرسلان، مخيم وأنصار. ولم يخل مجرى العلاقات بينه وبين سلطان من التنافر والتوتر.

وقد انتهت مطاف بعض الساسة من الطرفين إلى القاهرة، ومنهم الشهبندر زعيم حزب الشعب وشكري القوتلي أحد زعماء الاستقلاليين. وهناك استمر الجدل وانتشر في الصحف. وكان من أهم مدارائه موضوع الإعانات التي جمعت للشوّار من مصادر عدة بينها المغتربون العرب في الأميركيتين (وقد جال عليهم



٦١ عادل أرسلان

الأمير شكيب (أرسلان) والملك السعودي عبد العزيز وملك العراق فيصل. فتبادل الطرفان السوريان التهم في هذا الموضوع وفي موضوع الموقف من الانتداب والمطالب السورية وفي موضوع الدور البريطاني في ماجرييات الثورة ودور عبد الله، أمير شرق الأردن، الذي كان طموحه إلى عرش سوريا غير خفي. وكان الأمير قد دعم الثورة. ثم بقي طموحه يظهر إلى العلن من حين إلى حين طوال ربع القرن الذي فصل بين انحسارها تماماً (مع اضطراب رجالها إلى مغامرة الأزرق تحت وطأة الضغط الفرنسي على الأمير وعلى راعي حكومته البريطاني) وبين اغتيال عبد الله في القدس (وكان قد أصبح ملكاً) بعد أربعة أيام مضت على اغتيال رياض الصلح في عمان.

عاد رياض الصلح من باريس إلى صيدا حيث كان يقيم والده فإلى بيروت حيث اختار الإقامة، معزجاً على جنيف وعلى القاهرة وحيفا والقدس. وكانت تلك رحلة بطيئة جداً استمرت من أواخر آذار إلى أواخر أيار ١٩٢٨ ووضعت حدًا لمنفى رياض الثالث الذي طال نعوًا من سنتين. كان ذلك هو المنفى الثالث بعد ذلك الذي أرسله إليه حكم النيوان العربي بعاليه سنة ١٩١٥ وبعد التفرقة التي فرضتها ميلسون. وكان ذلك هو المنفى الأخير أيضاً ما خلا شهري إبعاد إلى القامشلي في سنة ١٩٣٥. وكانت هذه العودة عودة «المجاهد» - الذي استوى مذ ذاك «زعيمًا» - إلى وطنه مصتباً على الإقامة فيه والضلوع من الداخل في معركة استقلاله. وهذان، الإقامة والضلوع، لم يمنعا كثرة الترحال الذي أصبح طوعياً في أرجاء هذا الوطن غالباً وإلى خارجه أحياناً. هذا الوطن كان، حتى ذلك الحين، سوريا. ولكن لبنان أخذ يزداد حضوراً بآطراد في نشاط هذا الرجل وعانت فلسطين لتستأثر بشطر مهم أيضاً من هذا النشاط.

وقد أصبح «الاستقلال» شعاراً غالباً لحركة رياض الصلح يقتمه صراحة على شعار الوحدة كلما أتت له فرصة لتناول «القضية السورية». وهذا تقديم لم يكن جيداً تماماً على هذا الوجه الذي بات مخضرمًا في «جمعية الفتاة» وفي ورثتها «حزب الاستقلال»، ولكنه أصبح تقبيلاً منهجياً بعد سنة ١٩٢٨. بقيت مسألة الوحدة السورية مطروحة بقوة بشأن سوريا «الداخلية» التي كان الانتداب لا يزال يقلبها بين صيغ متنوعة للمتجذرة. ولكن تقديم شعار الاستقلال كان يعني، قبل كل شيء، عند رياض الصلح، إرجاء البحث في صيغة للعلاقة بين لبنان وسوريا إلى حين تمكّنهما من الاستقلال وتوصلهما، بعد ذلك، إلى صيغة لهذه العلاقة يتوصلان إليها بالمفاوضة الحرة. وكان تقديم شعار الاستقلال يعني أيضاً إدراك ما يمليه وضع فلسطين العالقة بين فكّ الانتداب البريطاني وفكّ الاستعمار الصهيوني من سعي استقلالي بالدرجة الأولى.

وقد كانت رحلة العودة البطيئة تلك سلسلة طويلة من الاحتفالات حفزها ما أثمره عمل رياض الصلح الباريسي من مواقف فرنسية بنت أضواء في الظلمة التي خيمت مع انعسار «الثورة السورية الكبرى» والشقاق الضارب أطنايه بين صفين كبيرين من قادتها ورعاتها السياسيين.

1918-1929:

من حكم سوريا ولبنان... من باريس؟



62 الأربعة الكبار في مؤتمر فرساي: من اليسار: لويد جورج (بريطانيا العظمى)، جورج كلينمو (فرنسا)، ولستون (الولايات المتحدة).

63 كلينمو

64 جورج

65 لويد



خاضت فرنسا الحرب العالمية الأولى في ظل رئاسة ريمون بوانكاريه. وقد جمع الأحزاب اليمينية فيها ما سُمي «الاتحاد المقدس»، ومقاده إرجاء المواجهات الداخلية الكبيرة بين يمين ووسط ويسار إلى ما بعد النصر. وكان الحزب الراديكالي، وهو تجمع علماني ضخم تدرج من مواقع تغييرية يدل عليها اسمه إلى مواقع اعتدال وتوازن عبر عنها تنوع التيارات التي توجعت أجنته، قد تصدر الأكثريات الحكومية في السنوات العشر التي سبقت الحرب وبقيت تصورها طموحاً العرب يرمحاً طويلاً من مرحلة ما بين الحربين. وكان هذا الحزب يحظى بمساندة الحزب الاشتراكي، وهو إذ ذاك القوة الكبرى إلى يساره، وهذا من غير أن يشترك الاشتراكيون، على الإجمال، في الحكومات المتتالية. وكان سبب هذا الامتناع تشدد الاشتراكيين في شروط لمشاركتهم تنص بالسياسة الاجتماعية. وأما سبب مساندتهم الراديكاليين فكان التفادي من دفع هؤلاء نحو أحلاف سياسية تطغى عليها أحزاب اليمين.

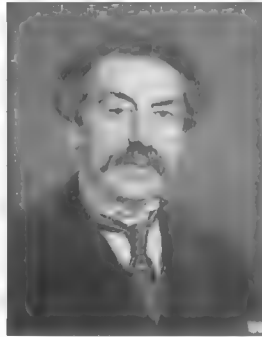
وقد تعاقبت على حكم فرنسا، في سنوات الحرب، حكومات عدة شكّل آخرها جورج كلينمو زعيم الحزب الراديكالي، في تشرين الثاني 1917، فبقيت في الحكم إلى مطلع سنة 1920 وقادت فرنسا، في ظل سلطة صارمة، إلى النصر ثم عبر المفاوضات التي توجتها معاهدة فرساي وإنشاء عصبة الأمم. وهي المفاوضات التي رسمت ملامع جديدة للعالم ما بعد الحرب وكانت لها، على الخصوص، فاعلية جديرة في رسم خريطة جديدة للشرق العربي بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب وظهور مفهوم «الانتداب» في ميثاق عصبة الأمم وتوجه المنتصرين الكبار في الحرب (بريطانيا وفرنسا) إلى توزيع الشرق العربي بين انتدابيهما وإلى تقسيمه دولاً جديدة كلياً. هذه الخريطة التي استقرت نسبياً في أوائل العشرينات شهدت، عبر العقود اللاحقة،



تغييراً جسيماً واحداً هو إنشاء دولة إسرائيل سنة 1948 على القسم الأعظم من فلسطين. وهو تغيير كان ينظر به - وإن لم ينس عليه نقمًا صريحاً - بعد بلغو البريطانيين الأنف النكير في سنة 1917 ثم إدراج هذا الوعد في صك انتداب بريطانيا على فلسطين الذي أقره مجلس عصبة الأمم لاحقاً. وقد يكون لازماً أن نضيف إلى هذا التغيير تغييراً آخر هو نشوء جمهورية سورية واحدة بعد عقدين من التردد الانتداسي بين صيغ عدة لتقسيم سوريا ولنظام العلاقات بين أجزائها.



واكبت حكومة كليمنصو أهم هذه التطورات لا كلها. وعين أجريت، في تشرين الثاني 1919، أولى الانتخابات التشريعية بعد الحرب ورشح كليمنصو نفسه، بتمنيها، لخلافة بوانكاريه في رئاسة الجمهورية، أسقطته الجمعية الوطنية الجديدة، فذهب «النمر» - وكان هذا هو لقب كليمنصو - إلى اللقاع. وأما الانتخابات التشريعية فأسفرت عن أكثرية معارضة كان قوامها التلافياً للأحزاب المعتدلة أطلق على نفسه اسم «الكتلة الوطنية» وهو اسم ورثه في الأعوام اللاحقة تجمعان أحدهما سوري والآخر لبناني، وقد وصل كلاهما إلى الحكم.



خلف كليمنصو في رئاسة الحكومة ألكسندر ميللران وكان منبته راديكالياً ثم اشتراكياً ولكنه حكم بقوة اليمين الذي عرف له دوره في وزارة الحرب وفي مقاطعتي الأكراس واللوريين للسمندتين. وما لبث ميللران أن انتخب رئيساً للجمهورية، بعد استقالة بشقيل الذي كان قد خلف بوانكاريه (قبل أشهر معدودة) بسبب المرض. وفي مطلع 1921، دعا ميللران إلى ترؤس الحكومة أريستيد بريان. وبعد هذا الأخير من الميع الساسة وأطولهم اختصاراً للحكم إذ شكّل إحدى عشرة حكومة، وكان وزيراً عشرين مرة. وهو الذي شغل وزارة الشؤون الخارجية، على الخصوص، في النصف الثاني

## ٢٥٠٠ حفلات على طول الطريق

أقيمت الحفلة الأولى في باريس نفسها، قبيل رحيل رياض الصلح عنها. أقامتها له الجمعية السورية العربية ودعيت إليها الجمعية المصرية وطلبة كثيرون مراكشيون وتونسيون ولبنانيون وأركان للجاليات السورية واللبنانية في عاصمة فرنسا. وقد أقيمت فيها خطب أحداها للمحتفى به، وتليت رسالة من الأمير شكيب أرسلان حياً فيها مساعي رياض الصلح.

وفي القاهرة التي وصل إليها رياض الصلح في أوائل نيسان، أقام له «شيخ المروبة» أحمد زكي باشا حفلة تكريمية حضرها أمير الشعراء أحمد شوقي ومحميد فهمي النقراشي ورشيد رضا وفارس نمر وكثيرون غيرهم، وخطب فيها كثيرون أيضاً منهم إحسان الجابري ورشيد رضا وصاحب الدعوة والمحتفى به.

وفي القدس التي جاءها رياض الصلح من حيفا في أواسط نيسان، أقام له المفتي الحاج أمين الحسيني حفلة تكريم في كلية روضة المصارف. والظاهر أن أمراً مهماً دعا رياض الصلح للعودة إلى القاهرة بعد ذلك، ثم إلى القدس مرة أخرى في أواسط أيار...

وهذا، على الأرجح، ما أخر وصوله إلى صيدا. فكان أن ضيف والده إلى ضياء ترحيبه، وكان بينهم إميل إده وسليم علي سلام وشخصيات أخرى، اضطروا إلى الترحيب به قبل وصوله بآيام.

وكان رضا الصلح قد وُسط إميل إده، على ما يظهر، لدى السلطة المنتدبة لإصدار العفو عن رياض والسماح له بالعودة. وكان رضا نفسه قد قابل المفوض السامي لهذه الغاية. على أن هذه «البساطة» حصلت في ظرف كان صعباً فيه أن تمنع السلطات الفرنسية رياض الصلح من العودة إلى بيته. فهي كانت قد أنفت لرياض بالإقامة في باريس نفسها مدة زادت عن السنة، بل لعلها دعتة هي نفسها إلى الانتقال من جنيف إلى باريس (أو هي أوجت إليه، على الأقل، وإلى رقيقه برغبته في ذلك). ثم إن رياض كان قد أصبح متربعا على شبكة متداخلة من الصداقات الباريسية، السياسية والصعافية، توجتها مناقشاته مع قيادة العربيين الاشتراكي والراشيالي، وهما أكبر الأحزاب في فرنسا وثانيتها، على ما ذكرنا، أبرز الأحزاب في التحالف الحاكم. لذا كانت مساعي إميل إده ورضا الصلح غير بعيدة عن أن تكون تحصيلاً لعاصل.



وصل رياض الصلح إلى صيدا خفية في العشرين أو في الحادي والعشرين من أيار 1928. وما لبثت الوفود أن أخذت تتقاطر للسلام عليه من أرجاء سوريا ولبنان. فجاءه من سوريا وفد منتشر التمثيل بين مدن سورية مختلفة ضم جميل مردم بك وفوزي العززي وسعد الله الجابري وفخري البارودي وحسني البرازي وعفيف الصلح، ومعهم صحافتيون عثمانيون. ثم أقام له آل أبو طاهر حفلة تكريمية في دارهم كان بين حضورها أسعد عقل وميشال زكوز وجبران تويني وعلي ناصر الدين، وخطب فيها الثلاثة الأخيرون وقبلهم «أدباء» جبل عامل المروفقون أحمد رضا وأحمد عارف الرين ومعتد كامل شمعيب ومعتد جابر آل صفا وكذلك معتد علي حمادة، باسم الطلاب العرب في بيروت، إلخ.

وفي رد رياض على الخطباء، قال إنه مع اللينائيين على شرط أن يكون لبنان مستقلاً استقلالاً صحيحاً. فإذا كان ذلك فهو «لينائي انفصالي». وأما أن يكون انفصال واستعباد «فلا وألف لا». وقد أثار هذه العبارات اهتمام السامعين وكانت لاحقاً موضوع أخذ ورد في الصحافة.

وفي 7 حزيران، انتقل تكريم رياض إلى بيروت. فأقيمت له في فندق بيروت بالاس حفلة حضرها مائة شخص وخطب فيها عبد الرحمن بيهوم وعبد الله النياقي ولطفي العفار ونجيب الرئيس وأحمد عارف الرين.

وفي تموز، جاء دور دمشق. وهي لم تشهد حفلة تكريم واحدة بل حفلات. وكان بين الحضور أمثال هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو وفارس الخوري ومعتد علي العابد وعلي أنسا العسلي وعارف القوتلي وكثيرون غيرهم. وكان اللقب الذي أخذ يسبغ على رياض في هذه الحفلات هو «زعيم الشباب السوري».

وكانت خطب رياض، في هذه المناسبات كلها، تدور على جهد النقد السوري في جنيف وتبدي الرضا عن نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية السورية التي كانت قد جرت في 21 نيسان. وكان الخطيب، على ما سبق، يشدد على شعار الاستقلال وعلى توحيد الصف ابتداء بالكف عن تصنيف السياسيين بين وطنيين وغير وطنيين. وكان يُبرز أيضاً أملاً في أن تصل الجمعية التأسيسية إلى حل للمسألة السورية عبر إقرار دستور يؤمن الاستقلال الحقيقي للبلاد ويعيد إليها وحدتها وعبر مفاوضة السلطة المنتدبة مشفوعة بالجهد السياسي المناسب في رحاب عصبة الأمم.

كان «المجاهد» قد أصبح «الزعيم» من غير استغناء عن أساليبه (الخاصة به، على نحو ما) في «الجهاد السياسي».



من العشرينات، وكان إليه مرجع شؤون الانتداب على سوريا ولبنان في هذه المدة. وكان من ثبات مقلعه في الجوارزة المذكورة أن تغير الأكرتية النيابية لم يغيّر عليه. وقد اشتهر بدعائه عصبة الأمم، وبجهوده لبناء علاقات سلمية مع ألمانيا وبتقديمه، في أواخر أيامه، مشروعاً للوحدة الأوروبية. وهو قد نال، مع نظيره الألماني ستريسمان، جائزة نوبل للسلام سنة 1926.

على أن بريان لم يجد سنة 1921 دعماً كان محتاجاً إليه من الأكرتية ومن رئيس الجمهورية ومن الرأي العام لسياسة التقارب مع ألمانيا، فاستقال في أواسط 1922 وخلفه في رئاسة الحكومة بوانكاريه رئيس الجمهورية الأسبق. وما لبث هذا الأخير أن احتل مقاطعة الدور الألمانية، محتجاً بتلك ألمانيا عن سدّاء تعويضات العرب.

كان العرب الونداليكان قد ابتعد عن الكتلة الوطنية مستعيداً حلفه مع الاشتراكيين في ما دعى به «كارتل اليسارات». ولما بدا ما لخطوة احتلال الدور من مضاعيل خطيرة عبر التجارة، حقق «الكارتل» المعارض نصراً مؤزراً في انتخابات أيار 1924. ولم يطلح هذا النصير حكومة بوانكاريه وحدها وإنما أفضى إلى استقالة ميللران الذي رفضت الأكرتية أن تتعاون معه. فكان أن انتخب العنديل غاستون دومرغ لرئاسة الجمهورية واختير للونداليكان إوار هريو لرئاسة الحكومة. وإن تصدّر اشتراك الاشتراكيين في الحكومة، جاءت هذه الأخيرة دانيكالية خالصة فصارت إلى خطّ العلنية المتشددة ومناوأة الإكليريوس. والمربّح أن هذه البيئة هي ما رفض اختيار الجنرال الفاضل اللبناني مورييس ساراي مفضلاً سامياً على سوريا ولبنان، فخلّف في هذا المنصب كاثوليكياً محافظاً هو الجنرال ويغان ووصل إلى بيروت بأفكار لم تكن مألوفة في أيام ويغان وغورو (أي في عهد الكتلة الوطنية). وهي أفكار

دخل رياض الصلح فور عودته من منفاه، تقريباً، معترك التشاور والتجاذب الدائرين في أمر مستقبل سوريا ودستورها الذي كانت الجمعية التأسيسية مجتدة في وضعه. ظهر ذلك في ما ألقاه من خطاب خلال الحفلات التي تولت لتكريمه. وظهر، في المدة نفسها، عبر اشتراكه في «مؤتمر الوحدة السورية» الذي شهدته دمشق يوم 23 حزيران 1928 للبحث في مصير البلاد المنفصلة حتى ذلك الحين عن الدولة السورية. وقد مهد لهذا المؤتمر لقاء انعقد في بعلبك في أواخر أيار، واشترك فيه رياض الصلح وحضره قادة الكتلة الوطنية القادمون من دمشق، وعبد الحميد كرامي القادم من طرابلس ومعتنين آخرين. وشاع، على الأثر، أن المجتمعين سيختارون النظام الملكي لسوريا وسيشعرون لعرشها الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود. وكانت مسألة اختيار أحد النظامين الملكي والجمهوري مطروحة، وكان من الأسماء التي طرحت لارتقاء العرش، الشريف علي بن الحسين، ملك الحجاز في آخر عهده الهاشمي، وشقيقه الأمير زيد والأمير عبد الحميد بن الشريف علي حيدر وخديوي مصر السابق عباس حلمي و«البرنس» المصري يوسف كمال والدماء أحمد نامي رئيس الحكومة السورية السابق وغيرهم، وكذلك اسم الأمير السعودي فيصل بن عبد العزيز الذي طرح فجأة وأخذ يتقدم هذه الأسماء جميعاً بسبب اقتراب بعض «الاستقلاليين» من أركان الكتلة الوطنية السورية من والده الملك، وابتعادهم شيئاً ما عن الأسرة الهاشمية وبخاصة عن عبد الله أمير شرق الأردن الذي كان بين الطامعين إلى العرش السوري أيضاً وكان أقرب الأحزاب إليه حينذاك حزب الشعب ورئيسه عبد الرحمن الشهبندر.

غير أن الميل الأقوى في الكتلة الوطنية بقي ميلاً جمهورياً. وكان رياض الصلح قريباً جداً من شكيب أرسلان «الملك» ومن إبراهيم هنانو «الجمهوري» في أن معاً. ولكنه بدا حذراً من مشروع الوحدة العراقية-السورية تحت تاج فيصل، ميلاً مع غيره من زعماء الكتلة إلى ترشيح هنانو لرئاسة الجمهورية.

هذا ولم يَبْقَ فيصل الأول، ملك العراق، مكتوف اليدين حيال هذه المسألة. فهو لم يكن طوي طموحه إلى استعادة العرش السوري. فكان أن أرسل موفدين بنوا مساعيهم بين النواب

آيلة، أول الأمر، إلى تولية الوطنيين أسير بلادهم بالتدريج وإلى فك الحلف القائم بين الانتداب، من جهة، والإكليروس والإرساليات، من الجهة الأخرى. ولكن المسلك العاجل لحامل هذه الأفكار ما لبث أن افتتح أعنف فصل من فصل الانتداب الفرنسي على سوريا، وهو فصل «الثورة السورية الكبرى» (1925-1927).

في كل حال، عاد المعتلون إلى حكم فرنسا في ربيع 1925، مع تشكيل حكومة باتوفيه. وقد أخفقت الحكومة في معالجة الأزمة المالية. ولكن بريان وقع معاهدة لوكارنو مع ألمانيا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا، منتزعا من ألمانيا تأكيداً لمعاهدة فرساي، ومرسياً ضماناً مشتركاً لحدود الدول في غرب أوروبا. ورغم ذلك، أفاحت أزمة الفرنك الحكومة وقصبت ظهر «الكارل» لغارضة الاشتراكيين ما كان الراديكاليون وبعض قوى اليمين راضين في أنضاده من إجراءات مالية. فكان أن عاد بوانكاريه إلى السلطة بعد مرحلة تخبّط على رأس حكومة طلال أجلها نعواً من ثلاث سنوات؛ من صيف 1926 إلى صيف 1929.

حكم بوانكاريه، شأنه في مدة حكمه السابقة، بأكثرية معارضة خرج منها الاشتراكيون وبقي يتصنها الراديكاليون. وشهد حكمه دخول ألمانيا عصبة الأمم وبهذه التوجه إلى تسحاب فرنسا من الدور الألمانية التي كانت حكومة بوانكاريه السابقة قد بادرت إلى احتلالها. وشهد أيضاً تفضّل بريان ونظيره الأمريكي كيلوغ إلى ميثاق «معتوق» أخرج الحرب في خاتمة الخروج على القانون. ولكن لفظة نفسها شهدت بدء التخطيط لبناء خط ماجينو الدفاعي في مواجهة الحدود الألمانية، على الرغم من تعسّن العلاقات بين الدولتين.

السوريين في دمشق وفي موائر المفتوحة في بيروت. وكان المفوض السامي يونسو يرى في الملكية سبيلاً إلى تقسيم المعارضة السورية للانحداب وإعادة تشكيل القوى السياسية حول ملك يكون مدينًا بعرضه لفرنسا، ويضمن استقرار نفوذها في سوريا واستقرار سوريا نفسها.

هذا وقد عادت مسألة العرش السوري إلى بساط البحث في عامي 1930 و 1931. وبدأ الملك السابق علي بن الحسين ثم أخوه الملك فيصل مرشحين ناشطين. ولكن القوى السياسية الرئيسية في سوريا بمت ممانعة أو متحفظة. وانتهت السلطة المنتدبة إلى الإشاحة عن المشروع كته، تحسباً من إخفاقه في تحقيق غاياته السورية ومن عجز فرنسا عن ضمان ولاء الملك العتيد إذا اختارته من بين المرشحين الأقوياء (وهم إلى بريطانيا أقرب) ورضوخاً، أيضاً، لمعارضة بريطانيا نفسها ترشيح فيصل وما يتبعه من وحدة سورية - عراقية.

وقد توالى اللقاءات، بعد لقاء بعلمك، وكان بينها لقاء في صوفر اشترك فيه ممثل للمفوض السامي (وقيل بل هو نفسه) وضم رئيس الحكومة السورية تاج الدين الحسني ورئيس الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي وبعضاً من أبرز أعضائها وحضره أيضاً رياض الصلح. وقد بقيت فعوى المشاورات سراً.

وأما مؤتمر دمشق فشده نحو ستن ممثلًا لبيروت وطرابلس وطبرطوس واللاذقية وجبل العلجين وبعلمك والبقاع وصيدا وجبل عامل وادي التيم، وانتخب رئيساً له عبد الحميد كرامي. وهو قد أصدر بياناً طلب فيه إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية وتأييدها في الدستور. وهو قد أيد «الميثاق الوطني» ولم ينس الإشادة باستعداد الشعب الفرنسي «لإيجاد صداقة دائمة مع بلادنا تقوم على الاعتراف بحقنا الشرعي». أيد البيان أيضاً عمل الكتلة الوطنية لتحقيق الميثاق وشكر الوفد السوري في أوروبا (أي أرسلان والجابري والصلح) على ما بذله من جهد في هذا السبيل.

وقد أبقى المؤتمر إلى فلسطين محبياً المؤتمر العربي الفلسطيني الذي انعقد في السنة نفسها ومؤيداً جهاد فلسطين في سبيل الحرية والاستقلال. أخيراً سلم وفد من المؤتمر بيانه هذا إلى

على أن انتخابات 1928 التشريعية أسفرت عن صدور جديدة في التعريب الراديكالي. وما لبث مؤتمره الذي انعقد في تشرين الثاني أن حمل وزراء الأربعة، في حركة لتعياز إلى اليسار، على الخروج من الحكومة. فاضطر بونكاريه إلى ترميم حكومة خلت من الراديكاليين لأول مرة في ربع قرن وباتت مسندة إلى أكثرية نيابية غير مستقرة. وحين خلفه بريان في صيف 1929، كانت رياح الأزمة الاقتصادية العالمية تقترب من فرنسا، فلم تصمد الحكومة الجديدة إلا أشهراً قليلة انتقلت بعدها فرنسا إلى مناخ صعب دخلته معها القضية السورية التي راحت تتقلب، لبضع سنوات، بين تردد الحكومات الفرنسية الضعيفة واستعادة الحركة الوطنية السورية مقومات عافيتها بالتدريج.





رئيس الجمعية التأسيسية الذي وعد ببذل ما يستطيع لإنقاذ مطالب المؤتمر.

وفي لبنان، علت أصوات شاجبة لمشاركة اثنين من النواب اللبنانيين، وهما عمر بيهيم وصبحي حيدر، في مؤتمر مداره الوحدة السورية، وهذا فضلاً عن شجب الحكومة اللبنانية وبعض الصحافة مضمون بيان المؤتمر.

وأما رياض الصلح فتميز كلامه في المؤتمر وفي ما شهدته دمشق من حفلات أو لقاءات، لمناسبة انعقاده، بكثير من الدرونة حيال المسألة اللبنانية. وكان مما قاله: «لنعمل أولاً من أجل استقلالنا الداخلي، استقلال بلادنا، فلن العيش في قرية مستقلة في لبنان أفضل من العيش في إمبراطورية عربية غير مستقلة».

وكان هذا الكلام - أو ما يفيد معناه - قد أصبح لازمة لخطب رياض الصلح من يوم الاحتفال الذي أقيم له في صيدا على أثر عودته من المنفى، وهذا في أقرب تقدير. وفي أواخر آب عيّرت عن هذا الميل إلى الاعتدال والتفائل زيارة قام بها رياض إلى دار القوضية السامية في بيروت وكانت الأولى منذ سنة 1918.

#### ٢٥٠٠ عودة إلى أوروبا وإلى لازمة الاستقلال

لم يطل المقام برياض الصلح كثيراً في لبنان وسوريا بعد عودته من المنفى. كانت عضويته في الوفد السوري إلى أوروبا لا تزال مدخله الأول إلى العمل السياسي. عليه سافر قاصداً لوزان وباريس في أواسط تشرين الأول 1928 أي قبل أن يتم الشهر الخامس على إقامته في لبنان وسوريا. وهي إقامة تنقل خلالها كثيراً بين بيروت ودمشق والقُدس وعُمان وغيرها ووصل به الترحال إلى معسكر سلطان الأطرش وعادل أرسلان الضارين خيامهما في منطقة النبك السعودية للحانية للحدود الأردنية.

وقد عرج رياض في سفره الجديد على حيفا والقاهرة. وكان الترويج على مصر، وهي مقام اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، وعلى فلسطين التي كانت تتوالى

مؤتمرات عربها وتتجسّع فيها نذر الحوادث الكبيرة، قد أصبح عادة لرياض في ذهابه إلى أوروبا وإيابه منها. وكان قد سبقه إلى التيميم شطر لوزان وباريس في أيلول، إحسان الجاهري الذي كان قد اتخذ من القدس مقاماً له بعد عودته، هو أيضاً، من أوروبا.

ولا نعرف إلا القليل عن نشاط رياض الصلح في هذه السفارة التي طالت حتى أوائل نيسان 1929 حين وصل رياض مجدداً إلى القاهرة قادماً من باريس بعد محطتين في سويسرا وإيطاليا، استغرقتا شهراً وبضعة أيام.

ولكننا نعلم أن رحلة رياض جاءت في وقت كانت أعمال الجمعية التأسيسية السورية قد علّقت فيه بعد الخلاف الذي نشب بين أكثرية النواب وبين المفوض السامي بصدد ست مواد من مشروع الدستور وجدها الأخير مخالفة لالتزامات الدولة المنتدبة وأصرّ النواب على إقرارها معتبرين هذا الإقرار تأكيداً لا يُستغنى عنه لاستقلال البلاد. وقد ردّت هذه المواجهات سوريا إلى مناخ الأزمة بعد أشهر قليلة من التفاوض الذي بعثته الانتخابات في نيسان ثم مباشرة الجمعية مناقشتها لمشروع الدستور.

جاءت رحلة رياض أيضاً في وقت كانت قد أخذت تحتدم فيه، في الحرم القدسي، أزمة «مكان البراق الشريف» (في عرف المسلمين) وحائط المبكى (في عرف اليهود). وكان اليهود قد باشروا تغيير الأعراف المستقرة في هذا المكان الداخل في نطاق الوقف الإسلامي. فأخذوا يطلبون تركيز المقاعد لهم في المكان والإتيان إليه بلوازم مختلفة لإقامة شعائهم فيه. وكان مسلمو فلسطين ومنووبون من محيطها قد عصبوا في أوائل تشرين الثاني مؤتمراً كبيراً في القدس أعلنوا فيه تصميمهم على الدفاع عن الحرم وحملوا السلطة المنتدبة مسؤولية العواقب إن هي لم تبادر إلى إعادة الوضع إلى سابق عهده.

وكان الأمير شكيب أرسلان، رئيس الوفد السوري، قد قدّم إلى رئيس عصبة الأمم، في أيلول، تقريراً يشرح فيه الفوارق بين الاستقلال الحقيقي الذي تريده الجمعية التأسيسية



«شكيب أرسلان»

1926-1928: غدوات الثورة السورية: إقرار الدستور اللبناني وبهذه المفوض الدستوري في سوريا

لم يكن للسلطة المنتدبة أن تقصر معالجتها للأوضاع التي أسفرت عنها الثورة السورية على مجرد القمع. كانت الثورة معتبرة عن انتشار الرغبة في تحقيق وحدة سوريا والسير بها نحو الاستقلال. وعلى هذا عاد المفوض السامي دو جوفنيل إلى الخطة التي كان سلفه سازاي قد وعد باتباعها في أول عهده. فأنهى عهد حكومة المديرين التي كان يرئسها، في «الاتحاد السوري»، صبحي بركات وعين الداماد أحمد نامي رئيساً للدولة ولحكومة سياسية مؤقتة من وزراء. وقد جاءت هذه الحكومة انتلافية تقاسم حقائبها الست معتدلين من الموالين للاندساب ومعتدلين أيضاً من المنسوبين إلى الكتلة الوطنية من غير أن يكونوا قد ضلّعو في الأعمال الثورية. وقد أعلنت الحكومة برنامجاً من عشر نقاط، بموافقة المفوض السامي، تضمن، في ما تضمن، عزمها على تنظيم انتخابات لجمعية تأسيسية تقرّ دستوراً لسوريا.





٤٧ | هسان الجابري

حصل نلك فيما كان مجلس النواب، في لبنان، يتهياً لإقرار الدستور اللبناني أي في أيار 1926. وقد نصّ البرنامج أيضاً على الاستعاضة عن الانتداب بمعاهدة بين فرنسا وسوريا على غرار المعاهدة الجاري درسها بين بريطانيا والعراق. وهذه معاهدة كانت قد أخذت تستوي مرجعاً للوطنيين السوريين عند وصفهم العلاقة التي يرونها بين بلادهم وفرنسا بعد إنهاء الانتداب. وكان دستور 1923 المصري الذي كرس استقلال مصر على خلفية ثورة 1919 قد أخذ يستوي مرجعاً أيضاً لتصور الوطنيين السوريين دستور بلادهم.

نصّ برنامج حكومة الداماد أيضاً على تحقيق وحدة البلاد وتوحيد النظام القضائي وتأسيس جيش وطني يفتح الباب أمام جلاء القوّات الفرنسية، وطلب إدخال سوريا عصبة الأمم واستقلالها بتمثيلها الفارحي وعلى إصلاح النظام التقدي وعلى العفو العام عن الحكوميين السياسيين وإلغاء الغرامات العربية والسعي إلى تعويض منكوبي الثورة.

وقد باشرت الحكومة إجراءات مختلفة لتنفيذ هذا البرنامج. ولكنّها أخفقت في إقناع الثّوار بوقف العمليات تهديداً لإصدار العفو. وانتقد زعماء الوطنيين غموض بعض شروط البرنامج والإجحاف البادي في بعضها الآخر وخصوصاً في تحديد مدة المعاهدة بثلاثين سنة. وزاد مهنة الحكومة صعوبة تبليغ

طبقاً لميثاق العصبة مع القبول به النصّ والمساعدة» اللذين حصر بهما الميثاق مهمة الدولة المنتدبة وبين «نظام الحماية الشفاف» الذي تريد السلطات الفرنسية فرضه على البلاد وتثبيته في نصّ الدستور. وكان المؤتمر الإسلامي في القدس، ممثلاً برئيسه الحاج أمين الحسيني، قد أرسل من جهته تمكياً إلى الوفد السوري (أرسلان، الجابري، الصلح) للدفاع «لدى عصبة الأمم والدول الأجنبية والرأي العام الأوروبي»، عن مكان البراق والمسجد الأقصى. وقد قتم أرسلان فعلاً إلى مجلس عصبة الأمم المنعقد في لوزان يوم 10 كانون الأول، معروضاً، باسم الوفد وموقعاً بأسماء أعضائه الثلاثة، متعلقاً بهذه المسألة. وبين ما يطوي عليه المعروض، المؤرخ في 7 تشرين الثاني، تحذير من الخطر الذي يمثله قانون الاستملاك، الصادر سنة 1924، على الأماكن المقدسة. يحتجّ المعروض أيضاً على ما استشاره تفهّم السلطة المنتدبة لحقوق المسلمين في مقتناتهم من اتهام صهيوني لهذه السلطة بافتعال نزاع مذهبي. أخيراً يطلب المعروض أن يُعهد بوظيفة «المعامي العام»، وهو السلطة القضائية العليا في فلسطين إلى شخصية لا تكون صهيونية بل تكون منصفة بالحياد الديني التام.

هذان هما المجالان اللذان دار فيهما، على الأرجح، معظم نشاط رياض الصلح في هذه المنة التي يبدو أنه قضى معظمها في باريس. وقد حملت الصحف العربية من كلامه هناك نصّ خطابين ألقى أحدهما في حفل تكريمي لعيدر مردم بك، الرئيس السابق للجمعية السورية العربية في باريس، وألقى الثاني في حفل تكريمي أيضاً ليشال زكّور صاحب المعروض البيروتية. والخطابان مركّزان على مطلب الاستقلال وتقديمه على كلّ ما عداه. وفي الخطاب الثاني عودة إلى كلام رياض في صيدا عن قبوله لبنان مع الاستقلال ورفضه إياه مع الاستعباد. وفي الخطاب الأول ناي للخطيب بنفسه عن التدخل في عمل الجمعية التأسيسية السورية.



## ٢٠- 29 ثوار الجبل في الصحراء

في صيف 1929، نشرت الصحافة الفرنسية كلارا كنديان، في جريدة باري-سوار، سلسلة من المقالات دوت فيها وقائع رحلة اصطحابها فيها رياض الصلح من دمشق إلى القدس فعبان فمضارب عادل أرسلان وسلطان الأطرش في قرعات الملح الواقعة في صحراء النبتة النجبية. وهذا هو الموقع الذي كان الثوار قد اقتتلوا إليه من الأزرق في جنوب شرق الأردن، قبل سنة تقريباً، بعد استجابة الملك عبد الله الذي كان قد أزرهم، ورئيس حكومته رضا الركابي، في إنان الثورة، لضغوط بريطانية عليه أورتها الاحتجاج الفرنسي المتكرر على وجود الثوار في شرق الأردن.

وقد دوت الصحافة ترتيب رياض للرحلة، بما في ذلك الزامه إنانها بارتداء زي إسلامي وبالصمت، ونهت بمكانته عند الأعوان في هذه أو تلك من محطات الرحلة. وروت أيضاً وقائع عراضة حربية قام بها المقاتلون أمام خيمة سلطان الأطرش احتفالاً برياض، مشيرة إلى الثقة التي يضعها الثوار في هذا الأخير وإلى إكبارهم لسمعه السياسي.

من جهة أخرى، نقلت كنديان ما دار من حديث بينها وبين كل من عادل أرسلان وسلطان الأطرش، وبينها وبين رياض الصلح أيضاً، وفيه إشارات إلى الغطاء التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في صفوف المُرَّزَّل أثناء عمليات قمع الثورة وتأكيد لانحصار الخلاف بين الفرنسيين والسوريين في رفض فرنسا التسليم باستقلال سوريا. وتنتهي كنديان إلى التذكير بما قد ينطوي عليه هذا التسليم من أخطار وصول الاضطراب والمطالبة بالاستقلال إلى المستعمرات التي استتبت السيطرة الفرنسية عليها.

وقد أحدثت مقالات كنديان بعض الأصداء فنشرت، أو نشرت أجزاء منها، صحف عربية مختلفة. ولم تكن سيرة هذه المقالات رفيعة إذ تغلغلها كثير من الإشارة المبتذلة وملاحظات «استشراقية» من الدرجة الرابعة. وأما مراد رياض فكان، على الأرجح، أن يفرض على انشياء أوساط فرنسية مختلفة، ثورة كانت قد أصبحت شبه منسية.

المواقف بين موظفي الانتداب من البرنامج سمي بعضهم إلى عرقلة تنفيذ، وقابل ذلك في جانب الحكومة ما ساء العلاقات بين طرفي الائتلاف من تناوش وشغب، وقصم ظهر الاتفاق، أخيراً، تعفظ الحكومة الفرنسية عن بعض شروطه ومطالباتها موجفئيل بتعديل. وهو ما دعا هذا الأخير إلى مغادرة منصبه والبلاد. فعُيِّن بديلاً منه هنري بومس من موظفي وزارة الخارجية. وكانت السلطات العسكرية الفرنسية قد استتقت رحيل موجفئيل (وهي التي لم تكن واضية قط عن تعيين مدني لبيدالي في المنصب الأعلى) بمرافيل مختلفة لم يكن أقلها اعتقال وزراء الكتلة الوطنية الثلاثة في حزيران. وهو ما أطاح وزارة الدمام الأولى وأتى بثانية كانت غير مهيأة قطعاً لكسب ثقة الزعماء الثائرين واستجلاهم إلى سبيل المفاوضة والمصالحة.

## «ثورة الثوار الشريف» - «أحداث حائط المبكى»

في 23 آب 1929 وفي بضعة أيام تلته، حصلت في القدس ثم في مدن ونواح أخرى من فلسطين، أعمال عنف بين العرب واليهود كانت أشد ما عرفته مرحلة ما بعد وعد بلفور، حتى ذلك الوقت، منذ الأحداث التي شهدا موسم النبي موسى سنة 1921. وقد أطلق على المواجهة الجديدة، من الجهة العربية، اسم «ثورة البراق الشريف» ومن الجهة اليهودية اسم «أحداث حائط المبكى»، وهذان اسمان لمسمى واحد. ففي التقليد اليهودي أن هذا الحائط هو الجدار الباقي من هيكل اورشليم وهو أقدس مقدساتهم. وفي التقليد الإسلامي أن هذا الموضع هو الموضع الذي انتهت إليه «العاقبة» المسماة «البراق» حاملة النبي محمداً في إسرائته من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وكانت الطريق الضيقة للعاقبة للحائط، ومنها البيوت للقبائل له من حسي المغاربة وقصاً إسلامياً من قرون كثيرة. وأما ما يلي الحائط، من الجهة الأخرى، فهو الحرم القدسي نفسه.

كان رياض الصلح في طليعة السعي الدائب الذي حفل به صيف سنة 1929 وخريفها لإرسال وفد إلى أوروبا يسعى في إخراج القضية السورية من مأزقها، أو من عطلتها الطويلة التي ولكت تعطيل الجمعية التأسيسية. فهو موجود تقريباً في جميع اللقاءات التي نعلم اليوم أنها عُقدت لهذه الغاية، بل هو لولدها بعد أن أصبحت خبرته الأوروبية معاً أنظار إخوانه ومعقد أملمهم. لذا لم يكن رياض يُستثنى من أية تشكيلة من التشكيلات المتعاقبة التي اقترحت لهذا الوفد وزاد عدد الأسماء الواردة فيها عن عشرة كان يفترض أن يختار من بينهم ثلاثة أو أربعة.

هذا مع أن رياض نفسه كان راغباً عن العضوية في الوفد، مرجعاً أن يضم جهوده إلى جهود الأخير بصفته عضواً في وفد جنيف الدائم. فقد كان يخشى أن يضُر تشكيل الوفد الجديد بمنجزات القديم. ووجد مغزياً لذلك في الصفة النيابية لوفد يضم حصراً أعضاء من الجمعية التأسيسية وتكون مهمته مؤقتة بالنتالي، معصورة في فك إसार الجمعية وحل المشكل الدستوري، ويؤازره في ذلك الوفد الدائم.

في كل حال، لم يشكّل هذا الوفد أبداً، وقد يكون العوز المالي عاملاً في إحباط تشكيله. ولكن العامل الأهم كان تشقّق الجبهة السياسية في سوريا. فقد كان رياض ومعه أركان الكتلة الوطنية يخشون تحزكاً مضاداً من جانب خصمهم. كان طلل آل لطف الله قد تحسّر، في أواخر عام 1929، ولكن الشهبندر وحزبه كانوا لا يزالان بالمرصاد وكذلك الداماد أحمد نامي، ورئيس الوزراء السابق، المنتطح، من أيام رئاسته، لارتقاء عرش سوري كان يتراعى في الأفق. وكان في الساحة، أخيراً لا آخراً، ناج الدين الحسني، رئيس الوزراء، الذي كانت العلاقة بينه وبين زعماء الكتلة قد سامت بعد مدة من التوام النسبي انكُخبت في أثناءها الجمعية التأسيسية واجتازت الشوط الأول من عملها. فكان أصحاب مشروع الوفد يخشون أن يشكّل بعض هؤلاء وفداً منافواً لهدفهم، أو أن يتصوّوا له من سبل أخرى فتغسل القضية برمتها. ولحل هذا الهاجس لم يكن بعيداً عن التفكير في توصيع مروحة الوفد إلى أقطار عربية أخرى، بحيث تتوفّر له حصانة يستمدّها من الرعاية القريبة أو البعيدة لحكام تلك الأقطار بين ملك وأمير.

وكان مأزقاً لليهود، في العهد العثماني، أن يقيموا شعائرهم عند الجدار بشرط ألا يخبروا شيفاً في الموضع ولا يعملوا إليه غير كتب الصلاة ولوازمها. وكانت السلطة المنتدبة ملزمة، بموجب عهد الانتداب، أن تبقي الوضع في الأماكن المقدسة على ما كان عليه، دون أدنى تغيير، إلى أن تُشكل لجنة مشتركة للأماكن المقدسة، كان تشكيلها قد تعرّض حتى تلك الوقت. ولم تكن قاعدة الحفاظ على الوضع القائم خاصة بموضع العائط أو بالعصرم القسسي القدس، بل كانت عامة تشمل سائر ما في القس من أماكن مقدسة عند كل من الأديان الثلاثة.

ولكن الوضع الذي نشأ في فلسطين، بعد العرب الأولى وبعد وعد بلفور، كان قد شجّع اليهود على خرق الأعراف، بصورة مختلفة، منها حمل السواتر والقاعد إلى الطريق العائية للعائط ومنها المطالبة بهدم البيوت، في حي الغاربة، لإنشاء ساحة أمام العائط. وقد رأى المسلمون في هذه الغزوات علامات طمح يهودي إلى الاستيلاء على الحرم القسسي كله لهبهم وإنشاء الهيكل على أنقاضه. وهذا توجس كانت تعزّره تصريحات لا لبس فيها لبعض الصهاينة وكانت تُركيه الخطة الصهيونية المعلنة بشأن فلسطين كلها. وقد أفضى هذا كله إلى احتدام دائم للنزاع على العائط كان قد بلغ، مرة على الأقل (في سنة 1926)، عتبة العنف الصريح.

وكان الإعلان، في أوائل حزيران 1929، عن الاتفاق على إنشاء الوكالة اليهودية، الميكل إليها أمر المهام التنفيذية الآيلة إلى الاستعمار اليهودي لفلسطين، قد زاد من حدة التوتر بين الجهتين. ثم أعلن فعلاً إنشاء الوكالة في مؤتمر زويخ الصهيوني المنعقد عشية جولة العنف الجديدة، وجاء مجلسها مختلطاً من الصهاينة واليهود غير الصهاينة. وكانت أعمال الترميم التي بادرها مفتي القس

وأما في فلسطين فكانت الظروف المتشككة بعد موجة العنف التي عمت البلاد، ابتداءً من سَنِي «ثورة البراق» في القدس، وذلك في النصف الثاني من شهر آب 1929، قد جعلت من إرسال وفد فلسطيني إلى لندن أمراً ملغاً للغاية. عليه قصد جمال الحسيني، ابن عم المفتي، عاصمة بريطانيا في تشرين الثاني. وكان نصيب مهمته التمتُّر. وفي 21 آذار 1930، توجه الوفد الفلسطيني، بعد تأجيل متكرر، إلى العاصمة نفسها.

#### ٢٠٣ تكويم في حلب

في أواخر تشرين الثاني 1929، قام رياض الصلح بزيارة مشهودة لحلب، مصطحباً شريكه في العهد الجديد خير الدين الأحبب والشاعر الشعبي عمر الزعبي. وقد وجت تقارير الجهاز الانتدابي، في المدينة، غليتين لهذه الزيارة، وأولاهما التقريب بين زعماء الكتلة الوطنية بعد خلافات كان قد شاع خبرها بين إبراهيم هنانو وعبد الرحمن الكيالي من جهة، وسعد الله الجابري من الجهة الثانية. والغاية الثانية جمع تبرعات لإرسال وفد يرثسه هاشم الأتاسي رئيس الجمعية التأسيسية ويتولى ردّ العريضة، في باريس وجنيف، على الأخص، إلى القضية السورية التي كان قد جمّعها الخلاف بين السلطة المنتدبة والجمعية التأسيسية بشأن المواد السيادية في مشروع الدستور.

وكان المفوض السامي قد سار باجتماعات هذه الجمعية من تعليق إلى تعليق مدة زادت إذ ذاك من خمسة عشر شهراً. وكان يتبع في ذلك تعليمات حكومته، ولم تكن زيارته الطويلة لفرنسا لغرض هذا المشكل قد أسفرت عن نتيجة. وكان روبرت دو كي، ممثل السلطة المنتدبة لدى عصبة الأمم، قد أدلى ببيان أمام مجلس العصبة في جنيف، صرح فيه بعدم بلوغ سوريا طوراً من التقدم يؤهلها للاستقلال فأضف الأمل في ظهور موقف إيجابي حيال المشكل الدستوري من الجهة الفرنسية.

وأما لقاءات زعماء الكتلة الوطنية فكانت قد تواصلت من أوائل الصيف لبحث مسألة الوفد وجهودهم لجمع المال اللازم لنفقائه. فكان أن شهدت بيروت ودمشق وعين زحلنا محاولات مختلفة، وشهدت طرابلس وميدا (فضلاً عن بيروت

في العزم ودامت سنوات، وافتتحت المرحلة الثانية منها بجوار العائط، قد أثارت حنق اليهود. ونشأنوع من المبارزة، يرفع الأصوات بين حلقات النكر الإسلامية والرقص الشعائري اليهودي، بجوار العائط أيضاً. وتظاهر المسلمون في ساحة العزم لإشهار استعدادهم للنفاع عنه. فقابل اليهود ذلك بظاهرة سياسية أمام العائط أعلنوا فيها أن العائط حائطهم.

عليه، تالتت أعمال الاستفزاز والرّد عليه وأعمال العنف المصودة حتى 23 آب. وانتشرت شائعات مؤذاه أن المسلمين سيرتكبون مذبحة في الأحياء اليهودية وأخرى مؤذاه أن اليهود سيقومون بترحيل المسلمين من القدس. وتظهر 23 آب، خرج المسلمون من العزم، بعد صلاة الجمعة، وكانوا قد تعبوا لها بأعداد غفيرة من خارج المدينة واخلعوا، وهاجموا أحياء اليهود القريبة وفتكوا بين تمكّنوا منهم من غير تمييز. وفي الأيام التالية، انتشر العنف في أنحاء البلاد، فوقع مذابح أخرى في الخليل وفي صفد وفي حيفا وصعيطها. وفي جملة هذه الواجهات، أحصت السلطات 135 قتيلًا و340 جريحاً من اليهود و136 قتيلًا و240 جريحاً من العرب. على الأثر، أنشئت لجنة تحقيق في ظل حملة صهيونية شديدة على الإدارة الانتدابية ورفض مستمر لبدء الحكم التمثيلي الذي كان يطلبه العرب. فقد ذهب دافيد بن غوريون إلى المطالبة بإنشاء كائنيتين، يهودي وعربي، وحكومة فدرالية يتقاسمها العرب واليهود والبريطانيون مثالثة، ورفض استعدادات برلمان فدرالي. وكان معنى ذلك أن فلسطين هي ليهود العالم جميعاً ولكنها للعرب الموجودين فيها وحدهم ولا شأن لغيرهم من العرب بها ولا شأن لها بهم، ولا توجد هيئة فلسطينية مشتركة بين العرب واليهود.

هذه العواث كانت - بين ما كانت - منطلقاً لتوجيه المساعي الفلسطينية

وعمشق) جهوداً متكثمة لتغطية النفقات. وذكرت المصادر الانتدابية أخباراً عن توجهه لهذه الغاية الأخيرة، حيناً إلى الملك عبد العزيز آل سعود وحيناً إلى الأمير عبد الله، وحيناً إلى الحاج أمين الحسيني الذي حكمت قد وصلته تبرعات من اللجان السورية في القارة الأميركية. وظهر توجهه إلى جعل الوفد سورياً - فلسطينياً بالنظر إلى اضطراب الأحوال اضطراباً شديداً في فلسطين، خلال تلك الآونة. وظهر توجه آخر - ذكرناه - إلى توسيعه ليشمل تمثيلاً عربياً؛ لبنانياً وأرمنياً وعراقياً... وتضاربت أخبار التبرعات بين قائل بأنها باتت كافية وقائل بأنها بقيت دون الحاجة بكثير، وتمعنت عن قرض من أحد الأثرياء يسند لاحقاً بالتقسيط...

وفي ما يتصل بحلب، جزم مخبرو الجهاز الانتدابي بأن التبرعات كانت قليلة. وأما الحفلة برياض الصلح فكانت بارزة. فقد استضافه زعماء الكتلة تكراراً في مآدب أتاحت له أن يتمرّف المواقف وأن يعلي بها عنده. ولكن أهمّ اللقاءات كان الحفل الخطابي الذي دعا إليه إبراهيم هنانو، في كازينو إمبريال، على شرف رياض. وقد خطب في هذا الحفل عبد الرحمن الحكّائي وميخائيل إليان وإمين رباط وألفيت قصيدة تعنيّة للشهداء. وتخلّلت تلك وصلتان غنّى فيهما الزعمى قصيدة له عن «المبدأ» وأخرى عن «العزّة». وألقى رياض الصلح خطبة للختام. وقال المخبر الفرنسي إن الجمهور الذي قدره بمائة وبضع عشرات من المدعوين المختارين بعناية من بين الوجهاء وناخبي الدرجة الثانية تأثر تأثراً جيّداً بما سمعه من كلام.

وكان أبرز ما جاء في خطبة رياض التعريف بمهنة الوفد السوري - الفلسطيني في أوروبا والكشف عن رسالة تبنّوها من العرب الاشتراكي الفرنسي. وفيها أن هذا العرب بات يعتبر سوريا مؤهلة للاستقلال وللعضوية في جمعية الأمم، وقوله إنه أجاب هذا العرب شاكرًا موضّحاً أنه يرى الاستقلال السوري استقلالاً من النوع «العربي» لا من النوع «الشرقي». ثمّ قارن إشادة المندوب البريطاني، أمام جمعية الأمم، بما أحرزته العراق من تقدم بات يؤهله للاستقلال بزعيم مو كسي، أمام الهيئة نفسها، أن الوطنيين السوريين سقطوا في امتحان الدخول إلى الاستقلال. وهو ما رآه عليه رياض بأن مراده الوطنيين ليس مجرد السلطة وإنما هو الاستقلال.

مجتهداً نحو لندن وإلى عودته فلسطين محموراً رئيساً لجهود الوفد السوري الفلسطيني في أوروبا. وكان رياض الصلح، عضو الوفد المقيم آنذاك في بيروت، ينشئ تنسيقاً دائماً مع الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، ما يجريه من اتصالات في هذا السبيل، بما في تلك اتصالاته ببعض القادة الصهيونيين، وكان يطلقه على توجهات هؤلاء. وكان هؤلاء، من جهتهم، يربطون من هذه الاتصالات أن تظهرهم أمام البريطانيين خصوصاً بمظهر من لا يزال يجد معارفين بين الزعماء العرب، وأما في ما يتصل بأساس الأزمة فإن الاتصالات للشار إليها بقيت من قبيل ما نكرنا أن نيل كابلان سناه «دبلوماسية بلا طائل».

#### فلسطين: عهد المقترحات

كانت سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى في فلسطين عهد مقترحات عربية دعا إلى عقدها تفافم السعي الصهيوني لوضع اليد على المزيد من مقاليد البلاد وأراضيها ولتسريع الهجرة اليهودية إليها. وقد زاد من الحاجة إلى هذه المقترحات أيضاً وإلى اللجان الإسلامية - السبعينية التي تشكلت المتابعة الدائمة لمأص السُلطة الانتدبة المتكرر من اعتماد تمثيل برلماني لمواطني فلسطين كان من شأنه أن يضع اليهود في موقع الأقلية... وتعلّصها أيضاً من تعريف الجنسية للفلسطينية تعريفاً ثابتاً يرسم حدوداً للمواطنة ولا يدهها مشرعة الأوباب أمام المهاجرين اليهود حصراً. وعلى رغم كون الموقف البريطاني قد شهد علناً وهبوطاً في التفسير الضمني أو الصريح لوعده بلفور، واستجابات محدودة أو مؤقتة لضغوط الفلسطينيين العرب وأعمالهم الاحتجاجية، فإن الوعد المذكور بقي قيداً على السُلطة الانتدبة، وحالاً دون تثبيت شكل تمثيلي لحكومة فلسطين وصورة مستقرة للمواطنة فيها.



69

68 بهيوت التي من ريف  
الصلح إليها سنة  
1728 ليخصي فيها  
مغنيين وتكثا من  
حياته السياسية كلها  
مكثت تبدو في مطلع  
الثلاثينيات

69 ريفي للصلح في رحلته  
التجارية مطلقاً من  
اليسار بهزلهيم هنلو  
وشير الدين الأحبب  
ويمنين ويطاط ومعد  
الله الجابري (جليسا)

70 فلانة الجابري (الثقبة  
من اليسار) طفلة مع  
أطفال آخرين (من  
الطفلة على الأرجح)

71 الفهاد أحمد نامي  
وحكومته



## ٢٠٣ رياض وفالزة: العوس و«حداد الأمة»

سرعان ما ظهر أن زيارة رياض الصلح لعرب في تشرين الثاني 1929، لم تكن سياسية وحسب. ففي أواخر كانون الثاني 1930، عُقدت خطبة رياض على فائزة، كريمة نافع باشا الجابري، وكان والدها قد توفي من زمن طويل (أفادنا حفيد له أنه يُدّ سنة 1848 وتوفي سنة 1917). وكان في أيامه كبير أسرته وزعيمًا من زعماء حزب البارزين وثانيًا عنها في البرلمان العثماني. بل إنه كان عضوًا في المجلسين الأول والثاني اللذين فصل بينهما عهد عبد الحميد بطوله، أي ثلاثين سنة. وكان أخًا لصديقين عربيين لرياض هما إحسان زميله في الوفد السوري في أوروبا وسعد الله أحد الأركان العلبيين للمعارضة الوطنية السورية (الكتلة الوطنية) وقد أصبح لاحقاً رئيساً للحكومة السورية في العهد الاستقلالي الأول.

هذا وتم زفاف العوسين مساء الخميس 26 حزيران من السنة نفسها، واقتصر العجل على الأهل «بداعي حداد الأمة». فقد وافق هذا الحدث مسلسل الاحتجاج بالإضراب والتظاهر على أثر قيام السلطة المنتدبة بحل الجمعية التأسيسية وإعلانها، في أيار، «دساتير» لأربعة كيانات في سوريا، خامسها لبنان الذي «أصدر» دستوره، الموضوع في سنة 1926، في الدفعة نفسها.

وكان المفتوس السامي قد استبقى في الدستور السوري المواد الست التي كانت موضوع رفضه، ولكن بعد أن أدخل عليها شيئاً من التعميل وبعد أن أضاف إلى الدستور مادة تكرر «حقوق» الانتداب وتجعل لها تفوقاً على أحكام الدستور في حال التمازح. وكان عدد من وجهه المعارضة الوطنية لا يزالون ممنوعين من العودة إلى سوريا بموجب «اللائحة السوداء» التي استثنتهم من قرار العفو الصادر سنة 1928 عن المشاركين في أحداث الثورة السورية الكبرى.

على صعيد آخر، كان تردّي الأحوال الاقتصادية قد أطلق في المدن سلسلة من الإضرابات ومن صور الاحتجاج الأخرى. وكان في صدارة ما أثار الاستياء، تدابير جاءت معبّرة عن بلوغ الأزمة الاقتصادية العالمية أبواب فرنسا نفسها، وعن سعي السلطة المنتدبة إلى تعويض تكاليف الانتداب بتعميل مزيد من أعبائه للاقتصاد السوري.

وحين أخذت أزمة «البراق» تتماهى في صيف 1928، دعا المفتي أمين الحسيني إلى عقد مؤتمر إسلامي في القدس (أشراً إليه) كان نصف المنعولين إليه من الفلسطينيين ونصفهم من سوريا ومن لبنان ومن شرقي الأردن. وكان من مفاعيل المقررات التي اتخذها هذا المؤتمر (المنعقد في أوائل تشرين الثاني) أنه أوحى بنباية الفلسطينيين عن أمة المسلمين في حراسة المقدسات الإسلامية في فلسطين.

على أن مواجهات آب 1929 أوجبت التفكير في مؤتمر تشعق الدعوة إليه نحو أقطار إسلامية كبرى في العالم، تلتقي كتل كبيرة من مسلمي العالم بثقلها العربي في كفة فلسطين العربية ومفلساتها الإسلامية. وقد تدخل هذا السعي مع سعي الوطنيين السوريين إلى عقد مؤتمر عربي يشد أزهم في وجه الرقش الفرنسي لإقرار مفهومهم للاستقلال، ويميد إلى البساط مطلب الكوفة والية الشاملة لدول المشرق العربي. وهذا هو الهدف الذي أخذ الوطنيين السوريون ينشطون له بعد أن مالوا شيئاً فشيئاً إلى صرف النظر عن إرسال وفد (من أعضاء الجمعية التأسيسية، حصراً، أو منهم ومن غيرهم) إلى أوروبا للترويج لمطلب الاستقلال السوري. وقد كان رياض الصلح بين طليعة الناشطين لعقد المؤتمر العربي حين جاءت الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي العام في القدس، فوجد، مع أقرانه، في هذا المؤتمر مناسبة لإطلاق التحضير الجاة للمؤتمر الآخر.

## حدث كبير: المؤتمر الإسلامي في القدس

اتعد المؤتمر الإسلامي العام في القدس ليلة الإبراء الموافقة 7 كانون الأول 1931. وكان اختيار هذه النكري لبدا أعماله التي استمرت نحو أسبوعين أمراً مقصوداً بطبيعة الحال، يشير إلى تقييد مسألة البراق على ما عداها من الشاغل المطروحة عليه.





72 مصطفى كمال (أتاتورك)

وكانت الأسابيع التي فصلت ما بين توجيه الدعوات وانعقاد المؤتمر فعلاً قد شهدت كثيراً من الجدل تداولته عواصم عديدة وضلعت فيه الصحافة ورجّح بعض أطرافه تأجيل المؤتمر أو صرف النظر عنه، إما لاستكمال الإعداد له، وإما لاجتماع مسائل خلافية قيل إنها ستطرح عليه. وكان في رأس هذه المسائل مسألة الخلافة التي كانت نائمة من سنوات ولكن كان بعض ممن طمعوا إليها، بعد أن ألغوا مصطفى كمال سنة 1924، لا يزالون أحياء: السلطان السابق عبد المجيد، فؤاد الأول ملك مصر، إلخ. وكان الملك عبد العزيز آل سعود معارضاً بشدة إيقاف هذه المسألة. وقد سارع مفتي القدس، الداعي إلى المؤتمر، إلى نفي كل نية تطرح المسألة المذكورة نفياً قطعياً، ولكن الصحافة تابرت على التكهن بشأنها واتهم الصهاينة بالنفخ في هذا البوق لنز الشقاق. وقد اضطر المفتي إلى زيارة القاهرة لتثنيهاً ما برز في مصر من معارضة للمؤتمر كان منشأها هذه المسألة وغيرها ونجح في معاه نجاحاً كبيراً.

وكان الانقسام المقدسي التقليدي ما بين «مجلسيين» أو «حسينيين» و«معارضين» للمجلس الإسلامي الأعلى (أو ناشائبيين)

ولم يفت المكتب الشامي الفرنسي في حلب أن يختتم أخباره عن الخطبة بالإشارة إلى أن تركة نافع باشا تقتر بمائتي ألف ليرة ذهبية. لكن فائزة كانت واحدة من ست إناث وثمانية ذكور هم ذرية نافع باشا، على ما تفيد شجرة محفوظة في العائلة. والحاصل أن آثار «النعمة» لم تظهر على العروسين في السنوات التالية وإنما ظهر عكسها، فإن أملاك رضا الصلح الواسعة في بيروت وطرابلس وجبل عامل كان قد ذهب قسم منها بالبيع وأصبح قسم آخر أسير الرهن. حصل هذا في أثناء تقلب رياض (ووالده أيضاً في المرحلة الأولى) بين المنافي وتكبده نفقات عمله السياسي ومنها نفقات السفر التي أدمن عليه الزعيم الشاب، فلم يكن قراره يقز طويلاً في أي مكان، ومنها أيضاً نفقات التبرع في المقدرات أو لتسهيل عقدها ونفقات الحفلات السياسية ومد يد العون إلى الأصدقاء المدقعين حتى في الأوقات التي كان المعين نفسه فيها محتاجاً إلى الإعانة.

### الطائفية والقومية

أصبح رياض الصلح، في نهاية العشرينات، يُعد طرفاً مكرساً في السياسة اللبنانية، داخلًا في معاركها التفصيلية، وهذا بعد أن كان سعيه منصباً، في سنوات الثورة السورية والنفي، على مسألة استقلال سوريا ووحدةها، ولم يكن تناوله للشؤون اللبنانية منتظماً.

عليه، توقف رياض عند موجة الاحتجاج الإسلامية التي أثارته تدابير حكومة إميل إدّه حين ألغت مدارس رسمية وصرفت موظفين طلباً لاختصار نفقات البولة، فرأى المسلمون في ذلك (وقد أصابهم معظم تلك التدابير) تمثيلاً على حقوقهم في تعليم أولادهم وفي وظائف البولة، وعكفوا على الإعداد للمؤتمر يعبر عن وحدة موقفهم من تلك التدابير.

وقد أدلى رياض، في أثناء زيارة له إلى دمشق في أوائل شباط 1930، بحديث إلى الصحافة اتخذ فيه تدابير الحكومة اللبنانية مناسبة لقول كلمته في «الطائفية» وعلاقتها بالسياسة وبالقومية وحدود المواقف التي يصح أن تصدر من منطلق طائفي.

أعلن رياض أن المؤتمر العتيد فكرته قديمة وأنه يرمي إلى تنظيم الشؤون الدينية والطائفية، ومنها شؤون الأوقاف التي كانت الدولة لا تزال تستأثر بإدارتها. وقال إن المسلمين «يعملون بصفتهم الطائفية في العقل الديني فحسب وما يتفرع عنه من التشكيلات والمصالح الدينية الخاصة بهم (...) [وهي] ما يوجد لدى كلّ الطوائف الأخرى ما يماثلها، وهي تتمتع به بكلّ حرّية (...)».

«وأما في العقل السياسي والوطني، فالمسلمون يعملون لا كطائفة بل كقوم أو كأمة بعيدة عن النزعات الطائفية أو المذهبية. وإذا هم طلبوا استقلال البلاد أو وحدتها، مثلاً، فلا يتطلّبون ذلك إلا كأمة ذات وطن مغلوب تريد له الحياة والحرّية. (...) تحت اسم الأمة ينضمّ المسلم والمسيحي سواء. والمسلمون لا ينغردون أبداً بالعمل السياسي والتحريري بصفتهم الطائفية، وإنما هم يجاهدون فيه ويدأبون على النضال القومي بالتعاون مع إخوانهم أبناء الطوائف غير الإسلامية. وهم يقتسمون الوحدة الوطنية العامة والهدف القومي الموحد الذي يرتبط به كلّ عربيّ مهما كان مذهبه ومعتقد الديني».

وحين سئل رياض عن رأيه في إلغاء المدارس وصرف المؤظفين قال إن مسألة المدارس والمعارف مسألة «علمية تهذيبية عامة تهتمّ البلاد» وإنه إذا كان يوجد نفر قليل يرى «أنه من الممكن إيجاد وطن غير عربيّ في لبنان بقفل المدارس وإلغاء المسلمين عن المناصب والمأموريات العامة (...) فإن المسلمين (...) لا يكتفون بهذا الانتصار الصغير الذي قد يلدّ لأولئك (...) الذين لا يرون ما يعيط بهم من العوامل الوطنية العفّة، والتي بدأت تقوى وتنتعش في البلاد العربية، ومنها لبنان العالي، وسيكون لها شأن خطير، ولا بدّ، في مستقبل هذه البلاد».

وقال أيضاً إن المسلمين يريدون اتّخاذ الوسائل الناجحة كافّة «لإقناع إخوانهم المسيحيين بأن استقلال البلاد لا ينطوي على شيء من فكرة تحكّم أكثرية في أقلية ولا سيطرة طبقة أو طائفة على طبقة أو طائفة أخرى» وهم لهذا السبب تعملوا ما تعملوه، معتبرين أن «اتّحاد الطوائف الوطنية» أو «الاتحاد القومي» أو «الاتحاد الإسلامي - المسيحي» إنما هو «الأساس الصحيح لاستقلال البلاد وتحريرها».

سبباً آخر مهمّاً من أسباب التخوف من إخفاق المؤتمر، وهو قد لقي فعلاً بظن ثقيل على انطلاق أعمال المؤتمر قبل أن يتوصل الوسطاء إلى فرض صيغة وسط لتمثيل المعارضة.

كانت مسألة التبراق، إذن، في صدارة المسائل المطروحة على المؤتمر، بعد أحداث سنة 1929 وأعمال اللجنة الدولية التي لم تنته إلى حلّ حاسم، وأحالت المسألة إلى ملك بريطانيا. وكان المشكل الصهيوني - الفلسطيني ماثلاً كنه وراء هذه المسألة، بطبيعة الحال، وسعه موضوع الانتخاب والسياسة البريطانية في فلسطين. ولكن كانت على جدول أعمال المؤتمر مسائل أخرى مهمة منها إنشاء جامعة إسلامية في القدس (وهو ما كان قد أثار توجّس بعض الأزهريين من المنافسة) ومنها مسألة وضع اليد الفرنسية - البريطانية على أجزاء من خطّ السكّة الحديدية العجازي، وكان الداعون إلى المؤتمر ينطلقون من كونه نسبيّ، في أواخر العهد العثماني، بأموال المسلمين، ليطلبوا تحويله إلى وقف إسلامي... وهذا إلى مواضيع أخرى عميدة.

وقد انعقدت جلسة الافتتاح في المسجد الأقصى، ثمّ انتقلت أعمال المؤتمر إلى مدرسة روضة المعارف. وأمّ الصلاة، في المسجد، عند الافتتاح، الرجوع الشيعي المراقبي معتمد حسين آل كاشف الغطاء، فسجل المؤتمر بادرة تاريخية غير مسبقة في هذا الضيفار. وكان حضور مراسم الافتتاح ألبواً. وأما الأعضاء في المؤتمر فبلغوا 133 بحسب ثبت الأسماء المنشور في جريدة فلسطين. ولم تتّصل الملكة العويّة وصلّت ذلك باقتراح جهات إسلامية على الملك عبد المؤتمر في مكة، لا في مدينة خاضعة للاستداب. ولكن تبثّلت الهند برعيم مسلميها شوكت علي وبشاعرها معتمد إقبال، وتمثّل مسلمو الصين وتمثّلت ماليزيا وجاوه وأفغانستان وإيران وتركيا

في أوائل أيار 1931، نصي رياض الصلح إلى المفوضية السامية وقيل له إن المقاطعة العامة لشركتي الجِز والتتوير في بيروت وفي دمشق قد تُنسب إليه تدبيرها بحيث تمت في المدينتين معاً. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يجدها فيها رياض نفسه في هذا الموقف. فقد كان استعصي إلى المفوضية في حوادث فلسطين سنة 1929.

أشار مخاطبو رياض إلى سفرتين قام بهما إلى دمشق قبيل بدء المقاطعة هناك وطلبوا إليه أن يؤجل أي سفر جديد إلى دمشق أو غيرها. وبعد أن سألهم ألا يعمل هذا الطلب على محمل الإنذار، قالوا إنهم سيحيلونه إلى إنذار إذا أبى رياض الصلح قبيله وسيمنعونه إذ ذاك من المفادرة.

أجاب رياض بأن الحوادث من هذا القبيل، ما هو جار منها وما سبق، لا تصح نسبتها إلى شخص أو أشخاص وأن الرأي العام هو الأساس وأنه، من جهته، صاحب منهج استقلالي يعمل ما تمليه عليه مصلحة البلاد. ونفى رياض أن تكون له يد في المقاطعة مؤكداً أن القاضين بها هم الطلاب ورجال الأحياء يقدّمهم الأعيان والأدباء والصحافة. ثم أضاف أن حصول المقاطعة في بيروت ودمشق معاً دليل على وحدة الشعور. ونصح مخاطبيه بالكف عن نسبة الحوادث ذات المنشأ الاقتصادي إلى السياسة، وهداوة أسبابها القروية الواضحة عوض تأويلها بأسباب بعيدة.

والواقع أن رياض كان مطرّقاً من كلّ الجهات بالضالعين في حركة المقاطعة. كان للطلاب عباد منع للصلح، ابن عم رياض، لولباً في الجماعة الطلابية التي تعطلت لعبه الأثقل من تنظيم الحركة وفي اللجنة العامة التي تولّت هذا التنظيم. وكان رفيقه في حركته قدائية سعد الدين الفندور ابن شقيقة رياض بلقيس من زوجها الأول. وكان تقي الدين، شقيق عباد، عضواً بارزاً في جمعية التضامن الأدبي التي واكبت الحركة وبنّت جهداً لإعادة تنظيمها وتأمين استمرارها بعد أن تبكّنت السلطات من شقّ قيادتها. وكان كافظم، شقيق تقي الدين وعباد، صاحب جريدة النداء، أشدّ الصحف حماسة للحركة. وأما المعاصي عزيز الهاشم الذي نلتقيه متطوعاً للدفاع عن رياض الصلح في الغلاف الذي شهده العام التالي

وأقطار المغرب العربي وأقطار إفريقية أخرى، وتمثّلت بوسائلها والبشاش والهوسك واليابا وبطونيا، إلخ. وهذا فضلاً عن مصر واليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، بطبيعة الحال.

وقد أنشأ المؤتمر نجماً سباعاً أعنت له تقارير وعرضت عليه مقترحات أفزها. وكان التمسك بالمقترحات وإبداء التصيم على النفع عنها تعصيل حاصل. وكذلك كان رفض المشروع الصهيوني في فلسطين. وبرزت في المؤتمر فكرة معارضة للشيوعية موحية بالزج بين هذه الأخيرة والصهيونية. وبدأ أن مسألة تمثيل الشاربع المقترحة، وبخاصة مشروع الجامعة، هم ثقيل الأثرت لعلّاجته صيغ عدة وبهر، في المؤتمر نفسه، تلقى التبرعات. وانتهى المؤتمر إلى تقرير انعقاده دورياً، كل سنتين، وإلى إبقاء رئاسته ولجنته التنفيذية وحكمتها مستمرة بين انعقادهن وإلى إنشاء تمثيل له في مختلف الأقطار لتابعة المهات المقررة.

لم تنته مقررات المؤتمر الإسلامي، بعد إفضاضه، إلى منجزات ذات أهمية حسنة. ولكن المؤتمر كان منعطفاً كبيراً في العلاقات الإسلامية-العربية ومعطلة انطلقت منها لغة جديدة موحدة تقوّن الاستعمار الغربي إلى الصهيونية، في معرض الاستعداد، وتروى في الصهيونية ريباً لكليهما. وبتوسط هذه اللغة، تسجّت في المؤتمر وبمده، بكسة مترامية الأطراف من العلاقات ووجوه التضامن والتعاون بين المنظمات القارية للاستعمار في مشرق العالم العربي ومغربيه (وكانت الصلات بينهما ضعيفة وغير منظمة، قبل ذلك) وفي طول العالم الإسلامي وعرضه أيضاً.

## سوريا في مطلع الثلاثينات: «التعاون النزيه» أم «اللاتاؤون»؟

بين أن ثابت وأكل المصلح ثم نلتقيه شريكاً لعادل المصلح (شقيق كاتلم وقتي الدين وعماد) في قيادة حزب الاستقلال الجمهوري ابتداءً من سنة 1933، فقد أصبح مجتهداً للمفاجع عن الحركة التي ما لبثت قيادتها الجديدة (منها عماد المصلح) أن رُجحت في سجن الرمل. وقد عطلت جريدة النداء لبعض الوقت أيضاً.

استمرت حركة المقاطعة من آذار إلى حزيران 1931، أي نحواً من ثلاثة أشهر. وانتهت بتلبية جزئية لمطلب المقاطعين (وهو تخفيض الترفقة) وبالإفراج عن المعتقلين. وقد تخللتها أعمال «ردع» كان يتولاها الطلاب لمن يشذ عن المقاطعة إذ كانوا يرشقون زجاج مسكنه بالحجارة. وهم ألفوا أيضاً مفارقة على مقهى التجار الذي أفنحته السلطات بالعودة إلى الاستضاءة بالكهرباء، بعد الاتفاق الأول الذي شق لجنة المقاطعة، ووسعت بعمايته. وكان هذا الحادث سبباً مباشراً لاعتقال القيادة الجديدة.

وقد تبعت حركة دمشق حركة بيروت نحو من ثلاثة أسابيع واستمرت بعدها إلى أوائل تشرين الثاني، وتخللتها أعمال عنف أشد مما وقع في بيروت، وانتهت بتلبية جزئية أيضاً. وكان طلاب بيروت قد فرضوا قبيل مقاطعة الكهرباء والتمرام، مقاطعة لدور السينما وفرضوا تخفيضاً للترفة أيضاً. وهو ما شجعهم، في ظرف الأزمة الاقتصادية، على التحرك في وجه شركة الجر والتنجير. وكان رأس مال الشركتين البيروتية والنمشقية أوروبياً (فرنسياً وبلجيكيةً بالدرجة الأولى).

## ٢٠٣٥ المؤتمر الإسلامي العام (القدس 1931)

انعقدت رئاسة المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد جلسته الافتتاحية في المسجد الأقصى، لصاحب الدعوة مفتي القدس أمين الحسيني. واختير للمؤيس نواب وأمناء سر، واختير رياض المصلح وشكري القوتلي مراقبين. وحين تشكلت لجان المؤتمر السبع، أصبح رياض عضواً في كلٍّ من لجنة القانون الأساسي ولجنة المقترحات. وفي ختام المؤتمر، انبثقت منه لجنة تنفيذية وأصبح رياض عضواً في مكتبها بصفة مساعد للأمين العام.

كان من إصدار المؤتمر السامي بنسبوا الدستور السوري معدلاً وحله الجمعية التأسيسية أن جعلاً إجراء انتخابات نيابية جديدة أمراً لا مفر منه. وكان بنسبوا يريد إجراءها في خريف السنة نفسها (1930). ولكن الرغبة في تعديد ظروف مناسبة لذلك وفي أتعلة ترتيبات تلجم قلة المعارضة أفضت إلى تأخير العملية الانتخابية حتى كانون الأول 1931 - كانون الثاني 1932. وهو ما منع أركان الكتلة الوطنية مهلة طويلة للبحث في أمر المشاركة أو عمنها في انتخابات تأتي بعد حل جمعية تأسيسية كانوا متمسكين بشرعيتها، وفي ظل دستور خذل بالمادة 116 منه، على الأخص، طموحهم الاستقلالي، وبناءً على قانون انتخابي كانت لهم اعتراضات عليه وبإشراف حكومة عادتهم وعادوها وما لبث بنسبوا حين أقلعها، أن حل محل رئيسها، مباشراً حكم سوريا بنفسه، وأفضاً في الوقت نفسه أن يعلن، قبل الانتخابات، ملامع للعاهدة التي تعهت السلطة المنتدبة بعرضها على الحكومة السورية المقبلة.

على رغم هذا كله، كان الليل السائد في الكتلة إلى المشاركة في الانتخابات والتخوف مما يترب من عواقب على إخلالهم ساحتها للموالين للانداب.

وأما رياض المصلح فأعلن ميله، بخلاف ذلك، إلى موقف العزوف عن خوض هذه المعركة. ودعا إلى «اللاتاؤون» مع الاندباب، بعد أن أفضت سياسة «حسن التفاهم» أو «التعاون النزيه» التي جنعت إليها الكتلة، في أعقاب هزيمة الثورة، إلى ما أفضت إليه. وقد اتخذ التجربة الهنيئة مرجعاً لدعوته هذه. ولكنه بدا مقتنعاً بأن اعتماد «اللاتاؤون» في سوريا يحتاج إلى «إجماع» غير متحقق. وأعلن أيضاً أنه مؤمن بإخلاص وفائه ولا يعترض دغبتهم في اختبار سياسة المشاركة مرة أخرى.

على أن رياض أخذ يدعو، من الجلسة النظامية الأولى، لولب لأعمال المؤتمر. فتولى تلاوة الأوراق الواردة والمقترحات في معظم الجلسات وصقّب تكراراً على كلام المتحدثين مبتغياً تسديد المناقشات. وكان من تلك أنه قطع الطريق على توزيع المهتمات في المؤتمر بين الجنسيات المختلفة، وأنه طلب أن تنهي اللجان عملها في ثلاثة أيام ليبقى للمؤتمر وقت يتسع للنظر في المقترحات. ثم إنه أهاب بالمؤتمر أن يرسل تعية إلى زميليه الغائبين في الوفد السوري شكيب أرسلان وإحسان الجابري، فهتف المؤتمر للوفد وقبّل الاقتراح بالإجماع. ولكن كانت لحظتان حبس فيهما رياض أنفاس المؤتمر. أولاًهما حين حمل على الصحافة الأجنبية التي توقفت عند حادثة فضيلة الشان كان موضوعها كلام لعبد الرحمن عزّام في افتتاح المؤتمر حيث فيه زعيم حزب الوفد المصري مصطفى النحاس فاعترضه صحافي مصري. فتمزق بعض الحضور للصحافي بشيء من الخشونة وأسكتوه. ثم تفاصل الحادث فنُسب إلى عزّام أنه عاب الملك فؤاد وأنه اختلف مع عبد الحميد سعيد، رئيس جمعية الشبان المسلمين، على تمثيل مصر في المؤتمر. وقد ندد رياض بنزوع بعض الصحافة إلى استغراق المؤتمر في هذه الحادثة، مخفية عن جلال المناسبة التاريخية وعن جوانب مضية تذكر منها رياض إمامة المرجع الشيعي محمد حسين آل كاشف الغطاء للصلاة في المسجد الأقصى. وقد ختم رياض كلامه بتبشير المؤتمرين بالتمصر على رغم المشاسين. وأثارت خطبته حماساً عارماً وبلغ منه التأثير أنه اضطر، عند انتهائها، إلى دخول إحدى الغرف الجانبية ليستريح. وكانت اللحظة لثانية تصتري رياض للزعيم الهندي شوكت علي حين رده هذا الأخير على مطالبات المعامي الفلسطيني عوني عبد الهادي بإلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين. فقد هون شوكت علي من أمر الانتداب وشدد على الاختلاف بينه وبين الوصاية. فكان أن رده عليه رياض رداً حاداً مرعجاً جهله بما جرى الانتداب من ويلات على البلاد العربية وبما بذله العرب في مجاهدتهم الانتداب. هذا وكان رياض قد كرم شوكت علي، بعد أن استقبله في النافذة، حين زار هذا الأخير لبنان في شباط 1931.

وقد سبقت الدورة الأولى من الانتخابات في دمشق صدامات بين أنصار الكتلة وأنصار الائتلاف الذي رعته السلطة المنتدبة. شهد يوم الانتخاب نفسه أعمال ضغط على الناخبين وتزوير فاقعة. وأفضى ذلك إلى صدامات أعنف من سابقتها سقط فيها قتلى وجرحى. وحصلت صدامات مشابهة في كل من دوما وحماة. عليه تأجلت الانتخابات في المن الثلاث واقتضى إجراؤها في نيسان، مساومات طويلة خاض فيها جميل مردم مع المنتوب الفرنسي سوليوات وتحذرت بنتيجتها الأنصبه سلفاً. وطال الاضطراب في حلب، بعد تلاعب فرنسي متعته الوجوه، كان من مجالبه تخريب المسيحيين وتجنيس الأرمن الأتراك بالألوف، حتى انتهى الأمر باستعاب لاتعة الكتلة الوطنية في الدورة الثانية.

حصلت الكتلة الوطنية على أقلية لا تتعدى ربع مقاعد المجلس الثمانية والستين. ولكن رياض الصلح توقع أن يتكرر، في هذا المجلس، ما حصل في الجمعية التأسيسية أي أن يتفلس كثير من المعسوبيين على السلطة المنتدبة من ولائهم لها ويضوا إلى الخلف العام الذي تمثله الكتلة. ولم يكن مخطئاً كلياً في حسابه، إذا اعتبرنا بالصورة التي انتخب فيها معتمد علي العابد، بتأييد من الكتلة ومنسوب للفرضية معاً، أول رئيس للجمهورية السورية. هذا فيما ذهب رئاسة مجلس النواب إلى صبيح بركات خصم الكتلة في حلب ورئاسة الوزراء إلى حسي العظم حليف الفرضية في دمشق. وقد تشكلت حكومة العظم من ثلاثة وزراء، بالإضافة إليه، كان بينهم رسلان للكتلة هما جميل مردم ومظهر رسلان، ولم يكن قد فات رياض الصلح أن يبدي أسفاً خاصاً لغياب كبار الزعماء الوطنيين في حلب عن مجلس النواب الجديد.

في مساق الإعداد للمؤتمر العربي الذي كان رياض الصلح وغيره جاثين فيه، انعقد، على هامش المؤتمر الإسلامي العام في القدس، لقاء عربي يوم 13 كانون الأول 1932، وذلك في دار عوني عبد الهادي. حضر هذا اللقاء مندوبون من أقطار الشمال الإفريقي، بما فيها مصر، ولعن غلب على الحضور « السوريون » من أعضاء جمعية « الفتاة » ومن كانوا قد التقوا في دمشق، حول فيصل، غداة الحرب الكونية. وري الملاح الفرنسي هنري لورنس أن الميثاق الذي اعتمده المجتمعون (وكانوا نحواً من خمسين بينهم رياض الصلح)، كان أول ميثاق للقومية العربية الحديثة. وهو في ثلاثة بنود:

- 1 «إن البلاد العربية وحدة قائمة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقزه الأمة العربية.
- 2 «توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الانقسام على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.
- 3 «لما كان الاستعمار، بجميع أشكاله وصيغه، يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغاياتها، فلن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها.»

هذا واختار المجتمعون لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام، نشطت نحو سنتين. وبعد استشارات، غلب التوجه إلى اعتماد بغداد مكاناً للمؤتمر. وكان السبب وجود أقطار المشرق وأقطار شمال إفريقيا تحت الاحتلال البريطاني أو الفرنسي، وغلبة الملك وجبهته في مصر على الجبهة الوفدية وخفوت الفكرة العربية أصلاً في وادي النيل. وأما العراق فكان قد خرج من عهد الانتداب وكان القوميون العرب نافذين في حكومته. وقد اشترك رياض الصلح في إقناع ياسين الهاشمي، وهو بين أبرز الأركان القيسليين في دمشق، ثم في بغداد، بفكرة المؤتمر حين زار الهاشمي القدس في حزيران 1932. ولكن كان مطلبها ألا يصطبغ المؤتمر بالصبغة الهاشمية فيرج في خضم التنارع السعودي - الهاشمي ويفقد صفته الجامعة، وهو ما سمى إليه رياض الصلح وصوفي عبد الهادي وأسد داغر حين قابلوا فيصل، أثناء زيارته لعمان في أيلول 1932. فتعهد لهم ملك العراق

بأن يحيد الانتخابات السورية، جرت في فرنسا انتخابات أعادت اليمار إلى السلطة، وذلك في أيار 1932. قرنس الراديكالي إدوار هريو الحكومة وتولى وزارة الخارجية. وفي أواخر تشرين الأول، علقت المفوض السامي بنسو إلى سوريا، بعد إقامته في باريس، وفي جيبه مسودة لمعاهدة فرنسية - سورية. وكانت للمعاهدة البريطانية - العراقية قد أفضت في أوائل الشهر نفسه، إلى دخول العراق عصبة الأمم، وكانت قد استوت مرجعاً للمطالين السوريين بعقد معاهدة بين الدولتين تحل محل صك الانتداب.

ولكن مندرجات المعاهدة ما لبثت أن أصبحت موضوع أزمة متنامية أفضت إلى مقاطعة نواب الكتلة جلسات البرلمان، مع بقاء وزيرها جميل مردم ومظهر رسلان في الحكومة. وكانت مسألة الوحدة السورية في قلب الأزمة، ولكن أضيفت إليها مسائل أخرى عديدة مع التكتف البطيء للتصور الفرنسي للمعاهدة ثم مع عرضها على مجلس النواب السوري في 21 تشرين الثاني 1933. وكان بنسو قد ميز، أمام لجنة الانتدابات، في جنيف، قبل ذلك بنحو من سنة، بين منطقتين في سوريا: «منطقة معاهدة» هي «دولة سوريا» و«منطقة انتداب»، تضم لبنان الكبير ودولة العلويين وجبل الدروز.

في هذه المرة، كتبت الكتلة الوطنية نفسها تشهد تجاذباً حاداً بين جناحين: أحدهما متشدد يدعو إلى رفض اليد من سياسة «التعاون النزيه» كلها، والآخر ملايين يصر على مواصلة التفاوض، حيناً في السر وحيناً في العلن. وكانت حلب معقل المتشدد، يتقدم صفها إبراهيم هنانو ويحضرها ما جرى من تزوير للانتخابات فيها أبى أركان الكتلة فيها خارج المجلس النيابي. وكانت دمشق التي أجريت انتخاباتها بعد تأجيل، وفقاً لترتيب أقر بعد مساومة، أميل إلى حفظ الواقع



٢٣ رياض

بالمساعة وبالحرص على تجنب المؤتمر المتعدد لكل صبغة غير صبغته الجامعة. وهو ما سمي إليه الشيخ كامل القصاب عند الملك عبد العزيز آل سعود، بعد أن أبدى بعض معاوني الملك حذراً من اتجاه أعمال التحضير للمؤتمر. وقد أبلغ الشيخ، عند عودته إلى حيفا، سائليه، وبينهم رياض الصلح، أن الملك وافق، بعد التوضيح المطلوب، على انعقاد المؤتمر في بغداد.

وكان التوجه إلى تعيين موعد للمؤتمر في ربيع ١٩٣٣. ولكن تحذيرات بريطانية من نتائج له تعرج الدولة العراقية، أفضت - على ما يروي محمد عزة دروزة - إلى انقلاب ياسين الهاشمي على المشروع وإلى تأجيل الموعد. ثم توفي الملك فيصل في أواخر الصيف وكان من ارتباك الأحوال في العراق، بعد وفاته، أن حمل القائمين بالمشروع في بغداد على الإحجام. ولما تحققت اللجنة التحضيرية، في اجتماع حضره، إلى أعضائها، شكري القوتلي ورياض الصلح ونبية المظلة، من تعذر التمام المؤتمر في مدينة غير بغداد ومن العجز عن توفير المال اللازم لمقد المؤتمر وتحويله، من ثم، إلى مؤسسة دائمة، أمسى هذا المشروع الكبير الذي يمكن اعتباره سلفاً، ولكن من خارج الحكومات، لمشروع جامعة الدول العربية، في حكم الميت.

## ٢٠ ٣٧ ترشيح الشيخ وخطبة المعلنان

كان رياض الصلح قد رغب بتأييد إميل إده ترشيح رئيس مجلس النواب اللبناني الشيخ محمد الجسر لورئاسة الجمهورية. فرأى، بعد الإشارة إلى اعتباره هذا الانتخاب كله تمييزاً، أن «اتفاق المسيحيين والمسلمين أو فريق من هؤلاء مع فريق من أولئك على تأييد مرشح مسلم قضى على آخر برهان كانت السلطة الفرنسية تتمسك به من أن الحائل دون إقرار سياسة وطنية لا طائفية في هذه البلاد هو من صنع المسيحيين. بل فهم الناس جميعاً أن السلطة الفرنسية هي نفسها وأضعة هذه السياسة لمصلحتها وليس لمصلحة المسيحيين. وإنه إن لم يكن لهذا الموقف إلا هذه النتيجة لاكتفينا بها».

ورأى رياض أن هذا التقارب يعجل خطى للوحدة السورية وأن هذه الوحدة يجب أن تحقق «عن طريق الإنفاق والاتفاق».

المكتسبة بمواصلة التفاوض، ويتقدم صفها جميل مردم، مبدع هذه المسامحة والوزير في حكمة حفي العظم. على أن صورة الواقع كانت أوفر ملامح من هذه القسمة العامة. فقد برز في دمشق، بعد العفو عنه، شكري القوتلي مُناوئاً شديداً لملك مردم. وانحاز إلى التشنيد أيضاً هاشم الأتاسي زعيم حمص المنتصر في الانتخابات. هذا بينما أدى التنافس العلبي بين هنانو وسعد الله الجابري إلى وقوف هذا الأخير في صف مردم، محدثاً في الكتلة صمماً جديداً رأته جهود الأتاسي. جرى ذلك كله في مؤتمر الكتلة في حمص في أوائل تشرين الثاني ١٩٣٢. وانتهى المؤتمر إلى تعليق مشروط لمقاطعة نواب الكتلة لجلسات مجلس النواب.

في هذا كله، ترجع الوقايف العلنية لرياض الصلح وقوضه بجانب هنانو. وقد انتهى



74

74 أثناء مؤتمر اللجنة الوطنية  
الصورية في حمص 1932



75 محمد الجبر مع الديكس  
وموجنيل وكهلا عنه  
إدراك الدستور

76 ديكس الصلح مهمما في  
القاضي

77 من بين المصنعي إلى ديكس  
الصلح بستان للوزير  
الإسلامي العام

78 المؤتمر الإسلامي العام

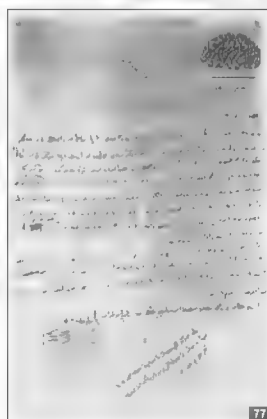




76



78



77

وفي 9 شباط 1933، حضر رياض، على رأس وفد إسلامي، قداساً في عيد مار مارون ترأسه مطران بيروت الماروني إغناطيوس مبارك ولم يُذخ إليه الرسميون الذين جرت العادة على مصيبتهم. وقد ألقى المطران خطبة نوى صداها طويلاً هاجم فيها حكمهم رئيس الجمهورية شاول دبّاس بشدة. ثم خطب رياض، فأبد كلام المطران وقال «إن اختلاف المبادئ النظرية» (ويقصد المواقف من الوحدة السورية) «لا يستوجب اختلاف الوطنيين على أمور هامة». وقد رفع الشبان الموارنة الحاضرون رياض الصلح على الأكف.

بعدها عمّ التوجس البلاد من عواقب قد تترتب على خطبة المطران. وكان موقف هذا الأخير من حكم الدباس مفترقاً عن موقف البطريرك عريضة الذي قيل إنه قد نال تمهيداً من السلطة المنتدبة بالإتيان بحبيب السعد، بعد الدباس، رئيساً للجمهورية... وهو ما حصل فعلاً حين عين المفوض السامي حبيب السعد، في مطلع شباط 1934، رئيساً لسنة واحدة، ثم جتده له سنة أخرى... وأما الدستور فبقي معلقاً وبقيت الوزارات في يد المديون وأنشأ مجلس للنواب، مختصر العدد جداً ومختصر الصلاحيات، واستبقى لباب السلطة في أيدي المفوض السامي ومنذوبه لدى الحكومة اللبنانية ومستشاريه الملحقيين بمختلف الإدارات وسائر الأجهزة التابعة له. هذا فيما كانت الأزمة الاقتصادية العالمية تواصل ضرب البلاد برياحها دون هولاء.

هذا وقد كان حدث التمديد للدباس مناسبة لاتفاق سياسي، لهذه الأول، بين بشاره الخوري ورياض الصلح، يذكر الأول خبره في مفكراته. وهو اتفاق يشمل المطران مبارك وشخصيات أخرى. ولكن رياض عاد فوجه سبيلاً إلى بكركي نفسها عند نشوب أزمة التبغ في أواخر 1934. وكان لقاء توسع بسرعة ليشتمل على دفاق رياض اليمشقيين ولبشكيل مغلماً بارزاً في الطريق إلى توطيد الجبهة الاستقلالية في لبنان وسوريا وإلى فتح أفق جديد أمامها.

التجاذب إلى استقالة مردم يوسلان من الحكومة في 20 نيسان 1933، أي قبل انعقاد مجلس النواب لمباشرة البحث في المعاهدة بيهين.

مع أن حفي العظيم دمم حكومته وإن البحث في المعاهدة تواصل، فإن مشهد الساحة السياسية وجو البلاد الشجون كانا قد جعلاً إقرارها أمراً معالاً. وقد صغ ترفع رياض الصلح (مردم أيضاً) بشأن المسلك المنتظر من النواب في مواجهة المسائل الكبرى، وأنهم يتجاوبون، إذ ذاك، انتماءاتهم المتعارضة والقسمة للمعاهدة إلى «معتلين» و«مطوّفين».

كان يونسو قد نُقل إلى مراكز وعُيّن خلفاً له في بيروت الكونت داميان دو مارتل. وفي 16 تشرين الثاني 1933، أي بعد وصول دو مارتل إلى بيروت بشهر واحد، وقعت حكومة حفي العظيم المعاهدة. وكانت هذه معجزة جناً بعقود للمسويين أرادوا إحلالها، فاستقال أحد الوزراء، سليم جببوت، احتجاجاً. وفي 21 تشرين الثاني، عُرضت للمعاهدة على مجلس النواب، بحضور نواب الكتلة الذين علقوا مقاطعتهم الجلسات لهذه المناسبة. وسرعان ما تشكّلت أكثرية في المجلس أسقطت المعاهدة، مكرّرة ما جرى بشأن الدستور في سنة 1928 ومصدقة ما توقعه رياض الصلح... وجميل مردم أيضاً. مرة أخرى، أيضاً، عيبت السلطة المنتدبة إلى «التعليق». فعلق مندوب المفوض السامي جلسات المجلس أربعة أشهر، ولكن كان المقدر قد نفذ.

## ٢٠٣ خلاف الصلح - ثابت: من العبة إلى القبة

في كانون الأول 1932، حصل تلاسن بين القاضيين ألفرد ثابت وسامي الصلح لم تلبث نيولته أن تضرعت، وطاولت رياض الصلح فنشأت من ذلك قضية تداولتها الصحف في لبنان وسوريا وفلسطين، مدة أسابيع.

كان ألفرد ثابت يحقق مع الموقوف القاضي ممتاز الصلح، شقيق سامي، في مغالطات انكشف أمرها في الدوائر العقارية وأسفر عن توقيف عدد من الأشخاص وهن التحقيق. ونُسي إلى سامي أن المحقق يهتد أخاه أثناء التحقيق ويتناول آل الصلح جملةً بكلام مهين. فحضر سامي إلى دائرة زميله، في أثناء التحقيق مع شقيقه، وسأله عن الكلام المنسوب إليه فنفاهاً بتأناً ولحن الرميلين تصابيحاً مع ذلك. وعلى الأثر، رفع ثابت تقريراً إلى رئيسه والتقى سامي الصلح رئيس المحكمة وأصل رياض بهذا الأخير أيضاً. ولم يلبث ألفرد ثابت أن خابو رياض مكزراً نفي ما نُقل عن لسانه.

وفي اليوم التالي، ظهرت جريدة النداء التي كان يصدرها كاتلم الصلح وفيها رواية للعادثة انتهت بمباراة مؤذاهما أن القاضي، لو لم ينف ما نُسب إليه «لرأى سريماً نتيجة اللعب بالنار». وعلى الأثر، حضر إلى المدلية الشاب جورج ثابت شقيق ألفرد والتقى رياض الصلح بين عدد من زملائه المعامرين فتهاجم عليه بكلام قذو وتدخل الحاضرون فأخرجوا جورج من الغرفة.

وبعيد الظهر، تصدى الشبان عماد وحسيب الصلح وسعد الدين الغندير (ابن شقيقة رياض الأتف الذكر) ومعه عبد الرحمن المظلوم للقاضي ألفرد ثابت، قرب مكتب إميل إده في شارع النبي، وأسمعوه ضرباً.

وقد أوقف المعتنق وأُخذت رياض وأُخذت، لاحقاً، إفادة كاتلم. وأقام رياض، من جهته، دعوى على جورج ثابت وعلى أخيه القاضي الذي نُسب إليه التعريض. وأحيل سامي الصلح، من الجهة الأخرى، على المجلس التأديبي.

وأثناء النظر في الدعاوى القائمة على الطرفين، نشرت للصحف، فضلاً عن أخبار التحقيق والمحاكمة، برقيات تأييد مختلفة لرياض وردت من فلسطين خصوصاً، فضلاً عن التضامن الذي أبداه له معامون كثيرون وصحافيون في سوريا وفلسطين وغيرهما، وأصبحت هذه القضية مدار لفظ وتجادب في المجال اللبناني. أخيراً توسط الطران مبارك في الخلاف فأسقط رياض الصلح مصواه وحكم المجلس التأديبي بلوم سامي الصلح وحكمت محكمة استئناف الجنب بحبس المعتنق على ألفرد ثابت مبدأً كانوا قد أمضوها في التوقيف (باستثناء المظلوم الذي حُكم غيابياً) وبزأت حسيب الصلح وبزأت كاتلم الصلح من تهمة نشر أخبار لا أصل لها وتهمة الذم والتعكير. وحكمت جورج ثابت بالحبس أسبوعاً واحداً وبتعويض شخصي قدره مائة ليرة لرياض الصلح... وكان الأخذ والرد في هذه القضية قد طالا شهرين وأياماً.

وكان واضحاً من بعض كلام الصحف وجود خشية من أن يُحمل هذا الخلاف على محمل طائفي، ولكن رياض - الذي قام بزيارة خاطفة لحيفا، في هذه الأثناء - أبدى لمنسوب جريدة فلسطين اغتباطه لما لقيه من تضامن في أوساط المسيحيين وخصوصاً وسط العامين الذين تملّح عند كبير منهم لنصرته.

وأما الملاحقون العكس بتهم الفساد في الدوائر العقارية والأشغال العامة وضيورها فأصدر الرئيس شارل دبّاس عفواً عاماً عنهم في مطلع أيلول 1933. وقد أفقد هذا المفو عهد الدبّاس الأخير ورقة الإصلاح، وكانت الورقة شبه الوحيدة المتبقية في يده. ففي ما عدا الإصلاح، لم يكن في سجل هذا العهد غير الأزمة الاقتصادية وزيادة الضرائب وتخفيض الأجور، تحت وطأة الأزمة، وقمع المطالبة الاجتماعية وظلّ الحزبات العامة فضلاً عن الاستئثار بالنصيب اللبناني من السلطة في ظلّ الدستور الملحق. وأما المفو فجاء تلطيفاً لبعض المعارضة المارسة ممّن كانوا يبدون تعاطفاً حزبياً أو طائفيّاً أو عائليّاً مع المدانين.

#### ٣٩٠ كثر المعارك النقابية وطريق النفي إلى القامشلي

في تشرين الأول 1929، أكّد رياض الصلح في القفّة، مجلة عمّال الطباعة، اعتقاده بضرورة وجود النقابات وبأهمية الدور الذي يسمها أن تلعبه في النضال الوطني. كان رياض واحداً من أصحاب الصحف وكانت نقابة عمّال الطباعة معنيّة بقرارات التعطيل الإداري للصحف. فهذه قرارات كانت تضرّ بعمّال الطباعة وبأرباب عملهم وبأصحاب الصحف والعاملين فيها في آن واحد.

وفي ربيع 1931، كان رياض في الموقع الذي رأينا من المقاطعة المبيدة لشركتي الجز والتنوير. وينسب جاك كولان إلى رياض الصلح دوراً في نقل الحركة المطالبة لجمعية السوّافين العموميين من حال الانحصار في مسائل أنظمة السير والمخالفات والمواقف والضرائب والرسوم وما إليها، إلى دائرة الاهتمام بمضاربة شركة سكّة الحديد والنقل (وكان أسماها فرنسيّاً) وما تلحقه من ضرر بالسوّافين. وقد برز ذلك في تطوّر المطالب من إضراب كانون الثاني 1932 إلى إضراب آذار 1933. فقد طرحت في الإضراب الثاني - فضلاً عن المطالب المعتادة - مسألة رفع سعر البنزين لتغطية المعجز في موازنة الشركة المشار إليها. وكان عبد الكريم شقير، وهو من أنسباء رياض الصلح، قد أصبح وجهاً مهماً في النقابة. ووجد رياض والمطران مبارك نفسيهما، مرّة أخرى، جنباً إلى جنب وذكر المطران «الغضب المقدّس» الذي يحزّك المضربين، وهذا كلام لم يُسغه الرئيس الدبّاس ولا البطرك عريضة... وكان الشرقي هنري فرعون، وهو إذ ذاك رجلٌ نافذ في قطاع النقل، يجهد، معه شخصيات أخرى، لوقف الإضراب.

كان إضراب السواقين، الأول والثاني، مهيبين، اجتمع لهما آلاف من العاملين، ولو أنهما لم يثمرا كثيراً. وقد أفضى الإضراب الثاني إلى حركة جديدة لعمال المطابع الذين كانوا قد ساندوا السواقين. ومرة أخرى، وقف رياض الصلح في جانب قطاع الطباعة فيما استنكف المطران مبارك. بدأت حركة عمال المطابع هذه في آذار وأدى تطورها إلى حظر النقابة في 7 حزيران. ولكن هذا الحظر لم يوقف الحركة التي شهدت عنفاً واعتقالات واشتكت نوعاً من العزلة ظهر في استنكاف السواقين خصوصاً عن مبادلة عمال المطابع سابق تضامنهم.

وفي آذار 1935، عاد السواقون إلى الإضراب، متابعين مسلسلاً دخلت فيه فئات مختلفة بينها المعلمون. وقد واكب هذا الإضراب تنامي حركة الاحتجاج على إعادة احتكار التبغ وتصدر البطريرك الماروني لها وزيارة رياض الصلح للبطريرك مؤقداً. وهذه المرة، كان الشعور في دوائر الانتداب بدمور لرياض الصلح في جملة هذه التعرّكات قوياً إلى حد أن المفوض السامي أمر باعتقاله. فأوقف، في أواسط نيسان، في السجن العسكري براس بيروت ثم أبعده إلى القامشلي حيث لبث مدة شهرين ونصف شهر تقريباً، قبل أن يؤذن له بالعودة - مغفوراً - إلى بيروت.

سبق رياض إلى القامشلي عن طريق حلب ودير الزور. وكانت هذه رحلة شاقة، في تلك الأيام، تستغرق نحواً من 24 ساعة. وكانت القامشلي مدينة حديثة العهد أتسها الضباط الفرنسيون في أقصى الجزيرة على مثلث الحدود السورية مع تركيا والعراق وذلك في أوائل العشرينات. وكان سكانها من أعراق وطوائف مختلفة، وقد بلغ تعدادهم في سنة 1935 نحواً من 15 ألفاً. وقد نزل رياض في فندق معمار وهو الوحيد في المدينة آنذاك. وكان فيها مطعم وحيد أيضاً، فأرسل رياض قائمة الطعام فيه إلى بعض أصدقائه مشيداً برخص أسعاره. وقد أمضى رياض معظم أوقاته هناك في القراءة والكتابة والترفيه. وكتب رسائل إلى أهله وأصدقائه يطلعهم فيها على أحواله. ورزق، وهو هناك، طفله الثانية، فعمّرت الصحف التي كانت تنشر أخباره عن سخطها لوجوده بعيداً عن هذا الحدث السعيد. وزاره منسوب القمص الجديد في غرفته وذكر كثرة ما يطلعاه من زيارات أهالي للبلدة وجوارها ونقل عنه أنه يهين لوضع كتاب في أحوال جزيرة الفرات.

وقد تلقى رياض، في مدة إبعاده، رسائل وبرقيات تضامن كثيرة وتلقى المفوض السامي برقيات احتجاج على إبعاده ومطالبة بإعادته إلى منزله. وكان بعض هذه البرقيات من أركان الكتلة الوطنية في مختلف المدن السورية وكان بعضها الآخر من لبنان وفلسطين.

واكبت الصحافة، في هذه الأقطار وفي مصر والعراق أيضاً، أخبار منغاه. وذكرت أخبار مسمى يقوم به الشيخ تاج الدين الحسيني رئيس الوزارة السورية وآخر يقوم به المطران

## إحصاءة لا إحصاءة بعده

إغناطيوس مبارك لدى المفوض السامي لإنهاء إبعاده. على أن رياض حرس، عند الإفراج عنه، على القول إنه لم يطلب هذا السعي من أحد وإن كان يشكر السامعين، وإن ما أبداه المحبون والصحف من تضامن معه يكفيه.

وكان رياض يشتد في أحاديثه، أثناء الإبعاد وبعده، على أنه عوقب هذه المرة على موقفه من قضية لبنانية تخص المسيحي قبل المسلم. وكان يؤكد أن هذه القضية كبيرة في نظره لهذا السبب وإن كانت لا تخص إلا فئة محدودة العدد من الناس (يقصد السّوّافين). فهذا وكان حركات الاحتجاج الاقتصادية التي أخذت تبعد المسيحيين (وفي صدارتهم أمثال البطريرك عريضة والمطران مبارك قبله) عن مسألة الانتخاب وتجمع بينهم وبين المسلمين في مبادرات مشتركة تُعدّ كنزاً وضع رياض الصلح يده عليه. وهو قد أخذ يكرّر أن «الوحدة» إنما هي «وحدة القلوب» وهي لا تكون بالقوانين والمراسيم وأنها لا تحصل في لبنان إلا بروضا المسيحيين، وأن استقلال لبنان وسوريا هو غاية السعي الآن.

وقد أعيد رياض إلى بيته في نهاية حزيران بقرار من المفوض السامي. وسلك به مرفاقوه طريق دبر الزور وتبصر إلى حصص فطرابلس فيبيروت التي وصل إليها في الثالثة صباحاً. وعلى الأثر، أقيمت الرثية في الأحياء والمساجد وانتشرت مظاهر الاحتجاج وهذا ما كانت السلطات تريد تداركه - بحسب برقيات دو مارتل - حين جهت لإبقاء طريق عودته وموضع وصوله على الكتمان. وما لبثت زيارات الوفود والشخصيات وبرقيات التهنية أن توالى، وكذلك حفلات التكريم. وكان (رُكان الكتلة الوطنية في طليعة المبادرين إلى زيارة العائد وكذلك المطران مبارك والسيد معسن الأمين، وكان من الحفلات واحدة في الأشرقية أقامها جان سرور، ركن جمعية التضامن الأدبي، وخطب فيها ميشال زكور ونصري المعلوف وغيرهما.

وكان إضراب السّوّافين قد انقضى. غير أن رياض وجد بانتظاره حادثاً انتهى بعبد الحميد كرامي إلى السجن ووضع أحوال «الصف الوطني الواحد» في طرابلس على كف عفريت. ثم إن معركة التصني لاحتكار التبغ كانت تتوالى فصولها وتتصّرها بطريرك الموارنة.

كان الأعيان المسلمون في لبنان قد أخذوا يطالبون، بعد إعلان الدستور واستواء البلاد جمهورية برلمانية في سنة 1926، بإجراء إحصاء عام جديد للنفوس، محتجين بأن إحصاء سنة 1922، الذي كان قد قاطعه كثير منهم من غير المتروفين ببولة لبنان الكبير، جاءت نتائجه عبر معيّنة عن واقع الموارن الطائفية في البلاد. ولم يُلَقَّ مطلب هؤلاء الأعيان استجابة في عشايا الانتخابات اللبنانية التالية التي أجريت سنة 1929. على أن هذا الطلب كان أوفر حظاً حين عادوا إليه سنة 1931، في عشايا انتخاب رئيس للجمهورية. وكان هذا الانتخاب مقرراً في ربيع 1932 عند انتهاء ولاية الرئيس شارل فطرس، وهي الثانية من ولايتين استغرقت كل منهما ثلاث سنوات. عليه أقر في تشرين الثاني 1931 قانون للإحصاء العام وتقرر إجراء الإحصاء فعلاً في نهاية كانون الثاني من سنة 1932.

وكان المسلمون متعنتين جداً للإحصاء، هذه المرة، فاتخذ يوم 20 كانون الثاني 1932 مؤتمر إسلامي عام في نادي اتحاد الشبيبة الإسلامية لعش المسلمين على تقبل الإحصاء وتنظيم إقبالهم عليه. وقد اختار المؤتمر لجنة تنغينية له كان من أعضائها معبد جميل بيهم (رئيس الاتحاد وصاحب المبادرة) ورياض الصلح وأمين أرسلان والنائبان خالد شهاب ومعبد الفاخوري وغيرهم. وتشكّلت أيضاً لجان محلية للتوعية والتنظيم.

وكان مأمول هذه العملية أن تُثبت الإحصاء كون المسلمين أكثرية في البلاد، فيرتبوا على هذا الأمر مقتضاه. ولكن مراجع المسيحيين أبوا حرصاً شديداً على تسجيل هؤلاء وجنود الإكليروس وغيرهم لهذه الغاية وسجلوا مغتريهم الكثر، وهو ما كان القانون يجبره وتنظمه، عليه، اتضع بفناء الأكثرية في الجانب المسيحي، إلا أنها أكثرية معدودة جداً بلغت 36000

كان رياض الصلح لا يزال يتقلّب بين الحفلات التي أقيمت ابتهاجاً بعودته من القامشلي وبين وفود المهنّدين التي أمّت منزله حين وجد نفسه مشغولاً بقبول حادثة كانت قد وقعت أثناء غيابيه.

ففي حزيران، كان عبد الحميد كرامي خارجاً من زيارة لفخري البارودي، تزول فندق ريفال في طرابلس، حين تعرّض له شاب من آل المقدّم يدعى عبد الحميد بالإهانة والضرب. فما كان من عبد الحميد إلا أن شهر مسدسه وأردى المعتدي. وقد سلّم عبد الحميد سلاحه، على الأثر، ثم أودع سجن الرمل في بيروت، رهن المحاكمة. وكان بين العائلتين تنافس سياسي في المدينة وكان شطو من آل المقدّم يحارب الكتلة الوطنيّة السوريّة أيضاً وكان عبد اللطيف البيسار، وهو ركن آخر للكتلة، يحالف آل المقدّم في مواجهة كرامي. فظهرت في الأفق عواقب وخيمة محتملة للجناية التي وقعت واهتزّت لها المدينة والبلاد، وتحركّ لعصر نيلها أركان الكتلة الوطنيّة وشخصيات أخرى لبنانية وفلسطينيّة.

وبعد مساع أوليّة لإجراء الصلح، عُهد بهذه المهمة إلى رياض الصلح. وقد تمثّل عليه الاضطلاع بها رفاقه في الكتلة وآل المقدّم أنفسهم، وهم أنصباؤه، وطرابلسيون آخرون.

قام رياض بما وقع عليه بدأب ومثابرة وبمراية بلّت عليها الأنفاظ المنتقاة في تصريحاته للصحف. فقد كان عليه أن يرضى شعور أهل القتل في مسائل حساسة جداً من قبيل شروط الصلح وأن يبرز شهادتهم. وكان عليه أيضاً أن يحفظ كرامة عبد الحميد وداري مكانته. وكان عليه أيضاً أن يقبّل معه وجوهاً يعتد أهل القتل بوجاهتها ويمتحن حقهم معفوفاً بدخولها في الصلح. وهو قد فعل. فعاء بمفتي القدس أمين الحسيني وب رئيس الكتلة الوطنيّة هاشم الأتاسي وبغيرهما ليشاركوه الرعاية حين تمّ التمهيد لإجراء الصلح. وهو قد زار طرابلس مراراً وأقام فيها ضيفاً، في بعض المرات، على آل المقدّم ودار كرامي في سجنه، أيضاً، وتقدّم، مع رفاقه، وفوداً جاءت من أنحاء سوريا ولبنان لحضور أربعين القتل.

نفس، تقريباً، في التقدير الرسمي، من أصل مجموع بلغ 773000 نفس، وبلغت، في تقدير الجهة الإسلاميّة المرافقة، نحواً من 20 ألفاً من أصل مجموع وصل إلى 793000 نفس. وكان هذا الإحصاء آخر إحصاء عام للنفس أجري في لبنان حتى يومنا هذا.

في كلّ حال، شجّعت هذه النتيجة رئيس مجلس النواب الشيخ محمّد الجسر (وهو إذ ذاك نائب طرابلس) على ترشيح نفسه لرئاسة الجمهوريّة. وكان قد أقدم على هذا الترشيح، من قبل، عند انتهاء ولاية الدباس الأولى سنة 1929، ولكنه لم ينل إذ ذاك، عند الاقتراع، غير صوت واحد.

وكان زعماء الموزنة وراغبين في أن يخلف أحدهم الدباس الأرثوذكسي وأن تتكرّس الرئاسة الأولى للموزنة باعتبارهم كبرى طوائف البلاد. ولكن المرشّعين الموزنة كانوا كثيراً يتقنهم إميل إده وبشاره الضوري. وقد ذكر اسم حبيب السعد على أنّه حاط بتأييد البطريك الماروني، وكر أيضاً اسم موسى تميم. وكان الأخير رئيساً سابقاً لمجلس النواب وكان الثلاثة الأولون رؤساء سابقين للموزنة.

وقد شهدت معركة الرئاسة أطواراً أفضت إلى اعتبار بشاره الضوري أوفر المرشّعين حقاً، وذلك بفعل تفضيل المفوضيّة السامية إياه على إميل إده الذي بدأ ترشيحه استفزازاً للمسلمين، إذ كان هؤلاء قد واجهوا بالسخط تدابير اتخذتها حكومته، قبل سنتين، في التلييم والإدارة الرسميين واعتبرها المسلمون مفضرة بمصالحهم.

غير أن إده خطا خطوة مفاجئة، عند وصول اللواجهة إلى هذا المنعطف، فعرّض تأييده ونواب كتلته على المرشّح المسلم محمّد الجسر. هكذا أصبح فوز هذا الأخير مضموناً ورفض، من جانب، مطالبة المفوضيّة السامية إياه بالانسحاب. وقد رأت

وفي 6 أيلول، انعقدت محكمة الجنايات للنظر في الدعوى وكانت الجلسة حاشدة وكان رياض الصلح قد أعد بيان إسقاط الحق الشخصي. وتكلم كرامي مبيهاً أسفه للواقعة مؤكداً أن الذي جرى ما كان ليخطر له بال. ثم تلا حبيب أبو شهلا، وكيل ذوي المجني عليه، بيان إسقاط الحق الشخصي، فحكمت المحكمة ببراءة كرامي. وحال تزكته حراً، ذهب كرامي إلى منزل رياض الصلح للشكر وقال وهو داخل: «الآن دخلت دار الحرية».

وبعد أيام، تولى رياض الصلح إجراء «الصلح الجاهلي». فاستطاع عبد الحميد إلى الشمال وزيراً دار رشيد المقدم في علما ومعهما عفيف الصلح وفخري البارودي وأمين أرسلان وعمر بيهم وسليم علي سلام. وقد رد آل المقدم هذه الزيارة لكرامي في اليوم التالي، فاعتبر الصلح تاماً. وفي الأثناء، حفلت الصحف ببرقيات الشكر لآل المقدم والشاء على جهود رياض الصلح من سائر الجهات. وكان بشاره الخوري وإميل لحد وسليم غنطس محاسي الدفاع عن كرامي في هذه القضية.

٢٠٤١ «... خبر دولتك»

في مطلع 1935، توفي فضل الفضل، النائب الشيعي عن لبنان الجنوبي، فترشح لخلافته ابنه بهيج. وكان هذا الترشيح حافظياً بدعم القومندان زينوفي بشكوف، المستشار الإداري النافذ الكلمة في صيدا وفي الجنوب كله. وكان ضابط الاستخبارات هذا قد استعدي يوسف الزون وعبد اللطيف الأسعد وأقصاهما عن مجلس 1934 (الذي قلص عند أعضائه من 45 إلى 25) وأثر عليهما نقيب عسيران وفضل الفضل. وكان هؤلاء الأربعة قد احتلوا مقاعد في مجلس سابقة تمثيلية أو نيابية.

شج عبد اللطيف الأسعد نفسه في وجه بهيج الفضل وخاض معه «الوطنيين» القريبون من رياض الصلح في حملة انتخابية صاخبة لم تغب عنها الشعارات المناهضة للانتداب والوئدة للوحدة السورية. وفيها تردد - من بنت جبيل - هتاف استقر بعد ذلك في الذاكرة الشعبية:

هذه المفتضة لفرزه عواقب خطيرة على الانتداب وعلى موقف حلفائه الأقوياء من الزعماء المسيحيين منه، فما كان منها إلا أن أعفنت، في 9 أيار 1932، قراراً محللاً بالضافعة الاقتصادية والرغبة في اختصار النفقات، بتعليق الدستور وإلغاء الانتخاب الرئاسي، بالتالي، ثم أسندت إلى الرئيس المارس شارل دبباس رئاسة حكومة مؤقتة من مديري الوزارات، مع احتفاظه بصفة رئيس الجمهورية. وقد دامت هذه الحال سنة وسبعة أشهر وستتها المعارضة مرحلة «حكم الفرد» لاتساع الصلاحيات التي انتهت إلى يد الدباس مؤيداً من المفتضة السامية. وكانت المعارضة لهذا الحكم واسعة جداً وعارمة.

#### سوريا ولبنان الثلاثينات: ملاحم الانهيار الاقتصادي

كان الشعور بثقل العبء الضريبي قد اشتد في الفطلمين التجاري والزراعي، في سوريا، مع وصول طلائع الأزمة العالمية سنة 1930. وقد زاد من هذا الشعور تقلب سعر العملة الموثقة إلى الفرنك الفرنسي. واتفق أن أربع سنوات من ندرة الأمطار ومن عوامل المناخ الأخرى غير المؤاتية أضرت كثيراً بالمواسم ولم يقابل ذلك تخفيف من الضرائب أو تأجيل لجايباتها، فوصلت بعض الأرياف، في سنة 1933، إلى حافة المجاعة.

وفي سنة 1934، كان 15 إلى 20% من قوة العمل السورية عاطلين عن العمل. وكان انهيار الحرف التقليدية قد ساق إلى البطالة 77000 سوري أي نصف النسبة المذكورة تقريباً. ولم يكن بعض النسو في المصانع الحديثة كافياً لدفع هذه الفئة. وشخت تحصيلات السوريين من الخارج إلى حد الانقطاع وامتنع الدينون المقيسون عن وفاة القروض فأفلست مؤسسات دائنة، ونقصت الصادرات السورية بمقدار النصف ما بين 1929 و1933، ومن أهنها الصوف والشرائق والحرير الخام



بشكوف خبّر بولتك، سلطاننا عبد اللطيف  
باريز مرهبط خيلنا ورماسنا يلحق جنيف!

والمنسوجات. وارتفع استيراد المواد الزراعية  
بمقدار 15% فيما كانت صادرات القطاع  
الزراعي تهبط بمقدار 47% ما بين 1931 و1933.

مع ذلك لم تتراجع القبضة الفرنسية من  
الاقتصاد السوري. زعم الفرنسيون أن  
سوريا تبلي، بالمقارنة مع غيرها، بلاءً  
حسناً في ظروف الأزمة العائنة. وقسروا ذلك  
بكون أكثرية السكان فلاحين ينتجون  
كفايتهم من الغذاء. ولكن الزراعة  
السورية كانت قد أصبحت، إذ ذلك،  
منخرطة انخراطاً عميقاً في السوق العالمية،  
موجهة، في قطاعات أساسية منها نحو  
التصدير والصناعة. هذا وقد كان وقع  
الجناف شديداً على البشر والمواشي فضلاً  
عن الواسم. فانخفض محصول القمح  
بنسبة 16% في موسم 1932-1933 وأضررت الرياح  
والجليد بـ60% من أشجار المشمش في آذار  
1933، فكسبت الصناعة المهمة التي تقوم  
على هذه الثمرة، وهي صناعة موجهة نحو  
التصدير. وأما الصناعات الجديدة التي نشأت  
في إبان الأزمة فتخصصت في منتجات بديلة  
من الاستيراد (شأن الإسمنت) أو في أخرى لا  
تنافس المنتجات الفرنسية.

أدى ذلك كله، على سبيل المثال، إلى  
خروج فلاحي حوران الجائعين بالألوف  
نحو فلسطين ودمشق وبيروت. وكان قسم  
منهم يعود إلى دياره حين لا يجد في المدن ما  
يقوى به على الصمود. وقد زلّ قدم الجائعين  
من الأرياف أحوال المدن سوءاً على سوء.  
وتكاثرت السرقات في المدن وأعمال قطع  
الطرق في خارجها.

وفي لبنان، لم يبق الوضع الاقتصادي بمنجاة  
من ضربات الأزمة العائنة. كانت الشكوى  
هنا أيضاً من ثقل العبء الضريبي ومن  
التضخم وارتفاع الأسعار ومن البطالة.  
وكانت الموانئ في عجز، فعممت الحكومة  
إلى تغطيتها بطبق المزيد من الأوراق النقدية  
وهو ما زاد التضخم وارتفاع الأسعار استفحالاً.

على أن الأسعد خسر الجولة بفارق كبير. فكان أن أنصاره  
واصلوا الاحتجاج على ما اعتبروه انخراطاً من السلطة إلى  
خصمهم وخلاً في الانتخابات. وقد اعتقل كثيرون من هؤلاء.  
فتولى مكتب المحاماة الذي كان رياض الصلح قد افتتحه  
مجتهداً، قبل مئة، وألحق به المتحزب نصري العلوف مساعي  
الإفراج عنهم.

كانت هذه المعركة الانتخابية فاتحة لعونة للنشاط للوحيوي  
الاستقلالي إلى جبل عامل، بعد سنوات كثيرة من الغمول.  
كانت حوادث 1920 المفقرة ومظاهر الإرهاب الفرنسي  
بعدها، ومعها الاعتراف القانوني بالطائفة الشيعية وتنظيم  
أحوالها الشخصية وإقنائها من جانب السلطة المنتدبة، قد  
أفضت - مثلاً - إلى كبح الميول التضامنية مع «الثورة السورية  
الكبرى» في كل من صيدا وجبل عامل.

وأما في وسط الثلاثينات، فما لبثت المطالب السياسية أن  
امتزجت باحتجاج الأهالي، في مناطق زراعة التبغ، على  
المعونة إلى نظام الاحتكار. وهو الاحتجاج الذي تصدّره  
- على ما أسلفنا - بطريوق الموارنة عريضة والتقاء فيه رياض  
الصلح وأركان الكتلة الوطنية السورية، فمثل بذلك فقيراً  
جسيماً في الخريطة السياسية اللبنانية ويأشر دائرة الراكث  
اللبنانية للانتداب.

وكان جبل عامل واحدة من مناطق زراعة التبغ. فبدأ  
فيه - من بنت جبيل - في مطلع نيسان 1936، احتجاج أفضى  
إلى اعتقالات ثم إلى تظاهرات سقط فيه ثلاثة قتلى فيلى إضراب  
معيد واكبته حملة تضامن واسعة ولم يغب عنه - فضلاً عن  
مطالب المزارعين - مطلب الوحدة السورية.

كان رياض الصلح قد توجه إلى باريس، مع بدء هذه الحوادث،  
مواظراً الوعد السوري الرسمي الذي سافر لمفاوضة الحكومة الفرنسية  
على معاهدة تضمن استقلال سوريا وتعلن محل الانتداب. وفي 12  
تموز - وكان رياض الصلح لا يزال في باريس - انطلقت في صيدا

حملة مطالبة بالوحدة السورية تغلغلها أيضاً نفاذها وقمع أوقع قتلى وجرحى. واعتُقل أحمد عارف الزين وعادل عسيران وتوفيق الجوهري وغيرهم ممن تصنّروا الحركة. واقتحم معروف سعد، وحده، سراي المدينة شاهراً مسنّسه فأطلقت عليه النار وأصيب. قبل ذلك بأيام، كان قد انعقد في صيدا أيضاً مؤتمر وحنيني كبير رئسه عبد الحميد كرامي وضمت وجوهاً صيداويين وعامليين وانتهى بتظاهرة.

كانت هذه الحوادث (التي وقع ما يماثلها في طرابلس أيضاً) تواكب أخبار المفاوضات العجائية في باريس. فقد أخذت هذه الأخبار ترجح رفض الحكومة الفرنسية أية عودة إلى البحث في حدود لبنان الكبير وأقي طلب للإحق الساحل وسانت المناطق المضمومة إلى جبل لبنان سنة 1920 بالوحدة السورية.

ولم يفت تقريراً للمندوب العام الفرنسي إلى وزير الخارجية أن يؤكد مسؤولية رياض الصلح عما وقع من حوادث. فزعم أن رياض الصلح أرسل تعليماته مع فؤاد أبو ظهر الذي وصل من باريس في 3 تموز على متن الباخرة شامبليون، وأن هذا الأخير نقل الرسالة إلى عبد الحميد كرامي وكافهم الصلح. هذا بينما كان بشكوف قد أكد، في تقرير أرسله في 2 تموز، أن شكري القوتلي أعلم أحمد عارف الزين برغبة رئيس الوفد السوري في باريس هاشم الأتاسي في تحريك يقوم به الحنينيون في صيدا وجبل عامل دعماً لوقف الوفد في المفاوضات.

## ٢٠٤٢ رحيل رضا الصلح ومعرفة احتكار التبغ

توفي رضا الصلح في بيروت يوم الأحد في 30 كانون الأول 1934 عن أربع وسبعين سنة. وصّلي على جثمانه عصر الإثنين في الجامع العمري الكبير وشُيّع إلى جبانة الباشورة في جنازة مهيبة. وتلقى آل الصلح التعازي به أياماً وفي مقدماتهم رياض. ووثقه الصحف مستذكّرة عهده الطويل في الإدارة العثمانية ثم وفاته في مجلس المبعوثان ثم محاكمته في الديوان العربي بعاليه ونفيه وإبائه أن يتقاضى تعويض المنفيين، ثم دوره في العهد الفيصلي نائباً في المؤتمر السوري العام ووزيراً، ثم اعتكافه بعد ميلسبون وتركه ساحة السياسة لولده رياض، وفيلت في رثاء

تسارع أيضاً خراب العرف التقليدية، بعد سنة 1930، فانفضى، مثلاً، عند معامل القزل في طرابلس من 20 إلى 5 وعدد عمال الصابون من 2000 إلى 400. وشهدت بيروت ورحلة وغيرها أحداثاً مشابهة لهذه. ولم تستوعب الصناعات الحديثة إلا شطراً معدوداً من فائض اليد العاملة. وهو فائض زادت ظروفه (وظروف الاستخدام كلها) سوءاً ظواهر مبيدة أهمها الهجرة الريفية المتزايدة وهجرة الأرمن إلى البلاد. هذا فيما كانت الأجور تغشّ بما فيها رواتب الموظفين.

هذا كله يفسر حركات المقاطعة والإضرابات التي شهدتها البلاد بين عامي 1931 و1935. وكان الساسة، موالين ومعارضين، لا يزالون منصرفين، في هذه المرة، عن هجوم الناس هذه، منشغلين بالسياسة السياسية. ولم تكن الكتلة الوطنية السورية لتستثنى، جملة، من هذا الإهمال، على رغم الاستثناءات بين أعضائها. وكان رياض الصلح أحد هذه الاستثناءات. إذ هو واكمب حركات الاحتجاج والمطالبة وتعاون مع أقرّاء مختلفين فيها، من الطلاب ورجال الأحياء إلى الشيوخ. وقد عرضه ذلك للمساءلة ثم للإبعاد.



الراحل قصائد وقاطرت إلى منزل ولده شخصيات وفود من أنحاء قريبة وبعيدة وأرسلت برقيات.



وفي 21 شباط 1935، قصد رياض الصلح بكركي ليشكر للبطريرك عريضة تعزيتة إياه في وفاة والده. وكانت معركة الاحتجاج على احتكار التبغ قد اشتدت وشفعت بامتصاص المسلمين من فرض نوع من الاحتكار لنقل الحجاج أيضاً. كانت الأزمة قد انطلقت بإصدار المفوض السامي، في 27 تشرين الثاني 1934، قراراً مبدئياً يحل نظام الاحتكار مجدداً محل نظام البندول الذي كان مطبقاً من سنة 1929. وكانت «دول» سوريا ولبنان (وهي أربع في ذلك العهد) تستوفي الضريبة المستعقة لها بواسطة البندول (أو التمنشة) تاركة زراعة التبغ وتصنيعه وتجارته حرة. وقد نشأت على هذا النظام مصالح للمزارعين والصناعيين والتجار منها مصالح كبيرة للكنيسة نفسها التي توسعت في زراعة التبغ في أملاكها الشاسعة. وكان معنى الاحتكار أن تعطى إدارته حق تحديد المساحات المزروعة وتوزيع الرخص على المزارعين والاستثمار أيضاً بتصنيع التبغ والتبناك وبيعهما. وكان في ذلك تغيير جسيم في الوضع القائم ينذر بإيقاع الضرر بالمستفيدين منه. لذا خاض البطريرك هذه المعركة بطول نفس وعناد نادرين. وبعد أن كان يخاضب مطران بيروت الماروني إغناطيوس مبارك لتشجيعه حركات الإضراب والمقاطعة في عهد الدباس الأخير ولوقوفه في صف خصم للانتداب من طراز رياض الصلح، أصبح يغاضب المفوض السامي، ثم انتقل إلى مغاضبة الدولة الفرنسية برمتها وشكا أمره إلى جمعية الأمم بعد أن نقيت رسائله إلى بومارتل ثم إلى الخارجية الفرنسية ثم إلى «السلطات العليا» في فرنسا إهماً تافهاً وأذناً صماء. وقد عُد هذا التطور، بحق، انقلاباً بعيد الأثر في العلاقة بين القوى المسيحية، ممثلة بكنيسة الطائفة الكبرى من طوائفها، والدولة المنتدبة.

لم يكن قرار الاحتكار نافذاً فوراً، بل كان نفاذه مرهوناً بنظام يوضع له وبعين مدته وإدارته وسُبل تطبيقه. وهو ما منع الأزمة مدة وافية لتنمو وتشتد. وقد جارت اللجنة النيابية التي سُميت لدروس الموضوع إرادة المفوض السامي فتمكن من تجاوز مجلس النواب ولم يعرض عليه قرار الاحتكار، خلافاً

سوريا 1936: عام فاضل يفتحه الإضراب العام

لما كان يفرضه الدستور. وعين بدء الاحتكار في الدول اللبنانية  
والسورية في مطلع آذار 1935.

وكان البطريرك قد أعلن تكراراً - حتى في برقيته الرسمية  
إلى الخارجية الفرنسية - أنه، بمعارضة الاحتكار، يرضى  
مصالح اللبنانيين والسوريين جميعاً. وهو ما زاد المراجع  
الفرنسية غيظاً منه. وأما المعارضة السورية فكان فرحها  
عظيماً بهذا الموقف وتنكرت هي والبطريرك نفسه أنه  
«بطريرك إنطاكية وسائر المشرق»! ولم تتأخر هذه المعارضة مذ  
ذلك في إرسال عرائض الدعم وتسيير وفود التأييد إلى بكركي  
كأما سعت مناسبة. وكانت الحكومة اللبنانية قد منعت  
التظاهر احتجاجاً على احتكار التبغ. فأضرب بأعنة الغضار  
في بيروت وأضرب اللخامن في زحلة وقمعوا بعنف فسقط  
قتيلان وجرحى، وأتهم العرب الشيوعي السوري - اللبناني  
وحزب الاستقلال الجمهوري القريب جداً من رياض الصلح  
بالتعرض على الإضراب والتظاهر. وهذا في كانون الثاني، أي  
قبل إضراب السواقين بنحو شهرين.

لم يفت القمع في عهد المحتجين، بل نشر حركة الإضراب  
والتظاهر في طول البلاد وعرضها وأوصلها إلى طلاب المدارس  
والجامعات وازداد تنفّق البرقيات والوفود على بكركي.  
وكانت المدن السورية تامة النصب من هذه الموجة، شأنها  
شان المدن اللبنانية.

#### ٤٣-٤ بطريرك والكتلة الوطنية: طور جديد

وقد جاءت خلية رياض الصلح والبطريرك في غمرة هذه الموجة.  
وأبلى رياض على الأثر، بخلاسة الحديث إلى جريدة النهار.  
فأشاد بإبراك البطريرك أبعاد المواجهة ونهاه إلى حد الموافقة  
على النقابات ووجهت إلى أعمال السلطة من الاحتلال إلى  
حينه والتغاضى، بالتالي، شكوى الكتلة الوطنية. ولم ينس  
رياض حرص البطريرك على توحيد كلمة الطوائف واعتباره  
سوريا ولبنان أخوين لا يفرق بينهما. وقال إن بحثاً جرى في  
النقاط التي يمكن للبطريرك والكتلة الوطنية أن يتعاونوا  
فيها. وختم قائلاً إنه عاد من بكركي وهو معتقد «أننا

في 20 كانون الثاني 1936، بدأ في دمشق  
لينتشر، من ثم، إلى سائر مدن البلاد، أشهر  
إضراب في تاريخ سوريا. أطلق الحركة  
إعدام السلطة المنتدبة على اعتقال وكن  
دمشق من أركان الكتلة الوطنية هو  
فخري البارودي، ومعه القيادي في تنظيم  
الكتلة الشبابي سيف الدين المأمون  
وإغلاقها مركز الكتلة في المدينة. فقد  
أعقبت ذلك تظاهرات عمبت قوات  
السلطة إلى قمعها وسقط قتلى وجرحى  
واعتقل كثيرون. وكان القمع يوث تجدد  
الاضطراب وتوسيعه يوماً بعد يوم حتى بلغ  
عدد القتلى العشرات، في مختلف المدن،  
وجرح مئات واعتقل آلاف. وفي 27 من الشهر  
نفسه، أعلنت الكتلة الوطنية الإضراب  
العام حتى عودة العبة الدستورية إلى البلاد.

كانت المسيرة إلى الاستقلال قد جُمعت  
منذ إسقاط مجلس النواب مشروع المعاهدة  
الفرنسية السورية في تشرين الثاني 1933 ثم  
سقوط حكومتين فرنسيتين على التوالي في  
أوائل السنة التالية. وكان قد تجدد تعليق  
أعمال المجلس ثم عُلقت إلى أجل غير  
مسمى وصعب ذلك فرض حكومة رنسا،  
مزة ثانية، تاج الدين الحسني، وهو بين  
أطوع الناسة للمفوضية السامية وأقلهم  
حظوة عند السوريين. في ظل هذه الحكومة،  
استمرت البلاد وازحة تحت ثقل الأزمة  
الاقتصادية العالمية، وقد زاد من وطأتها  
الجفاف وتدابير من قبيل العودة إلى احتكار  
التبغ وزيادة التعريفات والرسوم ومناقسة  
السلع المستوردة، وخصماً منتجات المعامل  
اليهودية في فلسطين، لإنتاج السوري. وهذا  
إلى العيب الذي استجد مع تدفق الأثوريين  
بالآلاف إلى الجزيرة السورية من جزاء القمع  
الذي واجهته حركتهم في العراق، في أواخر  
العهد الفيصلي. وهو عيب ضاعفه آخر  
تمثل في تزارع نزوح الفلاحين من قراهم  
منفوسين بالجفاف والموز. وكانت روائح  
الفساد في القطاع الحكومي، وفي الجهاز  
الانتدابي أيضاً، تزيد من النفمة الشعبية.

أسبوعنا الآن أمام مصالحة البلاد الحقيقية، بقطع النظر عن كل اعتبار عاطفي أو تقليدي».

فشهدت المدن حركات احتجاج مختلفة، في هذه الحقبة، من رفض (جاء سورياً ولبنانياً) لاحتكار التبغ ومن مقاطعة لشركة العز والتنوير مجتهداً ومن إحراق للأقمشة القادمة من فلسطين، ومن تصد للدرعية الصهيونية في شراء أراض واسعة جداً على الحدود السورية- الفلسطينية كان قد عرضها للبيع ملاكون سوريون كبار أثقلتهم أعوام الأزمة بالدين، إلخ.

كانت هذه الظروف والحوادث امتعاضاً عميقاً لسياسة «التعاون النزيه» مع السلطة المنتدبة، وهي السياسة التي كانت الكتلة الوطنية قد لزمتهما، في أعقاب انهيار «الثورة السورية الكبرى»، وكانت مشروطة بإرساء الحكم الدستوري والتوصل إلى معاهدة تحل محل الانتداب وتؤكد استقلال سوريا وترسي وحدتها على غرار المعاهدة البريطانية- العراقية، سنة 1930. وكان تجميد الحركة نحو هذا التغيير قد أخذ يزكي تجايز أجندة من المعارضة السورية لنطاق السياسة التي رسمتها الكتلة وتهديد هذه الأجندة موقع الكتلة في صدارة العمل الاستقلالي بقيمتها المعكبة على مقاليد. وكان أبرز هذه الأجندة عصبة العمل القومي، وقد تأسست سنة 1933، معازي وعبد الرحمن الشهبندر. ولم يكن هذا الجمود السياسي وما واكبه من ضيق اقتصادي ومن إجراءات اقتدارية بلا أثر في مجرى العلاقات التي كانت تحبو وتتلخ بين أركان الكتلة الوطنية نفسها وبين فرعها في دمشق ودمرها في حلب وبين أركان كل من هذين الفرعين أيضاً. لذا جاء إضراب 1936 مناسبة لوضع المصنف الكتلي مجدداً والوداع جامع لسياسة «التعاون النزيه» ولموجة الكتلة إلى الإمساك بزمام العمل الوطني ودفعة الحركة الجماهيرية في المن.

طال الإضراب العام 43 يوماً، ولم ينفع في وقفه القمع في الشوارع ولا اعتقال أبرز زعماء

ولم يتوقف رياض عن مواصلة البطريرك بعد عودته من القامشلي. فزاره في الديمان يوم 8 آب وتغنى إلى مائلته. وكان فخري البارودي قد حمل الصلح في المسجد الأموي، في أوائل السنة، على الهاتف بحياة البطريرك «حبيب الله». وهذا فيما كان الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الوزارة السورية يعدّ عندهم «عصاة الله». وقد بدا أن عوامل الاتفاق بين الكتلة الوطنية والبطريرك أخذت تتوسع في مدى السنة، من احتكار التبغ إلى مسائل أخرى متنوعة لم تلب من بينها مسائل إحياء الدستور وإرساء الحكم الوطني والاستقلال. ولم يتوان أركان الكتلة عن تلبية دعوة البطريرك إلى مقاطعة الدخان، فشكّلوا لجنة لهذه الغاية ولقيت الحملة نجاحاً في لبنان وسوريا معاً.

على أن موسم الصفاء هذا بلغ ذروته في 12 كانون الثاني 1936، وكان ذلك عيد جلوس البطريرك. في ذلك اليوم، زحف إلى بكركي نحو من خمسة آلاف شخص، جلّوا من أرجاء لبنان وسوريا. ولم تتوان مدينة حلب، مثلاً، على بعدها عن المشاركة. ووصل وفد الكتلة الوطنية في اثنتي عشرة سيارة وفيه جميل مردم بك وفخري البارودي ومظهر رسلان وتوفيق الشيشكلي وعبد الرحمن الكيالي ورياض الصلح ونواب آخرون وصحافيون ومحامون. وحضرت أيضاً شخصيات لبنانية في مقدمتها بشارة الخوري وأركان كتلته. وقد تناول هؤلاء الضيوف البطريرك وألقى يوسف الجميل والشيشكلي والبطريرك خطاباً. فصال الشيشكلي وجال في بيان وحدة التاريخ السوري اللبني وفضل الرهبان البارزة في النفاذ من سوريا وأفاض في تجميد البطريرك. ورت البطريرك مؤكداً ثباته على مبدأ نيز التمييز بين الطوائف وحرصه على حقوق اللبانيين والسوريين جميعاً. ولم ينس مطالبه فرنسا بالوفاء بعهد كليمنصو فترك اللبانيين إدارة شؤونهم كلها بأنفسهم «لا تكون لهم إلا بمنزلة مرشدة عند الحاجة». وكان هذا تعريفاً ضيقاً جداً للانتداب لم يكن له أن يعجب المفوضية السامية.

كانت معركة احتكار التبغ قد حُسمت صلياً بتثبيت المفوض السامي نظام الاحتكار وبده العمل به في أول آذار 1936.

ولكن بقتة العام المذكور والعام الذي تلاه كانا مضطربين جداً في سوريا ولبنان، وإذا كانت اضطرابات النصف الأول من سنة 1936 قد طغى عليها الطابع الاقتصادي فإن اضطرابات المدة التالية جئحت إلى مرشد من التسييس. وحتى معركة احتكار التبغ، تبين، في بنت جبيل، مثلاً، في نيسان 1936، أنها لم تكن قد انتهت فعلاً وأنها قد أصبحت تطرح فوراً مسائل من قبيل معيار الانتداب والوحدة السورية والاستقلال. ولم يكن البطريرك نفسه قد اعتبر معركة الاحتكار معسومة أيضاً ما دام قد عاد إليها بالتفصيل في ذيل مذكرة ضافية أرسلها، بواسطة المفوض السامي، في كانون الثاني 1936، إلى اللجنة النيابية الفرنسية المكلفة درس أوضاع البلاد الغاضعة لنظام الانتداب.

حصل احتفال بكركي قبل بدء الإضراب الكبير، في دمشق ثم في سوريا كلها، بثمانية أيام، وكان البطريرك قد واجهتهما بالتفريط بسلامة الكيان اللبناني وبحمائية فرنسا للبنان ومسيحيته، وهي لهم ساعده بعض أركان الكتلة الوطنية (ومنهم رياض الصلح) في دحضها، نعماً ما، واد كلام بعضهم الآخر من ثقلها عليه. وكان الأمر قد وصل إلى حد لوم القاتيكين للبطريرك - على ما شاع - بناءً على طلب فرنسي. وكان بطريرك السريان الكاثوليك تبين قد رقي إلى رتبة كاردينال وهي خطوة لم يكن قد نالها بطريرك شرقي، في تلك الوقت، في مئات من السنين. وقد أولت هذه الترقية على أنها قيل من البطريرك الماروني وسياسته. وقد يكون لهذا التأويل نصيب من الصحة. ولكن بدا أن الترقية كانت خطوة تعزيزية لحماية لوقف مناوأة ما لبثت معالته وعواقبه أن ظهرت لا لوحدة لبنان وسوريا فحسب، بل لبقاء الوحدة بين شمال سوريا الداخلية وجنوبها، أي بين حلب والجزيرة ودمشق...

في كل حال، كان فخري البارودي أشد المحتفلين تأثراً في احتفال بكركي وهو الذي جند نفسه لتعبئة الدمشقيين خلف مواقف البطريرك، فدخل الصرح البطريركي محمولاً على الأكتاف وصيناه تدمعاً. وبدأ يلقي كلمته بعد الغداء فأغص عليه وسط الزحام. وحين أفاق قال: «لومت في هذا اليوم لكننت أموت مرتاحاً لتوحد الشعبين اللبناني والسوري تحت قبة هذه الدار».

الكتلة وإبعاد بعضهم. وشهدت المدن حماساً وتنظيماً فعلاً لتمكين الأهالي من الصمود وإسعاد المحتاجين. وطارت للإضراب أسدء إلى الأقطار المجاورة فتصنّرت أخباره الصحف العربية وطنيزت برقيات النضامن وشهدت طرابلس وبيروت وصيدا وغيرها إضرابات احتجاجية وجمع تبرعات. وحين لم يجد وضع دمشق تحت سلطة الجيش، لم يجد المفوض السامي بداً من طلب استقالة الحكومة، فخلع عطا الأيوبي الشيخ تاج الدين على رأس حكومة معنلة أطلقت قسماً من المعتقلين، وبشرت، في بيروت، مفاوضات كان أطرافها المفوض السامي وهذه الحكومة وأركان الكتلة الوطنية، وانتهت إلى إعلان الكتلة أن وفداً منها سيتوجه إلى باريس للمفاوضة على معاهدة سورية فرنسية. هكذا، أوقف، وسط مظاهر الإبتهاج، هذا الإضراب، بعد اعتراف فرنسي بالكتلة الوطنية مفاوضاً لوحد على استقلال سوريا ووحدتها.

#### احتضار المعاهدة المديد

بعد توقيع المعاهدة في باريس، وصل الوفد السوري إلى دمشق، يوم 29 أيلول، مجتازاً إليها حلب وحماه وحمص وسط تظاهرات فرح عارمة كانت قد بدأت قبل وصول الوفد وبثت الكتلة الوطنية في موقع الزعامة السياسية على البلاد. على أن نص المعاهدة الكامل كان - بما احتواه من بنود عسكرية، على الأخص - أقل جمالاً من صيتها. فلم ينشر بتمامه في سوريا إلا في 27 تشرين الأول.

أثناء ذلك، كان الإعداد جاريًا للانتخابات النيابية. فحوت على دورتين في 14 و 30 تشرين الثاني، وشكلت نصراً مؤزراً للكتلة عكرته حوادث عنف بين أنصار الكتلة في حلب وتنظيم مسيحي أخذ يدعو للانفصال عن دمشق. وما لبث المجلس الجديد أن انتخب فارس الخوري رئيساً له وباشم الآتامي



رئيساً للجمهورية. وستى هذا الأخير جميل مردم رئيساً للحكومة فاحتفظ بوزارة الاقتصاد وأسند وزارتي الخارجية والداخلية إلى سعد الله الجابري، ووزارتي الدفاع والمالية إلى شكري القوتلي، ووزارتي العدل والمعارف إلى عبيد الرحمن الكيالي. ثم عين نسيب البكري الذي كان قد غامر سياسة الملاينة التي اعتمدها بعد العفو عنه في سنة 1928، وانضم إلى الكتلة، معافطاً على جيل المروز وعين مظهر دسلان، الكتولي أيضاً، معافطاً على اللانقية (بلاء العلويين)، فتّم للكتلة القبض على مفاتيح السلطة الرئيسية في البلاد.

أخيراً، صدّق مجلس النواب السوري المعاهدة في 27 كانون الأول. وأتم مجلس النواب الفرنسي فلم يصدقها أبداً...

كانت المعاهدة الفرنسية - السورية تنصّ على مرحلة اختبار مدّتها ثلاث سنوات. وقد أحجبت حكومة بلوم عن عرضها على مجلس النواب، خوفاً من المعارضة القوية فيه لتصديقها. وما لبثت حكومة الجبهة الشعبية هذه أن سقطت في حزيران 1937، فاشتدّ ساعد المعارضة المذكورة في المجلس وفي خارجه وأصبحت المعاهدة هدفاً لهزيمة منظمة. وكانت المصالح والعجيج القديمة نفسها تهدّد العملة بالقوّة، وبدا أن حكومة الراديكاليين - الاشتراكيين الداليين تجاريها. وأخذ يضاف إلى تلك المصالح والعجيج نهم الأفق الأوروبي شيئاً فشيئاً واشتداد الخوف من حرب عالمية مقبلة تجعل من خلخلة المواقع الفرنسية في شرق المتوسط أمراً غير مرغوب فيه. ولم يتوزّع موقفوا الائتلاف في المناطق السورية، من جهتهم، عن إنكفاء الميول الانفصالية حيث استطاعوا، وتشجيع من كتابوا يعمدون فيهم هذه الميول من وجوه الأقليات.

وكان جميل مردم قد وضع كثيراً من بيض الكتلة في سلة المعاهدة. فأمكن



## ٢٠٤٤ مخاض المعاهدة السورية - الفرنسية

تشكّل الوفد السوري، بعد أخذ وردّ، من أربعة من أركان الكتلة هم هاشم الأتاسي وجميل مردم وسعد الله الجابري وفارس الخوري، ومن وزيرين هما مصطفى الشهابي وإدمون حمصي. وكان إدمون رباط ونعيم أططاكعي أميناً سرّ. وأصبح خالد بكداش، القائد الشيوعي، في عداد المستشارين لاحقاً وكان تفسير ذلك ما للحزب الشيوعي الفرنسي من نفوذ ازداد التمويل عليه فيما الحزب يقف على عتبة الاشتراك في حكم فرنسا. وأمّا رياض الصلح (الذي سافر منفرداً) فكان له وضع على حدة في هذا الوفد، إذ بدا «رفيقاً» بارز النشاط والحضور للوفد ولكن من غير مشاركة في الجلسات الرسمية. فلم يكن الجانب الفرنسي ليقبل أن يضمّ الوفد عضواً لبناني الجنسية.

سافر الوفد من دمشق في 21 آذار وبوشرت المفاوضات في باريس يوم الثاني من نيسان. وكادت المرحلة الأولى من المفاوضات تقضي إلى انهيار لأن الجانب الفرنسي أبى تشنّداً كان من مظاهره التمشك بنوع من الاستقلال الذاتي (في ظلّ حاكم فرنسي) لكلّ من جبل الدروز ومنطقة العلويين. ولكن الانتخابات الفرنسية العامة، في 26 نيسان، أسفرت عن أكثرية للجبهة الشعبية، وكان يتصدها الحزب الاشتراكيّ ومعه الحزبان الراديكاليّ - الاشتراكيّ والشيوعيّ. فتوقفت المفاوضات طوال أيار، إلى أن تسلّمت الحكم وزارة ليون بلوم، وأسندت إلى أمين سرّ الدولة المساعد بيار فينيو - وكان ذا خبرة ووضبة في التفاهم - مهنة التفاوض.

لم تصبح المفاوضات هيئة في ظلّ حكومة الجبهة الشعبية. كان ضغط اليمين الفرنسي عليها لا يزال قوياً، وكانت مصادر قوّته متنوّعة: من الشركات الكبيرة العاملة في المشرق أو ذات المصالح فيه إلى الجمعيات التعليمية - الثقافية، إلى المواقع البيروقراطية والعسكرية المنتفخة بالانتداب إلى القوى السياسية المعارضة للوحدة السورية في كلّ من منطقة العلويين وجبل الدروز ولبنان، إلى الجهات المتخوفة في فرنسا من انتشار الميل الاستقلالي نحو أرجاء أخرى من الإمبراطورية.

عليه، طالبت المفاوضات مدّة الصيف كلّه تقريباً. ولكنّها انتهت إلى تسليم فرنسيّ بعودة الجبلين الدروزيّ والعلويّ إلى الجمهورية السورية، وإلى إجازة لانضمام سوريا إلى عصبة الأمم،



٦٩ مؤامرات

الحكومة الفرنسية الجديدة أن تردّه إلى التفاوض مجدداً على المساندة الفنية الفرنسية وعلى الضمانات المتعلقة بالأقليات بعد تعرّض السريان الكاثوليك في الجزيرة لأعمال عنف مهدت لها عداوة الكاردينال تبوني العلنة، في حلب، للوحدة السورية. وفي أواخر سنة 1937، بدا أن تعهّدات مردم الجديدة، في أثناء زيارته لباريس، أخذت تهزّ قواعد الحكومة في دمشق، وما لبثت أن ألحقتها إلى قمع المعتجين في الشوارع وزجّ قاداتهم من الشهبندرئين في السجن. ثمّ تبعها تعهّدات جديدة (متعلقة بحقوق التنقيب عن النفط وبتجديد امتياز البنك السوري). فانشقّ الصف الحكوميّ نفسه وخرج شكري القوّلي من الحكومة، في أوائل آذار 1938. وفي غضون الأشهر التالية، كانت الحكومة التي فقدت شطراً من قاعدتها الكتليّة تواجه مشكلات كثيرة بينها الاضطراب الديني في الجزيرة، والنشاط الانفصالي في منطقتي العلويين والدروز والخلافات مع لبنان على «المصالح المشتركة» واحتدام المشاعر العروبية على وقع ثورة فلسطين، وفوق ذلك كلّ دخول القوّات التركية لواء الإسكندرون...





٥٥ ليون بلوم

عليه، ذهب مردم إلى باريس مجدداً ليخوض في مفاوضات صعبة مدة ثلاثة أشهر. وأل الأمر إلى تسليمه بكثير من المطالب الفرنسية، سواء منها ما تعلق بمكافحة فرنسا في سوريا أم ما تعلق بحقوق الأقليات. قابل ذلك تعهد فرنسيّ بدخول المعاهدة حالة النفاذ في آخر أيلول 1939 وبعرضها على البرلمان عاجلاً. على أن المعاهدة وما استجد من ملاحقها كانت قد أصبحت غرضاً لرماية كثيفة من الجهتين الفرنسية والسورية. ففي فرنسا، بنت لجنّتا الشيوخ الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب مناوئتين للمعاهدة. وفي سوريا، اشتتت العملية على مردم. ومع أن هذا الأخير تضافى من السقوط في مجلس النواب، فإن المجلس أسقط كل ما كان قد طرأ على المعاهدة الأصلية من تغييرات ودان امتناع الجانب الفرنسي، عن تصديقها. وكانت قد برزت في فرنسا اتجاهات لإعادة النظر في وضع سوريا برمته: فمن قائل بالعودة إلى نظام الاحتلال الفرنسيّ إلى قائل بغدرالية

وإلى إقرار سوريّ بالتحالف والصداقة بين الدولتين. وضمت إلى المعاهدة (وقد حُذنت مدتها 25 سنة) ملاحق تعلق بالأقليات وبالمنطقتين الدرزيّة والعلوية وبلبنان وبتسهيلات عسكرية لفرنسا تمثلت، على الخصوص، في قاعدتين ل سلاح الجو ومراكز عسكرية أخرى، وفي التمكين من استخدام الطرق والموانئ. وقد حُبيت المنطقتان الدرزيّة والعلوية استقلالاً إدارياً ومالياً محدوداً على غرار ما كان آنذاك لسنجق الإسكندرون. وأما لبنان فتركزت المطالب السورية في أرضه جانباً وثبتت حدوده في المعاهدة الفرنسية - اللبنانية التي أعنت ووقعت في الحريف، على وجه السرعة، وترك للحكومتين السورية واللبنانية أن تسريا بينهما مسألة «المصالح المشتركة» وما كانت تنطوي عليه إدارتها من مشكلات.

## ٢< 45 رياض على مسرح المعاهدة: يساراً ويميناً ووسطاً

كان معول الوفد السوريّ إلى باريس على رياض الصلح ليعبث ما كان نسجه من علاقات وما كان حصله من تأييد لقضية الاستقلال السوريّ، أثناء وجوده في باريس سنة 1927-1928، وذلك، على الخصوص، في أوساط اليسار الفرنسيّ الذي حملته انتخابات نيسان 1936 إلى حكم فرنسا. وهو ما فعله الرجل إذ حمل جان لوفيه، صديقه القديم، على نشر مقالة في جريدة الحزب جند فيها العهد المعطى من الاشتراكيين، سنة 1928، باستكمال الاستقلال السوريّ عبر إحلال المعاهدة محلّ الانتداب. التقى رياض أيضاً ليون بلوم عشية تسلمه رئاسة الحكومة، وشكا له بقاء النصوص التي عرضتها الحكومة السابقة على الوفد السوريّ دون ما بدا من استعداد لتلبية الأماني السورية في تصريح بيروت الذي انتهى على أثره الإضراب العام. وشكا له أيضاً جنوح المفوض السامي دو مارتل (الذي كان قد قصد فيشي مستشفياً) للرجوع إلى بيروت وروغبته في إعادة المفاوضات إلى دمشق أو بيروت تخليفاً لمواقفه والجهاز الانتدابيّ على تطلعات الوفد السوريّ إلى اتفاق مع مراجع الحكومة الجديدة، وهي أقرب إلى تلبية مطالبه من الإدارة الانتدابية. وكان رياض يرى في هذه الإدارة - بما لها من مواقع وعلاقات وما تمثله من مصالح في سوريا - عقبة كويّداً دون التفاهم مع الدولة المنتدبة. وقد أفضى ما نُشر في الـ بوبوليو (جريدة الاشتراكيين)

وفي الد أومانيته (جريدة الشيوعيين) واقتناع بلوم بما يمثلته سفر المفوض السامي من إساءة، إلى إحباط خطة دو مارتل. وقد عاد رياض إلى زيارة بلوم مرة أخرى بصحبة هاشم الأتاسي رئيس الوفد. ثم إن مؤتمر الحزب الاشتراكي الثالث ألف لجنة لدراس علاقات فرنسا بما وراء البحار. وقد استمعت اللجنة إلى رياض الصلح. وعلى الأثر، أصدر المؤتمر قراراً جتد فيه تأييده السابق لاستقلال سوريا ووحدةها ودخولها عصبة الأمم بعد عقد معاهدة معها مماثلة للمعاهدة البريطانية - العراقية.

وتجده رياض بعض جهده أيضاً لمواصلة أهل اليمن والوسط الفرنسيين. وتكر بلان حكومة سارو التي افتتحت مسيرة التفاوض مع السوريين كانت حكومة وسط لا يسار، وبأن سوريا تريد معاهدة مع فرنسا لا مع هذا الحرب أو ذاك من أحزابها.

وشد رياض، في أحاديث إلى صحف عربية مختلفة، على كون الثقة، لا اقتراح النصوص المتشدة، هي الكفيلة بحل مشكل الدور العسكري الفرنسي في سوريا، بعد المعاهدة، ومشكل ضمان المصالح الاقتصادية الفرنسية ومشكل الضمانات المطلوبة للأقليات... وكانت هذه أهم للشكلات المطروحة على مائدة المفاوضات. وكان الجانب الفرنسي يتخذها مدخلاً إلى فرض قيد مكتبة للدولة السورية في نصوص المعاهدة وملاحقتها. وكانت هي أيضاً مدخل الجهاز الانتدابي إلى العراق والمناورة حفظاً لمواقفه. حتى أن رياض ذهب إلى حد القول «إن المظفين الفرنسيين هم أكثر من الضباط والجنود حرصاً على مناعة مقام فرنسا العسكري وأشد من أصعاب الأموال غيرة على هذه الأموال وأعظم تسلياً من البطارقة والرهبان في قضية الأقليات».

وكان الجانب الفرنسي قد استسهل لاستمراخ عصبة الأمم بشأن الصيغ المقترحة للمعاهدة، وذلك لأن العصبة كانت معنية مباشرة بمسألة إنهاء الانتداب (إذ هي مرجع الانتداب الأصلي) وباكتساب سوريا عضويتها، وكان عليها، بالتالي، أن تصادق على المعاهدة. وفي مرحلة لاحقة، سافر رياض الصلح وسعد الله الجابري إلى جنيف لاستطلاع المواقف في العصبة من الجهة السورية وللتشاور مع شكيب أرسلان وأحسان الجابري.

تشق حلب عن دمشق والجزيرة عن حلب، إلى قائل بصيغة لا مرككية...

كانت المعاهدة قد أصبحت في خبر كان...

### إضراب وثورة في فلسطين

في العشرين من نيسان 1936، بدأ في يافا إضراب شامل انتشر في الأيام القليلة التالية إلى سائر المدن العربية في فلسطين. كان ما أتى مباشرة إلى هذا الإضراب عنف متسلسل عربي وبهوتي شهده الأيام السابقة. كان الشيخ عز الدين القتيام، قائد الكفاح المسلح في فلسطين، قد قتل في 20 تشرين الثاني 1935، بعد مواجهة مع قوة من الشرطة. وفي منتصف نيسان 1936، نصب بعض رفاقه حاجزاً على طريق نابلس - طولكرم ليصدروا مال وكباب السيارات العابرة بعد إبلاغهم حاجة الجاهدين إلى هذا المال. قتل هذا الحاجز يهودياً وجرح اثنين، فرد اليهود بقتل اثنين من العرب وبتخريب محلات للعرب في تل أبيب وليندا أصعابها. وفي 19 نيسان، سرت شائعة (تبين أنها كاذبة) في يافا، مفادها أن اليهود قتلوا أربعة آخرين من العرب بينهم امرأة. فهب الأهالي هبة واحدة وهاجموا يهود المستعمرات الصغيرة القريبة من مدينتهم وخربوها. وقد أسفرت هذه الموجة عن عشرة قتلى ومشرة جرحى. ثم انتشرت الهجمات، على النسق نفسه، إلى مدن عربية أخرى...

على أن هذه الحوادث ما كانت تنفضي إلى ثورة استمرت ثلاث سنوات لولا أن كيل الفلسطينيين كان قد طفع. فقد كان يدخل فلسطين، في أواسط الثلاثينات، نحو من ألف مهاجر يهودي مآدون لهم أسبوعياً، يضاف إليهم عدد غير معدن من المهاجرين «غير الشرعيين». وكان نحو مائتين وخمسين ألفاً من الدونمات قد بيع

وكانت المعاهدة المراقية - البريطانية (التي أجارتها المعصبة) مرجعاً ثابتاً لفريقي المفاوضات السورية - الفرنسية ثم أضيفت إليها المعاهدة المصرية - البريطانية التي جاء التفاوض عليها مرافقاً للتفاوض السوري الفرنسي، وكانت أنبله الإيجابية مركزية للوصول بهذا الأخير إلى خواتيم إيجابية.

#### ٢-٤٦ استقبال العائلة: من «الحفلة» إلى «المهرجان»

صادر الوفد السوري المفاوض باريس بالقطار يرافقه رياض الصلح في 19 أيلول 1936. وكانت وجهته جنيف فجئوي. وفي جنيف، احتفل بالوفد نوري السعيد وزير خارجية العراق وشكيب أرسلان وإحسان الجابري عضوا الوفد السوري - الفلسطيني وغيرهم. وفي جنوى، افتتح رياض الصلح عن الوفد لأنه كان معتمداً على السفر إلى بيروت بحراً فيما كان الوفد مرصفاً دخول سوريا من الشمال ليمرّج على منهاها الكبيرة بادناً بحلب، قبل أن ينتهي إلى دمشق.

وقد أعيد لرياض استقبال مشهود في بيروت التي وصل إليها في 24 ماراً بالإسكندرية. إلى هذا الاستقبال تقاطرت وفود وشخصيات من أرجاء لبنانية وسورية كثيرة. وكان الاستقبال مأثوفاً به من السلطات واجتمع له 15 ألفاً في تقدير جريدة النهار وخمسة آلاف في تقدير الأمن للعام الفرنسي. على أن السلطات منعت وفد دمشق، وعلى رأسه شكري القوتلي، من تجاوز شتيرة مجتمعاً. فوصل إلى الاستقبال لطفي العقار وسيف الدين المأمون وعشرات آخرون ولم يصل القوتلي إلا في المساء. وقد أودى الترام بحياة شخص دهساً، في أثناء الاستقبال، ورفض جندي مغربي نزع سقافات الرزنة عن رصيف الميناء فعاقبه رئيسه الفرنسي فوراً، واحترق مرّجلاً سيارة رياض لشدة ضغط الجمهور عليها فأبذلت وأُسي على منظمين ومستقبلين في منزل رياض فحملوا إلى المستشفى. وألقيت خطبة عنة وألقى رياض كلمة شكر. وكان لوفد صيدا وجبل عامل حضور كثيف في الاستقبال. وتقدّم هذه الوفود يوسف الزين وأحمد عارف الزين وعادل عسيران والشيخان سليمان طاهر وأحمد رضا وتوفيق وبهيج الجوهري... إلخ. وحضرت وفود من طرابلس

للمنظمات اليهودية بين عامي 1930 و1936، وكان الملاكون الكبار (وبينهم سوزين وبنايوتون) قد باعوا ما نسبته 90% من هذه الأراضي وباع الملاكون الصغار البقية تحت وطأة ألوان مختلفة من الضغط والإغراء. وفي سنة 1930، كان 29% من الأسر في القرى العربية قد أصبحوا لا يملكون أرضاً. وفي هذا النصف الأول من الثلاثينات، كانت الأزمة العامة تمصّف بالاقتصاد اليهودي في فلسطين أيضاً وتقلّص قدرته على استيعاب المهاجرين، فاستشرت البطالة اليهودية واشتد الضغط على المنشآت اليهودية لعملها على الامتناع عن تشغيل اليد العاملة العربية، وكانت هذه أفسى كلفة من اليهودية، فردت تلك من التثور والكرامية بين الجماعتين. أبلغ من ذلك أن اليهود كانوا قد بلغوا نسبة 30% من السكان وأن استواءهم أكثرية أخذ يعمو مسألة وقت.

وقد بدأ إضراب 1936، في أيامه الأولى، عجزاً، إلى حد بعيد، مستقلاً عن الأحزاب ونوي الوجهة. وكان نفوذ هؤلاء قد تضعف لكثرة الخلافات بينهم وعدم سياسة التباري مع المراجع الصهيونية على رضا الغرض السامي البريطاني ومعاينيه. وكانت المطالب العربية مركزة، من سنوات كثيرة، على إنشاء حكومة وطنية قائمة على التمثيل الشعبي في فلسطين وعلى وقف الهجرة اليهودية أو تعييدها تعديداً صارماً وعلى حظر بيع الأراضي العربية لليهود... وهذه هي المطالب نفسها التي طرحتها قيادة الإضراب في نيسان 1936. وقد أصيف ليوها مطلب نزع السلاح اليهودي، بعد أن ثبت أن المنظمات الصهيونية تستقدم شحنات من السلاح وتنشر قوات منظمة.

شكّلت يافا، من أول يوم، «لجنة قيمية» لقيادة الإضراب، مثلت قطاعات السكان في المدينة، وحذت حذوها المدن الأخرى. ولم يغلب الطابع العربي على هذه اللجان أولاً، بل اضطرت الأحزاب إلى اللحاق

وعسكار وبلاد العلويين. واشتركت في تنظيم الاستقبال الفرق  
الكشفية في بيروت على اختلافها.

ثم استمرت الوفود والشخصيات تتقاطر إلى منزل رياض في الأيام  
التالية، فحضر غداة الاستقبال من دمشق رئيس الجمهورية  
السورية محمد علي العابد ونفر من وزرائه، وحضر رئيس مجلس  
النواب اللبناني خالد شهاب ومعه النائب ميشال زكوري. وحضر  
من حلب عبد الرحمن الكيالي، إلخ.

كانت حظوة رياض الصلح قد اجتازت طور «العفلة» في  
الفساد والمقاهي (وهي ما عرفه ابتداء من سنة 1928) إلى طور  
«المسيرة» و«المهرجان» اللذين يملآن شوارع المدينة وساحاتها  
ويجتاز إليهما الناس مئات الأميال.

#### ٢- 47 مشاحنات لبنانية في المفاوضات الفرنسية - السورية

لم يكن لبنان قد غاب، بطبيعة الحال، عن مفاوضات باريس  
على المعاهدة. كانت العلاقات التي بنت مستواة لمدة زادت  
عن سنة بين الكتلة الوطنية السورية والبطريرك الماروني،  
تشجع الوفد السوري على طرح المسألة اللبنانية في صيغة  
تدرجت من تصوّره الأصلي لها (وهو المدين في ميثاق الكتلة  
ومرماه «استعادة» ما ألحق بالمتصرفية، سنة 1920، من مناطق  
ومدن) إلى المطالبة بعلاقات عضوية مقبلة بين الدولتين تتجاوز  
«المصالح المشتركة»، وهي اقتصادية - إدارية، إلى نوع من  
التوحيد للمفاع والمتمثيل الخارجيّ.

وحوالي التاريخ الذي سافر رياض الصلح فيه إلى باريس (17 آذار  
1936) قبيل سفر الوفد السوري، زارت بكركي جماعة مؤلفة  
من الأخوين كاظم وقتي الدين الصلح ومن الشيخ يوسف  
الجميل والمعاصي مختار المغنّيس وعرضت على البطريرك  
عريضة نصّاً أسمته «ميثاق الكتلة الوطنية في لبنان». والنصّ  
في أربعة بنود:

- 1 «لبنان دولة عربية مستقلة ذات سيادة.
- 2 «تعهد علاقته مع فرنسا بمعاهدة.

بالعركة. كان زعماء الأحزاب غارقين،  
من أوائل نيسان، في خلافهم على تكوين  
لهم منهم دعت الحكومة البريطانية إلى  
لنمن لمفاوضته في مصر «الجلس التشريعي»  
الذي كانت قد عرضت إنشاؤه في البلاد.  
وهذا مع أن الدعوة لم تكن غير غطاء  
لسحب المشروع الذي رفضته المنظمة  
الصهيونية رفضاً قاطعاً، وأن المجلس  
الفتوح كان منقوص الصلاحيات جداً  
وغير سوي التشكيل. ولا ريب أن إضراب  
الشهرين الأولين من السنة في سوريا وما  
كان أشده حتى نيسان، كان مثلاً بين  
بواعث الاستجابة لصيغة الإضراب العام في  
فلسطين. صمد الإضراب حتى تشرين الأول  
وداخله العمل المسلح من بداياته، مواكباً  
القمع الشديد، ومتصاعداً ليمتد، على  
تقطع، بعد انتهاء الإضراب، زمناً طويلاً.  
وكان أن هذا الصمود حرك التضامن  
الشعبيّ واستدعى تدخل المراجع السياسية،  
في اتجاهات متنوعة، بل متعارضة أحياناً،  
في أقطار عربية عدة، محيطة بفلسطين أو  
بعمدة عنها.

كانت اللجنة العربية العليا قد تشكلت  
من قادة الأحزاب في 25 نيسان ورئسها مفتي  
القدس الحاج أمين الحسيني، وأصبحت قيادة  
عامة للعركة من غير أن يمنعها ذلك  
دوراً عملياً في مجال الإضراب أو أن يمنع  
استمرار الدور المستقل للجان المدن وإبقاءها  
للجنة العليا تحت المراقبة الدقيقة.  
وكانت سوريا والأردن ولبنان والعراق ومصر  
تشهد مبادرات تضامن ذهبت من جميع  
التبرعات وإضراب المدن إلى إرسال متطوعين  
للقفّال وتهريب الأسلحة. ولكن مواقف  
المراجع السياسية بدت متفردة ومتفردة  
بظروفها ومصالحها وبالاخلافات بينها  
أيضاً. تولّت، مع أطوار الحركة، أو تراخّت  
وساطات بينها بين الحكومة البريطانية  
واللجنة العربية العليا، أمير شرق الأردن  
عبد الله ووزير خارجيّة العراق نوري السعيد  
والملك السعودي عبد العزيز والنحاس باشا

8 «يدخل في عصبة الأمم».

4 «يوضع اتفاق بينه وبين سوريا لتكوين جبهة  
مُتحدة للدفاع والتمثيل الخارجي ولصيانة المصالح  
المشتركة العامة وإدارتها».

وقد اعترض البطريرك على كلمات «عربية» و«معاهدة»  
و«النفاع الوطني» و«التمثيل الخارجي». والظاهر من الأوراق  
الفرنسية أن الزيارة لم تحقق غرضها.

وأما ما كانه هذا الغرض فهو الوصول إلى حل وسط يوفق ما  
بين «الاتصاليين» و«الانفصاليين» في لبنان. يتمثل هذا الحل في  
إنشاء «جبهة» سورية لبنانية في المجالين الدفاعي والدبلوماسي،  
وفي القطاع العام من الاقتصاد (المصالح المشتركة)، وذلك  
لقاء تغلي سوريا عن المطالبة بالأراضي اللبنانية الملقاة  
بالتصرفية، وهو ما أشار إليه رياض الصلح في حديث لاحق ردّه  
فيه على كلام للمطران مبارك.

ولم يكن هذا الحل مخرجاً للاتصاليين اللبنانيين وحدهم  
بل كان مخرجاً أيضاً للوند السوري الذي كان مقبداً بميثاق  
«الكتلة الوطنية» في النفس الوطني. وبدأ أن اختيار رؤا  
البطريرك لاسم «الكتلة الوطنية» نفسه اسماً لتجمع سياسي  
أرادوا أن يباركه البطريرك في لبنان، إنما هو توحيد رمزي،  
إلى هذا الحد أو ذاك، للجهتين المرشحتين لحكم الدولتين بعد  
إبرام المعاهدتين. وكان هذا «التوحيد» عنصراً من عناصر  
المخرج الذي أراده للكتلة السورية وأراد به حلزبها اللبنانيين  
لأنفسهم وعزلوا تنصيله على الصداقة التي جمعت بين  
الكتلة والبطريرك، فلم يفعلوا.

وكان نائب بيروت وشريك رياض الصلح في جريدة العهد الجديد  
خير الدين الأحبب قد أبلغ المنوب لفرنسي العام لدى الدولة  
اللبنانية أن المفاوضات السورية عازمون على المطالبة بالمناطق  
اللبنانية ذات الأكرية الإسلامية، ولكنهم لن يملقوا مصير  
المعاهدة على استجابة الجانب الفرنسي أو رفضه لمطلبهم هذا.  
وقد علق الأحبب (الذي أصبح، بعد أشهر، أول رئيس مسلم  
لمجلس الوزراء اللبناني) على هذا الموقف بالقول إن الوفد السوري  
يتخذ المسلمين اللبنانيين «عملة للمقايضة» لا أكثر.

زعيم الوفد المصري وأمير الكويت أحمد  
الصباح وإمام اليمن يحيى، ولكن الموقف  
البريطاني في صد الهجرة اليهودية، على  
الأخص، كان متصلياً. وكانت اللجنة  
العليا التي أرسلت وقد ثلاثياً غير رسمي  
إلى لندن تنكر المسؤولية عن العمل المسلح  
وترفض وقف الإضراب شرطاً للتفاوض. ولم  
يحل الأمر من عودة للخلاف بين الحزبين  
المسيحيين، الحسيني والنشاشيبي، في صف  
اللجنة، تحت ضغط الوسايط العربية  
على الأخص. وأما الكتلة الوطنية السورية  
فجارت حركة التضامن مع إضراب  
فلسطين واشتركت فيها، ولكن وبها  
في باريس كان حذراً من «المباغة» في  
تأييد الفلسطينيين لملهم بما كان لليون  
بلموم رئيس حكومة الجبهة الشعبية،  
ولعزبه الاشتراكي، من صلات وثيقة  
بالنظمة الصهيونية.

تمثل العمل المسلح، أول الأمر، في عمليات  
متفرقة استهدفت منشآت اليهود  
وممتلكاتهم في شمال فلسطين وكذلك  
رجال الشرطة. ثم اشتدت العمليات في  
«الثلاث» وفي جبال الخليل واستهدفت  
المراكز العسكرية والمنشآت العامة  
والستعمرات اليهودية ومزروعاتها. وما  
لبثت أن انتشرت في مختلف أرجاء  
فلسطين. وكان للمجاهدين الفلسطينيين  
دور كبير في التأييد ومسلكتهم رفيعة.  
ولكن الأحزاب لعبت أدواراً في هذه الثورة  
وكتلت المصائب الفلاحية التي كان  
يتسببها في بعض الحالات، أفراد من ذوي  
السجل العدلي الثقيل. وقد مثل دخول فوزي  
القواقيج فلسطين (وهو ضابط عشائري  
محترف تقلب منذ الحرب العالمية الأولى،  
في مسؤوليات مختلفة نظامية وثورية) دفعا  
لنوعية العمل المسلح، ابتداءً من أواخر آب  
وحسب انتهاء الإضراب والتسوية مع رجاله  
إلى الأرض في أواخر تشرين الأول. لكن  
انحياز القواقيج إلى حزب النفاة المناهض  
لنفتي القدس وطموحه إلى تكوين زعامة

في كل حال، طرح الوفد السوري مطلبه هذا في منكرة قتمها إلى المفوض السامي، وقد سارع هذا الأخير إلى إبلاغ رئيس الوفد هاشم الأتاسي رفضاً فرنسياً قاطعاً لهذا المطلب. وكان معنى الرد أن حدود لبنان ليست موضوع بحث في المفاوضة الفرنسية - السورية وأن «المصالح المشتركة» أيضاً لا تبحث فيها بمعزل عن الدولة اللبنانية. وهو ما أكد في برقية إلى رئيس الجمهورية إميل إده مانون بنشرها، وهي قد نُشرت، في أواخر حزيران، وكان لها وقعها في مجرى الجدل الدائر في طول البلاد وعرضها.

وكان في باريس، في تلك الحقبة، لبناني آخر، غير رياض الصلح، هو المطران إغناطيوس مبارك حليف رياض بالأمس في مساندة العسكرات الإضرابية ومناوأة حكم الدباس في عهده الأخير. وقد نُسب إلى مبارك قوله لليون بلوم، حين التقاه، إنه يُعتمد استغناء لبنان عن جيل عامل لسوريا. فثارت ثائرة مبارك وأتهم رياض الصلح بنسبة كلام إليه لم يكن قاله. وأما رياض فاتهم مبارك بإغلاق الأبواب دون مطالب شطر كبير من اللبنانيين ونكس برفضه البحث في حل يوفق ما بين الوجوديين وغير الوجوديين في لبنان. وقد فسر رياض برقية فينيون إلى إده بأنها رفض فرنسي لإنشاء وطن مسيحي في لبنان. وهو ما كان سيفضي إليه فصل جانب من «الساحل» عن لبنان.

وأما المعاهدة اللبنانية - الفرنسية التي تعقّظ عن مبحثها البطريرك الماروني أمام رؤساء السابقين المذكور، فكان الرئيس إده متعقّظاً عنها أيضاً. كان الميل المسيحي الغالب إلى إبقاء على «حماية» فرنسية لكيان لبنان. وكان الطرف الفرنسي هو الذي تولى إقناع إده بضرورة المعاهدة، فأوضح له أن التثبيت المؤقت لوضع لبنان المستقل في عصبة الأمم لا يتم إلا بالخروج من الانتداب إلى المعاهدة. وراد أن المعاهدة يمكن أن تصاغ بعبارات عامة لا تمنع من إبرام اتفاقات ثنائية أخرى، بعد ذلك، تَهْمَن «الحماية» الفرنسية للبنان من غير منصفة «الدولة المستقلة» التي يجب اكتسابها له في عصبة الأمم.

فلسطينية لنفسه أضراً بعمله العسكري وبالتالي كلاًها. وكان الاتفاقية قد جاء من بغداد وجند في فصاله عراقين سوريين وفلسطينيين.

هذا وكانت للإضراب نتيجة غير محسوبة هي تعزيز سياسة الاستغناء عن العمالة العربية في القطاع الاقتصادي اليهودي والاستعانة بفائض العمالة اليهودي للعول دون تعطيل الأعمال في هذا القطاع. وقد أفضى العمل المسلح العربي أيضاً إلى تعزيز حركة التنظيم العسكري اليهودية وحمل السلطة المنتدبة على المندوبة للكشفة إلى تسليح اليهود وتجنيدهم للإسهام في قمع الانتفاضة الجارية.

وفي أوائل أيلول، أدى الضغط الصهيوني إلى إحقاق ساطقة نوري السعيد المجددة وإلى جنوح الحكومة البريطانية شطر العمل العسكري، ومباشرتها إرسال تعزيزات جديدة إلى فلسطين. وقد رفضت بريطانيا دخول ملوكي العراق والعربية السورية وإمام اليمن وأمير شرق الأردن طوعاً ورضاً، وبوجه، بالاتفاق معها، دعوة إلى حل الإضراب. وكان اقتراب موسم قطاف الحمضيات، في ظل الإضراب، ينذر بكارثة للاقتصاد العربي. وكان كبار الملاكين، النافذين في اللجنة العربية العليا، طليعة المتضررين. ثم جاء الإنذار البريطاني بإعلان الأحكام العرفية ليزيد الطين بلة. وكان النداء الذي وجهه الملك السعودي والعراقي وإمام اليمن وأمير شرق الأردن لوقف الإضراب والاضطراب مخرجاً معنوياً بعضاً من هذا الوضع لأن النداء لم ينطو على أدنى تعهد بريطاني لعرب فلسطين، وإنما اكتفى بالتعويل، مرة أخرى، على عدالة بريطانيا وصدافتها للعرب. هكذا أوقف في 12 تشرين الأول هذا الإضراب العام الذي كلف عرب فلسطين نحواً من ألف قتيل وتعمل المجتمع الفلسطيني لإدامته تضحيات عصية على العصر. ولكن وقف

هذا ولم يغيب الجانب الصهيوني عن هذا الجدل بين مسألة «الوحدة» ومسألة «الأقليات»، فإن تطور المشروع الصهيوني كان في صلبه. عليه جرت معادلات توّعت ما بين دمشق وباريس بين أركان لـ«الككتلة الوطنية» السورية وأركان للحركة الصهيونية. كان الجانب الصهيوني يريد دوراً سورياً في معالجة النار التي انبعلت في فلسطين، في ربيع العام 1936، وكانت قد مهّمت لاندلاعها حركة عزّ الدين القسام في السنة السابقة، وهي نار أوقدها است شراء الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في العامين السابقين إلى حدود غير مسبقة. وكانت الترسيمية العامة للموقفين المتقابلين (السوري والصهيوني) أن الجانب السوري كان يرى حلّ المشكل الصهيوني في فلسطين مشروطاً بنشوء اتحاد فدرالي عربي يستوعب هذه الأخيرة وتضمن في نطاقه حقوق يتم الاتفاق عليها للأقلية اليهودية، فيما تحث الهجرة اليهودية إلى فلسطين بأعداد تقوى اقتصاد البلاد على استيعابها ولا تغلّ بالمران السكاني بين العرب واليهود أي لا تجعل من اليهود أكثرية السكان. وأما الجانب الصهيوني فكان يطلب هجرة غير محدودة إلا بقدره البلاد على الاستيعاب، بل هو كان يقول، في تلك الأونة، بأشتمال وعد بلغور (وحركة الهجرة اليهودية، بالتالي) على شرق الأردن. وكان لا يرفض فكرة الفدرالية ولكن على أن تنشأ دولة لليهود في نطاقها تستوعب بقى المهاجرين غير المحدود. وكان يزعم أن عرب فلسطين سيتميّز عمرقهم بفعل النشاط الاقتصادي اليهودي وأن حقوقهم ستُحفظ ولكن مع الترسيم على تحويل اليهود إلى أكثرية في فلسطين وعلى تحويل هذه الأخيرة إلى دولة لهم! كان الأتقي الذي أضمر وأرساه حيناً وأعلنه حيناً أن أرض الفدرالية العتيدة سيكون فيها متسع لعرب فلسطين ولاستثمارات اليهود. وأما فلسطين، بالتحديد (وإنما الأردن أيضاً) فلا بد أن تصبح فيها الغلبة والسلطة لليهود.

وفي ظرف العام 1936، على التخصيص، كان يلغ على للجانب الصهيوني طلب وقف النزاع الدامي في فلسطين. وكان يلغ على الجانب السوري طلب الاستقلال لسوريا في ظلّ المعاهدة وفتح هذا الاستقلال على صيغة ما قبلها «الأكثرية» و«الأقليات»، لـ«توحيد» سوريا الطبيعية أو بلاد الشام. وكان الهاجس السوري المباشر أن يلجم الأثر الصهيوني المحتمل في مجرى المفاوضات السورية الفرنسية، فلا يجنح إلى التنصت، في

الإضراب، وقد اتطوى على هزيمة بعيدة الأثر نسبتها للقنلات والبيانات لبوس النصر، لم يكن غير محطة في مسار ثورة الفلسطينيين في الثلاثينات.

### فشل الثورة ومصير فلسطين

أعلنت الحكومة البريطانية، وهي ترسل لجنة بيل Peel للكتبة إلى فلسطين، بعد وقف الإضراب، أنها لن توقف الهجرة اليهودية في أثناء عمل اللجنة. فبدا واضحاً أن بريطانيا لا تبني شيئاً من سياستها على الإضراب ولا على الوساطة التي بنّتها قادة الدول العربية. وقد أعادت اللجنة العربية العليا، عند لقاءها اللجنة البريطانية، طرح مطالب الفلسطينيين الزمنية مشيرة إلى المعاهدات التي فتحت بأقطار الشرق إلى الاستقلال واستنيت منها فلسطين. وفي 7 تمّوز 1937، طلعت اللجنة البريطانية على العالم بأول مشروع لتقسيم فلسطين. وكان يلحظ ثلاثة قطاعات: عربي ويهودي وبريطاني. وكان القطاع الأخير يضمّ القدس وبيت لحم ويفضي إلى يافا عبر ممز يشتمل على اللد والرملة. وأوصت اللجنة بضمّ الناصرة ومنطقة طبريا أيضاً إلى هذا القطاع. وكان القطاع العربي المقترح شبه خال من اليهود. وأما القطاع اليهودي فكان نصف سكانه من العرب وكانوا يملكون فيه أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي. فالترجحت اللجنة نقل ما يصل إلى 225 ألفاً من العرب من هذا القطاع إلى القطاع العربي. وأوصت بإمكان ضمّ القطاع العربي برمّته إلى شرق الأردن.

وفي أواخر أيلول، بدأت المرحلة الثانية من الثورة العربية. وبعد أشهر، كانت المعارك قد عنت فلسطين تقريباً. وسيطر الثوار على معظم أريافها وتبوّأ إدارتها مباشرة. وكانت السلطة المنتدبة وأجهزتها هي المستهدفة، بالأولوية، في هذه المرحلة، باعتبار أنها «أصل البلاد». ولأن المشكل العربي-اليهودي

أوساط الجبهة الشعبية الفرنسية، لمطلب الاستقلال السوري والمعاهدة. كان الصهاينة نافذين فعلاً في أحزاب الجبهة الفرنسية. ولكن حايميم وايزمن نفسه، زعيم الحركة الصهيونية، كان يرى عند الجانب السوري ميلاً إلى المبالغة في تقدير هذا النفوذ، فيقول إن المفاوضات السوريّين يحسبون أن ليون بلوم «في جيبنا»!

عليه التقى حايميم وايزمن، في باريس، كلاً من جميل مردم ورياض الصلح. والتقى الصلح أيضاً ناحوم غوليمان، ممثل الوكالة اليهودية آنذاك في جنيف، ومعه القيادي الاشتراكي الفرنسي لونغيه والقيادي الصهيوني العمالي (الفرنسي الجنسية أيضاً) مارك جاربلموم. وينقل بن غوريون عن هذا الأخير أن رياض الصلح بادّره بالقول إن اليهود لا يتنكرون العرب إلا عند اندلاع العنف وإن زعيمهم وايزمن بذل مسعى لدى الحكومة الفرنسية للحوّل دون حصول سوريا على الاستقلال. على أن وايزمن أبى مرفئة، على ما يظهر، عند التقائه رياض الصلح. فوعد بتقديم عروض خطية يتعهد فيها برسم حدود للهجرة اليهودية إلى فلسطين ولشراء الأراضي العربية فيها بحيث لا يتحوّل اليهود إلى أكثرية. ولكن هذه المنكرة لم تكن قد وصلت إلى رياض الصلح عندما حضر بن غوريون لمقابلته بعد ستة أسابيع، في باريس أيضاً، فاحتج الصلح أمام رآثره على هذا الإخلال.

وفي ضاحية دمشق، التقى مبعوث صهيوني هو إلياهو إيشتاين (لاحقاً: إيلات) ركن الكتلة الوطنية فخرى البارودي، وذلك في الآونة نفسها. وفي النصف الأول من آب، عُقدت جولتا محادثات في دمشق بين مبعوثين صهيونيين آخرين وشكري القوتلي وفارس الخوري. وقد انتهت هذه المحادثات، بعد عرض الموقفين مجدداً، بلا ثمرة... فلم يعتبر الجانب السوري عن رغبة في مواصلة ولم يتقدّم، في نهايتها، بأي طلب يتعلق بمحادثات باريس.

كانت محطة 1936 الباريسية الدمشقية أبرز محطة يضطلع فيها رياض الصلح، بين محادثات 1922 ونكبة 1948، بقسط من التجاذب الجاري بين الصهيونيين و«السوريين» في مناخ النزاع الذي كانت تتوالى فصوله على أرض فلسطين. قبلها كان



١١ عز الدين الفخام

صانعتها. وكان حزب الدفاع (النشاشيبي) قد انشق بعد تأييده توصيات Peel وتولية أمير شرق الأردن على القطاع العربي. وما لبث هذا الحزب أن أخذ يشكّل «فرق سلام» تولّت المشاية بالشوّار ودخلت معهم في نوع من النزاع الأهلي. وكان مفتي القدس، من جهته، قد عزّل واضطرّ للهرب، بهراً، إلى لبنان، وهو متنكر، ففرضت عليه السلطة المنتدبة الإقامة في ذوق مكاييل، تحت المراقبة، حتى مطلع العرب العالمية. ومع أن مكانته الرمزية بقيت وطيدة، فإن خروجه من فلسطين وخروج آخرين من أعيان المدن المطلوبين، أو القبض عليهم، عزّز الطابع الفلاحي للشّورة ووضع زمامها في أيدي قادة المناطق والقرى من الريفين. وكان أشهر هؤلاء عبد الرحيم العجاج ومحمد وعارف عبد الرزاق ويوسف سعيد أبو دزة وحسن سلامة وعبد الفتاح الحسن. وقد تعدّز تكوين قيادة موحدة فاعلة من هؤلاء، فساة التنافس واستشرت النزاعات في جسم الشّورة. وأدى اغتيال الوشاة والعملاء إلى استفغار المعصيات التي كانوا يمتنعون إليها في وجه الشّوار. مع ذلك، كانت سيطرة الشّوار على معظم البلاد بارزة، في سنة 1938، وأمكن أن يتّخذوا إجراءات مهمّة لدعم





82 فوزي القاوقجي يتوسط رفقاء له في فلسطين 1936

الثورة ولتخفيف أعباء الضرائب والديون عن كاهل الأهليين.

ومع اقتراب شيع الحرب العالمية، ازدادت مهمة قمع الثورة إلحاحاً في العين البريطانية. فاستقرمت السلطة المنتدبة تعزيزات عسكرية كبيرة وعززت أيضاً دورها المباشر في تعبئة شرطة المستعمرات اليهودية حتى زاد تعدادها عن 14 ألفاً في سنة 1939. وكان افتقار القيادات الثورية إلى الدربة السياسية والعشرات في سلوكها وتكاثر التيارات عاملاً مؤثراً للمسامي البريطانية إلى عزلها وضربها. وهو ما فعلته القوات البريطانية في منطقة بعد منطقة بحيث استوى قمع الثورة إعادة احتلال البلاد.

ولكن بريطانيا كانت مضطرة أيضاً إلى تهدئة العرب حول فلسطين، فيما هي تعد نفسها للحرب العالمية. فأصدرت «الكتاب الأبيض» في آيار 1939 وضمت وعداً باستقلال فلسطين، في ظل معاهدة مهجها، بعد 10 سنوات، وحثت الهجرة اليهودية بـ 75 ألفاً في خمس سنوات وتعهّدت بربطها، بعد ذلك، بموافقة العرب. وعليه تصافى القمع وتشبّثت المواقف السياسية في صف

الصلح قد التقى بن غوريون، في القدس، في ربيع 1934، بعد زيارة تمهيدية قام بها موشي شاريت لبيروت. وكان بن غوريون مستقياً بمذ الهجرة اليهودية المارم إذ ذلك، وكان يسعى إلى مواكبته بنوع من الدبلوماسية يهتئ من الغضب المتنامي في فلسطين وحولها. وكان رياض الصلح، الوثيق الصلة بأمين الحسيني وبرعيه من الوطنيين الفلسطينيين، يستطلع إمكان التوصل إلى ترتيب يضبط الخطر المتنامي أو يستوعبه ويحقن الـ التي كلفت قد سالت في سنة 1929 فلم تزد الحال إلا سوءاً. كان الجانب الصهيوني قد جنح إلى استعادة فجّة لما كان كتاب 1922 «الأبيض» قد ضبطه مئة من الزمن: الهجرة اليهودية بلا حد، وضم شرق الأردن إلى «أرض إسرائيل» والتصميم على إنشاء الدولة اليهودية على الأرض المنكورة. كان لا بد من الاعتبار أيضاً، في ظل الانتداب والاحتلال البريطاني، بما كانت قد انتهت إليه الثورة السورية في ظل انتداب واحتلال آخرين. في هذا الاجتماع قدّم بن غوريون إلى رياض الصلح، بعد طلب من هذا الأخير، صيغة مكتوبة لما يعتبره الجانب الصهيوني أساساً مقبولاً للتفاوض مع الجانب العربي. ولم تكن هذه الصيغة تخرج في شيء عنّا ذكرناه أعلاه. كان الأمر الوحيد المعروض لطمانة العرب الفلسطينيين على مصيرهم بعد فتح أبواب الهجرة اليهودية على مصاريها والتصميم على إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين (بما فيها شرق الأردن) هو تقبّل دخول هذه الدولة في اتحاد عربي. وهو ما ردّ عليه رياض الصلح بالقول إن إنشاء هذا الاتحاد يحتاج إلى حرب عالمية أخرى! مع ذلك، وعد رياض الصلح بعرض الصيغة المشار إليها على أقرانه، طالباً إبقاء أمر المصم ككله مكتوباً في الوقت الحاضر. ولكن لا يوجد دليل على أن الصلح واصل سعيه. ولعلّ السبب أن ما عرضه معاروه لم يكن يفتح منافذ لتقدم فعلي. يمكن أيضاً أن يكون الصلح قد أراد أصلاً أن يضع يده على صيغة للمطالب الصهيونية أقرب إلى واقع النوايا ممّا كان معلناً. فهذا أمر كان الطرفان الفلسطيني والسوري (وهما إذ ذلك متداخلان، ورياض الصلح موقع من موافق هذا التداخل) محتاجين إلى معرفته. يمكن، أخيراً، أن يكون الصلح قد أوصل هذه الورقة إلى زميليه في وفد جنيف شكيب أرسلان وإحسان الجابري. فإن هذين قبلتا باللقاء بن غوريون، في أيلول، في جنيف. هذا اللقاء (الذي تم، هو أيضاً على ما يظهر، بمعرفة مفتي القدس) لم يكن له ما بعده.

فلان بن غوريون (الذي كانت المبالغة في تقدير درجة التفاهم بينه وبين معاوريه جزءاً من أسلوبه في العمل) أشار في خطبة ألقاها في فرصيفيا إلى اتفاق في قيد الإعداد مع الجانب العربي، وهو ما حمل إرسال الجابري على نشر روايتهما لما جرى بتفاصيله. وقد أسخط ذلك بن غوريون بدوره وطرح بالمحاولة كلها إلى القشل. في هذا الوقت، كان الحوار بين بن غوريون والفلسطيني موسى العلمي (وكان يتابعه أمين الحسيني أيضاً) قد انتهى إلى المصير نفسه.

بعد جولتي 1934 و 1936 هاتين، لا نفع على مور آخر لرياض الصلح في ما يسميه نيل كابلان «دبلوماسية بلا طائل» وهي جملة المحادثات التي انعقدت ما بين الصهيونيين والعرب في المدة الفاصلة بين وعد بلفور ونكبة 1948، وهي محادثات يملأ كابلان بأخبارها كتاباً في مجلدين. لا مور لرياض الصلح إن ما لم نعتسب اتصال داعية التقارب بين العرب واليهود كالفاريسكي به في سنتي 1942 و 1943. فقد جال كالفاريسكي على كثير من الساسة العرب في تلك الآونة. وكانت جهوده ممرجة في مناخ السموة إلى فلسطين ثنائية القومية تدخل في اتحاد عربي. وهي دعوة حملها جوداه ماغنس رئيس الجامعة العبرية في القدس ورئيس جمعية بريت شالوم («الحلف في السلام»). وهي لم تسفر عن شيء ينكر غير تهمة الخيانة وجهها القادة الصهاينة إلى ماغنس إذ جاءت دعوته في حين تكاثرت فيه المعلومات عن حجم الإيذاء التي تعرض لها اليهود في أوروبا وأخذ العداء الصهيوني يزداد للانتداب البريطاني وسياسة بريطانيا المؤيدة للاتحاد العربي.

## ٢٠٤٩ نحو «تليين» الساحل والأفضية الأربعة

بعد اجتيازه العبود عائداً إلى دمشق، راح الوفد السوري يتلقى «بيعة» الجماهير للكتلة الوطنية في مدن سوريا الكبيرة، معقوفاً بمظاهر الفرح العارم بالمعاهدة. وحين وصل الوفد إلى العاصمة أزمع مؤبوه في «الساحل والأفضية الأربعة» من أعمال لبنان أن يشاركوا الممشفين وغيرهم في استقباله. فصاروا إلى دمشق من أنحاء مختلفة وكان رياض الصلح، معقوفاً بأنصاره، على رأس السالدين.

الثورة، للقضاء على هذه الأخيرة. وكانت حصلت من عرب فلسطين خمسة آلاف قتيل وعشرة آلاف جريح وأودت بـ 5600 إلى الاعتقال. وكانت الحكالة اليهودية، من جهتها، قد أرست دعائم مثينة لقوتها العسكرية المستقلة.

كان مصير فلسطين قد أصبح شبه مقرر في عشايا الحرب العالمية الثانية.

## هي النازية... هي العرب

في 30 كانون الثاني 1933، أصبح أدولف هتلر مستشار الرايخ الألماني. وكان حربه القومي - الاشتراكي قد فرض نفسه على أنه القوة السياسية الأولى في البلاد في انتخابات تموز من العام السابق، في خضم صدامات دامية بينه وبين الاشتراكيين والشيوعيين. ولكنه عاد فتراجع في انتخابات تشرين الثاني وأصبحت للشيوعيين أقلية معطلة في الرايخستاغ، فعجز هتلر عن تشكيل الحكومة. ولكن رئيس الدولة المارشال هيندنبغ (وكان قد قهر هتلر في الانتخابات الرئاسية في نيسان 1932) عاد فافتتح بتوليته المستشارية. وفي شباط 1933، أتى حريق مشبوه على مبنى الرايخستاغ، فأتقذه هتلر ذريعة لقمع المعارضة الشيوعية. ثم توالت الإجراءات النازية ففتح باب الإعدام جزءاً لتمكيد الأمن وبمشر فتح مخيمات التجميع بعد أن ضاقت السجون بترلائيها، وأخذت إجراءات اضطهاد اليهود وعزلهم عن مواقع المسؤولية العامة تشالوا. ثم ضربت قواعد الفيرالدية وعُين على المناطق حكام نازيون وأُعلنت نقابة واحدة محل النقابات الحرة ثم جعل العرب النازي، بدوره، حزباً وحيداً في البلاد. وانطلقت، بعد ذلك، سياسة «تنقية العنصر الألماني»، فأجيز تمقيم فئات من ذوي المناهات أو المصادين بأمرأرض وراثية، إلخ. وفي تشرين الأول 1933، انسحبت ألمانيا من عصبة الأمم ومن مقرّر نزع السلاح. وفي انتخابات الشهر

وقد لاقاه فخري البارودي ورفاقه، في آخر أيلول، إلى مقر، ومعهم جمهور «الشباب الوطني» وعبروا به بين صفين من «القمصان الحبيبية» وهي التنظيم الشباني شبه العسكري الذي كان ينمو بسرعة في المدن السورية، وكان البارودي يريده نواة للجيش الوطني السوري. وفي دمشق نفسها، لقي رياض وصعبه استقبالاً كبيراً لم تغب عنه «القمصان الحبيبية» أيضاً. وكانت «الوحدة السورية» مطلب هذه الجماهير القائمة من طرابلس ومن جبل عامل ومن بيروت ومن بعليك ومن حاصبيا وراشيا، إلخ. ولم يفت رياض الصلح أن يشير في خطبته إلى «المتخلفين عنا والغارجين عن حظيرتنا»، ويقصد الأكثرية المعارضة عن هذه الوحدة من مسيحيي لبنان قوعهم بتحليل «المزاج» لرجاعهم إلى هذه العظيمة، وخاطبهم قائلاً: «إن العاطفة الجياشة التي تكبح جماحها في سبيلكم توجب عليكم أن تكبخوا جامح عواطفكم مثلنا وأن تضخوا كما ضحينا». ثم قال: «سنضحي نحن فضخوا أنتم وإلا فلا حياة لنا بدون تضحية مشتركة ومتقابلة».

كان هذا هو بيت القصيد، فالمعاهدة كانت قد أدت بقصر الامال في فصل المناطق اللبنانية التي ألحقت بالتصريفية عن لبنان وإلحاقها بسوريا. فكانت (أي المعاهدة) إخفاقاً، من هذه الجهة، للحمديين. ولكن رياض كان يريد من اللبنانيين أن يقابلوا هذا التحدي من مطلب الوحدة بفتح الباب أمام البحث في حقوق هذه المناطق وأهلها وقواها السياسية على الدولة اللبنانية وضمنها، وكان يريد من اللبنانيين أيضاً أن يتقبلوا نوعاً من التوحيد الموضعي للبنان وسوريا في السياسة الخارجية والاقتصاد والدفاع، تؤوض الحمديين فقدان أملهم في الوحدة. كان الوفد السوري، ومنه رياض، قد بذل جهوداً للحصول على ثمرة، في هذا المضمار، من المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. ولكن جهوده التي بدأت من الحزب الأقصى (أي من الوحدة) لم تثمر غير التباين بين أعضائه أنفسهم والجمهورية من قبل حلفاء الأمم في الكنيسة المارونية: من البطريرك عريضة إلى المطران مبارك الذي كان قد بكو (مع المطران عبد الله الخوري وغيره) إلى تعريض الكاثوليك على تنحية البطريرك بسبب الاقتراب «الرأب» لهذا الأخير من مواقع الكتلة الوطنية السورية ومواقفها. هذا كله فضلاً عن استنفار رئيس

التالي، حصل العرب الواحد على 92.1% من الأصوات. وفي حزيران 1934، أوفقت ألمانيا دفع التعويضات لأعدائها في الحرب الأولى. وحين توفي الرئيس هنتنبرغ في آب، جمع هتلر في شخصه منصب الرئاسة والاستشارية وأكد ذلك في استفتاء قال فيه نعمو 90% من أصوات الناخبين. وفي مطلع 1935، أعيدت إلى ألمانيا مقاطعة السار التي كانت قد فصلت عنها غداة الحرب الأولى، وذلك على أثر استفتاء أيدت فيه هذه المعجزة كثرة السكان الساحقة. وكان النظام النازي، وهو يعيد تسليح ألمانيا، يفرق الاتفاقات الدولية غير عابرة باحتياجات عصبة الأمم. فأعاد، في آذار 1936، احتلال رينانيا المنزوعة السلاح وكسز ذلك باتفاقيات أخذ الألمان يمتدنون فيها بـ«نعم» أو «لا» ثلاثة من 700 نائب. ولم يهمل النازيون الثقافة، فأحرقوا الأعمال الفنية «الفعلنة» ومنعوا الكتب الجاقية لمباييرهم واضطهدوا أصعابها.

وفي شباط 1938، أراح هتلر هيئة أركان الجيش وتسلم قيادته مباشرة. وفي آذار دخل هتلر فيينا موحداً ألمانيا والنمسا بعد مفاوضات مع مستشار هذه الأخيرة. ولم يلبث 99% من الناخبين تقريباً، في كل من القطرين، أن كسزوا نشوء «الرايخ الكبير». وفي أيلول، أباح مؤتمر ميونيخ ضم مقاطعة السوديت التشيكوسلوفاكية إلى ألمانيا، وذلك في غياب تشيكوسلوفاكيا وحضور رئيسي الحكومتين الفرنسية والبريطانية إلى جانب هتلر وموسوليني. وقد أدى ذلك إلى تمزيق تشيكوسلوفاكيا وتوزيع معظم أراضيها بين جيرانها. واعتبر المؤتمر عنوان الرضوخ البريطاني والفرنسي للإملاء الهتلري.

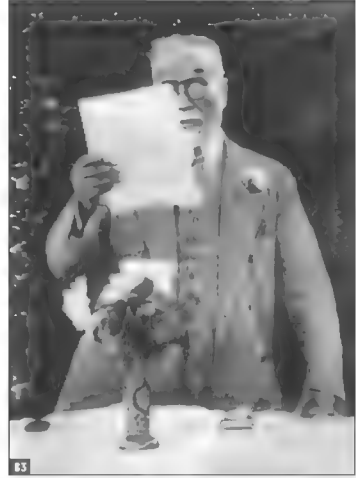
وفي 9 تشرين الثاني 1938، جاءت «ليلة الكريستال» تتوجاً أول لإجراءات اضطهاد اليهود في الرايخ الكبير. كان فشي يهودي في السابعة عشرة من عمره قد اغتال موظفاً في السفارة الألمانية في باريس، وهو يعتقد أنه

الجمهورية الجديد إميل إده وغيره من مراجع المسيحيين في وجه المطالب التي طرحها الوفد السوري على مفاوضات الفرنسيين.

كان هذا كله، ومنه كلام رياض الصلح في دمشق، يمنع معاني بعيدة الغور لما حظي به رياض من استقبال ضخم في بيروت ودمشق. فضلاً عن الرغبة في تكريس رياض زعيماً أولاً للوحيين في لبنان، كان المراد أن تضغط هذه العشود وهذه الشعارات والخطب على المفاوضات المقبلة بين لبنان وفرنسا عسى أن يتحصل للوحيين من المعاهدة «اللبنانية» ما لم يتحصل لهم من سابقتها السورية.

#### ٥٠٠ مؤتمر الساحل ومشكلة الاتصال والانفصال

في بيروت، كان قد انعقد، يوم العاشر من آذار 1936، مؤتمر الساحل. حضرت هذا المؤتمر ثلاثون شخصية جاءت من بيروت نفسها ومن طرابلس ومن صيدا ومن سائر المناطق المضبوطة سنة 1920 إلى متصرفية جبل لبنان، وجاءت قلّة منها من لبنان القديم هذا. وكانت أكثرية المؤتمرين من سنة المدن ولكن حضر أيضاً ثلاثة مشايخ من شيعية جبل عامل وصيدا التي حضر منها أيضاً عادل عسيران. وحضر سورتيان قوميّان هما صلاح لبكي ومأمون أبياس وشيوعيّ كان قد غادر الحزب هو يوسف إبراهيم يزبك. وحضر قائد عصبة العمل القوميّ في لبنان علي ناصر الدين وهو رزقيّ من الجبل. وكان طليعة الحضور السنّي سليم علي سلام الذي انعقد المؤتمر في بيته وبرئاسته، وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر ومحمد جميل بيهـ... ولم يحضر رياض الصلح الذي كان مرصعاً السفر إلى باريس، بعد أيام، لواقعة المفاوضات على المعاهدة. ويستفاد من بعض المصادر أنه كان، يوم المؤتمر، في القدس أو في طريقه إليها مشاورات مع المفتي أمين الحسيني تسبق سفره إلى فرنسا. وكان غيابه دالاً على رغبة الكتلة الوطنية في تعاشي استباق المفاوضات بموقف قاطع مسبق من المسألة اللبنانية يستنفر المراجع الفرنسيّة ويستنفر، على الأخص، «الكيانين» من مسيحيي لبنان، وهم الذين كانت الكتلة قد تقربت منهم وكانت طامحة لاجتذابهم إلى صيغة للعلاقات اللبنانية - السورية يقنع بها الطرفان وإلى



٥١ سليم سلام مخفتماً مؤتمر الساحل والاقضية الأربعة

السفير. وما لبثت ألمانيا أن شهدت موجة قتل لليهود وتخريباً لمنازلهم ومناجرهم ومعابدهم وسبق، في تلك الليلة، 35000 ألف يهودي إلى معسكرات التجميع. ثم استمرّت إجراءات الاضطهاد بتنوّع وتساعد وسهّلت الهجرة لمن اشتراها بتزك أملكه الدولة أو اشتراها له يهود الخارج. مع ذلك شهد السادس من كانون الأول توقيع اتفاق الماني - فرنسي رأى هتلر أنه يطلق يده في أوروبا الوسطى على الرغم من أن هذا لم يكن التأويل الفرنسي للاتفاق. وفي آذار 1939، تمكّن هتلر من الإجهاز على دولة تشيكوسلوفاكيا والاستيلاء، سلماً على جزء من ساحل ليتوانيا. ولم يكن هتلر يتحرّك وحده في أوروبا سنة 1938 بل واكمه حلفاؤه أيضاً. استولت قوّات فرنكو على مدريد بعد برشونة مُنزلّة ضربات قاصمة بالجمهورية واجتاحت إيطاليا الفاشية ألبانيا.

لم يبسر من بريطانيا وفرنسا رد فعل يذكر على أعمال التوسع الهتلرية. وكان هتلر بعد العدة لاجتياح بولونيا، فابتداءً، في تمّوز



٤١ كاظم الصلح

قاعدة معتلة لتوزيع السلطة في لبنان ولحقوق المناطق يقنع بها المسلمون اللبنانيون أيضاً... ولكن حضر المؤتمر ابن عم رياض، كاظم الصلح.

صعدت إلى هذا المؤتمر اللجنة التنفيذية لمؤتمر الساحل الثاني الذي كان قد عُقد في الموضع نفسه في تشرين الثاني 1933. وكان المؤتمر الأول (الذي أطلق عليه اسم مؤتمر الوحدة السورية) هو الذي عُقد في دمشق في حزيران من سنة 1928، وكانت دائرة التمثيل فيه أوسع مما كانت في تاليه. على أن مسألة الوحدة كانت مدار هذه المؤتمرات جميعاً. وكان يلحق بها المطالبة بالحكم الوطني وارتفاع الغبن، على أنواعه، عن كامل الأهليين في «المناطق المنسلخة» عن سوريا. وقد عاد المؤتمر الأخير إلى طلب «العزّة والسيادة التامتين والوحدة السورية الشاملة». ولكن بيانه أوضح الداعي الظرفي لانهجاده وهو رفض طلب بعض النواب اللبنانيين ممن «لا يمثلون المناطق المنسلخة» عقد معاهدة لبنانية - فرنسية تشمل موجباتها هذه المناطق.

كان كاظم الصلح أحد صيداويين ثلاثة عارضوا المنهجية التي رفعها المؤتمر إلى المفوض السامي وفيها هذه المطالب، وكان معه شفيق لطفي ومصادل عسيران. وكان الصلح قد طلب الكلام عند طرح النص على التصويت فحبل بينه وبين ذلك بحجة أن المناقشة انتهت. وفي اليوم التالي، نشر الصلح مقالة في بعض صحف بيروت، عنوانها «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان».

جاءت مقالة كاظم الصلح هذه معبرة أوفى تعبير عن توجهات وهموم عده كانت تعوم في جو المرحلة أو تلوح في أفقها. وأول التوجهات ما كان رياض الصلح قد جعل منه لازمة لغتية من سنوات عديدة، وهو أن استقلال سوريا ولبنان مقدم على الوحدة بينهما، وأن حظوظ الوحدة ستكون موفورة بعد الاستقلال وهي، على كل حال، رهن بالاختيار العز لأطراف الأمة. وأول بواعث الغشية كان أن يجنح لبنان، بعد فصل المناطق المضمومة عنه، إلى التشدد في الانعزال وفي طلب الحماية الأجنبية وهما عكس المطلوب. وكان ماثلاً، في المقالة، بناءً على ذلك، ما تحقق من تقارب بين الكتلة

1939، بميناء دانتريغ البلطقي وبالمعز البلطوني إليه، وكانت ألمانيا تنكر على بولونيا الحق بالتصرف بهذا الميناء. وفي نزوة هذه الأزمة، وقّع الاتحاد السوفياتي ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا، فيما بادرت بريطانيا إلى توقيع معاهدة دفاع مشترك مع بولونيا.

وفي مطلع أيلول، اجتاحت القوات الألمانية بولونيا من غير إعلان للعرب، فأعلنت التعبئة العامة في بريطانيا وفرنسا وكان الثالث منه بداية الحرب العالمية الثانية.

وبعد حرب مختصرة، اقتسم خلالها هتلر وستالين بولونيا وقضم الجيش الأحمر مناطق من فنلندا ودخل الألمان النرويج والدانمارك ثم استسلمت لهم بلجيكا وهولندا، سقطت فرنسا. وفي 16 حزيران 1940، وقّع رئيس الحكومة الجديد المارشال بيتان، الهدنة مع ألمانيا. وفي 18 منه، كان جنرال فرنسي، متواضع الرتبة نسبياً، اسمه شارل ديغول، يدعو من الإذاعة البريطانية إلى استمرار المقاومة. وكان قد سهل له الهرب جواً من مطار بورو إلى لندن جنرال بريطاني اسمه إدوارد سبيرس، محب للغة والأدب الفرنسيين ولكنه سيصبح، بعد سنة، منافواً، في بيروت، لإجراءات «فرنسا العزّة» وقائدها ديغول وتصرفات جورج كاترو وجان هيلو، مندوبي ديغول العاملين، على التوالي، في سوريا ولبنان.



84



85



88



87

85 عبد المطلب الأسعد

86 الطوفان مبروك

87 محمد الجسر

88 فخرى البارودي في زيارة  
المطيريك مريضة

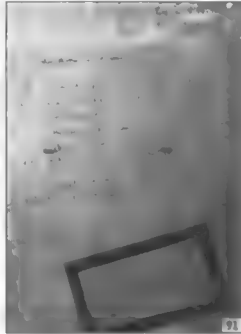


٩٠ **ولفس الصلح (إلى لفس  
الصلح) مع وليد السوي  
إلى مغارات ١٩٣٤ في بلوس**

٩١ **بن خويون**

٩٢ **تصويرة من لفس ماسينين  
الصلح - بلسا  
ابن شيتيتيه الشايب  
سعد الدين القنوي**

٩٣ **من أين الصلح إلى  
ولفس الصلح يطلب إليه  
الصلح إلى إحياء بيع  
الأراضي في الناصرة ويطلب  
من اليهود**





**كيس قومي**

ساعة القوي أكبر ساعة الصلح إلى لفس

\* حزب \*

الصلح لفس في حارة الكد يوكات \* بعد ذلك  
لما أن صلح لفس في حارة الكد يوكات \* بعد ذلك  
لما أن صلح لفس في حارة الكد يوكات \* بعد ذلك  
لما أن صلح لفس في حارة الكد يوكات \* بعد ذلك

\* \* \*

الصلح لفس في حارة الكد يوكات

## مشروع بيو العجيب وتمهيد كايو بـ«النظام»

في 22 تشرين الأول 1938، عُيِّن غبريل بيو مفوضاً سامياً جديداً على سوريا ولبنان. وكان رحيل الكونت داميان دو مارتل إيداناً بحدن المعاهدتين، وكان عهده وعهد سلفه هنري بونسو أطول عهدين لغُضِّين ساميين وكانا قد صرفا معظمهما في مجاذبة الكتلة الوطنية السورية في شأن المعاهدة، متابعين في ذلك تغلب الحكومات السريع في جمهورية فرنسا الثالثة وتغلب الأكرزيات والأحلاف الثيائية وتغلب الأمركة، بالتالي، حيال هذا الموضوع.

كان الوطنيون السوريون قد جهنوا طوال سنوات عديدة للحصول على معاهدة تعل محل الانتداب، أسوة بالمعاهدات التي تعاقبت بين العراق وبريطانيا في السنوات 1926 و1927 و1930 وانتهت بالعراق إلى دخول عصبة الأمم، وأسوة أيضاً بالمعاهدة المصرية - البريطانية التي سبقت المعاهدة السورية - الفرنسية ببضعة أشهر. ولم يلحق اللبنانيون بهذا الركب إلا حين أصبح حصول سوريا على المعاهدة أمراً مقضياً في سنة 1936. فقد كانت القيادات السيعية متخوفة، إجمالاً، قبل ذلك العهد، من زوال الانتداب، وكانت القيادات الإسلامية، إجمالاً أيضاً، متخوفة من عقد فرنسي - لبناني يكسّر حدود 1920 ويقتطع السبل أمام مطلب «الوحدة السورية»، أية تكن صورتها، ويكسّر الغلل القائم في الموازين الطائفية اللبنانية. وحين تعثر إبرام المعاهدتين، في فرنسا، لم يوجد من أهل السلطة في لبنان من يسي مشابة جميل مردم، رئيس الحكومة السورية، على الملل لإخراج المعاهدة إلى حيّز التطبيق.

وصل بيو إلى المشرق في ظروف اضطراب شديد لم يلبث بعض ما أتخذه من إجراءات أن زاده شنة. ففي سوريا كانت الكتلة الوطنية قد تشقت وهي ترى في الألق سداً أمام المعاهدة، على الرغم من تنازلات مردم. وكانت ترى لواء الإسكندريون

الوطنية السورية وسيد بكركي. وكان المرغوب أن يحفظ هذا التقارب ولا يجعل تفكيك الكيان اللبناني، بالتالي، مدخلاً إلى تحقيق الوحدة. كان المرغوب أيضاً أن يجري التوجه بحيث الوحدة - في أوانه - إلى الشركاء في البلاد لا إلى المفوض السامي الفرنسي. وكان المرغوب أخيراً ألا تُعدّ الوحدة إنهاءً لـ«سلب» أو «اغتصاب» ما، بعدما جنح «السالب» أو «المغتصب» إلى المؤدة، بل أن تُترك صيغتها ودرجتها في قيد البحث المفتوح، بين الشركاء أنفسهم، عن أي حل يعطى برضاهم الجامع. وفي كل حال، كان يجب أن تبقى الوحدة بعيدة عن «الإسلامية» فلا يبني المؤتمر على ما سبقه من مقدمات عُقنت في ظروف مغيرة. وأما الوحدة «القومية» التي يبتئها كائظم الصلح فهو يراها مشتبلة على بلاد العرب جميعاً لا على سوريا وحدها. وهو، في انتظار تحقيقها، لا يريد «وطناً نصف سكانه أعداء له». وذلك أن القومية لا تفرض التوحيد السياسي بالضرورة، بل هي تملو «فوق الفكرات السياسية وتجمعها في الصعيد الواحد الأكبر ولو كانت في جزئياتها متفرقة».

هذا وليس من شك في أن تحرير الوفد المسافر إلى باريس من ضغوط المطالبة الوحيدة ليمتكن من التحرك بمرونة بين عناوين الملف السوري كلها، وليرتقب كبره فكبها المفاوضات من أولها، كان هماً مائلاً في خاطر كائظم الصلح. وكان مائلاً في خاطره أيضاً إمكان اقتراح صيغة تشترك في وضعها بكركي للعلاقة اللبنانية - السورية. وهو ما حاول البحث فيه، بعد أيام من مقالة كائظم، وقد أشرنا إليه، قصد بكركي وكان في عهده كائظم وشقيقه نقي الدين. ولكن الأمور اتخفت مجرى آخر. فقد تبين أن بكركي لم تكن وصلت إلى حيث كان الصلحيون قد قدروا. ولم يلبث الموضوع اللبناني أن أصبح موضوع مواجهة في ساحة المفاوضات الباريسية وفي غيرها من الساحات.





كانت مطالبة هاشم الأتاسي (في رسالة إلى المفوض السامي دو مارتل مؤرخة في 11 حزيران 1936) بوضع حدود لبنان على مائة التفاوض بين الجانبين السوري والفرنسي في باريس قد استثارت الرفض من المراجع المسيحية اللبنيّة على اختلافها، ومن الجماعات المهرجانية أيضاً، ولقيت رفضاً فرنسياً قطعياً. كانت ثمرات التقرب السوري من البطريرك ومن كتلة بشاره الغوري الدستورية قد تبينّت تقريباً، إذ تقدّم هذان المرجعان صفوف المدافعين عن سلامة الكيان اللبناني وتجاوز بشاره الغوري الرئيس إده نفسه فطلب عودة مجلس النواب إلى الانعقاد لاتخاذ موقف من المطامع السورية، بعد أن كان إده قد علّق جلساته. وهكذا أخذ التوتر بين المسيحيين والمسلمين يقترب من درجة الخطر.

وفي 18 حزيران، اتخذت «اللجنة العليا للمتوسط» في الحكومة الفرنسية قراراً بإحلال معاهدة محل الانتداب الفرنسي على لبنان وربط هذا الأخير مباشرة بفرنسا من غير توسيط للجنة الانتدابيات لئلا تدمر في عصبة الأمم. وكان هذا القرار منطلق برفقة التطمين القويّة التي أرسلها فيينو إلى الرئيس إده. وكانت البرقية بدورها منطلقاً لجدال داخلي في الوفد السوري أخذ فيه جميل مردم موقف المعرّ من خطر تمسك الوفد بمطالبه اللبنانية على المفاوضات برفضها. ورأى رياض الصلح، من جهته، أن هذه المطالبة تعيّن فرص للوصول إلى صيغة أبقى للملاقات السورية - اللبنانية برمتها أثناء التفاوض على «المصالح المشتركة». وفي تموز، أصاد الأتاسي، في رسالة إلى دو مارتل، طرح المطلب السوريّة وعرض الحجاج القويّة لها منتهياً إلى طلب استفتاء للأهلين في المناطق المضبوطة إلى المتصرفيّة، ويقرّ مصير هذه المناطق. فودّ فيينو موضعاً أن سير المفاوضات أصبح في خطر.

على الأثر، استشرى الإضراب في صيدا وبيروت إلى واجهة الاهتمام هي وجيل عامل. ووجدت دوائر الانتداب إصبعاً في ذلك لكل من رياض الصلح من باريس وشكري القوتلي من دمشق. وفشرت الأمور بالرغبة السورية في المرفأ وفي الضمّ من جهة وبالرغبة في عزل لبنان عن فلسطين التي كانت حوادتها قد أخذت تستثير لغطاً بقرب تقسيمها ونشوء دولة يهودية على قسم منها. وقد امتدت موجة التظاهر والاحتجاج

بتجسه، خطوة بعد خطوة، نحو تركيا، قبل أن يؤول إليها نهائياً في 23 حزيران 1939، وذلك بموجب معاهدة بينها وبين فرنسا، دمت منها هذه الأخيرة إلى كفالة العياد التركي في حرب أخذت تبدو قريبة. وكانت الثورة الفلسطينية أيضاً قد أخذت تصيب الكتلة الموقلة في معيها بشظايا انهيارها الأخير. وكانت العالة الاقتصادية مترنبة أيضاً ولم يكن الطرف الفلسطيني بريئاً من تردّيها. فكان لا بدّ للصنوع التي أحدثتها هذه العوامل في بنیان الكتلة أن تزلزل حكمة مردم. وقد وجنت هذه في الخلاف مع المفوض السامي الجديد على تعديل لنظام الأحوال الشخصية والطوائف استثار غضبه إسلامية، فرصة لاتساعب مشرت. فاستقال مردم في 18 شباط 1939. ولم تصد حكمة لطفي العفار الذي خلفه (وكانت حكمة ثلاثية أيضاً) إلا شهراً واحداً. فخلعت حكمة غير حزبية ورثها نصوحى البخاري وبقيت عاجزة عن الحركة. هذا فيما كانت الكتلة تشهد استقالة نفر من أبرز قادتها... وفي أوائل تموز 1939، علّق بيو المستور وحل مجلس النواب وعيّن حكمة مديريّن برئاسة بهيج الخطيب. فبار هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية إلى الاستقالة وأضعاً حداً لعهد الكتلة الوطنية الذي كانت قد افتتحتته انتخابات 1936.

وأما في لبنان، فخرج بيو، عند وصوله، على المشاحنات التي لم تكن تهدأ إلا لتشتعل مجدداً بين كتلتى إده والغوري. كان الاضطراب قد ساء منذ أن أصاد دو مارتل العمل بالدستور في مطلع 1937. فعرفت البلاد سبع حكومات، في أقل من عامين، رئيس الأخيرة منها عبد الله اليافي ورئيس خمساً منها خير الدين الأحصه ورئس السياسة خالد شهاب. فكمزس عهد إميل إده بهذا رئاسة الحكومة للسنة. وكان قرار المفوض السامي قد ثبت ولاية المجلس النيابي إلى كانون الثاني 1938 وولاية رئيس

منذ ذلك من صيدا إلى مدن أخرى سورية ولبنانية. واحتج لقاء جديد، في بيروت، تقبّله عمر بهيم وسليم علي سلام على إخضاع المسلمين لسلطان الأقلية. هذا فيما كانت المواقف المسيحية المقابلة تزداد حدة والسلطة المنتدبة تستنفر الموالين لها من الساسة المسلمين.

وحين لم يثبت الإضراب في المدن أُكِّله وأخذ يتراجع، حاول الوفد السوري الدخول، في المفاوضات، إلى العلاقة السياسية بين لبنان وسوريا، من المدخل الاقتصادي أي من «المصالح المشتركة». ولكن فيينو أنذر الوفد بأن فرنسا لن تعترف باستقلال السوريين وترعى دخولهما إلى عصبة الأمم إلا متى وجست مسألة العلاقات الثنائية حلاً يكفل استقلال كل منهما. من جهة أخرى، أوصى فيينو إده وعريضة برفض عرض جاء من بعض الأعيان العلويين لضمّ «مملكتهم» إلى لبنان، لافتاً إلى أن ذلك يجعل المسيحيين أقلية في مديارهم.

على أن اتّحد المراجع المسيحية في مواجهة المطالب السورية ثم يمنع استشراء العراك بين إميل إده وبشاره الغوري منذ أن استقرّ الموقف الفرنسي على عقد معاهدة مع لبنان شبيهة بالمعاهدة مع سوريا. وقد دام هذا العراك أربعة أشهر ولم يستبعد من بين أسلحته تلويح الدستوريين بالاقتراب مجدداً من الكتلة الوطنية السورية، وهو ما كان يأمله رياض الصلح أيضاً ويسعى إلى تحقيقه. وكان مدار هذا العراك مرجعية التفاوض اللبناني مع فرنسا. أخنت كتلة الغوري تطالب بالعودة إلى دستور 1926 وإجراء انتخابات نيابية على أساسه وتولي الحكومة العازلة بثقة المجلس الجديد مهنة التفاوض. وكان إده، من جهته، معارضاً للعودة إلى دستور 1926، مبركاً أن خصومه يريدون العذ من سلطته التفاوضية في مناسبة يتوقّف عليها مصير البلاد أربع قرن مقبل، وهو الحق المفترض للمعاملة. عليه طرح الإثنون موضوع تعديل الدستور لتوسيع صلاحيات الرئيس.

وقد جهد دو مارتيل، لدى عودته من باريس، للتوفيق بين الخصمين. وانتهى الأمر بتشكيل مجلس النواب لجنة من سبعة أعضاء مؤرّعين بين الطوائف الرئيسية وبضمتهم إلى الوفد المفاوض وعلى رأسهم بشاره الغوري. وقد رئس إده هذا الوفد

للجمهورية إلى ما بعد ذلك بسنة. وقد رفض بشاره الغوري، خصم إده المزمّن، أن يدخل حكومة الأحبب وحزب عليه البطريوك. وكانت الكتلتان الإثنية والدستورية شبه متكافئتين في المجلس النيابي، وهو ما سهّل للنواب أن يمتدّوا الحكومة أفراداً وحكم المال والمنافع في موضوع الثقة. وقد اتّخذت مساعي الغوري لإراحة الأحبب طابعاً طائفيّاً واضحاً أبرزه الطرفان. فأنتهى الأمر بدو مارتيل إلى فرض حكومة وحدة وطنية برئاسة الأحبب أيضاً دخلها ميشال زكور عن الدستوريين. ولكن هذا التدبير أغضب المسلمين الذين رأوا فيه حصاراً لطبق رئيس الحكومة وأخذوا يهاجمون الأحبب لتسليمه به. وكانت تلك أيام عودة سورية إلى المطالبة بطرابلس وخلاف سوري لبناني على إدارة المصالح المشتركة. وكان دو مارتيل قد أبسّ رضاه عن إدارة الأحبب لانتخابات تشرين الأول 1937 وبخاضة عن تصنيه لتعالف سليم سلام وعمر بهيم ورياض الصلح في بيروت، وكان ممولاً عليه أيضاً في مقولة الطامع السورية في مسقط رأسه طرابلس وفي العذ من نزعة إميل إده إلى جمع مقاليد السلطة في يديه...

وبين تشكيل وتعديل، وبين ائتلاف ونقض للائتلاف، رئس الأحبب خمس حكومات عبّرت 15 شهراً لا غير. ثم تبعها حكومة خالد شهاب ثم حكومة اليافي الأولى التي لم تكمل ثلاثة أشهر وكانت حكومتها ائتلاف. هذا فيما صممت حكومة اليافي الثانية التي وافقت بداية عهدها وصول بيو إلى بيروت، ثمانية أشهر، وكانت الكتلة الدستورية في المعارضة.

وفي 21 أيلول 1939 (وكانت الحرب العالمية قد بدأت)، علّق بيو العمل بالدستور، مؤخراً هذا الإجراء عن الإجراء السوري المماثل شهريين وأسبوعين. وذلك لأن صمود الحكومة البرلمانية، في سوريا، كان مستعزراً بعد خسارة لواء الإسكندرون. وقد

وتولى دو مارتل ومعاونوه المفاوضة من الجانب الفرنسي، بعد أن تقرر إجراؤها في بيروت.

على أن المشكل الإسلامي بقي على حاله تقريباً بعد تفنيل للمشكل المسيحي. كان ثم قرار فرنسي بإيجاد رياض الصلح عن المفاوضة. وكان إميل إده قد اتبع، منذ تسلمه الرئاسة في مطلع السنة، سياسة تقرب من المسلمين أخذت تعطي ثماراً في الوسطين السنّي والشيعي. ولكن المفاوضة على المعاهدة ظهرت لمعظم الزعماء المسلمين على أنها فرصة أخيرة لمعالجة شكواهم من الوثنية التي فرضها عليهم إنشاء دولة لبنان الكبير سنة 1920. وكانت المعالجة تقتضي في نظرهم، فضلاً عن تصحيح الميزان الطائفي في المؤسسات والامتيازات ومن إضفاء التمييز الضريبي الموروث بين المتصرفية والمخقات، أن تسفر المعاهدة عن صيغة للعلاقة اللبنانية - السورية تعيهم (بعد طرحها الكونغرس) حين جبهوا باستحالة الضم) وأن تسفر أيضاً عن صيغة لامركزية، في لبنان، توفر للمناطق الملحقة حداً من حرية التصرف بشؤونها.

وقد سمى رياض الصلح، بعد التكريس الذي وقّره له موره في المعادشات الفرنسية السورية والاستقبال الذي لقيه في بيروت ومشق، إلى عضوية الوفد اللبناني المفاوض حاملاً هذه التطلعات، وطلب تأييد الزعماء المسلمين لسعاه. ولكن دو مارتل استدعى رياض إلى المفوضية السامية وحاوره معقراً ولم يبد لهجية إلا في اللامركزية الإدارية. ورفض رياض، من جهته، مفاوضة إده في المطالب الإسلامية وأبدى تصلباً. حين أفلح دو مارتل في التوفيق بين الإثنيين والغوريين، اجتمع، في صوفر، سعد الله الجابري والصلحان عفيف ورياض وسليم علي سلام وعمرو بيهم وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف الديسار وأطلقوا حملة عارمة على المعاهدة للعقيدة.

على الأثر، بدأ إضراب عنيد في طرابلس. ثم انعقد في 28 تشرين الأول مؤتمر في منزل عمر بيهم حضره مئات وألقى فيه رياض الصلح خطبة صافية عرض فيها حصيلته اتصالاته اللبنانية وحذر القيادات المسيحية من الركوب إلى «الحماية» الفرنسية ومن فرض صيغة لا يرضاهم المسلمون ولا سوريا ولا العالم العربي.

انحلّ يفعل التعليق مجلساً النواب والوزراء اللبنانيين ولكن أقرّ إده رئيساً للجمهورية. وأما مهتات الحكومة فقام بها عبد الله بيهم أميناً لسرّ الدولة ومعه مستشار فرنسي ومجلس استشاري من الميرين.

طال العمر بهذه الصيغة المختصرة سنة ونصف سنة. كانت السلطة المنتدبة قد أخضعت البلاد لحكمها المباشر، وتوالى وصول التعديرات العسكرية إلى سوريا ولبنان في صيف 1939 وخريفها، بعد أن عُيّن الجنرال وفان، للفوض السامي الأسبق، قائداً عسكرياً عاماً لشرق المتوسط وأصبح الموات الاقتصادي، في العرب، ومعضلات التميمين، شغل الناس الشاغل. وحين مُنيت فرنسا بالهزيمة، في ربيع 1940، أصبح الفوض السامي خاضعاً بدوره لرقابة لجنة الهدنة الألمانية - الإيطالية، وقد حلت في بيروت وأخذت مقرراً لها السراي الكبير. وفي أواخر السنة، وصل إلى بيروت الجنرال هنري دنزليهن معن بيو مغوشاً سامياً من قبل حكومة فيشي للمعاونة مع المحتلين الألمان. وفي نيسان 1941، قدم إده وبيهم استقالتيهما معهما وجدا نفسيهما خالي الفوض من كل سلطة فعلية.

والواقع أن إقدام بيو على اختصار آلة الحكم في لبنان وسوريا كان، إلى استجابته لظروف العرب، موافقاً لاجتهاد عام طلع به صاحبه في موضوع النظام المناسب للبلاد. فهو قد رأى أن لبنان يجب أن يُعهد به إلى أمير بروتستانتي من السويد يعين بدوره حاكماً فرنسياً للبلاد ويمارس هذا الأخير مجلس معمر من مثلي الطوائف. وأما ما وجه اختيار الفوض السامي إلى جهة الأمير البروتستانتي، فهو أن الطائفة البروتستانتية صغيرة جداً في البلاد ولا يمكن اتهامها بالاستئثار. على أنه لا بد من الالتفات إلى أن بيو نفسه كان بروتستانتي.



٩٣ في مصر في الطريق إلى الصح

94 قالمة يحنلون وأسعار ككتب  
اشترأها رباض الصلح في وقت ما

٩٥ إسماعيل إله وخير للدين الأحسن  
وزراء في ساحة الشهداء

٦٦ المهدي بنوفا يحكتب الى ريان  
محترفا على تاييده الجمهوريين  
الاسبان

٩٧ أركان الممكرين الأوروبيين  
(تشاربيلين، والانييه، هتلر،  
موسوليني) في مؤتمر صوفين

موضوع	تاریخ	ملاحظات
موضوع اول	تاریخ اول	ملاحظات اول
موضوع دوم	تاریخ دوم	ملاحظات دوم
موضوع سوم	تاریخ سوم	ملاحظات سوم
موضوع چهارم	تاریخ چهارم	ملاحظات چهارم
موضوع پنجم	تاریخ پنجم	ملاحظات پنجم
موضوع ششم	تاریخ ششم	ملاحظات ششم
موضوع هفتم	تاریخ هفتم	ملاحظات هفتم
موضوع هشتم	تاریخ هشتم	ملاحظات هشتم
موضوع نهم	تاریخ نهم	ملاحظات نهم
موضوع دهم	تاریخ دهم	ملاحظات دهم



وقد أسمع رياض، في هذه الآونة، كلاماً صارماً جداً لصديقه عزيز الهاشم بشأن استسلام الزعامات المسيحية للإدارة الفرنسية ومآلاتهم إياها على مواطنيهم المسلمين وعلى مطالبهم، ولم يستثن من ذلك إلا عزيز الهاشم نفسه و«حفنة» من أصدقائه. وأبلغه أنه (أي رياض) زعيم مسلم من الآن فصاعداً وأن الفرنسيين لا يحسبون حساباً إلا للحركات الإسلامية ولا يقيمون اعتباراً لزعامة وطنية. وأبلغه أيضاً أن البطريك وسائر الزعماء المسيحيين كتبوا رسائل معادية للمسلمين وأن الخارجية الفرنسية أطلعتهم على هذه الرسائل. وبما المسيحيين إلى الاعتبار بعائتي الدروز والعلمانيين الذين تغلّت عنهم فرنسا في آخر لحظة. وقال أيضاً إن الوحدة ستفرض فرضاً على المسيحيين في غضون سنوات خمس وإن العالم الإسلامي سيمول طلابها وستكون لهم سوريا المستقلة ملجأً آمناً.

وقد دون عزيز الهاشم هذا الكلام في رسالة بعث بها إلى البطريك عريضة.

وفي طرابلس، سقط جرحى في التظاهرات وأطلقت النار على المستشار والعسكر الفرنسيين. ولكن المفاوضات على المعاهدة أجريت بسرعة ولم يُنَجِّ الوفد اللبناني - بالرغم من حصر عضويته بنوي السابقة في التعاون مع السلطة المنتدبة - من أصدقاء المواجهة الطائفية الدائرة في مدى البلاد. فطرح عبود عبد الرزاق وخالد شهاب مطالب المسلمين المتعلقة بالمساواة في الضرائب والاعتمادات وباعتماد العربية لغة رسمية. وطرح نجيب عسيران مطلب اللامركزية. ولكن بشاره الخوري وأيوب تابت أبديا تصلاً، معتبرين هذا النوع من المطالب خارجاً عن موضوع المعاهدة. وكان تدخل دو مارتل هو ما حملهما على القبول باللامركزية معتمدة لا تتعدى نطاق البلديات. أخيراً وقعت المعاهدة في 13 تشرين الثاني ووافق عليها مجلس النواب بعد ذلك بأربعة أيام. وكان الفارق الرئيس بينها وبين المعاهدة الفرنسية - السورية متشكلاً في الشروط العسكرية. فقد احتفظت فرنسا بحرية تامة لمراقبة جيوشها وحركتها على الأراضي اللبنانية وفي البحر والجو وذلك لمدة المعاهدة بتمامها. هذا بينما كان وجودها العسكري في سوريا قد جعل ضيق النطاق وقصير المدة.



٢٨ وصول بيو إلى بيروت

هذا المشروع المجيب لم يكن مبنوت الصلة بمعينة السلطة المنتدبة، على اختلاف مراجعها، تربي الحالة الداخلية في لبنان. ففي مطلع تموز 1939، أي قبل اندلاع الحرب العالمية بشهرين، رفع الجنرال كايو القائد الأعلى لقوات المشرق إلى رئيس الحكومة الفرنسية تقريراً فيه وصف مز لهذه الحالة. وهو قد عزا سوءها إلى «الفساد العميق للطواقم السياسية» مشيراً إلى أن السلطة المنتدبة أطلت لها العجل كثيراً في السنتين المنصرمتين. وهو قد ضرب أمثلة متنوعة تفيد تشخيصه، وأكد على ضعف البنية اللبنانية ونزوعها إلى التفكك حالما تترأخى القبضة الفرنسية مرخية العنان لتفاعلات الداخل. وهو قد ذهب إلى حد القول إن تغيير طاقم سياسي بآخر لا يجدي نفعاً لأن «النظام هو الذي لا يساوي شيئاً». وأما ما لم يلتفت إليه كايو فهو أنه كان يتحدث في نهاية عقدين مضياً على الانتداب وكانت المهمة العلنية لهذا الأخير، في خلاهما، هي المساعدة في إنشاء هذا النظام وإبلاغه الرشد.



٩٩ هنتر

وغداة توقيع المعاهدة، انتشرت مظاهر الابتهاج في أحياء بيروت المسيحية ونظم حزب الوحدة اللبنانية (وكان قد أسسه توفيق لطف الله عواد المقرب من الدوائر الانتدابية) مسيرات وصلت إلى أطراف الأحياء الإسلامية في رأس النبع، تنقّمها «القمصان البيضاء» وهم التنظيم الشباني شبه العسكري لهذا الحزب. وقد استثار هذا المسلك جمهور المسلمين الذين كانوا يعتنقون الإغضاء عن مطالبهم في المعاهدة تحدياً لهم. ومساء اليوم نفسه، وهو يوم الأحد 15 تشرين الثاني، ألقى خطباء (كان آخرهم أنيس النصولي أكثرهم صياحاً) خطاباً حاداً في حق المعاهدة وأنصارها في الجماهير الغاضبة التي احتشيت في مسجد البسطة تحتاً وحوله. ثم وصل رياض الصلح وبدأ يخطب داعياً إلى الهدوء، فقوطع ولم يتمكن من إتمام كلامه.

وعلى الأثر، خرج آلاف المتظاهرين إلى وسط بيروت، وشهدت المدينة عنفاً لم تكن عرفت مثله من مطلع الانتداب. أحرقت عربات للترام وسيارات وحطمت واجهات لمحلّات ونُهبت واستُهدف، على الأخص، أصحاب الوكالات التجارية الفرنسية. وحاول المتظاهرون الوصول إلى السراي الصغير، مقر الحكومة اللبنانية، ومعاصرتهم. سقط قتلى من جزاء القمع وجرح عشرات وأعتقل كثيرون. وزاد الطين بلة خروج شبّان مسيحيين (من الكتائب والقمصان البيضاء والأرمن الطاشناق) لمواجهة المتظاهرين المسلمين وكذلك تهديد قيادات مسيحية أخرى بالزحف على بيروت من الجبل (وكانت موجة المتظاهرين المسلمين قد حطّمت الواجهات المنيّة احتفاءً بالمعاهدة، فعظمت موجة المتظاهرين الأرمن الواجهات غير المنيّة). فهدت المدينة والبلاد على حافة نزاع طائفي دموي. وهو ما حالت دونه في الواقع شدة إجراءات الأمن والقمع الفرنسية. وما لبثت حالة الغضب والقمع المقابل أن أسقطت جرحى جنداً في طرابلس وأفضت إلى اعتقال عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار ومصطفى المقدّم.

هذه الحوادث التي كان قد جرى مثلها في حلب، نظرت إليها السلطة المنتدبة وجازتها في ذلك الكتلة الوطنية السورية (التي دعت، متأخرة، إلى التهدئة) على أنها تهديد لا للمعاهدة اللبنانية وحسب، بل للسورية أيضاً. وكانت صدامات حلب، على الأرجح، سبباً لهياج الشبان الأرمن في بيروت وتحطيمهم

معالات إسلامي المدينة ونهبهم بعضها. وكان جانب من الغضب الإسلامي اللبناني يجد تفسيره في الشعور بأن وحمويّ الأسس السوريّين قطعوا شوطاً في الابتعاد عنهم أثناء المفاوضة على معاهدتهم، ثم قطعوا شوطاً آخر في الاتجاه نفسه لصماية هذه المعاهدة. عليه أخذ شعور اللبنانيين المسلمين يكبر بأن عليهم التمويل على أنفسهم في فرض حقوقهم على الدولة اللبنانية. وكان بين أشد هؤلاء شعوراً بالمرارة رياض الصلح.

كان رياض الصلح قد بند، في أسابيع ثمرات، جهوده في مدى سنوات مضت، لإنشاء حلف مسيحي إسلامي في لبنان يواكب سعيه الاستقلالي سمي الكتلة الوطنية في سوريا. فبدأ أن هذا السعي لم يُفُض إلا إلى نوع من دفاقه في دمشق لمضيّه في العملة على المعاهدة الفرنسية- اللبنانية، وإلى شعور بالخذلان في أوساط المسلمين اللبنانيين، وإلى استنفار متقابل بين المسيحيين والمسلمين دفعا البلاد إلى حافة النزاع الأهلي. وهو ما سارع زعماء بيروت المسلمون، وبينهم رياض الصلح، إلى التواء قادة المسيحيين، وبينهم بشارة الخوري، غداة حوادث منتصف تشرين الثاني، ليجهدوا سوية في ردّ خطره ودفْع غائلته. مع ذلك، دفع رياض الصلح ثمناً باهظاً من مكانته في بيروت، بعد هذه العواث. فقد تقلّصت مواقفه عمّا كانت عليه عند عودته من باريس. وفي انتخابات 1937 النيابية، بدت أبواب بيروت المسيحية شبه مغلقة في وجهه.

أسوأ ما في الأمر أن معركة «المعاهدة» هذه كفت اختياراً نظرياً بحثاً أومجّانيّاً للعلاقات اللبنانية- اللبنانية والعلاقات اللبنانية- السورية. وذلك أن تقلّب الحكومات في فرنسا والتعاطب بين مواقع النفوذ وكتل المصالح والتوتر المتصاعد في أوروبا فرضت كلها تغيير الخطط الفرنسية في المشرق العربيّ وفي الشرق وانتهت بالمعاهدتين اللبنانية والسورية (بعد أن كلّفنا ما كلّفناه من جهود ومواجهات ضحايا) إلى الذهاب أدراج رياح العرب التي أخذت تدق أبواب العالم.

## ٥٢٠٥ الحاج رياض

في شتاء 1937، أتى رياض الصلح فريضة الحج. سافر مصطحباً بشير السعداوي رئيس اللجنة الطرابلسيّة البرقاوية في دمشق. وقد عزّجا على القيس، ومنها ركبا القطار إلى القاهرة، ومنها إلى السويس. وفي القاهرة، التقيا مفتي القدس ورفاقه فأبحر الجميع سوية. وفي القاهرة أيضاً، أقامت الجالية السوريّة حفل تكريم لرياض.

وكان هؤلاء الحاج متوجهين لطرح القضية الفلسطينية واستدراج الدعم لها في الموسم. وكانوا ضيوفاً، في السفر والإقامة، على الملك عبد العزيز الذي أشركهم في غسل الكعبة وأولم لهم مع كبار الحاج. كانت مرحلة الإضراب الكبير من الثورة الفلسطينية قد انقضت وكفت لجنة بيل الملكية تواصل أعمالها في فلسطين.



وَقَهْم من كلام لاحق لرياض أن المسألة الفلسطينية كانت مدار بحث وأن الملك مصمم على نصره فلسطين. ولم يُفَضِّ رياض بِلْيَةِ تفاصيل.

وقد عاد رياض مع المفتي ورفاقه والسعداوي مازين بالقاهرة. وفي القاهرة، التقى رياض ورفيقه عبد الرحمن الشهبندر. وكان العفو عن هذا الأخير وعودته إلى دمشق في الأفق. وكان الشهبندر شديد العداء لحكومة مردم والمعاهدة خالماً في مشروع الأمير عبد الله المتعلق بسوريا الكبرى وفي الخطط البريطانية. ولعل لقاء القاهرة كان استكشافاً لطبيعة العلاقة التي ستنشأ بينه وبين الكتلة الوطنية عند عودته. ولم يَفِضْ رياض بدخول فلسطين بمصوى أن صلاحية جوازه قاربت الانتهاء. فانفصل والسعداوي عن المفتي وسافرا بعبراً إلى بيروت فوصلها في 26 آذار بعد غياب طال شهراً ونصف شهر تقريباً. وفي بيروت، لبث رياض أياماً يستقبل المهنيين.

#### ٥٣٠ ج انتخابات والقائمة الشعبية

كان إميل إده قد أُنْتُخِبَ، في مطلع 1936، رئيساً للجمهورية من قبل مجلس نيابي مختصر وفي ظل دستور معطل جزئياً. وكان بشاره الخوري رئيس المعارضة قد جعل من إطلاق سراح الدستور محوراً لمركته السياسية مؤملاً من ذلك تقييد سلطة الرئيس المنتخب والتمهيد لانتخابه هو رئيساً للجمهورية من قبل مجلس ناُمٍ العبيد والصلاحية يكون قد كسب أكثرية في الانتخابات النيابية. هذا بينما كان إده يعارض العودة التامة إلى الدستور - وكانت في يد المفوض السامي - ما لم تقتزن بتعديل الدستور يوسع صلاحيات الرئيس مقرباً النظام كله من الطراز الرئاسي.

وبعد توقيع المعاهدة، أفرج المفوض السامي عن الدستور في مطلع سنة 1937. وبعد أشهر، بدا أن شبه التكافؤ بين الكتلتين المتواجهتين في المجلس لن يستقيم معه استقرار حكومي. فلان حكومة الاتحاد الوطني التي ضمت الفريقين برئاسة خير الدين الأحبب وخلفت حكومة ذات لون واحد كان يرئسها الأحبب أيضاً، لم تعمر غير ثلاثة أشهر. ثم تبعتها حكومة ثالثة موالية ما لبثت أن فقدت ثقة الأكثرية في مجلس النواب. عليه أقدم إده على حل المجلس وحيداً 24 تشرين الأول موعداً للانتخابات.

ولم يعتَمِ الصراع الانتخابي أن وضع الأمن في البلاد على المحك. فلان خلافاً وقع بين مستقبلبي بشاره الخوري (المائد من باريس) ورجال الأمن عند مدخل عاليه أدى إلى شهر السلاح وصبر منكرات جلب بحق كثيرين بينهم مجيد أرسلان وكميل شمعون وهنري فرعون، وهم من أركان الكتلة الدستورية. فكان أن اعتصم هؤلاء في الباروك وكانت ملاحظتهم أن تؤول إلى نزاع مسلح واسع لولا أن أوقف المفوض السامي الملاحظة.

أتبع المفوض السامي تدخله هذا بإملاء صيغة على إذه والغوري حسمت مصير الانتخابات سلفاً. كان ثلث النواب لا يزال يعين تعييناً. فأبرم الأحب بإشراف المفوضية السامية اتفاقاً مع الغوري قضي بحصول المعارضة على 25 مقعداً والحكومة على 38. إلى ذلك، أبلغ المفوض السامي إذه تمديد ولايته الجارية ثلاث سنوات أخرى لا يجوز له تقديم ترشيحه بعدها. وعليه جرت الانتخابات بقدر مقبول من الهدوء. ولكن كانت قد أطلقت يد السلطة لمنع انتخاب من لا ينتمي من المرشحين إلى هذه الكتلة ولا إلى تلك. هذا إلى كون باب الائتلاف بين مرشحي الكتلتين كان قد فُتح على مصراعيه وشكلت اللوائح فعلاً في الاجتماعات المشار إليها بين الأحب والغوري. وكان ثقة معارضون لا ينتمون إلى أي الكتلتين وكانت المفوضية السامية مصنعة على منعهم من الفوز، وكان في طبيعة هؤلاء رياض الصلح.

في بيروت، واجهت القائمة الائتلافية إنن قائمة «شعبية»، نواتها رياض الصلح وعمر بيهم وفيها جبرائيل منسى وهراتشي شامليان وحبيب ريز وجان تيان. وقد باركها سليم سلام الذي كان قد أعلن، قبل مدة، أنه يفكر في ترشيح نفسه، ولكنه عاد فعرف عن ذلك. وكانت جهود خير الدين الأحب قد أقصت عن هذه الثلاثة حلفاء محتملين هم أمثال محيي الدين النصولي وعبد الله اليافي. فاقترب رياض الصلح أيضاً من مرشحي العرب الشيوعي نقولا الشاوي وسعد الدين ممنة. وكان يجمع بين رياض وهذا العرب اشتراكهما في توجيه حركات المقاطعة والإضراب التي شهدتها النصف الأول من الثلاثينات. وكفت تجمع بينهما أيضاً الصداقة بين رياض ومسؤولين في العرب الشيوعي الفرنسي، وهي صداقة تمهّدت رياض منذ إقامته في باريس خلال عامي 1927 و1928.

ولم تحلّ المعركة الانتخابية في بيروت من الصخب والمفرقات وإطلاق النار في الهواء. وتخللتها لقاءات في الأحياء عقدتها القائمة الشعبية، وجهد الأمن العام الفرنسي لردع الناهخين عن حضورها. وقد أقيم مهرجان في معلة الزيدانية خطب فيه رياض الصلح مشدداً على قدم عهده بالولاء للبنان واهتمامه بـ«وحدة القلوب» قبل «وحدة العبيد» وسابقتها في الدعوة إلى الألفة المسيحية الإسلامية. وأشار إلى أنه يقدر حق التقدير حجم ما سيوضع من عقبات للحوّل من وصوله إلى مجلس النواب.

وكان المدير الفرنسي للأمن العام كولومباني قد تعمد حضور مهرجان الزيدانية شخصياً. فعمله الشبان المشاركين على أكتافهم وكانه أحد كبار المرشحين!

وفي يوم الاقتراع، بدا أن الأفلام تشهد ضغطاً على مقدي القائمة الشعبية. فأعلن المرشحون عليها انسحابهم احتجاجاً، عند الظهر. وكان أن نال هؤلاء المرشحون ما معده ألفا صوت قابلها اثنان وعشرون ألفاً نالها خصومهم. وقد واصل رياض، بعد ذلك، حملة احتجاج عارمة امتدت إلى حين سفره إلى باريس في أوائل سنة 1938. وقد

وكانت هذه العملية على المؤتمر السامي، متهمًا إياه بمطالبة سياسة الحكم المباشر، على الرغم من المعاهدة.

وأما المؤتمر السامي فرأى أن المسيحيين ما زالوا يحتلون رياض الصلح مسؤولية الشعب الذي شهدته بيروت بعد توقيع المعاهدة، وأن التصويت له لم يكن في وادهم.

#### ٥٤٠٢ مؤتمر بلودان

في الأسبوع الثاني من أيلول ١٩٣٧، انعقد في مصيف بلودان السوري مؤتمر كبير لتصرة عرب فلسطين وتأييد رفضهم لمشروع التقسيم الذي كانت قد طرحته اللجنة الملكية البريطانية في أوائل تموز، ولدعمهم في المطالب التي رفعتها قياداتهم في أثناء إضراب ١٩٣٦ الطويل وما واجبه من أعمال مسلحة. وكان مفتي القدس ورفاقه يريرون عقد هذا المؤتمر في فلسطين. ولكنهم جُبهوا بالرفض، ولم يلبث المفتي أن أصبح محاصراً في الحرم القدسي. عليه فلب للتوجه إلى عقد المؤتمر في سوريا وأوكل أمر تنظيمه إلى لجنة الدفاع عن فلسطين هناك وكان نبيه المظلة قد أصبح، بعد العفو عنه وعودته من منفاه، رئيساً لها.

وكانت الحركة الصهيونية قد عقدت مؤتمرها في زوريخ، في أوائل آب، وعقدت قبلها خطة اللجنة الملكية على مفاوضات تجري بشأن الشروط المحيطة بإنشاء الدولة اليهودية ورفضت خطوط التقسيم المقترحة. وكان موقف المؤتمر صارماً إذ طلب وصول الانتداب ووعده بلغور إلى غايتها وذكر بأن هذا الوعد كان يشمل فلسطين وشرق الأردن. كان المؤتمر الصهيوني قد انعقد في مناخ صعود العداء النازي لليهود ولزنادة المؤتمر المولي، في أوروبا، وتوقع موجات من الهجرة اليهودية، في السنوات المقبلة، تعمل إلى فلسطين ملايين اليهود، فتغرق عربها وفاعلية رفضهم وقد تعثروا حديد فلسطين إلى شرق الأردن.

وأما مؤتمر بلودان الذي رخصته السلطة المنتدبة وشرحت الحكومة السورية انعقاده ولم تشترك فيه ولا اشترك غيرها من الحكومات، فقد جمع أكثر من أربعمائة شخصاً جاءوا من فلسطين وسوريا ولبنان والعراق ومصر. وقد رئس المؤتمر ناجي السويدي رئيس الحكومة العراقية سابقاً واختير محمد علي علوية، الوزير المصري السابق، وشكيب أرسلان (الذي كان قد عاد - مؤقتاً - وإحسان الجابري من منفاهما الطويل) ومطران حماه للروم الأرثوذكس إغناطيوس حريكة نواباً للرئيس وصيري العسلي وتوفيق مغزج «ناسحين» (أي كاثوليك). واختير رياض الصلح مراقباً عاماً. وأما الحاج أمين الحسيني (الغائب قسراً) فعُيِّن رئيساً فخرياً للمؤتمر.

وكان رياض الصلح قد حضر في عداد وفد لبنانيّ جمع 59 مندوباً بينهم عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر الداعوق وعبد الله اليافي وعزيز الهاشم وجبران تويني. وكان منهم أيضاً قريبون إلى رياض جاؤوا من صيدا وجبل عامل وهم أحمد عارف الزين وأحمد رضا وسليمان ظاهر وبهيج وتوفيق الجوهري ومعروف سعد ومجسّس الزين شرارة وعلي بزّي والفرد أبو سمرا وغيرهم. وكان هؤلاء هم الذين قادوا ما شهده جبل عامل وصيدا من أعمال الاحتجاج في ربيع 1936 وصيفها. وكان بعضهم ناشطاً في دعم الثورة الفلسطينية. وقد خطب رياض فنّه بتضحيات الصياديين والعاملين. وكان بعض الخطباء قد ندد بامتناع الحكومة اللبنانية عن اتخاذ موقف يبين المشروع البريطانيّ وطلب بعض الحضور اللبناني أن يتخذ المؤتمر قراراً بهذا المعنى. فحصلت من جزاء ذلك ضجة جاووزت قاعة المؤتمر إلى الصحف اللبنانية، فدار سجال بينها بشأن موقف الحكومة من المسألة الفلسطينية.

وأما مقررات المؤتمر (الذي استغرقت أعماله يومين) فلم تخرج، في السياسة، عن فحوى المطالب التي كانت تنبؤ من بدء الإضراب الفلسطينيّ. وأهمّها وقف الهجرة اليهودية ووقف بيع الأراضي لليهود والانتقال من الانتداب إلى معاهدة تضمن استقلال فلسطين العربية ومعاملة اليهود فيها معاملة الأقليات في سائر الدول المطبقة فيها موائيق عصبة الأمم. وقد دان المؤتمر، تبعاً لذلك، مشروع التقسيم البريطانيّ وطلبوا إلغاء وعد بلفور وحذّوا تضحيات الفلسطينيين مؤكّدين لهم تضامن الأمة العربية حولهم. وهم لم ينسوا التوجّه إلى قادة الدول العربية شاكرين مساعيهم وطالبي مواصلتها، وإلى بريطانيّين منادين بوقف العرب منها على مفترق طرق مؤكّدين أن سياستها في فلسطين هي ما سيملي وجهتهم لأن قضية فلسطين قضية العرب عافة ولأن نصرتها واجبة عليهم وعلى المسلمين. وقد انتهى المؤتمر إلى عهد وميثاق رندوه، هو عهد الاستمرار في نصرة القضية العربية في فلسطين حتّى إنقائها وتحقيق السيادة العربية فيها.

إلى ذلك، أنشأ المؤتمر لنفسه لجنة تنفيذية هي نفسها اللجنة العربية العليا في فلسطين مع ضمّ مندوب إليها عن كلّ من الأقطار العربية. واتخذت لجنة الإعلام والدعاية واللجنة الاقتصادية المنبثقتان عن المؤتمر توصيات مفضّلة أهمّها

إنشاء مكتب دائم للخدمة وتنظيم مقاطعة للضائع والأعمال اليهودية والبريطانية والضغط لمنع بيع الأراضي من اليهود، إلخ.

وقد كان لهذا المؤتمر صدى بعيد في البلاد العربية وفي فلسطين على الأخص. ولكن بعض المشاركين فيه وجدوا المقررات متساهلة وقزروا، بعده مباشرة، أن يعضوا في عملهم وفق خطة أكثر حزمًا. وفي كل حال، كان المؤتمر فاتحة سياسية للمرحلة الثانية من ثورة فلسطين التي تصاعدت وانتشرت بعد اتفاضه بآتمام.

#### ٢- 55 إقامة في باريس تواكب نزوح المهادتين الطويل

في أواخر تشرين الثاني 1937 (أو أوائل الشهر الذي تلاه)، سافر رياض الصلح إلى أوروبا. وكانت تلك واحدة من رحلاته الطويلة إذ تأخرت عودته إلى بيروت حتى 16 تموز من العام التالي. وأما وقائع إقامته في باريس وجنيف فلم يصلنا منها إلا نزر يسير. نعلم أنه صرح، قبل مغادرته بيروت، أنه سيتصل، في جنيف، ببعض أعضاء لجنة الانتدابات في عصبة الأمم «لتناسبة اهتمامهم بشؤون المهادتين السورية واللبنانية» وأنه سيتصل، في باريس، بأصدقائه من النواب الراديكاليين والاشتراكيين أسلاً أن يسموا إلى السعي لـ «تنوير الموقف» و«تقريب وجهات النظر» على عهد بهم.

نعلم أيضاً أن هذه الرحلة وافقت، في بدايتها، زيارة من زيارات جميل مردم لباريس. وهي الزيارة التي أفضت إلى تبادل سواري - فرنسي لكتابين لقطيا على ضمانات إضافية للأقليات في سوريا، وعلى تعهدات جديدة منها اللجوء إلى المعونة الفنية الفرنسية في تنظيم الإدارات العامة. وهذه نتيجة أثارت في وجه مردم (الذي كان قد وضع كثيراً من بيضه في سلة الإبرام الفرنسية للمهادنة) عاصفة احتجاج في ساحات دمشق. ولكن لا نعلم إن كانت توجد صلة بين زيارتي مردم والصلح، ولا ماهية موقف الأخير من سياسة الأول التي ما عثمت أن أخرجت شكوي القوتلي من الحكومة السورية، وأخرجت معه إلى وضع النهار ما أخذ يعتبر الكتلة الوطنية من تقسغ مترائيد.

#### إخراج الفيشيين

في 8 حزيران 1941، انطلقت من فلسطين ومن شرق الأردن والعراق قوات الجيش التاسع البريطاني ومعهما قوات فرنسا الحرة (يصفها سيرس بأنها صفيرة) في حملة رمت إلى احتلال سوريا ولبنان، وإخراجهما من قبضة السلطة الفيشية المتعاونة مع دولتي المعور، والمثلة في بيروت بالفرض السامي الجنرال هنري دنتز. كان العاقز القريب لهذه الحملة قيام الطيران العربي الألماني، ابتداءً من آخر نيسان، بغارات على العراق، نجدة لرشيد عالي الكيلاني رئيس الحكومة العراقية المتعزدة، في المواجهة الدائرة بينه وبين القوات البريطانية. وقد استغضمت الطائرات الألمانية الهابط العسكرية في لبنان (ريافق) وفي سوريا (المزة) وتدمير والتيريب قرب حلب) نقاط إمداد وإمداد بالوقود في غاراتها تلك. على أن الحملة البريطانية الفرنسية كان قد سبق التفكير فيها حوادث العراق. فكانت، من جهة، استباقاً لإنزال مصوري معتمل في سوريا ولبنان ولتفكك معتمل أيضاً لقوات المعور من اليفان، عبر تركيا، إلى ساحل المتوسط الشرقي. وهو ما بدا خطراً على القوات البريطانية في العراق وفي فلسطين وعلى قناة السويس أيضاً. وهذا في وقت كانت تدور فيه مواجهة شرسة بين الجيشين البريطاني والألماني في الصحراء الليبية، وكان فيه الجنرال ديغول، قائد فرنسا الحرة، يرسم معبرين للحرب، في جنوب المتوسط وشرق، يستند الأول منهما بين الإسكندرية وبيروني والثاني بين طرابلس الغرب وبغداد، ويفضي كسب العرب عليهما إلى فتح جبهة لتحرير فرنسا ابتداءً من جنوبيها.

سبق الحملة بأشهر حصار بعري بريطاني للسواحل اللبنانية والسورية، عتد مشكلات التموين، في زمن العرب، وزاد الأحوال المعيشية سوءاً على سوء. وهو ما كانت قد عبرت عنه موجات تظاهر في المدن تغلغلها عنف ووجهت بالقمع. وكانت قد انتشرت شائعات مفادها أن

وقد نُسب إلى رياض، في نيسان 1938، كلام (نفاه لاحقاً) يرجّح قرب الإبرام الفرنسي للمعاهدتين واختصار «النظام» اللبناني الباهظ النفقات. وكثت تلك هي المدة التي عاد فيها الاشتراكيّ ليون بلوم إلى حكم فرنسا، ولكن لشهر واحد.

في كلّ حال، لم يكدر رياض يكمل ليلته في بيروت، بعد عودته إليها من باريس، حتّى حضر من اصطحه إلى مؤتمر الكتلة الوطنية في قدسيا. كانت حكومة جميل مردم قد باشرت نزاعها الطويل تواكبها - مع استقالة القوّلي - هجمات الشهبندر واستمرار الاضطراب الانفصاليّ في الجزيرة وانتعاش ميل من النوع نفسه في جبل الدروز ومنطقة العلويّين، وتجدّد الخلاف مع الحكومة اللبنانيّة على «المصالح المشتركة» وأخيراً، لا آخراً، دخول القوّات التركيّة إلى لواء الإسكندرون. وقد ذهب مردم بهذه العمليّة إلى باريس، بعد عودة رياض الصلح منها بأسابيع، ليقام هناك ثلاثة أشهر. ولكن ما قتمه هناك من تنازلات جديدة لم يندّ مجلس النواب الفرنسي مغرياً بإبرام المعاهدة... وإنما بدا مغرياً لمجلس النواب السوريّ باعتبار كلّ ما طرأ على المعاهدة الأصليّة من تغييرات باطلاً وغير ذي موضوع.



100 منتز

جانبا من القمع السوريّ يُشعن إلى فرنسا في حين وصل فيه جانب من الأهالي إلى حدود الجوع.

وأبدت القوّات الفيشيّة في سوريا ولبنان مقاومة شرسة ظهر أنها لم تكن في حساب المهاجمين. فاستمرّت العرب 34 يوماً ودارت معاركها على محور الناقورة - الدامير وعلى محور مرجعيون - البقاع وعلى محور درعا - دمشق. وقد اشترك الطياران من الجهتين في المارك، على نحو معبود، وقصف المهاجمون مواقع في بيروت مراراً، ودارت مواجهات بحريّة أيضاً. وقد حمل القصف الرئيس الفرد نقاش على التوجّه إلى المفوض السامي طالب الامتناع عن الدفاع في المواقع المدنيّة وإعلان بيروت مدينة مفتوحة. وقد رفض منتز هذا الطلب الأخير معتجاً بكون بيروت هي القاعدة البحريّة الوحيدة لقوّاته.

من جهة أخرى، تقمّنت القوّات البريطانيّة التي كانت قد حسمت الحركة مع القوّات الموالية لرشيد عالي الكيلاني نحو دير الزور وحلب. واتّجهت أيضاً نحو حمص عبر تدمر. وفي 21 حزيران، دخلت قوّات فرنسا الحرّة

## ٢٠٥ ٥٦ جهود لردّ منطقة العلويّين إلى سوريا الموحدة

كان لرياض الصلح دور بارز في تقريب الشقّة بين الكتلة الوطنيّة ونواب منطقة العلويّين وأعيانها حتّى أمكن في أوائل كانون الأوّل 1936 إعلان انضمام هذه المنطقة إلى سوريا الموحدة، وفقاً لما كان قد تقرّر في المعاهدة السوريّة - الفرنسيّة. وكانت مفاوضات التوحيد قد دارت في بيروت وتولّاهما، من جهة الحكومة السوريّة، رئيسها جميل مردم والوزير شكري القوّلي وقابلهما وقد كبير من نواب اللانقيّة وبلاد العلويّين، ودخل في المفاوضات وسطاء من أعيان تلك المنطقة.

أصدر هؤلاء الوسطاء، بعد حصول الاتفاق، بياناً شكروا فيه الكتلة الوطنيّة ورسولها ونواب منطقتهم. ثمّ أثّروا «على ما قام به الزعيم الوطنيّ الأستاذ رياض بك الصلح من جهود جبّارة طيلة عتّة أشهر كان منزله العامر خلالها مقرّاً

للاجتماعات والتمهيدات وتقريب النظريات. وقد كان ذلك بوساطة وتكليف منّا صمته اجتماعات حضرته إلى النواب المشار إليهم في الفتلوق وزياراتهم له في منزله وخلواته معهم في كثير من الأحيان».

#### م 57 رضا ورياض الصلح

في أواسط أيار 1940، رزق رياض وفائزة الصلح ولداً أسمياه رضا وإحياة لنكر جدّه. وهو المولد النكر الوحيد لهما، جاء متوطناً بناتهما الخمس. على أن هذه الفرحة كانت قصيرة الأجل. ففي 26 تشرين الثاني، انطلقاً رضا وهو ابن ستة أشهر. وقد ووري في جثّة الباشورة وتقتل والداه التمازي في منزل سامي الصلح أولاً ثم في منزلها ابتداءً من الثالث.

#### م 58 ملاحم موقع في العرب الأيدلوجية

يروى إسكندر رياشي أن فون هنتش، ممثّل ألمانيا الذي أرسله هتلر إلى بيروت، بعد سقوط باريس وتوقيع الهدنة الفرنسية - الألمانية في أيار 1940، زار كلاً من سامي ورياض الصلح عند وصوله ونقل إليهما (والى غيرهما) وعد الفوهرر بالقرار استقلال الدول العربية عند انتصار ألمانيا في الحرب. فطلب إليه الصلحان تسجيل الفوهرر هذا التعهد في مذكرة يتوليان إبلاغها إلى زعماء الدول العربية وإعلانها على الناس. فلم يجاوز لفتهما إلى كون رابيو برلين لا يني يكرّر هذا التعهد...

ويؤيد الرياشي أن فون هنتش، حين اضطرّ، بعد ذلك، إلى مغادرة بيروت، سأل رياض أن يحسم موقفه: إما مع الألمان وإما مع الإنكليز. فأجاب رياض بأنه هو نفسه لا يعرف إن كان مع هؤلاء أم مع أولئك، ولكنه سيكون مع الذين يحزرون بلادهم ويحترمون استقلالها «ولو كانوا من أهل جهنم».

ينكر أكرم زعيتر أنّه كان - في تلك الآونة نفسها - على أهبة السفر إلى بغداد، وذلك بعد إقامة له في بيروت، وكان الخلاف قد اشتدّ بين حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى

دمشق. وكان منتزقاً بدأ بمرض الهدنة، ولكن اعتراضات من حكومته أخرتها. فلم يتجسّل إلى وقف لإطلاق النار إلا في ليل 11-12 تموز، وكان الأسرانيون قد أصبحوا على مشارف بيروت.

وفي 14 تموز، وقعت الهدنة في عكّا بين الجانبين البريطاني والفيشي وأقصى عن توقيعهما، بناءً على طلب الفيشيين، الجنرال كاترو ممثل فرنسا العزّة. وكثقت هذه أول مواجهة كبيرة، بشأن سوريا ولبنان، بين بريطانيا وفرنسا الميفوتية. وقد أثار غيظ ديفول، على الأخص، قبول البريطانيين ترحيل القوّات الفيشية إلى فرنسا على سفن فرنسية ورفضهم حل وحداتها وفتح المجال أمام الديفولتين للسمي إلى كسب عناصرها. وقد وصل الأمر إلى حدّ التهديد، من جانب ديفول الذي هرع إلى القاهرة، بفصل قوّاته كلياً عن القوّات البريطانية. وهو ما انتهى إلى «اتفاق تفسيري» بين القيادتين الديفولية والبريطانية أصّلح جانباً من الضرر الذي كان قد لحق بالديفولتين، ثم إلى تنظيم للعلاقات العسكرية في سوريا ولبنان بين الطرفين. حفظ هذا التنظيم للجانب الفرنسي حق الإشراف على العهاز العسكري وعلى الخدمات العامة والأمن. ولكن هذا التنظيم ظلّ قاصراً عن مده عوامل التعاذب والتنازع بين العليفين في سوريا ولبنان، وذلك طوال السنة التي أضحت إلى استقلال الدولتين ثم إلى جلاء الجيشين بعد انتهاء الحرب العالمية.



والوصي عبد الإله، فجاء رياض الصلح مودعاً وأسرَّ إليه بأن فون هنتش أخطأ له توصيل حكومته إلى اتفاق مع الكيلاني تضمن ألمانيا بموجبه استقلال الدول العربية. وقد طلب الصلح من زعيمتر أن يتحرى من الكيلاني صفة الخبر ويبعث إليه بالنتيجة في برفقته بتعلق ظاهر لفظها بصحة زعيمتر ووصله بالسلامة، ليُبين على الأمر مقتضاه. غير أن هذا الاستفسار لم يفض إلى شيء إذ سرعان ما استقالت حكومة الكيلاني تلك لتحل محلها حكومة طه الهاشمي.



وكان كثير من الزعماء المسلمين يترددون، في هذه المرحلة، على بنائية المتروبول أو ال«ديوتشرهوف» مقر فون هنتش، ويتردد كثير من الزعماء المسيحيين على فندق النورماندي حيث نزلت البعثة العسكرية الإيطالية المكلفة تطبيق الهدنة مع «جيش الشرق» الفرنسي. وكانت الدعاية الإيطالية مستشرية في بيروت من سنوات عدة عند وقوع العرب. ولكن هزيمة فرنسا حملت بعض الزعماء المسيحيين على استطلاع لأمكان انتداب إيطالي على لبنان يحل محل الانتداب الفرنسي أو لأمكان ضمان إيطالي لاستقلال لبنان إذا خرجت فرنسا منه. وكان سر هذا التويع الإسلامي المسيحي بين الألمان والطيالان أن إيطاليا كانت دولة كاثوليكية وأن النظام الفاشي فيها كان ينصى الولاء للكنيسة الرومانية... وإن كانت علاقته الفعلية بها لم تخل من الأزمات.

عليه سجلت التقارير الفرنسية اللاحقة رياض الصلح بين المتصلين بممثلي ألمانيا النازية في غضون هذه السنة التي فصلت ما بين سقوط فرنسا في ربيع 1940 ودخول القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة لبنان وسوريا مجنداً في ربيع 1941. فما هي حقيقة موقف الرجل بين معسكري «البحر» النازي - الفاشي والحلفاء الديمقراطيين؟

لا يوجد جواب بسيط عن هذا السؤال. ففي حديث إلى جريدة النهار سبق سقوط فرنسا بثلاثة أشهر، ذكر الرجل بموقفين واضحين اتخذهما في الصف الديمقراطي حين لم يكن بالإمكان نسبة هذا النوع من المواقف إلى الخوف من الحلفاء ولا إلى تملقهم. الموقف الأول جاء في منشور للمنتدى الأدبي في إستانبول مقلد للحلفاء، في مطلع الحرب الأولى، وقد كلفه



## قوى الطوائف في مناخ العرب

في هذه السنوات كلها، أي بين غدوات المعاهدة الفرنسية اللبانية وعشايها الاستقلال، كانت العلاقات بين الكتل الطائفية الفاعلة في لبنان متقلبة وكانت أقرب، على الإجمال، إلى الاضطراب والتأزم. ففي بيروت، استحوى ميزان التشاحن والوئام أو التعاون بين منظمي الكتائب والنخادة، ابتداءً من خريف 1937، ميزاناً لمراج العلاقات بين الموازنة والسنة في البلاد، وقد أصبحت هاتان الطائفتان راسختي القدم أكثر من ذي قبل في احتكار التحكم العام بمناخ السياسة العام في البلاد وتوجهاتها الإجمالية. وقد كان التنظيميان ولبيدي التوتر الذي أنشأه بين الطائفتين، استقبال متباين لمعاهدة 1936.

على أن أزمة التميمون التي اندلعت، في ربيع 1941، على أثر الحصار البحري البريطاني، شهدت تعاوناً وحركة مشتركة بين الكتائب والنخادة. ولم يكن تضعف موقع السلطة المنتهية على أثر هزيمة فرنسا بالقليل الأثر في إيهان العلاقة بين هذه السلطة وجانب متنامي القوة من المسيحيين. وحين دخلت القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة البلاد وأعلن كاترو «الاستقلال»، استمر التغارب بين الطائفتين وتوحد. وتضافر ظهور فرنسا في مظهر القوة الأقلة وغلبة الحضور البريطاني في الساحة الشرقية وفي ميزان العرب العام لتحصيل هذه النتيجة.

مع ذلك، لا يمكن القول إن هذا التقارب بين الطائفتين كان عاماً. بل الواقع أن البطريرك عريضة وبشاره الخوري تصوره من الجهة المارونية وبقي خارجه أمل إذه وقوى أخرى قريبة من فكره. لا يمكن القول أيضاً إن هذا التقارب اشتمل فعلاً على سائر الطوائف. فقد شهدت العلاقة الدرزية - المسيحية في الشوف توتراً ملحوظاً في أيام الحكم الفيشي. وجمعت أزمة التميمون أيضاً، في ربيع 1941، سائر الأجنحة الدرزية في مواجهة السياسة الانتدابية.

حكم الديوان العربي عليه بالنفي المؤبد. والموقف التالي اتخذه في بيان نشره في باريس، غداة اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية، في صيف سنة 1936، ودعا فيه عرب الريف المغربي (الإسباني) إلى الموقف على الحياد بين النظام الجمهوري وقوات فرنكو المتمزمة عليه. ولم يكن رياض الذي أطلق نداءه وقتذاك بصفته نائباً لسكرتير المؤتمر الإسلامي العام، قد أخفى وقوفه في صف الجمهوريّة التي قال لعرب الريف إنها «أضحت لحكم النية لتوكيز علاقتها بحكم على الأسس الحرة التي قامت هي عليها». وكان هذا النداء الذي اقترحه على رياض أصملاً في اليسار الفرنسي - على ما صرح به هو نفسه - قد نُشر بمسائل نشر مختلفة على نطاق واسع ونجاوبت له أصداء قوية.

على صعيد آخر، كان رياض «استقلالياً»، بالمعنى الذي اكتسبه هذه الصفة في دمشق الفيصلية، وكان وثيق الصلات، في السياسة السورية، بأمثال إبراهيم هنانو (الذي توفي سنة 1935) وشكري القوتلي وسعد الله الجابري ووثيق الصلات، في السياسة الفلسطينية، بالمفتي أمين الحسيني. والصلوات التي أنشأها الحسيني (والجابري والقوتلي أيضاً، إلى درجة أقل) بالقيادة النازية أو بمؤازريها، معلومة وكانت دلالتها ولا تزال محل جدل تسادي ويتمتع علينا حسبه. ولا ينبغي أن ننسى أيضاً شكيب أرسلان الذي كان رياض عشيره لأعوام في وفد جنيف السوري - الفلسطيني، وقد كانت له اتصالات مماثلة، في سنوات الحرب، بالنظاميين النازي والفاشي...

ولكن رياض - على ما يقول هو نفسه - «لزم الصمت» بعد اندلاع الحرب. ولا تُعرف له مبادرات في المدة الفاصلة بين سقوط فرنسا وعودة فرنسا الحرة وبريطانيا إلى سوريا ولبنان، سوى حفلة شاي كبيرة أقامها في 3 أيار 1941 بمناسبة عيد ميلاد فيصل الثاني، ملك العراق الطفل. وكانت هذه المبادرة منطوية، في ظرفها، على التباس مقصود على الأرجح. فهي حثالة، من جهة، لمعنى الدعم لبقاء العرش الهاشمي العراقي الذي بدا مصيره معلقاً في تلك الآونة. وهي حثالة أيضاً لمعنى التأييد لانقلاب رشيد عالي الكيلاني المعادي لبريطانيا (ولموصي الشريف عبد الإله ولنوري السعيد، وقد فزا من بغداد). وكان هذا الانقلاب ممعناً بتأييد ألمانيا وحظي (بعد حفلة الشاي بأيام) بدعم طيرانها. وهو قد وقع، بوجود المفتي أمين الحسيني في بغداد ومؤازرته المباشرة،

قبل شهر تقريباً من يوم حفلة الشاي. وكان اليوم المذكور، بالذات، يوم ابتداء المواجهة بين القوّات البريطانية المرابطة في قاعدة العثمانية، قرب بغداد، والجيش العراقي.

لا يكفي ما سبق لتشخيص موقف رياض الفعلي من المواجهة بين العقيدتين السياسيتين اللتين تواجهتا في الحرب المالية الثانية. والأصح - على ما نرى - أن يُستخلص موقف الرجل من الديمقراطية، لا من تصوّف مفرد أو من بيان بعينه، بل من سيرته في السياسة وأسلوبه في تعاطيها. فهو أولاً رجل مفاوضة وتفاوض. إذ نراه مكرساً معظم جهوده، بين الحربين، لإرساء الاستقلال الوطني في دستور وفي معاهدة، وهو من أرباب المرونة والاحتراخ الخارج، لا في التفاصيل الخلافية وحدها، بل في ترتيب الأولويات العاتية أيضاً. آية تلك تصوّره الذي أقام عليه العلاقة بين الاستقلال والوحدة، إذ قدّم الأول على الثانية وجعل هذه الأخيرة رهناً بالاقتناع المتحصّل من اقتراح المصلحة الجامعة. غير أن مرونته لا تذهب به إلى الانسواء ولا إلى التغلّي عما يراه حقاً لقومه. فهو قد غضب وتصلّب، في أواخر سنة 1936، مثلاً، حين رأى مسيحيي لبنان يابون أن يوافقوا مسلميه إلى مرحلة بعينها من الطويق المشترك، وقد كان من ملامح الديمقراطية، في سيرته، تحسّس قد لا يكون بلغه سواء من أقرانه العرب، لأهنية الرأي العام وضرورة التوجّه المنتظم إليه. وهو ما ظهر مثلاً في أدائه لمهتته الباريسية، بعد انهيار ثورة 1925-1927 في سوريا.

وكان من هذه الملامح أيضاً أسلوب خطبه وأحاديثه. فهو أسلوب حاز، بعيد عن الموات الخشبي، ولكنّه خال أيضاً من محضّات الهياج والتهيج، مثقال، عوض ذلك، إلى الحجاج أو إلى الإغراء ثم إلى ترك باب للخصم يدخل منه أو يخرج. فيبقى لذلك بعيداً عن الميل إلى الإقذاع أي إلى البلوغ بالتناول الشخصي حدّ إحداث الصوغ التي يتعذّر لأمرها. أخيراً يجب أن تُحتسب في كفة الميل الديمقراطي لرياض الصلح صدقات تكاد لا تحصى ولا يعاط بتنوعها وهمة عالية مقرونة بالكرم في تعهّد الصداقة وأنس بالناس ورغبة في إيناسهم ومرح كثير ومحبّة للرفيق من الشعراء:

وَأَقْتَلُ مَا يَكُونُ الشُّوقُ مَنِي إِذَا تَكَّتْ الْغَيَامُ مِنَ الْغَيَامِ

وزاد الطين بلة استثناء الطائفة من حياة مقعد وزاري في حكومة النقاش. وكان عادلاً أرسلان، قائد العدوة، يستهدف أيضاً مواطن النفوذ البريطاني التقليدي في الطائفة ويسعى إلى دمج الحركة في تكتل محمّدي شامل، وهو قد سعى أيضاً إلى طمأننة اللوارنة، فرار البيطريوك وباشر حواراً مع تيار بشارة الخوري، عبر كميل شمعون وفريد الخازن، على أن ذلك لم يمنع بدايات صدام، في أواخر العهد الفيشي، بين دروز ومسيحيين. فقد سقط، في اللّح، فتيلان وجرحى وشاعت أخبار عن تصلّع درزي وأخذ مسيحيون يطالبون بالصلح.

هذا وقد اختلفت أزمة التمييز الثانية (ربيع 1942) عن تلك التي شهدتها أواخر العهد الفيشي في وقعها على مجرى العلاقات بين النخابة والكتائب. فأتى أسلوب النخابة في الاحتفال بعيد الولد وحضور رئيس الوزارة أحمد الداووق هذا الاحتفال إلى مناكفة شديدة بين التنظيميين. وكانت تظاهرات متقابلة سابقة قد أفضت إلى اتخاذ الحكومة قراراً بحلّ المنظمين بقي نظرياً.

على أن ذلك كلّهُ لم يحلّ دون مضى بشارته الضروي، في اللّحة نفسها، فتمّ في خبطة التقارب مع أبرز الساسة المسلمين. كان التحوّل الذي أحدثته معاهدتا 1936 تفسير صالح التمسك الإسلامي بالوحدة السورية هو التحوّل المستمر الأثر خلفه على المناكفات الطائفية وهبوطها. وكان التحوّل الآخر الذي رتخته هزيمة فرنسا في الصفّ المسيحي لغير صالح الانتداب قد أخذ يستكمل الأول ويوطده. وما هذان التحوّلان إلا مفتّمتان لفاطقتان، برغم صفتيهما العمليّة لا النصيّة، بما أصبح يُعرف لاحقاً باسم «الميثاق الوطني».

وفي أوائل الصيف التالي (1943) بدأ أن الأزمة التي أثارها مرسوم آيوب تاهب التعلّقان بتكوين هيئة الناخبين ومجلس النواب

قد بدنت، مزة أخرى، ما كان تراكم من  
رصيد لتفاهم مسيحي- إسلامي في البلاد.  
ولكن الانتخابات نفسها وما تلاها ما  
لبثت أن أثبتت أن هذا الرصيد كان لا يزال  
متنامياً على قواعده التاريخية الجيدة.

**يُمر في إلغاء الانتداب وعُمر في إعادة الدستور**  
مع انطلاق القوّات البريطانية وقوّات فرنسا  
العزّة لإخراج الفيشيين من سوريا ولبنان  
وإعادة احتلالهما، نشرت الطلّارات يوم 8  
حزيران 1941، عشرات الآلاف من النسخ  
من إعلان وقعه الجنرال جورج كاترو  
الذي كان الجنرال يقول قد عيّنه مندوباً  
عاماً لدى البعثين. وكان أهم ما جاء في  
هذا الإعلان أن الانتداب قد «انقضى» وأن  
الشعبين أصبحا «سبطين مستقلّين» وأن  
لهما أن يتشكّلا في «دولتين منفصلتين»  
أو أن يجتمعا في «بولة واحدة». وقد أضاف  
الإعلان أن هذا الاستقلال «ستضمنه»  
معاهدة تعهد، فضلاً عن ذلك، «العلاقات  
المتباعدة بيننا». وفي اليوم نفسه، اعترفت  
بريطانيا، بلسان سفيرها في القاهرة ميلز  
لامبسون، بهذا الاستقلال، إذ أعلنت  
معهما التام للقرار الفرنسي.

ولم يكن هذا القرار ابن ساعته، فإن  
فكرته كانت تعت الدرس منذ خريف  
العام السابق، وكانت مسودات مختلفة  
لصيغته قد تبذلت بين الجانبين البريطانيين  
والفرنسيين، واتّعى إدوارد سبيرس لاحقاً أنه  
واضع الصيغة الأخيرة التي اعتمدت ونشرت  
بتوقيع كاترو. وكان تعيين هذا الأخير  
«مندوباً عاماً» لا مفضلاً سامياً إشارة  
واضحة أخرى إلى التحوّل في طبيعة العلاقة  
بين فرنسا ودولتي المشرق.

ولم تكن «المعاهدة» العتيدة شرطاً لإلغاء  
الانتداب وللاستقلال، وقد أعلن حصولهما  
فعلاً. وإنما كانت «ضمانة» فرنسية  
للاستقلال، إلى تحديدها العلاقات المتباعدة.



## ٥٩٠ م يقظة الطوائف في العهد الانتدابي الأخير

في مسالك المناورة السياسية وفي ساحات التظاهر، كان قد عمّ، في أعقاب الأطوار التي شهدتها التفاوض على معاهدتي 1936، حديث «حقوق الطوائف» وتراجع حديث «الوحدة السورية» وإن يكن بقي ماثلاً في أفق غير مغمّد، على الأغلب، أو في الاحتياط. اشتملت هذه الغلبة على طوائف الحبشيين، في لبنان، بمن فيهم السنة الذين قوّي ميلهم إلى التصرف على أنهم طائفة لبنانية لا على أنهم جزء من «أمة» يختلفون في رسم حدودها ولكنها شاسعة على كل حال. واشتملت الغلبة نفسها على الأقليات السورية من علويين ودرزيين ومن مسيحيين في الشمال ومن أتراك في نواحي الإسكندرون. فقد بقي هذا القوس كله يتملّك بقوى نافذة فيه وركب الإسكندرون إلى تركيا مركب أبعاد المصالح التركية - الفرنسية متجاوراً عن رغبة سكّانه من العرب وعن المصالح الحليّة لبنيان.



101 أوب تابث

وفي الوسط الماروني اللبناني (وهو الوسط القيايدي في البلاد)، بقي الجفاء مقيماً، على وجه الإجمال، بين البطرك عريضة والمفوضية السامية، ومن ثم بين البطرك والرئيس إميل إده. وحين حلّ الفرد نقاش في محلّ إده، تراءى لعريضة، خلف الرئيس الجديد، نفوذ اليسوعيين، وهو نفوذ كان البطرك لا يأنس إليه. وفي شبكة النفور هذه، وجد بشاره الخوري وكتلته الدستورية منفذاً واسعاً إلى نوع من الاستئثار برضا بكركي.

وكان البطرك قد وصل، في خريف 1941، إلى حدّ التقدّم من سيرس بعرض لإحلال حماية بريطانية للموارة محلّ الحماية الفرنسية. وهو عرض رفضه الجانب البريطاني الذي لم يكن يريد الوصول باستفرازه حليفته إلى هذه الدرجة.

في هذه المنة نفسها، كان الجبل الدرزي يشهد تنافساً بين عصبة العمل القومي، ممثلة بعلي ناصر الدين (وهي تنظيم قومي عربي بقيت سوريا مجال عمله حتى تلك الحين) وبين الحزب السوري القومي، وكان زعيمه أنطون سعادة قد عاود الرحيل إلى أميركا الجنوبية في سنة 1938. وصعد أيضاً في الجبل نجم عادل أرسلان العائد من غربة طويلة، محفّوذاً بالنقمة على الهمشية التي آل إليها الحزب الأرسلاني بفعل انحياز السلطة المنتدبة إلى نظرية جن بلاط. وكان هذا الثالث معادياً للانتداب ومنطوياً على ميل «محوري» بقي متلعناً إجمالاً

كان مراداً كسب مودة الأهالي لتأمين القوّات الزاحفة. ولكن ما إن استقرّ أمر الاحتلال الجديد حتى بدت فرنسا العزّة غير مستعجلة أيّ تغيير ذي شأن. وبعد تقييع الهدنة ببومين، أصدر كاترو قراراً ولي نفسه بموجبه سلطات المفوض السامي بحذافيرها. كذلك بقيت دوائر الانتداب على نسقها السابق وأساليب عملها وتوالى إصدار القرارات التي لها قوّة القانون من جانب المندوب العام الذي اتّخذ السراي الكبير مقراً له. وأقزّت الحكومتان المعبّتان، برئاسة خالد العظم في دمشق والفرد نقاش في بيروت، في موضعيهما.

كان السير في طريق التغيير يقتضي، أول ما يقتضي، أن يفرج عن الدستور في كل من الدولتين. ولكن كاترو بقي ممرضاً، ما استطاع، عن هذه الضرورة، وجنح، عوض الانصياع لها، إلى مباشرة الحوار مع الحكومتين المعبّتين حول مستقبل العلاقات بين فرنسا وكل من الدولتين.

وأما الجانب البريطاني فكان سارع إلى نفي أن تكون له مطامع خاصة في سوريا ولبنان، معترفاً لفرنسا «بمصالحها التاريخية» في المشرق وبعقبتها في أن تحوز وضع «الامتياز الغالب» في الدولتين من غير

في حالتني أرسلان وناصر الدين، ولكنه بلغ حد الجهر في حالة الحزب السوري القومي.

إسراو باستقلالهما، ومقرراً أن لا مصالح لبريطانيا فيهما باستثناء كسب العرب.

على أن هذا التعريف لم يعط بالتأويل نفسه من الجانبين الفرنسي والبريطاني وظهر بسرعة، على الرغم من التوضيحات التي تبعت أزمة توقيع الهدنة في مكاء، أن التفاوض السياسي بين الطرفين مرشح للاستمرار. وهذا فضلاً عن أن فعوى المراسلات البريطانية-الفرنسية، في هذه المرحلة، لم يكن لها أن تلزم السوريين والليبنانيين الذين أبقوا بمعزل عنها.

في كل حال، عيّن كاترو، في 27 أيلول، ناج الدين العسني رئيساً للجمهورية السورية، فعين هذا الأخير، بعد استقالة خالد العظم، حسن الحكيم رئيساً لحكومة جديدة. وأعاد كاترو، في هذه المناسبة، تأكيد الاستقلال، ولكن مع التشديد على الإلزامات السياسية والعسكرية الناجمة عن طرف العرب. فبدأ أن الاستقلال التام يتوصل إليه في نهاية مطاف معين وليس معطى فوراً.

وبعد شهرين، أي في 26 تشرين الثاني، أعاد كاترو الكرة في بيروت، فنقل الفرد نقاش من رئاسة الحكومة التي كان قد عينه لها دنتز إلى رئاسة الجمهورية، وحل محله في رئاسة الحكومة أحمد الداعوق. وقد نكر في الإعلان الذي أذاعه إلى الليبنانيين معاهدة 1936. ولم يكن ذكر مثلتها السورية التي لم تكن تمنح لفرنسا الفرد نفسه من التسهيلات، العسكرية خصوصاً. إلى ذلك، وضع كاترو للحكومة الجديدة برنامج عملها وحدود حركتها مستذكراً، إلى إلزامات العرب، «رسالة فرنسا المرفقة» في لبنان.

على أن التوجه نحو الإفراج عن الدستور (معدلاً) كان عليه أن ينتظر آذار 1943 أي سنة ونصف سنة تقريباً. ولم تحصل

وعند الشيعة، بدأت حركة المطالبة الطائفية تبني ملحوماً مؤسسياً. فأخذ النواب الشيعة يتصرفون جماعة في المجلس النيابي ويلجؤون بالمقاطعة والاستقالة تأليفاً لمطالب الطائفة ابتداءً من سنة 1937. وفي خريف 1941، أقدم أحمد الأسعد ومشايخه على تأسيس «مجلس أعلى» للطائفة الشيعية، وكانت هذه سابقة لم تقض إلى صورة ثابتة إلا بعد ذلك بنحو من ثلاثة عقود. وكانت الزعامة الأسعدية قد عادت تقرض نفسها بقوة ابتداءً من انتخابات 1937، وذلك بعد تهديد نسبي أو متقطع بدأ مع أوائل الانتداب.

أخيراً، كانت مسألة رئاسة الوزارة قد أصبحت معوقاً للحركة السياسية في وسط الزعماء السنة، ومداراً لعلاقتهم بأقاربهم الموارنة أيضاً، وذلك منذ أن تسلمها خير الدين الأحبب في مطلع 1937. فما لبثت العلاقة أن اضطربت بين رئيس الجمهورية إته رئيس الوزارة الذي ظل يلقى، إلى أواخر عهده، دعماً من المفوض السامي ومن كتلة بشاره السوري، هذا فيما كان البطريرك الماروني قد أصبح راعياً في إزاحته. وحين أُلجئ إته وأمين سر الدولة عبد الله بيهم إلى الاستقالة تحت وطأة الإخفاق في معالجة أزمة التسمون المستشرية، وذلك في ربيع 1941، هدأت هذه الجبهة إلى غداة إعلان كاترو «الاستقلال» في أواخر تشرين الثاني وتشكيل حكومة أحمد الداعوق بعد تسمية الأفراد نقاش رئيساً للجمهورية. فقد كان الداعوق موعوداً بأزمة تسمون جديدة جاءت بعد الأولى بنحو سنة. فكانت أشهر آذار نيسان 1941 وأواخر شباط إلى نيسان 1942 أشهر اضطراب شديد وتظاهر دام تجوّلاً بين المدن السورية والليبنانية. وكان الخبز قد أصبح شغل الناس ويوصلتهم الصريحة في السياسة وفي الموقف من طرفي الحرب.

في ظرف الأزمة الثانية هذا، التقى رياض الصلح الرئيس النقاش وأبدى استعداداً لتأليف حكومة تخلف حكومة الداعوق وتأييد استقلال لبنان في حدود القائمة. ولا يبدو هذا الترشيع الذي نجد خبره في تقرير فرنسي موجه إلى كاترو ومثار نفور انتدابي فعلي. بل إن التقرير يميل إلى موافقة النقاش في اعتباره

علامة لجنوح رياض إلى الاعتدال. ولعلّ في حرج الظروف تفسيراً لهذا التماهل الفرنسي ولقرونة الرئاسي. مهما يكن من شيء، فقد بشر النقاش استشارات محل رياض السراي الصغير مشاركاً فيها لأول مرة في حياته السياسية، وذلك من غير صفة نيابية راهنة أو سابقة. ولكن الاستشارات انتهت لا إلى تكليفه هو بل إلى تكليف صهره وابن عمه القاضي سامي الصلح. وكان اسم رياض قد طرح مرة أولى لتشكيل الوزارة في مطلع سنة 1937. وكانت تجمعه (ووالده من قبله) صلة شخصية وثيقة بإميل إدّه، رئيس الجمهورية آنذاك. ولكن هذا الأخير انتهى إلى تكليف خير الدين الأحمد وقسّر ذلك بغشيته من «بنامية رياض» على حوزة الرئاسة الأولى.

وأما السباق إلى المبادرة التي بدا أن استقالة الباع البريطاني في سوريا ولبنان، ومعها سياسة بريطانيا العربية بمجموعها، قد أخذت تفرضها في مجال العلاقة السياسية بين مسيحيي لبنان ومسلميه فكان بشاره الغوري. كان الغوري قد التقى رياض الصلح على النقد الشديد لأداء حكومة الداعوق أثناء أزمة التميمون التي شهدتها ربيع 1942. وفي حزيران، لبى الغوري وجميل مردم دعوة مصطفى النقّاس رئيس الوزارة السورية إلى زيارة مصر. وكان سرّاً ذائعاً أن هذا اللقاء مشمول بالبركة البريطانية. وكان مدار البحث توحيد الموقف العربي في العرب ومستقبل سوريا ولبنان. واستمع للباحثون عودة الحياة الدستورية في سوريا ولبنان، وارتأوا إجراء الانتخابات النيابية في لبنان في ظل حكومة يرئسها الغوري. وكانت الزيارة، في عرف هذا الأخير، مدخلاً له إلى حلبة «التعاون العربي» وإلى المجال الإسلامي اللبناني أيضاً. ورأى فيها - بحسب سبيروس - اعترافاً من النقّاس بالكتلة السورية على أنها التفسير اللبناني للكتلة الوطنية السورية.



الانتخابات النيابية إلا في أواخر آب وأوائل أيلول من ذلك العام. ثم استكمل نصاب المؤسسات الدستورية بعد أسبوعين من اكتمال عقد المجلس النيابي، وذلك بانتخاب رئيس للجمهورية هو بشاره الغوري وتشكيل حكومة مسبوقة أمام مجلس النواب هي حكومة رياض الصلح الأولى. فبين إعلان كاترو الاستقلال والتكوين الفعلي للمؤسسات الدستورية، انقضى ما يزيد قليلاً من سنتين وثلاثة أشهر.

في هذه الأثناء، كان كاترو قد أرفق انطلاقاً الإفراج عن الدستور بإنشاء حكم انتقالي مهمته الأولى تنظيم الانتخابات النيابي والرئاسي. فجمع في يد أيوب ثابت رئاستي الدولة والحكومة من غير أن يستيه رئيساً للجمهورية. ومنى عطا الأيوبي للمنصب نفسه في سوريا. وكان تاج الدين العسني قد توفي فجأة في مطلع السنة. وكانت سوريا قد عرفت، بعد حكومة الحكيم، حكومتين، في ظل رئاسة العسني، رئيس إحداهما حسني البرازي والثانية جميل الألشي. وكان أقطاب الكتلة الوطنية من أمثال هاشم الأتاسي وشكري القنطلي معرضين عن المشاركة في الحكم ما لم تكن في ظل الدستور. وكان سامي الصلح قد خلف أحمد الداعوق في تموز 1942 على رأس الحكومة اللبنانية فصمت حكمه إلى أن أقال كاترو وأفرغ نقاش الذي رفض الاستقالة. تمت هذه الإجراءات، إن، في آذار 1943 وكان جديدها الاستغناء عن تعيين ثلث النواب، وهي قاعدة كانت قد صعبت للمجالس النيابية من أوائل العهد الدستوري. فبدأ حديث الانتخابات يطغى على كل حديث سياسي آخر.

والواقع أن هذا الحديث كان قد بدأ يملو ويهبط، في الوسط السياسي، من أواخر 1941، مواكباً التغيرات المتصلة بإعادة الدستور. ولكن حكومة أيوب ثابت وجدت نفسها أمام مسؤولية تنظيم الانتخابات. وما لبثت

يروي يوسف سلام أن القنصل البريطاني في بيروت فيرلونغ (وقد أصبح المستشار السياسي لسبيروس بعد قدوم هذا الأخير إلى بيروت) أخبره ذات يوم، إذ سمعه يحدث رياض الصلح بالهاتف، أن الإنكليز سيعتقلون الصلح «بعد أسبوعين أو ثلاثة» وأنهم سيعتقلون معه شكري القوتلي وسعد الله العجايري أيضاً. وينكر سالم أنه دبر، على الأثر، لقاء في منزله بين الصلح وفيرلونغ وأن الأول تمكن من تفنيد التهمة البريطانية الموجهة إليه وهي الجنون إلى جهة الألمان بعد هزيمة فرنسا وما تبع ذلك من تأييد لـ «ثورة» رشيد عالي الكيلاني على البريطانيين في العراق.

يضيف سلام أن رياض (الذي أفتى فيرلونغ بـ «تأجيل» اعتقاله) دبر لاحقاً لقاء (في منزل سالم أيضاً) جمعه وفيرلونغ والزعميين السوريين. وقد انتهى هذا اللقاء بالقتناع المسؤول البريطاني بأن إقامة القوتلي والعجايري في العراق كانت في ظرف اقتنع فيه الجميع (بمن فيهم تشرشل نفسه) بميل موازين الحرب إلى الجهة الألمانية، وأن الزعماء الثلاثة كفوا وظلوا في مواقفهم طلاب استقلال وحلفاء لمن ينصرهم في معركة الاستقلال، ولم يكونوا أنصاراً للثورية ولا أعداء للديمقراطية.

يفترض، بحسب إشارات في رواية سالم، أن ثلثي هذين اللقائين (أو كليهما) تم في شهر رمضان الذي تلا احتلال بريطانيا وفرنسا الحرة سوريا ولبنان، وهو يوافق شهر آب - أيلول من سنة 1941. على أن شكري القوتلي ما لبث أن ذهب إلى الحج في نهاية العام ثم عاد من هناك إلى بغداد حيث أمضى مدة «نفي طوعي» طالت إلى أيلول عام 1942. وتشير الأوراق السياسية إلى أن البريطانيين هم الذين أمّنوا له عودة غير مشروطة إلى دمشق كانت تلقى معارضة فرنسية.

وفيد تقرير وجهه سبيروس في أول تموز 1942 إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى أن رياض الصلح كان ذات يوم «موضع شبهة شديدة» تتصل بالدعاية النازية ولكنه «بات يبدى هدوءاً مستحسنًا وموفقاً ورجلاً [حيال البريطانيين] لا بد أن يكون لهما صدق إيجابي في الوسط الديني» الذي ينتمي إليه.

أن اهتمت توزيعاً للنواب بين الطوائف، معتسبة المتربين (وكانت كثرتهم من المسيحيين) في تصعيد عدد المقاعد المائدة إلى كل طائفة. وقد أثار هذا القرار عاصفة كبرى في صفوف المسلمين. فتدخل في الأمر كل من إدوارد سبيروس، ممثل بريطانيا، ومصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية. وانفجعت الأزمة عن سفيط ثابت وحلول بترو طراد محله في 21 تموز. واعتمدت مذ ذاك قاعدة التوزيع التي بقيت سارية حتى اتفاق الطائف وهي أن يعطى للسيحيين ستة مقاعد يقابلها خمسة للمسلمين بحيث يأتي عدد أعضاء المجلس دائماً قابلاً للقسمة على 11.

هكذا زالت العوائق من الطريق إلى الانتصابات. وكان وراء طول المدة التي استغرقها تلك نزوع فرنسا الحرة - وقائدها ديغول، على الأخص - إلى تولين مترابيد الضيق للاستقلال المعلن سنة 1941. وكانت زيارتها ديغول إلى المشرق في تموز - آب 1941 ثم في آب 1942 قد أهدت هذا للنسب تأكيداً متصاعداً من الأولى إلى الثانية. فبدأ أن قائد فرنسا الحرة لا يعتبر الاستقلال حاصل بل ينيط «تنظيمه» بالدولة المتدبة. وبدأ أنه يربط إنهاء الانتداب (الذي كان كاثرو قد أعلن إلغاءه) بالتوصل إلى معاهدة تبرمها الدولة الفرنسية بحسب الأصول المتبعة من قبلها وتبلغ إلى عصبة الأمم (الثامنة آنذاك) التي يعود إليها إلغاء الانتداب. وهذا منع ملاحظة الارتباط بين مراحل هذا المسار كلها وظروف العرب...

فليس إذن غير الضغوط البريطانية التي واكبت مطالبة السوريين واللبنانيين بالاستمرار وأسفعتها تطورات الحرب العاقبة، ما أتاح تحوّل العاقبة الديني التي نعو الخيار الدستوري في سوريا ولبنان.

فرنسا الحرة تنكر «حزبته» وبريطانيا  
العلمي تنكر «وحدته وسلامة أراضيه»

ويستبعد أن تكون سلطات الاحتلال البريطاني قد نظرت جنباً إلى احتمال الإقدام على اعتقال الزعماء الثلاثة. ويستبعد أن يقدم فيرلونغ على إبلاغ سالم هذه النية لو أنها كانت جنية. كان الجانب البريطاني قد باشر مناقشاته مع السلطة المنتدبة وجده في توجيه سوريا ولبنان نحو الاستقلال وفي الإسكاف بالنفء، في حدود الإمكانيات، خلال هذه المسيرة. وكان اعتقال هؤلاء الزعماء إخلاء للساحة من قيادات رئيسية منوطة للانتداب وتسليماً للنفء إلى هذا الأخير وإلى أنصاره. الأرجح إن أن فيرلونغ ابتنى أن يعقد الصلة مع الزعماء الثلاثة من موقع القوة والتهديد، وأنهم «أقنعه» في نهاية المطاف، بما كان مقتنعاً به سلفاً.

#### ٢-٦١ المدخلة إلى كاترو: «بشرى» بالتعديل الدستوري

تفرد رياض الصلح عن المراجع المختلفة التي أبدت معارضة لإعلان كاترو ولحكم النقاش - الداسوق، ولكن بموقف مماثل في استقلالته ومختلف في تفاصيل ذات أهمية. وكان هذا الأفراد مصداقاً لصدارة سبيرس الذي وصف رياض الصلح، في تلك المرحلة، بأنه «ذئب متوحد».

ففي 20 كانون الأول 1941، وجه رياض إلى كاترو منكرة بسط فيها موقفه من إعلان 26 تشرين الثاني. وقد أرسل منها نسخاً إلى حكومات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية والجمهورية التركية والممالك المصرية والعراقية والعربية السورية، وذلك بواسطة ممثلها في بيروت. ويروي تقرير للاستخبارات الفرنسية من مرجعيون أن تورطاً محمداً جداً لهذه المنكرة حصل في جنوب لبنان. ويذكر زهير عسيران أن رياض الصلح كلفه تهريبها إلى مندوب «الأهرام» في فلسطين لتتشر في الصحيفة. ولم تقع على النص التام لهذه المنكرة بالعربية. ولكن بعض كتب التاريخ اللبنانية يقتطف أهم مقاطعها. ثم إن واضع التقرير الفرنسي أرفق به ترجمة فرنسية قامة لها.

تدور منكرة رياض الصلح على فكرة التناقض بين مندرجات إعلان كاترو ومصالح البلاد في الاستقلال الصحيح. وينصب

أثار إعلان كاترو «استقلال لبنان» في 26 تشرين الثاني 1941، موجة احتجاج وقد واسعة في أوساط لبنانية متنوعة. جعل أكثر البوادر إزعاجاً للمندوبية العامة كان المؤتمر الذي انعقد في برككي يوم عيد الميلاد، واشتركت فيه وفد ضخمة ضمت 600 إلى 700 شخص. وكانت الكتلة الدستورية، برئاسة بشارة الخوري، الحاضر الأبرز في هذا المؤتمر. وقد ألقى فيه البطرك عريضة خطبة أبرزت ما أحدثه الاستقلال المنتقص الذي أعلنه كانوا من خيبة أمل. وتبنى المؤتمر بياناً طلبوا فيه للبلاد الاستقلال الفعلي وحزبة التعاقد مع الدول الأجنبية وسن قوانين دستورية تنظم الحكم الوطني الديمقراطي في صورته الجديدة، وتحفظ حقوق الطوائف والمناطق، وشهدوا على أن الحكومة التمثيلية المتبعة بشفة مجلس نيابي منتخب هي وحدها المخولة لإمام البلاد بأي تعاقد سياسي أو اقتصادي.

وكانت مواقف أخرى قد جرت المجرى نفسه. فالتفت منظمتا الكتائب والنخبة على معارضة الوضع الذي أنشأه إعلان كاترو. ووقع نحو من 25 شخصية، معظمهم من النواب السابقين وفيهم رئيسان سابقان للحكومة ولجنس للنواب (بشارة الخوري وخالد شهاب) وفيهم وزراء سابقين وفيهم مطرانان على بيروت، وهما الماروني مبارك والروم الكاثوليك صفيح إلخ، منكرة قتموا فيها حصول الاستقلال الفعلي على كل بحث في المعاهدة...

وكان بين هؤلاء من وجد في بقاء ألفرد نفاس على رأس السلطة استجابة لطلب اليسوعيين المسيحي الكلمة في الإدارة الانتدابية. وكان بينهم من أخذ على حكومة الداسوق فتها بعض خصمه السياسيين، إلخ. ولم يعدم الوضع الجديد، من بين اللبنانيين، من يقف منه موقفاً مقابلاً لهذه المعارضة. فذهب الرئيس السابق إميل إده وأنصاره، خصوصاً إلى



كاتبها في وجه صاحب الإعلان مواقف دولية بينها ما كان كاترو نفسه قد أعلنه في حزيران وبينها كلام لقائه بديغول وبينها، على الأخص، مواقف بريطانية متكررة يوردها الصلح بنصيصها.

وتبرز المنكورة، بين ما تبرزه من أدلة على التراجع في إعلان 26 تشرين الثاني، اتخاذه معاهدة 1936 مرجعاً. فيشير الصلح إلى كلام لفيينو، مهندس المعاهدتين السورية واللبنانية، يصرح فيه بأن الأخيرة تختلف عن الأولى بالمدّة والشروط العسكرية وأنها «ليست إلا تثبيتاً لحضور فرنسا في تلك البلاد بصيغة أخرى». يأخذ الصلح أيضاً على كاترو أنه لا يزال يمارس صلاحيات المفوض السامي في شون لا علاقة بها بحالة للعرب...

ثم إن المنكورة تبرز العوائق التي وضعتها تدابير كاترو وما رسمه من خطة عمل للحكومة الجديدة في وجه انضمام لبنان إلى أئمة وحدة عربية، وهي عوائق لم تكن ماثلة في إعلان 8 حزيران. وتشدّد المنكورة خصوصاً على اعتماد كاترو عن خطة الانتخابات واستماضته عنها بجولة مشاويرات في المناطق، واعتماده منطقاً يجعل من لبنان «مجموعاً من الطوائف والمواقف المتفرقة» فيما كان الواجب إعداده ليكون «وطناً عربياً قوياً سيّداً مستقلاً».

على أن أنهش ما في منكورة رياض الصلح أنه بشر كاترو بالتعميل الدستوري الذي اقترحه حكومة الصلح الأولى على مجلس النواب اللبناني، بعد المنكورة بسنة وأحد عشر شهراً تقريباً:

«عليه وباعتبار الوضع الراهن مناقضاً لمصلحة البلاد، فإننا نحفظ بالحق في إجراء كل تعميل داخلي يوافق هذه المصلحة وذلك في اليوم الذي نتمكن فيه من ممارسة استقلالنا ممارسة عملية. يومذاك سيكون هذا التعميل رهنأ بإرادتنا وحفناً»<sup>11</sup>

أخيراً لا ينسى رياض الصلح أن يعتبر «إعلان الاستقلال» - بعد هذا التفتيد كله - «وثيقة قانونية جيدة».

التمسك بالانتداب أو بضمانة فرنسية تكافئه لسلامة الكيان اللبناني وصيغة اقتسام السلطة الماروية في مؤسسته.

وفي جهاز الانتداب نفسه، وُجد غلاة من الإداريين والعسكريين والمبشرين كانوا حريصين على مواقعهم، وعلى ما في أيديهم من امتيازات وفوذ، فاعترضوا على التوجّه الاستقلالي من غير التوقف كثيراً عند اختلاف الصيغ، ووصل بهم الأمر إلى حدّ التأمّر لاغتيال كاترو.

هذا وكانت البعثة البريطانية قد باشرت التفرّب من الاستقلاليين. على أن الموقف البريطاني الفعلي لم يكن مطابقاً لما ينفذ ههنا. كان إعلان 26 تشرين الثاني قد خضع لمفاوضة وتجادب بين العنانيين الفرنسيين والبريطانيين. وأكثر ما اعترض عليه الجانب البريطاني في الإعلان كان الإشارة إلى معاهدة 1936، إذ كانت تعفظ لفرنسا امتيازات ضخمة وطويلة اللثة في لبنان. وقد اعترض أيضاً على تأكيد الإعلان أن الدولة اللبنانية تشكّل، في الأرض وفي السياسة، «وحدة غير قابلة للتجزئة». فقد رأى البريطانيون في هذه النقطة مثاراً لنقمة السوريين الذين كانوا لا يزالون يتطلّعون إلى وضع اليد على الأقضية الأربعة (البقاع ووادي التيم) وعلى طرابلس التي كانوا يرون فيها تعويضاً لهم عن خسارتهم إسكندرون، وكانت الميناء الوحيد العنمن التجهيز في سوريا. تلك مطالب كان البريطانيون عالين بأنّها تلقى تجاوباً في لبنان نفسه، وخصوصاً في طرابلس. إلى ذلك، بقيت دوائر الانتداب تشبه بوجود رغبة بريطانية في فصل جبل عامل أيضاً عن لبنان وضّمّه إلى فلسطين، وذلك لتيسير نسوة عربية يهودية هناك تأخذ بعين الاعتبار مطالب الصهيونيين المتعلّقة بالميناء، وتأخذ أيضاً بمبدأ تقسيم فلسطين كلها.

## ٢٠٦ انتخابات 1943 النيابية

طالت الحملة التي أفضت إلى انتخابات 1943 النيابية كثيراً. كان التجاذب في مبدأ إجراء الانتخابات قد بدأ مع تعزيز سوريا ولبنان من الفيشيين. وكان لهذا التجاذب وجه بريطاني - فرنسي تمثل في المقاومة البريطانية للنزوع الفرنسي إلى فرض فيمين تقيلين على استقلال لبنان المعلن في ربيع 1941، وهما قيد المعاهدة، وقيد إبرام عصبة الأمم قرار إنهاء الانتداب. ومع كل طور من أطوار هذه المواجهة، كان حثيث الانتخابات يعود إلى التداول ويبلغ حد البحث في تأليف لوائح. ولكن الأمل في إجرائها كان يخبو مجدداً، إذ تستغل فرنسا العزلة ظروف الحرب لتتجسس مرة أخرى بحث الحياة الدستورية في سوريا ولبنان.

وفي أواخر نيسان 1942، كان كاترو ينزع إلى استثناء إجراء الانتخابات من بين النتائج المترتبة على إعادة العمل بالستور. وهي إعادة سلم بها أخيراً (وافق عليها رئيسه بيفول). وأما ما كان كاترو متجهاً للاستعاضة به عن الانتخابات فلم يكن غير إعادة الروح إلى مجلس 1937. فهذا هو المجلس الذي صنق المعاهدة... وكانت العودة إلى هذه الأخيرة لا تفارق مغيلة كاترو.

وقد لقيت هذه الرغبة الفرنسية قبولاً عند شطر كبير من المسيحيين (الأتين بخاصة) كان يخشى وصول زعماء مسلمين أقواء من معارضي الانتداب، إلى المجلس النيابي، بعد أن بدأ منهم تصميم على خوض الانتخابات كان جديداً عند بعضهم. وكان النفوذ البريطاني المتجه إلى دمع هؤلاء يزد من هذه الغشية المسيحية.

ومع أن البطريك عريضة وبشاره الغوري وكتلته كقوا مصرّون على إحياء الستور، فإن الخوف على الميزان الطائفي العام في المجلس الجديد لم يكن غائباً عن فكرهم. وحين تغيرت موازين الحرب في الأشهر الأخيرة من سنة 1942 وتراجع الخطر المحوري عن آفاق الشرق الأوسط، اضطرت السلطة المنتدبة إلى الرضوخ للمطالبات البريطانية بإجراء الانتخابات في النولتين. وهو ما مهد له إعلان اللجنة الوطنية الفرنسية من الجزائر في 24 كانون الثاني 1943 وما رسمت معالمه التنفيذية قرارات ثلاثة أصدرها كاترو في 18 آذار من العام نفسه. وهو أيضاً ما عارضه

لاحقاً ثبت البريطانيون على العت لإعادة العمل الدستوري وإجراء الانتخابات النيابية. وعارضوا بثبات أيضاً نزوع النبطيين لا إلى إحياء معاهدتي 1936 مع سوريا ولبنان وحسب بل أيضاً إلى إحياء المجلسين النيابيين اللتين صنفا هاتين المعاهدتين. وكان مصار الحرب على الجبهة الليبية حيث تلقى الجيش البريطاني ضربات موجعة من الجيش الألماني الواحف نحو مصر بقيادة رومل ما وقع مباشر على الجدل البريطاني الفرنسي في شأن الخطوة المناسبة لسلوك الحلفاء في سوريا ولبنان. وحتى التوصل إلى لائقي في الأراضي السوفياتية كان يقوي حجة النبطيين الراغبين في مواصلة سياسة القبضة المحكمة على دمشق وبيروت. فعلى هاتين الجبهتين لم يتوقف التقدم الألماني وبثبت رجحان كفة الحلفاء إلا في أواخر 1942، وإن تكن استعادتهم زمام المبادرة قد لاحظت تباينها في أوائل الصيف. هكذا كان على عودة الدستور اللبناني والتوجه العام نحو الانتخابات النيابية أن ينتظرة قراراً من كاترو لم يعلنه إلا في 18 آذار 1943... كان هذا القرار استجابة للرغبة البريطانية التي شتمت، بين ما شتمت عليه، على التخلي من مبدأ اختيار ثلث النواب بالتعيين، وهو المبدأ الذي لازم المجالس السابقة وكان يجهن للسلطة المنتدبة نوعاً من الأكثرية الآتية وتحكماً يميزان القوى في المجلس. ولكن هذا القرار لم يكن تخلياً من سياسة القبضة المحكمة، بل نقلاً لمركبة الدفاع عنها إلى جبهة أخرى. فإن تعيين أيوب تابت رئيساً للدولة وسابته إلى إصدار مرسوميه للمتلقيين بالانتخابات كانا يعنيان أن التركيز قد انتقل إلى حلبة القلبة المسيحية في نظام الحكم... وهذا بعد أن تكسر الأزمة الطائفية ما كان يبدو، منذ مؤتمر بكركي، في أقرب تقدير، ميلاً إلى التضامن المسيحي الإسلامي في وجه السلطة المنتدبة.

## سوريا إلى الاستقلال فالجلاء

بعد انتهاء العهد الفيصلي في أول الصيف من العام 1941، سلك المنسوب العام لفرنسا الحرة جورج كاترو، في سوريا، مسلكاً مشابهاً، على وجه الإجمال، لمسلكه في لبنان. أعلن استقلال البلاد ثم راح يشرط إنفاذه بمقد معاهدة تحفظ ما تعتبره الدولة المنتدبة مصالح لها في سوريا. وكانت بريطانيا ترقب، من موقع السهولة الدفاعية الذي يؤتتها إياه غلبة حضورها العسكري في «دولتي الشرق»، تصرفات السلطة المنتدبة وحركة الوافد التي جعلت تتخذهما الفاعليات على السرح السياسي السوري. وهذه مراقبة لم تقم، بعد وصول الوزير المفوض إدوارد سبيرس إلى بيروت ومشرق، أن تحوّل إلى تدخل متنامي الوطأة بتت القوى الرئيسية المناهضة للانتداب، في الداخل، ملحة في طلبه فتقرى بذلك الاستعداد البريطاني لبنته.

كان سماح المنسوب السامي الأخير دنز-ومن يوراه حكومة فيشي- للطيران العربي الألباني باستخدام مهابط في سوريا لتجدة رشيد عالي الكيلاني والعسكريين «المنتفضين» معه في وجه السيطرة البريطانية والعكم الجاري لها في العراق، قد أذن بحملة الجيش البريطاني ومعه قوات فرنسا الحرة على سوريا ولبنان، وهي قد انطلقت من فلسطين. وقد فعل تفاوت المشاركة العسكرية، في الحملة، ما بين الطرفين البريطاني والفرنسي الميقول في سوريا فقله في لبنان، بعد انتهاء العارك. فأصبحت الدولة المنتدبة، بمسئليها الجدد، شديدة المصنبة حيال كل تخطط بريطاني لما كانت تعتبره «صلاحيات الانتداب». وكان نظرها متجها خصوصاً نحو ما ستؤول إليه علاقتها وعلاقة بريطانيا بـ«دولتي الشرق» بعد خروجهما إلى حال الاستقلال الموعد. فوق ذلك، كان صون الإمبراطورية، على اختلاف الأوضاع في أرجائها، شرطاً في نظر ديغول، لاحتفاظ فرنسا بامتياز الدولة الكبرى متى أفضت الحرب إلى نهاية.

الشرط المتشدد من المسيحيين، متمسكاً بالموقف الفرنسي السابق، فأدى ذلك إلى مواجهة بين كاترو والنقّاش انتهت بحل الأخير وبجزء حكومة سامي الصلح معه في سقوطه. ومع تعيين أيوب ثابت رئيساً للدولة وللحكومة معاً، وجد المسيحيون القلقون خط دفاع جديداً عن الأرجحية المسيحية في ما قوّره ثابت من تعميل للموارين الطائفية الراعية لتكوين المجلس النيابي. كان مؤيد هذا الموقف (الذي عبّر عنه تأييد البطريرك لثابت) أن نشوء كتلة إسلامية متشددة في المجلس لا يوازئها إلا وجود أكثرية مسيحية راجعة في هذا المجلس نفسه. وهو ما جعل المواجهة على مرسومي ثابت الصادرين في 17 حزيران 1943 مواجهة طائفية بامتياز وأطاح، تقريباً، ما كان مؤتمراً بكرمكي قد أبرزه من تقارب إسلامي مسيحي، قبل ذلك بنحو من سنة ونصف سنة. وهذا بالرغم من أن بشارة الخوري رأى في مرسومي ثابت مبالاة لآله وعارضهما بشدة، بالتالي.

كانت المعارضة الإسلامية لمرسومي أيوب ثابت علانية. واثقت فيها الطوائف المحيية الثلاث ولكن مع شيء من الضعف في تمثيل الشيعة والدروز، قابله شبه إجماع سني. كان الظرف الجديد قد غلب الصفة الإسلامية، في السياسة، على أقطاب كانوا يؤثرون لأنفسهم غيرها. وهذا ما كان قد حصل أيضاً في أيام التفاوض على المعاهدة سنة 1936. هكذا التأم مؤتمر إسلامي ضمّ سنة وشيعة ودروزاً، في 21 حزيران 1943. وقد رئس المفتي محمد توفيق خالد هذا المؤتمر وانتخب رياض الصلح وعبد الحميد كرامي نائبين له. هذا بينما التحق عبد الله الياني بالمؤتمر متأخراً واختير نائباً سلام وتقي الدين الصلح أمينين للمؤتمر، ووقف رئيس حزب النجادة جميل مكايي جانباً لخلافه مع المفتي ولتتهمه بمبالاة الأمن العام (الفرنسي) شقت حزبه. وكان في هذا التكوين لهيئة المؤتمر ما يشير إلى ما انتهت إليه صورة التراتب بين الزعماء السنة.

والواقع أن الاستقطاب الطائفي لم يتراجع، ومسير الانتخابات نفسه لم يحسم إلا بعد أن أبرمت فتوى من سبيرس، سبقها مسعيان من مصطفى النحاس ونوري السعيد، صيغة قبلها أطراف النزاع لتكوين المجلس النيابي، وهي صيغة 616 (سنة مقاعد للمسيحيين تقابل خمسة مقاعد للمسلمين) وقد استقرت عليها المجالس النيابية اللبنانية إلى سنة 1990. أفضي

أيضاً المبدأ القاضي بتعيين ثلث النواب وجُعِلت المحافظات الخمس دوائر انتخابية وجُعِل الاقتراع على دورتين يفوز في أولاهما من حصل على نصف أصوات المقتربين.

وقد بدا رياض الصلح مترشحاً في ترشيح نفسه... ثمّ بدا متيلاً إلى ترشيح نفسه عن بيروت. وأطال آل الصلح التداول لاختيار مرشح عنهم في كلّ من بيروت والجنوب. وكان الميل الإنسي الواضح القوّة في بيروت المسيحيّة (وهي نصف بيروت الانتخابيّة إذ ذاك) انتهى رياض إلى تقدير متشائم لحظظه في العاصمة. كان المسيحيون يأخذون عليه أنواره الأخيرة وأخرى أقدم منها عهداً، وهذا على رغم صلته الحسنة بلّاده واحتسابه في خاتمة الاتيين أحياناً. ثمّ إن صهره سامي (وقد غادر لتوّه رئاسة الوزارة) كان يتّجه إلى ترشيح نفسه عن بيروت. وكان سامي أكبر حظوة من رياض عند مسيحيي العاصمة وأقلّ إقلاقاً لزعمائها السنّة. وهو قد انتهى، على كلّ حال، إلى النزول مع أيّوب ثابت نفسه ومع الفرد نقاش على لائحة واحدة... وإلى الفوز.

وأما رياض فولى وجهه شطر الجنوب. وكان قطبا المعركة الانتخابيّة هناك أحمد الأسعد وعادل عسيران. هذا بينما كانت دائرة نفوذ يوسف الزين قد ضاقت منذ أن اضطربت علاقته بالسلطة المنتدبة. وكانت هذه العلاقة قد أحلتها محلّ الصدارة بين زعماء جبل عامل من أوائل العشرينات إلى أوائل الثلاثينات، وألحقت به عبد اللطيف الأسعد وارث الزعامة الأسعبيّة التي كانت الأولى في جبل عامل حتّى ذلك العين. وأما في سنة 1943، فكان الزين يواجه الحلف المتجدد بين آل الأسعد وآل الفضل، من جهة، وبواجه، من الجهة الأخرى، نفوذ عادل عسيران السامعي إلى العلول محلّ عنّه نجيب في حلبة الأقطاب العامليين والمتمّع بدعم بعثة سبيري والوثيق الصلة بككتلة بشاره الخوري المستوريّة.

لم يتوقّف رياض الصلح عند جامع مناهضة الانتداب الذي كان يجمعه وعادل عسيران. وإنما سعى إلى محالفة أحمد الأسعد الذي كان قد توصّل إلى استرداد محلّ الصدارة بين زعماء الشيعة في جبل عامل، وذلك بنتيجة جهود بذلها ابتداء من سنة 1936 وواصلها نائباً (ثمّ وزيراً) ابتداءً من سنة 1937. لم يكن رياض راغباً في استفزاز السلطة المنتدبة بل بدا ساعياً،



102 على الأكتاف في صيدا

وكانت الكتلة الوطنيّة، وهي وجهه سوريا الاستقلاليّة في الثلاثينات، قد أمست منهكة، عشية اندلاع الحرب العالميّة، من جزاء فشلها في الوصول بسياسة «التعاهد» مع فرنسا إلى مآل مقبول وما جرّه هذا الفشل من صدمع في صفوها وخمول في حضورها الشعبي. عليه أمكن للمفوض السامي آنذاك غبريال بيو أن يعلق الدستور السوري، في تمّوز 1939، وأن يضع مقاليده الحكم في يد وزارة مؤلفة من المديرين من غير أن يثير هذا التصرف احتجاجاً ذا وقع في البلاد. وقد ساست وزارة بهيج الخطيب سوريا، في العام الأول من الحرب، بمنطق الشدة فعلت أحزاباً وأغلقت نوادي وألغت جمعيات اعتبرتها كلّها مرشعة لتعاون من نوع ما مع معسكر «المعبر». هذا إلى فرض التقنين في توزيع موادّ أساسية للاستهلاك والمعيشة، وإلى فرض الرقابة على كلّ مصدر أو وسيلة لنشر المعلومات. ولم تنسَ الكتلة الوطنيّة وأركانها من الحجر والتضييق والتشهير وإن نجت إجمالاً من موجة الاعتقال الاحتياطي التي امتدت في اتجاهات عدّة، حزبيّة على الخصوص.

أثمرت سياسة المفوض السامي هذه توجيهاً من جانب القوى السياسيّة التي بقي فيها رمق إلى المحيط العربيّ وما خلفه من نفوذ بريطانيّ، فراحت تلك القوى تستغرم ما كان لها من علاقات تقليديّة ببعض



183 تاج الدين الحسين رئيساً لسوريا إلى يمين سببوس

أطرافه. فأما عبد الرحمن الشهبندر، وكان قد عاد من منفاه المصري إلى دمشق في سنة 1937، وراح يواصل، في الداخل، حربه المتنامية على أركان الكتلة الوطنية، فتوجه إلى ملك الأردن عبد الله مطالباً بتنصيب هذا الأخير ملكاً على سوريا. وهو ما ردت عليه الكتلة باستنفار دعم سعودي كان المعول فيه أولاً على العلاقة الوثيقة التي كانت تربط ما بين الملك عبد العزيز وشكري القوتلي. وفي هذا الوقت، كان حكم عبد الله ونوري السعيد في بغداد يرقب التناقضات المتعقدة في سوريا ويتعصب من وقع بعضها على استقرار العراق، ويرى في نفسه الطرف العربي الأولي بالمشاركة في توجيه دفعة السياسة السورية بما في ذلك التوجه بها نحو وحدة «الهمال الغصبي» الذي رفع نوري السعيد رايته علناً بعد حين.

وكان إنشاء عرش في كل من سوريا ولبنان يجد هوى نكرانه في نفس المفوض السامي غريباليه الذي رأى في الملكية استعداداً لفتوة حاكمية تأتي من خارج الصوع الكبيرة في هذين المجتمعين وتحظى، مع ذلك، بشرعية عامة تؤهلها لمعالجة الصوع المذكورة أو سياستها. على أن النفوذ البريطاني الغامر في كل من الأردن والعراق

في الواقع، إلى طمأننتها. وكان الأسعد يعد مالياً لهذه السلطة «إنشائية». ولكن البعثة البريطانية كانت جادة في الضغط عليه لتقريبه منها. وكان إذنه نفسه قد سعى - على ما يظهر - إلى ترطيب الجو بين النندوبية العامة ورياض معزلاً على تأييد هذا الأخير في معركة رئاسة الجمهورية المنتظرة. هذا فيما كانت العلاقة بين رياض والبعثة البريطانية قد تحسنت وكان يوسف سالم قد بذل جهوداً سبقت الإشارة إلى بعضها في هذا المضمار. عليه أخذت المسافة الفاصلة بين الدائرتين الأسعدية والعسيرانية تتقلص وكان هذا التقلص واحداً من مفاعيل الغلبة البريطانية على الأرض وتراخي قبضة السلطة المنتدبة.

كانت تواجه رياض، على صعيد آخر، عقبة الأمير خالد شهاب، شاغل المقعد السنّي الوحيد في الجنوب، حتى ذلك الحين، وهو رئيس سابق لمجلس النواب وللحكومة وحليف مهم للسلطة المنتدبة، من أيامها الأولى، في منطقة وادي التيم الحساسنة. وقد سعى الأمير إلى جعل هذه السلطة تقرضه مرشحاً سنياً على لائحة الأسعد. ولكن هذا المسمى الذي واجهه رياض بالثابرة على طمأننة المراجع الفرنسية بقاء بالإخفاق. فوجد الأمير نفسه، في النهاية، مرشحاً على لائحة الرزين.

هكذا فُتح الباب أمام مسمى بنله يوسف سالم، بالتنسيق مع رياض الصلح، لتوحيد اللائحتين الأسعدية والعسيرانية. وهو مسمى أتى أكله في 14 آب وأثار ذلك قلق النندوبية العامة التي استثمرت مباركة بريطانية له. والأهم، طبعاً، أن هذا النجاح بث، لصالح اللائحة الموحدة، مصير المعركة الانتخابية.

كانت لرياض مواقع وطيدة منتشرة في الجنوب. ولكنها كانت، شأن مواقعه في بيروت، لا تجعله مستقلاً بقوة انتخابية حاسمة. فقاعدته في صيدا مطابقة، إلى حد بعيد، لقاعدة عادل عسيران. وهو، في صور، حليف وثيق لآل الخليل، ولكن عسيران صهر هؤلاء وحليفهم أيضاً. وهو، في النبطية، صديق لماشاخيها الكبار وأدبائها، ولكن معظم هؤلاء مجتمع حول يوسف الرزين. وهو، في جزين، صديق لمازون كنعان ولكن هذا الأخير ملتحق بأحمد الأسعد. وهو، في بنت جبيل، حافظ بتأييد آل بزّي وآخرين من وروثة الحركة المناوئة للانتداب سنة 1936، ولكن علي بزّي، قطب هذه الشبيبة، أسير بيد البريطانيين في

معتقل الميَّة وميَّة، إلخ. عليه بدت الشَّقة بعيدة، هنا أيضاً، ما بين زعامة رياض «الوطنية» (وهي الأبرز) وقوَّته الانتخابية وهي شتيتة ومحفوفة بالشروط.

جرت الدورة الأولى من الانتخابات في 29 آب. جرت بعد حملة انتخابية تخلَّلتها مهرجانات متباينة الأحجام كان رياض من خطبائها. وقد ملأت هذه الدورة تسعة من مقاعد الجنوب العشرة. وكان جميع الفائزين من لائحة الأسعد- عسيان الموحدة. وكانت اللائحتان قد تركتا المقعد الأرثوذكسي المستحدث لروم مرجعيون وحاصبيا مملَّقا على المنافسة الحرة. فملأه نسيب غبريل في الدورة الثانية التي جرت بعد أسبوع. وقد بلغت نسبة المقترعين، في الدورة الأولى، نحو الثلاثين من عدد الناخبين. ونال مرشعو اللائحة الموحدة الذين فصلت بينهم فوارق محدودة نسبياً قرابة الثلاثة الأرباع من عدد المقترعين. وجاء رياض الصلح رابعاً بين الفائزين إذ اجتمع له 19406 أصوات من أصل 24394 مقترعاً. وسبقه، على التوالي، عادل عسيان ورشيد بيضون وأحمد الأسعد. وقد أحنقت هذه النتيجة أحمد الأسعد الذي نسبها إلى التزوير. وكان لتبني عادل عسيان المرتبة الأولى بين الفائزين شأن في دخوله هو- لا الأسعد- حكومة الاستقلال ورسماً عن الجنوب. ولكن هذا العامل لم يكن الوحيد (ولا الأول) بطبيعة الحال.

## ٢٠٦ < ترليس بشاره وتكليف رياض

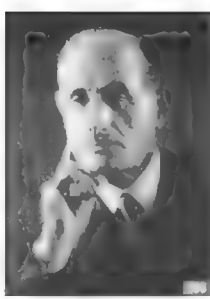
بدا لوهلة، في عشايا الانتخابات النيابية، أن أهم ما ستعده نتائجها إنما هو ملامح الانتخاب الرئاسي، ومن ثم، نتيجة هذا الانتخاب. ولكن المواجهة الرئاسية ما لبثت أن بدت رهناً بحركة الصراع، في سوريا ولبنان، بين الجانبين البريطاني والفرنسي، وبالديوين السوري والمصري أيضاً، وهذا من غير أن تغيب عن الصورة، بطبيعة الحال، موازين المجلس النيابي الجديد، والميزان الطائفي منها بخاصة. وكانت الحركة النيابية نفسها قد أظهرت قابلية الحركة عند كثير من الرُشَّعين -وعلى الأخص منهم رؤساء اللوائح- ما بين «المسكرين» الفرنسي والبريطاني (أو من الأول نحو الثاني، بالأحرى) وأظهرت أيضاً قدرة أقطاب الدوائر على تجاوز أنواع شتى من عوامل الفرقة بينهم



يوسف الزين 104

كان يستبعد كل قبول فرنسي بتوجيه سوريا نحو أي من العنصرين الهاشميين. وقد جرت مداوات فرنسية وبريطانية متفرقة في إمكان تنصيب أمير سعودي على عرش سوريا. غير أن سقوط فرنسا في حزيران 1940 لم يلبث أن ألزم بيو بالرحيل، مركِّراً الأنظار على المصير الإستراتيجي للشرق في الطور الجديد الذي دخلته الحرب العالمية.

عند هذا الفصل، أي في نهاية حزيران 1940، اغتيل عبد الرحمن الشهبندر في دمشق، وكان قد أخذ يجمع، قبل ذلك، إلى القرب من الدوائر البريطانية والولاء الهاشمي المعروفين عنه، بعض القرب من المفوضية السامية الفرنسية التي وجدت فيه عضواً «معتدلاً»، مؤيِّد العظوة الشعبية، عن الكتلة الوطنية المنحاة عن الحكم. كان هذا الاغتيال حدثاً صاعقاً لندرة الاغتيال في حياة البلاد السياسية حتى حينه. وقد ظهرت عناصر في التحقيق جعلت إصبع الاتهام يتجه أولاً، حين بدأت المحاكمة، بعد أشهر، نحو أركان في الكتلة الوطنية في رأسهم جميل مردم. وعزز معطيات التحقيق تلك أن مقربين من الشهبندر كانوا قد اتهموا بمحاولة لاغتيال مردم، وهو رئيس للحكومة، في سنة 1938. وقد حملت هذه التهمة الأخير، ومعه سعد الله الجابري ولطفي العفراء، على مفارقة البلاد إلى العراق قبل أن تصدر منكرات بتوقيعهم. ولم ينفع إسقاط النيابة العامة التهم عن هؤلاء إلا في إفناع أنصار القتل بأن أجهزة



100 عبد الرحمن الشهبندر

الانتداب متورطة معهم في الجريمة. وهذا مع أن الفرضيات المتعلقة بالمسؤولية عن الاغتيال توزعت في كل اتجاه تقريباً.

في نهاية المطاف، أنزلت أحكام صارمة بسنة من المتهمين أعدم أربعة منهم في شباط من العام التالي. وكان حزب الشهبندر ضعيف التنظيم فاضطربت صفوفه وضعف حضوره مع غياب زعيمه. وأذن هذا الضعف، ومعه غياب زعماء الكتلة الثلاثة في بغداد، بتقديم شكري القوّلي صفوف الكتلة الوطنية دون منازع، وبصعود نجمه ونجم الكتلة مجتداً. كان القوّلي قد عارض تساهل مردم حيال الضغط الفرنسية، أيام الضغط لإبرام المعاهدة. ولم يكن توزع عن مغالطة «عمّال» المعور بعد حزيران 1940، وهو ما بقي مردم بمنأى منه. على أن القوّلي بقي على معارضته الأساسية للسلطة المنتدبة وكان تصلبه المعروف في هذه المعارضة مناسباً للمزاج الشعبي في تلك الآونة، وخصوصاً بعد سقوط الحكم الفيشي وانتعاش الحركة الاستقلالية. وقد تصدر القوّلي، في ظل حكم الفيشيين، «إضراب الغبز» الذي اهتزت له البلاد في شتاء 1941. هذا الإضراب انتهى بسقوط حكومة المديرين، في أوائل نيسان، ثم بمجاذبة آلت إلى تولي خالد العظم، وهو غير مناوئ للكتلة وإن لم يكن منتصباً إليها، رئاسة

(بما فيها المواقف المتعارضة، تاريخياً، من الانتداب) ليغلبوا النوع الانتخابي البحث من المصالح والأحلاف كلما أمكنهم ذلك. وكانت هذه المرونة دالة، في كثير من الحالات، على ضعف الولاء الأصلي للانتداب ولناويفه الجدد (أي البريطانيين) وعلى ضعف التقيد التي تضمها الأحلاف الانتخابية، من جهة أخرى، على التصرفات السياسية اللاحقة.

وعلى الإجمال، ظهر أن نتائج الانتخابات النيابية، حين ننظر إليها بمنظار المعركة الرئاسية، قد غلبت حظوظ بشاره الخوري على منافسه الدائم إميل إده. ولكن العوامل التي نذكرنا توتّرت بقيت تدخل اضطراباً كثيراً في صورة هذه الغلبة وتركت الباب مشرعاً أمام معركة رئاسية معقّنة.

ففي بيروت، بدا الفائزون (ومنهم أمثال سامي الصلح وعبد الله البائي - وهما رأسا اللاتعتين المتواجهتين - والفرد نقاش وأيوب ثابت والفرد أبو شهلا، إلخ). أقرب جملة إلى إده والمنسوبية العامة، لا يشذ عن ذلك من بينهم غير صائب سلام. وفي الجنوب، كان توزع أعضاء اللائحة الفائزة بين قطبيها أحمد الأسعد وعادل عسيّران يفترض أن يميل بعطفه الأول نحو إده ويعطفه الثاني نحو الخوري، وكان شائعاً أن إده ساند ترشيح رياض الصلح نفسه وضمن له نوعاً من السكوت الفرنسي عنه لاعتبارات قد تكون الصداقة من بينها، ولكن أهتها كان الرغبة في كسب الرصيد الإسلامي والعربي الذي كان يمثلها رياض (سواء انتُخب أم لم يُنتخب) وتوظيفه في المعركة الرئاسية. وفي الشمال والبقاع، بدا الميل الخوريّ غلباً بوجود عبد الحميد كرامي وحفيد فرنجية على رأس اللائحة الفائزة في أولى هاتين الدائرتين وبوجود كل من صبري حماده وإبراهيم حيدر وهنري فرعون طليعة للفائزين في الدائرة الأخرى. وأما في كبرى الدوائر وهي جبل لبنان (وكان لها 17 مقعداً من 55 وترشح عنها إده والخوري متواجهين) فحصلت اللائحة الإيتية أحد عشر مقعداً والخورية ستة، وبدا أن بشاره الخوري (الذي اجتمعت له أكثرية مرجّحة في سائر الدوائر) قد قصر عن إحراز النصر في العقل الأول للطائفة المارونية.

غير أن هذه الصورة الظاهرية كانت قابلة جداً للتحوّل. فقد ظهر مثلاً أن أحمد الأسعد المحتسب بين «الفرنكوفيليين»

في أوائل حملته الانتخابية أصبح غير ذلك في أواخرها. وظهر أيضاً أن الضعف الباروني النسبي للخوري وكند الجسور بينه وبين النواب المسلمين، والسنة منهم على الأخص. وتشير الأوراق البريطانية والفرنسية إلى ترويض الصلح في اتخاذ موقف من المواجهة الرئاسية إلى أن ينجلي غبارها ويضمن لنفسه رئاسة الحكومة.

في كل حال، لم يكن التقليد القاضي بحفظ رئاسة الجمهورية لخوري قد استقر سنة 1943. لذا جرى تداول أسماء في الحملة بينها الأرثوذكسي بطروطراد رئيس حكومة الانتخابات وسلفه البروتستانتي أيوب تابيت. بل إن إده أوشك، في طموح من أطوار الحملة، أن يرشح السنّي سامي الصلح للرئاسة لإبعاد الخوري عنها، معيداً ما فعله مع الشيخ محمد الجسر سنة 1932. وكان ترشيح إده يواجهه، فوق ضعفه النيابي وضعف جبهته الخارجية المتحصرة على السلطة المنتهية، طمعاً في شرعيته الدستورية. فقد كان الدستور يفرض انقضاء سنوات ست بين ولايتين لرئيس واحد، ولكن مؤيدي إده وأوا أن تعطيل الدستور في مطلع الحرب العالمية عطل هذا الحكم من أحكامه أيضاً. ولم يمنع هذا الاجتهاد بقاء الطعن جاهراً للاستعمال من الجهة البريطانية، المترتبة في التصريح به بحدوها الأمل في إقناع المندوبية العامة بتبنيّه وبالتخلي عن إده.

وقد كان ترشيح كميل شمعون، وهو السياسي الأقرب إلى بعثة سبيرس، آخر فرصة متاحة أمام إده لسد باب النجاح أمام الخوري. فاشتراط لسحب ترشيحه أن ينسحب هذا الأخير لمصلحة شمعون أو مرشح آخر من مرشحين طرح أسماءهم. فكان أن الخوري اشترط بدوره، أمام سبيرس، أن يكون الانسحاب لمصلحة شمعون حصراً. وكانت هذه بادرة بارعة وفرت له تأييد المندوبية العامة التي كانت تثاره على شمعون، معتبرة انتخاب هذا الأخير نصراً بريطانياً مؤزراً وعادة الخوري أهن الشترين. يبقى أن حصيلة هذه المباراة البريطانية الفرنسية لم تكن وحدها ما رجح كفة الخوري. فإنه يجب الالتفات إلى ما كان حافظياً به من تأييد نشط من جهتي الكتلة الوطنية السورية والوفد العربي وإلى الليل السنّي المؤكد نحوه، وهذان عاملان لم يكونا منفصلين.

الحكومة الجديدة. وهذا منصب سيجد العظم إليه، أو إلى منصب الوزارة، مراً (مستقلاً عن الأحزاب دائماً) في ما يريد عن عقد وصف عقد آتيين بما تغلب فيها من عهد...

استثارت حركة رشيد عالي الكيلاني حماسة عارمة في طول سوريا وعرضها. على أن سفعها الذي تلتته حملة العليفتين بريطانيا وفرنسا العرة على سوريا ولبنان فرض على الأطراف السياسية السورية تمثيل حماياتها. استوت بريطانيا، شيئاً فشيئاً، رقيباً مقتدراً على تنفيذ إعلان كاترو استقلال «دولتي الشرق»، وهو إعلان رافقته الصلدة البريطانية عليه. كانت بريطانيا لا تزال، في ظروف الحرب، صاحبة الكلمة العليا في فلسطين والأردن والعراق ومصر. فأضيف إلى ذلك ثقلها العسكري الطاغى في سوريا ولبنان، في وجه فرنسا العرة، الجاهدة للنهوض من هذه الاحتلال الألماني والملية إمبراطورية مضطربة الأركان ومؤزعة الأطراف بين الديفوتين والفيشيين.

#### كاترو في دمشق وبيروت: معالم غفلة واحدة

في القبة، كانت تتوالى فصول التجاذب المريب بين ونستون تشرشل وشارل ديغول. وفي سوريا ولبنان، راحت تصير لها علاقة مشبعة بالعداء للتبادل بين مبعوثيهما إدوارد سبيرس وجورج كاترو. كان المبعوث البريطاني أشد عنفاً من رئيسه حيال السياسة الفرنسية في الدولتين. وكان المندوب الفرنسي أثن جانباً من زعيمه في معالجة المطالب السورية واللبنانية، فعرّض نفسه للتفريق والردع من جانب قائده، وللاستهانة من جانب غريمه البريطاني.

وكما في لبنان، راح كاترو - وقد أشرنا إلى ذلك - يشترط إحياء الدستور السوري ونكس من مناسبات النولة المستقلة بإبرام



عليه حسم رياض الصلح موقفه في المعركة، بعد لقائه الخوري في عاليه. وكان أول موقفي المريضة النيابية التي أيدت ترشيح هذا الأخير عشية جلسة الانتخاب. وفي الجلسة، نال الخوري 44 صوتاً من 55 وتغيب عن الجلسة ثمانية نواب من خلاصاء الإثنية المتبقيين.

فور انتهاء الاستشارات، كلف الخوري رياض الصلح تشكيل ما عُرف لاحقاً باسم حكومة الاستقلال. وكان نافذون في محيط رئيس الجمهورية أبرزهم شقيق زوجته ميشال شيعا ونسيبه هنري فرعون قد عارضوا هذا التكليف. ولم تكن هذه المعارضة خلواً من الهاجس المتعلق بتوجهات رياض الصلح المحتملة في المجال العربي، وهو مجال كان للرئيس الخوري أكثر إقداماً في التعميل عليه من أركان محيطه. وقد بقيت علاقة هؤلاء برياض الصلح عرضة للتقلب في السنوات اللاحقة، وإزدادت ميلاً إلى الخصومة مع مرور الزمن.

بين «الصفيفة» والميثاق...

٢٠٤ 64 ومسيرة الميثاق إلى «الميثاقية»

بدأ أن رياض الصلح نظراً، أول الأمر، في إمكان تشكيل حكومة اتحاد وطني. ولكن للجنة المستمرة في موقف الإثنيين قلصت هذا الطموح فاقصر أمره على توزير حبيب أبو شهلا الذي تولّى حقيبة للمعدية وأصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء. وكان أبو شهلا يُعتصب، إلى عهد قريب، من بين الإثنيين. ولكنه حضر جلسة الانتخاب الرئاسي وكان قريباً أيضاً من رياض الصلح. وقد ضمت للحكومة إلى رئيسها وثائبه، سليم تقلا وزيراً للخارجية والأشغال العامة وكميل شمعون وزيراً للمالية والبرق والبريد ومجيد أرسلان وزيراً للمعاق والمزارعة والصحة وعادل عسيران وزيراً للتأمين والتجارة والصناعة.

كان هؤلاء الوزراء معهودين من الدستوريين. ولكن صلة كميل شمعون برئيس الجمهورية كانت مضطربة. وما لبثت صلة رياض الصلح بعادل عسيران، حليفه في انتخابات الجنوب، أن اضطربت أيضاً. هذا فيما كانت العلاقة السياسية والشخصية بين الوزيرين أرسلان وتقلا والرئيسين الخوري والصلح

معاهدة تحفظ «المركز الممتاز» لفرنسا في سوريا المستقلة. وعلى سبيل الضبط والتعدي، أحل كاترو حسن الحكيم (وهو شهبندر عريق) محل خاله العظم على رأس حكومة جديدة وعيّن تاج الدين العسني رئيساً للدولة مع بعث الدستور، وقد نكرنا ذلك أيضاً. وكان في هذا التعيين الأخير أشد استفزازاً للاستقلاليين، بالنظر إلى سيرة الشيخ العسني في ركاب الانتداب وإلى شهرة الفساد التي لازمت هذه السيرة. ولم يلبث هذا الفساد أن استوى سبباً للمناكفة بين رئيسي الدولة والحكومة. وما لبثت الحركات الإضرابية أن انتشرت بصورة أزمة تورييع الخبر المستمرة وغلام المعيشة المستفري. وانتهى الأمر إلى إزالة الحكيم وتشكيل حكومة وصفت بـ«الاعتدال» ونسها العمودي حسني البرازي وبقيت الكتلة الوطنية خارجها. على أن مشكلة الخبر إزدادت حدة إذ عارض كبار الملاكين من منتهجه احتكار شرائه بسم ثابت من جانب الدولة وراحوا يغفون للعاصيل لبيعها في السوق السوداء أو لتهربها إلى الأردن وفلسطين. وعلى هذا تقصت الأشهر المتبقية من سنة 1942 في اضطراب منتشر تعهد اقتزان الترتي في أوضاع المعيشة بالفلبان السياسي. وانتهى العام برحيل حكومة البرازي وقد أمسى رئيسها على خلاف مع الرئيس العسني ومال إلى مماشاة الكتلة الوطنية.

في هذه السنة، كانت الكتلة توالي حملاتها على العسني وتجهد لطيانة البعثة البريطانية إلى موقف قيادتها الجديدة. كان ماضي العلاقة بين القوتلي وبعض رفاقه وبين عسال النازيين مثار حسرة أو عداوة بريطاني في بداية الأمر. ولكن القوتلي الذي كان قد أدى مناسك الحج في أواخر العام 1941 ثم اختار الإقامة في بغداد مدة شهر بعد ذلك، وجد في الملك عبد العزيز وفي نوري السعيد عوناً لفتح صفحة جديدة مع البريطانيين. وهو ما أفضى، في ربيع 1942، إلى ضغوط

<sup>1</sup>En grande majorité, cependant, les juges de ces pays ont eu l'habitude de juger les affaires criminelles, ce qui leur a permis d'acquiescer à la tâche.



110... ۱۱۰



وبقيت جيئة جئاً. وكان هذا التشكيل مبنياً على تمثيل الطوائف الست الكبرى. وكان هذا موافقاً للمادة 95 من الدستور. وكانت الحكومات السابقة تلزم المبدأ الطائفي لزوماً تقريبياً ولا تصل به إلى حالة الصيغة المفضلة. وهذه حالة لم تكن تيسرها، أصلاً، ضآلة أعداد العقائبات والأعضاء في حكومات العهد الانتدابي.

وكان انتخاب صبري حمادة رئيساً للمجلس النيابي قد أحل، لأول مرة، شيعياً، في هذا المنصب. وهذا بعد استبعاد الكاثوليكين يوسف سالم الذي كان متجهاً إلى خوض هذه المعركة. ثم كان انتخاب بشاره الخوري وتكليف رياض الصلح، فتوزعت الرئاسة الثلاث، لأول مرة أيضاً، بين الطوائف الثلاث الكبرى. ولم يَسْتَوْ هذا التوزيع عرفاً على الفور، وأمكن خرقه لاحقاً في حالتَي الرئاستين الثانية والثالثة بهذا خرقه احتمالاً وارداً - ولو من قبيل الاستثناء - في حالة الرئاسة الأولى نفسها. ولكن هذا الخرق أخذ يبدو استثنائياً كلما حصل ومال التوزيع المنكسر إلى الاستقرار عرفاً غير مكسّر بنص.

ولا يُعَدّ مبدأ التوزيع الطائفي للرئاسات ولا للمناصب الوزارية والمقاعد النيابية ولا للطوائف في الدولة داخلها في ما أخذ يمس الميثاق الوطني بعد الاستقلال بزمن، وهذا في أكثر فراءات الميثاق المنكسر لزوماً للمواقع. فالواقع أن بعض عناصر هذا المبدأ أو بعض وجوهه كانت قد سبقت الميثاق إلى الدستور وقانون الانتخاب، ثم عاصر العنصر الأخير منها (أي توزيع الرئاسات) ولادة الميثاق المبدئية. والأصح أن يطلق على المبدأ الطائفي اسم «الصيغة» وهذه أقدم صيغة بكثير من الميثاق ولا شأن لها به إلا استواء الطوائف - والصاح لا شرعاً - أطرافاً ضمنية متعاقدة عليه حين رسم ملامحه تفاهم بشاره الخوري ورياض الصلح.

وأما الميثاق، بعصر المعنى، فهو يقتصر، حين نركن في قراءته إلى بيان حكومة الاستقلال، على مقايضتين. الأولى هي مقايضة المسيحيين الحماية الأوروبية (أو الفرنسية، بالأحرى) بوطن منفتح «على الخير النافع من حضارة الغرب». والثانية مقايضة المسلمين الوحدة العربية (أو السورية، بالأحرى) بوطن «في وجه عربي» لا يكون للاستعمار «ممرّاً» ولا «مقرّاً». وأما معضلة التوافق بين هاتين المقايضتين فهي أن يكون الوطن

بريطانية على كاترو لتقبل عودة الرجل إلى دمشق بلا شروط. وقد انتهى المنصب العام إلى صوته للعودة بعد تغلب ما بين الرغبتين والتردد، ضمن البريطانيين «الهدوء» مناخاً لهذه المعركة فتحت في أيلول من السنة نفسها. وفي أثناء هذا التشدد، كان ظرف العرب الخطير في شمال إفريقيا قد استوى حجة بيد ديفول لتجميد المسيرة نحو محطة الانتخبات النيابية في سوريا ولبنان، وهي المحطة للعامة في تكوين مؤسسات الدولة المؤهلة للاستقلال. ومع كسر المد النازي في العلمين، في أوائل تشرين الثاني، سقطت هذه العجة واستغف الضغط البريطاني وضغط الاستقلاليين لإجراء الانتخابات.

قضى تاج الدين العسني فجأة في كانون الثاني 1943. وكان مردم قد عاد إلى دمشق هو أيضاً. فامتدت الجهود على توحيد صف الكتلة أي، أولاً، على أم الكسور التي تكاثرت في العلاقة بين مردم والقوّلي، وكان الأول قد غدا طرفها الأضعف. وفي كانون الثاني أيضاً، حشد كاترو شهر تمّيز موعداً للانتخابات النيابية. هذا الإعلان الأخير رفع سوية النشاط السياسي كثيراً ونسب إلى الأثر البريطاني وفريق هذا الأثر على أنه دعم للكتلة الوطنية. فتحرّك عميد الكتلة التاريخي هاشم الأتاسي للتغريب ما بين القوّلي ومردم. ولم تكن صفوف الكتلة في حلب أكثر تراضاً منها في دمشق. كان سعد الله الجابري «متهماً» هناك بالقرب الزائد من جناح الكتلة الممشقي. وكان نفر من زعماء الكتلة، يتغنم عبد الرحمن الكيالي، راعياً في تحسين العلاقات السورية التركية لصناعة المدينة وتجارتها والشمال كله، مستعداً لأجل ذلك أن ينخي ما أورهه الضم التركي للواء الإكسندرون (ولم يكن مضى عليه غير سنوات قليلة) من فقه وطنية. وهو ما كان يعارضه الجابري والقوّلي وسائر من دخلوا السياسة في العرب العالمية الأولى من باب التصني للسيطرة

المنكسر «وطناً عزيزاً مستقلاً سيّداً حرّاً»، وهذا باعتراف الدول العربية وأطراف «التعاون الوطني». عليه يوشك «الميثاق» أن يكون مرادفاً لـ «الاستقلال» مرجحاً، بما هو معيار للمكينونة الوطنية، في موقع البلاد من محيطها ومن العالم ومستطناً، بما هو معيار أيضاً، محشلة يفترون فيها السلب والإيجاب، آلت إليها، في مجالي الداخل والخارج، جملة المواجهات التي شهدتها تاريخ المولة من يوم نشوبها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. أي أن الميثاق هو المفهوم اللبناني الخاص لاستقلال الدولة والبلاد، لا أكثر ولا أقل.

يرتخي هذه القراءة أن بيان حكومة الاستقلال مال إلى اعتبار المبدأ الطائفي إلزاماً مؤقتاً، فصرح بأن «من أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها» وزاد أن «الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يطفئة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان».

ولم يكن هذا الكلام لفظاً ليس له ما بعده. فلن نأثله - رياض الصلح - كان، في رواية فيرلونغ (ركن البعثة البريطانية للقيام العهد ببيروت)، «قد صرح لنا مراراً بنيتة إعداد مشروع لإلغاء الطائفية قبل انعقاد المجلس النيابي في تشرين الأول (1944). ولكن الرئيس (الخوري) وسائر أعضاء الحكومة يرون جميعاً أن هذا الإصلاح، وإن يكن مرغوباً فيه، يفضي إلى اضطراب...».

مهمل ما يكن من شيء، لم يتكرس مصطلح «الميثاق الوطني» إلا بعد مدة طويلة، تسمية للتفاهم الذي حصل بين بشاره الخوري ورياض الصلح، ولا تكرس، على الفور، اعتبار البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح (ولا خطاب بشاره الخوري عند أدائه اليمين الدستورية) مرجحاً لتععيد فعوى «الميثاق» المنكسر. ففي السنوات الأولى التي تلت الاستقلال كان يتردد في نصوص مختلفة ذكر المبادئ التي أرسيت عليها دولة الاستقلال ولكن من غير تسمية هذه المبادئ «ميثاقاً وطنياً». وهذا مع أن جريدة النهار كانت ستألف في هذا المضمار، فنشرت في غداة جلسة الثقة بالحكومة، مقالة جاء فيها:

«نحن نرى في بيان رياض بك الصلح، رئيس أول وزارة دستورية في هذا العهد، عهداً أو ميثاقاً أخذته البلاد على نفسها

التركيبية ومعاناة مظالمها. وإذا كان مؤتمر الكتلة في كانون الثاني قد بدأ هزلاً لتفتيت معظم الأركان العلبتين وغيرهم من ممثلي بعض المناطق، فإنه استوى، مع ذلك، مناسبة للتوفيق ما بين القوتلي وصرم. ثم جاء «إضراب الغيرة» المتجدد في شباط مدعوماً برفض التجار مشروع ضريبة الخلل، ليشهد لقوة الكتلة في المدن. وإن بدا أن حكومة جميل الإلشي التي كانت قد خلفت لتوها حكومة البرازي لم تسقط ولم تستجب للمطالب، استغف الإضراب في آذار وجاء دامياً هذه المرة. أسقط القمع سبعة قتلى وعديداً من الجرحى وأسفر العنف في الشوارع عن أضراس جسيمة.

وبين الإضرابين، جرت كاترو مناورة هي نفسها التي أجراها في لبنان لضمان «المركز الممتاز» لفرنسا قبل إجراء الانتخابات. عرض «تعويض» المجلس النيابي المنتخب سنة 1936 (وكانت كفة الكتلة الوطنية راجعة فيه) واستئناف هاشم الأناسي رئاسته للجمهورية، على أن يشكل هذا الأخير حكومة من معتلي الكتلة تشرف على الانتخابات بعد نيلها ثقة المجلس المستعاد. كان كاترو يريد رشفة الكتلة بمجلس ورئيس وحكومة دفعة واحدة، وذلك لقاء تمهد يقوى سزياً من رئيس الجمهورية بقبول التعاقد مع فرنسا شرطاً لإنقاذ الاستقلال. رفض القوتلي هذا العرض معتداً بقسوة الكتلة على كسب الانتخابات. وأما الأناسي فأبدى لينة أضرت كثيراً بصورته المكتسبة من ماض طويل في النضال الاستقلالي وفي زعامة الكتلة. وهذا ضرر عرّض تصدق القوتلي أيضاً.

هكذا اقتصر مسمى كاترو لبعث مناخ العام 1936 على تكليف عطا الأيوبي، رئيس الحكومة التي أجرت الانتخابات في تلك السنة، رئاسة حكومة من «المعتلين» تشرف على الانتخابات الجديدة.

بإجماع نوابها على قبوله، لتثبت وجودها كأمة مستقلة،  
تأخذ حقوقها في الحكم الذاتي أخذ عزيز مقتدر». وبعد أن  
تسجل المقاتلة أن القسم الإداري من البيان يشبه ما كان يرد  
في بيانات وزارة سابقة، تعود فتؤكد أن القسم السياسي من  
البيان نفسه «فتح جديد في عالم الحكم اللبناني لأنه ميثاق  
عهد جديد (...).»

لم تشع هذه التسمية التي اقترحتها النهار فوراً، مع أن عبارة  
«الميثاق الوطني» لم تكن محتاجة إلى من يخترعها في لبنان  
ومحيطه من المشرق العربي. فإننا نقع عليها، مثلاً، تسمية  
لصهر أبرمه، سنة 1926، أي في إبان الثورة السورية الكبرى، قادة  
الحركة الاستقلالية السورية. وقد لبث هذا «الميثاق» مدة  
عقد من الزمن مرجعاً ثابتاً لما أصبح يعرف باسم «الكتلة  
الوطنية» في سوريا، وكان رياض الصلح ونفر من رفاق ربه  
شركاء له في لبنان. وفي الثلاثينات تكرر، في لبنان، إطلاق  
اسم «الميثاق الوطني» على إعلانات مبادئ أو أهداف اعتمدها  
أصحاب ألام لبنانيون.

وفي 7 آذار 1944، أي بعد جلسة الثقة بالحكومة بخمسة أشهر،  
كان بشاره الخوري يهتف المفتي محمّد توفيق خالد بميد  
المولد النبوي ويصعبه رياض الصلح. فألقى المفتي كلمة أشار  
فيها إلى بيان الحكومة الصلحية على أنه «الميثاق الوطني».  
فتلقف رئيس الجمهورية التسمية من فم المفتي وأبدى موافقة  
عليها في كلمته الجوابية. واللافت في هذه الإشارات الأولى  
أن تسمية «الميثاق» وردت علماً على نص مكتوب لا على  
اتفاق أو تفاهم غير مكتوب على ما أخذ الميثاق يوصف به في  
مرحلة لاحقة. واللافت أيضاً أن هذا النص صريح - وقد أشرنا  
إلى ذلك - في توجيهه إلى تجاوز الصيغة الطائفية فلا يمكن  
اعتباره تأسيساً ولا تركية لها في مرحلة ما بعد الاستقلال.

في كلّ حال، بقيت البيانات الوزارية التي وضعتها حكومات  
رياض الصلح وغيره خالية من ذكر «الميثاق الوطني» (ولن  
نم تفل من ذكر فحواه) حتى سنة 1948. ففي البيان الوزاري  
الذي ألقاه رياض الصلح في مجلس النواب، في تموز من تلك  
السنة، استوى «الميثاق الوطني» باسمه الصريح، لأول مرة،  
مرجعاً لسياسة الحكومة؛ وكانت العبارة قد وردت في كلام

وفي أيار، انتقل المفتي إلى حلب وأقبح  
هناك في التوفيق بين الجابري ومعظم  
مناوئيه من زعماء الكتلة. فبات مؤكداً  
أن هذه الأخيرة (قد حملت اسماً جديداً  
هو «العرب الوطني») ستعطي بمقاعد  
عاصمة الشمال في المجلس النيابي العتيد.

أجريت الدورة الأولى للانتخابات في العاشر  
من تموز وكانت نسبة المقترعين منخفضة  
في معظم المدن. وأجريت الدورة الثانية في  
السادس والعشرين منه. في دمشق، فازت  
لائحة المفتي بعد أن ألحق بها من  
يعتسب في خانة الشهبندر. وفي حلب،  
فازت لائحة الجابري، باستثناء مقعد ذهب  
إلى الكتلي الذي أثر المواجهة في نهاية  
المطاف. وفي حمص، حل عدنان بن هاشم  
الأنسي محل أبيه فيما انتخب حماه، من  
خارج هذا الصف كنه، معامياً شاباً كان  
قد عرف بالبلغاء عن الفلاحين هو أكرم  
الحواني. وعليه هيا المفتي حكومته  
سلفاً فمئت حوله في مقاعد النواب يوم  
انتخابه - في 21 آب - رئيساً للجمهورية  
فيما فابلتها حكومة عطا الأيوبي  
الذاهبة في مقاعد الوزراء. استوى سعد الله  
الجابري رئيساً للحكومة وجميل مردم  
وزيراً للخارجية ولطفي الفخار للداخلية  
وعبد الرحمن الكيالي للعدل وخالد العظم  
للمالية، إلخ. وكان فارس الخوري قد  
انتخب رئيساً لمجلس النواب.

كانت معالم السلوك الحكومي، في  
مسألة الاستقلال والحيث من الانتخاب،  
شبهية جداً بما أخذ يظهر في لبنان بعد  
ذلك بأسابيع. عومل ممثلو الندوبية  
العامة على أنهم بعثة دبلوماسية بين  
أخريات، وامتنعت الحكومة عن التطرق  
إلى موضوع المعاهدة إلى أن تسلم «الفرق  
الخاصة». ولكن أخذ على الحكومة فوراً  
خلوها من أي تمثيل للأقلية الكبيرة  
(الدروز، العلويين، مسيحيي البريرة) وأخذ  
عليها أيضاً ضيق تمثيلها الاجتماعي (إذ

قاله رياض الصلح (في مجلس النواب أيضاً) في غضون السنة السابقة. فالراجع - في حدود معرفتنا - أن التسمية المشار إليها أخذت تشيع وتتكسّر في غضون العام 1947، أي في السنة التي فصلت بين بياني حكومتي رياض الصلح الرابعة والخامسة. على أن يث هذا الأمر محتاج إلى تدقيق شامل خاص في نصوص مختلفة أولاً بالذکر خطب رئيس الجمهورية وبيانات رؤساء الحكومات وخطبهم وأحاديثهم. وهذا تدقيق لم نبلغ منه الغاية. فنكتفي هنا بالإشارة، بعد ترجيحنا ما سبق ترجيحاً نراه متين الإنشاء، إلى أن هذه المسألة ما هي بالشكلية. فإن مرجحة استقرار التسمية دالة على درجة استقرار الميثاق نفسه، بما هو مرجع، أو - إن شئنا - على مرجحة وجوده.

## ٢٠٦٥ بيان حكومة الاستقلال والمضي في عض الأصابع

عكفت حكومة رياض الصلح، إذن، بعد تشكيلها في 25 أيلول، على وضع بيانها الوزاري. وحفلت الأيام التي تفضت بين تأليف الحكومة وجلسة الثقة، أو تبعثها مباشرة بمواقف وقرارات أثّرتها رئيسها أظهرت للتصميم التام على لزوم الخطوة الاستقلالية وعيّنت الخطوات الآتية إلى الاستقلال. توجه رئيس الحكومة أولاً إلى الصحافة، طالباً إسهامها في تمهيد لروح الشعب «لرحلة نضال جديد في سبيل الاستقلال» متمهّداً بتحريرها من الرقابة التي كانت مفروضة بحكم ظروف الحرب، في ما يتصل بأعمال مجلس النواب، معلناً تقبّله النقد لأعمال الحكومة، وهذا في خدمة «غاية أواها اليوم ممكنة لتحقيق وقرينة لتحقيق».

في الوقت نفسه، امتنعت الحكومة عن القيام بالزيارة التقليدية لمثل فرنسا، مفترضة أن على هذا الأخير أن يبدأها بالزيارة فتردها له. وانتهى إلّاخذ والرة بين الطرفين إلى صرف النظر عن الزيارة ودها معاً فأبطل التقليد. وغداة جلسة الثقة أصدر رياض الصلح قراراً يجعل المراسلات الحكومية توضع بالعربية حصراً وآخر بتعريب الأوامر والتعليمات العسكرية. وكان لهذين القرارين، فضلاً عن مؤاهما الرمزي، مؤدى عملي هو تعطيل قدرة المستشارين الفرنسيين الملحقين بالدوائر الرسمية أو المتحكّمين بأجهزة الأمن على ممارسة دورهم.

كان معظم أعضائها من كبار الملاكين وخلصها من يمثل صفّاً شاباً من السياسيين كان أخذاً في الصعود وحمله أنصاراً من جيله منظمين في أحزاب أو شبه أحزاب عدة: الحزب الشيوعي، الجمعيات الإسلامية، ما أصبح لاحقاً حزب البعث، إلخ.

في تشرين الأول، طلبت حكومة الجابري رسمياً تخلي النوبوية العافة عن صلاحيات الانتداب، شرطاً للبحث في مستقبل العلاقات السورية - الفرنسية. وكان معنى هذا أن تستلم الحكومة «الفرق الخاصة» والأمن العام و«المصالح المشتركة» بين سوريا ولبنان وغيرها. وكان هذا الطلب يواكب سعي حكومة رياض الصلح في بيروت مواكبة منشقة تماماً. وهذا تسميق تروجم تطور المواقف في الدولتين من مسائل الوحدة السورية والاستقلال والأفضية الأربعة، منذ أواسط الثلاثينات على الأقل. وكانت قضية الاستقلال السوري واللبناني تلقى دعماً عربياً، مصرّياً على الخصوص، ويلتقي على تأييدها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وهو ما شجّع بريطانيا، وهي الحاضرة جداً في ميدان اللواجهة، على المضي قدماً في سياسة التصني للتصليب الفرنسي.

على الرغم من التنسيق المشار إليه، شاب الموقف الرسمي السوري (بخلاف الموقف الشعبي) اضطراب وتعتّظ واضعان حين أقيمت حكومة رياض الصلح على طرح تمثيل المستور في مجلس النواب لإخلائه من نكر الانتداب... وكان، بعد ذلك، ما كان. وقد أشرنا إلى هذين الاضطراب والتعتّظ في موضع آخر. لم يكن الدستور السوري، من جهته، محتاجاً فضلاً إلى تمثيل، كانت قد وضعته، في نهاية العشرينات، جمعية تأسيسية كان زعماء الكتلة الوطنية أركانها التصويين، ولكن المفوض السامي يهوسو كان قد أضاف إليه حين أصدره سنة 1930، بعد حل الجمعية التأسيسية، مادة أخيرة من



111 مشرفاً على جلسة  
انتخاب بشاره للثوري رئيساً  
للمهورية

112 حكومة ريفس الصلح الأولى

113 الصلح ملقياً بقلعه الوزاري  
الأول في مجلس النواب

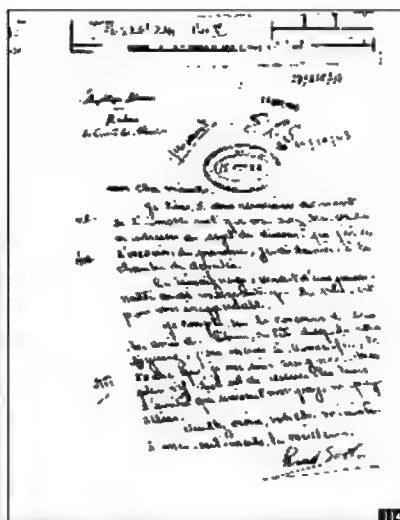
114 من ريفس الصلح إلى سبيوس

115 البطريك مريضة مستقبلاً  
ريفس الصلح في الديمان

116 الفتى خالد خطيباً في  
استقبال الرئيسين السوري  
والصلح مهنيين بنكسري  
المولد النبوي







إلى تلك، عرفت الحكومة عن مشاورة ممثل فرنسا، على جاري العادة، في مضمون البيان الوزاري، ورفضت مجرد إعلام المندوبية بمضامين البيان قبل تلاوته في المجلس. وكان الجانب الفرنسي قلقاً من البحث الدائر في تفسير ألوان العلم وفي إبطال الاعتماد الرسمي للغة الفرنسية، فضلاً عن قلقه من خطة الحكومة السياسية.

أخيراً انعقدت جلسة الثقة في 7 تشرين الأول. وكان جو المجلس النيابي حماسياً جداً واحتفظت شرفاته بالناس، من ممثلي الدول ومن الصحافيين ومن الأعيان وممثلي المنظمات ومن العلّة. وتلا رياض الصلح البيان الوزاري الذي أصبح مقبلاً في التاريخ السياسي للبنان المعاصر ومصدراً للاجتهاد في فحوى الميثاق الوطني. ولم يكن هذا البيان مقصوداً على الأحكام الميثاقية، بما هي قاعدة لاستقلال الدولة ولتصرف الحكومة المقبل على أنها حكومة بلاد مستقلة وأن مهمتها الأولى جعل هذا الاستقلال أمراً واقعاً وتنظيمه. وإنما دخل في مسائل الإصلاح الإداري والمالي وتشجيع القطاعات الاقتصادية وتعزيز الخدمات العامة وتحسين بنائها، وتناول مسائل قانون الانتخاب والإحصاء العام وتنظيم العمل وتأمين الحقوق الاجتماعية لأصحابها وحقوق المرأة وعلاقات لبنان الدولية، إلخ.

قوبل هذا البيان بالاستحسان العام ونالت الحكومة الثقة بأية صوتاً من 54 (إذ كان مقعد رئيس الجمهورية المنتخب لا يزال شاغراً) وامتنع رئيس المجلس، ولم يشارك ألفرد نقاش في التصويت واتسعب أيوب ثابت قبل بدئه. وفي خارج المجلس، نفسي البيان اهتماماً بارزاً من الصحافة وإنهالت على صاحبه التهاني وعبارات التأييد.

وعلى أثر زيارات متبادلة بين الصلح ورئيس الحكومة السورية سعد الله الجابري ووزارتهما تم بعضها تحت عنوان التهيئة وواكبتها مفاوضات في شتوة، كانت الحكومة قد توصلت، في مطلع تشرين الأول، «إلى اتفاق مع الحكومة السورية على تسلم الصالح المشتركة» من إدارتها الفرنسية. وكان هذا المطلب الذي استوى موضوع مجاهدة رئيساً في الأسابيع التالية، أمراً حيوياً لاستقلال الوطنين بمواردهما المالية. على أن المندوبية العامة أرادت المطالبة في تسليم الحكومتين إدارة

عنيباته كانت قد استبعدتها الجمعية (وهي المادة 116)، وفيها فصل «حقوق» الانتداب وصلاحياته. هذه المادة لم تكن أقزمتها قط أية هيئة سورية ذات شرعية وصلاحيّة. فكان كافياً، في خريف 1943، أن يثابر مجلس النواب والحكومة الجعديان على اعتبارها باطلة وكانها لم تكن حتى يكون لسوريا دستور دولة مستقلة، خالي من ذكر الانتداب.

اضطرت فرنسا إلى تقبل هذا الأمر الواقع مع توالي اعتراف الدول بالجمهورية الجديدة، ولكن قواتها وجهار انتدابها كانوا لا يزالون في البلاد، ولم تكن قد صرفت فكرها قط عن اللجوء إلى المعاهدة. ذاك توف بد أن بريطانيا أخذت تسايبرها فيه سنة 1944، فاشترك شاتينيو وسيريس، على غير رغبة من هذا الأخير، في مفاتحة الرئيس السوري واللبناني بحكومتهم باضروية التفاوض على المعاهدة، ولم يلبث سيريس أن استدعى نهائياً إلى بلاده. وقد أثار هذه المفاتحة قلقاً لم يحل بين الرفض. وإن أمنت فرنسا جانب حليفاتها، تصبّت خصوصاً في الامتناع عن تلبية طلب الحكومتين السورية واللبنانية تسليمهما «الفرق الخاصة». بل إنها راحت تستخدم تعزيرات لقواتها في أراضي الدولتين. وهو ما أثار، في مطلع العام 1945، تظاهرات احتجاج لبنانية رافقت الاحتجاج للرسمي وأثار في سوريا موجة رفض رسمي وشعبي عارمة تفاقمت من شهر إلى شهر ومن تصرف فرنسي، عسكري أو سياسي، إلى آخر، حتى راحت مفاعيلها تهزّ المدن وتنشر العنف في الشوارع. ومن مساء التاسع والعشرين من أيار إلى ظهر الثلاثين منه، ضربت الطائرات الفرنسية دمشق والقنابل، فقتلت قرابة أربعمائة وجرحت مئات آخرين وخضت بأشدّ أذىها الأحياء الجديدة من العاصمة فهيمت معظم مجلس النواب، إلخ. وما حصده فرنسا من ذلك كان أولاً - على ما بدا أنه أصبح عادة جارية - أمراً بريطانياً

«المصالح» المنكورة. وكانت هذه الأخيرة تضم الجمارك السورية - اللبنانية ومراقبة الشركات ذات الامتياز ومنها شركات السكك الحديدية وإدارة الدخان وشركة المرفأ، وتضم أيضاً الإشراف على المطارات وإدارة الهاتف وعلى المبنى للحكومية وعلى إدارة الأتار وعلى بنك سوريا ولبنان، إلخ. وكانت المندوبية تقرر تسليم هذه «المصالح» بالعمدة إلى موضوع المعاهدة، وهو ما رفضته الحكومتان بتاتاً. وكان المندوب العام قد عاد في لقاء جمعه والرئيسين الخوري والمصالح إلى هذا الموضوع وإلى دهن انتهاء الانتداب بقرار من عصبة الأمم أو من هيئة تقوم مقامها بعد انتهاء الحرب. وكانت العجة اللبنانية الدائمة أن فرنسا نفسها أعلنت نهاية الانتداب بلا قيد يوم بدء العملية على قوات فيشي في سوريا ولبنان، وأن بريطانيا ضمنت هذا الإنهاء في اليوم نفسه، وأما المعاهدة فأعلن للرئيسان لهالو أنهما «يقطعان يمينيهما» ولا يوقعانها. وكان هذا الموقف الفرنسي مشدداً لعزم الجانب اللبناني على اللضي في إجراءات الاستقلال من جانب واحد من غير إهمال للتنسيق مع الحكومة السورية، ولا لطلب الدعم العربي من البعثات الدبلوماسية المقيمة في بيروت ومن بعثة سبيروس البريطانية، على الأخص. وكانت الحكومة قد طلبت إلى المندوبية العامة الفرنسية - بين ما طلبته - تحويل نفسها إلى بعثة من هذه البعثات لا أكثر ولا أقل.

## ٢٠٦٦ تعديل الدستور: طعنة نجلاء للانتداب

كان رياض الصلح بين أعرف الناس بما ينبغي عمله لمحور الانتداب من دستور بلاد الواقعة تحت الانتداب، فهو قد تابع هذا الموضوع بدقائقه منذ المواجهة التي بدأت سنة 1928 بين الجمعية التأسيسية السورية والمفوض السامي بفسوه حول مواءمة من مشروع الدستور السوري آنذاك، وانتهت إلى تعليق أعمال الجمعية، وهذه المواجهة استمرت بين صعود وهبوط حتى الحوادث التي آلت إلى المعاهدة الفرنسية - السورية سنة 1936.

وكان على رياض، بعد ثيل حكومته الثقة، أن يبشر الإعداد على الفور، لتعديل الدستور اللبناني بحيث لا يبقى فيه أثر من الأساس القانوني للانتداب، وكان على علم تام بأن هذه الضربة إنما هي فاتحة الجولة الكبرى من معركة الاستقلال.

صارماً بوقف التارورة الجنود إلى الشكنات. وكان ثانياً سخطاً تراساً من كل حبيب وصوب فضحت بأصدائه جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. ثم كان أن توالت معطيات التراجع الفرنسي بعد قطعة دامت أسابيع بين السلطين الوطنية والمنتدبة في دمشق، وبعد دفع لم ينقطع من عبارات النعمة السورية على فرنسا. وفي تموز، تسلمت سوريا (ولبنان) «الفرق الخاصة». فبقي أن تجلو القوات الفرنسية (والبريطانية) من سوريا (ولبنان). وهو ما سيغرق نجلاره شهراً أخرى من جهود سياسية متعددة الأطراف، وقد عرضنا له في موضعه. وأما في الواقع العسي فكان إجماعاً عن سوريا قد أصبح شبه ناجز عنهما أبرم الاتفاق عليه.



وكان قد بشر كاترو بالتصميم عليها - وقد ذكرنا ذلك - في المنكرة التي وجهها إليه في كانون الأول 1941 أي قبل أن يصبح أمر التعديل مقضياً بنحو سنتين. وكان قد بشر هـللو، في اجتماع ضمهما في شترة يوم 22 تشرين الأول 1943، بنية الحكومة تقديم مشروع للتعديل إلى المجلس النيابي. وكان المنسوب العام على أهبة السفر إلى الجزائر لمشاورة رؤسائه في لجنة التحرير الوطني الفرنسية بشأن المطالب اللبنانية. وقد طلب من رئيس الحكومة التريث أياماً يأتيه بعدها بجواب اللجنة.

كانت مرحلة انتظار القرار الذي سيعمله هـللو من الجزائر مرحلة شكوك ومخاوف في لبنان. وقد انتهت هذه المرحلة ببلاغ أرسلته لجنة التحرير الوطني الفرنسية إلى بيروت، يوم 5 تشرين الثاني، ينكر على لبنان الحق في التعديل المنفرد للمستور. سُلّم هذا البلاغ إلى الصحافة قبيل تسليمه إلى رئيس الحكومة، في تعقد لاستعراض السلطة وطلاستفاز. وهو ما ردّ عليه مجلس الوزراء، في جلسة فورية، بإحالة مشروع التعديل إلى مجلس النواب، وطلب انعقاد هذا الأخير على وجه السرعة، فدعاه رئيسه إلى الانعقاد يوم 8 تشرين الثاني.

منح البلاغ الفرنسي والرد اللبناني عليه المواجهة الجارية صفة المعركة العلنية. وقد بلغ العباس أقصاه في البلاد وأصبح ترقب التطورات شغلاً شاغلاً للناس وأخذوا يتهايئون لماكبة الجلسة النيابية بالعضور وإظهار التأييد. وأما المندوبية العامة فجذبت إمكاناتها في بيروت والمناطق لعمل قسم من النواب على رفض التعديل، والتغيب عن الجلسة لإفقد المشروع أكثرية الثلثين المطلوبة لإقراره، وذلك بعد الإخفاق في حمل رئيس الجمهورية والحكومة على سحب المشروع. واستدعى إميل إده نواباً من مشايخه إلى مكتبه وجمعهم بمسير الأمن العام الفرنسي الذي ألحّ في سؤالهم التفتّب ولكن بآء هذا المسعى أيضاً بالإخفاق.

وصبيحة انعقاد الجلسة، اتّصلت الجهود الفرنسية لإحباطها، من تهديد بحلّ المجلس إلى تأميل بحلّ يعمله هـللو العائد بعد يومين، وتلويح باتخاذ صفة المفوض السامي وسلطاته واستعادته حزية التصرف. وقد جاء ذلك في مذكرة شفوية رفض رياض الصلح تبلفها، ثمّ تبلفها بعد أن رُفعت منها عبارات التهديد وانعقد مجلس الوزراء للنظر فيها وفقرّ المضي في خطته. وفي اليوم نفسه، نشرت بعض الصحف الأميركية تصريحاً لرياض الصلح بسط فيه أسانيد الموقف اللبناني وطلب التأييد المعنوي من حكومة الولايات المتحدة.

وفي ساحة النجمة، وفي شرفات المجلس، كان الحشد ضخماً. وقد انعقدت الجلسة في الثالثة بعد الظهر وغاب عنها ثلاثة نواب من معارضي التعديل هم أيوب ثابت وأحمد الحسيني وموسس دركالستيان. هذا بينما حضر إده لاقترح إحالة المشروع إلى لجنة خاصة في مسعى لتأجيل بته. وحين رُفض اقتراحه، انسحب وتبعه أمين السعد فأقرّ

الشروع ببدأً ببدأً بالإجماع . ولم تكن المندوبية العامة قد أرسلت أحداً من أركانها على جاري العادة، ولكنها كانت قد حشنت، للإرهاب، نحو مائتين من جنودها السنغاليين في نهاية الثلثون القريبة جداً من مجلس النواب.

عَدَلَ المجلس المائة الأولى من الدستور (ففضّل حدود لبنان وألقى مرجعية الاعتراف الفرنسي بها واعتراف جمعية الأمم)، والمادة العادية عشرة (فحصر باللغة العربية صفة اللقبة الرسمية) والمادة 52 (فألغى الإشارة إلى صك الانتداب من تحديد الصلاحية لعقد المعاهدات المولية). ثم ألقى المواد 90 و91 و92 و93 و94 وكلها ناطمة للعلاقة بين الدولة اللبنانية والدولة المنتدبة في مجالات مختلفة. أخيراً عدَلَ المادة 95 (فألغى الإشارة إلى صك الانتداب في موضوع التمثيل العادل للطوائف في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة) والمادة 102 (فألغى وضع الدستور في «عهد» المولة المنتدبة). وأما المادة الخامسة المتعلقة بالقلم، فأرجأت الحكومة طرحها للتعديل إلى حين انتهاء «اللجنة الفنية» المؤلفة لهذه الغاية من وضع اقتراحها. هذا وكان التعديل مستنداً إلى المادة 76 من الدستور نفسه.

كانت هذه جراحة عميقة للدستور وطعنة نجلاء للانتداب. وهي قد تمت «بسرعة فائقة» على ما أشار الأدي جورج عقل في المجلس. وبسرعة فائقة أيضاً جاء الرد الفرنسي.

٢٠٦٧ وأشياء

غداة التعديل، أي يوم 9 تشرين الثاني، وصل المندوب العام جان هيلو إلى بيروت عائداً من الجزائر من طريق القاهرة. وكان يوم 11 ذكرى الهدنة التي أنهت للحرب العالمية الأولى. وكان رئيس الجمهورية معه الحكومة رئيساً وأعضاء مدعّين إلى الاستعراض التقليدي. وكانوا مدعّين قبل ذلك إلى سهرة تقام في نادي الاتحاد الفرنسي عشية الذكرى. يوم 10 أبلغت المندوبية العامة الحكومة إلغاء دعوتها إلى الاستعراض، وقرّر رئيس الجمهورية والحكومة مقاطعة السهرة أيضاً. وسرت مقاطعة الاستعراض إلى المرك والشرطة... وإلى قيادة الجيش التاسع البريطاني ثم إلى ممثلي الدول في بيروت. وهو ما انتهى بالمندوبية العامة إلى إلغاء الاستعراض.

وفي النهار، داهم الأمن العام الفرنسي مكاتب الصحف المعارضة للانتداب، وصايرها لمنهما من نشر أخبار الجلسة النيابية وتعديل الدستور. وكان تجسّس من اصطدام الأمن العام هذا بقوى الأمن الداخلي والشرطة اللبنانية التي عينت لها الحكومة في اليوم نفسه قائداً ومسيراً لبنانيين. وفي المساء، كان هيلو وسليم تقيلاً وزير الخارجية مدعّين إلى عشاء أقامه سبيرس على شرف ملك يوغسلافيا الذي كان في زيارة لبيروت. وفي أثناء السهرة، نفى هيلو لسبيرس مقصداً بشرفه أن يكون في النية الإقدام

على عمل عدائني تجاه مراجع الدولة اللبنانية. وهو ما نقله  
تقلاً إلى رئيس الجمهورية في الأولى والنصف صباحاً.

ما مضت ساعات على قَسَم هَلْلو، حتّى كان الأمن العام  
الفرنسي، يلازمه مدّات الجنود، يدهم منازل رئيس الجمهورية  
ورئيس الحكومة والوزراء عادل عسيران (الذي أخذ من منزله  
الصيفي في عاليه) وكميل شمعون وسليم تقلاً ونائب الشمال  
عبد الحميد كرامي (الذي كان نائماً في منزله في مرياطة).  
حصل ذلك بين الثالثة والرابعة من فجر 11 تشرين الثاني.  
وصحبت الاعتقال أعمال ترويع لسكّان هذه المنازل كباراً  
وصغاراً، وصحبها تحطيم أبواب وتقليب أثاث ومصادرة أوراق.  
وصحبت أيضاً سرقات موصوفة من منزلي رئيس الجمهورية  
(الذي ضُرب ابنه الأكبر وجُرح) وعبد الحميد كرامي (الذي  
صُدّ رأسه وجُرح أيضاً وهو محمول إلى السيّارة). وقد وصف منير  
تقّي الدين في كتابه ولادة استغلال مشاهد تلك الصبيحة  
وصفاً وافياً. ويتحصّل من هذا الوصف أن العسكريين الذين  
دهموا منزل رياض الصلح كانوا نحو مائتين وأنهم رجعوا وألته  
وبناته، وصوّبوا مستناتهم إليه وهو في سريرته وأمهلهو خمس  
دقائق ليتردّي ثيابه، فساعدته زوجته في ذلك، وأن رجال الأمن  
لبشوا في المنزل نحو ساعتين، بعد اعتقال رياض، فجمعوا ما  
كان فيه من أوراق ومادروها.

وأما المواقب العسكرية التي سبق فيها المعتقلون قيممت  
شطر راشياً الوادي.

أتبع هَلْلو حملة الاعتقال العنيف هذه بقراريين مؤرخين في  
10 تشرين الثاني أذاعهما يوم 11. في الأول منهما، اعتبر تعديل  
مجلس النواب الأخير للدستور باطلاً وحلّ هذا المجلس وعلّق  
الدستور، على أن يعاد العمل به بعد انتخابات نيابية جديدة  
والقى جانباً من أحكام القروا الذي كان كاترو قد اتّخذها في  
آذار فاتحاً الباب، إذ ذاك، لإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية،  
وأعاد اختصار صيغة الحكم إلى رئيس للدولة والحكومة  
يسمّيه المنسوب العام ويعين وزراء دولة يساعونه ومنحه حقّ  
إصدار المراسيم الاشتراعية مع مراعاة التحفظات المنصوص  
عنها في إعلان كاترو المؤرخ في 26 تشرين الثاني 1941.

وأما القرار الثاني فعين إميل إده رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة  
متمتعاً بالسلطات المنصوص عنها في القرار الأول.

### «مشاورات الوحدة العربية» بين محورين

بين الحادي عشر من تشرين الأول والثاني من  
تشرين الثاني 1943، كانت تجري في القاهرة  
مشاورات أطلق عليها اسم «مشاورات  
الوحدة العربية». وكانت غايتها إنشاء  
منظمة إقليمية (كان مقروضاً تعديد  
معالمها) تتخذها الدول العربية المستقلة  
مركباً للدخول في عالم ما بعد الحرب. وقد  
اشترك، في هذه المرحلة منها، العراق والأردن  
وسوريا والمملكة السعودية فضلاً عن مصر.

كان هذا الملف في يد مصطفى النحاس،  
رئيس الوزراء المصري وزعيم حزب الوفد.  
وكانت مصر تقبض بهذه الدعوة على  
رؤساء المبادرة، بما هي كبرى الدول العربية  
وزعيمة للشرق العربي، في وقت كان فيه  
أمير شرق الأردن عبد الله قد أطلق مشروع  
«سوريا الكبرى» (وهي تضم سوريا ولبنان  
وشرق الأردن وفلسطين) وكان رئيس  
وزراء العراق نوري السعيد قد أطلق مشروع  
الهلال الخصيب وهو يضم العراق إلى الدول  
الأربع المشار إليها. وكان هذان المشروعان  
الهائليان يلقىان معارضة من المملكة  
العربية السعودية شذت على اختلاف  
الأنظمة الدستورية في هذه الدول وتفايت  
استعدادها للاتحاد، واختلاف مواقفها  
في شبكة العلاقات بالعنفاء الغربيين.  
وكانت مصر غير بعيدة أيضاً عن هذه  
المعارضة لشعورها بأن المشروعين ينالان من  
مركزية دورها الإقليمي. وكانت سوريا،  
على الأخص، (مع تبنيها للدعوة الوحيدة  
عموماً) ترى في مشروع «سوريا الكبرى»، وهو  
أكثر المشروعين إلحاحاً عليها، معاملة من  
عبد الله لإنشاء مملكة كبيرة لنفسه،  
فتشدد على تمسكها بنظامها الجمهوري  
وعلى أن دمشق هي الأحق بالاستواء  
عاصمة لـ«سوريا الكبرى» العتيدة، إذا  
هي أصبحت النور. وقد أصبح لبنان المستقل  
مناهضاً أيضاً، في ما يخصه، لهذا المشروع،  
باعتباره مغالفاً، صراحة، لمنطوق ميثاقه  
الوطني الطرقي العود. وكان المشروع يواجه  
أيضاً مشكلة اليهود في فلسطين وسعيهم

إلى ذلك، أذاع هليلو في الراديو وفي الصحف تصريحاً أكد فيه  
شرعية إجراءاته منكرة، من وجهة نظره، بمراحل الأزمة  
التي بدأت مع تأليف حكومة رياض الصلح، واصفاً تصرفات  
هذه الحكومة بـ«المناورات الطائشة»، متهماً إياها باللجوء  
إلى «استبداد الشاوع» و«الدكتاتورية» وإرهاب النواب والتآمر  
على فرنسا ولبنان، مشيراً إلى ثناء راديو برلين على رياض الصلح  
لتصميمه على المضي قدماً في خطة تعديل الدستور، واصفاً رئيس  
الحكومة بأنه «رجل لم يمر على وطنيته اللبنازية أكثر من  
سنة أسابيع وهو منذ عشرين سنة يتآمر على استقلال بلاده». ولم  
يفت هليلو أن يغمز من قناة الحليف البريطاني فقال «إن  
فرنسا هي الدولة الوحيدة التي منحت الاستقلال أثناء هذه  
الحرب لبلدان تابعة لسلطتها». وهذا قبل أن يؤكد على منح  
اللبنانيين «الاستقلال التام»... ولكن «بموجب معاهدة ونية  
مشبعة بثلاثة»...

وكان الناس قد أخذوا يتلقون الأخبار من إذاعة الشرق الأدنى  
في يافا وإذاعة لندن وراديو مصر وكانوا مهتمين جداً برصد  
الموقف البريطاني في الأزمة. وكانت الصحف اللبنازية قد  
أضربت ابتداءً من يوم 11، ما خلا أربعاً منها تابعة للانتداب أو  
إنقية، وذلك احتجاجاً على المراقبة وعلى احتلال الأمن العام  
مكاتبها لمنعها من مواكبة الحوادث.

وصل المعتقلون تبعاً إلى قلعة راشيا يوم 11 تشرين الثاني  
واستقروا في ثلاث من غرفها. واحدة لرئيس الجمهورية، حسنة  
التأثيث ولكنها ضيقة. وواحدة لرئيس الحكومة، واسعة  
ولكنها شبه خالية من المرافق. وواحدة للوزراء تقلاً وشمعون  
وعسيران وللنائب كرامي مكتظة بالأسرة الأربعة. وقد منع  
الرئيسان من التواصل فيما بينهما ومع سكان الغرفة الثالثة.  
وكان لا يسمح لأي من المعتقلين بالخروج إلا لقضاء حاجة. ثم  
أخذ يسمع لسكان الغرفة الثالثة بالخروج ساعة قبل الظهر  
وساعة بعده مع مراعاة للفصل الألف للذكر. وكان يوتي لهم  
بالطعام من البلدة، وقد كلفت امرأة بإعداده على نفقتهم.

وكانت وجبة أسنان عبد الحميد كرامي قد أخذت منه فلبث  
أياماً يتغذى بالعنبر وشراب البندورة إلى أن رُمّت إليه.

كان قد جيء بكرامي أيضاً وهو بثياب التلوم وحافي القدمين،  
فاستمر في اليوم التالي ملابس من كمبل شمعون. وبعد يومين،  
جسيء لمن كانوا قد سبقوا على عجل بثياب من بيوتهم. وقد  
أبعد مسؤولو الشرطة اللبنانيين عن المعتقلين وتولى حراستهم  
جنود سنغاليون.

وكان في القلعة «منفتحين» من معتقل المية ومية، قرب صيدا،  
ثقبلاً لمعتقلينهم. وكان بعض هؤلاء من قبايلي العرب  
السوري القومي المتهمين بمعاداة الحلفاء ومبالاة المحور. ففتطوع  
أحدهم، جبران جريج، لترتيب شبكة استعلام وأنصال تنقل  
إلى المعتقلين وإلى الرئيس، على الأخص، أخبار البلاد السياسية  
وما يجري فيها من أعمال احتجاج ومقاومة وما يتخذ من  
مواقف خارجية ذات صلة بالمواجهة. وقد جند جريج لهذه  
الغاية مأمور الهاتف في القلعة توفيق رزق والخادم الذي كان  
يعمل الطعام إلى غرف المعتقلين ويتولى تزيينها، وهو إسباني  
الأصل واسمه خوسي. وكان مأمور الهاتف يستمة معلوماته  
من قائمقام راشيا شفيق أبو حيدر ومن قائد الدرك فيها عبد  
المنعم قولا. فكان جريج يكتب ما يبلغه من مأمور الهاتف  
(ولاحقاً من مصادر حزبه) على أوراق صغيرة ينقلها الخادم إلى  
أحد الرئيسين. وكان جريج يثمنع بشيء من حرية الحركة  
في القلعة بسبب مسؤولية إدارية نيطت به عن «حسابات»  
السجناء. فكان يتمكن أحياناً من مخاطبة أحد المسؤولين  
المعتقلين خلصة.

وينوء جريج بحرص رياض الصلح على جمع المعلومات وتوظيفه  
كل فرصة تسعح للإحاطة بالحوادث وركناته الدائبة والدالة  
ليضاً على ألفه لعال الاعتقال ولكيفيات التصرف فيها وعلى  
رباطة جأش ثابته.

وتفيد الأوراق البريطانية أن نقل المعتقلين إلى الجرار كان  
وإراداً في الأيام التي سبقت القرار بإيفاد كاترو إلى بيروت، وأن  
الأمر وصل إلى حد إخطار المطار في الجرار بالتهوي لإمكان  
وصولهم. وهو ما قابلته الجانب البريطاني بالاستعداد لوضع اليد

إلى إنشاء دولة يهودية فيها. وقد سائر عبد  
الله اللوقين اللبناني والصهيوني، جزئياً،  
محولاً، في الحالة الفلسطينية، على فكرة  
للتقسيم التي أخذت ترسخ في السياسة  
الدولية من سنة 1937، ومبنيًا تفهمه،  
في الحالة اللبنانية، لمرغبة المسيحيين في  
الانفراد بكيان مستقل، ولكن من غير  
تسليم للبنان بالحق في «الأقضية الأربعة»  
التي كانت تابعة لولاية دمشق في العهد  
عثماني الأخير.

صفحة القول أن مشروع «سوريا الكبرى»  
كان يلقى عدله من جميع الأطراف  
المعنية به، باستثناء صاحبه. وكان العفاء  
غالباً حياله في المحيط العربي الأوسع أيضاً.  
مع ذلك، لبثت فكرة عبد الله هاجساً  
لدول الشرق العربي مدة الأربعينات، مخترقة  
حرب 1948 في فلسطين، ومستوية، بين الفينة  
والفينة، مداراً للجنل في عواصم المنطقة  
وبينها. وكان ما منعها هذه الديومة  
حسبان للتوحيش منها، مرة بعد مرة، أن  
اليد البريطانية وراء المشروع. وكان هذا أمراً  
يُحسب له حساب، بسبب من قوة بريطانيا  
السياسية والعسكرية في دول الشرق العربي  
كلها، في تلك المرحلة. ولكن لا يوجد اليوم  
دليل موثق على أن مشروع عبد الله حظي  
بمساندة بريطانية ناشطة وطويلة النفس.  
والأقرب إلى الواقع أن بريطانيا لم تكن  
تعمل إلى استعداء قطري لأي من حلفائها  
للعابدين للمشروع، وبذلك مع العلم بأن  
علاقاتها بكل منهم عبرت أطوار نجاح  
أو تآزم. والأقرب إلى الواقع أيضاً أن عبد الله  
لم يكن إلا واحداً من حلفاء بريطانيا في  
المنطقة وكان لطموحه السياسي هامش  
للحركة، ولو أن القبضة البريطانية على  
نظامه كانت بيئة الإحكام.

وكانت بريطانيا قد أعلنت، بلسان وزير  
خارجيتها أنطوني إيدن، من سنة 1941،  
تفهمها لرغبة العربية في إنشاء منظومة  
إقليمية لمرحلة ما بعد العرب. وفي ظل هذا



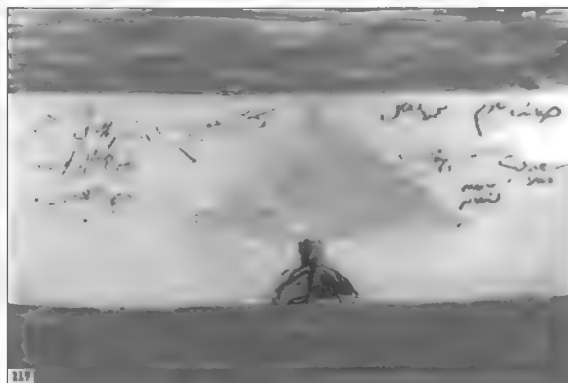
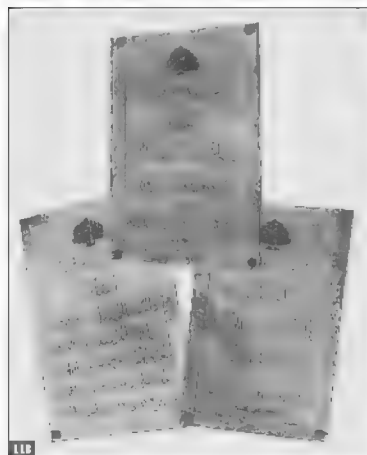
عليهم في القاهرة لأن الطائرة كانت مضطرة إلى التوقف في العاصمة المصرية قبل متابعة رحلتها إلى الجزائر.

التفهم، دعى النحاس، في القاهرة، سنة 1942، تفاهم السوري جميل مردم والليبانى بشاره الخوري في وقت كانت فيه دولتهما تنهتان لعودة الحياة الدستورية وللانتماءات القبايلية والرئاسية، بالتالي، ولشادة عهد الانتداب. وفي ظل التفهم نفسه، اعترفت مصر بالنظامين الجديدين، في سوريا ولبنان، حال اكتمالهما، ووجهت إليهما الدفعة إلى مشاورات الوحدة العربية.

ولكن التفهم البريطاني المشار إليه لم يكن ينتهي إلى إطلاق اليد المصرية في رسم صورة المنظومة المشار إليها. فإن رغبة فاروق، ملك مصر، في التربع على قمة منظمة يضع نظامها في يده مقاليد قيادة فعلية لم تكن لتجد قبولاً بريطانياً. وإنما كانت بريطانيا رغبة في رابطة تنسيق وتعاون بين الأنظمة العليفة لها، تمرز مكانة هذه الأنظمة وتعالج الخلافات بينها من غير أن تغيد حركة أي منها، لا في دياره ولا في الخارج. وكان لكل من هاتين الصيغتين أنصارها في دوائر الحكم والسياسة العربية. عليه مثل بروتوكول الإسكندرية، سنة 1944، تجسيدا لصيغة المنظمة الممتعة بقدر من قوة الإلزام ومن القدرة على الحركة الجماعية. هذا فيما مثل «ميثاق جامعة الدول العربية»، في السنة التالية، صيغة أبعد عن الإلزام ومن الاستواء «حكمة فوق الحكومات». وقد بحث العلاقة بين بريطانيا وكل من الدول الأربع المرتبطة معها بمواثيق سياسية قيادية روح - فضلاً عن اعتبارات أخرى - على وجهه العائدات. وبين البروتوكول والميثاق، كانت قد تغيرت الحكومات في خمس من الدول المشاركة السبع. ورأى تقرير بريطاني أن الرؤساء الذين رحلوا (وهم النحاس وبوري السعيد وتوفيق أبو الهدى وسعد الله الجابري ورياض الصلح) هم ورثة عهد إمبراطوري يرى إلى العالم العربي كلاً قبل أن يرى إليه أجزاء. هذا فيما حل محلهم أصحاب نظرة مغايرة.

وكان قد مضى أسبوع على «اعتقال الدولة» (بحسب العبارة التي اعتمدها لبياناتو قلعة راشيا)، حين حضر سليمان نوفل، قائد الحرك، إلى المعتقل لينقل إلى رئيس الجمهورية رغبة جورج كاترو في مقابلته. ومساء 18 تشرين الثاني، جرت المقابلة في منزل قريب من وسط بيروت. وبين يدينا روايتان لها. واحدة أوردها الخوري في مذكراته والثانية أوردها كاترو في مذكراته أيضاً. وينقل هذا الأخير عن رئيس الجمهورية تعمله مسهولة للحوادث المتسلسلة، ابتداء من الانتخابات النيابية للصراع للفرنسي - البريطاني الذي انتهى بتقسيم أنصار فرنسا في المجلس المنتخب وإضعاف مركزها، ثم باختيار رياض الصلح لتأليف الحكومة تحت ضغط النزعة المتشددة التي قويت في المجلس. وهذا مع العلم أن الرئيس يعد نفسه من أصدقاء فرنسا، لا من المعسكر البريطاني ولا من المعسكر العربي. ويحتمل الخوري، في رواية كاترو، المندوبية العامة مسهولة تغلب موقف الاستعجال في صفوف الحكومة لعملية تعديل الدستور ورفضها انتظار وصول هـللو. وذلك أن المندوبية أقدمت على نشر مذكورة اللجنة الوطنية الفرنسية، الرافضة للمطالب اللبنانية، خلافاً لنصيحة الرئيس الذي كان قد أفلح، حتى ذلك التاريخ، في تأخير الجلسة النيابية. وقد زادت الحرج عبارة للتهنيد التي وردت في رسالة هـللو (من القاهرة) إلى الحكومة صبيحة اليوم التالي الذي انعقدت فيه جلسة التعميل، وهي ما جعل لإرجاء الجلسة متعزراً.

وأما رواية الخوري فتبرز إنحاءه باللوم على تدخل هـللو في الانتخابات النيابية، ولا تشير إلى دور لعناصر نيابية «متشددة» في تكليف الصلح تأليف الحكومة ولا إلى دور لرئيس الجمهورية في «تهنيب» البيان الوزاري ولا إلى نصع قنمه لإرجاء نشر مذكورة اللجنة الوطنية الفرنسية. وضيف الخوري أنه أكد لكانزو استقلال اللبنيقيين، رئيساً وحكومة ومجلساً نيابياً، بقرار تعديل الدستور وبمعهدهم عن الاستجابة له أي تشويق من الخارج، وأنه - أي الخوري - كان قد وافق «على كل سطر من سطور البيان الوزاري».



- 117 قلعة رلفيا  
118 لوحات تدل على خوف «الدولة»  
للمحتلة في قلعة رلفيا  
119 العلم الجديد مرفعاً  
120 يهاجمون حكومة وحرساً  
121 سعيد فخر الدين  
122 سوتسا ستالين وديشول خلف  
جميل مردم وصعبه في تشرين  
الالبنقي (شعور)



## حكومة عبد الحميد كرامي و«ميثاق» القاهرة

بعد يومين من تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عبد الحميد كرامي، حليف فرعون وشيخاً، توفي بفترة وزير الخارجية فيها سليم تغلا. فعهد بشأره الخوري بعقوبة الخارجية إلى هنري فرعون الذي أصبح هو المسؤول عن ملف «المؤتمر العربي العام» العتيد.

وعلى أهمية الزعامة الطرابلسية التي كان يتبوأها كرامي وقوة وجهها العربي، سلك رئيس الحكومة الجديد مسلكاً مغتبراً لمسلك رياض الصلح في المجالين الداخلي والعربي. فبدأ أن حضور هنري فرعون، لا دور رئيس الحكومة، هو المقتضى الرئيس من غياب رئيس الجمهورية الرئوس. حتى أن كرامي مال إلى ترشيح فرعون (وهو روم كاثوليك) لرئاسة الجمهورية حين بدت عودة بشأره الخوري إلى مزاولة مهنته للرئاسة موضع شك. فقام بذلك دليل آخر على أن التصرف المتصل بتوقيع الرئاسات على الطوائف لم يكن قد استقر فعلاً في تلك اللحظة (سنة 1945) ولم يكن داخلاً في مضمون الميثاق.

وحين حمل فرعون إلى القاهرة، في منتصف شباط 1945، مسودة ليثاق جامعة الدول العربية أعدها بمعوة ميشال شيخا، كانت خريطة العلاقات العربية التي أفضت إلى برونوكول الإسكندرية قد تغيرت. فضلاً عن تغيير الحكومات في مصر والعراق وسوريا ولبنان، كان التواصل بين الملكين فاروق وعبد العزيز آل سعود والرئيس شكري القوتلي قد أضعف العصب الذي مثله في الإسكندرية تفاهم مصطفى النحاس ونوري السعيد، وزاد القرب ما بين العراق والأردن جامعاً من المعور الهاشمي حقيقة واقعة ومؤكد أيضاً تماسك المعور المقابل. وكان ثرشل قد التقى فاروق وعبد العزيز والقوتلي في القاهرة في أواسط شباط، ثم التقى روزفلت كلاً من الملكين على حدة بعد ذلك بليام. وأخذ هذا المعور المقابل للنظامين الهاشميين

غير أن الموضوع العيوي للقاء لم يكن استنكار العواث القريبة وإنما كان جس نبض الرئيس بشأن الحل الذي انتهى إليه الجانب الفرنسي للأزمة. وكان هذا الحل - في رواية كاترو - يقضي بإعادة الخوري وحده إلى الرئاسة وبإقالة الوزارة بعد الإفراج عن المعتقلين. ويضيف الخوري إلى هذا العرض حل مجلس النواب (أي، بالنتيجة، إبقاء منحل)، وهو بند لا يشير إليه كاترو. وقد رفض الخوري هذا العرض معللاً رفضه - في روايته - بتضامنه مع الحكومة والمجلس في ما قاما به، ومعللاً هذا الرفض نفسه - في رواية كاترو - بضرورة العواث التي تجرّها حتماً، عليه وعلى الضع العام في البلاد وعلى العلاقة اللبنانية - الفرنسية، إقالة رياض الصلح وحكومته.

ويقول الخوري إن كاترو سألته، بعد أن أيقن برفضه الانفصال عن الحكومة، عما إذا كان يسع رياض الصلح أن يعث إليه بكتاب يبين فيه أن أعماله لم يكن مرماها الإساءة إلى فرنسا. فأجاب بأن ذلك عائد إلى الصلح وأنه - أي الخوري - لا يجد له موجباً. يقول الخوري أيضاً إن الصلح، بعد أن بلغه هذا الطلب، كتب الرسالة المطلوبة وأطلعه عليها ثم تفاهما على صرف النظر عنها. وأما كاترو فلا يأتي على ذكر لهذا الطلب المنسوب إليه.

في كل حال، أسفرت المقابلة عن وعد بالإفراج عن الرئيسين ورفاههما يوم 21. وأما عودة الحكومة إلى أعمالها فبقيت لجنة الجزائر ممانعة فيها إلى يوم الإفراج الفعلي عن المعتقلين في 22، وعودتهم إلى بيروت. وقد تعثّل كاترو وحده مسؤولية القبول باستئناف الحكومة مسؤولياتها وأبلغ ذلك إلى اللجنة مجتمعة وإلى رئيسها ميخول منفرداً، فأقرته على موقفه في اليوم نفسه. أسفرت المقابلة أيضاً عن السماح للمعتقلين بالتواصل فأصبحو، ابتداءً من صباح 19، يكترون من الاجتماع والتشاور.

وفي مساء 19، اصطحب رياض الصلح، بدوره، إلى بيروت للقاء كاترو. وليس في يدنا رواية لهذا اللقاء غير رواية كاترو. وهي تصف كلام رياض بالصراحة وتقول إنه أنعى باللوم على هتلر الذي فرض عليه، بأسلوبه الجرح، أسلوباً مجانساً وأنه لولا ذلك لاعتمد تصرفاً مختلفاً.

ويضيف كاترو أن رياض أبلغه استعدادده للاستقالة وللاعتزال، ولكن أرفف أن مواطنيه لن يرتضوا منه ذلك وسيحيلونه حياً إلى السراي، وأن كاترو وحده يسمعه استباق هذا الأمر وتعريض سمعة فرنسا بذلك.

لم يفرج عن المعتقلين في 21. وبعز كاترو هذا التأخير إلى المنكرة التي قنمها إليه الوزير البريطاني المقيم في القاهرة كاييسي عند زيارته بيروت يوم 19 (وكانت الزيارة الثانية في أسبوع واحد). وكفت هذه المنكرة إنذاراً بالغ الشدة من الحكومة البريطانية بإعلان الأحكام العرفية، إذا لم يفرج عن المعتقلين ليتموا إلى مراكزهم، قبل الساعة العاشرة من صباح 22 ويتولي القيادة العسكرية البريطانية شؤون البلاد واضطلاع القوات البريطانية بمهمة الإفراج. وكانت المنكرة «تنكر» بطلب الوزير قبل أسبوع عزل هلكو من منصبه (وهو ما أنكره كاترو) وتقتصر عقد مؤتمر يجمع كاترو وممثلي الحكومة اللبنانية (بعد الإفراج) وترعاه بريطانيا على أرض بريطانية قريبة من المشرق.

هذه المنكرة (ولقد انضمت إليها أخرى سورية يعنّف فيها وزير الخارجية جميل مردم من عواقب سيجزها الامتناع عن إعادة المسؤولين اللبنانيين إلى مراكزهم) هي ما أوجب استئناف المراسلات بين كاترو ولجنة الجزائر إلى أن تم الإفراج عن الرئيسين ورفاقهما الأربعة قبيل ظهر الإثنين 22.

على أن حادثاً حدث في القلعة، ليلة 22، عبّر عن وصول التنفّر إلى قمته، في أوساط جهاز الانتداب، من خطة القبول بالمطالب اللبنانية التي كان كاترو يتبجح نحو الأخذ بها من يوم وصوله إلى بيروت في 16 ثم انتهى إلى اعتياده.

فقد سمعت جليلة في الليل تبين بعد ذلك أن مصدرها مجموعة عسكرية فرنسية فرضت على قيادة القلعة تبني منامة لضباطها في حرم هذه الأخيرة... ولكن قائدها ما لبث أن دخل في مغابرة هاتفة طويلة انتهت بالتسحاب ومجموعته من القلعة. ونكر بشارة الخوري أن رياض الصلح أبلغه في الصباح أن هذا الضابط، واسمه الكولونيل بواسو، كان مراده العزول من الإفراج عن المعتقلين وكان ينوي إخراجهم

يجذب لبنان أيضاً بالقوة السورية، خصوصاً، وبغية أطراف لبنانية كانت تخشى جنوح المنظومة العربية الجديدة إلى صيغة مقيدة للسول الأعضاء، وتريد اقتصارها على وجوه تعاون طوعية ومعنوية المجالات.

قوة الأطراف اللبنانية هذه هي ما عبرت عنه مسودة فرعون التي مالت، بحسب عبارة لرغيد الصلح، إلى جعل الجامعة العربية «ضامنة للوضع العربي القائم» ولإستقلال الدول الأعضاء، وسيدتها. هذا فيما حمل الوفد العراقي إلى اللجنة الفرعية المكلفة الإسماء للمؤتمر العام مسودة أخرى مشرعة على احتمال الكونغرس الثانية وعلى تطوره، في المستقبل، أيضاً. وقد شككت السيدتان أسس المناقشات في اللجنة. وبهذا التقابل برزت النزعات الدمجية التي قد تبديها دول عربية حيال أخرى على أنها خطر يضاف إلى أخطار العدوان من أطراف غير عربية. واتخذ التعاون السياسي صفة «التشاور» لا صفة «التنسيق». واستبقى هدف التعاون الاقتصادي، ولكن مع التحفظ عن إمكان تعوله إلى قيد على السياسة. ودخلت مسودة فرعون في التفاصيل بشأن إلزامية التحكيم أو الطوعية، فبايئت الطوعية إلا في حالات معدومة وأغلقت مسألة المحكمة العربية (الشبيهة بمحكمة لاهاي البيلتية) تغلّفاً من التصويت الأكثري (الذي لم يكن منه بدي في محكمة) وإيضاحاً لبدا الإجماع الذي اعتمد في مجلس الجامعة. ومع إقرار فرعون بخطورة المسألة الفلسطينية، عارض إشراك النشوب الفلسطينيين موسى العلمي في المؤتمر العام على غرار ما كان قد تم في معاهدات الإسكندرية. وعلى الأعمى، تعفظ فرعون عن إدراج أوضاع الأقطار العربية غير المستقلة بين اختصاصات الجامعة، مراعيًا الموقف البريطاني في فلسطين والموقف الفرنسي في أقطار شمال إفريقيا، إلخ.

انعقد المؤتمر العربي العام في القاهرة بين 17 و22 آذار 1945. وكان أمامه مسودة ميشاق

من القلعة والفتك بهم، إذا لزم الأمر، تحقيقاً لغاياته. وأما مخاطبته بالهاتف فهو ضابط تابع «بمباشرة» لفيصل و«ناشر» على كاترو، ثناء، بالنتيجة، عن خطته. ويشير الغوري أيضاً إلى «مؤامرة» دُبرت «لغطف» كاترو نفسه «من بيته في الحي الشرقي ببيروت والفتك به لئلا يفرج عن المعتقلين».

لا يأتي كاترو على ذكر لعاداة القلعة هذه ولا لخطّة اغتياله. ولكن أمر انقسام الجهاز الانتدابي (وسائر الفرنسيين المقيمين في لبنان) وتعضّب أكثرية منهم لهللو وكثيلاً لهم التهم لكاترو واستهجانهم موقفه كان أمراً شائعاً في بيروت. وأما سبيرس فيذكر فساد كثيرين من ضباط الانتداب وموظفيه وغضبهم من انقلاب اللبنانيين عليهم. ولكنه لا يشير إلى مؤامرة ما على كاترو أو على المعتقلين. هذا فيما تذكر اللبدي سبيرس، في كتابها عن إقامتها في المشرق، تعرّض كاترو للمؤامرة المشار إليها.

٢٠٦٨ ردّ الدولة على «اعتقالها»: من بيروت إلى بشامون باشر إميل إذّه مهامه الرئاسية في سراي البرج صباح ١١ تشرين الثاني، وقد وصل إلى السراي وسط حراسة عسكرية غير عادية. وتلقّى برقيات تهنئة نشرت من جهات مختلفة في البلاد ومن مطران واحد هو بولس عقل. وأما الجهات الوازنة أو القادرة على الحركة فتألبت عليه: من البطريرك الماروني إلى الكتائب ومن النجادة إلى أركان المؤتمر الإسلامي فيلّي النواب الدستوريين وحلفائهم وسائر أنصار المعتقلين، إلخ.

وكان همّ إذّه الأوّل تأليف حكومة تعاونه في حكم البلاد. وقد بدأ بمخاطبة النواب في ذلك فلم يلق تجاوباً. ثمّ التفت إلى صيغ أخرى فلم يوفق. وبعد أيام ثلاثة، ارتد إلى صيغة مجلس المديرين، وهو ما اقتضى منه إصدار مرسوم عدل بموجبه الصيغة التي رعت مجيئه إلى الرئاسة. ولكن خمسة من مديري الوزارات العشر الموجهة عهد ذلك رفضوا الانصياع. فأدرج إذّه أسماءهم برغم منهم في مرسوم التأليف. وقد نشر الرافضون خبر رفضهم ما أمكنهم ذلك، ولم تتمكّن الحكومة من الاجتماع. في هذا كله، كان أثر الغضب العارم الذي اجتاح

أعدتها اللجنة الفرعية وشكّلت تضيقاً جسيماً لمفهوم «التعاون» العربي عما كان عليه في بروتوكول الإسكندرية، وكان يرثس الوفد اللبناني عبد الحميد كرامي ولم يكن هنزي فرعون في عداوته، على أن يوسف سالم، عضو الوفد والوزير اللبناني للمفتّض لدى مصر، مثل اتجاه فرعون بشأن مسألة مهنة شغلت المؤتمر وهي مسألة تعديل أحكام الميثاق. فقد أيد، مع وفد أخرى، تقييد التعديل بشروط تجعل حصيلة أمراً مستبعداً. وأما كرامي فكان يطمئن المشاركين إلى أن لبنان لا يقف عقبة في وجه التعاون العربي. وقد انتهى الأمر إلى إقرار ميثاق الجامعة يوم 22 آذار الذي أصبح عيلاً لها. كان هنزي فرعون، على الأخص، قد أفلح، مع غيره من أعضاء وفد واقفوه الرأي، في إبعاد ميثاق القاهرة شوطاً عن بروتوكول الإسكندرية. وهذا بالرغم من أن الكثير من بنود الميثاق استوى في منزلة ما بين البروتوكول والسودتين اللبنانيتين والعراقية. فثبت، بالنتيجة، أن دعاة «العدّ الألفى» يستطيعون تغليب موقفهم، في هذا النوع من الحالات، ولو كان في مواجهتهم أطراف أكبر منهم وأوسع نفوذاً.



البلاد بيناً. فكان كل من يقاتعه إذه في أمر الوزارة يجد قريباً منه من يثنيه عن الاستجابة إذا كان، من جهته، قابلاً لها.

في الجهة السياسية المقابلة، كان وزيران من حكومة رياض الصلح قد نجوا من الاعتقال لأسباب لم تُعرف. وهما حبيب أبو شهلا نائب رئيس الحكومة ومجيد أرسلان. وقد قُبِضَ لهما ولرئيس مجلس النواب صبري حمادة أن يلعبوا، في أثناء وجود أركان الشرعية الآخرين في قيد الاعتقال، دوراً حيوياً في حفظ هذه الشرعية ومواجهة دعاوى إميل إذه وفي إدارة الحركة السياسية التي تجند لها النواب وسواهم من ذوي الشأن، ردّاً للتعبير الانتدابي وطلباً لإعادة دقة السلطات إلى أيدي ولائها الدستوريين.

ففي صبيحة 11 تشرين الثاني، بكر الوزيران إلى منزل رئيس الجمهورية بعد أن بلغهما خبر اعتقاله ووافاهما إلى هناك رئيس مجلس النواب ونواب آخرون. وقد أطلعتهما زوجة الرئيس على ما جرى، ولم يكن معلوماً بعد إلى أين سيق المعتقلون وكان ذلك موضوع تكهنات. وما لبثت الدار أن غصت بالوافدين وملاً معيظها جمهور غاضب. فخرج المسؤولون إلى الشرفة وألقى أبو شهلا خطبة عيّرت عن الشعور السائد. ثم عقد الوزيران ورئيس المجلس والنواب العاضرون اجتماعاً قرّروا فيه استمرار السلطات وخصوصاً قيام مجلس الوزراء مقام رئيس الجمهورية في غيابه، وفقاً للدستور، واضطلاع الوزيرين بمسؤوليات زملائهما بالوكالة، وتولي الحكومة قيادة البلاد في المعركة السياسية المفتوحة، بما في ذلك الاتصال بممثلي الدول العربية والغربية في بيروت.

بعد ذلك، توجه رئيس المجلس النيابي والنواب إلى المجلس فوجدوه بلا حراسة، وقد أخذ الجمهور يحتشد هناك أيضاً على وقع الهاتف: «بدنا بشاره، بدنا رياض!» وما لبث الجنود السنغاليون أن حضروا وطوّقوا المجلس ومنعوا الدخول إليه. وكان حمادة قد وجه دعوة حملها الحجاب والموظفون إلى منازل النواب لعقد جلسة فرعية في العاشرة صباحاً. وحضر النائب سعدي المنلا ومنع من ولوج الباب الكبير، فأدخله الجمهور من النافذة وأطبق أحد الشبان على جندي هاجم النائب بعربة بندقيته فمنعه من إيذاه. ولم يتمكن أي من

بين سياسة «الكتاب الأبيض»  
ورفض «الديمقراطيات» للاجئين اليهود

دخلت فلسطين في الحرب العالمية الثانية مظلمة بـ«الكتاب الأبيض» البريطاني. كانت «الثورة العربية» هناك تلفظ أنفاسها الأخيرة. وكانت جولات القمع الشديد والكبوات السياسية قد أسفرت عن انقسام متجذّر في الصفيف العربية جعلها تقف غير بعيد عن حافة الحرب الأهلية. أما الحكومة البريطانية فقد تغلّت عن خطة التقسيم التي واجهها رفض عربيّ شامل في داخل فلسطين وخارجها، وأما المنظمة الصهيونية فكانت تريد، بلا طائل، من ضغوطها السياسية لعمل الحكومة البريطانية على فتح الأبواب الفلسطينية أمام اللاجئين اليهود الهاربين من حملات الاضطهاد والقتل المتصاعدة في أوروبا الوسطى. كان الموقف العربيّ الرفض للهجرة اليهودية قد تعرّز، مبتدئاً، في التفاوض الذي أخذ يفرّض نفسه، وذلك على الرغم من احتضار الثورة، فإن العرب كانوا، على نحو ما، في موقف الاختيار بين المسكرين المتواجهين في أوروبا. هذا فيما كان اليهود لا يملكون غير الاحتماء بمسكّر الديمقراطيات، أي في نهاية المطاف بريطانيا، يدعمهم، بالدرجة الأولى، يهود الولايات المتحدة بما لهم من نفوذ في بلادهم. هذا النفوذ الأخير أخذ يبدو فجأة محدود الفاعلية فيما بدا أن بريطانيا مالّت بشدة نحو فهم لومع بلغزو مغاير بشدة للمشروع الصهيونيّ.

ففي أوروبا، جنحت «الديمقراطيات» المواجهة للنازي، ومعها الولايات المتحدة نفسها، في عشية الحرب، إلى موقف يستبعد كل نجدة ذات فاعلية لتضامها الاضطهاد النازي من اليهود. كان العداء لليهود وإن لم يشمل الحكومات -تصاعد بقوة في رأي عام طقس في رسم مواقفه ورفضه للحرب، عليه أخذت الحكومات تتجنب كل ما قد يوحي بأنها تشجّع بأوروبا نحو مجزرة عامة تجند الأولى التي لم يكن قد مضى على نهايتها غير عقدين. وأصبح التضامن

النواب الوافدين من دخول المجلس بعد ذلك فاستقرّ المد في الداخل على سبعة هم الرئيس وهنري فرعون وصائب سلام ورشيد بيضون وماريون كنعان ومحمّد الفضل وسامي المنلا. فاجتمعوا ووضعوا مذكرة احتجاج وجهوها إلى ممثلي بريطانيا والولايات المتحدة ومصر والمراقق وتمكّن أحد الشرطة من تهريبها إلى الخارج في باطن حذائه.

وكان المعصار قد أحكم على المجلس وأخذت طلقات الرصاص تنوي في الخارج حين بادر النواب إلى اتخاذ قرار بتعميل المائة الخامسة من الدستور مغيرين ألوان العلم الوطنيّ عما كانت عليه (أي ألوان العلم الفرنسيّ تتوسط أبيضها الأزرق) إلى ما هي عليه اليوم. وهذا قرار كانت الحكومة قد تعهّدت بعرضه على النواب لاحقاً في جلسة 8 تشرين الثاني. وقد رسم سامي المنلا العلم بقلم تلوين أحمر ولم يجد قلباً أخضر فرسم الأذرة بالقلم الرصاص ووقع النواب السبعة الرسم.

وفي الثانية بعد الظهور، اقتحم الجنود قاعة المجلس وأخرجوا الرئيس والنواب عنوة منها، بعد جدال، وأقفلوا باب المبنى. وتلقّى الجمهور الرئيس والنواب وقصد بهم منزل رئيس الجمهورية الذي كان قد تجمّع فيه عدد آخر منهم. على أن القيادة الفرنسية كانت مصممة على تفريق من في المنزل بعد أن تحوّل إلى مركز قيادة وخطابة. فعضرت سيارة عسكرية أطلق من فيها النار على من في العديقة فأصابوا منهم ثلاثة وروّ أحد المتظاهرين على النار فأردى جندياً من ركاب السيارة. وتوفي لاحقاً فتى من الجرحى اللبتقيين.

بعد هذه الحادثة، انتقل مجلس النواب والحكومة إلى دار النائب صائب سلام في المصيطبة وقد وصلوا إليها متفرقين. وانعقدت، في الرابعة بعد الظهور، جلسة مكتملة النصاب للمجلس الذي اتخذ فيها قراراً بتجديد الثقة بالحكومة وتأييد ما قامت به من أعمال في ذلك النهار وأعلن استمرار الدستور والمؤسسات الدستورية على حالها، وجند استنكاره للإجراءات الفرنسية ورفضه الاعتراف بالسلطة التي أنشأتها هذه الإجراءات وبالأعمال الصادرة عنها. وقد وقع محضر الجلسة 33 نائباً كان بعضهم يُعتسبون سابقاً في الخانة الإثنية.



وفي صباح اليوم التالي، حضر إلى منزل أبو شهلا مفتشون من الأمن العام الفرنسي حاولوا أخذه إلى قاندهم. فأحبط مساعيهم شبان جاؤوا في سيارة ودمعهم واسطحبوا أبو شهلا إلى منزل صائب سلام. وقد أتى الشهور بأن بقية الحكومة مطاردة وأن العصار بدأ يضيق حول دار سلام إلى بدء البحث في انتقال الحكومة إلى مكان آمن. فذهب رئيس المجلس والوزيران أولاً إلى البعثة البريطانية وأبلغوا سبيرس قنول مجلس النواب وما يعيط بالمسؤولين من أخطار. ثم عرجوا على المفوضية المصرية فوجدوا الوزير المفوض أحمد رمزي في مصر. فأكملوا الطريق إلى المفوضية العراقية وقد استقر رأيهم على طلب اللجوء إليها. غير أن الوزير المفوض تحسين قسري لم يبدِ واثقاً بقدرته على تأمينهم. وبعد أن استبعدوا احتمال اللجوء إلى الهرمل، بلدة حمادة، تبعها عن بيروت، استقر رأيهم على التعضن في مكان من النجبل، قريب من العاصمة. وفي أول لشبنة، وصل رئيس المجلس النيابي والوزيران الطليقان وأمين سرّ للمجلس خليل تقي الدين في سيارة واحدة إلى بشامون. فتلقاهم الأهالي بالترحاب وعبارات العمامة وأنزلوهم في بيت حميد العلبي، وقام على حراستهم عشرات من المسلحين. ويستفاد من الأوراق البريطانية أن تداولاً جرى لإمكان لجوء أركان الدولة للتلقاء إلى مصر أو إلى فلسطين، ليواصلوا تمثيل الشرعية من هناك وهم أحرار، ولكن ما جرى فعلاً يدل على أن هذا الرأي استبعد بسرعة.

وفي صباح 13، كان خبر وصول «الحكومة» قد انتشر في القرى المحيطة ببشامون فبدأ أهاليها ينفذون على القرية، وبينهم كثير من الشبان المسلحين، وضمّون أنفسهم في تصرّف المسؤولين الشرعيين. وكان الولاء قوياً في هذه المنطقة لجديد أرسلان، وكان فيها أيضاً كثير من منسوبي الأحزاب المناهية للاندساب وكانت قد «غنمت» كثيراً من السلاح المتروكة على أثر المعارك التي دارت هناك بين لجيشين البريطاني والفيشي. على أن صبري حمادة بقي متشككاً، عن حق، في حماسة القرية، فراح يكثر اقتراحه الذهاب إلى الهرمل، فلم يجد من رفاقه آنذاك صاغية. في المقابل، ثبتت بسرعة أفضلية البقاء على مقربة من بيروت، إذ ما لبثت الوفود أن أخذت تتقاطر إلى بشامون وذهب إليها المراسلون الصحافيون، فبقيت

مع الضعفاء في رأس الأذنة على هذا التوجّه الرعيب، فاجتنبته الحكومات وتركت اليهود لمسيرهم. وكانت أولى وسائل غسل اليدين هذا حظر هجرة اليهود للضطهادين إلى الديموقراطيات الأوروبية والتفديد الفاضح لجهنهم إلى الولايات المتحدة الأميركية أيضاً. فطبّق هذا الحظر وهذا التفديد بشدة. وقد شمل الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية لأن التنقل كان حرّاً بين أرجائهما للشاسعة والبلدة المتسيدة على كلّ منهما. حصل هذا في وقت كان هتلر قد اتخذ فيه قراره بطرد اليهود من الأرجاء الغاضعة لسلطانه في أوروبا ولم يكن قد اتخذ فيه القرار بإلحاقهم.

وقد كان معتبراً أن يشمل الحظر فلسطين. فهناك كان لوصول قوافل الضطهادين اليهود مفعول استثنائي العنة في موقف الأكثرية العربية وفي مواقف الشعوب العربية الأخرى أيضاً. وكانت بريطانيا تخشى استعداد العرب، وهي تستعد لظروف الحرب الصعب، فهي لم تكن لتتقبل، وأضحية، اضطراب حبال الأمن في الأقطار العربية الغاضعة لسيطرتها (أو شبه الغاضعة) ولم تكن لتطبق ما يجزئه ذلك من تجريد لقوات وسواره ستحتاج إليها أمتن الاحتياج في الحرب الأوروبية. عليه تركت بريطانيا مشروع التقسيم وأصدرت حكومة تشامبرلين «الكتاب الأبيض» جاعلة منه إنجيلاً لسياستها الفلسطينية في الحرب.

صدر «الكتاب الأبيض» غداة مؤتمر لندن الذي انعقد في قصر سانت جيمس ما بين السابع من شباط ومنتصف آذار 1939. وكان المؤتمر قد ضمّ، إلى مالك مولاند، ممثلين لمصر وشرق الأردن والعراق والملكة العربية السعودية واليمن وهي الدول العربية المعتبرة مستقلة في حينه. إلى هؤلاء ضمّ المؤتمر وفداً صهيونياً كان قطباه حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون. وقد قابلوه وقد فلسطيني

«الحكومة» موصولة، ساعة بعد ساعة، بسانر اللبنانيين وبالعالم الواسع.

وقد أصبح خليل قسبي الدين مستشاراً سياسياً للحكومة، وعُين فوزي الطرابلسي قائداً لقوى الأمن الداخلي بعد امتناع سليمان فوجل عن الالتحاق بالحكومة. وكان رئيس المجلس يوقع المذكرات والمراسلات مع الوزيرين، وينفرد هذان بتوقيع المراسيم والقرارات الحكومية. وقد أطلق الأهليون اسم «السراي» على غرفة صغيرة من المنزل كانت تعمل فيها الحكومة واستخدم اليهو الكبير للاستقبال ابتداءً من أول النهار ولمنامة في آخر السهرة.

وقد أصبح وزير الدفاع أرسلان قائداً عاماً للحرس الوطني الذي تشكل من نحو مائتي شاب مسلح جاؤوا من أرجاء قريبة وبعيدة، ولكن أكثرهم كانوا من قرى المنطقة وكان انتماءهم الاجتماعي والمهني متنوعاً. وعيّنت الحكومة للحرس قادة ميدانيين ثلاثة هم نعيم مغبب (وكان المسؤول الفعلي) ومنير قسبي الدين ونجيب البعيني. وكانت الأوامر المشددة أن تبقى مهنة الحرس في نطاق الدفاع والبحث والأتّبعزّس لأحد في خارج هذا النطاق. وتأزّرت القرى والمتبّزعون في بيروت على توفير المئّن، فكانت تصل بخرّارة إلى بشامون. واشتركت عين عنوب وشعلان وعيناب المجاورة في استقبال الوافدين وفي إعداد المأكّل. وكانت الوفرة في بشامون تغاير الشّع الذي شهدته بيروت نفسها ومدن أخرى من جزاء الإقلال.

ومن بشامون، تمكّنت الحكومة من تثبيت مقاطعة المؤتلفين لإميل إذّه ومن حجب المال العام عن هذا الأخير وذلك بأمر وجهته إلى كلّ من مدير مصرف سوريا ولبنان وأمين صندوق الخزينة واستجاب له الأخيران. تمكّنت الحكومة أيضاً من تأمين توزيع الإعاشة على الأهلين، على جاري العادة في ظروف الحرب، ومن توجيه بلاغات مختلفة إلى الجمهور كانت تقابل بالاستجابة أيضاً.

ويوم 14، بدأ المعتصمون في بشامون يفكّرون في الانتقال إلى بيت الدين. وكانت تحضّن هذا الرأي عوامل عنّة أهمّها المكانة الرمزيّة لقصر بيت الدين التاريخي، وموقع البلدة الحصين الذي

رأسه جمال الحسيني ممثّل اللجنة العربيّة العليا ورؤسها المفتي والدرج فيه، بعد جهود وضغوط، ممثّلان لعرب النّفاع النّلوّ للّمفتي أحدهما وأغلب النّشاشيبي. وقد رفض الوفد العربيّ التّفاوض المباشر مع الوفد الصهيونيّ والأطراف العربيّة الأخرى. ومع أنّ الموقف البريطانيّ كان متقبّلاً بقيّد الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين وتقيّد تمكّل اليهود مزيداً من أراضي العرب فيها (وهذان مع الحكم الذاتي أبرز المطالب الفلسطينيّة إذ نال)، فإنّ الوفد الفلسطيني بقي متعقّباً جدّاً حيال الطرح البريطانيّ الذي رفضه الوفد الصهيونيّ بطبيعة الحال. كان الفلسطينيّون يرون القيّد البريطانيّة المعروضه في هاتين المسألتين غير كافية، وكانوا يرون المهلة المعروضه لإقرار «الحكم الذاتي» في فلسطين، وهي عشر سنوات، مفرطة الطول. عليه انتهى المؤتمر إلى اتفاق يوم 15 آذار أي يوم خطّت أوروبا خطوة واسعة نحو العرب مع اجتياح الجيش الهتلري ما كان تبقى من تشيكونيا...

ومع تلاحق هذه الخطوات، أصدرت حكومة تشامبرلين «الكتاب الأبيض» في 17 أيار. نصّ الكتاب على إنشاء دولة مستقلّة في فلسطين في غضون عشر سنوات، وعلى تقليص الهجرة اليهوديّة إلى 75000 نفس في السنوات الخمس الأولى وعلى منع شراء الأراضي العربيّة من جانب اليهود في مناطق بعينها من فلسطين وتقييده في مناطق أخرى مع إللاء المفضّ السامي صلاحية البتّ في كلّ حالة.

على الأثر، انفجر عنف منظمّة الـ«إرغون» المتطرّفة في وجه الشرطة البريطانيّة في فلسطين ثمّ في وجه العرب. هذا فيما كانت الهاغاناه (وهي المنظّمة السّحة الرئيسيّة لليهود) تنشط في تنظيم الهجرة غير الشرعيّة وكانت القيادات السياسيّة الصهيونيّة تطلق حملة مرصّرة على الكتاب الأبيض، اتّجهت نحو الولايات

يتوسط كتلة سكنانية مهتة في الجبل قطبها دير القمر ويعقلين، وكذلك إمكان وصول النفير من هناك حتى راشيا وحاصبيا، إلخ. ولكن ما دعا إلى التخلي عن هذا الهدف، بعد بدء الاستعداد لتفنيده، كان أنباء ومرت عن مهتة الوزير البريطاني كايبي في بيروت ومعها نصيحة من سبيرس ببقاء الحكومة حيث هي. وكان من دواعي التخلي أيضاً ورود أخبار عن استعدادات فرنسية جارية في سوق الغرب لاقتحام بشامون.

وقد حصل أن قوة من الجنود السنخاليين والقناصة شنت في 15 و 16 تشرين الثاني أربع هجمات على بشامون ممروزة بالصفحات، وكان الحرس الوطني قد اتخذ مواقع دفاعية وأنشأ متاريس، فكان المهاجمون يرتنون على أعقابهم بسرعة تحت نار المقاومة وسجلت في صفوفهم إصابات. وأثناء الهجمة الثالثة، خرج من وراء المتاريس شاب من عين عنوب هو سميد فخر الدين، وهو عضوفي الحرب السوري القومي، وقذف المصفحة النتنمة بقنبلة يدوية ثم انفجع إليها شاهراً سيفه فمزقته نيران رشاشها وأصبح الشهيد الوحيد الذي يسقط مقاتلاً في معركة الاستقلال. وقد تبين لاحقاً أن كانوا أمر، حال وصله إلى بيروت، بوقف هذه للهجمات. وكانت الحكومة منتظرة في البعثة البريطانية، على ما يستفاد من أوراق هذه الأخيرة، ولكن وقف للهجمات رجع عندها البقاء في بشامون.

وكان حماده وأبو شهلا قد انتقلا راجلين، قبيل الهجمة الأولى، إلى سرحبول، وهي حصينة وبعيدة عن طريق الأكتيات فيما لبث إرسال يتابع سير المواجهات في نواحي بشامون. غير أن شمل الحكومة عاد فالتأم، بعد هدوء اللواجهات، في بشامون التي تكاثرت الوفود إليها، من ذلك، وكثرت النساء في وفود التضامن والتشجيع، وكثرت الخطب التي كان أبو شهلا، على الأخص، طويل الباع في ارتجالها. وكانت الصلة استثنائية حين زارت بشامون زوجة رئيس الجمهورية ثم حين زارتها زوجة رئيس الحكومة ورفقتها اللبدي سبيرس. إلى ذلك، بدأ مع وصول كانوا إلى بيروت في 16، تجانب بينه وبين المعتصمين في بشامون مداره رغبة كانوا في عقد معاداة مباشرة مع هؤلاء. وكانت غاية كانوا أن تظهر الأزمة (والخروج منها، بالتالي) على أنها مسألة فرنسية - لبنانية، لا دور فيها لأي طرف ثالث (وبخاصة للطرف البريطاني). وكان

المتحدة أولاً، وكان الجيش البريطاني في فلسطين والجيش الفرنسي في سوريا ولبنان يرفعان درجة التنسيق بينهما لمكافحة الهجرة اليهودية عبر حدود فلسطين، وللتضييق على المفتي أمين الحسيني، اللاجر إلى لبنان، وعلى معاونيه، وهوما انتهى بفرار المفتي إلى العراق فراراً سيكوي ثم ما بعده، وذلك يوم 14 تشرين الأول 1939، أي بعد ستة أسابيع من اندلاع الحرب العانة.

### مطالب عربية وصهيونية بين رقبين: بريطاني وألماني

شهد ربيع 1940، في أوروبا، سقوط فرنسا أمام الزحف الألماني، وقبله أو معه، دخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا وتشكيل حكومة الحرب البريطانية برئاسة ونستون تشرشل المعروف بتبنيه قضية الصهيونية معه، ويزراً للمستعمرات، اللورد لويد، الميال، بخلاف ذلك، إلى تفهم المطالب العربية في فلسطين. ومع انعياز المغرض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان إلى حكومة الماريشال بيتان القابلة بالهمنة مع الحتل الألماني، أقفلت الحدود بين هاتين الدولتين وفلسطين وأعلنت بريطانيا رفضها أي استخدام معوي لأراضي الدولتين الشرقيتين الخاضعتين للانتداب الفرنسي. هذا فيما كان زعماء سوريا المنفيين، وعلى رأسهم القوتلي والشهبندر، يجهدون لإقناع الحكومة البريطانية بطرد السلطة المنتدبة من الدولتين وإعلان استقلالهما.

وأما القيادة الصهيونية فجهنت لدفع البريطانيين إلى تشكيل جيش يهودي مستقل في فلسطين، وهو ما تقبله تشرشل وأحبطته معارضة لويد فضلاً عن ماجريات الحرب في منطقة التوسط. هذا فيما كان الغرض السامي البريطاني مالك مايكل يبدى شدة استثنائية في مقاومة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وما تجرّه من أعباء على الإمارة البريطانية. هذه الشدة قابلتها

يريد المساواة على مصير حكومة رياض الصلح أيضاً حتى يكون للحلّ ثمن لبناني لا يظهر معه الجانب الفرنسي بمظهر الرضوخ التام. وقد أؤيد كاترو المنسوب الجديد لدى لبنان بار إلى عين عنوب حيث التقى المسؤولين اللبنانيين الثلاثة. وكان قد التقاهم، قبل ذلك، المنسوب الفرنسي لدى سوريا أوليفيا روجيه في مسعى مستقل. وانتهى الأخذ والردّ إلى امتناع اللبنيّتين عن مقابلة كاترو الذي تعهد بتأمينهم في حال قدومهم إلى بيروت. وكان موقفهم أن المفاوضات اللبنانيين الأصليين معتقلون وأن المفاوضات لا طائل تحتها ما لم يُحلّ سبيلهم ويحسبوا إلى مباشرة مسؤولياتهم. عليه لم يجد كاترو بداً من «استخدام» الرقبسين الغوري والصلح تبعاً من راشياً إلى بيروت في محاولة لاستطلاع موقفهما من المطالب الفرنسية وإمكان الفصل بين حالة رئيس الجمهورية وحالة الحكومة.

وقد دام هذا التمزّق، في بشامون، بعد أن توقفت الهجمات العسكرية، ما بين العمل العسكري ومواصلة العملة السياسية واستقبال الوافدين إلى أن عاد المعتقلون إلى بيروت في 22 تشرين الثاني، فنزل حماده وأبو شهاب للقائهم. وأما أرسلان فبقي لتسريع العرس الوطني ثم نزل في موكب مسلّح، وهو يزني القتال، صباح 24، عابراً بستانه ساحة الهرج بين المستقبلين إلى السراي الحكومي.

كان الاعتصام في بشامون قد حقّق هدفه. فهو قد مثّل تجسّداً للشرعية مستمرّ الفاعلية، اتخذته الحركة الشعبية مرجعاً واصلت ضغطها في ظلّ سلطته لمنع إميل إده والرجع الاندادي من إرساء شرعية بميله.

٢٠٦٩ مواقف بريطانية وعربية في معركة الاستقلال اللبناني أصبح الموقف البريطاني وبعد مواقف الدول العربية من إجراءات هتّلو معطّ أنظار اللبنانيين الداخليين في معركة الاستقلال يحدوهم الأمل في ألا يتركوا وحدهم بمواجهة القمع الفرنسي. ولم يكن إدوارد سبيرس، من جهته، ليغيب ظنّهم، وهو قد رأى في ضربة هتّلو صدمة لجهود بذلها، في مدة زادت عن سنتين، لوضع حدّ للسيطرة الفرنسية على

النهائيات باستئناف الهجرة اللاشرعية ابتداءً من خريف 1940 وبمقاومة شرسة لخطّة إبعاد المهاجرين إلى جزيرة موريس، وهي الخطّة التي اعتمدتها السلطة الانتدابية. وقد بلغت هذه المقاومة ذروتها حين نسفت الهاغاناه، في ميناء حيفا، السفينة باتريا المعبّلة بالمهاجرين وأغرقتها بمقعة 252 ضحية وفارضة قبول الناجين وعددهم 1500 ... فأخذت السلطة الانتدابية منذ ذلك، تدفع المهاجرين غير الشرعيين معسكرات خاصة في فلسطين وتضغط على دول المنشأ لوقف هذه الهجرة. وهو ما يشره، في كلّ حال، استكمال السيطرة النازية على بلاد البلقان في الأشهر الأولى من سنة 1941. على أن البوابة التركية بقيت مفتوحة أمام المهاجرين اليهود. فتبادلت السلطة المنتدبة في فلسطين على ردّهم. وأقضى ذلك إلى مأساة جديدة إذ أغرقت البحرية السوفياتية الباخرة البانامية ستروما. وكان على متنها 769 لاجئاً يهودياً لم ينج منهم غير اثنين أين لهما بدخول فلسطين. هذا فيما بقيت طريق اللاجئين اليهود إلى أميركا الشمالية (وهي اللجأ الوحيد القادر على استيعاب كثرة منهم إذ ذلك) مقطوعة تقريباً، بإصرار من جانب روزفلت وتفهّم من جانب تشرشل.

في هذه المدة نفسها، كان البعض من أبرز أركان القيادة العربية الفلسطينية (وعلى رأسهم مفتي القدس) متفتّين في بغداد، فجهدوا بدعم من نوري السعيد وزير الخارجية العراقي، لإقناع الحكومة البريطانية بتسريع الإجراءات الملحوظة في الكتاب الأبيض، مع القفو عنهم ومودتهم إلى فلسطين، في نطاق وضع سنثوري ينشأ هناك. على أن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح، إذ أثار تشرشل الأبريد من تأليب اليهود على بريطانيا، وعليه نعا مفتي القدس إلى الاتصال بألمانيا النازية عبر فون بابن سفيرها في أنقرة. فأحاله هذا الأخير إلى ممثل إيطاليا في بغداد. وكانت



123 رشيد عالي الكيلاني

غاية المفتي أن يحصل من دولتي المحور على تعهد باستقلال معترف به للدول العربية الغاضعة للسيطرتين البريطانية والفرنسية في المشرق والمغرب. وكان طلب المفتي هذا مقروفاً بطلب آخر يشبه أن يكون تعهداً من جهته. وهو أن تعترف ألمانيا وإيطاليا بحق البلاد العربية في حل «مسألة العناصر اليهودية في فلسطين» وغيرها من البلاد العربية وفقاً لمصالح العرب الوطنية «ولحل المسألة اليهودية في ألمانيا وإيطاليا».

رفضت ألمانيا النازية طلب المفتي حذراً من إضعاف فرنسا الفيشية في المشرق والمغرب وتعزيز النفوذ الديفولتي هنا وهناك، وحذراً أيضاً من مواجهة مع البريطانيين في المشرق وجهاً الألمان سابقة لأوانها. وقد تأخر هتلر على هذا الرفض مزوراً بالمطالبة حين راسله المفتي مباشرة. وأما في العراق فأزاح الوصي عبد الله، ومعه نوري السعيد، رشيد عالي الكيلاني حليف المفتي من رئاسة الحكومة وأحلاً معللاً طه الهاشمي في نهاية كانون الثاني 1941.

وفي أوائل نيسان، حصل ما ذكرناه في موضع آخر من عودة لرشيد عالي إلى الحكم بالقوة، بدعمه ضباط قوميين عرب مناصرون للمفتي. ثم نكح بعد مواجهة كان مدارها السيطرة على الجيش وقطع العلاقات مع إيطاليا، باشربها الوصي الذي ألجأ الانقلاب إلى الفرار من بغداد مع نوري السعيد. وسرعان ما آل الأمر إلى المواجهة

سوريا ولبنان. عليه أرسل سبيروس، في الأيام الاثني عشر التي استغرقتها الأزمة، ما لا يقل عن 360 برقية إلى مراجعه في كل من لندن والقاهرة. وكانت مقترحاته ومطالبه متقنمة إجمالاً عما كانت القيادة البريطانية مستعدة لعمله. فقد طلب، من اليوم الأول، وضع اليد البريطانية فوراً على لبنان وإعلان الأحكام العسكرية فيه. وهو ما رفضه كايسي، الوزير المقيم في القاهرة، وهولز القائد الأعلى للقوات البريطانية في المشرق. على أن سبيروس واصل جهوده، يوماً بعد يوم، لدفع القيادات اللبنانية إلى التلاحم في وجه الفرنسيين وثأر على إقناعها بأن تراجع هؤلاء مؤقّد الحصول في غضون أيام. وكان سبيروس يوحى في رسائله بوجود استعدادات في الأحياء البيروتية للانتقال إلى العنف المسلح إذا لم يتراجع الفرنسيون عن إجراءاتهم. وكان يوحى أيضاً بإمكان قدوم متطوعين من سوريا وفلسطين لمقاتلة الفرنسيين في لبنان. وهو قد تمسك أخيراً بتصريح لنوري السعيد دعا إلى تدخل عسكري مشترك للدول العربية، إذا لزم الأمر، دعماً للبنانيين.

في هذا الوقت، كان مسؤولون بريطانيون آخرون يرون أن التضامن الشعبي مع اللبنانيين في هذا القطر العربي أوذاك يمكنه، إذا توسع، أن يرقى على نفوذ بريطانيا نفسها في تلك الأقطار. فكان سعيهم هنا وهناك سعياً إلى التهينة في السياسة وفي الإعلام. وكانت تعليمات حكومة الحرب البريطانية لكايسي، وزيرها في القاهرة، تؤكد أن الحكومة اللبنانية «لم تكن بمنأى من الموم» وأنه لولا العمل المتشرع وغير المقبول الذي أقدم عليه هتلر «لكان ممكناً أن نجد سائفاً دعم الفرنسيين في وجه الموقف الذي اعتمده اللبنانيون». هذا التقدير غير العاسم هو الذي حمله كايسي معه في زيارته الأولى لبيروت. وهو قد التقى فيها المفتي خلد والمطران مبارك والناصب هنري فرعون والناصب يوسف سالم وفائزة زوجة رياض الصلح. وعلى الأثر، بدا فرعون غير مطمئن إلى الموقف البريطاني. على أن ذلك لم يمنع الوزير البريطاني المقيم في الجزائر من تسليم اللجنة الوطنية الفرنسية منكرة احتجاج دعت إلى الرجوع عن التدابير التي اتخذها هتلر، وإلى استدعائه، ولوّحت بتدخل عسكري قد يفرضه الحفاظ على الهدوء في المشرق، وقد تليه صيغة إشراف مشترك للعلفاء على المشرق في المدة الباقية من الحرب.

وقد اقتنعت القيادة البريطانية، في أواسط تشرين الثاني، بضرورة حسم الأزمة كلها على وجه السرعة. وكان الداعي إلى هذا الاقتناع تصاعد الاضطراب في بيروت وطرابلس وصيدا وأنحاء أخرى من لبنان، واتساع موجة التضامن العربي، من شعبي ورسني، مع اللبنانيين، وظهور الانقسام في الصف الفرنسي نفسه. وكانت لهذا العمل الأخير أهميته، إذ بدا أن لجنة الجزائر أخذت تتأهب للانقلاب على هلول، وهو ما تأكد مع إرسال كاترو إلى بيروت، على الرغم من أن موقف اللجنة كان لا يزال ينطوي على تحفظات عن مطالب اللبنانيين. انتهى كاترو إلى تجاوزها. هكذا حمل كايسي، في زيارته الثانية لبيروت، منكرته الحاسمة إلى كاترو وهي قد اقتنعت، بخلاف سابقتها، سيفة الإنذار. وكان هذا الإنذار موافقاً للمطالب التي كان سبيروس قد وجهها إلى قيادته في أول يوم من أيام الأزمة: وضع اليد البريطانية على لبنان وإعلان الأحكام العسكرية فيه وتولي القوات البريطانية إطلاق سراح المعتقلين وإعادةهم إلى مراكزهم، ما لم تبادر القيادة الفرنسية إلى ذلك قبل الماشرة من صباح 22... وأخيراً... إخراج هلول من المشرق.

غداة المنكرة البريطانية الأولى، كتلت الولايات المتحدة قد أرسلت منكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى لجنة الجزائر، شتت من أزر اللبنانيين. وقد اللبنانيون أيضاً موقف مصر من الأزمة بالغ التقدير. وقد تجلّى هذا الموقف في بوقية وجهها الملك فاروق إلى رئيس الجمهورية المعتقل، ثم في خطبة ألقاها رئيس الوزارة مصطفى النحاس يوم 13 وفي بوقية أرسلها إلى ديفول مهتداً بإعادة النظر في العلاقات بين مصر وفرنسا. جرت في القاهرة أيضاً تظاهرات تأييد لقضية لبنان، وأبوت الصحافة المصرية هذه القضية اهتماماً كبيراً. وفي 13 عبر الملك عبد العزيز بن سعود أيضاً عن احتجاجه على التصرف الفرنسي في لبنان وذلك في بوقية أرسلها إلى وزير الخارجية البريطانية. وكان التأييد العراقي للقضية اللبنانية بارزاً أيضاً وتمثل في مواقف معلنة من مجلسي النواب والأعيان ومن الحكومة ومن المراجع الدينية، وفي منكرة قدمها وزير العراق الفؤاد تحسين قدري إلى هلول على أثر واقعة 11 تشرين الثاني، إلخ. وشهدت مدن فلسطين العربية إضرابات تضامن وجميع تظاهرات والتفت السعيفتان المربيتان الكبيرتان فلسطين والدفاع في حملة واحدة على الموقف الفرنسي. وأبى الأردن احتجاجه أيضاً على

العسكرية بين الحكومة الجديدة والقوات البريطانية التي عززت بوحدات من الجيش الأردني ومن منظمتي الهاغاناه والأرغون الصهيونيتين ومن القوات البريطانية المرباطة في فلسطين. وأما حكومة رشيد عالي فاستنجحت بألمانيا التي حصلت طائراتها على إذن من حكومة فيشي باستخدام المطارات العسكرية في سوريا ولبنان. وهو ما هز بشدة حال اليهود الموعية بين الفيشيين في سوريا ولبنان والبريطانيين في فلسطين. وهو ما أفضى، بعيد هزيمة الكيلاني وفوراره والمفتي، إلى العملة التي شنتها بريطانيا وفرنسا الحرة على سوريا ولبنان في 8 حزيران وانتهت بطرد الفيشيين من البلدين الخاضعين للانتداب الفرنسي. في هذه العملة أيضاً، تحركت مع القوات البريطانية وحدات من الهاغاناه. وكان العراق قد شهد، أثناء معركته، أول حملة تمكيد في تاريخه باليهود العراقيين (وهي ما سُمي به «فرهود» 1941)، وذلك بعد أن اتهم هؤلاء بمعاينة الفرقة البريطانية.

أفضى التحسن في موقع الحلفاء في الحرب على جبهات المتوسط وانتقال التركيز العربي النازي إلى الجبهة الروسية في صيف 1941، ومعهما ازدياد التدخل الأمريكي في العرب، إلى توقيع «ميثاق الأطلسي» أو «عهدة الأطلسيك» (وهي التسمية التي اعتمدها الساسة العرب الذين اتفقوا «المهدة» مرجعاً للمطالبة باستقلال بلادهم). وقع تشرشل وروزفلت «المهدة» في 12 آب على متن سفينة حربية أميركية، غير بعيد من الساحل الكندي. ونصت المهدة على استبعاد كل نصير في الحدود بنتيجة الحرب لا تقوّه الشعوب المعنّية وعلى حق الشعوب جميعاً في اختيار صورة الحكم التي تريد العيش في ظلّه. على أن تشرشل كان يرى تطبيق هذا المبدأ على البلاد الخاضعة للسيطرة النازية دون غيرها. وأما روزفلت فأرادَه عامّة. وكان بين ما احتج به تشرشل لتضييق دائرة المبدأ أن

الحديث اللبناني. ولم يَطل قطران عربيّان بعيدان هما اليمَن والسودان من مبادرات تضامن مع اللبنانيين...

للعرب سيُطردون اليهود من فلسطين إذا طبق هذا البُدا هناك...

#### حِصاء المتصارعين على فلسطين من العرب العالمية

فَرَّ المفتي أمين الحسيني فراراً صعباً من طهران بُعيد أن سقطت أمام الزحف المشترك للقوّات السوفيّاتية والبريطانيّة، في أواخر آب 1941. وكان قد نجا إليها على أثر الهزيمة التي مُنيت بها «ثورة» رشيد عالي الكيلاني في بغداد. وحين رفضت تركيا نجو المفتي إليها، غادرها إلى بلغاريا في إيطاليا قبل أن يستقر في برلين بقية العرب ليواصل سعيه إلى نيل تمهّد محوريّ يقرّ باستقلال البلاد العربيّة بعد الحرب، ويحقّق العرب في منع إنشاء الوطن القوميّ اليهودي في فلسطين. وقد خاب هذا السعي تكراراً للأسباب نفسها التي كانت قد حالت دون نجاحه حين كان المفتي مقيماً في بغداد: مراعاة فرنسا الفيشيّة وإيطاليا الفاشيّة وإسبانيا الفرنكيّة، وكانت كلّ منها ذات حضور استعماريّ أو انتدابيّ - فضلاً عن بريطانيا - في مشرق العالم العربيّ أو في مغربه أو في كليهما. عليه لم ينل المفتي - الذي أخذ كلّ من فوزي القاوقجي ورشيد عالي الكيلاني بنافسه على العظوة عند هتلر ومعاونيه - غير صيت اعتناق الموقف اللاساميّ والضلوع في إبادة اليهود. وهو ما كان المفتي بعيداً عنه، على الأرجح، إذ بقي يقول (في حضرة هتلر نفسه) بالتمييز بين الصهيانة وسائر اليهود. وهذا مع أنه قد سعى فعلاً إلى استمداد العون المعنوي لإيطاليا مفاعيل وعد بلغور: ما تحقّق منها وما لم يكن قد تحقّق.

وفي فلسطين نفسها، جنس اليهود خبرة عسكريّة من اشتراكهم في الحرب تحت الراية البريطانيّة، على جبهات مختلفة. وكانت السلطة المنتدبة قد ثابتت، حتّى السنة الأخيرة من العرب، على

وإي سوريا شمل الاضراب التضامنيّ بمشق وسائر المدن الكبرى. وكان الموقف للشعبيّ متقدماً على موقف السلطات. فقد كانت الحكومة السوريّة ترى أن الخروج من الانتداب قد أصبح أمراً مقضياً في ما يتصل بسوريا، معتبرة، على الأرجح، باختلاف النظرة الفرنسيّة إلى هذه الأخيرة عن النظرة الفرنسيّة إلى لبنان. وكانت الحكومة السوريّة راعية في ترتيب وضع البلاد الدستوريّ، بالتفاهم مع السلطة المنتدبة وقد وعدت هُنا بعدم الإقدام على أيّة خطوة بهذا الصدد قبل عودته من الجزائر، وغُمرت من قناة «التسرع» الذي أظهرته حكومة رياض الصلح باستعمالها بثّ التعديل الدستوريّ في مجلس النّواب. عليه جاء احتجاج مجلس النّواب السوريّ، في 15 تشرين الثاني، على التصرف الفرنسيّ في لبنان واضعاً ولكنّ ليلته في 16 بيان من الحكومة انتهى (فضلاً عن تأخّر صدوره) إلى طلب «التهدئة». وهذا إلى شيء من التّحفظ طبع معالجة الصّحافة السوريّة للحديث اللبناني. على أن جميل مردم قدّم إلى كاترو، في 21 تشرين الثاني، أي غداة الإنذار البريطانيّ، منكرة صرّح فيها بالطالبة بإعادة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه قبل 11 تشرين الثاني. ولم يتبنه الحرج الذي لاح في أفق العلاقات اللبنانيّة - السوريّة عشية الأزمة واستمرّ خلالها إلا بعد مسامع شهادتها الأيام التي تلت الإفراج عن المسؤولين اللبنانيين. ولم يقدم مجلس النّواب السوريّ على تعديل الدستور (لرفع الأحكام المتعلّقة بالانتداب منه، وهي كانت معصورة، من حيث الأساس، في مادة واحدة لم تكن قبلتها الجمعية التأسيسيّة السوريّة في حينه) إلا بعد شهرين تقريباً من الخطوة اللبنانيّة المماثلة.

أخيراً أبطل الموقف السوفيّاتي من الأزمة اللبنانيّة في الخروج إلى العلن. ومن الأيام الأولى، شاهد اللبنانيين، في بيروت وفي أرجاء أخرى من البلاد، صورة كبيرة لستالين وأخرى مماثلة لديغول ملصقتين جنباً إلى جنب على الجدران. كان الإيعاء واضحاً أن موسكو تقف مع فرنسا الحرة بمواجهة الموقفين البريطانيّ والأميريكيّ من الأزمة. وكان للأمر أهميّة استثنائيّة في وقت ثبت فيه أن قوّات الغزو النازيّة أخذت في الاندحار أمام صعود

المقاومة السوفياتية وضربات الجيش الأحمر... على أن بياناً سوفياتياً صدر في 15 عبّر عن موقف مماثل لموقف بريطانيا وأميركا منذاً التوجس اللبناني. وكان الحزب الشيوعي في لبنان قد تمثّل في «المؤتمر الوطني» الذي سيأتي ذكره ببعض من أبرز قاداته.

## ٢٠٧ معركة الاستقلال في الشوارع والساحات

في شوارع المدن اللبنانية وساحاتها، من بيروت إلى طرابلس ومن صيدا إلى دير القمر وبعلبك، إلخ، كانت أحداث الأيام التي تلت «اعتقال المولة» في 11 تشرين الثاني، جولات مواجهة وكُرّ وفرّ بين تظاهرات الاحتجاج المتجولة وفوق القمع الفرنسية. فبعد ما شهده اليوم الأول في محيط مجلس النواب وحول منزل رئيس الجمهورية، برزت مبادرات الاحتجاج المنظم، ابتداء من 12، منطلقة من مؤسسات التعليم أو من الأطر النسائية أو من التنظيمات السياسية والدوائر المحيطة بكلّ من الزعماء المعتقلين. وبين أبرز التظاهرات التي شهدتها يوم 12 تظاهرة النساء اللواتي تجتمعن أولاً من أحياء بيروت المسيحية بمواكبة من التلامذة، ثم قسنن الأحياء الإسلامية حيث انضمت إليهنّ نساء منها كان بعضهنّ منقبات فعمدن إلى رفع النقاب في بادرة مواكبة عفوية. وقد قصدت التظاهرات دور المفوضيات لإبلاغها احتجاجهنّ وكان بينهنّ زوجات العديد من وجوه بيروت وغيرها، وطريبات للمعتقلين. وقد تعرّضت هذه التظاهرة للتفريق تحت وطأة التهديد بالسلاح وهي أمام المفوضية الأميركية، وذلك من جانب جنود سنغاليين حضروا معمولين على شاحتين. وكان لها، مع ذلك، صدى معنوي كبير.

تظاهرة أخرى كان لها وقع خاص على الموقف البروطاني في الأزمة هي تلك التي حضرت صباح 13 إلى بعثة سبيرس، وكان يتصرّفا طلاب من الجامعة الأميركية، وقد انضمت إليهم طلاب من «الطبية» اليسوعية (كان لوجودهم فيها دلالة قوية) وتلامذة من مدارس مختلفة. على هذه التظاهرة، أطلق الجنود النار فوق الرؤوس وبين الأقدام فجرح عدد من المشاركين بالرصاص. وكان بين الجرحى ابن السياسي السوري مظهر

رفضها إنشاء جيش مستقلّ لهم، ولكن منظماتهم العسكرية تعرّزت مع ذلك. وكانت منظمة شتيرن المتتلمذة على الفاشية الإيطالية قد بقيت على اعتبارها بريطانيا خصم اليهود الأول، وجهت لعقد صلة مع ألمانيا النازية، تحت عنوان التقاء المصالح، وبقيتها تهجير اليهود الأوروبيين إلى فلسطين. ولكن هذا السعي لم يجد أنساً نازية صاغية، ولم تكن شتيرن غير منظمة محدودة النفوذ. وأما في نطاق الوكالة اليهودية، وهي المؤسسة الصهيونية الجامعة، فصعد نجم دافيد بن غوريون بقوة. واتّجه جهده -فضلاً عن التنظيم المتعمد الوجهه ليهود فلسطين- إلى اليهود الأميركيين، بالأولية. وكان هذا الجهد منطلقاً من التسليم بتعترّ فتح باب الهجرة إلى أميركا أمام اليهود الأوروبيين. فجعل له عنواناً تحويل فلسطين إلى «كومنولث» لليهود بحيث تصبح ملجأً للمضطهدين منهم، على الأخص، وكان مألّ العملة السياسية التي قادها لهذه الغاية أن يعمل الضفط الأميركيّ بريطانيا (وهي المتعاجة احتياجاً يائساً آنذاك إلى دعم الولايات المتحدة) على وقف العمل بالكتاب الأبيض. لم تُفرض هذه العملة أيضاً إلى النتيجة المرجوة إذ كانت الأسباب التي أدّت إلى صدور الكتاب لا تزال قائمة. فبقي إسهام الهجرة الشرعية واللاشرعية في تعزيز الكتلة السكانية اليهودية في فلسطين معدوداً طوال سنوات الحرب. ولكن الانفراج الاقتصادي الكبير الذي أحدثته النفقات الحربية في البلاد عزّز كثيراً من إمكانيات المجتمع اليهودي ووطّد بناءه الأساسي. وهذا إلى ما ذكرنا من ارتقائه العسكري الذي زاد منه تشكيل «فيلق يهودي» اشترك في معارك العام الأخير من الحرب، على جبهات أوروبية تحت القيادة البريطانية: و زاد من الارتقاء نفسه أيضاً، غداة الحرب، مجيء جنود مسرّحين إلى فلسطين ضمن دفعات الهجرة اليهودية غير الشرعية. ولم يكن حفظ العرب الفلسطينيين مكاناً،



وسلان. ولم يكن سبيرس موجوداً في دار البعثة، وكتب، بعد ذلك، أنه، لو شهد الواقعة، لأسر الحرس بالرؤ على النار وأطلق النار، هو نفسه، على الأرجح. وقد أثبتت شدة الاحتجاج البريطاني إلى إبعاد القمع عن الخوف التي زارت المفوضيات بعد ذلك.

من جهة أخرى، شهدت أحياء البسطة والمزرعة، وخصوصاً محيط منزل رياض الصلح في رأس النبع، حصاراً وقمعاً بالرصاص للتظاهرات. وقد سقط هناك قتلى وجرحى. وقد زارت الليدني سبيرس فائذة الصلح في منزلها. ثم زارها الوزير المفوض العراقي واصطحب إلى منزله شقيقتها وأطفالها المنصورين. وبعد انصرافه، اقتحم الجنود المنزل مجدداً وطلبوا الخزانين رأساً على عقب. وقد رنت زوجة رياض الصلح ووالدته الزمارة لليدني سبيرس وشابلق الجنرال.

إلى تظاهرات البسطة - المزرعة التي كان تلامذة المقاصد يتصرونها، وكان معظم ضحايا القمع فيها من التلامذة، قضيت تظاهرات طرابلس وسيدا قمعاً شديداً أيضاً. وسقط في طرابلس وحدها، ما بين قتيل وجريح، نحو من نصف عدد الضحايا الذين أحصوا في البلاد، وكان معظمهم من الأطفال والفتية الصغار. والواقع أن عدد هؤلاء الضحايا لم يُعرف قط على وجه الدقة. والسبب الأول في ذلك أن المستشفيات الفرنسية كانت تأبى الإعلام عما تستقبله من إصابات. على أن الشرطة العسكرية البريطانية أفادت يوم 13 عن سقوط 11 قتيلاً، على الأقل، في طرابلس وحدها، معظمهم من الثامنة. وفي اليوم نفسه، أفاد تقرير من سيدا عن سقوط 60 إلى 70 جريحاً هناك ولم يعرف ما إذا كان قد سقط قتلى. وفي 14 وصلت أخبار عن سقوط ستة قتلى آخرين في طرابلس واثنين في سيدا. في 14 أيضاً كانت المفوضية الأميركية قد أحصت 29 إصابة عائلتهم أميركيين في بيروت، وذكرت سقوط 8 قتلى في المدينة معتبرة لانتعها ناقصة. على أن تقريراً أميركياً مؤرخاً في 4 كانون الأول (أي بعد انتهاء الأزمة) ذكر أن عدد القتلى الإجمالي 18 وعدد الجرحى 66 واعتبر ذلك «ثمناً بخساً» للاستقلال.

في كل حال، كان الإضراب سلاح المقاومة الرئيس وبقي شاملاً على رغم جهود الأمن العام الفرنسي لفتح ثغرات فيه. وبوشر التنسيق بين الكتائب والنجادة فير نشوب الأزمة تقريباً واختير

نسبياً، لحق اليهود من «قوائد» الحرب في هذين المجالين. وهذا مع أن البريطانيين جنّوا عرباً فلسطينيين أيضاً (بقي عددهم أنفى من عدد المعتندين اليهود) وأن عرب فلسطين جنّوا أيضاً فوائد اقتصادية كبيرة من العرب.

### الانتداب المتوكل، غداة العرب، بين عرب فلسطين ويهودها

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية وهي في حال إنهالك شديد أسلى سياسة تسريع واسع للجيش، وأبرز الحاجة الملحة إلى الولايات المتحدة لمنع انهيار بريطانيا بما هي قوة من القوى العظمى في العالم. وكانت لندن قد باشرت التسليم بعتمية خسارتها الهند، «درة التاج» البريطانية، وهو ما تم في سنة 1947. وكانت مصر، بمبرها، تطالب بإعادة النظر في معاهدة 1936. فاضطرت القوات البريطانية إلى الانكفاء نحو قناة السويس، وأصبح معزولاً على القوات البريطانية الرابطة في فلسطين أيضاً لحفظ السيطرة على القناة. وقد وجدت بريطانيا نفسها تعتقت في فلسطين بنحو من مائة ألف جندي. وبدأ أن عليها أن تزيد هذا العدد زيادة ملموسة إذا هي عيبت إلى فرض حل للصراع العربي-الصهيوني على البلاد لا يرضي الطرفين أو لا يرضي أحدهما. هكذا أصبح استبقاء حالة أمنية مقبولة في فلسطين ضرورة شديدة الوقع على مصير السيطرة البريطانية على الشرق العربي وعلى مصير الإمبراطورية البريطانية عموماً.

في هذا الوقت، كان الضغط الصهيوني يزداد حتى لفرض الدولة اليهودية في فلسطين. وقد عبر هذا الضغط عن نفسه بجنوح الصهاينة المتطرفين (الإرغون وشيرن) إلى التعرض الضيف للجيش البريطاني وفوتسانت السلطة المتدبة. فتفتحت عمليات كان يسقط ضحايا لها من بين العرب ومن بين اليهود أيضاً إلى الضحايا البريطانيين.



124 من تظاهرات بيروت  
في تشرين الثاني 1943

125 تظاهرة للنساء

126 دغلس الصلح يضيي  
للمتقنين بالإلراج من  
للمتقنين من على  
شرفة سراي لبرج





126 هاتورو وشاتينزو مع القسوي  
والصالح خدانة الإقراج من  
الأخيرين

127 للجباري وسردم مع زلفي  
الصالح أمام سرداي للبرج في  
قولة للتهنئة

128 نوري المسيد (أ) زيارة تهنئة  
للمرتبيين القسوي والصالح  
والصكرمة بعد راجيا



رئيس الكتائب بيار الجميل قائداً مشتركاً لهما. ولكن الأمن العام استدرجه ومساعدته إلياس دباي واحتجزه، بعد أن جرح، حتى نهاية الأزمة. وكان للمنظمين دور في توزيع المناشير وتنظيم التظاهرات. وكان لطف البطيركية المارونية أثره الكبير في عزل إميل إته وإحباط سعيه إلى تشكيل حكومة. ونشق مطران بيروت الماروني إغناطيوس مبارك والمفتي محمد توفيق خالد تعزكهما نحو المفوضيات. وانهقد مؤتمر وطني كبير لتابعة الاضراب والاحتجاج وجمع التبرعات واختار لجنة تنفيذية ضمت عدداً من أركان بيروت والمقيمين فيها من أوساط سياسية واقتصادية ومهنية مختلفة. وكُتِبَ غياب الصحف المعارضة بإصدار جريدة سزيّة وضعت علامة الاستفهام في موضع اسمها وتولّى تحريرها معيطون برياض الصلح، وأنشَرَ زهير عسيران طباعتها في مطبعة العرقان بصيدا، حين تعثر ذلك في بيروت، وتولّى تهريبها إلى العاصمة. وكان بعض قادة الحركة يوحون إلى سبيرس بعزمهم على مباشرة الردّ العنيف على العنف الفرنسي، فكان يثنّيهم عن ذلك مبيّناً لهم خطورته على حريّتهم. مع ذلك، أحرقت سيارات فرنسية وحافلات نقل عام وسُرع في ليالي بيروت دوي انفجارات وإطلاق نار. ونشأ من ذلك جوّ أخذه سبيرس حجة لإقناع رؤسائه بأن زمام الأمور قد يغلت تماماً إذا لم تلَب المطالب اللبناينة.

## ٢٠٧٢ 22 تشرين الثاني

يوم الإثنين 22 تشرين الثاني، وصلت، بعد تأخير، إلى قلعة راشيا، سيارات أربع تعود بالمسؤولين مطلقي السراح إلى بيروت. وقد جاء في السيارات، لاصطحابهم، دافيد، من كبار موظفي المنويّة العامّة، ونوفل قائد قوى الأمن الداخلي (الذي كانت حكومة بشامون قد عزلته) وقد سلّم استقالته لرئيس الجمهورية، فأعادها الأخير إليه. ركب الرئيس، حوالي الظهر، كلّ في سيارة، ورافق دافيد رئيس الجمهورية. وقد ودّع معتقلو راشيا «الدولة» الفرج عنها بالنشيد الوطني في مشهد مؤثر. وكان خبر الإفراج قد انتشر في القرى والبلدات. فأخذ أهلها يخرجون إلى الطريق لتعّية العائدين بشتّى الأساليب من الهتاف والأهازيج إلى إطلاق الرصاص. وأخذت سيارات الأهالي تنضمّ إلى الكوكب فينمو بها من قرية إلى قرية.

وكانت السلطة للمتدبة تودّ بشدّة متباينة الدرجات على هذه العمليات. وكانت تضغط على قادة الوكالة اليهودية والهاغاناه لإشراكهم معها في مكافحة الإرهاب. فكان هذا الضغط يثمر في الحالات القصوى. هذا فيما كانت الهاغاناه التي وصلت قدرتها على التعبئة إلى ثمانين ألف مجند، غداة الحرب، تعمد، هي نفسها، إلى الإرهاب في ظروف أخرى. غير أن عمل الوكالة اليهودية وذاورها المسلحة الهاغاناه بقي مركزاً في هذه المدة على تنظيم الهجرة غير الشرعية. وكان لهذا العمل جانب مصلوقي بدا مغنياً على جانب الإنساني. فأصبح الهيمّ الفعلي، لا وصول اللاجئين اليهود قسلاً إلى فلسطين، بل تأليب الرأي العام في أوروبا وأمريكا على الدور والسياسة البروطانيين في فلسطين. وذلك أن ضعاليان التازنة من اليهود لم يكونوا متصّرين، بعد، بين هيمم الحركة الصهيونية، في العرب وبمعها، وإنما كانت هذه الحركة مبالغة إلى النظر إليهم بنوع من الازدراء المكتوم سوّه لها استسلامهم لاضطهادهم وإحجامهم عن مقاومتهم بالسلاح. لم يكن الضعفة من تريب الحركة الصهيونية استقدامه إلى فلسطين آنذاك بل «الإنسان الجديد» ومثاله مستمر الأرض والقتال. وأما الهدف السياسي العام للحركة الصهيونية، بتيّارها الأوسع، فبدا أنه، في هذه الأذن، فتح باب الهجرة لليهودية إلى فلسطين بلا قيد، وأنه، في هذه الأقسى، إخراج بروطانيان من فلسطين وإعلان هذه الأخيرة دولة يهودية.

في هذه السنوات نفسها (سنوات الحرب)، كان يضع القيادة السياسية لعرب فلسطين موضعاً في الداخل. فإلى وجود المفتي أمين الحسيني في برلين، كان معظم أركانه قد أصروا لاجئين سياسيين في تركيا أو إسرى، بقرار بروطاني، في روميسيا. وهوما أولى الدول العربية المعينة بفلسطين دوراً مباشراً في سيلة المسألة الفلسطينية، وهرن

ولم تكن اللجنة الفرنسية في الجزائر قد سلمت، حتى ذلك النهار، بعودة رياض الصلح وحكومته إلى مسؤولياتهم، جنباً إلى جنب مع رئيس الجمهورية، ولا بشرعية التعديل الدستوري الذي أجراه مجلس النواب قبل أسبوعين. ولا ريب أن هذه العقدة كانت مدار بحث بين رئيس الجمهورية ودافيد الذي طلب من الرئيس موعداً لكانترو تحدد في الثالثة. في كل حال، طلب الرئيس إلى دافيد، عند الوصول إلى الدجرج، أن ينتقل إلى سيارة أخرى، ودعا رياض الصلح إلى سيارته ثم كشف السيارة وأترلا عنها العلم اللبناني الانتدابي وواصل للوكب طريقه، وسط العفلة الشعبية، عبر عاليه، حتى بيروت. وكانت طريقه في بيروت بحراً من البشر شفه حتى منزل بشارة الخوري في القنطاري ثم إلى منزل رياض الصلح في رأس النبع. كان هذا الاستقبال عريض النظمير في تاريخ لبنان، واستوى ذلك اليوم عيداً لاستقلاله.

كان في موقف لجنة التحرير الوطني الفرنسية المقيمة في الجزائر من الأزمة التي أطلقها تبدير هائلو غموض لم يبارحه إلى غداة الإفراج عن المعتقلين. فلم يتأكد أن اللجنة أوعزت إلى هائلو بما قام به، على وجه التعديد، ولكن ينفول، رئيسها، كتب إلى مريوسه في بيروت، لا بالتأييد بل برفض الشجب والمخالفة. وكان في جنوح وزارة الخارجية البريطانية إلى الملاينة النسبية وإلى تهينة سبيرس، تحويل على تغيير في ميزان المواقف داخل اللجنة الفرنسية، فذرت الوزارة حصوله وإفضاء بديفول إلى موقع الأقلية. وقد تقاطع هذا التطور الذي كان كانترو يقف فيه في موقف المخالفة لديفول مع الصراع الدائر في الجهاز الانتدابي المقيم في لبنان. ويميل سبيرس (وهو مرافق غير محلي) إلى اتهام بديفول بمخاطبة مشايخه من كبار الموظفين الانتدابيين في بيروت من وراء ظهر اللجنة الوطنية...

في جو الانقسام الفرنسي هذا، أبلغ كانترو رئيس الجمهورية حين اختلى به في إحدى غرف النخلة من منزله عصر 22، أن مشكل الحكومة والتعديل الدستوري ما يزال قائماً. ولكن كانترو كان مضطراً إلى الاعتبار بما شهدته الطرق والساحات في ذلك النهار، وبما عاينه هو نفسه في منزل الرئيس ومحيطه، وهذا فضلاً عما كان قد توصل إليه في الأيام السابقة، فطلب مهلة يوم وليلة لمعالجة الإشكال مع مرجعه في الجزائر.

هذه المسألة بموجات تنازع متباينة العدة بين معبر بغداد - عمان الهاشمي والمعبر المصري - السعودي - السوري. وكان القرار الذي اتخذ بتمثيل فلسطين في العائلات التي آلت إلى إنشاء جامعة الدول العربية - وهو قرار تجاوز قصر العلاقات على الدول العربية المستقلة - قد أبرز شخصية موسى الملمي - المعتلة والقبيلة من أمير شرق الأردن - على أنه ممثل لعرب فلسطين في غياب المبعدين من قادتهم. وكان الملمي ناشطاً في تعزيز القايمة الاقتصادية للصهيونية في الناحل وأغاباً في إنشاء مكاتب للمعاية العربية في الدول القريبة، مؤيداً لسمي الوحدة الذي طرحته الدولتان الهاشميتان.

تعولت هذه الحال مع انتهاء العرب. كان السورسيون قد وضعوا يدهم على أمين الحسيني وسلموه إلى السلطات الفرنسية التي وضعت تحت الإقامة الجبرية في إحدى ضواحي باريس. على أنه تمكن من الفرار بعد سنة، تقريباً، ووصل إلى القاهرة في 29 أيار 1946 واستأنف من هناك ممارسة مهامه القيادية في فلسطين بعزيمة متجددة، مستعيداً، على الصعيد العملي، مكانة ويراً لم يكن قد ههما على الصعيد الفكري.

تمكن الحسيني من بحث «الهيئة العربية العليا» وتوجيهها من بعيد. وعزز موقفه إطلاق البريطانيين سراح البوليفين في روديسيا، في أوائل سنة 1946، وعودة المنفيين، بعد نهاية العرب. ونعا الحسيني نحو التشدد في تمسكه بالكتاب الأبيض مستعجلاً إنشاء دولة عربية في فلسطين. غداة العرب أيضاً، نشأت في فلسطين منظمات عربية شبه عسكرية أهمها منظماتا «النخلة» و «الفتوة» وكانت هذه الأخيرة موالية لآل الحسيني. كانت هذه المنظمات مقابلة للمنظمات الصهيونية وضمت أولاً من الشبان العرب ولكن لم يجتمع لها ما اجتمع للصهيونية (ولها أغاناه، على الخصوص) من موارد وخبرات وفتت

بعد ظهر الثلاثاء 23، التقى كاترو رئيس الجمهورية مجدداً في منزل هنري فرعون، وكان الاعتراض الفرنسي على عودة الوضع المستورتي بتماسه إلى ما كان عليه عشية 11 لا يزال قائماً. على أن كاترو الذي طلب إمهاله ساعات أخرى صرح للرئيس بأنه لا يملك أن يحول دون عودة المؤسسات المستورية إلى العمل. وهو أضاف، من جهة أخرى، أنه قد يضطر إلى الانسحاب مع قواته من لبنان احتجاجاً على الإنذار البريطاني. وبدأ غير واثق من أنه سيتمكن، الغداة، من زيارة الرئيس في السراي.

وحال عودة رئيس الجمهورية إلى منزله حيث كان ينتظره رياض الصلح والوزراء، دعاهم للنزول إلى السراي. فاتفقوا هناك أول مجلس للوزراء، بعد أيام راشية، محاصراً بجماهير المحتفلين التي اقتحمت السراي في أثر المهولين المائتين وملأت أرجاءها. وكان بعض الوزراء قد حضروا إلى مكاتبتهم منذ الصباح وباشروا مسؤولياتهم...

وفي أثناء الجلسة، وصل خبر إلى كميل شمعون مفاده أن عتاة الانتدابيين يبدؤون للإيقاع بكاترو، ولوضع يدهم على المسؤولين اللبنانيين مجدداً. فكان أن عاد هؤلاء، بعد الجلسة، إلى منزل الرئيس، سوية، وقضوا ليلهم فيه، يحرسهم الملاك وتحيط بهم تظاهرات الجماهير الساهرة.

صباح الأربعاء 24، حضر كاترو إلى السراي، شاقاً طريقه خلال جماهير ملأت ساحة البرج وحيته بالهتاف والتصفيق. وكان بصحبته أركان الندوبية العاقبة والعيش، وبينهم إيف شانيو المعين مندوباً عاماً بالوكالة بعد استعصاء هلكو... وقد اشترك رياض الصلح والوزراء الحاضرون في شطر من هذا اللقاء. وكان كاترو قد أحاط الرئيس، قبل زيارته، بإبطال القوانين اللغوية كان هلكو قد استبق بهما، في 10 تشرين الثاني، اعتقال «العولة» وعين إميل إده رئيساً لها. وقد استئنيت من الإبطال المادة الأولى من القرار الأول وهي التي نشت على اعتبار التمييز المستوري الذي أزال مرتكزات الانتداب في الدستور باطلاً وعديم المفعول. كانت فرنسا العزة قد سلّمت برياض الصلح وحكومته، بشق النفس، بعد أن رفضت ذلك أياماً. ولكنها كانت لا تزال تعتبر الانتداب قائماً.

سويتها العسكرية إلى مصافّ الجيوش النظامية، فاقصر دورها، إجمالاً، على عروض نظمها في شوارع المدن.

فلسطين: يد بريطانية في التار ويد أميركية في الخاء بين خريف 1945 وخريف 1947، لم تترك بريطانيا باباً إلا وطرقته للخروج من الفخ الفلسطيني الذي وجعت نفسها عاقلة فيه: دولة وإمبراطورية، جيشاً وإدارة... أو هي كانت عاقلة فيه، في الواقع، منذ إصدارها وعد بلفور واحتلالها فلسطين في الحرب العالمية الأولى. كانت شمس الانتداب قد مالّت إلى الغيب، بعد أن زالت الإنتدابات تبعاً حول فلسطين ولاحت نذر الحرب الباردة بين العسكريين الجدد في التكوين، وبدأت رياح حركات التحرير الشعبية تعصف بالإمبراطوريات.

وأما الجديد في وضع بريطانيا الفلسطينية فكان أنها أصبحت، على الرغم من ضخامة قواتها هناك، عاجزة عن المضي بعيداً في قمع الحركة اليهودية المناوئة، بالسياسة وبالمنع للسّلع، لسياسة الكتاب الأبيض، على غرار ما فعلته في مواجهتها لشوكة 1936-1939 العربية. وهي كانت عاجزة أيضاً عن فرض حل يجاري مطالب اليهود المتصاعدة، بعد الحرب، والمغامرة، من جزاء ذلك، بمواجهة متجددة مع عرب فلسطين اللذين كانوا قد لزموا جانب اليهود، إجمالاً، على الرغم من تعرضهم المتقطع أو الجانبي لأعمال عنف صهيونية استهدفتهم واستهدفت البريطانيين. كانت بريطانيا هلعاً، أخيراً، من احتمال وقوع جيشها في وسط حرب عربية-يهودية تفضي إليها أعمال العنف المتكثرة ونفاذ الصبر الأخذ في الاستبداد بالطرفين.

ولقد فاقم من برودة بريطانيا هذه أنها لم تعد وحدها صاحبة القرار في فلسطين. فقد استمرت الولايات المتحدة شريكاً لها،

في واقع الحال، كان الانتداب قد ولى. وفي مطلع كانون الأول عقد مجلس النواب جلسته الأولى بعد الأزمة وألقى فيها رياض الصلح خطاباً بعيد الفجر. وبعودة المجلس إلى العمل، استأنفت انبعاث المؤسسات الدستورية. ولكن سائر مقومات الدولة من اقتصادية - مالية، ومن عسكرية وأمنية، كانت لا تزال تحت اليد الفرنسية. وكانت هذه اليد مبسطة أيضاً على الإدارة العامة وعلى القضاء وعلى مصالح أخرى مختلفة. كانت العرب العالمية لا تزال دائرة والبلاد لا تزال تحت الاحتلال. عليه اقتضى استئتمام الدولة المستقلة مقوماتها سنوات عدة كان رياض الصلح مبسكاً باللقبة بحزم ومهارة في معظم أطوارها.

هنالك، تعفزه ضغوط الحركة الصهيونية ذات المفاعيل الانتخابية، ويعفزه أيضاً رفض صتمز لاستقبال الناجين اليهود من المجزرة الأوروبية (أو عند غير زهيد منهم، في الأقل) على الأراضي الأميركية وتعفزه أخيراً مصالح أميركية آخذة في التجنّز والتنوع بين أرجاء مختلفة من الشرق الأوسط... الشرق الأوسط الذي كانت بريطانيا وفرنسا على أهبة الرحيل عنه وكان مراداً إيعاده عن الصهيونية، وكانت موارده وأسواقه موضع اهتمام أميركي متصاعد.

شند وإدارته تكراراً على ضرورة أن تمنح الإدارة الانتدابية مائة ألف تذكرة هجرة لللاجئين اليهود إلى فلسطين. وكانت تلبية هذا الطلب تحول إلى الحق التام للكتاب الأبيض. ولم تقطع بريطانيا برفض الطلب الأميركي، ولكنها دخلت في جولات مناقشة لتبعت تلبية الطلب من مالية وعسكرية وسياسية. فقد كان واجباً أن تؤمن مقومات مختلفة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين وأن يتدرج استقبالهم بحسب طاقة البلاد الاستيعابية. وكان على بريطانيا أن تتعسّب أيضاً لردود الفعل العربية في فلسطين وفي بلاد أخرى فيها حضور بريطاني متمدّ الوجوه. وكان هذا التعسّب يستلزم استخدام قوات عسكرية جديدة لم تكن بريطانيا قادرة على تأمينها. وأما الولايات المتحدة فلم تكن مستعدة لجرّد البعث في إرسال قوات إلى فلسطين ولكنها انتهت إلى تعهدات مالية مبدئية لمواجهة حاجات يفرضها استيعاب اللاجئين...

إلى ذلك بقيت جولات التفاوض والتجاذب بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن الحلّ العام للمسألة الفلسطينية تتوالى. فمنذ كانون الأول 1945، تشكلت لجنة بريطانية - أميركية لرسم ملامح هذا الحلّ واقتراحه في مدة أربعة أشهر. وبدأ أن ثمة شيئاً عسباً في تأييد الأميركيين المتعاضد للصهيونية بتعدّي العوامل الظرفية واعتبارات المصالح.

## ٢٠٧٢ استتصال الانتداب «العريق» وترتيب الانفصال والانفصال

كان استكمال مقومات الدولة بتسلّم ما بقي من أجهزة وصلاحيات في يد السلطة المنتدبة المؤقتة (وكان جسيماً جداً ومنوع المجالات للضاية) شأناً وثيق الارتباط بترتيب العلاقات اللبنانية - السورية. فقد كان أهم هذه المقومات، في عهد الانتداب، مشتركاً بين لبنان وسوريا. وكان على الدولتين أن تتّمتن، بالتفاهم في ما بينهما، ما يحسن أن يبقى مشتركاً (وهو، على وجه الإجمال، ما كان له طابع اقتصادي أو مالي، ولم يكن مرفقاً محصوراً جغرافياً في إحدى الدولتين) وما يحسن أن تتولاه كلّ من الدولتين بمفردها (وهو، على وجه الإجمال أيضاً، ما كان إدارة عامة أو ما كان مختصاً بالأمن والدفاع وللقضاء الخ.).

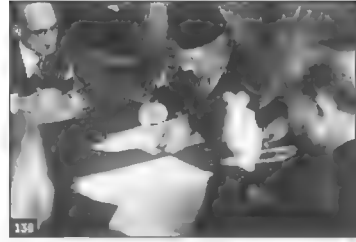
وكان للإبقاء على الوحدة أو الفصل، بناء على التمييز الآنف الذكر، منطق واضح. فلم تجد حكومتا رياض الصلح وسعد الله لجابري صعوبة في التفاهم. وقد حصل هذا التفاهم على وجه السرعة في مناقضة جرت في شتيرة بعيد تشكيل حكومة رياض الصلح (أي قبل مواجهة تشرين الثاني بشهر وأيام). وضعت صيغة اتفاقية سورية لبنانية لإدارة المصالح المشتركة. وهي الاتفاقية التي وجهت للحكومتان على أساسها منكرتين إلى هلكو طلبتا فيهما، فضلاً عن تسليم السلطات والمصالح، تحويل المندوبية العامة إلى بعثة دبلوماسية في كلّ من الدولتين. وكانتا قد عوّلتا، في هذا الطلب، على أن

فرنسا الحرة، ممثلة بكاترو، ألغت الانتداب قانوناً في سنة 1941 واعترفت بذلك حليفها البريطاني والأميركي وأنشأ، ومعهما مصر والعراق، تمثيلاً رسمياً في سوريا ولبنان، وعلى أن إنفاذ ما يترتب على ذلك من ترتيبات أخرى لم يكن ينتظر غير الاستكمال الديمقراطي لمؤسسات الدولتين الدستورية، وهو ما أتاحتها انتخابات 1943.

فلما توقفت فرنسا الحرة، بعد مواجهة تشرين الثاني، عن معارضة الإجراءات السيادية، في كل من الدولتين، عاد موضوع تسليم «المصالح المشتركة» إلى بساط البحث. وكان كاترو قد سافر إلى الجزائر، للتشاور، في أواخر تشرين الثاني وعاد منها في 16 كانون الأول لإجراء مفاوضات التسليم مع الحكومتين. وبعد أيام (في 22) وقع كاترو ورياض الصلح وسعد الله الجابري والوزراء المختصون من سوريا ولبنان بروتوكولاً ثلاثياً، فتح الباب لنقل المصالح المشتركة وموظفيها «إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة»، ابتداءً من أول أيام السنة التالية.

وكان اتفاق شتيرة المقود في تشرين الأول قد أنشأ «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» من ثلاثة أعضاء عن كل من الدولتين، مع صوت واحد لكل وفد. وقد بدأ الاستلام بالجمارك ومراقبة إدارة حصر الدخان وبقيتا مشتركتين. وفي مدى أشهر، كانت الدولتان قد تسلمتا معظم ما تبقى من مصالح ذات صفة رقابية وفنية خصوصاً. وحين استقالت حكومة رياض الصلح في كانون الثاني 1945، كانت قد انتقلت إلى لبنان وسوريا إدارات الآثار والمراكبات المسجلة والمعدات والعجر الصخري والمراقبة البيطرية والبريد والبرق والسكك الحديدية والأمن العام ومراقبة الصحف ومراقبة البضو. وتأخرت إلى سنة 1945 استعادة مصالح أخرى منها المطارات المدنية وخط حديد الحجاز ومرفأ بيروت... وحتى السراي الكبير في العاصمة اللبنانية.

ولم يكن أمر الانتقال يسيراً ككله؛ فقد طرح استلام بعض المرافق مشكلات من الجهة الفرنسية. وأوجب استلام بعضها الآخر مفاوضة لبنانية سورية صعبة على اقتسام العائدات. وكان ما برز من صعوبات، في هذه المرحلة الأولى، مدخلاً إلى عودة المواجهة مع المنتدب الذي لم يسلم بنهاية انتدابه،



130 رياض الصلح موقفاً القابلية لتسليم المصالح المشتركة لسوريا ولبنان

فالصهيونية تجربة استعمار استيطاني تشبه، من حيث الأساس، تلك التي انتهت بنشوء الولايات المتحدة نفسها. وهي - أي الصهيونية - إن كانت لا تقيم اعتباراً فعلياً للشعب المقيم في البلاد المستهدفة، فإن هذا، على وجه الدقة، هو ما فعله المستعمرون الأوروبيون في أميركا.

تجولت اللجنة المشتركة، إذن، بين واشنطن ولندن وأقطار أوروبية مختلفة معنية بالمسألة اليهودية ثم جاءت إلى القاهرة لتقابل ممثلين جامعة الدول العربية وغيرهم من العرب، وانتهى مطافها في القدس وفي أرجاء أخرى من فلسطين حيث قابلت ممثلين لطرفي النزاع وجميعت معطيات كثيرة متعلقة بهذا الأخير. وكان البروتوكول قد كلف إعداد الملف الذي قننته إلى اللجنة جامعة الدول العربية فأوجز الوضع في فلسطين في خلاصات بقيت مثلاً لصق البرقة إلى لا 1948 فحسب بل إلى ما بعد هذه الحرب بكثير. فرأى أن إنشاء الدولة اليهودية سيكون ظليماً يقع على العرب وأن التقسيم لن يجاوز تمديد الأزمة لأن الصهاينة سيسعون إلى توسيع نصيبهم، ويستأنفون النزاع، وأن الدولة ذات القوميتين تفترض لإرادة التعاون لغرض مشترك، وهذا غير حاصل، وأن مسألة الهجرة اليهودية ليست بالمسألة الإنسانية وإنما هي مسألة سياسية يريد منها الصهاينة التوصل إلى السيطرة على فلسطين وأنه، إذا فُتح الباب أمامهم وأصبح اليهود أكثرية، فسيعود العرب أكثرية بعد حين بغض



وكان بعضه الآخر مدخلاً إلى فصل آجل لما بقي قائماً بين سوريا ولبنان من وحدة اقتصادية في مجالي النقد والجمارك.



131 ترومان

احتفظت فرنسا بمستشارين إداريين أخذ عددهم يتناقص وسلطتهم تضمحل تدريجاً. واحتفظت بحق الرقابة على ما ينتمي إليها من مدارس وأعمال خيرية. وكانت الدولتان السورية واللبنانية قد أكدتا حقهما في إنشاء جيشين وطنيين. ولكن القيادة العسكرية الفرنسية استبقت إمرتها «للقوات الخاصة» المشكّلة من عناصر سورية ولبنانية، وكانت قد غلبت في تشكيلها المنتهين إلى أقليات بنية أو قومية عهت منها الولاء لفرنسا. فأصبحت هذه المسألة باباً لطرح موضوع المعاهدتين. وهذا مطلب لم تكن فرنسا قد تخلت عنه أبداً. بل هي ظلت تعتبر المعاهدة سبيلاً إلى الإنهاء الرسمي لانتداب بقيت تراه قائماً. وكانت وزارة الخارجية البريطانية (بخلاف سبيرس ممثلها لدى بيروت ودمشق) قد أصبحت أقل فتوراً في مساندتها هذا المطلب الفرنسي. وأصبحت مسألة القوات الخاصة فصلاً من فصول مجابهة طويلة بلغت حد العنف العسكري في سوريا في ربيع 1945 ولم تطو إلا في نهاية عام 1946.

وأما مشكلتنا النقد والجمارك بين لبنان وسوريا، فحللتا مؤقتاً بتثبيت سعر الليرة السورية اللبنانية بالقياس إلى الفرنك الفرنسي وإلى الاسترليني معاً (من غير إدخال الدولتين، وفقاً لما وعدتا به سنة 1941، في منطقة الاسترليني) وبالتوافق على النسبة المستحقة لكل من الدولتين من إيرادات الجمارك. ولكن تقلبات سعر الفرنك وتقلبات الوضع التجاري في كل من البلدين أفضت إلى أزميتين أجلتين تعرض لهما لاحقاً، فصمنا الودعتين النقدية والجمركية. وكان رياض الصلح يتقدم المفاوضات اللبنانية في ترتيب شؤون «الاتصال» وفي تقبل عواقب «الانفصال».



ارتفاع معدل نموهم السكاني وسيجنع الصهاينة إذ ذاك إلى طرد جانب منهم، في الأقل... وأن الصهاينة يريدون إنشاء دولة يهودية وسيعمّنون إلى استعمال القوة في هذا السبيل... وأن العرب ليسوا متطرفين ما داموا مسلمين ببقاء اليهود الذين جاؤوا إلى البلاد على رغم من أهلها... وأنهم يعرضون على هؤلاء المساواة في الحقوق والاستقلال بشؤونهم الطائفية والمشاركة في الإدارة بحسب نسبتهم إلى السكان... وأن البريطانيين ليسوا حكماً بل هم طرف في المسألة لأن العزل النهائي متعذر ما دام الصهاينة يرون أنهم سيحصلون من لندن وواشنطن على ما تأباه عليهم القدس.

أخيراً، نشرت اللجنة المشتركة تقريراً واضح الانحياز إلى الموقف الأميركي. فأوصت بمنح أنونات الهجرة لمائة ألف يهودي وافتتح الباب أمام الهجرة اليهودية لاحقاً. وأوصت أيضاً بنزع سلاح المنظمات اليهودية والعربية. واعتبرت أن فلسطين يجب أن تكون دولة لا عربية ولا يهودية لأنها الأرض المقدسة فلا يصح منحها لشعب واحد. واعتبرت أن وصاية الأمم المتحدة يجب أن تحل محل الانتداب البريطاني إلى أن يتوصل الطرفان في البلاد إلى ترتيب نهائي لوضعها.

## ٢<73 أسباب لحماية إميل إده

كان مصير إميل إده، ومن تبعه من الموظفين في مواجهة تشرين الثاني 1943، أولى المسائل السياسية الداخلية التي فرضت نفسها على الحكومة وعلى مجلس النواب، وعلى انتخابه اللبنانيين عموماً من ذوي النفوذ السياسي ومن غيرهم. وكان النواب الذين عقدوا جلسة لمجلسهم عصر 11 تشرين الثاني، في منزل صائب سلام، قد نكحوا نوحه تهمة الخيانة العظمى إلى إده، وهو ما كان سيفترض إحالته إلى المحاكمة ويعرضه لعقوبة قصوى. على أن معارضة يوسف سالم الشبيدة (وقد حضر في اليوم التالي وامتنع عن تصديق المحضر) منعت إدراج عبارة «الخيانة العظمى» واسم إميل إده في قرار المجلس.



132 الرئيس للزوري وحملته والصلح بكركس  
سببرس في القصر الجمهوري لدى انتهاء مهنته

وفي الجلسة التي عقدها المجلس يوم 1 كانون الأول (وكانت الأولى بعد الإفراج عن المعتقلين)، قدم حميد فرنجبة اقتراح قانون يقضي بمعاقبة التآمرين على الدستور والدولة. وكان مقربون من رئيس الجمهورية بينهم مجيد أرسلان وهنري فرعون ينحون المنحى نفسه. ولكن رياض الصلح تمكن من إرجاء التصويت حتى يتاح للحكومة أن تنظر في المسألة.

كانت بين إده والصلح صداقة قديمة. وقد التقيا، في السياسة، مراراً وفترقا مراراً، في العقدين اللذين سبقا الاستقلال، مع التباعد الدائم بين الخططين العائين. وسمى إده لدى المفوضية السامية لتسهيل عودة رياض الصلح من منفاه سنة 1928 وعمل لكف الأذى الفرنسي عنه في انتخابات 1943 النيابية، أملاً أن يكسب تأييده في انتخابات الرئاسة الأولى، وأن يفتح له هذا التأييد أبواباً إسلامية وعربية لم تكن مشرعة أمامه. ولكن إده كان قد أثر على رياض صديقه خير الدين الأحبب لتشكيل الحكومة في عهده الرئاسي الأول. وكان قد جرى دو مارقل الراغب في إسقاط رياض في انتخابات بيروت النيابية سنة 1937. وقبل أيام من انتخابات الرئاسة الأولى في أيلول 1943، كانت الصحافة الآتية لا تزال تأمل في كسب رياض إلى صف إده. ولكن ذلك كان جهلاً أو تجاهلاً لتيار الحوادث الذي أخذ يصبح غلباً ابتداءً من ربيع 1941.

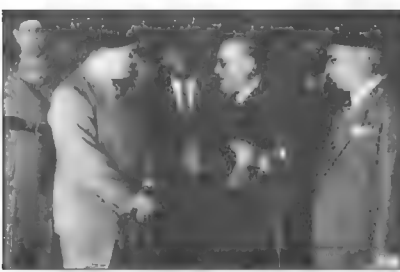
فضلاً عن الصداقة، يرجح أن رياض لم يكن يميل إلى تحمّل أوزار الرغبة التي كانت تحفز بشارة الخوري في الإقصاء النهائي عن الساحة السياسية لشخص بادل خصومة شرسة بقيت

أخيراً، جعلت اللجنة من النمو الاقتصادي المعموم والشامل لمناطق البلاد كافة شرطاً لتيسير الجاثم.

لم يسفر تقرير اللجنة عملياً إلا عن تأزم في العلاقات البريطانية الأميركية، تسببت به مسارعة ترومان إلى المطالبة علناً بإنفاذ البند المتعلق بهجرة اليهود المائة ألف، وإلى إعلان سروره بإبطال الكتاب الأبيض. كانت بريطانيا راغبة في إشراك الولايات المتحدة فعلياً في تحمّل أعباء انتدابها على فلسطين ونلك لوضعها في موقع مسؤولية لا تعود فيه فلسطين سبباً دائماً للخلاف بين الدولتين، وعبداً على مصالح بريطانيا وحدها في الشرق الأوسط كله. على أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في هذا النوع من المشاركة فغابت التوصية عن تقرير اللجنة.

وقد تحقّق التوجّس البريطاني الثابت بعد الحرب حين قوّل التقرير برفض عربي عام وحركة إضراب ودعوات إلى استعمال العنف على غرار اليهود. وأما الصهاينة فأرضاهم التوجّه إلى دفن الكتاب الأبيض ولكنهم لزموا جانب التحفّظ عن التقرير لاجتنابه القول بالدولة اليهودية. هكذا تحققت قمة لجامعة الدول العربية في إنشاص بمصر تلاها مؤتمر في بلودان في سوريا. وقد اتخذت فيهما مقررات حادة للهيبة حيال التقرير وبرزت توجه لطرح المسألة كلها على الأمم المتحدة

معور الحياة السياسية في البلاد عقداً ونصف عقد. كان رياض لا يرى أن تقلص الحياة السياسية، في البلاد، (والمسيحية منها، بخاصة) إلى حدود الصفّ الموالي لرئيس الجمهورية. وقد اشتكى الخوري إلى القنصل البريطاني فيرلونغ إجحام رياض عن التحرك للاقتصاص من إذه، وأوصى إليه بلزوم حبّ رياض على ذلك. وهو ما سعت إليه بعثة سبيرس فعلاً مع رياض ومع غيره من النواب.



197 لللك فاروق مستقبلا الرئيس الخوري في أنشاص

وهو ما كانت تعززه بريطانيا. ولم تجد هذه الأخيرة من شيد بمعاسن صداقتها للعرب سوى الأرمن الذي كان عبد الله قد جاوز عهد الإمارة فيه إلى عهد الملكة نوا، تظلمه معاهدة جديدة مع بريطانيا (آيار 1946). وأما في موطن النفوذ البريطاني الأخرى (وخصوصاً في مصر والعراق) فكان الاضطراب السياسي لا يني يتصاعد. وأما على الضفة الصهيونية فما لبث العنف أن تجند وفي رعايه القمع البريطاني. وكان المبادر إلى العنف هذه المرة الإرغون بقيادة مناحيم بيغن. وقد بلغ عنف الإرغون ذروته حين قامت -متفاهمة مع الهاغاناه- بنسف فندق الملك داوود في القدس، وكان يضم مقر الاستخبارات البريطانية وبنائر أخرى للسلطة المنتبة. أسفرت هذه العملية عن 91 قتيلاً هم 41 عربياً و28 بريطانياً و17 يهودياً وخمسة من تابعيات أخرى. وهو ما أدى إلى مواصلة قمع كانت يد الفؤض السامي البريطاني مقبولة فيه بمقتضيات العلاقة الأميركية البريطانية. وهو ما أدى أيضاً إلى استئناف المباحثات البريطانية -الأميركية في شأن فلسطين.

من هذه المباحثات ولدت خطة موريسون - غريدي (وهذان اسما واضعيا الأميركيين والبريطاني). وكانت نقضاً للكتاب الأبيض بقبولها مطلب المائة ألف مهاجر يهودي وبجنوحها إلى التقسيم.

على أن مواقف مارونية أخرى من هذه المسألة كانت قد برزت أيضاً، وكان رئيس الجمهورية والحكومة ملزمين بأخذها في العسبان. ولم يكن أقلها مواقف البطريرك الماروني عريضة ومطران بيروت الماروني مبارك وكميل شمعون المحتسب قديماً على الإثنية وبيار الجميل الطامح لوراثةا والراغب، لهذا السبب وغيره، في الظهور بمظهر الحرس على رأسها وعلى حوزته في محنتهما الصعبة. لم يكن ممكناً أيضاً أن يضرب بعرض العائط حرس فرنسا على رجل ماشاها هذا الشوط الطويل بين نهاية العرب الأولى ومواجهة 1943، وهذا في ظرف كانت فيه الحكومتان اللبنانية والسورية تفاوضان المندوبية العامة على سلطات ومصالح حيوية جداً لاستتنام مقومات الاستقلال.

عليه طاول رياض الصلح في عرض هذا الموضوع على المجلس النيابي حتى نهاية آذار 1944. إذ ذاك تقدّم إميل لعود وهنري فرعون من المجلس بصيغة قضت بفصل إذه من النيابة لعدة قبله وظيفة ذات أجر، وهو ما يمنعه القانون على النواب. فأقر المجلس هذه الصيغة بالأكثرية. وكان قد صرف بُعيد مواجهة تشرين موظفون كبار تعاونوا مع إذه في أيام رئاسته المفروضة. كان ذلك كله إزداناً بانسحاب إذه، شخصياً، من المعتزك السياسي العلني، حتى عشايا الانتخابات النيابية التالية في آيار 1947. ولكن هذا الانسحاب لم يكن تاماً بل تغلله التحين الدائم لفرص الانطلاق مجدداً. وهذا إلى بقاء التيار الإثني حياً، في الوسط الماروني، على الأخضر. وهو ما أذن بتوصل ريمون وبيار إذه إلى تصدّر «الكتلة الوطنية»، بحلّتها المجتدة، بعد وفاة والدهما في سنة 1949.

## زحف «انتدابي» على مجلس ٢٠٧٤ التواب ومحاولة اغتيال وحكومة جديدة

لم يترجم تكفاه إميل إده عن المسرح السياسي اللبناني تسليمياً فرنسياً، ولا تسليمياً من أنصار الانتداب اللبنانيين بانتهاء هذا الأخير من غير سيفة مناسبة لفرنسا ولأنصارها تخلفه. وكان عنوان هذه الصيغة «المركز الممتاز» لفرنسا في سوريا ولبنان، وكان تجسيدها «معاهدة» بين فرنسا وكل من الدولتين تعلل محل الانتداب قانوناً. وعليه أخذ يتأكد أن رفض «فرنسا العزة» إلغاء المادة الأولى من قرار هلكو المؤرخ في 10 تشرين الثاني (وهي التي اعتبرت التمهيد الدستوري الاستقلالي، في لبنان، باطلاً) لم يكن تعقلاً شكلياً أو حفظاً ماء الوجه صعب التسليم بمعية المؤسسات المستوربة اللبنانية، غداة 22 تشرين الثاني، إلى ممارسة صلاحياتها. وإنما كان هذا الرفض فاتحة معركة أصبح «الجلاء» لاحقاً عنوانها الأبرز ولكن مدارها الفعلي كان، من البداية، أوسع من مسألة الجلاء العسكري عن أراضي سوريا ولبنان.

وكان لازماً أن يعود الموالون اللبنانيون لفرنسا إلى جمع صفهم وإبراز حضورهم وفكرتهم، بعد الانقسام من إده، تداركاً لرتبهم في هوامش الساحة السياسية، من جهة، ومواكبة لسمي النوازل الانتدابية إلى بحث سلطانها في البلاد وتثبيتته، من الجهة الأخرى. وكفت هذه الدوائر، والأمن العام منها خصوصاً، جادة فعلاً في تعبئة الأنصار ومسترسلة، لهذه الغاية، في النقر على الوتر الطائفي. وكان نفوذ رياض الصلح الكبير في دائرة السلطة وحضوره المجدد في الحركة الدائبة وفي تتابع المبادرات وفي كثرة الفوائد الممتدة بينه وبين ساسة الدول العربية وحكامها أداة ممتازة للنقر المنكسر. وهو ما دفع رياض - على ما يروي رئيس الجمهورية نفسه - إلى تنظيم احتفال وطني، في الذكرى الأولى لانتخاب بشاره الغوري، في سعي منه إلى تعديل الميزان الظاهر بين الرجلين، وهذا فضلاً عن الإرادة الدائمة بدور رئيس الجمهورية في كسب الاستقلال.

على أن أهل الانتداب وأنصاره كانوا قد وصلوا إلى حد التظاهر المسلح ومحاولة احتلال المجلس النيابي... بل أيضاً إلى ما بدا محاولة لقتل رياض الصلح قبل الذكرى الأولى المشار إليها بأشهر.

وكانت المنطقة المقترحة للعرب لا تضم غير 16 ألفاً من اليهود يقابلهم 815000 عربي. وأما المنطقة المقترحة لليهود فكانت تضم 301000 عربي يقابلهم 481000 يهودي. وهذا إلى عدد متساو تقريباً من اليهود والعرب (نحو مائة ألف لكل جهة) يضمه نوء القدس المقترح بقله مستقلاً عن المنطقتين. واقتت الحكومة البريطانية على هذه الخطة، ولكن الضغط الصهيوني على الإدارة الأميركية انتهى بهذه إلى التغلبي عن الخطة. وكان هذا العمل الكائنوني آخر باب يفلق أمام تسوية المشكل الفلسطيني قبل أن يسلك هذا المشكل طريقاً آخر.

### بين مائدة مؤتمر لندن وأرض فلسطين

لم يكن الرفض الصهيوني لخطة موريسون - غريدي، قاطعاً. وإنما كان مدخلاً إلى اقتراحات (مال إليها الأميركيون) تؤهل إلى توسيع المنطقة المخصصة لليهود (بعض تشمل النقب خصوصاً) وإلى منحهم صلاحية فتح الهجرة. وكانت الحكاية اليهودية تتمتع بأن قبولها بالتقسيم بديلاً من هيف الدولة اليهودية في فلسطين كلها تنازل أقصى. قابل البريطانيون هذا الاستعداد التفاوضي بالعمو إلى مؤتمر جديد في لندن يضم الطرفين الفلسطيني واليهودي والسلو العربية. ولكن هذه الدول جاءت وحدها إلى المؤتمر الذي افتتح في 9 أيلول 1946. وذلك بعد أن اصطدمت مشاركة العرب الفلسطينيين برفض البريطانيين حضور مفتي القدس واصطدمت المشاركة الصهيونية برفض البريطانيين أيضاً سحب اعتبارهم خطة موريسون - غريدي أساساً للتفاوض.

أبقت اليهود العربية رفضها للتقسيم الذي رأت أن الخطة المعروضة تغضي إليه، وتبستكت بالكتاب الأبيض وعرضت النظام الطائفي اللبناني مرشداً لما يمكن أن تستقر عليه الحال في فلسطين. على أن طرفي النزاع

كانت المناسبة نزول يوسف كرم، الفائز في انتخابات الشمال الغربية، لأول مرة، إلى مجلس النواب. وكان ذلك يوم 7 نيسان 1944. كان قد جرى، في جبل لبنان، اقتخابان فرعيان للـ «مقعد بشارة الخوري المنتخب رئيساً» (وقد تأجل هذا الانتخاب أشهراً بسبب من أحداث تشرين الثاني) ومقعد إميل إله المفسول من النيابة. وفاز في هذين الانتخابين، بأكثرية كبيرة، المستوريان فريد الخازن وخليل أبو جودة. فجاء فوزهما مرة لتراجع النفوذ الإنقي، في الجبل، بخلاف ما كانت عليه الحال في انتخابات الصيف السابق.

وأما انتخاب الشمال، فعصل نتيجة لقتل لثائب وهيب جميع برصاصة انطلقت خطأ من قطعة سلاح. وكان رئيس الجمهورية قد شجع ندره عيسى الخوري على الترشح متجاوزاً عن اعتراض عبد الحميد كرامي وحيد فرنجية على مرشح ناوأهبا، في الانتخاب السابق، على لائحة «انتدابية» الميل ورسب. على أن الرئيس ما لبث أن لم ضعف مرشحه فصحبه. وأما رياض الصلح فبدأ مؤكداً لحبيب جميع، شقيق لثائب الراحل. وفي وجه جميع البشرازي، رشع يوسف كرم المؤقتون نفسه، وأخفق رياض في إقناعه بالانسحاب طلباً لترضية جميع. وكان كرم يعمد معارضا للحكومة «فرنسية» الهوى، فالتخنت المركة - فضلاً عن صفتها المحلية - صفة المواجهة بين جانبي الموالاة والمعارضة، بل والمواجهة أيضاً بين «الفرنسيين» و«الإنكليز» و«أحت التفارير الفرنسية تنفذ بتدخل سبيرس وضباطه في الانتخاب.

وأما الواقع فهو أن كرم دان بفوزه لعدم هنري فرعون المال له (نكابة في رياض الصلح) ولمصم مستتر، إلى هذا الحد أو ذلك، من شماليين كبار نفروا من التدخل الحكومي في دأرتهم وهم عبد الحميد كرامي وحيد فرنجية ويوسف إسطفان. أي أن كبار «الاستقلاليين» هم الذين أقنوا نصراً مؤزراً للمرشح «الفرنسي الهوى»!

في كل حال، نزل يوسف كرم من زغرنا في موكب بدأ متواضعا استجابة لطلب صريح من هنري فرعون الذي هالته - على ما يظهر - شائعات أخنت تنتشر بشأن الضخامة المنتظرة لهذا الموكب وبشأن مراميه. ولكن حركات تقاطر والاضام

غير المثليين في المؤتمر واحا يطعنان، كل من جهته، بتوجهات المؤتمرين. ولم تكن المقترحات العربية قريبة مما يريده البريطانيون أو ممّا يستطيعونه، في كل حال. فتأجل المؤتمر إلى 16 كانون الأول. وبعد يومين من هذا الإجراء اتخذ ترومان (الأسباب انتخابية) موقفاً علنياً مؤبداً لتقسيم فلسطين. وفي النطاق العربي، كان ملك الأردن يقف هذا التوجه نفسه أملاً في أن يضم القسم المقرر للعرب من فلسطين إلى مملكته الهاشمية.

في هذا الوقت، كانت قوى التطرف الصهيوني تواصل ضرب أهداف بريطانية في فلسطين وفي أوروبا أيضاً. وكان التنازع بين التيارات الكبيرة في الحركة الصهيونية يقضي بدوره إلى تجديد المزود عن المشاركة في مؤتمر لندن. ومع استمرار التوجس من عقاب اليد البريطانية عن فلسطين على مكانة بريطانيا في الشرق الأوسط كونه ومن احتمال استشرأب العنف إذا فرض التقسيم بالقوة، أخذ يزعج الميل في بريطانيا إلى إلقاء العبء الفلسطيني على الأمم المتحدة. هذا بينما كان الإرهاب الصهيوني يفتدي موجة عداة للميهود في بريطانيا وكان وصول المفتي أمين الحسيني إلى مصر يفرض الهيئة العربية العليا معاروا عن عرب فلسطين للدولة المنتدبة، وكان فشل المفاوضات البريطانية المصرية يستد ضرورة جديدة إلى النفوذ البريطاني في الشرق.

عليه تأخر افتتاح مؤتمر لندن، في دورته الثانية، إلى 27 كانون الثاني 1947 واشترك فيه، هذه المرة، وفد فلسطيني تقدمه جمال الحسيني وآخر صهيوني شبه رسمي قاده بن غوريون. كان الصهاينة يريون التقسيم والعرب الفلسطينيين يرفضونه، والوفود العربية الأخرى تبرز عزم اليهود على تجاوز التقسيم. وأما الوزير البريطاني بيغن فابتدأ المؤتمر بتعيين دولة ثنائية القومية تتمتع وحدانها الإدارية باستقلال ذاتي واسع. وهو

ضخمة إلى الموكب واحت تعصل ونشئت كلها اقتراب الموكب من بيروت. وبدا أن شيئاً مذبذباً يجري، وأن كرم نفسه كان، على الأرجح، غير محيط بما هيته وأصبح غير مسيطر عليه. وكان أبرماً في الموكب كثرة الأعلام الفرنسية وأعلام لبنان الانتدابية التي توزعها المشاركين وغياب العلم اللبناني.

وحين وصلت العشود إلى محيط مجلس النواب، في الثالثة بعد الظهر، قدرها وزير الداخلية كميل شمعون بعشرين ألفاً وقدرها كتبة التقارير الفرنسية بخمسة آلاف إلى ستة. وروي شمعون أنه اتخذ احتياطات لحفظ الأمن بالقليل الذي كان تحت يده من دوك وشرطة، وأن الأمر كان محتاجاً إلى «عجوبة».

انفجع بعض هذا الجمهور إلى مدخل المجلس يريد اقتحامه. وكانوا يعملون جندياً «فرنسياً» (كان، في الواقع، لبنانياً من «القوات الخاصة») أراه رفع العلم الفرنسي على مدخل المجلس. وكان الجمهور يهتف «نعنا وجالك يا ميغل، البلاد بلادك يا ميغل». على أن وصاصة انطلقت (رجع أن مطلقها نعيم مخضّب، قائد الحرس الوطني في بشامون) فأرابت حامل العلم. إذ ذلك توالى إطلاق النار ويتبادل المتظاهرون المسلحون والدوك ويشارك فيه مسلحون تركزوا في البنايات القريبة، قيل إنهم كانوا من الأمن العام «الفرنسي» أو من عملائه. ولم يتفرق العشد إلا بعد أن انجلت المواجهة عن أربعة قتلى وعشرين جريحاً.

وفي قاعة المجلس (التي كان يوسف كرم قد دخلها)، ألقى رياض الصلح كلمة شديدة اللهجة ندد فيها بمن حسبوا «العلم ضعفاً» و«السكوت عجزاً» وتعمد بالضرب على أيدي «هؤلاء الخونة». وأما يوسف كرم فاستنكر ما جرى وعبر عن تعلّقه بـ«لبنان العربي المستقل» ووصف الذين حاولوا رفع العلم الفرنسي على باب المجلس بـ«المشاهين والخونة».

وبعد الجلسة، توجه رئيساً مجلس النواب والحكومة إلى السراي الصغير. وكان حماده قد أصبح في الداخل والصلح ما يزال أمام الباب الكبير حين أطلق النار في اتجاهه مسلحون كانوا كامنين في بناء قريب. ولجأه دخل السراي ولم يصب. وبسّتي

قدم لاحقاً «خطة» عُرفت باسمه نصّت على وضع هذه الدولة العتيدة تحت وصاية الأمم المتحدة وضربت صفحاً عن التوافق الجغرافي بين الوحدات الإدارية المقترحة لكل من الجماعتين العربية والصهيوية ولحظت استقبال مائة ألف من المهاجرين اليهود في عامين. على أن الصهاينة طلبوا البلاد كلها باستثناء مناطق الضفة الغربية وطلب العرب تحويل السلطة المنتدبة، وصنوا آذانهم عن تعذيب بيغن من تفوق اليهود العسكري ومن حزام دم يلي التسحاب بريطاني. على هذا، أسفر المؤتمر عن اعتماد بريطانيا خيار اللجوء إلى الأمم المتحدة مع استبعاد لحصول مطلب التقسيم الصهيوني على أكثرية الثلثين اللازمة لإقراره في الجمعية العمومية. وهو ما استقبلته دول الجامعة العربية - على الرغم من تباین مواقفها - بقرارات دعم للفلسطينيين بالمال والسلاح وبالتهمة لإرسال المتطوعين، واستقبلته المنظمات الصهيونية بتكثيف الاستيطان والهجرة غير الشرعية والضربات المسلحة للبريطانيين. هذا مع العلم بأن الضربات المذكورة كانت مصدر اضطراب شديد للعلاقات بين المنظمات الصهيونية، إذ كانت الكبرى منها (الهaganاه) تعتمد إلى قمعها مباشرة أحياناً وتسكت عنها أو تشجعها من طرف خفي أحياناً أخرى.

#### حصاء «اللجنة الخاصة»

#### للأمم المتحدة والمسلح الصهيوني الجديد

اضطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد دورة استثنائية ابتداءً من 28 نيسان 1947، وذلك لتعین، من غير إشكال قانوني، لجنة من ثمانية أعضاء، خاصة بفلسطين تقدم تقريرها إلى الدورة العادية الواقعة في أيلول. وفي هذه الدورة، بدأ الموقف البريطاني مضطرباً ورفضاً تحصيل بريطانيا أعضاء أي قرار قد تتخذه الأمم المتحدة ولا يرضي طرفي النزاع. ورفضت الجمعية طلب الدول العربية إقرار مبدأ إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين.

منير تقي الدين أحد مطلقي النار يقول إنه من الأمن العام، وقد مُنِعَ التجوّل ليلاً في بيروت، على الأثر، مدة أيام أربعة. وصدرت بيانات استنكار بينها واحد مشترك من الكتائب والنجادة. واحتجبت المنوبية العامة بشدة على اتهامها بمواطاة مسيحي الحواش وطلت المضي في تسليم «المصالح المشتركة» والأجهزة الرسمية (وفي مقدمتها الأمن العام) بإقصاء كميل شمعون عن الحكومة، إذ كانت تعدّه متطرفاً في مخاصمة المصلح الفرنسية ومقرباً جداً من بعثة سبيرس. وكان هذا الأخير قد تبنى، بادئ بدء، تفسير الحواش بملازمة فرنسية لإراحة الفريق الاستقلاليّ الحاكم، في لبنان، ووصل إلى حدّ حضور الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، على الأثر، تصبيراً عن التضامن البريطاني. ولكنه عاد فقرر الصلوع الفرنسي على عناصر من ذوي الرتب المنيا وبزأ منه الجنرال بينيه، المنوب العام الجديد، واعتبر الأمر كله «تجربة» فرنسية للحكومة وتوكيداً للقوة الفرنسية والإنثية المستعارة في البلاد.

في كلّ حال، اعتُكِلَ نحو ثمانين معظمهم من أنصار إذه، وهنّ التحقيق. ولكنّ رغبة سبيرس في إره إجراء فرنسيّ مباغت يجعده أزمة تشرين (وكانت معلومات سبيرس لا تستبعد إقدام الفرنسيين عليه) وافقت هيّ الحكومة اللبنانيّة، الراضية في الاستقراء، يومها، وفي مواصلة استلام للصلاحيات والمصالح من المنوبية. ولم تكن العلاقات بين بشارة الخوري وكميل شمعون ولا بين هذا الأخير ورياض الصلح على ما يرام. ونسب إلى شمعون السلوك مسلّكاً «حزبياً» في وزارة الداخلية. وساعت العلاقات بين رياض الصلح وعادل عسيران، أيضاً، لأسباب تتعلق بأسلوب الأخير في معالجة أزمة التميمون المتجنّدة في ظروف الحرب. فكان أن عُيّن شمعون، برضا منه، وزيراً مفوضاً للبنان في لندن، وكان أوّل من شغل هذا المنصب. ثمّ جرى بحث في حلّ مماثل مع عادل عسيران، وقيل إن تمثيل لبنان في واشنطن عُرض عليه، ولكن عسيران رفض. واضطرت «حكومة الاستقلال» إلى الاستقالة في 2 تمّوز 1944، لإيماده. وقد شكّل رياض الصلح حكومته الثانية فأبقى قديم الأولى على قدمه، باستثناء بعض التبادل للعقائب وخصوصاً تسلّم رياض الداخلية والتميمون، عوض المالية، والإتيان بحميد فرنجيّة وزيراً للمالية وبمعتمد الفضل خلفاً شيعياً لعادل عسيران.

وتقدّم المنوب السوفياتي غروميكو خطوة واسعة نحو الموقف الصهيونيّ إذ قبل مفهوم «الشعب اليهودي» والربط بين ما أصاب اليهود في الحرب الأوروبية والسالة السياسية في فلسطين. وهذا ربط لم تكن تقوّه، آنذاك، الدول العربية. أخيراً دعا غروميكو إلى دولة ثنائية القومية في فلسطين أو- إذا شكّلت «اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حول فلسطين» من إحدى عشرة دولة لم تكن أي منها دولة كبرى ولا عربية. وكان الموقف السوفياتي قد جنح بالدول العربية إلى استبعاد «تمثيل» فلسطين حتى لا يكون باباً للدخول السوفياتي إلى الشرق الأوسط.

بعد أعمال تحضيرة في ليك ساكسس، الولايات المتحدة (حيث كان مقرّ الأمم المتحدة الموقّت)، توجهت اللجنة للوقفة من 22 عضواً إلى فلسطين وباشرت جلسات الاستماع في القدس يوم 16 حزيران. وكان قد لاح التقاسم بين مندوبي دول ثلاث (وهي الهند وبنغلاديش وإيران) تنقسم بميسم إسلامي، ومندوبي دول من أميركا اللاتينية بدوا متباينين إلى الموقف الصهيوني ومعايير لبريطانيا. وكان رفض الأمم المتحدة مبدأ استقلال فلسطين ونظير الموقف السوفياتي قد هزّ الرأي العام العربي في فلسطين وحمل قاعدته، وأهملهم مفتي القدس، على إعلان مقاطعتهم أعمال اللجنة، وهوما عنده دول الجامعة العربية ميلاً انتحارياً. وقد زاد الطين بلة ما بدا من تعاطف اللجنة مع ثلاثة من أعضاء منظمة الإغويين كانوا يواجهون حكماً منتظراً بالإعدام لاشتراكهم في هجوم داح على سجن عكا. وأما القادة الصهايين الرئيسيون فمثلوا أمام اللجنة وعرضوا الموقف الصهيوني التقليدي («عصيان إلا تناقض بين الوطن القومي اليهودي» ومصالح عرب فلسطين وأن هؤلاء أفااء من نشوئه، وأن الدولة اليهودية ستكون ملجأ لليهود أوروبا

كان رياض الصلح يفرّج، بهذا التعديل، ضغوطاً تألبت على الحكومة من جهات مختلفة، وذلك أن استخدام فرنجية خُفّض الضغوط من جهة الشمال الذي لم يكن ممثلاً في الحكومة السابقة. وكان الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي يقود المعارضة من هنالك وقد اشتدّ أزره بمحالفته هنري فرعون. فألفاً معاً «حزب الاستقلال» وانضمّ إليهما في طرابلس سمدي المنلا، والبيروتيان عبد الله اليافي وصائب سلام. وكان ثلاثتهم - فضلاً عن كرامي - مرشعين لولاية الحكومة. وكان فرعون خصماً عنيداً لرياض الصلح في الدائرة المحيطة مباشرة برئيس الجمهورية. وقد ردّ رياض على هذا الحلف بتوزيع فرنجية، وهو حليف كرامي الانتخابي، والروكن الماروني الأول في الشمال. وأما توزيع محمد الفضل فقرب من الحكومة أحمد الأسعد، زعيم الجنوب الأقوي والقطب المواجه فيه لعادل عسيران. عليه استعادت الحكومة الجيدة لرياض الصلح تأليداً عريضاً في مجلس النواب، فنالت الثقة بـ 44 صوتاً وحجبها عشرة. ولم يكن اتفاقاً أن فرنجية والفضل لم يكن مائتاً عنهما إنما يناهزان المنويّة العامة الفرنسية. وهوما كان شمعون وعسيران، صديقاً سبيرس المقرّبان، مشهورين به.

#### ٢٠٧ «مشاورات الوحدة العربية»

في 7 تشرين الثاني 1943، اتّخذت حكومة رياض الصلح الأولى قراراً بتلبية الدعوة إلى «مشاورات الوحدة العربية» في القاهرة. وكان توقيع الصلح هذا القرار، قبل يوم واحد من إقرار مجلس النواب إلغاء الأحكام المتعلقة بالانتداب من الدستور، بداية إنفاذ لجانب آخر من مضمون البيان الوزاري، واستدراجاً لعدم الدول العربية خطوة تعديل الدستور. ثمّ إن رياض الصلح وسعد الله الجابري (ومعهما وزيراً للخارجيّة سليم قنلا وجميل مردم)، توافقاً على موقف مشترك من المشاورات في 16 تشرين الأول، عشية سفر الوفد السوري إلى القاهرة.

وقد أحرّت معركة الاستقلال دخول لبنان فعلياً هذه المشاورات إلى مطلع السنة التالية. ففي الأيام الأولى من كانون الثاني 1944، زار مصر وفد لبنانيّ أراد أولاً تقديم الشكر إلى الملك فاروق وحكومته على دعمهما لبنان في أزمة تشرين الثاني السابق،

المنكوبين وليهود البلاد العربية أيضاً مع تمرّضهم المتزايد للاضطهاد. وكانت المطالب تختلف باختلاف التيارات: من أويرزمن الطالب بتقسيم 1937 مضافاً إليه منح النقب لليهود، إلى بن غوريون الطالب بدولة يهودية تنشأ فوراً مع بقاء القسم الآخر من فلسطين تحت الانتداب مفتوحاً للهجرة اليهودية ولشراء اليهود الأراضي، إلى العاحام فشان الراغب في دولة يهودية تمتد من «الفرات إلى النيل» مشتملة - في أنس تقدير - على فلسطين وعلى أجزاء من سوريا ولبنان.

وفي 20 تموز 1947، حضرت اللجنة إلى بيروت لتستلم مذكرة موحدة تعرض موقف دول الجامعة العربية. استندت هذه المذكرة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مشددة على مطامح الحركة الصهيونية غير المحدودة وخطورها على السلام وعلى الخليط المتناثر من العناصر القومية التي يعنيها إنشاء الدولة اليهودية وعلى غربة هؤلاء المهاجرين عن المحيط، وعلى حق العرب في الردّ بالعنف على إنشاء الدولة لليهودية بالعنف وحقهم في مقاطعتها مقاطعة تامة.

وفي الوقت الذي كانت اللجنة فيه تتهيأ لمغادرة فلسطين لإعداد تقريرها، كانت الوكالة اليهودية، ممثلة بجهاز المصاد، تجهز لتسريع أعمال الهجرة غير الشرعية وتبني ضيقاً متزايداً بأعمال العنف التي راح المنشقون (وبخاصة منظمة الإرجون) يرفعون من وتبرهنها. كان صهيونيو الأكثرية «الفرزيون» قد تجاوزوا، بعد الحزب، ازديادهم ليهود البلاد العربية وليهود الأقطار الأوروبية التي طاولها الاحتلال النازي فلاقوا المصير الذي قُدر لهم مستسلمين. كان همّ الجناح الأكرخي قد أصبح استخدام العدد الأكبر المتاح من اليهود إلى فلسطين لفتح الأفق أمام تكوين أكثرية يهودية فيها ولتتمجيد بإعلان الدولة في ظروف ما



وعلى إرسالهما وفداً للمتهنئة بالاستقلال. وبين 8 و13 كانون الثاني، دارت مباحثات مع رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس ومعاونه، تولاها من الجانب اللبناني رياض الصلح وسليم تفلأ وصير غرفة رئاسة الجمهورية موسى مبارك. وفيها تقدم الوفد اللبناني بمنكرة خطية ضمت أجوبة عن الأسئلة التي كان النحاس قد طرحها على الحكومات المدعوة إلى المشاورات. أبرزت هذه المنكرة ما يمثله «الجلس الأعلى للمصالح المشتركة» من صيغة للوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا وتوجهه المولتين نحو توحيد متدرج لمناهج التعليم فيهما.

وأما في مجال السياسة الخارجية والدفاع، فأبدى لبنان تمسكاً باستقلاله. وفي مجال التعاون العربي، أبرزت المنكرة الحرص اللبناني على أن تحفظ صيغته سيادة الدول والمساواة بينها، مستنكفة عن المضي إلى أبعد من هذا في تحديد تلك الصيغة. أخيراً، أيدت المنكرة ضم فلسطين إلى المشاورات، مشددة على اهتمام لبنان العميق بمصير قضيتها.

في هذه الآونة، برز توجه بريطاني إلى حمل مصر والعراق على تأجيل المؤتمر العربي الذي كانا قد اتفقا على الدعوة إلى عقده في نيسان، بعد أن تكون اللجنة لتتضمن المكافحة الإعداد له قد أنجزت أعمالها. كانت بريطانيا قد أصبحت راغبة في المطالبة في الدعوة إلى المؤتمر حتى نهاية الحرب. ولم تكن هذه الرغبة منفصلة عن الرغبة البريطانية الأخرى في ترتيب مشترك بينها وبين فرنسا لأوضاع المنطقة يأتي أولاً، وبالتالي في تجسيد البحث في أمر المعاهدة بين فرنسا وكل من لبنان وسوريا وأخيراً، لا أخراً، في إبقاء المسألة الفلسطينية خارج متناول المنظومة العربية المتيدة.

بعد أقلق هذا التوجه البريطاني نوري السعيد الذي وجه دعوة إلى رياض الصلح لزيارة بغداد. وهي زيارة تمت في أوائل نيسان، ودعا السعيد، في أثناءها، زميله إلى استنفاذ ركني الحكم في سوريا، القوتلي والجابري، وضم جهوده إلى جهودهما لإقناع الملك عبد العزيز آل سعود بسحب معارضته لعقد قريب للمؤتمر. وكان معول نوري السعيد، بخاتمة، على متانة للعلاقة القائمة بين الرئيس السوري والملك السعودي. وقد أكمل رياض الصلح ومراقبه رحلتهم إلى العراق بزيارة للسعودية. غير أن

بعد الحرب المواتية. في الوقت نفسه، كان التصني البريطاني لسفن اللاجئين، كل مزة، مناسبة دعائية للتنديد الصهيوني بسياسة الانتداب وكتابه الأبيض ولإظهار العاجلة الملحة إلى فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه وإقامة الدولة اليهودية.

عليه تدبر الحساد، بمواطاة وزارة الداخلية الفرنسية، استخدام ما يزيد عن 4500 لاجئ ثلاثهم من النساء والأطفال على متن سفينة كانت راسية في ميناء سبتا الفرنسي وأطلق عليها اسم أكرودس (الفروج) 1947. وكانت البحرية البريطانية قد اكتشفت أمر السفينة فواكبها البوارج من وقت إبحارها في ليلة 11-12 تموز ولكن من غير أن تتمكن من التدخل في المياه الدولية. وكان مسلحو البالاخ الصهاينة مهئين على الساحل الفلسطيني لاستقبال السفينة وإنزال ركابها. وعلى رغم الجهد الذي بذله الجانبان لاجتباب مجزرة، سقط ضحايا وجرح بين اللاجئين وأصبحت السفينة بأضرار، في المواجهة، أجبرتها على الاستسلام. وللعال نقل البريطانيون اللاجئين في ميناء حيفا إلى ثلاث سفن كبيرة كانت مهيأة لهذا الغرض وسمح لعضو من اللجنة الدولية بتفقدتهم لإطلاعهم على الظروف الصعبة التي جرى تسفيرهم فيها على متن أكرودس. أعيد اللاجئين إلى فرنسا ولكن السلطات رفضت إنزالهم في ميناء فيليرانش بعد أن كانت قد أبدت استعداداً لذلك.

أسفر هذا كله عن أزمة بريطانية-فرنسية وعن خلاف في الحكومة الفرنسية ودارت حول مصير اللاجئين ضجة دولية تعهدتها الدعاية الصهيونية. في هذه الأيام نفسها، كان المؤرخ السامي ينفذ حكم الإعدام في محكمي الإرعون الثلاثة وكانت هذه المنظمة تدر بشنق أسيرين من العيش البريطاني وتغنيخ جثثيهما. وهو ما أزعج غضب الجنود البريطانيين الذين

معاهدات رياض مع الملك، وإن تكن قد أثمرت في مجال العلاقات الثنائية بين لبنان والسعودية، لم تسفر عن نتيجة حاسمة بشأن عقد المؤتمر العربي أو تأجيله. أعلنت المملكة اعترافها باستقلال لبنان. وأبدى الملك تقبلاً مبدئياً لمسى التوحيد العربي. ولكن الموقف السعودي لم يغير حذره. وكان حسين العلوي، الوثيق الصلة بالملك، إلى جانب رياض الصلح في هذه المعادثات.

#### ٢-٦٦ بين «المركز الممتاز» و «بروتوكول الإسكندرية»

بين اشتراك لبنان في «مشاروات الوحدة العربية» في الأتوم الأولى من سنة 1944، واشتراكه في اجتماعات اللجنة التحضيرية «للمؤتمر العربي» التي باشرت أعمالها في الإسكندرية يوم 25 أيلول من السنة نفسها، كانت باريس قد تعرضت من الاحتلال الألماني، وكان الجيش الأحمر السوفياتي قد حقق انتصارات حاسمة على جبهة الحرب الشرقية في أوروبا. وهو ما حمل تشرشل، القلق من انتشار الشيوعية في ركاب الجيش الأحمر، على التوجه نحو تمرکز مكانة فرنسا البغولية في عالم ما بعد الحرب، بما فيه إقرار مركز ممتاز لها في سوريا ولبنان. هذا التوجه ظهرت علائمه القوية في التأييد البريطاني الناشط لفرض المعاهدة بين فرنسا وكل من هاتين الدولتين وموقفه المعارضتان السوفياتية والأميركية والرفض السوري واللبناني والرد الفرنسي على هذا الرفض، وقد بلغ في دمشق حداً من العمق أخرج البريطانيين. عوق هذا التوجه أيضاً ما بدا من تأييد مصري وعراقي، خصوصاً للبنان وسوريا، في المجال العربي، وقد كان من بواعثه الغشبية من استواء «المركز الفرنسي الممتاز» عقبه في وجه السعي إلى إنشاء المنظمة الإقليمية العربية. هذا ولم ينفع التوجس السعودي من بعض مفاهيم هذه المنظمة وأوصافها في تعديل الموقف اللبناني- السوري منها فيراً. بل لعل صمود الموقفين المصري والسوري كان له أثر في حمل الملك السعودي، تدريجياً، على اعتماد جانب المرونة في موقفه من المنظمة. فقد كان معول المملكة على وجود محور مصري- سوري- سعودي، يميل إليه لبنان أيضاً ويوازن المحور الهاشمي، وهذا من غير قطعة ظاهرة بين المحورين، في هذه المرحلة.

قتلوا خمسة من أهالي تل أبيب انتقاماً وجرحوا آخرين. وهو ما أثار أيضاً أعمال عنف طائفت متاجر اليهود ومسابدهم في بريطانيا نفسها. وقد أثارت أعمال الإراغين الوكالة اليهودية أيضاً ورأى فيها بن غوريون تصرفات حمقاء أبطلت مفعول «ملحمة» أكرؤيس. فكان أن تعهت الوكالة للمفوض السامي البريطاني بالقضاء البرم على الإراغين وشثرون. ولكن حوادث العنف أختت تتواتر بين اليهود والعرب. وأما ركاب أكرؤيس فتعرض وضعهم لتقلبات متعادية انتهت بإثرالهم في هامبورغ، خلال أيلول، وبيداعهم معسكراً في البلاد التي كان اليهود قد واجهوا فيها مصريهم المصروف. منعت بريطانيا إذن نزولهم في فلسطين ولكنها سُنت، لقاء هذا المنع، بخسارة جسيمة في المواجهة السياسية بينها وبين الصهيونيين.

#### مغاضق قرار التقسيم

وضعت اللجنة الخاصة تقريرها في الوقت المعين. ولما كان قد تعذر التوافق على صيغة واحدة لعل المسألة الفلسطينية، أدرجت في التقرير صيغتان اعتمدت أولاهما أكثرية موفقة من منوبسي كندا وضوانملا وهولندا والسويد وتشيكوسلوفاكيا والأوروغواي، واعتمدت الثانية أقلية موفقة من منوبسي الهند ويوفسلافيا وإيران. قضت صيغة الأكثرية بالتوجه نحو إنهاء الانتداب تحت رقابة الأمم المتحدة وبفرض احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات والمبادئ الأساسية لشرعة الأمم المتحدة في أساس التسمية، وبإنشاء دولتين في فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية مع حفظ الوحدة الاقتصادية للبلاد وتحويل القدس، ورسمت حدود الدولتين اعتمدتين على مبادئ مختلفين. فبينما روعي في تحديد الدولة العربية خليتها من اليهود ما أمكن، روعي في تحديد الدولة اليهودية قابليتها لاستيعاب هجرة كثيفة. عليه بقي في الدولة اليهودية 407 آلاف من

مع هذا شهدت اجتماعات اللجنة التحضيرية في أوائلها احتكاماً سورياً -لبنانياً داراه ورياض الصلح بالحكمة. فقد أدى سعد الله الجابري، في اجتماع كان مصطفى النحاس قد أبدى فيه شكوكاً تتصل بفكرة «سوريا الكبرى» بملاحظات مطوّلة نكر فيها «وحدة بلاد الشام» وحميد «لبنان الصغير» وخفّأ حسابات المسيحيين اللبنانيين الرافضين للوحدة السورية.

ولم تكن هذه أول مرّة ينعوا فيها الجابري هذا النحو. فقد كان أبدي استياء من تمثيل المذلة الأولى من المستور اللبناني (وهي إحدى الموائ التي صُنّلت في تشرين الثاني 1943) بحيث عرّفت حدود لبنان بأنها «حدوده الحالية». وذلك أن الجابري رأى في هذا التمثيل ضعفاً لسوريا أمام أمر واقع وتجاوزاً من طرف واحد عن المطالبة السورية به الأفضية الأربعة الشهيرة. وكان هذا بعض ما جعل معركة الاستقلال اللبنانية التي تبعت تعديل الدستور تنقضي في ظرف فتور اعترى للعلاقة بين الحكومتين السورية واللبنانية.

في كلّ حال، عدل الجابري، في اجتماعات الإسكندرية، عن فحوى ملاحظاته، بعد أيام، وذلك «بسحر ساحر اسمه ورياض الصلح» على حدّ قول يوسف سلام. فعبر عن اعتراف سوريا بالجمهورية اللبنانية الجديدة مشروطاً «أن يطالب لبنان مثلنا بسيادته الكاملة ويقتفي خطواتنا في ذلك محتفظاً بوجهه العربي».

على أن ملاحظات الجابري أنشأت خلافاً في الوفد اللبناني. فقد امتنع موسى مبارك عضو الوفد عن تصديق معضر المعاهدات. واقتضت معالجة هذا الأمر اتصالاً برئيس الجمهورية اللبنانية الذي طلب إلى مبارك تصديق المعضر، باعتباره وثيقة لا تلزم الدولة اللبنانية بشيء. وكان لهذه الحادثة ما بعدها عند عودة الوفد إلى بيروت.

كان المدار الأهم لمعاهدات الإسكندرية تحديد صيغة للمنظومة العربية المتيدة. وكان الوفد السوري أصيل الوفد إلى تخليب المركزة على هذه الصيغة. هذا فيما اتجه الوفد السوري إلى استثناء السياسة من بين أبعاد صيغة التملون. وقد

العرب (يقابلون 500 ألف يهودي تقريباً) فيما لم يبق في الدولة العربية سوى 10 آلاف يهودي يقابلون 725 ألفاً من العرب. وانقسم سكان القدس مناصفة تقريباً بين الجماعتين (100 ألف يهودي و105 آلاف من العرب). هكذا جاءت الدولة العربية ضامرة جغرافياً (الجليل العربي والضفة الغربية دون القدس وشطر صغير من السهل الساحلي الجنوبي لا يضم يافا). وجاءت المناطق الثلاث لهذه الدولة متصلة في ما بينها ببوغازين ضيقين تتصل عبرهما مناطق الدولة اليهودية أيضاً.

وأما صيغة الأقلية فقالت بدولة تضم ولايتين وتنشأ لها حكومة فدرالية ومجلسان أحدهما ينقسم أعضاؤه مناصفة بين الجماعتين والثاني يكون التمثيل فيه بحسب النسبة من جملة السكان. واقتُرحت هذه الصيغة نظاماً للتحكيم وبلديتين المقدس وهي العاصمة الفدرالية، وورثت الهجرة اليهودية برقابة مؤلّية تداعي فترة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب.

استقبل الصهاينة بالترحاب صيغة الأكثرية على الرغم من التعطّلات عن استبقاء الجليل العربي والقدس خارج الدولة اليهودية. هذا فيما عبر اجتماع صغير الذي عقده اللجنة السياسية لعاصمة المول العربية في 19 أيلول عن تمسك عربي فلسطين تكون دولة عربية مستقلة، ورأى في توصيات اللجنة الخاضعة لتفريطاً بالحقوق الطبيعية لفلسطين.

وأما الحكومة البريطانية فأنتهت أيضاً إلى رفض الصيغتين، إذ رأت الأولى مغضبة إلى العنف لافتاتها على حقوق العرب، والثانية غير قابلة للتطبيق لافتراضها تعاوفاً بين الجماعتين غير حاصل في الواقع. عليه اتخذ القرار بمداورة الوطية البريطانية بالانسحاب من فلسطين في تاريخ يملن سلفاً يضع طرفي النزاع أمام الأمر الواقع. وكان المفوض السامي البريطاني قد جثّ نبض المفتي أمين الحسيني، في القاهرة، فتصلب هذا الأخير في

وقف رياض الصلح موقف استبعاد للفدرالية سؤفه بالانقسام الذي تستثيره هذه الصيغة في لبنان وبخطره على استقلال البلاد ومن ثم على استقلال سوريا أيضاً. عليه مال الوفد اللبناني أيضاً إلى حصر التعاون بالمجالين الاقتصادي والثقافي، مستثنياً منه السياسة الخارجية والدفاع. وكانت حاضرة في موقف رياض الصلح، على الدوام، ضرورة المحافظة على الحلف بين الجناح السياسي الذي يمثلّه هو، وذلك الذي يمثلّه بشره الخوري. وحين سلّم الوفد اللبنانيقي باشتمال الصيغة العتيدة على تعاون سياسي بين أطرافها، شغعت اللجنة هذا التسليم بقرار تأييد جياصعي لاستقلال لبنان في حدوده الحاضرة. وقدم صيغة هذا القرار جميل مردم، تأكيداً لاعتماده من جانب سوريا وهي الطرف المباشر في إعلان الاعتراف. ولم يغفل القرار الإشارة إلى أن اعتراف الحكومات العربية هذا كان قد حصل بعد انتهاج الحكومة اللبنانية القائمة سياستها الاستقلالية المثبتة في بيانها الوزاري. عليه أنجّه الوفد اللبناني، مع أكثرية المجتمعين، إلى اعتماد الخيار الكونفدرالي، ولكن الوفدين السعودي واليمنّي عارضا هذا الخيار أيضاً.

في كلّ حال، استوى الخط «الاستقلالي» الذي لزمه الوفد اللبناني حجة في أيدي وفد أخرى كانت غير راغبة في تمثّل المسؤولية عن استبعاد صيغة اتّحادية، منطوية على درجة إلزام عالية للأعضاء. فبدأ أن التحفّظ اللبناني هو ما أملى صيغة «جامعة الدول العربية» بصفتها التنسيقية، واقتصار الالتزام بقراراتها على من أراد. ولم يكن لهذا التعليل اللبناني غير نصيب محمود من الصغّة. والواقع أن رياض الصلح أيّد نشوء فدرالية تضم العراق وسوريا وشرق الأردن. وكان ممكناً تصوّر صيغة كونفدرالية تضمّ الفدرالية الجميعة وسائر الدول. ولكن كانت تمنع ذلك موانع قويّة لم يكن للبنان بها أي شأن.

نص «بروتوكول الإسكندرية» الصادر عن اللجنة التحضيرية في 7 تشرين الأول 1944 على إنشاء «جامعة الدول العربية» وعلى أن يكون لها مجلس يتمتع فيه ممثلو الدول الأعضاء بحقوق متساوية وتكون قراراته ملزمة لمن يقبلها ما لم تكن متعلّقة بنزاع جار بين اثنتين من الدول الأعضاء، فتصبح ملزمة لهما. على أن تشييد رياض الصلح على منحى «استقلالية» الدول الذي جسده البروتوكول والقرار الخاص بلبنان الذي صعبه

رفضه التقسيم ولاحظ أن الصهاينة يريدون التقسيم منطلقاً للاستيلاء على فلسطين كلّها، وعزّروا عن اعتماد العرب للفتال.

أخيراً مالت الولايات المتحدة، ممثلة بوزير الخارجية مارشال، إلى الترقّب، من غير أن ترفض مشروع الأكثرية، متعسبة من استثناء الاضطراب في منطقة كان مشروع مارشال لإعمار أوروبا يحوّل كثيراً على نفعها. وكان الخوف من الاضطراب فاعلاً في الحساب الفرنسي أيضاً فلم تتخذ فرنسا موقفاً في العدل، مؤثرة إرجاء المعالجة، عليه بدأ تحصيل أكثرية الثلثين لإقرار صيغة من الصيغتين المطروحتين أمراً مستبعداً عند بدء دورة الجمعية العمومية...

وكان جدول أعمال الجمعية مزدحماً فشكّلت لجنة على حدة تضم مندوبين عن جميع الدول الأعضاء لدراسة تقرير اللجنة الخاصة والتوصل إلى صيغة تعرض على التصويت في الجمعية. وقد بلشّرت هذه اللجنة اجتماعاتها في 25 أيلول.

كان موقف بريطانيا في اللجنة موقف المعتبر بفشل الانتداب من أصله والراغب في الخلاص من غير زيادة في خسارته. عليه أعلنت تأييدها حلاً يرضي طرفي النزاع (وهي عارفة بتصدّر هذا الحل) ورفضها استعمال القوة لفرض حل لا تكون له هذه الصفة وتصميمها، في هذه الحالة، على سحب جيشها وإدارتها من فلسطين. مع ذلك، كان احتمال التقسيم يستثير عنف الإراغون مجدداً في وجه البريطانيين والعرب. وكانت الهاغاناه، الراغبة في التقسيم محطّة أولى، تواجه هذا العنف بمنف مضاد. وأساساً من الجهة العربية، فكانت وسيلة الاحتجاج هي التظاهر مع التوجيه بتجنّب الانسلاق إلى العنف. وكان الفتى أمين الحسيني يباشر تكوين اللجان، على غرار ما حصل سنة 1936، ويعلن الاستعداد لشنّ الحرب على الصهيونيين. هذا فيما كانت

ويُعد أكثرية المتفاوضين الفعلي عن النهج «الوحدوي» لم تنفع كلها في دواء الهجوم على البروتوكول من جانب جهات معارضة لبنانية، بعضها فرنسي الهوى وبعضها مناوئ لرياض الصلح وحكومته فحسب. وقد ضلح المنسوب للعام بينيه في هذا الهجوم، مباشرة وتوسط الصحافة الموالية لفرنسا. وهو قد سوَّخ نقده تسويفاً طائفيّاً صريحاً، فزعم أن في البروتوكول ما يهدد أمن المسيحيين. وكان احتجاجه مركزاً على نص في البروتوكول لا يجيز «بلية حال التباع سياسة خارجية تُضِرّ بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها». وقد خشيت الحكومة اللبنانية عملاً فرنسياً ما يتبع موقف بينيه. فأعلم رياض الصلح للحكومتين السورية والمراقبة بهذا الموقف، مبدياً رغبته في التفاهم مع مصر على عودة اللجنة التحضيرية إلى الانعقاد. ولكن بريطانيا عارضت هذا المسمى وعصبت إلى تسليم وزير الخارجية الفرنسية منكرة أنكرت فيها أن يكون في بروتوكول الإسكندرية ما يضر باستقلال لبنان وأكثت رفضها أي من بهذا الاستقلال.

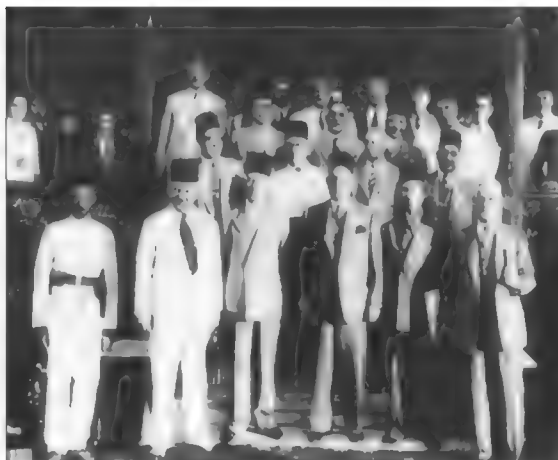
مع ذلك، مضت الدوائر الانتخابية في دعم اللجنة الصحفية والسياسية على البروتوكول، آملية إسقاط حكومة رياض الصلح. ولكن مضم مجلس النواب، بأكثرية الساحقة، هذه الحكومة آخر رحيلها. وكان البطريرك عريضة في عداد المستائين من البروتوكول، ومعه لثنائي هنري فرعون وميشال شيعا من جهة، والاثني من الجهة الأخرى. وقد أعد العمالي يوسف السجود، بتكليف من البطريرك، مطالعة في نقد البروتوكول وجهها البطريرك إلى رئيس الحكومة. وتعرض رياض الصلح أيضاً لنقد في مجلس النواب من أمثال معتد العبدو وأيوب ثابت، وأبرز الإذنيون امتناع الملكتين السعديّة واليمينية عن توقيع البروتوكول، عند سدوره، وتحويل أربعة من رؤساء الحكومات المؤقتين عن السلطة، متماثلين عن الداعي الذي دعا لبنان إلى التوقيع ومشيرين إلى فقدان «جامعة الدول العربية» أبرز مؤيديها في أنظمة الحكم العربية. وأما هنري فرعون فعهد إلى البالبة إذ اعتبر الجامعة دولة فوق الدول وسوى بين نظامها والفراتية.

والواقع أن داعياً تصرّ دواعي فرعون وشيعا للانضمام إلى الحملة هو الشعور بتنامي قوة رياض الصلح في دائرة السلطة،

الدول العربية تعارض هذا التوجه مراعاة للملك عبد الله وتشكل لجنة عسكرية، من جانبها، لإظهار اضطلاعها بمسؤولية الدفاع عن فلسطين وتكثف فوزي القاوقجي، للناوئ للمفتي، تكوين «جيش للإنقاذ» من المتطوعين العرب.

أخيراً، كان عبد الله يستقبل القيادة الصهيونية غولدا مائرسون (مائير لاحقاً)، في 17 تشرين الثاني، وبلغها قبوله التقسيم سلباً على أن يضم إلى مملكته القسم المغر للعرب من فلسطين.

في لجنة الأمم المتحدة، أعلنت أميركا، يوم 11 تشرين الأول، قبولها الصيغة المقترحة من الأكثرية في اللجنة الخاصة (أي التقسيم) ولكن بريطانيا سألتها عن كيفية التطبيق في إشارة إلى العيب العسكري الذي تستتبعه هذه الصيغة. وأما المفاجأة فجاءت من جانب الاتحاد السوفياتي الذي أعلن من ديه قبول التقسيم أيضاً، يوم 13 تشرين الأول. كان موقفاً يولونيا وتشيكوسلوفاكيا، في اللجنة الخاصة، نزيهين مبكرين بهذا القبول. ولكنه فاجأ العرب (وغيرهم) مع ذلك، وكانوا يرجعون موقفاً سوفياتياً مواجهاً للموقف الأمريكي ويولون بالانحياز إلى الاتحاد السوفياتي، إذا غلبت المواقف الغربية مطالب الصهيونيين. وأما الواقع فكان أن موسكو أرادت استثمار الخلاف الأمريكي-البريطاني لدخول المشرق العربي مستقلة بمسؤولية الأمم المتحدة عن فلسطين ومستقلة ترسخ القدم الأمريكية وأقبل الدور البريطاني، حيال الإعلان السوفياتي، لم تجد الدول العربية مخرجاً غير الإنكفاء إلى صيغة شبيهة بالصيغة المقترحة من الأقلية في اللجنة الخاصة (أي الفدرالية القائمة على الكانتونات). عليه انقسمت لجنة الجمعية الخاصة إلى ثلاث لجان فرعية، تدرس أولها مشروع التقسيم والثانية مشروع الفدرالية والثالثة إمكان التوصل إلى



134 الملكان فاروق وعبد الحميد

135 الملك فيصل باشا متوسطاً الوفد إلى مؤتمر الإسكندرية

136 إسحاق باشا مع وفد إلى مؤتمر الإسكندرية

137 عبد الحميد بكراي

138 ميشال شوفا



139 كزار القصف في  
مجلس النواب  
السوري، أيار 1945

140 الصلحاء الثلاثة  
المنتصرون في لجنة  
الطاقة: ستالين  
روزلت ونشرشل

141 الولد اللبناني في  
مجلس الأمن (اليمين)  
مفديتات باريس



141

تنامياً جعل له سلطة على رئيس الجمهورية وعلى مجلس النواب في آن معاً. وكان على هذا الثاني أن يراضي حليفه عبد الحميد كرامي، فركز هجومه على ما اعتبره إخفاً للحكومة رياض في المجال الداخلي. وأما رئيس الجمهورية (الذي كان نسبته فرعون وشقيق زوجته شيبا يراعيان، في موقفهما، قدراً غير ثابت من الاستقلال عنه) فدعا رئيس الحكومة إلى إعداد مشروع لتعديل نص البروتوكول المتعلق بسياسة الأعضاء الخارجية، يُعرض على المؤتمر العربي العام المقبل. وهو ما أبدى رياض الصلح استعداده له وأشار إليه في منكرة قمتها إلى عريضة أبرز فيها حدود الجامعة العتيدة وبخاصة كونها منظمة غير ذات صفة بوليتية، لا تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جهات أخرى. إلى هذا، حذر رياض البطرك حين زاره من عودة المسلمين إلى المطالبة بضتهم إلى سوريا. وكان مفتي الجمهورية محمد توفيق خالده قد عبر، في رسالة إلى رئيس الجمهورية، عن استيائه من الحملة على البروتوكول، مؤكداً أن هذا الأخير لم يعد الحد الأدنى من التعاون العربي الذي يريده المسلمون.

في هذه الأثناء، طارأ على جعل الحملة على رياض الصلح تشتت وقرب رئيس الجمهورية نفسه من الاقتناع بضرورة إبعاده عن رئاسة الحكومة. ذاك هو مرض بشاره الخوري الذي بدأ بسقطه سببت له كسراً في يده في أواسط كانون الأول 1944 ثم أسفر عن حالة عصبية أقنعت المحيطين به بعجزه عن القيام بمهامه، واستدعت إقامته في فلسطين، ابتداء من نهاية الشهر التالي، مدة شهرين للمعالجة. فعند نشوء هذا الوضع (الذي لم يكن مضمناً، في مبتداه، ألا يفرض اعتزال الخوري الرئاسة نهائياً)، ظهر في الأفق إمكان استواء رياض الصلح رئيساً «واقعياً» للجمهورية مع انتقال سلطات الرئاسة إلى مجلس الوزراء بموجب الدستور. ولم يكن هذا الاحتمال مقبولاً من جهات مختلفة كان بعضها معيهاً بالرئيس، وهي التي ضلعت في الحملة على رياض غداة إعلان بروتوكول الإسكندرية. عليه طلب رئيس الجمهورية إلى رياض أن يتنحى. ولم يبد هذا الأخير ممانعة، تقديراً منه لمتعضيات الظرف نفسه واحتمالاته، على الأرجح، وإشارة لطبع المعارضة على موقع السلطة في هذا الظرف.

تسوية وسبحة. وكانت هذه اللجان الفرعية مسارح لنقلات مختلفة. فالأميركيين يرمون نهاية سريعة للانتداب والسوفيات يرمون دوراً ومسؤولية مباشرة لمجلس الأمن. وحسب التقسيم بعد البحث فيها أيضاً، فيسعى الأميركيون إلى تقليص الكتلة السكانية العربية في الدولة اليهودية. ولكن الصهيونيين يعارضون، عند ترومان، ضم النقب إلى الدولة العربية بعد أن ضمت إليها يافا وبنع نصيب العرب من الجليل، إلخ. وأما اللجنة الفرعية الثانية (طبيها الدول العربية) فيتعذر عليها التحرك نحو صيغة مرجعة القبول في الجمعية العامة وتساؤل إن كان للأمم المتحدة أن تبت مصير البلاد خلافاً لرغبة الأكثرية من أهلها... هذا الاستعصاء يميز اللجنة الفرعية الثالثة عن التحول إلى تسوية ما. وننتهي الأمر إلى اعتماد اللجنة خطة التقسيم عند عودتها إلى الالتقاء، وتلك بـ 29 صوتاً قابضها 33 صوتاً معارضاً 17 صوتاً ممتنعاً بينها فرنسا. ولم تكن هذه النسب، إذا بقيت ثابتة في الجمعية العامة، مغضبة إلى إقرار خطة التقسيم نهائياً، إذ كان الإقراء معانجا إلى أكثرية الثلثين.

كانت المعركة في الجمعية العامة معركة صعبة إذن. وقد حسنتها عوامل عدة في نهضة مطاف عاصف: الضغط الأميركي على دول ضعيفة في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، والمال الصهيوني الذي اشترى (بالآلاف قليلة من الدولارات) أصوات دول... وانقلاب الوصف الفرنسي من حال التوجس من استشارة العرب والمسلمين في المشرق والمشرق على فرنسا إلى حال الخضوع (بعد تأليف موريس شومان حكومته) لإرادة الاشتراكيين (منهم وزراء يهود) والشيوعيين (وقد مالوا إلى حيث مالت موسكو) وسكوت الكرسي الرسولي الراضي بتبديل القدس. هذه الضغوط المتضاربة صمدت لها اليونان التي انتقلت من الامتناع إلى دفع التقسيم...



كان رياض الصلح زعيماً عريض الصيت، ولم يكن رئيساً لكتلة نيابية. وكان مصداً لقوته - فضلاً عن شخصيته مميزة بحب المبادرة والبراعة في تسديدها - استولاه قبله لأنظار جمهور متنوع، كبير ولكنه غير مركز في صورة الكتلة الناحية، وشبكة علاقات شاسعة يبدأ نسجها كثيفاً جداً في لبنان وسوريا وينتشر إلى سائر البلاد العربية فالى فرنسا وبريطانيا... وقد آل إليه هذا كله من مسيرة نضالية طويلة ومتعددة المسارح. وكان الصلح أيضاً سياسياً عريض الأفق شعر بأولوية الدارين الدولي والعربي لمركبة الاستقلال، فأولاهما من طاقته ما يستعقانه. وفي السياسة الداخلية، كان الصلح لاعباً مقيلاً على المناورة، يلزم جانب المرونة ولكنه لا يأنف من الشدة في الخصومة. وقد فرض الحاجة إلى شخصه، في الحكم، باجتماع هذه العوامل له، في ظرف مؤاتٍ هو ظرف السنتين الأخيرتين من الحرب العالمية الثانية، والخصومة البريطانية - الفرنسية في الشرق، ووحدة المركبة الاستقلالية في سوريا ولبنان، والمجال المتاح لاحتضان عربي لقضية لبنان وأشباه قضيتين معاً نحو الإنفلاس، بعد سنة 1936، هما قضية عودة المناطق المحتلة بـ «لبنان القديم» إلى «أمتها» سوريا وقضية الحماية الفرنسية لِنصاري الشرق، وقد استنزفتها تجربة الانتداب الطويل وقصمت ظهرها هزيمة فرنسا سنة 1940.

هذه الزعامة عوّضت رياض الصلح، في الظروف التي وصفنا، افتقاده للتأييد الانتخابي المركز على غرار عبد الحميد كرامي، مثلاً، وكذلك الصورة النيابية المنبئة، على غرار بشارة الخوري، مثلاً. وكانت مشكلته، في هذا الميدان، هي مشكلة طائفته المقسمة آنذاك، لا إلى تيارين سياسيين (ولو قضاة) بل بين رؤوس عديدة شبه متوازنة في ما بينها ومتناطحة غالباً. ولكن التعويض المشار إليه أخذ ينقص منه انقضاء الظروف (المشار إليه أيضاً) أو تبشير انقضائه، وإن يكن هذا التعويض قد بقي حاصلاً. كانت عودة العصبية الداخلية ومناوشات زعمائها إلى تصير للحياة السياسية في لبنان تربة الروح، كلما ثبتت، إلى ما هو مصلح انتخابية وتنازع لمناغم السلطة والوظيفة، وتضعف رياض الصلح. وقد حصل، مرة واحدة، على الأقل، أن تركت مناوشات الداخل للداخل وانتدب رياض الصلح الذي كان قد غابر للحكم

في هذا الجو المكتنف بالشبهات، بدأت المناشات في الجمعية العامة يوم 28 تشرين الثاني، وفي 29، ألقى كميل شمعون كلمة العرب، فأبدى استعداداً متأخراً لقبول تسوية ترضي طرفي النزاع. وأما الصيغة التي استعدها فهي صيغة بيفن القائلة بالكائنات والفدرالية، لكنه أغض عن ذكر مسألة الهجرة اليهودية، وهي المسألة المتصدرة في اعتبار صف طول من الدول. وقد ردت عليه المنسوب الأميركي فلاحظ أن اللجنة المشكلة من أعضاء الجمعية العامة استبعت هذه الصيغة وأن قبول التسوية يجب أن يأتي من عرب فلسطين، وأن لبنان والدول العربية الأخرى ليست أولى من غيرها من الدول بتقديم المقترحات.

أخيراً، انتقلت الجمعية العامة إلى التصويت، فعصد مشروع التقسيم 33 صوتاً بينها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا ومعارضه 13 دولة بينها دول الجامعة العربية الست وامتنعت عشر دول بينها بريطانيا.

في ملاحظة للمؤرخ هنري لورنس، أن صيغة التقسيم هذه أحييت «مطامع» ومطالب للصهيونيين. وأما عرب فلسطين فغضروا مناطق برمتها كانوا أكثرية سكانها ومالكي الجانب الأعظم من أراضيها. عليه استقبل تصويت الجمعية العامة في فلسطين بالفرح الغامر بين يهود فلسطين وبالفضب العارم بين عربها. وما انقضت أيام حتى كان العنف الدموي قد انتشر في أرجاء فلسطين.



لمعركة كبرى هي معركة الجلاء. وكان معلوماً أن هذا النوع من المعارك يناسب الرجل.

في ميدان تسيير الشؤون اليومية للحكم وبناء أجهزة الدولة، شكّا بشارة الخوري للقمصل البريطاني فيبرلونغ، منذ كانون الأول 1943، عزوف رياض الصلح عن دراسة الملفات الداخلية، وعن البقاء جالساً على كرسيّ مكتبه «لمدة تتجاوز الساعة الواحدة كلّ مئة» وأنه كان كثير الانشغال بمنأوى خصومه المعتقلين. فضلاً عن ذلك، بقي رياض الصلح ميّالاً إلى كسب الانتصار في أساط مختلفة، قليل الاكثارات بمنطقة رئيس الجمهورية الذي كان يرى نفسه ذا «حزبية» في البلاد، وكان يقمّد المقربين منه لترسيخها وتعزيز مواقعها في أجهزة الدولة. وبدأ رياض حريصاً، على التعديد، على مواطن تأثيره في أحياء بيروت مع أنّه لم يكن نائباً عن العاصمة. وكان، على ما يفيد تقرير فرنسيّ سابق لوصوله إلى الحكم، أكثر الساسة استقطاباً له القضايا، في الأحياء وقدره على تعريضها (أو ضبطها) بالتالي.

المهم أن هذا الاختلاف بين الرئيسين في توجيه «الخدمات» كان مظهرًا طاقياً لمشكلة عميقة. كان حديث الإصلاح قد فرض نفسه منذ وصول الخوري والصلح إلى السلطة. وكان رياض قد صوّب نظره نحو إلغاء الطائفية على أنّه التعبير عن «يقظة وطنية» هي وحدها الحاضن الفعّال للاستقلال وللإصلاح معاً. ولم يكن كلامه هذا، في بيان حكومته الأولى، كلاماً ألقى على عواهنه. وإنما استوت هذه اليقظة هدفاً لسمي فعلي، وهو ما أكّده الصلح لفيبرلونغ، تكراراً، سنة 1944. وقد كانت خيبة هذا السمي سريضة، على ما يظهر، وليس في هذا ما يستغرب. ففي السياسة الداخلية، كانت النيابة أو الوزارة لا ترى إلا مقترنة بخدمة الانتصار وتعزيز الموضع وبالتالي، في منافسة الخصوم. وكانت القاعة الطائفية هي المقررة لضبط الأنصب من منافع السلطة والنفوذ وتوزيعها. كانت هذه القاعة متعبرة من تقليد بعيد في الزمن اخترق عهد المتصرفية والانتداب بتمامهما. حين انحسر ظل الفؤوس السامي، أصبحت رئاسة الجمهورية هي الضابط الأكبر لتوزيع مواقع السلطة، أولاً، من سياسية وإدارية. فهي قد أمسكت بمقاييد التوزيع المتزامن لتلك المواقع وبمقاييد التعاقب

كان البون شاسعاً بين استعداد عرب فلسطين (ومن وراءهم دول الجامعة العربية) لغرض حروب عامة في فلسطين تمنع إنفاذ قرار التقسيم واستعداد الحركة الصهيونية لغرض هذه الحروب إنفاذاً للقرار المذكور. وما مرّت أيام على اتخاذ الجمعية العامة قرارها هذا حتى أعلنت بريطانيا قرارها إنهاء الانتداب وسحب إدارته وجيشه في 15 أيار 1948. وكان هذا إيذاناً ببدء الصراع العام على الأرض وجعل نتاجه أمراً سياسياً واقعاً.

وفي يوم الإعلان البريطاني نفسه (8 كانون الأول 1947)، كان رئيس «اللجنة الفنية» العراقيّ اللواء إسماعيل صفوت يبلغ دول الجامعة ضرورة دخول قوّاتها النظامية العرب، وتعذر التعويل على التشكيلات الفلسطينية غير النظامية لإنقاذ فلسطين، وضرورة إنشاء قيادة موحدة للجيش الناهبة إلى القتال. أشار صفوت أيضاً إلى تواضع عدد البنادق التي تلقّتها اللجنة سابقاً من دول الجامعة وتواضع عدد المتطوعين الذين مزبّتهم. وقد اتّخذت اللجنة السياسية للجامعة قرارات بزيادة هذا كنهه وتعزيز التجهيل وعيّنت صفوت قائداً عاماً لقوّات عرب فلسطين والمتطوعين من الدول العربية الأخرى. هذا فيما كان المفتي أمين الحسيني قد تمكن من نهضة خلايا (متواضعة العدد أيضاً) للقيام بالحراسة في المدن الثلاث الكبيرة: القدس وحيفا وبلغا.

وأما في الجهة الصهيونية فكانت الأرقام الدالة على درجة الاستعداد العسكريّ أضعاف مثلثتها العربية: في عديد الجنديين وفي أعداد الأسلحة والذخائر وتوزيعها النوعي وفي التمويل. وكان يزيد الهبة لتساعاً أن منظمة الهاغاناه باشرت إجراءات ناجعة لاستيراد المزيد من الأسلحة وهذا إلى امتلاكها معام لتصنيع بعض الأسلحة والذخائر في فلسطين نفسها. هذا فيما تبين، بعد أشهر المواجهة الأولى، أن أبواب استيراد السلاح شبه مغلقة أمام الجانب

على ما يُشغل شغلاً قصير الأجل منها، وقد تمثّلت قوّة بشاره الغوري، على التحديد، في أمرين: - القدرة على تثبيت أركان لا يسلمهم منافسته في نطاق طائفته وعلى إقصاء من يسلمهم منافسته، - القدرة على المعاقبة بين أركان الطوائف الأخرى بحيث يحفظ ولاهم له ويوجّه معارضتهم نحو الحكومة حصراً. وكان الغوري حريصاً، فوق كلّ شيء، على ولاء كبار الأعيان السّنة له «العهد». فهو كان يعلم أن منلوشة القادة الملوثة له (ومن فيهم البطيريك أو المطران مبارك) لا تهرّز موقعه بقدر ما يهرّز أن تتجاوز معارضة إسلاميّة جسيمة عتبة القصر الجمهوري. كان من شأن هذا التجاوز - إذا حصل - أن يفقد الرئيس امتيازاه الأكبر وهو جمعه لولا «العناحين» اللبنانيين. وكان الرئيس يعلم أيضاً أن هذه المعارضة الإسلامية لن تعدم، على الأرجح، زعامات مارونيّة راغبة في معالفتها. وكان السبيل إلى التفادي من هذا الخطر واضحاً جداً. وهو المعاقبة بين خمس شخصيات أوسّتهم أعيان السّنة الكبار في الوضع الاستراتيجي الذي هو رئاسة الحكومة. عليه كان لواماً أن تكون أعمار الحكومات قصيرة.

وأما رياض الصلح فكان للجفاء بينه وبين الطائفيّة أصول بعيدة. كانت تضرب هذه الأصول، نحو سنة 1943، في ثلاثين سنة من العمل «القمي» الذي استمرّ رياض الصلح باكراً على فهم «استقلالي» له، تقدّم عنه الفهم «الوحدوي». وكان أول مشكل حفز هذا الفهم هو مشكل الأقليات في المشرق. وكان رياض يرى طمأنتها بكل وسيلة متاحة، إبطاً لعاجتها إلى «العماية» الأجنبية. ولكنه كان يرى أن الاطمئنان يجب أن ينتهي إلى تجاوز الموقف الأثني نفسه، بعد اختيار المنطق «الوطني» لأنظمة تحكم به السّوية، ولا تفرّق الناس فرّقاً، من حيث حقوقهم، على أساس الدين. ولما كان رياض الصلح سياسياً، قبل كلّ شيء، أي رجلاً يحب أن يعكس المعركة إذا خاضها، فإنّه أبدى تراجُعاً عن هذا الموقف الأصلي حين بدت له الاستجابة معدومة من الجهة المقابلة. وهو قد اختار صديقاً مسيحياً له - سنة 1936 - لينزله بهذا التراجع ويأمنه سيكون زعيماً مسلماً «من الآن وصاعداً». وكان هذا الصديق واحداً من أصدقاء يتعنّز إحصائهم اجتماعوا لرياض، خلال نضاله، من الملل المحيطة كافّة: الشيعة والدروز والعلمانيين والنصارى، على اختلاف فرقتهم، واليهود.

العربي بسبب الضغوط الصهيونيّة الناجمة على المصنّرين المعتملين. وكانت قيادة الهاغاناه قد وضعت خطتين: واحدة معدة للتنفيذ في وجود القوّات البريطانية ومن غير وجود القوّات العربيّة النظاميّة وهي الخطة «ج» والثانية تنفّذ مع رحيل القوّات البريطانيّة ودخول القوّات العربيّة النظاميّة أرض فلسطين وهي الخطة «د».

وكانت قوّات الهاغاناه، ومن وراءها الإزغون وطيحي المنشقّتان، هي المبادرة إلى القتال من أواسط كانون الأول، فيما كانت الهيئة العربيّة العليا مدركة لتضعف استعدادها فلم تجاوز، أول الأمر، الدعوة إلى الإضراب العام. على أن الهجمات الصهيونيّة في القدس وحيفا وإفّا، وكانت دامية، استفرّزت ردّاً عربيّاً دامياً، أيضاً، في مصفاة التّلفظ في حيفا. وبقيت الهجمات الصهيونيّة منتشرة الأهداف في كانون الثاني وشباط فيما تركّزت العمليات العربيّة الرّئيسية في القسم التي تولى فيها عبد القادر الحسيني قيادة منظمة للجهد المقدّس التابعة للهيئة العربيّة العليا. وكان عديد جيش الإنقاذ، المرعّين من جامعة الدول العربيّة، قد تعرّز في كانون الثاني وشباط، وكان المسكر الرئيس لتدريب المتطوّعين فيه، من فلسطينيين وغيرهم، واقعاً في قطنا قرب دمشق. ولكن الدول العربيّة لم تكن قد وفّت إلا بجزء من تمهّداتها المتعلّقة بهذا الجيش. وكانت القيادة قد بقيت مثفورة إذ مالّت مصر إلى تسليح القوّات التابعة لفتي القيس مباشرة فيما كان العراق يول أخرى يستلمون العتاد إلى القيادة العامّة وعلى رأسها صفوت.

ونلك أن أثقال العلاقات بين الدول العربيّة زحّحت على وحدة دورها في فلسطين، وطراً، غداة قرار التّقسيم، ما لجم السّمي إلى تعزيز الطاقات اللازمة لذلك الدور. من ذلك أن معاهدة بورتسموث بين بريطانيا والعراق، وكانت تفتح باباً لتفسيح الجيش العراقي،

وما من ريب في أن هذا التراجع إلى «الزعامة الإسلامية» لم يكن نهائياً، وأن ظروف 1941-1943 بدت لرياض الصلح السياسي مختلفة (على الرغم من «النكسة» التي أحدثها أيوب ثابت) عن ظروف 1936. وما من ريب في أن رياض الصلح الحاكم آمن، ودحا من الزمن يصعب تقديره، بإمكان بناء الجمهورية اللبنانية على غير القاعدة الطائفية. ولكن الرجل كان يسبح في أساط مشربة برفض متباين العمق والشدة لهذا الهدف. وكان، من جهته، مبركاً لعبود سلطته ولشروط ثباته في مقعده. وبدا أيضاً متوجساً من قنوة المعسكر المناوئ للاستقلال بتسمير عوامل الخلاف في الوسط الحاكم. عليه تساهلت الحكومة بأكرار، بعد الاستقلال، حيال الضغوط التي آلت إلى بناء الدولة وإدارتها وتوزيع منافعها على قاعدة المحسوبية. وتراخت الحكومة أيضاً حيال مشاغبي 27 نيسان 1944 ومن جرى مجراهم في غير مناسبة لاحقة. وهذا على الرغم من تهديد رياض الصلح وصيده في مجلس النواب، وعلى الرغم من التهديد المقابل الذي كاد أن يطاول حياة رياض الصلح نفسه. وينقل منير تقي الدين عن رياض الصلح أنه كان يتوقع أن يُقتال. وينقل عنه أيضاً قولاً بدا شعاراً له حيال الفساد الذي أخذ يندب في أوصال الدولة: «إنني أفضل أن ينشغل هؤلاء بالاستثمار فلا يقفون في صف الاستعمار». وقد أفقد هذا «الحلم» وهذا التساهل لرياض الصلح أصدقاء كثيرين، بعضهم ساسة وبعضهم أدباء أو شعراء. فكان أن ظهرت مقالات وقصائد غير قليلة الممد في هجاء رياض الصلح. وكان مبعث اللقمة عند هؤلاء يتراوح ما بين الغيرة الصادقة والطمع في خير لم ينلوه على يدي رياض. ولم تكن هذه الحال جديدة على الدولة، فهي قد صعبتها طوال عهد الانتداب وكبت دون تغييرها غير محاولة للإصلاح. ولكن استشرافها مع دخول البلاء عهد الاستقلال شق على كثير من الناس وأخذ يأكل من العظوة الضخمة التي كانت لرياض الصلح عند جمهور عريض من اللبنانيين.



أسقطت في الشوارع المراقية المعادية لكل انتعاش للتنفيذ البريطاني في العراق. ومن ذلك العذر المصري والسوري والسعودي من إدخال الملك الأردني جيشه إلى فلسطين مقتداً بتعهد الوكالة اليهودية وبريطانيا بلزوم حدود الناطق العربية في قرار التفسير، وهي الناطق التي كان عبد الله يربط بين سيطرته عليها وسعيه إلى إنشاء «سوريا الكبرى». فوق ذلك (وبسببه أيضاً)، كانت الخصومة مستمرة بين ملك الأردن وسفاتي القدس.

وفي آذار 1948، كانت الهجمات الصهيونية على أهداف عربية في القرى والمدن وسفاتي البدو عديمة، ولكن قوات «جيش الإنقاذ» وقوات «الجهاد القدس» كانت مسيطرة على الكثير من طرق المواصلات بين المستعمرات اليهودية. فنصبت لقوات الهاغاناه مكامن عدة وقتلت جنوداً جاوب مجموعهم 125 وأسرت عشرات الأرتمها السلطة البريطانية بالإفراج عنهم...

هالاً هذا الاضطراب الواسع الإدارة الأميركية. وكانت المصادر الصهيونية قد هونت عليها أمر قرار التقسيم وتنفيذه. ووجبت وزارة الخارجية التي كانت المعارضة فيها قوة لهذا القرار، متخذاً (هو التريخ الزريع لعائلة الأمن في فلسطين) إلى اقناع ترومان بضرورة المدة عنه وسلوك طريق الوصاية الدولية على فلسطين. وفي 19 آذار، طرح النديب الأميركي هذا الأمر على مجلس الأمن طالباً عقد مودة خاصة فورية للمجتمبة العائمة تعلق قرار التقسيم وتقر الوصاية. وهو ما أطلق حملة احتجاج صهيونية بالغة الشدة.

## أوائل «التكية»

في 23 آذار، عاد اللواء إسماعيل صفوت إلى إبراز التناقض الهائل بين القوتين اللتقائنتين في فلسطين: العربية واليهودية. فأوضح في تقرير قدمه إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن مجموع التشكيلات العربية المهيأة للمقاتل في فلسطين لم يتجاوز إلى حينه 7700 رجل يقابلهم 50 ألفاً من اليهود. وأضاف أن صفقات استيراد السلاح المعتزل عليها لم تسفر عن شيء. ودعا أخيراً إلى دخول الجيوش العربية الميدان وإلى استعجال تهيتها لذلك بعد أن أصبح وحيل الانقلاب على قاب قوسين.

في الوقت نفسه، انتقلت القيادة الصهيونية من الخطة «ج» إلى الخطة «د». وكان الداعي إلى هذا الاستعجال تغيير الموقف الأميركي من التقسيم واعتماد التدرج في سحب القوات البريطانية، والضربات التي نالتها قوات الهاغاناه من جزاء السيطرة العربية على معظم معاير المواصلات. وكانت الخطة «د» تقضي بالسيطرة على رقعة «الدولة اليهودية» للعلوية في قرار التقسيم بتمامها وتجاوزها إلى بقاع واسعة من الدولة العربية كان الصهيونيون يريون ضئها أو يرون لها أهمية دفاعية.

كانت الخطة «د» تتضمن 15 عملية تنتهي إلى حسم العرب عملية أصلة الصهيونيين، ويستهدف عدد منها مدناً ومواقع موجودة في أراضي «الدولة العربية». وهي بدأت في الأيام الأولى من نيسان بعملية «نحشون» التي انتهت بسقوط قرية القسطل القريبة من القدس وبقتل عبد القادر الحسيني قائد قوات «الجهاد القس» الذي شكل فقده خسارة معنوية جسيمة للجانب العربي. وزامن سقوط القسطل سقوط دير ياسين القريبة منها، بعد مقاومة شديدة، وهو السقوط الذي صحبته مجزرة ذهب ضحيتها بضع مئات من الأهالي العرب، معظمهم نساء وأطفال وشيوخ. وقد نسفت بيوتهم عليهم انتقاماً للإصابات

كانت حكومة رياض الصلح الأولى قد عاشت تسعة أشهر وأياماً. وأما حكومته الثانية فلم يطل بها العمر إلا ستة أشهر. فسرعان ما تراكمت سحب الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية. وكان رياض يبدي مقاومة لرضية الرئيس في تمرير موافق كتلته الدستورية في الإدارة ولحاياته الأسماء والأقارب. كان رياض ينزع، بحسب تقرير بريطاني، إلى «استرضاء الأصدقاء والخصوم، سوية». عليه أخذ الخوري يشجع خصوم رياض من الزعماء السنة عليه، معتدّاً بكونه «الحكم» مستورياً، بين الطامحين إلى رئاسة الحكومة. وهو قد شجع بعض الساسة الموالدة أيضاً، وألهمهم بيار الجميل، على انتقاد السياسة العربية للحكومة، مع أن الخوري لم يكن بعيداً عن تخطيط هذه السياسة في أي وقت.

وكان انتخاب رئيس المجلس، في تشرين الأول 1944، مناسبة أظهرت تراجع التأييد النيابي للحكومة. فقد دعم رياض الصلح التجديد لصبري حماد. ولكن يوسف سالم، وهو من طائفة الروم الكاثوليك، رشع نفسه ضدّه مظهراً أن المعارف المتعلّق بالصفات الطائفية للتراسات الثلاث لم يكن قد استقرّ يومها، ولم يكن جزءاً من الميثاق الوطني الذي لم يكن قد استوى مرجعاً صريحاً للدولة في صياغة مؤسساتها الدستورية أيضاً. وقد شعر رياض بوجود تأييد لترشيح سالم في محيط رئاسة الجمهورية. وانتهى الأمر، بخلاف السنة الفائزة، إلى فوز حماد، بعد معركة فعلية.

وفي كانون الأول، استقال وزير الدفاع مجيد أرسلان، وكان أحد أركان «الكتلة الدستورية»، فهزت استقالته الحكومة. ثم طرح في مجلس النواب اقتراح قانون يقضي بإلغاء الرقابة على الصحف، وكانت قائمة من يده العرب للعامة، وكان رياض قد خفف من وطأتها بعيد وصوله الحكم، ولكنه عارض إلغاءها تخوفاً من أن يشتدّ بذلك أزر الفرنسيين والموالين لهم، وكان لا يزال في صف هؤلاء. وأولئك رتل من الصحف موروث من العهد السابق. على أن رياض فهم مغزى لقتل النواب المعارضين نقاباً للموالين في تأييد الاقتراح، وهو أن في السلطة من يوجب النواب على الحكومة. فما كان منه إلا أن قدّم استقالة حكومته في 7 كانون الثاني 1945، ليبقى خارج الحكم نحو سنتين.



التي أوقعتها المقاومة في صفوف المهاجمين الصهاينة. وكان لهذه العززة أثر في إرهاب الأهلين، لاحقاً، ومنعهم على مضاهرة بيوتهم في المناطق المهتدة طلباً للنجاة.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه عملية «نعثون» هذه، كان فوزي القاقجي قائد جيش الإنقاذ في الجبهة الوسطى يهاجم مستعمرة مشمار هعيمك الواقعة بين جنين وحيفا. وقد شهدت هذه المعركة مطاردة ومفاوضة دخل فيها البريطانيون، وانتهت بوصول حشد من الهاغاناه لنجدة المستعمرة وباحتلال الهاغاناه قرى عربية محيطة. هذا فيما وقع الخلاف بين القاقجي وقائده إسماعيل صفوت في موضوع مواصلة المعركة أو وقفها ولوازمها من العتاد. وهو ما حمل القاقجي على الانسحاب. فلم يدخل مشمار هعيمك وسقط نحو من مئتين قرى عربية في أيدي القوات الصهيونية.

وفي 12 نيسان، افتتحت الهاغاناه بمدينة طبريا مسيرة الانفراد بالسيطرة على المدن الكبيرة المحتلة في فلسطين. كان سكان طبريا نحو 12 ألفاً وفيهم أكثرية طغيفة من اليهود. وكان تسليح العرب من أهلها ضعيفاً. فباشرت قوات الهاغاناه الهجوم عليها بإخلاء العنق اليهودي في المدينة القديمة وبارتكاب مذبة في قرية نحو الدين القريبة. وبعد أيام من قصف المدينة، تدخل قائد المنطقة البريطاني بعرض مزدوج: وقف للهجوم والإخلاء الآمن لعرب المدينة. وهو ما كان بين 16 و18 نيسان. وقد أفضت هذه الضربة الصاعقة إلى سجال برقي بين الملك عبد الله والرئيس شكري القوقلي تناول إغاثة النازحين والتدخل لإنقاذ المدينة ولم يفتو من واقع الحال شيئاً.

تلا سقوط طبريا بأيام بدء العملية الصهيونية لاحتلال حيفا. وكانت هذه عاصمة العرب الفلسطينيين الاقتصادية

## إبرة «القوات الخاصة» ومسألة

٢٠٩٧ «المعاهدة»: انفجار معركة الجلاء

بدأت معركة الجلاء الطويلة، على نحو مداول، في مساق المفاوضات التي باشرتها حكومتا رياض الصلح وسعد الله الجابري مع اللندونية العامة لتسلم الصلاحيات والمصالح المشتركة، وذلك في الأسابيع الأخيرة من سنة 1943. فقد أبدى الجانب الفرنسي لائحة في معظم المسائل ذات الصلة المدنية ولكن من غير أن يتخلّى عن اجتهاده القائل باستمرار الانتداب قانوناً، وعن مطالبته بأن تخلف الانتداب معاهدة مع كل من «دولتي المشرق». ومع تلمسه رفض السوريين واللبنانيين مطلب المعاهدة ولزومهم، خصوصاً، جانب الطعن في أهلية «لجنة الجزائر» (أي «فرنسا الحرة») لعقد معاهدات يحتاج إبرامها إلى برلمان فرنسي كان غير موجود، تمسك المفاوضات الفرنسي بإبرة «القوات الخاصة» المشكلة من السوريين واللبنانيين، مسلماً للحكومتين بالسلطة على قوات الأمن الداخلي وحدها. ولم يكن هذا التسليم تنزلاً فعلياً لأن وجود سلطة فرنسية على هذه القوات كان سنه القانوني ضعيفاً أصلاً. في المقابل، اتّخذت المفاوضات الفرنسي من تسليم «القوات الخاصة» واستوائها نواة للجيشين الوطنيين سلاحاً لإلزام الدولتين بقبول المعاهدة.

وحين مال الجانب اللبناني، لأسباب عدة، إلى تعديل حكومة الاستقلال الأولى بإخراج كميل شمعون وعادل عسيران من حكومة رياض الصلح الثانية، استبقت للقيادة الفرنسية هذه البادرة التي عتدها وثيقة، فسلمت لبنان فوجاً من الجيش مع مفرزة من السيارات المجهزة بمدافع رشاشة. وقد تمّ التسليم يوم 15 حزيران 1944 في الملعب البلدي لبيروت بحضور رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء.

وفي أيلول، زار رئيس الجمهورية، تبعاً، كل من ممثلي بريطانيات سبيرس والنسوب الفرنسي العام بينيه. وحضر المقابلتين (وقد جرتا في عاليه) رياض الصلح ووزير الخارجية سليم تقلا. ويبدأ أن الموقفين البريطاني والفرنسي متعديان في طلب المعاهدة. ولكن سبيرس (الذي كانت مفارقة موقفه الشخصي لموقف حكومته لا تنفك تردداً) أوحى إلى محاوريه بأنه يسعهم الإقدام على رفض حكومته، وهو ما كان وأما بينيه فاستقبل الرفض نفسه بامتعاض واضح.

وهي أكبر من طبريا بأكثر من عشر مرات (140 ألف ساكن) والتوازن فيها بين اليهود والعرب هو نفسه في طبريا والأحياء اليهودية فيها تعلو الأحياء العربية. وقد لزم الجيش البريطاني خطة التمثل نفسها من مسؤوليته عن أمن المدينة وأهلها، واكتفى من ذلك بتسهيل إجلاء عرب المدينة النين وأجهوا كثيراً من التنكيل مع ظهور عجز الجامعة العربية عن صد الهجوم الصهيوني. وكان سقوط حيفا في الأيام الأخيرة من نيسان، ففادها معظم سكانها العرب ولم يبق منهم سوى نحو من ثمانية آلاف.

وفي الأيام نفسها التي شهدت انهيار حيفا العربية، ابتدأ الهجوم الصهيوني العاصم على يافا. وكانت هذه تضم 70 ألفاً من العرب وكان وضعها عسيراً للاصقتها تل أبيب التي بلغ عدد سكانها اليهود 170 ألفاً. وكانت قد نمت بحيث طغلت قسماً من المدينة العربية من جهتين. وقد اجتمعت للمدينة حامية عربية مشتركة من المتطوعين للعائين وجيش الإنقاذ زاد قوامها عن 800 مقاتل. على أن معركة يافا اتسمت بالنافسة بين الهاغاناه والإرغون على إسقاطها. فكان أن تساقطت قذائف الإرغون بالآلاف على المدينة العربية، مدة أربعة أيام، واختزلت قوات الإرغون القسم المحصور من المدينة بعد أن لقيت مقاومة شديدة. هذا فيما باشرت الهاغاناه اجتياحاً ناجحاً لأحياء يافا عربية محففة بالمدينة.

وافق ذلك خلاف قيادي بين قيادة جيش الإنقاذ في المدينة وقيادة تجدة من الجيش نفسه أرسلها القاطن. وقد انتهى الخلاف بانسحاب القوة القيمة وبالإحجاز على معنويات الأهالي وبسريان عدو الفرار إلى القومين. وكانت القوات البريطانية قد تدخلت فقصفت من الجو والبحر والبز مواقع احتلتها الإرغون والهاغاناه وأمرت الطوقين بحذف القتال إلى حين انسحابها

وكان العلفاء قد حوّروا باريس في آب، فتهاوت العجة القاذلة بافتقاده سلطة فرنسية قادرة على عقد المعاهدات الدولية. ولكن لبنان وسوريا أجزا ورغبتهما - بصفتها دولتين مستقلتين - في إرجاء أي بحث، في هذا المجال، إلى نهاية الحرب وفي البقاء متحيزين من أي «مركز ممتاز» يعطى فيهما لفرنسا أو لغيرها. وكان الرفض السوري للمعاهدة مستنداً إلى موقف شعبي قاطع. فاشتد به أزر الرفض اللبنانيين، وألهم رياض الصلح. وحسم العرض على الوحدة في موقف الدولتين، وكان كمهوها جسيم المخاطرة، في تلك المرحلة، كل توند أو ميل إلى الملاينة في موقف الجانب اللبناني. وهو ما كان معتبراً أن يوحى به بروز تأييد لبدا المعاهدة في أساط لبنانية ذات أثر. فضلاً عن الآتين، كان البطريوك عريضة والمطران مبارك قد أبدوا قلقاً من مشاركة لبنان في مفاوضات «الوحدة العربية» التي توصلت آنذاك في مصر. فأخذ البطريوك يطلب المعاهدة مع فرنسا، والمطران يطلب ضماناً لاستقلال لبنان من جانب العلفاء مجتمعين. وكان هذا تغييراً جسيماً في الموقف الذي كرسه مؤتمر بكركي يوم عيد الميلاد من سنة 1941. وكان هذا أيضاً سبباً (بين أسباب) لتزدي العلاقات بين الكنيسة المارونية ورناسي الجمهورية والعكوة.

كان الفرنسيون قد أخذوا يفتكون رفضهم لتسليم «القوات الخاصة» ورغبته في كسب الوقت بأعمال استفزاز شهدتها المدن السورية واللبنانية. فبعد حوادث 27 نيسان في بيروت، استخدم العيد الوطني الفرنسي في 14 تموز وتحرير باريس في آب مناسبتين لاستعراض القوة الفرنسية: قوة العسكر الذي استعرض، وقوة الأنصار الذين أطلقوا في نواح لبنانية مختلفة، إلخ. وكان الفرنسيون يعولون على التفاهم مع بريطانيا لنصم موقفهم وللمعودة إلى التصلب في المواجهة بينهم وبين السلطنتين السورية واللبنانية. وقد تكرر هذا التفاهم فعلاً في محادثات لندن بين وزير الخارجية، البريطاني إيدن والفرنسي ماسيفلي، يوم 24 آب 1944. وهي المحادثات التي أثنت بعودة الفرنسيين إلى الإلحاح في طلب المعاهدتين. هكذا استيقنت مفاتحة سبيرس وبيتية اللبنانيين بهذا الطلب مفاتحة مماثلة للسوريين. وقد تجاوز المسؤولون السوريون مجرد الرفض إلى مكاتبة رؤساء البول الحليفة معتجين على الطلب الفرنسي وعارضين موقف بلادهم من مسألة المعاهدة. وكان التنسيق تاماً بين السلطنتين

في 15 أيار. وكان القاونجي ممتنعاً عن الرد على برقيات قائد الفوج الذي أرسله لنجدة المدينة. وكان الأهليون يواصلون نوحهم والمقاتلون يفترون. وعليه وقع ممثلون للعرب وثيقة استسلام المدينة في 13 أيار. ولم يكن بقي فيها سوى 5000 تقريباً من سكانها العرب.

وأما مكاناً فجزتها حيفا في سقوطها إذ تمت السيطرة الصهيونية عليها في 17-18 أيار، أي في مستهل الحرب العاة التي بدأت مع اكتمال الانسحاب البريطاني.

#### مهركة القدس

كان الاستيلاء على القدس هدفاً فاصلاً في الخطّة «د» الصهيونية. وكان للمهاغاة قاعدة معزولة على جبل المشارف في القدس الشرقية. وفي 14 نيسان، حاولت تعزيزها عبر حبي الشيخ جراح العربي. فوقعت القافلة الحلفة من عشر مركبات فيها 105 عناصر في كمين عربي مقرها إذ أوقع فيها 77 قتيلًا و20 جريحاً وأسّر المتبقين.

وفي نيسان، بدأت الهاغاة هجومها العام على مواقع معددة بالمدينة العربية بقية معاصرتها. وقد فشل الهجوم على معورين من معاوره ونجح على معور الشيخ جراح لولا أن أجبرت القوات البريطانية المهاجمين على الخروج من العتي لقاء وعد بتسليمهم إياه عند أنصاعها. على المحور الرابع، استولى المهاجمون على حي القطين العربي في القدس الغربية والتفوهه منطلقاً لقصم الأحياء العربية الأخرى في القسم الغربي من المدينة، وذلك بعد قتال عنيف.

وعشية الانسحاب البريطاني، أي في 14 أيار، دخل الهجوم الصهيوني في طوره العاصم، إذ تسلّم الصهيونيون حي الشيخ جراح من البريطانيين المنسحبين وتسلموا منهم أيضاً «مناطق الأمن» الفاصلة بين الأحياء



اللبنانية والسورية. فأقيمت الحكومة السورية على دعوة وزير الخارجية اللبناني سليم نقلا إلى المشاركة في المحادثات حول المهادنة وتسليم الجيش في دمشق يوم 24 تشرين الأول. وهي قد تخطت، بهذه الدعوة، رغبة المندوب العام الفرنسي في مفاوضات كل من الحكومتين على حدة. ولكن هذه المحادثات لم تُفنى إلى شيء.

قبل ذلك، كان لبنان وسوريا قد حظيا بدعم لوففهما في المجال الدولي جاء موازناً للضغط الفرنسي وللجنوح البريطاني إلى مؤازرته. فقد اعترف الاتحاد السوفياتي باستقلال لبنان وسوريا في تموز 1944 وحللت حذو الولايات المتحدة في أيلول. وسحب الاعتراف موقف من الجبهتين يعارض النظرة الفرنسية القائلة باستمرار الانتداب وبضرورة المهادنة. وفيما شاب الموقف الأميركي، لاحقاً، تقلب واضح، بقي الاتحاد السوفياتي مثابراً على معارضة المهادنة حتى النهاية. كذلك بدا توجه نحو إنشاء جامعة الدول العربية معزّزاً لصمود للحكومتين السورية واللبنانية.

وكان متممراً أن تبقى مفاعيل الرضا الفرنسي لتسليم الجيش» محصورة في دائرة التفاوض الرسمي. فتصنّدت الاحتكاكات بين المواطنين السوريين والعسكريين الفرنسيين. وفي مطلع 1945، خرجت مسألة الجيش هذه إلى الشوارع في مدن سوريا ولبنان. فجرت في أواخر كانون الثاني تظاهرات استُفرت لها جماهير المدارس والجامعات على الخصوص، وواكبها إضراب عمّ المدن وصل، في سوريا، إلى جيل المروء...

ومع القرباء العرب العالمية من نهايتها، بدأ الإعداد لمؤتمر سان فرانسيسكو الذي كان عليه أن يقرّ في نيسان 1945، ميثاق الأمم المتحدة. وكان تشرشل قد أعلن في مجلس العموم أن باب المشاركة في المؤتمر مفتوح أمام الدول المستقلة التي تعلن العرب على دول المحور قبل مطلع آذار. وكانت فرنسا قد سعت إلى استثناء سوريا ولبنان من المشاركة في المؤتمر، بحجة استمرار الانتداب الذي يغزل فرنسا تمثيلهما في المجال الدولي. ولكن الحكومتين أعلنتا العرب على ألمانيا واليابان عشية نهاية الهزيمة. وحتى أواخر آذار، كانت دعوة الدولتين إلى المؤتمر لا تزال موضع تجاذب. وكانت الإشارات الدالة على

العربية والأحباء اليهودية في كل من شطري المدينة. إلى ذلك بوشر الهجوم على أهمّ الأحياء العربية في الشطر الغربي وفي مقامة شرسة طالّت 80 ساعة واتسعت معها رقعة القتال إلى المدينة كلها. ولكن تفوق القوات الصهيونية عديداً وعتاداً أفضى إلى حصر المقاومين وراء أسوار المدينة القديمة التي باتت معاصرة من ثلاث جهات. وفي هذه الأخيرة نفسها، بدأت الحركة بتعبيرك الهاغاناه حامية كانت لها في العتي اليهودي القريب من الحرم وبعدد قوات أخرى خارج الأسوار. وقد تمكنت هذه القوات من احتلال تلة النبي داود المشرفة على البلدة القديمة من خارج السور ثم الفتحت، في 18 أيار، بوابة النبي داود وأعلنت بالعامية اليهودية المراقبة في الداخل.

إذ ذاك بدأ سقوط المدينة معتمداً. فأنصل أحمد حلمي باشا، عضو اللجنة القومية الوحيد الباقي في المدينة، بهزّاع الجبالي مستغنياً بالملك عبد الله. وكان شرق الأرض مقيداً بانفاق تمّ في 9 شباط بين رئيس وزرائه توفيق أبي الهدى ووزير الخارجية البريطاني أنورين بيغن وقضى بأن يدخل الجيش الأردني المناطق المنعوزة للدولة العربية، حصراً، في خطة التقسيم الدولية. وكانت منطقة القدس منطقة دولية (لا عربية) في هذه الخطة. لذا حصل أخذ ورد بين الملك ورئيس وزرائه. ثم صدر الأمر، فتعزك الجيش الأردني إلى القدس الشرقية، في 19 أيار، ففقدوها من السقوط في اليد الصهيونية وأمكن أن تبقى تحت السيطرة العربية حتى حرب حزيران 1967.

#### نقض الأسطورتين

يعرّض وليد الغالسي، في روايته التي تمول عليها لعرب 1948، على رد الأسطورتين المتقابلتين اللتين جرى نسجهما بصد تلك العرب. أولى هاتين الأسطورتين صهيونية ومضاده أن دولة إسرائيل التي أعلن قيامها

الموقفين الأميركيين والبريطانيين وعلى الموقف الفرنسي نفسه من هذا الأمر خامضة ومتناقضة. وبدا أن الولايات المتحدة انضمت إلى الدولتين الأوروبيتين في تأييد المطالبة الفرنسية بالمعاهدة. ولكن الدعوة الأميركية وصلت، مع ذلك، قبل نهاية آذار.

أصبح لبنان وسوريا، في نيسان 1945، دولتين عضوين في الأمم المتحدة، وأصبح استقلالهما مؤكداً باعتراف مجتمع الدول. ومع إعلان انتهاء الحرب في أوروبا، يوم 8 أيار، بات في وسع الدولتين أن تأملا في وصل المطالبة بتسليم الجيوشين (وكانت لا تزال تواجه الممانعة الفرنسية) بمطلب جلاء القوات الأجنبية (من بريطانيا وفرنسة) عن أراضيها أصلاً. فلان نهاية الحرب كانت - مبدئياً - نهاية لستوطنات الاحتلال. على أن الحساب الفرنسي بدا مغايراً جداً لحساب دولتي الشرق. فقد وجدت فرنسا الدبلوماسية نفسها في وضع دولي أفضل من وضعها في الحرب، وكان الحفاظ على الإمبراطورية، بإظهار القوة والحزم، هدفاً وضعه الجنرال ديغول نصب عينيه.

ولما الذي نقل الحال من طور التوتر إلى طور الانفجار، فكان إقدام الجانب الفرنسي، في أيار 1945، على ما بدا تصرفاً لوجوده العسكري في سوريا ولبنان. وكان لبنان قد طلب، مدعوماً من سوريا، إعلانه بكل تغيير يحصل في حجم القوات الأجنبية المسلحة على أرضيه. يوم 8 أيار بالضبط، دخلت ميناء بيروت السفينة الفرنسية مونتلان وهي تقل 850 جندياً معظمهم من السنغاليين الذين كان اللبنانيون قد خبروا قسوتهم في أزمة 1943. وقد نسب الفرنسيون قدوم هذه الدفعة إلى التبديل المعتاد للقوات ورحلوا فعلاً على السفينة نفسها نحو 500 جندي. وفي 17، وصلت إلى الميناء السفينة جان دارك وعلى متنها 555 جندياً. ومع أنها أبحرت بعد ثلاثة أيام، وعلى متنها دفعة من الجنود المنقولين، فلان موجة من المظاهرات استقبلتها واستمرت بعد رحيلها.

وفي هذا الظرف، عمد المنسوب العام بينيه إلى تسليم الحكومتين اللبنانية والسورية مذكرة حُملت على محمل الإنذار، دعا فيها كلاً منهما إلى توقيع اتفاقات مع فرنسا على غرار معاهدة 1936. وبفضل عن الامتيازات الاقتصادية والثقافية، كان على الدولتين منح فرنسا قواعد عسكرية

مع انتهاء الانتداب البريطاني في 15 أيار لم تكن غير كيان «وضع» قوامه 650 ألفاً من اليهود دهمته جيوش نظامية لخمس دول عربية تبلغ أعداد نفوسها أربعين مليوناً، وتدعمها بريطانيا العظمى... فتلقى الكيان المذكور نفوذها على تشكيلاته المسلحة عديداً وعتاداً يتفوق قضيته وبتفانيه في الأخذ بانصر هذه القضية. فكان أن تمكن مقاتلو هذا الكيان من صد الجيوش الحزارة واستخلاص أرضهم وإرساء دولتهم عليها.

وثانية الأسطورتين عربية، ومفادها أن الجيوش العربية توغلت توغلاً بعيداً في أعماق فلسطين وكانت على قاب قوسين من سحق القوة الصهيونية حين أجبرها الضغط الدولي الشديد إجباراً على وقف الحرب، وقرر بالتهديد والانحياز لعدوها أسباب الغلبة لهذا الأخير.

يرد الغالدي الأسطورة الصهيونية بالقول إن الكيان الصهيوني كان قد استكمل في سبعين سنة أسباب النمو والتحديث والتنظيم، ولا سيما أسباب القوة العسكرية وأنه كان قد حظي، بعد وعد بلفور، بالرعاية والصعاية البريطانيتين لهذا الاستكمال وأنه لم يكن وحده في مواجهة الدول العربية بل كان متعاضداً بموارد بنائها له يهود العالم بقرارة فضلاً عن المالاة التي حظي بها من جانب الدول المهيمنة على العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأنه كان، على الصعيد العسكري، أوفر جنساً وعتاداً من الجيوش التي واجهته وكانت قيادته واحدة وقادراً على لزوم خطتها بخلاف ما اعتبر القيادة العربية من تفكك وتشتت وتضارب بين مقاصد الأطراف وحذر عند هذه الأخيرة بعضها من بعض.

يرد المأخوذ نفسه الأسطورة العربية بالقول إن توغّل الجيوش إنما كان، على الإجمال، في المناطق العربية من فلسطين ولم يستلزم، إلا

بؤنة وبهجرة والتسليم بإشراف القيادة الفرنسية على «القوات الخاصة» حتى بعد تسليمها إلى المولتين.

في حالات محدودة، مواجهات ذات أهمية للمعركة تبيحه عن مواقع كان قد استعد عليها ولم يسفر، بالتالي، عن تعطيل لقوة المعركة عنه ولم يكن، في أي وقت أو مكان، على قاب قوسين من ذلك، والعال، في نظر الغالي، أن هذا التعطيل - لا مجرد الانتشار الواسع في الأرض - هو ما يصرف به الانتصار.

وخلاصة لليلان بين القوات العربية والقوات اليهودية في حرب 1948 أن جملة الجيوش العربية التي دخلت فلسطين لم تجاوز 18 ألفاً من الضباط والجنود في الحد الأقصى، يُضاف إليهم 3 إلى 4 آلاف من المتطوعين الذين كانوا قد تلقوا ضربات قاسية في المواجهات غير المتكافئة التي حصلت في الأشهر الخمسة التي سبقت الانسحاب البريطاني... وكانت هذه القوات تواجه نحو 72 ألفاً من قوات المبدان الصهيونية يساندونها نحو أربعين ألفاً من القوات الثابتة في المدن والمستعمرات. وكان التفويت كبيراً في التسليح من البداية، ثم أصبح فادحاً مع وصول الطلبات الصهيونية من السلاح تبعاً، ومع قرار العطر الدولي الذي حمل بريطانيا على تجميد شحنات للجيش النظامية العربية متفق عليها بموجب المعاهدات الثنائية. وبما كانت القوة الصهيونية واحدة، من حيث الأساس، وكانت القيادة واحدة، تأخر القادة العسكريون العرب كثيراً في وضع خطة مشتركة ولم يتمكنوا من لزمهماء في نهاية المطاف، بقيت العمليات العربية على وجه الإجمال، عمليات لغيمية جيوش خافض كل منها حرباً خاصة به، فلم تفلح في الاستواء، عمليات متكاملة في حرب واحدة فعلاً.

وراء هذا التفكك، كان التنازع السياسي بين الدول العربية المقاتلة ماثلاً بقية. وكان في صلب هذا التنازع طموح ملك الأرمن إلى إخراج ما يمكن إرجاعه من

استقبلت سوريا هذا الطلب بإضراب عام وبمظاهرات عمت المدن وتخللتها حالات مدام عنيف مع القوات الفرنسية. وفي الأيام الأخيرة من أيار، كانت هذه القوات قد فقدت سيطرتها على دمشق ومدن سورية أخرى. وجاء الرد الفرنسي ليعيد إلى ذاكرة السوريين ما لاقته عاصمتهم في ثورة 1925. فقد قصفت دمشق من الأرض ومن الجو يومي 29 و30 أيار وسقط فيها نحو 800 قتيل، فضلاً عن الجرحى، وحصل دمار كبير طلول بعض مباني المولة، وبخاصة مبنى البرلمان الذي تهدم جرتياً.

وأما في لبنان، فاقتررت الفعل على الإضراب والتظاهر، تضامناً مع السوريين، وأمكن، بمعية بريطانية، اجتتاب العنف. على أن وحدة الموقف السياسي بقيت تامة بين المولتين. وكان التقدير الفرنسي أن التصلب السوري (وكان شعبياً ورسماً) هو ما يحول دون إقدام الجانب اللبناني على معجزة النظر في مطلب المعاهدة الفرنسية وأنه يبرز التصلب السنّي في لبنان، سواء ما كان منه حكومياً كرامياً أم معارضاً صليحياً. وكان الفرنسيون قد اتفخوا من توقيع لبنان وسوريا بروتوكول الإسكندرية، في تشرين الأول 1944، وميثاق جامعة الدول العربية، في آذار 1945، دليلاً على أن المولتين لم تنتظرا نهاية الحرب ولا قيام الأمم المتحدة للدخول في معاهدة موفية. ولكن الرفض السوري اللبني لفتح فرنسا «مركزاً ممتازاً» لم يتغير. وكان بشاره للفرير، بخاصة، مدركاً أن التراجع عن هذا الرفض يزلزل الأساس الذي أرسى عليه عهد الاستقلال.

على أن ما لجم الأزمة كان التدخل البريطاني. فقد أذنت للقيادة البريطانية القوات الفرنسية بضرورة الانسحاب إلى الثكنات. وكانت هي القيادة العليا للقوات الحليفة في سوريا ولبنان من سنة 1941. وكان تشرشل قد أرسل إلى ديغول رسالة بالمعنى نفسه تلاها وزير الخارجية إيدن في مجلس العموم. وكانت هذه ذروة الاحتجاج الدولي على المسلك الفرنسي، إذ كانت فرنسا قد ضربت صفحاً عن تحذيرات بريطانية وأميركية وسوفييتية وعربية تواتت في النصف الثاني من شهر

أيار. ثم انعقد مجلس الجامعة العربية غداة لحكمة دمشق وطالب بجلاء القوّات الفرنسيّة عن لبنان وسوريا، مستجلاً استعداد بريطانيا لإجلاء قوّاتها أيضاً، وطلب تسليم «القوّات الخاصّة» إلى الدولتين. كانت سياسة الشدّة في سوريا قد انتهت، ففرنسا إلى حيث انتهت بها «اعتقال الدولة» اللبنيّة في تشرين الثاني 1943، أي إلى العرلة في المجال الدولي، وانكشف الضعف والاضطرار إلى الملاينة. وكانت دمشق قد كسبت، لنفسها ولبيروت، معركة الجلاء بعد أن كسبت بيروت، لنفسها ولدمشق، معركة الاستقلال.

وفي 21 حزيران، التقى أركان الحكومتين في دمشق وقزروا تسريع من كان قد بقي في أجهزتهما من الموظفين الفرنسيين، والمطالبة بتسليم المصالح المشتركة المتبقية والقوّات الخاصّة وبجلاء القوّات الفرنسيّة والمضيّ قُماً في السياسة الاستقلاليّة. وكانت السبل قد أصبحت ممهّدة لذلك كلّها، إجمالاً، ولو أن الإفشاء إلى النتائج المرجّوة استلزم مفاوضات بدأت بسيرة وما لبثت المطامع الفرنسيّة والمصالح البريطانيّة أن عقّدتها من جديد. وهي قد استقرت الشطر الباقي من سنة 1945 والأشهر الثلاثة الأولى من السنة التالية. وقد أدى رياض الصلح قسطه الكبير في الرحلة الصعبة (وهي الأخيرة) من «الجهاد» التفاوضي ما بين لندن وباريس.

## رياض وحكومة عبد الحميد:

### ٢٠-80 تجربة أولى في المعارضة البرلمانيّة

طال الأجل بحكومة عبد الحميد كرامي شهرين من الزمن، بعد الفراغ الأزمة التي بلغت ذروتها بالقصف الفرنسي لدمشق، فتسلّمت، في مطلع آب 1945، «القوّات الخاصّة» المشكّلة من لبنانيين ومعها ثكناتها وعتادها، واستقرّ هذا اليوم، لاحقاً، عياداً للجيش اللباني، وحصل مثل لهذا الحدث في سوريا. وجاءت المفاوضات النهائية على هذا الأمر ختاماً يسيراً لعام ونصف عام من الماطلة والتعنّت الفرنسيين ومن الصمود والإصرار السوريين واللبنانيين.

فلسطين العربيّة في مملكتها. وهو طموح كان ينغر منه، أولاً، مفتي القدس الواسع النفوذ في فلسطين وفي دول عربيّة أخرى أيضاً. وكان ينغر من هذا الطموح ثانياً كلّ من سوريا ولبنان لاتصاله بمشروع «سوريا الكبرى» الذي كان عبد الله يبعثه من نومه بين حين وآخر. ومن بين الدول المقاتلة، كانت مصر - أخيراً - تنغر من هذا الطموح لاعتبارها تعقيقه تعزيراً للمعير الهاشمي (الرافدي - الأردني)، اللقائل للمعير المصري - السعودي. لذا أضع الملك فاروق عند موافقته، غداة سقوط القسطل ومذبحة دير ياسين، على دخول الجيوش العربيّة فلسطين، فور انتهاء الانتداب، أنه يري في ذلك إجراء مؤقتاً خالياً «من كلّ صفة من صفات الاحتلال أو التفرقة لفلسطين وأنه، بعد تعزيرها، تسلم إلى أصحابها ليعكموها كما يريدون». وكان الملك قد طاول في إعلان موافقته على إرسال الجيش المصري إلى فلسطين بسبب معارضة رئيس وزرائه النقراشي لهذا الإرسال في ظفر الخلاف المصري البريطاني المتعلق بمصير معاهدة 1936 بين الدولتين.

## حرب 1948: المرحلة الأولى

في كلّ حال، تؤذعت حرب 1948 إلى مرحلتين قتال وهمدنتين، وثلت ذلك مرحلة مفاوضات انتهت إلى اتفاقات هدنة دائمة وإلى انسحاب الجيوش العربيّة من معظم فلسطين. وإذا كانت الأطراف قد راعت الهمة الأولى، على الإجماع، فإن الهمة الثانية ومرحلة المفاوضات الأخيرة قد شهدت توسعاً مطرداً لمناطق السيطرة الإسرائيلية في البلاد.

كانت الجمعية العامّة قد كلفت، في 14 أيار، الحكومتين السوريّة وفلسطينيّة مهنة التوسط بين العرب واليهود. ثم أصدر مجلس الأمن، في 22 أيار، قراراً بوقف النار يسري في 24 وأنبهه بآخر في 30. وكانت

ولكن العمر الإجمالي للحكومة الكرامية لم يكن طويلاً. فلين هي إلا سبعة أشهر استقالت بعدما هذه للحكومة (في 16 آب 1945) وكانت قد تشكلت (في 9 كانون الثاني) وشعارها الأول «الإصلاح» في الداخل. ولم يرسل كرامي بصمت بل هاجم بشارة الخوري مباشرة، معتبلاً إياه المسيحية عن إخفاق الحكومة في الإصلاح المنشود. وهو قد صرح لاحقاً، في مجلس النواب، بأن ما لم يكن شاب من شعره قد ابيض كله في أشهر حكمه السبعة. وكان هنري فرعون شريك كرامي القوي في المجلس (نائب رئيس الجمهورية) قد شاطره الدعوة إلى الإصلاح ومعه شقيق زوجة الرئيس، ميشال شيعا: شريك فرعون في العمل المصري وصاحب جريدة لوجور. فوقف هذان الأخيران، في تلك المرحلة، على مسافة من رئيس الجمهورية، ولوان نقدهما المباشر استهدف حكومتين رياض الصلح. وكان كرامي يعزل أيضاً على دعم النواب الشيعة من كتلتي أحمد الأسعد وصبري حمادة. ومع رحيل كرامي، خرج فرعون أيضاً من الحكم مغاضباً الرئيس المستقيل بالتصويت ضد الحكومة في مجلس النواب. وكانت حكومة كرامي قد حظيت ببركة رياض الصلح عند تأليفها، وكانت علاقة رياض برئيسها قد شهدت تقلباً، في غضون تاريخ طويل، على الرغم من وحدة الأرمية السياسية والانتماء المشترك لزعيل «الكتلة الوطنية» السورية. وما لبث رياض أن انتقل إلى معارضة الحكومة الكرامية والسمي إلى إضماها في مجلس النواب. وكان ينمي عليها أسلوبها المتروك في المجاذبة الدائرة بينها وبين المندوبية الفرنسية وضعف مواقفها حيال اللجنة السورية في غير مجال. وكان لهذه المعارضة الصلحية قسطها في حمل الحكومة الكرامية على الرحيل.

## ٢- 81 مسألة الجلاء من لندن (مجلس الأمن) إلى باريس

كان اختيار سامي الصلح لرئاسة الحكومة التي تشكلت في 22 آب 1945 نوعاً من الإقرار بأن اللجنة الطلونة على المواجهة بين رياض الصلح وعبد الحميد كرامي (فضلاً عن تروني العلاقة بين هذا الأخير ورئيس الجمهورية) تحول دين تروني أي من القطبين المتنازعين حكومة مستقرة. وقد حل حميد فرنجية محل هنري فرعون في وزارة الخارجية، وتسلم يوسف

المطالبة صادرة من الولايات المتحدة، ومشغوعة بطلب العقوبات لن يخالف. وقد توصل الوسيط إلى إلزام الأطراف بهدنة تمتد شهراً وتسري ابتداءً من 11 حزيران. وكان الانحدار السوفياتي مجدداً لوقف النار، وانتهت بريطانيا إلى موقف مماثل بعد حملة عليها في الكونغرس الأميركي هتئت للجنة الأميركية لها. وكان من مفاعيل الحملة أيضاً تعليق اللجنة البريطانية لشرق الأردن ومنع الضباط البريطانيين في جيشه من الخدمة في فلسطين والتزام بريطانيا حظر شحن السلاح إلى الدول العربية المتعاهة معها. فكان لذلك كله أثره البالغ في مسار العرب.

في مرحلة القتال الأولى، تقطعت القوات الصهيونية، على الجبهة الشمالية، حتى العد الساحلي مع لبنان في رأس النافورة، واحتلت هذه القوات أيضاً قرية المالكية العربية في الجليل الأوسط. ولكن الجيش اللبناني وجيش الإنقاذ استغلصاها منها ثم احتلت من جديد في 28 أيار واستخلصت مرة أخرى في 6 حزيران. وهو ما سمح لفرزي القاطن الذي كان قد انسحب من نابلس، على رأس جيش الإنقاذ، أن يصل عبر الحدود اللبنانية إلى الناصرة. وأما الجيش السوري، فتقدم في الأسبوع الأول إلى سمخ ولكن المقاومة الصهيونية الزمته بالتراجع، وهو ما أفضى إلى استقالة وزير الدفاع وتسلم حسني الزعيم رئاسة الأركان. بعد ذلك استولى الجيش على المنطقة الممتدة إلى الشمال من بحيرة طبرية واستعمر مشمار هيرودين الممتدة لبيشع رأس جسر غربي نهر الأردن حافظ عليه إلى النهاية.

على الجبهة الوسطى، انتشر الجيش العراقي من جسر المجمع على الأردن حتى قلقيلية غرباً وجنين شمالاً ورأس العين جنوباً، متغنياً حتى 20 كلم من اللد القريبة بديرها من البحر ومن تل أبيب. وكانت الخطة العربية تقضي بأن تتقدم معظم القوات، باستثناء

سالم الداخلية، فأصبح على هذين أن يواجهها، بالتنسيق مع الحكومة السورية، معظم أعباء التطور الجديد من أطوار التجاذب اللبناني- الفرنسي، وقد أصبح أهم ملفاته الجلاء.

والواقع أن تسليم ما كان قد بقي في اليد الفرنسية من مصالح مشتركة (وأهمها مراقبة شركات المرافئ والسكك الحديدية ومصفاة النفط في طرابلس وكذلك المطارات المدنية) قد حصل بلا عائق في الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة. ولم يبق (إلى ربيع 1946) إلا الهاتف والإذاعة والسراي الكبير. وأما الدواولت بشأن الجلاء فيقيت متمثرة.

عليه التقى رئيسا الجمهوريتين، السوري واللبناني، ومعهما أركان الحكومتين في الزبداني يوم 13 تشرين الأول وقبرا مطالبة الحكومتين الفرنسية والبريطانية بموعده لجلاء قواتهما تماماً عن أراضي المولتين. وكانت تجري في هذه الأثناء مفاوضات فرنسية بريطانية دمت إلى تجاوز الفتور الذي أوترته أحداث سوريا وتأمين التنسيق بين الدولتين في المشرق. وتوصلت الدولتان إلى اتفاق، في كانون الأول، أقر مبدأ تجميع القوات وجلائها عن سوريا ولبنان. على أن هذا الاتفاق لم يعد موعداً للجلاء، وأوجب بقاء قوات فرنسية مجمعة في المشرق حتى إقرار الأمم المتحدة نظاماً للأمن الجماعي في المنطقة. ثم إن إشارات إلى تأمين «الرخاء الاقتصادي» لشعوب المنطقة واحترام كلٍّ من الدولتين مصالح الأخرى أوجت بمودة منسقة محتملة إلى المطالبة بامتيازات لفرنسا في دولتي المشرق...

وعليه، تواصل التنسيق بين حكومتَي سوريا ولبنان وطُلبت إيضاحات من الحكومتين الفرنسية والبريطانية، وطُرحت عليهما أسئلة معقدة. وكان أساس الموقف اللبناني السوري أن الدولتين غير متقديتين بآلية موجبات تمسّ مصالحهما أو حقوقهما في اتفاق لم تشركتا في التفاوض عليه. على أن هذا التحفظ لم يظهر له مفعول في الموقف البريطاني الفرنسي. وبدأ أن الدولتين تواصلان مشاوراتهما لوضع الاتفاق بينهما موضع التنفيذ.

ولما كان مقرراً انعقاد الدورة الأولى للجمعية العمومية للأمم المتحدة في لندن، ابتداءً من كانون الثاني 1946، فقد شكّل

الجيش المصري، نحو المعلقة اليهودية الواقعة عند ملتقى القطاعين الشرقي والغربي من الجليل الداخلين في نصيب إسرائيل بموجب خطة التقسيم. وكان معنى هذا السيطرة على القطاع الشرقي، فيما يتولّى الجيش المصري السيطرة على القسم الجنوبي من فلسطين وهو ملحوظ لإسرائيل أيضاً. ولكن توقّف الهجوم السوري واستنكاف الجيش الأردني عن تجاوز خطّة التقسيم أنزما للجيش العراقي بالانتشار في منطقة واسعة جداً، في الوسط، بحيث أصبح في موقف دفاعي بعث فيما أصعبت الفترات الصهيونية في موقف الهجوم. وهي قد شنت هذا الهجوم منطلقاً من المعلقة نفسها. وسعتلة قري عربية عديدة في هذا القطاع. على أن التعرّيزات التي استعملها الجيش العراقي مكنته من مواصلة السيطرة على مثلث جنين- نابلس- طبرك، فعاظ عليها حتى نهاية العرب. هذا فيما انتشر الجيش الأردني في منطقتي رام الله والطرّون للعدّتين بالقدس وبشكل من صد الهجوم الصهيوني على اللطرون الإستراتيجية تكررًا مع تدخله لإنقاذ القسم الشرقية وهو ماتم.

على الجبهة الجنوبية، تقدّم الجيش المصري على الساحل، متجاوزاً غزّة إلى المجدل الواقعة على مسافة عشرين كلم إلى الشمال منها ومتجهاً شرقاً على محور آخر إلى بحر السبع العربية في وسط النقب الشمالي ليصل منها إلى بيت لحم القريبة من القدس. على أن تقدمه الساحلي بقي مهتداً من جهة الاستعمارات الصهيونية المعادية للطريق. وكانت حصينة فلم تسقط منها إلا واحدة وكان السقوط السابق لقرى عربية في هذا القطاع يزيد في وضع الطريق صعوبة، وكانت يافا، بعد سقوطها، قد استتبت معقلاً صهيونياً يعجب ثلّ أبيب من الجنوب. ومع تقدّم القوات المصرية إلى أسود العربية جنوب ثلّ أبيب، شلّ للصهيونيين هجومهم المضاد

كل من سوريا ولبنان وقدأ إلى الثورة وهما مرععان طرح موضوع الجلاء على المرجع الدولي. رنس الوفد السوري فارس الخوري الذي كان قد خلف سعد الله الجابري في رئاسة الحكومة قبل أشهر. وتشكل الوفد اللبناني من حميد فرنجية رئيساً ومن رياض الصلح ووصف سالم وكميل شمعون، الوزير المفوض في لندن، أعضاء. وكانت تسمية رياض الصلح (وهو نائب ورئيس حكومة سابق) بامرة من رئيس الجمهورية متصدة المرامي. كان لا بد أولاً من تأمين «غطاء» مسلم متين لهجة حساسة. وكان الخوري عارفاً أيضاً بمقدرة رياض وخبرته في هذا النوع من المهمات. وكان في الأمر، أخيراً، معلولة لإرضاء لرياض الذي بذل جهداً لإطاحة عبد الحميد كرامي ثم تعذرت عليه خلافته.

وفي 4 شباط، تقدم الوفدان السوري واللبناني بشكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي طالبين إلزام بريطانيا وفرنسا بالجلاء في موعد معتمد عن أراضي سوريا ولبنان. وكان الوفدان قد مهدا لهذه الشكوى بعملية اتصالات بدت فعالة، وكميتين أنقاهما ورئيسهما أمام الجمعية العمومية وكانت لهما أصداء طيبة. وكانت الشكوى مغامرة غير هينة إذ هي وضعت الدولتين الصغيرتين في وجه دولتين من الدول للكبرى نوات العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وكان فيها أيضاً نوع من الاستفزاز للجانب البريطاني الذي سعى أولاً إلى الظهور بمظهر الوسيط في الخلاف.

ولكن فرنسا وبريطانيا كفتا قلقتين، بخاصة، من استثمار سوفيائي للشكوى، فمالتا إلى البحث عن حل مع الوفدين السوري واللبناني قبل طرح الشكوى على المجلس. وقد تعذرت هذه المحاولة لأن الموقف الفرنسي بقي قريباً جداً إلى منطق الاتفاق البريطاني-الفرنسي في كانون الأول، فيما أمر الوفدان اللبناني والسوري على حصر البحث في تحديد موعد وإجراءات عملية للجلاء لثنام، وأفضين شمول الاتفاق العديد مسائل أخرى.

وفي 14 شباط بدأ المجلس مناقشة الشكوى. وكان عليه أن يقرر أولاً إن كان أمام «نراع» يعجب عن بريطانيا وفرنسا حق التصويت باعتبارهما طرفين فيه أم أمام «حالة» فلا يكون لها هذا المفعول. وقد انتهت هذه المرحلة بعزف المنعيين الفرنسي والبريطاني طوعاً عن التصويت.

بسنده الطيران. ولكن صمود المصريين أبشاهم في أسود إلى أن حلت اللجنة الأولى. وكانوا قد تقفموا، في هذه الأثناء، شرقاً من المجدل إلى القالوجة وبيت جبرين والخليل.

يجوز وليد الخالدي حيلة هذه المرحلة الأولى من العرب بملاحع يوحى جلها بحيازة الجانب الصهيوني عناصر تفوق مهدت لكسبه العرب. وذلك بخلاف ظواهر بدت موحية بخلاف تلك. من ذلك أن تقدم الجيش العربية حصل إجمالاً في المناطق العربية الصرفة، وأن المستعمرات اليهودية التي استولي عليها كانت واقعة - باستثناء مشمار هيردين التي احتلها الجيش السوري - في المناطق الملحطة للعرب بموجب قرار التقسيم، وأن خطوط الدفاع الصهيونية الرئيسية لم تُخترق وأن استيلاء الجيش الأرني على القدس الشرقية - على أهميته - لم يفتنر بقطع الإمداد فعلاً عن القدس الغربية التي وقعت (بما فيها أحيائها العربية) في قبضة الصهاينة، وأن القوات الرئيسية للصهاينة بقيت سليمة وفي موقع الهجوم فيما استقرت القوات العربية على خطوط دفاع بدت - في الحالة المراقية خصوصاً - مفرطة الطول بالقياس إلى العهد المتقرر. أخيراً، يجب لعظ العطر الدولي لاستخدام السلاح وقد وقعت الجيش العربية ضحية له دون القوات الصهيونية التي كانت لها مصادر تسلح خاصة، لا بطول إليها العطر، وكانت مرتكرة، في فلسطين نفسها، إلى قاعدة متينة من الصناعات العربية. يُستثنى من هذه الصورة القائمة نجاح الجيش المصري في عزل النقب الملحوظ للدولة اليهودية في قرار التقسيم ثم انتشاره بحيث قطعت عن سائر المناطق اليهودية 25 مستعمرة كانت ضحية السكان ولكنها كانت حصينة فلم تسقط في أيدي المصريين. تلك هي - في وصف الخالدي - خلاصة الوضع الميداني عشية هنة الأسابيع الأربعة التي بدأت في حزيران.

## منازعات في النزاع

لَمْ عرض الطرفان الشاكيان قضيتهما، مركزين على حقوق السيادة وعلى الضرر اللاحق بالأمن من جراء المراقبة المستمرة للقوات الأجنبية في بلادهما، وهو ما رَدَّ عليه النديب الفرنسي بالتنكير بتجنيب المشرق ويلات الحرب، وبالمسؤولية الأمنية للدولة المتدبئة. وهو ما رَدَّ عليه النديب البريطاني أيضاً بالتنكير باللاجئ السوري واللبناني إلى قوات بلاده في الأزمة التي شهدها ربيع 1945. فبدأ أن مهمّة القوات الفرنسية هي حفظ الأمن ولكنها تعتمد إلى الإفراط في القمع فتوسعها القوات البريطانية عن ذلك... وأما مندوبو الدول الأخرى فأبدى معظمهم ميلاً إلى الموقف السوري واللبناني، ولم يندوب الولايات المتحدة موقفاً وسطاً.

وقد طرح على المجلس صيغ عدة لقرارات سقطت على التوالي... إلى أن طرح مشروع قرار أميركي نال الأصوات السبعة المطلوبة، ولكن حتى النقض السوفياتي عاد فأسقطه وانتهى البحث كله إلى لاقرار. إذ ذاك عمد اللوردان الفرنسي والبريطاني إلى إعلان التزامهما مشروع القرار الأميركي تطوعاً واحتراماً لإرادة الأكثرية، وكان هذا الشروع إعلان ثقة بعزم فرنسا وبريطانيا على إجلاء قواتهما وطلب لإجراء «مفاوضات» بين الدول الأربع «مستقلة» بموضوعها (وهو الإجلاء) عن أية مسائل أخرى، ولم يكن في المشروع موعِد مُعَتَد لإتمام الإجلاء ولا التزام بنتيجة محتملة للمفاوضات.

## ٢٠٨ المفاوضات والحسم

طُرِحت الشكوى السورية اللبنانية إلى مجلس الأمن في 26 شباط. وفي 19 منه أبلغ وزير الخارجية البريطاني أنورين بينغ اللوزينين السوري واللبناني بنية بريطانيا اختصار مدة الإجلاء واعتقله بعسن النية الفرنسية أيضاً. وعلى الأثر بروز السؤال المتعلق بمكان المفاوضات، وكان الجانب الفرنسي ملجأً في طلب إجرائها في باريس. وكان الجانب البريطاني يفضل عاصمته من غير استبعاد للعاصمة الفرنسية. وما لبث الوفد اللبناني أن انقسم، فتصلّب شععون في رفض باريس مكاناً للتفاوض وتمسك بإجرائها في لندن أو في بيروت، وبعد تأمل، مال رياض الصلح إلى باريس ووافق في تلك فرنجية وسالم. وقد

عشيت الهدنة الأولى هذه، كان بن غوريون يتبنّى في مذكراته، بصيغ يقتزن فيها الهياج الشديد بالاعتداد بالنفس، ما ذكرناه في موضع آخر من عزمه، لا على تعظيم الجيوش العربية التي دخلت فلسطين وحسب، بل على ضرب صور صيدا وبيروت وتدمير عمان وإسقاط سوريا وقصف بئر سعيد والإسكندرية والقاهرة، إذا وصلت مصر القتال وعلى تحويل لبنان إلى دولة مسيحية يحدّها الليطاني من الجنوب... وهذا فضلاً عن «تحرير القدس» والاستيلاء على النقب وتدمير اللد والرملة... وبعد أيام من الهدنة كان بن غوريون يجزم برفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مواطنهم معلناً أن يلبغا ستكون مبنية يهودية.

وكانت الهدنة فرصة لمراجعة الوضع العسكري من الجهة الصهيونية وترتيبه تهديداً للهجوم. وكان هم بن غوريون الأول تحول الهاغلقاء إلى جيش نظامي للدولة الجديدة تكون له بنية الجيوش النظامية ونمط تأطيرها وقيادتها، ويكون له احتكار القوة المسلحة في الدولة. وهذه مهمة واجه بن غوريون، وهو عاض في إنجازها، معارضة من اليمين وأخرى من اليسار. وكانت خطته تثببت الجبهتين الشمالية والجنوبية وتعقيق نصر حاسم في وسط فلسطين حيث انتشر الجيشان الأردني والعراقي. وكانت القدس نقطة تركيز فائقة الأهمية في تفكير الرجل.

وفي هذه الآونة، انفجر الصراع بين بن غوريون وزعماء الإراغون، وكان التنافس العسكري ظاهراً بينهما من حين تبادل القتال. فقد انتكست المفاوضات المتعلقة بدمج الإراغون في جيش الدولة الجديد مع قدوم سفينة حملت إلى قلّ أبيب شحنة سلاح ضخمة للإراغون وصلت من المتطوعين. وحين رفض قبطانها الأميركي تسليم الشحنة إلى الجيش، أصدر بن غوريون الأمر بإزالة المتطوعين وإغراق السفينة بعمولتها.



بنى هذه الأفضلية على أن المفاوضة المباشرة مع الحكومة الفرنسية في عاصمتها أقرب إلى الإلزام والحسم من مفاوضة الائتداب في بيروت. وكان سبيروس الذي لبث يتابع القضايا السورية واللبنانية بعد استعماثه النهائي من بيروت، في أواخر 1944، يفضل لندن ويوقف وراء شمعون في تصلّبه. وقد وصل الأمر بسبيروس إلى حدّ مكاتبة رئيس الجمهورية منقداً بأداء الوفد اللبناني في لندن ومتعرّضاً بالاسم - بعد استثناء كميل شمعون من التنديد - لرياض الصلح. وهذا التنديد أوصله إلى الصحافة صائب سلام الذي تلقى رسالة مماثلة من الجنرال البريطاني. وبعد مفاوضات مع رئيس الجمهورية والحكومة في بيروت، انتهى العمل بسفر الوفد اللبناني - باستثناء شمعون الذي شاهر على رفضه - إلى باريس فيما أحجم الوفد السوري وعاد إلى دمشق مخفّفاً رئيسه في لندن للمتابعة. وكان رياض الصلح قد ضمن الموافقة السورية على مهنة الوفد اللبناني.

عليه دارت أولاً مباحثات عسكرية بين خبراء بريطانيين وفرنسيين، دامت أياماً وأبغضت نتائجها إلى الوفد اللبناني. وكانت الخلاصة أن يتمّ الجلاء البريطاني عن سوريا ولبنان في نهاية حزيران 1946 والجلاء الفرنسي في مطلع نيسان من العام التالي. ووجد العقرب اللبناني في هذا المرض إخلاصاً يتزامن الجلائين كان يعنّره وطولاً في المدة لا مسوغ له. وكان المسؤولون اللبنانيون قد أبدوا في أوقات سابقة خشيتهم من أن تستعجل بريطانيا سحب قواتها فتتحرّز حركة القوات الفرنسية في البلاد.

وحيال الإصلاح اللبناني، اختصر الفرنسيون مهلة انسحابهم إلى نهاية 1946 متعهدين أن يعقب وحيل قولتهم المقاتلة عن البلاد وحيل القوات البريطانية، مع انتصاف العام، عن كسب، فلا يبقى منها في نهاية آب سوى فئتين وقيادتين لترحيل العتاد. وقد طلبوا مساعدة لبنانية في الحراسة والنقل لقاء هذا التسريع.

وقد وافقت الحكومة اللبنانية على هذا الاتفاق الذي نُقِدَ بعدئذيره، فنُقش تاريخ الجلاء في 31 كانون الأول 1946 على لوحة حجرية في نهر الكلب، واستوى هذا اليوم عيداً سنوياً للجلاء. وأما في سوريا فكان الاتفاق البريطاني - الفرنسي، في

وأما من جهة اليسار الصهيوني، فكان مدار الخلاف مع بن غوريون ورغبته في تعزيز دور المحترفين في الجيش على حساب غير المحترفين الذين كانت كثرة منهم منتمية إلى حزب الهايم الاشتراكي. وهو ما انتهى بين غوريون إلى إقالة قائد الهاغاناه غاليلي ثم إلى إعادته ثم إلى إبراز يابين الذي ما لبث أن خاصمه. وقد سوي هذا الخلاف الذي تخلّله تهديد من بن غوريون بالاستقالة، بعزل وسط ولم يظهر له أثر في الجهد الجارية لتعزيز الجيش عميداً وعتاداً. وهي جهود أثمرت كثيراً في أثناء مدة الهدنة الأولى هذه.

في الجهة العربية من جهات فلسطين، كانت الصورة مغايرة. كانت القيادة العامة للجيش المعاربة قد نطحت بالواء العراقي نور الدين محمود. ولكن الجانب العراقي أخذ يشكو إلى الجامعة العربية بقاء وحدة القيادة هذه أشبه بالبهيم. وقد رآه الطين بلة إصرار البريطانيين على حجب طلبات السلاح التي تقدّمت بها الجيوش العربية. ثم وصل الأمر إلى اقتراح محمود قزّز القيادة العامة بمجلس لرؤساء الأركان. وهو ما كان من شأنه أن يضع فاعلية القيادة في مهبط الربع. وكانت الخلفية السياسية لهذا الجدل، وهي التنازع وفقدان الثقة بين العرويين العربيين، واضعة تماماً. ولم يكن هذا الجدل قد أقضى إلى خطة للعرب ولا إلى توحيد للقيادة حين طرح برنادوت مشروعه في أواخر حزيران. وكانت خطة برنادوت تحسّن صورة الوحدة الجغرافية لكل من الدولتين العربية واليهودية، باقتراحها خريطة بديلة من خريطة قراو التقسيم. وكانت تنبغ القاعدة الجغرافية للدولة العربية وتضمّ إليها القدس مع حفظ استقلال بلدين للأقسام اليهودية منها. ولكنّها - أي خطة الوسيط - كانت تقتر لإسرائيل بما استحدثت من أمور واقعة في الجليل الغربي وعلى سائر الساحل الفلسطيني. وتلمية التقى العرب واليهود

نهاية عام 1945، قد أسفر عن بدء الجلاء فعلياً وقطعه أشواطاً قبل مشادثات لندن ومفاوضات باريس. عليه فُرض الطرفان الأوروبيان مواصلة وإنهاءه في سُنّة أسابيع. وهو ما كان. فاستمر السابغ عشر من نيسان 1946 يمناً للجلاء في سوريا، سابقاً «اليوم» اللبناني بأشهر. وكان هذا اليوم كُلف سوريا تضمينات جسيمة في ربيع 1945 وقبله في غير مرحلة من عهد الانتداب الفرنسي. ولم يكن بد من أن تطبع هذه التضحيات الصورة الإجمالية اللاحقة للعلاقات الفرنسية السورية بطابع النفور والمراة.

## ٢-٨٣ رأس الكونت ورأس الحكومة

لم تكن مفاوضات الجلاء في باريس عملية هينة. فهي قد شهت أخذاً ووداً كان مدارها المطامح الفرنسية في حفظ «المركز الممتاز» وأسفرت، في أواخرها، عن توثر كاد أن يقضي إلى قطعها. وكان يواجه الوفد اللبناني فيها وزير الخارجية جورج بيدو ومساعده. وكانت هذه العقبة قد بقيت في عهته بعد رحيل شارل بيغول وحكومته المؤقتة في 20 كانون الثاني 1946 وتوزير بيدو مجدداً في حكومة فيليكس غوان. ولم يأت بيدو إلى الوزارة من المرساة الدبلوماسية وإنما كان، في الحرب، رئيساً للمجلس الوطني للمقاومة بعد مقتل جان مولان. وهو أصبح، بعد التحرير، رئيساً للحركة الجمهورية الشعبية، النظير الفرنسي للأحزاب الديمقراطية المسيحية في أقطار أوروبية أخرى، وأحد الأحزاب الثلاثة الكبرى التي حكمت فرنسا المحزرة مع فيغول وبعد استقالته. وكانت «الجمعية التأسيسية» ما تزال جاتة، أثناء المفاوضات الفرنسية اللبنانية، في وضع دستور «الجمهورية الرابعة» لاستفتاء الأمة عليه وإجراء الانتخابات العامة بعد ذلك. عليه لم يكن بيدو مستعداً لتقبل إخفاق في هذه المفاوضات بدا أنه قد يجند اضطرابات العام السابق في «دولتي المشرق» ويعنله حرج شكوى جديدة كانت هاتان المولتان مستعنتين لتقديمها إلى مجلس الأمن الدولي. ولم يكن الاحتمال نفسه ليرضي شريكه حزب بيدو الكبيرين في الحكم، أي الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، إذ كان تحقيقه سيقود الحكومة إلى أفعال مجافية لسياستها المعلنة...

على رفض هذه الخطة ورفض العرب، على اضطراب أموره العسكرية، تمديد الهدنة الذي قبله اليهود.

وكان لمشروع برنادوت بعد آخر زاد البلبلة في الصف العربي، وهو اقتراحه ضم فلسطين العربية وشرق الأردن في دولة واحدة وإنشاء وحدة اقتصادية بين هذه الدولة وإسرائيل. وهو الاقتراح جاء مُلبياً مطامع الملك عبد الله، ولكن دول المعور المصري-السعودي في الجامعة العربية كانت ترفضه رفضاً باتاً.

## حرب 1948: المرحلة الثانية

مع انتهاء الهدنة الأولى في ٢ تموز، بدأت المرحلة الثانية من الحرب وبدأ وضعاً فيها أن المبادرة الهجومية أصبحت، إجمالاً، في يد القوات الإسرائيلية. بالشرت هذه القوات تنفيذ خطة بن غوريون معتلة. فشنت، في الشمال، عملية «بروش» لاستخلاص مستعمرة مشمار هيردين من يد القوات السورية ومملّية «ديكل» لسحق جيش الإنقاذ المعسكر في الجليل الأوسط وكانت قاعدته الناصرة. وقد أخفقت العملية الأولى، بعد قتال عنيف دام أربعة أيام، ولم تنزعج المواقع السورية. وأما في الجليل الأوسط، فكان القلوبي هو المبادر إلى الهجوم مستهدفاً مستعمرة سجرة الواقعة على تقاطع مواصلات إستراتيجية. وتميزت هجمات جيش الإنقاذ ومن معه من المتطوعين بالشراسة ودامت ثمانية أيام. على أن المستعمرة صمدت، وأفادت القوات الصهيونية من انشغال القلوبي بها لتبدأ عملية ديكل بتوجيه هجوم من جهة الساحل على الجليل الأوسط. وقد صد هذا الهجوم فتمت وجهته نحو الجنوب. هكذا سقطت الناصرة في 16 تموز وأصبحت قوات جيش الإنقاذ معصورة في قطاع من الجليل قاعدته الجنوبية قرية عيلبون وكنهه الشماليان قربتا ترشيحا والمالكية القريبتان من الحدود اللبنانية. وكانت قري

وقد كان نصيب رياض الصلح من العملية التي باشروها الوفد اللبناني تأليفاً لقضيته، أن يعتبر أصعباً له في هذا اليمار الذي كان البقاء لسياسته ولصعافته من أواخر العشرينات وعبر الثلاثينات. هذا فيما تولى يوسف سالم الاتصال بنوي المصالح في المشرق من وسط الأعمال، وتولى حميد فرنجيّة والوزير اللبناني المفوض في باريس أحمد الداعوق تعريبك فاعليّات أخرى ذات أهمية.

وعلى جاري العادة، بدأ المؤسسون الانتدابيون، في الوفد الفرنسي، أميل إلى التشنج من رئيسهم للوزير، وكان يتقدّم هؤلاء الكونت ستانيسلاس أوسترووخ، كبير مساعدي الجنرال بينيه، في بيروت، يدعمه العسكريون. ويروي يوسف سالم أن رياض الصلح أخذ يتحين فرصة لإبعاد أوسترووخ عن المفاوضات، وقد سعت له حين دعا بيدو للفريق اللبناني إلى عشاء... طلب رياض إلى زميله أن ينتحيا بأوسترووخ ناحية من المكان بعد العشاء وافتحا معه موضوع حملة فرنسية لمسيحيي الشرق. وهو ما فعلاه ورياض واقف غير بعيد حتى أشار إليه سلام بحركة من رأسه، فالترب رياض من خلف أوسترووخ وكان هذا الأخير يشيد بفرنجيّة لطرجه الموضوع مؤكداً له أن فرنسا ستبقى العامية للمسيحيين. وما كان من رياض إلا أن صاح بالرجل مضجاً:

- ماذا يا كونت؟ - حملة مسيحيي لبنان؟ - وأنا ماذا جئت أفعل هنا؟

ولم يقبل رياض عنراً لأوسترووخ. وأعلن أنه مسافر الفداء إلى بيروت. ولم يترك لأحد مجازاً لثنيه عن مفارقة المكان فوراً بل استأن صاحب الدعوة وانصرف.

وكان أن يبدو، بعد وقوفه على الواقعة، زار الوفد اللبناني، سبعة اليوم التالي، في فندق معتدراً، وأبلغه إقصاء أوسترووخ من الوفد ثم ساءت المفاوضات، بعد ذلك، إلى أحسن الخواتيم.

مهنة أخرى باشروا رياض من باريس، وهي إطاحة حكومة سامي الصلح. كانت علاقة رياض بصهره وابن عمه قد بنت حسنة في أيام حكومة سامي الأولى سنة 1942 وذلك على الرغم

إجزم وجيع وعين غزال، وهي التي عُرفت بالثلث الصغير وتقع على سفوح الكرمل إلى الجنوب من حيفا، قد أبليت بلاء حسناً في عرقلة المواصلات الصهيونية خلال الأسابيع السابقة. فشنّ الجيش الإسرائيلي هجوماً عليها في أوائل مرحلة المهنة الأولى وآخر في نهايتها انتهاء بالإخفاق. فأنجمها بالثلث حشد له قوّات كبيرة في مرحلة المهنة الثانية وهو الهجوم الذي انتهى بسقوط الثلث الصغير في 24 تموز.

على الجبهة الوسطى، شهدت هذه المرحلة ملأاً للذ والرملة التي استوت فخيرواً أول متجراً بالهزيمة العربية في فلسطين. كان الجيش العراقي منتشراً في قطاع كبير جداً من فلسطين يمتد من جسر الجامع على الأرض شرقاً إلى جنين فطولكرم شمالاً وغرباً إلى قلقيلية وإلى رأس العين جنوباً، وتقع هذه الأخيرة على بعد 16 كلم من اللد. وكنت قصة هذا القطاع نابلس. وكان الجيش الأردني منتشراً بين رأس العين شمالاً فالطوبس جنوباً فالقدس الشرقية ثم أربعا شرقاً. وكانت الأخيرة قصبتها. وكان طول الجبهة العراقية، ومعه طول الطريق لإمداد الجيش من بغداد، عبئاً على حركته، على الرغم من تمريره في هذه المرحلة. عليه اقتصر دور الجيش العراقي على غارات محدودة وعلى حمايته جنين ولم يتعزّز لمنع سقوط الثلث الصغير ولا لمنع سقوط اللد والرملة. وأما الجيش الأردني فكان متمركزاً في التلال للشرقة على اللد والرملة لعملية طريق الطورين ولم يكن قادراً على حماية المدينتين من هجمات القوّات الصهيونية المسيطرة على القطاع الغربي حتى الساحل.

هكذا لم يدافع عن اللد والرملة إلا أهلها ومهمهم تبعة أردنية مرئية انصرفت على 125 عنصراً وبضع مصفحات. وهذا في وجه أربعة ألوية صهيونية خُشيت لإسقاطهما في عملية أطلق عليها اسم عملية «داني».

من ترشيح رياض أولاً لتشكيل الحكومة. وثمة ما يجيز التراجع أن الخلاف بين الرجلين قد قُرنه في انتخابات 1943 النيابية حين أقبل سامي الصلح على معارضة أيوب تابت، وهو الخارج لتوه من رئاسة النجدة على أثر حملة إسلامية عارمة تصدها رياض الصلح. ثم ساءت العلاقة كثيراً، في أيام راشيا، إذ أبهى سامي ميلاً إلى تشكيل الحكومة التي استمات إميل إده في البحث عن رئيس وأعضاء لها، دونما طائل. وقد ظهر رياض لجبران جريج قلقاً من قبول سامي هذه المهمة فيما «الدولة» معتقلة. ويستفاد من كلام قاس لجبريد أرسلان قاله في مجلس النواب (ولم يرد عليه سامي) أن ابن سامي الصلح هو السني ثنى والده عن عزمه بفعل التهديد. فكان أن نزل هذا الأخير، على حصان أبيض، حالاً ثبت رسيماً أن ممتقني راشيا سيفرج عنهم، له يفتح «مجلس النواب المعلق» دون أعضائه من أول أيام الأزمة. والمؤكد أن الصلحين اللذين تناوشا مراراً في المجلس النيابي قد بلغا أقصى الخصومة حين وقع سامي، بعد حرب فلسطين، ومعه ثلاثة نواب آخرين، اقتراحاً قنعه باسمهم كمال جنبلاط وقضى بتقديم رياض إلى المحاكمة (وهو إذ ذاك رئيس الحكومة) في ضوء نتائج الحرب.

في كل حال، شجع رياض رفيقيه الوريثين على الاستقالة من الحكومة. وعرضه، في هذا التشجيع، سوء أداء الحكومة في مواكبتها لوفدها المقارص، وسكوتها عن حملة التجريب التي تعرض لها الوفد. وكان يدعو سقلم إلى الاستقالة داع آخر هو أن رئيس الجمهورية روبرت الداخلية بالوكالة إميل لعود أخذاً في غيابه قرارات وتدابير ما كان ليوافق عليها، وهو الورور الأصل، فأخلفا وعدهما إياه بالامتناع عن مثل ذلك. وقد مضى سالم في قراره حتى النهاية. ولما فرنجية النفي تأخر في روما عن رفيقيه المائدين إلى بيروت، فتمكّن رئيس الجمهورية من ثنيته عن الاستقالة. وحل فيليب نقلا - بعد تروث - محلّ سالم. فتمكّنت حكومة سامي الصلح من الصمود ستة أسابيع إضافية. وأطاحتها، في أواسط أيار، استقالة أعضائها من حلفاء عبد الحميد كرامي.

فسقطت المدينتان بين 11 و14 تموز وسقط معهما 23 قرية في المحيط، واُتُفرت في اللدة خصوصاً، مذابح مروّعة، فكان الضحايا بالآلاف ومُنع الأهالي، ومعهم من كان قد نرح سابقاً من يافا وجوارها، إلى النزوح وقد عصف بهم دعر هائل. ومات منهم، وهم في طريقهم إلى الخطوط الأردنية، مئات أخرى عطشاً وإعياءً وسلب الجنود الإسرائيليون النساء ما عليهن من حلي وهبها المنازل والمخارج. وبلغ عدد النازحين سبعين ألفاً نصفهم من السكان ونصفهم نازحون سابقون.

واصلت القوات الإسرائيلية، فور سقوط اللبنيين، هجومها، محاولة الالتفاف على اللطريين، في عملية أطلق عليها اسم «كيدم»، وذلك عبر الفصل بين القطاعين المرافقي والأردني. وكان هدفها احتلال القدس القيمة ثم التوغل في اتجاه نابلس. ولكن الجيش الأردني صدّ هذا الهجوم وإن يكن الأخير أضعف العصار لضروب على القدس الغربية وأربك مواصلات الجيش الأردني مع الساحل.

هذا، وقد ضُغت فلسطين العربية من أفساها إلى أفساها بأخبار ما جرى في اللدة والرملة. وطاول النقد المقارص الجيش الأردني أولاً ورامته البريطانية. وطاول أيضاً الجيشين المرافقي والمصري اللذين لم تكن موافعهما بعيدة عن المدينتين.

على الجبهة الجنوبية، كانت غاية القيدة الإسرائيلية، في هذه المرحلة، خرق خطوط انتشار القوات المصرية التي كانت تعزل النقب بما فيه من مستعمرات يهودية محصنة. وقد نفّذت القوات الصهيونية عملياتين لهذه الغاية. ودار القتال سجلاً بين الجيشين واشتد كثيراً في مثلث رأسه أسدود وقاعدته طريق الجدول - بيت جبرين. واشتركت فيه قوة سعودية وأخرى سودانية حضرتا لتعريض هذه الجبهة. واشترك فيه أيضاً

عاد رياض الصلح إلى بيروت، ومعه يوسف سالم من طريق فلسطين ولبنان الجنوبيين. وذلك في اليوم الأخير من آذار 1946، أي بعد غياب طال ثلاثة أشهر. وكان الفرح عاماً بالاتفاق على الجلاء القريب للقوات الأجنبية وعلى خلو لبنان منها لأول مرة منذ اتخاذه سنة الدولة غذاة الحرب العالمية الأولى. وكانت أخبار الدور الذي لعبه رياض الصلح في هذه المفاوضات الصعبة قد شاعت. فجرى له ولرفيقه (وهما نائبان عن الجنوب) استقبال حاشد بدأ في الناقورة واتصل في صور وصيدا وبيروت.

أتاح هذا النصر لزعامه رياض الصلح اللبنانية أن تسترد جانباً من هيجها كانت السياسة الداخلية قد استهلكته في عهد حكومتيه الأولىين. مع ذلك، لم يغفل رياض الصلح ابن عهده حين استقالت حكومة هذا الأخير في 22 أيلول. فقد كان عبد الحميد كرامي هو الذي ذهب بالحكومة إذ سحب منها حلفاءه. لذا اتجه رئيس الجمهورية إليه مضطراً، إذ لم تكن حبال الود موصولة، بعد اختبار الحكومة الكرامية الأولى، ولم يكن العهد به قد بُدع. ولكن كرامي اشترط توزيع أقطاب هم رياض الصلح ومكمل شمعون وهنري فرعون. ثم إنه عاد أيضاً إلى برنامجيه الإصلاحية، وكان يقضي، في ما يقضي، باعتماد القضاء (لا المحافظة) دائرة انتخابية. وكان هذا البند (الذي تمسك به كرامي) يؤمن له «الاستقلال» بتمثيل طرابلس وفنائها وبقنيه عن قوى انتخابية أخرى في الشمال كانت علاقاته ببعضها صعبة. وكان بعضها أقرب إلى خصومه في طرابلس. على أن رئيس الجمهورية كان معزكاً مناوأة الزعماء (وفيهام هو نفسه وللبعض من حلفاء كرامي الكبير أيضاً) لهذه الصيغة. فكان أن تعثر تكليف كرامي وكُلف سعدي المنلا، نائب طرابلس الآخر وحليف كرامي المستقيل من حكومة سامي الصلح، تأليف للحكومة الجديدة. وبدا تأليف كرامي وميل الغوري إلى العطفية بحكومة مطوعة ضامتين لتحصين المنلا أكثرية نيابية. وكان كرامي وهنري فرعون، على الخصوص، يقفان سداً في وجه تكليف رياض الصلح. عليه ألف المنلا حكومة كان الوجه القوي فيها البيروتي صائب سلام، وكان يزور أول مرة وتسلم حقيبة الداخلية.

ولم تلبث الحكومة للنلا أن تعثرت بالأزمة الاجتماعية التي كشفتها «الاستراحة» اللبنانية من مسلسل المواجهات

مجاهدون من قري المنطقة. ولم تتمكن القوات الصهيونية من تحقيق أهدافها، فبقيت موازين العجبة الإجمالية على حالها، تقريباً، إلى أن أعلن مجلس الأمن هدنة جديدة غير معدودة ولا مشروطة تسري ابتداءً من 18 تموز تحت طائلة العقوبات إذ جعل مرجعها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكان على الوسيط برنابوت أن يسعى، في أثناء هذه الهدنة، إلى تسوية دائمة قبلها طرفا النزاع.

### سقوط فلسطين

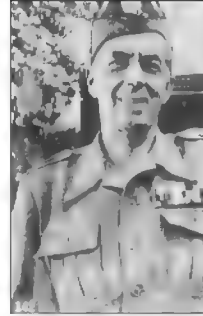
لم تكن الهدنة الثانية هذه هدنة فعلية، فهي قد شهدت انهيار الجبهات العربية في فلسطين وبلوغ دولة إسرائيل الجديدة حدوداً قريبة من حدودها اليوم. وهي قد شهدت أيضاً تلاطفاً شديداً في المواقف بين القادة العرب وأكثبه اتصالات أردنية-إسرائيلية رسمية رمت إلى عقد صفقة تُقسم فيها فلسطين بين الطرفين، على أسس ترسمها، إلى حد بعيد، وقائع الميدان العسكري الجديدة. في هذه المرحلة أيضاً، ظهر التضعف جلياً في الصفوف الفلسطينية، واستولى الإحباط على القادة العسكريين في الجبهة العربية، فاعتكف غير واحد منهم، احتجاجاً، مدة من الزمن. هذا فيما كانت القوات الإسرائيلية تتعزز وتنتهي لتسييد الضربة الساحقة وكانت تتعقب لها، على الأخص، السيادة في المجال الجوي، وكانت قيادتها السياسية تنتهي، بعد تجاذب، إلى خطة واضحة لم تلبث أن دخلت مجال التنفيذ.

كانت هزة سقوط اللد والرملة مستمرة التردد في كل اتجاه. فأنشئ لذلك عبد الله وحكومته باللأمانة على القائد الإنكليزي لجيشه غلوب باشا، وكان هذا قد علل نقص الجيش بالنقص في الذخائر. واستقال رئيس الحكومة العراقية مزاحم الباجه جي لَمْ سحب استقالته. واعتكف رئيس

الدولية، بعد أن بوشر بتنفيذ اتفاق الجلاء، على وجه السرعة، فكَرست فرنسا، في أوائل تمّوز، نهاية الانتداب رسمياً، بسحب «المنسوب العام» الجنرال بينيه وإرسال «السفير» الأول لها في بيروت أرمان دو شايلا ليحل محله. وكان للحزب الشيوعي دور بارز في قيادة الحركات الإضرابية (وكان أبرزه مشتتاً بالتأييد السوفياتي لقضيتي لبنان وسوريا) وأظهر صائب سلام شدة في مواجهة هذه الحركات.

هكذا وجد رياض الصلح نفسه، في أيلول، مستطيعاً تسديد ضربة إلى حليف كبير لكرامي هو رئيس مجلس النواب صبري حمادة. فأسهم سعي رياض إسهاماً بارزاً في رفع صتيقه الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا إلى سدة الرئاسة الثانية. وذلك بأكثرية محدودة ولكن كافية لإثبات ضعف الحكومة التي أيدت حمادة. وكان فوز أبو شهلا دليلاً على أن القاعدة الطائفية لهيكل السلطات لم تكن قد استقرت، بعد، في خريف 1946، وكانت راسية على حكم الأمر الواقع القديم لا على حكم اليثاق الوطني. في كل حال، أثار سقوط حمادة احتجاجاً شيعياً ومطالبة برئاسة الحكومة لشيعي. وما لبث صبري حمادة أن تقدّم من المجلس باقتراح قانون لإلغاء الطائفية كان نصيبه من النواب التفهم المهذب أو التحفظ المهذب، ثم النوم العميق.

وكان لاقترب موعد الانتخابات النيابية مفاعيل قوية برزت شهراً بعد شهر في وضع حكومة المنلا وفي موازين المجلس النيابي وفي موقف رئيس الجمهورية. كان هذا الأخير عالماً أن المجلس المقبل سيختار خلفه في الرئاسة سنة 1949... أو يختاره خلفاً لنفسه. وسواء أكانت نية تجديد الولاية مستقرة في نفسه، في أواخر سنة 1946، (وهذا في حكم المؤكد) أم كانت غير مستقرة بعد، فإن انتخابات الربع التالي النيابية أظهرت تصميمه القاطع على كسب النيابة لأكثرية تناصره. وكان هنري فرعون راغباً في زيادة عدد النواب إلى 77 ونقل مقعده من زحلة إلى موطنه بيروت، فارتأى أن يتقرّب من سني قوتي في بيروت هو رياض الصلح، ولقي من هذا الأخير ترحيباً وضع حداً للخصومة. وهو ما أفضى إلى ترحيل حكومة المنلا في 14 كانون الأول سنة 1946 ورفع العطر - بممالة من رئيس الجمهورية - عن تكليف رياض الصلح تشكيل حكومة تقود البلاد في الانتخابات النيابية.



142 برنوت

الأركان العراقي صالح صائب الجبوري في منزله ثم استجاب لطلب الوصي عبد الإله فعاد إلى عمله بعد أسابيع. ودارت اتصالات بين عبد المجيد حيدر سفير شرق الأردن في لندن، والياهو ساسون رئيس الدائرة العربية في الخارجية الإسرائيلية، المقيم آنذاك في باريس. وطلب الملك عبد الله، بواسطة القنصل الأميركي في القدس، مناطق انتشار الجيش الأردني في فلسطين ومعها النقب والجليل الغربي ويافا ثمناً لتسوية يعقدها مع إسرائيل.

ومن الجهة الإسرائيلية، أبلغ موشي شرتوك، وزير الخارجية، السفير حيدر بواسطة ساسون تمسك إسرائيل بعدد التقسيم التي رسمتها الأمم المتحدة سنة 1947، مع إضافات إلى النصب الإسرائيلي. ولم يجد شرتوك - الذي كان يعيب عن أسئلة طرحها حيدر - مانعاً من ضم ما يتبقّى من فلسطين إلى شرق الأردن. ولم يجد مانعاً أيضاً من وحدة اقتصادية تنشأ بين الأردن وإسرائيل ولكن على غير الصورة التي كان قد اقترحها برنادوت. وأبدى شرتوك رفضاً لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ورأى أن يطنخوا في البلاد العربية بما فيها شرق الأردن والقسم العربي من فلسطين. أخيراً، سعى شرتوك، في إجابته



١٤٣ بن غوريون وشرنوك

هذه، إلى جعل إسرائيل نفسها والولايات المتحدة مرجعين لشرق الأردن بحيث يظل اعتماده على بريطانيا، فوعد بالسمي إلى تعصيل قرض أميركي لشرق الأردن بدعم أميركي لضم المملكة إلى الأمم المتحدة، إلخ. وكانت هذه المساعي الإسرائيلية قد لاحت لها بدايات حين توقف الاتصال بين إسرائيل وشرق الأردن بعد شيوع أخباره في أواخر تموز.

في نهاية تموز أيضاً، قرّرت جامعة الدول العربية خفض عبيد جيش الإنقاذ الذي كان مرابطاً في الجليل الأوسط بمقدار النصف. وكانت شكوى قائده فوزي القاوقجي مزة من النقص العلة في الذخيرة. فكتب إلى الأمين العام للجامعة يبلغه تنحيه عن القيادة في ٥ آب، ولكنه عاد إليها في 25 بعد تدخل من الملك السعودي.

وفي 15 أيلول، قدّم برنادوت مقترحاته النهائية إلى الأمم المتحدة فجعل الجليل الغربي في الدولة اليهودية، والنقب في الدولة العربية، واستعاد القدس للصايدة الدولية وطلب ضم الدولة العربية إلى شرق الأردن وإعادة اللاجئين العرب إلى ديارهم. وبعد يومين اغتالته في القدس منظمة شتيرن الصهيونية وكان يتزعمها يتسحاق شامير.

وقد جاءت هذه حكومة جد قوية فأطلق عليها لقب «حكومة الجبابرة». فهي قد جمعت فرعون وشعمون وعبد الله اليافي وضمت الوزيرين كمال جنبلاط ومجيد أرسلان يقابلهما وزير شيعي واحد هو صبري حماده الذي عُيّن وزارة الداخلية عن رئاسة مجلس النواب، وكان هذا الخلل ليللاً آخر على طراوة عهد العرف الطائفي وإشارة واضحة أيضاً إلى خوف بشاره الخوري المتجند من شعب إذه وقد أخذ يتعمّل بقوة جاهداً للنهوض من كبوة 1943. كان هذا الأخير قد زار باريس وراح يتوجّد إلى البريطانيين وطلق حذرته من عروبة جامعة الدول العربية. فكان الإتيان بكمال جنبلاط إلى الحكومة (وهو القريب العهد من ولاء إتقي معلوم) إحكاماً للسند الدرزي، في الجبل، أمام إميل إذه وحزبيته. وقد ضمت الحكومة الجديدة أيضاً جبرائيل المز والياس الخوري ونالت الثقة بالإجماع، باستثناء ثلاثة من النواب الشيعة عن الجنوب هم عادل عسيبران وكاظم خليل ورشيد بيضون فنموا استقالتهم من مجلس النواب، ياساً من «الإنقاذ» - في ما قالوا - واحتجاجاً على تعيين صبري حماده (مهر خصمهم الانتخابي أحمد الأسعد وحليفه) وزيراً للداخلية. وقد رفض المجلس استقالتهم.

أمّا رياض الصلح فكان يعود إلى مسؤولية غاب عنها سنتين وذلك ليقم فيها أربع سنوات رئيس خلالها أربع حكومات متوالية، وشهدت البلاد والمحيط في أثنائها أجسام الأحداث، وهذه أحداث تدبرها رياض الصلح بعزم وأقدم في مواجهتها، مخططاً أو مصيباً، وأضرّت به كثيراً وقتلته في النهاية.





144 صبري حمده ورئيس  
الصلح ومسؤولون  
لبنانيون آخرون ومهم  
ضيوف منهم نوري  
السميد وأبو الحسن  
وسيرس وشاكينيو في  
مناسبة بيروتية

145 رئيس الصلح وكيمال  
جنبلات حين كلفا  
مستشارين

146 أحمد الأسعد ورئيس  
الصلح في مهرجان  
التضامني





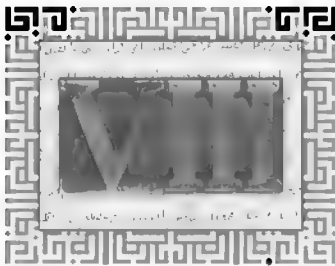


147 حكومة رياض الصلح الثالثة

148 الرؤساء القبطيون والسوريون أمام لوحة للجلال

149 بين صليب سلام وسلمى الصلح





وفي أيلول أيضاً، برزت رغبة عراقية، مردها إلى الشعور بخطر الوضع، في جعل الجيش الأردني تحت القيادة العراقية. ولكن المحاولة أفضت، بعد أخذ ورد، إلى الإخفاق. ولم يفلح الجانب العراقي أيضاً في حمل الحكومة المصرية على اعتماد خطط جديدة مشتركة. ثم أعلنت «حكومة عموم فلسطين» في 23 أيلول، في غزة، وكانت مبادرة المفتي أمين الحسيني إلى إعلانها قد لقيت موافقة من الدول العربية، بما فيها شرق الأردن، إذ اعتبرت تأكيداً لحق العرب في أرض فلسطين. مع ذلك، استثار هذا الإعلان مؤتمرات معارضة وأخرى مؤيدة. وكان واضحاً أن الخلاف بين المفتي الفلسطيني المصّر على استقلال الفلسطينيين بأمرهم والملك الأردني المصّر على ضمّ فلسطين العربية إلى مملكته كان هو الداعي إلى هذه المؤتمرات التي زادت الموقف العربي كله، في فلسطين، ضعفاً على ضعف.

من الجهة الإسرائيلية، كان التخطيط جارياً لاستكمال العرب بنصر حاسم على سائر الجبهات، وهذا مع أن إسرائيل تهلقت، في 8 أيلول، إصرار الولايات المتحدة على فرض احترام الهدنة. وكان بن غوريون راغباً في البدء بالجبهة الوسطى، ولكن وزير الخارجية شرتوك أفلح في إقناعه بالتعول أولاً نحو الجبهة الجنوبية، من غير إهمال الإجهاد على مقاومة جيش الإنقاذ في الجليل. وكانت ذريعة خرق الهدنة أن الجيش المصري يمنع وصول الإمداد إلى المستعمرات المعزولة في النقب وأن مشروع برنادوت ألحق الجليل كله بإسرائيل.

عليه، شنت القوات الإسرائيلية التي كانت قد عززت تمركزاً كثيفاً هجوماً ضخماً على طول الجبهة المصرية في 14-15 تشرين الأول. فتمكنت من اختراق خط المجدل-بيت جبرين منبهة الحصار المصري المضروب على المستعمرات الجنوبية. وحمل هذا الهجوم

في لبنان، كان النصف الثاني من الأربعينات، مرحلة قلق واضطراب مقيمين في الجاليين الاجتماعي والسياسي. وقد عاد صعباً اليوم تصور التقلبات المتتابعة التي شهدها تلك السنوات، والتآكل المستمر الذي راح ينال من رصيد دولة الاستقلال، في أثنائها. وذلك أن عمل الذاكرة للفرد أدرك تلك المرحلة في مساق «عصر ذهبي» مزعوم كان النخب عاشوا فيه يرون فيه، على الإجمال، وأياً آخر، وكان استمراراً للنفساء الذي حكم العداة السياسية والإدارية في لبنان، علاقات وممارسات ومؤسّسات، طوال عهد الانتداب، هو وحده ما ينفذ بالزوايا المقبلة، وهو ما لم يتوان صحافيين كبار وساسة عديدون عن التحذير منه. ولكن سلسلة المنجزات الجليلة التي شهدتها السنوات الثلاث الأولى من العهد الاستقلالي كتبت هذه الأصوات. كان الاستقلال قد التّزع والمعهدة المقيدة له قد اجتنبت. وكان الجلاء قد مشى شوطاً وقارب التمام حين شكّل رياض الصلح حكومته الثالثة في أواخر العام 1946. وكانت العلاقات اللبنانية - السورية قد أرسيت على تفاهم سياسي بنت معالجاته عثراته أمراً ميسوراً، وعلى وحدة نقدية وجمركية، أقيمت لإدارتها هياكل مستقبلية من الطرفين وإن بقيت بعض مندرجاتها موضوع تمليل متقطع من الطرفين أيضاً. وكان إنشاء جامعة الدول العربية قد جمّعت الغلاف السوري - اللبناني المتعلق بالتكوين الإقليمي للبنان، غداة العرب العالمية الأولى. وكان إنشاء الجامعة نفسها قد ضبط الضغوط على لبنان وسوريا من جانب أصحاب المشاريع الوحيدة، وأولهم عبد الله أمير شرق الأردن. وكان احتلال لبنان مقعماً في الأمم المتحدة قد أبطل الانتداب قانوناً، بعد اضمحلاله واقفاً، بذلك بحكم شرعة المنظمة. وكانت العلاقات اللبنانية - الفرنسية قد انتقلت إلى طور وثي، إجمالاً، غلب فيه الوجهان الثقافي والاقتصادي. وكانت تحرس الاعتدال الفرنسي في هذه العلاقات غلبة مستمرة للنموذج البريطاني في لبنان (وفي الشرق العربي كله) تحوّل فعلها، في لبنان، نحو هذه الغلبة، مجدداً، بعد أن طوّى ملف المعاهدة والجلاء. وكان يجاري بريطانيا أو (يسبقها) في تقييد المطامع الفرنسية للقاء الموفدين الأميركيين والسوفيياتي على رعاية الاستقلال اللبناني ونبه فكرة «المركز الفرنسي للامتاز» في لبنان وسوريا.

كان كلّ شيء (تقريباً) يبدو على ما يرام، إذن، وكان رياض الصلح قد أثبت أنه قطب الرّوح في أهمّ الأطوار التي اجتازتها

القوّات المصريّة على الإنكفاء جنوباً إلى مشارف مدينة غزة وألّفت عن احتلال بيت حانون القريبة من هذه الأخيرة بيت جبرين وبئر السبع. ووجد لواء مصريّ محرّز بقيادة الزعيم السوداني السيد طه نفسه محاصراً ومضروباً في الفالوجة بين الجدل وبيت جبرين فصمد فيها صلياً الهجمات المتلاحقة ببسالة استثنائية ومعتزلاً الغارات العنيفة حتّى وقف النار مجدداً في 22 تشرين الأول. وقد حفظ هذا اللواء موقعه حتّى توقيع الهدنة المصريّة - الإسرائيلية بعد أربعة أشهر.

كان لغزو الجبهة المصريّة وقع شديد على الدول العربيّة العابرة. فالتقى قائدها في عمان يوم 23 تشرين الأول. ولكن هذا اللقاء لم يسفر عن علاج للموقف العسكري، وانقسم الحضور بشأن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين. وبعد أيام، شنت القوّات الصهيونيّة هجوماً عاماً على جيش الإنقاذ في الجليل الأوسط. وفي اليوم الأخير من تشرين الأول كانت عملية «أجبرام» هذه تنجلي عن احتلال الجليل كله وعن عبور صهيوني في الشمال أسقط 14 قرية لبنانيّة في القطاع الشرقي من المنطقة الحدودية.



هذه المنجزات: من فرض نفسه مرشحاً راجع الكفة لتشكيل الحكومة بعد تفاهم استراتيجي مع بشاره الخوري إلى وضع البرنامج الاستقلالي لحكومته ومباشرة إنفاذه فوراً بفتح معركة تمثيل المستور إلى ترتيبه، مع الحكومة السورية، تسلم المصالح المشتركة ونظام تسييرها إلى مجازته، بعنكة وحزم، أركان المندوبية العامة المصممين على ربط مسألة «القوات الخاصة» بمسألة المعاهدة، إلى خوضه «مشاورات الوحدة العربية» في القاهرة ثم في الإسكندرية، إلى استعادته، في خوض معركة الجلاء، من لندن وباريس، ميراث خبرة وعلاقات كان قد اجتمع له في العقد الذي سبق العرب العالمية، إلخ.



150 أحمد رضا وسليمان ظاهر... مع رياض الصلح وبدا خلفه يوسف الزين

في كلّ ذلك، حرص رياض الصلح على حفظ الشركة بينه وبين بشاره الخوري، مدركاً أنها - بما مثلته على صعيد البلاد كلّها - هي الأرض الصلبة التي ترسو عليها المنجزات الاستقلالية وينفتح، انطلاقاً منها، أفق جديد للبلاد. فأمكن، من غير عنف يُذكر، حفظ قاعدة متنوعة المناهات والاتجاهات لحكم البلاد، وتقرّيم كتل سياسية - طائفية كانت موالية للانتداب وكانت، إلى أمس قريب، غلبة النفوذ في الساحة العامة. وبدا مقبولاً اعتبار حادثة 27 نيسان 1944 ثمّ العملة التي أثارها بروتوكول الإسكندرية، في أواخر السنة نفسها، من نوع الرموز القابلة للاستيعاب في مجتمع سياسي كثير الأقطاب.

وكان رياض الصلح حريصاً جداً - على ما سبقت الإشارة إليه - على إبراز دور بشاره الخوري في كلّ ما أنجز وحفظ مكانته، وهذا مع أنه - على غرار السياسيين بعامة - ما كان ليغفط نفسه حقها ولا ليتوانى في إظهار دوره هو للعيان. ومع اشتراك الشخصيتين في العنكة والخبرة السياسيتين وفي القدرة على الإدارة التفصيلية الدائبة للمعارك العامة، تتفق مصادر عتة على اختلاف الصورة الظاهرة لكل من الشخصيتين عن صورة الأخرى. فقد كان رياض الصلح رجلاً غامر الحضور الشخصي، فضلاً عن تشرب بالسياسة عريض النظر، فجمع ما بين صفتي الزعيم الشعبي والسياسي المحترف. وأمّا بشاره الخوري فكان أقرب إلى العمل المستتر، مقتدرًا جداً في حرفته ولكنّه محدود الجاذبية العامة. وهو ما جعل مشايخي بشاره الخوري



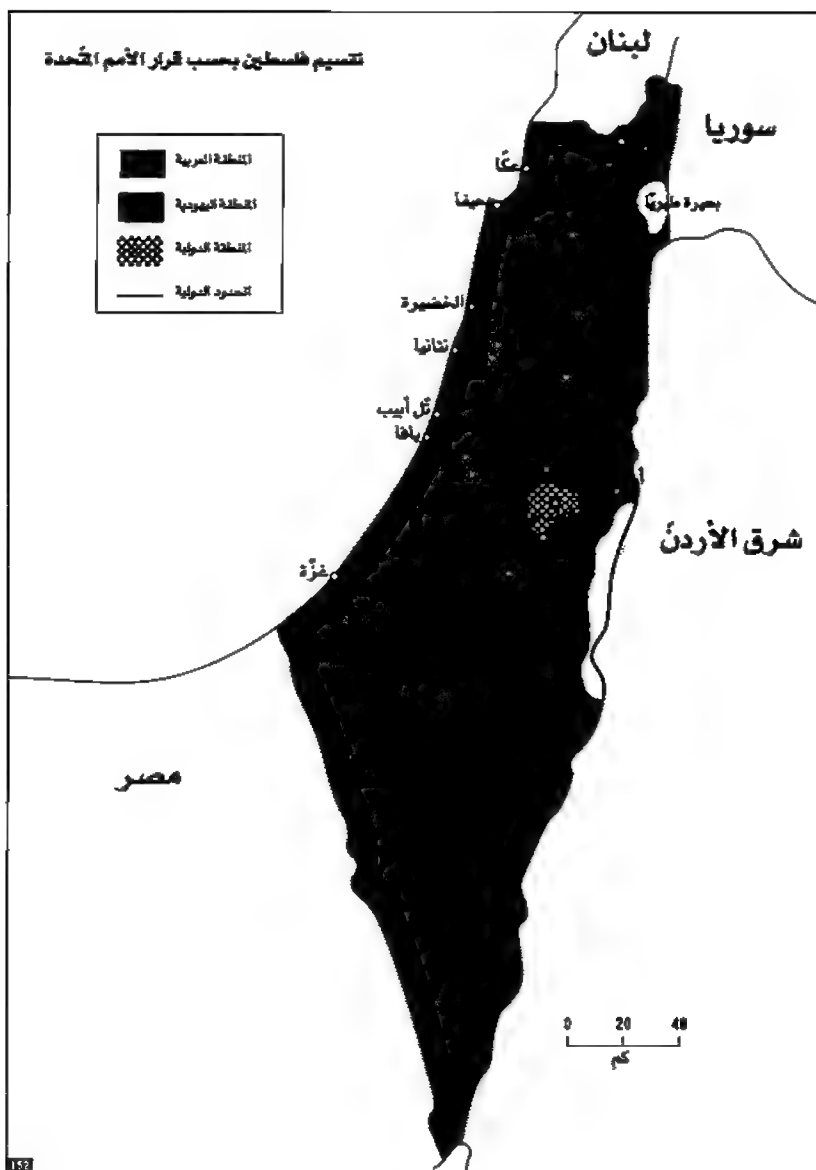
151 مع حسين الموني

يرون، في العام الأول من تعاون الرجلين، أن رياض الصلح شغل من مساحة المسرح السياسي أكثر مما ينبغي له، وهو ما حمل الصلح على تكرار الإشادة بالغوري وعهده، متطوعاً للحد من شعور كان يعرف خطره على علاقته برئيس الجمهورية وعلى تجربة التعاون كلاًها.

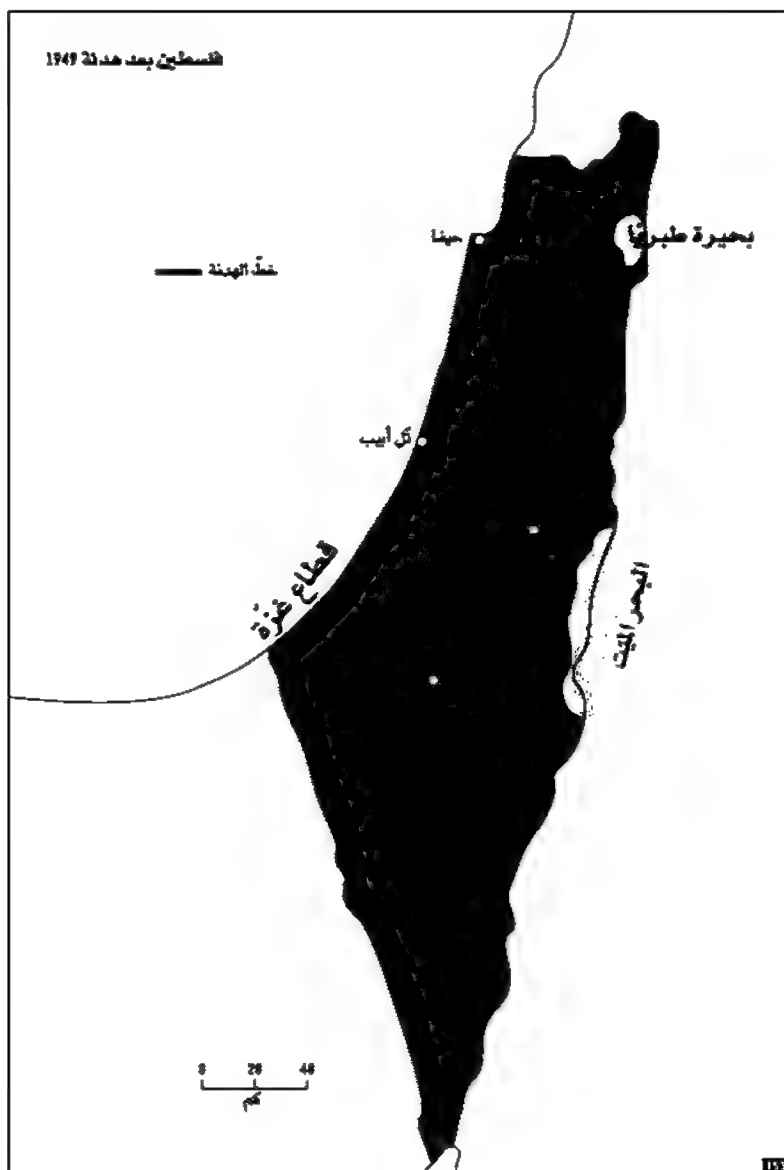
مال هذا الميزان بين الرجلين لمصلحة الغوري في النصف الثاني من الأربعينات. مال لا لأن واحدة من الشخصيتين تغيرت ولكن لأن ثقل الصلاحيات الدستورية لرئاسة الجمهورية، في صيغة 1943، أخذ يرجع كفة صاحبها. وكان المظهر الأول لهذا الميل التدريجي أن تحكم الغوري بالأكثرية النيابية حمل الصلح على الرحيل في نهاية العام 1944. تلت ذلك معاقبة لثلاث شخصيات سنية بارزة على رئاسة الحكومة، بدت مقاليدها بيد رئيس الجمهورية، أولاً، على الرغم من رعايتها، إلى هذا الحد أو ذلك، موازين المجلس النيابي. كان رئيس الجمهورية قد ورث، في هذا الباب، صلاحيات المفوض السامي، بموجب الدستور. فهو المتحكم، إلى حد بعيد، بمصير الحكومات، وهو المتحكم بمصير المجلس النيابي أيضاً. وهو، إن لم يكن مستطيعاً تطبيق الدستور ساعة يشاء (شأن المفوض السامي) قد أثبت لاحقاً أنه يستطيع فرض تعديله وأن بيده أن يتوكل لذلك تحكماً بالانتخابات النيابية تمكنه منه رهبة السياسيين من صلاحياته الآتفة الذكر، وتوجيهه المباشر لرؤس الأجهزة الإدارية والأمنية وحتى القضائية في الدولة.

هذا الميل المتدرج في الميزان أظهرته بقوة، لفير صالح رياض الصلح، الانتخابات النيابية في 25 أيار 1947، وقد عاد رياض الصلح إلى الحكم، بعد استقالة سمعي المنلا، على رأس حكومة مكلفة الإشراف عليها. ولم تلبث حوادث الشهر التي تبعت الانتخابات المذكورة أن أثبتت أن الميل المشار إليه لم يكن سليم الحواقب، لا على بشاره الغوري ولا على رياض الصلح. فإن إفراط رئيس الجمهورية في استخدام صلاحيات مفروطة أصلاً وإبداء رئيس الحكومة تضامناً معه (كان فعلياً)، حيناً، وبدا أقرب، حيناً آخر، إلى الرغبة في حفظ وحدة السلطة وتحمل المسؤولية، (أخذ ينخر قاعدة الحكم السياسية، شيئاً فشيئاً، فحمل رياض الصلح على الرحيل، في نهاية مطاف طويل، وأدى بعد ذلك، ببشاره الغوري إلى السقوط المؤي.

تقسيم فلسطين بحسب قرار الأمم المتحدة



القسطنطين بعد سنة 1949



## .. انتخابات آيار

جرت انتخابات 25 أيار 1947 النيابية في ظلّ القانون نفسه الذي رعى سابقتها في 1943. كان هنري فرعون قد سعى إلى تعديل للقانون يرفع عدد النواب من 55 إلى 77. وكان مراده أن يفضي ذلك إلى لعظ مقعد للروم الكاثوليك في بيروت بحيث يستغني عن الظهور بمظهر المدين بمقعده البقاعي لصبري حماده. قبل ذلك، كان الحديث عن تعديل القانون قد لبث شعاراً لحكومات تعاقبت ابتداءً من حكومة رياض الصلح الاستقلالية ولم يقتزن بفعل. وقد انتهى رئيس الجمهورية إلى صرف النظر عن مطلب فرعون بعد أن كان قد أبنى ميلاً إلى تلبية هو ورياض الصلح.

وأما سبب الإعراض عن المطلب فكان معارضة كميل شمعون وكمال جنبلاط له إذ خشيا أن يفيد منه منافس لهما في جبل لبنان أخذ نجمه في الصعود، وهو سليم الفوري شقيق رئيس الجمهورية. وكان الرئيس مُتخوفاً أيضاً من زيادة حظوظ الإنثيين في الجبل إذا زيد عدد المقاعد، وكان، في أرجح الظن، يعتبر كسب جنبلاط وشمعون (الذين أصبحا شريكين في الحكومة) إلى صفّ تجديد الولاية تعزيزاً حاسماً لهذا الصفّ.

في ظلّ القانون نفسه إذن، جرت تلك الانتخابات التي استوت معلماً للتزوير، ذائع الصيت في التاريخ الانتخابي اللبناني. وهي كانت مستعفة - لا ريب - بعض هذا الصيت الاستثنائي لا كنه. فإن شراء المقاعد ورشوة الناخبين وسوقهم وراء وجهاهم جماعات إلى الصناديق وفرض الأحلاف الانتخابية بحسب هوى السلطة كانت كلها تقاليد مرعية تحثرت من عهد الانتداب. وكان يُضاف إليها، قبل 1943، تعيين ثلث النواب تعييناً قسرياً أكثرية آتية مبالغة للانتداب وينحصر كثيراً الهامش المتاح للحركة السياسية ما بين الموالات والمعاوضة. وفي انتخابات 1943 نفسها، تبادل الجانبان الفرنسي والبريطاني ثهم التدخل في مجرى المعركة. ولم يكن دخان التهم بلا نار. ولكن منعى الضغط البريطاني الغالب كان إلى ضبط التدخل الفرنسي وإضعاف وسائله ومفاعيله. وهو ما أسهم في ترجيح كفة الاستقلاليين في المجلس الجديد (بعد إبطال مبدأ التعيين) وذلك بعد أن تجتمعت شروط للترجيح المذكور في الستينيتين اللتين سبقتا الانتخابات. وكانت شروط أخرى للترجيح نفسه قد تأمنت في بضع سنوات سبقت الحرب العالمية.



## العراق: وثبات وعثوات

بين 1936 و1941، كان العراق قد عرف ستة انقلابات أو «حركات» عسكرية أطاح بعضها بعضاً وكان أولها انقلاب بكر صفي وأخرها حركة رشيد عالي الكيلاني. وكانت هذه الانقلابات، في تناقضها، صورة للتنازع الذي عاناه الجيش العراقي، بالدرجة الأولى، و«النخب» المسيّسة في المجتمع العراقي، على الأعم، ما بين اتجاهين، الاتجاه الأول كان يحفظ قدراً من الولاء لبريطانيا أو من التسليم بفوقها، على الأقل، وكان المستشارون البريطانيون يوظفون الجيش ويرسمون معالم التشبّث المعتمدة لضباطه وتشكل دولتهم مصدر تسليحه، وهذا إلى احتفاظ بريطانيا، بموجب معاهدة 1930، بقاعدتين عسكريتين ضخمتين: واحدة في العبائية قرب بغداد والأخرى في الشعبية قرب البصرة وبمواقع أخرى وإلى تمتعها بتسهيلات تسع كثيراً في حالة الحرب. وكان الاتجاه الثاني ينزع إلى «استقلال تام» للعراق لم تأت المعاهدة إلا بالعديد من مقوماته فيها ظلت مقاصده الاستراتيجية ومنها النفط المتنامي الأهمية في تمويل الدولة، تطبق عليها القبضة البريطانية. وكانت لندن حريصة، إلى مصالحها الأخرى في البلاد، على تأمين طريق الهند ومعها مصالح أمريكية وفرنسية شريكة في استثمار النفط.

وكان الأثر الكمالي المائل في تركيا المجاورة، ومعها الأثر الفاشي-الفاشي، في الثلاثينات، فاعلمين بقوة في تشكيل هذا الاتجاه الثاني في الجيش وفي «منظمات» شعبية فاشية المظهر وبعض الفخري عرفت ما يناظرها أقطار الشرق الأخرى. وقد بلغ من أهنية الجيش (الذي كان فيصل الأول قد رأى فيه عماد نظامه) أن حفنة من أركانه اجتثتم نوري السعيد ومنهم نسيبه جعفر العسكري وباسين الهاشمي وعبد المحسن السعدون وبمصيل الدفعمي وعلى جودت الأيوبي... (رسموا أكثر الحكومات التي عرفها العهد الملكي في العراق، وكان

في بيروت، عام 1947، كسبت الحركة لائحة سامي الصلح- عبد الله الياني وقد لُفّت به «اللائحة الحكومية» مع أن اسمها الرسمي كان «اللائحة الشعبية». وكان رئيسها قد استبعدا منها صائب سلام، وحظهما على هذا الاستبعاد، فضلاً عن المنافسة التقليدية على الزعامة السنّة في بيروت، هنري فرعون ورياض الصلح. وكان الثاني يريد حيزاً مقعد لعليّه حسين العموني، الداخِل إلى العلبة الانتخابية من باب القوة المالية والعلاقة الوثيقة بالأسرة السعوية المالكة. وكان على اللائحة حبيب أبو شهلا عن الروم الأرثوذكس ورفيف أبي اللع عن المارونية وموسى دوفريج عن الأقليات. وأثر رشيد بيضون نقل ترشيحه إلى بيروت (التي كان شقيقه محمّد نائبها الشيعي في مجلس 1943) على مفارقة الترشّح عن الجنب عن لائحة نسيبه عادل عسيران... إلخ. وقد فازت لائحة الياني- الصلح هذه بتناميها، متجاوزة بشوط واسع كلاً من لائحتي صائب سلام وأمين بيهم. واعترف بشارة الخوري، في مذكراته، بأن الصانين كُثِبَ بأوراق إضافية لضمان هذا الفوز، وادّعى أن هذا التجاوز كان بلا داع لأن فوز اللائحة كان حاصلًا على كل حال.

كان نصيب بيروت من المجلس النيابي تسعة مقاعد. وأما جبل لبنان فكان كبرى الدوائر وكان نصيبه سبعة عشر مقعداً، وكانت معركته أبلغ المعارك تأثيراً في مصير رئاسة الجمهورية وذلك لضعفه العدد الأكبر من المقاعد المارونية تليه في هذا دائرة الشمال. وكانت عين بشارة الخوري على جهيد إميل إذّه لتحسين صورته عند الوزير المفوض البريطاني، من جهة، وعند بعض أعيان السنّة من الجهة الأخرى. وكان مراد الخوري أيضاً أن يضبط حركة كميل شمعون الانتخابية وأن يأمّن هجوماً مفتوحاً من جانبهِ على الانتخابات في وقت لم يكن الصراع بين الرجلين قد فتح فيه على رئاسة الجمهورية، وكان شمعون لا يزال محسوباً فيه على الكتلة الدستورية بالرغم من تقه المتواصل لأعمال الحكومات.

وفي الجهة الدرزية من الجبل، كان كمال جنبلاط قد انتخب على اللائحة الإنثية سنة 1943 وقاوم وصول الخوري إلى الرئاسة الأولى، وعارض التعميل الاستقلالي للمستور. ولكنه عاد فانضم إلى الاستقلاليين في مواجهة تشرين والقرتب من

شمعون معتمداً مطالبته بالإصلاح ولكن من غير أن يقطع حبل المودة بينه وبين إميل إذ.ه. فرأى الغوري أن يضم جنبلات إلى الحكومة لينتشر به وبمجيد أرسلان، محاربين الدستوريين الثابت، سداً درزياً في وجه إذ.ه. وهو ما اقتضى إخلالاً بميزان الحكومة الطائفي، إذ أصبحت تضم وزيرين درزيين يقابلهما وزير شيعي واحد، وهذا في وقت كان الشيعة قد خسروا فيه لتوهم رئاسة مجلس النواب. على أن هذه الجهود الرئاسية ذهبت أنراج الرياح إذ أصبح شمعون وجنبلات، بعد فوزهما في الانتخابات، طليعة الطاعنين في سلامتها وطليلة المعارضين، بعد ذلك، لتجديد الولاية الرئاسية.



184 فيصل الثاني وعبد الإله في صياغة بشاره الغوري

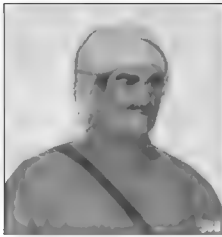
والحال أن رئيس الجمهورية كان قد تقبل - بل طلب - تصير شمعون وجنبلات الثلاثة الدستورية في الجبل، وأقرّ لهما بالحق في قبول الأسماء الأخرى عليها أو رفضها. فكان أن استبعدا ثلاثة من المقربين إلى الرئيس هم شقيقه سليم وإميل لعود وبهيج تقى الدين. ولكن سليم الغوري عمد إلى تشكيل لائحة أخرى برز فيها اسم لعود وتقى الدين، وقيل إن رئيس الجمهورية كان موافقاً ضمنياً على خطوة أخيه هذه. في كل حال، سقطت لائحة إذ.ه. وفاز معظم المرشحين على لائحة شمعون - جنبلات وفاز من لائحة سليم الغوري رئيسها وبهيج تقى الدين. وهكذا أصبح النصر الدستوري مؤزراً في الجبل. على أن الظروف التي أحاطت بفوز سليم الغوري حركت موجة نقد واحتجاج حملته على الاستقالة من المجلس. وهي استقالة لم تقبلها الأكثية المطلوبة في المجلس، أول الأمر، ولكن تعين كميل شمعون وزيراً للداخلية، في الحكومة التي شكلها رياض الصلح غداة الانتخابات، زاد صاحبها إصراراً عليها ودأباً في مقاطعة الجلسات. فانتهى المجلس إلى قبول الاستقالة بعد حوالي سنة.

وأما في دائرة الشمال، فكان الحلف الذي كسب انتخابات 1943 قد انفرط. تباعد عبد الحميد كرامي وحيد فرنجية وأصبح هذا الأخير حليفاً لرياض الصلح. وانفكت الصلة أيضاً بين كرامي وحليفه الستين في عكار، سليمان العلي ومحمد العبود. وأصبح خصوم كرامي الجدد هؤلاء حلفاء لخصومه الطرابلسيين من آل الجسر وآل المقدّم. وكانت علاقة كرامي برئيس الجمهورية قد ساءت كثيراً أيضاً. وكان في محيط

معظم هؤلاء من أبناء العائلات السنية الثانية في الشطر الشمالي من البلاد. ولكن بعضهم (السمعون) كان ابن عشيرة رئيسة، وبعضهم الآخر (الهاشمي) كان من «الأشراف» من غير أن يكون من فروعه المتصرة. وكانوا - على الإجمال - قد ختموا في الجيش الشريفي، أثناء الحرب العالمية الأولى أو غداتها، فالتقيد الصلة إذ ذلك بينهم وبين فيصل بن الحسين الذي أصبح ابتداءً من سنة 1921، أول ملك على العراق.

كان العراق أكثر الدول العربية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى وفرة في المقومات المبدئية للنهوض والنمو. وفي صدارة هذه المقومات كانت تمثل الثروة المائية الزراعية التي صنعت المجد التاريخي لما بين النهرين وقد استجنت معها ثروة نفطية أخذ دورها في رسم مستقبل البلاد يتوحد عاماً بعد عام. وهذا إلى الاعتدال في الكثافة السكانية وكثرة المراكز المدينية أو شبه المدينية وإلى الصق الحضاري الممتد في الزراعة وفي الحرف، إلخ. ولكن العراق كان معتمداً بنظام اجتماعي - سياسي معاد لقضية النمو ويتوزع ما بين جماعات مذهبية وقومية زاد نشوء الدولة الوطنية من وطأة التنازع القديم بينها أو أنشأ لها أسباباً جديدة للتنازع.

فقد كان من ضم ولاية الموصل إلى العراق (وهو لم يهرم حتى سنة 1925) أنه قطع جماعة الأكراد عن لدى المجانس لهم في



188 مصطفى البارزاني

كل من تركيا وسوريا، وصُنِقت عليهم العبود الجديدة وقطعت الطريق على حلمهم بكيان سياسي لهم. فعلى الرغم من تقطع الأكراد إلى عشائر أيضاً ومن خطط انقسام أخرى كانت جارية بينهم، فيها اللغوي وفيها المنهبي وفيها المرتسم بين الطرق الصوفية، أمكن أن ينمو بينهم، ابتداءً من الثلاثينات، شعور قومي تغذى من تعنسهم السيطرة العربية على الدولة العراقية الجديدة ومن أوضاعهم الصعبة في نطاق هذه الدولة، وقد نشأ إدراجهم فيها من تنكّر العلفاء، بعد الحرب العالمية الأولى، لوعدهم بمنح الأكراد دولة لهم. وهذا وعد تضافر الانتصار الكمالي والأطماع النفطية البريطانية على جعله أثراً بعد عين. وكان الأكراد قد باشروا التمزّد على الاحتلال البريطاني من جنوب إقليمهم، يقودهم رئيس ديني منهم هو معمود البرزنجي، منذ إطباق الجيش البريطاني على مدينة الموصل في سنة 1918 واستمرّ تمزّدهم هذا إلى سنة 1920. ثم إنهم رفضوا الاستفتاء على نصيب فيصل في السنة التالية وأعلن البرزنجي نفسه ملكاً على كردستان. ولم يتمكّن الجيش البريطاني من القضاء على هذه الحركة الأولى إلا في سنة 1923.

وفي سنة 1931، كان لواء الزعامة القومية قد انتقل ليستقرّ في أسرة البارزاني التي حمله منها أحمد ثم أخوه مصطفى البارزاني. وكان رفض عصبة الأمم، في تلك السنة،

كرامي من أخذ عليه تقزبه من الإتيين في الوسط الماروني الشمالي. فسَهّل ذلك كَلَه - فضلاً عن نفوذ رياض الصلح عند أسرتي الجسر والمقدّم - نوعاً من البروز الجديد في الساحة الطرابلسية لحزب النداء القومي الذي كان يتصدّره كاظم الصلح، ابن عم رياض، ويقوده، في طرابلس، قبولي الذوق. إلى ذلك، كان مصطفى كرامي، شقيق عبد الحميد ورئيس بلدية طرابلس، يواجه اتهاماً بالفساد انتهى إلى إقالته.

في هذا الظرف المغموم، شهدت المدينة صداماً دمويّاً خطيراً أثناء استقبالها ابنها فوزي القلّوجي العائد إليها، يوم 4 آذار 1947، من نفي طويل وساحات نضال عسيرة. كان القلّوجي (الذي سيصبح، بعد عودته بشهر، قائداً لجيش الإنقاذ في فلسطين) قد قاتل في حماء أثناء الثورة السورية الكبرى وفي فلسطين أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى، وفي بغداد أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني، وكان قد قاوم دخول القوّات البريطانية وقوّات فرنسا العزّة سوريا ولبنان، في ربيع 1941، ونقل جريحاً إلى اليونان... وأما استقباله في طرابلس فأحاطته حرّازات المدينة إلى مجرزة سقط فيها ثمانية عشر قتيلاً ونحو من خمسين جريحاً. وكان بين القتلى نافذ راشد المقدّم، عميد آل المقدّم، وقد أُردي مع أنه كان غير مسلّح. وعلى الأثر أقيمت معافذ الشمال عبد العزيز شهاب ومُعيّن بدلاً منه عسكري هونور الدين الرفاعي وأرسلت تعزيزات واتّخذت تدابير أمن مشدّدة.

افتّحت المعركة الانتخابية إذن في هذا الجوّ القاتم. وقد باشرها كرامي بإعلان العزوف عن ترشيح نفسه. كانت الأحلاف، في نطاق الدائرة الكبيرة، قد أطبقت عليه وقلمت حظه في الفوز وكانت صمته إلى تراجع مطّرد، من جزاء السرطان، انتهى بوفاته في تشرين الثاني 1950. مع ذلك اعتُبرت خطوته استراجاً للتأييد من جهات مختلفة أهّتها رئاسة الجمهورية والحكومة. فقد كان بارزه الغوري ورياض الصلح يخشيان أن يكون خروج كرامي من المجلس مؤذناً بعودته إلى معارضة «سورية» التوجّه، في طرابلس، كان قد طوى صفحتها في سنة 1943. فكان أن ذهب الوسطاء إليه يعيدونه بالفوز ولكن على لائحة لا يكون هو رئيسها. ولم يكن هذا الشرط غير إقرار بالحالة الفعلية لجوازين القوة الانتخابية في الدائرة، ولكن كرامي رفضه وأكّد خروجه من المعركة.

فكان أن فاز منافسوه بتقنمهم فرنجية والعلي والعتيدو - في طرابلس - خصمه مايزو المقدم (شقيق نافذ) وصندان الجسر - غير أن الحلف الفائز بمقاعد الشمال الانسي عشر - شأن الحلفين اللذين ربعا معركة الجبل ومعركة بيروت - لم يطل به الأجل، إذ سرعان ما انقسم بين الحكومة والمعارضة، وهذا قيل أن يعبر أقطاب من الأحزاب الثلاثة إلى معارضة «المعهد» برمته. فثبت أن سياسة «الإئتلاف المفروض» التي اعتمدها رئيس الجمهورية حقت، في العام التالي، هدف تجنيد الولاية، ولكنها لم تصمد بعد تلك لمواكبة الولاية الثانية بالتأييد المطلوب.

في دائرة الجنوب، لم يتيسر فرض الإئتلاف أصلاً. كان الخلاف قد استشرى بين ركني اللانحة الموحدة التي كسبت معركة 1943 الانتخابية: أحمد الأسعد وعادل عسيران. وكانت المصالحة قد تمت، في المقابل، بين الأسعد ويوسف الرؤن رأس اللانحة الأخرى الناقصة في انتخابات 1943. وبقي الحلف قائماً بين النسيبين عادل عسيران وكاظم الغليل. وأما رياض الصلح، فكان الخلاف قد دّز قرنه تفاعاً بينه وبين رئيسي اللانحتين، الأسعد وعسيران. ولكنه بدا، في عشايا المعركة الانتخابية، أقرب إلى الثاني منه إلى الأول. وظهرت، مرة أخرى، محبوبة القوة الانتخابية لرياض، في دائرته، بالقياس إلى ضخامة زعامته المائنة. وقد تجنّد بشواره الخوري لمعالجة هذا المشكل، إذ كانت حاجته إلى رياض مائنة في مجلس النواب وعلى رأس الحكومة. وهذه حاجة كانت وازنة في الحسابات اللبنانية العامة من داخلية وخارجية، في الواقع، لا في حسابات الرئيس وعهده فحسب. عليه عمدة الرئيس إلى مصالحة الصلح والأسعد. وكنت له يد، على الأرجح، في إقناع المستوري المتيق والنائب في مجالس الانتداب خالد شهاب بسحب ترشيحه لمصلحة رياض. فاستوى هذا الأخير مرشحاً على اللانحتين الأسعدية والصيراثية معاً عن المقعد السنّي الوحيد في الجنوب وقامّن فوزه.

شيء آخر فعله الخوري والصلح معاً هو التضحية بصديقهما القديم يوسف سالم، شاغل المقعد الكاثوليكيّ الوحيد أيضاً، في الجنوب. فقد «استورد» إلى اللانحة الأسعدية من زحلة المرشح الكاثوليكيّ جوزف طعمه السكاف وذلك لعجز مقعد كاثوليكيّ في البقاع لهنري فرعون. وكانت نتيجة

طلباً قتمه أميلان السليمانية بإعلان استقلال كردستان سبباً في نشوء حال من العرب شبه الدائمة بين الدولة العراقية والعركة الاستقلالية في كردستان. وفي مطلع الثلاثينات هذا، كان بكر صدقي الآف النكر (وهو كرديّ مستعرب) هو من تولّى قمع التمرد الكردي. على أن مصطفى البارزاني تمكن لاحقاً - في العامين الأخيرين من الحرب العالمية الثانية - من إحياء الحركة القومية الكردية في العراق وكسب، في صيف 1945، جولات في وجه القوات العراقية قبل أن يهزم جنده وينسحب إلى إيران حيث كانت قد نشأت، برعاية من الاتحاد السوفياتي، جمهورية مهاباد الكردية القصيرة العمر. وحين سعت هذه الجمهورية، انسحب البارزاني ومعه بضغ مئات من أنصاره إلى الاتحاد السوفياتي ليبقى هناك بعيداً عن العراق مدة أحد عشر عاماً.

وفي الجنوب، عزلت الحدود الجديدة ولاية البصرة عن مداها الإيراني وحدث من حركة البشر والسلع منها وإليها. وكان الشيعة، وهم الغالبين على سكان الجنوب، قد ناهضوا الدخول البريطاني إلى العراق منذ سنة 1914 وكتبوه خسائر لم يتكبد مثلها في أية من حروبه الاستعمارية الأخرى (ومن ذلك 98 ألفاً من القتلى معظمهم من الهند). ثم إنهم عادوا إلى مقايضته في «ثورة العشرين» ومعهم قوى سنّية كانت طامحة إلى إنشاء دولة عراقية مستقلة أو إلى اللحاق بالدولة الشريفة فنشرت مآك أن يسمى «العميلة» البريطانية للعراق قبل أن يسمى «الانتداب» البريطاني عليه. على أن القمع الشديد ونفي القادة المعتمدين انتهى إلى تهيمش واضح للشيعة (وهم أكثرية السكان العرب)، فيما اجتذبت القوة البريطانية كثرة من أميلان السنّة في العشائر وفي المدن و«نخباً» منهم أغلها مراسها الإداري والعسكري في المعهد العثماني الأخير لثستأنف، في سياق جديد،

هذا كله أن فازت اللائحة الأسعدية بفارق كبير باستثناء علي يدر العيين الذي هزمه عادل عسيران رأس اللائحة المنافسة. وكان نصيب الجنوب من مجلس النواب عشرة مقاعد.

أخيراً، هيمنت على معركة البقاع زعامة صبري حمادة وعزز هذه الهيمنة وجوده في وزارة الداخلية ومخالفته إبراهيم حيدر رأس القوة الشيعية الثقية في المائدة. وبدا حمادة، لأول وهلة، مصمماً على استبعاد هنري فرعون انتقاماً. فقد كانت لهذا الأخير يد طويلة في إبعاد حمادة، قبل أشهر، عن رئاسة المجلس. ولكن رئيس الجمهورية كان مصراً على عودة فرعون، نسيبه المشاكس، المريض الشراء والتهكم بتقاليد نقابية وأهلية مهينة في بيروت، وذلك بعد أن صرف النظر عن تمثيل قانون الانتخاب بحيث يُستحدث له مقدم في الماصمة. فانتفى الإصرار الرئاسي إلى قبول حمادة ترشيح فرعون على لائحته. وماشى أحمد الأسعد ويارض الصلح هذه الرغبة الرئاسية فيشروا - على ما سبق بيانه - تحليف حمادة الكاثوليكي جوف السكاف سبيل النيابة عن الجنوب. وانتفى الأمر كله بفوز لائحة حمادة - حيدر بمقاعد البقاع السبعة جميعاً.

جهة بشارة الخوري في استرداد أقطاب الحياة السياسية اللبنانية إلى مجلس النواب، سواء أكانت قوتهم الانتخابية (وهي غير مساوية، بالضرورة، لقوتهم السياسية) تباع لهم هذه العدة أم لم تكن. وهو قد أفلح في ذلك، إجمالاً، باستثناء حالتين بارزتين هما حالتا عبد الحميد كرامي وصائب سلام. ولم يكن الخوري مطمئناً إلى ولاء هؤلاء الأقطاب جميعاً. ولكنه - ورواه في ذلك شقيق زوجته ميشال شيعا - كان يرى أن نبذ زعامة ما من مجلس النواب يفتح أفق معارضتها بلا حدة، إذا وانتهى ظروف أخرى، فينقلها من معارضة للحكومة إلى معارضة لرئاسة الجمهورية، وقد يجعل منها في بعض الحالات، معارضة للجمهورية نفسها. ثم إن رئيس الجمهورية ممن بعض هؤلاء الأقطاب بموازرتهم ترشيحهم على نواحي قوة، وبوسائل مختلفة أخرى. وكان هذا كله هو التمهيد المناسب لتجديد الولاية.

ثارت في الصحافة حملة قوية على انتخابات 25 أيار. وكثرت طعون المرشحين الخمسين في نيابة الفاضل - وطعن بعض

تصغراً للدولة الناشئة كانت ممثلة بما يعادله في المرحلة العثمانية أصلاً. وقد رفها تنصيب الشريف فيصل على العرش بعناصر أخرى جاست معه وبشرعية متفوقة على مرجعيات العشائر وصعالية على الانقسام المنهبي وقادة - ولو إلى حد - على معالجة النزاعات الطارئة بين تلك أو بسبب هذا وعلى الاضطلاع بسلطة للتحكيم فيها.

وفي الشمال، كانت قد اتصت بمشكلة الأكراد، منذ تأسست الدولة العراقية، مشكلة الأشوريين الذين قطعوا عن مداهم في العزيرة السورية وجند البريطانيين منهم متطوعة لمقاتلة جيرانهم الأكراد وتمهيمهم برعاية خاصة، فتولت في صفوفهم عنجينة جعلت المسلمين من مواطنيهم يشملونهم بنفوسهم من السيطرة البريطانية. وفي سنة 1933، كانت الدولة العراقية قد خرجت من الانتداب إلى الاستقلال ودخلت في عصبة الأمم حين باشر الأشوريون (وقد يتسوا من إنشاء دولة خاصة بهم) حركة مدارها منع بطريقتهم سلطة زمنية عليهم. وهذا أمر لم يكن في وارد الدولة أن تسلم لهم به إذ كانت تخشى انتقال عدواه إلى غيرهم من الجماعات، وخصوصاً إلى الشيعة والأكراد. عليه أقنعت قوات من الجيش بقوها اللواء بكر صدقي (الضابط الكردي الأصل نفسه وصاحب الانقلاب الأول، القبل بعد سنوات ثلاث) على قمع الحركة الأشورية قمعاً فظيماً اتخذ، في بعض المواضع، صورة المذبحة المنظمة، لا تعف عن النساء ولا عن الأطفال. وهو ما أسفر عن هجرة واسعة، عبر الحدود السورية، قلصت بشدة حضور هذه الجماعة في شمال العراق. وكان الملك فيصل، في أثناء هذه الحوادث، مسافراً في رحلة استشفاء إلى سويسرا حيث لم يلبث أن قضى، فخلفه ابنه غازي، وهو إذ ذاك شاب في العادية والعشرين، قليل الرأى من تولية أبيه سياسة المجتمع العراقي الصعب، وبمجازاة الرقيب البريطاني المستمر النفوذ والدائم اليقظة.

الفائزين في نيابة زملاء لهم. واستقال كمال جنبلاط، غداة الانتخابات، من حكومة كانت مثلية، على كل حال. ووصل به الأمر إلى حد الطعن في حق المجلس الجديد في انتخاب مكتبه قبل بث الطمون. ولكنه وجد من بلغت نظره إلى أن بث الطمون يستوجب أن يمين المجلس لجنة نيابية للطمون، وأن الأفراد للمجلس بهذا الحق يستتبع الأفراد له سائر حقوقه. وكان هذا فصل الخطاب... كان جنبلاط قد أوحى بأن أكثر من نصف النواب قد ثبت بطلان نيابتهم، ولكن لم يبطل المجلس نيابة أي من أعضائه. أوسدت لجنة الطمون بإبطال نيابة ثلاثة من النواب هم: فريد الخازن وأمين نخلة (من جبل لبنان) ومحمد علي خطيبي (من الجنوب). ولكن المجلس أقر نيابتهم بعد دفاع عن أشخاصهم لم يثبت فيهم الهزل من الجدة، تولاه سامي الصلح.

لاحقاً، قبل المجلس استقالة سليم الخوري (بعد سنة من تعيينها، على ما ذكر) وخمدت إذ ذاك شيئاً ما حملة التشكيك في شرعية المجلس. وكان سليم الخوري قد أصبح مشجعباً لتعليق تهم التزوير والفسط والتلاعب في الانتخابات وفي نتائجها يردها عن شقيقه الرئيس، حتى أن هنري فرعون الذي لم تكن نيابته امرأة فيمر ضلع في هجاء سليم. فأجابه رياض الصلح منكرًا به «أننا كنا معاً في الوزارة»! ولم يعمل خروج الشيخ سليم من مجلس النواب دون صعود نجمه بأطراف. فأصبح السلطان سليم وأصبح مقامه في فرن الشباك مقصد الساسة وكبار الموظفين فضلاً عن البسطاء من أصحاب العاجات. فأطلق الناس على هذا المقام اسم «موتة قرن الشباك». وكان لا بد أن تقع الواقعة، ولو بعد حين، بين السلطان سليم ورياض الصلح. وسنعود إلى هذه الواقعة لاحقاً. قبل ذلك بقي رئيس الحكومة بمنأى نسبي من سهام الحملة على الانتخابات. فقد كان معلماً - على العموم - أن رئاسة الجمهورية لا الحكومة هي التي تولت الإدارة العامة للانتخابات، وهذا مع العلم أن بشارة الخوري يشير إلى ملازمة رياض الصلح وهنري فرعون إياه، مدة الحملة، وإلى مهمات قام بها كل منهما في سياق هذه الأخيرة. في كل حال، تركّز الهجوم على سليم الخوري.

ولكن رياض الصلح دافع بالتصريح من دمشق وفي بيان حكومته اللاحقة عن نتائج الانتخابات. ورأى فيها استفادة

تحت مشكلات الأقوام والمذاهب هذه، كانت تعتمل مشكلات أخرى متصلة بالجنس الزراعي وبمنمو المدن في مواجهة هذه مشكلات أورثت تضيقاً قديماً مع السنين لقاعدة النظام السياسي وراحت من جنوحه إلى القمع وفشرت كثيراً من الآراء التي كان يسلم خلالها بشي من الحرّية في الحياة السياسية وفي تشكيل الأحزاب وعمل النقابات وإصدار الصحف، إلخ. كان التحول إلى الملكية الخاصة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قد غير تغييراً عميقاً نمط الإنتاج والتوزيع العشائري، وهو النمط الغالب في أدياف العراق والمائل أيضاً - ولو متحوّلاً أو ممزوجاً - في مدنه. فقد أتاح قانون الأراضي العثماني، مشقوقاً بسلطة الأمر الواقع وبفساد الإدارة، لمشايع العشائر وغيرهم من ذوي النفوذ أو المال أن يحوّلوا إلى أملاك خاصة لهم أراضي كانت تنصرف بها العشيرة مجتمعة في الماضي، وكانت سلطتهم عليها وعلى التقيمين والعاملين فيها مضبوطة بالعرف العشائري وبروح المساواة المتجذرة في هذا العرف حين يتناول التعامل بين أبناء العشيرة الواحدة. هكذا أخذت تتركز ملكية الأراضي في يد حفنة ضئيلة من المشايخ السنة والشيعا ومن ذوي النفوذ. ففي أواخر العهد للكتي، كان أربعة أخماس العراقيين لا يملكون أرضاً وكان 72,9% من الملاكين يعوزون 6,2% فقط من الأراضي للملكية فيما كان 1% من الملاكين يعوزون 55,1% من أراضي الملك الخاص. كانت حالة العراق لهذه الجهة، في ما يري والتر لاكمي، قد أصبحت بين أسوأ الحالات في العالم إن لم تكن أسوأها فاطية. وإذا كان «تعميت» الدولة العثمانية قد استوى منطلقاً لإرساء هذا التباين المعيق بين الطبقات، فإن العراق المستقل، بعد 1930، هو الذي شهد، في الواقع، ذروة التعميت العثيث لأراضي العشائر وأملاك الدولة إلى أملاك خاصة. وفيما أورثت مرحلة الانتداب منجزات معتبرة نسبياً في التجهيز الأساسي، وفي المواصلات

أقر سياسة العهد ومبادئ ما استقرت تسميته في تلك السنة، على الأرجح، باسم الميثاق الوطني. وأما الشكاوى ممّا اعتبر الصليبيات الانتخابية فأبدي البيان الوزاري اعتباره لها مشيراً إلى أنها في عهدة المجلس النيابي. ولم يكن رياض قد حصل قوة نيابية يُعتمد بها، بالنتيجة. فهو لم يستطع فرض صديقه مارون كنعان على اللائحة الأسعديّة. ورضي بانتقال جورف السكاف إلى الجنوب فحسر يوسف سالم. وهو لم يستطع فرض صديق له من الصحافيين هما سعيد فريجة (صاحب الصياف) وحنّا غصن (صاحب الديار) على لائحة قوّّة. وكان حلفه وحسين الموني، في بيروت، حلفاً وثيقاً، ولكنّه كان يعلم أن رأسي اللائحة المواليّة، سامي الصلح ومعد الله اليالي، منافسان له لا حليفان... إلخ.

## ٢٠٨ تجديد الولاية

يؤكد بشاره الخوري أن إدارته لانتخابات 25 أيار 1947 النيابية لم يكن مرماها إلى «افتعال» مجلس نيابي يجند له ولايته الرئاسية. ويضيف أن هذا التجديد أملاه «جو مضمع بالتأييد» للعهد ومنجزاته وأن استمجال التجديد أملاه حدثان هما التجديد للرئيس السوري شكري القوّلي واندلاع العرب في فلسطين. ولا ينكر الخوري أنه رغب في التجديد وعمل له ولكن على هذا «المستوى العالي». غير أن القلائل ممن أرخوا لهذه المرحلة يبرزون بشاره لهذه الرغبة قد ترقى - إذا أخذنا بكلام سامي الصلح - إلى سنة 1945. ويؤكد بعضهم أنه كان يثق على الخوري أن ينتهي إلى دخول الظل والعثرة - شأن إميل إده والفرد نقاش - بعد أن يقارب سنة سعى إلى تبوئها عمراً سياسياً بطوله. وهم يحصون إشارات إلى ولعه بمظاهر السلطة وأبتهتها. ولعل أن هذه الإشارات أكثر من أن تحصى. فإن منكرات بشاره الخوري تكاد لا تخلو منغمة منها من وصف المراسم وذكر مظاهر التأييد والتبجيل ومباراتهم، وحشود المؤمنين وحماة المصنفين.

هذا وكان التجديد، باتضائه تعديل الدستور لمصلحة فرد وضعت المادة العنلة، أصلاً، للجم شهية للسلطة، نشازاً في سيرة بشاره الخوري السياسية. فهو قد أنشأ كتلته «الدستورية»

بخاصة، وفي تأهيل الجيش، واعتمد البريطانيون شيوخ العشائر لعطف النظام، أصبح كبار ملاكي الأراضي، من قنماء ومستجنين، هم ركن النظام الركين في عهد الاستقلال، وأصبح معزولهم في حفظ النظام على القوة العسكرية. ففتنوا الباب أمام هذه الأخيرة لتدرك أهمية موقعها دورها ولتعاول، من سبل مختلفة، أن تبني على هذا الإدراك مقتضاها.

ولم يكن يقل سوءاً عن التفتاوت الريب بين الطبقات نوع العلاقة التي أنشأها الشايخ مع «فلاحهم»، حين استبوا مالكيين للأرض، فافترضوا لأنفسهم حقاً في امتلاك ما عليها، وهو ما قارب نظام الإنتاج الزراعي في العراق من نظام الإقطاع في القرون الوسطى الأوروبية، بما في ذلك استحداث نوع من القنافة التي لم تكن معهودة في الإقطاع العثماني. ومن آيات ذلك أن مشروع قانون يحظر على الفلاح أن يشاور مزرعة شيخه ما لم يؤذنه هذا الأخير شهادة تبرئ نفته من كل «دين» للشايخ عليه طرح على المناقشة في مجلس النواب سنة 1933. وقد أفضى هذا النوع من التصرف إلى موجات هجرة كبرى باشرها من الريف نحو المدن من لم يكدوا من ذوي الأملاك. وهو ما أفرغ الأرياف من معظم سكانها العاملين وضرب الإنتاج الزراعي وقوض، بين ما قوض، سلطة المعتهدين الشيعة في الجنوب إذ كان معزولهم على ولاء العشائر. وهو أيضاً ما جعل النفط يستهي، شيئاً فشيئاً، محوراً للحياة الاقتصادية في البلاد وركيزة كبرى لوجود الدولة، مع القلة النسبية لأعداد من كانوا يعملون في المنشآت النفطية. في هذه المنشآت، على التحديد، وفي المنشآت الصناعية الأخرى، كانت الأجور هزيلة جداً بكل مقياس وكانت ظروف العمل شديدة الفسوة وأيامه مهولة الطول...

كانت الفئة الحاكمة في العراق ومن ورائها طبقة الملاكين الكبار المسيطرة

في الثلاثينات على الدعوة إلى احترام الدستور وبعثه كلاً على عمدت يد المفوض السامي إلى تعطيله. وهو قد أنكر على إميل إده ترشيحه نفسه في سنة 1943 ناصباً في وجهه تلك المادة الدستورية نفسها: المادة 49 التي تمنع انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية قبل أن تنقضي ست سنوات على نهاية ولايته الأولى... وهو قد حرص على جعل رئاسة الحكومة دؤارة بين أعيان السنة لعلهم أن ذلك يحذ من جموح المعارضين منهم في المعارضة. فكان جديراً به أن يقتّر أن حصره الرئاسة الأولى بنفسه لاثني عشر عاماً لن يُعتم أن ينشئ معارضة أوفر قدرة على مسّ الاستقرار. وقد حصل ذلك فعلاً، ولو بعد حين، من بدء الولاية الثانية... فوجد بشاره الغوري أهمّ منافسيه الموارنة يطالبون برحيله وتعتز عليه (بعد أن كان رياض الصلح قد اغتيل) أن يجد شخصية سنّية تشكّل حكومة يركن إليها في مواجهة الاضطراب العام. فأصبح وضعه، لهذه الجهة، في الأقل، شبيهاً بوضع إميل إده في تشرين الثاني 1943. وكان منه أن استقال مجتنباً البلاد الفوضى العامة. ولم ينس أن يدفع إلى فؤاد شهاب، رئيس الحكومة الانتقالية، نسخة من الدستور داعياً إيّاه إلى الحرس عليه.



186 يوسف سلمان يصف (فهد)

على أن بشاره الغوري كان مصيباً في تأكيد «الجوء» كان مفعماً بالتأييد، سنة 1948، لتجديد الولاية الرئاسية. وكان نلك معلوماً، في النطاق النيابي، على الأقل، من يوم أن ضرب مجلس النواب صفحاً عن الطعون في نيابة أعضاء فيه وقنّاسي (ومعه الحكومة)، إلى حين، الدعوة إلى تعديل قانون الانتخابات وأصبحت دعوة أعضاء آخرين فيه إلى حله صيحة في واد. عليه وقع سنة وأربعين من النواب عريضة تطلب تعديل المادة 49 من الدستور، وكان ذلك في 9 نيسان 1948. وقد انطلقت للنكرة من جواز التجديد في ديمقراطيات مختلفة ومن حصوله في سوريا، ثم بنت الحاجة إليه في لبنان على ضرورة حفظ الاستقرار وعلى دور بشاره الغوري في قيادة البلاد نحو الاستقلال. واحتفظت المنكرة بالبدء العام الذي تنص عليه المادة 49 (إذ هو «يتفق مع الأوضاع اللبنانية الخاصة»)، حاصرة إجازة التجديد في حالة بشاره الغوري.

وينكر الغوري دوافع النواب التسعة الذين لم يوقعوا العريضة. فيشير إلى أن اثنين منهم كانا غائبين وموافقين (وهما رشيد

تبيين قدرأ مغرطاً من الاستئثار ومن تخلف النظرة إلى أسباب تماسك النظام الاجتماعي واستمراره في العمل، وشروط تعامله الفاعل مع ما يشهده المجتمع من تغيير. فأنتهى هذا الإفراط إلى تمريرتهما من مقومات الاستقرار في مقعهما وإلى سلبهما قواعد دورهما والجائهما المتكّز إلى القمع الحاري وإلى التمسك بالضمانة البريطانية. وكان رأس ما أخفق مملكتها في التوصل إليه تعزيز الطبقة المتوسطة في المدن والإفساح لها في مجال التعبير السياسي الحر وإشعارها بشركة لها في تدبير الشؤون العامة. فقد لبثت البرجوازية العراقية ضعيفة بين الحربين العالميتين وغداة الحرب الثانية. وجهد ممثلوها في فرض دور سياسي لهم، ولكن حركاتهم كانت عرضة للقمع وإن لم يكن مموناً شأن ما كانت تلقاه حركات الأقنوم والمذاهب وما جوبه به الشيوعيون.

وطبيعي أن تعبير الطبقة الوسطى، بسائر أساطها ومراتبها، عن رؤيتها للمجتمع والدولة كان متنوعاً، متباين الاتجاهات.



بيضون وسليم الخوري، شقيق الرئيس)، وأن نسيبه هنري فرعون وموسى دوفريج أخذوا برأي شقيق زوجته ميشال شيعا المعتزض على استعجال التجديد، وأن يوسف كروم ونصوح الفاضل وسليمان العلي أكرموا خاطر عبد الحميد كرامي (الذي لم يكن نائباً إذ ذاك) وأن كمال جنبلاط سافر بعد إبلاغ الخوري أنه يعارض مبدأ التجديد، لا شخص المجدد له، وأن كمبل شمعون (الذي كان قد أبعد عن الساحة الداخلية، مزة أخرى، إذ كُف - وهو الورير - تمثيل لبنان في الأمم المتحدة) بدا منسجماً مع نفسه «هذه المرة» فاستقال من الوزارة... هؤلاء هم التسعة... أو السبعة، بالأحرى. وليس من ريب في أن معارضة كرامي وشمعون وجنبلاط وفرعون أيضاً، ولو إلى حدّ، تبعه، شيئاً ما، صفة «المغمم بالتأييد» عن الجوّ الذي تمّ فيه تجديد الولاية.

حفظ رياض الصلح عريضة التجديد النيابية في «ترجعه» على قول بشاره الخوري، في انتظار اللحظة المناسبة. وكان دخول الجيش العربية الحرب الجارية في فلسطين، يوم 15 أيار، هو اللحظة المنتظرة. فاجتمع المجلس النيابي يوم 22، وأقرّ التعديل الدستوري، ثم عاد إلى الاجتماع يوم 27 و«انتخب» بشاره الخوري لولاية ثانية تبدأ مع انتهاء الأولى التي كان قد بقي منها سنة وأربعة أشهر تقريباً. وقد صوت للأمينين موقعو العريضة أنفسهم وتغيب غير الموقعين.

كان موقف رياض الصلح حجر الزاوية في بناء المواقف التي حملت بشاره الخوري إلى ولايته الثانية. كان الخوري قد أقبل في تكريس نفسه مؤتماً على مفاتيح المداخل اللبنانية إلى المجال العربي وبالتالي على مقايير الشراكة المارونية - السنية في إدارة لبنان. وأما رياض الصلح فكان الضمانة المستقرة لحضور الدولة اللبنانية في الساحات العربية كلها. وكان هو الوحيد الذي من داخل البلاد وخارجها على أنه العمود اللبناني في بناء نوع من الزعامة العربية الجماعية تستقطب التأييد أو المعارضة من مواقع الرأي والمطالبة القوميتين في طول العالم العربي وعرضه. كان هو النظير اللبناني للقوّلي أو لوريم ولنوري السعيد أو لعبد الإله ولأمين الحسيني، إلخ. لذا لم يطرح رياض الصلح، في تلك المرحلة، مسألة دخوله في ثنائي لبناني غير ذلك الذي كان يجمعه وبشاره الخوري. ولا ريب أن التجديد

ففي الثلاثينات، لم تستكشف جماعة «الأهالي» ذات المشرب الديمقراطي - وإن يكن غير خال من الإيهام، في حينه - من التعاون مع انقلاب بكر صفي ذي التوجه شبه الفاشي ولو أن ممثليها استفادوا من العكسة حين اكتشفوا أن صاحب الانقلاب هو الذي يحكم.

ولكن تحولات ما بعد الحرب أفضت إلى تطور في التفكوة نعو مريد من الضوح في المطالب الديمقراطي، فتأسس العرب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل العامرجي ومعدّد حديد. وتأسس حزب الاستقلال حول معدّد مهدي كبة وصنيق ششل، وكان يطلب فيه، بخلاف رصيفه الوطني الديمقراطي، ميل قومي عربي على البيل الديمقراطي. وتأسس حزب الاتحاد الوطني وحزب الأحرار وحزب الشعب الذي شكّل، إلى حين، قنماً شريعياً للعرب الشيوعي، إلخ. نهض معظم هذه الأحزاب في سنة 1946 مستفيداً من سعة الحرية التي أرائها الوصي - بناءً على نصح بريطاني في ما بدا - أن يمهدها غداة الحرب وأكمل أمرها إلى حكومة توفيق السويدي، ثم رأى أن هذه العكسة بالفت في توسيعها فلم يتغها تكمّل شهرها الرابع. وقد رافقت هذه النهضة العربية أخرى نقابية وثلاثة صحافية وبقيت منها كلها، إلى أواسط الخمسينات، معالم معتبرة على الرغم من الارتداد السريع عليها ومن موجات القمع اللاحقة. كان هذا الارتداد دليلاً على ضيق النظام بالانتعاش السياسي للطبقة الوسطى وبمطالبها وإشارة إلى جناح هذه الأخيرة، بمعظم قواها السياسية، نحو المعارضة وإلى تشككها في قدرتها على توجيه مفة الحكم. كان النظام القائم أعجز من أن يقوى على الاستيعاب السياسي للطبقة الوسطى وكانت هذه الأخيرة أضعف من أن تفرّض ممثليها مكنياً راجعاً لظواقم السلطة.

لشكري القوتلي في رئاسة سوريا قد أضفى صفة الإلزام والضرورة على التجديد لبشاره الخوري في أذهان كثيرين كان أولهم وأقربهم إلى الانتفاع رياض الصلح. ولم تكن معارضة كميل شمعون وكمال جنبلاط لتفكير شيدا في موقف رياض هذا، فهو كان ضعيف الثقة بهاتين الشخصيتين وكانت علاقته بهما قد شهدت تقلبات في سنوات ما بعد الاستقلال. وما كان احتمال أن يفضي شمعون إلى سدة الرئاسة، بمساندة بريطانية، ليطلب من رياض الصلح قطعاً. أخيراً، كان احتدام المعركة الفلسطينية في سنة 1947 ثم تطورها إلى حرب فعلية غداة قرار التقسيم قد جعلنا اختيار الاستقرار الرئاسي أمراً مقضياً عند رياض الصلح وعند كثيرين من أقرانه.

لذا، أقدم رياض الصلح على خوض معركة التجديد للخوري من غير تحفظ ظاهر. فمن روايات يوسف سالم أن ميشال شيدا (الذي كان حاد الإدراك لمقومات الاستقرار الاستراتيجية في النظام السياسي اللبناني) وسط موسى مبارك في إقناع رياض الصلح بالاشتراك في جهوده لشبي رئيس الجمهورية عن خطة التجديد. وكان شيدا (مع كونه شقيق زوجة الرئيس) قد عارض هذا الإجراء علناً. غير أن رد رياض الصلح على اقتراح مبارك جاء حاداً: «إذا صرف الرئيس الشيخ بشاره النظر عن التجديد فأنا مستعد للرئاسة. وإذا رشحت نفسي نجحت. ولن أعمل ما عمله المير بشير الشهابي ليصير أميراً على لبنان [أي: لن أتنصر] بل إني أرشح نفسي وأنا رياض الصلح المسلم».



ذاك أن ظروف توسع المدن في العراق بقيت أمسى إلى تكوين جماعات هشة أو سديمية، غير حافظة بتأطير اقتصادي-اجتماعي مستقر ولا بأفق تقع فيه على صورة معلومة مستقبلها. كان الرحيل عن الريف يحفره الاضطراب إلى الهرب من الريف أكثر مما تستدعيه فرص ماثلة أو محتملة المثل في المدينة. وكانت الصناعة الحديثة قد بقيت ضئيلة الحضور وبقي القطاع النفطي أظهر معالمها. وكانت نقابة عمال السكة الحديدية أقوى النقابات المراقبة في منتصف الأربعينات من غير أن يتجاوز عدد أعضائها 1500. وفي سنة 1947، كانت توجد ثماني عشرة نقابة في العراق، بحسب المصادر الشيوعية، يهيمن الشيوعيون عليها كلها ولا يزيد عدد أعضائها عن 38000. وهذا يشمل نقابات الحرف ونقابات المدن العرة، إلخ. ذاك عدد تحوم عليه شبه التضخم ويبدو مع تلك ضئلاً نسبياً في بلاد كان تعداد سكانها 4,25 ملايين نسمة تقريباً وفقاً لإحصاء سنة 1947. كانت تتكون في المدن كتل مترابدة الضخامة من مهاجري الريف تعمل، في الأكثر، على مصادر عيش عارضة وتخضع لتأطير غير مهني ويسهل الاستقطاب منها وتعميتها على مرجعيات متنوعة، سياسية وغير سياسية. هذا فيما كانت الحساسية المعارضة للنظام تحظى بانتشار مرموق في قطاع التعليم، طلاباً ومعلمين، وفي أوساط المدن العرة الطامعة إلى دور عام، وخصوصاً في وسط المعامين. ولعل في هذه العناصر كلها ما يفسر إحراز الحزب الشيوعي العراقي نجاحاً وانتشاراً لم يحرز ما يدانيهما أي من الأحزاب الشيوعية الأخرى في المشرق العربي. ولعل في العناصر نفسها أيضاً ما يفسر كثرة الانشقاقات والشرذات في تاريخ هذا الحزب. كان أبرز ثباته يوسف سلمان يوسف (المعروف بـ«فهد»)، في بدء أمره، حرقياً كهرباتياً ولكنه كان شبه الوحيد المنتمى إلى العمل اليسوي في قيادة الحزب. فيما غلب على هبات هذه القيادة رهط



المعلمين والمعلمين، وبقي عمال الصناعة  
ضليسي العضوي في قواعد الحزب وبقيت  
حركة هذا الأخير معبودة في الأرياف أيضاً.  
فكان الحزب يقتسم وأحزاب الطبقة  
المسطى أوساطاً متقاربة الأوصاف الطبقة  
ولكن مع حضور أبرز للحزب في أوساط  
الطلبة وفي الشرائع الدنيا من البرجوازية  
الصغيرة. وهذه شرائع كان يكثر فيها  
الشيعية، المنفكون في المدن، إلى هذا العدد أو  
ذلك، من روابط المنهج والقراءة.

### العراق: لا هبة في الحزب

لم تكن سنوات الحزب العلنية الثانية في  
العراق (أو، في الأقل، السنوات التي سبقت  
انقلاب موازين الحزب لمصلحة الحلفاء في  
أواخر العهد 1942) سنوات خمبول سياسي  
وترتيب، نظير ما كانته في مصر مثلاً.  
أشهر رجعان كفة الحزب، في أوائل الحزب،  
استعداداً للتحيز العراقي من الغلبة البريطانية  
على أمور البلاد. وكان هذا الغيظ قد ترجم  
نفسه، في السنوات السابقة، تياراً بين ضباط  
الجيش وازدهاراً لمنظمات شبابية على الفرار  
الفاشي. وبين أواخر سنة 1939 وأواسط سنة  
1941، كان الميثاق الألماني - السوفياتي قد  
يشو الترافيق بين نمو هذا الاتجاه وتزايد نفوذ  
الشيوعيين في أوساط قابلة للتحيز في المدن  
العراقية. وفي تموز 1940، ألغت حكومة  
نوري السعيد إلى الاستقالة، وكان قد  
اقتيل واحد من ألبع وزرائها هو البعلبكي  
الأصل والفيلسفي من أيام دمشق وستم  
حيمر. فخلقتها حكومة رئيسها رشيد  
عالي الكيلاني. كان الكيلاني أحد  
ساسة العراق المخضرمين ولم يكن يُعرف  
له ميل نازي، ولكنه وجد مجرى الحزب  
مركزاً لسياسة مناوئة للبريطانيين وكان  
يقف وراءه في تلك ضباط أربعة هم صلاح  
المعين الصباغ وكامل شبيب وفهسي سعيد  
ومحمود سلمان، وقد أطلق عليهم اسم  
«المربع الذهبي» وكانت لهم، منذ سنة  
1937، كلمة نافذة في شؤون الجيش والبلية



من عشايا قرار التقسيم إلى غدوات الهدنة الدائمة، خاض رياض الصلح معركة فلسطين بَيْعُهُ وَرُجُلُهُ. وقد لا يوجد سياسي عربي آخر ذهب وآب وتحرك على مختلف المسارح واستكثر لنفسه أو استكثر له أقرانه من الأوبار وبخيل، بالنتيجة، من اليهود، في تلك المعركة، بقدر ما فعل رياض الصلح. وكان هذه المتصنعة، في مرحلة الصراع هذه، أكثر من هم واحد. كان همه النفاع عن فلسطين العربية، بطبيعة الحال، أو «إنقاذها»، على ما كان يقال في تلك الآونة. ولكنه وجد نفسه غائصاً من بداية العرب، بل قبل اندلاعها، في هم جمع الشمل العربي والتقريب ما بين أهداف عربية متضاربة، تفتتت سيرة على أنها الأهداف الفعلية لأطراف الجبهة العربية ورزح تضاربها بشدة على مصير الصراع.

ثم إنه وجد نفسه ملزماً بالسعي إلى «إنقاذ» آخر هو إنقاذ المنظمة المتمثلة بجامعة الدول العربية، بعد أن أخنت نبيات الصراع على فلسطين تمتحنها بعنف، ثم وصلت بها نتائج العرب إلى ما يشبه الانقراض أو ينز به، وأما هم رياض الصلح الثالث فكان هماً لبنانياً. فهو قد أدرك أن دخول لبنان حرب فلسطين دخلاً فعلياً - مع كونه أضعف الدول العربية المعنية لفلسطين عسكرياً - إنما هو أمر محتم إذا شاء لبنان أن يحفظ موقعه في «الشركة العربية»، وأن يسهم في حفظ هذه الشركة نفسها من التصنع العاجل أو الأجل. وكانت الشركة المنكسرة، من يوم الاستقلال، قد أصبحت ركناً ركيناً للاستقرار الداخلي في لبنان. وكان رياض الصلح الذي أدرك هذا الواقع - بل بنى عليه أيضاً جانباً من تصوراته للدولة اللبنانية وسياساتها وأسهم أبرز إسهام، من موقعه فيها، في «صناعته» - ملزماً، بما هو حاكم مسؤول، بحفظ الاستقرار السياسي في بلاده ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. فضلاً عن ذلك - أو قبله - كان تحقق الهدف الصهيوني خطراً حقيقياً قريباً - بل مباشراً - على سلامة لبنان وتماسكه، وهذا بصرف النظر عن حسابات لبنانية أبعد مدى لمخاطر هذا التحقق. كان النصر الصهيوني منطقياً على إمكان داهم لخسارة لبنان جانباً من أراضيها الجنوبية وعلى ما يتبع ذلك من امتحان لتمامه الوطن. وقد تحققت هذا الإمكان فعلياً في أواخر العرب، وإن مؤقتاً وعلى نطاق ضيق. وكانت المهزلة العربية قد أصبحت، إذ ذاك، أمراً واقعاً وكان رياض الصلح قد

وكانوا قد تعافوا، في مبتدأ أمرهم مع نوري السعيد لإطاحة بكروصيني، ولكن مبالغهم إلى جهة المعور كان قد أصبح معروفاً. وإذا بدأ هذا الميل واضحاً في السياسة الخارجية لحكومة الكيلاني وفي تعطلها حيال المطالب البريطانية المتصلة بالتسهيلات العسكرية أيام العرب، أوضحت الحكومة لتعل معلها أخرى رئيسها طه الهاشمي...

على أن الكيلاني عاد إلى الحكم في 2 نيسان 1941، أي بعد ثمانية أسابيع من خروجه منه، وكان الضباط للمالئون له هم من فرض عونه. رفضت لندن الاعتراف بالحكومة الجديدة وراحت تعزز قواتها في العراق من غير التزام بالأصول المعتدة في المعاهدة. فلما الكيلاني العيش بمعاصرة القوة البريطانية في قاعدة العنابية. من تلك نشأت حرب دامت شهراً وتلقى الكيلاني في إيلها عجزاً جدياً معروفاً. على أن هذا اللون بقي محدوداً، ومال معسكر المعور إلى اعتبار حركة الكيلاني سابقة لأوقاتها في وقت كان هنتر ينتهي فيه لاجتياح الاتحاد السوفياتي. على أن الشيوعيين العراقيين ساندوا الحركة قبل أن يغلبوا على «نكراها» في أعقاب الاجتياح المشار إليه. وكانت مساندتهم مظهرًا من مظاهر تأييد عازم استنارته الحركة في مدن عربية كثيرة. أهم من ذلك أن اللون الجوفي النازي الذي استخدم، بمساعدة من السلطة الفيشية، مهام سورية ولبنانية، وهو في طريقه إلى بغداد، كان سبباً مباشراً لزعزعة القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة على سوريا ولبنان، يُعيد سحق الحركة العراقية، ولتحريرهما من السيطرة الفيشية. وقد عبات القيادة البريطانية، في ما عتائه لإطاحة الكيلاني، جيش إمارة شرق الأردن التي كان أميرها عبد الله راضياً أيضاً في تجدة العرش الهاشمي العراقي. هذا فيما كان مفتي القدس أمين الحسيني، المقيم إذ ذاك في بغداد، قد لعب دوراً بارزاً في المصوة لحكومة الكيلاني والإفناء بمساندتها.

انتقل من السعي لتحسين الشروط السياسية لحرب العرب في فلسطين إلى السعي لتدارك ما يمكن تداركه من الخسارة الهائلة التي وقعت. فافترض ذلك، من جقبه، نوعاً من إعادة الترتيب لهيمنة الثلاثة المتلازمة. وهكذا وبجته سعيه أولاً إلى إنقاذ لبنان من عواقب الحرب، بعد أن كان هذا السعي متجهاً إلى حماية مشاركته فيها. كذلك وبجته سعيه ثانياً، لا إلى «توطيد» التضامن العربي في المعركة بل إلى الخروج من المعركة بوجود مستمر لمنظومة عربية يصاد تأهيلها لاحقاً لتكفل - بين ما تكفل - حال استقرار مقبول في لبنان. أخيراً، قُبِضَ لرياض الصلح، في موضوع فلسطين نفسها وما آل اليه أمرها، أن يضلح، من موقع عربي قبل أن يكون «لبنانياً»، في المجاذبة الدولية، ساعياً ما أمكن السعي إلى تأخير قرع في المولة الإسرائيلية الجديدة في المجال الدولي وإلى استخلاص خيط ملئية كانت، بحكم الهيمنة العربية في الميدان، قد أصبحت واهنة، ولكن بعضها ظل حتى اليوم يسهم في تجنب لثق الفلسطينيين منية الفرق للتمام.

خافس رياض الصلح «حربه» للفلسطينية هذه في ظروف (لبنانية ولبنانية - سورية، على الخصوص) بنت غير مؤاتية من البداية، وما لبثت أن ازدادت عسراً مع ظهور التعتن العربي في العرب ثم مع انكشاف الهيمنة العربية. ففي الداخل، كان العهد لا يزال قريباً بانتخابات 25 أيار 1947 حين برز الاتجاه الدولي نحو تقسيم فلسطين إلى صدارة المسرح السياسي. وكان ما اعتبر تلك الانتخابات من الضغوط وأعمال للتزوير قد أسفر عن معارضة نشطة وإن تكن أقلية جداً في مجلس النواب. وقد أخذت هذه المعارضة تطعن في شرعية المجلس وتطلب حله. وبعد تجديد الرئاسة لبشاره الخوري في ربيع 1948، أخذت المعارضة تطعن في شرعية «الأوضاع» (أوضاع السلطة) برمتها وذلك بناءً على رسو هذه الشرعية - حين تكون حاصلة - على شرعية مجلس النواب. وكان هذا الطعن يطول - بقدر من الضمنية أو بأخو - إلى ولاية بشاره الخوري الجديدة، ومن ثم إلى حكومة رياض الصلح. وقد بلغ الأمر بالمعارضة، ذات مرة، حد التوجه إلى جامعة الدول العربية بطعن في شرعية الوفد اللبناني (وكان يرئسه رياض الصلح) إلى دورتها.

وفي خلال المعارك، أخذ الجهود العراقيين بجزيرة بريطانيا فوقع عليهم وعلى أحيائهم ومصالحهم كثير من الأذى، وهو ما أطلق عليه اسم «الفرهود». وقد انتهت الأمر بفرار الكيلاني والمفتي من بغداد في رحلتين مثيرتين انتهتا بهما إلى حظ الرحال في برلين. وعاد الوصي عبد الإله فوري السعيد إلى بغداد بعد أن كان قد ركن إلى الفرار منها على أثر الانقلاب. وقد عاد نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة في الخريف، فارضاً نفسه لسنوات شريكاً مضارباً للوصي في السلطة ومعللاً رئيساً للثقة البريطانية. وأما ضابط «الربيع الذهبي» فكان نصيبهم الإعدام بعد أن قبض على بعضهم في إيران ثم سلمت تركيا أبرزهم، وهو الصباغ، وكان قد لجأ إليها قبل حين. وكان الصباغ صيدواي الأصل، مولوداً في الموصل فنصح أولاده في وصيته بالرحيل إلى صيدا.

لم يثمر سحق حركة الكيلاني قوة للنظام المعاند على أسنة العرب البريطانية بل زام عثرة وركناً إلى القمع. ولعل أبرز استمرار حزبي للمعركة في السنوات القليلة اللاحقة كان حرب الاستقلال التي ضلع أحد مؤسسيه، صنيق شنشل، في العمل المتساوي للمصالح للمعركة. هذا فيما أنن تطوّر العرب بالبروز التدريجي لعرضين معارضين آخرين هما العرب الشيوعي ثم العرب الوطني الديمقراطي، وكنا مختلفي المذهب في العقيدة ولكنهما أخذتا يتقاربان في السياسة بمقدار ما ازدادت معارضتهما للحكم القائم تصميماً وتجراً.

كان العرب الشيوعي قد تأسس رسمياً في سنة 1934 ولكنه لم يلبث أن تشعب إلى شيع غداة تأسيسه. وفي معظم الأرمينات، كانت عواص الشقاق لا تزال نصوص بصيف هذا العرب، على الرغم من اتساع نفوذه مع تغير وجهة العرب العالمية في سنة 1943-1944 ومن جهود «فهد» لتركيز أوضاعه التنظيمية وخطه السياسي ورسم مكان

وفي مضمار العلاقات اللبنانية - السورية، وأمن احتدام المشغلة الفلسطينية للتجند في الربع الأخير من سنة 1947، اندلاع أزمة النقد اللبناني - السوري بين فرنسا من جهة، ولبنان وسوريا من الجهة الأخرى. وهي أزمة كشفت المفاوضات التي واصلتها عن تباين بين الوفيين السوري واللبناني تعذرت معالجته وأسفر، بنتيجة تلك المفاوضات، عن انفصال الدولتين فعلياً بعد أن كان النقد فيهما واحداً مدة الانتداب والسنوات الأولى من الاستقلال. ولقد لبثت آثار هذا الانفصال تتراكم في السنتين اللاحقتين حتى أضحت إلى انفصام الوحدة العبرية، وتصفية ما كان لا يزال قائماً من المصالح المشتركة بين البعثين في أوائل سنة 1950. على أن رياض الصلح تمكن، مع نظيره السوري جميل مردم، من الفصل بين هذا الإخلال الآخذ في الاستمضاء والمجهود السوري - اللبناني المشترك في المعركة الفلسطينية، وذلك ما بقي حكم القوتلي - مردم وحكم الغوري - الصلح قائمين في دمشق وبيروت. فقد كان ما بين المهدين من التجانس وما بين أركانها من طول المعرفة وعمقها يسمفان في حصر ما لم يكن منه يد من خلافات تنشأ إن لم يسمفا في حلها. وكان رياض الصلح - بحسب سيرته كلها - هو الجسر الوطيد بين الهيتين الحاكميتين وهو المحاور اللبناني الأول للحكم السوري في آن معاً. لذا أمكن، برغم أزمة النقد والانفصال النقدي، أن يكثر الصلح ومردم من المساعي والمبادرات المشتركة في المعركة الفلسطينية حتى أطلق عليهما لقب «التوأمين». وأما في المدة التي افتتحتها انقلاب حسني الزعيم على عهد القوتلي، في آذار 1949، وتخللها انقلاب ثان على الانقلاب ثم انقلاب ثالث على الثاني (وهذا كله في سنة واحدة) فقد أصبح رياض الصلح خصماً لحكام سوريا المتتاليين (أو لمعظمهم، في الأقل) يخضونه بنفوس من شغفه لا لبس فيه ويتوجس ظاهراً من نشاطه السياسي ويجاهرون، بين حين وآخر، برغبتهم في تنحيته عن رئاسة الحكومة اللبنانية.

وفي جو الخصومة السورية هذه، خاض رياض الصلح معركة ما بعد الهزيمة مع إسرائيل. وكانت هذه المعركة معركة إنقاذ المنظمة العربية وقد باتت إحدى وظائفها العجول دون أن تجد كل من الدول العربية المعادية لإسرائيل (وعلى الأخص منها سوريا ولبنان) نفسها وقد أصبحت منفردة في مواجهة الجارة المترتبة. وكان من وجوه التمكين لوظيفة المنظمة

له بين القوى السياسية في البلاد. وكانت مسألة «الجهة»، على وجه التحديد، أي مسألة العلاقة بقوى المعارضة الأخرى وتحديد هيئة طليقة للحلف المتبني معها وبينها وهيئة سياسية للمرحلة ولقيادة العمل فيها، هي مثار الخلاف الرئيس في الحزب وفي محيطه القريب. وكان الحزب يتخذ أفعه من أحزاب رعى تأسيسها تبعاً للإفادة من قس العمل الشرعي، وكان يدخل عناصر منه في تخطيطات سياسية أخرى للتأثير في مواقفها. وكانت له، إلى التكا النقابي، هيئات رفيعة منها عصبة مكافحة الصهيونية وجماعة أنصار السلم، إلخ.

وحين اتراحت رقة الحرب بما أورتته من تآكل في مقومات العاش طاول الطبقات الوسطى والضعيفة، راحت الإضرابات الكبيرة تقوى في العراق. قتوال منها في سنة 1946 وحدها إضراب عمال النفط في كركوك، وإضراب عمال السكة الحديدية، وإضراب مستعصي البريد، وإضراب عمال الطباعة. وكان إضراب العمال في كركوك دامية جداً وكان معظراً على العمال هناك الانتظام في نقابة، وكان للمعظم طمس وقع مضاعف باعتبار رب العمل شركة أجنبية. وقد زامن ذلك ارتداد حكمة أرشد المصري على ما كانت أغوته حكومة توفيق السويدي من تحرير للعبادة العربية. فعوكم زعماء أحزاب معارضة، من بينهم زعيم الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي وقادة حزب اتحاد الشعب المتفرع من الحزب الشيوعي. ولكن الأحكام جاءت خفيفة أو أبطلت في الاستئناف. ولم يلبث نوري السعيد أن عاد إلى الحكم في تشرين الثاني فوجدت قيادة الحزب الشيوعي نفسها في السجن مع إطالة العام 1947. وقد واصل «فهد» إدارة شؤون الحزب من السجن. ولكن اللافت أن إقامته في السجن يترت قسراً من توحيد صفوف الحزب إذ تقارب أو اتحد معظم ما كان يتجاذبه من تيارات

العربية هذه السعي لاستحداث وجه عسكري وآخر اقتصادي يُضافان إلى وجهها السياسي. ولكن هذه الوظيفة أخذت تَبو أيضاً - بسبب من وجود إسرائيل المستجدة ومن الصفة الدولية الواضحة للمشكلة الفلسطينية - مشرعة على رياح الحرب الباردة المعنفة في الاحتدام. فبات على مهنة الدفاع عن الدول العربية أن تجد لها موقفاً في مساق الصراع بين العسكريين الموليين، وبات العسكرية العربي قادراً على أن يمرض صيفاً للقيام بأعباء المهنة المذكورة تمتد من اندراجها في الصراع الدولي. وكان يجنع في ذلك إلى احتساب موقع متقدم لإسرائيل في تلك الصيغ وموّل للإزام العرب بتقبل هذا الموقع على توجس أنظمتهم كئلاً ما أخذ يطلق عليه اسم «الخطر الشيوعي». هذه للشركة المقترحة بين الدول العربية وإسرائيل بقيت - على غموض ملامحها وترجع مندرجاتها - عقبة بين الأنظمة العربية والضرب استعصت، في تلك المرحلة، على العمل المستقر. فقد كان الدخول في شركة هذه صفتها مكتنفاً بأخطار مختلفة المصادرة، تواجهها أنظمة أصبحت مثقلة الكاهل بهزيمتها في فلسطين. وكانت حلقات تلك الأخطار منتشرة على تداخل بين مزاج للشعب ومزاج الجيوش وتباين المواقف في الطوائف الحاكمة نفسها، وفي القوى السياسية الحافكة بها. وفي هذه الشبكة الشائسة المعقنة من المهفات والتجاذبات والمخاطر، أمضى رياض الصلح الرمد الأخير من سيرته في الحكم ومن حياته نفسها.

جنس رياض الصلح من بورة البارز في معركة فلسطين عرفناً عربياً لانداده السياسي ولعصافته في إدارة علاقاته بأقرانه العرب، وفي معالجة العلاقات الصعبة بينهم. وهو قد فرض الإصفاء إلى كلمته في هذا الوسط وقبول انتدابه للتوفيق بين أطرافه ولهفات أخرى في النطاق الدولي. وهذا مع أنه لم يكن يلتزم للعبد حيال خيالات طرحت، ولم يغفل موقفه منها من توتير لعلاقته بمن طرحوها وخصوصاً بعبد الله ملك الأردن وبخالد العظم ونظام القمسي رئيسي الوزارة السورية في مرحلة ما بعد «النكبة». على أن هذا السور نفسه جعل رياض الصلح عرضة لكثير من التجني الداخلي قبل الهزيمة وبعدها. ففي المرحلة الأولى، أخذ عليه، على الأخص، إهماله شؤون الداخل، إذ كان تفرغه للمعركة الفلسطينية يُملي عليه التفتت تكراراً عن البلاد. وفي المرحلة الثانية، حُمِل

وأجنته، فيما أظهر اعتقال القيادة وما تبعه من معاكسات ما كان للأقلبيات القومية المختلفة من ثقل في هيئات القيادة وكذلك غلبة الحامين والمؤمنين في هذه الهيئات.

#### العراق: من بورتسموث إلى نبوة لأكور

وفي مطلع سنة 1948، كان رئيس الحكومة الجديدة صالح جبر قد تجل في بورتسموث إلى معاهدة جديدة شتّى لها أن تملو معاهدة 1930 فنضت، فضلاً عن بقاء التسهيلات الممنوحة للقوات البريطانية في العراق، على إنشاء مجلس دفاع عراقي - بريطاني مشترك. وكان ذلك مظهرًا لسياسة «الدفاع المشترك» عن الشرق الأوسط «للتكاثرة نُدراها مع شوب العرب الباردة». كان صالح جبر أول رئيس شيعي للحكومة في المملكة العراقية. وهو واحد من شعبة أربعة ألفوا خمس حكومات (بين 1947 و1948 ثم بين 1954 و1958) وذلك من أصل 58 حكومة تعاقبت في العهد الملكي ورأس نوري السعيد وحده 14 حكومة منها. ولم يكن جبر قد أجرى مشاورات يُعتد بها مع أقرانه من الأركان الموالين، ناهيك بالعارضين، قبل أن يُقَّع على النص. وهو ما أسهم في إطلاق عنان الغضب عليه وعلى المعاهدة. وقد بدأت التظاهرات في 3 كانون الثاني (أي قبل إعلان النص) واستشرت (مع إعلانها) بإضراب الطلاب في منتصف الشهر لتتوالى. في غضون الأيام العشرة التالية، إلى سقوط عشرات من القتلى بينهم رجال شرطة وإلى بضع مئات من الجرحى. كان ذلك ما أطلق عليه اسم «الوثبة»، وهي أخطر هزة تعرض لها النظام العراقي بعد حركة رشيد عالي الكيلاني. وقد كان لكل من الأحزاب المعارضة إسهامه، الكبير أو الصغير، في «الوثبة» وشكلت لقيدها لجنة مشتركة من تلك الأحزاب. وكان إسهام الشيوعيين كبيراً وإن يكن بعض المؤرخين قد شكك في ما نسبته

رياض الصلح قسماً واقعياً من مسؤولية الهزيمة. فلم يشفع له عند المعارضة اللبنيّة أن دوره الأهم في المعركة إنّما كان السعي إلى معالجة العوامل العربيّة التي أفضت إلى الهزيمة. ولم يخفف من التجنّي عليه أنه دخل حرب فلسطين رئيساً لحكومة دولة صغيرة، محدودة الطاقات جداً في تلك الأيام. وهو ما كان يصحّ خصوصاً في الطاقة العسكريّة للبنان، وهي إذ ذاك مقتصرة على جيش صغير، ضعيف التسليح، كانت الجمهوريّة المستقلّة قد تسلمته من السلطة المنتهية قبل اندلاع الحرب الفلسطينيّة بعامين وبضعة أشهر.

بالطبع أخذ أهل الحكم في لبنان -رياض الصلح قبل سواه- يلامون بعد الهزيمة على دخولهم الحرب من غير استعداد مناسب. ولكن إمكان اجتناب الحرب كان شبه معدوم في الواقع لانعدام شروطه الداخليّة والعربيّة. ولأن رياض الصلح سلك هذا المسلك لكان النين حمله مسؤولية الهزيمة لاحقاً أوّل من يقف ليهزّ الكراسي تحت الجالسين عليها، وليهزّ أركان البلاد نفسها من بعد...

#### ٢٠٨٩ الدول العربيّة: تهريب الحرب العربيّة بين لجنة التحقيق الدوليّة وجامعة

في الجائز أن رياض الصلح باشر نشاطه في هذه المرحلة العاسمة من مسار المسألة الفلسطينيّة، مستضيفاً مندوبي دول الجامعة العربيّة النين حضروا إلى لبنان في أواسط تموز 1947، لإسماع لجنة التحقيق المويّة موقفاً عربياً موحداً من تلك المسألة، تدرجه بين الأسس التي ستبنى عليها توصياتها إلى منظمة الأمم المتحدة. وكان الصلح ومردم قد مهّدا لاجتماعات المندوبين هذه بلقاءين لبنيقيّين سوريّين تمّا في شتيرة. ثمّ التقى المندوبون في منزل رياض الصلح في عاليه يوم 19 تموز، وعادوا للقاء في اليوم التالي قبل أن يجتمعوا بأعضاء لجنة التحقيق في قصر وزارة الخارجيّة اللبنانيّة يوم 22. في هذا الاجتماع الأساسي، ألقى الصلح كلمة ترحيب وقوا حميد فرنجيّة وزير الخارجيّة اللبناني منكرة مشتركة انطوت على الموقف الذي كان قد توصّل إليه المندوبون العرب، وأبرز ما فيه التشديد على حقّ فلسطين في تقرير مصيرها وعلى مستلزمات

العرب لنفسه من قبض على زمام العركة كلّها. ثمّ إن «الويّة» نالت جلّ مرادها إذ استقالت حكومة صالح جبر واعتُبر توقيعها على معاهدة بورتسموث وكأنه لم يكن. وكانت قد داخلت شعارات «الويّة» مطالبات بضاد وكساء أنسى أسعاراً وبالعرّيات الديمقراطيّة وبانتخابات جديدة تلي حل مجلس النواب...

بعد تلك، بدأت معاكمة التّهمين بالضلوع في «الويّة». وكانت المعاكمة صاحبة. فكّمت العباسي كامل قزاحجي، وكان رأس الجناح «التّقنسي» في الحزب الوطني الديمقراطيّ، إلى الوقفين بعد إلقائه دفاعاً حاداً عنهم. وانسحب ستّة من زملائه احتجاجاً. وفي حزيران، حُكم على «فهد» وعلى اثنين من رفاقه بالإعدام. وحُكم على اثنين من الجناح للنّافس لدههد، في الحزب الشيوعيّ، بالسجن المؤبد، وعلى ستّة عشر آخرين بعقوبات سجن مختلفة وبزّير سبعة عشر. وعلى الأثر، تواتر الاحتجاج في أقطار عربيّة وأوروبيّة مختلفة فبذل حكم الإعدام حكماً بالمؤبد.

ومن بين القادة في الحرب، كان اثنان هما مالك سيف ويهوذا صادق قد نجوا من الاعتقال فتولّيا قيادة الحزب المبدانيّة تبعاً، وكافا على خلاف، وواصل «فهد» توجيه اللّفة من السجن. ولم يلبث صادق وسيف أن اعتقلا بدورهما، فقتلهم القادة في الخارج ساسون شلومو دلال وكان قد خرج من السجن بعد سنة أمضاهما فيه مع «فهد» ورفاقه الآخرين. ولم تلبث اللجنة المركزيّة التي تشكّلت بقلده أن اعتقلت أيضاً. كانت تلك ثالث لجنة من نوعها تقضي إلى السجن. وبين 1947 و1951، استقبل السجن سبع لبنان مركزيّة للحزب الشيوعيّ. وفي شباط 1949، نفّذ حكم الإعدام في «فهد» وفي ثلاثة من رفاقه هم زكي بسيم وحسين الشبيبي ويهوذا صادق. وكانت قد جرت لهم معاكمة جديدة



الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط. تلت ذلك اجتماعات سرّية منفردة بين اللجنة وكلّ من الأطراف العرب المعنيين بالمسألة الفلسطينية.

ومنذ ذلك لم تكن وحدة الموقف العربي بمنجاة من الشقوق. هكذا لم يلتق سمير الرفاعي رئيس وزراء الأردنّ لجنة التحقيق، وكان السبب المعلن أن الأردنّ لم يكن أصبح بعد عضواً في المنظمة الدولية. هكذا أيضاً وصل فاضل الجمالي وزير خارجية العراق إلى بيروت غداة اجتماع المنوبين العرب باللجنة الدولية وسلم رئيس اللجنة إميل ساندستروم منكرة مستقلة باسم حكومته.

بعد ذلك، كان على دول الجامعة أن تعدّ لمناقشة المسألة الفلسطينية في دورة الأمم المتحدة، مع تقديم لجنة التحقيق توصياتها. وقد استضاف الرئيس بشاره الخوري اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في قصر بيت الدين وكان رئيس الدورة رياض الصلح، ثمّ وصلت اللجنة اجتماعاتها في صوفر. وكان التوجّه العام في اللجنة إلى معارضة توصيات اللجنة الدولية. وكان موقف لبنان رفض تقسيم فلسطين والتقيّد بما تتّخذه الجامعة من مقرّرات والاستعداد لتنفيذ مقرّرات سرّية كان قد اتّخذها مؤتمر بلودان الذي عُقد في السنة السابقة، وهذا في حال اتّخاذ قرار موثّق بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق بالقوّة. وكفّت فحوى هذه المقرّرات معارضة الصهيونيّة بكلّ وسيلة ومقاطعة كلّ دولة أجنبيّة تعاضدها. وقد تقرّر في صوفر توجيه منكرة بهذا المعنى إلى كلّ من بريطانيا وأميركا وشاغ خبر نفيه رياض الصلح عن ظهور خلاف بهذا الصدد بين العراق والسعودية. وقد تلا رياض الصلح بلاغاً قوياً صادراً عن اللجنة السياسيّة بشأن فلسطين عبّر عن رفض مقترحات لجنة التحقيق ونهّ إلى الأخطار المترتبة عن إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين وتعهّد بدعم مقاومة العرب الفلسطينيين لمشروع الدولة ذلك بالمال والرجال والاعتاد، وأكّد أن الحكومات العربيّة ستضطرّ، بدفع من شعوبها، إلى «مبادرة كلّ عمل حاسم» يكون من شأنه أن يدفع العدوان، ونقّ بدعم حكومات وجهات أجنبيّة أعمال الصهيونيين. وقد نوّى رياض الصلح، بعد أيام، تقديم منكرة مستوحاة من هذه المقرّرات إلى وزير بريطاني وأميركا المقوّضين في بيروت.

تخلّتها، هذه المرّة، محكمة عسكريّة وكانت التهمة الرئيسة الاستمرار في قيادة العرب المنوع من المجن وتوجيه رفّة «الوشة» من بين حبران. وفي حزيران، نقّذ حكم الإعدام أيضاً في ساسون شلوجو دلال. وقد اتّهم العرب مالك سيف بضيافة رفاقه، بعد أن «جنّده» الشرطة، وبإفشاء معلومات للمحقّقين أسندت إليها الأحكام البعيدة. على أن التهمة، وإن صغرت، لا تفسّر في ما يرى والتر لاكور- جملة ما حصل. فلن ملفّ التحقيق كان قد ملا مجلّدات بلا احتساب لشهادة سيف...

ضعف العرب الشيوعي وتطلّعت أوصاله مع اعتقال المجزيين من قاتليه ومؤكّديه تبعاً بين عامي 1947 و 1949. ولكن هذا الضعف بقي سطحيّاً ولم يطل أمره بل أخذ نجم العرب يعلو كثيراً، في أرجاء مختلفة من العراق، بعد تنفيذ أحكام الإعدام. وقد استوت أوائل الخمسينات مرحلة نمو وانتشار استثنائيين للعرب مع تماسك جديد لصفوفه ولهباته القياديّة. وهذا مع أن تلك اللّذة أيضاً لم تخل من أعمال القمع واعتقال القيادات. كان تعداد السجناء الشيوعيين يفوق الألف في معظم تلك السنة، وكان الشيوعيون قد حلّوا سجونهم إلى مدارس حزبيّة ورفضوا نوعاً من الإدارة الذاتيّة لحياتهم في السجن. ولم يكن ذلك بلا كلفة عليهم. ففي حزيران 1951، تسبّب إضراب للسجناء عن الطعام، في اعتقال كوّة العمارة، في موت أحد المضربين الشيوعيين، ففتحت من ذلك تظاهرات حاشدة في بغداد. وفي حزيران 1953، وقع عصيان في المعتقل من جرّاء قرار ينقل بعض الشيوعيين إلى معتقل آخر، فقتل سبعة من السجناء وجرح ثلاثة وعشرون. وهو ما قبّل، في بغداد أيضاً، بعمركات إضرابيّة منها إضراب للمحامين، وبالظواهرات. وكانت روابط الطلاب قد أصبحت، في تلك الآونة معانق للشيوعيين وشهد العمل النقابي ونشاط البعض من «منظمات

في هذا الوقت، كان على حكومة رياض الصلح أن تواجه الهزة التي أحدثها في البلاد تقرير قتمه المطران إغناطيوس مبارك إلى اللجنة الدولية وأبدى فيه تحييده قيام وطن قومي لليهود في فلسطين يقابله وطن قومي للمسيحيين في لبنان. فيكون هذان الوطنان منفصلين عن «أكثريّة إسلاميّة» في الشرق الأوسط فهزت المسيحيين واليهود على مدى قرون، وذلك بخلاف ما تراه الحكومة اللبنانية التي جهر المطران بالطعن في تمثيلها للأمة. ردّ رياض الصلح على هذه المذكرة في مجلس النواب - بعد تأنُّ وإفساح في المجال لسواه وخصوصاً للزعماء المسيحيين - فسفته نظرات المطران في تاريخ المنطقة وأكّد مصلحة لبنان في مواجهة الخطر المهدق بفلسطين العربية واستعداد هدف إلغاء الطائفيّة من النظام اللبناني. ولم يكن رياض الصلح وحده من واجه كلام مبارك في المجلس. فقد التقى عشرة من النواب الموارنة على شجب المذكرة في بيان قاطع اللهجة. وكان هؤلاء جملة النواب الموارنة الحاضرين باستثناء يوسف كرم الذي أبدى موافقة إجمالية على البيان وامتنع عن توقيعهم. وهذا إلى مواقف أخرى نسجت على المنوال نفسه في المجلس وفي خارجه وإلى تظاهرات شتى شهدتها المدينة.

وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأول، انعقد مجلس الجامعة العربية في بيروت ثمّ في عاليه، وافتتح رياض الصلح أعمال المجلس بكلمة من رئيس الجمهورية. وقد أقرّ المجلس ما كانت قد اتّخذته اللجنة السياسيّة من مواقف عنوانها رفض تقسيم فلسطين والاستعداد لدعم عربها بكل وسيلة، منعاً لتنفيذ التقسيم بالقوّة. وأبقى المجلس دورته مفتوحة وكفّ رياض الصلح وجميل مردم وصالح جبر وعبد الرحمن عزّام متابعة التطوّرات. وبين أواخر تشرين الثاني وأوائل كانون الأول زار الرئيسان الخوري والصلح بغداد، مارّين بعمشق، على رأس وفد كبير، وقد بلغهما إقرار قرار التقسيم في الأمم المتّحدة أثناء هذه الزيارة، وشهدا صخب الاحتجاج عليه في شوارع العاصمة العراقيّة. وكان للبحث في عواقب القرار نصيب من جدول الأعمال. ومع عودة الوفد إلى بيروت، كانت بوادر الاحتجاج نفسه تتصاعد في لبنان. وفي 5 كانون الأول، انطلقت تظاهرة كبرى نحو السراي وفيها ابنتا رياض الصلح الكبريان تجملان الأعلام. وفي السراي ردّ رياض الصلح على الخطباء مؤكّداً تأزّر الحكومة والشعب لنصرة فلسطين،



157 للزوري والصلح في زيارة بغداد

الواجبة» - الملاحقة بالحرب بعض الانتعاش. وبلغ توزيع القاعدة، جريدة العرب - في قول المصادر الشيوعيّة، على الأقل - ضعف توزيع كبرى الصحف اليهويّة البغداديّة. وهذا مع أن الجريدة المذكورة كانت ممنوعة.

ثار هذا الاضطراب كلّه في إبان احتدام معركة فلسطين وبدء القتال فيها غداة قرار التقسيم ثمّ دخول الجيوش العربيّة مع إعلان قيام إسرائيل في 15 أيار 1948. كان موقف الحزب الشيوعيّ قد تعزّك، بين تشرين الثاني 1947 وصيف 1948، من معارضة التقسيم وإنشاء الدولة اليهوديّة إلى تأييد القرار الدوليّ اقتفاء لخطو الاتحاد السوفياتي. وعلى غرار ما جرى في سوريا ولبنان وفي مصر، أساء هذا التطوّر إلى صورة الحزب العائمة وإلى علاقة التحالف القائمة بينه وبين قوى المعارضة الأخرى، وأدخله في سجال مديد مع المجتمع السياسيّ العراقيّ برفته تقريباً. وهو ما يشرّ اتهام أركانه، في المحكمة، بعد «وثبة» 1948، بممالة الصهيونيّة. وهذه تهمة لم يكن ليسهل إلصاقها، في غير هذا الظرف، بحزب الجند لمكافحة الصهيونيّة نخبة وأفره من اليهود العراقيّين. وفي حرب فلسطين، ضوى، أول الأمر، إلى قيادة فوزي القاوقجي، بضع مئات من المتطوّعين العراقيّين. ثمّ دخل الجيش العراقيّ العرب بقوّة قدرت بما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف جندي، وأنخذل مواقع في مثلث جنين - طولكرم - نابلس إلى الشمال من مواقع الجيش الأردنيّ وبأشر الحرب بهجوم صدته القوّة الصهيونيّة على

مُشدداً على وضع الممثل في موضع البعود، معلناً أن مجلس النواب سيقتر في ذلك اليوم نفسه دفعة مائية أولى لفلسطين، وأن باب «الجهاد المقدس» مفتوح لمن يشاء وأن الجامعة العربية ستعود إلى الاجتماع توتاً، لا لتعاود البحث، بل لتنفذ مقررات بيروت... وبالفعل أقر مجلس النواب، بعد ظهور اليوم نفسه، في جلسة حماسية، اعتماداً إضافياً بمليين ليرة لأجل فلسطين ونبرع النواب برواتب شهر.

وفي الثامن من الشهر، انضم رياض الصلح إلى مندوبي الجامعة العربية، في القاهرة، في اجتماعات للجنة السياسية مخصصة لقرار التقسيم. وما لبث أن أعلن أن الجيش اللبناني واقف على العود الجنوبية لتنفيذ ما تقرره الجامعة وأن تصديق اتفاق التابلايين الأميركيين ليس وارداً. ثم عاد، بعد أيام، ليؤكد موقف لبنان في طلبية المداقمن عن فلسطين منكراً بأن العرب بنوا وسعهم للحوّل دون اللجوء إلى القوة فنهضوا إلى أبعد حدود التنازل، وبأن كميل شمعون قام بمحاولة أخيرة في الأمم المتحدة للاتفاق على مخرج، فلم يؤخذ بما عرضه، وبأن الصهيونيين وضعوا يهود الدول العربية في مركز حرج، ولكن هذه الدول ستحمي أملاك يهودها وأرواحهم. ولم يفته التشديد على أن قضية فلسطين ليست بالقضية الطائفية، وأن مسيحيي لبنان ومسلميه مدركون الأخطار على وطنهم وهم سائرون جميعاً وراء رئيس الجمهورية.

وفي اجتماعات القاهرة هذه، شاء رياض الصلح أن يعالج للعقدة الرئيسة التي كان يكبوونها مطلب التضامن العربي حول فلسطين. فقد كانت المعاهدات العربية البريطانية شغلاً شاغلاً امراً في تلك المرحلة، وقيداً على حركة كل من الأردن والعراق، وهذا فضلاً عن أن الغطلة التي كان على بريطانيا اعتمادها لسحب قواتها الوحيدة من فلسطين كانت مرشحة للاستواء عاملاً خطيراً في توجيه مصير ذلك القطر. عليه الترح رياض الصلح، في تلك اللجنة السياسية، أن تدخل الدول العربية مجتمعة في معاهدات مع بريطانيا له تصفية موقف هذه الدولة في الشرق العربي». وقد أفادت التهاور أن بعض دول الجامعة وافق على هذا الاقتراح وطلب البعض الآخر مُهلأ للتفكير أو للمراجعة...

مستعمرة غيشر عند جسر المعامع، بعد ذلك، صد الجيش العراقي هجماً قوياً على جنين، ولكن القوات الإسرائيلية كانت قد احتلت قري عربية عدة في ذلك القطاع. كان صد الهجوم على جنين إنجازاً مهماً حفظ المثلث، بيد أن الجيش العراقي الذي كانت قد انضمت إليه وحدات عززته، لزم، منذ ذلك فصاعداً، مسلحاً ودفاعياً، مقتصرًا على عمليات محدودة على تخوم قطاعه. فبدأ في حركته ضعف في الأداء لازمه إلى نهاية الحرب... فيما لبثت قيادته تشدد، من غير نتيجة تذكر، على تفعيل القيادة للجنة للجيش العربية المعارضة، وكانت في يد ضابط عراقي هونور الدين محمود.

كان لهذا الضعف في الأداء، إلى ظروف العرب نفسها، أصول بعيدة. فإن الجيش، بعد أن كان موضع عناية مركزة من جانب فيصل الأول الذي عهد بالإشراف عليه إلى نوري السعيد، أصبح موضع حذر مع انقلابات الثلاثينات ثم بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، على الخصوص. فضيّفت عليه السلطات القائمة، ومن ورائها الرامي البريطاني، في التسليح والتجهيز والتدريب وأصبحت كثيراً من ضباطه العجزيين. وقد كان من حرب فلسطين أنها كشفت هذا الإهمال السياسي لقدرات الجيش العربية (لا القومية وحسب). كشفت في حالة العراق وفي حالات الجيوش العربية الأخرى، ولم يكن حيناً على ضباط هذا الجيش وجنودهم أن سبهم الأمن من صوافهم، بعد الهزيمة، كلف تنازلاً أردنياً، في مفاوضات الهدنة، من طوق من أراضي الثلث أصرت إسرائيل على الاستيلاء عليه. ولم يستر وضع الزهينة هذا أن العراق خرج بحيشه من فلسطين من غير أن يوقع اتفاقاً للهدنة. وكانت لا توجد حدود مشتركة يدخل منها توقيع الهدنة في باب الضرورة.

وابتداءً من أواخر كانون الأول، أخذ رياض الصلح يرأس اجتماعات في بيروت لـ«مكتب فلسطين الدائم» الذي كان يعمل لإنشاء مصرف باسم «فلسطين المجاهدة». على أن المكتب كان قد بدأ يواجه، مع الهيئات الحكومية ذات الصلة والهيئات الأهلية، حالات النزوح الفلسطيني الأولى، وقد راحت تستشري مع انتشار المواجهات المسلحة في فلسطين. وفي منتصف كانون الثاني 1948، عاد رياض الصلح إلى القل، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، إن فلسطين هي «خط الدفاع الأول» للبنان خاصة وللأقطار العربية عامة، وأكد أن لبنان لا يقبل احتجاجاً على دعمه فلسطين به المال والعتاد والرجال. ما قامت بعض حكومات أميركا وأوروبا بتقديم مثل هذا الدعم، بلا حرج، لصهيانية فلسطين.

وما لبث رياض الصلح أن عاد إلى القاهرة، في 7 شباط، على رأس الوفد اللبناني إلى مجلس الجامعة، وكان لا يزال رئيس الدورة. فافتتحها بتحية لجهود الدول العربية في سبيل فلسطين، وخص سوريا بالشكر في محاولة لدحض أنباء الخلاف بينه وبين جميل مردم، بعد أن كانت أزمة الانفصال النقضي قد استعجلت، وكانت الدولتان متجهتين إلى تحكيم اللجنة العربية فيها. وقد شاع، على أثر الاجتماعات، أن قراراً اتخذ بإحذف الجيش العربي على فلسطين إذا قرّر مجلس الأمن تنفيذ التقسيم بالقتة. ثم رشح، في بيروت، أن رياض الصلح أرسل تقريراً عن مباحثات سورية - لبنانية - سعودية، تناولت الاتفاقات مع الثابلاين. وذكر أن مردم طرح سؤالاً على اللجنة السياسية عما إذا كان مرور أنابيب النفط «لا يتنافى مع سلبية الجامعة العربية حيال الولايات المتحدة...» والظاهر أن اللجنة أفتت بالمرور معللة فتواها بكون «شركات البترول ليست شركات حكومية وقد ضغط بعضها على حكومة واشنطن لعملها على تعديل مواقفها من التقسيم». غير أن اليونانيد برس ما لبثت أن نشرت تقريراً لرياض الصلح جاء فيه أن المصالح الأميركية «تعرض للخسارة» إذا استمر التأييد الأميركي للتقسيم، وأن دول الجامعة السبع أوقفّت على منع مرور الزيت السعودي، وأن لبنان وسوريا منعاً من الأنابيب فهتتا بتحويلها إلى الأردن ومصر. وخلص الصلح إلى القول إنه ليس أمامنا إلا القتال، وإن الجامعة غير غافلة عن احتمال إرسال مجلس الأمن قوة عسكرية لتنفيذ التقسيم ولا تهاب

فوق وقع الهزيمة هذا على الجيش والشعب العراقيين، خلفت حرب فلسطين أضراراً جسيمة (وإن تكن، في جانب منها، مؤقتة) في الاقتصاد العراقي، على التعميم، وفي موارد الدولة العراقية بخاصة. فمع إقفال مصب النفط العراقي في ميناء حيفا، انخفضت الصادرات النفطية العراقية إلى نصف ما كانته قبل سنة 1948. ثم كان أن التعرض لليهود العراقيين بالأذى وظهور موقف الملاة لهذا الأذى من جانب السلطة المهزومة في فلسطين انتهى إلى تهجيرهم من العراق في غضون ثلاث سنوات أو أربع. فرحلت في ركاب هؤلاء النازحين طائفة عالية معتبرة وأوجه نشاط الاقتصادي وكفاءات متنوعة خسرها العراق وورعت بعضها إسرائيل. وكانت بعض دوائر الحركة الصهيونية قد ضلعت مباشرة في التآمر لإزهاج يهود العراق بخية تهجيرهم. عوّض بعضاً من هذه الخسائر مبادرة شركة نفط العراق إلى بناء خطها الجديد الذي بلغ مصبه في طرابلس في سنة 1949 ثم بلغ مصبه الآخر في باتيناس، على الساحل السوري، في سنة 1952. وكان الاتفاق الجديد بين الحكومة العراقية والشركة قد رفع دخل الأولى من النفط من 32 مليون دولار سنة 1951 إلى 112 مليوناً في السنة التالية. على أن معظم هذه الزيادة ذهب إلى دوائر السلطة وكان أبرز ما حصده منه سائر العراقيين زيادة التضخم.

هكذا كان النظام العراقي يوفّر في عرثته فيما كان ولا الجيش له يزداد اختلالاً. وكانت قوى المعارضة يشتدّ أزهاج وتزداد دربة على تحدي القمع. وفي خريف 1952، لم يكن ثمة معاهدة مع بريطانيا تستثير النفمة الشعبية، بل كفى أن تمتدّ مائة في نظام الامتاعانات الخاص بكلية الصبلة في جامعة بغداد حتى تتوالد موجبات غضب هزّت المرش العراقي من أركانه (في غداوات سقوط المرش المصري) والجاته إلى تأليف حكومة عسكرية برئاسة قائد الأركان

هذه القوة وإن خرق سيادة فلسطين إنما هو خرق لسيادة لبنان وكل دولة عربية. وقد أثار هذا التصريح ضجة فبادرت مديرية السبابة والنشر الرسمية، في بيروت، إلى نفي المقطع المتعلق منه بالمصالح الأميركية. وكانت الاتفاقية بين الدولة اللبنانية والتابلايين قد وقعت، بصيغتها الأولى، في ظل حكومة سمعي النعلا، ولكنها لم تكن اقترنت بعد بتصديق المجلس النيابي لتصبح نافذة، وسنعود إلى هذا كله في موضعه.

إلى ذلك، شفع رياض الصلح دعوته السابقة إلى مفاوضة عربية جماعية لبريطانيا بالعودة إلى وضع «دمتو» للجامعة بحيث تقوم كتلة عربية متعززة من كل قيد وتنظم، من ثم، علاقات العرب بقعالم الخارج. وفي 4 آذار ثم في 16 منه ثم في 31 منه، كان رياض الصلح في دمشق يتابع أعمال «لجنة إنقاذ فلسطين» التي ناط بها مجلس الجامعة للعربية مهمات تنظيمية ومالية تتصل بالمعركة التي كانت قد جنحت نحو التحول إلى حرب عامة على الأرض الفلسطينية.

ومن 16 آذار إلى 21 منه، كان شمل اللجنة السياسية للجامعة العربية ملتقى مجتداً في بيروت، برئاسة رياض الصلح. وقد وافقت هذه الاجتماعات تحول للوقف الأميركي من تقسيم فلسطين تحت وطأة العنف المتصاعد فيها، وطرح الولايات المتحدة على مجلس الأمن تطبيق التقسيم، بقرار تتخذه الجمعية العامة، وترتيب صيانة دولية على فلسطين. وهو تحول استقبله رياض الصلح بالقول إن أميركا ملئت به «على بقائها في جانب الحقيقة والعمل وأنها تفكر للحالة الدولية قديها». وقد عبر البلاغ الغتامي الذي أصدرته اللجنة السياسية عن تجاوب مشابه مع الاتجاه الجديد فأكد أن «العرب مستعدون لبذل أقصى جهدهم لإقرار السلام في فلسطين وتعميم المبادئ الديمقراطية في حل قضيتها». ولكن البلاغ رأى أن على الأمم المتحدة، في المقابل، أن تكون مستعدة لإخراج الإزهابيين من فلسطين وحل جيش لهاغاناه الأجنبي ومنع الهجرة التي تمتد بالقوات اللازمة له... وقد افتتحت، بعد هذه الاجتماعات، دورة مجلس الجامعة الثامنة فانتقلت الرئاسة من لبنان إلى مصر وعاد جميل مردم إلى اقتراح سابق له بإقامة «دفاع عربي مشترك» يمكن دول الجامعة من تعاشي الاتفاقات المنفردة وأضرارها. ولكن كان لا يزال دون الوصول إلى هذا الهدف

نور الدين محمود. أعلنت هذه الحكومة الأحكام العرفية وحلت الأحزاب وقبعت حزبية الصنف بعد أن أفلت صنف الأحزاب المعارضة. وفي أواخر العام 1955، وكانت «الناصرية» قد باشرت صمودها وأرست على الضفة القابلة معالم جديدة للمواجهة بعد إنشاء «حلف بغداد»، كتب والتر لاكور ما مفاده أن الجيش لا ينفع إذا كان العدو لا يطعمون الأوامر وأنه لا يمكن التعويل على استمرار الشيبيين في تكديس أخطاء ارتكبوا منها الكثير وأن النظام العراقي، إذا امتد به العمر شهرأ أخرى، فلن يطول بقائه سنوات كثيرة.



الوفد اللبناني في اجتماع للجنة السياسية لعاصمة  
الدول العربية في القاهرة. آذار 1947 وبدأ هنري فرعون  
ومكميل شمعون

معهد هبسي القراشي إلى يمين ويخبر الصلح في  
حصل أفضله القراشي في القاهرة تكتويتم لملكي دول  
لخامسة في دولة آذار

المدعوين العرب يقابلون لجنة التحقيق الدولية في  
وزارة الخارجية اللبنانية



أبحاث طويلة وأزمات في العلاقات العربية وأكبت هزيمة فلسطين وثقتها... وفي 31 آذار، أعلنت لجنة فلسطين من دمشق (ومنها مردم والصلح) رفضها الوصاية الدولية على فلسطين وإصرارها على مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة...

في العاشر من نيسان، ألقى رياض الصلح بياناً أمام مجلس النواب كرّس معظمه لفلسطين. وكانت أوضاع عربها والمدافعين العرب عنها قد دخلت توكاً حال انحدار بالغ الخطورة مع معركة القسطل ومذبحة دير ياسين (وقد حصلت في الأيام القليلة السابقة) وقد افتتحتنا سلسلة سقوط المدن بأيدي الصهيونية، في غضون العشرين الأخيرة من الشهر. مع ذلك، بدأ الصلح في حال معنوية جيدة كان مردها، على الأرجح، إلى وقائع معركة القسطل.

حياً رياض الصلح بطولة المجاهدين وقائدهم عبد القادر الحسيني، وذكر اجتماع اللجنة السياسية المزمع عقده القادة في القاهرة لتنسيق جهود الدول العربية وهي «الواقعة في حلقة النار» وأكد استعالة التقسيم ومواصلته الجهد لتحقيق الدولة العربية الديمقراطية التي يتمتع فيها جميع سكانها بحقوقهم كاملة. ثم عرّف الموقف اللبناني بأنه موقف دولة مستقلة مساهمة في توطيد السلام وبيان لبنان «ليس له من المشاكل الخارجية غير تلك التي وفّ فيها إلى جانب شقيقاته العربية يدافع عن الحق والتموية في الأرض المقدسة وفي غيرها من الأوطان العربية» وبأنه -أي لبنان- «يستطيع أن يكون عاملاً رئيسياً في حل كل مشكلة قد تعرض في هذا الشرق العربي بل وفي الشرق الأوسط كله وبخاصة بأن يقف جهوده على ذلك».

وفي القادة، كان رياض الصلح في القاهرة، وقد انتدبته اللجنة السياسية مع جميل مردم للسفر إلى بغداد والرياض بغية التناول في كفاءات تنفيذ المقررات وتنسيق السياسة الخارجية. وفي القاهرة، عاد الصلح إلى فكرة «التصفية الإجمالية» للعلاقات المضطربة بين العرب والدول الكبرى، مؤكداً أن المشكلات في هذه العلاقات «وحدة متماسكة». وهو قد أبدى تعبيراً مقيداً، بالتالي، لعضو مردم إلى «العزف عن المعاهدات الثنائية» معتبراً أن «زحمة العواطف الخطيرة في العالم» توجب على الدول الكبرى الاستماع إلى العرب، وأن هذه الدول هي المحتاجة إلى هؤلاء لا العكس، وأن العرب هم أصحاب الشأن الكامل في بلادهم ومراقفها، ولا حق لغيرهم عندهم، إلا ما يمنحونه لهذا الغير بملء إرادتهم وبمقابل سياسي. أخيراً، ضرب رياض الصلح للعرب مثال تركيا إذ هي قبلت الدخول في حلف عسكري يؤمن لها الاستقلال والعتاد والمال، وذلك لقاء تضحياتها في الحروب المحتملة الوقوع، ومن غير مراكز استراتيجية تعطى للغير أو احتلال من جانيه.

وفي 25 نيسان، كان رياض الصلح في عمان يلتقي الملك عبد الله والوصي العراقي عبد الإله فيقومون الوضع العسكري المتحرك في فلسطين. وقد حمل رياض إلى عبد الله



رسالة من الملك عبد العزيز أبدي فيها موافقته على أن يحتل الجيش الأردني فلسطين بشرط أن ينسحب منها بعد حصر القوات الصهيونية، فيُجرى استفتاء لشعبها بإشراف الجامعة العربية تحدد نتيجته طبيعة الحكم فيها. وكان هذا أيضاً موقف الملك فاروق. وكان، بالتأكيد، موقف سوريا ولبنان المتوجسين من مشروع سوريا الكبرى. كان هذا هو شرط التضامن بين المحورين العربيين في معركة بدأ تصنر الملك عبد الله لها أمراً محتماً بفعل عوامل مختلفة. وقد تردد في حينه أن عبد الله الذي كان مصراً على هذا التصنر وعلى التحكم في الجبهة العربية، وافق على هذا الشرط، وأن رياض الصلح أبرق بهنه الموافقة إلى الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام. وفي الوقت الذي كانت فيه المدن الفلسطينية تنهار، كانت الصحافة العربية تصدي لجوء التضامن العربي حول فلسطين وتضخم أنباء الاستعداد العسكري العربي كثيراً، وتحيي بأن الجيوش العربية ستبادر إلى احتلال «القسام» العربي من فلسطين لتهاجم «القسام» اليهودي منه بعد ذلك. وقد عززت هذه التوقعات نبرة عالية اعتمدها عبد الله، وكانت مخالفة لفعوى التفاهم السري بينه وبين القيادة الصهيونية ولفعوى الاتفاق بين رئيس وزرائه أبي الهدي والوزير البريطاني بيغن.

في كل حال، عاد رياض الصلح من عمان إلى القاهرة، وشاع هناك أن فاروق وافق على مقررات «مؤتمر عمان» بحيث انتهت اجتماعات اللجنة السياسية على خير في 26 نيسان. وفي 29 منه، كان رياض الصلح في بيروت يُدلي ببيان عن فلسطين في جلسة سريّة لجلس النواب شفعه حميد فرنجيّة ببيان آخر. وقد أقرّ في هذه الجلسة، مشروع قانون بفرض الرقابة على الصحف. وكانت يافا آخنة في السقوط، ولكن نبرة رياض الصلح، في المؤتمر الصحفي الذي عقده، بعد الجلسة، بقيت عالية.

في اليوم التالي، نزع على رياض الصلح في عمان، على رأس وفد ضمّ في عداده عسكريين. فتمعّد هناك «مؤتمر حربي» يشترك فيه، إلى رياض الصلح، عبد الله وعبد الإله وعزام وروساء أركان الجيوش. وفي آخر نيسان، سافر الملك عبد الله ورياض الصلح معاً إلى القاهرة، مستطلعين موقفها الأخير من دخول العرب. وكان الموعول في الإعداد العسكري العربي عليها وعلى عمان إذ كان الجيش المصري أكبر الجيوش العربية وكان الجيش الأردني أحسنها إعداداً. وقد بدأ أن الزيارة كانت ناجحة إذ كان الملك فاروق مصتماً على خوض العرب، مقتنعاً بأهمية هذا التصميم لحفظ التصنر المصري للشرق العربي ولتعزيز موقعه هو في هذا الشرق وفي مصر نفسها. وكان نجاح الزيارة أمراً حاسماً لموقف الملك عبد الله نفسه من دخول العرب وبالتالي لإمكان هذه الأخيرة أصلاً من الجبهة العربية. وهذا مع أن إقبال الملك المصري على القتال كان يمكن تأويله بالرغبة في منع الحلف الهاشمي من الاستفثار بمقاليده المواجهة وبإدارة نتائجها بالتالي.

وفي 5 أيار، نزع على الصلح في دمشق، مشاركاً في اجتماع رثسه شكري القوّلي وضمّ، إلى مردم، وزير خارجية العراق والوزير السعودي المفوض ومفتي فلسطين. ثمّ يطير رياض

الصلح ويردم إلى الرياض فإلى بغداد ليبلغا الوزارة العراقية استعداد عبد المريز لنجدة عرب فلسطين. ثم يعودان إلى دمشق في 10، بعد التعرّيج على عثمان... وتتوالى لهم في دمشق اجتماعات سياسية وعسكرية مع مسؤولين من الدول المتأففة لإرسال الجيوش إلى فلسطين ومع الأمين العام عزّام. وهذه هي الاجتماعات التي اعتُمد فيها ما أطلق عليه اسم «خطة دمشق» للحرب، وهي الخطة التي وضعها منتدبون من جيوش الدول الخمس المقبلة على دخول فلسطين والتقى - صواباً أو خطأ - مؤرخون كثيرون ومسؤولون على أنها كانت المثلى لمباشرة الحرب العربية. وهي الخطة التي عطلها وبذل فيها موقف القيادة الأردنية. هذا ولا يظهر رياض الصلح في بيروت إلا يوم 13 أيار، أي قبل يومين من «تعريب» الحرب العربية في فلسطين.

### ٢٠٩٠ خطة أم خطتان؟ ... وهذنة فهدنتان فهزيمة

مع دخول الجيوش العربية فلسطين في 15 أيار 1948، أذاعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وكان رياض الصلح قد أصبح ركناً ركيناً فيها، نداءً إلى يهود فلسطين شفعته بمنصرة إلى الرأي العام الدولي. انطوى النداء على تعهد بعدم الاعتداء على اليهود، وبعدد السمي إلى فرض الحل بالقوة. يذكر بما ارتكبه الصهاينة في فلسطين وبما يقابله من حقوق مصونة لليهود في البلاد العربية. وطالب اليهود بالامتناع عن مواصلة الصهيونيين وأعلن التمسك بفلسطين غير مجزأة تكون لجميع سكانها. وناشد اليهود المساعدة في إعادة الأمن «وأن يطمئنوا إلى مستقبلهم ويتخلّوا على الففة المتطرفة في مبادئها وأعمالها، وأن ينشروا في ما بينهم مبدأ القبول بفكرة الدولة الموحدة والمستور الواحد المؤسس على المبادئ الديمقراطية (...) وأن لا يتنادوا في الطمع والعنوان اللذين ليس لهما من نتيجة سوى سفك الدماء والدمار».

وأما المنصرة فخطوت على خلاصة تاريخية بدأت بما كان لليهود من حقوق مصونة في العهد العثماني، ثم عرّجت على العهد البريطانية للعرب وعلى وعد بلغو، في العرب العالمية الأولى، وعلى التمكين البريطاني لليهود من الهجرة إلى فلسطين في مرحلة الانتداب. وصادت المنصرة إلى اهتمام الحكومات العربية بفلسطين لكونها في قلب البلاد العربية. فنكرت «مؤتمر الطاولة المستديرة» في لندن سنة 1939 و«الكتاب الأبيض» البريطاني وعشرات تنفيذ ومساغي الجامعة العربية لحل المسألة الفلسطينية حلاً عادلاً، بالتآزر مع منظمة الأمم المتحدة والدولة المنتدبة، وذلك على أساس المبادئ الديمقراطية وميثاق المنظمة الدولية. وانتهت هذه الخلاصة إلى مشروع التقسيم ورفضه واستحالة تنفيذه سلباً وإلى ما جرّه من صدامات، وإلى انتهاء الانتداب من غير أن تخلفه سلطة شرعية. ثم أكتدت المنصرة أن حكم فلسطين حق لأهلها وجعلت إحقاق هذا الحق هدفاً للتدخل العربي، مبرزة نزوح ربع مليون من الفلسطينيين العرب إلى حينه، بعد ما ارتكبه الصهاينة من فظائع، واعتداء هؤلاء

على القنصليات العربية في القدس. وشدت على الفراغ الأمني في فلسطين، وعلى ما يعتمد من مشاعر نائرة في محيطها العربي، مؤكدة أن أمن فلسطين مسؤولية عربية باعتبار الجامعة منظمة إقليمية معنية بالسلم والأمن في ساحتها، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأوضحت أن استقلال فلسطين أصبح حقيقة ماثلة وأن التدخل العربي يتوقف حالما تنشأ النظم والهيئات اللازمة عن ذلك. أخيراً رأت المذكورة أن حل المسألة إنما هو الدولة الموحدة الديمقراطية والمساواة أمام القانون والضمانات للأقليات وصون الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها، أملة دعم الأمم المتحدة لوضع هذا الحل موضع التنفيذ.

على أن التقدم العسكري العربي وجد نفسه يواجه، على الفور تقريباً، مطالبة الولايات المتحدة ثم بريطانيا مجلس الأمن بقرار يوقف القتال. ولعل هذا - فضلاً عن الرغبة في تقديم الحلافة على الجبهات - هو ما حمل شكري القتيبي على الدعوة إلى قبة عربية جزئية انعقدت في درعا يوم 20 أيار وحضرها أركان الدول العربية المعارضة باستثناء مصر. وكان بشاره الغوري ورياض الصلح ممثلين لبنان في هذه القبة. وتبرز منكرات بشاره الغوري نوعاً من التشاؤم أو الوجود السوري اللبناني خيم على هذا اللقاء المبكر وكان من أسبابه موقف الجيش السوري الصعب في نواحي سبع، ولم يتده تهاماً اعتاده الملك عبد الله بمآتي جيشه في ساحة القتال. وقد حضر القادة العسكريون هذه القبة وكان الطرف العسكري العراقي أكثر الأطراف ضعفاً بالبلبل التي أحدثها تعجيل الخطبة العامة عشية بدء الهجوم بالقضاء، وذلك بطلب من الملك عبد الله. وقد ألفي هذا التعجيل نتيجة لإلحاح سياسي وعسكري على الملك من الطرف العراقي وغيره. ولكن الجيش الأردني لم يأخذ بهذا الإلحاح. عليه كان الرئيسان اللبنانيان متوجسين، وهما في طريق العودة من درعا، مما يخيفه مجرى العلاقة بين الملك الأردني وقائد جيشه الإنجليزي غلوب باشا.

وفي اجتماعات اللجنة السياسية التي شهدتها عمان في أواخر أيار وأوائل حزيران، كان قرار مجلس الأمن بطلب هيئة مؤقتة قد أصبح على المائدة. وكان رياض الصلح يوثني رفض الهدنة. وما كان اللقاء في عمان إلا لأن العقدة كانت هناك. وقد أفصح رياض الصلح، في حدود القدر المباح من الصراحة، إذ ذاك، عن موقفه هذا. فقال إنه «شخصياً لم يكن متحمساً لمشروع الهدنة، إلا أنه اتفق في عمان بأن قبول دعوة مجلس الأمن إنما يملية العقل وتفرضه الحكمة». وهذا كلام عاد إليه الصلح، لاحقاً، أكثر من مرة. وكانت مصر وسوريا معارضتين لوقف القتال أيضاً. ووليدة الأول من حزيران، قصفت طائرتان صهيونيتان عمان، فسقطت إحدى قنابلهما قرب منزل كان يبيت فيه رياض الصلح وجميل مردم. وقد اعتبر رياض الصلح هذا القصف «نكسة الأسبوع» زاعماً «أن الطائرتين لم تكونا من القاذفات الأصلية وكلفت القنابل ترمى باليد من النافذة!»

وفي الخامس من حزيران، حضر إلى بيروت وسيط الأمم المتحدة فولك برنادوت، في مساق جهوده لوقف النار، والتقى كلاً من الرئيسين السوري والصلح ووزير الخارجية حميد فرنجيتية. ودعا رياض الصلح جميل مردم وزير خارجيته محسن البرازي إلى بيروت فانهضت مباحثات مشتركة مع الوسيط. وثبت السوري، في مذكراته، محضراً لاجتماعه بالوسيط تتضح منه حدود التأثير العربي الممكن في مآل الهدنة. وأما رياض الصلح فأشار إلى أن البحث تناول «ضرورة مراعاة التحفظات العربية»، وكانت هذه تتمثل في رفض التقسيم ورفض الدولة اليهودية. وهو قد وجد، في هذا الجو المكفهر، «نبأ ساراً» رُفِه إلى اللبنانيين وكان استيلاء الجيش اللبناني على قرية المالكية. هذه القرية الفلسطينية الحاذية لنقطة متوسطة من الحدود اللبنانية والواقعة على طريق ذات أهمية في الجليل، كانت قد احتلتها قوة صهيونية في اليوم الأول من الحرب. وهي بقيت، إلى أواخر الحرب، موضع تنازع. وكان الجيش اللبناني قد اكتفى، بعدما حُلت «خطة دمشق» التي كانت تفترض توغله في عرض الجليل، بالمرابطة الدفاعية على الحدود، مع خرق محبوس على الساحل في منطقة الناقورة الفلسطينية. وكان قد ساند جيش الإنقاذ في استرداد المالكية، وهو ما أدن لهذا الجيش، بعد أيام، بالتوصل في الجليل الغربي حتى الناصرة. وكان يعزّز الجيش اللبناني، على الحدود فوجان سوريان رابطا في القطاع الشرقي من الحدود اللبنانية. وقد زاد عدد المتطوعين اللبنانيين الذين انضموا فعلاً، بعد تدريبهم، إلى جيش الإنقاذ عن ثلاثمائة. وهذا من أصل الذين سجلوا أنفسهم وكان عددهم أكبر بكثير. إلى ذلك زِد الجيش اللبناني جيش الإنقاذ ببضعة مدافع، على قلة ما كان في حوزته. وقد شهد فوزي القاوقجي لأثر هذه المساعدة في أداء جيشه.

في كل حال، لم تشر الهدنة الأولى التي رتبها برنادوت إلا في 11 حزيران، أي بعد عشرة أيام من قبول الجانب العربي بها. وكانت هذه الأيام العشرة أيام قتال أمكن لرياض الصلح أن يقول، من بعده، إن العرب «مالكون ناصية الموقف العربي». وهذا قبل أن يكرّر أنه «واجب» كغيره لوقف القتال... ولكن «أراها كحبة الكينا فهي مَرّة ولكن لعلها تكون مفيدة». وفي هذا اليوم بالذات أعلن رياض الصلح توغّل جيش الإنقاذ في الجليل بعد مساندة من الجيشين السوري واللبناني، مؤكداً أن الجيش اللبناني قام بكل ما وقع عليه من «مساعدة في المرحلتين الأولى والثانية مساعدة فعالة». وقد بقي رياض الصلح محافظاً على لهجة الوثائق هذه مدة أسابيع الهدنة الأربعة، يبدي تعوله على التضامن العربي ويبشّر بالعودة إلى القتال وبأن العرب لا يابهون بالقنونات الاقتصادية التي لوح بها مجلس الأمن، وبأنهم «ماضين في الجهاد» مجتمعين «إلى أن يتلاشى الحلم الصهيوني من رؤوس أصحابه».

وفي منتصف حزيران، عادت اللجنة السياسية إلى الالتحاق في القاهرة حيث استقبلت برنادوت مجتمعة. وكانت الشكاوى تتوالى من الخسوف الصهيونية للهدنة. وهو ما تعهد برنادوت بمعالجته. وقد سبّت اللجنة لجنة فرعية لمابعة الاتصال بالوسيط وكان

فيها رؤساء الوزارات في مصر والأردن ولبنان والأمين العام للجامعة. وفي ندوة صحافية عقدها رياض الصلح بعد عودته من القاهرة في 18 حزيران (وكان قد درج، من بداية الحرب، على استقبال الصحافيين عند كل محطة) توه باختيار لبنان لعضوية اللجنة الفرعية معتبراً إياه تقديراً لدوره التوحيدي. وأشار إلى الإصرار العربي المستمر على رفض التقسيم وعلى إنشاء «دولة عربية موحدة مستقلة» في فلسطين. وأعلن أن العرب لم ينهبوا إلى روس ولم يفاوضوا للصهاينة، وأن الوسيط لم يعرض صيغة فدرالية وأن العرب يرفضونها ولو كانت على أساس مشروع الساعة الأخيرة الذي قتمه كميل شمعون باسمهم في الأمم المتحدة قبل قرار التقسيم. إلى ذلك، ذاع أن الصلح ضرب لبرنابوت المثل اللبني لإقناعه بأن في وسع العرب واليهود أن يعيشوا سوية في دولة موحدة: «ها أتدأ أراس هذه البولة بالرغم من أنني من الطائفة الأقل عدداً وهذا أكبر دليل على أنه إذا أراد اليهود أن يزول الخلاف الموجود الآن فما عليهم إلا أن ينتزعوا من نفستهم فكرة إنشاء الدولة الموهمة».

وفي المشر الأخيرة من حزيران، كان رياض الصلح بين بيروت ودمشق يعالج الغرور الصهيونية التي توالى، وملتقى أمين عام الجامعة وقائد جيش الإنقاذ ويشارك في أعمال اللجنة الفرعية العربية التي باشرت اجتماعاتها في العاصمة السورية. وهو قد عاد في هذا الوقت إلى إبراز الدور اللبناني على أنه «رئيسي» موضعاً، في تصريح لروز اليوسف، أنه أفهم برنابوت «أن نزول لبنان إلى الميدان (...) يجب أن تفهم الدول على أنه إعلان المسيحيين العرب العرب على اليهود وأن الجهاد العربي ليس قائماً على نزعة دينية، كما هي الحالة عند اليهود بل على نزعة قومية عربية». وفي هذا الوقت أيضاً كان اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان قد بدأوا يشتكون - فضلاً عن ظروفي عيشهم الفاجعة - بقاءهم على هامش معركتهم، فتوجّه ممثلون لهم ببناء استغاثة إلى عبد الرحمن عزام (وكان في بيروت) وإلى رياض الصلح. وطلبوا، بين ما طلبوه، فتح ثكنة لتدريب الشبان منهم وتسهيل عودتهم إلى الجزء المحتز من بلادهم، وأكفوا رياض الصلح «أن أعمالكم التاريخية الخالدة في سبيل العرب سجلت نكرهم العاطر في قلب كل عربي».

في نهاية حزيران، عاد رياض الصلح إلى القاهرة حيث قعقت اللجنة السياسية، وقد هزها مشروع التسوية الذي اقترحه الوسيط الدولي في 27 حزيران، ثم وجدت نفسها حيال ضغوط الوسيط ومن وراءه لتمديد هدنة الأسابيع الأربعة التي كانت نهايتها مرتقبة في التاسع من تموز. كان برنابوت قد ترك جانباً خريطة التقسيم التي اعتمدها الأمم المتحدة في السنة السابقة، واقترح نوعاً من الاتحاد بين إسرائيل ودولة عربية تضم شرق الأردن وفلسطين العربية. وأما فلسطين العربية هذه فكانت تختلف عن أختها في قرار 1947 بتركها الجليل بتمامه للدولة اليهودية والنقب بتمامه والقدس للدولة العربية. وقد رفض اليهود والعرب معاً هذا المشروع. رفضه اليهود لإخراجه القدس من عهدتهم ولأن الاتحاد ومملكة عبد الله كان في نظرهم باباً إلى استتباع بريطانيا لبولتهم كانوا

يحاذرونه. ورفضه معظم العرب إذ رأوا فيه أيضاً مدخلاً إلى وضع يد بريطاني مجدّد على فلسطين وشرق الأردن معاً. وهو ما كان يجافي، على الأخص، تصوّرات مصريّة وسوريّة للنتائج المأمولة لحرب فلسطين. وأمّا الملك عبد الله فكان الوحيد الذي منحه مشروع برناموت فوق ما كان يأمل من هذه الحرب. ولكن وضعه كان قد بلغ درجة من الحساسية في المحيط العربي ألزمه بمجازاة الرفض العربي لمشروع أجهز عليه الرفض اليهودي أصلاً. وكان الملك الأردني يريد، لقاء هذه المجازاة، تمديداً لوقف القتال يفتح أمامه باب التمييز السياسي لمنجزات جيشه في المرحلة الأولى من الحرب ولواقعه في الميدان. ولكن أركان اللجنة السياسيّة الآخرين الذين طالهم رئيس الوزارة الأردنيّة بطلب التمديد كانوا في غير هذا الوارد. وكان رياض الصلح أحد الذين كوّروا علناً، في مدّة الهدنة، رغبتهم في استئناف القتال. بل إنّه ذهب إلى حدّ القول، في مطلع الهدنة، إن الهدنة لا تمنع القتال بالضرورة. وهذا رأي أخذت به الجهة الصهيونيّة فعلاً لا قولاً إذ استثمرت مدّة الهدنة لتحسين مواقعها وزيادة استعدادها للقتال. وأمّا العرب فوصلوا إلى اجتماعات القاهرة وفي ركابهم قادة جيوشهم يلغون عليهم بالشكوى من قلّة الذخيرة. فهم لم يكونوا قد تمكنوا من سدّ هذا النوع من الثغرات - ناهيك بغيره - في أسابيع الهدنة الأربعة.

عليه توصّلت اللجنة السياسيّة إلى قرار باستئناف القتال، مداراةً للحاجة السياسيّة، شفعته بميل إلى لزوم خطّة الدفاع دون الهجوم، مداراةً لواقع الحال العسكري. ولما كان هذا التوجه لا يُناسب الملك عبد الله، لا جملة ولا تفصيلاً، فإنّه سعى مع برناموت إلى إحباطه. وقد ردت مصر على هذا السعى باستئناف القتال فعلاً في الثامن من تمّوز، مستيقّة التاسع الذي كان نهاية الهدنة.

عاد رياض الصلح من القاهرة عشية استئناف القتال. وفي غدائه، صلى في المسجد العمريّ فهلّل له جمهور مُستبشّر. وما لبثت بيروت ومصافئها أن دخلت في حركة سياسيّة محمّسة كان للعراقيّين منها قسط واف. فتباعاً وصل إلى بيروت وزير الاقتصاد العراقيّ جمال بابان ثمّ رئيس الوزارة مزاحم الباجه جي وتوجّهت هذه الحركة بوصول الوصي عبد الإله في 16 تمّوز. يذكر بشاره الخوري أن عبد الإله شكّا له ولرياض الصلح

## «مصر: الإمبريالية والثورة»

تعكّمت بالعباءة السياسية في مصر، غداة الحرب العالمية الثانية، مسألة جلاء الفئات البريطنانية عن البلاد. والعق أن هذه المسألة لم تكن غائبة الساحة السياسية المصرية قط منذ احتلال الجيش البريطني مصر في سنة 1882، ولكنها اجتازت مراحل خبو ومراحل نموّ وكانت معاهدة 1936 معاهدة مهمة من معطّاتها إلى أن دخلت، مع نهاية الحرب، في طور بدا متجهاً نحو حسمها. ولم يكن المصريون يبرزون شعار «الاستقلال»، على ما كانت عليه الحال في أقطار أخرى من المشرق العربي، وإنما كانوا يطلبون الجلاء. فهم اعتبروا أنفسهم دولة مستقلة ولكن معتلة.

كان تصريح 22 شباط 1922 قد مثل اعترافاً اسمياً باستقلال مصر بعد تفكيك الدولة العثمانية وكانت معاهدة 1936 قد حصرت البريطة العسكرية البريطنانية في مثلث سيناء وقناة السويس ولكنها أغلقت عليها كلّ ما قد تحتاج إليه من التسهيلات في جهات أخرى. ثم إن دواعي الحرب العالمية لم تعتم أن أعادت هذه الفئات إلى القاهرة والإسكندرية. فكان التنفيذ البريطني بالغ التأثير في توجيه سياسة الحكم الوطني واستمرار تناقضاته. وكان هذا التنفيذ يحسم مصالح اقتصادية أجنبية شديدة الوطأة ومتعكّمة بمقاييد المعيشة والنمو في البلاد وبموازنها الاجتماعية - السياسية. وكانت سنوات الحرب بما أثّلت من تقليص للمنطق الاستراتيجي في مواجهة جيوش «المعور»، قد زادت من قوة هذا التحكم ومن شدة تلك الوطأة. ولا ريب أن حالة الحرب وتقطع المواصلات التجارية الدولية أسعفا في تنمية الرأسمالية المصرية. ولكنهما زادا أيضاً في التضخم وتعاضبت الميضية البريطنانية من مصر أيضاً ودخلت الطبقات الفقيرة والمصدومة الدخل في معنة معيشة عسيرة وتمزّزت، بلزاء ذلك، صفوف الحركة النقابية والشعبية عموماً وازدادت إلحاحاً في طرح مطالبها.

تلحّض عنه عبد الله في استئناف القتال وفي نجدة الجيوش العربية الأخرى. قيل هذا الكلام غداة سقوط اللذوالرملة وما أعقبه من مشاهد النزوح المذمور وما أروته من مرارة في طول البلاد العربية وعرضها.

كانت اللجنة السياسية لمجتمعة في عاليه منذ 14. وكانت الأيام الأربعة التي سبقت لتدائها قد شهدت مشاورات كثيفة بين رياض الصلح ومزاحم الهاج جسي وجميل مردم وعبد الرحمن عزام، واشترك في المناقشات أيضاً وزير الدفاع اللبناني والعراقي وقائد جيش الإنقاذ وعسكريون آخرون. وقد انتهت هذه المشاورات بالصلح والهاج جسي ومردم وعزام إلى عَمّان في 13. والتأمت اللجنة السياسية هناك بمشاركة عبد الله. وشاع أن الأردن منتمض من تسمية «لجنة إدارية» لفلسطين كانت نوعاً من النذير بـ «حكومة عموم فلسطين» التي رأت النور بعد ذلك بأسابيع. وكان الأردن يرى أن إدارة ما تبقى من فلسطين العربية حق له. وكان عزام والصلح ومردم يضغطون للإبقاء على خطة القاهرة التي أفضت إلى استئناف القتال ويميلون إلى الشك في حيث نقص الذخيرة المتفاقم عند الجيش الأردني. ولكن الواقع أن عبد الله وقائد جيشه غلوب كانوا قد بذلوا جهداً لم تثمر للحصول على ذخائر من البريطنانيين ثم من العراقيين، قبل التوجه بالطلب نفسه إلى المصريين والسوريين في اجتماع عَمّان. كان البريطنيون يريدون فرض الهدنة في مجلس الأمن كما في ميدان المواجهة، وكان العراقيون في ضائقة ذخيرية. وأما المصريون والسوريون فسبقت الهدنة بزهم بوعيد غير قطعي.

والواقع أيضاً أن الجيش الأردني استمر في القتال - بعد أن ترك اللذ والرملة لصيرهما - وذلك خلافاً لرغبة قائده غلوب وبأمر مشد من الملك الذي كان يريد أن يغطي انسحابه من الحرب بهدنة عامة. وهو قد تمكّن، بعد مواجهات بالغة الشراسة، من المحافظة الإجمالية على مواقفه في القدس الشرقية وحولها. وحين سرت الهدنة، في 18، كانت الجيوش العربية كلها قد أمست في مواقف خطيرة. وأما الجيش الأردني فأدركته الهدنة وهو على شفير الهاوية.

هذه الهدنة هي ما واصلت اللجنة السياسية بعثه في عاليه بعد عمان. وكان مجلس الأمن قد اتخذ في 15 قراراً جديداً يوقف النار بعد مهلة أيام ثلاثة، وذلك مع الإنذار بمقويات تقع على من يخالف. وكانت التظاهرات تتوالى في المدن العربية منذ سقوط اللد والرملة، وخصوصاً في الأردن وفي الضفة الغربية. وكانت مصر قد جنحت إلى قبول الهدنة وبقي العراق وسوريا على معارضة باتت غير ذات فائدة. ومع رحيل عبد الإله عن عاليه اتصل بشاره الخوري بشكري المقتلي الذي وافاه إليها ظهر 17. ويروي الخوري أنه ونظيره استمعيا رياض الصلح وجميل مردم من قاعة الاجتماع الذي كانت اللجنة السياسية تعقده في منزل عمر الداعوق. وقد أفضى إليهما رئيسا الوزارتين بواقع الميل الغالب إلى قبول الهدنة. وأشد ذلك للخوري رئيس الوزارة المصرية للنقراشي، مساء، معتداً بوجهه للخلل في أوضاع الجيش العربية على الجبهات. وقبل مفاوضات من حلول الأجل الذي ضربه مجلس الأمن (وكان الخامسة من عصر 18 بتوقيت بيروت)، أعلنت جامعة الدول العربية قبولها الهدنة الثانية. كان القتال قد دام عشرة أيام لا غير، بعد انتهاء الهدنة الأولى. وهي أيام قلبت الوضع العربي في فلسطين أو كشفته - بالأحرى - كشافاً تاماً. فكانت أيام عاليه تلك أيام غم شديد للمجتمعين في منزل عمر الداعوق أو في منزل بشاره الخوري. وكانت أياماً فاصلة في مسيرة الجامعة العربية نفسها إذ خرجت منها - أكثر بكثير مما كانت في عشيا العرب - جامعة لا تحوي من عوامل الجمع مقدار ما تحويه من عوامل الفرقة. وكانت أياماً تلاشت فيها قدرة الموقف في فلسطين على ضبط إيقاع العلاقات ما بين الحكومة أو العهد في لبنان وبين معارضيهما. وكان على رياض الصلح أن يتلقى بصدوره ما أخذت المعارضة تبديه من عنف شديد في السياسة. وكان عليه أيضاً أن يواصل السعي إلى ضبط الخسائر العربية في المجال الفلسطيني ما أمكن ذلك. وهذا من غير أن يستثنى نفسه من آثار الليل الذي تغشى بين الأقطار المعاربة، وهو ميل كل قطر إلى مداراة آثار الكارثة الفلسطينية بين ظهرانيه، مبادراً بمفرده، عند اللزوم، إلى ما تمليه عليه تلك المداراة.



161

161 قبة برما

على مستوى السلطة، كان الصراع المتبادي بين الملك وحزب الوفد يوجه تكوين آلة الحكم وسير أعمالها. وكان السفير البريطاني قد فرض عودة الوفد إلى الحكم معتبراً بقدرة هذا العرب على لجم الاضطراب الاجتماعي والسياسي في زمن الحرب، فشكّل زعيمه مصطفى النحاس وزارة جديدة في شباط 1942. وهو ما أساء إلى الوفد، بالنتيجة، ومكّن الملك من صرف وزارة النحاس في تشرين الأول 1944، وذلك بعد معاليتين، في الشهر السابق، تصنى لهما السفير البريطاني معتجباً بظروف العرب أيضاً.

ومع حيالة الوفد أكثرية نيابية، كانت صورته قد فقت إشراقها، في تلك المرحلة، واشتد، في وجهه، أزر أحزاب الأقلية، وفي مقدمها حزب السعيين الخارج من رحم الوفد نفسه غداة معاهدة 1936. ولم يلبث الوفد، إلى خروجه من الحكم، أن خرج من مجلس النواب أيضاً بعد انتخابات قاطمها وشابهها تزوير صريح ونال فيها السعينيون وحدهم ما يقل بقليل عن نصف المقاعد وتوزع الرصيد بين أحزاب ثلاثة أخرى والمستقلين.





١٤٢ حسن البنا

وكان على رأس السعديين أحمد ماهر الذي تولى رئاسة الوزارة بعد النعاس واغتيل حال إعلان حكمته العرب على ألمانيا واليابان في شباط 1945، فخلّفه محمود فهمي النقراشي الذي سيكون مصيره الاغتيال أيضاً - بيد الإخوان المسلمين - مع انضاح وقائع الهزيمة المصرية في حرب فلسطين في نهاية العام 1948. ولم تات منكرة أرسلها النقراشي إلى حكومة لندن، في نهاية العام 1945، طالباً فيها إعادة النظر في معاهدة 1936 بنتيجة، إذ أبدت الحكومة العنّائية الجديدة تمسكاً بالمعاهدة. وقد أفلح الضغط البريطاني في منع مصر من اللجوء فوراً إلى مجلس الأمن الدولي، الحديث التأسيس وقتذاك، طلباً للإرغام بريطانيا بالجلء على غرار ما فعله لبنان وسوريا في مواجهة فرنسا. وقد اتّسمت السنوات اللاحقة بمواجهات سياسية حامية بين الأحزاب الحاكمة وبين الوفد الذي بقي أقوى الأحزاب. وكان مأخذ الوفد الأول على الجبهة الحاكمة تهولتها في دفع مطلب الجلء قتماً، وهذا مع أن الوفد كان قطب الحكومة التي وقّعت معاهدة 1936 وأن قيادته بقيت قريبة إلى خط التسوية مع بريطانيا فكانت تريد الجلء مع استبقاء علاقات التعاون والصداقة بين الدولتين. كان الوفد يأخذ على الحكومة أيضاً

كانت الهزيمة العربية في فلسطين قد أصبحت أمراً واضحاً للعيان مع سريان الهدنة الثانية وخروج الفلسطينيين بعشرات الألوف من ديارهم في موجة كبرى لعقت بالموجات التي سبقت دخول الجيوش العربية أرض فلسطين. ولم يبق في أيدي أركان الجامعة الذين كانت جيوشهم لا تزال في مواقعها الفلسطينية غير رفض الاعتراف بأن الأمر قد قُضي، والإصرار على أن الهدنة لن تكون غير محدودة، والتلويح باستئناف القتال إذا عجز الوسيط الدولي والأمم المتحدة من ورائه عن الرسو بالقضية الفلسطينية في برّ يرضى به العرب. على أن هذا الكلام الذي كان رياض الصلح واحداً من مرثديه أصبحت تمنع التسليم به مواعع حسية جسيمة، وأخذت نبرة الطاعنين فيه وباهلية المسؤولين العرب لإفائه تملو وتغلب. فقد أصبح تفكّك الجبهة العربية أمراً معلوماً. وكذلك ضعف الجيوش العربية وقبض القوّات الإسرائيلية على زمام المبادرة على الجبهات. وبدأ أن للحكّام العرب سينشغلون بمشكلات كبيرة في أقطارهم نفسها أورثت بعضها الهزيمة وأورث بعضها الآخر عبء اللجوء الفلسطيني بوجهي هذا العصب: المادي والسياسي. ثم إن الهدنة في تصوّر الأمم المتحدة كانت غير معدّنة بزمان وكان خرقها مقترناً بعقوبات. وهو ما أكّده برناموت حين حضر إلى بيروت في 25 تمّوز للتشاور مع رياض الصلح وعبد الرحمن عزّام، في مسائل بينها مسألة الهدنة وخرقها ومسألة اللاجئين. وكان بين توجّهاته أيضاً تجريد القدس من السلاح وهو ما بدا مفضياً إلى فك الحصار (الذي كان قد أصبح نسبياً جدّاً، في كلّ حال) عن القدس اليهودية. وأمّا اللاجئون فكانت قد أخذت تشيع (وتتسبب خطأ إلى الوسيط) فكرة مبادلتهم بيهود البلاد العربية. وهو ما كانت تطمح إليه إسرائيل، وكانت الدول العربية ترفضه وكان لبنان أشدها رفضاً له. وقد صرّح الوسيط في بيروت بأن ممثّلين للجنة الاقتصادية ولجنة الشؤون الاجتماعية في الأمم المتحدة سيوفون لتنظيم إغاثتهم. وأمّا عن الهدنة وخرقها، فقال الوسيط إنّه طلب 300 ضابط لمراقبتها، وإنّه لن تكون هناك قوّة تردع الخرق بل مراقبون يفيدون مجلس الأمن بما يحصل. ولم يكن في هذين الإجراءين مبعث طمأنينة كافية للبنان الذي كان قد أخذ ينوّه بعمل اللجوء من جهة ويستشعر خطراً جاداً على سلامة أراضيه من الجهة الأخرى.

غداة زيارة برنادوت هذه، أي في 26 تموز، قدم رياض الصلح استقالة حكومته الرابعة التي كانت قد عثرت أربعة عشر شهراً، إذ هو شغلها في غداة انتخابات 25 أيار النيابية. ولم تكن ماجرّيات الحرب في فلسطين بعيدة عن هذه الاستقالة. فقد كان يُفترض في الحكومة الراحلة أن تعمل في متاعها بعض أوزار الحرب، في الأقل. وكان يُفترض في الجديدة، وقد كُلف رياض الصلح تشكيلها، أن تعيد رمس الصلح النيابية التي بدا أن الحرب نولك أن تهزها وراء حكم الغوري-الصلح.

ويوم 3 آب، التأم المجلس النيابي لسماح ببيان الحكومة الجديدة ومناقشته والتصويت على الثقة. وقد شهدت هذه الجلسة مناقلة خطابية ذهب لها دوي بين رياض الصلح وكميل شمعون. وكان مدار المنازلة فلسطين. وكان شمعون قد استقال في 19 أيار أي عشية جلسة التجديد لبشاره الغوري- وذلك بعد مؤتمر صحفي حاد انتقد فيه المواقف العربية من فلسطين ومنها الموقف اللبناني وأصيب على أثره بعارض أفعه مده. قبل ذلك، كان شمعون قد مثل لبنان في دورة الأمم المتحدة التي اتخذ فيها قرار تقسيم فلسطين وفي مناسبات دويلة أخرى تناولت المسألة الفلسطينية. وفي جلسة الثقة تلك، ألقى شمعون خطبة فور انتهاء رياض الصلح من تلاوة البيان الوزاري. وكان رئيس الوزارة قد خص مسألة فلسطين بجانب معتبر من ذلك البيان. فأبرز الوجوه المختلفة للإسهام اللبناني في المعركة، من تقريب بين أركان الجامعة العربية التي أشاد البيان كثيراً بموقعها ووجهها، إلى مشاركة الجيش اللبناني مشاركة تتفق مع «إمكاناته» في التدخل المسلح وتعاون مع جيش الإنقاذ وتجديد الحكومة متطوعين لبنانيين في هذا الأخير ومماهمتها في تسليحه، إلى استقبال عشرات الألوف من اللاجئين وتأمين حاجاتهم... ثم وصف الصلح مرحلة ما بعد الهدنة الثانية بأنها «مقيقة صعبة» ولكنه أكد التصميم العربي على النصر، في النهاية، وتعهد باستئناف القتال «عندما تدق الساعة»، وأشار إلى عزم الحكومة على التقدّم بمشروع قانون للتجديد الإجباري.

وأما خطبة شمعون فجاءت أطول بكثير من البيان الوزاري وتعمّدت، تقريباً، في الموضوع الفلسطيني وفي نقص الإعداد للحرب، وفي قبول الهدنة مرتين خلافاً للمصلحة ولتنصريحات

فصلها مسألة الجلاء عن مسألة استعادة «وحدة وامي النيل» بين مصر والسودان بعد إنهاء السيطرة البريطانية على هذا الأخير. وهذا مع أن مسألتي الرابطة العسكرية البريطانية في كل من مصر والسودان كانتا متصلتين في معاهدة 1936 وفي اتفاقيتي 1899 الغاضتين بالسودان وبالنمور للنوط بكل من مصر وبريطانيا فيه. وكان ملك مصر لا يزال يحتمي نفسه «ملك مصر والسودان». أخيراً، كان الوفد يري، بطبيعة الحال، أنه القوة الوحيدة المؤهلة للتوصل إلى حل لهاتين المسألتين ولعمامة هذا الحل.

وفي شباط 1946، عمّ التظاهر القاهرة بعد وصول الرّة البريطانية على المنكرة المصرية وانتشر إلى مدن أخرى وكان نواته طلاب الجامعة وتلامذة المدارس ومطلبهم إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 المتعلقين بالسودان وتحقيق وحدة القطرين. وكانت كلفة هذه التظاهرات كبيرة إذ سقط فيها قتلى وجرحى بالعشرات واعتقل كثيرون. وقد زادت من حدة الموجة جادثة كوبري عباس يوم 9 شباط، إذ قُتّع الجسر بعد معاصرة الطلبة عليه فسقط بعضهم في النيل. وقد أفضى عجز الحكومة عن حفظ الأمن إلى استقالتها فخلف إسماعيل صفي النفراسي على رأس حكومة جديدة. وكان صديقي قد خرج من حزب الأحرار الدستوريين ليصبح سياسياً مستقلاً. وقد اشتهر بشدة قبضته القمعية منذ تشكيله حكومته الأولى سنة 1930 ومبادرة هذه الحكومة إلى إلغاء دستور 1923 التحريزي، ثم أصبح ركناً من أركان الرأسمالية الصناعية في مصر. وكان قد نعى على حكومة النفراسي تهاونها في استثمار الثروة المحلي، غداة نهاية الحرب، وفي الإفادة من وصول حزب العمال البريطاني إلى الحكم لتعقيق المطالبات الجلنية المصرية، وهذا مع الإفادة على تعالف جميع بين بريطانيا ومصر.

وتعهدات كثيرة كان لرياض الصلح نصيب كبير منها. وكان منطلق شمعون قائماً حين يتناول موقف لبنان في الحرب، على تحميلة جريئة الموقف العربي كله وجريئة ما انتهت إليه الحرب، فلا يتوقف لحظة عند حدود الإمكانيات اللبنانية وموقع لبنان من خريطة الحرب العامة، ولا عند مسلك لبنان الفعلي في هذه الأخيرة. على أن شمعون حين ذكر سوريا والمراقى وصف موقفهما بالمشرف لما أبدياه من اعتراض على الاستجابة العربية لقرار مجلس الأمن في عاليه، وهو قد سككت عن كون هذا الموقف لم تنبئه أدنى مبادرة من الدولتين في الحرب نفسها ولا غير شيئاً في سيرتها. وهو قد سككت أيضاً عن كون لبنان عارض بدوره الهدنة في الميزتين، ولكن لم يعتزل الموقف العربي العام، رصياً، حين أصبح هذا الموقف أمراً واقعاً. كان منطلق شمعون قائماً أيضاً على كون الهدنة الأولى قد سلبت العرب نصراً كانها يقتربون منه. على أن هذا الاعتقاد كان نتيجة وهم أحدثته سرعة تقدم العيوش العربية إلى المناطق العربية من فلسطين، والجهل الذي كان سائداً بمقاييس الميزان العسكري.

وكان شمعون قد أورد تصريحات لرياض الصلح بقررت بالنصر وأخرى سلمت بالهدنة (ولو أن المصروح نفى عن نفسه تأييد الهدنة أو الرغبة فيها) فأبرز الخطاب بذلك ما سماه «تناقضات» في كلام رئيس الحكومة. وهو رأى أن العرب كانت «مسرحة» مثلت من غير استعداد. وأتينا «حاربنا بالقول حتى آخر رمق، وسلمنا بالفعل من أول نظرة»... وهو ختم كلمته باستنكار سقوط غرناطة وقول والده أبي عبد الله، آخر ملكها، لجدها وقد رآته يبكي المدينة:

إليك مثل النساء مُلْكاً مضاعاً

لم تعافظ عليه مثل لرجالٍ

ولم يكن مأثوراً عن شمعون روايته هذا النوع من الحكايات والأشعار، ولا هذا القدر من البلاغة. فبدأ رياض الصلح رده عليه من هذا الباب، وأصفاً إياه بـ «الأصمعي» وخطبته بـ «أنها مقالة متبجحها واحد في هذا البلد ثم ألقاها في هذا المجلس نائب ينفث نفثة فاشل موتور». بعد ذلك عاد للصلح إلى القول إنه كان «أولاً وثانياً وثالثاً» أول من رفض الهدنة وآخر من قبلها... ثم أكد

ولم تلبث حكومة صفاي أن واجهت في 21 شباط (أي بعد أيام من تأليفها) إضراباً واسعاً وتظاهرات ضخمة قادتها «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» وجابها في القاهرة قمع شديد اشتركت فيه مواقع عسكرية بريطانية، ثم انتشرت إلى مدن أخرى. وكانت حصيلة القمع عشرين قتيلاً ونحواً من 150 جريحاً. وفي يوم العداد العام الذي وقع فيه الرابع من آذار، انتقل العنف الشديد إلى الإسكندرية فقتل فيها 28 وجرح 342. وضيع الجنود البريطانيون في المواجهة أيضاً فقتل منهم اثنان وجرح أربعة. وقد شهد هذا اليوم مظاهر تضامن واسعة مع الشعب المصري في كل من سوريا ولبنان والأردن. ويُذكر أن جماعة الإخوان المسلمين أبنت تأييداً لحكومة صفاي وشكلت منها ومن قوى أخرى ثانوية «لجنة قومية» مناوئة لـ «اللجنة الوطنية» التي كان قوامها الوفد وتنظيمات المعارضة الأخرى وفيها بعض التشكيلات الماركسية العنيفة. ولم تعمر اللجنتان، في كل حال، إلا أسابيع أو أشهراً. وكان المد الشعبي، في الواقع، أوسع بكثير من التنظيمات التي تصدرت.

**مصر وبريطانيا: من التفاوض إلى مجلس الأمن**

كان التصلب البريطاني في مصر عنصراً أساسياً من إستراتيجية طويلة النفس لاحت بشأنها قبل سنوات. وبعد تمسكاً فيها تصريح أشرنا إليه، أطلقه أنطوني إيدن، وزير خارجية بريطانيا آنذاك، في 29 أيار 1941، وقال فيه بـ «وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية» وأبدى تأييد بريطانيا لقيام «درجة من الوحدة بين هذه البلاد». وقد رآمن ذلك إنشاء منصب «الوزير البريطاني للقبس» في الشرق الأوسط، وفترة القاهرة، وإنشاء «مركز تمييز الشرق الأوسط» في زمن الحرب، وراسن أيضاً مد النفوذ البريطاني بقوة إلى سوريا ولبنان. فبنت مسافة «الوحدة العربية» في تصورها البريطاني، على الأقل،

أن لبنان أدى أجل المهتمات في قضية فلسطين قائلاً لشمعون: «أنا يا أخي لست مثلك بل أعتبر نفسي مسؤولاً فلا أعلن ما يجب أن يبقى سراً»، مضيفاً أن «الرأي العام يعرف من هو رياض الصلح، وماذا عمل (...) يوم كنت أنت تتسكع على أبواب المنتدبين». وأتهم الصلح منتقده بأن كلامه ينتهي إلى أنه كان علينا «إذاً أن نخرج من الجامعة العربية أو نأمر الجيش اللبناني بأن يهجم بمفرده على فلسطين». وختم بالقول إن شمعون يجمع الصيف والشتاء على سطح واحد: «صباحاً عند الطران مبارك ومساءً عند مفتي فلسطين».

تلقت هذه المبارزة كلمتان معتلتان: الأولى لأمين نخلة دافع فيها عن سلوك لبنان في العرب، والثانية انتصر فيها حبيب أبو شهلا لحلف رياض الصلح وبوره وأخذ على شمعون الانقياد له الموجهة والتعسف في التجني، وأكد أن الصلح «كان مفخرة ليس لنفسه بل للبنان وشعبه». وكان من الغضب البارزة في الجلسة خطبة المعارض الشاب بهيج تقي الدين. وهو قد خلف شمعون بإلقائه تبعة الفشل في فلسطين على الأطراف العرب جميعاً منكرراً أن يصلح «التعسف بأمجاد رياض الصلح»، أي بالماضي، «أداة لتبرير أخطاء الحاضر». وبعد أن نقد تقي الدين بكنب السول العسكري على العرب في فلسطين وقبلها، لأم العرب على أنهم ملأوا الأرض «وعواً وأمالاً». وبالقوا في التبعج بقوتهم وهم غير مستعدين للحرب، ثم رفضوا لقرار مجلس الأمن. وبعد أن أبرز ما لعق بالعرب من خسارة فادحة بين الهدفين وعاد إلى الرأي القائل إن جيوشهم خاضت العرب في المرحلة الأولى «بصورة حفظت معها كرامتها»، شكك في أن يكون العرب مقبلين على استئناف القتال والخ في طلب المصارحة بالواقع، وهذا بعد أن أعلن أن «قضية فلسطين قد انتهت بكارثة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً». على هذا القول، رد رياض الصلح بالقول إن القضية «تجتاز مرحلة صعبة علينا أن نخوضها» وأنها لم تنته بل بدأت وأنها «عندما تنتهي» ف«يجب أن نموت جميعاً».

لم يعجب الثقة مع شمعون وتقي الدين إلا سامي الصلح وسليمان العلي وعادل عسيران. ولكن هذه الجلسة كانت إشارة خطيرة إلى كون العرب الفلسطينية قد افتتحت مرحلة صعبة من الصراع السياسي في لبنان وعليه، مستنة

توثيقاً لشبكة بريطانية باتت مشتملة أو مغيلة على الاشتمال على جل أقطار الشرق العربي... أو بالأحرى على كلها! عليه أمكن أن يسمع صفدي من السفير البريطاني، قبل بدء المفاوضات الرسمية، قوله «إن الحكومة البريطانية لا تفكر في اتفاق ثنائي يرمي إلى استخدام قواعد في الأراضي المصرية للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط، بل هي تفكر في تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التي لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط، وبخاصة بلدينا». مع ذلك لم تجد بريطانيا متدوحة من التفكير أيضاً في بدائل من مصر لتركز عسكري غايته المباشرة الدفاع عن قناة السويس. فجرى تداول في صلاحية فلسطين أو قبرص أو برقة أو كينيا لهذه الغاية. وكانت تكتشف في كل من هذه البدائل علة أو علة غير هينة العلاج. وأما «علة» مصر نفسها، في النظر البريطاني، فلم تكن غير العويبة المتنامية للحركة الوطنية المصرية.

بدأت المفاوضات الرسمية في 9 أيار 1946 بين وفدين رأس أحدهما صفدي ورأس الآخر بين وزير الخارجية البريطاني. وكانت الأحزاب المؤلفة في مجلس النواب المصري ممثلة في الوفد المصري، وغاب عن هذا الوفد حزب الوفد بعد شروط اشترطها للاشتراك فيه ورفضها صفدي. وكان الجانب البريطاني قد أصدر بياناً، قبل يومين من بدء المفاوضات، رسم فيه حدوداً لهذه الأخيرة. فتعهد سحب القوات البريطانية ولكن بتدرج تتحدد مهلة بالتفاوض. واشترط عودة هذه القوات في حالات حرب أو تهديد بالحرب تتحدد كقيمتين تميينها. وقال به التحالف بين بريطانيا ومصر على أساس المساواة، إلخ. ومنذ صدور هذا البيان، أصبحت المفاوضات بين نابرين: ثار المعارضة البريطانية (أي حزب المحافظين) وقد تركزت على التشكيك في سلامة ما رأت فيه حكومة أنلي بدائل من الانسحاب العسكري البريطاني في مصر

طورا جديداً (أو أكثر من طراز واحد جديد) من المعارضة. كانت حصانات متينة لـ «العهد»، أو للنظام القائم، قد أخذت تتزعزع. فلبن فجاحات السياسة الخارجية، من الاستقلال إلى الجلاء ونسب المعاهدات وإرساء جامعة الدول العربية، قد توجتها هزيمة خارجية مججلة ما لبثت أن تفاقمت بثبوت انكشاف الحدود اللبنانية أمام الجارة الخطرة الجديدة. وإن عهد التفاهم مع سوريا ومعالجة الخلافات المعارضة بالتشاور شبه اليومي قد بدأ مُشرفاً على نهايته مع تمادي الأزمة في العلاقات النعنية والاقتصادية، وهذا قبل أن يزدح «عهد القوتلي» برمته، وهو المعتبر شقيقاً لعهد الخوري، وتبدأ سلسلة من الانقلابات العسكرية خضت رياض الصلح شخصياً بعداء استثنائي للعدّة، معتبرة إيّاه - على ما بدا - ركناً من أركان الجيل العربي الذي انقلبت عليه.

وفي الداخل، لاقت احتدام المعارضة السياسية، بعد مدة، أعمال عصيان مسلح وعنف يست منهورة للتكرار. وكانت بدايات الاستقلال قد شهدت (في نيسان 1944، على الخصوص) ما يشبه هذه الأعمال. ولكن هذا التشبه لم يكن إلا سطحيّاً. فلبن عتف بدايات الاستقلال كان يشبه إطلاق النار الاحتفالي في جنازة انتداب وثى. وأما إطلاق النار، في نهاية الأربعينات، فبدا مواكباً لأزمة عهد هزته الهزيمة الفلسطينية، وأصبح، في بعض تجلياته، جزءاً من هجوم قوي جديدة طامحة على جيل ما بعد الحرب العالمية الأولى في الشرق العربي وعلى النظام العربي الذي أرسى مبادئه هذا الجيل في أعوام الحرب العالمية الثانية بعدها. وكان محتوماً أن تنعثر المعارضات الجديدة في لبنان، وخصوصاً ما كان منها مسلحاً، بأنثيال نظام طائفي وضع نفسه قواعد مشاركة وقواعد استقطاب أيضاً، واقتصاداً للمُصنّف، موجهة كلّها إلى نبذ طرزا من العنف لقي، في العقد التالي لحرب فلسطين، نجاحاً في أقطار عربية أخرى. ولكن هذه المعارضات استمرجت، مع ذلك، نوعاً من القمع المنهجي، من جانب نظام الحكم اللبناني، نصتّى سواء بسواء للمعارضة المسلحة وللمعارضة بالتظاهر وللمعارضة من على المنابر الصحافية أيضاً. ولم تكن هذه المعارضات منفصلة دائماً بعضها عن البعض ولا كلفت منفصلة دائماً عن المعارضة النيابية أو التقليدية ولا عن التيارات العاصفة بالجوار العربي.

ومنها، على الخصوص، البديل الفلسطيني، الذي وحده العاصفون مسيحاً للعلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة (الراعية الجديدة للعركة الصهيونية) ونار المعارضة المصرية التي كانت تنشر بطوفان جديد في الشوارع يمزج الشكّ البريطاني في قدرة الحكم القائم في مصر على إنفاذ الاتفاق العتيق متى عُقد.

هذا الطوفان ما لبث أن حصل في تموز حين كانت المفاوضات قد ذلت مسائل من قبيل مهول الانسحاب وتشكيل لجنة مشتركة تقدر حالات الحرب وخطر العرب، وتقتر ما يترتب على كل منها، وقد رُفّع، على هذا، نص لشروع المهادنة بالأحرف الأولى. والواقع أن التسليم المصري بهذه اللجنة الجديدة هو ما زاد من التوتر في المدن إذ بدا أنه قبول بنوع من الحماية البريطانية، وهو أيضاً ما جعل حكومة صفي متبقي الاضطراب المنتظر بعملية اعتقال وإغلاق صعب وتضييق للحريات شديد الوطء. على أن الاضطراب لم يهدأ، وكان من عواقبه بروز انقسام في الوفد المصري المفاوض بحيث ظهر فيه من ينتد بسير المفاوضات ويتفرّد صفي بالتغلب المواقف. هكذا اضطرّ صفي إلى الاستقالة. ولكنه لم يلبث أن عاد إلى رئاسة الحكومة يطلب من الملك، بعد أن عجز البديل المكلف عن تأليف حكومة جديدة، وكانت عودته فرصة اغتنمها لتنحية الوفد المفاوض والاستئناف للتفاوض في لندن مصحوباً بوزير خارجيته وحده. وحين عاد إلى القاهرة، صرح بأن الاتفاق تمّ على وحدة مصر والسودان تحت الشاخص المصري، فما كان من الجانب البريطاني إلا أن نفس لذلك. وما إن افتتح العام الدراسي - بعد تأجيل - حتى استهدف التظاهر في الشوارع واستهدف القمع الدامي. فاستقال سبعة من أعضاء الوفد المفاوض وعمد صفي إلى حل هذا الوفد رسمياً في 26 تشرين الثاني. وقد ثابرت الحكومة البريطانية على «توضيح» ما اتفق عليه بشأن السودان، فردّدت موقف صفي حرجاً على حرج وألزمه شعوره

مع ذلك، أوحى القمع بظُلْم من نوع جديد على العامين الأخيرين من حُكم رياض الصلح، وتعمّل هذا الأخير، كما يعيّن برجل الدولة أن يفعل، تمام المسؤولية عن كل إجراء اتّخذ، مشروصاً كان أم شاذاً. وذلك على الرض من أنه لم يكن يحكم وحده بل كان يشاركه في الحكم أركان آخرون نوم مطالب ومصالح. وكان على رأس هؤلاء رئيس الجمهورية الذي كانت إرادته تملك وسائل تنفيذ قوية وتبقى أفعاله مع ذلك بمعزل دستوري من المحاسبة، سواء أحصلت المحاسبة في مجلس النواب أم في الصحافة. وفي سرّ المداولات، كان رياض الصلح قد تحفّظ عن بعض ما جرى وبلغ مقتنعاً في بعض آخر. ذلك ما عرفناه من أوراق لم تُكشف إلا بعد عشرات السنين، أو من مواقف صحف شديدة الولاء له كانت تعرّض بمسؤولية غيره عن هذا الإجراء أو ذاك، إلخ. وكان بعض المعارضات- الصحافية على وجه التحديد- يطالب رياض الصلح، بمثابة كلّية، بالرحيل، خصوصاً إن كان ما يجري لا يرضيه. ولكن رياض الصلح كان متوجساً جداً، على الأرجح، مما سيلي خروجه من الحكم ومما سيفعله خلفاء محتملون له ولناصريه كان يعرفهم. وكان في هذا التوجّس عنصر شخصي بالتأكيد. ولكن كان فيه، في ما يتمتع التمسك بالثقة، رغبة في الدفاع عن قواعد بناء لبناني كان هو أول المسهمين في إعلانه. ولا دليل على صحة القول إن رياض الصلح فعل ما فعله، في هذه المرحلة، لمجرّد البقاء في الكرسي. فهو قد غابر الحكم بسلاسة كلّية، في نهاية العام 1944، وهو إذ ذاك في موقع قوّة استثنائية يرجع أنها هي التي حملته على المغادرة. وأما بعد حرب فلسطين، فكان في التوجّس من المغادرة، فضلاً عما ذكرنا، رغبة في الدفاع، في وجه المجهول والمعلوم، عن عالم سياسي ألفه رياض الصلح في الشرق العربي وكان متعلّماً من معالجه. وهذا في عهد أصبح فيه هذا العالم تحت رحمة الرياح. لذا طاول رياض الصلح- تمتدّاً أو اعتداداً بالنفس- في الرحيل عن الحكم، متخطياً مرارات مختلفة، ولذا أراد أيضاً أن يعود، في أقرب وقت ممكن، بعد رحيله. إلا أنه رحل عن الدنيا بمرتتها قبل أن يتمكن من العودة إلى الحكم.

بعزوف الجانب البريطاني عن إبرام اتفاق معه بالاستقالة مرّة أخرى، في نهاية السنة، ليسقط معه ما سُمّي مشروع صفي- بيفن. وهذا في وقت كان فيه رفض التفاوض أصلاً قد أصبح غالباً على المواجه السياسي في مصر وساد الصوت المطالب بإلغاء معاهدة 1936 والاحتكام إلى مجلس الأمن الدولي.

على أن عودة النفراسي، في كانون الأول 1946، على رأس حكومة شبيهة بحكومتها السابقة (وهي عودة أملاها تدرّي العلاقة بين القصر الملكي وحزب الوفد) حثت من الآمال وغلّبت الترويب. وفي المفاوضات، جهد النفراسي لتحقيق مكسب ما يتعلق بوضع السردان، معوّلاً في مسالتي الجلاء والتفاه للمشارك على ما كان توصّل إليه صفي وبيفن. فكان أن تصبّب الجانب البريطاني وراح يستثير مشاعر السردانيين بتقديم المطالب المصرية في صورة التعني على حقوقهم. هذا فيما اعتمدت المعارضة المصرية شعار «الجلاء عن وادي النيل» وجنّدت، في طله، حملتها الشعبية. وفي 25 كانون الثاني 1947، أعلن النفراسي قطع المفاوضات ورفع المسألة إلى مجلس الأمن.

جاء ذلك في ظرف كان فيه الموقف البريطاني قد تعمّن تحسناً بيناً في المجال الدولي، بعد مجازبات في أرجاء الإمبراطورية وحولها شهدا العامين السابقين وتمكنت بريطانيا من تخفيف حثتها، وكان من بين مكاسبها ما أسفرت عنه معركة الجلاء عن سوريا ولبنان. وهو ما رذ حكومة العمّال إلى موقف من المسألة المصرية غير بعيد عن موقف سالفها حكومة المحافظين. عليه اتّجه الضغط البريطاني أولاً إلى الفصل ما بين مسألة الجلاء عن مصر والمسألة السودانية مبرراً لاتفاق صفي- بيفن على الأولى ومعوّلاً على إمكان تشي مجلس الأمن عن النظر في الثانية، باعتبار المفاوضة الثنائية سيلاً أمثل لحلها. وهذا قبل أن ينقلب الموقف البريطاني على مبدل الجلاء نفسه متحكماً

غداة جلسة الثقة بحكومته الخامسة، أمضى رياض الصلح ساعات في عتبان يعاهد الملك عبد الله، وذلك بدعوة من هذا الأخير الذي كان قد استأنف لثوّه الاتصال بالإسرائيليين، إذ أرسل وزيره المفوض في لندن عبد المجيد حيدر إلى باريس ليلتقي هناك إلياس ساسون رئيس القسم العربي في وزارة الخارجية الإسرائيلية. ويروي بشارة الخوري أن عبد الله شكك لرياض الصلح حجب قائد جيشه البريطاني غلوب لل ذخيرة ومنعه الضباط الأردنيين من تلقي أوامر الملك. وعلى ذلك أبدى عبد الله عجزه عن استئناف القتال مع أن رغبته في إنقاذ فلسطين قائمة. والراجع أن المراد من الإفضاء إلى رياض الصلح بهذه الشكوى كان إخطار دول عربية معاربة بينها لبنان بالأمر بمؤل على جبهة قتال أخرى يشترك فيها الأردن. كان الملك قد اختار الطريق الأخرى فلبى دعوة كان ينتظرها من يوم أن بدأت اللجنة الثانية وجات، في واقع الأمر، من طرف ساسون.

بعد لقاء عتبان هذا بعشرة أيام، أرسل رياض الصلح إلى مزاحم الباجه جي رئيس وزراء العراق منكرة سرية ضافية كان منطلقها اللقاء المذكور. تورد المذكرة رواية للحديث بين عبد الله والصلح مختلفة شيئاً ما عن رواية بشارة الخوري. فالملك يشكو فعلاً قلّة السلاح والذخيرة ولكنه ينسبها إلى امتناع الدول العربية عن البز بتعهّد قطعته بمساعدة الأردن. يوافق، في المقابل، عن ضباط جيشه الإنكليزي وجود حججاً مختلفة تصيب إيقاعهم في مواقعهم. وهو حين يبلغ عليه الصلح في طلب جواب قاطع عن استعداده لاستئناف القتال، يشترط لهذا أن تُخرج «الأمة العربية كلّ قواها وتلقي بثقلها كله في الميدان». على أن الصلح يخرج من المقابلة مقتنعاً «تمام الاقتناع بأن شرق الأردن لا يمكن أن يستأنف القتال أو يشترك مع بقية الدول العربية إذا هي أقامت على مثل هذا». وهو يخلص من هذا إلى أن «على الحكومات العربية أن تضع سياسة جديدة، على ضوء هذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في حساب قوّاتها وفي تنظيم خططها».

بعد ذلك يعلن الصلح أنه يرى القتال واقعاً حتماً إن لم يكن بإرادة العرب فيمبادرة اليهود. وهو يرى أنه «ما دام الأمر سيقع فالأفضل أن يكون بأسرع ما يمكن»، وأن «تلك هي لإرادة الشعوب العربية وذلك هو حكم المصلحة العربية». فضلاً

على معارضة الولايات المتحدة نقل مركز الثقل العسكري البريطاني إلى فلسطين لما في ذلك من حدّ للطموح الصهيوني هناك. وفي ضوء هذا التلازم الأميركي-البريطاني، كانت رحلة النقراشي إلى نيويورك تنطوي، في ما تنطوي عليه، على رغبة في اجتذاب الولايات المتحدة إلى الموقف المصري، وذلك خصوصاً بإظهار العداء للشبيوعية والتغلب المصري لنظرية «الأمن الجماعي» في الشرق الأوسط. وفي وجه شعار «جمع الكلمة» الذي رفعتة الحكومة في الداخل، كانت المعارضة تطلب التراجع عن اتفاق صلفي-بيفسن، وسط تشاة بين التيارات المختلفة، وتؤدي بنقض معاهدة 1936 واتفاقي 1899. وكان الوفد، خصوصاً-وقد مال إلى نية مبدل التحالف مع بريطانيا- يطلب حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة. هذا فيما كانت موجات التظاهر تواكب للحطّات السياسية، على الرغم من إغراق الجامعات والمدارس بكتراة، وكانت القوّات البريطانية تنكفئ عن القاهرة والإسكندرية تهدئة للاضطراب.

وقد طاولت الحكومة المصرية أشهراً قبل أن تقدم إلى مجلس الأمن، في أواسط تموز، عريضة بسطت فيها المسألة المصرية طالبة الجلاء البريطاني عن مصر والسودان. وهو ما استثار سجلاً بالغ العدة بين النقراشي وكادوجان، منسوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة، اقترن باطراة التصريحات المصرية الرامية إلى استمالة الولايات المتحدة. كان الطرفان نافرين، في الأصل، من وضع المسألة في يدي مجلس الأمن، فمصر كانت تخشى الفشل هناك، وبريطانيا كانت تؤثر الفاعلة المباشرة واستبعاد الأطراف الثالثة من كلّ ما يتعلق بمصالحها الإستراتيجية أو الإمبراطورية، وكانت مستاءة من السابقة المصرية، بالتالي. وقد انتهت الجاذبة في نيويورك إلى مشروعي قرار: أحدهما براونلي نخس مسألة الجلاء البريطاني عن مصر والثاني كولومبي عزل مسألة السودان عن

عن أن المذكورة الرفيعة السفت تزد كل انعاء أن يكون رياض الصلح قد قبل الهدنة الثانية في عاليه أو الأولى في عبان، أو أنه كان مسلماً باستمرار وقف القتال، فإنها توضح ما بقي مكتوماً من سبب لعدم مجازاة لبنان سوريا والعراق في إعلان انقراضهما عن سائر دول الجامعة برفض الهدنة. وهو الإعلان الذي أشاد به كميل شمعون في جلسة الثقة وعيّر رياض الصلح بامتناعه عن مثله. يكتب الصلح بلغة رجل الدولة المسؤول: «لقد كان بإمكانني أن أتبع أثر العراق لأنني لم أقبل وقف القتال إلا بعد غيري. ولكنني أردت أن لا تبقى مصر منفردة في هذا المظهر الذي يخالف حقيقة الواقع المستورة». وهو يوضح أن القتال مسؤوليته الدول المقاتلة مجتمعة وأما وقف القتال فيسع دولة واحدة أن تفرضه... وقد فرضه الأردن فعلاً في مؤتمر عبان ولم يكن قرار عاليه بالامتنثال لإرادة مجلس الأمن إلا نتيجة معتمدة لذلك.

وأما إعلان العراق وغيره ورفضهم قرار مجلس الأمن، فيشير الصلح إلى الأذى الذي أحدثه في الشعور المصري، وهو أدنى زادته عمقاً معافاة الصورة التي نجبت عنه لواقع الموقف المصري. وهذا فضلاً عن جسامته ما بذلته مصر لفلسطين وعن «أهمية نصيبها من الجهاد في الماضي والمستقبل وخطورة منزلتها من كل ما تباشره الجامعة من الشؤون العربية القومية الشاملة». بعد هذا التقرير الواضح للمبارزين إلى إعلان ورفضهم قرار مجلس الأمن، وبينهم العراق، يمثل الصلح للباحث جي ما يراه مسؤولية حاسمة تقع على العراق في مستقبل حرب يتوقف عليها، بحسب عبارته، «لا مصير فلسطين فحسب بل مصير العرب جميعاً».

## ٢٠٩٣ ضبط وربط

أضحت الحكومة الشهر الذي تبع فيها الثقة في إجراءات ضبط وربط كانت وثيقة الصلة بمجازيات العرب في فلسطين، وما استشرته الحكومة من تحوّل أحداثه العرب في مسالك المعارضين، على اختلاف صنوفهم، ومن أخطار غير معتادة أخذت تتراعى في آفاق السياسة والأمن. هكذا طُبّق التعطيل الإداري على صصف عدّة اتهمت بغرقى حرمان النظام، «وفي

السألة المصرية. ولكن كلا المشرومين كباين الاستواء قراراً. وقد جهد المنسوب البريطاني لشطب القضية من جدول أعمال المجلس. ولكن مندوب الولايات المتحدة عارض الشطب متوجساً من رد الفعل في مصر وفي محيطها العربي، أي من استعمار العداء للقرب ومن نمو التنظيمات الشيوعية في ركابه، وهذا نمو كان واضعاً في الساحة المصرية. عليه لم يتخذ مجلس الأمن قراراً واستبقى القضية على جدول أعماله معلقة من غير بث.

ظهر هذا الإحجام وسط عودة عارمة للعركة الشعبية إلى الشوارع. وقد ظهرت فيها بوادر امتنان للأتحاد السوفياتي ويوندا اللذين أيدا مصر في مجلس الأمن. وظهر فيها أيضاً نوع من الاستقطاب بين الوفد وحلفائه، بمن فيهم التنظيمات الماركسية من جهة، والإخوان المسلمين من الجهة الأخرى ومهمهم حلفائهم المتنوعون أيضاً وفيهم حزب مصر الفتاة والأحرار الدستوريون في بعض الموافف، وكانوا لا ينفكّون، في الأغلب، من تأييد حكومة النفراسي. وقد بدأت تظهر على أطراف هذا الاستقطاب بوادر الانتقال من منطق التفويض السلمي والتحكيم الدولي لمعالجة مسألتي الجلاء والسودان إلى منطق الكفاح المسلح. وهذا الأخير منطق سيفرض حضوره بالتدريج في غدوات العرب الفلسطينية والهدنة بين مصر وإسرائيل. في انتظار هذا الطور، كانت تقوى، في النظرات المصرية إلى السياسة الدولية، فكرة الحياذ بين العسكريين الأخنيين في البروز، ورفض الانسياق مع عجلة العرب المعتاملة من خلال التحالف مع دول القرب في وجه «الخطر الشيوعي».





## بريطانيا ومصر: التصانيفات الاستثمار

كان للمواجهة بين بريطانيا ومصر بُعد آخر خطير هو بحثها المالي - الاقتصادي. فعلى غرار ما فعلته فرنسا في سوريا ولبنان، استدانت بريطانيا فوائض مصر المالية وتغطية عملتها المرفوعة آنذاك بالإسترليني. وقد بلغ هذا الدين، في نهاية الحرب، 400 مليون جنيه، وهو، في تلك الأيام، مبلغ ندرتك ضخامته إذا علمنا أن جملة الدين التي اعتبرت معنة كبرى لمالية بريطانيا نفسها ولاقتصادها بلغت 3750 مليون جنيه. وكانت مصر تعول على استرداد أرصدها تلك لمواصلة النمو الذي بدأ واعدًا، في مدة الحرب، في قطاع الصناعة خصوصًا، ولواكبته بتحسين الضمانات المعاشية والبنية التحتية وتنظيم مؤسسات الدولة، إلخ. وكذلك لتقليص العجز في البيران التجاري ونسبة التضخم. غير أن بريطانيا راحت تطعن في تقدير مصر لقيمة هذا الدين متصية، على غرار فرنسا أيضًا، أن جانبًا كبيرًا منه يجب أن يتعسب نفقات دفاعية وغيرها متوجبة على مصر نفسها. وهي قد راحت، إلى ذلك، تتلصًا وتفكر في تسديد ما اعترفت بتوجيه عليها. وقد تأخر التسديد، على كل حال، إلى سنة 1947 وما تلاها، بعدما كانت بريطانيا قد أعلنت «تجميد» الدين المترتبة عليها.

ولقد خاب أمل الصناعيين المصريين، إلى حد بعيد، في استدراج الراساميل الأجنبية إلى مشروعاتهم، وبذلك بسبب عزوف أهل الحكم الذين كانت تغلب عليهم فئة مالكي الأرض الكبار - وهؤلاء، في كثير من الحالات، فئة «متغنية» عن مناطق الزراعة - عن تاهيل البلاد لاستقبال هذه الراساميل وبسبب الاضطراب الاجتماعي - السياسي أيضًا وقد بلغ درجة استثنائية من العدة والانتشار. حصلت إضرابات عمالية واسعة تغلغلها عنف كبير، ولم تغل الأرياف من حركات الاحتجاج وإن بقيت ها هنا أنفى انتشارًا من شأنهته المانع والمدن. وصلت حركة

طلبتها الأمن العام وهيبة للحكم». وفي الوقت نفسه تقريبًا، أحيل إلى مجلس النواب مشروع قانون للصعافة كان، في الواقع، مطلبًا لهذه الأخيرة إذ كان يفيد كثيرًا إمكان التعتيل الإداري، فضلًا عن ضمانات أخرى يمنحها، ولكن ثبت لاحقًا أنه يترك للمسلطات يدًا طولى للقمع ويدها طولًا قانون الطوارئ وتمكن الحكومة من توقيف الصحافيين وإرسالهم إلى المحكمة.

في هذه المدة أيضًا، أضرب عن الطعام بضغ عشرات من أعضاء الحزب الشيوعي وغيرهم كانوا معتقلين منذ بدء الحرب، في بعلبك، في ما بدا أنه إجراء «وقائي» إذ لم يقتن بتهم محددة ولا أقصى، إلّا في أواخر السنة، إلى محكمة. وكان السبب الذي يمكن تخمينه لهذا الإجراء القتران التأليد السوفياتي لإنشاء الدولة اليهودية بوجود صلات لهؤلاء الأشخاص بالوسط الشيوعي الفلسطيني الذي كان وسطًا مختلطًا عربيًا ويهوديًا.

وحين طرّح موضوع اعتقالهم في مجلس النواب، في أواخر آب، أسند رياض الصلح حلفتهم إلى قانون الطوارئ مؤكدًا أنهم «لن يحاكموا ولن يطلق سراحهم»، وأن اعتقالهم إنما هو «برهم وقاية». وقد قُدر لهؤلاء أن يلبثوا في الاعتقال ثمانية أشهر وعُريت حالتهم إلى ضغط بريطاني، وهو ما نفاه رياض الصلح. كان هذا الاعتقال قد اندرج - على ما يظهر - في مساق التفكير في حل «المنظّمات» كلها. ونُسب إلى رياض الصلح الانتباه إلى إحياء مشروع قانون كان لبث فاشلاً منذ حوادث 27 نيسان 1944، فأراد الصلح السمي إلى إقراره تحت اسم «قانون أمن الدولة». على أن حل المنظّمات لم يحصل إلا عداة المواجهة مع الحزب السوري القومي في السنة التالية.

هذه البوار كانت تعبّر عن تلبّد غير عادي في الأفق السياسي ظهر في مجلس النواب نفسه، على ما سبق بيّانه، وما لبثت أن أخفت تبرره وتركذ فيه حوادث متنوعة ظلت تترى إلى نهاية عهد بشارة الخوري. وكان رياض الصلح قد وصف هذه الحالة الجديدة في جلسة لمجلس النواب، بصريح العبارة: «أقول إن هناك أبعادًا شاسعة وهناك استعداد وتسليح، والحكومة ساهرة». وكان قد ناشد، قبل ذلك، «نوي النية الطيبة من المعارضين أن يعنوا الإنزلاق في هذا المنحدر الخطور».



163



الإضرابات إلى البطيخ الذي اصطدم رجله  
بقلات الجيش ونهب إضرابهم بوني هائل.  
وقد جاءت الغيبة المصرية، على الخصوص،  
من جهة الولايات المتحدة التي امتنعت  
عن مد الحكومة المصرية بالقروض ولم تُبد  
شركاتها إقبالاً على الاستثمار في مصر.

صحب هذا كله خضوع الصادرات الزراعية  
للمصرية لإجفاف بريطانيا فادح، كان  
من لوازمه التحكم بوسائل النقل وتداول  
العملات الصعبة. فكانت السيطرة  
البريطانية على أسواق التصدير تبيع  
للمستوردين البريطانيين أن يبيعوا ببيع  
تلك الصادرات المصرية بأسعار فائقة لأسعار  
الشراء إلى حد حوّل الاستيراد من مصر  
إلى نوع من الاستنزاف للاقتصاد المصري.  
وفي الصناعة والتجارة، تمتع الأجانب  
بسيطرة ثقيلة على مقدرات الشركات  
وكما مشروع له التصدير الجزئي قُدم إلى  
مجلس النواب بين تمسين مواقع المصريين  
فيها تحسيناً فعلياً. وكما مشروع آخر  
لتحديد أجل للملكية الزراعية. وبقيت  
غلبة الضرائب غير المباشرة تبهظ الفقراء  
ومعدي الدخل. فكان هذا يسفر عن  
عجز للطبقات الضعيفة عن استيعاب  
منتجات الصناعة الوطنية، يقابله تحزف  
الطبقة المليئة عن هذه المنتجات وتفضيلها  
الأجنبي المستورد، وهذا مع بقاء الطبقة  
التوسّطة على ضمورها. وهو ما جعل  
تنشيط التصدير شرطاً للاستمرار ورفع صوت  
الرأسماليين في هذا القطاع بدعوة الدولة  
إلى السعي لفتح الأسواق المجاورة، وخصوصاً  
العربية منها، أمام المنتجات المصرية. هذه  
الحاجة تلقي ضوءاً على السياسة المصرية  
وسامعها في جامعة الدول العربية. ومع  
وجود الخوف والضعف في طبقتي الملاكين  
العقاريين والرأسماليين، أصبح جهاز الدولة  
وجبهة الناقضين فيه، على اختلاف  
مصادره ورجاتهم، ملاذاً وقسعة لنسج  
العلاقات بين الطبقتين المليئتين وبين  
أهل الحكم، وكان بعض هذه العلاقات

يجمع ما بين المصاهرة والتشارك، تأميناً للحماية وتسييراً للأعمال وسترًا، في الغالب، لفصائل عميم.

#### مصر وفلسطين: مقدمات وعوالم

كانت مصر في الثلاثينات ساحة تجاذب معلن أو مضمّر ما بين «القومية المصرية» و«الجامعة الإسلامية» و«الرابطة الشرقية» و«عصبة العرب». وقد أُنشئت ثورة فلسطين، في النصف الثاني من الثلاثينات، دوراً معتبراً في إعلاء مكانة «القومية العربية» بين هذه الدعوات. كانت فلسطين طريق مصر إلى أقطار المشرق العربي الأخرى. وهذا وضع ازداد بروزاً وأهمية بعد الحرب العالمية الثانية مع اندفاع التطورات الجسيمة في فلسطين نحو حسم أخذ يبدو قريباً. وكان لذلك فارقاً متعسّساً عمق أثر المكثف الذي يتّخذ لنفسه وفلسطين في رسم موقعه وموقع بلاده، في الدائرتين العربية والإسلامية. وهو ما كانت عليه أيضاً قوى سياسية مختلفة المثارب في مصر بينها حزب الوفد وبعض أحلافه في المعارضة وال الإخوان المسلمون. وكان الملك يجهد ليحصر بنفسه فضل العمل في سبيل فلسطين العربية. حتى إنه استبعد رئيس وزرائه ووزير خارجيته من مؤتمر «القمة» الذي يدير إلى عقده في أنشاص سنة 1946 للبحث في الموضوع الفلسطيني. وهو سيتجاوز لاحقاً تروث حكومته - بل ميل رئيسها النقرشي إلى الإحجام - في إرسال الجيش المصري إلى حرب 1948.

فهل نلّك كلّه بأعولم، كانت حكومة مصطفى النحاس قد بلشت، في أواخر العام 1943 - على ما مرّ ذكره - معادلات «الوحدة العربية» في القاهرة، وهي المعادلات التي انتهت إلى إنشاء «جامعة الدول العربية» في ربيع 1945، وكانت القضية الفلسطينية تزدهر حضوراً في الجامعة مع أنواح ضغوط العرب عن الشرق الأدنى وصوت «القضية



163 من مسو الشيوخ الفلسطيني

164 لقاء في القاهرة سنة 1948، إلى يسار رئيس الصلح: جميل مردم ومهد الرحمن عزام. وإلى يمينه: «بطل الرضف» لشري صيد الحكرم قططاني ولثلاثي أمين الحسيني وقصيب يورفيلية (وفاة).

165 رئيس الصلح ولطوك برنوفيت

في هذه الأثناء، كان على جامعة الدول العربية أن تعدّ العدة لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان مقرراً عقدها في قصر شايو بباريس، ابتداءً من الأسبوع الثالث من أيلول وكان يفترض أن تتوصل إلى خطة لفلسطين تبنيها على مقترحات جديدة يقترحها برنساوت. وكان يمكن نظرياً أن يستأنف الحرب القتال لفرض وقائع على الأرض تصبح الأمم المتحدة مضطرة إلى إدخالها في حساباتها، أو أن يواصل العرب رعاية الهيئة ملين على المنظمة الدولية بالتزامهم أحكام قرار مجلس الأمن. وهم قد اختاروا الطريق الثانية، على الإجمال، فيما عمدت إسرائيل التي لم تكن توقفت عن خرق اتفاق الهدنة، إلى مواكبة دورة الجمعية العمومية بتسديد ضربات حاسمة في الشمال والجنوب إلى جيش الإنقاذ، وإلى الجيش السوري واللبناني وإلى الجيش المصري.

سافر رياض الصلح إلى الإسكندرية، إن، في ٥ أيلول، ليشترك في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة. كانت فلسطين مدار الاجتماع، وكان واضحاً أن أفكار المجتمعين متجهة نحو دورة الأمم المتحدة القريبة، ونحو جهود وسطها الذي لا فاقهم إلى الإسكندرية. والظاهر أن تعزيز الاستعداد العسكري بحث، بما فيه تعزيز جيش الإنقاذ وتحسين تعاونه مع المجاهدين العاملين تحت إشراف الهيئة العربية العليا، وبحث زيادة إسهام بعض الدول العربية في المعركة وموضوع اللاجئين ومحاصرة إسرائيل اقتصادياً... على أن أي قرار باستئناف القتال الذي كان يريده بعض المجتمعين، ومنهم رياض الصلح، لم يتخذ وإنما شاع كلام عن استئنافه بعد دورة المنظمة الدولية. مع ذلك، صوّح رياض الصلح، مع انقضاء الاجتماع، بأنه وجد النتائج «أقرب إلى الإنتاج العملي من غيرها». ولكنه عاد إلى التشديد على ضرورة استئناف القتال وأشار إلى المنكورة المصرية التي كان قد أرسلها إلى المباحه جي قائلاً إن اللجنة «أخذت بقسم» من مضمونها. وكان قد تردد أن الصلح حمل إلى اللجنة «مشروعاً سياسياً». ثم تبين أن هذا المشروع كان إنشاء حكومة عربية في فلسطين وجيش تابع لها. وكان المشروع حاشياً بتأييد مصر ومفتي فلسطين أمين الحسيني وأمكن اعتماده في اللجنة، على الرغم من مناقشته رغبة الملك عبد الله الثابتة في تولي التمثيل السياسي للفلسطينيين تمهيداً لضم فلسطين العربية إلى مملكته. كان هذا المشروع مغالطاً أيضاً لتوجيه الوسيط

المصرية» نفسها إلى ساحة الصراع السياسي. على أن الالتباس والتباين اللذين وسما الموقع البريطاني من القضية (إن بدت بريطانيا مؤيدة للاتحاد العربي، أول الأمر، ثم مختصة، في آن، مع القوى الصهيونية في فلسطين ومع القوى الوطنية في مصر) لم يكونا هتني البقع على تدبر الأطراف المصرية المختلفة لمآلها من الصراع الجاري في فلسطين، وخصوصاً من الأطوار التي عبرها بين نهاية الحرب العالمية الثانية وإبرام قرار التقسيم.

حين صدر هذا القرار، كان الإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة طليعة الإقبال على الاشتراك في مقولته بالسلاح على الأرض الفلسطينية. هذا فيما مال حزب الوفد إلى لزوم التأييد السياسي والدعم المالي لنضال عرب فلسطين، ثم أيد - وهو خارج الحكم - دخول الجيش المصري العرب. وأما التنظيمات الماركسية فانشطرت بين معارضة القرار ومؤيده، متأثرة بالهف السوفياتي، يدعو إلى تركيز النضال في مواجهة بريطانيا على ساحتي مصر والسودان.

دخل الجيش المصري حرب 1948 مظللاً بهيمنة شعبية عريضة النظر. وفي ظل هذه العمالة، تمكن الملك وحكومته من فرض الأحكام العرفية ولجئ العزائم السياسية، بما فيها حزمة الصعافة، متملئين بعالة العرب. وانكفأت الحركة الشمية السابقة للعرب بوجهها السياسي - الوطني والاجتماعي - الاقتصادي وواكبت الأعمال العربية موجات اعتقال سياسي في الداخل. واستنهضت العرب الإخوان المسلمين من حال اليأس الذي كان قد دب إلى حركتهم، فمكنتهم المشاركة في القتال من تعزيز مفاهيمهم في الداخل وتقوية جهازهم السري. وهو ما انتهى إلى أخلة الحكومة قراراً بحل الجماعة في نهاية الحرب، فرد الإخوان باغتيال القراشي رئيس الحكومة. ولم

الدولي الذي كان قد أخذ يميل - معتبراً بنتائج الحرب - إلى تقسيم فلسطين وفق خطة بسيط (يُبطل الحاجة إلى الممرات وما جرى مجراها) بحيث تأخذ إسرائيل للجليل كله وتأخذ العرب للبقية وتوضع القدس تحت الحماية الدولية وتُعطى القسم العربي إلى الأرمن. في وجه الملك والوسيط إنرن، سمى رياض الصلح إلى إنشاء «حكومة عموم فلسطين» التي ما لبثت أن أعلنت في غرة يوم 22 أيلول وأصبح أحمد حلمي رئيساً لها، وأصبح المفتي الحسيني رئيساً لمجلسها الوطني المؤقت. وكان رياض الصلح قد قال إنه قدم هذا الاقتراح أول مرة في تشرين الثاني 1947، أي عشية صدور قرار التقسيم، وإن تحقيق الاقتراح «تأخر» و«حسنته غير خافية». ومع أن موقف النهار من الحكومة وسياستها كان يميل آنذاك ميلاً مطّرداً نحو المعارضة فقد كتبت أن رياض الصلح كان قطب الدائرة في الأيام المشرفة التي استغرقها اجتماع اللجنة السياسية.

كانت صُور فولك برناوت مع رياض الصلح وضيوفه في المائدة التي أقامها الصلح للوسيط في فندق السان جورج قبل أن يسافر الوسيط إلى القدس، مازاً بممشق، هي، على الأرجح، الصور الأخيرة التي أخذت للوسيط الدولي. فقد اغتيل الوسيط الغداة، أي في 17 أيلول، بُعيد وصوله إلى القدس. وقد خنقت الأعلام في بيروت وقدم رياض الصلح وزير للخارجية حميد فرنجبة التمازي إلى رئيس المراقبين الدوليين. وقال الصلح إن القتلة أثبتوا «أنهم لا يصلحون لإنشاء حكومات دول ولا يقدرّون صدقات الدول فخرها، وأنهم ليسوا أهلاً لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم».

وفي 21 أيلول، طار رياض الصلح إلى باريس، من ممشق، بعد مشاورات مع القوّلي ومشاركة في اجتماع لمجلس الوزراء السوري. كان الصلح يفتتح غيبة عن لبنان طالت ثلاثة أشهر.



يلبث أن اغتيل (بعد شهرين) مؤسس الجماعة ومرشدتها حسن النباش، ورجع أن ذلك كان بتدبير القصر والحكومة الجديدة التي رأسها إبراهيم عبد الهادي خليفة النقراشي في زعامة العرب السعدي. واستشرت، في ظل هذه الحكومة، موجات الاعتقال وأعمال التعذيب والقتل بأبش وأجهر السلطة، وانعظت حال المعتزات والعقوب إلى درجة لم تشهد لها مصر المستورية نظيراً من قبل. وفي المقابل، ارتفع شعار «الكفاح المسلح» بعيداً من أساليب الكفاح السلمي، وصرى ذلك على الإخوان المسلمين وعلى عديد من منظمات المعارضة الأخرى. وكان الجديد أن هذا الشعار أخذ يتخلل بين ضباط الجيش المهزوم. فلم يبق في يد النظام كآله إلا ورقة حرب الوغد تطر له غطاءً شعبياً لقاء معالجة ما للمساتين الوطنية والاجتماعية والمواقب العرب، بقي هذه الوفة نفسها من السقوط.

ألزم الملك حكومة عبد الهادي بالاستقالة في 25 تمّوز 1949. وكان للطرف البريطاني قد عاد مرغباً برجوع الوغد إلى الحكم. كانت المخابرات الأميركية والبريطانية مسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» وضبط موازنه قد تألفت بعد حرب فلسطين. فإن جليلة الدول العربية، بما فيها من حضور غالب للنفي البريطاني، كانت قد ضعفت كثيراً وبست بريطانيا، بعد ما أصاب حلفاءها العرب من هزن، عاجزة عن إدارة شؤون «الحرب الباردة» بمفردها في الإقطار العربية. فكان لا بدّ، في الحالة العربية، من توسيع قاعدة السلطة ولو تراخت، إلى حدّ، القبضة البريطانية على الزمام. وكان منطلق التسليم هذا يحكم موقف الملك أيضاً، على صعيد. عليه شكّلت وزارة انتلافية برئاسة حسين سري دخلها الوغد بأربعة وزراء من ثمانية عشر وحظي فيها كل من الحزبين الرئيسيين في الحكومة السابقة، أي السعديين والأحرار المستورين، بهذا التصيب نفسه من

يتم رياض الصلح شطر باريس إن، تاركاً وراءه جبهتين لبنانية وعربية تذكر أحوالهما بشرو مستطيرة. ففي المجال الداخلي، كانت النكسات العسكرية العربية قد كشفت الهوية التي كانت قفصة السلاح تغطيها بين موقفين طائفتين من العرب، فشمع كثير من المسيحيين بأن البلاد تُحرر بها وسيقت إلى ورطة يسعها أن تكون قاتلة حين رُج بها في الحرب، وباتوا يرون أن عليها أن تلتهم مغرجاً من هذه الورطة ولو كانت كلفته توتياً سلمياً ما للعلاقات مع الجارة الخطرة. هذا فيما بقي غالباً في الجانب الإسلامي صوت النغير الداعي إلى مواصلة القتال وطلب الثار، وكان يتردد في طول البلاد العربية وعرضها. وكان هذا التناظر بين الموقفين هو ما أخذ يورث شعوراً بأخطار «الفتنة» وهذه لفظة أصبح ورودها في الصحف غير نادر في النصف الثاني من سيف 1948. ولم يكن مجلس النواب ولا الصحافة متبرون لكلام مباشر يدفع إلى «الفتنة». ولكن المسرى الطائفي للانقسام قد أخذ يبدو مغرباً بتعريب بلوشى كان يكمن فيها ذو الملمح فضلاً عن الغائفين. ولم يكن بعض النواب بمنأى من هذا الإغراء، وهو ما وثق به العدة المستجدة في لهجة المعارضة. كان الطوان مبارك قد رجع إلى بيروت. وكان الإنثوين مقيمين على الأمل في تساند من نوع ما بين «الأفليتين»: المسيحية واليهودية. وعلى الضفة الأخرى، كانت منظمات عديدة تسمى إلى ترسيخ حضورها الشعبي بمواقف في الموضوع الفلسطيني تبعت الغشية من أن يغضي التراجع الحكومي في هذا الموضوع إلى إفلات الزمام الداخلي من يد الدولة. ولم يكن معتمداً أن تساير الحركات المخلة بالنظام خط الانقسام الطائفي. كان يكفياً أن تفيد من وجوده ومن تهنيده ما كان رياض الصلح يستيه «هبة الحكم». فبت كواليس الساحة مهياً لاستقبال ضروب شتى من توجهات معارضة في ما بينها ولكنها مؤلفة في تعدي صيغة الحكم القائمة وامتحان صمودها.

وفي المجال العربي، كان تنازع المصالح والسياسات في الموضوع الفلسطيني قد بلغ من العدة درجات أخذت تقرب أسبوعاً بعد أسبوع، مداراة آثاره على سير العربيين العسكرية والسياسية من التمدد التام. وكانت هذه المداراة هي ما يرفع فيه رياض الصلح وكرز جهوده عليه. ولكن إعلان «حكومة عموم فلسطين» الذي بدأ المصلح ضلع كبير في التوصل إليه ما لبث

التمثيل. كانت تلك - مبدئياً - حكومة انتخابات قيل فيها الارتفاع، وكان يرفضه في غير الحالات الانتقالية. شهد هذا الانتقال انغراساً تمثل بإطلاق معظم المعتقلين السياسيين والتهديد للخروج من الأحكام العرفية. على أن الارتفاع كان، في حقيقة مقفه، راجعاً في فض الارتفاع قبل الانتخابات فلا تجري هذه في ظله، ولا يكون قيدا على التنافس الانتخابي بل تجري الانتخابات في ظل حكومة غير حزبية. وقد أفلح الوفد في حمل رئيس الحكومة على الاستقالة ليعود، في أوائل تشرين الثاني، على رأس حكومة معيدة. واجتمعت حول الوفد، في عشية الانتخابات، مروه قروي واسعة امتدت من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة إلى الماركسيين. وكان هؤلاء جميعاً قد خرجوا من مرحلة القمع منهكين وقد اهتز تماسك منظماتهم لنوع مختلفة. وكان تخفيف القيود من الصحافة قد سمح بتسرب بعض من أخبار التعذيب والفساد في ظل الحكم السعودي. من جهة أخرى، كان الوفد قد حصل على تقسيم يلائمه للدوائر الانتخابية. وكان قد أخذ يدخل في دعاوته الانتخابية استعادة معتدلة لمطالب الحركة الاجتماعية - الاقتصادية، معتبراً بما ظهر لهذه الحركة من قوة وتوجهات خلفائه المستجدين.

وحين جرت الانتخابات في 3 كانون الثاني 1950، نال الوفد 228 مقعداً من 319 وتوزع الباقي بين المستقلين والعربيين الحاكمين سابقاً وذهب ثلث إلى العرب الوطنيين ومصر الفتاة. ولكن ظهر من الضعف النسبي للإقبال على الاقتراع انتشار الشكوك في قدرة الأحزاب المتنافسة كلها على إصلاح الأحوال.

## مصره نعو العربي

أنف زعيم الوفد مصطفى النحاس حكومته الجديدة في 12 كانون الثاني، مغتلباً فيها الجناح المحافظ من حزبه، وكان هو نفسه ينتمي إليه. وقد اختار للخارجية فيها رجلاً لم تلبث أن ظهرت قوة شكيبته هو محمد صلاح الدين. وكان ميراث السنوات السابقة، بوجهيه الوطني والاجتماعي - الاقتصادي، يقف بهذه الحكومة وبالبلاء من ورائها أمام امتعان حاسم، في ظرف زاده تغير العطيات عسراً على عسر. كانت هزيمة 1948 لا تزال تتفاقم في الساحة الداخلية. وكان نشوء دولة إسرائيل قد أدخل مسألة الأمن للوطني مصر من باب جديد مائل على حدود البلاد مباشرة، ومغاير، بصورة حاضرة، لأبواب «العرب الباردة» التي كانت، إلى درجة ما، أبواباً افتراضية يجوز الاجتهاد في ما يترتب على وجودها من أوجه السلوك. كان نشوء إسرائيل نفسه أيضاً قد أملى على بريطانيا نغض اليد نهائياً من «البديل الفلسطيني» متغلباً من معالم انتشارها العسكري واستراتيجية الدفاع عن الشرق الأوسط وعن قناة السويس بالدرجة الأولى. فاصبحت الحكومة البريطانية أكثر إصراراً من ذي قبل على البقاء العسكري في مصر، وعلى تأمين شروطه وشروط فاعليته، وكان من الفساد والتبذير ميسر التوجيه، في المرحلة السابقة، أنها زادت من سوء الأحوال المعيشية لكثرة ساحقة من الأسر المصرية، وزادت من ظهور التخمة في قمة الهرم. كان على حكومة الوفد أن تجتريج سكام مقبلة لمعالجة هذا كله في مواجهة مجتمع ظاهر التحفّز والتوتر. أخيراً، كان الملك قابلاً على عرشه، متعصباً من عواقب هذه العودة المفطرة لعرب الوفد، خصمه التاريخي، وغير مستغن عن سمي كان يدب فيه دائماً إلى الاحتفاظ لنفسه بأهم مفاتيح السلطة الفعلية وتغليب إرادته على السلطة الدستورية لكل حكومة تشكلت في عهده. وكان مأثراً عن الوفد العناد في مواجهة إملاءات الملك، ولكن

أن أنقى إلى عكس المطلوب. فقدرة عليه الملك عبد الله رداً صارماً حين دعا إلى مؤتمر فلسطيني ضخم في عمان في اليوم الذي انعقد فيه المجلس الوطني الجديد في غزة. ولم يكتف عبد الله بتصميمه على منع كل نشاط سياسي أو عسكري لحكومة عموم فلسطين في المناطق الواقعة تحت سيطرته. ولم تلبث أن بسط للعيان تبعية حكومة غزة هذه تبعية عميقة لمصر وافتقارها إلى جهاز إداري وآخر عسكري جديرين بهذا الاسم، وانحسار عملها في رقعة ضامرة الأبعاد من أرض فلسطين. ثم جاءت العملة الصهيونية الأولى على مواقع الجيش المصري في جنوبي فلسطين لتعمل حكومة عموم فلسطين، في أواسط تشرين الأول، على الرحيل إلى الداخل المصري. وهو ما سدد إليها ضربة قاصمة وجعل من الأمل الذي ملأه عليها رياض السلع أضغاث أحلام. وكان هذا الأمل يتمثل في أن تواصل الحكومة المشار إليها القتال، بمساعدة الجيوش العربية، باعتبارها حكومة غير حازية بالاعتراف الدولي وغير ملزمة، بالتالي، بقرارات مجلس الأمن، وذلك بخلاف الحكومات العربية الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولم يكن الموقف الذي استقبل رياض السلع في دورة الأمم المتحدة خيراً من ذلك الذي خلفه السلع وزاده في لبنان وفلسطين وفي جامعة الدول العربية. كان مشروع برنامجي الثاني قد اكتسب، من جراء مقتل صاحبه، مكانة معنوية غير منتظرة إذ بات بالوصية أشبه. فتعلقت حول هذا المشروع الدول العربية الكبرى الثلاث، في المرحلة الأولى من السورة. وكان العرب، باستثناء الأردن، معارضين لهذا المشروع، وكان الإسرائيليون وأفضين له بعنف. ولما كانت مناقشة المسألة الفلسطينية قد أحرزت (في مناخ حصار برلين والبعث في مراقبة الطاقة النووية ونزع السلاح وإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) إلى ما بعد بدء المومة بثلاثة أسابيع، فقد قُيِّضَ لهذه المناقشة أن يواكبها تراجع الشعور بالصدمة مقتل البسيط السوداني وتراجع الموقف الأميركي بالتدريج إلى ما دون حدود المشروع بكثير. وذلك مع اشتداد العملة الانتخابية الرئاسية ومعها الضغط اليهودي على ترومان. ولم تكن للعملة وحدها ما حفز التراجع الأميركي وتعود الموقف العربي كله، في نهاية المطاف، بل كان مع العملة في تلك ما فرضه الإسرائيليون من أمور واقعة جديدة على الأرض بين أواسط تشرين الأول وأواسط كانون الأول.

وأما الاتحاد السوفياتي فكان يجاري إسرائيل في طلبها  
مفاوضات مباشرة مع العرب، خلافاً لمواقف الدول الغربية التي  
كانت تؤثر بخل مساعيها تحت راية الأمم المتحدة، متخذة  
من هذه الولاية ستاراً لمقاصدها الثابتة والمتحولة. وكان الاتحاد  
السوفياتي قد وجد في نشوء الدولة الإسرائيلية، وما أملاه من  
تحول النزاع الفلسطيني إلى نزاع إقليمي بين دول، فرصة  
لدخول عاجل أو آجل إلى الشرق العربي يتبعه عجز الغرب  
المرجح عن المحافظة على ولاء طرفي النزاع معاً. وكان  
طموحه، في تلك الآونة، مركزاً، لا على الطرف العربي، بل  
على الطرف الإسرائيلي. وذلك، على الأخص، لما كانت تتمتع  
به الاتجاهات الاشتراكية من قوة في الدولة الناشئة، فضلاً  
عن هذا كله، كان الأمين العام للأمم المتحدة وجهاز الأمانة  
العامة يبديان ميلاً واضحاً إلى الجانب الإسرائيلي من النزاع.

تلك هي الحال القائمة التي واجهتها مساعي رياض الصلح  
المختلفة في قصر شايو، وفي مواقع أخرى كانت متصلة بمجري  
الأعمال الدائرة فيه. كان أكثر ما يخشاه رياض الصلح  
(ويخشاه «الميثاقين» جميعاً في لبنان، وأولهم بشارة الخوري)  
أن تستولي إسرائيل على الجليل كله بموجب مقترحات  
برنادوت الأخيرة. فيتعقّق التواصل بين مناطق ممتدة على  
الواجهة المتوسطية بأهلها، من الجنوب إلى الشمال، يهود  
فشيعة فمسحيون فملكيون. وكانوا يرون في هذا التواصل  
باباً إلى تعميل جسيم للوضع القائم في بلاد الشام كلها.  
فتفكك البولتان السورية واللبنانية وتنشأ على الساحل  
الشرقي للمتوسط ميولات طائفية عدة تهيمن إسرائيل عليها  
كلها باعتبارها أقواها بما لا يقاس. ذلك ما أوضحه بشارة  
الخوري لبرنادوت قبل مقتله. وذلك ما أكدّه رياض الصلح،  
عشية سفره إلى باريس، للمقام بالأعمال البريطانية في بيروت،  
والراجع أن الصلح أدلى بهذه العبارة لوزير الخارجية البريطاني  
بيفن، حين قابله في قصر شايو، وعرضها لآخرين التقاهم  
هناك أيضاً.

هذا الهاجم اللبناني كان يرتكز عند رياض الصلح وغيره من  
«الميثاقين» تخوفاً شديداً من أن يباشر الإسرائيليون تفكيك  
الدولة اللبنانية القائمة، بخطوة أولى هي التقدم حتى الليطاني  
الذي كانت مياهه مصدر إغراء معلوم لهم في كل حال.

الولد آخر، في عهد قوته الجديدة، أن يسلك،  
في هذا المضمار، مسلكاً سرعان ما خيب  
الأمل للعقد عليه. كانت حكومته صورة  
عن أكثر القوى فيه جنوحاً إلى إدارة  
المشكلات، عوض معالجتها، وإلى استبعاد  
المواجهات الصعبة وإلى طلب الاستقرار في  
الحكم بأبنى كلفة من الصراع والتغيير.

وقد ظهر ذلك، أول ما ظهر، في الحيف من  
مطامح الملك. فتمكن هذا الأخير من  
إبقاء مقاليد العيش في يده، وكان حرصه  
على هذا الأمر شديداً دائماً. ولم تلبث  
الحكومة أن ضلعت، أمام مجلسي الشيوخ  
والنواب، في الدفاع عن حكم خصومها  
السابق لأن فضائح أكثر في الصلابة أولاً،  
وكان أشنعاً موقفاً فضيحة الأسلحة الفضية  
والذخائر الفاسدة في حرب فلسطين، طالوت  
للك وحاشيته. وسرعان ما ظهرت،  
عند طرح مسألة الإصلاح الضريبي،  
مواطنة كبار ملاكي الأرض - وهم ملب  
الحكومة - للملك الذي كان كبير  
الملاكين. وقد استبقت حكومة الوند  
من برنامج الحرب الاجتماعي بدايات  
جد خجولة للضمان الاجتماعي وإصلاح  
زراعي قوامه توزيع بعض أراضي الدولة على  
الفلاحين وإعانات غلاء للموظفين ولفئات  
من المستعمرين. ولكن دخول النفوذ  
السياسي أو الاجتماعي في التوزيع أفضى  
إلى إفساده، وبقي التضخم يفتك بقيمة  
الإعانات. وكانت الحكومة تعتمد كثيراً  
في تغطية الزيادة المطردة للإنفاق العام، لا  
على ضرائب مباشرة يتعطلها القابرون،  
بل على زيادة الرسوم الجمركية قبل كل  
مصدر آخر. ولم تكن هذه الزيادة تفع عن  
سلع أساسية مستوردة داخلة في استهلاك  
الطبقات الضعيفة. فكان ذلك يزيد من  
عنو موجة التضخم ومن العجز في أحوال  
الفقراء بالتالي.

علقت الحكومة الوندية إلى خطة  
التفاوض طلباً للجلاء البريطاني عن مصر،



بدا الأمل ضعيفاً جداً إنَّ في أن تتوصل الأمم المتحدة، في تلك الدورة، إلى صيغة لحلّ المشكل الفلسطينيّ يجدها العرب منصفة. وكانوا لا يزالون عند شعار الدولة العربية الواحدة في فلسطين، مع ضمانات تُمنح لليهود. ولم يتحركوا جماعة من موقعهم هذا، خلال الدورة، إلاّ لبسوا بنشوء وضع دولي للقسم وذلك لإرضاء للعالم المسيحيّ الذي أرادوا تحريك مكانته الدينية للتضامن معهم. غير أن بُعد هذا الموقف الجامع للجامعة عما كان قد جرى أو لبث يجري في فلسطين وفي الساحة الدولية المشتغلة بقضيتها، أخذ يزيد مواقف الدول العربية المفردة انفصاكاً عن موقف جامعتها الملن، وكان رياض الصلح مبرحاً هذا الوضع المتأزّر الأبعاد برئته وهو يعلن، من أوائل الدورة، تشاؤمه بما يمكن أن يتحصّل للعرب من الأمم المتحدة.

أثّبتت الجهود العربية في قصر شايو خطة كسب الوقت وتأجيل البحث في المسألة الفلسطينية ما أمكن التأجيل. وكانت خشية دول الجامعة من قرار تتخذه الجمعية العمومية، في تلك الوقت، خشية مركّبة. فهي كانت تخشى أولاً أن تُقرّ خطة برناموت الثانية، لا باعتبارها منطقية على تقسيم فلسطين وحسب، بل باعتبارها أيضاً تُلحق القسم العربيّ من فلسطين بالملكية الأردنية، وهو ما كانت تنفر منه أكثرية دول للجامعة نفوراً شديداً. وكانت هذه الدول تخشى أيضاً أن ينتهي قرار الأمم المتحدة إلى اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل ودخول هذه الأخيرة في عضوية المنظمة. إلى هذا، كانت دول الجامعة تخشى أن تُلزِمها المنظمة الدولية بسحب جيوشها من فلسطين، وهو ما كان من شأنه أن يُسهّل للقوّات الصهيونية مهمة استكمال الأمر الواقع الذي أنشأته هناك والتوصّل إلى حدود الدول العربية المتعصّة بفلسطين، بل وتجاوز هذه الحدود إذا رفضت الدول المنكورة الاعتراف بها والصلح معها. كانت هناك أيضاً مشكلة للتاجدين الفلسطينيين التي رزحت بثقلها الأعظم على الأردن ولبنان...

وأما ما كانت الدول العربية تعمل عليه للحدّ من هذه الأخطار فهذا أنّه يتركّز، قبل كل شيء، في فيز الرشح الجمهوري ديوي على الرئيس ترومان برئاسة الولايات المتحدة، وكانت التوقعات ترجّح هذا الفوز وكان يفصل بين افتتاح ثورة الأمم المتحدة

والاستقلال السودان في ظلّ الوحدة مع مصر. وكان الجانب البريطانيّ يجهّد لإرساء المفاوضات على أساس إستراتيجي قوامه تحالف يستقي لبريطانيا حقّ الاستعداد العسكري للأراضي المصرية فيما كان الجانب المصري يورد للمفاوضات أساساً سياسياً يُدخله إلى التوضوع العسكري من باب الاستقلال الوطني ودواعيه. ولم يُبدِ المفاوضات المصريّ رفضاً قاطعاً لمبدأ التحالف ولكنه رأى أن وجود قوّات أجنبية على أراضي مصر يعرضها لخطر مُفجّد لا صالِح لها في التسليم بالتعرض له. هذا فيما كان المفاوض البريطانيّ يُبرّر كون الخطر صادراً عن موقع مصر وأهميتها في الواجهة العالمية، فيجب البناء على حصيلة لا على إمكان اجتنابه. وقد تداول الجانبان اقتراحات شتى بينها نقل القاعدة البريطانية من السويس إلى غزّة، وهو ما وجه المفاوض البريطانيّ موجباً لصلح مصريّ إسرائيليّ، فيما رأى المفاوض المصريّ أن اتفاق الهنبة الدائمة أساس صالح لصحبه. وقد شهِدت هذه المفاوضات معطيات أُولاهها تبادل رسائل بين معتمد صلاح الدين وأنورين بيفن بدءاً الأول في آذار، وثانيها بزيارة قام بها رئيس الأركان البريطانيّ المارشال سليم للقاهرة، وقد اشترك في مفاوضات النفاس، وثالثتها لقاءات بين بيفن وصلاح الدين توجّعت بين نيويورك في أيلول ولندن في كانون الأول، إلخ. وفي صيف 1951، بدا أن اليون قد رأت اتساعاً بين الطرفين وذلك من خلال خطاب صادم لقياء موسىون، خلف بيفن في وزارة الخارجية، فحصل فيه على موقف الحكمة المصرية في المفاوضات وعلى منعها مرور البضائع من إسرائيل وإليها في قناة السويس وخليج العقبة، وأبدى تمشكاً بالموقف البريطانيّ القائل بالتحالف العسكريّ مع مصر وبقاء القوّات البريطانية فيها. وفي منتصف آب، رة معتمد صلاح الدين على هذا الموقف بأشّد منه فاستنكر «خطاب العرش» الأخير الذي قطعت فيه الحكومة الوفنية عهداً على

والانتخابات الرئاسية الأميركية شهر وأربعين تقريباً. وكان المرشحان قد توافقا، في الواقع، على إخراج المسألة الفلسطينية من الحملة الانتخابية، فلم يكن في يد العرب أي دليل قطعي على أن فوز ديوي مفض إلى تغيير في الموقف الأميركي من هذه المسألة. كان في يدهم تقديرات عامة تستخلص من انحياز اليهود الأميركيين بأكثريةهم إلى المرشح الديمقراطي (أي إلى ترومان) وأخبار مستقاة من المصادر القريبة إلى خصمه...

وبدا أن رياض الصلح (ومعه سائر الوفود العربية) لم يذخر مناورة في سبيل تأخير المناقشة. وفي 24 تشرين الأول (أي بعد شهر وأيام من بدء الدورة) لخص غسان تويني في النهار حصيلة هذه الجهود بالآتي: أفلح رياض الصلح في إرجاء درس تقرير برنادوت إلى ما بعد برلين والقنبلة الذرية. وبعدها حمل اللجنة السياسية المنبثقة من الجمعية العمومية على تعليق درس المسألة الفلسطينية خمسة أيام ثم ألهاها أسبوعاً بحكومة عموم فلسطين (إذ أثار مثل منسوب هذه الحكومة أمام اللجنة اعتراضاً متكرراً لمخالفة صفتها قرار التقسيم). ولا يذكر تويني أن الصلح أرسل أحمد الداعوق وزير لبنان المفوض في باريس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ليمتنى عليه الطلب إلى الأمين العام للمنظمة الدولية تعطيل أعمال المنظمة يوم عيد الأضحى...

وكان حق تويني أن يسأل: «ما قيمة هذا التسويف؟» وأن يلاحظ أن الوقت ليس سلاحاً «ما لم تملأه الاستعدادات» وأن على أمثال فارس الخوري (رئيس الوفد السوري) ورياض الصلح أن يثبتوا قدرة لا على تأجيل القرار وحسب بل «على خلق الحل أيضاً».

على أن «خلق الحل» كان يتعنى بكثير قدرة الرجلين. كان «الحل»، أو المشكلة بالأحرى، يتواصل خلقه على أرض فلسطين. وكان زهان رياض الصلح وأقرانه على أن تناقش المسألة الفلسطينية في ظرف دولي أكثر موثاقاً للعرب قد تمرّض (في هذه الأسابيع نفسها التي جهدوا في تضيقها أولاً ثم في تمهيدها، بعد بدء المناقشة) لإحباط بعد إحباط. وذلك أن ما كان قد تمنّاه رياض الصلح على مزاحم الباجه جي في آب من إمساك الجيش العراقي بزمان العرب كلها لم يحصل قط. فمع وجود الميل العراقي، على أعلى مستوى، إلى



بينغ مع رياض الصلح وجبران النقاش

نفسها بإلغاء معاهدة 1936 إذا لم تصل بالتفاوض إلى مآل يحقق مطالبها. وفي 26 من الشهر نفسه، وهو ذكرى توقيع تلك المعاهدة، شهدت الحركة الشعبية المطالبة بالخروج البريطاني غير المشروط نزوة جديدة تمثلت في تظاهرات ضخمة. خلال النهار، برز فيها شعار «الكفاح المسلح»، وفي مؤتمر مسائي للأحزاب غاب عنه الوفد واتخذ مواقف وإجراءات رمت إلى محاصرة القوات البريطانية الرابطة في البلاد ومقاطعة كل ما هو بريطاني. ومع أن الشرطة تصدت للتظاهرات واعتقلت مشاركين فيها، فإن الانطلاق التماسي للحركة الشعبية، منذ تسلّم حكومة الوفد السلطة ومنذ إنشائها الأحكام العرفية في آيار 1950، على الأخص، كان مشاعراً منمّناً في محيط الملك والقوى السياسية المحافظة، وبعضها نافذ في حزب الوفد نفسه وفي الحكومة. ولم يكن مبعث هذا الخوف مقتصر على توسع هذه الحركة في المدن ووصول بعض بوادرها إلى الأرياف، بل كان التصعيد في صوغ المطالب الاجتماعية والوصول بشعارات العمل الوطني إلى مقاطعة المصالح البريطانية وإلى الكفاح المسلح مشاعراً شديداً أيضاً. وفي أواخر الصيف، كان قد تأكد أن الملك والمقربين منه أصبحوا مصّمين. يحدهم



١٦٧ في شايو رياض الصلح بين فارس الخوري وتوفيق الي

تشجيع بريطاني. على الغلاص من الحكومة الوفدية.

في 8 تشرين الأول 1951، استبقت حكومة مصطفى الخاس هذا السمي إلى إطاحة الحكومة، فانتزعت في يوم واحد موافقة كل من الملك ومجلس النواب على إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 المتعلقة بالحدود. كان الغليان الشعبي قد حسم هذا القرار التاريخي من كل إرادة فائرة على اعتراض سبله، إن لم يكن فرضه. على أن القرار وضع الحكومة أمام صورة عجزها عن إنفائه أي عن إجلاء القوات البريطانية فعلاً. فقد ردت بريطانيا بإعلان التصيم على البقاء العسكري في مصر وعلى النفاذ عنها «رغماً عن أنفسها». وقد أيدت موقفها الولايات المتحدة وفرنسا. وتلفت مصر. في مقابل ذلك، تأييداً شعبياً من عواصم عربية مختلفة وتأييداً رسمياً من دول أخرى متفرقة. وعرض الاتحاد السوفياتي إبرام معاهدة عدم اعتداء معها. وأما في الداخل فاستقبل القرار بعماسة شعبية عارمة وبإطلاق، من جهة الأحزاب خصوصاً، للكفاح المسلح. وكانت الحكومة عاجزة عن إدارة هذا الكفاح. بما له من

التنصل من سلوك الملك عبد الله الانسحابي، كانت طرق تمحين الجيش العراقي تميز في الأردن، وكان الملك عبد الله قد أحبط خطة توحيد الجيشين الأردني والعراقي بعد أن تقبل البحث فيها، وكان انكفاء الجيش الأردني مع بقاء العراقي في مواقعه يعرض هذا الأخير لأفدح المخاطر كما ثبت في نهاية الحرب... فمسع الضربات التي أخذ الجيش المصري يتلقاها، ومع ميل الجيش الأردني إلى المسالة، تحول الجيش العراقي من قوة زين لرياض الصلح أن يعول عليها لتغيير مسار الحرب إلى قوة شبه محاصرة يشكل أمنها، بعد ذاته، مشكلة باهظة الكلفة السياسية والعسكرية...

هذه المواقف هي ما كان قد حصل بعضه ولاحق تباشير بعضه الآخر في الأفق حين انعقد اجتماع لبعض أركان الجامعة في عمان يوم 23 تشرين الأول. وقد انتهى هذا الاجتماع الذي شهد جدالاً، على ما يظهر، بين النقراشي وسائر المجتمعين، وهم عبد الله وعبد الإله ومردم وبعض معاونيهم، إلى لا شيء. ولم تمض أيام على هذا الانكشاف الجديد لتباين الخطط العربية وما يورثه من تعبط وشلل، حتى كانت جبهة لبنان نفسها، بما فيها جيش الإنقاذ، قد انهارت وأصبح للبنان شريط محاذ لإصبع الجليل تحتله إسرائيل ويضم 14 قرية وشطراً من مجرى الليطاني حيث ينعطف النهر متجهاً إلى مصبه. والواقع أن الاحتلال لم يقتصر على هذه القرى. بل وقفت القوات الإسرائيلية على خط الحدود أوتجاورته بقليل في القطاع الغربي أيضاً. وأصبحت الدوريات الإسرائيلية تدخل إلى القرى اللبنانية المحاذية للحدود في هذا القطاع وتخرج منها على هواها.

ومع الخطر العسكري الذي أصبح داهماً إلى هذا الحد، أصبحت الخشية كبيرة من تصدع جبهة البلاد السياسية. وكانت نذر التصدع قد ظهرت في المنطقة المحتلة نفسها. فقد سلك المحتلون فيها مسلك تمييز طائفي واضح، وأدى ذلك، من جهة، إلى نزوح جانب كبير من شيعية المنطقة ومن جهة أخرى إلى تقدم شبان مسيحيين للتطوع في الجيش المحتل... وهو ما رفضته القيادة الإسرائيلية رفضاً باتاً. أخيراً، وقع على الجبهة الدولية، مع إطلالة تشرين الثاني، ما أطلق عليه عادل أرسلان، عضو الوفد السوري إلى دورة الأمم المتحدة في باريس وصديق رياض

الصلح القديم، اسم «الطامة الكبرى»؛ ألا وهو بقاء هاري  
ترومان، بنتيجة الانتخابات الرئاسية، في كرسي البيت الأبيض.

وفي هذه الأيام الأولى من تشرين الثاني، أرسل الملك عبد الله  
برقية إلى رياض الصلح في باريس، بعد أن أخطر بمضمونها  
بشاره السوري في بيروت. فقام هذا الأخير بإطلاع شكري  
القوتلي فوراً على فحواها وبالإبراق إلى رياض الصلح نفسه  
أيضاً. كانت برقية عبد الله تنطلق من أفادته به القيادة  
المصرية في فلسطين عن أحوال الجبهتين الجنوبية والشمالية  
لتقرر تعذر المداومة على القتال وتناشد الصلح ترك «الغلو»  
السياسي في الأمم المتحدة، والنظر أولاً إلى مصلحة محلات  
الأيدي من اللاجئين الفلسطينيين. وكانت أخبار مجلس  
الجامعة العربية الذي انعقد في القاهرة، في تلك الأيام نفسها،  
ومثل لبنان فيه حميد فرنجية، تبرز الشموخ بخطورة الوضع  
كله. فقد عرف النقراشي عن حضور الاجتماعات معتجاً  
على الجمود المريب الذي قابلت به الجيوش العربية الأخرى  
في فلسطين هجوم القوات الإسرائيلية الكثيف على مواقع  
الجيش المصري.

كان الإسرائيليون يجهزون، بمبادرات متضاربة، على  
إمكانات الصمود عند بعض العرب وعلى إزادة الصمود، من  
أصلها، عند بعضهم الآخر. وكان أن وجد رياض الصلح نفسه  
مسوقاً، في هذا الطرف، إلى ما يشبه كسر الجرة مع ملك  
الأردن. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يسلك فيها الصلح  
هذا المسلك، بعد أن كان قد كرّس جهوده، مدة العرب،  
لرأب الصدوع بين الحكام العرب ولإنشاء أوضاع تتجدد فيها  
العزيمة المشتركة كلما بدا أنها مشوكة على التضعف.

ففي مؤتمر دعا إليه رياض الصلح الصحافيين العرب في باريس،  
يوم 11 تشرين الثاني، بدأ مهتماً، بادئ ذي بدء، بالدفاع عن  
خطة تأجيل البحث في القضية الفلسطينية التي اعتمدها  
الوفد العربي إلى دورة الأمم المتحدة. وظهر أن الأفق الذي وضعه  
لهذا التأجيل هو بقاء مسألة فلسطين «بدون حل رسمي»، ما  
دام الحل المرتكز إلى خطة برنادوت سيأتي في غير مصلحة  
العرب. هذا إلى الرهان على «أحداث عالمية» قال إنها «متروكة  
الوقوع» بين لحظة وأخرى، (وهو يقصد أخذ أزمة برلين مجرى

مفاعيل دولية وجرائر داخلية، عجزها عن  
إنفاذ مطالباتها بجلاد العسكر البريطاني.

هكذا وصلت مصر إلى الشوط الأخير من  
مسيرتها نحو الثورة، وهي المسيرة التي  
تمخضت عن بواورها الأولى ظروف الخروج  
من العرب المالية الثانية، وعبر المعجز  
العسكري عن منع أحداث لها حجم  
المنفعة التي أوقعتها القوات البريطانية في  
صفوف الشرطة المصرية في الإسماعيلية  
وحجم حريق القاهرة، غداة المنفعة، وعجز  
عجز الأحزاب التي باشرت الكفاح المسلح  
عن تكوين جبهة متمكنة من حمل  
عبء السلطة، بحث السلطة ملقاة في  
الشوارع والساحات. فكان أن التقطها، في  
23 تموز 1952، تنظيم «الضباط الأحرار».

عسكرياً) ولا تتمكّن دولة إسرائيل من الصمود في خضتها. ولكنه أضاف أن استناد الجهد الدبلوماسي كان أولاً إلى محافظة القوّات العربية على مراكزها في فلسطين واغتنامها فرصة الغرق اليهودي للهدنة للعودة إلى الهجوم. أقر رياض الصلح بأن ذلك لم يحصل بدعاوى منها قلة السلاح ومنها فقدان التضامن بين الدول العربية ومنها الرعاية المهرطة للهدنة. وقال إن هذا الإمساك عن الهجوم كان «خطأ فاضحاً أضعفنا هنا»، وأنه خطأ ارتكبهته الدول المشاركة في الحرب جميعاً. ثم ذكر الصلح مضمون بروتية عبد الله إليه مؤكداً أنه يبغى تصحيح أخبار حرّفت هذا المضمون إذ ذكرت أن الملك أبلغه أن الحال باتت تستدعي مفاوضات مع إسرائيل. على أن الصلح توقف عند اختيار الملك إياه «من رجالات العرب» ليطالبه باجتناب الفتوى وإعمال الروية. فقال إنه لم يفهم «المقصود من الفتوى»... «وأنا هنا أشترك مع الوفود العربية بالعمل على رفض كل قرار يُتخذ ضد فلسطين. فهل هذا هو الفتوى». وأما طلب الملك تركيز الاهتمام على عودة اللاجئين فرة عليه الصلح بتأكيد اهتمامه بهؤلاء ولكن مع العلم أن «علينا أن نهتم باستعادة وطنهم لئيتكّنوا من العودة إلى هذا الوطن».

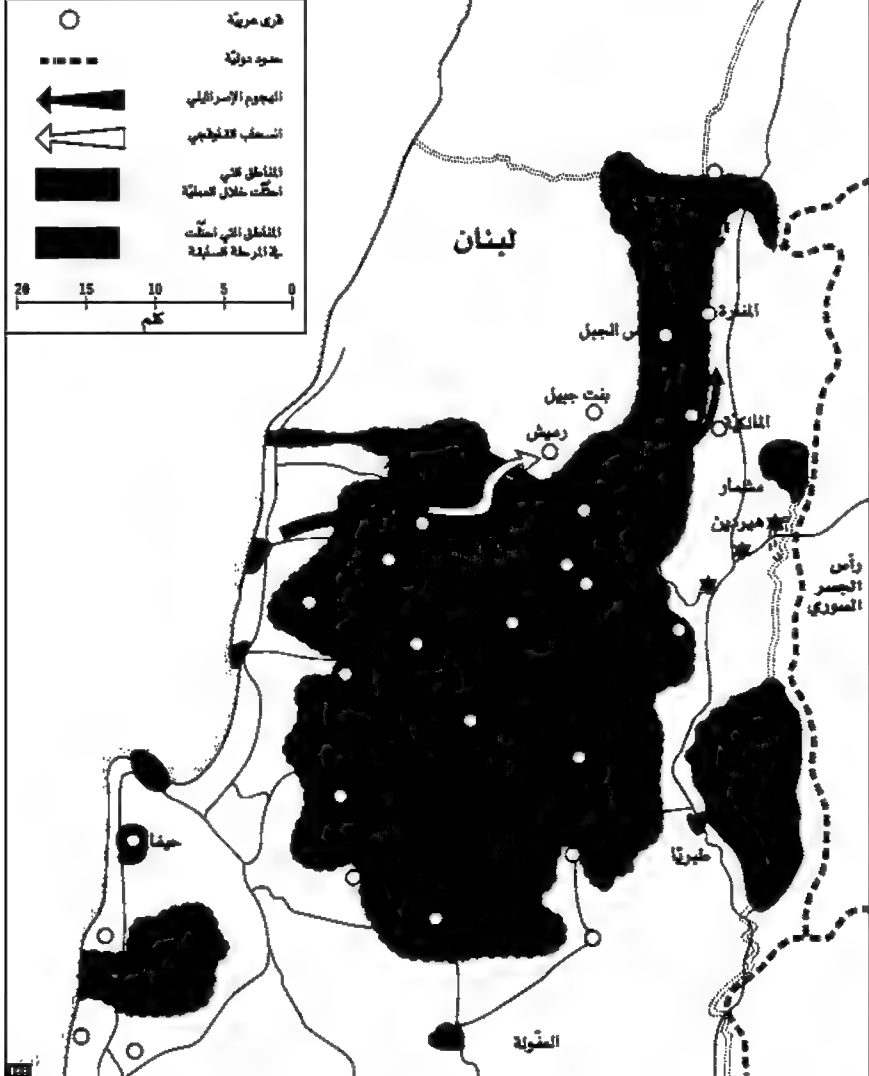
بعد هذا، زاد الصلح من حدة نبرته فقال إن «على العرب جميعاً، وفي مقدمتهم جلالة الملك عبد الله، أن يعملوا على استعادة كرامتهم العسكرية فهي الأرم لهم الآن من فلسطين نفسها» (...) جوابي على جلالاته (...) أنه عندما يتغلب اعتداله على غلبي فسأعتزل ليس فقط رئاسة الحكومة بل النياية وأعيد سيرتي الأولى، أخوضها صليبية جديدة لا تنتهي إلا باستعادة الكرامة أو الموت (...)».

هذا قبل أن يختتم الصلح حديثه بتعبية حارة جداً إلى لبنان «هذا الوطن الذي أتعشقه وأخاف عليه من النسييم، هذا الوطن (...) تغير عليه الطائرات والمصابات يسألها خصوم السلم والعلمانية في العالم، في وقت يُمنع عنا ما يرد عافية الغصوم».

#### ٢٠٩٦ إلىهوا ساسون

في مؤتمره الصحافيّ ذلك، حرص رياض الصلح على أن ينفي حصول مفاوضات حتى ذلك الحين، أي أواسط تشرين الثاني، بين الدول العربية المعارضة وإسرائيل. وخص بالذكر الأردنّ ومصر فنّه بنفيهما حصول التفاوض. على أن واقع الحال كان على النقيض من هذا النفي. ويمكن تصوّر أسباب عدّة لتحكّم رياض الصلح على المفاوضات التي جرت أو كانت لا تزال جارية في باريس بالذات، على هامش ميرة الأمم المتحدة. من ذلك حال الغضب المتنامية في الديار العربية على اختلافها. وكانت، في حينه، قد أخرجت الجماهير تكراراً إلى الشوارع والساحات. ومن ذلك أيضاً أن ما كان يجري في باريس لم يكن مفاوضات بالمعنى التام، وإنما كان أقرب إلى سبر النوايا واستطلاع

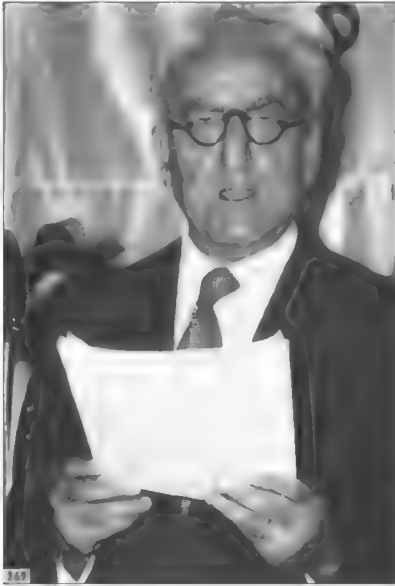
عملية أحيرام، 29-31 تشرين الأول/ أكتوبر 1948 ضد قوات الفلوجي  
(منقولة عن وليد الخالدي بتصرف)



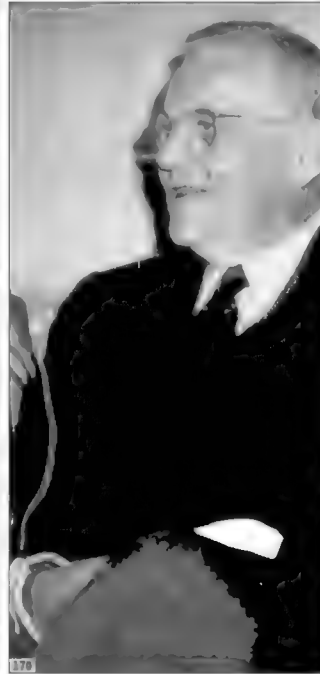
المطالب، وأن الأمم المتحدة كانت واضحة يدها على الموضوع برمته فلم يكن جائزاً الإبقاء بالاستعداد للاستفتاء عن دورها وبالتحويل على تفاوض مباشر كان العرب يعيدين كل البعد - بعد أن انتهى ميزان الحرب إلى ما انتهى إليه - عن ضمان إشاره ما يوافق مصالحهم. وأما الطرف المطالب بالتفاوض المباشر فكان الطرف الإسرائيلي.

كان لبنان، ممثلاً برياض الصلح نفسه، ثالث دولة عربية تدخل في هذه المعادلات الباريسية مع الجانب الإسرائيلي. سبقت تلك رسالة أرسلها ساسون إلى الصلح في تموز، واتصال أجراه به طوفيا أرزي مساعد ساسون بعيد وصوله إلى باريس في أيلول. ولكن الصلح لم يدخل في المعادلات إلا في تشرين الثاني، أي غداة احتلال الجيش الإسرائيلي قرى حبيبية لبنانية. وقد ذاع خبر هذه المعادلات متأخراً حين نشرته النيويورك هيرالد تريبيون في كانون الثاني 1949 وأخذته عنها التهار البيروتية فأرسل غسان تويني إلى السجن. وأما الدولة العربية الأولى التي دخلت في هذه المعادلات (ابتداء من 3 آب) فكانت الأردن ممثلاً بوزيره المختار في لندن الشريف عبد المجيد حيدر. وكان الملك عبد الله قد عزز هذا المسمى (بعد ابتدائه بخمسة أيام) بتكليف القنصل العام البلجيكي في القدس نقل مقترحات منه إلى موسى شاريت (شروتوك) وزير الخارجية في الحكومة الإسرائيلية المؤقتة. وكان مدار البحث في العالين تقاسم فلسطين بين إسرائيل والأردن ومعالجة مشكلة اللاجئين. وكانت إسرائيل تطالب بتجاوز مقترحات برنادوت الأولى وقرار التقسيم الدولي المتخذ في العام السابق وذلك لمصلحتها - بطبيعة الحال - وعلى أساس الميزان العسكري القائم في حينه. وفيما كان الأردن يطلب رد اللاجئين إلى ديارهم عارضاً الاحتفاظ بـ «أنصار المفتي» من بينهم، كانت إسرائيل ترى أن يستوعب الأردن اللاجئين متعمدة بالمساعدة في تأمين قرض أميركي له.

وأما الشق المصري من المعادلات الباريسية مع إسرائيل فبإشره كمال رياض مبعوث الملك فاروق في 21 أيلول. وكان ذلك في أعقاب اجتماعات الإسكندرية التي انعقدت فيها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بإنشاء حكومة عموم فلسطين. وكان الاتصال المصري بإسرائيل مصحوباً إلى المرمى نفسه الذي صوب إليه إنشاء الحكومة المذكورة (بإزادة مصرية أساساً) وهو العيول دون حصول الأردن، وفقاً لخطة برنادوت، على مناطق من فلسطين بينها النقب، أي، بالتالي، دون نشوء حدود مشتركة بين مصر ودولتي الحور الهاشمي ودون تحول النقب نفسه، في هذه الحالة، إلى قاعدة بريطانية على أبواب مصر، في الوقت الذي كانت مصر تسعى فيه إلى الخلاص من التبر البريطاني. وقد طرح كمال رياض في باريس فكرة الاتفاقية المنفصلة بين مصر وإسرائيل، وطرح في كتابها أفكاراً أخرى بينها استيلاء مصر على القسم الجنوبي من فلسطين وإمكان تغيير اسم الجامعة العربية إلى «الجامعة الشرقية» بحيث يهد ذلك لقبول إسرائيل في عضويتها. هذه الأفكار أحبطها رفض بن غوريون القاطع (خلاقاً لموقف أركان الخارجية الإسرائيلية) كل بحث في ضم الساحل الفلسطيني الجنوبي إلى مصر واقتناع فاروق (الذي كان يشاطره نفوره من السياسة البريطانية)



شارل مالك  
جون فيستر دالاس  
ساسون  
رسالة رياض الصلح  
إلى بشارة الخوري  
من باريس  
مخبرهم نهر البارد في  
سنه الأولى





من رسائل الصليح في باريس على المرفئ في لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٧١

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بصدق ما قلناه من هذا الصليح  
في هذه الرسالة من حسن الله تعالى في اراقة  
شجره وهداه الى سواء سبيله والحمد لله  
الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والله اعلم بصدق ما قلناه من هذا الصليح  
في هذه الرسالة من حسن الله تعالى في اراقة  
شجره وهداه الى سواء سبيله والحمد لله  
الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله اعلم بصدق ما قلناه من هذا الصليح  
في هذه الرسالة من حسن الله تعالى في اراقة  
شجره وهداه الى سواء سبيله والحمد لله  
الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والله اعلم بصدق ما قلناه من هذا الصليح  
في هذه الرسالة من حسن الله تعالى في اراقة  
شجره وهداه الى سواء سبيله والحمد لله  
الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والله اعلم بصدق ما قلناه من هذا الصليح  
في هذه الرسالة من حسن الله تعالى في اراقة  
شجره وهداه الى سواء سبيله والحمد لله  
الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والله اعلم بصدق ما قلناه من هذا الصليح  
في هذه الرسالة من حسن الله تعالى في اراقة  
شجره وهداه الى سواء سبيله والحمد لله  
الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

172



173

بأفضلية التفكير في إنشاء دولة عربية في فلسطين تنضم مع إسرائيل إلى «الجامعة الشرقية». في ما يتعدى هذا الجدل، كانت حكومة بن غوريون قد اتخذت قرارها في السادس من تشرين الأول باجتياح الخطوط المصرية في النقب.

في الجهة الإسرائيلية من المائدة الباريسية، كان يجلس إلياس (إلباهو) ساسون وهو إذ ذاك سياسي مخضرم، ومن وجوه اليهود الممشتقين أصلاً، وقد أصبح رئيس القسم العربي في وزارة الخارجية الإسرائيلية. ووصفه الموزع آفي شليم بأنه «أعظم من عرفتهم إسرائيل من ممارسي فن الدبلوماسية الشرقية». وكان ساسون قد عسكر من أوائل تموز في باريس، ولم يكن أمامه جدول أعمال محدد ولا كانت بيده صلاحية عقد الاتفاقات، وإنما أقبل على كل اتصال بعجة عربية وجد فيه فائدة للدولة اليهودية الناشئة. ولا ريب أنه كان خاضعاً لتوجيهات وزير الخارجية شاريت ورئيس الحكومة بن غوريون. ولكن رهاه للخط الذي يحسن بإسرائيل أن تسلكه بالعلاقة بينها وبين الدول العربية كانت مغالفة لرهبا بن غوريون بخاصة. فهو كان يرى أن على إسرائيل تجنب الإفراط في إحراج الدول المحيطة بها وفي إضفاف أنظمة الحكم فيها باعتبار لغة القوة العسكرية لغة رئيسة في تدبير الصراع معها. وكان يريد - على الأخص - خلافاً لبن غوريون، أن تساعد إسرائيل الدول المحيطة بها في ترتيب أوضاع اللاجئين، بحيث يتمكن حكّام تلك الدول من الظهور بمظهر المنقذين للأجنيين لا بمظهر المستبدين في نكبتهم والعاجزين، بعد ذلك، عن معالجة مشكلتهم. وكان يرى في تلك شروطاً لتخفيف نقمة الشعوب العربية على حكّامها وعلى إسرائيل ولتتمكن هذه الأخيرة من تهديد موقع لها بين دول المنطقة لا يبقى محفوظاً بالخطر الدائم، ولا تبقى سلامته رهناً بتفوق السلاح وطغيانه على إمكانات السياسة.

لا نعرف غير فتية متبا جرى بين رياض الصلح وإلياس ساسون. فمن خبر النيويورك هيرالد تريبون، يظهر أن جولات مطوّلة عدة من المحادثات جرت بين الرجلين وأن البريطانيين علموا بها وألغوا في الطلب إلى رياض الصلح أن يقطعها محتجين بأن الجانب الإسرائيلي يريد تعليل الجانب اللبناني بالوعود ثم الإقدام على اجتياح الحدود فجأة. ولكن الجريدة تخطئ في تعيين مدة المحادثات الفعلية التي تظهر الوثائق أنها جرت بين أواسط تشرين الثاني ومنصف كانون الأول، وإن يكن قد مهّد لها لقاء «استكشافي» بين رياض الصلح وطوفيا أوزي، مساعد ساسون، تم بعيد وصول الصلح إلى باريس أي في أواخر أيلول. وقد حصل الاجتياح المشار إليه في الأيام الأخيرة من تشرين الأول. والأرجح أن احتمال الاجتياح الذي كان قد أصبح داهماً بعد اختراق القوات الإسرائيلية الجبهة المصرية في جنوب فلسطين وامتناع الجيشين الأردني والعراقي عن إنجاد المصريين، وبعد ذلك حصول الاجتياح فعلاً، كانا أصلاً في رأس الأسباب التي حملت رياض الصلح على التقاء ساسون. عليه، لم يفض الاجتياح إلى وقف «جس النبض» وإنما أطلق المحادثات الفعلية جاعلاً مدارها، من الجهة اللبنانية، مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية من القرى اللبنانية التي احتلتها. وأما

من الجهة الإسرائيلية فكان مدار المحادثات الأول، على ما يبدو، الدور الذي يسع رياض الصلح أن يضطلع به في جامعة الدول العربية لترتيب نهاية متفق عليها لحرب كانت ملامحها قد اكتملت، إذ ذاك، ودخل الجانب العسكري منها في طور النزاع وإن يكن عنيفاً.

هذا وليس في يدنا ما يشير إلى أن محادثات الصلح - ساسون أثمرت تعجلاً ما في انسحاب القوات الإسرائيلية من القرى اللبنانية التي احتلتها، كان الصلح قد طلب - على ما يظهر من المراسلات الإسرائيلية - أن يباشر هذا الانسحاب مع عودته إلى بيروت. وكان بن غوريون قد أبلغ رالف بانث (خليفة برنامج) استعداد إسرائيل لهذا الانسحاب. ولكن في 14 كانون الأول - أي قبل وصول الصلح إلى بيروت بأسبوع - كان طوفيا أروي، مساعد ساسون، يكتب من باريس إلى رئيسه (الذي كان قد عاد إلى قل أبيب) أن «رياض يشعر بأننا نتجنب الإجابة».

والواقع أن الانسحاب لم يحصل إلا غداة توقيع اتفاق الهدنة بعد أشهر ثلاثة من عودة رياض الصلح إلى بيروت، وكان قبول لبنان الهدنة الدائمة التي أسألاها قرار مجلس الأمن في 14 تشرين الثاني ثمناً لهذا الانسحاب. وكانت إسرائيل مستعجلة للهدنة الدائمة بينها وبين الدول العربية المحاربة لسبب أول هو فداحة العبء الاقتصادي الذي كان يمثلته بقاء 92 ألف إسرائيلي في نهاية الحرب تحت السلاح، والحاجة إلى تسريح معظمهم لتشغيل آلة الاقتصاد شبه المعطلة. وكانت إسرائيل تريد أيضاً أن تُقبل في عضوية الأمم المتحدة، وهو ما لم يكن ليتيسر مع استمرار احتلالها لأراض في دولتين جارتين هما مصر ولبنان. وكانت الدول الكبرى في مجلس الأمن غير مستعدة لتقبل الخرق الإسرائيلي لحدود فلسطين الدولية. فبنلت الولايات المتحدة، خصوصاً، جهوداً طلبها رياض الصلح في باريس وبشاره الخوري في بيروت لإلزام إسرائيل بالانسحاب. وأما ما حصلت عليه إسرائيل من احتلالها هذا (فضلاً عن الضغط لإملاء الهدنة) فهو الغلاص من هاجس بدا أنه كان يلح على فكر بن غوريون، وهو إقدام لبنان على «ضم» الجليل أو قسم منه إلى أراضيه، وهو ما كان يحوي بإمكانه تعيين محافظ لبنان الجنوبي عبد العزيز شهاب «حاكماً إدارياً» للجليل وذلك بموجب تنظيم إداري اعتمدته الجامعة العربية في تموز. فقد كان من شأن «الضم» - لو حصل - أن يعقد، على صعيد القانون الدولي، مهمة إسرائيل المصنفة، بدورها، على جعل الجليل كله جزءاً من أرضها.

تحصل لرياض الصلح شيان محسوسان من محادثاته مع ساسون. الشيء المحسوس الأول كان لفظة «منقصة» من دافيد بن غوريون. ففي يومية 9 كانون الأول (من يوميات العرب)، كتب هذا الأخير «أن رياض الصلح مستعد للعمل من أجلنا». وقد استوفقت هذه العبارة من استوفقت من المعلقين. على أن «فهمها» يقتضي أمراً عذراً أقلها التنبه إلى ما جاء قبلها وبعدها، مباشرة، في النص. يبدأ بن غوريون يوميته هذه

بالقول إن «ثمة فرصاً سائحة للسلام» بحسب ساسون (العائد لثوّه من باريس تاركاً الحادثات في عهدة أرزي). ثمّ ينكسر «استعداد» رياض الصلح المشار إليه ويتبعه بالقول إن لبنان ليس له «مطالب أو تطلّعات إقليمية» وإن «عبء الحرب ثَقِيلٌ عليهم، لكنهم لا يريدون الخروج منها وحدهم. ولذا كان [لبنان أم رياض الصلح؟] يريد أن يخرج الجميع». فأما أن يكون رياض الصلح قد أبلغ ساسون استعداده للبحث عن صيغة ما للسلام بين العرب وإسرائيل وعن مخرج، قبل ذلك، من الحرب يعتمد على العرب «جميعاً» فهذا أمر مرجّح. وذلك أن قرار مجلس الأمن الذي فتح باب «الهدنة الدائمة» افترض، صراحة، أن هذه الأخيرة إجراء مؤقت يمهّد للسلام الدائم في فلسطين. ولم يكن هذا الافتراض مقصوداً على منطوق القرار الدولي، بل كان مستقراً في قناعة الأطراف الواقفين آنذاك على اعتبار مفاوضات الهدنة. ولكن الطريق إلى هذا «السلام» الذي تراءى لهم أنهم يتجهون نحوه لم يكن قصيراً، مع ذلك، ولا كان خلوّاً من العقبات. كان يفترض، قبل الوصول، أن تُحلّ المسألة الفلسطينية بصيغتها الجديدة التي أسفرت عنها الحرب: أي صيغة انتقال السيطرة على الأرض إلى دولة إسرائيل ونشوء مشكلة اللاجئين. وهذا ما عهدت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى «لجنة التوفيق» الجديدة التي أنشأها القرار 194. وقد أقرّت الجمعية العمومية هذا القرار، بعد مباحلة عربية طالّت أكثر من شهرين وأقبل عليها رياض الصلح بما أوتي من براعة؛ أقرّته بعد يومين من «يومية» بن غوريون المشار إليها.

تنتمي العبارة التي خصّ بها بن غوريون رياض الصلح إذن إلى الأسلوب «البرقي» الذي يميّز يومياته. وتنتمي، في ما وراء ذلك، إلى نوع من شهوة الاجتياح التي طبعت مواقفهم في الحرب وأسلوبه في التعبير عن تلك المواقف سواء بسواء. فالذي اختار القول في هذه اليومية: «إن رياض الصلح مستعدّ للعمل من أجلنا»، هو نفسه القائل في يومية أخرى سابقة: «يجب إقامة دولة مسيحية يكون نهر اللباني حدها الجنوبي. سنعتقد حلفاً معها. عندما نعظم قوة الفيلق [أي الجيش الأردني] ونقصف عمان، سنقضي أيضاً على شرق الأردن وعندها تسقط سوريا. وإذا تجرأت مصر على مواصلة القتال سنقصف أيضاً بور سعيد والإسكندرية والقاهرة. وهكذا سننهي الحرب سننهي حساب أجداننا مع مصر ومع آشور ومع آرام».

يبقى أن نثبّه بأن مؤرّخين اطلعوا على الأوراق المتعلّقة بهذه الوقائع، (وأحدهما إسرائيلي والآخر فرنسي) يجزمان بأن معادلات الصلح - ساسون لم تقص إلى أي اتفاق رسمي. ويرجع إيل ويسر (الإسرائيلي) حصول «تفاهم شخصي» مدّاره صيغة سلمية لمستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية. وقد قرن رياض الصلح هذا «التفاهم» بشرط أو منفذ هو «خروج الجميع» من الحرب. وكان يأمل من التفاهم المذكور أن يؤدي إلى خروج سريع للقوّات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وهذا هدف يبرز هنري لورنس (الفرنسي) شدة إلحاحه على رياض الصلح تبعاً لما أوضحناه من ضغط الاحتلال (والخطر الإسرائيلي، على الأعمى) آنذاك على تماسك لبنان ونظامه السياسي برمتيهما. وفي

كلّ حال، خيَّبَ بن غوريون سعي إلياس ساسون أيضاً لا سعي رياضي الصلح وحده. وكانت سياسة بن غوريون الاجتياحية قد أحبطت قبل تلك جهود ساسون مع كلّ من ممثلي الملكين عبد الله وفاروق. وبعد أشهر، نفذ بن غوريون عرضاً من حسني الزعيم لمقعد معاهدة سلام مع إسرائيل واستيعاب سوري لما يقرب من نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين الإجمالي. وفي ما يتعلّق العائلات المنفردة، حكم تصلّب بن غوريون وحكيمته بالفشل على سمي لجنة التوفيق الدولية التي مرّ ذكرها إلى تسوية للنزاع تترك إسرائيل لقاءها جثياً معبوداً من مكاسبها في العرب. وأمّا ساسون (فكان مع تفانيه في خدمة المثال الصهيوني ودولته الوليدة) متوقفاً (وهو الشرقي) على تعسّس أعمق (ومعرفة أغزر، على الأرجح) لبقائع المعيط الذي قرّضت عليه إسرائيل. وفي النزاع الذي شهدته القيادة الإسرائيلية في مرحلة إنشاء الدولة، كان ساسون يعتصب في صفّ موشي شاريت المواجه لبن غوريون. ولقد نقل ساسون عن بن غوريون قولة له قالها في مجلس الوزراء توضح ما قد يشكل من أمر هذا النزاع: وهي أن الجمهور الإسرائيلي «سكّران بالنصر»، وأن مزاجه لا يبيع «تنازلات حدّ أقصى» ولا «تنازلات حدّ أدنى».

وأما الشيء الثاني الذي تحصّل لرياض الصلح، لا من معادلاته مع ساسون وحده، بل من جهوده الباريمية كلّها ومن موقعه الإجمالي في النزاع، فلم يكن أقلّ من خطة إسرائيلية لقتله في بيروت حال عودته إليها. فضّل هذه الخطة، بناءً على وثائقها، مؤرّخ إسرائيلي هورويون آرليخ في كتاب صدر عن وزارة الدفاع الإسرائيلية سنة 2000. صدر الأمر بالإعداد للاغتيال في 12 كانون الأول، أي قبل أسبوع من مغادرة رياض الصلح باريس، وقبل أيام ثلاثة من لقائه الأخير ومساعد ساسون طوفيا أرزي. وهو ما يوضح أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد انتهت إلى «الإفناء» بفشل المعادلات، وذلك بخلاف ما أوحى به ساسون في كلامه إلى بن غوريون قبل ذلك بأيام.

تواصل السعي إلى اغتيال رياض الصلح حتّى 22 شباط 1949، أي شهرين وأياماً. وكانت العملية تنسّق بين قيادة «المستعربين» (أي الجهاز الاستخباري الإسرائيلي العامل في البلاد العربية) وجميّل كاهن المسؤول في بيروت عن خليتين عاملتين لهذا الجهاز. وقد استقرّت الخطة على تفجير سيارة الصلح في الطريق بين منزله في رأس النبع والسراي أو مجلس النواب في وسط العاصمة أو -ليلاً - أثناء ذهابه إلى القصر الجمهوري أو إيايه منه. وقد جرى رصد للمسالك التي يتبعها الصلح في تنقلاته وتمكّن كاهن، على حدّ ما يزوي، من الوصول إلى السيارة ومن مصافعة الصلح أثناء احتفال شعبي أقيم له في إحدى الساحات. وبدا استحضار المتفجرة المناسبة وإصافها بالسيارة أو تفجيرها عن بعد عند مرور هذه الأخيرة بمحاذاتها أمراً غير سهل التنفيذ بوسائل تلك الأيام. وقد تداول كاهن مع قيادته صيفاً معتملة بينها إرسال المتفجرة في طائرة صغيرة تعطّل على ما جاء في كتاب إسرائيلي آخر ليوسف أرغمان، أحدث صوباً من كتاب آرليخ - في مطار بيروت الجديد الذي كان العمل في بنائه ينشط نهائياً وكان يبقى مهجوراً في

الليل. نُسِر إمكانية آخر أيضاً هو إرسال المتفجرة وتوابعها في مركب إلى خلدة. ولكن الاختيار استقرّ على الطائرة وباشر سلاح الجو تدريباً على التنفيذ. وفي هذا الوقت، كان كاهن قد رجّح للتنفيذ إلصاق المتفجرة بالسيارة في طريق ضيقة يسلكها رياض الصلح قاصداً مجلس النواب ويقع بعض الباعة سوقاً على رصيفها فتضطرّ السيارة إلى الإبطاء. ولكن التنفيذ بقي مشككاً لصعوبة إلصاق المتفجرة بالسيارة في أثناء سيرها. كذلك كانت تمرّ الخلية المنفذة خطة للهروب. وفي 28 كانون الثاني، وصل إلى كاهن أمر بتعليق العملية وهو ما أثار غضب الخلية البيروتية، مع أن الأمر كان أمراً بالتعليق لا بالإلغاء. وأما أمر الإلغاء فتبلفه كاهن في 22 شباط.

يصرّح أوليخ بأن قرار الاغتيال كان، على ما فهمه «المستعربون»، قرار «تصفية حساب» مع الصلح «بسبب الدور الكبير الذي لعبه في إعداد الجيوش العربية للحرب والمواقف المتطرفة التي وقفها من دولة إسرائيل»... وأما إلغاء القرار فيمزهو المؤلف إلى التقدّم الذي حصل في مفاوضات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المحاربة في أوائل العام 1949، وهو ما جعل تنفيذ الاغتيال مؤثماً للعملية السياسية الجارية بمضراً، وبالتالي، بمصلحة إسرائيل. يرجّح المؤلف أيضاً اتخاذ شاريت، وزير الخارجية، موقفاً معارضاً لهذه العملية، وهو ما يوافق منطق الخلاف في الأسلوب، القائم آنذاك بين الوزير ورئيسه بن غوريون. ولا يفوت أوليخ أن يشير إلى انكشاف المعاديات التي كانت قد جرت بين الصلح وكلّ من ساسون وأرزي في باريس، وهو ما مثله نشر التيوبورك هيرالد تربيون ثمّ النهار خبر هذه المعاديات في أواخر الأسبوع الثالث من كانون الثاني أي عشية تعليق العملية. فيذكر أن أرزي لم يستبعد أن يكون هذا «الكشف» المتأخّر قد حصل من الجهة الإسرائيلية لـ«مغن رياض الصلح». وهو ما قد يعني أن استبعاد الاغتيال الفعلي للرجل قد جرى تمويهه بمحاولة «اغتيال» رمزي أو سياسي تؤدي غرض «تصفية الحساب» من غير أن تلحق ضرراً بالمصلحة الإسرائيلية في عقد الهدنات.

#### ٩٧٠٠ القرار

في 11 كانون الأول، أقرّت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار 194 (III) الذي نصّ على إنشاء لجنة دولية ثلاثية للتوفيق بين أطراف النزاع في فلسطين، وحفظ حقّ اللاجئين العرب في العودة أو التعويض. عشية هذا الحدث، قام جون فوستر دالاس رئيس الوفد الأميركي بالنيابة، ومعه مساعداه، بزيارة رياض الصلح في فندقه، فاستقبلهما ومعه شارل مالك مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة. وبعد فنلحة أدارها حول تعزيز العلاقات العربية-الأميركية، تمسّ دالاس أن تسهّل الدول العربية إقرار القرار المحتاج إلى أكثرية الثلثين معتبراً ذلك فاتحة للطريق نحو السلام في الشرق الأوسط، ومعتزفاً بأن العرب، إذ يسلكون هذا الطريق، يتجاوزون الظلم الذي ألحقه بهم إنشاء إسرائيل والذي تعترف الولايات المتحدة بحصوله مع اعتبارها الدولة اليهودية ضرورة تاريخية. وقد وعد رياض الصلح بالبحث في التسنّي الأميركي مع زملائه ممثلي الدول العربية.

وفي 13 كانون الأول، ردّ رياض الصلح وشارل مالك الزيارة لـدالاس في فندقه. فعبر هذا الأخير عن سروره باعتماد القرار، معترفاً بأن أكثرية الثلثين ما كانت لتؤمّن لو رغبت الدول العربية في الحصول بون ذلك. وهذا مع أن الدول العربية نفسها قد صوّتت ضدّ القرار. وأضاف دالاس أن رياض الصلح ألاّ يعلق على هذا الجانب من الموضوع إلاّ إن كان راضياً في التعليق. أجابه الصلح بأن الدول العربية كان في بداها منع حصول القرار على الأكثرية المطلوبة حتّى قبل التصويت عليه بخمس دقائق. على أنّها كانت قد قرّرت ألاّ تفعل. وكان للحديث السابق بين المسؤولين الأميركيين واللبنانيين وللأمل الذي أثاره في تحسين علاقات آخذة في التردّي دور كبير في اعتماد الدول العربية هذا الموقف. وقد ختم دالاس الحديث بالتمبير عن تعمّز التزامه بتحقيق الأمل المشار إليه وعن نيّته نقل فحوى حوار مع الصلح إلى الرئيس ترومان.

كان القرار الدولي قد أقرّ بـ35 صوتاً ضد 15 وامتناع ثمانية. وذلك بعد تمديد للمشروع الأصلي فتمتته أستراليا وبنّته سبع دول وأسفر عن نيل كلّ ذكر في النصّ لقرار تقسيم فلسطين المتّخذ في السنة السابقة ولشروع برناموت أيضاً. وقد اعتبرت الوفود العربية هذا الإغفال نجاحاً لها لرفضها الخطّتين الأنفتي الذكر في حينهما. وكانت راضية أيضاً، على الإجمال، عمّا رسمه القرار بشأن الأماكن المقدّسة في فلسطين وبشأن اللاجئين. على أن القرار كان يترك لجنة التوفيق المتيدة في مواجهة ميزان للمقرّين حتّى الألقى (من زاوية العرب) أحكام قرار التقسيم وحده الأدنى واقع الاحتلال الإسرائيلي لمعظم فلسطين. وهذا واقع لم يلبث أن ازداد سوءاً بنتيجة القتال الذي استؤنف في 22 من الشهر نفسه في جنوب فلسطين بين القوّات الإسرائيلية والقوّات العربية. عليه، وجد العرب أنفسهم يرسّون إلى الشرعية الدولية المستمرة لقرار التقسيم حين يشر مؤقّر لوزان الذي دعت إليه لجنة التوفيق الدولية أعماله في أواخر نيسان 1949. وهي نفسها الشرعية التي كانوا قد رفضوها ورفضوا بعدها القرار 194 الذي سهّل إقراره مع ذلك. وذلك أن هذا القرار لم يكن يستجيب لخطّتهم بشأن المصير السياسي لفلسطين وبدأ لهم أن رفضه يتركهم «أحراراً في المستقبل»، وفقاً لعبارة عضو الوفد السوري عدل أرسلان.

كانت الدول العربية متحمّكة فعلاً إلى حدّ بعيد بحصول القرار أو عدم حصوله على أكثرية الثلثين. وكان مستندها في ذلك إلى أصواتها السّنة (إن لم يكن الأرمن قد أصبح عضواً في المنظّمة الدولية) وإلى مقايضات راهنة أو معتبلة وعلاقات مختلفة مع كلّ من كتلة الدول الإسلامية (غير العربية) وبعض كتلة الدول اللاتينية (وهذه تضمّ دول أميركا اللاتينية خصوصاً ولكن لا تستبعد منها إسبانيا والبرتغال أيضاً). ولم تكن هذه الدول كلّها طوع بئان الدول العربية، وقد ثبت ذلك عند التصويت على قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني 1947. وكان يجب النضال لكسب أصواتها وتجاوز عقبات طرأ بعضها في أثناء مورة 1948 وبينها مثلاً تنافس تركيا ومصر على خلافة سوريا في عضوية مجلس الأمن. وقد لعب رياض الصلح دوراً بارزاً في كسب تأييد هذه الدول للموقف العربيّ من فلسطين. فأقبل الوفد اللبناني، بنوع من النيابة عن

الوفود العربيّة الأخرى، على تنظيم مناسبات مختلفة لالتقاء هذه الوفود أو رؤسائها وتمييز التفاهم معها. كذلك استنظر مكتب الدعاية الذي أنشأته الجامعة العربيّة في المفوضية اللبنانيّة وتولّى إدارته شارل حلو. ولكن أخذ على هذا المكتب توجيهه معظم عنايته إلى الصحافة العربيّة (اللبنانيّة بخاصة) وتقصيره في استقطاب مندوبي الصحافة العالميّة ومراسليها.

أخيراً، كان مجلس الأمن الدوليّ واضحاً يده على الوضع في فلسطين من بدء الحرب فيها وذلك بمواصلة مثول المسألة الفلسطينيّة على جدول أعمال الجمعية العموميّة. وبين بدء مورة المنظمة الدوليّة في 21 أيلول ونهاية السنة، أصدر المجلس القرارات 59 إلى 62 والقرار 66 المتعلّقة بفلسطين. وأهمّ هذه القرارات القرار 61 (4 تشرين الثاني) وقد دعا القوّات المتحاربة للعودة إلى خطوط 14 تشرين الأوّل وذلك بعد اختراق القوّات الإسرائيليّة خطوط القوّات المصريّة في النقب، والقرار 62 (16 تشرين الثاني) الذي أملى تحصيل وقف القتال المقرّر سابقاً والذي كان معظم الحرب خرقاً متكرّراً له، إلى اتفاقات هدنة دائمة. وفي 4 آذار 1949، أوصى القرار 69 الجمعية العموميّة بقبول إسرائيل في عضويّة الأمم المتّحدة. وكانت اتفاقات الهدنة قد بدأت تتوالى.

كان رياض الصلح يستبعد من بدء الدورة، إذن، توصّل الأمم المتّحدة إلى ما يوافق الموقف العربيّ في قضية فلسطين. ولكنّه اعتبر القرار 194 أحسن الممكن معنّداً بما سبق ذكره من إغفال القرار خطّة برنامجوت ومرجعيّة قرار التقسيم. وقد وصف الصلح هذا الإنجاز بأنّه «انتصار سلبّي» وهذا وصف بقيت المعارضة اللبنانيّة تأخذه عليه مدّة بقائه في الحكم. بقيت هذه المعارضة أيضاً تعيب على الصلح حديث «الصليبيّة الجديده» التي لم تَرَ النور قط. ولكن يجب النظر - في ترجيحنا - إلى هاتين العبارتين من زاويتين متّصلتين بالعواقب اللبنانيّة والعربيّة لعرب فلسطين، وليس من زاوية المسألة الفلسطينيّة نفسها.

كان رياض الصلح قد أبرقَ إلى بشاره الغوري، قبل أن يتحدّث علناً بأمر «الصليبيّة الجديده»، يقول: «لي حديث طويل عن لبنان والاطمئنان إلى كيقه وحدود الجنوبيّة وتعيد منطقة الأماكن المقدسة حتّى الناصرة وما بعدها، فيها إذا وقعت الواقعة لا سمح الله. ولي حديث آخر عن نفسي وما اعتزم أن أكرّس نفسي له في قابل أيّام إذا وقعت هذه الواقعة أيضاً». كان رياض الصلح يخشى اختلالاً جسيماً في موازين الكيان اللبنانيّ كانت بعض فئره قد بدأت تظهر مع رزوح أثقال الهرميّة والاحتلال على البلاد. وفي يوميّة 24 كانون الأوّل من مذكراته (أي غداة وصول رياض الصلح إلى بيروت) كتب اللبنانيّ - السوريّ عادل أرسلان يقول: «في لبنان حركة خفيّة (...) أخشى أن يكون اليهود قد دبّروها بمالهم (...) جاءني اليوم من أخبرني أن الطران بلس عقل قال له إن لبنان سيري انقلاباً سياسياً»! والواقع أن مشاريع الانقلاب راحت تتكوّن تبعاً منذ ذلك وإن لم تكن تجسّدت كلّها في محاولات، وكان رياض الصلح (الذي



كثرت الأخبار، مع اقتراب عودته إلى بيروت، عن اختياره خلفاً لعبد الرحمن عزّام في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أو عن تعيينه وزيراً مفتوحاً في مصر أو عن دخوله في حكومة يقدّمها آخر) يريد أن يوحي بحديث «الصليبية الجديدة» بأن الانقلاب عليه وعلى ما يمثّل سيفضي بالبلاء إلى مواجهة على العمود الجنوبيّة أو عبرها تنقلب، بلا ريب، على المنقلبين في الداخل فيتمعن على هؤلاء أن يخشوها كل الخشية.

وأما الانتصار السليبي فكان له مفرى عربيّ أولاً. كان المراد به أن قرار الأمم المتحدة، فضلاً عن تركه العرب «أحراراً في المستقبل»، على ما رأى عادل أرسلان، لم يشزع ما كانت تقول به خطة بونديوت من ضمّ فلسطين العربيّة (أو ما تبقى منها) إلى المملكة الأردنيّة. كان هذا الضمّ موضوع رفض تتقاطع عنده في شخص رياض الصلح مصالح لبنانيّة-سوريّة وأخرى مصريّة وسعوديّة. كانت هذه المعركة قد فتحت على مصراعيهما مع مؤتمر أريحا الذي بايّع عبد الله، في أوائل كانون الأوّل، بالملك على فلسطين. وهي معركة تتابعت فصولها في السنتين التاليتين وكانت تتنازع رياض الصلح فيها الرغبة في كبح المطامح الهاشميّة والرغبة في إنقاذ جامعة الدول العربيّة.

بقيت إشارة إلى أن القرار 194 الذي صوّت العرب ضده، في الجمعيّة العموميّة، ولكنهم غصّوا الطرف عن إقراره بعد لقاء رياض الصلح وجون فوستر دالاس، قد أصبح، بمزّ السنين، المستند الشرعيّ الثابت لحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ميازلهم وأصبح العرب لا يتمتعون من إبرازه على المنابر وعلى موائد المفاوضات.





وقعت دورة 1948 للأمم المتحدة في خضم أزمة برلين الأولى والحصار والحصار المضاد، ووصول ما أخذ يسمى بـ«الحرب الباردة» إلى ذروة من التوتر بين العسكريين الدوليين الجديدين، بدأ أنها وضعت في مهبط رياحها سلام العالم بأسره. فأصبح حديث «العرب العالمية الثالثة» يتوحد وكأنها هي شيء قريب الاحتمال إن لم يكن وشيك الوقوع. وقد زاد الوضع الدولي خطراً أن توازن الرعب الذري لم يكن قد تحقق بعد. فإن الاتحاد السوفياتي لم يتمكن من اختبار قنبلته الذرية الأولى إلا بعد إفشاء الأزمة إلى نهاية في أواسط العام التالي. عليه أخذت دول الغرب الكبرى تطرح مسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» على أنه مهنة ملحة تفرضها حماية جبهة اعتبرت الثنائية، في الحرب المعتملة، بعد الجبهة الأوروبية. وكانت دول الجامعة العربية وجاراتها، من تركيا إلى أفغانستان، معنية كلها بهذا البحث الذي وجد في دورة المنظمة الدولية مناسبة مفتوحة له. وكانت الدول العربية المعبطة بإسرائيل تشعر، بعدما آلت إليه حرب فلسطين، بالحاجة إلى الحماية من عدوان الدولة الجديدة، فضلاً عن خطر الاجتياح السوفياتي، في حال نشوب الحرب العامة. ولم يكن إدراج العصانة من هذين الخطرين في نظام واحد للحماية بالأمر البسيط. فبينما طرحت دول الغرب الكبرى نفسها معاوراً للعرب في وجه الخطر السوفياتي، بدا أن هذه الدول (وأولها الولايات المتحدة الأميركية) تقف، على وجه الإجمال، موقفاً مفاييراً جداً للموقف العربي من الدولة اليهودية. وهذا بالرغم من أن موقفها هذا كان يتدرج من الفيرة الأميركية الشديدة على إسرائيل، إلى العفاء النسبي الذي كان مغنياً على العلاقات بين هذه الأخيرة وبريطانيا. فكان مستبعداً أن تقدم الدول الغربية على تجهيز الجيوش العربية تجهيزاً يناسب جسامه الخطر الذي تمثلته العرب العامة، من غير أن تلجأت إلى حال العداء المستعكم بين هذه الجيوش وإسرائيل. وكان مستبعداً ألا يبدو العضور المباشر لقوات غربية على الأراضي العربية في صورة طوق الحماية تضربه هذه القوات حول إسرائيل وتقيده به حركة الدول العربية بعد أن تكون قد جرّتها حتماً إلى ساحة النزاع العالمي المحتمل. من الجهة الأخرى، كان تأييد إسرائيل من بين الأمور النادرة التي يلتقي فيها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بل يتفاهان فيها... ولم يكن هذا المسلك السوفياتي إلا ليعزز نفوذاً من الشيوعية منتشراً، لا في الأوساط العربية الحاكمة وحسب، بل أيضاً في الأوساط المتحكممة بالتوجهات العامة للمجتمعات العربية، على اختلافها... وهذا مع أن رياض الصلح أقدم أحياناً على التلويح بإمكان انحياز الشعوب العربية إلى معسكر الشيوعية إن لم تمثل الدول الغربية من قواعد معاملتها لقضايا العرب ومصالحهم.

لاحقت هاتان المسألتان المشبكتان: مسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» ومسألة الخطر الإسرائيلي، رياض الصلح مدة الخريف من عام 1948، وهو يروح ويغدو إلى قصر شايبوبين أفرانه الشرقيين والغربيين، وهذا في مناخ أزمة برلين والوصول الأخيرة من حرب فلسطين. وهما - أي المسألتان - لبثتا تلاحقانه بعد عودته من باريس وفي حله وترحاله اللاحقين.

وكانت الصيغ التي تداولتها لقاءات اشترك فيها رياض الصلح لمعالجة هاتين المسألتين متوترة. وهو لم يقطع في أي منها بموقف فوري، فلم يُبَدِّ رفضاً حاسماً ولا قبولاً حاسماً لأي منها، إلى أن أمكن استرجاع شيء من العافية لجامعة الدول العربية وأمكن التوصل فيها - بعد تذليل كثير من العقبات - إلى موقف بدأ جامعاً، لوهلة، ولكن بدأ الإجماع عليه شيئاً وموقفاً أيضاً. كانت أبسط الصيغ التي شاع حديثها أن يعقد لبنان وسوريا معاهدتين دفاعيتين مع بريطانيا. كانت هاتان الدولتان، في تلك الأيام، أضعف الدول المحيطة بإسرائيل عسكرياً. وكانت المعاهدة تسمي وضعهما بوضع الأردن ومصر المرتبطتين بمعاهدتين مع بريطانيا. ولكن المسلك البريطاني في موضوع فلسطين، قبل الحرب وأثناءها، كان قد خفض أسهم بريطانيا (والأنظمة المعتمدة عليها) كثيراً في البلاد العربية. كان الإنكليز قد سكتوا عن سقوط مدن وقرى كانوا مسؤولين عن حمايتها في أيدي القوات اليهودية، قبل انسحابهم، ثم سلموا إلى هذه القوات مواقع أخرى وهم ينسحبون ثم طبقوا حظر السلاح على الجيوش العربية المقاتلة، بعد انسحابهم، حين كان السلاح ينهمر بلا توقف في المعسكرات الصهيونية. وحين دخلت القوات الصهيونية أراضي مصر، في نهاية الحرب، أخرجها الضغط الأميركي لا البريطانيين. وهذا مع أن السلاح الإسرائيلي أسقط خمس طائرات بريطانية أقلعت لتعبيده. إلى ذلك، كانت المعاهدتان المصرية والعراقية مع بريطانيا موضوع أزمة سياسية متمايزة ومطالبة شعبية بالذاتهما في القطرين. وكانت هذه المطالبة قد أنمت شوارع العراق، في مطلع السنة، وأسقطت معاهدة بورتسموث التي أبرمت خلفاً لمعاهدة 1930 وأسقطت معها حكومة صالح جبر. هذا فيما كان الحفان الشمسي والعاكم في مصر يتسلمان بتآزر متناح - ولو تفاوتت بينهما درجات العزم واختلقت الأساليب - في المطالبة بجلالة القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ورفق البد البريطانية عن السودان لتستعاد «وحدة وادي النيل» تحت الناج المصري. إلى هذا، كانت النقمة الفلسطينية على الملك الأردني نصيب بريطانيا أيضاً وهي حاميته المعلنة. أخيراً كان رفض التعاهد مع فرنسا قد استوى عنواناً ضخماً لمعركتي الاستقلال والجلالة في سوريا ولبنان بين 1943 و1946. فلم يكن سهلاً على العاكمين في الدولتين أن يسلكوا بفتة سبيل التعاهد مع بريطانيا وهذا مع أن بعض أهل الرأي في لبنان خصوصاً راحوا يريثون لهم ذلك، بالقول إن الدنيا تغيرت وإن عهد السيادة المطلقة ولّى وإن إسرائيل قامت، وهي تترئص...

لهذا كله بدأ رياض الصلح حذراً في تقليبه فكرة المعاهدة هذه. فهو قد نض أن يكون جرى بحث فيها بينه وبين وزير الخارجية البريطاني بيفن حين اجتماعا في قصر شاتيوي في أوائل تشرين الأول. وقد شاركه الناطق البريطاني هذا النفي، وعُزيت المشاركة إلى تعاشي البريطانيين من الظهور بمظهر الراغب في وراثة موقع كان لحلفائهم الفرنسيين وصلحوا هم في إخراج هؤلاء منه. وقد سبقت الإشارة إلى أن رياض الصلح كان قد اقترح في جامعة الدول العربية مفاوضات عربية عامة على المعاهدات العربية البريطانية، وذلك منذ كانون الأول 1947. وكان قد عبر أيضاً عن تأييده ربط

مرور الوقت السعودي إلى المتوسط في خطوط للتأبلاين الأميركية بتعديل ما للموقف الأميركي من المسألة الفلسطينية.

على أنه كان لا بد من جواب عن السؤال المتعلق به الدفاع عن الشرق الأوسط» في حال نشوب الحرب العامة أو بفتح الدول العربية عن نفسها، في الأقل. وكان جميل مردم قد طرح فكرة «الدفاع المشترك» العربي في مورة الجامعة السابعة في خريف 1947 ثم عاد إليها في الثامنة في ربيع العام التالي. وهو الاقتراح أبسى رياض الصلح قبولاً له، وكانت لا تزال دون إقراره طريق طويلة.

وفي أواسط نيسان 1948، كان رياض الصلح في القاهرة يعرض اجتماعات للجنة السياسية في الجامعة. فعاد يدعو من هناك إلى «تصفية إجمالية» - أشرنا إليها - للعلاقات المضطربة بين العرب والدول الكبرى كلها هذه المرة، معتبراً المشكلات الماثلة في هذه العلاقات «وحدة متباسكة». أما منطلق للتصفية فافتراض أن يكون حاجة الدول الكبرى إلى العرب، لا العكس. وقد ضرب الصلح المثل التركي متوشماً فيه ضرباً من العلف العسكري، «يهن الاستقلال والعتاد والمال» لقاء التضحية في للعرب، وذلك «دون مراكز استراتيجية واحتلال»، وقد أشرنا إلى هذا أيضاً. ولاحظ الصلح أن الجامعة ليست دولة لتعقد معاهدات ولكن يسمها الاضطلاع بدور هام في شأن التحالفات التي يمكن أن يعقدها أعضاؤها على الفرار التركي وذلك «بعد الاتفاق على صيغة واحدة».

قطعت العرب في فلسطين هذا البحث العربي في الأحلاف وغلبت نطاق الأمم المتحدة ومقترحات وسيطها مآلاً لجهود المسؤولين العرب - وبينهم رياض الصلح - في المجال الدولي. وعشية افتتاح دورة الأمم المتحدة في أيلول، شاع من الإسكندرية خبر مشروع عراقي لتوسيع ميثاق سعد أباء (وكان يشتمل على تركيا وإيران والمراق وأفغانستان) ليشتمل على سائر الدول الأعضاء في الجامعة العربية. ومع أن الخبر جعل هذا المشروع غير مقتصر على مواجهة الاتحاد السوفياتي وحده بل مواجهاً لكل دولة ذات مطامع استعمارية، فإن الحوصاية البريطانية عليه كانت جليلة الملامح، في نهاية المطاف. لذا خفت ذكره قبل أن يبلغ طور البحث العملي.

مع ذلك، عاد البحث في «الأمن» وما يحيط به إلى الموائد المتفرعة عن دورة الأمم المتحدة في باريس. وبدأت الصيغة مختلفة عما كانت عليه في الإسكندرية ونازعة إلى التوسع. فقد بوشر الحديث في «كتلة عالمية ثالثة» تترجمها مصر. ونُسب إلى هذه الغاية لقاءان جمعا كلاً من خشية باشا وزير الخارجية المصري ورياض الصلح بتسالداريس، وزير خارجية اليونان. وقيل إن تركيا مهتمة بالفكرة اهتماماً مشروطاً بمعالجة الشكل الفلسطيني والحرب الليبانية وبالاعتراف السوري بتركية الإسكندريون. وفي هذا السياق، نُسب إلى «مسؤول عربي كبير» بدا أنه الصلح نفسه كلام على الضغط الذي يواجهه العرب في الصراع الدولي وعلى أهمية موقعهم فيه

ورغبتهم في إنشاء كتلة ثلاثة تضم دول «سعد أباد» ومعها باكستان واليونان ومول أخرى بعضها لا ينتمي إلى الأمم المتحدة. وهذا مع العلم بأن العرب، على قول «العربي الكبير»، يرفضون الشيوعية وأن خلافاتهم مع الغرب كثيرة وأخص أسبابها تأييده الصهيونية. وقد عاد رياض الصلح، بعد أيام من هذا التصريح، ليؤكد أن «الفكرة حسنة إذا كان يقصد منها التعاون (...)» ولكن لا يريد أن يزوج بنا في صراع عالمي ويجب أن يعرف الجميع أننا نريد السلام...».

هذا التوجه السلمي أكدّه رياض الصلح بتقنمه من اللجنة السياسية في الأمم المتحدة بمشروع قرار لتخفيض السلاح. جاء هذا المشروع قريباً من الاقتراح السوفياتي. فاقترح هيئة للتحقيق والتفتيش ولكنه فصل عملها عن التصويت في مجلس الأمن حتى لا يكون عرضة للفيثو. واقترح أيضاً تخفيض القوى العسكرية بنسبة الثلث عما كانت عليه سنة 1945 ولكن مع مراعاة وضع الدول التي كانت محتلة. وقد نصح الصلح باستشارة موافيق منها ميثاق جامعة الدول العربية لمعالجة مشكلة التكسيم التي كان المشروع السوفياتي قد تركها بلا حل. وكان مشروع الصلح واحدة من ست مسودات طرحت على اللجنة السياسية لتخلص منها إلى صيغة تعرض على الجمعية العمومية...

على أن همّ «الأمن» - أمن الحدود - بقي ماثلاً في ما يتعدى التوجه السلمي. فعاد رياض الصلح إلى معادلته الصعبة في أواخر تشرين الثاني: الأمم المتحدة بلا قوة عسكرية فيجب أن يضمن حدود الدول العربية فريق من الدول... ولكن لبنان لا يعطي مركزاً ممتازاً لأية دولة. بدأ الصلح إذن متجهاً إلى إدراج المسألة الفلسطينية في شبكة تحالفات عربية دولية تلتقي مصالح كبيرة في النطاق الدولي، لقاء تقريب الدول صاحبة هذه المصالح من منطلق المطالب العربية في فلسطين. ولكن أفق هذه المقاربة بقي، في تلك المرحلة، غائماً جداً. غار بسرعة حديث «الكتلة الثالثة» وبرز في أواخر العام 1948، حديث كتلتين تسعى إلى إنشائهما الولايات المتحدة وبريطانيا وتواز سعيهما دول أخرى. الأولى كتلة شرق المتوسط ويُفترض أن تضم إيطاليا واليونان ومصر وسوريا ولبنان، وتشارك فرنسا في رعايتها بريطانيا والولايات المتحدة. والثانية ترتبط بالدولتين الأخيرتين وتضم الدول الأربع الواقعة على ميثاق سعد أباد. وقد بدأ تصريح رياض الصلح على روما، بعد مغادرته باريس، حفرته، فضلاً عن الرغبة في البحث الفلسطيني مع البابا، رغبة في استطلاع آفاق المشروع المتوسطي وما يجنبه في موضوع فلسطين وموضوع العلاقات العربية - الغربية ومشكلاتها. وكان الجسر الجوفي في برلين لا يزال على نشاطه، وكانت معاهدة بروكسل قد عقدت في آذار 1948 فرتبت جانباً من الوضع الدفاعي لأوروبا الغربية. وكان العالم على بعد أشهر من إعلان حلف شمال الأطلسي (في نيسان 1949). وهو قد جمع، في صورته الأولى، جناحي المحيط: الولايات المتحدة وكندا، من جهة، ومول غرب أوروبا بما فيها إيطاليا، من

الجهة الأخرى، ولكن باستثناء ألمانيا. كان قد بدأ إنن مسلسل الأحلاف الذي سيهز الشرق العربي، بما فيه لبنان، هزاً عنيفاً في عقد الخمسينات.

#### ٢٠٩ الضمان الجماعي

حين طُرح مشروع «الضمان الجماعي» في دورة مجلس الجامعة العربية التي توالى وقائعها، على امتداد النصف الثاني من تشرين الأول ١٩٤٩، كانت دول الجامعة منقسمة حول مشروع الاتحاد المراقبي السوري الذي توالى أخباره بعد انقلاب سامي العنّاوي على حسني الزعيم، وتشكيل هاشم الأتاسي وزارة جديدة في سوريا. وكانت أخبار هذا الاتحاد (الذي بدأ أن النفوذ البريطاني المستعاد في سراي دمشق والمستتب في الموانئ العليا المرافقية والأردنية يزكّيه بقوة) قد أمدت أزمة الجامعة العربية بوقود جديد. فقد كانت المملكتان المصرية والسعودية تعارضان هذا الاتحاد (الذي قيل إن سوريا ترجو منه دعماً في مواجهة الخطر الإسرائيلي وقواعد اقتصادية) وكان لبنان يجارهما في هذه المعارضة وإن متحفظاً في التعبير عنها. وذلك أن لبنان كان معزّله على سوريا، بعد الاستقلال، في إبعاد «الوحشية» الهاشمية، بصيغتها الأردنية والمراققية، عن حدوده. وكانت زيارة حسني الزعيم لمصر، بعد أسابيع من استلامه مقاليد الحكم، قد أصلحت قواعد هذا التمويل الذي هزّ الانقلاب ومهدت للتحسن في العلاقات بين نظام الخوري - الصلح ونظام الزعيم. فلما حصل الانقلاب الثاني في دمشق وتكففت استجابته للمشروع البريطاني الهاشمي، عاد التوجس لاستعكم في سراي بيروت. وهذا على الرغم من أن أنرياح كابوس الزعيم وعودة شخصية من طراز الأتاسي إلى واجهة الحكم في دمشق ما كان لهما إلا أن يلطفاً جو العلاقات اللبنانية السورية، وأن يُشعرا رياض الصلح، خصوصاً، بإمكان استعادة شيء من التقاليد التي حكمت هذه العلاقات في أيام الفتلي، وكان للمصلح قسط كبير في إبرازها واستوى شخصه - على ما ذكرنا - ضماناً لها في الجامعة اللبنانية للعاصمة.

عليه وافق رياض الصلح على مشروع الضمان الجماعي في دورة الجامعة. وكان المشروع مصرياً، وكان يردّ إلى اليد المصرية زمام المبادرة السياسية في مواجهة مشروع الاتحاد، ولكن قيل إن رياض الصلح نفسه هو من وضعه. وكان المشروع يردّ أيضاً على السعي البريطاني لإنشاء حلف بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط من عربية وغير عربية. مع ذلك - أو بسبب منه ومن حسابات العهد في بيروت وموازناته السياسية - أبدى وزير الخارجية فيليب تولا (الذي كان بصحبة رئيس الحكومة في الوفد إلى الجامعة) استغراباً لـ «انفراد» الصلح بالموافقة على خطة لها من المغاير العسكرية والسياسية، في المجال العربي، ما لمشروع الضمان الجماعي. وقد عاد تولا إلى بيروت للتشاور، وأولى رئيس الجمهورية المسألة عناية بالغة، فجمع لها مجلس الوزراء معه وزيراً الخارجية السابقان ورئيس اللجنة الخارجية النيابية. وانتهى الأمر إلى بيان أيّد خطة الوفد،

معتبراً أن غاية الضمان الجماعي تأييد الاستقلال وسلامة الدول ودرء الأخطار. ولم يفت البيان أن يوصي بتقديم مشروع «لضمان الاقتصادي» إلى مجلس الجامعة. وكانت فكرة هذا المشروع واردة وكان مداره مسائل تتراوح بين توحيد النقد ومجزو تخفيض الجمارك وتسهيل انتقال الأموال.

وقد انتهى مجلس الجامعة إلى الموافقة مبدئياً على الضماتين. فتقرر تأليف لجنة فيها مندوب عن كل دولة وينضم إليها مختصون بالمسائل العسكرية والاقتصادية عند بحثها. ولكن اللجنة السياسية انفضت على خلاف سبكون له ما بعده. فقد بدا أن الأردن مصمم على ضم الضفة الغربية يؤده العراق. لذا عارض اقتراحاً تقدم به رياض الصلح تشكّل بمقتضاها لجنة لفلسطين وتمثل فيها فلسطين نفسها. وهو ما أبرز حمود النجاح المتحقق في «تصميم» جامعة الدول العربية. وفي بيروت، أوصع رئيس الحكومة وزير الخارجية للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب أن الضمان الجماعي لا يربط دول الجامعة بكتلة مولتية بعينها ولا صلة له بالعاهدات الثنائية مع أية دولة عربية.

#### ٢٠٠ الانفراد الأردني

في الربيع من سنة ١٩٥٥، تابعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ثم مجلس الجامعة بحث ميثاق الضمان الجماعي، أي اتفاقيتي الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وقد انتهت معظم هذه الدول إلى التوقيع على الميثاق واستنكف الأردن والعراق في حينه. وذلك أن وضع الميثاق في صيغته الأخيرة وعرضه للتوقيع حصل في ظرف كانت فيه العلاقات بين عسكري الجامعة قد دخلت أزمة جديدة بعد أزمة الأنعام السوري العراقي، في الخريف السابق. كان الأردن قد أعلن ضم الضفة الغربية، بعد انتخاب مجلس نيابي أشرك فيه فلسطينيو الضفة ووافق على الضم. وكان قد دخل أيضاً في مفاوضات مع إسرائيل شاع أنها تستهدف الخروج من وضع الهدنة الدائمة إلى تسوية منفردة وصالح بين الدولتين. وهو ما استنفر العسكر العربي الذي كانت تنزعجه مصر، ووضع مصير الجامعة العربية مرة أخرى على الملوك. وكان في يد هذا العسكر قراران اتخذت الجامعة أولهما في نيسان ١٩٤٨ واتخذت الثاني في نيسان ١٩٥٥ فيهما تأكيد على ترك المصير النهائي لفلسطين بيد أهلها يقررونه بعد تحريرها. ولكن الأردن لم يكن وافق على الثاني من هذين القرارين واعتبر أن الأول منهما جرى تجاوزه عند عقد اتفاقيات الهدنة برعاية الأمم المتحدة، أي على أساس التقسيم. هكذا بلغت الأزمة حد السعي، من جهة، إلى فصل الأردن من الجامعة العربية والتلويح، من جهة أخرى، بانسحاب مصر من الجامعة إذا تراخت هذه الأخيرة في مواجهة الغطة الأردنية. ولم يكن الأردن وحده، في هذه المواجهة، بل كان معه العراق. وفي ذلك الظرف بالذات، كان للعراق تأثير في موقف سوريا المنقلة



من انقلاب إلى انقلاب، وفي موقف لبنان الساعي إلى اتفاق اقتصادي مع العراق يسعفه في تدارك بعض من آثار الهزّة التي أحدثتها فصم الوحدة الجمركية وتصفية «المصالح المشتركة» بينه وبين سوريا.

مثّل رياض الصلح لبنان في اجتماعات الجامعة، في ذلك للربيع، بين الإسكندرية والقاهرة. وهو قد بذل جهداً لإنقاذ الجامعة المهتدة، ولكن من موقع الضغط على الأردنّ والقرب من الموقف المصري... وهذا قبل مباشرته البحث عن منفذ من الأزمة ثمّ الطلوع بفتوى توفّق بين اليقّين، شكلاً، وتلجم الجنوح الأردني نحو حل منفرد مع إسرائيل وإن لم تكن غيّرت شيئاً في قرار الأردنّ المتصل بالصفّة الغربيّة.

برز الخلاف مجدداً حين طرح رئيس الوزارة المصريّة مصطفى النحاس موضوع التمثيل الفلسطينيّ في الاجتماعات، متجاهلاً تسليم الملك عبد الله حقيبة الخارجية إلى فلسطيني هو دوشي عبد الهادي. وقد دُعي رئيس حكومة عموم فلسطين فعلاً إلى الاجتماعات وهو ما دعا الملك إلى الامتناع عن تشكيل وفد، والاكتفاء بالائتداب وزيره المفضّل في مصر. ولم يلبث المسؤول الفلسطينيّ أن زاد الطين بلة حين دعا إلى الأخذ بالتفراج قتمه أردني منشق ولاجئ إلى القاهرة هو عبد الله التلّ ويقول به «ضمّ الأردنّ إلى فلسطين»...

في هذا الظرف، ألقى رياض الصلح كلمة في حفل أقامته له الجالية اللبنانيّة في مصر، وصف فيها الاتفاق الذي يتفاوض عليه الأردنّ وإسرائيل بأنه «مصيبه جديدة فعل بالبلاد العربيّة ونصب على رأس الجامعة» منوهاً بأن في مقدّم بنود الاتفاق المذكور التبادل الاقتصادي والتجاريّ وفتح مرفأ حيفا لتجارة الأردنّ الخارجيّة. وبعد أيام (وكانت اجتماعات اللجنة السياسيّة لا تزال جارية) نشرت المصريّ وأخبار اليوم نصّ برفيّة صارمة قالت إن رياض الصلح أرسلها إلى الملك عبد الله. كانت تحظى في نصّ البرفيّة لهجة أقرب إلى التعنيف: «كيف تريمون من رجل مثلي أن لا يشور عنمما يسمع أنكم أتفقتم مع اليهود مون أن تكذبوا ذلك؟ وكل عربيّ حرّ يقف كما وقفت وشمر كما أشعر. وأنا كلبانيّ أيضاً أشعر أن عملكم هذا يسيء إلى اللبنانيين». وبعد أن يذكر الصلح الفوائد السياسيّة والعسكريّة التي ستجنّنها إسرائيل من اتفاق كهذا مشدداً على أن الاتفاق «يجعل لبنان في الدرجة الأولى من الخطر»، يؤكد أن الجانب التجاريّ منه يسلب العرب «أرض أسلحتهم» في المواجهة، إذ يمكن إسرائيل من خرق الحصار الاقتصادي والتجاريّ الذي ضربته عليها البلاد العربيّة. وهذا قبل أن يختم منتهياً: إن «من الخطأ الفادح أن تظنّوا جلالته أنكم أنه يمكن أن تركنوا إلى اليهود، فهم سيضخّون بكم كغيركم. يد الله مع الجماعة».

تجاوبت لهذه البرفيّة أصداء قويّة في القاهرة وبيروت وغيرهما من العواصم. وأخذ معلقون لبنانيّون على رئيس حكومتهم أنه تمادي في نقده ملك الأردنّ أكثر من

النحاس نفسه، فيما لزم ممثلاً السعوية وسوريا، مثلاً، جانب التعفظ. هذا وأخذ وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين وزير الخارجية اللبنانية بالوكالة على عاتقهما، كل من جهته، التخفيف من وقع البرقية على الاتصالات الدولية الجارية بشأن فلسطين. فشدد الثاني على أن غاية رئيسه إنما تنحصر في مقاومة التفاوض المنفرد والصلح المنفرد مع إسرائيل. وأوضح الأول لممثل لجنة التوفيق الدولية أن الدول العربية لا ترى بأساً في مفاوضات عربية- يهودية بإشراف اللجنة، للبحث في وسائل تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

كانت هذه البرقية مؤرخة في التاسع من نيسان. وقد عاد رياض الصلح بعدها بآيام إلى بيروت. ولكن المشكل الأردني لبث شاغلاً للجنة السياسية شهراً بعينه بعد ذلك. هكذا رفعت اللجنة اجتماعاتها، في منتصف أيار، بعد بلاغ ذكرت فيه بقراريها المتعلقين بحفظ حق الفلسطينيين في تقرير مصير بلادهم (وقد ذكرناهما) وأعلنت موافقة مصر والسعودية وسوريا ولبنان على فصل الأردن من الجامعة العربية، فيما طلب مندوب العراق واليمن مهلة ليرجعا إلى حكومتيهما، فتقررت دعوة مجلس الجامعة إلى الاجتماع في مدة أقصاها 12 حزيران...

## ١٠١-٢ البيان الثلاثي

عادة هذا البلاغ، عاد رياض الصلح ومدير الخارجية فؤاد عسّون إلى بيروت. وكان الصلح قد شهد الأيام الأخيرة من اجتماعات اللجنة السياسية، وكان لا بد من فتح ثغرة في جدار أزمة الجامعة. فجاءت صيغة «البيان الثلاثي» الذي صدر في 26 أيار، باسم حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بعد اجتماع لوزراء خارجيتها في لندن. جاءت هذه الصيغة لتفرض خروجاً سريعاً من الأزمة أو تعليقها، في الأقل. صدر هذا البيان في ظرف كانت مصر تقترب فيه من تفاوض صعب على مصير المعاهدة النافذة بينها وبين بريطانيا. وعليه واكبت الاتصالات بين الدول العربية لتوحيد الموقف (وهو لم يكن واحداً في حقيقته) من البيان الثلاثي اتصالات وقع جانب كبير من عبئها على رياض الصلح لتذليل الخلاف المصري- الأردني حول فلسطين. وما لبثت أن دأبت أخبار «مقترح» لبناني لصيغة يأخذ بها الأردن وتقرها الجامعة، حسماً للتنازع في مصير الضفة الغربية. وقد خضع هذا المقترح لأخذ ورد في عواصم عربية مختلفة.

كان البيان الثلاثي قد لُوح بقبضة الدول الموقعة عليه في أفق الشرق الأوسط، من خلال حاجات بوله إلى السلاح الذي كانت دول الغرب تفرض احتكاً واقعياً لتصديره إلى هذه المنطقة. فقرنت الدول الثلاث هذا التصدير بحاجات السلامة الداخلية والدفاع الشرعي عن النفس، وأعلنت اشتراطها الامتناع عن استعمال السلاح المصنوع لدون بولة على أخرى. ومن غير أن تنسى الدول الثلاث موجباتها كأعضاء في الأمم المتحدة،

أعلنت أنها لا «تتأخر»، إذا تبين لها أن دولة من دول المنطقة تستعد لغرق الحدود أو خطوط الهدنة، عن اتخاذ إجراء فوري، سواء في نطاق هيئة الأمم أم في خارجها لمنع هذا الغرق.

كانت الدول الثلاث تمنع نفسها إن حق المبادرة إلى ردع أية دولة تحدث خللاً في النظام الإقليمي الذي أصبحت اتفاقات الهدنة مع إسرائيل جزءاً لا يتجزأ منه. وكان إعلان هذا «الحق» يواكب الفشل الفريع الذي راحت تتجه إليه لجنة للتوفيق الدولية بحيث ظهر جلياً أن الأمم المتحدة لن تستطيع شيئاً لفلسطين وأهلها بتعنى رعاية اللاجئين في مخيماتهم. وبدأ أيضاً أن ضمّ الملك عبد الله الضفة الغربية تعدّه هذه الدول إسهاماً في ضبط الأوضاع المعقدة بإسرائيل.

ولكن البيان الثلاثي كان يمكن أن يُؤلّ أيضاً على أنه ضمان لأمن دول المشرق العربي من جهة إسرائيل. وهذا ضمان رأينا الدول العربية راغبة آنذاك فيه، وماثبة في تلبّس صيخة له لا تطيح استقلالها (أو ما هو حاصل منه) ومستوردة حيال مشروعات الأحلاف التي بنت أقرب الطرق إليه. فإن هذه المشروعات كانت تفترض ترك المسألة الفلسطينية جانباً، من جهة، والدخول للصريح في منطق الحرب الباردة، بما ينطوي عليه من أخطار جسيمة، من الجهة الأخرى. هكذا بنت اللواقف العربية من البيان الثلاثي مترجعة ما بين رضا مصري-سعودي عن وضعه حداً (موقفاً، على الأقل) لـ«وحشية» النظامين الهاشميين في بغداد وعمّان وانزعاج عام من «تطوُّع» الدول للثلاث لحراسة الحدود وخطوط الهدنة في المنطقة (بما يفترضه ذلك من وصاية والعمية على دولها) وذلك من غير حلّ أو مشروع حلّ للمشكل الضخم الذي أبقته الهدنات محقّقاً.

في ظرف الحيرة هذا، وجد لبنان الرسمي أن خير ما يفعله في مواجهة البيان هو التماس ردّ عربي موحد عليه. فألهمت حكومة رياض الصلح على طلب إدراج البيان في جدول أعمال مجلس الجامعة العربية الذي كان عليه أيضاً أن يقرّ معاهدة الدفاع المشترك العربية، وأن يعالج الخلاف الذي نشأ من ضمّ الأردن الضفة الغربية، وهو خلاف أردني مصري أولاً.

لذا واصل رياض الصلح التلطيف من هجمته الأولى على الإجراء الأردني، وطلب مشاركة العراق للبنان في مشروع لقرار الذي كان يعدّه لتسوية المشكل، وكانت مصر قد تحفّظت عن الصيغة الأولى منه. وكانت فعوى التوجه الجديد أن تكفي مصر بالتأييد المعنوي لموقفها والأبصل الأمر إلى حدّ فصل الأردن من الجامعة، خصوصاً وأنه قيل ألا يكون لإجراء الضمّ تأثير في «التسوية النهائية» للمشكل الفلسطيني.

كان هذا ما حصل فعلاً على وجه التقريب. وضع لبنان والعراق مشروع بيان يصدر عن الأردن ومعه إعلان هذا الأخير أن ضمّ الضفة الغربية إليه «إنما هو إجراء اقتضته

الضروريات العملية»، وأن هذا الجزء «جيدة»، فـ«يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى»، وأن هذا الوضع منسجم وموقف دول الجامعة الثابتة على «استمساكها بمروية فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين» وعلى رفضها «تجزئة» القطر المذكور.

وكان رياض الصلح أول من أبرز «الصفة النظرية» لهذا التصريح إذ أشار، في كلام تراوح بين المرواة والتهكم، إلى أن القصد من النص ألا تقتر الجامعة مبدأ «التجزئة».. «أما متى يتم تحرير فلسطين وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل حدوث العدوان، فهذا أمر لا يمكن للإنسان أن يتكهن به الآن. إذ إن ذلك قد يقتضي قروناً أو سنيماً أو شهوراً أو أباناً».

وفي كل حال، بقي اعتماد الأردن هذا النص على هيئة الوساطة العراقية. وكان منسوب الأردن غائباً عن الاجتماع الذي ناقش فيه النص، في خطوة دلت على التفادي من المواجهة ونسبها بشارة الخوري لاحقاً إلى... حكمة رياض الصلح.

كان أهم ما شهدته دورة حزيران هذه التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وقد قرن اليمين توقيعها بتحفّظ وتأخر توقيع العراق (بتحفّظ أيضاً) إلى شباط من السنة التالية، وأبقى الأردن نفسه إلى شباط من سنة 1952 خارج المعاهدة. وقد نصّت هذه الأخيرة على اعتبار كل اعتداء على إحداها اعتداء على كل منهما، وهذا بعد أن أختت حرصها على الأمن والسلام، وعلى حل النزاعات سلمياً. وهي قد أنشأت مجلساً للدفاع المشترك ألحقت به لجنة من الخبراء العسكريين، ومجلساً آخر للتعاون الاقتصادي. وهي قد جعلت قرارات مجلس الدفاع تُتخذ بأكثرية الثلثين وتلزم الأعضاء جميعاً وذلك خلافاً لمبدأ الإجماع الذي أختت به الجامعة في ميثاقها. ولم يكن التوقيع على المعاهدة في الإسكندرية نهاية مطافها. كانت لا تزال محتاجة إلى تصديق السلطات المختصة في الدول الموقعة. وكان مجلس النواب اللبناني آخر هيئة صدقت المعاهدة ونيلها العسكري، وذلك في جلسة 23 تشرين الأول 1952، أي بعيد مغادرة بشارة الخوري رئاسة الجمهورية...

بدا التوقيع على المعاهدة (وكانت تُعرف بـ«ميثاق الضمان الجماعي» العربي) نوعاً من الردة الإجرائي على البيان الثلاثي، وبدا استباقاً أيضاً لنفاذ هذه أو تلك من صيغ التحالف التي كان يتّح بها في أفق المنطقة. ولم يكن معنى الاستباق، بالضرورة، استبعاد الدخول في أي حلف بنشأ. وإنما كانت المعاهدة احتساءً بإطار جامع، من الضغوط التي كان يمكن أن تتعرض لها كل من الدول الأعضاء. وكانت المعاهدات السارية المفعول بين ثلاث من هذه الدول وبريطانيا، ومعها بقاء مقاليد التسلح العربي بيد الدول الغربية، تمثل قيداً ثقيلاً على «الضمان الجماعي» العربي، وهذا ما كان قد عبّر عنه بلهجة قريبة إلى الزجر بيان الدول الغربية الثلاث.

ردّة أركان الجامعة العربيّة مباشرة على البيان الثلاثي، عشية توقيعهم على ميثاق الضمان الجماعي. في هذا الردّ الذي وجد فيه بشاره الغوري «احتجاجاً رسمياً معتدلاً للّهجة»، أكدت دول الجامعة حرصها على السلام وعلى استقرار المنطقة واحترامها لميثاق الأمم المتّحدة. ثمّ سرّحت بأن سعيها إلى «استكمال تسليحها»، إنّما يرمي إلى حفظ أمنها الداخلي وإلى الدفاع الشرعيّ عن النفس، ثمّ إلى حفظ الأمن الدوليّ في المنطقة، منوهة بأن هذا الواجب الأخير إنّما يقع عليها «أولاً وبالذات»، وعلى الجامعة بصفتها منظمة إقليمية. من ثمّ، كذّبت الحكومات المؤلّعة ما تنسبه إسرائيل إليها من طلب للسلاح لأغراض عدوانيّة، مؤكّدة نياتها السلميّة من جديد. وهذا قبل أن تردّ «مستوى» ما تعتفظ به كلّ دولة من قوّة لأغراض الدفاع إلى تغيير الدولة نفسها في ضوء «عوامل كثيرة». بعد ذلك، سجّل الردّ «تأكيدات» الدول الثلاث صاحبة البيان أنّها لم تقصد «معايبة إسرائيل، أو الضغط على الدول العربيّة لتدخل في مفاوضات مع إسرائيل، أو المساس بالتسوية النهائيّة للقضيّة الفلسطينيّة، أو المحافظة على الوضع الراهن، بل قصبت إظهار معارضتها للاتّجاه إلى الفسقة أو الاعتداء على خطوط الهدنة». وأمّا أفضل ضمان للسلام والاستقرار في المنطقة فوجدته الردّة في حلّ قضاياها على أساس الحقّ والعدالة وإعادة حالة الففاق والتجانس التي كانت سائدة فيها، وفي تنفيذ القرار الدوليّ 194 الذي دعا إلى عودة اللاجئين أو تعويضهم. بعد ذلك، عاد الردّ إلى «تأكيدات» تلقّاها الموقعون عليه تنفي نية تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ للدول الثلاث، ونية الاعتداء على استقلال الدول العربيّة وسيادتها. وقبل أن ينتهي الردّ إلى رفض هذه الدول أيّ مساس بسيادتها واستقلالها، شدّد على أن «العمل» وحده هو الكفيل بتبديد «الشكوك»، التي أثارها البند الثالث من البيان (وهو الذي أعلن استعداد الدول الثلاث للمبادرة إلى دفع المدّون في نطاق الأمم المتّحدة أو خارجه). وهذا إذا بُني العمل المذكور على الحقّ والعدل، لا على التمييز والميل، وأثبت حرصاً فعليّاً على السلام وصدر عن احترام لسيادة الدول لا عن رغبة في بسط السيطرة أو النفوذ عليها.

قبل أن يجفّ حبر هذا الردّ، اجتاحت شمال كوريا جنوبها، فطرحت الولايات المتّحدة المسألة على مجلس الأمن طالبة تشكيل قوّة دوليّة لصدّ الهجوم. وقد أمكن أن يتخذ المجلس قراراً بالاستجابة لأنّ الاتّحاد السوفييتيّ كان يقاطّع الأمم المتّحدة لقبولها الصين الوطنيّة في عضويتها ممثلة للصين كلّها، على رغم انتماء الثورة الشيوعيّة في العام السابق ونشوء جمهوريّة الصين الشعبيّة على البر الصيني. فكان أن الاتّحاد السوفييتيّ لم يتمكن من استخدام حقّ الفيتو...



تشكلت القوة المدافعة عن كوريا بإسهام ست عشرة دولة، ولكن مع غلبة أميركية كاسحة، وبقيادة الجنرال الأميركي مالك آرثر. وكفت المرحلة الأولى من هذا التدخل مرحلة تراجع، وجد فيها الجيش الأميركي نفسه، مع حليفه الكوري الجنوبي، شبه معاصر في جيب معدود من الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة. على أنه تمكن، بعد إنزال بحري، من دحر الجيش الكوري الشمالي واجتاز العدود بين الكوريتين ليتعقبه في عقر داره. وكان أن اقترب قوات مالك آرثر من العدود الصينية استمدى دخولا صينيا ضخما في العرب. فاضطرت القوات الأميركية والدولة إلى التراجع وسقطت سيول، عاصمة الجنوب، مرة أخرى في يد القوات الشيوعية.

وفي النصف الأول من سنة 1951، كانت الجيوش المتعاربة قد تعصنت على جتبي خط العرض 38 (وهو الحد الفاصل بين الكوريتين) فدارت الحرب سجالاً، في هذه المرحلة، إلى أن بدأت معادلات طويلة أفضت إلى الهدنة بعد سنتين. وكان الاتحاد السوفياتي قد أنهى مقاطعته للأمم المتحدة، في أثناء القتال، فتعذر على مجلس الأمن اتخاذ أي قرار جديد بشأن النزاع. ولكن الأمم المتحدة بنت، في حينه، في صورة الهيئة التابعة للولايات المتحدة، وذلك لمساعدتها إلى خوض حرب أميركية القوات والقيادة والأهداف أساساً. وقد شهدت كوريا مماراً شاملاً ونزح من السكان ملايين وبلغ عدد الإصابات، في جانيها، نحو مليونين من العسكريين وأكثر من ثلاثة ملايين من المدنيين. هذا فيما وقعت 900 ألف إصابة بين الصينيين و142 ألفاً بين الأميركيين و17 ألفاً بين قوات الأمم المتحدة من الدول الأخرى...

أعاد اندلاع العرب الكورية إلى مغتيلات الدول والشعوب، في العالم كله، أشباح حرب عالمية ثالثة تدق الأبواب، وذلك بعد سنة تقريباً من إخضاع حصار برلين إلى نهاية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة تريفي لي قد سارع، فور اتخاذ مجلس الأمن قراره، إلى معاملة جمع الدعم لكوريا الجنوبية من مختلف الدول. وكانت لرسالته، بهذا الشأن، أصداً عربية متباعدة. فقد سارعت مصر إلى إعلان مخالفتها قرار مجلس الأمن، فيما أبدت العراق. وهو ما أخرج حكومة رياض الصلح التي بعثت برز حمال أوجه. فهي أخذت علماً بقرار مجلس الأمن وأبست حرصها على السلام ورفضها الصمود من أين أتى. ولم يفتأ - في إشارة إلى فلسطين - أن تعبّر عن الأمل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة جميعاً بروح العدالة والعق. على أن مجلس الوزراء اتخذ لاحقاً قراراً تبرع لبنان بموجبه بخمسين ألف دولار لمساعدة جرحى العرب الكورية.

كانت الحكومة، في تلك الحين، مشغولة بالسعي إلى صيغة نهائية للاتفاق مع شركة التابلاين. وكانت تقلبات الموقف السوري من الشركة والمطالب المتعاقبة بين هذه الحكومة السورية لا تزال تسيروا بالمشروع كله فوق رمال متحركة. فضلاً عن ذلك، كان أمام مجلس الوزراء مشروع معاهدة اقتصادية وثقافية مع حكومة الولايات المتحدة. وكان الجلب اللبناني قد طلب تعديل النصّ العروض، فوافق الجانب

الأميركي على التعديل، ولكن بيروت تلحكت في التوقيع عليه. أخيراً، كان لبنان يعة العدة لترشيح نفسه لعضوية مجلس الأمن، وذلك بعد نيل الموافقة العربية على هذا الترشيح في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة السياسية للجامعة في الإسكندرية، في أواسط آب، واشترك فيها ديان الصلح.

كان النفوذ الأميركي يواصل قرح أبواب المشرق العربي والشرق الأوسط كله بقوة. وكان المنوان مكافحة الشيوعية. وهو ما استجابت له الحكومة اللبنانية إذ أعادت عمداً من الشيوعيين البارزين إلى السجن. وذلك أن العرب الشيوعي كان قد أصبح غير مرغح بعد الاستقلال. فتراوحت معاملة الحكومات له ما بين غض النظر والقمع، بحسب طاقاتها على تحمل نشاطه وتقديرها لمآل هذا النشاط، وبحسب أحوال الجوار (وبخاصة سوريا وفلسطين) وأثرها في استقرار البلاد، وبحسب الضغوط الدولية أيضاً، الأميركية منها على الأخص. ولكن الحكومة اللبنانية ظلت تقرن الاستجابة أو عدمها للمطلب الأميركي بالنسبة للمواقف الأميركية من المسألة الفلسطينية ومواقف الدول العربية، على اختلاقها في ما بينها، من تلك المطالب الأميركية نفسها. وفي أواسط 1950، كان التقابل بالغ الوضوح (وكثير التداول بالتالي) ما بين الموقف الأميركي من المسألة الكورية، في الأمم المتحدة وفي ساحة القتال، والموقف الأميركي من المسألة الفلسطينية ومن قرار الأمم المتحدة رقم 194 ولجنة التفريق الدولية التي وصلت إلى بيروت في 24 آب، وبدأ أن سعيها الجديد قد بلغ حافة الانهيار. لذا كتبت الحكومة اللبنانية ترن خطاها في هذا العقل المغموم بمطامح أحد عملاقي الحرب الباردة وبمخلفات بين الدول العربية وبالمخطر الجاثم على العبود الجنوبية (وكان قد عثر عن نفسه بإصابة الطيران العربي الإسرائيلي طائرة مبنية لبنانية، في أواخر تموز). وهذا كله مع بقاء الانتباه الحكومي مشدوداً إلى اشتباك هذه العوامل كلها بعركات قوى في الداخل كانت أساليبها ومشاربها متباينة ولكنها أخذت تزيد من سعيها إلى التوحد وتزداد تولباً.

هكذا حلت دورة الأمم المتحدة في لايبك ساكسيس مرانمة الإنزال الأميركي، في أيلول، خلف خطوط الكوريين الشماليين، وتواتر الحديث عن حرب عالمية ثالثة معتملة، ومعه الضغط الغربي على الدول العربية لتعزم أمرها وتضوي إلى المعسكر المواجه للشيوعية، بما يفترضه هذا من تنظيم عسكري لانتزاعها السياسي ذلك. وكانت تركيا مرشحة لعضوية مجلس الأمن الدولي في وجه لبنان، وكانت الولايات المتحدة تقف ترشيحها. فتركيا المحاتة للاتحاد السوفياتي كانت، في النظر الغربي، إذ ذلك، المفتاح الأول لإستراتيجية الدفاع عن الشرق الأوسط، وكان البحث في انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي قد بدأ، وهي قد انضمت إليه فعلاً مع اليونان في شباط 1952. عليه، كان لتركيا قسط من مفاوضة الغرب (والولايات المتحدة خصوصاً) للوفود العربية إلى ليك ساكسيس في إنشاء حلف للمتوسط تنضم إليه دول الجامعة العربية. وكان تركها المقعد في مجلس الأمن للبنان ثمناً (عارضاً) من أمان قيل



إنها عرضت لهذا الانضمام. ومن بيروت، ضرب رياض الصلح بسهم في هذه المفاوضات فالتقى الوزيرين المفوضين الأميركيين والبريطانيين والقائم بالأعمال اليوناني في أوائل تشرين الأول. وشاع أن الولايات المتحدة تقر مشروع الحلف المتوسطي بصلح بين العرب وإسرائيل يتيح لهذه الأخيرة أن تكون جزءاً من المنظومة الدفاعية وأنها (أي الولايات المتحدة) تعرض على العرب قروضاً تبلغ 450 مليون دولار لإبرام هذه الصفقة.

غير أن ما حصل فعلاً هو أن لبنان سحب ترشيحه لعضوية مجلس الأمن. وحين عاد ممثلو الدول الغربية الكبرى الثلاث إلى مقابلة رياض الصلح تبعاً، غداة هذه الخطوة، قيل أنهمذكروا له غموض الموقف العربي من العرب الكورنية واحتمالاتها، فأجابهم بأن هذا الموقف منوط بمواقف دولهم من القضايا العربية. كانت المسألة الفلسطينية إذن عقدة يتعين حلها حتى تستقيم طرق السعي الأميركي إلى ترتيب أوضاع الشرق الأوسط في المواجهة الدولية. وقد جاء من لايك ساكسيس أن الولايات المتحدة تلوح للعرب فعلاً بمشروع شبه رسمي للحل في فلسطين. هذا المشروع كان بعيداً عن القرار 194 وعما أبدته اللجنة السياسية من تمسك به في آب. لم يكن في المشروع تغيير للأجنتين بين العودة والتعويض، وإنما كان مشروع توطين للأجنتين حيث هم، أو في أقطار عربية لم ينزحوا إليها بكثرة وتبقى على استيعابهم.

في أواخر عهد رياض الصلح بالحكم، دخل النفوذ الأميركي بقوة، «مالية» الدولة اللبنانية. صدق مجلس النواب الاتفاق الجديد مع شركة التابلاين، في أواسط تشرين الثاني 1950. فبت بذلك مسألة طال الأخذ والرد فيها أزيد من أربع سنوات. وبأشهر مجلس الوزراء، في كانون الأول، درس «النقطة الرابعة» من برنامج ترومان، وكانت تقضي بمنح مساعدات أميركية للبلاد المتأخرة النمو، إسهاماً في صد النفوذ الشيوعي عنها. وما لبثت اللجنة السياسية للجامعة العربية أن أعلنت، من القاهرة، في اجتماعات اشترك فيها رياض الصلح، قبول دول الجامعة الإفادة من هذه «النقطة». وفي هذه المنة نفسها، كانت الولايات المتحدة تطالب الأمم المتحدة باعتبار الصين دولة معتدية، لدخولها الحرب الكورية وضغط جيشها الشديد على القوات الأميركية الدولية وعلى جيش كوريا الجنوبية.



## شيوعيون (في سوريا ولبنان) غداة الاستقلال

خروج الحزبان الشيوعيان السوري واللبناني من الحرب العالمية الثانية ومن معركة الاستقلال في الدولتين وهما على درجة استثنائية من القوة ومن القدرة على التعبئة والتعبيرك الشعبين، خصوصاً في المدن. وكان هذان الحزبان حزباً واحداً إلى أواخر سنة 1943 حين حُلَّت الأُممية الشيوعية (الكومنترن) واتخذت غداة حلها المؤتمر الأول للحزب الشيوعي اللبناني، انفصل الحزبان إذ ذلك الوقت، في المدة نفسها، الحزب الشيوعي الفلسطيني، الوثيقي الصلة بهما، إلى تَنظِيمين: عربي ويهودي. قبل ذلك، كانت الحركة الشيوعية في سوريا ولبنان قد عرفت ازدهاراً مع وصول «الجبهة الشعبية» إلى الحكم في الدولة اللبنانية، واشتداد الحملة على الفاشية، وكان يتصترها الشيوعيون. أصبح الحزب إذ ذلك حزباً «علنياً» وأصدر جريدته المُرخصة صوت الشعب ونشط في تعزيز التنظيم النقابي وفي تأسيس هيئات مساندة مختلفة الأغراض ومجسدة، مبدئياً، لخط نضاله «الجبهوي». وفي الميدان السياسي، أيد الحزب المعاهدة الفرنسية - السورية وعارض المعاهدة الفرنسية - اللبنانية متبنياً الدعوة إلى الوحدة السورية. وهو ما قُربَه إلى الكتلة الوطنية الحاكمة في دمشق، وإلى معارضة لبنانية كان بين أبرز أركانها رياض الصلح. وهو ما يشر التحالف في انتخابات 1937 النيابية بين لائحة الصلح ومرشحي الحزب عن بيروت، فمثلاً الشاوي وسعد الدين مومن. وكان الحزب قد تعاون مع الصلح أيضاً في قيادة إضرابات شهدا النصف الأول من الثلاثينات، وقد ذكرنا ذلك.

على أن أمر الشيوعيين أفضى إلى نكسة شديدة حين انعقد الميثاق الألفاني - السوفيياتي، في آب 1939، فاضطروا إلى ما يشبه السكوت عن الفاشية والنازية وقبضهما الكاسع في المرحلة الأولى من الحرب العالمية. خسروا الحزب الشيوعي اللبناني السوري، آنذاك، شطراً معتبراً جُزءاً من أعضائه وانفضت

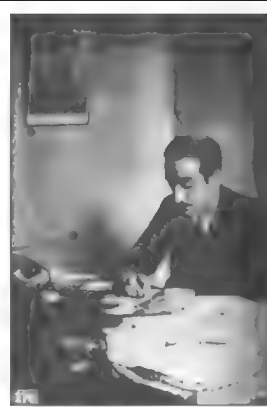
وكانت دول الجامعة مُنقسمة في هذا الصدد فاستُعيد الربط ما بين استجاباتها المطلب الأميركي واستجابة الولايات المتحدة لمطلبها المتعلق بحل عادل للمسألة الفلسطينية، وهذا فضلاً عن مطالباتها بالسلام وبالعون الاقتصادي. إلى ذلك، قادت أخبار عن بحث دار في واشنطن ولندن حول النشاط الشيوعي في لبنان وضرورة مكافحته. وأما البحث في ترتيب الدفاع عن الشرق الأوسط فأصبح اليقياً للقائدات مختلفة: من وزارات الوزير الفؤض البريطاني بوزويل لرياض الصلح في بيروت، إلى اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية التي بدت، في أواخر كانون الثاني 1951، مترقبة ما يتمخض عنه المؤتمر العسكري الأكلو - أميركي، المنعقد آنذاك في مالطة.

في هذه المدة نفسها، أي بين أواخر تشرين الأول 1950 وأوائل شباط 1951، عادت أوضاع الحكم في سوريا لتستوي شاعلاً لرياض الصلح، باشره من باب التدخل شبه السريع في تغليات بدت منذرة بانتشار الفؤض هناك، أو بتقوية الشبكة العسكرية وقد أصبح لها رأس واحد هو أييب الشيشكلي. وقد واجه ناظم القدسي، رئيس الحكومة السورية، هذه الحال للداخلية بما بدا هرباً عربياً إلى الأمام. فطرح على اللجنة السياسية للجامعة، في أواخر كانون الثاني 1951، مشروعاً عاد بالجامعة إلى الجدل الذي صحب تأسيسها حول مدلول «الوحدة العربية»: الدولة الواحدة، «الكومنفدراسيون»، إلخ.

كان القدسي يدخل بمطلب الوحدة العامة من باب الجامعة العربية، بعد أن فقد سمي حزب الشعب السوري إلى الوحدة السورية العراقية سنده العسكري بسقوط سامي الحناوي، فيما صمد، إلى حين، سنده السياسي المتمثل بقية الحزب النيابية، وكان القدسي يمثلها على رأس الحكومة. وكانت الرغبة في الوحدة مع سوريا تركزو التصريح بها من الجهتين الهاشميتين. ها هنا أيضاً كان يتعين على رياض الصلح أن ينصب ما بات يطلق عليه اسم الميثاق الوطني لسنة 1943 في وجه ما أملاه المازق السوري. وهو قد فعل، فأعلن أمام اللجنة السياسية، في مطلع شباط 1951، أن «لبنان يرحب بكل مشروع يوفق بين الدول العربية إلا أنه يعارض كل ما ينتقص من السيادة الوطنية» وأنه «ارضى لنفسه وضعاً لا يريد له بديلاً».

كان رياض الصلح يتأقّب لترك الحكم، إن، مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية، والبلاد في حال عربية ودولية مختلفة جداً عن الحال التي باشر الصلح الحكم فيها سنة 1943. كان الركن البريطاني لمركة الاستقلال يستكمل، شيئاً بعد شيء، تخلياً اليماً عن المفاتيح الاستراتيجية الرئيسة للشرق الأوسط. وهذا استكمال احتاج، بعد 1951، إلى بضع سنوات أخرى. وكان الانسحاب البريطاني من فلسطين، سنة 1948، قد مثل في المجال العربي مرحلة رئيسة من هذا التخلي. وكانت الولايات المتحدة، الخارجة وحدها سليمة وعظيمة القوة من الحرب العالمية الثانية والمتنصبة لاحقاً لحماية العالم كله من الشيوعية والمستحونة، من قبل، على الجانب الأهم من تركة التنفيذ البريطاني في جزيرة العرب، هي الوريث المؤهل لما أخذ يسقط أو ينذر بالسقوط من المواطن الأخرى لهذا التنفيذ. وقد باشرت الولايات المتحدة دورها هذا من تركيا واليونان، فضلاً عن الجزيرة العربية. وحين أخذت تسرح بصرها إلى حلقات عربية أخرى هي بلاد الشام والعراق، متوخية إحكام الطوق حول الاتحاد السوفياتي (وكانت تركيا وإيران والأفغان وباكستان حلقاته الأخرى)، لقيت في تلك تعاوناً بريطانياً إجمالياً لم يخل من توتر موضعي ومواجهات تفصيلية. ولكن المشكلة الصعبة لهذا التوسع الأميركي كانت في الجانب العربي وكانت عقدها في فلسطين. فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها (وهي الطارئة الدور، نسبياً، في الصراع على فلسطين) وهي تحمل على يديها دولة إسرائيل الوليدة، وذلك، من حيث الأساس، لأسباب أميركية داخلية. نشأ هذا الوضع في ظرف كانت فيه الدولة الصهيونية أبعد ما تكون عن «التطوُّع» لتقديم ما اعتبرته «تسارلات» للمرب، تشتري بها استجابة هؤلاء للمطالب الأميركية. بل هي كانت، في أواخر 1948، قد اتعمدت أشواطاً من قبول ما بدأ مؤسّسوها مستعنين لقبوله في أوائل العام نفسه.

هكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها تطالب العرب بالانضواء السياسي والعسكري في المنظمة المراد إنشاؤها، وهي غير قادرة على ردّ شيء لهم من خسارتهم، بما هي الراعي العالمي الجديد لمنطقتهم، بل أيضاً وهي محتضنة عدوهم وراغبة - ضمناً أو صراحة - في ضمّهم مع هذا العدو إلى شركة إستراتيجية يكون هو الحلقة القوية فيها. فحتّى السلاح لبث ببيعهم مقنناً



174 خالد بكداش

من حوله أو انكفأت هينأت وشغفصيات كانت تعتبر «رفيقة درب» له. وكانت علاقة العرب بالكتلة الوطنية في دمشق قد أخذت تسوء بعد انهيار تجربة «الجبهة الشعبية» في فرنسا والتلخؤ الفرنسي المتماذي في إبرام المعاهدة مع سوريا. فابتداءً من صيف 1938، عاد العرب إلى مواقفه المتشددة في معارضة السلطة المنتدبة، وإلى معارضة الحكومة الوطنية في آن. وهو ما أفضى إلى حظر نشاطه ووقف جريدته مع نشوب الحرب العالمية. ولم يلبث قاده أن سيقوا إلى السجن في نهاية العام 1939.

هذه المعنة التي طالبت نحو سنتين انتهت مع دخول الاتحاد السوفياتي الحرب إلى جانب الحلفاء، في حزيران 1941، بعد إقدام الجيش الهتلري على اجتياح الحدود السوفياتية. كان العرب قد اعتبر زحف القوّات البريطانية في ربيع 1941 ومعها قوّات فرنسا الحرة لتحرير سوريا ولبنان من السيطرة الفيشية «عدواناً» صارخاً. على أن هذا الموقف تغيّر حين زحف الجيش الألماني على الأراضي السوفياتية بعد ذلك بشهرين. أطلق سراح القادة الشيوعيين وعاد

بشدة لمن كان يُفترض دخولهم حرباً عالميّة محتملة الوقوع، وحسب للعبوة الاقتصادية لبثت نظريّة، إلى حد بعيد، منوطة، ما خلا النزور منها، بقبول الأمر الواقع في فلسطين وإبرام التحالف المطلوب.



178 فريج الله العلو

«عصبة مكافحة الفاشيّة» إلى نشاطها السابق واستأنفت جريدة صوت الشعب صورها وأنشئت مجلة الطريق. وبعد سنة وبعض سنة من هذه العودة، شنت الهزيمة الألمانية في ستالينغراد من أزر العرب وادت في جاذبيّة دعاوته إذ ظهر أن جبهات المعور صائرة إلى انهيار.

وكان نموّ الصناعة البارز في سوريا ولبنان، في أثناء العرب، يوسع في المجال المتاح لحركة العرب ويسهل جهوده لتعزيز التنظيم النقابي. على أن سنوات العرب شهدت القليل من الإضرابات العماليّة، إذ جعلت المسائل السياسيّة تتصنر، بضغامتها والعاحها، مجال العمل العام أو تستغرقه. فلم تستأنف الحركات الإضرابيّة إلا في النصف الثاني من سنة 1945 وفي العام الذي تلاه وشهد، بخاصة، معركة قانون العمل. وقد أقرّ مجلس النواب هذا القانون، وكان مطلباً ثابتاً للحزب والحركة النقابيّة، وذلك بعد مجابهة سقطت فيها العاملة ورده إبراهيم وأصيب نضر وغيرها.

قبل ذلك، كان العرب قد اشترك في معركة الاستقلال وفي «المؤتمر الوطني» الذي تشكّل في أثناءها مشتملاً على مروحة مرموقة من الشخصيات والهيئات. وقد

كان هذا الوضع الأميركيّ المستجّد مختلفاً اختلافاً جسيماً عن ذلك الذي كان لبريطانيا العظمى حتّى نهاية الحرب العالميّة الثانية. فعلى الرغم من أن بريطانيا هي صاحبة وعد بلفور، وهي الراعية المتقلّبة المزاج جدّاً للهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، وهي حامية الاستيطان اليهودي في هذه الأخيرة عند الحاجة، فلان بريطانيا كانت أيضاً هي العليفة لثورة العرب على السلطنة العثمانيّة، في إبان الحرب العالميّة الأولى، وهي المؤنسة لدول عربيّة، من أصلها، بعد ذلك، وهي الراعية لاستقلال بعض آخر من هذه الدول في الحرب العالميّة الثانية، وهي المتعرّضة، ابتداء من أواخر تلك الحرب، للمسمي الصهيوني المسلح إلى إخراجها من فلسطين. لذا لم يكن نفوذها في الدول العربيّة، مع كلّ ما استثاره من أزمات في العراق وفي مصر، مصدر حرج وقلقله للأنظمة المتعاهدة معها أو المقربة إليها، يبلغان من الشدّة والجنون ما أخذ يتسبّب به الطرق الأميركيّ لأبواب هذه الأنظمة، مقتنراً بالتنبّس الأميركيّ لإسرائيل ومعه رزوح هذه الأخيرة المقلق على أمن جيرانها وتصلبها الشديد في مواجهة كلّ تسوية يعرضها مجتمع الدول للمسألة الفلسطينيّة. من عجز العرب، إذن، إلى اللجاجة العربيّة في مناخ الحرب الباردة، إلى الاضطراب الحاصل أو المحتمل على الحدود مع إسرائيل، إلى ضغط مشكلة اللاجئين وأخطار استثمارها واستثمارهم في زلزلة المجتمعات المضيفة، كان رياض الصلح يخلف وراءه وضعا مختلفاً جدّاً - على ما أسلفنا - عن وضع التوثّب إلى الاستقلال والآمال المنبسطة في بناء دولة والوحدة السياسيّة (الظاهرة في الأقل) للمجتمعات الثائقة إليه...

هذا الاستقلال كان يزكّيه أيضاً، في سنة 1943، نظام إقليمي رعت بريطانيا العظمى أيضاً تكوّنه واستتباب أصوله وتمثّل في «مشاورات الوحدة العربيّة»، ثم في جامعة الدول العربيّة، وقد رعى ميثاقها ميثاق الاستقلال اللبناني وأخذ بمقتضياته. وأمّا في أوائل 1951، فكانت الجامعة العربيّة لا تزال تجد عسراً

في لأم جراح خلّفتها فيها هزيمة 1948، وكانت عواقب هذه الهزيمة لا تزال تتنامى. فمع أن الأزمة التي أحدثها ضمّ ضفّة الأرض الغربيّة إلى الشرفيّة بست آخذة في الانحسار، فإنّ الضمان الجماعيّ العربيّ بدأ، في وجه من وجوهه، رداً مصرياً، بخاتمة، على الخطية الأردنيّة، وبقي الأرض بمنأى منه ولم يأت مظهره، مع ضعف الجيوش العربيّة المستمرّ، باعثاً على الثقة بجديّة فاعليّته الدفاعيّة. ومع تسلسل الانقلابات في سوريا، ظهر لأوّل مرّة، من خلال هذه الحالة، عجز منظومة الجامعة عن درء المخاطر العاتقة بشكل من حلقاتها... بل ظهر أيضاً أن الحلقة الضميّة سرعان ما تستوي غرضاً لتصارع الحلقات الأخرى عليها، وهو ما يربّدها ضعفاً.

في سوريا إنّ، كانت قد بدأت، قبل مغادرة رياض الصلح الحكم بسنة ونصف سنة، مرحلة «حكم مزدوج» واجهته حزب الشعب والرئيسان الظاهران الأتاسي والعظم أو القدسي، والقبة الصاعدة فيه أنيب الشيشكلي، الذي راح، بعد أن أطاح الحنّاي، يقصي من دائرة النفوذ في الجيش منافسيه المحتلين ويمنّده، بطي صفحة الوحدة السوريّة-العراقية، لإطاحة الواجهة السياسيّة المترنّحة والاستفشار بالسلطة. وكان الضباط النّين توالوا على حكم سوريا، حتّى ذلك الحين، من الزعيم إلى الحنّاي إلى الشيشكلي يكتّون عداءً استثنائيّ الشدّة لرياض الصلح. وهو عداء رماه شدّة، في العاليتين الأخيرتين، إعدام أنطون سعادة. فقد عوّل الحنّاي والشيشكلي، على الرغم من الالتباس أو التقلّب الذي شاب علاقة كل منهما بالعرب السوري القومي، على ضباط من هذا العرب وعلى دعمه السياسيّ. غير أن جفّر العداء الأعماق بين رياض الصلح وانقلابيّ دمشق كان- على ما أشرنا إليه- في موضع آخر. كان في اعتبار هؤلاء الصلح بقية جيل عربيّ ظلّ حاضراً في خاطر سوريّين كثيرين، وكان من وجوهه القوّليّ ومردم. كان رياض الصلح قد أثار غضب حسني الزعيم، فور انقلاب هذا الأخير على القوّلي، بدعوته الوزراء المفوّضين العرب في بيروت إلى بحث الوضع الناشئ في دمشق. ولا غرو أن رياض الصلح التقى مردم في القاهرة، في أواخر تشرين الأوّل 1950 (أي حين كان الشيشكلي قد بلغ الضاية من إقصاء منافسيه المعسكريّين نقلاً أو نفيّاً أو اعتقالاً)، وأنّه بحث، وهو في زيارة خاصة لصر، أحوال سوريا مع النحاس وأشرك في البحث وزير العراق المفوّض

ذكرنا أن المرحلة نفسها شهدت تشكّل العربيّين المستقلّين السوري واللبناني، وكان العرب يوقع في هذه المرحلة شعارات «التحرز الوطني» و«الديمقراطية الشعبيّة» إلى شعار «مكافحة الفاشية» مثبهاً خطة اعتدال واضح في المطالب الاقتصاديّة الاجتماعيّة. وهو ما يشرّ افتتاحه، تحت راية «العبيّة الوطنيّة الديمقراطيّة» المفترضة، على سائر القوى المناهضة للانتداب. وكانت تلك مرحلة شهد فيها العرب نمواً كبيراً في لبنان إذ أصبح أعضاؤه يمتّون بالألوف، وأصبح مسيطراً على نقابات عديدة وذات أهميّة وكثر مناصره أيضاً في أوساط متّبعة. وقد أسهم في هذا النمو وفوق الاتحاد السوفيّاتي بجانب سوريا ولبنان في ممرّكسيّ الاستقلال والجملا. وأسهم فيه أيضاً اشتراك العرب في البعثات العدائية للصهيونيّة، وقد أخذت تتواتر مع تباشير الهجوم الصهيونيّ العام في فلسطين حين لاحت بمريد من البوض فور انتهاء العرب العالميّة.

عليه أنشأ العرب اللبنانيّ علاقات مدهة إجماليّة مع حكومات الاستقلال إلى سنة 1947 بما فيها حكومتا رياض الصلح الأوليّان. وباستثناء ما كان يصعب بعض الاضرابات من توتّر وضغف معدومين، حظي العرب بتقبّل رسميّ إجماليّ لنشاطه العلنيّ... بل برعاية رسميّة مباشرة لبعض من وجوه هذا النشاط. وهذا مع بقاءه ملازماً خطّ الهجوم على سياسات «الدول الاستعماريّة» الغربيّة، وخصوصاً بريطانيا، وعلى ملك الأرض عيد الله وعلى مواقف اتّخذتها جامعة الدول العربيّة أحياناً. وأنما العرب الذي كان لا يكدّ يخلو أسبوع، في تلك الأونة، من صدام بين عناصره وعناصر العرب الشيوعيّ فهو العرب السوري القومي. وفي نكزي وعد بلغبر (2 تشرين الثاني) سنة 1945، أسفر واحد من هذه الصدامات، في وسط بيروت، عن سقوط قتيل هو الشيوعيّ إيوار الشرتوني من مجلة الطريق وعن إصابة عناصر عدة من العرب القوميّ بجروح مختلفة.

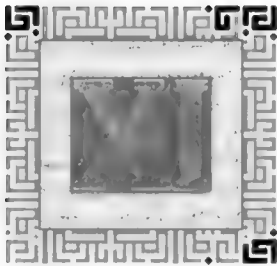
في مصر. ولا غرو أنه التقى أيضاً - وبخاصة - شكري القوتلي في الإسكندرية. وهذا فيما كانت المراض المطالبة بمحو القوتلي إلى السلطة تعصد التواقيع بأعداد ضخمة في سوريا.

لم يعد القوتلي إلى دمشق في حينه، ولا عاد مردم، بل أكمل الشيشكلي طريقه القصير نحو حكم استبدادي (قصير أيضاً) لسوريا. حين غادر رياض الصلح الحكم في شباط 1951، كانت دمشق غير دمشق التي زارها فهو تسلمه رئاسة الحكومة في خريف 1943، كان ما أطلق عليه لاحقاً اسم الميثاق الوطني - بين ما كان - ميثاقاً بين بيروت ودمشق. وهو ميثاق لبثت الثانية تميل تارة إلى إبرامه وتارة إلى نقضه. وكان رياض الصلح، بشخصيته وبتاريخه كله، ضيقة الإبرام من جهة بيروت. وكان في العاصمة الأخرى القوتلي والجابري ثم القوتلي ومردم. وهؤلاء لم تكن سياسة العلاقة معهم هينة دائماً من الجهة اللبنانية. ولكن رياض الصلح بقي قادراً على هذه السياسة. وأما في سنة 1951 - بل قبلها - فكان خصم رياض الصلح الذين تعصبوا مؤقتاً - برغم الخصومة - لواقفه اللبنانية، في وجه خالد المظلم ثم في وجه ناظم القدسي، قد وجدوا الوقت الكافي لكبح حملاتهم، وأخذوا يعيرون رياض الصلح بأنه ليس للرجل الذي يصلح لإصلاح العلاقات بين بيروت والانتخابات - على علاقتها - ودمشق الانقلابات.



## العبدانية واضطراب العلاقة بالسلطات

غير أن العلاقة بين العرب وأساط السلطة أخذت تضطرب كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة من الأربعينات، وذلك تحت وطأة عاملين: الأول اعتمد «عقيدة جدانوف» المتروكة (1947-1949) في الائتلاف السوفياتي، وقد نعت بالأحزاب الموالية لهذا الأخير، في الحركة الشيوعية العالمية، نحو اعتماد لهجة طبقية صارمة ضيّقت نطاق «الجهة الوطنية»، دون نقضها، وقلّلت من مكانتها في إستراتيجية الأحزاب، فعنت، بلفتة، من افتتاح هذه الأخيرة على جهات سياسية في السلطات وخارجها كقتت تتلمس إلى أمس معالقتها في «النضال الوطني الديمقراطي». هذه العقيدة قيّمت، في لبنان وسوريا، ملائمة العرب الصريحة لن كان يصنفهم ممثلين سياسيين للرأسمالية «الطبقية» من صناعية وتجارية وكبار ملاكي الأراضي، نلهمك بفئات أخرى أدنى درجة في السلم الطبقي. لم يتخل العرب عن إستراتيجية «الجهة»، ولكنه أمام النظر في تعريفه للعلاقة الجبهوية وأخذ يشد على قدرته للنضال الاقتصادي - الاجتماعي في وجه من كانوا أطرافاً مفترضين في تلك العلاقة. والعامل الثاني تلبيد الائتلاف السوفياتي لقرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني 1947، ثم اعترافه - بعد أشهر - بدولة إسرائيل فور إعلان قيامها. وقد هز هذا الموقف السوفياتي العرب نفسه إذ كان في الخط للمعادي لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين واشترك بفاعلية لجوع سنوات في «أعداء الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية» (وكان يرثسه معتمد جميل بيهم) فأخذ الموقف السوفياتي على حين غرة، ووجد نفسه مسموفاً إلى تلبيد التقسيم في بيان مشترك أصدرته معه عدة أحزاب شيوعية عربية. وقد شهت دمشق حركة نقمة على الشيوعيين قتل فيها ثلاثة من هؤلاء وجرح واحد. وألقيت، في بيروت كذلك، قنبلة على مقر العرب. وفي مطلع العام 1948، حُظر نشاط العربيين الشيوعيين في سوريا ولبنان وأُغلق في بيروت



176 مصطفى المرعسي

مقر العرب، وصورت أوراقه وجوهست منازل  
فادته فاضطروا إلى التخفي. كذلك أُرست  
هياكل موالية للعرب بتجميع نشاطها.  
ومع دخول لبنان العرب الفلسطينية، أُلقت  
أجهزة الأمن القبض على نحو عشرين من  
الشيوعيين بينهم قياديون واقتادتهم إلى  
سجن القلعة في بعلبك، ليقبوا فيه أشهراً  
من غير تهمة توجه إليهم ولا معاملة.  
وحين نظم العرب تظاهرة احتجاج على  
استمرار اعتقالهم أمام أبواب المؤتمر العام  
لنظمة الأونيسكو المنعقد في بيروت، قبض  
على بعض المشتركين في التظاهرة وقبض  
أيضاً على القائد النقابي الشيوعي مصطفى  
المرعسي المشترك، من جهته، بصفة مراقب،  
في المؤتمر وقد ألحق المرعسي برفاقه في  
سجن بعلبك.

وفي غمرة هذه العملية، كان فرج الله العللو  
الذي أقصي، يسعى من خالد بكداش،  
عن رئاسة العرب اللبناني في منتصف  
الأربعينات، يتعرض، وهو ملاحق مع رفاقه  
من جانب أجهزة السلطة، لعمله داخلية  
جديدة من جهة بكداش وأشياعه، سؤفا  
ترتد العللو في الانصياع للموقف السوفياتي  
من النزاع الجاري في فلسطين. وقد اضطرت  
العللو لاحقاً، بعد أن أقصي عن كل مسؤولية  
حزبية، إلى التقدم بنقد ذاتي مهين، تمهيداً  
لمودته إلى القيادة، حمل، في تاريخ العرب،

في الثاني من آذار 1947، عاد إلى لبنان أنطون سعادة من غربة أوجنتينية طالبت نحباً من تسع سنوات. وكان معه على الطائرة نفسها فوزي القاوقجي، العائد هو أيضاً إلى لبنان، ولكن من القاهرة، بعد غربة طالت كثيراً وطوّحت به بين أقطار عديدة والموجود هو أيضاً بعلبة جديدة من حلبات صراع منديد.

كان أنطون سعادة قد أمضى، في النصف الثاني من الثلاثينات، ثلاث عقوبات سجن متباعدة المدة، وذلك على أثر انكشاف أمر الحرب المزي الذي أشبه في سنة 1932 وسماه الحرب السوري القومي، وجعل له نظاماً محوره جعل العضوية عقداً بين المنتسبين والزعيم، وطلب الانضباط وإسلام النفس إلى هرم القيادة. وقد تسنّم مؤسس الحزب موقع «الزعامة» هذا محيطاً بإياه بشعائر الولاء والطاعة على غرار استوحى - شأن سواه من المنظمات المشابهة شكلاً في المشرق العربي - نماذج أوروبية كانت مبنية آنذاك للمقلّدين، وأخضها النموذج الفاشي الإيطالي. على أن أنطون سعادة - الذي درس الألمانية ودرسها - تغرّد بالاستقاة المباشر من القومية الألمانية الرومنطيقية، فأدخل فكرها السياسي إلى هذا المشرق، ولم يكن دخل إليه منها، قبل ذلك، غير فتات من الشعر والرواية. فكانت من تلك نظرية القومية السورية يصح تصنيفها في عداد «قوميات الأرض» إذ هي تفترض ثباتاً لسمات الأمة، أساس علاقتها بالأقليم الذي نمت واستقرت بين ظهرانيه، وذلك دون العرق والدين واللغة التي لا تُعدّ «جوهريّة» في تكوين الأمة. وهذا مع أن سعادة لم يأت بتفسيه فعلاً عن النظرة العرقية، وإنما وضع «الريج السلافي» (الذي قد يكون، بحسب رأيه، مستأزراً أو منعطفاً) في موضع «العرق النقي» الذي لا يصمد لأدنى نظر تاريخي، وخصوصاً في حالة إقليم كان، مدة تاريخه كله، متصبداً ومحتقلاً للفتوح والهجرات. وقد عدّ سعادة «الريج السلافي» السوري مستأزراً، بطبيعة الحال، معتقداً بما جاءت به القوميات المهيمنة من أخلاط نظرية زعمت لها، في تلك الأيام، صفة «علمية».

أنقى تأسيس القومية على الأرض الواحدة بسعادة أيضاً إلى القطع بوجوب فصل الدين عن الدولة. فلم يول اعتباراً إيجابياً، في تطّعه إلى مستقبل الأمة، لما هو قائم من المبنى الاجتماعية - الثقافية التي تتنازع هذه الأمة أو تتأزّر فيها. وإنما صرف هذه، عبر التنشئة والتنظيم الحزبيين، إلى

اسم «رسالة الرفيق سالم». وهي نص من النصير النموذجية لما كانت عليه الأدبيات الداخلية للأحزاب الشيوعية في هذه المرحلة من العهد الستاليني.

وفي دمشق، تقلّب موقف السلطة العاكمة من الحزب الشيوعي على إيفاع الانقلابات العسكرية. فمن مناخ المجاهدة الفاطمة الذي ساد بين الحزب والسلطة في أيام حسني الزعيم، إلى مناخ المداواة الواضعة، وإن متقطعة، والتعاون الانتخابي مع حزب الشعب في عهد سامي العنّاب، إلى حزمة الحركة النسبية وإلى التظاهر تضامناً مع كوريا الشمالية أو مناهضة للبيان الثلاثي في عامي ازواج السلطة (وذلك تظاهر أورت قمعاً دائماً) ... وقد صاحب هذا التقلّب ارتفاع شعار «الدفاع عن السلام» في دعاوة الحزب وصاحبته أيضاً حملة تطهير في صفوف الحزبيين السوري واللبناني أخرجت منهما من يصمونها بتهمة «التيتية». وفي هذه الحقبة أيضاً، زاد شعار «الدفاع عن السلام» من أهمية منظمة «أنصار السلام» التابعة للحزب ووسع كثيراً من نفوذها في الوطنين السياسيين والثقائي، مبرراً للعلمان، على الخصوص، وثوق الصلة بين الحزب الشيوعي وحزب الشعب.

أظهرت حملة التطهير استمرار التداخل (بل ازدياده) بين قيادتي الحزبين السوري واللبناني، وما كان لخال كبدش، على وجه التحديد، من سطوة في كليهما. ولم تلبث هذه السطوة أن تجسّدت في «قيادة عليا» للحزبين أنشئت في نهاية العام 1950. وفي ظروف الضغط التي صبحت تسلق الشيشكلي الدوب إلى قمة السلطة، انتقلت قيادة الحزب السوري نفسها في العام التالي، إلى بيروت. وكان موقف الحزب يزداد صرامة من الأحزاب السورية الأخرى التي اعتمدت شعارات مشابهة لشعاراته في الوطنين اللبناني والملاحي (الحزب العربي الاشتراكي، حزب البعث، الجناح اليساري من حزب الشعب،

تكوين «إنسان - مجتمع» مناهض للفردية و«حياة جديدة»، ينشئهما الحزب، ويكوّنان تعبير الأمة عن نفسها ومن بلوغها كمالها. وهذا أيضاً مبدأ كانت تتقاسمه، في أيام سعادة، عقائد متعارضة كلياً، من وجوه أخرى، من قبيل النازية والشيوعية والصهيونية. وكان لنفور سعادة هذا من نفوذ «الإكليروس» (يقطع النظر عن ديانة هذا الإكليروس) مصدر آخر هو المصدر الماسوني. فقد كان سعادة قد التحق بالماسونية في شبابه الأول، وأصبح أميناً لمسز محفل من محافلها، في مهجره البرازيلي، كان يرثسه والده خليل سعادة. وقد انفصل سعادة عن الماسونية بمودة، معللاً انفصاليه بالرفضية في تكريس جهده للسياسة، وهذا حق لم يجد من المحفل وأعضائه إقبالا جادا عليه. ولعل من آثار هذه المرحلة في سيرة الرجل تشده في الميل إلى السذجة وهذا الإفراط في الطابع الشعائري الذي طبع به سلوك محازبيه والعلاقة التي أنشأها بينه وبينهم.

وأما تصوّر «الأمة السورية» فهو غرنسي البدايات، عرفته أواخر القرن التاسع عشر مركباً يناطح السفينة العثمانية المخضعة، للمطامح الفرنسية في سوريا ولبنان وفلسطين. وقد منحه كماله، غداة الحرب العالمية الأولى، اليسوعي البلجيكي هنري لامنس في صفحات من الإقليم السوري لا تختلف بشيء ذي بال في النفس والمآل، وإن اختلفت في المراجع والتفاصيل، عما كتبه أنطون سعادة في الموضوع نفسه، بعد ذلك بنحو من عقدين. وتظهر طواعية هذا النوع من الفكر لرائد أصحابه، في الحاضر، عبر انقلاب لامنس على سوريا حينما عزم غرو على تقسيمها، بعد شهر، لا أكثر، من معاصرة بليغه، سورية الهوى القومي، فأها الأب اليسوعي في الإسكندرية. فقد انقلب الوصف الذي كان استوى أساساً للقومية السورية إلى أساس للقومية اللبنانية، ولم يتغير من معالمة العانة، المرسومة بتقسيم الأرض وخصائصها في العاليتين، غير أسانها. وتظهر الطواعية المشار إليها أيضاً في انقلاب سوريا الطبيعية التي كان سعادة قد كدح أشد الكدح في إخراج صوتها للعيان طوال الثلاثينات إلى الهلال الغصيب، وذلك بعد أن ضمّ إليها الرجل العراق بلا انتظار مزيد من التمحيص، غداة عودته التي نحن بصدها من المهجر، وجعل جزيرة قبرص نجمة الهلال الغصيب... كان لامنس قد اضطر إلى التضييق وأما سعادة فوجد نفسه محبواً على التوسيع. كان هذا هو شأن

إلخ). وهذا موقف تغير لاحقاً مع رحيل ستالين ثم مع خلع الشيشكلي وخروجه من البلاد. على أن لهجة بكداش، في تلك الألية، بقيت أميل إلى التشدد من السيادة العملية للحزب في مواجهة الإقطاع والبرجوازية، على اختلاف شرائعها، ومن كانوا يعتبرون ممثلينها السياسيين في سوريا. وبدا بكداش حريصاً على ألا يغتر محازبوه كثيراً بالانفتاح الواضح من جانب شخصيات وهيئات سياسية متباعدة المشارب على حركة «أنصار السلم» مثلاً.

على الرغم من هذه القلاقل كنتها، بدا الحزب اللبناني، مع انصرام العام 1948، واحداً من أقوى الأحزاب اللبنانية، وأصبح أفرعها نشاطاً على الإطلاق. لم يكن تخفي قاداته واعتقال بعض من المسؤولين التوتطين فيه قد فت في عضده، ولا أضعف حركته دخول قائده النقابي مصطفى العريس السجن وخروجه منه تكررراً في مدى سنة 1949. وقد أفضى الحكم، في نهاية ذلك العام، على العريس وعلى رئيس الحزب نقولا الشاوي (التواري) بالسجن مدة سنة، إلى تظاهرات متفرقة، في العاصمة وفي مدن أخرى، لم تسلم من إراقة الدماء ولا من الزيادة في عدد المعتقلين. وكان بعض هذه التظاهرات نساءياً تصدّرته زوجة مصطفى العريس.

وطوال سنة 1950، استوت الحرب الكورية و«البيان الثلاثي» الشهير ومشروع المعاهدة الاقتصادية والثقافية بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية أسباباً لتظاهرات أخذ يعزكها الشيوعيون كل أسبوع تقريباً، في بيروت وطرابلس خصوصاً، وكان بعضها ينتهي بمنى. وكانت هذه التظاهرات تفضي عطفاً من الصحافة المعارضة لحكم شاربه الخوري ورياض الصلح ومن الساسة المعارضين أيضاً. فكان بعضها يضم آلافاً وكان معاصرون كثيرون يتطوعون للدفاع عن الموقطين. وقد ظهرت في المؤتمر الذي عقدته حركة «أنصار السلم» في بيروت، سنة



«خرافات الأصل» التي تتخذها العقائد القومية. فهذه تنطلق من إنكار: تنكر أن نوازح العاضر هي أصلها الفعلي وهي الوجهة والمؤلفه لصور ماضيها، بما فيه ماضي الأرض نفسها وما ينسب إليها من «دعوة». وهي تستبدل بالنوازح تلك تأليفاً بعينه للتاريخ ما هو إلا واحد من تأليف ممكنة، وهو الذي نسوغه تلك النوازح نفسها. وتبني الأرض نفسها طيعة في لحظات التأسيس. فالأرض، بعد ذاتها، يسعها أن تكون جزيرة ضئيلة الجرم، ويسعها أن تكون قارة. فلكل من هاتين شخصية طبيعية.

وسواء أشعر سعادة بحقيقة دافسه أم لم يشعر بها (إذ لا أهنية تنكر له الشعور) في هذا المعرض فإن التوسيع (أو التوسيع) الذي يبادر إليه على عجل (قاصداً بشدة دهشة المثقفين المبعوثين من بين أركان حربه) لم يكن مرده إلى أفضلية جبال البغدياري حداً شرفياً لسوريا الجديدة على تخوم البادية الشامية و«ملتقى دجلة» ولا عظمة الحضارة القديمة في ما بين النهرين، وإنما كان نصراً العراق الهاشمي المتزايد من أوائل الأربعينات. كان مرده التوسيع، بالتالي، إلى اشتغال «الهلال الخصيب» (الذي ظل سعادة يكابر، شيئاً ما، في الانتساب إلى اسمه هذا) في الصراع السياسي للفعلي، مدة عقد من الزمن، على «سوريا الكبرى». وكان نوري السعيد قد رفع لواء الأول ورفع عبد الله، أمير شرق الأردن ثم الملك عليه، لواء الثانية في حركة تجاذب وتواطؤ توالفت فصولها تحت العين البريطانية الساحرة. وكان مدارها السيطرة، بصورة ما، على الدولة السورية. فنضمت هذه إلى أحد المرشحين إذا غلب التجاذب، أو يُملى عليها الدخول في اتحاد يدخله معها العرشان إذا أمكن التواطؤ. في كل حال، كانت بادرة أنطون سعادة أخذ علم بالعضور الراهن للعراق في سوريا ومصرى ضمناً إلى اتخاذه سداً، ولم تكن ثمرة استخلاص نظري للهلال الخصيب من أضواء التاريخ ومعالم الأقاليم.

وقد ذهب الرجل بعيداً في الدائرة لتسوية انقلابه هذا. فزعم أنه مجزء تدقيق للحد الشرقي لسوريا الطبيعية كان قد أجله في طبعة الثلاثينات من خريطته. وذكر إرادته «ملتقى دجلة» (لا الفرات) في تعيين الحدود الشمالية الشرقية لسوريا في طبيعتها القديمة تلك على أنه دليل على ورود العراق في حساباته منذ ذلك. وهو ما يحضه أدنى نظر إلى خريطة هذا الإقليم. فإني

1950 - على سبيل المثال - وفرة عند الهضبات الظهيرة للحزب الشيوعي أو «الجبهة»، فضلاً عن أنشاع شبكة العلاقات التي كانت تشد العرب آنذاك إلى الأوساط السياسية المعارضة.

وفي ميدان العمل والمهن، كان الحزب مسيطراً على نقابات عدة (عمال البناء، عمال التجارة، عمال الطباعة، إلخ)، ملتزمة في ما كان يسمى «اتحاد نقابات العمال» وكان نافذاً في نقابات أخرى. وقد راح يقرن في معانته ما بين الدفاع عن «حزب الشعب» والهجوم على «الروحين لحزب عالية الثالثة». غير أن هذا العضور المعتبر في جانب من الحركة القتالية (بما فيه بعض من أكثر النقابات صدارة) لم يكن يخفي عن الحزب نفسه بقاءه منتصفاً، من حيث المنبت الاجتماعي، إلى البرجوازية الصغيرة بشرائع مختلفة منها. فكان بكداش يعني على حزبه افتقار «القاعدة الجماهيرية البروليتارية». وكان المعامون وطلاب الحقوق، يليهم الأطباء والمعلمون والمهندسون والتجار، أوفر الفئات المهنية حضوراً في هيئات الحزب القيادية. طبعاً لم يكن التخريج «النظري» لشبه الانعصار هذا صعباً على الأيلوجيين الشيوعيين في تلك الأيام. ولكن «خطر» انسياق الحزب إلى سياسات ترجع تكوينه الاجتماعي الفعلي كنز، باعترااف بكداش نفسه، قائماً على النوا.

ثم إن وفرة مناصري الحزب وكثرة من كانت تجذبهم من السياسيين والفاعليات الاجتماعية المتنوعة لضافات منظماتهم «الجبهة» أو تجتذب عرائضها تواقعيهم، لم تكن لتعجبا عزلة الحزب المبينة، في تلك الآفة، ومظهرها حال الافتراق الشديد بين خطه السياسي ومسالك القوى السياسية الرئيسة في البلاد. وهو افتراق كان يمنع أن تنشأ علاقة ثابتة (تعتنى الظروف الانتخابية أو السياسي الصابر أو نطاق التناوش مع أجهزة

«ملتقى دجلة» غير مجرى دجلة. وهو ليس إلا نقطة حدودية تقاطع عندها حدود الدول العالمة الثلاث: تركيا والعراق وسوريا، وذلك عند النهر المذكور. وهذا فضلاً عن أن سعادة لم يجعل مجرى دجلة نفسه حيداً شرقياً لسوريا الجديدة. وإنما جعل هذا الحيد جبال الليختياري، مستكماً وضع اليد على العراق إلى حدود فارس، وموسماً مدخل العراق نفسه إلى الخليج به الاستيلاء» على الكويت! وفي خارج نطاق الدول «السورية»، كان سعادة قد ربط سلفاً نزاعين مع الدولتين الكبيرتين في الشرق الأوسط: مع مصر إذ «استملك» شبه جزيرة سيناء ومع تركيا إذ «وضع يده» على كيليكيا، فضلاً عن رفضه، بطبيعة الحال، ضم تركيا لواء الإسكندرون... ولا ننس قهرس وما لها من شأن عند اليونانيين وعند الأتراك.

لا ريب أن أنطون سعادة كان يسد فجوة هي فجوة الحاجة إلى «خرافة مؤنسة» لمشروع كفت تصطرع على تعقيته، أو على منعه من التحقق، فوق مختلفة قد لا يكون بعضها أولى اهتماماً عملياً لعمل سعادة من أصله. ولكن سعادة، من جهته، كان يؤنس (بمعل من أو بلا علم) لعور يتولاه في هذه المعمة الجارية وليس في ما يتخطاها أو يغيرها، وهذا أياً يكن منظور النظرية ومرام صاحبها.

## ٢< 104 سعادة وحزبه في السياسة اللبنانية

على الرغم من الدائرة الشاسعة لـ «نظرية» سعادة ومن وجود معارزين له في خارج لبنان (في سوريا، على الخصوص) فإن الدور «المنتظر» له، في الدوح الأخير من الأربعينات، لم يكن له غير قاعدة واحدة يصح التعميل عليها. وهذا إذا تجسنت نزعات التوحيد (أو التوسيع) المعتملة في أقطار الشرق (بما فيها سوريا الصغرى) في حركة تتعدى إعلان النوليا. ولم تكن تلك القاعدة غير لبنان. وكان الساسة الذين كانت في يدهم دقة هذه البلاد ينظرون إلى نشاط أنطون سعادة، بعد عودته، وإلى معاني كلماته ومسالك حركته في نطاق تقويمهم الدائب لماجريات هذه المعمة بأطرافها كافة. وكانوا قلقين جداً من إطباق محتمل تنتهي إليه المعمة المذكورة على البلاد التي يحكمون، فتفسر على أمر لا يريدونه لها ولا يريد لها

الأمن) بين الحزب وأبي هذه القوى. هكذا راحت جاذبية التظاهرات واللقاءات التي كان الحزب أو مناصروه يدعون إليها تخيب ابتداءً من منتصف العام 1950. حتى إذا حلت سنة 1952 (وكانت الانتخابات النيابية قد جرت وارتسمت خريطة جديدة للمعارضة السياسية في البلاد) لم تجمع كل من التظاهرات والاجتماعات المتفرقة التي دعا إليها الحزب، في بيروت وفي طرابلس (في نكس الثورة البلشفية مثلاً) أكثر من عشرات.



من يمتلئون: أي الكثرة الساحقة من أهل البلاد. وقد ظهر هذا القلق (الذي زاد طينه بلة - وأية بلة - نكبة فلسطين ثم بدء العصر العسكري في سوريا) في عصبية المسؤولين الصريحة حيال كل خلل يطروا، بل حيال كل تصريح يطلق، ويبدو مرجعاً لتهاافت الموازين الدقيقة التي كانت ترمى شيئاً يتمين علينا أن نسميه باسمه: النظام الإقليمي العربي. فهم كانوا عاكفين أن بلادهم قد لا يكون لها استقرار إذا طغى منطق القلبية في هذه الموازين على منطق الضغوط المتوازنة. بل إنهم كانوا يخشون أن لا يبقى لبلادهم وجود أصلاً إذا حصل هذا الطغيان. وهم - على ما ظهر من بعد - لم يكونوا مخطئين في تحسبهم، وإن يكن رهانهم على استقرار «النظام العربي» قد باء، بُعيد رحيلهم عن الحكم، بالخسران المبين.

كان أنطون سعادة قد اختار الهجرة المؤقتة إذن، في سنة 1938، مبتغياً النجاة إلى حزبه في مهجره السابق، واستغفار إمكانات مالية هناك كان العرب محتاجاً إليها. وقد يكون تحسب أيضاً من إقدام السلطة المنتدبة (التي تلقبها في أوقها بـ «الفوهور») على سجنه مرة أخرى بداعي الميل إلى النازية، وذلك في مناخ الاستقطاب الذي استشري في أوروبا ليغضى إلى الحرب العالمية الثانية. وقد اعتقل الفرنسيون ثم البريطانيون فعلاً محازبين عديدين لسعادة في المرحلة التي تلت رحيله. ومال هؤلاء إلى السلطة الفيشية الموالية للمحور، في سوريا ولبنان، بعد سقوط فرنسا، معيّنين على عدائها لبريطانيا الرابطة في سائر أقطار المشرق ولليهود في فلسطين. ثم اشترك حزبهم في معركة الاستقلال، وكان سعيد فخر الدين الذي سقط في بشامون رفيقاً لهم. وعلى الأثر، تقدم العرب بـ «علم وخبر» في عهد حكومة رياض الصلح الأولى وولاية كميل شمعون وزارة الداخلية، مكتفياً من اسمه بصفة «القومي» وحاذفاً صفة «السوري» ومعيناً «غايتته» على أنها «استقلال لبنان» ومستبياً نعمة ثابت وأسد الأشقر ويونس مجدلاني هيئة إدارية له.

في تلك المرحلة الفاصلة ما بين الاستقلال وعودة سعادة إلى لبنان، سلك العرب مسلكاً ملائماً للنظامين الاستقلاليين في سوريا ولبنان وترك جانباً المظاهر العسكرية وشعار «الزبدة» والتحية باسم سوريا، والتركيز في المنشورات العربية على «الأمة السورية»، وتمكّن، بقيادة مجلسه الأعلى الذي كان يتصدره نعمة ثابت ومأمون أيام، من التوسع في أوساط مختلفة، معقفاً تنوعاً في الأصول الجبهوية والطائفية لأعضائه قلماً تحضن، في لبنان، لحرب آخر. وكانت له صلات متقلّبة بالسياسيين من أمثال سامي الصلح وكميل شمعون وكمال جنبلاط وجبرائيل المروميل لنعوذ، إلخ. لا نجد دليلاً على أنها كانت تخرج، في مذهبها وجزرها، عن منطق التحالف والتخلف السياسيين (الانتخابيين، خصوصاً) الجاري على علاقات هؤلاء السياسيين في ما بينهم. وأما السجال العنيف فدار، في تلك الأيام، بين الحزبين الشيوعي والسوري القومي، ولم يغل (في مرة من المرات، على الأقل) من إسالة المعاء.

وتفيد مذكرات جوليت المير، زوجة أنطون سعادة، أن النشرات الحزبية كانت تصل إلى زعيم الحزب بالبريد. وتوحي المذكرات أن هذا الأخير أصبح غير راضٍ عن الخطّة التي اعتمدها القيادة لسياسة الحزب في لبنان، ورأى فيها خروجاً على المبادئ التي وضعها هو للحزب. ولكن لا يوجد في مراسلات سعادة المنشورة ما يعتبر عن محاولة من جانبه لمجادلة القيادة العاملة في بيروت وإصلاح ما اعتبره خللاً أو ينزح بحدة الضربة التي وجهها إلى بعض من أبرز وجه الحزب بعميد عودته إلى لبنان. ويبقى القائل الذي يبدو متحكماً في توقيت عودته (وقد تركت فيها مدة طويلة بعد الاستقلال وانتهاء الحزب) رغبته في توجيه دفعة الحزب في معركة الانتخابات النيابية لسنة 1947.

وإنهم من مذكرات بشارة الخوري أن السلطة اللبنانية كانت راضية، على وجه التحديد، في تأخير عودة سعادة إلى ما بعد تلك الانتخابات أو في التفاهم معه على ضوابط لسلوك الحزب في المعركة الانتخابية. على أن هنري فرعون، وزير الخارجية، أصّر في رواية بشارة الخوري، على الإنزاح للرجل بالمودة إلى بلاده، محتجاً بتمهيد بذلك لمراجعه من أركان الحزب. والواقع أن سعادة حصل على جواز للسفر لا من القنصلية اللبنانية في الأرجنتين بل من نظيرتها في البرازيل، وذلك بعد مطاولة ضلع فيها الوزير المفتوح الكتاني يوسف السودا.

أعدّ معازيو أنطون سعادة له استقبالاً حاشداً في مطار بيروت، اشترك فيه، على ما يظهر، كثير من المعارضين السوريين. وكان نفر من قادة الحزب قد لاقوا زعيمهم إلى القاهرة حيث أقام أياماً لإنهاء الترتيبات معه. ومن منزل مأمون أياس، في الفيديري، ألقى سعادة خطبة في مستقبله حصرت في حربه مُنَجَّرَ الاستقلال من إيقه إلى يائه. فنسب إلى الحزب خفق الإعلام الوطنية وأقول الإعلام المحتنة. واعتبر الاستقلال «خطوة هامة» لها ما بعدها والفضل فيها لـ «عمل» مستقبله و«جهاد»هم «المنظم». ورأى أن هؤلاء ليسوا «كالفئات الأخرى» التي جاهدت «جهاداً اعتباطياً» وأن جهادهم «لم يكن تحت حماية العراب البريطانية». وعلى هذه الشاكلة، راح سعادة يشدد على «انفراد» حربه بالجهاد، وإنقاذ «شرف الأمة». وما إن أكّد «الزعيم» أن معازيه ليسوا «كما أشاع الأجنبي أعداء للبنان والكيان اللبناني» حتى ارتدّ إلى السؤال «وما هو الكيان اللبناني؟» ثم أجاب بأن هذا الكيان ليس به «قلب من حديد يوضع فيه الفكر» وإنما هو «دائرة ضمان» ينطلق منها الفكر لينتهي إلى جمع «الأمة كلها على مستقبل لا تحيد عنه قيد شرة». وهذا قيل أن يخلص إلى القول إن هذا الكيان «وقف على إرادة الشعب اللبناني» و«إن الحزب لا يريد أن يفرض على الشعب اللبناني شيئاً فرضاً». بعد ذلك، وصل الخطيب إلى حديث جامعة الدول العربية فأعترها «تحقيقاً لما نادى به الحزب»، بخلاف ما أراده أصحاب «العروبة الباطلة» من دعاة الوحدة القومية العربية.

وقبل أن يصل سعادة، في ختام خطبته، إلى العَصَ على الجهاد في سبيل إنقاذ فلسطين، مشنداً على أن هذه المهمة «أمر لبناني في الصميم»، توقف، مَرَّةً أخرى، عند «حالة الاستقلال العاصرة» ليجد فيها مرحلة واحدة من مرحلتين يتوجب اجتيازهما لتتخرج الأمة من السجن. «نحن الآن خارج للقوايش ولكننا لا نزال ضمن السور. الأبواب مفتوحة. التي إلى الداخل، أما التي إلى الخارج فلا يزال عليها السجانون وهم دائماً منّا في الغالب».

استثارت هذه الخطبة غضب أهل الحكم. وخلفت المسؤولين عن الحزب أو أهتهم، على الأقل، في تلك المدة، في حال قلق وذهول. كان الخطيب الذي «جاهد» بالمراسلة من وراء البحار مدة السنوات الحاسمة التي مهّدت للاستقلال والسنوات التي شهت معركتي الاستقلال والجلال، يصادر هذا كله (وقد تضافرت لتحقيقه قوى وجهود يصعب حصرها وتكثّرت له قيادة سياسية معلومة بأسماؤها) لصالح حزب لم يكن لأحد أن ينكر دوره العلوي المقتنع والحدود في هذا كله، ولكنه هو نفسه (أي الحزب) لم يكن يخطر له ببال، على الأرجح، حتى سماعه خطبة زعيمه، أنه صاحب الفضل كله في هذا الذي جرى كله. ولم يكن هذا الضرب من الإفراط في العصبية وفي تقدير السور والقوة جديداً على أنطون سعادة. فهو كثيراً ما باغت أنصاره بنسبته إلى الحزب عديداً في الصفوف ومستوى من القدرة (من القدرة العسكرية على الخصوص) وحالاً من الجهورية لم يكن الأنصار - بشهادة بعضهم - يلتمسون ما يوحى بوجودها أو بوجود ما يقرب منها في واقع الأحوال. كان جانب كبير من صورة الحزب عند سعادة ينبثق من باطن سعادة نفسه، فلا تقبّده معاناة الرجل لحزبه القائم فعلاً - بل إن نصوص الرجل تفضي إلى رسم لما يشبه الأولي المتداخلة، ولكن أصغرها جرمها يستوعب أكبرها حجماً. الزعيم يستوعب الحزب (الذي هو «الدولة المستقلة») والحزب يستوعب الأمة (التي يستوي الإنسان - المجتمع قواماً لها). يتمّ ذلك بقوة متسلسلة الفعل هي «البطولة المؤيدة بصحة العقيدة». فهذه هي قوة «النهضة القومية الاجتماعية» التي تكون الأمة، قبل أن تضوي إلى صفوفها، متخبطة «في فوضى لا مثيل لها».

هذه خلاصة لا ظلم فيها لفكر كان أشبه بالسحر. فهو قد حلّ المشكل الذي اخترق تاريخ الفلسفة، لا بالفلسف على أصول التفلسف وبتجسيم مشقته وحفر المسالك في أوعاره التراصية، بل بنعت لفظ واحد من لفظين: مائة - روح... لنقل إذن «مرحجية»... ثم لنقل أحياناً: «وحدة الوجود». هكذا أيضاً حلّ سعادة مشكلة التجاذب بين «الفرد» و«المجتمع» (وهو مشكل متعزّك في تاريخ المجتمعات، وقد استقطبت عقده جهود علوم الإنسان والمجتمع، فضلاً عن الجهود الفلسفية) بمواجهة للفظين على غرار المراجعة التي أجراها في المرحجية. فكان الإنسان - المجتمع. ولكن الإنسان - المجتمع هذا ليس خالي الوفاض من المعنى، على غرار سابقه الذي كان مجرد إشاحة عن المشكل. بل إن الإنسان - المجتمع هو أداة الشفط المتسلسل التي تنتهي بالأمة إلى التجسد في الزعيم عبر الحزب. فلا يبقى من «فرد» غير «الزعيم». ولكن هذا الفرد

ليس أحد الفاتين من أفراد البشر. بل تشبه الزعامة فيه «جسد الملك الصوفي» الذي كان خالداً في تصوّر القرون الوسطى الأوروبية، بخلاف «جسد الملك المادي». على أن الصورة الأقرب، وهي قد تكون أقامت على نحو ما في مخيلة سعادة نفسه، إنها هي صورة المسيح والكنيسة والعالم. فإن روح الأمة المتكثفة في الزعيم تعود لتنتشر في الأمة بتوسط الحزب وبفعل النظام والعقيدة، وهذا شأن المسيح الذي تجسده الكنيسة لتنتشر جسده في بني البشر بفعل البشارة والمعمودية. عليه كتب أنطون سعادة:

«المسيحية ابتدأت بغره وكذلك المحمديّة وكذلك القوميّة الاجتماعيّة». وكتب:

«أمنتكم بي معلماً وهادياً للأمة والناس ومخططاً وبانياً للمجتمع الجديد وقائداً للحركات الجديدة الناهضة الراحفة بالتحاليم والمثل العليا إلى النصر. وأمنت بكم أمة مثالية معنوية وهادية للأمم، بنامة للمجتمع الإنساني الجديد، قادة لقوات التجديد الإنساني بروح التحاليم الجديدة التي تحلّلون حرارتها المحيية وضيائها المنير إلى الأمام جميعاً (...). وعليه، أيضاً جعل سعادة، منذ أوائل حركته، من عيد ميلاده عيداً للحزب، على رجاء أن يصبح، مع بلوغ «النهضة» أهدافها، عيداً للأمة التي ستؤول بدورها هداية الإنسانية.

وهذا كلام ليست «الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الغالبة» غير صدى خافت له، مع العلم بأن الغفوت ليس نقيصة ههنا. فإن قطب الزعامة (وهو محل الكشافة القصوى) غير مائل سلفاً في الحالة العربية، وإن يكن محتمل التواء، وفي ركابه العنف المترتب عن كثافة تماهيه بالأمة افتراضاً وتماهي الأمة به طلباً. وأما في حالة سعادة، فإن العنف مائل فوراً ولا يحده شيء. لا يحده شيء غير ما سباه سعادة نفسه «الانحراف» أو «الغبانة» في حالة نعمة ثابت وأصحابه. وهما «انحراف» و«غبانة» مباركان، في هذه الحالة، لكونهما صدوعاً بأن «المجتمع» لم يصبح - ولن يصبح أبداً - «إنساناً» واحداً يتكاثر، وبأن ما يخرج من الأمة عن حدود العزب ليس مجرد «فوضى لا مثيل لها» وبأن عالم البشر كثير ومتضارب لأن جدل الأفراد والمتعدّدات (والمصطلح الأخير لسعادة) لا مأل واحد له ولا منتهى. فلا يمكن أن تختصر العالم، لا في الحال ولا في الاستقبال، وحدانية الزعامة التي تبدأ بتصنيف نفسها ثم تزد الأمة، وفي ركابها الإنسانية، إلى نورانية تعاليمها. لذا احتاج حزب أنطون سعادة، على الدوام، إلى بدائل من نعمة ثابت ليستمر ويستعيد توازنه كلما اختل. وهو لم يتمكن من الحضي في السير على حبل أزماته المشدود، إلا لأنه لم يكن، في أي وقت، قابلاً للردة إلى صورته التي تفتقت عنها مخيلة زعيمه.

إنّ، استدعى منير الأسن أنطون سعادة، بعد يوم وبعض يوم على الخطبة التي ألغاه في مستقبله. وكان الفرض المصّرح به للاستدعاء الوقوف من سعادة على تفسير لما جاء في خطبته بصدد الكيان اللبناني، وهو ما اعتُبر مناقضاً لمنطوق الترخيص المعطى للحزب في سنة 1944. امتنع سعادة عن الاستجابة فأبدلت بالاستدعاء منكرة إحضار ثم منكرة توقيف. فكان أن عمد سعادة إلى التخفي، فتنقّل بين مواضع مختلفة من الجبل. ولكنّه كان يوجد أكثر ما يوجد في بلدته ظهر الشجر محيطاً نفسه بحراسة مسلّحة وبمناصر مراقبة لحركة قوى الأمن تنذره في حال توجّهها إليه. وكان يقضي ليله، غالباً، في غير الموضع الذي يظهر فيه نهراً يستقبل فيه زوّاراً يعادونه، على الفصص، في موضوع الانتخابات ويدير منه (ومن سواء) شؤون الحزب أو يعالج أزمة الحزب، على الأصح. ولم يكن العنبر على سعادة وجلبه أمراً عصياً على جهاز السلطة. ولكن كان ممكناً أن تسفر المداهمة عن إراقة للدم، فيخرج للشكل عن حده المرسوم. لذا تطوّرت هذه المسألة، مدة سبعة أشهر، على خطّين يرجع أتباعها لم يكونوا متوازيين. فمن جهة، كان الرُشّعون الغوريون، في جبل لبنان، يستثمرون «المنكرة» في استدراج تأييد الحزب السوري القوي لهم في الانتخابات، متعهّدين بمقايضة هذا التأييد بسحب المنكرة. وهكذا تضعف عنف الحملة التي شنها سعادة على أهل الحكم يوم عودته إلى لبنان في التصويت لسليم الغوري، شقيق رئيس الجمهورية، وجبرائيل المرّ. وهذا في وقت لم يتمكن فيه الحزب من تعصيل مقعد نيابي واحد، وحصلت لائحة سليم الغوري نفسها على قنّة من مقاعد الدائرة. وأمّا في الجهة الأخرى، فكان وسيط من الحزب يروح ويغدو بين هذا أو ذاك من أركان الحكمة وأنطون سعادة.

وكان يُعرّض على سعادة للتوقيع نصّ من سطرين وضع رياض الصلح صيغته الأولى. كانت الصيغة تطلب إليه الإخلاص للكيان اللبناني والعمل على أساسه الحاضر «بمن أيّ تحفظ». ولكن سعادة تحفظ. فقبل تأكيد الإخلاص للكيان طالما أن الكيان «يعتبر عن إرادة الشعب اللبناني» أو «يؤمن مصلحة» هذا الشعب، وهو ما كان يُشرع باباً لترك تغيير «الإرادة» و«المصلحة» في عهدة «الرّعيّين». على هذا، أغلق باب التفاوض مفتّحاً وجري ما جرى في الانتخابات واشترك سعادة وحزبه في الحملة عليها مع قوى المعارضة العديدة ولكنهما حصلتا من جبرائيل المرّ، نائب رئيس الحكومة، تعهداً بسحب المنكرة لقاء تأييد الحزب إنّه في الانتخابات. وقد تمّ ذلك في أيلول، أي بعد خفوت الحملة على الانتخابات، شيئاً ما، وتضامناً أحمد الحسيني ووزير العدليّة مع المرّ في طلبه.

ولا نعترف من المصادر المتاحة اليوم حروفية النصّ الذي وقّع عليه أنطون سعادة. ولكن ورقة بخط يد سعادة كان يحتفظ بها نعمة ثابت ترجّح، إذا قرأناها بالكلام المنسوب إلى وزير العدليّة في مجلس الوزراء، أن يكون قد تمّ التوصل إلى صيغة سطني. أي أن تأكيد الإخلاص للكيان «طالما أنّه» يعتبر عن إرادة الشعب اللبناني، حل محلّه



177 أرطسان الحسوب  
القمي في استقبال  
سفارة يوم مولده  
من القنصل  
178 بطون سفارة





179 الملح متوطاً  
الزميم والظوي في  
اجتماع شورة  
180 سلفة في البناء  
معاكمته



تأكيد الإخلاص «لإزادة الشعب اللبناني والمكيان اللبناني بحبوه العاضرة والعمل على أساس هذا المكيان». الصيغة الأولى هي التي اقترحها سعادة، معذلاً ما أملاه رياض الصلح، والثانية هي التي كانت موجودة بخط سعادة في عهدة نعمة ثابت واعتبرها سعادة نفسه «النص الأخير»، والفارق بين الصيغتين جلي.

في مرحلة التحقّي النسبي والملاحقة المتراخية هذه، كان أنطون سعادة يبعد إحكام قبضته على الحزب ويطيح أركاناً له رأى في سلوكهم تغليباً لدواعي السياسة على صراحة العقيدة ورفاقاً له آخرين لاحظ عندهم ميلاً عن ثوابت العقيدة نفسها وداخلت مرجعياتهم أسماء وأفكار مغايرة لما كان يراه مجبلاً في اسمه وفكره. ضمت الفئة الأولى أمثال نعمة ثابت ومأمون أيّاس وأسد الأشقر. وضمت الثانية أمثال فايز صايغ وغسان تويني ويوسف الخال. وأنطون سعادة الذي وفق على الدوام ما بين إحاطته نفسه بشعائر التقديس الفاقعة ولزومه جانب التهذيب ولطف الماشرة في سيرته مع رفاقه، لم يكن يلزم جانب الورع في معاملته لمخالفيه. وعليه، شجع نعمة ثابت، وهو يطرده من الحزب، بلقب «الغائب» واتهم غسان تويني في «أخلاقه». وكان في البداية أرفق بفايز صايغ، فطلب إليه الإشاحة عن كيركشارد وبردايف والاعتماد بـ«التعاليم» السورية القومية وبكتاب نشوء الأمم لمؤلفه «الزعيم». ولكن صايغ انتهى «خائناً» أيضاً. إلخ.. وبعد طرد من طرده، استغرقت حركة الضبط والربط هذه مدة غير يسيرة كان سعادة يشكو فيها فتور همة البعض من المقربين إليه وإثارة شجون معيشتهم أحياناً على «الواجب» العربي. هكذا وصل في نهاية مسيرة «التطهير» والنصيب هذه إلى حل قيادة الحزب من أصلها (أي مجلس العهد والمجلس الأعلى) وحصر السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الزعيم. وكان قد قُرب إليه بعض من لم تكن لهم طابع «المثقفين» الصعبة، من أمثال الضابط عشاف كرم، أو بعض من لم يكتسبوا إلا لاحقاً من أمثال هشام شرابي الذي حمله الزعيم على قطع دراسته في شيكاغو والعودة إلى جواره في بيروت ليعمل «ناموساً» له من جديد. وقد وقع حل القيادة المشار إليه في نيسان 1949 أي قبل إعدام سعادة بنحو من ثلاثة أشهر.

## ٢٠٦. وقع «النكبة» وجاذبية «الثورة»

بين عودة أنطون سعادة إلى حركته العلنية في بيروت، بعد سحب مذكرة التوقيف، في أيلول 1947، واختلافه مجدداً على أثر حادث الجثيرة، في 9 حزيران 1949، عام وتسعة أشهر شلّتها أحداث جسام. اتخذت منظمة الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين ثم بدأت الحرب في فلسطين لتنتهي إلى «النكبة». وقد اشترك أفراد من الحزب، بصفتهم أفراداً، في حرب فلسطين، متطوعين بين من تطوع. وأما زعيم الحزب فأعلن، حالما رجعت كفة «التقسيم» في المنظمة الدولية أن محازبيه في حالة حرب من أجل فلسطين، ودعا «نظار التريب» والمزبّين إلى إحصائهم «جرائد جرائد» والمنفقات والمديريات إلى

تسجيل الراضين ليحاربوا في «الجيش القومي الاجتماعي» تحت راية الزبوجة».

لم ينشأ هذا الجيش قط. ولا مكان يوجد ما يوحي بإمكان نشوئه حين أعلن. فقد كان حزب سعادة في أزمة مالية مقيمة، ولم يكن ما تفرغ عليه من سلاح عذّة تصلح لحرب. وكانت تقابل شعارات التسجيل للحافّة بشخص الزعيم حالة شع في موارده المالية المتقشرة على تفرعات حزبيين قديرين. وهي حالة ألزمت أسرته - على ما يتّضح من مذكّرات زوجته - بأشدّ التقشف. وقد رفض سعادة تشجيع محاربيه على القتال تحت راية أو رايات غير راية الحزب. والراجع أن العجز عن الدخول المستقل، تحت الراية الحزبية، في حرب فلسطين، ترك جرحاً خافراً في نفس الرجل. فإن المعطى الفلسطيني، ومعه المقت الواضح لليهود، كانا ركنين في تصوّره القومي منذ مطلع شبابه وحكماء، بين ما حكماءه، خياراته السياسية في الحرب العالمية وفي عشاياها. ومع عودته إلى بيروت، في سنة 1947، كانت المسألة الفلسطينية تدخل طوراً جديداً، واضح الخطورة، افتتحه إعلان بريطانيا عزمها على إنهاء الانتداب وتطويرها المسألة إلى ساحة الأمم المتحدة. وقد ظهر الشعور بالخطر في الخطبة التي ألقاها سعادة يوم عودته من المهجر: في كلامه على فلسطين وفي اختتامه هذا الكلام بالصورة إلى «الجهاد».

مذالك أخذ السعي إلى التهيئة العسكرية يستأثر بنصيب من جهود سعادة تزايدت أهميته مع وقوع الحرب في فلسطين. ولكن أخذ يتزايد شعور سعادة أيضاً بأن إنشاء قوة عسكرية مقاتلة في دولة قائمة ذات حكومة وجيش إنما هو حلم ستقاومه الحكومة وقتاتها، ولن يتاح له أصلاً ما يناسبه من موارد ووسائل ما لم يترجم أولاً بالاستيلاء على الحكم في تلك الدولة القائمة.

ومن بين الدول المشكّلة لدولتين السورّي» لم تكن الدولة المستهدفة غير لبنان. ففي لبنان كانت تنحصر معظم قوى الحزب وأكثرها حيطة وتعلّقاً بالزعيم. وهذا مع أن هذا الأخير، على ما نبتّه إليه بعض وفاقه، يُقيد وصوله، كان يميل إلى الإفراط في تقدير هذه القوى فيسبغ عليها أوصافاً تفاجئ العارفين بها من سامعيه.

وقد أنكر سعادة، قبل اعتقاله وفي أثناء معلقته، أن يكون قد ضلّع، قبل حادثة الجبيرة وحيلة التجمع التي استهدفت حزبه، في تدبير «ثورة» أو انقلاب في لبنان. وأما الحكومة اللبنانية فلم تكن يوماً مطمئنة إلى هذا الإنكار. وقد لبثت طوال سنة 1948 والفصل الأول من تالياتها تكتفي بمراقبة الحزب وبعرفة معدودة لنشاطه العام، وخصوصاً لمحاولاته إقامة الاحتفالات في أماكن مفتوحة. وكان الحزب، في هذه المدة، يستقطب أفراداً في قوات الدولة المسلحة ظهر في ما بعد أن عندهم أصبح لا يستهان به. وكان للدولة عيون ترصد هذا النشاط، وكان رياض الصلح لا يكتفم أنها «ساهرة». ويروي عبد الله قيرصي أن سعادة جنّد، في حضوره، ضابطاً مسؤولاً عن الشعبة الثانية في الجيش وهو ما أثار القلق في نفس قيرصي. ففي هذا النوع من المواقف لا يُعرف، على

وجه اليقين، من يتجنس على من... وما لا يذكره قبرصي أن هذا الضابط، يدعى الملازم الأول إلياس العسواني وهو المتهم الفعلي للشعبة الثانية، عاش طويلاً بعد تلك المرحلة وترك السلك العسكري ليصبح قاضياً ولا يدل شيء من سيرته المعروفة على أنه كان سورياً قوميّاً في يوم من الأيام.

واليوم، نعرف من منكرات قبرصي أن أنطون سعادة لم يترك باباً وصلت إليه يده، ابتداءً من سنة 1948، إلا وطرقه طلباً للسلاح والمال، وغايته قلب نظام الحكم في لبنان. بل لعنه بأشرف هذا النشاط، وهو ملاحق في وقت ما من سنة 1947. فإن هشام شرابي ينكر أن سعادة قام، في تلك السنة، برحلة سرّية إلى عمان وعاد منها منقبض النفس. وكان سعادة ينفي، بين ما كان ينفي، حصول اتصال بينه وبين ملك الأردن، مشدداً على الفارق في المذهب القومي بين سوريا والعرب وسوريا الملك. وأياً يكن الأمر، فإن رواية شرابي الذي لم يُطلعه أنطون سعادة على تفاصيل الرحلة، لا تبيح الجزم بحصول لقاء بين الرجلين. وكان الملك عبد الله أحصف وأدهى من أن يدخل في مغامرة لبنانية آنذاك فيما كانت عينه على ما بدت فلسطين مقبلة عليه.

ومع أن منكرات عبد الله قبرصي كتاب منخور بأخطاء الذاكرة (وتصّح بعضها مراجعة الصحف والروايات المبينة على وثائق)، فإنه يتعذر افتراض الخطأ فيما رواه من وقائع معددة اشترك في بعضها وتتصل بدأب سعادة في تدبير «ثورة» مسلّحة في لبنان. ينكر قبرصي أن عقيداً سورياً (أو هو سوريّ النشأة في الأقل) منتسباً إلى الحزب اسمه قبصر زهران يتّين كان قد وضع، بالتماهم مع سعادة، خطة عسكرية، في أوائل 1949، لقلب نظام الحكم في لبنان، تتضمّن، فضلاً عن تعطيل الطيران العسكري وقطع الطرق على القوّات العسكرية، اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، وقائد الجيش وأركانها، وذلك بعد اتخاذ مقرّ لقيادة الثورة في ضاحية الدكوانة. ويُشير قبرصي أيضاً إلى «سلك» من المزيّين في الحزب تولّى تدريبهم بعض الضباط ووضعوا لجمعائهم نظاماً للترقب وما يليها، وأن هذا العمل بدأ في صيف 1947 في مخيمات بعيدة عن العمران وصحبه جهد للتعنيف بالعقيدة. ويروي قبرصي أن سعادة سأل المطران الأرنؤنكسي بطس الغوري في 2 أيار 1949، رآيه في أن يُعيد الحزب على استلام الحكم في لبنان فأجاب المطران بما معناه أن على الحزب أن يتعقّق من كفاية قوّاته للمهمة. ثمّ ينكر قبرصي أسماء المقرّبين إلى سعادة ممّن كانوا بمثابة أركان حربه، وأخصّهم في اللّسان العسكريّ رفيقه الأول جورج عبد المسبح والضابط السوريّ عساف كرم، ويُشدّد ههنا على سعي الزعيم إلى كسب ولاء العسكريّين من الجيش وتولّى الأمن ما أمكنه ذلك.

وأما الحصول على السلاح فتباينت سُبُلُه من التعاقد مع مصنع سرتي للأسلحة إلى الاتصال الذي اشترك فيه قبرصي بإميل إدّه (لا سواه) طلباً للمال والسلاح، وهو اتصال تمّ بالواسطة وجّه الطلب بالرفض من جانب الرئيس السابق. أخيراً، (في 22 أيار)،

أقدم سعادة على تكليف قبرصي نفسه الاتصال بسفير فرنسا آرمان مو شايلا (وكان قبرصي يعرفه) لاستمراحه في التعاون ومعرفة موقفه من احتمال قبض العربز على السلطة في البلاد. وقد تعرّف هذا الاتصال لأن السفير كان على أهبة السفر إلى فرنسا يوم لقده قبرصي.

في 7 نيسان 1949، أي بعد ثمانية أيام مضت على انقلاب حسني الزعيم وتخلّلتها المناوشات الأولى بينه وبين رياض الصلح، أفرج مجلس الوزراء عن العجيل الجديد، جريدة العرب السوري القومي المعطلة من سنة تامة في خضمّ المعويات التي كفت قد أثرت بصعف عده في عام الحرب الفلسطينية. وكفت هذه الجريدة (التي لم يكن صدر منها غير خمسة أعداد) قد خلفت النهضة التي أوقفت عن الصور أيضاً في أثناء الأزمة التي نشبت مع عودة سعادة من الأرجنتين. ولا يمكن الجزم اليوم بوجود صلة بين إطلاق سراح العجيل الجديد وإنهاء سعادة، قبل تلك بثلاثة أيام، خطبة في العيش ضمنها تشكيكاً بأهميّة الانقلاب السوري، إذ لا تُعرف لأصحاب هذا الأخير «أية فكرة أو عقيدة أو رأي واضح» وفعلهم أشبه بفعل «خناجر المليلك» في قلوب أهل الطفيلان الذين اتّخذوهم «ليسلطوهم على رقاب الشعب».

على أن العهد بهذا الموقف لم يطُل، كان سعادة أول المُتظاهرين ممّا قاله إذ دعاه عبد الله قبرصي إلى الكلام دون استئذان وسبقه إلى نقد الانقلاب. فكان أن وجّه الزعيم إلى رفيقه، يُميد انفضاض الحفل، لهما خطباً صارماً.

بعد عشرين يوماً مرّت على هذا التقرير، كان سعادة قد أتمّ التمهيد لاتّصال مباشر بين العرب وحسني الزعيم. فأرسل قبرصي نفسه ومعه أركان آخرون لمقابلة الزعيم في دمشق ومطالبتة بالتعاون - بحسب عبارة قبرصي - «لإسقاط نظام الحكم» في لبنان، وإقامة حكم جديد يكون حليفاً مخلصاً وصادقاً لحكم الزعيم في دمشق. على أن ذلك اليوم، وهو الرابع والعشرون من نيسان، كان يوم زيارة رياض الصلح الأولى لدمشق الانقلاب وذلك في غداة اعتراف لبنان (مع الملكتين المصرية والسعودية) بالنظام الجديد. وقد فوجئ الوفد بموكب رئيس الحكومة يتجاوز ثمّ امتنع الزعيم عن مقابلة الوفد بعد انتهاء زيارة الصلح.

وكان قد مضى شهر على هذه المحاولة حين تمّ، في 27 أيار، اللقاء الأول بين الزعيم و«الزعيم». في أثناء هذا الشهر، وقعت والمة اغتيال كامل الحسين اليوسف ونشبت من جزائرها الأزمة العاصفة بين حكومة الزعيم والحكومة اللبنانية، وقد عرضناها في موضع آخر. وقد تبنّى سعادة في هذه الأزمة وجهة للنظر السورية كلياً وانتقد الحكومة اللبنانية بعدة، في جريدة العرب، لامتناعها عن تسليم منفذي الاغتيال إلى من أرسلهم. والواقع أن هذه الأزمة كانت لا تزال تجرّج أنيائها في الأسبوع الأخير من أيار، حين اجتمع قائد الانقلاب السوري وأنطون سعادة، بتدبير من الطبيب صبري القتياني

المستشار الإعلامي لعسني الزعيم والمقرب من الرجلين. كان الوزراء السوريون والبنانيون قد اجتمعوا في السراياق الحدودي قبل يومين. وكان التحكيم السعودي - المصري سالماً مجزاً ليقضي، في 3 حزيران، إلى تسليم العسكريين السوريين لسلطات بلادهم.

ولكن غضب حسني الزعيم لم يكن هذا ولا كانت مطالبه الاقتصادية تُبَت. فلبث، بعد التسليم المذكور، يوالي بواخر الاستفزاز على الحدود. وكان أحوج منه في أي وقت مضى إلى قوة أو قوى لبنانية تكون حركتها في داخل لبنان رجوع صني لرغبته في حشر السلطات اللبنانية، وفي إسقاط حكومة رياض الصلح إذا أمكن. وكان الزعيم قد التقى أركان المعارضة التقليدية لعهد بشارة الخوري في النصف الأول من نيسان (أي في غدوات الانقلاب). وأفاد تقرير بريطاني أن كميل شمعون رأى، بعد مقابلته الزعيم، أن بشارة الخوري لن يكمل ولايته، فيما أشار عبد الحميد كرامي إلى أن الزعيم عرض على المعارضة سلاحاً ورجلاً لقلب نظام الحكم. ولكن هذه المعارضة كانت لها قواعد معلومة تحكم أسلوبها في العمل. فلم يحصل من جانبها، في الأسابيع التالية، ما يجاري استعجال الزعيم. وأما حزب أنطون سعادة فكان مزاجه، في المرحلة نفسها، أقرب إلى هذا الاستعجال. وكان زعيم الحزب قد تعلل، في نيسان، على وجه التحديد، من ضوابط القيادة في حربه، فأصبح حزاً في حركته، يستعين من بين المحيطين به بمن يمعنهم الثقة التامة ويأنس منهم حسن الاستجابة.

ما الذي جرى في ذلك الاجتماع الأول بين سعادة وحسني الزعيم؟ كان الاجتماع خلوة فلم يشرح منه إلا ما اختار كل من الرجلين أن يصرح به للقبلي لاحقاً، وهو ما قد يكون صورة أمينة لفئات الاجتماع وقد لا يكون. قلنا أيّاً منهما لم يكن ملزماً بكشف ما يستحسن بقاءه مكتوماً عن القبلي وعن سواه. وما فهمه القبلي، في أي حال، هو أن سعادة كان راضياً تمام الرضا عما سمعه، وأنه لم يطلب مائلاً ولا سلاحاً ولا أعرب عن رغبة في القيام بشورة في لبنان. وإنما تعهد «بتهيئة الأذهان وإثارة الرأي العام ضد الحكومة اللبنانية». هذا فيما تعهد حسني الزعيم «بعدم الحزب وطنياً ولدى الجامعة العربية ومساندته» في سوريا الطبيعية كلها. «وقد قبل الطرفان - في رواية القبلي - بقاء لبنان جمهوريّة حتى يتم تحقيق الأسس العويّة الهامة للبنانيين: وهي توحيد التمثيل الخارجيّ وتوحيد الدفاع العسكري واعتبار البلبين دولة اقتصادية واحدة».

وبقطع النظر عما إذا كان هذا (وهو كثير) خلاصة الحديث كله (وهو ما لا يزكّيه تهديد حسني الزعيم تكراراً باجتياح لبنان وعرضه السلاح والرجال على أقطاب المعارضة اللبنانية، ولا وصول أنطون سعادة إلى حد طلب السلاح والمال من إميل إده)، فإن هذا الاجتماع استنفر الحكومة اللبنانية ووطّد عزمها على إنزال ضربة واثنية وقاصمة بالعرب السوري القومي وبزعيمه. كانت الحكومة تعرف، من حسني الزعيم نفسه، موقفه منها ومن لبنان بقضه وقضيضه، وكانت توظف صلاتها العربية على الخصوص، وبعض صلاتها المولوية، وكثيراً من أنتاجها السياسية، في لجم هذا الموقف

وترويضه. وأما خرق الداخل اللبناني بمقد «تعاون» بين نظام الزعيم وحزب كبير جاز في البحث عن سلاح ومال وحلفاء، لإطاحة نظام الحكم اللبناني، فأمر لم يكن أهل هذا الحكم مستعدين لانتظار خواتيمه وهم مكتوفو الأيدي. لذا أصبح موقف الحكومة من العرب، منذ الأيام الأولى للانقلاب السوري، منوطاً، قبل أي اعتبار آخر، بموقف زعيم العرب من صاحب الانقلاب. هكذا أفرجت الحكومة عن جريدة العرب، في أوائل نيسان، معتدة - على الأرجح - بالهجوم الخطابي الذي شنّه الأوّل على الثاني في الحدث. وهكذا عزمت الحكومة على قطع السبل بين سعادة وما كانت تعرفه من مراميه، حالما قُدرت وقوع ما كانت تعادّره بين «الزعيمين» في مكتب صاحب الانقلاب بدمشق.

ويرجع صبري القباني نفسه أن عادل أرسلان (نائب حسني الزعيم الذي كان يكنّ لرئيسه أعمق الأتراء، ورفيق درب رياض الصلح - في ما يتعلّق ضيقه، في بعض الأحيان بـ«جَيْل» هذا الأخير - من أيام فيصل) هو من نقل إلى الصلح في بيروت، يوم 2 حزيران، خبر اجتماع الزعيم وأنطون سعادة وحذّره من للعواقب. وهذا في وقت كان فيه أرسلان (مع تبنّيه موقف حكومته) يجهد لتسكين العاصفة التي أثارته، بين لبنان وسوريا، فعلة «الضابط المجنون» أكرم طيّارة (والوصف لأرسلان)، إذ أقدم على قتل كامل الحسين اليوسف في الأراضي اللبنانية. وأياً يكن الأمر، فإن ميل حسني الزعيم إلى «التبجّع»، بحسب وصف القباني وغيره، كان كفيلاً بنقل خبر اجتماعه بسعادة إلى مسمع رياض الصلح، وذلك عبر أكثر من قناة سورية لم تكن ترى رأي الزعيم في مآل العلاقات اللبنانية - السورية، سواء أكانت ممالة لصاحب الانقلاب أم مغاصبة له.

وأشارت رياض الصلح فجاء قوياً. أجرى مصالحة بين حزبي الكتائب والنجدّة، كانت الغاية المرجّحة لها حماية ظهر الحكومة من أية ردة طائفية قد نشبها، في «شارع» بيروت، أعمال مدمّمة وقمع واسعة النطاق. إلى ذلك، جمع الصلح «مجلس الأمن» الوطني وفيه قائد الجيش وقادة الأسلاك الأمنية والنائب العام الاستثنائي، لاتخاذ ما يلزم من إجراءات المراقبة والرصد.

وحين وقعت حادثة الجبّيزة، في 9 حزيران، نُسب إلى الحكومة تدميرها مع الكتائب. ولكن رئيس الحكومة صرح، بلا مواربة، في غمرة العملية التي تلت على العرب القومي، بـ«أن الحكومة اللبنانية قد استعدت لحلّ هذا العرب وحددت يوم السبت الفائت [11 حزيران] للقيام بذلك. ولكن حادث الجبّيزة الذي وقع يوم الخميس [9 منه] (...) جعلنا نقدم هذا الموعد لنقوم بعملية التطهير». كان غرض العملية أسبق وأهم بكثير من أن يُعطى بعادّة الجبّيزة. ولم يكن للحكومة من فائدة ترجوها من تدبير العادّة المشار إليها. بل لحلّ هذه العادّة أضرت بالعملية المقررة من وجه مختلف، أُلهاها تمكين أنطون سعادة من الهرب، بعد أن استغفرت العادّة العرب وتبيّن أن أعضاء وزعيمه ملاحقون.

وبعد، فما الذي جرى في الجبيرة؟ رُويت هذه الحادثة، بتفاصيل لا تغلو من التفصيل، مَرَات عدة. وأما الخلاصة فهي أن تنافساً بين السوريين القوميين والكتائبيين في انتخابات للمختارفة كان قد حصل، في تلك الحَي، في أيار 1949، وانجلى عن قدر من التوتر. ففاز الكتائبيون بالمختارفة ولكن منافسيهم أقاموا احتفالاً تكريمياً لسعادة خدادة الانتخا، وذلك في مقهى الشامي الذي كان يتردد عليه أعضاء من الحزب. وقد حاول الكتائبيون الرد على الاجتماع بمثل في المقهى نفسه، فرفض أصحابه ذلك. عليه دعا الكتائبيون إلى اجتماعهم مساء ٩ حزيران في مقهى الجبيرة الذي كانوا يترددون عليه. وكان الحزب القومي قد عهد، قبل أيام، بطباعة جريدته الجيل الجديد إلى مطبعة ميشال فضول المقابلة لمقهى الجبيرة، وكان صاحبها عضواً في الحزب ورُتب فيها مكاتب للمحررين. وفي تلك المساء، حضر أنطون سعادة إلى المطبعة فيما الكتائبيون وأنصارهم يجتمعون في المقهى. وكانت جملة المستجذبات الآتية الذكر قد ظهرت للكتائبيين على أنها تحدٍ لهم في حي يمتونه واقعاً في عقر دارهم. وتفيد رواية يوسف سلامة الذي أوصل سعادة في سيارته المكشوفة مع هشام شرابي إلى المطبعة (ونلك بعد لقاء، في فندق النورماني، بين سعادة ووزير الداخلية جبرائيل المز) بأن سعادة كان يزور تلك المطبعة للمرة الأولى. فإن سلامة يقول إنه وصاحبيه اهتدوا إلى موضع المطبعة بعد توقف وسؤال. وهو ما قد يعني أن سعادة لم يعتمد الذهاب إلى موضع لا يفصله عن الاجتماع الكتائبي سوى عرض شارع ضيق وأنه لم يعتمد الاستفزاز، بالتالي. لبث سعادة في المطبعة حتى انتهاء الخطب في المقهى وبدء تفريق الصبح الذي احتشد فيه بضع مئات. وفي هذه الأثناء، ظهرت بوادر استفزاز صارخة من الجانب الكتائبي للقوميين، فتوجه كتائبين إلى أحد هؤلاء في الشارع متحنيين «أنطون» أن يخرج من المطبعة. ولكن وصل، في هذه الأثناء، من دمشق قوميان هما عصام الحاييري وصبيح فرحات وصعدا إلى المطبعة، من غير اعتراض. كان سعادة منصرفاً، في هذه الأثناء، إلى كتابة مقالته التي يقال إنه مرق صيغتها الأولى ليتخذ لها موضوعاً جيداً هو «هشيم الطائفية يلهب في الجبيرة». ولكن نص المقالة يشتمل على تفاصيل لبقائع حصلت بعد خروج سعادة من المطبعة فلا يُعقل أن يكون كتبها هناك. ما حصل هو أن الموجبين في المطبعة طلبوا نجدة حزبية لتأمين خروجهم، فعرض خمسة «مقاتلين» من الحزب اصطفاً في الشارع وأتوا التحية لزعيمهم وهو خارج مع مرافقيه وزائريه فلم يعترضه أحد من الكتائبيين.

ولكن الصدام وقع فور مغادرة سعادة الحَي. فهاجم الكتائبيون، وكانوا كثرة يقودهم مويرس الجميل، من كانوا لا يزالون هناك من العاملين في المطبعة والجريدة ومن «المقاتلين»، وكانوا بأجمعهم عدداً قليلاً، وجرحوا ثلاثة منهم بالرصاص وتعدوا بالضرب على آخرين، وأشعلوا حريقاً في ورق الصحف بقي جزئياً. وانتشر خبر هذا الصدام ووصلت تفاصيله إلى سعادة في منزله وراح المحاربون يتقاطرون إلى منزل زعيمهم مستطلعين ومنظرين التعليمات.



ويستفاد من بعض الروايات أن سعادة أخذ يهتئ لردة عنيف على العنف الكتابي، ولكن وصله، في هذه الأثناء، إعلام بمباشرة أجهزة الأمن حملة ملاحقة شاملة لمجازبيه ويقرب توجه قوة من رجال الأمن إلى منزله لاعتقاله. فكان أن سارع إلى مغادرة المنزل فيما راح أهوانه يُخفون ما كان في المنزل من سلاح معدود وأوراق حزبية. وحين وصلت القوة إلى المنزل، بعد انتصاف الليل، وجدت فيه وحوله عشرات من العربيين سلّموا أنفسهم للقوة التي سافتهم إلى الاعتقال وكان بينهم عدد غير قليل من القياديين. وكانت قوى الأمن قد صادرت، قبل ذلك، ما وجدته من أوراق في مكتب الحزب القائم في شارع المعرض وعثرت في المطبعة على سلّة فيها قنابل يميّنة كان جورج عبد المسيح أودعها هناك من قبل «الاحتياط».

وفي الأيام القليلة التالية، ضاقت السجون بمئات من مجازبي سعادة قد أوقفوا رهن التحقيق. ومن الجهة الأخرى، أوقف نحو عشرين من الكتابيين أطلقوا في اليوم التالي ما عدا واحداً. وضُبطت أيضاً إفادات بيار الجميل وقياديين آخرين من منظمّة الكتاب ومصدرت منكرات إحضار بحق أربعة من الكتابيين بينهم مويريس الجميل.

وأما أنطون سعادة فُلجأ إلى منزل قريب من سجن الرمل ثم إلى آخر في الصنائع. وبعد ثلاثة أيام أو أربعة، انتقل إلى منزل في عاليه. وفي 14 حزيران، وصل إلى دمشق، وفي السيارة التي ألقته امرأة من مجازياته وطفلهما للتصويه وهو يمتصر طريوشاً ونظارة سوداء، معه حراس مسلّحون في سيارة أخرى. وقد تمكّنت السيارتان من تجاوز حاجز الأمن العام اللبناني في المنصع، دون التدقيق في هويّة سعادة، وذلك بحيلة يختلف الشهود في تفاصيلها. وفي هذه الأيام التي انقضت بين خروج سعادة من بيته، بعد حادثة الجيتيرة، ووصوله إلى دمشق، كان البحث عنه ناشطاً في بيروت وغيرها، وكان الحزب يتعرّض، فضلاً عن حملة الاعتقال، لعملية شديدة الوطأة في الصحافة. كان قد صدر قرار حكومي بحلّ الحزب وأعلن عن جائزة مقدارها عشرة آلاف ليرة لبنانية لمن يمكن قوى الأمن من القبض على زعيمه.

وكان من وقائع العملية أن رياض الصلح أعلن أن الحزب «على اتصال باليهود»، وأن في يد الدولة ما يُثبت ذلك، وكان لهذا الإعلان وقع في الصحف. زامن هذا الإعلان صدور القرار بحلّ الحزب وحيلة الاعتقال. وكان مرماء، على الأرجح، إبراز دليل وازن غير «معلومات» السلطة وتقارير أجهزةتها، يفتي القرار والعملية. وكانت الوثيقة موجودة فعلاً، وقد أبرزت لاحقاً أثناء محاكمة سعادة. ولكن الوثيقة، وهي رسالة إلى سعادة من منفذ عكا في الحزب معتد جميل يونس (وقد جرح في مطبعة فضول وألقي القبض عليه في حادثة الجيتيرة) كانت لا تفيد، بالضرورة، ما حصلها إياه رياض الصلح. فيونس يذكر أنه قابل في 8 أيار «ضابط قلم الاستخبارات» الإسرائيلي «المسؤول عن لواء الجليل»، ولا يذكر سبباً لهذه المقابلة. ثم إنه يضيف أنه وقف على «أسرار مفصلة» عن منطقة إقامته سيمرضها لزعيمه في تقرير آخر، ولا يذكر سبباً أو

تفسيراً لاطلاع الضابط الإسرائيلي إياه على معلومات سرّية. بعد هذا، يخلص نجس إلى التأكيد أن «الفالانج» (الكتائب) والطوران مبارك «على اتصال ومفاوضة» مع إسرائيل وأنهما يهتمان معها «لقلب الحكم وإنشاء الوطن المسيحي». عليه استقرّ تصريح رياض الصلح أنطون سعادة أشدّ الاستفزاز فردّ هذا الأخير التهمة في حديث إلى العلم المشرقية، «للمتحمكين في رقاب الشعب اللبناني وللطائفين الذين فلماك وثائق عديدة عن اتصالاتهم واتصالات جميع الرجميين والنفعيين باليهود». على أن إفادة معتد عركة (وهو سوري قومي من ترشيحا، وإفادته مثبتة في كتاب وزارة الأنباء) ضمت تفاصيل وأسماء لا يسهل اختراعها، وهي تبقى المسألة المتعلقة بالاتصال بين بعض السوريين القوميين وبعض المسؤولين الصهيونيين ومسألة اطلاع سعادة نفسه على هذه الاتصالات وموقفه منها مسألتين معلقين في أنس تقدير. يبقى أن ثمة ما يوهن شهادة عركة (على الرّغم من غزارة ما فيها من تفاصيل) وهو أن صاحبها (الذي عرضته شهادته لمناعب جنّة) أصبح - على ما توحى به رسالة استغاثة وجهها إلى يوسف شربل - مخبراً منتظماً لجهة لبنانية قد تكون الأمن العام وتلقّى، في وقت ما، مساعدة مالتية من رياض الصلح.

اجتمع حسني الزعيم وأنطون سعادة ثانية بعد يومين من وصول الأخير إلى دمشق، وتولّى صبري القباني مجدداً ترتيب الموعد. وفي هذا اللقاء، صرح سعادة بعزمه على دفع طغيان الدولة اللبنانية وطلب 500 بنقوية وذخيرتها وتسهيلات لتنظيم الحركة في سوريا ولتنقل الحاربين بين سوريا ولبنان. وقد خرج سعادة من الاجتماع راضياً بعد أن تعهّد له الزعيم بإعطائه ما طلب وأهدى إليه مستسه الخاص. وأما السلطات اللبنانية فشددت من وطأتها على المعتقلين من الحزب. ثم أرسلت فريد شهاب، مدير الأمن العام، إلى دمشق، تطلب تسليم سعادة. وفي تلك الأونة، كان حسني الزعيم، بعد استفتاء عام يرفعه إلى سدة رئاسة الجمهورية، وكان معسن البرازي (الحقيقي) المقرّب إلى العرش المصري، وقد كان سفيراً في القاهرة وزيراً في عهد القوّتلي، والقريب أيضاً إلى رياض الصلح، وقد وكّله الصلح بينهما إصهار كليهما إلى آل الجابري) قد أفتى للزعيم - على قول عادل أرسلان - بجواز هذا الاستفتاء. والعاصل أنه أراد تنفيذاً عند الزعيم بحيث راح يتهماً لترؤس الحكومة الجديدة حال إجراء الاستفتاء في 26 حزيران. والراجع عند تناول هذه المرحلة أن البرازي أفتح الزعيم بأشباع خطة جديدة في العلاقات السورية اللبنانية تخرج بها من مناخ الأزمة التي تسلسلت زوابعه منذ الانفلال. ومع تسلمه رئاسة الحكومة، راح يضيق على حزب أنطون سعادة في سوريا ويحكم الطوق شيداً فشيئاً حول هذا الأخير، ويصرف حسني الزعيم عن البرّ بوعده له. وتفترض بعض الروايات أنه قد يكون أعلم الحكومة اللبنانية أيضاً بما يشتر لها القضاء على «ثورة» السوريين القوميين حال قيامها. والواقع أن هذا التضيق على سعادة وحزبه في سوريا قيّض له غطاء سوري عام جعله جزءاً من كل. فقد ردّ حسني الزعيم على معارضة الأحزاب السورية المهتة مشروع الاستفتاء بعزل الأحزاب في البلاد وإغلاق مكاتبها وكبت حركتها.

وفي 24 حزيران، أي قبل الاستفتاء بيومين، تمّ التصافي بين حكومتي اللبنيين في اجتماع تحقّد في شتورة وضمّ الزعيم والبرازي والشيشكلي (مدير الأمن العام) من الجهة السورية والغوري والصلح وفريد شهاب (مدير الأمن العام) من الجهة اللبنانية. وينكر الغوري ما بنّاه الصلح من جهد وما أبداه من فاعلية في تأمين النجاح لهذا الاجتماع الذي كان الزعيم هو المبادر إلى طلبه. كانت الحكومة اللبنانية تأنّفت إلى الخروج من الحالة الشائنة التي تقلّبت فيها العلاقات بين الدولتين مدّة شهرين. لذا نزل طلب حسني للزعيم برماً وسلاماً على الغوري والصلح.

هل أتى على ذكر العرب السوري القومي وزعيمه في هذا الاجتماع الذي تفرّغ إلى خلوة لرئيسي الدولتين واجتماعات أخرى؟ كان الشيشكلي منصوباً إلى العرب، وكان البعث في هذه المسألة في حضوره أمراً غير مأمون العاقبة. ولا ينكر بشاره الغوري شيئاً يصدّ هذه النقطة ولا نعلم اليوم كيف تفرّعت الغلوات المعتبلة في هذا اللقاء ولا ما دار في كلّ منها.

وفي الأيام الفاصلة بين اجتماع سعادة الثاني بعسني للزعيم وقبّة شتورة، كان سعادة قد أصبح بياناً دعا فيه الحكومة اللبنانية إلى «المنازلة» في يوم ومكان يُتفق عليها بين «وكلانها» و«وكلانته»، وذلك بعد أن تسلّم حزبه رُبع سلاح الجيش وتأنن للضباط والجنود بالاختيار بين معاريفه وعمهائها 111 وقال أيضاً إن الحكومة «لجنّنها طلبت العرب. فليكن لها ما تريد». ولكن حسني الزعيم الذي أوكل إلى مدير الشرطة مواصلة العلاقة مع سعادة لم يسلم هذا الأخير السلاح (ولا وضع بتصرفه ثلاثة آلاف جندي يلبسون لباس العربيين، بحسب وعد يذكره عبد الله قيرصي). حتّى أنّه امتنع عن استقباله للتهنئة بنتيجة الاستفتاء، منوهاً أمام القُبّاني برغبته في التضام من أزمة في العلاقات بينه وبين الحكومة اللبنانية.

وأما العونة العسكرية فعلّل مدير الشرطة تأخّرها بتأخّر التوقيع على الهدنة مع إسرائيل. وهكذا دخلت العلاقة بين العرب ونظام الزعيم في طور اختلاط. فالعرب يواصل استعداداته للشورة باستنفار أعضائه للتحمّز وتدبّر السلاح، ويلقى تسهيلات من الدرك والجيش السوريين، ولكن طوّق المراقبة وتقيد الحركة يضيق أيضاً حول القياديين فيه وحول سعادة نفسه. هذا الأخير وجه، رغم ذلك، غداة الاستفتاء، نعيّة حازّة إلى «العركة المباركة» التي «أسبغت على الشعب من فوق»، من الحكم القوانين الإصلاحية التي ألغت التغلوت العقولاني بين الشعب وعزّزت الجيش وطبّقت التشريع المدني، فكانت انتصاراً عظيماً للمبادئ التي تكوّن محور إيماننا». وكانت هذه نعمة جديدة لرجل كان قد نعى على انقلاب الزعيم افتقاره إلى العقيدة والرأي، ثم انتقد توطيعة على اتّفاقيات التابلايين (في مقالة لا يبدو مؤخّراً أنها نشرت في حينه) وشنّ، قبل ذلك، هجمة عامّة على مفاوضات الهدنة مع إسرائيل. يوم نُشر هذا الكلام، كان معسن البرازي يُشكّل حكومته وصبح أوفر قدرة على المبادرة في

العَد من حركة سعادة ومعارضة، وفي حفل حسني الزعيم على لزوم موقف منسجم من الحكومة اللبنانية. هذا فيما كان أديب الشيشكلي، مدير الأمن العام الذي كان سعادة يعول على الدعم والعمالة من جهته، يفقد حظوته عند الزعيم قبل أن يعبد هذا الأخير إلى إبعاده عن موقعه.

كان نُكْتُ حسني الزعيم عهده ضربة شديدة لمشروع «الثورة» التي أمضى سعادة أيامه الدمشقية في الإعداد لها، وأصبح معارضيها المحيطون به في دمشق وأولئك المتخفون في لبنان ينتظرون بدءها ويؤذي كل منهم قسطه من التهينة لها. ولكن ما اجتمع من الوسائل والمتطوعين لهذه الغاية بدا أدنى بكثير من الحاجة، فضلاً عن أنه تمخض في اليوم العاسم عما هو أقل من المنتظر. والظاهر أن سعادة، مع اعتياده الزمن، البارز في أعماله عبر السنين، أن يفرط أو يبالغ في تقديره قوة الحزب بدوره، لم يقنعه بعد الشقة بين ما هو مقدم عليه وبين ما في يده. فأقضى إلى زوجته، حين التقاها مرة أخيرة، في دمشق عشية بدء «الثورة»، بضآلة أمله في نجاحها، وبأن رفاهه في لبنان مصزون عليها فيما كان راغباً من جهته في تأجيلها. وتذكر زوجة سعادة أن جورج عبد المسيح صارحها، بعد سنوات، بأنه هو الذي أصّر. ويذكر هشام شرابي أنه لمس، عند زيارته سعادة في تلك الأيام نفسها، ما كان لمشاف كرم من دالة على زعيمه. وكان كرم هو الضابط المحترف الوحيد الذي لازم سعادة أثناء إعداد الخطة العسكرية للثورة. وقد ذكر سعادة نفسه في المحكمة إصرار رفقاؤه على الثورة ولم يكن هذا مجزءة معاملة لتخفيف التبعة عن كاهله. وذكر أيضاً أن زوجة كرم الذي كان قد قُتل في مشفرة، طلبت إلى زوجها ألا يعود إلى منزله إلا منتصراً.

على أن سعادة لم يكن فريسة لـ«رعونة» عبد المسيح (والصف لعبد الله قهوصي) ولا لـ«فعولة» كرم وحدهما. وإنما كان فريسة أيضاً للهجة مُنعتقة من كل عقال اعتمدها في أعقاب يوم الجيتيرة وأمعن في تصعيدها بعد اجتماعه الثاني بحسني الزعيم وأصبح أسيراً لها. وكانت هذه اللهجة نفسها بنت احتقار أصلي للسياسة وريبة جدار أنشاء سعادة بين هذه العقيدة، راسياً بالحرم كل أثر للأولى في الثانية. لم يكن سعادة ينكر السياسة وكان يقر لها بنوع موضعين أو ظرفي من الضرورة. ولكنه كان يزدريها في نهاية المطاف وينزع عليها بجمل طنانة (من قبيل «أن الحياة كلها وقفة عز فقط»)، وبألفاظ (من قبيل «الصراع» و«البطولة») يتعين على السياسة أن تسوسها أولاً (أي أن تعالج نزواتها وعنفها) لتنتقل، من بعد، إن بقي فيها طاقة لتلك، إلى معالجة المشكل المطروح. كان سعادة المتردد في أيامه الدمشقية الأخيرة ومعه رفقاؤه المصرون على الثورة ضعيفة لتربية مدججة بما سبق ذكره من عبارات وألفاظ، قائمة على هذا الإصرار للسياسة، أي على اعتبارها نيلاً ضئيل الشأن للعقيدة لا شرطاً (هو شرط الإمكان) على هذه الأخيرة وقدرة على كبح جموحها وتعيين حدودها بمقتضى حدود الجماعة وإمكاناتها ومقتضى الكثرة والتضارب بين نزاعاتها أيضاً.

عليه، أطلق سعادة «ثورته» في الثالث من تمّوز. فتوجّه ببيان أول إلى العسكريين من معارضيّه داعياً إياهم إلى اعتبار أنفسهم «مُعَبِّين في صفوف القوّة القوميّة الاجتماعيّة في لبنان»، وإلى «عرقلة جميع الأعمال والتدابير التي يأمر بها الطغاة القاتلون على الحكم العاشر»، وإلى «الالتحاق بالمناطق المحتلّة من قبِل القوّات القوميّة الاجتماعيّة عند أول فرصة تلوح لهم». وأتبع هذا البيان، في اليوم التالي، ببلاغ عام عن الثورة استعاده فيه سيرة الحكومة معه ومع حزبه بعد عودته من المهجر وماجريات العمل على الحزب بعد حادثة الجبيرة، وخلص إلى إعلان الحكومة «طائفية، خارجة عن إرادة الشعب، معرّضة خيره للمعق وسلامته للخطر»، ثم إلى تعيين مقاصد الثورة بإسقاط الحكومة وحلّ المجلس النيابي وتغيير الدستور لكفالة المساواة بين المواطنين على أساس المصلحة القوميّة لا المصالح الطائفية، إلخ. وهذا قبل أن يغتنم باستعادة لمبادئ العرب الإصلاحية ويلزم على إلغاء ما اتخذ من تدابير بحق العرب، وبلدعوة الصريحة، أخيراً، إلى «الثورة على الطغيان والغيانة».

والواقع أنّه حين أعلن هذا البيان انطلاق الثورة، في 4 تمّوز، كانت هذه الثورة التي انطلقت فعلياً فجر 3 تمّوز قد اندحرت تقريباً. على السوء، كانت الخطّة تكاد أن تغطّي البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وتقوم على تضافر قوّات تتحرك كلّ منها من موقع تحتلّه إلى آخر ثم إلى ثالث. ولكن الضالّة المنهكة للقوّات التي تحركت فعلاً، والضعف الفادح لتسليحها، جعلتا تجسيد الخطّة على الأرض أقرب إلى الهزل (ولو كان قاتلاً) منه إلى الفعل العسكري. فبدا وكأن وصول مجموعة ما إلى موقع يؤمن احتلاله بصرف النظر عن ميزان القوّة بين المجموعة ومن يواجهها. وبدا غير معلوم إن كان سيوجد من ينتقل إلى الموقع التالي إذا كتفت مواصلة احتلال الموقع الأول تحتاج إلى من يقوم بعبئها. بدا إنّه أن ثمة خلطاً في الخطّة بين احتلال البلاد ومعالجتها «التجول» المسلّح في أرجاء مختلفة منها. بل بدا مشروع «التجول» هذا وكأنّه أسقط من حساباته إمكان أن يتصنّى له من يمنع تنفيذه. بدت الخطّة مبتوتة الصلة بالعمل الذي به تبقى الخطط وهو عمل الحساب. بدت أقرب إلى «رُفَع عتب» ما شعاره الواقعي: نَقْدُم وليكن ما يكون.

وذلك أن أنطون سعادة باشر ثورته بنحو مائتي رجل (في التقدير الأقصى) و72 شهادة مشاركين على العمد السوريّة) واكتبهم الشرطة السوريّة إلى العمد وخطب فيهم سعادة واصفاً إياهم بأنهم «أصغر جيش في للعالم يقاتل من أجل تغيير مجرى تاريخ هذه الأُمّة»، وموصياً إياهم باجتنب العنف مع رجال الأمن إلا في حال الضرورة، وباجتناب تكليف القرويين شيئا إلا عند نفاذ اللبن والنخائر. وقد ذكر بعض هؤلاء في المعاكمة اللاحقة أن سعادة وزّع عليهم السلاح بيده. ونكرت روايات أن حسني الزعيم أمّد العرب بأسلحة ونخائر كانت فاسدة أو بنخائر لم تكن موافقة للبناني. ومن وادي الحور حيث ودّع سعادة قوّاته، عاد هو إلى دمشق وانطلق رجاله ليتوزّعوا إلى مجموعات هاجمت مغاير عتة في البقاع الجنوبي وأخرى شاغلت قوى الأمن في المنطقة نفسها،

وبالطاقة التي جعلت نغوراشيا لاحتلال قلعته. هذه المجموعة الأخيرة وقعت على كمين للدرك، فارتدت إلى داخل العبود السورية وأسرها الدرك السوري وكان على رأسها زيد حسن الأطرش. كذلك صدت الهجمات على مخافر المنطقة وكانت بغيتها الأولى الاستيلاء على سلاح الدرك. وفي الهجوم على مخفر مشغرة، قتل عشرات كرم بعد أن وصلت تعزيزات من الجيش حاصره، واستسلم عشرات من رجاله. وإلى الغرب من هناك، في ساحل بيروت الجنوبي وفي بعض قرى الجبل، شنّ المسلّحون القوميون هجمات على المخافر أيضاً. وقد أسفرت هذه الهجمات عن جرح عدد قليل من رجال الدرك قُضى أحدهم، وكان يسمى نسيب النسر، بعد أيام، واقتُصرت غنيمة المهاجمين على بضعة بنادق. وخاضت مجموعة من تسعة رجال قادها جورج عبد المسيح في سرجمول القريبة من بشامون مواجهة مع الدرك دامت سبعة نهار الخامس من تموز وشرطاً من الليل، وسقطت المجموعة بنتيجتها في الأسر وتمكن قائدها من التواري وقتل فيها النقيب الدركي توفيق شمعون أمر فصيلة عاليه.

ومع انتهاء هذه المواجهة، كانت «الثورة» قد أفضت إلى نهايتها، مسفرة عن سقوط ضابطين أحدهما من الدرك والآخر من الحزب، وعن أسر كثيرين من الحزب وبضعة جرحى من الدرك. وكان واضحاً أن التحرك من العبود السورية لم يباغت قوى الدولة وأن الذين واكبتهم الشرطة السورية إلى العبود لم يتوقعوا أن يلقي الدرك السوري القبض عليهم عندما اجتازوا العبود مجدداً منهزمين أمام الدرك اللبناني.

لم يتحرك الندادة، وكان زعيمهم مصطفى طغان قدش قد تعهّد لسعادة، على ما قيل، حين التقاه في زيتا السورية، القريبة من الهرمل، أن يناوش قوة الجيش المربطة في المنطقة ليشغلها عن مواجهة حركته. وقيل إن صبري حماده تمكن من تجميد حركة الندادة، وكان هو الوسيط أصلاً في معالجة عشائرية لنتائج الصدام المتكرر بين هذه العشيرة وأهالي رأس بعلبك وبينها وبين قوى الدولة. ورفض حمادة مقابلة سعادة في قرية القصر العبودية إلى الشمال من الهرمل ونصحه بعدم التعويل على دعم حسني الزعيم. وقيل أيضاً إن إشارة من الزعيم هي التي جمّدت حركة الندادة، ولم يحصل شيء كان الحزب يتوقعه - على ما قيل - من زحف يقوم به محازبو سعادة في الساحل السوري وجبل العلويين على عكا. ولم يظهر أثر لمساعدة أرمينية قيل إن الحزب تلقى وعداً بها... وهكذا انتهت «الثورة» إلى نكبة للحزب الذي اندفع إليها تحت راية زعيمه (بل يبدو أن بعضاً من أركانها دفعوا إليها هذا الأخير) بخفة تعصى على التصوّر.

وبين حادثة الجسيرة في 9 حزيران وانطلاق «الثورة القومية الاجتماعية الأولى»، في 3 تموز، كان قد أفرج عن الأكثرية الساحقة ممن أوقفوا في لبنان من محازبي سعادة. وقبل ثلاثة أيام من إعلان «الثورة»، قابل محمّد البعلبكي أنطون سعادة في دمشق وقال له (في جملة ما قال): «يا حضرة الزعيم! كل شيء في لبنان يبدأ كبيراً ويصغر.

وأرى أن الأمر [أمر الأزمة بين العرب والسلطات اللبنانية] أخذ في التلاشي. بدأ بتوقيف حوالي ثلاثة آلاف فيمى. اليوم لا يزعمون عن مائة وخمسين، ومع الوقت قد يُفْرَج عنهم كلهم. في لبنان، الأمور يمكن ترتيبها على الطريقة اللبنانية». لم يرتب سعادة نتيجة ما على هذه المغلة يلقيها عليه صحافي في نصف سنه، معجب به إلى حد أنه انتسب إلى الحرب في الجبهة نفسها. وبعد أيام، سلم حسني الزعيم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية، مشروطاً بإعدامه قبل أن يصل إلى بيروت.

#### ٢- 109 التسليم، المحاكمة، الإعدام

كانت «الثورة» قد آلت إلى الفشل حين قطع حسني الزعيم حبل الماطلة في تعذيب موعده للاجتماع بسعادة، وطلب إليه الحضور لمقابلته في العاشرة من مساء 6 تموز. وكان سعادة متوجساً من الزعيم وقد حذّره بعض خالصاته من أمر قد يكون بيته هذا الأخير. ولكن لا نجد في الأحاديث المنقولة ما يفيد أن سعادة وضع في حسبانته أن يتعرض الزعيم لسلامته، أو أن يسلمه إلى السلطات اللبنانية. وهو قد طلب إلى سائقه التزوّد بالوقود لرحلة طويلة ثم التوجّه جنوباً نحو الحمود الأردنية. ولكنه عاد فطلب إليه العودة ليكون على موعده مع قائد الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني الذي كان سيصطحبه إلى موعده مع الزعيم. وتقدير ما دار في خاطر سعادة وانتهى بمودته إلى حيث ركب سيارة الحسيني مع هذا الأخير، لتوجّهما إلى القصر الرئاسي، لا يخرج عن حدّ التكهن. وكذلك الوقائع بين إقلاع الحسيني بسيارته وتسليم أنطون سعادة إلى مدير الأمن العام اللبناني فريد شهاب ومن كانوا معه عند نقطة المصنع الحديدية. والسؤال الأهم هو: ما الذي جعل حسني الزعيم على تسليم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية؟ الأجوبة عن هذا السؤال لا تعدو حدّ الافتراض أيضاً: تأثير لحسيني البرازي في موقف الزعيم بعد تفاهم بين الأول ورياض الصلح... ضغط من ملك مصر فاروق على حسني الزعيم بطلب من بشاره الخوري أو من رياض الصلح أو - أيضاً - من محسن البرازي... مقايضة لتلبية الرغبة اللبنانية في استرداد سعادة بتلبية مطلب سورية في المفاوضات الاقتصادية الجارية في تلك الأيام نفسها، وقد أفضت إلى اتفاق حمل اسم 8 تموز أي اليوم الذي أعدم فيه سعادة...

والسؤال الأهم الآخر هو: ما الذي جعل حسني الزعيم راغباً في قتل أنطون سعادة قبل أن يمثل هذا الأخير أمام محقق أو أمام قاض؟ يبدو جواب هذا السؤال أسهل منالأ من جواب سابقه. فإن رواية من أنطون سعادة لمجريات العلاقة بينه وبين حسني الزعيم من أولها إلى آخرها كانت ستؤول إلى فضيحة ذات جلال لهذا الأخير. وهذه الفضيحة كانت ستنتهي بدورها إلى صدع يصعب لأمه على الجهتين في العلاقات اللبنانية السورية. وكانت قبة شتوة قد أُنجزت قبل اثني عشر يوماً فقط رأب الصدع الذي أحدثه اغتيال كامل الحسين يوسف، وهو حدث مثل امتحاناً عسيراً للعلاقات

بين الدولتين مع كونه أضعف صديق بكثير من الهزّة التي أطلق مفاعيلها حتّى حسني الزعيم أنطون سعادة على السير قُنعاً في مشروعه لقلب نظام الحكم في لبنان، ودخوله معه في تفاصيل هذا المشروع وتمهّده الدعم التام لتنفيذه. كان الإنّ لأنطون سعادة بالبقاء حيّاً حتّى يكشف هذا كلّهُ نفساً غير محمود بأجل لحظة الزعيم - البرازلي الجديدة في مفاوضات الجانب اللبناني، وهي الخطة التي افترضها بمصونتهما بإشاره السوري ورياض الصلح إلى قمة شتوة.

ولا ريب أن الجانب اللبناني كان مرتضياً هذه الخطة أيضاً، عازفاً عن إفسادها بإخراج مؤامرة سعادة - الزعيم إلى الملأ. ولكن هذا الجانب كره الوصول إلى قتل أنطون سعادة غيلة في آخر الليل في موضع موحش ما من طريق دمشق - بيروت. وهو قد انعاز عرض تلك، في نهاية المطاف، إلى خطة المحاكمة السريّة والتنفيذ السريع للحكم، ومسح كلّ إشارة إلى دور ما لحسني الزعيم في مؤامرة سعادة وحزبه. فهذا الدور مطبوس كلّياً في الكتاب الكبير الذي جُمِعت فيه مختارات من وقائع التحقيق مع سعادة ومحاكمته واستئنيت من الظهور فيه مرافعة سعادة عن نفسه. إذ يستبعد ألا يكون قد لامس فيها المحذور: أي ما جرى بينه وبين حسني الزعيم. وقد لبّثت هذه المرافعة مكتومة إلى يومنا هذا، ومعها كلّ ما لم يشأ الكتاب الكبير كشفه من محتويات الملف. بل إن بعض ما أثبت في الكتاب من أقوال المدعي العام خصوصاً ويجنح تكراراً إلى التبرئة المتعمدة لزعيم الانقلاب السوري من كلّ تبعه، بالغا حدّ الزعم أن سعادة «أراد مقاومة رئيس الدولة السوريّة العالي لما يظهره من مناهضة الصهيونيّين»!

بعد محنة في كُفنة الفتاضية، أخذ أنطون سعادة إلى شُكنة الدرك السيّار في قرن الشباك ليبدأ التحقيق معه في الخامسة من صباح 7 تمّوز وينتهي عند الظهور. ويستفاد من التّفّ التي تضمّنها كتاب وزارة الأنباء المشار إليه من التحقيق، وكان اختيارها مُفرضاً، على الأرجح، أن سعادة مال إلى اعتماد التشكيك في مسؤوليّته عن أفعال سُئل عنها. فحاول أن يجتنب الجزم بكون البيّاتين اللذين أصدرهما إعلاناً للشوّة قد صدرّا عنه شخصياً وأن يطعن في كون الشهود ممّن سمعوه قد فهموا ما قاله في خطبته في المقاتلين. وحاول أيضاً أن يعصر مسؤوليّة الأفعال الحشويّة التي حصلت في «الثورة» بما أحدثته من قُتل وجرح وما إليهما بفاعليها المباشرين أو بأمرهم الميدانيّين، وخصوصاً بمضاف كرم الذي كان قد قُتل. وحصر بنفسه المسؤوليّة العامّة عن إعلان الثورة، أي الجرم السياسي، مجتهداً في الفصل بين هذا الجرم ونتائج المائيّة. وهذه خطة حاذقة اعتمدها فردٌ من البشر كان مُنكرّاً خطورة ما يواجهه وسياسي كان واعيّاً في استبقاء فرصة لنفسه والحزبه لاستئناف مسيرتهما في مستقبل ما. وهي ليست خطة أملاها «الانتهاز» الشخصي أو التنظيمي وإلقاء المسؤوليّة على الأتباع، على ما زعم المدعي العام. فالأتباع، في كلّ حال، مسؤوليتهم قائمة عمّا فعلوه ومعصورة به. وخطة الدفاع نفسها ليست أيضاً خطة «بطل» تستغرق البطولة من رأسه إلى أخمص قدميه، على ما زعم معاذيّه والمعجبون به بلا قيد أو شرط. وهذا



كله، مع العلم بأن ما وصل إلينا من وقائع التحقيق والمحاكمة ناقص جداً، وأن هذا النقص يوجب التحفظ في هذا الجانب من الموضوع وفي غيره.

وفي المحاكمة، اعتمد سعادة - على ما يظهر من كتاب وزارة الأنباء ومن البروتوكولات - الخطأ نفسه الذي اعتمدها في التحقيق. وسجل أحياناً في جدال مع الشهود من رفقاته وكان هذا الجدل تقادفاً لجمرة المسؤلية. وأما تسويغها لإعلان الثورة فخلاصته قوله: «لقد أهين العرب، أيها السادة، (...) وعندما يهان ليس أمامه إلا رد الإهانة بالثورة. وفي الثورة تقع ضحايا من الفريقتين في جميع الأحيان».

وأما الإذعان فأرساه يوسف شربل على معلولة سعادة وحزبه «قلب الأوضاع في لبنان وتسلم الأحكام بالقتل عن طريق مقاتلة القوات المسلحة، ومنها الجيش اللبناني، والاستيلاء على نور المحكمة والشككات العسكرية». وقد أثبت كتاب وزارة الأنباء مطالعتين لشربل استعاد فيهما ملياً ما واجهه سنداً للتهمة التي وجهت إلى أنطون سعادة. أولى هاتين المطالعتين هي التي ألفها شربل في محاكمة المشتريين مع سعادة في «الثورة» وذلك يوم 16 تموز والثانية هي التي ألفها في محاكمة أركان العرب يوم 30 آب. ولم يثبت الكتاب مطالعة المذني العام ولا غيرها من وقائع محاكمة سعادة نفسه، معتدلاً على الظاهر، بأن المحاكمة كانت سرية. وهذا مع أن الكتاب أورد، في صفحاته الأخيرة، مقاطع أخرى من ضبط المحاكمة.

وما يمكن الخلوص إليه من مطالعتي المذني العام هاتين، ومما ذاع لاحقاً من وقائع المحاكمة، هو أن المذني العام مال إلى التشديد على مسؤولية سعادة الشخصية عن الجرائم التي لا يست «الثورة»، فأبرز إقدامه على حل مجلس العمود وانفراد بالسلطة العربية في وقت وقوع الحوادث. وحين وصل إلى «عقيدة» سعادة واحتمال صدور الأفعال الجرمية عنها، طعن في هذا الاحتمال بوصف العقيدة بأنها غير واضحة ولا صادقة وأنها انتهائية للمتوصل إلى السلطة وأنها «فاسدة تاريخياً وعلمياً وعملاً». ثم دخل في مبادئ العقيدة المذكورة فشدّد على تجاهلها للكيان اللبناني ودمجها إليه بالكيان السوري. ولا ريب أن سعادة كان حافطاً في جميعه، رداً على هذه التهمة، تصريحاً أدلى به في سنة 1937. وهو يفضل فيه ما بين «الوحدة القومية» التي يعمل لها العرب و«الوحدة السياسية» التي مرجعها إلى إرادة الشعب. وكان سعادة قد عاد إلى هذا التصريح في إبان المشكلة التي نجمت من خطبته يوم عودته إلى المهجر. ولكن تصريحه هذا لم يكن أول كلامه ولا آخره في الموضوع اللبناني، وكان هو نفسه مغترفاً بمهاارب يسهل النفاذ منها إلى موقف مغاير من الكيان. ولم تكن هذه النقطة موضعاً لتهمة يفترض أن يزول ثباتها إلى حكم قضائي في مطالعة المذني العام. وإنما كانت عنصراً من عناصر الخلفية التي حاول هذا الأخير أن يسند إليها «ثورة» سعادة. وهذه أيضاً كانت حال «الاتصال باليهود» والملاجئ إلى القوة في مواجهة خصوم العرب السياسيين والتفاف العرب ماليّاً من الانتخابات النيابية وتراشق أعضاء فيه بأنهم

الفساد المالي، إلخ. فهذه كلها لم تكن من أصل التهمة الموجهة إلى سعادة وإنما كانت مواد في حملة معنوية شنها المدعي العام عليه وعلى العرب.

ولكن هذه العملية كانت آيلة إلى أمر حاسم، وثيق الصلة جداً بالحكم المرتقب مع بقاء تهمة «الثورة» وما جرّته من أفعال موضوعاً مباشراً وحيداً لهذا الحكم. فقد كان السؤال الذي اجتنب المدعي العام صوغه مباشرة وأثر تمييزه بحديث «العقيدة» ومتفرعاته، هو ما إذا كان الجرم المنسوب إلى أنطون سعادة جرمًا سياسيًا أم جرمًا عاديًا. فعلى الجواب عن هذا السؤال كان يتروّب، إلى حد بعيد، إمكان الحكم بالإعدام على الرجل أو عدم إمكانه. وقد اجتنبت المحكمة، بدورها، في الأسئلة التي طرحتها على نفسها وفي صيغة الحكم، لفظة «سياسة» وأثبتت الأسباب المشددة للجُرم ونفت الأسباب المخففة فعكست على أنطون سعادة بالإعدام رمياً بالرصاص وفقاً للمادة 79 من قانون العقوبات العسكرية.

كان إعدام أنطون سعادة قضية حقيقية تجاوبت أصداؤها منذ ذلك، في لبنان وفي أقطار أخرى من المشرق العربي وفي المختبرات. وقد زاد هذا الإعدام في التزوُّت السياسية لعرب سعادة وهي تزوُّت تجد مصادر لها في «تعاليم» سعادة نفسه، وفي موقعه من العرب وفي المرجعيات المعاصرة لتكوّن هذه «التعاليم» ولأنفاذ العرب وغيره من منظمات تلك المرحلة صورة التنظيم شبه العسكري على الفرار الفاشي. كان هذا الإعدام قضية لرفض المحكمة، من غير مسوّغ قانوني، الاعتبار بالصفة السياسية للجُرم. وهذا رفض تركزز في لجنة العفو التي امتنعت عن الإشارة بتخفيف الحكم. وكان الإعدام قضية أيضاً لرفض المحكمة طلب إميل لعدو الذي اختاره المتهم للدفاع عنه منعه مهلة معبودة للاطلاع على الملف وأعداد دفاعه وإبطالها سائر المهل أيضاً وإصدارها حكماً بالإعدام السياسي، هو الأول في تاريخ البلاد المعاصر، وقد لفظ في المساء بعد محاكمة طالت بضع ساعات ونفذ في الفجر التالي. وقد زادت إلزامات العجلة في التنفيذ لمسات مروّعة على قباحة الإعدام الأصلية. وهي لمسات وجدت من يستعدها ويريد فيها مَرَات بات يتعنّز حصرها. وكان أن امتزاج هذه اللمسات برباطة الجأش النادرة التي أبدتها سعادة في مواجهة الموت ويلزمه جانب الداعة واللطف مع المطيعين بوجوده مختلفة من تنفيذ الحكم قد شكّل حالة أمتّعت ساعات الرجل الأخيرة بطاقة إيعاء مديدة الأجل.

في 16 تمّوز، بدأت محاكمة الموقوفين في قضية «الثورة» التي أعلنها سعادة، وكان عددهم ثمانية وستين. وقد حُكم على اثني عشر منهم بالإعدام وعلى الباقين بعقوبات حبس مختلفة. على أن لجنة العفو أشارت بتخفيض الحكم عن ستة من المحكومين بالإعدام. ونُفذ هذا الحكم بالستة الآخرين فجر 22 تمّوز وهم ثلاثة فلسطينيين وسوري واحد ولبنانيان. ولم يلبث أن صدر، في 18 تشرين الأول، عفو عام عمّن كانت قد أنزلت بهم أحكام خفيفة، فخرج معظم قادة العرب المسجونين إلى

العزّة. من هؤلاء القادة، بقي جبران جريج في السجن. وبقي جورج عبد المسيح متوارياً، إذ كان قد حُكِم عليه غيابياً بالإعدام بسبب من قيادته معركة سرحدول. ولم يلبث عبد المسيح أن اختير رئيساً للحزب وأقام في دمشق بعد سقوط حسني الزعيم.

#### ١١٦٠٢ رياض الصلح في قضية أنطون سعادة

كان رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء حين حوكم أنطون سعادة وأعدم. وهو، بهذه المناسبة، ذو مسؤولية سياسية عامة، يشترك فيها مع مسؤولين كبار سواء، عن المجرى الذي سلكته هذه القضية. وكان موقع رئاسة الوزراء، في ذلك العهد، هو الهدف المتصور لكل هجوم يريد أن يكون صاعقاً على أهل الحكم. وذلك أن موقع رئاسة الجمهورية كانت له حصانة بقيت محترمة، على وجه الإجمال، إلى ما بعد هذه الحقبة بأكثر من سنتين. وأنا التمتني، لمن هم هاتين الرئاستين فكان ينبغي دخولاً في التفاصيل وقصراً عن الشمول في المعارضة السياسية. ولم يكن تهيب حصانة الرئيس الأول نفسها، في حلتها الدستورية، هو الداعي الأول إلى رعاية جانبها. وإنما كان هذا الداعي اتساع سلطة رئيس الجمهورية وثباته في موقعه في وقت كانت فيه أعمار الحكومات تقصر أو تطول بإرادته هو قبل أية إرادة سواها. فكان هم المعارضة الدائم إسقاط الحكومة بالسمي إلى جعل بقائها عبئاً متزايداً الثقيل على رئيس الجمهورية. وكان الطريق الملكي إلى إسقاط الحكومة تحميل رئيسها جملة أوزار الحكم، مع الزيادة عليها ما أمكن. وكان المزوف عن تناول الرئاسة الأولى بنقد أو تثريب يستبقي للمعارضين فرصهم - على أنواعها ودرجاتها - عندما يعين أجل الحكومة. وكان رياض الصلح، بدرجة حضوره وبالنظرية الغالبة على أسلوبه في الحكم، يجعل هذا التركيز لهجمات المعارضة على موقعه أمراً تلقائياً. وكان يساجل يورث بما يقتضيه المقام.

وقد حصل أن قال رياض الصلح، في بعض من أوقات حَرَجِه، إنه لا يعكم البلاد وحده، ولكن هذا كان نادراً. وأما عادته فكانت الدفاع عن أعمال الحكم، طالما بقي فيه، وتعمل مسؤولية النطق باسم السلطة للحكومة طالما بقيت هذه المسؤولية منوطة به أولاً.

لذا تركّز النقد عليه في قضية أنطون سعادة، أو فهم أيضاً أنه هو الممتني حين كان يقال إن «الحكومة» فعلت كذا أو كيت في مساق هذه القضية. وكانت الهجمات تأتي، في البداية، من جانب المعارضة النيابية والصحافة المؤيدة لها. وذلك أن حزب سعادة لم يكن قادراً، بعد، وهو يجتاز معنّته، على تعميم كلمته في صدد ما جرى لرؤسائه وما كان لا يزال يجري له. على أنه لم يلبث أن مضى على المنطق نفسه دونما رغبة في التدقيق. ذكر بشارة الغوري ويوسف شريل وأنور كرم (رئيس المحكمة) وفريد شهاب

وفؤاد شهاب وحتّى أحمد الأسعد بين من كان الحزب مصمّماً على قتلهم «ثأراً للزعيم». وأصيب شربل فعلاً في محاولة اغتيال. ولكن من كان موضوعاً لتصميم استثنائيّ على القتل ظهر في تكرار المحاولة كان رياض الصلح. وقد اغتيل فعلاً، في نهاية المطاف.

هل يمكن اليوم تحميل المسؤولية التي تقع على عاتق رياض الصلح في ما جرى لأنطون سعادة؟ الأمر المؤكّد هو أن رياض الصلح بذل سماعه لالقاء القبض على أنطون سعادة منذ حادثة الجيتزة. بل هو خطط لذلك، مع أجهزة الأمن وسائر المسؤولين، قبل تلك الحادثة بمدة، وقد صوّح بذلك. والراجع أن هذا التخطيط يرقى إلى وقت الزيارة التي قام بها سعادة لحسني الزعيم قبل الحادثة المذكورة بنحو أسبوعين. وهي زيارة جاءت في إبان المجابهة العنيفة التي دارت حول تسليم الضابط السوريّ أكرم طبارة ومرافقيه للمثاق، أو محاكمتهم في بيروت. وكانت جهود العرب السوريّ القوميّ للتسلّح والإعداد لـ «الثورة» تحت المراقبة في الأشهر التي سبقت وصدر عن رياض الصلح أكثر من إشارة بهذا المعنى، وإن يكن لم يسمّ هذا الحزب باسمه. ولكن ما حمل الدولة على الإقدام، بعد زيارة سعادة للمثاق، كان الخشية الشديدة من صدع يصعب لأمه، تحدّثه، في داخل البلاد، حركة انقلابيّة عنيفة المنحى تكون دمشق قاعدتها الخلفيّة. ولم يكن رياض الصلح قد لان أمام إنذار حسني الزعيم حينما أرسل مع عبيله ومدير مكتبه نذير فنصة تهديداً باحتلال لبنان إن لم يطلق سراح طبارة ورفاقه. يروي زهير عسيران أن الصلح اندفع نحو فنصة، في وزارة الخارجية اللبنانيّة، «كمن يستعدّ لاستعمال قبضته». وهذه رواية تؤيدها إشارة في خبر النهار عن هذا الاجتماع إلى أن «فنصة خرج [منه] منقبض الأساير». وأمّا تسليح صاحب الانقلاب حزباً لبنانيّاً وحضه إلىّاه على الثورة المسلّحة فكان أشدّ خطورة وأولى بالاحتياط من التهديد باجتياح عسكريّ لسوريّ للأراضي اللبنانيّة. وكان يسع الأمر الأوّل، في الواقع، أن يغضى على نحو ما إلى تحقّق الثاني.

كان هذا الخرق المسلّح لجبهة الداخل هو ما تجنّد رياض الصلح ومن معه لرمعه. وهذا خطر حتّى يعلّل ما لا يعلّله أن رياض الصلح لم يكن «يطيق» أنطون سعادة، وأن هذا الأخير معم عبد الله اليافي، خصم رياض الصلح، في انتخابات 1937 النيابيّة (111) وأنّه لم يكن «يتألّف أو ينشئ» لرياض الصلح، على ما زعم كمال جنبلاط. إلخ. فهذا التصوير الشخصيّ للمواجهة هذر مجبول بالمرامي السياسيّة بغية التستر على المسلك العنليّ لأنطون سعادة وحزبه قبل حادثة الجيتزة وبعدها، وبغية أيضاً إخلاء مسؤوليّة حسني الزعيم عن شقّ المجري الذي سلّكته هذه القضية لتفضي إلى كارثة المحاكمة والإعدام. فقد كان أركان المعارضة اللبنانيّة من البرلمانيّين (وبينهم جنبلاط) قد زاووا الزعيم بحدّ انقلابه. ومع أن طريقته في استقبالهم كانت - بشهادة الشهود - أميل إلى إظهار الاستخفاف منها إلى إظهار الترحيب، فإنّهم ثبتوا على الإعجاب بالانقلاب وبصاحبه حتّى رحيل هذا الأخير. ولا يأتي جنبلاط، مثلاً،

على ذكر لمور الزعيم في مأساة سعادة إلا في استجوابه الثالث الذي نُشر بعد الانقلاب على الزعيم وقتله بنحو من أربعة أسابيع. كانت تلك أيام الإعجاب بالانقلابات العسكرية وتمني التشبه به «أبطالها». وكان حسني الزعيم (الذي واكبه المعجبون به وهو يخون أمانيتهم من الألف إلى الياء) أول المنقود.

كانت خطة السلطة اللبنانية (والملاعب الأبرز في هذه الخطة هو رياض الصلح) متجهة إلى فصم العروة التي انعمت بين أنطون سعادة وحسني الزعيم. وكان بيد هذه السلطة وسائل فعّالة للتوصل إلى هذه الغاية. ولم تكن هذه الوسائل وسائل استرضاء لحسني الزعيم وحسب، بل غلب فيها الضغط الشديد على الاسترضاء حتى الأيام الأخيرة من إقامة أنطون سعادة في دمشق، ثم مالت شطر الاسترضاء في الأيام المنكورة أي بعد أن أظهر انقفاً شتورة، بمبادرة من الزعيم نفسه، ميل هذا الأخير إلى الملاينة وعودة مطالبه الانتصابية إلى التصرّ. وهذه مطالب لم تكن غابت عن أفق الأزمة التي أثارها اغتيال كامل الحسين اليوسف. وكان الصلح يحفل، في سعيه إلى فصم العروة للشار إليها، بمسألة شخصيتين كانتا على التوالي، تليان حسني الزعيم في الأهنية، في النظام الذي أنشأه هذا الأخير، وهما عادل أرسلان ومحسن البرازي. ولم يكن طول الألفة الشخصية للرجلين غير مسهل لمهمة رياض الصلح. وأما الأساس فهو رغبتهما المؤكدة في منع الخراب من ضرب أطنايه في العلاقات السورية اللبنانية. وتشير بعض الدلائل والمصادر إلى أن أرسلان حذر السوري والصلح، في أوائل حزيران، من عواقب اللقاء الأول بين سعادة والزعيم، وأن البرازي زار رياض الصلح وبحث معه في قضية الحرب السوري القومي وفي مسألة العشود العسكرية المتقابلة على العبود السورية - العراقية، وذلك غداة نقل فريد شهاب منكرة إلى حسني الزعيم تطالبه بتسليم أنطون سعادة. وتنسب بعض المصادر أيضاً دوراً إلى البرازي في التمهيد لقمة شتورة التي انعقدت بعد زيارته تلك لبيروت بثلاثة أيام، وكذلك في تغيير موقف حسني الزعيم من أنطون سعادة.

وتشير مصادر أخرى إلى أن البرازي نفسه (بعد تفاهم أو بلا تفاهم مع رياض الصلح) هو الذي أفتع الملك فاروق بالضغط على حسني الزعيم (الذي كانت حاجته السياسية والمالية للدعم المصري ماسة، وكانت علاقاته بالعرشين الهاشميين قد ساءت كثيراً) وذلك بغية حمله على التخلّي عن أنطون سعادة. وكان البرازي قد زار مصر في نهاية حزيران، وكان قد عمل وزيراً مفتضاً لبلاده فيها أيام القوّتلي. ولا نفع على ما يبيع العزم ببعض اتصالات لبناني - مصري مباشر في هذا الشأن نفسه. ولكن نفع على إشارة ينقلها أنطون بطرس عن عبد 18 آب 1949 من الصبياح مؤذاه أن رياض الصلح كان أبلغ محسن البرازي نوعاً من التهديد لحسني الزعيم، وهو أن بيروت «على استعداد للاتصال ببغداد ومثان حالاً». وهو ما حمل القاهرة على دعوة الصلح إلى الترتيب... ثم أبلغه البرازي قرار الزعيم «أن يتخلّى عن العرب القومي».

ويجزم فريد شهاب، وهو طرف مباشر في الموضوع، بأن حسني الزعيم هو الذي طلب اغتيال أنطون سعادة في الأراضي اللبنانية، فلا يصل إلى بيروت حيناً. ولكن مرويات العرب تذهب، في الغالب، إلى أن رياض الصلح كان ضالعا في هذه المؤامرة. وهي لا تنكر مصادر مباشرة يصح أن يُسند إليها هذا الزعم وتكتفي بالإشارة إلى تعذيب من القهر عبّر عنه البعض من أقصاها بسعادة في أيامه الأخيرة. وهذا تعذيب لم يأخذ به سعادة نفسه الذي ظلّ على ما تفيد به المرويات نفسها يستبعد، حتى اللحظة الأخيرة، أن يُقيد الزعيم على تسليمه ناهيك باغتياله. فكيف يستقيم هذا الموقف إن كان سعادة سيع من توفيق بشور أو من عمر أبو ريشة كلاماً مسنداً (لا مجرد تعبير أو توجّس) حمل إليه خبر «المؤامرة» وحّد أطرافها؟ وهل كانت تعزّز حسني الزعيم الأسباب لطلب اغتيال سعادة بعد أن وزّله وتزوّد معه في ما أقدم عليه، ثم فعل ما يوسعه أن يفعل لتقزيم «الثورة» بعد أن أحدث مزيج الضغط والاسترضاء أثره في موقفه؟ ثم كيف يستقيم لرياض الصلح (لو كان طرفاً في خطة الاغتيال) أن يرسل فريد شهاب لتسلم سعادة على العمود وهو - أي شهاب - جاهل بأن اغتيالاً سيحصل أمام عينيه في طريق العودة؟ وما الذي أجاب به «الضابط الكبير» المجهول الذي اصطحب سعادة موقفاً في سيارته إن كان مرجعه اللبناني هو الذي فاتحه في موضوع الاغتيال؟ هل رفض وأرسل على الرغم من رفضه؟ هل وافق ثم تراجع في طريق العودة؟ هل لكل هذه الغفّة مكان في تدبير جريمة من هذا العيار؟

لا تُفرد الروايات العربية موضعاً لهذا النوع من الأسئلة. ويستوي رياض الصلح مشجعا ممتاراً يعلّق عليه إعدام أنطون سعادة بقضيه وقضيضه. فهو رجل ضخم «لائق» يقتل ضعيفته المخرّضة، وأثمّاهم - ناهيك باغتياله - يستحقّ عشاء التلغيف. وهو قد مات غيلة فلم يبق في قيد الحياة ما يكفي لتفنيد روايات كلّها متأخرة.

ولا يميل إلى حصر ما أمكن حصره من المسؤوليات في رياض الصلح خصوصه وقتلته وحدهم. وإنما يجنح إلى شيء من ذلك كبير شركائه في المسؤولية العامة. فإن بشاره الخوري يروي في منكراته أن مغابرة من رياض الصلح أبقضته في الثانية والنصف صباحاً ليبلغه رئيس وزرائه أن أنطون سعادة قد استود. فإذا كان رياض الصلح قد تبأغ وحده الاستعداد السوري لتسليم الرجل وأرسل وحده من تولّى استلامه، فقد حصل ذلك، لا بدّ، قبل ساعات على الأقل، من عودة «البعثة» بأنطون سعادة إلى كسنة القياضية. فهل يوصف إلا بالأحالي ألا يكون رياض الصلح قد أبأغ رئيس الجمهورية، في أثناء هذا الوقت، بما هو جارٍ وأشركه في تقرير ما يجب اتخاذه من إجراءات؟ ثم ألم يكن الخوري شريكاً أو عالماً، على الأقل، بأطوار ما يُنزل من سمي (لا يأتي على نكره بكلمة في منكراته) لاسترداد أنطون سعادة؟ فلا هو ينكر أن الموضوع طرح في قبة شترة ولا، قبل ذلك، في بيروت، مع محسن البرازي، ولا قبل ذلك في منكرة (يفترض أن يكون هو نفسه موقعها)، حمّلها فريد شهاب إلى حسني الزعيم. واقع الأمر أن بشاره الخوري أرسل ولديه لحضور المحاكمة ونقل ماجرياتها إليه وأن يوسف شربل، نجم هذه

المحاكمة، كان من المقربين جداً إليه وأن تصديق حكم الإعدام صلاحية خاصة برئيس الجمهورية فلا يتخذ المرسوم في مجلس الوزراء، ويكون توقيع الوزير المختص على هذا المرسوم أقرب إلى تحصيل العاصل ما لم يحزم أمره على العصيان والاستقالة. وقد وقع رياض الصلح، بصفته وزيراً للمالية، ومجيد أرسلان بصفته وزيراً للدفاع، على مرسوم تصديق الحكم بالإعدام على أنطون سعادة.

وفي صدد الموقف الشخصي لرياض الصلح من إعدام سعادة (وهذا شأن مختلف جداً، بطبيعة الحال، عن شأن القبض على زعيم العرب القومي وتقديمه للمحاكمة) أصبحت بين أيدينا اليوم، في ما عدا منقولات أخرى لا يصح التعميل عليها، وثيقة دامغة. تلك فقرة من ملاحظات وضعها مدير الأمن العام فريد شهاب لنفسه فلها إنصاف «المفكرة» التي لا تراعي خاطر أحد، في العادة، بخلاف ما هو محتمل في الكلام العلني أو في التقارير المرفوعة. والشاهد - على ما هو معلوم - شخص قريب جداً من وفائع اليوم الذي يشير إليه وشريك في صنع مقتناته وتدارك نبيذه، وهذا بصفته معترف استخبار مسؤولاً عن الأمن. كتب فريد شهاب: «بعد صدور الحكم، جتمع [يقصد: رئيس الجمهورية] حبيب أبو شهلا كزعيم الأرثوذكس، وغبريال المزي ورياض الصلح، وقال إن لجنة المفوضات الحكم، فما رأيكم؟ رياض نقض سترته وقال: أنا لا أحب الإعدام. حبيب قال: عكروت بالناقص. وافقه غبريال المزي».

كان أبو شهلا مقرباً جداً من رئيس الجمهورية، كثير التردد عليه ومدمجاً بانتظام إلى اجتماعات رسمية (تذكرها الصحف) من غير صفة لعضوها سوى اعتباره «مستشار الدولة». وكان قد أصبح المستشار القانوني لشركة التبلاين، فأخذ يتردد، بهذه الصفة، على حسني الزعيم لاستعجال تصديق الاتفاقيات. وأنا غبريال المزي فهو، إذذاك، نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية (استقال في 19 تموز مستديفاً قرار حل المنظمات شبه العسكرية كلها، بعد أن كان للعرب القومي قد حل في الشهر السابق). وهو آخر عضو في الحكومة اجتمع بأنطون سعادة قبل حادثة الجثيرة بساعات. وكان حزب سعادة قد أيده في انتخابات 1947 لقاء فض المشكل الذي أثارته خطبة سعادة يوم عودته من المهجر. وكان سعادة غريباً أرثوذكسياً خطيراً للرجلين.

أيّد فريد شهاب مفكرته السرية في حديث أدلى به إلى صحيفة سورية قومية بعد ثلاثين سنة من الوقائع. فخطأ الحزب في «تركيزه» على رياض الصلح «رغم أن هناك عدداً كبيراً من المسيحيين المحليين، على الأقل أربعة منهم، كانت مواقفهم أشد عنفاً وقياساً من موقف رياض الصلح. ولما استشارهم بشاره الغوري بهذا الموضوع، كان موقف رياض الصلح شبه محايد. وقد أجاب رئيس الجمهورية: «اصطفوا، هدي مسألة متعلقة بالروم وبالمسيحيين. أنطون سعادة مسيحي، إنزو قزواء، أنا ما لي علاقة».

لم يكن هذا النوع من التنصل معتاداً من رياض الصلح، فيتبنّى أن المسألة كانت ثقيلة جداً على ضميره. وأما الخروج بالخالفه أو بالتعقّل على الملأ، على افتراض ورويه في ذهن رياض الصلح، وهو افتراض مستبعد، فكان له حساب سياسي واسع النطاق جداً ومعتد، لا تشكل قضية أنطون سعادة غير عنصر واحد من عناصره. كان سعادة نفسه قد ذهب - قبل أني عامل آخر - ضحية لإدارة حسني الزعيم بأسلوبه المعلوم، ما كان مشكلاً في العلاقات اللبنانية السورية. وكانت الرغبة في المودة بهذه العلاقات إلى حال استقرار ما، ولو بقدر من التنازل والتضحية، ورغبة لبنانية جامعة. وكانت هذه المودة، من جهة الحكم اللبناني، ثمناً للحصول دون نظام الزعيم والعبث باستقرار لبنان الداخلي. ولم يكن يجول في خاطره أحد، بالطبع، أن الزعيم سيسقط بعد خمسة أسابيع من إعدام سعادة، ولم يكن هدف الحصول إلى سوية مقبولة للعلاقات بين حكم لبناني استمرته انتخابات 1947 والتجديد لبشاره السوري ونكبة فلسطين وبين سوريا الانقلابية، غير تحدّ واحد من تحديات عدة تشبّع فيها رياح الخارج برياح الداخل لتهدّد كيان لبنان من أركانه. وكان رياض الصلح ضالماً، كما لم يطلع مسؤول لبناني غيره، في مواجهات مترامية الميادين لهذه التحديات. لذا لم يكن سهلاً عليه أن يفتح منفذاً لمعارضة كانت خياراتها، في أمور رئيسية، غير خياراته، ولم يكن مهتماً، بالتالي، لافتتال أزمة حكم حالما يعرض ما يضري بالافتتال، وإنما كان مصتماً على البقاء في الحكم ما أمكنه ذلك.

عليه، عبّر رياض الصلح، بما هو مسؤول، عن موقف سياسي ممّا انتهت إليه قضية سعادة وحزبه، مغاير جداً، في نفسه، لحققت التنصل الذي لجأ إليه في خلوة المشاورة عند رئيس الجمهورية. فكان أن زار دمشق في 17 تموز لتكريس التقارب. ثم تدارك مع رئيس الجمهورية أثر استقالة المر من الحكومة وأثر الاستقالة المعلقة التي قتمها وزير الخارجية حميد فرنجيّة.

وفي 16 آب، أي غداة سقوط حسني الزعيم، حصل اشتباك بين الصلح وجنيلات في مجلس النواب. كانت تلك جلسة عاصفة رفض فيها استجواب جنيلات حول قضية العزب السوري القومي، ورفض أيضاً استجواب كميل شمعون حول اعتقال غسان تويني وحزبة الصحافة. وكان مدار الكلام الذي قاله جنيلات لتعليل التجاوز على القانون في معاكسة سعادة وإعدامه به «قضية شخصية» وأها قائمة بين سعادة والحكومة (وقد أضح لاحقاً أنه يعني رئيسها) ويتدخل أجنيي حتل الحكومة على النبل من الحزب. وقد رد الصلح، بحنّة، مؤكداً أن «هذه القضية هي مفخرة لبنان» وأن الأيديادي الأجنبية لا شأن لها بما اتخذ من إجراءات، وأن سعادة ومحايزه قتلوا الأبرياء وكانوا يريدون القيام بانقلاب دموي، وأن الحكومة ستتخذ مثل هذه التدابير وأكثر، إذا اقتضى الأمر، لحفظ لبنان. ولم يكن في هذا الكلام ما يقنع بطلان ما أثاره إعدام أنطون سعادة من معارضة قانونية ومن وجود استنكاري في أساط مختلفة من المجتمع. ولكن حجة هذا الكلام كانت تبرز، بلغة التهديد، منشأ المشكلة



التي حُشرت فيها السلطة الحاكمة كلها والصفة السياسية لهذه المشكلة. ففي ما يتعلّق كلام جنبلاط، كان شعب العنف السياسي الذي بدت «ثورة» الحزب السوري القومي نفيراً بإبطاله على البلاد لا يزال يلوح في الأفق. كانت المسألة محتملة التكرار؛ فلم يكن الانقلاب الذي أطاح حسني الزعيم قبل يومين من هذا السجال في مجلس النواب قد بدت المخاوف. بل هو كان أقرب إلى إمكانها. ومن الكتلة الإثنية إلى الحزب السوري القومي، وهما للجهتان اللتان علّق عليهما حسني الزعيم، قيل سواهما، آماله في إطاحة التحالف الحاكم في لبنان بالقوة، إلى كتلة التحرر الوطني التي كانت تضم أمثال جنبلاط وشمعون وكرامي وسامي الصلح، وقد معاهها الزعيم صراحة إلى معارضة الإثنيين، كان أفق البلاد يبدو ملبهاً بغيوم الاضطراب السوري، وكان الاطمئنان إلى استقامة الميزان للسلمي للصراع السياسي أمراً غير جائز.

في قضية الحزب القومي هذه، وفي قضايا أخرى سبقتها أو تلتها، أخذ على رياض الصلح تغليب «وحيثيته» أو عن «قوميته» السورية أو العربية القديمة. وكان الساسة والصحافيون السوريون من رفاق رياض الصلح للعلماء وغيرهم أكثر من يرتد هذا المأخذ كلما بدت من الرجل معارضة لمطامح يراها مجافية للاستقلال اللبناني، وبخشي منها على تماسك جبهته الداخلية. وكان مع السوريّين المشار إليهم في ذلك بعض أقرانهم اللبنانيين. على أن مواقف رياض الصلح لم تكن عصية على الفهم ولا كانت «تغليباً». ولا هي كانت أيضاً مجرد تمسك بـ «الكروسي»، عبر إرضاء رئيس الجمهورية وبطانته. هي لم تكن «تغليباً» لأن تعول موقف رياض الصلح كان اختياراً بطيفاً لأفضل «الممكنات» التاريخية التي وقف عليها وأسهم في صناعتها عبر عقود ثلاثة من «جهاده» سبقت 1943. وكان لهذا الاختيار مقننات واضحة في تكوين الرجل وبادر فلهوت منذ أواسط تلك المرحلة. وهي لم تكن أيضاً مجرد تمسك بالكروسي الذي غادره رياض الصلح، في أواخر 1944، مختاراً، وهو في أوج قوّته (بل يبدو أنه غادره بسبب قوّته) وبقي مع تلك على مقربة من رئيس الجمهورية وتراوحت مواقفه من حكومات عاصرها ولم يترسها بين التأييد والمعارضة وأسعف في تشكيل بعضها.

ولمّا كان رياض الصلح يتصرّف، في تمسكه بما سُمّي الميثاق الوطني، تصرف من ضلع في تأسيس وطن ودولة وتقبلهما مقتنعاً، فأصبح لا يُعَلّ لنفسه أن يباشر تقويضهما في اليوم التالي، ولا أن يسكت عن مملك من يحاول تقويضهما بالضغط عليهما من الخارج أو بالقوة.

ذلك ما جعل رياض الصلح وأنطون سعادة يقفان، في ما يمتدّ اشتراكهما القديم في «الوحيّة السوريّة»، هذا في وادٍ وذلك في وادٍ. والحق أن الرجلين كانا مختلفين جداً من البدايات. كان أنطون سعادة يرى المبادئ ممكنة الاستنباط بالجهد الفكري الخالص من قِبل شخص (هو سعادة نفسه) يستنطق قراءة بعينها للتاريخ. وكان يرى أن هذه «المبادئ» يمكن أن ينشرها في «الأمة» شخص يبني حزباً حداثي التنظيم،

يمحض زعيمه ولاء أشبه بالبيعة الإسلامية على الفداء بالدم والأهل والمال. فيعتبر المحارب دخوله الحرب «عقداً» مؤبداً أهرم بينه وبين الزعيم. وكان سعادة يرى أن هذه «المبادئ» تنتصر به «الصراع» ويترك السياسة، في مجرى هذا الصراع، أضيق الهوامش وأولاهها بالازدراء، معاذراً أو مجاهراً بالمعاذرة على الأقل، أن تدخل السياسة المبادئ فتفسدها. وكان هذا الفصل في الواقع (وهو لم يصمد دائماً لامتحان الواقع، في سيرة سعادة نفسه) مفضياً إلى كُنف متسلسل ومدوراً لـ «المبادئ» وللسياسة معاً.

وأما رياض الصلح، أو رعيه بالأحرى، فقوم لم يستنبطوا المبادئ باستنطاق شخصي للتاريخ وإن يكونوا استنجدوا صوراً وقيماً من هذا الأخير كلما مئت حاجة التعبئة إلى ذلك. وإنما اعتبروا «المبادئ» محضلة راهنة لإزادات لم تكن بمنجاة من الكثرة والتضارب، ولم تكن لإزادتهم هم وحدهم. وهم رأوا هذه المحضلة، بالتالي، قابلة للحركة وللتحول. وهم افترضوا أصالة وكثرة للأواصر التي تشد المحضلة المذكورة (أي المبادئ) إلى السياسة. وهذه الأواصر تنشئ أهدافاً للسياسة يتعدى رسمها المراد والممكن. وهي تنشر، في نهاية المطاف، صورة مستقبل تستبقي فيه الكثرة والتضارب وتلاحظ ما يحدّثه هذان من قابلية للحركة والتحول. عليه بدأ هذا الرعي ملثراً، في عمله السياسي نفسه وليس بمجرد الاستدلال العقلي، أن المستقبل لا تدرك له صورة نهائية.





## ١١١.٥ ظروف صعبة وتغاير هيكلتي

حين عاد رياض الصلح إلى الحكم في الشهر الأخير من سنة 1946، كانت العلاقات الاقتصادية القائمة بين لبنان وسوريا لا تزال متمثلة، خصوصاً، بمنظومة «المصالح المشتركة» الموروثة من عهد الانتداب، وبالوحدة الجمركية وما يليها من حرية انتقال تامة للسلع والأشخاص. ولكن هذه العلاقات كانت قد خضت خطواتها الأولى على منحدر اتجه بها نحو أزمة عميقة. بقيت فصول هذه الأزمة تتوالى، بعد ذلك، مدة زادت عن ثلاث سنوات... إلى أن أضحت إلى حال جديدة كلياً على البعثتين: قصت الوحدة الجمركية وصُغيت المصالح المشتركة، وخضعت حركة التجارة البينية لتقلبات تعكست فيها الأمزجة السياسية. ثم طالت المدة، نسبياً، قبل التوصل إلى اتفاقات بديلة تجرّ للتجارة المذكورة، ولخيرها من وجوه العلاقات الاقتصادية، قواعد مستقرة.

ولقد انطلق قطار الأزمة في العلاقات الاقتصادية الثنائية من ظروف ما بعد الحرب: الصعبة في معظم مناطق العالم. و زاد من ثقل تلك الظروف ما وسم مواجهتها من تمثّر، في الدولتين، نتيجة لضعف الأجهزة المختصة فيهما، ولتضارب الضغوط الاجتماعية الداخلية والضغوط السياسية الداخلية والخارجية عليهما. وكانت علامة التروّي الظاهرة موجة الغلاء التي تصاعدت في سنة 1946. وقد ذكرت لهذا التروّي أسباب بينها تضخم كثلة النقد المتداول في سنوات الحرب والتقلص في عرض كثير من السلع، وتحصيل الدولتين على الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة في تمويل موازنتيهما، وكثرة البسطاء بين مصادر السلع والمستهلكين، إلخ. على أن عوامل طارئة دخلت في تلك المدة بالذات لتزيد من وطأة الضائقة، ومنها زوال الاحتلال الأجنبي وتوقف الإنفاق المترقب عليه في سوق البلايين، وتصفية الاستخدام المحلي المتعلق به، وكذلك انعسار تعويلات الغريبين (في حالة لبنان خصوصاً) بسبب ظروف ما بعد الحرب في أقطار اغترابهم وصعوبات التحويل فيها، وأخيراً الكماد النسبي للسياحة العربية في لبنان ولخدمات أخرى كان يوفرها لبنان لبعض من أهالي الأقطار القريبة. وقابل ذلك، في الحالة السورية، سوء الموسم الزراعي وكماد بعض الإنتاج الصناعي الجديد الذي بدأ غير متكيف بعاجات الأسواق المتاحة أو غير قادر على المزاومة فيها...

أضحت هذه العوامل وغيرها من ثابت وطارئ شيعاً من العصبية المستجدة على مواجهة اللبنانيين والسوريين مشكلات وشكاوى، كان معتاداً نشوبها عن حالة التشابك بين اقتصاديات القطرين وكلفت لعل عادة، بعد اتفاق 1943، بالتفاوض المباشر أو يهمل حلّها حين يكون مانعاً بمصالح حساسة أو نافذة في هذا أو ذاك منهما. والواقع أن هذه المشكلات كانت أخذت في التفاقم بسبب من تزايد الاختلاف الهيكلتي بين اقتصادين كانت نقاط القوة والضعف في كل منهما تصبح أشدّ مغيرة لما هي في الآخر.

فقد كان الاقتصاد السوري اقتصاداً زراعياً في الأساس، ولكنه شهد نمواً، في سنوات الحرب وبمدها، للتوظيف في الصناعة الكبيرة، وهذا فضلاً عن قطاع حربي واسع ومتنوع. وأما الاقتصاد اللبناني فكان محوره التجارة والخدمات الأخرى، وهي موجّهة، في جانب

كبير منها نحو الخارج. ولكن زراعة الحمضيات في الساحل والأشجار المثمرة في الداخل كانت قد عرفت أيضاً نمواً كبيراً في مرحلة الانتداب، بحيث ورثت خيوط الحرير الذي كان لا يزال ذا أهمية غذاء العرب الثانية وإن يكن في تراجع مطرد. كذلك كانت صناعات كبيرة للفول والنسج ولبعض المنتجات الغذائية والخرابطة وغيرها.

وكانت أهم مجالي التكامل بين الاقتصاديين حاجة السوق اللبنانية إلى سد العجز الكبير في إنتاج العيوب من فائض الإنتاج السوري، والاستعداد السوري المقابل لاستيعاب فائض الحمضيات اللبنانية، خصوصاً، وجانب من إنتاج الفول والنسج، ولا عيب مرفأ بيروت ووساطة التجار اللبنانيين في تأمين الجانب الأهم من السلع المستوردة القابلة للترويج في السوق السورية. وكان الاستيراد هذا مفتوحاً بحكم الوحدة الجمركية فلا تضبطه غير العاجبة إلى القطع الأجنبي ومراقبة تداوله ولا يعول حائل، مع غياب كل رقابة على المصد، دون وصول البضائع المستوردة من جانب التجار السوريين أو اللبنانيين إلى الأسواق السورية. وهو - أي حوزة الاستيراد - ما أخذت الشكوى السورية تتصاعد بالترويج منه، في تلك المرحلة، بنصوى أنه يبدد ثروة البلاد ويستنزفها إلى خارجها نظير أنواع من الاستهلاك لا يمكن اعتبارها مؤاتية للنمو الاقتصادي ولا ذات أولوية. هذا فضلاً عن شكاوى أخرى تتعلق بتغير العضة السورية من واردات العمارك وسائر المصالح المشتركة، وبضالة النصيب السوري - عداً ورتبة - من الوظائف الملحوظة في ملاكات هذه المصالح وبالتالي من صلاحيات إدارتها، إلخ. وأما الشكوى اللبنانية الرئيسية فكانت من ارتفاع أسعار العيوب السورية الصخرة إلى لبنان ارتفاعاً ملحوظاً جداً فوق الأسعار العالمية. ولم تكن هذه الأسعار حرة، بل هي كانت خاضعة للتفاوض السنوي بين الحكومتين، وكان التصدير معصوماً بالعكسجة السورية التي كانت تعتكر جُمع العيوب الممنعة للتصدير (وللبيع عمومياً) بموجب نظام المبرة المتحدّر من زمن العرب والساري في القطرين حتّى تلك العين. ولكن كان يُلطف من هذه الشكوى اللبنانية أن العيوب الواردة من سوريا كان يُدفع ثمنها بعملية القطرين الواحدة. فكان ذلك يمثل وقراً على لبنان لعملات صعبة كانت عزيزة في حينه، يستلزمها الاستيراد من البلاد البعيدة.

في كلّ حال، بقي التنمّر المتبادل - وكان، على ما رأينا، أكثر حدة وأوسع نطاقاً في الجانب السوري - يُفني حراشات متباعدة أيضاً، في أوساط من المجتمعين دأبوا في التوسع وبدا - في ما وراء الكلام الرسمي «الأخوي» - نزوع في سوريا بغضه عن بالصوت المالي بعض أهل الصحافة والسياسة، إلى تعميل العلاقة الاقتصادية بلبنان، على صورتها الآتفة الوصف، أوزاراً أخذ الاقتصاد السوري ينوء تحتها في حدود سنة 1946-1947 وينتهي ثقلها إلى كواهل المستهلكين غللاً وفاقاً. ولم يكن لبنان، حكومة وتجاراً، وريفاً من النخب المنسوبة إليه. ولكن السهولة المعتادة لعصر الشكوى بكبش معرفة ما جسّمت هذه النخب وجعلت منها تفسيراً لما لا يسعها تفسيره من ضائقة كانت آخذة بتلابيب السوريين، ولم يكن جمهور اللبنانيين بمنجاة منها. ولم

يُمكن ثمة حاجة إلى أكثر من مسألة واحدة تستوجب قراراً اقتصادياً كبيراً حتى يتبين، في آن معاً، تأثير الاستجابتين اللبنانيّة والسوريّة (وهو ناجم، بالضرورة أولاً، عنّا ذكرناه من تأثير هيكلتيّ تواجد فعله بين الاقتصاديين) ومقدار الحِدة التي تنامت بين جهتيّ الحدود من جهة، ما ظلت صيغة «الوحدة» المعتمدة منذ الاستقلال تتجاهله من حقائق هذا التأثير.

عوض المسألة الواحدة، برزت مسألتان خلافتان تبعاً ثمّ توازنا مدة من الزمن، وكانت كلتاها ذات أصل خارجي. أما الأولى فهي مسألة خطّ الأنابيب الذي كانت شركة آرامكو الأميركيّة مزعمة مده من حقول النفط السعوديّة على ساحل الخليج إلى شاطئ، المتوسط، وهو المعروف بخطّ التابلاين. وأما الثانية فهي مسألة الانسحاق مع فرنسا على استثمارها (أو عثمها) في ضمان قيمة النقد السوريّ - اللبناني. وقد أدى اختلاف الموقفين السوريّ واللبنانيّ من هذه المسألة إلى الانفصال النقديّ من غير تغيير - مبدئياً - في القواعد الكبرى للعلاقات الاقتصادية بين القطريين. كانت المسألة الأولى، في جانب منها، مسألة تنافس على الفوائد المرتقبة من خطّ الأنابيب والمصبّ الذي ينتهي إليه، لكلّ من الدولتين. وهي قد أظهرت التوتر المتصاعد في مناخ التنافس الاقتصاديّ بينهما. وأما الانفصال النقديّ فكشف ما هو أبعد من ذلك بكثير وهو الاختلاف العام بين نظامين للمصالح الاقتصادية، وهو أيضاً التباين بين استجابة هذا النظام واستجابة ذاك لتعديلات السوق واحتياجات النمو.

## ٢٠١٢ التابلاين

في أواخر ١٩٤٣، بدأ البحث الأميركيّ في مدّ خطّ للأنابيب يوصل النفط السعوديّ من العقول الكائنة قريباً من الخليج إلى ساحل المتوسط. فيختصر بذلك طريق هذا النفط الذي كانت تحمله الناقلات عبر مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس. كان مراد الولايات المتّحدة الأهمّ أن تخفّف ضغط الاستهلاك الأوروبيّ عن احتياطيّ النفط الأميركيّ. وكان هذا البحث متّجهاً أوّل الأمر إلى اضطلاح العكوبة الأميركيّة نفسها بالمشروع في ظروف الحرب. ولكنّه عاد فاستقرّ في يد شركة آرامكو المستثمرة لعقول النفط المذكورة، وشركة تابلاين المنتسبة إليها، وهي حمل الخطّ اسمها. وكانت الدراسات التمهيدية قد فاضلت بين أربعة مسالك يمكن أن يسلكها الخطّ فيفضي، بحسب المسالك المختارة، إلى الساحل المتوسطيّ لهذا أو ذاك من أقطار الشرق العربيّ الأربعة المطلة على المتوسط. وقد انتهت المفاضلة التي تخلّلها جدل سوريّ - أميركيّ وجدل لبنانيّ - سوريّ إلى اختيار نقطة الزهراني، إلى الجنوب من صيدا، مصباً للخطّ وإلى رسم لهذا الأخير عمله يمرّ بعد خروجه من الأراضي السعوديّة، في شمال الأردن ثمّ في أقصى الجنوب السوريّ ثمّ في جنوب لبنان، معتنباً بذلك فلسطين ومصر، وقد كان مروره فيهما محلّ نظر قبل أن يُعسم الأمر.

وحين تم إنشاء هذا الخطّ الجبّار، وقد بلغ طوله 1069 ميلاً، تقابلها 7200 هي طول الطريق البحرية، كان مقترأ له أن يبقى لأكثر من ربع قرن أضخم مشروع من نوعه في العالم. وكان يعبر هذا الخطّ، في أوج نشاطه، 30% من النفط السعودي. هذا وكان الإنتاج من هذا النفط قد شهد نمواً هائلاً في السنوات التي أعقبت فيها هذا المشروع ثمّ نُفِذ. فهو لم يكن يتجاوز عشرين ألف برميل يومياً حتّى سنة 1944. وهو قد بلغ ستمائة ألف في سنة 1950، وهي السنة التي حُلت في نهايتها (2 كانون الأول) أول نافذة من مصبّ الزهراني لتُشجّه إلى أوروبا.

في آب 1946، وقّع لبنان، في ظل حكومة سمعي المنلا، أول صيغة للاتفاق بينه وبين شركة تابلين. وأمّا سوريا فتناولت في التوقيع سنة بتمامها بعد ذلك. كانت تصل الحكم السوري علاقة مبتازة بالحكم السعودي وكان هذا مستجلاً لتنفيذ المشروع. وكان الحكم السوري راضياً أيضاً في تمييز المصالح الأميركية في حوزته، لتطبيقاً لنوع من الانفراد البريطاني بقنوات الضغط العربي عليه. وكان عالماً أن بريطانيا بعيدة عن الترحيب بمشروع يعرض النفط العراقي الذي كانت تتولّى استثماره شركة تهيمن عليها بريطانيا (وهي الـ I.P.C.) لمنافسة أميركية تضغط على أسماؤه وتقلّص أرباحه. على أن سوريا كانت، على وجه التحديد، مكتوبة بعبور النفط العراقي أراضيها من جهة إلى جهة، مع ما يرتب العبور من تبعات، وذلك لقاء عائدات أصبحت نافهة. وكان مصبّ النفط العراقي هذا في طرابلس. عليه سمعت سوريا إلى تعديل مسرى الخطّ الجديد بحيث يقع مصبه على الساحل السوري، وهذا فضلاً عن تحسين شروط أخرى عرضها الأميركيين من عائدات وغيرها. وفي ما يمتدّ للشروط المالية، كان الاتفاق، وهو من نوع الامتياز، يتضمن قيوداً حثاسة على سيادة الدولة المضيفة، لجهة حقّها في تغفّد المنشآت...

واجه الأميركيون المطالبة بمصبّ سوري أو بمصيّبين سوري ولبناني يتصلّب علّوه بالزيادة الكبيرة في كلفة المشروع، وأبدوا قابلية نسبية للمساومة بشأن العائدات والشروط الأخرى. وأمّا السوريون فاعتبروا انفراد الحكومة اللبنانية بالتوقيع وما صحبه من نقد لبنان لتصلبهم، إضراراً لبنانياً بمتانة موقفهم في المفاوضات.

على أن مجلس النواب اللبناني لم ينظر في الاتفاق غداة عقده ولم يصتفه ليصبح نافذاً. وهو ما كان ليكتسب الصفة العملية، في كلّ حال، من غير اتفاق أميركي - سوري. وحين توصل هذان الطرفان إلى اتفاق أيضاً، لم يُعرض الاتفاق على مجلس النواب السوري، بدوره. فإن موقف الولايات المتحدة من مسألة تقسيم فلسطين (التي بهشرت مناقشتها في الأمم المتحدة بعد أسابيع من توقيع الاتفاق) أملى على سوريا التريث في إبرام عقد بهذه الأهمية مع شركة أميركية. وهذا تريث أخذ به لبنان أيضاً، وكان رياضي الصلح قد خلف سمعي المنلا على رأس الحكومة قبل سنة من قرار التقسيم. فكان على مسألة تابلين أن تبقى موضع أخذ وردّ فلا تُعسم حتّى غدوات العرب الفلسطينية وبدء مفاوضات الهدنة.

في آذار ١٩٨٧، وافق رياض الصلح نظيره السوري جميل مردم (وكانا يحضران اجتماعات الجامعة العربية في القاهرة) على أن حكومة سلفه سلمي المنلا تسمت في توقيع اتفاق منفرد مع التابلاين. وتحت الحكومتان أيضاً نحو جمع عائدات مرور النفط واقتسامها بين القطريين بحسب النسبة المقررة لاقتسام الدخل المتحصل من المصالح المشتركة، وهي، إذ ذلك، ٥٦% لسوريا و ٤٤% للبنان. كان الصلح يحاول الإسهام في حلحلة الأزمة المستشرية بين الحكومة السورية والشركة ويستبق، في الوقت نفسه، أثراً محتملاً للاتفاق اللبناني- الأميريكي في مواقف سوريا من تسيون لبنان بالحبيب في الموسم المقبل. وكان الرد بقطع هذا التسيون على كل مبادرة لبنانية ترى فيها سوريا إضراراً بمصالحها قد باشر، قبل مدة، تحوله إلى عادة سيتكرر فعلها في السنوات القليلة التالية. وقد ظهر هذا الاتجاه، فعلاً، في فترة شتوة، التي انعقدت يوم ١٥ نيسان، وحضرها إلى القوتلي والغوري، رئيسا الحكومتين، وذلك من خلال التمتع السوري عن التمتع بتسليم لبنان حاجته من الحبوب والمطالبة، في حال حصول التسليم، بتناضي الثمن ذهباً عثمانياً. ثم لم تتحصل نتائج فاطمة في موضوعي التسيون والتابلاين من لقاءات وزارية عدة شهدها الشهر الذي تلا القصة، وكان شهر حملة انتخابية في لبنان. وهذا باستثناء التسليم السوري بإنشاء مصب خط الأنابيب على الساحل اللبناني.

مع ذلك، ظل محور القوتلي - مردم مقتنعاً بأن محور الغوري - الصلح أقرب إلى التفاهم معه من المعارضة الإتيّة التي كان رياض الصلح قد تجاوز عن نقدها (ونقد البطريك) في سعيه إلى التقريب ما بين الموقفين السوري واللبناني من مسألة التابلاين. عليه أظهرت الحكومة السورية اغتباطها بنتائج انتخابات الخامس والعشرين من أيار في لبنان. وهي نتائج جاءت الانتخابات السورية التي تلت اللبنانية بأسابيع، مشابهة لها. فكان أن بقي جميل مردم ورياض الصلح في الحكم بعد الانتخابات. وكان الأول قد أرجأ توقيع الاتفاق النفطي إلى ما بعد الانتخابات ثم اضطرتّه موازين حكومته نفسها إلى مطالبة الشركة باستئناف التفاوض على أسس معتدلة. وكانت بعض المطالبات السورية (المتعلقة بجنسية المستخدمين خصوصاً) تتعارض مع التوقعات اللبنانية من الاتفاق.

ردت الشركة على المطالبات السورية بغد من العصبية وباستعجال تجبه الرغبة السورية في تأجيل التوقيع إلى تشرين الأول، موعد الدورة الأولى للمجلس النيابي الجديد. وقد شغعت الشركة اعتراضها بمعاودة البحث في بديل فلسطيني لمسرى خط الأنابيب ويوقف التوظيف في بيروت، وهو ما استثار ضغوطاً نيابية على حكومة رياض الصلح.

بذل رياض الصلح جهوداً حثيثة، مدة الصيف، للإفضاء بالمفاوضات السورية - الأميريكية إلى نهاية سعيدة. وكانت الشركة قد أبلغت الملك عبد العزيز بتصميمها على تحويل خط الأنابيب إلى فلسطين ما لم توافق الحكومة السورية على عروضها قبل نهاية آب. وهو ما أسفر عن استئناف المفاوضات في صوفر التي كان جميل مردم معتاداً



قضاء شطر من الصيف فيها. وقد أتاح هذا القُرب لرياض الصلح (المصطاف في عاليه) أن يواكب المفاوضات بتفاصيلها كافة. وكان هو من أعلن، في مطلع أيلول، توقيع الاتفاق السوري-الأميركي، مُنوهاً بأن ما حصلت عليه سوريا من تعسيدات في الاتفاق يستفيد منه لبنان أيضاً. وهو ما تمّ فعلاً بعد أسابيع، إذ تحلّل الاتفاق اللبناي-الأميركي تبعاً لما حصله المفاوض السوري من مكاسب جديدة.

لم تكن هذه المكاسب كبيرة في الواقع، مع أن الاتفاق جاء أفضل بكثير من العرض الأول الذي قدّم لسوريا في العام السابق. ولقد لبّحت محلّ المولتين من قطاع النفط متواضعاً مع أن الاتفاق خضع للتعديل مراراً، فتضاعف نصيب لبنان أربع مرات تقريباً في سنة 1952. كذلك بقيت فرص الاستخدام التي وفرتها التابلاين بون الآمال الأولى التي واكبت ولادة المشروع. فهي لا مست عتبة الألف وظيفة في لبنان وكانت، في مطلع الخمسينات، أدنى بقليل من خمس الاستخدام اللبناي في قطاع المعرفات وكان نصيب الـ I.P.C. لهذه الجهة ثلاثة أمثال نصيبها تقريباً.

على أن توقيع جميل مردم لم يكن نهاية مخاض الاتفاق السوري مع التابلاين. فبما لبث قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وقد اتخذ في 29 تشرين الثاني، أن أرجأ تصديق الاتفاق في مجلس النواب السوري. وحين لاحت تباشير تغيير في الموقف الأميركي من قرار التقسيم (بعد أن ظهر حجم الاضطراب الذي أحدثه القرار في فلسطين)، جرت مباحثات بشأن التابلاين طلبها يوسف ياسين، وزير الدولة السعودي، وضمته إلى رياض الصلح وجميل مردم، وذلك في أواسط شباط 1948، أثناء اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة. فازتأي مردم- على ما سبق نكره- سؤال اللجنة عما إذا كان مخطط الأنابيب لا يتنافس مع سلبية الجامعة حيال الموقف الأميركي في فلسطين. فكان أن أفتت اللجنة بجواز المد لأن الشركات (الأنهات لأرامكو والتابلاين) ليست شركات حكومية وقد ضغط بعضها على واشنطن لعملها على تعديل موقفها من التقسيم. على أن مردم ذكر شروطاً سورية أخرى فتّسي إلى زيارة الرياض، وهذا كلّهُ بحسب تقرير قالت التهاور إن رياض الصلح أرسله إلى بيروت.

## ٢- 114 جرة قلم: الانقلاب يوقف التقلب

غير أن رياض الصلح الذي كان مسلماً- على ما ظهر- بعقم الانفراد عن سوريا في موضوع التابلاين وكان مهتماً جداً، في تلك الآفة، بالقتضّل، مع مردم، إلى ترتيب العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا، في خضمّ الأزمة التي أثارها توقيع الاتفاق النقدي اللبناي- الفرنسي، لم يلبث أن صرّح بشيء آخر. ففي أواخر شباط، نقلت عنه اليونانيد بوس (من القاهرة أيضاً) أن المصالح الأميركية معرّضة للخساسة إذا استمرّ التأييد الأميركي لتقسيم فلسطين، وأن مول الجامعة السبع اتّفتت على منع مرور

الثبت السعودي إلى المتوطين في هذه الحالة. أشار الصلح أيضاً إلى أن لبنان وسوريا منعا من الأنايب فهتدا بتحويلها إلى الأردن ومصر، وقد ذكرنا كلام الصلح هذا في موضع آخر. أثار هذا التصريح ضجة فبادرت مديرية النماية والنشر الحكومية في بيروت إلى نفي (بدا غامضاً) لهذه الفقرة المتعلقة بالموقف من الولايات المتحدة من الحديث.

وحين تأكدت، في آذار، رغبة الولايات المتحدة (العابرة) في تعليق قرار التقسيم، استحثت تلك عبدة سورية - لبنانية قوية (ولكن عابرة) إلى حديث التابلاين. وكان لعبيب أبو شهلا، رئيس مجلس النواب السابق ورئيس اللجنة النيابية للشؤون الخارجية ومستشار الشركة القوتلي، دور بارز في هذه النقطة (وفي كل أمر تعلق بالتابلاين في تلك المرحلة). فكان أن حرك مردم الاتفاق في مجلس النواب السوري ووصل الأمر إلى حدة الترويج لشائعة مفادها أن الشركة مستعدة لضمان النقد السوري الذي كان تعتبر الاتفاق مع فرنسا يهز استقراره، وذلك على أن يبقى الاتفاق النقدي بين لبنان وفرنسا سارياً. وفي مساء هذه التحولات، حضر أبو شهلا اجتماعاً ضم رياض الصلح وحبيب فرنجية في وزارة الخارجية. وقيل إن تغيير الموقف العربي من شركات النفط الأميركية كان مدار بحث، وأنه سيطرح في الاجتماع القريب للجنة السياسية للجامعة العربية.

لم يفض هذا المخاض النفطي إلى ولادة قريبة. بل كان على الاتفاق السوري الأميركي أن ينتظر، لشهور طويلة أخرى، إنعاشه مجدداً في دمشق. ثم ذلك حين بدت الطريق سالكة أمام مفاوضات الهنة العربية - الإسرائيلية ووقع (في شباط 1949) اتفاق نقدي سوري مع فرنسا. فتعزك أبو شهلا نحو دمشق وأصبحت الحكومة اللبنانية من جديد وسيطاً في الخلاف الذي برز مجدداً بين الحكومة السورية والتابلاين. كان خالد العظم قد خلف جميل مردم في رئاسة الحكومة قبل شهرين. ويقول الأول إنه أحال مشروح الاتفاق إلى مجلس النواب بعد إلحاح من رئيس الجمهورية شكرى القوتلي، وذلك برغم ملاحظات له عليه. وكانت غايته تصديق الاتفاق النقدي الذي أحيل على المجلس مع النفطي، بعد أن ربط القوتلي بينهما وخلق بتجميد الأول ما لم يسلك الثاني طريقه إلى التصديق. كان القوتلي يستعجب، على حد قول العظم، لضغوط من صديقه الملك السعودي. على أن مصير الاتفاق النفطي أصبح غير مضمون في مجلس النواب. ولم يكن العظم ليحسن الدفاع عنه وقد سبق له أن وضع تقريراً غير معيّد له. ولم يكن الاتفاق النقدي أحسن حالاً مع النواب، برغم من حماسة العظم له، وهو صانعه السوري الأول.

تصغر المشروعان إن، حتى جاء، في نهاية آذار، انقلاب حسني الزعيم، فأرسل رئيسي الجمهورية والحكومة إلى السجن وأطاح مجلس النواب من أصله. وبعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب، أبرم الزعيم بجة فلم هذين الاتفاقيين وذلك بموجب «صلاحياته التشريعية». وكان الاتفاقيان قد أنيا، تباعاً أو معاً، قسطهما من امتحان العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا مدة عامين ونصف عام تقريباً. كانت المخابرات المركزية

الأميركية - كما ظهر بعد عقود من الانقلاب - قد اشتركت مباشرة في التهيفة لحركة الزعيم. وكانت الحكومة الفرنسية، أيضاً، قد باشرت التقرب من هذا الأخير، بعد نجاح الحركة، وأجهت إلى تزويده ما كان يحتاج إليه من سلاح للجيش.

وأيضاً كان الأمر، فقد انطلقت أعمال مد الأنابيب وإنشاء محطة الزهراني بعد إبرام الاتفاق، وهي لم تكن توقفت في الأراضي السمرقية أصلاً. وهكذا تمكن رياض الصلح، بعد تدشين مشروع رعي القاسمية، في منتصف كانون الأول 1949، من التحدث (من صيدا) عن «تفجير المياه حياة طيبة وتفجير البترول نضاراً وتبراً». وكان قد دشّن، قبل ذلك بأسبوع، مصفاة طرابلس الجديدة التي بنتها «الآي. بي. سي.» لتزويد السوق المحلية مشتقات النفط.

## ٢- 115 انفصال نقدي ووحدة جمركية

كانت مواقف الانفصال النقدي بين لبنان وسوريا (وهو قد نتج عن توقيع لبنان، في شباط 1948، اتفاقاً مع فرنسا للاستمرار في ضمان نقده، وإمتناع سوريا، شركة لبنان في المفاوضات، عن توقيع مثل هذا الاتفاق) محركاً رئيساً لمجريات الأزمة اللاحقة بين الدولتين. ظهر فعل هذا العامل في شبكة المشكلات الهيكلية التي كانت سبقته إلى التكوين، ليفضي معها إلى إطاحة «الاتحاد» الاقتصادي العرني، المورث من عهد الانتداب الفرنسي، ولكن مع تخفيف من التزاماته وقيوده زينه، منذ سنة 1943، انحسار السلطة المنتدبة الواحدة وأجاء كل من الدولتين نحو مؤد من التهيكلة السياسي - الإداري والاقتصادي - الاجتماعي المستقل. هذا العامل كان - بطبيعته - أشد وطأة بكثير على «الاتحاد» من مخاض المجاذبات بين الدولتين وشركة للتابلين على شدة تلك المجاذبات (في الجانب السوري خصوصاً) وطول منتهى.

وأما «الاتحاد» نفسه فكان يتمثل - على ما ذكرنا - في نظام «المصالح المشتركة» التي اختصرت شيئاً ما، مع الاستقلال، ولكن استقيت لها ركيزتان مئنتان: أ - وحدة النقد، إذ كانت الليرة السورية - اللبنانية واحدة، فلا تفرق ليرة عن ليرة إلا بوجود اسم هذا البلد أو ذاك عليها، وذلك لتيسير الحاسبة الوطنية. وكان بنك الإصدار واحداً وهو بنك سوريا ولبنان. وهو من الشركات الفرنسية ذوات الامتياز التي بقيت تملك بمرافق مهنة في الدولتين بعد استقلالهما. ب - الوحدة الجمركية، وكان معناها أن الدولتين منطقة جمركية واحدة ينتقل على أراضيها الأشخاص والبضائع من غير اعتبار للعنود السياسية القائمة. وكان معناها أيضاً وجود مصلحة واحدة للجمارك (هي أهمة «المصالح المشتركة») تجبي الواردات الجمركية للدولتين وتتولى قسمتها بينهما وفقاً لنسبة متفق عليها. على أن سياسة الاستيراد والتصدير، بإجازات أو بدونها، وتحديد نسب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بحسب أنواعها، بقيا

شأنًا تستقل به كل من الدولتين وتطبق فيه تشريعها الخاص تقييداً أو تحريراً. وكان هذا الشأن في يد كل من الحكومتين بدءاً بوزارة الاقتصاد ووزارة المالية فيها.

وحسب خريف 1947، كانت قيمة الليرة اللبنانية - السورية مضمخة من قبل فرنسا من أثر أي تغيير يطرأ على قيمة الفرنك تجاه الإسترليني، وذلك بموجب كتاب موجه إلى الحكومتين وقعه الجنرال كاترو في 25 كانون الثاني 1944. هذا الكتاب ثبت سعر الإسترليني بالنقد السوري اللبناني على أنه 883 قرشاً. فأصبحت الليرة السورية - اللبنانية تساوي 22,65 فرنكاً لأن الإسترلينية كانت قد سُقرت بمائتي فرنك. وهذا الكتاب نفسه أعاد النقد السوري اللبناني إلى منطقة الفرنك بعد أن كان قد جعل بقرار فرنسي بريطاني أيضاً في منطقة الإسترليني، مع هزيمة الفيشيين في ربيع 1941. وكانت قيمة الضمان، في الواقع، قد أصبحت، في أوائل الحرب، ديناً على فرنسا سببتها من الموجودات السورية واللبنانية في بنك سوريا ولبنان لانفاقها على تجهيز الجيوش. ويضاف إليها كمية من الذهب دخلت إلى فرنسا غداة دخول فرنسا الحرة دولتي المشرق.

وقد باشرت فرنسا، من أواخر سنة 1946، محاولة حثيثة للتملص من التزامها هذا بتثبيت قيمة النقد اللبناني - السوري، مدفوعة بأزماتها الاقتصادية المالية الخائفة في أعقاب الحرب. على أنها كانت مضطرة إلى مفاوضة الدولتين السورية واللبنانية بسبب من تعهد كاترو، ومن معطيات العلاقة كلها بما فيها من مصالح والإزمات ثم من تخفيض الفرنك مجتهداً في أواخر العام 1947.

## ٢٠٠٦ 116 تلازم في المفاوضات وتفاوق في نتيجتها

بدأت المفاوضات الثلاثية، والحالة هذه، في باريس واستغرقت الفصل الأخير من سنة 1947 والشهر الأول من السنة التالية. وقد قاد المفاوضات التي جرت في وزارة الخارجية الفرنسية، من الجهة اللبنانية وزير الخارجية حميد فرنجيّة، ومن الجهة السورية الوزير المفوض في باريس خالد العظم. وأشرف على الوفد الفرنسي وزير الخارجية جورج بيمو، وهو نفسه الذي كان قد واجهه فرنجيّة ومعه رياض الصلح ويوسف سالم في مفاوضات الجلاء سنة 1945. على أن ممثلي وزارة المال الفرنسية كان يحسب لهم حساب أيضاً، في مفاوضات كان موضوعها النقد وملتقاته.

كان الجانب الفرنسي يقرن إلى المسألة النقدية كمكبة من المسائل تتصل بأملالك فرنسا وبالرافق التجهيزية التي كانت بيدها في الدولتين، وبامتيازات الشركات التي كانت فرنسا أيضاً راغبة في تفعيلها وأتصال عملها بحسب العقود. وكان مسوغ ذلك، بنظر الجانب الفرنسي، أن احتساب الديون الإجمالية الصافية لا يستقيم بمعدل

عن هذا البحث الشامل. وكان عند لبنان وسوريا أيضاً مسائل تضاف إلى جدول الأعمال النقدي بينها وضع اللبنانيين حملة أسهم الشركات الفرنسية العاملة في لبنان وأولئك المصروفين من مصالح الجيش الفرنسي، وأولئك المقربين في إفريقيا الفرنسية لجهة شروط تحويلاتهم المالية إلى لبنان، إلخ، وبينها أيضاً من الجهة السورية خصوصاً، مصير الشركات نوات الامتياز وعلى الأخص منها بنك الإصدار... إلخ.

حاول الجانب الفرنسي، أول الأمر، تقليص الدين المتوجب عليه إلى أدنى حد، باحتساب إسهام لسوريا ولبنان في نفقات الجيوش التي حكمت تحتل أراضيها في لبنان العرب، ولكن الوفدين السوري واللبناني رفضا هذا المنطق قطعياً وأوصحا أنهما لا يميضان في مفاوضات على أساسه. وكان أن تراجع الوفد الفرنسي عن طلبه هذا بعد حين، فانزاحت غيمة ضخمة عن سماء المفاوضات. وفي أوائل كانون الثاني 1947، كانت توجد مسودة لاتفاق جرى التوصل إليها، بعد تجاذبات ومشقة، وبعد أن فقدت المفاوضات انتظامها الرسمي وتنتهى خالد العظم عن مجراها العام.

وكان حميد فرنجية قد استنص، قبل مدة، الخبير فان ريلند رئيس الوزراء البلجيكي السابق للاستشارة، فزكى له التوجهات التي جسدتها المسودة لاحقاً. على أن خالد العظم بقيت له ملاحظات متعلقة، خصوصاً، بإخضاع امتياز بنك الإصدار للتشريع السوري. فانصرف إلى مفاوضة مدير البنك في هذا الموضوع ولكن من غير نتيجة، وترك لفرنجية إعداد المسودة العامة مع الفرنسيين، وهو ما كان.

حُملت هذه المسودة - التي تبناها فرنجية ورفضها العظم - إلى الحكومتين اللبنانية والسورية. فاستقرت موضوعاً لمباحثات سورية لبنانية حثيثة شهدتها شتيرة، في أواخر كانون الثاني 1948. وانتهت هذه المباحثات على غير اتفاق. فوقع فرنجية وبيدو - عن حكومتيهما - مشروع الاتفاق في 6 شباط 1948 ولتت الخلاف الفرنسي السوري قائماً وعكفت سوريا على درس التوجه إلى المحكمة الدولية في لاهاي لاستصدار حكم منها فيه. وكان هذا إيذاناً بانفصال النفيين السوري واللبناني.

كانت سوريا تتوجس - فضلاً عن رفضها إبقاء الوضع القانوني لامتياز بنك الإصدار على حاله - من شمول الموافقة الإجمالية على امتيازات الشركات - إن هي أعطتها - امتيازات نفطية كانت فرنسا قد حصلت عليها من حكومة تاج الدين الحسني. إلى ذلك، لم تكن سوريا قد نفذت اتفاقاً سابقاً بإعادة فتح المدارس الفرنسية في أراضيها، وكان الفرنسيون يريدون اعتناء فرصة المفاوضات الجارية لإلزامها بالتنفيذ. على أن ما كان يزيد هذه للسائل تعقيداً - بل وبقوة أهتية - هو أن الموقف العام من فرنسا في سوريا كان غيره في لبنان. ففي أوائل 1948، كانت مرارات «تشرين» اللبنانية من سنة 1943 قد أخلت المكان لعلاقات لبثت كثيفة ومتنوعة الوجهة وبينة إجمالاً ما بين لبنان وفرنسا. وقد يترنك، فضلاً عن البعد الطائفي - التاريخي لهذه

العلاقات، أن الجلاء كان قد تم بيسر وسلاسة نسبياً، وأما في دمشق فكانت صورة القصف الفرنسي في سنة 1945 ما تزال قريبة وكانت ترفدها صورة أقدم منها من الصنف نفسه. ولم يكن يوجد من التشارك الثقافي ومن فرص التخالط وخيوط التواصل ما يكفي لتبديد المراتب. لذا لبث التفاوض السوري- الفرنسي في أي أمر حقيقياً ذا شجون ينذر بالتحول إلى تجاذب جاف عند بروز عقبة ما أو، أحياناً، لمجرد طرحه على الساحة العامة.

كان التين السوري اللبناني على فرنسا قد قُدر بما يزيد قليلاً عن 23 مليار فرنك. وقد ارتضت فرنسا أن تضمن قيمة 16 ملياراً منها بحيث تغطي النقد السوري- اللبناني المتداول، وذلك باعتبار قيمة ثابتة للفرنك هي قيمته بالقياس إلى الإسترليني في تاريخ الاتفاق. وكانت هذه الضمانة تجنب الليرة مخبة أي تخفيض لقيمة الفرنك حيال الإسترليني وحتى لقيمة الإسترليني نفسه. وقد رأى فرنجية أن هذا الضمان لقيمة العملة يجب أن يكون هو الغاية المتصيرة لسوريا ولبنان من المفاوضات. هذا فيما أولى الجانب السوري أهمية حاسمة لتبني أخرى من جدول الأعمال. وقد حُفِضت قيمة الفرنك فعلياً بنسبة 80% قبل توقيع الاتفاق بأيام، فوافق الجانب الفرنسي على رفع سعر صرف الليرة بالفرنك بالنسبة نفسها. وأما المليارات السبعة غير المضمونة من الدين فكان يفترض أن يُعوّض جزء منها بالأموال الفرنسية المستردة في القطرين وأن يُقسّم الجزء الآخر ما بين دفعات مالية بعملة صعبة غير الفرنك، وتسديد لأثمان بضائع تُستورد من فرنسا بأسعار مثبتة. وكان على فرنسا أن تسدّ المليارات المضمونة في عشر سنوات، على أن يكون لسوريا ولبنان أن تنوّعا تغطية عملياتهما هذه على النحو الذي تريانه ضامناً لاستقرارهما النقدي.

وحين امتنعت سوريا عن توقيع الاتفاق، فصل نصيب لبنان من الدين المشترك فبلغ 13 ملياراً تقريباً ضمنّت فرنسا قيمة نحو من 9 مليارات منها استقرت تغطيةً لليرة اللبنانية الجديدة واستعمل الرصيد في الوجهين الآتي الذكر. وكان هذا منطلقاً لاستقرار عرفت العملة اللبنانية استثنائي بكل مقياس عُمر نحواً من 35 سنة. تعضلت اللبنانيين أيضاً تسهيلات مرضية لتحويل الأموال من مخزباتهم «الفرنسية»، في إفريقيا الغربية. ووافقت فرنسا، إلى ذلك، على استيراد جانب من موسم الحمضيات اللبناني. وأما مصير الشركات ذوات الامتياز، وأهمها مصرف الإصدار، فجعل رهناً بالتفاوض على العقود لا بالتصرف من جانب واحد؛ وذلك حتى انتهاء أجال العقود. ولكن جعل مكتب القطع خاضعاً لإشراف الحكومة اللبنانية. أخيراً أدرج في الاتفاق بند يُحوّل لبنان الإفادة من أية شروط فضلى تتحصل لسوريا حين التوصل إلى اتفاق بينها وبين فرنسا.

والحال أن المفاوضات السورية الفرنسية استؤنفت بعد أشهر، وكانت صدمة انقطاعها قد أضرت كثيراً باستقرار النقد السوري وجعلت انفصاله عن اللبناني أمراً مقضياً.

على أن اتفاقاً سورياً - فرنسياً وقع في 7 شباط 1949 أي بعد سنة تامة من توقيع نظيره اللبناني، واتطوى فعلاً على شروط أفضل تتعلق خصوصاً بحق سوريا بتعديل أنظمة الشركات نوات الامتياز بأحكام تشريعها وبالأجل المرتقبة لتسييد تغطية النقد المترتبة على فرنسا، إذ أصبحت أقصر ممّا نصّ عليه الاتفاق الفرنسي - اللبناني. فأصبح لبنان - كما في حالة الاتفاق مع التابلاين - مستفيداً من هذه الأحكام الفارقة بحكم بُدء المماثلة الآنف النكر. وقد سبق القول إن حسني الزعيم أبرم الاتفاقيين السوريين (مع التابلاين ومع فرنسا) بمجرد توقيعهما في نيسان 1949.

#### ٢٠١١٧ بعد الانفصال التقدي: تشنجات وانفراجات

أبطلت الحكومة اللبنانية، عادة توقيع اتفاقيها التقدي مع فرنسا بالأحرف الأولى (في 31 كانون الثاني 1948)، القوة الإبرائية لليرة السورية على الأراضي اللبنانية، ومنعت خبلة هذه الليرة مهلة ساعات لتبديل أوراقهم بأوراق لبنانية من بنك الإصدار. وكان ذلك في 2 شباط، ثمّ مدت هذه المهلة تكراراً إلى أن أغلقت في 4. كان هذا الإجراء الذي ينسبه خالد العظم إلى خضوع الحكومة لإرادة بيسون مدير المصرف احتياطاً لا بدّ منه من تدفّق الليرات السورية المهتدة إلى لبنان لتبديلها ذهباً أو نقداً لبنانياً أو سلماً. وهو ما كان سيضّر كثيراً بالليرة السورية نفسها إذ يزيد كثيراً من عرضها في سوق أصبحت غير مهيئة بثبات قيمتها. كانت العبود بين الدولتين قد أفلتت، ولكن ذلك لم يمنع من تجمع 54 مليون ليرة سورية تقريباً في بنك الإصدار في لبنان فابلتها عشرة ملايين ليرة لبنانية تجمّعت في البنك نفسه في سوريا. عليه أصبح على سوريا، بعد المقاصة، أن تتسلّم المبلغ الفارق (وهو - للإيضاح - يزيد، في تلك الأيام، عن نصف الموازنة السنوية للدولة اللبنانية) وتسنّد قيمته سلماً أو عمالات أخرى. وقد استحال هذا المبلغ الكبير إلى مشكلة لبثت عالقة بين الحكومتين زمناً طويلاً.

كان خالد العظم قد أشعل النار بين الحكومتين فور توقيع الاتفاق الفرنسي اللبناني بالتحدث إلى الأهرام عن «انتداب» مالي تأباه سوريا، موحياً أن لبنان قبل شيئاً من هذا القبول. وهو ما أثار غيظاً واضحاً في الوسط اللبناني العاكس. وكثت صعف سورية قد واكبت الحديث نفسه بعملية عارمة على الحكومة اللبنانية وادّعت، بين ما ادّعت، أن لبنان قبل، بين ما قبل، شروطاً تتصل بالعلاقات الثقافية بينه وبين فرنسا. وهو ما كان تلفيقاً معضاً وكذبه حميد فرنجية في بيان أوضح طبيعة الاتفاق ومندرجاته بدقة.

على أن ما جرى كان قد جرى. أصبح الفارق بين العمليتين دائماً لصالح الليرة اللبنانية وأخذ يتراوح صعوداً مع كلّ حدث يمس استقرار إحدى الدولتين، أو نظام العلاقات بينهما، وهبوطاً مع كلّ اتفاق مؤقت يسيّر هذه العلاقات. وقد بدأ الأمر،

مع الإغلاق المؤقت للحدود، بقطع تموج لبنان بالعبوب السورية وبشلل التعاملات الجمركية التي أصبح توزيعها بين العملتين موضوع جدل. كان الاتحاد الجمركي برقمته، ومعه سائر «المصالح المشتركة»، قد أصبح مهتداً. وأخت تشنت المطالبة في سوريا بالانفصال. وأما في لبنان فكانت المحصلة العامة للمواقف أميل إلى اللابنة وإلى حفظ الصيغة التي أرسيت مع استقلال الدولتين للعلاقات الاقتصادية بينهما، وهذا برغم الانفصال النقدي.

كان قطع التموج بالعبوب السورية عن لبنان (وإغلاق الحدود المشتركة أحياناً) يعود بالضرر على المنتجين السوريين. فإن سعر العبوب - على ما ذكرنا - كان يحدد ما بين الحكومتين على سوية مرتفعة جداً عادة عن السعر العالمي. فكان يتعثر على السوريين بيع فائضهم، في أسواق أخرى، بالشروط التي اعتادوها، وكانت أسعار منتجاتهم تنخفض في السوق الداخلية. وكانت الحكومة اللبنانية تتقبل سعر القمح السوري، لا تطوعاً ولكن لأن الكفة اللبنانية كانت راجعة في العلاقة الإجمالية. فقد كانت السوق السورية مفتوحة أمام نشاط التجار اللبنانيين. وكان التجار السوريون يستوردون معظم ما يستوردون من سلع عبر مرفأ بيروت أو يتبضعون من سوقها. وكنت للعامل والمشاغل السورية تتلقف الفزل والنسيج اللبنانيين، وكان جانب من إنتاج العضيات اللبناني على الساحل الشمالي والجنوبي يصدر إلى سوريا. لذا شهد قطاعا الفزل والنسيج والعضيات (في موسمها) كساداً وتأزماً مع كل اضطراب للعلاقات الثنائية وكل إقفال للحدود. فضلاً عن ذلك، كان الاصطيااف والسياحة السوريان إلى نمو في لبنان وإزى نمو الطبقة الوسطى في سوريا. على صعيد آخر، كانت الكفة اللبنانية راجعة في أجهزة المصالح المشتركة، وفي نشاطها... أخيراً، أصبحت الحدود السورية طريقاً وحيدة لتجارة الترانزيت اللبنانية مع إغلاق العمود اللبنانية الفلسطينية.

وفي السجال الرسمي والعمالي مع الجانب اللبناني، أصّر الناطقون السوريون على أن الصادرات اللبنانية إلى سوريا تغطي مستوردات لبنان منها، وخصوصاً العبوب، وعلى أن نشاط اللبنانيين التجاري، في سوريا وعمبرها، يكفي لتغطية النقد. وأما الناطقون اللبنانيون فكانوا في شك مقيم من هذين الأمرين. ولم تكن المعاسبة، مع وجود الحدود المفتوحة، مستطبعة أن تعمس هذا الجدل. وحين كان اللبنانيون ينتهون بما عند سوريا من مقومات إنتاجية يسعها أن تسد العجز في تغطية العملة، كان السوريون يردون بالاستعداد لمقاسمة لبنان هذه المقومات إذا قبل «الوحدة الاقتصادية» التامة. مع سوريا. ولكن كان واضحاً أن العملة السورية نفسها أصبحت سريعة العطب، وأن العودة إلى وحدة النقد ستغضي إلى تخفيضه، لا محالة، وهو ما كان يحاذره اللبنانيون. كانت الفرنكات الفرنسية المضمونة، مع الذهب وعناصر أخرى أدنى أهمية، قد أرست النقد اللبناني على أرض صلبة جداً. وأما نصيب سوريا من الفرنكات المضمونة نفسها فلم يكن كافياً للغاية نفسها. فأصبح التعديل في



جانب كبير من تغطية العملة السورية المتداولة على عناصر أخرى يعوزها الثبات والموثوقية. الخلاصة أن اللبنانيين جنعوا في السجال اليومي وفي المعادلات الرسمية، إلى المطالبة بحفظ الاتحاد الجمركي مع وجود التقيد المنفصلين والتفارق المتزايد بين تشريعين اقتصاديين يقوم اللبناني منهما على حزمة التجارة (والاستيراد خصوصاً) وتداول العملات، فيما يقوم السوري على العملية الجمركية للإنتاج الداخلي بما يقتضيه ذلك من تضيق للاستيراد وتقنين متزايد الشدة للسوق المالية. هذا بينما جنح السوريون إلى مطالبة اللبنانيين بـ«الوحدة الاقتصادية القائمة» ولكن مع حفظ «التوجيه» الأنف الذكر للنشاط الاقتصادي. وهو توجيه لم يكن الرأي الغالب على السياسة والاقتصاد اللبنانيين ليتوسم فيه خيراً.

على ذلك، أصبحت الاتفاقات المتعاقبة بين الحكومتين، لتيسير حاجات النشاط الاقتصادي الملحة وتنظيم الوضع القائم، لا تعمّر. نجم الأول من هذه الاتفاقات عن تعكيم الجانب اللبناني جامعة الدول العربية في الخلاف وعين المساعي التي بذلها على الأثر، في القاهرة، عبد الرحمن عزام ومسؤولون عرب آخرون، وذلك من 2 إلى 19 شباط 1948. وقد عُرف هذا الاتفاق بـ«اتفاق الجنتلمان» وقُبِضَ له أن يجد مراراً لأجل قصيرة إجمالاً. وكان المأمول أن يخلّفه بعد كل تجديد، اتفاق أطول أمداً. كانت مدته الأولى تنتهي بانتهاء آذار، ونص على منكرات فورية تعيد النظر في اتفاق «المصالح المشتركة» (1 تشرين الأول 1943) وتنتهي قبل هذا الأجل بأسبوعين لتتمكن الحكومتان من اتخاذ التدابير الناشئة عنها. نص الاتفاق أيضاً على قبول التقنين دون تفريق مدة سريانه وعلى إلغاء القيود الاستثنائية التي وُضعت على انتقال البضائع بعد 31 كانون الثاني. أخيراً، جعل نقل كل مبلغ من المال يتجاوز 200 ليرة للشخص الواحد خاضعاً لإجازة من وزير المالية في البلد المنقول منه، وهذا باستثناء العمليات التي يقوم بها بنك الإصدار لرفع الأوراق من التداول.

وفي مطلع آذار، جرت محادثات في شترة بين الحكومتين، قدم فيها الجانب السوري مشروعاً مركزاً على ضبط الموحّد للاستيراد. وطلب أيضاً إعادة النظر في القاعدة الجارية لتوزيع العائدات الجمركية بين المولتين. وكان المراد اعتماد عدد السكان ومساحة القطر مقياساً، فيما كان للجانب اللبناني يرى أن يكون المقياس نسبة الاستهلاك. وكان جل ما أسفرت عنه المباحثات شيئاً من ترطيب الجوّ انعكس تبذلاً في لهجة الصحف.

هذه الجولة تبعتها جولات في دمشق وبيروت، بدأ معها أن يضع العلاقات بتعرج. وعاد عزام إلى التدخل فيها مع اقتراب اتفاق الجنتلمان من الأجل المضروب وأسعفته وساطة سعودية - مصرية. فُتد الاتفاق القائم، بُعيد انتهاء مدته، شهراً ونصف شهر، ثم عاد ومُتد بقدر أدنى من المشقة في أواخر أيار ثم في أواخر حزيران. وكان التمديد في هذه المرة الأخيرة إلى نهاية أيلول، فتيسر لمول لبنان بالحبوب السورية حتى

نهاية السنة. وكانت حرب فلسطين المستعرة مباشرة مؤثراً فاعلية لتحصيل هذه النتيجة. وهذا مع أن العرب لم تعمل دون المبارزات بين صحف القطر، في الموضوع الاقتصادي، بحمية كانت تتجدد عند كل محطة. وفي خضم هذه المبارزات، كانت لأسعاب الشأن المباشر، أي للهيئات الاقتصادية، وفي ركايبها خبراؤها، مواقف واجتهادات أبرزت عمق التمازج بين الرؤى. فكان لها وقمها، كل في جهته، على توجهات الحكومتين.

على أن الحكومة اللبنانية لبثت، عبر جولات التفاوض هذه، جهداً للتخفيف من التوتر الذي تسبب به توقيعها الاتفاق النقدي مع فرنسا. وهكذا أجلت عرض هذا الاتفاق على مجلس النواب لتصديقه إلى أواخر آب، وكان المجلس الفرنسي قد صدقه قبل ثلاثة أشهر. وكان الوزير فرنجي قد أبدى ضيقه بهذا التأجيل إذ كان هو المفاوض على الاتفاق وموقعه. ولم يمارض الاتفاق، في المجلس، سوى ستة نواب، تكلم باسمهم كمال جنبلاط وكميل شمعون. وكانت معارضة الأول مركزة في طلب السيادة المالية والاقتصادية، وفي طلب الخلاص من الشرركات نوات الامتياز. فيما تحدث الثاني عن «وسطاء» معينين من «الأقارب والأصحاب والمقربين» حصر بهم تحويل الأموال لمشتري البضائع، بموجب الاتفاق، أو بين لبنان والاتحاد الفرنسي. من جهة أخرى، لم تثر عاصفة النقد السورية التي كان تصديق الاتفاق قد أرجى تفاقماً منها. فقد كانت المفاوضات السورية - الفرنسية قد تجددت، ولو أنها كانت لا تزال شبه مكتومة.

وفي النصف الثاني من أيلول، أي مع الاقتراب من أجل «اتفاق الجنتلمان» المند، ارتفعت وتيرة التفاوض بين الحكومتين اللبنانية والسورية، مجدداً، ولكن من غير ثمرة. فذم الجانب اللبناني تنازلات معدومة في موضوع استيراد الكماليات ولكنها بقيت على مبدئية المطالب السورية. وكانت ضغوط أصحاب المصالح، في هذه المرحلة، شديدة في العاصمتين، مركبة للخلاف بينهما. وقد بقيت عقدة الاستيراد الذي كان الجانب اللبناني حريصاً على حرزته والسوري مصزاً على تقييده من غير حل مستقر. وكفت هذه العقدة تفزخ، بالطبع، عقداً أخرى متصلة بسياسة القطع وبالحماية الجمركية للإنتاج الوطني، إلخ. عليه أطلت تشريين الأول والعلاقات الاقتصادية بين القطر «مكشوفة» أي غير مرعية باتفاق رسمي.

انقضت أسباب على هذه الحال عبرتها اجتماعات للفتنيين من الدولتين وسجال مستمر في الصحافة خاضت فيه، إلى الملقين، فاصلات اقتصادية أخذت مواقفها تتجذر في الاتجاهين. وإذا كانت التعمية في سوريا قد بدت طاغية في وجه المواقف اللبنانية الرسمية، فإن وحدة الموقف اللبناني من المطالب السورية بدت أصعب مثلاً. كانت سوريا سوفاً رئيسة لقطاع مهم من أهل الصناعة اللبنانية وكان لها، أصلاً، مصلحة تلقائية في اعتماد سياسة الحماية وتشجيع التصدير. وكانت هذه أيضاً حال قطاع من أهل الزراعة في لبنان. فضلاً عن ذلك، كان للتباين الطائفي - على ما

يشير بشاره الغوري - أن يظهر، في ما يتعدى هذه القطاعات، بين من يمكن تسميتهم «المستهلكين» حين يكون موضوع الخلاف هو نظام العلاقات السورية - اللبنانية. وأما سطح السجال فبقيت تستغرقه المبارزة بين سوريين يريسون، من جهتهم، حصر الخيار اللبناني في «وحدة قائمة» تحول إلى اقتصاد «موجه» أو في قسم «الوحدة» القائمة، ولبنانيين يأبون، من جهتهم، تقييد حرية التجارة ولا يتورعون عن المطالبة بمزيد منها أيضاً. وقد أخذ هؤلاء الأخيرون يبتعدون شيئاً ما عن موقف الملاينة الذي وقفوه أولاً، فأصبحوا يتقبلون هم أيضاً خيار الانفصال، ما دام الجانب السوري لا يمرض عليهم حلاً آخر يقيم اعتباراً لمصالحهم.

كان المساجلون اللبنانيون ينسبون إلى الجانب السوري الغضوع لـ«أثرهاء حرب» توظفوا، من غير دراسة مناسبة، في توظيفات كبيرة في الصناعة معظمها عاثر (وهو ما يمتدح به خالد العظم في مذكراته)، وميلاً إلى «أوتاركية» تنحو بالاقتصاد السوري نحو الانحطاط العام والفقر وتضرب قواعد الاقتصاد اللبناني. وكان المساجلون السوريون ينسبون إلى الجانب اللبناني الغضوع للمصالح الملقية الأجنبية ولطالب كبار التجار المستغربين في نهب سوريا. وكانوا يزعمون أن حرية الاستيراد تعود بالنفع على ثلاثين ألفاً من التجار فيما ينتفع مئات الألبق بتنشيط الإنتاج الوطني. ولكن رهن التنشيط الأخير بتقييد التجارة وحركة الأموال، مع ما ينجم عن ذلك، بالضرورة، من نشاط «مواز» ومن هجرة للأموال ومن تضخيم (ذي عواقب سياسية ثقيلة) لجهاز الدولة كأن خياراً لا يملك ما يدافع عنه في لبنان غير أهمية السوق السورية والمفاعيل اللبنانية (الاقتصادية والطائفية) للضغط السورية. وزاد الطين بلة، من البداية، أن الخفق «السيادي» مثل استثماراً مناسباً لشكري القوتلي في سعيه إلى تجديد ولايته وأن هذا التجديد لم يلبث أن استوى بدوره، استثماراً في تجديد آخر هو تجديد ولاية بشاره الغوري.

كانت الحكومة السورية قد اعتمدت، منذ 12 آب (أي قبل انتهاء مفعول الاتفاق المبدئ) تدابير تقييد صارمة للتجارة والتبادل النقدي الخارجيين، ثم لبثت تربط تجميع لبنان بالعبوب بمخاض المفاوضات. وحين بدا واضحاً فشل هذه الأخيرة، أقدمت الحكومة اللبنانية، في نهاية تشرين الثاني، على الاستجابة لإلحاح كبار التجار على رئيس الجمهورية. فأقرت، في رة أجل على الإجراءات السورية، تدابير تحرير للاستيراد وتبادل العملات، متجاوزة ما كانت عرضته من تقبل محدود للمطالب السورية في هذا الصدد. وكانت لهذه التدابير مفاعيلها المنتظرة: تدفق تجار سوريين على سوق بيروت لإجراء معاملاتهم المالية والتجارية فيها، ونفحة متجددة من الهيئات الاقتصادية السورية على أهل الحكم في لبنان (بل على لبنان بفضه وقضيضه) وركود في الأسواق السورية. على أن الحكومة السورية لم تتيتر لها الاستجابة فوراً لاحتجاج المعتجين على التدابير اللبنانية. فإن ثلاثة من أعضائها كانوا قد استفالوا وكانت استفالاتهم متصلة بتأخير التوقيع على الاتفاق النقدي بين سوريا وفرنسا وبالساسة الاقتصادية

العامة للحكومة. وقد واكبت هذا الحدث تظاهرات عارمة في مدن سورية عدة كان مدارها المتصنر مآل العرب في فلسطين، ولكن الهمم الاقتصادية كانت ماثلة فيها أيضاً. انتهت هذه الأزمة إلى سقوط حكومة مردم وتشكيل خالد العظم الحكومة الجديدة في أعقاب محاولات غير مثمرة تناولها مكلفون بينهم العظم نفسه.

سبق القول إن حكومة العظم هذه وجدت نفسها أمام اتفاق نقدي مع فرنسا منتهج نحو النجاح، وأمام اتفاق آخر مع شركة التبلاين مضت شهور طويلة على موافقة مردم وحكومته عليه، في صيف 1947، وكان رئيس الجمهورية يلح في عرضه على مجلس النواب. كان ثمة اتفاق ثالث أيضاً هو اتفاق الهدنة الدائمة مع إسرائيل يحتاج إلى مفاوضة، بعد أن انطلقت مصر في هذا السبيل مستجيبة، في آن معاً، للموضع العسكري في الميدان ولقرار الأمم المتحدة. في هذه الشواغل كلها، كان التنسيق مع الحكومة اللبنانية سهلاً نسبياً لأن التوجهات السورية كانت توافق خطى سبق للبنان أن مشاها أو هو كان مهتماً لمشيها. وهذا مع بقاء الخلاف الاقتصادي بين الدولتين على حاله، من حيث الأساس. هكذا حُسمت في أيام مسائل اقتسام عائدات التبلاين والرسوم على تجهيزاتها المستوردة وتوزع فرص الاستخدام المتاحة فيها للسوريين واللبنانيين. وهكذا أيضاً أفضى الاتفاق النقدي بين سوريا وفرنسا، في 8 شباط 1949، وما صحبه من تنسيق بين وزراء المال والاقتصاد في الحكومتين إلى انخفاض فوري واضح (وإن يكن مؤقتاً) للفارق بين الليرتين. أسفرت هذه الخطوات عن تحسن أولي في مناخ العلاقات بين الحكومتين ترجمه تشكيل لجنة وزارية مشتركة لمواصلة التنسيق في موضوع الهدنة وترجمه أيضاً استئناف بيع الحبوب السورية للبنان. على أن هذا التحسن كان قصير العمر. ففي الثلاثين من آذار استولى رئيس أركان الجيش حسني الزعيم على السلطة السياسية في دمشق ووجد شكري القوتلي وخالد العظم نفسيهما معتقلين في المستشفى العسكري.

## ٢٠١٨ نهاية التواؤم

سبق القول أيضاً إن حسني الزعيم أبرم، في 21 نيسان، الاتفاقين: النقطي مع التبلاين والنقدي مع فرنسا. ويضاف هنا أن الشهر الأخير من عهد الزعيم (الذي لم يطل غير أربعة أشهر ونصف الشهر) شهد توقيع اتفاقية الهدنة السورية - الإسرائيلية. وضع انقلاب الزعيم إن سوريا ولبنان على سوية واحدة في موضوعات ثلاثة حساسة. مع تلك لم يكن هذا العهد القصير عهد استتباب للعلاقات اللبنانية السورية، لا في السياسة ولا في الاقتصاد. بل إن العلاقات السياسية التي كانت راسية على معايير مستقرة نسبياً، في عهد القوتلي، اضطربت تكراراً في عهد الزعيم. وأصبحت العلاقات الاقتصادية، المحقنة أصلاً، أداة وضعية من أدوات اضطرابها وضعياه. كان ما يقره انقلاب الزعيم هو التوالؤم الهيكلي العام بين نظامي القطريين. وكان معنى هذا

أن التكوين الدستوري وما يليه من إولات لممارسة السلطة ومن ضوابط ومؤسّسات لها أصبح في دمشق غيره في بيروت واختلفت معه المناهات الاجتماعية- السياسية للزعامة وقيمها. وهو ما جعل العاصمتين- بما بينهما من تداخل شديد في السياسة وفي الاقتصاد- تبدو كل منهما أيضاً مجزأاً للمخاطر في عين الأخرى.

وقد سبقّت الإشارة أيضاً إلى أن جولة اتصال أولى بممثلي الدول العربية في بيروت قام بها رياض الصلح، غداة انقلاب الزعيم، لتلمّس موقف عربيّ منسّق من هذا الانقلاب، أثارت الزعيم كثيراً فحملته على التهديد بالامتناع عن التعاون مع حكومة رئيسها الصلح. وقد أصرّ التجاذب اعتراف لبنان بالحكم السوري الجديد حتّى 23 نيسان، وذلك في وقت واحد مع الملكتين المصرية والسعودية. وكانت زيارة الزعيم للقاهرة، سرّاً، قد مهّمت لهذا الاعتراف إذ أدّنت بنهاية الميل السوري نحو المغير الهاشمي بعد إفضاء العرض الذي تقدّم به الزعيم لعقد محالفة عسكرية مع العراق إلى لا شيء. وفي الجهة اللبنانية، وكتب الاعتراف زيارة من نائب رئيس الحكومة السورية الجديدة عادل أرسلان إلى بيروت، وتبعتهاء، الغداة، زيارة قام بها رياض الصلح لحسني الزعيم في دمشق. هذه الزيارة وضعت حدّاً مؤقتاً لنسبة الزعيم ما تعرّض له من حملات في الصحافة اللبنانية إلى الصلح، ولاتهامه هذا الأخير بمساندة خصومه السوريين في مساعيهم لإطاحته. وكان الزعيم قد ردّ على التروّد اللبناني في الاعتراف به بتقريب المعارضة اللبنانية إليه وإعلانه، لا مقاطعة الصلح وحسب بل اتهامه الصلح أيضاً بالتآمر على حياته.

على أن جفاء الأيام الأولى هذا كانت تصعبه، على شدّته، بؤادر ملابنة كان طرفها بشارة الخوري والزعيم، إذ تبادلّا، تكراراً، إرسال المبعوثين وعزّزها الصلح بنفيه ما نسب إليه من تدخّل في الشأن الداخلي السوري. وقد كان لهذا التهامن، الذي وافق أيضاً إبرام الزعيم الاتفاقيين الأنفي الفكر، ثمرات مباشرة في المجال الاقتصادي تمثّلت في تنشيط حركة التموين السورية للبنان بالسلع الغذائية. وهذه حركة كانت قد شلّحت تقطعاً منذ الانقلاب. ولم تلبث المفاوضات الاقتصادية بين الحكومتين أن وكتب هذا الانفراج ولكن لتواجه الخلاف القديم نفسه: من التمسك اللبناني بحركة التجارة إلى الربط السوري لبقاء «المصالح المشتركة» بشروط صعبة أهمّها تعديد الاستيراد والتنسيق العام لسياستي الحكومتين في المجالين الاقتصادي والتفني. وكان هذا التجاذب لا يزال أخذاً يغتاق المفاوضات حين اغتيل كامل الحسين اليوسف وقُبض على أكرم طنّارة والثلة التي كانت بإمرته وأغلقت الحدود، بعد أيام، تعبيراً عن اندلاع أزمة سياسية حادة بين الدولتين.

كان كامل الحسين اليوسف، وهو من قرية الخالصة، زعيماً لعرب الحولة. وكانت قريته قد انتقلت من لبنان إلى فلسطين، بمقتضى تعديل الحدود الذي أجري سنة 1923. ولكن التعديل لم يمنع أن تبقى للبنانيتين كثيرين ملكيات أرض كبيرة في

العولة، ولا أن يبقى نسيج العلاقات كثيفاً ما بين الأهالي، على جانبي الحدود، وما بين وجهاتهم خصوصاً. عليه كان كامل الحسين على معرفة وثيقة بأمثال يوسف الزين وأحمد الأسعد وخالد شهاب وعلي العبد الله وبرياض الصلح أيضاً، أي بمعظم زعماء الجنوب اللبناني المتحيزين. وكانت علاقاته بهؤلاء متقلبة بسبب تدخله في معاركهم السياسية ومصالح بعضهم في أراضي العولة، وكان (وقد أصبح وأقر المال) دائماً لبعضهم.

كان هذا الرجل الذي نفع عليه، في مطلع العشرينات، ناشطاً في مقاومة وضع اليد الفرنسية على جنوب لبنان، ومشاركاً في هجوم (واحد على الأقل) على مستعمرة يهودية، ومُتجسباً على السعي الصهيوني لفصل العولة عن لبنان قد أصبح، في الثلاثينات والأربعينات، سمساراً تولّى تسهيل بيع الأراضي في الجوار للصندوق القومي اليهودي، وبنى من ذلك أموالاً. وهو قد بقي، مع ذلك، زعيماً على «عربه» وشخصية نافذة في شمال فلسطين وفي جنوب لبنان. ولا يفهم هذا «الصبيد» ما لم نذكر أن بيع الأراضي للصهيونيين، في فلسطين، لم تكن ثلثه، على نحو قاطع، مع كل ما أثارته من نقد واحتجاج وهواجس، وجبهة الوجهاء الذين ضلعوا فيها بيماء لأراضيهم، فيما بالك بالتسهيل؟ وهي إن كانت قد شانتهم لاحقاً، على نحو فادح، فبمفعول رجعي أحدثته نكبة 1948. وأما منافس كامل الحسين المباشر في الزعامة الفلسطينية فكان فاعور الفاعور أمير عرب الفضل في الجولان؛ وكان ينافسه عبر الحدود السورية الفلسطينية اللبنانية. وهذه حمود لم تكن إلا مثار لإعاج لهؤلاء «العرب»؛ في هذا المثلث، ولم تكن لها عندهم، قبل 1948، مهابة الحدود المولوية ولا ما يترتب عنها من فصل بين هويات وطنية متغايرة.

مهما يكن من شيء، كانت النكبة قد هجرت كامل الحسين وعرب العولة إلى قرى وبلدات لبنانية كانوا يعمقونها وثيق المعرفة. ونهار العاشر من آيار 1949، كان كامل الحسين يستصلح أرضاً له في جوار حاصبيا. فأقيمت على اغتياله هناك مجموعة عسكرية سورية مكونة من النقيب أكرم طيارة ومعه ثلاثة جنود. والظاهر أن الخبر وصل بلا إبطاء إلى مركز المنطقة فطاردهم وتمكن من اعتقالهم في نواحي نبطا، بمساعدة رجال من آل المزيان. وفي الغداة، جاء عادل أرسلان نائب رئيس الحكومة السورية إلى بيروت طالباً إلى رئيسي الجمهورية والحكومة استرداد العسكريين المعتقلين باعتبار المفقور «جاسوساً» فتك به في منطقة الحدود. على أن بعض الوزراء اللبنانيين التأمروا الطلب باعتبار الجرم قد ارتكب على أرض لبنانية وتعين أن يحكم فيه القضاء اللبناني. ولا ريب أن الاعتقال كان قد استشار أيضاً جماعة الرجل الكبيرة وأصدقائه في الجوار، وقد تم دفنه في بلدة الخيام بطلب من زعيمها علي العبد الله. إلى ذلك، لم يكن يوجد بين سوريا ولبنان اتفاق لتبادل المجرمين. ومن مواعي التأمل أن أرسلان (الذي لا يرى ضيراً في اغتيال اليوسف على هذه الشاكلة) يروي، في مذكراته، عن فاعور الفاعور، خصم اليوسف، أن حسني الزعيم تلقى من

الصهاينة، وهو على الجبهة، خمسين ألف ليرة سورية حملها إليه اليوسف وأنه قَتَلَ هذا الأخير حتى لا ينكشف سرّه. وهو، أي أرسلان، لا يرى مع ذلك مشكلاً في حضوره إلى بيروت، بصفته نائباً لرئيس حكومة الزعيم، ليرة قتلة اليوسف إلى بيوتهم.

أتى رفض الحكومة اللبنانية الطلب السوري إلى تدابير حصار سورية تفاقمت في الأيام التالية، وإلى تبادل بيانات هجومية لناطقين رسميين، باسم الحكومتين، فضلاً عن الحملات الصحافية. وفيما أشار الناطق اللبناني إلى ما يلحق من أضرار بالاقتصاد السوري من جزاء قطع الطريق على حركة السلع، أدخل الناطق السوري دعوى تهريب البضائع المشتراة من السوق السورية إلى إسرائيل، واختار التوجّه إلى «الشعب» اللبناني من وراء ظهر الحكومة، وكانت هذه سنة جديدة في التغاطب بين قطرين ستجري عليها الأنظمة العسكرية اللاحقة في المشرق العربي. وقد ردّت الحكومة اللبنانية بالمثل على تدبير إغلاق الحدود.

لبث السجال أليماً نشط في خلالها الوزيران المفوضان المصري والسعودي بين العاصمتين ملتصقين مغرجاً. وقد اشترط الجانب اللبناني رفع الحصار أولاً، فتّم ذلك، واتفق على لقاء بين مفيد من الحكومتين يُعقد على الحدود. فتصّب لهذه الغاية سوادق في نقطة جديدة وانعقد الاجتماع في 25 أيار واشترك فيه الوزيران فرنجية ونقلًا عن الجانب اللبناني والوزيران عادل أرسلان وأسعد الكوراني عن الجانب السوري. وعرض الوفد السوري مشروع قرار كان حبيب أبوشهلا قد مهّد له في دمشق يقضي، مع مفعول رجعي، بتسليم الجنود من الدولتين إلى سلطة بلادهم عند ارتكابهم جرماً في أراضي الدولة الأخرى. ولكن الوفد اللبناني رفض المشروع واقترح تحكيم مصر والسعودية في الخلاف. وهو ما انتهى عنده الاجتماع ووافق عليه الجانب السوري في اليوم التالي. وكان من المحكمين أنهم انتهوا إلى فتوى فيها حفظ لواء وجه الطرفين. فهم قالوا بأن لبنان محقّ في تمسكه بمعاقبة مرتكبي الجرم على أرضه. ولكنهم وجدوا في الطابع الخاص للعلاقات بين الدولتين ما يسوّغ تسليم المرتكبين المنكوبين إلى دولتهم. وهو ما تمّ في الثاني من حزيران.

أظهرت هذه الأزمة، مرّة أخرى، هشاشة القواعد المعتمدة لتدبير العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان وتبعيتها الواضحة لتقلّبات السياسة. هذا في وقت كانت الخلافات فيه، طوال العهد السوري السابق، تدور في النطاق الاقتصادي أساساً وتضعف العلاقات السياسية المستفزة في مداراتها أو معالجتها. ولكن الهمم الاقتصادية لم يكن غائباً مطلقاً عن السلوك السياسي لمهد حسني الزعيم حيال لبنان. فمن جهة أصبح الاقتصاد وسيلة للتطويع السياسي، ومن الجهة الأخرى أصبحت الغزروق المتكررة لأسوار العلاقات السياسية بين الدولتين فرصاً لفرض المطالب الاقتصادية السورية أو لمعالجة فرضها. ففي ذروة الأزمة، طلب الزعيم إلى وزير الاقتصاد حسن جباره إعداد خطة للفصل الجمركي، إذا واطب لبنان على خياره الليرالي في المجالين التجاري

والمالي. وفي معاهدات الجديدة، أقيم الوفد السوري منذرة تتعلق بحماية الصناعة وتقييد الاستيراد ومنه، خصوصاً، استيراد الحبوب. وقد انتهى البحث إلى لا اتفاق. على أن تخيير لبنان ما بين الانفصال الجمركي وإخضاع اقتصاده لنميط ثقلية غير موافقة لشروط نمطه ولا ميزان القوى بين أجنعته، أصبح مذكاً ثقلياً في المفاوضات الاقتصادية بين الحكومتين. وهو سينتهي، بعد حين، إلى إطاحة الوحدة الجمركية.

لم تعصر الحكومة اللبنانية ملفها من المطالب السورية في مجرد الرفض. ففي أيار، أي بينما كانت التدابير العسارية على أشدها، عمدت الحكومة إلى إخضاع بعض الاستيراد لأن مسبق، وإلى تدابير دعم للطاقة الكهربائية والمعروفات تشجيعاً للصناعة الوطنية. على أن هذه التدابير كان لها وقع على وحدة الموقف الداخلي سيحاسب التجانب بين الحكومتين السورية واللبنانية طوال العامين المقبلين أيضاً. وهو خروج تعارض المصالح بين تكتلي التجار والصناعيين في البلاد إلى الساحة العامة، وظهور ضغط من جانب التكتل الثاني، وقد انضم إليه مزادعو العمليات، لعزل الحكومة على مسيطرة المطالب السورية. هذا فيما كان تكتل التجار يرفض تقييد الاستيراد، خصوصاً، مع التمسك أيضاً بالاتحاد الجمركي وبالعودة المفتوحة. هذا الانقسام ظهر في الاجتماع التشاوري الذي دعت إليه وزارة الاقتصاد الفاعليات الاقتصادية المختلفة وذلك للبحث في رد مناسب على منذرة أرسلتها حكومة الزعيم، في أوائل حزيران، تخير فيها لبنان بين حلول ثلاثة أقصاها الوحدة الاقتصادية التامة، وأنها تقييد الاستيراد ومراقبة التصدير. وقد طالوت الحكومة اللبنانية في الرد على هذه المذكرة متوجسة من الجدل الداخلي وبواد الاحتجاج المتعاضة. وحين زار الزعيم لبنان ومعه رئيس حكومته المقبلة محسن البرازي والتقاء في شتيرة رئيسا الجمهورية والحكومة اللبنيانين (وكان ذلك في 24 حزيران، أي عشية الاستفتاء السوري لتنصيب الزعيم رئيساً للجمهورية) طلب رياض الصلح إلى الجانب السوري تمديد الاتفاق الجاري أسبوعين يحصل في أثناءهما توافق على اتفاق طويل الأجل.

في هذه الأثناء، لم يكن العلّ الذي انتهت إليه المشكلة الناشئة عن اغتيال كامل الحسين اليوسف قد وضع حدّاً للبودر الاستفرازية التي اعتمدها الحكم الانفلاطي السوري وسيلة لفرض مطالبه على الجانب اللبناني. بل إن قيام رجال الأمن العام السوري باقتياد مواطن سوري مقيم في زحلة إلى دمشق آخر، إلى أن أفرج عن المواطن المذكور، توفيق لبنان على التكميم المصري-السعودي. وغداة الإفراج عن أكرم طيارة ومراققيه، دخلت قوة سورية الأراضي اللبنانية في جهات راشنا ثم اجتازت قوة أخرى الحدود، بعد يومين، في جهات الحلوة ومير العشار، مبتغية توقيف الذين سئلوا اعتقال طيارة من آل العريان. هذا إلى منع سيارات لبنانية من عبور الحدود.

ولم تكن مضت أيام على هذه الحوادث (التي سويت تباعاً) حتى بدأ «مع» حادثة العتيرة» في 9 حزيران) ما هو أهم: وهو المواجهة بين السلطات اللبنانية والحرب



السوري القومي، وقد خصصناها بعرض مستقل. وأما ما تتعين الإشارة إليه هنا فهو أن المباحثات الاقتصادية التي كان رياض الصلح قد طلب، في 24 حزيران، تمديد الاتفاق الاقتصادي القائم بين الدولتين مدة أسبوعين تتيسر التهيئة لها وإجرائها في أثناءهما، قد بوشرت فعلاً في بلدان يوم الخامس من تموز أي مع انتهاء «ثورة» الحزب السوري القومي إلى الفشل. وهي قد أسفرت عن اتفاق يوم الثامن منه، وهو اليوم الذي حرككم أنطون سعادة بإرحته ثم أعدم في فجره.

## ٢-١١٩ اتفاق تموز

تفاوض على اتفاق الثامن من تموز كل من فيليب تولا وزير الاقتصاد ووزير المالية بالوكالة في لبنان، وحسن جبارة وزير الاقتصاد والمالية في سوريا. وقُدِّم الاتفاق نفسه على أنه استباق لـ «حل نهائي» يلزمه وقت طويل ودروس وإحصاءات غير حاصلة. ونص الاتفاق على رسم مقداره خمسون بالمائة تخضع له العيوب المستوردة وذلك باستثناء ما تستورده الحكومة اللبنانية في حالتي النقص في المحصول السوري اللبناني، وارتفاع الأسعار في البلدين. وهذا مع بقاء حركة العيوب حرة من سوريا إلى لبنان وتعهّد الحكومة اللبنانية منع إعادة تصدير القمح إلى خارج نطاق الوحدة الجمركية. كذلك فرض الاتفاق رسماً حمائيّة على استيراد أنواع من الغزل والأسجة وأغص من الرسم مواد نصف مشغولة تدخل في صناعتها. ثمّ إنه أوجب درس تعديلات على التعرفة تيسر استيراد المواد الأولية التي لا ينتجها البلدان ممّا تحتاجه الصناعة وتحمي الإنتاج الصناعي فيهما وخصوصاً فروعه الرئيسية. كذلك أوجب الاتفاق وضع مشروع لتوحيد نظم القطع مع استقلال كل من الدولتين بمراقبته. وأوجب أيضاً توحيد الرسوم الداخلية المستوفاة على بعض المواد. على أن بيت القصيد كان الإلزام بالتأخذ تدابير مشتركة لإزالة الفارق بين سعري المملتين. أخيراً، نُكِّل الاتفاق بصيغة لتسوية مشكل المدة 44 مليون ليرة سورية التي كانت قد جُمِعت من السوق اللبنانية بعد انفصال النفقين. ولكن هذه الصيغة لم تجد طريقها إلى التطبيق في الشهرين التلاحقة. وذلك أن مضي لبنان شوطاً في سياسة الحماية الجمركية أو قدرته على اتخاذ تدابير تبطل الفارق بين النفقين لم يكونا مضمونين. ومن الجهة السورية أطاح انقلاب سامي العناوي بحكم حسني الزعيم وأعدمه ورئيس وزرائه محسن البرازي في 14 آب، أي بعد شهر وأيام لا أكثر من توقيع اتفاق بلدان. فبدأ أن موضوع الوحدة السورية-العراقية، وهو الموضوع الذي شغل الانقلاب الثاني وحكومته مدة عمره القصير، وكانت أريمة أشهر وأياماً، قد أُماد إلى بساط البحث، لا المسائل التي عالجها اتفاق بلدان وحسب، بل أيضاً مصير الاتحاد الجمركي والمصالح المشتركة برتنتهما. كان السؤال يطرح نفسه: هل تبقى هذه المصالح وذلك الاتحاد قائمين، وبأية صيغة، إذا قُبِض للوحدة السورية العراقية أن تبصر النور؟

ثم إن اتفاق بلودان لم يكن وحده على الملء بل كان معه سائر ما أبرمه حسني الزعيم من اتفاقات، في مقبضها الاتفاق النقدي مع فرنسا والاتفاق مع التابلاين واتفاق الهنطة مع إسرائيل. وكانت هذه الاتفاقات مصادر خرج متباين الشدة للحكم الجديد. ولكنه، مع توجهه إلى تنظيم انتخابات لجمعية تأسيسية تتولى وضع دستور جديد تتبع إقراره انتخابات نيابية، وجد سبيلاً إلى اعتبار هذه الاتفاقات سارية، من غير أن يتحمل تبعه عمل ما يضع المسؤولية عنها على عاتقه. وفي واجهة المسؤولية عن هذا كله، كانت الحكومة التي شكلها هاشم الأتاسي، غداة الانقلاب، وتولى فيها رئيس الحكومة الأسبق خالد المظلم وزارة المالية، وتولى ناظم القيسي، وهو أحد أركان حزب الشعب، وزارة الخارجية. وكان حزب الشعب السند السوري الأول لمشروع الوحدة السورية العراقية وكان الحنّاوي نفسه هاشمي البيل مؤيداً لهذا المشروع أيضاً. وفي بيروت، كان الاطمئنان إلى الحكم المدني الذي جسدته حكومة الأتاسي مشوباً بقلق واضح من مشروع الوحدة، ومن التحالف سوريا بالبحر الهاشمي، ومن نفوذ الضباط السوريين القوميّين في محيط قائد الانقلاب.

في تلك الآونة، كان الركود سائداً في الأسواق السورية وقيمة النقد مستمرة في التدهور، والتجار اللبنانيون ماضين في إغراق السوق السورية بالسلع المستوردة، وعلى الأخص بالأقمشة المتعدية الأسعار، وكانت تضيق الخناق على صناعة الأنسجة السورية. عليه بادرت الحكومة السورية إلى طلب اجتماع وزراء المالية والاقتصاد في الحكومتين تحقّد في بلودان يوم 27 آب. وكان المراد منه تجديد البحث في ترتيبات اتفاق الثامن من تموز. على أن بشره الخوري يشير إلى توجيه للمفاوضين اللبنانيين بعدم التسليم بمبدأ التصادم بين النقيضين، ولا بشراء الحكومة السورية موسم القمح لحسابها وحساب لبنان، معللاً ذلك بالرغبة اللبنانية في أن «يبقى كل بلد حرّاً في اختيار مؤنثه». وكان في هذا التوجيه تشديد واضح للنفس الذي تميّز به اتفاق 8 تموز، وهو نقس بدا في حينه محابياً للمطالب السورية، في خطها العام على الأقل. وإذا دلّ هذا «الانكماش» اللبناني على شيء، فهو يدلّ على أن اتفاق 8 تموز إنما صيغ وقّع تحت ضغط الأزمة التي أثارها، في العلاقات بين الحكومتين، لجوء أنطون سعادة إلى دمشق ومواطاة حسني الزعيم إياه في «الثورة» المسلحة الفاشلة التي أطلقها ثم انقلابه عليه، بعد التكتّح بوعود الدعم التي أعدها عليه، وتسليمه إياه للسلطة اللبنانية. فلم يكن مفاجئاً، بعد سقوط الزعيم، أن ننحو الحكومة اللبنانية نحو محاولة التضييق من مفاعيل اتفاق الثامن من تموز. على أن هذا النحو حكم بالإخفاق على لقاء بلودان، فاستقرت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين مجدداً على سكة التآزم.

في معظم المدة المتبقية من عهد انقلاب الحنّاوي القصير العمر، طغى البحث في الاتحاد السوري العراقي على الساحة السياسية السورية، إذ لم يكن ممكناً الفصل بين هذا المشروع ومصير «المصالح المشتركة» والاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان. ومع أن تبادل الريارات بين العاصمتين استمر واستمرّ معه التداول في العلاقات الاقتصادية، إلا أن

العصبية أصبحت غالبة على هذا التداول. فكان أن أهملت بيروت الرد على مذكرة سورية تتعلق بتقليص الفارق بين العمليتين، فيما علقت دمشق لقاءات ثنائية كانت مرتقبة. والواقع أن هذه الأشهر كانت أشهر فتتال في العاصمتين. ففي أيلول (أي في أيلول) بدأت ولاية بشارة الخوري الثانية وشكل رياض الصلح حكومة جديدة على أثر ذلك. وفي آخرها (أي في الأسبوعين الأخيرين من السنة)، اجتمعت الجمعية التأسيسية في دمشق وأقرت دستوراً مؤقتاً وانتخبت رئيس الحكومة الأتاسي رئيساً للجمهورية، وشكل خالد العظم بشرق النفس حكومة جديدة. هذا فيما كان انقلاب جديد قاده أديب الشيشكلي يطيح العنّاوي صاحب الانقلاب السابق ويلقي به في السجن ولا يهمل قائده التعهد، شأن سابقه، بترك السياسة للمسياسيين. حصل هذا كله في ظرف أفضى فيه است شراء الركود الاقتصادي في سوريا وازدياد الفارق بين الليرتين إلى تصعيده لمطالبات الفاعليات الاقتصادية والصعافة في دمشق، بتدابير راجعة للبنان المتلكس في الموارد وفي الاستجابة. وكان قفلاً قد بقي للاقتصاد في الحكومة الصلحية الجديدة وبقي العجوني وزيراً للمالية. وأما في دمشق، فانتقل خالد العظم من وزارة المالية إلى رئاسة الحكومة في أواخر كانون الأول، وأصبح طليق اللينين، إلى حد، في اعتماد خطة متشددة حيال لبنان كانت تلقى، في كل حال، قبولاً حسناً من سائر القوى السياسية المشتركة في حكومته.

## ج. 120 القطيعة

كانت حكومة الأتاسي، في أيامها، قد ردت على تلكو الحكومة اللبنانية في الرد على مذكراتها بمنع تصدير القمح السوري إلى لبنان ابتداءً من 10 كانون الأول. وهو ما حمل رياض الصلح على إبلاغ الوفد السوري إليه بأن لبنان سيرفع القيد عن استيراد القمح من الخارج، وأن الفجوة بين النقيضين ستُسع نتيجة للإجراء السوري. ثم أرسلت الحكومة اللبنانية مذكرتها المنتظرة (مؤرخة في اليوم نفسه) معصية فيها، من جهتها، مأخذها على المسلك السوري حيال اتفاق 8 تموز. أهتم هذه المأخذ امتناع سوريا عن القيام بما عليها لتسوية موضوع الـ 44،5 مليون ليرة سورية العالق منذ انفصال النقيضين، وفرضها إجازة مسبقة لاستيراد المستحضرات الطبية والكيميائية من لبنان. وهذا فضلاً عن منعها المفاجئ شحن القمح ومشتقاته إلى لبنان، إلخ.

وأما وجهة النظر السورية (وكانت قد أصبحت ثابتة واستقرت محللاً لنوع من الإجماع الداخلي) فعاد إلى بسطها خالد العظم، في 14 كانون الأول، شافماً إيّاها بهتات من قبيل أن سوريا ردت لبنان، قبل قرار القطع، بجملة حاجته من القمح وأنها تقيد استيراد كماليات كثيرة (منها السيارات) فيستوردها لبنان وتنتهي إلى السوق السورية. وأما ما يستورده لبنان من قمح فائض عن حاجته فزعم العظم أنه يذهب إلى جهات خارجية بينها إسرائيل. وهو ما رده عليه فيليب قفلاً بالإشارة إلى أن إسرائيل

تستورد القمح بحراً بأسعار أدنى بكثير من السعر الذي يُباع به القمح السوري للبنان.

كانت هذه الحنة في التراثق تعكس تبني العظم لخطة الحزم في تدبير العلاقات السورية اللبنانية، وهي الخطة التي كانت المطالبة بها جارية في صحافة دمشق، وفي الهيئات الاقتصادية السورية. هذا فيما كان العيظ من التدبير السوري في لبنان يغلب التمزق في المواقف اللبنانية ويجد ترجمة له في ردّ تقلا. في تلك الأيام من كانون الأول، كان العظم يمضي أيامه الأخيرة في وزارة المالية قبل أن ينتقل في أواخر الشهر نفسه إلى رئاسة الحكومة الجديدة. هكذا، لم يقيض لاقتراحه إنشاء لجنة مشتركة لشراء المحبوب أن يعطى بحث جاد. وباشرت حكومته مسؤولياتها في مناخ جمود وتآزم في العلاقات بين الدولتين لم يبدر من الجهتين ما يفصح عن رغبة في تغييره.

وهكذا أُرْجى اجتماع على المستوى الحكومي كان قد بُحث في عقده في أوائل كانون الثاني 1950. وفي أوائل شباط، أُشير إلى توجه لبناني نحو تسييط مصر، وإلا فالجامعة العربية. ثم ظهرت الأزمة محوراً من محاور مناقشة الموازنة في مجلس النواب اللبناني. ومطالب حميد فرنجيّة بإنشاء مفوضيّة لبنانيّة في دمشق، أي بتبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين. وهذا مطلب عاد بشاره الخوري نفسه إلى طرحه على العظم في صيف 1951، وكان العظم قد ألّف حكمة جديدة في تلك الآونة وكان عبد الله البالي قد أصبح رئيساً للحكومة اللبنانية. وقد لقي المطلب رفضاً من الجانب السوري.

وفي أواسط شباط، كان خالد العظم يتفقد الأشغال في مرفأ اللاذقية، وهذا مشروع كان موضوع توجّس في أواسط لبنانيّة مختلفة خشيت منافسة هذا المرفأ لمرفأ بيروت. وقد اختار العظم أن يعود إلى دمشق من طريق الساحل فالجبل اللبنانيين، وتوقّف في شتيرة ليستريح ويتحدث إلى الصحافيين بكلام لم تغب عنه عبارات المودة للبنان، ولكن جاءت فيه عبارات من قبيل أن الاتصالات بين المسؤولين لم تثمر، وأن القطيعة خير من الشركة الزائفة. وكان لافتاً، بطبيعة الحال، أن العظم لم يَرز أحداً من المسؤولين اللبنانيين في أثناء عبوره هذا ولا اتصل بأحد منهم. وهو ما يذكره بشاره الخوري بمزارة، مشيراً إلى أن الشرطة اللبنانيّة واكبت رغم ذلك «هذا الضيف الأشبه بالضيف» وحافظت على راحته.

قبيل انقلاب العام وفي الشهرين اللذين تلواه، كانت دمشق وبيروت تشهدان، كلّ على حدة، مشاورات واسعة في مجرى الأزمة، اشترك فيها مسؤولون من الحكومتين وأركان للهيئات الاقتصادية، وبعض من أهل الخبرة. في أواخر كانون الثاني، انتهى لقاء بين وزيرَي المالية دون ثمرة. وفي أواخر شباط، جمع رئيس الجمهورية اللبنانية وزير المال ورئيس غرفة التجارة والصناعة. وبدا أن الرأي متجه إلى اعتماد المساهلة في التفاوض مع سوريا، ولكن مع الاستعداد للاستقلال الاقتصادي إذا تصلبت الأخيرة في مطالبها. ولكن الجانب السوري بدا عازقاً عن التفاوض، مؤثراً الانفصال أو التهديد به سبيلاً إلى

إلزام الجانب اللبناني بموقفه. وهو ما رآه رئيس غرفة التجارة دمشقية إذ قال، بعد عرض لأوضاع الاقتصاد السوري المتزايدة سوء، ولعجز الصناعة عن المنافسة في سوق مفتوحة، إننا إذا هددنا اللبنانيين بالانفصال فسيضعون. وكانت المشاورات اللبنانية بين المسؤولين والهيئات الاقتصادية قد أسفرت عن تشكيل لجنة اقتصادية دائمة التأسست في 27 شباط في قصر وزارة الخارجية وقرّنت مشورتها في صورة تقرير إلى مجلس الوزراء. وقد أوفد هذا الأخير نفي الدين الصلح إلى دمشق حاملاً منكرة واقتراحاً باجتماع مشترك، فلم يلق الاقتراح قبلاً من جانب رئيس الحكومة السوري. وكان مجلس «المصالح المشتركة» يتابع اجتماعاته في بيروت، في هذه المدة، ولكن مقلد الأزمة لم تكن في يده. كان قد برز في الساحة تطور جديد أعاد الصحف اللبنانية إلى استنكار عهد الزعيم. فقد اعتقل سوريون قوميون بدأ أنهم جاثون في بحث نشاط العرب المنحل وضبطت منشورات مطبوعة في سوريا، تبشّر بـ«موران عجلة الزمن في لبنان». وهو ما أوجب لقاء بين ميري الأمن العام في الدولتين وحمل التهار (مع ميلها إلى العرب المنحل) على القول، في 21 شباط، إن الحكومة السورية جنحت إلى تأثر خطى حسني الزعيم واتخاذ قضية العرب وسيلة للضغط، وإن بيروت عملت عن توسيع نطاق «القضية» حتى لا تستغل في دمشق. فلذا استنكرنا أن الشيشكلي كان قد زار بيروت قبل أسابيع، طالباً تسليمه أنصار الوحدة السورية-العراقية من اللاجئين السوريين إليها، وأن رياض الصلح واجه هذا الطلب بالرفض وشدّد العناية للمطلوبين، أدركنا أن المواجهة الاقتصادية كانت قد بدأت تسلك من جديد سبلاً سلكتها في عهد حسني الزعيم.

لم يبدُ احتفاظ اللبنانيين، مسؤولين وهيئات اقتصادية وأصحاب رأي، بعجزهم للملاينة (راح يضيق كل يوم) حائلاً من اتخاذ الحكومة السورية قرارها العاسم بمحزال عن أية مفاوضات جادة مع الجانب اللبناني. كان وزير الاقتصاد والمال السورتيان، فضلاً عن رئيس الحكومة، قد خيراً لبنان، في شباط، بين الوحدة الاقتصادية الثامنة والانفصال الجمركي من غير تمويه. وفي مطلع آذار، دعا معروف الدواليبي، وزير الاقتصاد، إلى مؤتمر للهيئات الاقتصادية والغبراء انعقد في الجامعة السورية ودام أياماً. ولم تخرج توصيته إلى الحكومة عن حد ما أصبح موقفاً ثابتاً لسوريا: «إنما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية تقرر فوراً (...) وإما انفصال عاجل (...)». وعليه، وضعت حكومة خالد العظم منكرتها العاسمة وأرسلتها في 7 آذار 1950 إلى الحكومة اللبنانية.

طلبت المنكرة جواباً من الحكومة اللبنانية قبل العشرين من آذار، وهو ما جعل هذه الأخيرة ترى فيها إنذاراً. واستغرق معظم فقرات المنكرة التي وقعها العظم تعليق الحكومة السورية حال الأزمة التي استقرت فيها العلاقات بين الدولتين. فنكرت أولاً اقتصار معالجة الخلافات، في السنوات السبع الفائتة، على اتفاقات قصيرة الأجل وضيقة النطاق لا تعكس سياسة عامة متفقاً عليها صراحة في المجال الاقتصادي. ثم نكرت الانفصال النقدي في سنة 1948 واعتبرته منطلقاً لاستقلال كل من الدولتين



١٥١ رياض الصلح وخالد العظم

بسياسة ضريبية مخالفة لسياسة الأخرى، وهو ما أنزل بسوريا أضراً فادحة. وهنا، أبرزت المذكرة امتناع سوريا عن التصدي لرؤوس الأموال المتنقلة إلى لبنان وعن الحد من الإنفاق السوري فيه، وذلك تقديماً منها لمقتضيات الاتحاد الجمركي والعلاقات الأخرى على مقتضيات الدفاع عن النقد. ثم تَلَفَّت المذكرة عند المرحلة القريبة لتؤكد أن لبنان ماضٍ في تنفيذ المادتين المهتمتين من اتفاق 8 تموز وهما المتعلقةان بتوحيد الرسوم الداخلية وباتخاذ تدابير مشتركة لمعالجة الفارق بين النقيدين. من هذا خلصت المذكرة إلى أن بقاء الاتحاد الجمركي بمعزل عن سياسة اقتصادية موحدة وعن حصول سوريا على الحق العائد إليها في إدارة الجمارك والمصالح المشتركة سيُبقى الباب مفتوحاً لاضطراب الوحدة الجمركية وتزعزعها في كل وقت. لذا كانت سوريا ترى أن «الأسلوب الوحيد» لحماية الروابط والمصالح المتبادلة إنما هو «إقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول، بصورة خاصة، توحيد نظامهما الجمركي والنقدي وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الضرائب (...) على أن تدار «المصالح المشتركة» ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ».

أخيراً، حدّدت المذكرة مطلوبها بأنه موافقة على «مبدأ» الوحدة المشار إليها، تليها «مفاوضات سريعة للاتفاق على النصوص والتفاصيل». فإذا لم يكن ذلك، اعتبرت الحكومة السورية الوحدة الجمركية ملفاً وأتت نفسها «مضطرة لإقرار الخطة التي تتفق مع مصلحتها».

كان لهذه المذكرة السورية (ولا احتمالها صفة الإنذار خصوصاً) دوي شديد في لبنان. وكان تعبير مهلة الردّ بالعشرين من آذار يقطع الطريق على أية وساطة عربية قد يشهدها اجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة يوم 21. وينكر خالد العظم أن الجمعية التأسيسية كانت قد منعت حكومته حقّ التشريع حتى يوم 14. فلو تأخر الجواب اللبناني عن ذلك التاريخ لأسقط في يد الحكومة إذ كانت ستجد نفسها عاجزة عن إصدار المراسيم التشريعية اللازمة لوضع الأمور في نصابها الجديد، وكانت مهنة التشريع هذه ستعود إلى الجمعية التأسيسية نفسها، فيصبح مصيرها رهن التجاذب بين الكتل النيابية والمطالبة في البت. على أن الردّ اللبناني جاء يوم 13،

حملته إلى خالد العظم في دمشق معقد علي حماده من وزارة الخارجية في بيروت. والواقع أن التأخير (الذي يرى العظم أن رياض الصلح قد يكون غفل عن إمكان اللجوء إليه) ما كان سيأتي بثمرة في وسط الهياج الذي شهدته العاصمتان وما كان سيؤول إلا على أنه دليل انقسام في الموقف اللبناني... أو هو كان سيجعل الانقسام والضعف يتطرقان إلى هذا الموقف فعلاً. كانت سوريا قد احتفلت بذكرى الثامن من آذار (ذكرى مباحة فيصل بن الحسين ملكاً عليها) فشهد الاحتفال استعادة عالية النبرة لعبود سوريا في التصور الفيصلي: من طرورس إلى مصر ومن البحر المتوسط إلى البادية العربية! وكان هذا التعديد يهضم أو يقضم أربعة أقطار أو خمسة بينها لبنان. وكان العظم نفسه قد عقد مؤتمراً صحافياً غمرته الحماسة بدافع فيه عن الخيار الذي اعتمدته المنكورة، مستبعداً أن يقوى لبنان على تدبير أموره بمعمل عن سوريا، ومؤكداً صلاحية سياسة الحماية للمولتين.

على أن الحماسة لم تمنع ازدياد الأسواق السورية ركوداً، غداة نشر المنكورة، ولا مضى النقد السوري في التردّي. وفي بيروت، كانت للحماسة مستشربة أيضاً ولو مشوبة بشيء من الإحباط والقلق. وقد زابت منها نجاة رياض الصلح، يوم 9 آذار، في حي الصنائع البيروتي، من محاولة اغتيال بيد السوري القومي توفيق رافع حمدان. حصل هذا فيما كانت الاجتماعات تتوالى لرسم خطوط المنكورة اللبنانية الجوابية، وقد عهد بوضع صيغتها النهائية إلى فيليب تقيلا وزير الخارجية. وفي اليوم التالي، تعوّل احتفال الهيئات الاقتصادية بتقلا (قرب سفره إلى البرازيل) إلى احتفال برياض الصلح، الرابط الجلّاس أمام رصاص الاغتيال والصامد لضغوط كانت ترى فيه باب الاستجابة الأوسع لالرادة السورية. في هذا الاحتفال، خطب الصلح بعد آخرين، فشدّ على أن لبنان وسوريا اختلفا مراراً على الأرقام وكانا يرجعان إلى الأخوة والروح الوطنية فيتفقان، وأسف لأن المهلة السورية استيقّت بما يفرق يوماً هو يوم اجتماع لكلمة العرب (وهو يوم التمام لمجلس الجامعة). أشار الصلح أيضاً إلى المعادشات التي كانت جارية بين إسرائيل والأردن، فتنبّه بأن سوريا ولبنان قد يضطران إلى إقفال حدودهما في وجه دولة عربية يقال إنها تبحث العدو المشترك. ثم مضى في خطبته مطلقاً بصدد العلاقات اللبنانية - السورية عبارة استعيرت بعد رحيله بزمان طويل وهي أن «البشر لا يفصلون ما صنعه الله من وقاق وألحاد». وهذا قيل أن يعد بالبقاء على «نفذه» إلى أن يستردّ الله وديمته وقد تكون أقرب من حبل الوريد.

على هذا، صيغت المنكورة اللبنانية بروح الرغبة في التفاهم ولكن من غير تهاون في تنفيذ ما احتوته سابقتها السورية من مأخذ على المسلك اللبناني. فبعد مبادلة الجانب السوري العرس على «روابط الإخاء» والحوار وعلى «مصلحة البلدين»، ذكرت الحكومة اللبنانية بتوجيها حلّ المشكلات الطارئة على العلاقات بين الدولتين في كل حين، وبما تضمنته، في هذا الصدد، المنكورة اللبنانية الموزعة في 10 كانون الأول، وبالسعي اللبناني المبيد إلى اجتماع للبحث في الأزمة، وهو سعي لم تستجب

له الحكومة السورية. بعد ذلك، أبرزت المذكرة صيغة الإنذار التي اتخذتها المذكرة السورية ثم انتقلت من تأكيد التمسك اللبناني بالوحدة الجمركية إلى تعداد (أراد أن يقابل التعداد السوري) له «التضحيات» التي تحملها لبنان في مجرى «الحفاظ على النظام القائم» بينه وبين سوريا. هكذا أحصت المذكرة استئثار سوريا بالقسم الأكبر من كوتا الحرب وبيع تجارها القسم الأكبر منها في السوق اللبنانية، وارتضاء لبنان نظام «الميرة» مع مخالفته حزية انتقال المنتجات، وفرض سوريا رسماً على القمح الصادر إلى لبنان خلافاً لهذا المبدأ أيضاً. ثم فوّت المذكرة بمزوف لبنان عن طلب الانفصال كلياً قطعت عنه العيوب أو المواد الغذائية الأخرى، وهذا على رغم المباشرة بهذا النوع من الإجراءات وما كانت تجزّه من ضائقة. تلا ذلك ذكر لسكوت لبنان عن إلزام سوريا وكلاء مصانع السيارات ومستوربيها من اللبنانيين بفتح مكاتب ومخبرات لهم في سوريا مع ما في ذلك من «خرق لواقع التخصص الذي جعل من لبنان واسطة للاستيراد إلى سوريا منذ القدم». هذه النقطة استأثرت (لضعفها) ردّاً ساخراً من خالد العظم في بيان طويل أذاعه في 15 آذار مفنداً فيه بنود المذكرة اللبنانية. فهو رأى في «واقع التخصص» المشار إليه «نظرية جديدة تسميها الحكومة السورية وتسمو إلى الاستنزاف والدهشة». وكانت هذه السخرية نقطة قوّة نامدة (الإشارتها إلى اختلاف عميق بين تصوّري الدولتين لقواعد نظاميهما الاقتصاديّين)، وهذا في بيان جنح على وجه الإجمال، إلى المماحكة. على أن المذكرة اللبنانية كانت قد حرصت على النأي بنفسها عن الاعتماد المطلق لمبدأ حزية التجارة وعن الركون بالتالي إلى رفض إجماليّ لمبدأ حماية الإنتاج المحليّ الذي كان قد أوجبه اتفاق 8 تموز. عليه، أحصت المذكرة تدابير الحماية والإعفاء المعتبرة التي عمد إليها لبنان تطبيقاً لهذا الاتفاق، ولم تنس ذكر الحالات التي خرق فيها الجانب السوري مبدأ الحماية فيما هو يطالب شريكه اللبناني برعايته. أخيراً، أبرزت المذكرة موافقة لبنان على امتعانات معصومة بالسوريين تجري لتعزيز نسبة الموظفين السوريين في إدارة الجمارك.

وأما في العقل النقدي، فنوّعت المذكرة بما كان من تنسيق لبناني-سوري في أثناء المفاوضات النقدية مع فرنسا، ثم باستنكاف سوريا «في الدقيقة الأخيرة» عن التوقيع وبعودتها بعد سنة لتعقد «اتفاقاً قائماً على القواعد ذاتها» مع فرنسا. وبعد أن أشارت المذكرة إلى قبول لبنان استيفاء الرسوم الجمركية السورية على أراضيّه بالعملة السورية تخفيفاً من عرض هذه العملة في خارج سوريا، أبرزت استمرار مشكلة الـ44 مليون ليرة سورية المستبيلة بها ليرات لبنانية عند انفصال النقدين قائمة، وذلك على رغم من تضمّن اتفاق 8 تموز حكماً لها.

بعد ذلك، تركت المذكرة اللبنانية باب التفاوض مفتوحاً على مصراعيه. ولكنّها وضعت حثين للتفاوض. أولهما رفض التسليم باقتراح الوحدة الاقتصادية، إذ لا يسعها أن تتجاوز «حدّ انتهاج سياسة ترتكز على تنسيق اقتصادي يحفظ لكلّ البلدين طابعه واختصاصه ويضعه الطبيعي». وثانيهما رفض التسليم بالتوحيد النقدي إذ هو



يفرض حتماً توحيد الإصدار وعناصر التغطية كما ينتج عنه توحيد في العمل المالي والاقتصادي والتشريعي والسياسي. وفي تلك انتقاص من سيادة الدولتين وفيه أيضاً إضعاف للنقد اللبناني لا يصعبه تعزيز للنقد السوري. أخيراً، قابلت المذكرة اللبنانية نظيرتها السورية بالمثل لجهة الاحتفاظ، عند إصرار الحكومة السورية على موقفها أساساً وحيداً للمفاوضة، «بحق انتهاج السياسة التي تراها» للحكومة اللبنانية «متفقة مع مصلحتها».

غني عن القول أن الحكومة السورية بادرت، حال تلقّيها هذه المذكرة، إلى إجراءات نظمت الانفصال الجبركي ومثلت الخطى في سبيل إنهاء «المصالح المشتركة». وكانت هذه الإجراءات محضرة أصلاً، فأمكن بسرعة إنشاء مراكز جبركية ونقاط للمراقبة على الحدود وإنشاء مديرية عامة مستقلة للجمارك وتعيين الجهة الصالحة لمراقبة إدارة حصر التبغ والتنباك وشركة الخطوط الجوية، إلخ. كذلك مُنِع سفر السوريين إلا بإجازة وحُدّ بخمسين ليلة ما يحقّ لهم نقله من النقد السوري، وطُبِّقَت أنظمة القطع على العمليات التجارية بين سوريا ولبنان ومُنِع نقل البضائع من لبنان إلى سوريا خلا العبارة منها والمعفاة من الرسم وكذلك المحروقات.

وقد أعلنت هذه الإجراءات فوراً، وأتبعتها خالد العظيم ببيان (مرّ ذكره) ردّ فيه على المذكرة اللبنانية. وأهم ما في هذا البيان التشديد على أن ما كان قائماً بين لبنان وسوريا كان، إلى عهد الانتداب، وحدة اقتصادية انحسرت في مطلع عهد الاستقلال لتصبح أعضاءاً جبركياً. وكان هذا التأسيس، من جانب العظيم، على المرجعية العثمانية أبلاً، ضمناً، إلى رفض كلّ أثر ترتّب على نشوء الدولتين لاحقاً. كذلك أبرز البيان اتفاق 8 تمّوز وعزوف لبنان عن الالتزام بأهم منبرجاته، ثم ردّ على ما عدّته المذكرة اللبنانية من «تضحيات» تقبّلها لبنان لحفظ الاتّحاد، فأحصى للفوائد التي جناها لبنان من هذا الأخير. أخيراً أسهب البيان في الردّ على مأخذ أحصتها المذكرة اللبنانية على إجراءات اقتصادية اتّخذتها سوريا وتصرفات حيال لبنان اعتمدتها سوريا في المجال الاقتصادي. ولا يجاوز هذا البيان تأكيد الطابع الذي طغى على الجدل كلّهُ، وهو تحويل الاختلاف المترايب بين النظامين وتغاري المصالح إلى مأخذ كبيرة وصغيرة يسجلها كلّ من الطرفين على الآخر.

هذه الإجراءات قوبلت باستحسان الهيئات الاقتصادية والصحافة في سوريا. وفي 18 آذار، وافقت الجمعية التأسيسية على ما يخضها منها، فأصبح الانفصال الجبركي أمراً مقضياً.

وفي الجهة اللبنانية، بدت الصحافة مجمعة على تأييد الحكومة، وأصلت الردود على ما أعلنته الحكومة السورية من مواقف وما اتّخذته من إجراءات. ولكن إجراءات التقييد لحركة الأشخاص والأموال والبضائع لم تقابل بمثلها. بعد الاحتفال بتقلا في

10 آذار، أدلى رياض الصلح في 14 منه ببيان شفوي شفعه ببيان مكتوب من الحكومة. في البيان الأول، استعاد الصلح مراحل العلاقات الاقتصادية بين الدولتين: من «اتفاق شتوة الأول» إلى المفاوضات النقدية مع فرنسا وما تلاها فإلى اتفاق 8 تمّوز. وهو أكّد أن لبنان نفّذ هذا الاتفاق باستثناء بند النقد، وأبرز امتناع الجانب السوري عن تنفيذ التسوية المتّفق عليها لسألة الله» مليون ليرة سورية المجمعة من السوق اللبنانية عند انفصال النقدين وتجاهله هذا الموضوع كلّياً في مذكرته. ثمّ ركّز على الأسلوب السوري الجافي في معاملة لبنان من اعتماد المفاجأة في مفاوضات باريس النقدية إلى قطع المون على سبيل الضغط، إلى الامتناع عن التفاوض في الأشهر الأخيرة، ثمّ اعتماد صيغة الإنذار في طلب الوحدة الاقتصادية، فإلى المطالبة بتسديد أثمان المشتريات اللبنانية من سوريا بالعملة الصعبة. بلإزاء هذا كلّه، تعهّد رياض الصلح ببقاء الحدود اللبنانية مفتوحة للسوريين ولبنانيين «إذا قبلّهم» سوريا وللبضائع الصادرة والواردة بحسب ما توافق عليه سوريا أيضاً. أخيراً، أكّد الصلح سلامة الوضع التيموني في البلاد لمدة طويلة وعزّم الحكومة على التقدّم بمشروع قانون يلغي الرسوم على العملة والمواشي وموادّ مختلفة أخرى راجياً «التوجّه بالكلام الحسن إلى سوريا الشقيقة» إذ «لا يمكن للظروف أن توهم علاقتنا».

وأما بيان الحكومة، فاستعاد مضمون المذكرة الموجهة قبل يوم واحد إلى الحكومة السورية بعدذافره تقريباً. ولكن بعد ديباجة نسب فيها إلى المسؤولين السوريين أنهم يقلّبون الآية فيتهموننا بالخرق والاستثناء. وأما خاتمة البيان فأشارت إلى أن المودة في المناقشة لتقبّل العقائق قبلت بإعلان الانفصال. وبعد دعوة اللبنانيين للأطمئنان إلى تدابير الحكومة، رأت الخاتمة أن التاريخ «سيسجّل (...) أن لبنان ليس مسؤولاً عن هذه النتيجة المؤسفة وأن دفاعه عن مصالحه ومعاظفته على كيانه نفسه لا يمكن أن يُعْمَل على محمل التحنّن والسعي إلى القطيعة».

وفي الأيام التالية، كان لبنان ينظّم، هو أيضاً، جماركه المنفصلة وكذلك مراقبة إدارتي حصر التبغ والسكّة العينية في أراضيه. هذا فيما شهد سعر اللعم وحده ارتفاعاً ملحوظاً واتخذت وزارة الاقتصاد تدابير لتثبيت سعر الخبز على الخصوص. وأما في المواقف فبعت «الوهلة الأولى» لعنة تضامن مع موقف الحكومة من قرار (هو) قرار الانفصال اتّخذه الجانب السوري وتولّى إعلانه. فمن موقع المعارضة، أعلن غسان تويني تأييده موقف رياض الصلح، «القوة التي جابه بها الأزمة». وأضاف أن بعضهم كان يأخذ على الصلح «حرصاً متطوّفاً على الشراكة» يضطرّه للتضحية بمصالح لبنانية. فجاء موقفه «لبنانياً إلى أقصى حدود اللبنانية». وفي اليوم التالي، عاد تويني إلى الموضوع نفسه ليقول إن الصلح «له من شخصيته وماضيه ما يجعله قادراً أكثر من سواء على الوقوف بوجه سوريا هذا الموقف، دون أن يترتّب على ذلك أي تصدّع داخلي». وفي مجلس النواب، تشاطر مقّبو الحكومة ومعارضوها الأسف لما جرى، وذلك في جلسة 15 آذار، وتشاطروا التعبير أيضاً عن عاطفة الأخوة لسوريا، ولم تتخذ واقعة الانفصال

سبباً لنقد الحكومة، وهذا على الرغم من أن درجة التوتر في المواجهة بين هذه الأخيرة والمعارضة كانت، في تلك الأيام، مرتفعة جداً. ولم تتخلف الكتلة الوطنية عن الركب المحبذ لموقف الحكومة، ورات في الانفصال وضماً للعلاقات السورية- اللبنانية في نصابها وطالبت الحكومة بالامتناع عن العودة إلى الوضع السابق إذا ارتأت سوريا أن تعود إليه، إلخ.

#### ١٢١-٢ محنة الجبهة الداخلية

على أن هذه الوحدة اللبنانية (على نسبتها) لم تدم إلا أياماً باشرت بعدها مواقع القوى المتضررة من الانفصال ضغطها على الحكومة، كاشفة قفراً من ذلك «التصدع الداخلي» الذي تعسب منه غسان تويني. هكذا استقال أنيس نجبا من جمعية التجار لتأييده «الوحدة الثالثة»، وعاد الشقاق لينتقنه بين فئتي الصناعيين والتجار. وظهر أن طرابلس قد مالت شطر «الوحدة» ومال معها شطر من بيروت. حتى أن صحفاً مؤيدة للحكومة اقتربت من معسكر «الوحدة» هذا وباشرت حملة على «الانتمائين». كانت أسواق طرابلس تشهد شللاً، وكانت حركة السلع بين البلدين تشهد تقلباً وخلاً في المايير. وقد زار خالد العظيم بيروت في 23 آذار ولكن حديثه مع الخوري والصلح اقتصر على اجتماع الجامعة العربية الذي كان هو والصلح مصممين على تمثيل دولتيهما فيه. وقد التقيا مجدداً في القاهرة، ولكن الموضوع الاقتصادي (الذي لاح أن الملكتين المصرية والسعودية مستعدتان للتوسط فيه) لم يتجاوز البحث فيه، في نهاية المطاف، تقبل مبدأ الاتفاقات الثنائية بديلاً من الاتحاد الملقى.

هكذا تسالرت، لمدة من الزمن، حالتان: تعثر الإقضاء إلى صيغة جديدة ثابتة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان، وتفاقم بؤار الانقسام مع تصاعد الاحتجاج في لبنان على هذا التعثر. كان رياض الصلح قد تحدث بثقة عن الوضع السياسي في لبنان وغمز من قناة الاضطراب المستحكم في سوريا، وذلك في حفل أقامته له الجالية اللبنانية في مصر في مطلع نيسان. «يجتازون مرحلة صعبة من مراحل جهادهم شأن الأمم الحية» في بدء نشأتها، كثرت فيها الوثبات. ومن كثرت وثباته اشتدت عصبيته! وهذا قبل أن يضيف: «حققنا الاستقرار السياسي بينما الانقلابات تقع تباعاً في البلاد البعيدة والقريبة. وحققنا الألفة والمناعة التي وفقت في وجه كل من أراد أن يبذر بذور الشقاق».

إذ ذلك كان مسئلو غرف التجارة والصناعة في بيروت وطرابلس وصيدا يزحله قد انتهوا تَوْأ إلى توصيات معدلة حالت دون انقسام صفهم، إذ مثلت نوعاً من المصالحة بين حزبة التجارة وتوجيه التصدير والاستيراد. فتحت إلى حصر التصدير في «الفائض» من الإنتاج السوري واللبناني وإلى حماية الإنتاج الداخلي ولكن مع أخذ الجودة والأسعار

والمقايير، أي مصلحة المستهلك، بالاعتبار. ثم قالت بالعد من استيراد الكماليات. ومشت هذه التوصيات خطى أخرى نحو الموقف السوري فعدت إلى توحيد النظام الجمركي وتوحيد فئات البعض من الرسوم الداخلية، وقالت بتعيين خبيرين عالميين يضعان نظاماً لتوحيد النقد.

وقد أوضح رئيس جمعية التجار أن المجتمعين لم يطلبوا الوحدة بأي ثمن، وإنما عثوا حد التنازل الممكن من غير أضرار من الجهة اللبنانية. ولكن التوصيات كانت موجهة إلى الجانب السوري أيضاً. وكان هذا الجانب ممتنعاً حتى حينه عن الرد على منكرات لبنانية تقتضي فتح باب المفاوضة. ومن هذا الجانب، رد خالد العظم بعدة على رياض الصلح: «إن سوريا، بالوثبات المعنية، قد نفقت عن كاهلها الضمول وأصبحت تعالج أمورها بجنتية وتصميم وبحكمة وروية». وبعد أن قال العظم بأنفاقات تجارئة تبعث «على ضوء التجربة»، أعلن أنه لا يريد المباحثات وأن ما يذاع بشأنها يرمي إلى «تخدير الأعصاب وتهدة الأفكار المضطربة في بلد ما». وهو ما حمل الصلح على العودة إلى الشجال: «نفتح باب المفاوضة على مصراعيه. الرحابة ليست ضعفاً والتضييق ليس قوّة».

عض المفاوضة، ردت الحكومة السورية على المنكرات اللبنانية باعتبار أنفاقة تميز لاغياً، ملقية المسؤولية عن ذلك على العائق اللبناني. وهو ما سوخ لها أن ترفض تبديل ما في أيدي اللبنانيين من ليرات سورية، بعد أن قيمت بشدة دخول هذه الليرات إلى سوريا وخروجها منها. وهو ما سوخ لها أيضاً أن تطالب تسلّم الـ 44 مليوناً الشهيرة من لبنان لتقيدها له في حساب خاص يستعمل بشروط يتفق عليها لاحقاً. وهذا تحت طائلة فقدان الأوراق قيمتها الإبرائية بعد 14 نيسان.

في هذا الوقت، كانت صناعات لبنانية عدّة تترنح: المازل في الحدث، الصابون في طرابلس، الشوكولا والساكر في غير مكان. وكان رياض الصلح يباشر في القاهرة، مع رئيس الحكومة العراقية، سعيّاً (تعتبر لاحقاً بسبب التحسب العراقي من الموقف السوري) وراء سوق بديلة للمصادرات اللبنانية وفوائد أخرى. إلى ذلك، كان ثمة معاهدة تجارئة مع إيطاليا في قيد الإقرار وتلمس لإمكانات زيادة التبادل التجاري مع مول أخرى. هذا فيما كانت سوريا (التي باعت كمّية محدودة من فائض قمحها لتركيا) تسعى إلى أنفاق تجاري مع مصر.

وفي 26 أيار، وصل خالد العظم إلى بيروت مجدداً، قادماً من مصر بعراً. ولكنه سارع إلى لجم التوقعات التي استثارها محادثاته مع رياض الصلح، فدعا إلى «أنفاق تجاري شبيه بالاتفاقات الدولية المعتادة» يناقش بين لبنان وسوريا. ولكن حكومة العظم استقالت بُعيد عودته إلى دمشق. ولم تسفر المفاوضات التي جرت مع حكومة ناظم القيسي عن إرساء العلاقات الاقتصادية بين الدولتين على سوية مستقرة. وهذا مع أن

شاكر العاصي، وزير الاقتصاد في الحكومة السورية الجديدة، أبدى، حال تسلّمه منصبه، رغبة في إعادة النظر في السياسة السابقة «بما يضمن انسجام العلاقات وإنهاء الحروب الباردة بين البلدين».

وفي هذه المدة، كانت أصوات المزارعين اللبنانيين الراغبين في تصدير الفائض من إنتاجهم، تعلو مع أصوات الصناعيين. وكان عند سوريا أيضاً منتجات زراعية فائضة يريد أصحابها دفعها إلى لبنان، سوقها التقليدية. وعلى هذا وصل رياض الصلح، في القاهرة، في أواسط حزيران ما كان قد انقطع برحيل خالد العظم من الحكم. وتبع ذلك اجتماع في بلودان وآخر في عاليه وأصبحت قاعدة البحث ترتيب العلاقات الاقتصادية مع بقاء الانفصال. ولكن الجانب اللبناني عاد إلى هذا البحث وهو يعبر طرفاً أحلّ بتماسكه، إذ كان قد انزع ما سمي به «أزمة ناصر رعد» وبرزت إلى العلن أمارات الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبرز الخلاف الصريح بين هذا الأخير وسليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية. إلى ذلك كان ارتفاع أسعار «الضروريات» بنسب راوحت ما بين 10% و30% في أسبوع واحد يروح على معنويات الحكومة ويرفع نبوة المعارضة. وكانت الحكومة اللبنانية قد اقترحت صيفاً للاتفاقات العنيدة مع سوريا فتلقت عنها جواباً اعتبرته سلبياً في أواسط تموز. وكان الملف برمته حاضراً في «المجلس الاقتصادي» وهو ملتقى للفاعليات الاقتصادية والمسؤولين الرسميين، وقد اجتمع في 20 تموز برئاسة رياض الصلح. وكانت قد تشكّلت لجنتان مشتركتان واحدة لتصفية «المصالح المشتركة» والأخرى للمفاوضة، فالتأمتا في شتوة الغداة والتقى الصلح والقمي في عاليه بعد ذلك بيومين. وكفت كيفية تمهين لبنان بالمقبع (من سوريا أم من الكونا المولتية) موضوع أخذ ورد في الأفق إمكان إفشاء الحرب الكورية إلى حرب عالمية !!

وتوزعت الاتصالات بين الحكومتين على مستويات عدة وتكاثرت. وكانت وطأة ألييب الشيشكلي وضباطه تشتت على الحكومة السورية. وبدأ أن مصير المفاوضات غير منفصل عن لجم المعارضة السورية في بيروت، وكان يتقنهما جميل مردم ولطفي العفّار. ولم يكن هناك «مشروع سوري» مستقر الصيغة للاتفاقات العنيدة قبل أواسط تشرين الأول. وعاد إلى البساط، في بيروت، رأي القائلين بعرض حال العلاقات الاقتصادية بين الدولتين على التحكيم العربي. وهنا وقعت زيارة رياض الصلح «الخاصة» للإسكندرية والقاهرة، ووافقت به إضراب صاحب في طرابلس. وكان المصريون الذين استثاروا حركتهم تضامناً في صيدا، على الخصوص، يطلبون الموافقة على «المشروع السوري». وكان هذا المشروع يفتح باباً أمام تبادل المنتجات الزراعية بين البلدين (وكفت هذه حاجة سورية أيضاً) ولزم جلب التشتد بشأن المنتجات الصناعية أي منتجات القطاع الذي ضربه الكساد بشدة بعد القطيعة. وكان للمشروع، فوق ذلك، يجتد طرح الوحدة الاقتصادية الشاملة.

وفي الإسكندرية والقاهرة، بدا أن رياض الصلح تجاوز التزامات  
المفاوضة الاقتصادية مقتماً عليها، مع عودة البحث في الاتحاد  
العراقي - السوري، قلقه على مستقبل سوريا وعلى جامعة  
الدول العربية التي أخذت تهزها بشدة مطامح العراق في سوريا  
ومطامح الأردن في فلسطين، واحتمال اختلال الميزان بين  
المعسكر الهاشمي والمعسكر المصري - السعودي، ومصير لبنان  
إذا أصبح هذا الاختلال أمراً واقعاً.



١١: نازم القدسي

وفي كل حال، لم يكن هذا المناخ يزكي الأمل بترتيب مقبول  
لأزمة العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا. وكان التفاوض  
الاقتصادي بين لبنان والعراق قد أفضى إلى جدار، بسبب من  
تصوره، في الوسط السياسي العراقي، على أنه إضعاف للموقف  
السوري. عليه، اختار رياض الصلح أن يظل عالياً سافلاً.  
فالتقى القنولي ومردم في مصر، وبحث النحاس في الوضع  
السوري القلق. ونقلت الأهرام أخبار نشاطه فأثار ما نقلته نبأً  
في دمشق تلففته المعارضة في بيروت. ذاع أيضاً أن الصلح تلبس  
بديلاً مصرئاً من المفاوضة الاقتصادية الفاشلة بين الحكومتين  
اللبنانية والعراقية.



وكان النائبان أكرم الحوراني وعبد الوهاب حومد طليعة  
النقمة السورية على نشاط رياض الصلح في مصر. ولكن  
الإذاعة السورية، فضلاً عن الصحف، أدلت ببلوغها في هذا  
الصدد أيضاً. ولم يهتئ اتصال الصلح بالقدس، حال عودته،  
من العملة، فجمع الحوراني توابع نواب عشرة على عريضة  
تطلب الامتناع عن مفاوضة الحكومة اللبنانية ما دام  
يرأسها رياض الصلح. وبدأ أن سوية العلاقات انتكست إلى  
حال شبيهة بما كانت عليه في أوائل عهد الزعيم.

وما لبثت «الجبهة الداخلية» أن شهدت خرقاً تمثل في سفر  
وفد اقتصادي طرابلسي إلى دمشق لمباحثة الحكومة السورية  
مباشرة في شكواه. وبدأ أن صيدا معارضة لهذه المبادرة وصرح  
وجيه أبو ظاهر، الناطق باسم فاعلياتها الاقتصادية، به أن  
الحكومتين تمثلان الشعبين». ولكن بعض الصيادلة فتوضوا  
الوفد الطرابلسي في عريضة. وقد عاد الوفد متفائلاً به «قرب  
إنهاء القطيعة»، ولكن مع العلم بأن المسؤولين في دمشق «لا  
يرضون عن الوحدة الاقتصادية بديلاً».



183 لبيب الشهابي

وفي نهاية تشرين الثاني، زار ناظم القدسي بيروت في نطاق جولة على عواصم عربية. وكان في جمعته ما كان يضطرب به الشرق العربي من هموم دفاعية وصراع بولي. فلم يصل البحث الاقتصادي الذي جرى بينه وبين رياض الصلح إلى اتفاق حاسم. وقابله وفد طرابلسي تلقى منه وعداً باستيراد الحمضيات اللبنانية.

ويرى بشاره الخوري أن الحكومة السورية أجلت عمداً إلى أواخر السنة ردها على منكرة لبنانية «بشأن إعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين». وقد اقتضت موافقتها التي وصلت في عز موسم الحمضيات «على تبادل المنتجات الزراعية وحدها تحبباً إلى أهالي طرابلس وصيدا وإثارة لهم. وأما تجار بيروت وصناعيتها فظلوا محرومين فائسة التبادل». كذلك ترك الجواب السوري مسائل انتقال الأشخاص والرساميل والـ 44 مليوناً المرحلة إلى دمشق معلقة على تفاوض لاحق. فأفضى هذا كله إلى زيادة التصدع في جبهة الفاعليات الاقتصادية اللبنانية وإلى حرج شديد للحكومة. جاء وفد من مائة طرابلسي إلى رئيسي الجمهورية والحكومة بعريضة طلبت قبول العرض السوري. وحذا حنوهم وفد من صيدا وصور قاهل رياض الصلح وبهيج تقى الدين وزير الزراعة. وفي اجتماع المجلس الأعلى للهيئات الاقتصادية، كان السجال حامياً بين ممثلي عاصمتي الشمال والجنوب وممثلي بيروت وبعض البقاع الذين عارضوا اتفاقاً جزئياً مع سوريا يقتصر على المنتجات الزراعية وحدها. وسمع وفد الجنوب كلاماً صارماً من رياض الصلح وأبلغه تقى الدين أن «لبنان لن يكون ذليلاً ولن يكون تابعاً فيرضخ لكل ما تفرضه عليه سوريا».

وحين زار حسين العوني، وزير المالية، دمشق في 18 كانون الأول ساعياً إلى تسوية، لقي هناك تشدداً تعزز بموقف قطاع الحمضيات. وفي 20، دافع القدسي أمام مجلس النواب عن سياسة حكومته حيال لبنان، وأعلن أن المفاوضات معه لم تصل إلى نتيجة، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية كاسحة.

وكان العوني قد أرسل إلى نظيره السوري رسالة رمت إلى تثبيت اتفاقهما على فتح الحدود في منتصف ليل 20-21 أمام الحمضيات اللبنانية. غير أن العاص لم يجب وتبين أنه يريد

عرض الاتفاق بينه وبين العوني على الهيئات الاقتصادية السورية. وكانت الحمضيات قد حُملت وتجهّزت للشاحنات إلى الحدود في الموعد المحدّد، فردّت على أعقابها وتكبّد المصريون خسائر. هكذا عاد الهياج إلى طرابلس فألقيت صناديق الحمضيات أمام باب المحافظة ولجّحت فاعليّات المدينة بالمصيان المدني، وتظاهر الأهالي وبرز ما يشير إلى أن محيط المدينة سيتضامن معها وكذلك صيدا. وانتهى الأمر بشراء بطرس الخوري والفرد ككتّانة أطنان الحمضيات التي لودّت عن الحدود وذلك بالتفاهم مع الحكومة. وفي وقت لاحق، أصدرت الحكومة مرسوماً تحمّلت بموجبه قيمة الرسوم الجمركية المدفوعة عن الحمضيات المصدّرة في الموسم الجاري.

... وما كان منتظراً في ليل 20-21 حصل في ليل 24-25. فقد أبلغ ناظم القدسي رياض الصلح موافقة حكومته على المقترحات البنائية معذلة. وكانت خلاصة الصيغة الجديدة التي تبنتها الرسائل المتبادلة بين العوني والعاصم ثم بين القدسي والصلح، فتح الباب أمام تبادل المنتجات الزراعية والمصنوعات الوطنية، في نطاق الحاجة الاستهلاكية لكل من البلدين ومع فرض التعريفات الجمركية المطبّقة في كلّ منهما. كانت هذه الصيغة مخرجاً مؤقتاً من حالة القطيعة. وقد خلّصت إليها حكومتان كانت كلاهما في أواخر أيامها. ففي بيروت كانت حكومة رياض الصلح الأخيرة فتأهب للرحيل لتخلفها حكومة تتولّى إجراء الانتخابات النيابية. وفي دمشق كان الصراع يشتدّ بين حزب الشعب، وهو الطرف الأقوى في الحكومة وفي مجلس النواب، وبين أبيب الشيشكلي والضباط المتفّين حوله، وكانت قبضتهم تشدّ على مقاليد السلطة الفعلية شهراً بعد شهر.

هكذا لم يُقَيّض للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين أن تستقرّ على اتفاق مفضّل وثابت، إلا في شباط من سنة 1952. فقد وقّع إذ ذاك اتفاق على أثر انقلاب الشيشكلي الثاني وتسلمه للسلطة مباشرة، بين حكومة الديريين التي كان عيّنها الحاكم الجديد وحكومة سامي الصلح المستقرّة لتوها في سراي بيروت. وكان قد جرى التفاوض على هذا الاتفاق بين حكومة عبد الله اليافي التي استقالت قبل تولّيه وحكومات العظم والعكيم والواليبي التي تقصّت معها الأشهر المتبقّية من سنة 1951 في دمشق، أي الرديح الأخير من العهد الذي عُرف بـ«عهد ازواج السلطنة». وقد راح هذا الاتفاق بجهد مرّة بعد مرّة منهياً مرحلة «القطيعة» التي كانت قد أنهت بدورها عهد الاتحاد الجمركي و«المصالح المشتركة».





في معمعان السجّال العالي النبرة بين رياض الصلح وأركان المعارضة (وعلى الأخصّ بينه وبين كمال جنبلاط وكميل شمعون)، كانت العلاقة بين بشاره الخوري ورياض الصلح تجتاز، خلال السنتين الأخيرتين من عهد الأخير بالحكم، أطوار توقّر غير خاف، وإن يكن اتّخذ، على الإجمال، صوراً غير صريحة. قيل أحياناً إن التوقّر قائم بين «البطانتين» ولا يمسّ ما بين الرئيسين بالضرورة. ولا يتيسّر لنا اليوم أن نجزم بأن هذا التشخيص كان يصحّ في بعض حالات التوقّر المذكور، ولكن نعلم أنّه لم يكن يصحّ في كلّها. والواقع أن شرر الاحتكاك تطاير أكثر ما تطاير بين رياض الصلح وسليم الخوري، شقيق الرئيس. فلم يكن سهلاً أن يُعرف مقدار ضلوع الرئيس نفسه في أفعال أخيه. ثم إن الصحافة كانت أحياناً ميداناً لإظهار العنق من إحدى الجهتين على الأخرى. في هذه الحالة أيضاً كان عسيراً التمييز بين ما هو توجيه مباشر من أحد الرئيسين لأقلام «محسوبة» عليه وما هو تطوُّع من هذه الأقلام. أخيراً، كان الاحتفال بالأعياد أو استقبال رئيسي قادمي لزيارة وشطقة أو عائد من سفر فرصة للمباراة في إطلاق النار، إظهاراً لعنف التأييد وتهويلاً بالعنف المسلّح في وجه الفريق الآخر. وهنا أيضاً كان المراقب بين أن يرى في هذه البوادر حصيلة إيعاز من أحد الرئيسين لأنصاره، وأن يرى فيها إظهاراً فوريّاً من جهة الأنصار لبأسهم حال إحساسهم بنشوء جفوة ما بين الرئيسين وتقديرهم أن عليهم المبادرة إلى نصرته صاحبهم على هذا النحو، حتّى لا تحسب الجهة الأخرى أن النيل منه أمر ميسور. وكان هذا النوع من النصرة خصوصاً يجد لبوسه الطائفي جاهراً، بحكم التقابل الديني للأعياد والتناظر الطائفي لـ «القواعد» المستنفرة.

في كلّ حال، كان مؤكّداً أن أطوار العلاقة بين الرئيسين تخضع لتأويل جماعي يُترجمها إلى صور قائمة أو محتملة للعلاقة بين جماعتيهما، سواء أُرغب الرئيسان في ذلك أم لم يرغباً. فكان التآزم، إذا لامس العلن، يأخذ في التمدد من حلقة إلى أخرى محيطية بها حتّى يتحوّل، متى انتشر كثيراً أو بدا قابلاً للانتشار والتفاقم، إلى حالة تستوجب المعالجة وتُحتم الانتهاء إلى تسوية. وقد كانت التسوية تحصل بعد جولة أو جولات تتقاسم فيها القوى وتُخسب المخاطر. وذلك أن أيّاً من الطرفين لم يكن راغباً في المواجهة المفتوحة، ولا كانت



## «هنة» أورت هذات

واكبت دولة الجمعية العاقبة للأمم المتحدة في باريس تطوّر الأوضاع الميدانية في فلسطين، ورجعها في تلك مقترحات برنادوت، ولكن الأوضاع الميدانية تلك، أثقت بطلانها الثقيلة على المفاوضات التي ابتدأت في تشرين الأول. كانت إسرائيل تحظى بحماية أميركية واضحة من مفاعيل الفصل السابع، فلم تظهر ضغوط دولية فاعلة لعملها على ترك جانب من مكاسبها العربية والارتداد إلى الخطوط التي رسمها قرار التقسيم الدولي، أو مقترحات الوسيط الراحل. بل إن المكاسب الإسرائيلية في الميدان راحت تنامي مع اجتياح القوات الإسرائيلية مناطق الانتشار المصري باستثناء الفالوجة ودخلها الأراضي المصرية نفسها في جهات العربي. وكان قد ثبت، في هذه الأثناء، أن الجيش الأردني يتنصّع في مناطق انتشاره الفلسطينية بنوع من الحماية البريطانية. وهي حماية واكبت مفاعيلها مفاوضات مباشرة بين الأردن وإسرائيل مهدت للهدنة وجنبت الجيش الأردني مخبة المواجهة العالمة للقوات الإسرائيلية، بعد أن كانت هذه الأخيرة قد ازدادت تغرّصاً للعبية البسطة وازداد خطرهما على العيشين الأردني والعراقي.

أصرت إسرائيل على الاحتفاظ بالنقب وبالجليل معاً واستثنت القسم الذي احتلته من القدس من الوصاية الدولية وعارضت ضم المناطق الفلسطينية الباقية بيد العرب إلى شرق الأردن، وهو ما رفضته الدول العربية أيضاً (ولم يكن شرق الأردن عضواً في هيئة الأمم المتحدة) وهو أيضاً ما رفضه الاتحاد السوفياتي. واتخذ مجلس الأمن، في 16 تشرين الثاني، قراراً دعا فيه أطراف النزاع إلى التفاوض لتحديد «خطوط الفصل الدائمة» بينهم. ففتح هذا القرار باباً إلى ترك موضوع النزاع جانباً والدخول في هدنة مرعية دولياً تقترض خطوطها الطامع للميدانية.

مداوات الخلاف- وهي محدودة- تستدعي أكثر من تقويم محدود لمجرى علاقة لم يكن التنازع مجالاها الرئيسي، صبر أطوارها المتعاقبة، وإنما غلب عليها التآزر بين رأسي السلطة في وجه قوى ومخاطر أخرى كانت تجتبه السلطة مجتمعة.

وقد سبقت الإشارة إلى الاختلاف بين الشخصيتين، في المزاج الغالب وفي الأسلوب وفي طابع العلاقة بالوسط السياسي وبالجمهور. والراجع أن هذا الاختلاف جعل العلاقة الشخصية بين الرجلين مريحاً من ألفة ودودة عززها طول المشرة، ومن حذر مستمر. ولكن تغاير الموقفين في هرم السلطة، والتغاير في النشأة السياسية أيضاً وفي ما يثقل بها من التزامات ومواقف بقيا العاملين الأفئدة، بطبيعة الحال، في إيجاب التسيات المتسلسلة غالباً في استعصاء التسيبة الفورية وظهور الخلاف إلى العلن في بعض الأحيان. ولم يكن التغاير الشخصي إلا عاملاً مساعداً يلوّن صور التجاذب بألوان الشخصيتين. كان رئيس الجمهورية مهيمناً بحكم الدستور، فضلاً عن سيطرته الوطنية على مجلس النواب، بعد انتخابات 1947، فكان له مبدئياً أن يضرب رئيس مجلس الوزراء وحكومته إذا استعصم بينهما خلاف، وأمين رئيس الجمهورية عواقب هذا الفعل في دوائر أخرى. لذا كان على رئيس مجلس الوزراء، إذا استند وسائل المفاوضة والتسيبة، أن يستنصر هذه «الدوائر الأخرى» إن هو أراد البقاء حيث هو. عليه كان رياض الصلح أكثر الطرفين ليوماً إلى الصعافة، ولعله كان أمثل أيضاً إلى تحريك الشارع الذي كان قابضاً فيه على تقليد متينة، متى وجد داعياً إلى ذلك.

سبقت الإشارة أيضاً إلى أن عهد الحكومتين الأوليين للتين رُسهما رياض الصلح، أي عهد معركة الاستقلال وضداتها، لم يغفل من المناورات المتعاقبة بين الرئيسين ولا من التلاوم. وقد ظهر في هذا العهد أيضاً قفّر معتبر من التجايف بين رياض الصلح وشخصيات بارزة في المحيط المباشر لرئيس الجمهورية، أبرزها هنري فرعون وميشال شيعا. على أن المرحلة التي تقضت بين بدء ولاية بشارة الخوري الثانية في أيلول 1949 واحتياط رياض الصلح في تموز 1951 هي التي استوت مسرحاً لأشد المناكفات بين الرجلين، وكان ينوب في أشغها عن رئيس الجمهورية أخوه سليم، وكان ينوب فيها عن رياض الصلح صُحف مقربة

إليه، وكان جمهور الأنصار المسّاحين أو غير المسّاحين يتولّى بمبارزاته الكناية المسرحية عن الخلاف الدائر بين الطرفين.

تقدّم هذه المناكفات صورة نموذجية للتفاير المحتمل، في أزمة سياسية ما، ما بين سبب قريب للأزمة يستوي موضعاً مباشراً لها وأسباب بعيدة لها تشبه أن تكون خلفية للأزمة لا أسباباً لها إذ هي لا تتحكّر فيها، بالضرورة، ولا تبدو آخلة في موضعها وتكتنّها تكون، على الرغم من ذلك، ما يجعل الأزمة ممكنة. وقد كان رياض الصلح حالة الإدراك لهذا الواقع إذ شكاه، في رواية لتقني الدين الصلح، أن الهزيمة العربية في فلسطين «قَسَّتْ فَلَهْرَةً» وأن رئيس الجمهورية أصبح «يتعجّر» عليه، بعدها على وجه التحديد. وهذا مع أن الماجريات الظاهرة لأدوار المجانبة بين الرجلين لا تبدو متعلّقة من أيّة جهة بما كان قد جرى في فلسطين. وقد كان لرياض الصلح أن يضيف إلى نكبة فلسطين عاملاً رئيساً آخر نزل بقوة بين عوامل الغلّ المستجد في علاقته برئيس الجمهورية، وهو ما أخذ يتسلسل من انقلابات عسكرية في دمشق غيّرت شيئاً فشيئاً صورة المجتمع السياسي في القطر المجاور، مبتدئة بلزاحة الطاقم الحاكم الذي كان رياض الصلح أيضاً له قبل أن يتقلّد زمام السلطة في لبنان بزمان طويل. ولعلّ الصلح أهمل هذه الإضافة لتصنيفه ما أخذت تشهد دمشق بين عواقب النكبة الفلسطينية نفسها.

#### ٤-١٢٣ سلطان فون الشبّاك

كان سليم الخوري الذي حُوف بلقب «السلطان» وحُوف منزله باسم «سراي فون الشبّاك» قد استوى، بما هو نائب عن جبل لبنان ومقدم بين نواب الكتلة المستورية، قِياً، في الجبل وفي مناطق أخرى، على مصالح سياسية - انتخابية، على الأخص - أصبح أخوه الرئيس غير قادر على تدبيرها مباشرة وعلمناً بسبب من القيود المفروضة على مقام الرئاسة. فكانت مفتوحة أمامه أبواب المناورة ووزع الأنصار في دوائر ومواقع مختلفة وإساءة الغنمات المتنوعة لمن يراه كسبهم أو يطمأن إلى ولائهم. وكان كثير من كبار الموظفين وصغارهم يتردّدون

في هذا الشهر أيضاً، استقطفت الاتصالات الأردنية - الإسرائيلية وكان موضوعها، هذه المرة، تقسيم القدس على نحو يستبعد وصاية دولية لا يريدها الجانبان. وكان طرفاها سائون ورئيس الحكومة الأردني توفيق أبو الهدى. وكانت بريطانيا قد وجّهت في اليوم نفسه (١٢ تشرين الثاني) إنذاراً إلى إسرائيل تثنى هذه الأخيرة عن هجوم على الجيش الأردني كان بن غوريون راعياً فيه، وعزّز الميل إلى التفاهم مع الملك عبد الله. هكذا تجلّض موشي دايان، الحاكم العسكري للقدس الغربية، وعبد الله التل، الحاكم العسكري للقدس الشرقية، إلى هدنة دائمة في القدس، مع نهاية الشهر. وكانت تلك أولى الهدنات بين الدول العربية وإسرائيل. وكان مقادها أن الجيش العراقي أصبح يواجه القوات الصهيونية وحيداً في وسط فلسطين.

وفي مطلع كانون الأول، عُقد، في أريحا، مؤتمر فلسطيني أعلن الملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلها. فرد مندوبو الدول العربية الأخرى في الأمم المتحدة بضم أصواتهم إلى أصوات الدول الراقضة دعوة برنادوت إلى توحيد فلسطين العربية وشرق الأردن. وكانت مواقف الدول الكبرى متباينة من إدخال إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة، فأفضى اللوقان الفرنسي والبريطاني إلى تأجيل هذا الأمر الذي أيد حصوله فوراً كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ثم عاد مجلس الأمن إلى البحث في الأمر نفسه، في ١٧ كانون الأول، وحصلت تصويت بقيت إسرائيل مستجيبة، إلى حين، خارج هيئة الأمم المتحدة.

ومند ؟ كانون الأول، كانت الاتصالات الإسرائيلية - الأردنية قد بلغت طوًراً من التوافق يشتر للبرلمان الأردني أن يقر، في ١٣ كانون الأول، مبدأ ضم الأراضي الفلسطينية إلى شرق الأردن متجاوزاً ما ظهر من معارضة لذلك في النطاقين العربي والسوري. وكانت

على منزله لتلقي التوجيه أكثر من تودهم على سراي الحكومة، وهو ما جعل المنزل مستحقاً الاسم الآف الذكر.

الجمعية العاقلة للأمم المتحدة قد اتفقت في 11 كانون الأول القرار 194 وقضى بتأليف لجنة للتوفيق تحل محل الوسيط المقتول وبوضع القدس تحت «الرقابة الفعلية» للأمم المتحدة وبوجوب السماح للأجانب بالعودة إلى ديارهم وتعرض من يختار منهم عمهما.

ولم يكن تونيب المظف مع الأردن على الجبهة الوسطى وحسمه في الشمال قد شغلا الحكومة الإسرائيلية عن التعينة لبث مسألة النقب نهائياً في الميدان وإخراج الجيش المصري منه. وهو ما بشرته في 22 كانون الأول تحت اسم عملية «حوريف»، وكانت قد حشمت لها خمسة ألوية. وقد استمر القتال أسبوعين وتبعثت القوات الإسرائيلية من خرق الجبهة المصرية لتدخل سيناء وتجعل القوات المصرية الرئيسة في قطاع غزة عرضة للعزل. وهو ما أوجع النقمة الشعبية المتصاعدة في مصر منذ انتكاسة تشرين الأول، وأفضى إلى اغتيال منير الشرطة ثم إلى اغتيال رئيس الحكومة النقراشي في 28 كانون الأول. وكانت الحكومة قد حبلت حركة الإخوان المسلمين بنبذة الاضطرابات فعمدت إلى قمعها وحلها.

أشارت هذه التطورات بريطانية، وكان موقفها العسكري في مصر حرجاً أصلاً. واستارت التطورات نفسها - ودخل الجيش الإسرائيلي الأراضي المصرية خصوصاً - موقفاً صارماً من الرئيس الأميركي ترومان الذي طلب إلى إسرائيل سحب جيشها وتوقفها. وقد انسحبت القوات الإسرائيلية من سيناء في الأيام الأولى من سنة 1949. ولكن ذلك لم يمنع الطيران الإسرائيلي من إسقاط طائرات بريطانية خمس جاءت في 7 كانون الثاني لتثبت من مفادرة الجيش الإسرائيلي أراضي مصر.

وكانت حكومة إبراهيم عبد الهادي (الذي خلف النقراشي) قد أبلغت إسرائيل، في 4 كانون الثاني، باستمدها للتفاوض.

انطلقت النار بين رياض الصلح وسليم الخوري، على نحو مفاجئ، بتأييد تشكيل الصلح حكومة جديدة مع هذه الولاية الثانية لرئيس الجمهورية. وقد كان مقترراً أن تندلع، في يوم من الأيام، هذه النار التي لبثت تعتمل مدة، على الأرجح، تحت رماد مداورة المشكلات والتجاذبات التفصيلية. وكان سليم الخوري هو المبادر إلى فوق التمثل. تشكلت الحكومة في مطلع تشرين الأول 1949 وعُينت في السادس منه. ولم يمتهم أنصار الخوري في الجبل أن أمطروها ببرقيات معادية قبل أن يجف حبر المراسيم. كان ما أثار غضب «السلطان» أن التمثيل نقل وزارة الداخلية من يد إلياس الخوري إلى يد رياض الصلح فيما عيّن الخوري، وهو الطبيب، وزيراً للصحة والإسعاف العام. ولا ريب أن الصلح (الذي كان قد تسلم وزارة التربية في التشكيل الأول وتركها بموجب التعميل لوثيف أبي اللعج) كان وراء هذا التعميل الذي بدا، إلى حد ما، تمهيداً لمرزبان السلطة الفعلية بينه وبين رئيس الجمهورية. فقد كان إلياس الخوري ممثل «العائلة» الرئاسية في الحكومة وأقرب الوزراء بالتالي إلى الرئيس الأول...

أصبح مراد «السلطان» أن يؤجل الانتخابات البلدية - وكانت على الأبواب - إلى أن يتسلم وزارة الداخلية من يسايره إلى مراميه. ولم يكن رياض الصلح هذا الرجل بل كان - على حد قول النهار، وهي إذ ذلك شديدة المعارضة له - يتجاهل رغبات سليم الخوري ويساند خصومه أحياناً. وكانت النداء الموالية لرئيس الصلح من بين الصحف التي أشغلت في «السلطان». ولم يلبث مشروع القانون لتأجيل الانتخابات البلدية ستة أشهر أن أحيل إلى مجلس النواب. فقد ذلك نقطة سبغها سليم الخوري رداً على تسلم الصلح الداخلية. ولكن ذلك لم يكن مؤكداً إذ لم يكن الصلح قد أبدى تمسكاً ما بإجراء الانتخابات في موعدها. وقد ذكرت الصحف أسباباً وجيهة للتأجيل، خلاصتها حال الاستقطاب السائدة في مدن وبلدات عدة من البلاد وهي وجه من وجهه الاضطراب السياسي العام الذي عانته البلاد كلها في تلك الأونة. وفي 2 تشرين الثاني، كان رياض الصلح العائد من القاهرة يستقبل برصاص حفاوة كثيف

أفضى تعثر السعي لمعاقبة مطلقيه إلى استقالة أولى لشارل حلو، وزير العدل، من الحكومة. وقد عولجت هذه الاستقالة ولكن الوزير أتبعها في الشهر التالي بأخرى نهائية، وذلك على أثر تخفيف جورج نقاش رئيس تحرير الأوربان دون إذن منه...

تلك أيضاً هي المدة التي أخذ فيها رئيس الجمهورية على الصلح تهاونيه في الرد على جنبلاط حين أدلى هذا الأخير في مجلس النواب بكلام فيه تمريض بصاحب العهد. أخذ الخوري على الصلح أيضاً - بل خصوصاً - تهديدته، في جلسة مجلس النواب نفسها، بالسبق إلى نقض الميثاق الوطني إذا كان كميل شمعون راعياً في المبادرة إلى نقضه. وقد سبق أن توقفنا عند هذه الواقعة.



184 سليم خوري

وفي مطلع 1950، كانت تشير إلى الاضطراب في الوسط الحاكم أخباراً متناقضة لا يلبث بعضها أن يُنفي: من لقاء مصالحة بين «السلطان» ورئيس الحكومة إلى لقاء (مناقض للآول في مغزاه) بين الصلح وقطب المعارضة كميل شمعون، فألى لقاء حضره الصلح و«السلطان» في القصر الجمهوري ومعهما أحمد الأسعد، وهو قد حصل فعلاً وكان له ما بعده بمهمة من صبري حماده رئيس المجلس النيابي، ومن نائب جرّين المستوري إبراهيم عازار. أفضت اللقاءات المختلفة إلى قدر من التفاهم عند اعتاب التشكيلات الإدارية والأخرى القضائية. ولعلّها أسهمت أيضاً في عبور أزمة الانفصال الجمركي عن سوريا بقدر معتبر من التضامن في الطاقم الحاكم. ولكن هذا التفاهم امتعنه في آبار تأييد رئيس الحكومة حتى وفيق القصار في تسلّم رئاسة محكمة التمييز. وهو ما لم يحصل إذ اختير للمنصب بدري العوشي فكان أن استقال القصار من القضاء. ولما كان القصار مستحقاً لم يوجد غير التأويل الطائفي لإقصائه في متناول اليد. فالتقى ما سُمّي «الكتلة الإسلامية»، وفيها اليافي والمنلا وسامي الصلح والعوني وغيرهم من السنة، وفيها الأسعد وحماده من الشيعة، وحضر رياض الصلح الذي أولّ سعد الدين شاتिला الاجتماع بأنه «التفاف» حوله. ولم يكن هذا النوع النادر من اللقاءات الطائفية الموسعة دليل صفاء في جو العلاقات بين الطوائف وفي صدارتها العلاقات بين الرؤساء.

وما إن هدأ غبار التشكيلات الإدارية والقضائية حتى فُتحت،

فتفتح اتفاق الهدنة المصري-الإسرائيلي أوسع باب لتفاوض مماثل بين إسرائيل والدول العربية المحاربة. وقد جرت المفاوضات المصرية-الإسرائيلية في رومس ووعاها والف بانئش نائب الوسيط الدولي. وهي قد بدأت بمطالبة مصرية بالعودة إلى خطوط 15 تشرين الأول، أي إلى الوضع الذي سبق الغزو الإسرائيلي الأول لخطوط الجبهة المصرية. هذا فيما طلبت إسرائيل لسحاب القوات المصرية كلياً إلى بلادها. على أن الأمر انتهى إلى بقاء قطاع غزة في يد القوات المصرية وجلاء القوة المصرية المحاصرة في الفالوجة بسلاحها وتجريد منطقة العوجا العدونية من السلاح. وقد أثر الجانب الإسرائيلي بقاء القطاع في يد مصر على تسليمه إلى شرق الأردن. ووقع الاتفاق في 24 شباط 1949 وتضمن الأفراد بأن خط الهدنة ليس حيداً إقليمياً وأن مواقف الطرفين ومطالبهما بشأن التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية لا يمنها الاتفاق.

وأما المفاوضات اللبنانية-الإسرائيلية فبدأت في الجهة الفلسطينية من رأس النابورة حيث كان الجيش اللبناني قد تركز من بداية الحرب. بدأت المفاوضات في 13 كانون الثاني ثم عُلقت بانتظار توقيع الهدنة المصرية-الإسرائيلية لتستأنف في مطلع آذار. وقد عقدها استمرار القوات الإسرائيلية في احتلال قرى جنوبية لبنانية وربط إسرائيل بإخلاء هذه القرى بإخلاء الجيش السوري رأس الجسر الذي كان قد أنشاه عبر نهر الأردن عند مستعمرة مشمار هيردين،



١٥٥ حَمَرُ الزَّمَنِ مَنشَأَ أَمَامَ رَئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ وَالْمَحْصِيَّةِ

في بداية الحرب، وبإخلاء كتيبة سورية كانت مُرابطة في الأراضي اللبنانية أيضاً. وهذا إلى المطالبة بخروج العيش اللبناني من الجهة الفلسطينية من رأس النافورة. على أن هذا التعتُّر عولج بصرف إسرائيل النظر عن الربط بين الوضعين اللبناني والسوري في الميدان. فأنتهى الأمر بسحب الكتيبة السورية وبالخروج من النافورة الفلسطينية من الجهة اللبنانية وبالانسحاب من القرى اللبنانية المحتلة من الجهة الإسرائيلية. وقد اعتبرت الحدود المؤقتة بين لبنان وفلسطين خطاً للهدنة وحُدِّت على جهتيها منطقة لا يزيد فيها العضو العسكري لكل من الطرفين عن 1500 جندي. وعلى هذا وقع الاتفاق في 23 آذار.

وأما مفاوضات الهدنة الإسرائيلية-الأردنية فكانت أكثر مراحل التفاوض العربي الإسرائيلي عُقْداً وأشدّها خطراً. وهي قد بدأت في رودس، يوم 2 آذار، أي أن بدءاً انتظر توقيع اتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل. على أن التفاوض السري بين الأردن وإسرائيل كان قد قطع أشواطاً قبل ذلك ثم استمر بمؤازرة المفاوضة العلنية. هكذا حُلَّت معظم المشكلات التفصيلية المتصلة باقتسام القدس، وجنح الطرفان إلى التفادي من الوصاية الوطنية على المدينة بقيت القدس الشرقية في عهدة شرق الأردن والغربية في عهدة إسرائيل.

وكانت رغبة إسرائيل في الاستيلاء على النقب كله وفي حياة منفذ مباشر إلى البحر

في حزيران، معركة القانون الجديد للانتخابات النيابية وكان موعوداً من سنة 1947 وكان الموعد الدستوري لإجراء الانتخابات ربيع 1951. وكان مدار الجدل - على ما سيجري مجرى العادة من ذلك - تصغير الدائرة الانتخابية أو إبقاء الدوائر مطابقة للمحافظات. وكان سليم الخوري مشايخاً للتعديل الذي وجده ملائماً لمصلحه الانتخابية في الجبل، وكان رياض الصلح معارضاً له ومعه في ذلك (أو قبله) حليفه في معركة الجنوب أحمد الأسعد، وزير الأشغال العامة، وغيره من ذوي القلْبة في الدوائر الكبيرة. وقد امتد هذا الجدل إلى آب وأفضى إلى تقسيم محافظتي الجبل والشمال وحدهما، كلاً إلى دوائر ثلاث، وأُقيمت كل من المحافظات العائرة أقل من خمسة عشر مقعداً دائرة واحدة، وُرفِع عند أعضاء المجلس النيابي من خمسة وخمسين إلى سبعة وسبعين. وكان المبدأ الذي اعتمد للتقسيم أو الوحدة موقفاً لصالح معظم الكتل في المجلس القائم وملبياً، في الوقت عينه، مشيخة «السلطان» بشأن الجبل ومشيخة الأسعد - الصلح بشأن الجنوب. وكان هنري فرعون، الصوت الصارخ بـ«الإصلاح»، من انتخابي وغيره، قد أرضاه استحداث مقعد كاثوليكي في بيروت يرشع نفسه عنه عوض «العربة» التي كانت مفروضة عليه على لائحة صبري حمادة في البقاع. على هذا كله، أقر مشروع القانون بأكثرية معتبرة. غير أن صحفاً بينها النهار كانت قد أغلظت القول في مشروع القانون ذلك. وكان نقد غسان تويني مثيراً بحصافته، إذ تركّز على التفاوت في قوّة الصوت الناخب بين دائرة كبيرة ينتخب فيها المقترع أربعة عشر نائباً، وأخرى صغيرة لا يختار فيها هذا المقترع غير أربعة نواب. وهذا تفاوت وجده تويني منافياً لأساس الديمقراطية أي لمبدأ المساواة بين المواطنين.

## تجديد الولاية وتجديد الإجازة:

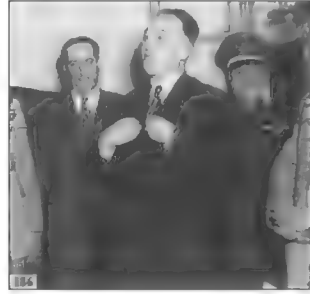
٢< 124 من عَمَرُ الزَّمَنِ إلى ناصر رعد

على أن مُشْكِلاً آخر تفرّج، على الأرجح، من مُناخ الجدل في التشكيلات القضائية ثم اشتبك، مع تطوّل مفاعيله، بالجدل في قانون الانتخاب وباستمرار ضغط «السلطان» لفرض تعديل وازي يقصي رياض الصلح عن وزارة الداخلية إن لم تتيسر إطاحة الحكومة برمتها. ثار الفبار أولاً من حفلة دعا

إليها بعض من أركان حزب النداء القومي الزعيم العراقي صالح جبر، وطلبوا فيها إلى المطرب الشعبي عمر الزعني أن يسمعهم أغنية عنوانها «جندلو» ما لبثت شهرتها أن طبقت الآفاق وفيها تناول مُذْعِر لرئيس الجمهورية وعاثته. وكانت الأغنية والتصفيق لها، في حضرة ضيف غير لبناني، عميل عسيري القبول على ذائقة تلك الأيام. والظاهر أن الأمر بلغ، على الفور، مسامع رياض الصلح فأمر بملاحقة الزعني الذي أوقف وأحيل إلى المحاكمة. كان الصلح يعرف الزعني من زمن طويل جداً. يدل على ذلك أنه اصطعبه ليفني للحنونة في حفل أقامه إبراهيم هنانو على شرف الصلح في حلب سنة 1929، وقد ذكرناه. وتشير بعض وقائع السيرتين إلى أنهما قد يكونان تعارفاً وهما صبيان في مدرسة الشيخ أحمد عبّاس الأزهري، مع ذلك حكمت المحكمة على الزعني بالسجن ستة أشهر.

على الرغم من هذه الصرامة التي أبداهها الصلح في معاملته حادثاً تسبّب به بعض أبناء عنه وأصحابه، رأى مدير الشرطة ناصر رعد، المنتمي إلى «سراي فرن الشباك»، أن يسجل بادرة ثأر من الصحافة القريبة إلى رئيس الحكومة. كان محمد النقاش قد نشر في الصياد مقالة هجاءاً للمعهد. وكان قد مضى على ظهور المقالة ثلاثة أسابيع من غير أن تعزّك السلطات ساكناً حين أقدم مدير الشرطة على استدعاء كاتب المقالة ومعه صاحب الصحيفة سعيد فريضة ليستجوبهما. فبنت هذه البادرة المتأخرة عن أوانها رداً أوعز به سليم الخوري على الحفل الذي أنشئت فيه أغنية الزعني. فضلاً عن ذلك، كان رعد يجاوز حدّ وظيفته إذ لم يكن استجواب الصحافيين من شأن مدير الشرطة.

جرّت الأزمة التي أشعلها تصرّف مدير الشرطة نيولها نحو شهرين وأسبوعين. شاعت أولاً، بتوسط الصحف، رواية عن «مشادة» شهدها مجلس الوزراء في 20 حزيران وأوصلها الصلح إلى حدّ التهديد باستقالة الحكومة. وكان معنى ذلك أن بعض الوزراء ساند ناصر رعد. وفي اليوم التالي، حضر رعد لمقابلة رئيس الحكومة فافيد، بعد انتظار طال، أن الرئيس «مشغول» وانصرف. وفي مجلس النواب، دافع إميل لحد (خطيب «الغوريين» المفعّوه) عن بادرة رعد فأجابه الصلح بأن المسألة



186 ناصر رعد

الأحمر يغبنيها عن سلوك قناة السويس هي المشكل الكبير الثاني بين الجهتين. وهو مشكل حلّته إسرائيل بإطلاقها آخر عملية كبيرة في حرب فلسطين وقد ستمتها عملية «عوفدا» وأفضت بها من المواقع التي كانت قد أجلت عنها الجيش المصري سابقاً في شمال النقب إلى رأس خليج العقبة. وقد حشبت إسرائيل لهذه المهمة ثلاثة ألوية أدّت مهمتها بسهولة تامة فوصلت إلى قرية أم ررش (وهي التي أصبحت تدعى إيلات) المقابلة لبلدة العقبة الأردنية، وذلك يوم 11 آذار أي في أثناء مفاوضات الهدنة مع شرق الأردن. وكان الملك عبد الله قد تعسّب من هذا الزحف فبكر إلى طلب نجدة عسكرية بريطانية للجسم المطامع الإسرائيلية في الجنوب. وقد أرسلت بريطانيا فعلاً قوّة دبابات معدودة وابطت في العقبة الأردنية، وهوما استثار حنق إسرائيل الشديد في حينه. على أن القوّة البريطانية لبثت ساكنة عند احتلال الجيش الإسرائيلي أم ررش وقبلها سائر النقب. بعد ذلك بأيام، أفهم البريطانيون الملك عبد الله أيضاً أن المعاهدة البريطانية - الأردنية لا مفعول لها في شأن الضفة الغربية التي أصبح مصيرها محلّ تنازع محمود بين الطرفين الإسرائيليين والأردنيين في المفاوضات.

والواقع أن الضفة الغربية أو منطقة «المثلث الكبير» كانت مقسمة في الحرب إلى قطاعين: شمالي يحتله الجيش العراقي





187 رياض الصلح، حسان تنجي، يوسف الصني

وجنوبيّ يعتنقه الجيش الأردني. وكان العراق (وهو دولة غير معادة لفلسطين) يشهد تظاهرات شعبية صاخبة، على غرار دول عربية أخرى، استغفر شعوبها السخط على ما آلت إليه العرب في فلسطين. وكان في تلك دافع للحكومة العراقية (التي عاد إلى ترؤسها نوري السعيد بعد استقالة مزاحم الباجه جي) إلى التعاضد من دخول مفاوضات الهدنة مع إسرائيل. وكان الملك عبد الله راغباً في أن يُعهد إليه بالتفاوض على مصير المنطقة التي كان يعتنقها الجيش العراقي. وهو ما تردد العراقيون في التسليم به أول الأمر ثم عادوا لقبوله تحت وطأة التهديد الإسرائيلي. وقد فُتحت الهدنة الإسرائيلية - الأردنية مشتملة على القطاع العراقي في الثالث من نيسان، وبدأت القوات العراقية انسحابها من فلسطين في 6 من ذاك الشهر لتنتهي في 14. وكان من نتيجة ذلك وضع القوات الإسرائيلية يدها على قرى عربية عديدة كانت واقعة في القطاع العراقي، وقاومت حتى نهاية الحرب. وأما العراق فأمكنه أن يخرج من الحرب مجتنباً عقد هدنة مع إسرائيل.

وكما لو أن اتفاقات الهدنة هذه كان يُشكّل كل منها عذراً لتاليه، تأخر بدء المفاوضات بين سوريا وإسرائيل إلى 12 نيسان. وكانت حصائل الحرب قد أورت غلباناً شعبياً واضطراباً سياسياً في سوريا، فاستقلت

تخصه وحده بصفته وزيراً للداخلية. ثم صدر عن مجلس الوزراء مرسوم بإعطاء رعد إجازة إدارية مدتها شهر. وشاع بعد ذلك أن وزيراً أو وزراء هندوا بالاستقالة، وأن بعضهم يبذل واسطة بين رئيس الحكومة وسليم الخوري. على أن المدينة لم تلبث أن اضطربت بأخبار «تظاهرات ولائية» لرئيس الجمهورية يُعدّ سليم الخوري في عاليه لزحفها على القصر الجمهوري في البلدة. قابل تلك تقاطر وفود إلى منزل رياض الصلح تمهيداً للرد على النزول إلى الشارع بمثله. على أن الحكومة أُنفت إجازات الشرطة والدرك وسيّرت على مداخل المدينة بورتات للتفتيش عن السلاح، ملحقة بالقمع إنفاذاً لقانون الطوارئ. وفي هذا الوقت، كانت الصحافة قد أصبحت ميداناً لهذا الشجار، فتخلّ بعضها أو اصل حملته على رئيس الحكومة، وحلّ بعضها على «العهد» أو تهادى في الحملة عليه. ولم يدراً خطر النزول إلى الشارع إلا تدخل رئيس الجمهورية مهتئاً من روع أخيه، واستغفر الوطاء وفي مقتبهم صبري حمادة وحبیب أبي شهلا. كان مطلب سليم الخوري أن تختصر إجازة رعد بوضع حدّ لشجار الصحف. ولم يُنَجْ أصحاب الصحف من العنف، فاعتدّى على منزل ومقصورة بخربة لعنا غصن صاحب الديار وعلى منزل سعيد فريضة صاحب الصياد وكلاهما من مشايخ رياض الصلح وكانا غائبين عن المنزلين والمقصورة. وفي الوقت عينه، أحيل سعيد فريضة إلى المحاكمة وأوقف محمد النقاش وكانت الصياد ماضية في الحملة الصاخبة التي ابتدأتها مقالته فأوقفت، أولاً، ثلاثة أيام. ولم يكن لذلك من أثر عليها، وهي الأسبوعية، سوى تأخير صدورها يوماً واحداً فقزرت محكمة استئناف المطبوعات مواصلة تعطيلها إلى نهاية المحاكمة. هذا فيما كانت مواجهة قضائية أخرى مدارها القذح والنثم تجري بين الديار «الصلحية» مذمية ونداء الوطن «الخورية» منعى عليها...

وكان أن اختار كميل شمعون هذا الظرف ليلقي خطبة قارصة في بدادون، قرب عاليه، بنت افتتاحاً للصراع الانتخابي في الجبل «ومت بأقذع التهم من ستمتهم «هم» من غير تمييز بين «العهد» وحكومته. كان شمعون يرد المعارضة إلى واجهة... المعارضة. وذلك بعد أن بدا الوهلة أن الساحة مستفرقة في نزاع بين الحكومة وشقيق رئيس الجمهورية، تراءت من خلاله شدة المجاذبة بين رئيسي الجمهورية والحكومة. حتى

أن بعض صحف المعارضة أصبحت تبدو حائرة بين أن تكون صحف «سراي فرن الشباك» في وجه سراي الحكومة، أو أن تبقى صحفاً لمعارضة تستهدف الحكومة طبعاً ولكنها لا تعف عن رشق «العهد» بسهامها بل هي قد ترى فيه الهدف الأولي بهذه السهام.

كان شمعون مغبياً بحصانته ولم يكن ما ذكر من تلويح برقمها كلاماً جتياً. ولكن الرقابة منعت نشر الخطبة فانفردت النهار بالنشر وصدرت منكورة جلب بحق غسان تويني الذي توارى ليواصل الكتابة مدة من مخبأ لجأ إليه أو أكثر. وكانت النهار راسخة الكعب في شئ الهجمات على رياض الصلح. ولكنها أخنت في هذه المرة تبرز معارضة الحكومة بمسايرة «العهد»، بما في ذلك الدفاع عن معسكر «السلطان». عليه أكتبت أن «كرامة أرفع مقام في الدولة» أضحت «هدف حملات يعرف الخاص والعام المصدر الذي يغنيها ويشرف على توجيهها». ولم يكن المصدر المشار إليه، بطبيعة الحال، غير رياض الصلح. وقد أردفت النهار أن قول «الأبواق» «إن سليم الخوري ناظم على رياض الصلح لأنه يأبى خضوع السراي لمشيئته» إنما هو قول لا تعدو حقيقته الرغبة في «تشويه الحركة الشعبية»! وكان أحد «أبيات القصيد» سؤال وجهه تويني إلى رئيس الحكومة: ما الذي يبزر بقاءك؟ «هل هو نفوذك الغربي وعلاقاتك الشخصية بزعماء سوريا الجديدة» وسياساتك العربية التي نفرت الكثيرين من لبنان فقاطعوها؟ أي أن تويني أخذ يحاول أن يرد إلى نهر رياض الصلح تصنره (فضلاً عن أمور أخرى) معركة «المقاطعة» مع أهل الحكم في سوريا، وهي معركة كان قد تدرأ فيها (فضلاً عن الموالين) كثير من المعارضين، وبينهم تويني، بموقف الصلح الصامد في وجه مطلب «الوحدة» الممشقي، وفي وجه جانب كبير من الجمهور الطائفي المؤيد تقليدياً للصلح نفسه. غير أن تويني عمداً، في مقالات لاحقة، إلى نوع من النقد الذاتي فأشار إلى لحظات ضعف اجتازها في مدة اضطراره تلك؛ بعضها «صلحي» تمثل في زيارة قام بها لرياض الصلح وانطوت على نوع من المساومة، وبعضها «خوري» أحال مناورات «السلطان» إلى «حركة شعبية» وجعل هذا الأخير يخضع بزيارة طويلة في مخبأ كان متوارياً فيه اجتناباً للتوقيف. وكان سعيد فريضة قد توارى هو الآخر وشاح - على ما جاء في مذكرات بشاره



111 غسان تويني وسعيد فريضة

حكومة جميل مردم وخلفتها حكومة خالد العظم في كانون الأول 1948 وظهرت معارضة للتفاوض على هدنة مع إسرائيل.

وفي 30 آذار قام حسني الزعيم، قائد الجيش، بانقلاب عسكري وألقى القبض على القوتلي رئيس الجمهورية وعلى العظم رئيس الحكومة وفرض نفسه رئيساً للحكومة الجديدة. وكانت الذريعة جنوح السياسيين إلى تحميل الجيش المسؤولية عن الهزيمة، وهي تهمة ردتها الضباط إلى حكام البلاد.

وقد تعثرت المفاوضات مع الإسرائيليين في عهد حكومة الزعيم وطالت. فقد كان الجانب الإسرائيلي يطلب خروج الجيش السوري إلى ما وراء الحدود الدولية مغادراً ما كان يحتله من أراض فلسطينية معددة على جانبي نهر الأردن. وهو ما انتهى، بعد تجانب، بعل وسط قضى بمرور خط الهدنة في وسط المنطقة الفاصلة بين خطوط انتشار الجيشين وبتجريد هذه المنطقة من السلاح وإخضاعها لإدارات محلية تحت رقابة الأمم المتحدة. وعلى هذا وقع اتفاق الهدنة في 20 تموز.

قبل ذلك بمدة، أي في 4 آذار، كان مجلس الأمن قد وافق على دخول إسرائيل منظمة الأمم المتحدة، وهو ما قبلته الجمعية العامة لهذه المنظمة.



199 سميد فريضة

### قناة السويس وخليج العقبة

منذ دخول الجيوش العربية فلسطين وإعلان قيام إسرائيل في 15 أيار 1948، منعت الحكومة المصرية مرور البضائع والذخائر بين أراضيها وفلسطين. وقد اشتمل هذا المنع على السفن المبحرة عبر قناة السويس. وأوضعت الحكومة لاحقاً أن العطر يشمل كل ما يعرّز المجهود العربي الصهيوني. وكان على مصر، في ما يخص القناة، أن تواجه تعارض هذا العطر مع أحكام اتفاقية القسطنطينية الدولية، الموقعة سنة 1888. فاستندت الحكومة في ذلك على المسلك البريطاني بشأن القناة في خلال العربيين العالميتين وعلى أحكام المعاهدة البريطانية- المصرية، الموقعة سنة 1936، لتخلص إلى تأكيد حق مصر في اتخاذ ما تراه من تدابير لعمليّة أراضيها والقناة. كانت بريطانيا قد حذّلت منطقة القناة إلى منطقة مدججة بالسلاح خلافاً لمعاهدة القسطنطينية التي أمّلت تجريدتها من السلاح، وأباحّت عبور القناة للسفن التجارية والعربية في أيام السلم وفي أيام الحرب. وكانت معاهدة 1936 قد كرّست هذا الأمر الواقع. وفي الظروف التي نشأ من دخول القوات المصرية إلى فلسطين، رأت مصر في كونها قد أصبحت في حال حرب مع إسرائيل مستوغاً للحظر المقرّر سنّداً إلى

الخوري- أن رياض الصلح نفسه تولّى إخفاءه أو أوعز بذلك إلى أحد تجار العلوي العربية !

في هذا الوقت، كان موقف مجلس النواب من الحكومة فيملاً في تعديد الدرجة التي بلغتها حنة الأزمة. ولكن المجلس افتقد نصابه لجلسة كانت مقرّرة في أواخر حزيران، فبدأ ذلك تفانياً للمحرّج من طرح الثقة بالحكومة في هذا الظرف ولتعرّج نواب العهد في منعها أو حجبتها سواءً بسواء. وفي منتصف تموز، كان عقد مجلس الوزراء أيضاً قد تأجل مرتين فاجتمع. ولكن المشكل المتعلّق بمدير الشرطة لم يُطرح فيه بل طرح في لقاءات جرت على حاشيته، وصعبت ذلك كله تظاهرات تأييد لرياض الصلح شهّتها بعض أحياء بيروت. وقد تخلّل هذه الغضّة، في يوم وقفة عيد الفطر، تعليق أعلام فرنسية وبريطانية وأميركية على بعض دكاكين حي البسطة البيروتية ! فاهتزّ لذلك نائب المدينة حبيب أبي شهلا ونزل لنزع الأعلام، فلم يتمكّن من ذلك حتّى وافاه رياض الصلح إلى حيث كان فنزعت الأعلام.

وأما إجازة رعد فلم تُختصر بل مُدّت شهراً آخر. ثم عاد مدير الداخلية العام فيمنحه إجازة أخرى مدتها ثمانية أيام، ابتداءً من 23 آب، وذلك بسبب وجود الوزير (رئيس الحكومة) في خارج البلاد. وفي أوائل الشهر الثاني، كانت مديرية الشرطة قد حوّلت إلى مصلحة تابعة لمدير رئاسة مجلس الوزراء بعد أن وُضع هذا الأخير بتصرّف وزارة الداخلية مع احتفاظه بوظيفته الأصلية. عليه أصبح لمدير الشرطة (ولمدير الأمن العام أيضاً) رئيس إداري جديد هو ناظم عكاري، وكان أحد كبار الموظفين المعوّّل عليهم من جانب رياض الصلح، فيما كان المدير العام لوزارة الداخلية أنيس صالح يُختّص على «سراي فرن الشباك». كان هذا العمل واضح المَرَج فمَرَض رعد استقالته من وظيفة قنر أنها أصبحت شبه وهميّة. على أن الحكومة عادت، بعد أيام، عن مرسومها القاضي بتكليف عكاري مهمته الجديدة. فمهد ذلك لعودة ناصر رعد، بعد مسلسل الإجازات، إلى وظيفته.

وأما غسان تويني وسعيد فريضة فانتهى بهما الأمر إلى المثل أمام المحكمة في أوائل آب. وحكمت هذه بعبس تويني شهرين

وتغريمه خمسين ليرة، وتعطيل جريدته أسبوعاً، وبحبس فريضة شهرين أيضاً وتغريمه 100 ليرة، وتعطيل مجلته ثلاثة أشهر. ولكن الصحافيين طلبوا العفو من رئيس الجمهورية فأجيبا إلى طلبهما بعد أيام قليلة أمضيها في سجن الزمل.

في هذه المدة كلها، كانت مراسم اللياقة بين رئيس الجمهورية والحكومة متصلة على أتم ما يرام. ففي عيد الفطر (الذي وقع في أواسط تموز) بادر رئيس الحكومة ومفتي الجمهورية ومعهما وفد من أعيان المسلمين إلى زيارة القصر الجمهوري في عاليه، مهثفين رئيس الجمهورية بالعيد قبل أن يتمكن هو من زيارتهما للتهنئة على جاري العادة وكفا يبتغيان من تلك تنقية الجو وإظهار الشُّبِّ لما حصل العشية من رفع للأعلام الأجنبية في حي البسطة. ولكن إطلاق النار كان كثيراً في العيد وكان في وارد مغاير. وفي فتوح كسروان، أصدى رصاص الترغيب برئيس الجمهورية الرائر لرصاص الترغيب البيروتي بمقدم عيد الفطر!

#### ٢- 125 نحو استقالة الحكومة: عبر

كَلَمَتْ الأزمَةُ نيلوها الظاهرة في أيلول وكانت البلاد تقترب -فضلاً عن هجوم أخرى كبيرة- من الانتخابات النيابية. وكان سليم الخوري قد أمياه إسقاط الحكومة بإقناع بعض من أعضائها بالاستقالة. وكان بين من أشيع، في أوقات مختلفة، كلام من احتمال إقدامهم على الاستقالة كل من أبي جودة وقيلا وأرسلان ونقي الدين. ولكن لم يتحقق شيء من ذلك، وظاهر أن رئيس الجمهورية غير معبذ سلوك هذا الطريق. عليه راحت مساعي سليم الخوري تتجه إلى الحصول دون إشراف حكومة يرأسها رياض الصلح على الانتخابات المقبلة. وكانت تنسب إلى الصلح، في هذه الآونة نفسها، رغبة في ترؤس حكومة ائتلافية تتولى هذه المهمة. ثم يكتس هذا الصراع حلة التوتر التي صعبت حكاية ناصر رعد ومنظر عاينها. واستخلص من منكرات بشاره الخوري أنه كان ميالاً إلى إقناع الصلح بالتخلي عن رئاسة الحكومة بالتهمة والدين والوعد بعودة له آجلة. وهو يقول إن الصلح كان قد سلم، قبل مدة، بتوك السنة لُسُنَيْنِ أو ثلاثة من الظالمين

السابق والأحكام الآتية الذكر، وهو ما لم تقرها عليه من البداية بريطانيا العسكرية حول القناة ولا فرنسا.

بعد الهدنة المصرية - الإسرائيلية، تابعت مصر العطر، وإن تكن غيّرت في تفاصيله. وكانت الواقعة الأبرز أنها أبقتة مطبقاً على النفط المنجّه إلى مصفاة حيفا. وكانت هذه المصفاة قد كُفّت عن تلقي الخام عبر خط شركة النفط العراقية I.P.C. فأصبح معزولها على النفط المستورد بعبراً من إيران ومن مصادر أخرى غير عربية. وقد اعتبرت مصر أن اتفاق الهدنة لا ينهي حالة العرب. وحين تعثمت إسرائيل بشكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة في آب 1949، بدا أن هذه الأخيرة تجاوزت نطاق اختصاصها الذي لا يشمل المسائل المتعلقة بقناة السويس، إذ طُلبت إلى مصر رفع العطر عن مرور البضائع المتوجهة إلى إسرائيل.

وقد استأنفت مصر هذا الحكم، فكان على الأمم المتحدة أن تجمع لجنة خاصة مهتمة بالتدقيق في صلاحيات لجنة الهدنة. وهو ما تأخر إلى مطلع سنة 1951. وقد انتهت تلك اللجنة إلى القول بخروج العطر المصري من دائرة اختصاص لجنة الهدنة، باعتبار هذا العطر عملاً غير عسكري، ولكن مع الاستمرار في اعتباره «عملاً عدائياً». وهذا هو الموقف الذي رفعه وإيلي، كبير مراقبي الهدنة الأميركي، إلى مجلس الأمن الدولي في حزيران 1951.

المواجهة الأخرى بين مصر وإسرائيل كانت جارية، في المدة نفسها، بصد حق المرور في خليج العقبة. لم يكن للخليج وضع دولي خاص متعاهد عليه شأن قناة السويس، وكانت تسري عليه القواعد العامة للملاحة الدولية. فهو لسان بحري قليل العرض ممتد بين الأراضي المصرية والأراضي السعودية ولامس رأسه طرف النقب الجنوبي في فلسطين، وتقع عند هذا الرأس أيضاً

يتسببونها على التوالي فيبعد الصلح عن نفسه شبهة الاستنثار ثم يعود فيرتقيها بعد هلال، ليكمل مع رئيس الجمهورية ولاية هذا الأخير الثانية. ويضيف الخوري أن الصلح أبدى شيئاً ويزماً بهذا التفاهم حين جاء أوان العمل به، وأن اجتماعات عدة اشتركت فيها شخصيات أخرى جرت بين الرجلين حتى انتهى الصلح بقبول طلب الاستقالة الذي وجهه إليه رئيس الجمهورية. وكان ما يجري في ساحات المناسبات العامة وشوارعها ينبري بأن ثمة جمهوريين يتحسمان التجانب الدائر وريان فيه شأنًا يتعلق بهما ولا يخص الرجلين وحدهما. على هذا بلغ إطلاق النيران مستوى غير مهود، في نهاية العام 1950، حين حلت ذكرى المولد النبوي ثم حل عيد الميلاد، بعدما بيومين. بمت هذه الظاهرة (وقد شغلت المعينة والصحف نحواً من خمسة أيام) مبارزة سياسية واضحة، وبمت أيضاً مؤسسة ما كان يتردد من أخبار انتشار السلاح في البلاد. واضطرت الهيئات النسائية إلى التنبه بما جرى في بيان صادم.

هذه المشاهدات المتعاقبة، وقد ملأت سنة وبعض سنة من الزمن، تكشف - بين ما تكشفه - ثلاثة أمور: الأول أن رئاسة الجمهورية كانت قابضة، إلى حد ما، على مقاليد الحكم المباشر موازية لمقاليد السلطة الدستورية التي كانت قابضة على أمتها أيضاً. فقد كان زرع الموظفين الطيعين، كبارهم والصغار، في مواقع مختلفة، يمكن رئيس الجمهورية من إجراء إرادته، في شأن من الشؤون، دون اعتبار لإرادة الوزير المختص إن لم يتوهم استجابة من هذا الأخير. ولم يكن في يد الوزير، إذ ذاك، غير السكوت، إذا شاء البقاء، أو الاعتراض الغضبي، في أرجح احتمال، إلى الاستقالة. ولما لم يكن يناسب مقام الرئاسة الأولى أن يتنزل الرئيس بنفسه إلى حد الإدارة اليومية لشبكة الحكم المباشر هذه، فلهذا كان يترك هذه الإدارة لأخيه، وهو سياسي غير مسؤول يستطيع الرئيس أن «يرده» عند اللزوم، معاملاً إياه معاملته لـ «طرف سياسي» بين أطراف، ودافعاً عن نفسه تبعة سلوكه. مبقى هذا أن كثيراً مما كان يحصل بيد الإدارة أو بيد القوى المسلحة أو بيد القضاء كانت التبعة البدئية فيه واقعة في غير موقع التبعة الفعلية. فكان رئيس الجمهورية يبقى متحسناً بالمستور من المسؤولية عن أفعال كان يتولاها، مباشرة أو بالواسطة غير المستورية. وهذه حال لم تكن خافية عن المعارضة السياسية ولا عن

بلقة العقبة الأردنية، وهي ميناء المملكة الوحيد. وقد أبرزت مصر كون الاحتلال الإسرائيلي لعنق النقب (وصول إسرائيل، بالتالي، إلى مياه الخليج، بعد ضمها قرية أتم دوشي المعادلة للعقبة الأردنية)، إنما جاء لاحقاً لقرار الهفنة الدولي، فهو، بالتالي، احتلال معض لا يترقب عليه حق قانوني للمحتل. لذا اعتبرت مصر كونها في حال حرب مستمرة مع إسرائيل مجبراً لها أن تغلق في وجه السفن المتجهة إلى هذه الأخيرة مضيق تيران، وهو بوابة الخليج الجنوبية وبقع في المياه الإلليمية المصرية والسعودية. وقد عمدت مصر، لهذه الغاية، إلى احتلال جزيرتي تيران وصنافر المتحكمتين في مدخل الخليج، وذلك من غير أن تكون تبعتها لها أو للملكة السعودية أمراً محسوماً، وعزّزت كذلك منطقة شرم الشيخ والنصراني ببطارات منغنية.

وفي حالتها قناة السويس وخليج العقبة، كان السلوك المصري جانباً من تطبيق السياسة القاضية بمقاطعة إسرائيل وقد أقرتها جامعة الدول العربية ثم أنشأت مكتباً خاصاً يتابع تنفيذها.

أبدت دول الغرب الكبرى إسرائيل في مطلبها المتعلق بقناة السويس. وكان بين الدواهي إلى هذا التأييد إمكان تصبير النقط من مصفاة حيفا (إذا أعيد تشييدها) إلى أوروبا. ومع أن هذه الدول كانت تؤثر للتعمول على دبلوماسيتها واجتناب العرج الذي ينشأ من اضطرابها إلى تأييد المطلب الإسرائيلي في حصة مجلس الأمن، فإن إسرائيل تقنعت، في تموز 1951، بشكوى إلى هذا الأخير. وقد اتخذ المجلس، بعد مطالعة، قراراً نوه فيه بانتفاء الحاجة، في ظل الهدنة الدائمة، إلى تدابير من قبيل الحظر المصري، وأبرز أيضاً ما يلحق من الأضرار بدول ثالثة غير متدخلة في النزاع من جراء تقييد الملاحة في القناة على هذا النحو، منتهاً بدموع مصر إلى رفع القيد موضوع الشكوى. وهو قرار صادر مجلس

الصعافة ولا عن سائر موائر الرأي والمداولة - بما فيها حلقات التنزّر والمسامرة - في البلاد. عليه لم يكن كلّ ما يقال في هذا الباب ظلماً لرئيس الجمهورية. كان جانب الظلم مقتصرأ على أن الرئيس لم يكن وحده في سلوك هذا المضمار. وإنما كان معنى «المعسوبيّة»، وهي ممارسة واسعة الانتشار جداً في المجتمع السياسي اللبناني، أن الاستتباع الأصلي أو العرضي من جانب أي سياسي لواقع تنغيذية في الدولة كان نوعاً من الحكم المباشر يمارسه هذا السياسي، مازجاً منطق مصالحه بمنطق القانون على أنحاء قتابين، احتجاجاً أو انكشافاً، في النطاق المحدود الذي هو نطاقه. وفي حالة رئيس الجمهورية، كان هذا النطاق واسعاً للغاية، مفيداً من تمثيل الرئيس قوة سياسية «عادية» في البلاد، ومتشابكاً مع النطاق المرسوم لصلاحيات الرئيس الدستورية. ولم يكن معنى ذلك أن «وكيل» الرئيس في الحكم المباشر - وهو شقيقه في الحالة التي نحن بصدها - كان لا يصدر إلا عن إرادة شقيقه الرئيس. فقد ظهر، في غير مناسبة، أن سليم الزوري كان يسعى إلى زعامة جبلية غالبة، على الأقل، وكان ذلك يعمل على أنواع من التجاوز لإرادة الرئيس المقيّدة باعتباريات المنصب، وهو ما لم يكن يريد ممارسة الحكم إلا ارتباكاً وليساً. بل إن هنري فرعون، وهو الشديد القرب من العائلة الرئاسية، مآل إلى اعتبار رئيس الجمهورية مغلوباً على أمره، إلى حد ما، في علاقته بمسبسي النفيذ من أفراد أسرته. وهو - أي فرعون - قد أرجع هذا الضعف الذي اعتري رئيس الجمهورية حيال أخضائه هؤلاء إلى عهد بعيد نسبياً هو عهد ما نكرناه من إصابته بالتحطاط عصبي في أواخر العام 1944 اضطّره إلى الإقامة مدّة في فلسطين للاستشفاء، وأسفر عن تغير في ملامح سلوكه وشخصيته.

الأمر الثاني الذي كشفته المشكلات الآتفة الذكر هو أن رياض الصلح، مع رضايته، من سنة 1943، جانب رئاسة الجمهورية، لم يكن سيئله إلى البقاء في الحكم تذكّر رئيس الجمهورية يأخذه إلى حيث أراد. يزعم خالد العظم أن رياض الصلح أبى الاستجابة لمطلب «الوحدة الاقتصادية» بين لبنان وسوريا (وهو المطلب الذي خيّرت حكومة العظم الحكومة اللبنانية بينه وبين «القطيعة») مدارأة لشيفة بشاره الزوري وبطاطنه. ولكن ما سبق ذكره من مشاهدات متمانية جرّت، على وجه التعيد، في عشايا «القطيعة» وفي غدواتها، يثبت أن كلام العظم هذا

الجامعة العربية إلى رفضه فوراً، مؤكداً حقّ مصر في الدفاع عن نفسها ومنكراً بتجاهل إسرائيل قرارات سابقة للأمم المتحدة.

### العولة بين سوريا وإسرائيل

في شباط من سنة 1951، باشرت إسرائيل تجفيف المستنقعات في منطقة العولة، مزمنة تجفيف بحيرة العولة نفسها لاحقاً. وكانت هذه المنطقة، وهي معانية لمثلث الحدود الفاصلة بين فلسطين وكلّ من سوريا ولبنان، مجرّدة من السلاح بموجب اتفاق الهدنة السوري-الإسرائيلي. وصعبت تلك الأشغال الإسرائيلية أشغال توسيع وتمعيق لجري نهر الأردن في المنطقة نفسها. كان التجفيف يحصل في الجانب الذي أصبح إسرائيلياً من المنطقة فيما كان التوسيع والتمعيق جاريين في منطقة السكن العربي منها. وقد بوشرت هذه الأشغال في أعقاب نهمين عشرين شهراً من الهدوء تقطّعت بعد الهدنة على الجبهة السورية الإسرائيلية. وكانت لهذه الأشغال أهميتها عند إسرائيل إذ هي تؤد ما تنصّرت به من مياه وتكسبها مزيداً من الأراضي الزراعية الفائقة الخصوبة في تلك المنطقة.

وكانت الأشغال المذكورة تثبيناً للمساواة الإسرائيلية أيضاً على منطقة كان وضعها قد بقي محل نزاع ما بين سوريا وإسرائيل. فالأخيرة تفترض لنفسها السيادة عليها باعتبارها داخلة في حدود فلسطين الدولة والأولى تريد إخضاع مصرها للتسوية لاحقة بوجوبها بقاء جزء من المنطقة تحت السيطرة السورية في نهاية الحرب. وقد أوجب تعدد التسوية الراهن أن توضع المنطقة في عهدة الأمم المتحدة فيما التخذت ترتيبات محلية لتصرف الشؤون المدنية في القرى.

عليه تقدّم للجانب السوري من لجنة الهدنة المشتركة بشكوى من الأعمال الإسرائيلية شملت، لا أشغال التوسيع والتمعيق وحدها،

لا مُنْكَةَ له. لم يكن سبيل الصلح إلى البقاء في الحكم سبيل الرضوخ، بل سبيل المجاذبة السياسية المنتهية أحياناً إلى حدود عرض المضلات «الشمعية» والتلويح بالوعد على استنفار الشارع بمثله. ولعل ما رآه العظيم (وضيره) تمسكاً من جانب رياض الصلح بالحكم، في تلك الآفة، كان تأويله - أو بعض تأويله في الأقل - أن الصلح لم يكن يجد في غيره قدرة على موازنة القوة السياسية لرئيس الجمهورية وليس أنه كان مطاطاً سلفاً لهذه القوة الكثيرة الموارد.

الأمر الثالث الذي كشفته المشاهدات المنكورة نفسها هو ردة الحجاب الذي كانت مؤسسات السلطة متمسكة من نسجه بينها وبين ساحات الضغط والاضطراب الأهليين. فقد كان التجاذب في نطاق المؤسسات المنكورة يتجاوزها ويتسر إلى الشوارع والأرقة المتعاقبة مشيراً، على الفور تقريباً، إلى التوازن الكبير الذي قام عليه نظام البلاد السياسي برمته، ومبرزاً هشاشة هذا التوازن، ومنذراً بامتداعه امتداعاً قد يصبح عسيراً عند كل صغيرة أو كبيرة تعتبر مجرى العلاقات بين أهل الحكم، ناهيك بأهل النظام، على الأعم. ولعل التفسير الأدبجي لضعف المؤسسات هذا هو أن دخول التوازن المشار إليه في تكوينها كان يبقّيها عرضة للمصادرة الأهلية بأنن لصادريها من زعماء وأنصار أن يغرقوا حجابها ويفسدوا منطق عملها في كل حين.

في كانون الثاني 1951، كانت استقالة حكومة رياض الصلح قد أصبغت أمراً مقضياً. غير أنها تأجلت إلى 13 شباط بسبب من سفر رئيس الحكومة إلى اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة. وفي هذا الاجتماع المهم، اتخذ رياض الصلح من مشروع نظام القديس له الوحدة العربية» موقفاً خضه بشاره الغوري بتعنية حازة في منكراته. أكد الصلح بعبارات قاطعة تمسك الثنائيين بالوحدة المستقلة التي ارتضوها سنة إطلاء أحياتهم السياسية، وأقرت حقهم بها الدول العربية في ملحق بروتوكول الإسكندرية. لذا كان لبنان مقدماً كل ما يرمز الأخوة بين الدول العربية ولكن دونما نقص من السيادة الوطنية. عاد الصلح إلى بيروت في أوائل شباط وبدأ أن تكليف حسين العويني رئاسة حكومة الانتخابات ليس بموضوع خلاف بينه (أي الصلح) وبين رئيس الجمهورية.

بل أشغال التجفيف أيضاً، وقد رأى فيها الجانب السوري تغييراً لمصلحة إسرائيل في الوضع العسكري القائم على جانبي المنطقة، وهو ما كان لا يجيره اتفاق الهدنة. وفي أوائل آذار، رفض كبير مراقبي الهدنة (الأميركي) دابليو الدعوى السورية المتعلقة بالتجفيف وأقر الدعوى الأخرى المتعلقة بالتجميع والتعميق، معلناً إلا سيادة واهنة لأني من الطرفين على المنطقة وأن كل مصادرة أو استخدام لأمالك السكان خلافاً لارادتهم بداعي الأشغال، إنما هي (أو هو) تصرف لا شرعية له.

على أن الإسرائيلييين واصلوا الأشغال، ولم يلبشوا أن انتقلوا بها إلى الضفة الشرقية من النهر، في موضع لا يبعد غير عشرات من الأمطار عن الحدود السورية. وكان أن رجلاً بالثياب المنقطة قال السوريون إنهم من عرب المنطقة، أطلقوا النار على الآليات الإسرائيلية هناك. ولذا ذلك أعلن الجانب الإسرائيلي وقف الأشغال مدة أسبوع واحد طلباً لعل.

كان أركان الجيش السوري، بقيادة أنيب الشيشكلي، يتولون إدارة هذه الواجهة مباشرة في فترة فراغ حكومي سبقت تشكيل وزارة خالد المعلم في 28 آذار وفي مساق سيطرتهم الراحفة على مقاليد السلطة الفعلية. وقد قضت سوريا تضامناً عربياً ظاهراً كان أضح مجاليه تعهد العراق بإرسال قوة عسكرية لإنقاذ القوات السورية.

وبين أوائل أيار وأوائل حزيران، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن غوريون في زيارة للولايات المتحدة غابتها الأولى جمع التبرعات اليهودية لدولته، وطلب المساعدة المالية من الحكومة الأميركية بداعي أن القوة الإسرائيلية إنما هي قوة للفرار في مهنة «الدفاع عن الشرق الأوسط». وقد أفضى القرار الأميركي بمنح معوتين متماثلتين لإسرائيل وللدول العربية جمعاء إلى امتناع

فالموئسي كان قريباً إلى الرجلين معاً وارتضى، ألا يرشح نفسه للانتخابات فتشكّلت منه ومن بولس فيّاض وإسوار نون حكومة مختصرة من غير المرشحين، ولكن المضيق الآخرين فيها كانوا بمثابة بصلية تنسب أو بشرية أعمال إلى أشقاء ورئيس الجمهورية...

٢٠٦٢ انتخابات نيسان ١٩٥١: الصفحة ما قبل الأخيرة...

رشع رياض الصلح نفسه للنيابة عن دائرة الجنوب على لائحة أحمد الأسعد. وكان هذا الأخير مستبعداً الائتلاف مع لائحة عسيران - الغليل، واثقاً من كسب المعركة. وذلك أن زعامته كانت قد ازدادت رسوخاً بعد سنوات أمضاها وزيراً في الأخيرتين من حكومات رياض الصلح. وكانت الزيادة في عدد أعضاء مجلس النواب قد جعلت مقعد الجنوب السنّي مقعدين. وعليه حلّ عادل عسيران وكافظم الغليل مشكل التراكيب الجسيم بين بعض قاعدتهما الانتخابية وقاعدة رياض الصلح، وذلك بأخذ مرشح سنّي واحد لا اثنين على لائحتهما هو الطبيب السيداوي نزيه البرزي. وكان مؤدي ذلك أنهما يستنيان الصلح من المنافسة عملياً ويحلّان في وضع المرشح على اللائحتين. وأما لائحة الأسعد فكانت ثامنة وضمت إلى الصلح، مرشحاً سنّياً آخر هو سهيل خالد شهاب من حاصبيا، وكان والده المضطرب قد ترك الترشح للنيابة ليستقرّ ويراً مقفوضاً للبنان في عمان.

كانت المعركة الانتخابية صاخبة في الجنوب على الرغم من تباين القوة بين اللائحتين، وشهدت جولات المرشحين شيئاً من العنف ولكن لم يقع ما يشبه العواث في مناطق أخرى وأهتها صدام الباروك بين أنصار جنبلاط والدرك وقد أسقط خمسة قتلى ونحواً من عشرين جرحياً من الجهتين. وفي ختام يوم الاقتراع، كانت لائحة الأسعد قد نالت ما يعتله ثلثاً أصوات المقترعين تقريباً ففازت بالمقاعد الأربعة عشر جميعاً. وحلّ رياض الصلح أولاً بين الفائزين إذ نال 25813 صوتاً متفهماً رأس اللائحة بنحو من ألف وثمانماية صوت. على أن البرزي، الطبيب الخدوم وذا القاعدة العائلية الواسعة، حلّ أولاً في مدينته سيدا. ومع ذلك احتلّ سهيل شهاب المقعد السنّي الثاني في

عربي من هذا «التماثل» ورفض السوري للمعجزة زادا للضعفين السياسي والميداني تعقيداً.

قبل ذلك، كان الطرفان السوري والإسرائيلي قد انتهي إلى التعهد، في أواخر آذار، «بعدم القيام بأعمال من طرف واحد»، وذلك بعد أن رفض الإسرائيليون حُكم كبير المراقبين السوريين، وبعد أن طلب السوريون تحكيم رئيس اللجنة المشتركة للهدنة (الفرنسي بوسالي) الذي رفضه الإسرائيليون أيضاً. كان السوريون يربون تثبيت إشراف اللجنة للنكسة على المنطقة الجردة من السلاح بتمامها فيما كان الإسرائيليون يرون أن اللجنة لا شأن لها في أية أعمال مدنية تجري في تلك المنطقة. عليه أبقى الإسرائيليون تصميماً على استئناف الأشغال، فيما راح السوريون يسلمون عرب المنطقة ويستقرون إليها لاجئين كانوا قد غادروها في أثناء العرب.

وفي 26 آذار، تمّ اجتماع بين الشيشكلي، وكان لا يزال نائب رئيس الأركان السوري، وماكليف رئيس الأركان الإسرائيلي، وكان الإسرائيليون قد استأنفوا الأشغال في اليوم السابق. ولم يسفر الاجتماع عن شيء سوى الإفخال الإسرائيلي في فرض الأمور الواقعة من قبيل إعلانهم السيادة على المنطقة كلها، وتوزيعهم بطاقات هوية إسرائيلية على سكانها العرب تمهيداً لـ «نقلهم» إلى جهة أخرى من الغليل يكونون فيها بمعزل من التأثير السوري.

وقد باشر الإسرائيليون فعلاً بإجراءات «النقل» هذه في نهاية آذار، فأخذوا قريتين عربيتين من سكانهما البالغ عددهم نحو ثمانمائة. وهو ما حمل الجانب السوري على إعطاء الأمر باستعمال السلاح دفاعاً عن قطاع الحنة، وهو الأقرب إلى حدوده. ولم يلبث سبعة من الشرطيين الإسرائيليين حضروا إلى تلك القطاع في دورية أن قتلوا بالنيران السوري. ردت إسرائيل بمصف جنوي بصر أربع قذوق في



الدائرة. وعلى ثلاثة الأسعد أيضاً فاز عضوان في حزب النداء القومي هما سليمان عرب من صور وعلي بزي من بنت جبيل، وكانا أقرب إلى رياض الصلح منهما إلى أحمد الأسعد. هذا إلى اثنين أو ثلاثة آخرين كانت صلتهم بالصلح وطيدة أيضاً.

مع ذلك أخفق رياض الصلح مرة أخرى في تحصيل زعامته «الماتمة» إلى زعامة نيابية وازنة. وكانت آية هذا الإخفاق نتيجة المعركة الانتخابية في بيروت. فههنا ضم ما سُمي الثلاثة الكبرى «جبابرة» المدينة جميعاً: اليافي وسلام وسامي الصلح وأمين بهيم وأبي شهاب وفرعون ومعهم الكتائب الأرمني جوزف شادر، إلخ. وجابهت هذه الثلاثة ثلاثة أخرى زعماء رياض الصلح وأطلق عليها اسم «قائمة الشباب» أو «الثلاثة الشعبية» ومرشحون منفردون برز من بينهم بما تحصل إليه من مجموع أصوات مصطفى العريس نزيل سجن الرمل بالأمس القريب، وأبرز القادة الثقابين في الحزب الشيوعي. وكان على رأس «قائمة الشباب» الصحافي محيي الدين النصولي ومعه تقى الدين الصلح وزهير عسيران وآخرون من الجيل السياسي لما بعد الاستقلال. فازت الثلاثة الكبرى بأجمعها فوزاً كاسحاً إذ نالت من الأصوات ضعف ما نالته قائمة الشباب أو أكثر من ذلك بقليل، فيما حل المنفردون، باستثناء العريس، بعيداً في المؤخرة. ولم يلامس عتبة الفوز من بين المرشحين على قائمة الشباب سوى نسيم مجدلاني الذي غلبه النائب الراسخ القدم حبيب أبي شهاب بأقل من سبعمائة صوت (11016 فائت 10333).

أكدت معركة بيروت وجوة قوة شعبية كبيرة لرياض الصلح وحلفائه في المدينة، إذ تمكنت هذه القوة من تحقيق نتيجة يُعتد بها في صناديق الاقتراع وذلك في مواجهة حلف ساحق لم يكن، في الواقع، غير حلف انتخابي وأصبح بعض أقطابه عادة يوم الانتخاب خصوماً متنافسين على رئاسة الحكومة. مع ذلك بدا رياض الصلح، وقد صادر السلطة، في حال من الضري النيابي البيروتي أوهن خطه في فرض نفسه على رئيس الجمهورية رئيساً للحكومة مرة أخرى. ولم يكن فوز نائب ثالث لحزب النداء القومي هو قبولي السوق في طرابلس غير تعويض هزيل لهذه الخسارة. ففي طرابلس، المؤئل الثاني لرهاء الحكومات، حصدت ثلاثة رشيد عبد الحميد كرامي جميع

القطاع نفسه. وتبع ذلك تقسيم الطرفين شكيحيين متقابلتين إلى مجلس الأمن الدولي. وفي الأيام الأولى من أيار، كان القتال على أشده مطلقاً بزعيم الطرفين أنه يمور بين معنيين مسلحين من الجهتين. وقد أبدى السوريون بسالة وشهمت إحدى مراحل القتال تجاوزاً من جانبهم لحد المنطقة المنزوعة السلاح إلى ما يليها جنوباً. فتكثف الإسرائيليون 25 قتيلاً لودهم. مع ذلك بقي السوريون متحذرين بالقطاع الشرقي كله وقد أفضوا إلى شاطئ بحيرة طبريا. وقد أرسل العراقيون ثم المصريون أسراب طائرات مقاتلة إلى سوريا بعد نداء من الشيشكلي.

وفي منتصف أيار، أقيم مجلس الجامعة العربية في دمشق التي طالبت بتطبيق ميثاق النفاق العربي المشترك، التحديث الإقرار. وفي هذا الاجتماع، اتخذ المجلس قراراً بإنشاء مكتب لمقاطعة إسرائيل تابع للجامعة. ثم التقى رؤساء الأركان في بؤدان، خلال حزيران، لتعديد وجه التعاون العسكري.

وأما مجلس الأمن فتواجهت فيه المطالبة الإسرائيلية بالسيدة على المنطقة المنزوعة السلاح، والمطالبة السورية بإرجاء بث المسألة إلى مؤتمر السلام العتيد الذي كان يفترض أن تنتهي إلى عقده أعمال لجنة التوفيق النيويتية. وقد انتهى المجلس، في 18 أيار، إلى القرار 93 الذي دعا إلى وقف النار وإلى تجميد الأشغال الإسرائيلية واحترام قرارات لجنة الهدنة والابقاء على الصفة العتية لإدارة المنطقة المنزوعة السلاح، بما في ذلك الشرطة، على أن يتبع انتهاء الإدارة للحكومة انتهاء القرى. دعا القرار أيضاً إلى ترك مسألة السيادة جانباً وإبقاء الإدارة المحلية تحت الإشراف الإحصائي للجنة الهدنة، من غير أن تتولأها هذه الأخيرة مباشرة. أخيراً، دعا القرار إلى إعادة عرب المنطقة المهجرين إلى قراهم وإخضاع كل نقل للأشخاص إلى خارج المنطقة لسلطة رئيس اللجنة.

المقاعد، بخلاف ما جرى لوالد رشيد في الانتخابات 1947. وكان النُوق أحد المرشحين على هذه اللاتعة. وتمثلت خسارة رياض الصلح هنا في خروج حلفائه آل المقدّم، المنافسين التقليديين للزعامة الكرامية والأنسباء لآل الصلح، من النعمة النيابية. ولم يلبث رشيد كرامي أن وُكِّج دائرة الحكم وزياراً في حكومة عبد الله اليافي.

خرجت المعارضة من الانتخابات 1951 بقوة نيابية نامية قاربت ثلث المجلس في التصويت الأول على الثقة، وهذه حال مختلفة عن تلك التي كان قد اعتادها مجلس 1947 وحكومات رياض الصلح التي انبثقت منه. وهي مختلفة أيضاً عن تلك التي كان قد ألفها رئيس الجمهورية. ولكن هذه المعارضة كانت مبعثرة نسبياً وضيء مستقرة شأن جماعة الموالين أيضاً. وكانت الانتخابات قد شهدت أحلافاً متنافرة لا تثمر كتلاً، بل ترمي إلى جيع القوى بغية الفوز. وأثمر فوز الأسعد الكاسح في الجنوب فوزاً آخر برئاسة مجلس النواب التي انتزعها من صهره صبري حمادة. وحين جاء أوان تشكيل الحكومة الجديدة، كان رئيس الجمهورية مصمماً على استبعاد رياض الصلح، وكان المرشحون الآخرون أقطاب اللاتعة البيروتية سامي الصلح وعبد الله اليافي وصائب سلام وانتهى الأمر بتكليف اليافي. وقد استقرت حكومة اليافي على أسماء كان ألفها من نوي التمثيل المعثر. ويشير بشاره الغوري إلى أن رياض الصلح كان وراء انسحاب صبري حمادة ومجيد أرسلان من الكتلة الدستورية، وهو ما هز تماسك هذه الكتلة في ظرف سياسي شائك. وقد حجب الصلح الثقة عن حكومة اليافي، حاكماً رُخله في معارضة ظل بشاره الغوري يراها، بخلاف غيرها، قابلة للمعالجة. ولكن معارضة الصلح هذه لم تطل غير شهر واحد سافر بعده الصلح إلى عمان وأغتيل فيها... ويذكر الغوري أن قائد الجيش فؤاد شهاب سعى إلى إصلاح العلاقة بين الرئاسة الأولى وبين الصلح عشية سفر الأخير إلى عمان، وأن الصلح وعد بزيارة رئيس الجمهورية بعد عودته لرأب الصدع. على أن رواية أخرى تنقل عن رياض الصلح قوله لفؤاد شهاب، حين وافاه إلى المطار، بعد مقابلته الغوري، إن على رئيس الجمهورية أن يختار ما بين أهله وأهل البلاد وإضافته حين سألته شهاب عما يملأ السدة إذا أخلاها بشاره الغوري: «ممن تشكو أنت يا جنرال؟» وما العهدة في الرواية إلا على الراوي.

وفي 9 حزيران، أجاز كبير المراقبين النوبيين رايلي لإسرائيل أن تستأنف الأشغال ولكن في الأراضي التي يملكها الإسرائيليون حصراً. وهو ما جعل الجانب السوري يطلب عيدة العرب المنغلقين إلى جهات أخرى من الجليل بعد أن عاد من لجأوا إلى سوريا فوجدوا قواهم مبعثرة. وكانت إسرائيل تمنع اتصال ممثلي الأمم المتحدة بمن هجرتهم من السكان. ثم لم يعد منهم، بعد تدخل أميركي، إلا الثلث ولم يتلق هؤلاء ما يمينهم على الاستقرار مجدداً في القرى. وقد واصل الجانب الإسرائيلي أشغال التعجيل وأحكم الجانب السوري سيطرته على القطاع العربي من المنطقة. فبدأت مرحلة جديدة من الهدوء ولكنها لم تكن عودة إلى الوضع السابق للأزمة.

كانت سوريا تبدي تفتلاً لاحتمال تفاوض ينتهي إلى اقتسام المنطقة للزعماء أنسلاح. وقد لقي هذا التوجه تعبيراً فرنسياً. وأما بريطانيا فكان ميلها إلى مفاوضات تنتهي بضمّ النقب إلى الأردن، فتتصل حدود هذا الأخير، وهو متعاقد معها، بحدود مصر حيث ترابط قوّاتها. على أن الجانب الأميركي كان متحفظاً عن أي من باتفاقات الهدنة لتقديره أن هذا المص يتفتح أبواب التنازع على مصارعها من جديد. وكانت إسرائيل، من جهتها، في غير واد التنازل عما تحت يدها، أكان ذلك في النقب أم بمحاذاة الحدود بينها وبين سوريا. وكان الجانب الأميركي يعلم ذلك حق العلم.

في كل حال، أجمع النافطرون في أطوار هذه المرحلة على أن انفصال بشاره الغوري عن رياض الصلح، وما تبعه من اغتيال هذا الأخير، قد أنقذا عهد الغوري سنداً لم يُخسِن العثور على عَرضٍ منه. فكان أن تسارعت خطى هذا العهد نحو الإنهيار الذي انتهى إليه في أيلول 1952. كانت صفحاته قد طويت تباعاً من عمر هذا العهد الذي لازمه اسم «عهد الاستقلال». فصفحة طويت بانتخابات أيار 1947 وأخرى طواها التجديد لبشاره الغوري ومعه حرب فلسطين سنة 1948 وثالثة طوتها عواقب حرب فلسطين في سوريا وغيرها، وما جرّه ذلك من تغيّر في العلاقة السورية اللبنانية. وقد طويت انتخابات نيسان 1951 وبمعيها اغتيال رياض الصلح الصفحة ما قبل الأخيرة من كتاب «عهد الاستقلال» ذلك...

والى هذا القرب الفرنسي من سوريا الشيكسكي، انضاف قرب أردني من الموقف السوري، تمكّل باحتجاج الأردن، في نهاية حزيران، على الأشغال الإسرائيلية المستأنفة لجهة خفضها منسوب المياه في نهر الأردن وزيادة ملوحتها. وقد سبق تصافّر المواقف على هذا النحو اغتيال رياض الصلح في عمان بأيام معدودة.





كانت علاقة رياض الصلح بالملك الهاشمي عبد الله، وهي ترقى إلى العهد الفيصلي في دمشق، قد شهدت أطواراً مختلفة مع مرّ السنين. وكان معظم هذه الأطوار سلبياً ولم يكن من غير الوصول إلى حد القطيعة. فقد كانت القامة السياسية لكل من الرجلين - وهي استثنائية في الحالتين - تبني لهما سياسة اختلافهما في الموقف والمودة من ثم إلى لقاء تقضي به الصلحة.

ففي ظروف ثورة العشرينات السورية، كان الصلح - وبقي بعدها - ركناً لبنانياً للتنازح الأعظم في ما حمل لاحقاً اسم الكتلة الوطنية السورية. هذا فيما مال عبد الله إلى تبني عبد الرحمن الشهبندر، خصم هذه الجماعة. وفي ظروف ثورة الثلاثينات الفلسطينية، تبني عبد الله فوزي القاوقجي ونيار آل النشاشيبي، فيما بقي الصلح قريباً إلى مفتي القدس أمين الحسيني، وكان هذا خصماً معلناً لعبد الله. مع ذلك، كان خيط العلاقة القديمة لا يلبث أن يتصل بين الرجلين فيستأنفا نوعاً ما من أنواع التعاون. وحين جلس رياض الصلح في كرسي السلطة، لم يكن تلوح عبد الله، بين حين وحين، بمشروع سوريا الكبرى ليحدث أكثر من هزات عارضة في العلاقات اللبنانية - الأردنية. وهذا بخلاف ما كانت عليه حال العلاقات الأردنية - السورية في الحقبة نفسها.

على أن كثرة المجابهة بين الرجلين رجعت كثيراً، ابتداءً من سنة 1947، أي حين دخلت مسألة فلسطين طور الحسم. وكانت علة هذا الرجحان أن عبد الله مال من البداية إلى تأييد التقسيم، وجعل غاية سعيه أن يؤول القسم العربي من فلسطين إلى حكمه. ولم يدخر وسيلة في هذا السعي الذي أصبح الضابط الأول لسلوكه قبل حرب 1948 وفي أثنائها وبعدها. هذا فيما كان رياض الصلح ملازماً خطة الصف العربي الأوسع، أي المصري والسعودي (والسوري أيضاً قبل أن تأخذ السياسة السورية في التقلب على إيقاع الانقلابات). وكان هذا الصف يعارض بشدة ضم فلسطين العربية إلى شرق الأردن ويجهد لفرض صيغة «الدولة الديمقراطية الواحدة» أو «فلسطين العربية الموحدة» على اللغة السياسية الجامعة للأقطار العربية.

هكذا أصبحت المواجهات تكاد لا تنحصر بين الرجلين من أوائل المرحلة الثانية التي درس فيها رياض الصلح الحكومة اللبنانية، وطالت أربع سنوات، حتى أواخرها. وكان الصلح مبادراً في أكثر الحالات، إلى جبه المبادرات الأردنية، في الشأن الفلسطيني وفي متعلقاته، بالاعتراض والرفض. ظهر التخالف أولاً بشأن إبلاغ رفض التقسيم إلى لجنة التحقيق الدولية، في صيف 1947، وقد استقبلها ممثلو الدول العربية برئاسة رياض الصلح في بيروت، وامتنع رئيس حكومة الأردن عن المشاركة. وعاد الموقفان إلى التعارض بشأن الخطة العسكرية لحركة الجيش العربية في فلسطين والامتناع الأردني عن التعرض لمناطق لحفظها قرار التقسيم الدولي لليهود، والضغط الأردني لقبول الهدنة الشافية في اجتماعات عاليه، وإخفاق الصلح في حمل الملك على استئناف القتال عند ريارته إياه في عمان وشكواه هذا الإخفاق في مذكرته إلى رئيس الحكومة العراقي. كان

الصلح مبادراً أيضاً في التعيين العربي، خلال الحرب، للجنة إدارية تتولى شؤون فلسطين ثم في إعلان «حكومة عموم فلسطين». وقد أزعج كلا هذين الأمرين عبد الله الذي كان يعارض كل تمثيل فلسطيني مستقل عنه وكل إدارة عربية لا يستقل هو بها للشأن الفلسطيني. وفي الأمم المتحدة، جهر رياض الصلح مع أطراف عرب آخرين بمعارضته خطة برونكوت الثانية وكانت تقضي بإلحاق القسم «العربي» من فلسطين بالأردن وإنشاء اتحاد بين هذا الأخير والدولة اليهودية. وكانت هذه الخطة تراعي، إلى حد بعيد، مطامع الملك الأردني ولكنه اضطر إلى رفضها، على ما سبق بيانه، حين رفضها الجانب اليهودي. ولم يمنع ذلك الملك من دعوة رياض الصلح إلى ترك «الفلو» في برفية أشرنا إليها، وقد استثارت هذه الدعوة من جانب الصلح رداً عنيفاً حاداً.

بعد ذلك بنحو عام، أي في خريف 1949، بدأت مجاذبة طويلة فصلناها بين الأردن ومصر، على الخصوص، في رحاب الجامعة العربية. وكان الأردن حاضياً في هذه المجاذبة بتضامن نسبي من جهة العراق، فيما كان الموقف اللبناني صريحاً بل مبادراً في مجازاة مصر. وقد تقلب، في مدار هذا التجانب، مشروع الضمان الجماعي العربي تقابله الوحدة السورية العراقية. ولكن طغى على هذا المدار تفاوض الأردن المنفرد مع إسرائيل ومباشرة ضم الضفة الغربية الفلسطينية إلى المملكة. وهو ما استثار حركة اشترك فيها رياض الصلح لفصل الأردن من الجامعة، وهو أيضاً ما أعاد التمثيل الفلسطيني المستقل إلى اجتماعات هذه الأخيرة. وهو أخيراً ما حمل رياض الصلح على إرسال برفية ترفع إلى الملك. وتبيل مغادرته رئاسة الحكومة، في شباط 1951، نأى رياض الصلح بلبنان نأياً قاطعاً عن مشروع ناظم القدسي العابر لإنشاء اتحاد عربي عام يضم دول الجامعة، إذ أعلن تمسك لبنان بميثاقه الوطني وبوضعه الحاضر، بالتالي. كان هذا النأي تكراراً لحلف لبناني معتمد بعد الاستقلال وإنشاء الجامعة، ولكنه كان تثبيتاً أيضاً لمعارضة لبنان فكرة أخرى هي فكرة سوريا الكبرى، وهي حلم الملك عبد الله الثابت ومنتهى مساعيه وأمانيه.

أورثت هذه العملية الثقيلة غلبة للجفاء على العلاقة بين الرجلين. فعين عزج الملك على بيروت في أواخر أيلول 1949، عانداً بحراً من إسبانيا ثم غادر لبنان جواً في اليوم التالي، جرى توجيه موكبه، في أثناء تنقله، إلى طرق فرعية لم يكن سلوكها معتاداً لأوكاب الضيوف الكبار، وذلك حفاظاً على سلامته في مدينة يكثُر فيها خصوم له ثانوا المشاعر من الفلسطينيين خصوصاً. ولكن الملك رأى في هذا التدبير رغبة من رياض الصلح في منع البيروتيين من إظهار ترحيبهم به، وبأن يعتبه لاحقاً لغزو واحد. وفي أوائل حزيران 1951، زار الملك بيروت، مرة أخرى، ومعه ابن أخيه الوصي على عرش العراق، وكان مرادهما - بعد زيارة قام بها الملك لأنقرة - عيادة ولي العهد الأردني طلال المقيم في بعمون مصاباً بانهطاط عصبي شديد. كان رياض الصلح قد أدخل سدة الحكم. على أن الملك سأل عنه وطلب لقاءه. لكن الصلح كان ممتاضاً - أو مريضاً - في مزرعته تمراً في أقصى الجنوب ولم يحضر لمقابلة الملك.

بدا أن الملك لم يسلم باستمرار هذه العقوبة. وما لبث أن كثر، في أواخر حزيران نفسه، دعوة رسمية إلى رياض الصلح لزيارة عمان كان قد سبق له توجيهها - على ما تردّد لاحقاً - مرّة أو أكثر، مع ظهور ميل من الصلح إلى التفاوض من هذه الزيارة. وجرّه الدعوة، لدى مروره ببيروت، رئيس الديوان الملكي فوحان الشبيلات الذي كان، إلى عهد قريب، وزير الأردن المفوض في بيروت وكان مقرباً إلى رياض الصلح تكثر أخبار زيارته لليونان في السراي، في صنف تلك المرحلة. ويستفاد من تقرير ضمته أوراق مدير الأمن العام اللبناني أن الشبيلات كان مبادراً إلى هذه الدعوة، فأوحى إلى الصلح أن الملك يرغب في استقبله وأوحى إلى الملك أن عند الصلح أموراً سياسية يرغب في عرضها له...

قبل رياض الصلح الدعوة بعد تردّد إنش. كان رده الأول، على ما أفاضت به الأوراق المشار إليها، أن الملك «يكرهه قلبياً» وأنه لا يريد، من جهته، «أن يتطفل عليه». ولم تكن لائحة مواجهات الصلح لمواقف الملك تقف وحدها بين التلبية. كان يقف دونها أيضاً توجس معرّض بالوقائع من التعرّض مجدداً لمامرة اغتيال. فقد جاء في مذكرات سامي الصلح أن هذا الأخير زار أمين الشيشكلي، حاكم سوريا آنذاك من وراء ستار مترابطة الرقعة، والوثيق الصلة بالعرب السوري القومي أو للتنتمي إليه ولكن لحساب طموحه السياسي الخاص، وطلب إليه وقف سعي للعرب للذكور لاغتياال رياض الصلح. فوعده الشيشكلي خيراً ولكنه طلب إليه تشجيع ابن عمه باجتذاب السفر إلى الخارج. وهذه نصيحة كان ممكناً حملها على محمل التهديد وكانت للشيشكلي مصلحة فيها إذ كان الأخذ بها يؤدي إلى تعقيد حركة رياض الصلح الدلابة في المجال العربي، وهي حركة كانت، في وجه من وجوهها، مناولة لطامع الشيشكلي. كذلك ذكر حسين العيني في مقالة رثاء لرياض الصلح أنه تمنى على هذا الأخير إلغاء زيارته لعمان فأجابه بأنه وعدّ ولا سبيل للرجوع في الوعد، وتمثل بأية من القرآن تفيد التسليم بقضاء الله. كان الصلح متوجساً من هذه الزيارة إنش واستشار عصبيته اضطراب حركة الطائرة أثناء الرحلة (وكان يكره ركوبها ويكره منه مع ذلك). فكان ينتفض كلما هتت الطائرة في فجوة هوائية يصيح - على ما ذكر رفيقه معمد شقير - «ماذا يريد مني الملك عبد الله؟».

وأما الأساس المعسوس لهذا التوجس فلم يكن أقل من محاولة اغتيال تامة العالم أقيمت عليها شبكة من العرب السوري القومي فجا منها الرجل. وكان ذلك قبل عام وأربعة أشهر من سفره الأخير إلى عمان. ففي التاسع من آذار 1950، أقدم توفيق رافع حمدان، وهو شاب في الثالثة والعشرين من عمره من عين عنوب، على إطلاق الرصاص من مسنم على رياض الصلح. وكان رئيس الحكومة يهجم بالدخول إلى منزل لآل الفلابيني واقع عند الطرف الغربي لحي الصنائع البيروتية، كان يقام فيه حفل على شرفه. أخطأ الرصاص هدفه على الرغم من قرب المسافة، وأصبح تصدّف رياض الصلح في مواجهته حيث المدينة. فهو، على ما ذكرت النهار، قد «اندفع» نحو

الجاني فما كان من حمدان إلا أن رَكَنَ إلى الفرار وهو يطلق النار، واندفع مرافقا رئيس الحكومة في أثره. فأصيب الطفلان معروف الفوارى (5 سنوات) وكوكب السواح (9 سنوات) وسقطا قتيلين وجرح رجلان من الحضور أو المارة. وأما الصلح فلبث ثابتاً في مكانه إلى أن انجلى الحادث عن القبض على الجاني بعد أن أصابه مرافق الصلح برصاصة في رجله. وقد أفاد الجاني، في التحقيق، أنه سوربي قومي وأنه أقدم على ما أقدم عليه طلباً لثأر ابن خالته له هو معروف موفق كان أحد السنة الذين نُقِذَ فيهم حكم الإعدام بعد أنطون سعادة، في تموز من السنة السابقة، وأنه كان متأثراً أيضاً بتشريد أخيه عباس حمدان في مجرى الحوادث نفسها. عثر في ثياب الجاني على قبلة يمنية كان يريد تفجيرها لتفطية انسحابه وأفاد مرافق رياض الصلح أنه لم يطلق من سلاحه غير رصاصة واحدة هي التي استقرت في رجل توفيق حمدان...

جاءت محاولة الاغتيال هذه قبل أربعة أيام من انتهاء الأزمة اللبنانية السورية إلى إعلان القطيعة المشهور، أي حين كان الجانب السوري ينتظرة الحكومة اللبنانية على منكبرته «الإنذار». وكان شهر شباط قد عَجَّ - على ما أسلفنا - بأخبار عودة الحزب السوري القومي، المنحل في بيروت والمستتبّة أموره في دمشق، إلى تهيئة وسائل استئناف العمل المسلح في لبنان مع التلويح بالمزم عليه والتبشير بـ«دوران عجلة الزمن» في بيانات اتضح أنها كانت تطبع في سوريا. وقد وافق ذلك تظاهرات عنيفة للحزب الشيوعي في بيروت وطرابلس وأجهنتها الشرطة بالعنف أيضاً واعتقل مشاركون عديدون فيها وسقط ضحايا بين قتل وجريح. ومع وقوف النهار في صف معارضي الحكومة، خلصت، في 21 شباط، إلى أن «الحكومة السورية جنعت إلى تأثر خطى حسني الزعيم واتخاذ قضية الحزب القومي وسيلة للضغط»... مضيفة أن «الحكومة عدلت عن توسيع نطاق القضية حتى لا تستغلها دمشق». وقد حصلت في حالتي الشيوعيين والقوميين مدامات وتوقيفات واستدعيات غسان تويني للتحقيق غير موفقة وعُكِّلَ ذلك باحتجائه، في مقالة، على القمع الجاري ونشر التهاور بياناً عنيفاً أصدره من دمشق، بعد أن استدعاه القضاء العسكري اللبناني للتحقيق، أحد قادة الحزب القومي عصام المعاري، وكان قد أصبح نائباً عن المحينة. ولكن إجراءات القمع هذه لبثت محدودة نسبياً حتى جرت المحاولة لاغتيال رياض الصلح... وكان بين المعتقلين، في أثرها، محمد البعلبكي متهماً بالدعوة لحزب ممنوع وبالعض على «كره رجال السلطة».

أحدثت المحاولة هزة استنكار شديدة في البلاد. وقد أشرنا إلى أن احتفالاً بداعياً لوزير الاقتصاد فيليب تولا، في اليوم التالي، تحول إلى منبر تنميد بالمحاولة وإشادة برئيس الحكومة وتأييد لسياستها الاقتصادية في آن. وفي هذا الاجتماع، خلص رياض الصلح إلى القول، مشيراً إلى محاولة قتله في كلمة انتقد فيها الإنذار السوري للبنان ومفاوضة الأردن لإسرائيل: «أعيد أمامكم لنُري وسأبقى عليه إلى أن يستردّ الله ويضعه وقد [يكون ذلك] أقرب من حبيل الوريد».



على خلاف ما أشارت إليه التهاور من تساهل نسبي ساد قبل محاولة الاغتيال هذه، نَحَتْ الحكومة، بتعريض من النواب، نحو التشدد في ملاحقة الضالعين في المؤامرة. وفي يومين بلغ عدد الموقوفين نحواً من ستين، بينهم ثلاث نساء. وأتخفت تدابير على العبود لمنع هرب الملبسين. وكان التحقيق قد رجح الصفة العربية (لا الشخصية) للمجنانية، بعد أن اعترف المعتني بوجود رفاق له تبين أن ثلاثة منهم رافقه ثم لفتظروه عند مغتروق شامري فردان ومدام كوري، وأن أحدهم كان قد سلمه المستس والقنبلة. وفداة المحاولة، كان بين مهتني الصلح الكثر بالسلامة وقد كبير من عين عنوب ضم في عداد رافع حمدان والد الجاني. وقد رُحِب الصلح بهم واستذكر معهم الصداقة التي شدت والده رضا الصلح إلى الأمير مصطفى أرسلان ابن تلك الناحية. وكان الصلح قد عرف فوراً عن الاتهام الشخصي على الجاني تاركاً المبادرة إلى الإذعاء في يد الحق العام.

وفي المجلس النيابي، استقبل النواب الصلح وقوفاً وهم يصفقون، وألقيت كلمات استنكار وتهنئة ودعوة إلى ترك التساهل. وقد عرض على المجلس مشروع قانون كانت تُداول أخباره من مدة، يسمح بالاقتال الموقت لكل من يعمل لهية ثم حلها قانوناً ويبين للمحاكم من منح الأسباب التخفيفية في ظل حالة الطوارئ، ويحول وزير الداخلية منع نشر الأخبار المخلة بالأمن. وقد افتتح صبري حماده وحبيب أبي شهلا وإبراهيم عازار الكلام بكثير من الشناء على رئيس الحكومة وعلى ما أجزره في السياسة والعمران وبالدعوة إلى هجر «التسامح» مع «الهدّامين» والصحف «المعرضة على الإجراء»، إذ هو قد أضف هيبة الحكم، ولكن مع اعتماد «الانشجيع» للمعارضين في سبيل الخير العام. ولم يخرج عن سيرة استنكار محاولة الاغتيال وتهنئة رئيس الحكومة بالسلامة ركنان من أركان المعارضة هما سليمان العلي ومحمد العبد. ولكن حين أفضى الكلام إلى كمال جنبلاط استرسل في خطبة وصفها بعض من سمعها بـ«الموعظة»، مستثيراً رويداً تراوحت بين النحول والاستهجان. افتتح جنبلاط كلامه بلفظ إن التهنية بالسلامة «يوجبها للدفاع عن حقّ للعبادة» وبالإشارة إلى أنه «فكر» في عائلة رئيس الحكومة وفي أقربائه وأصدقائه «وكنتم منهم في فترة قصيرة». ثم ذكر الغطيب «معلولة اضطهاد» [ه] وأعوائه والشائعات عن قرب اعتقال [ه] نافياً عن نفسه العبد والعسد والشامة والضعينة، مؤكداً أنه إنما أراد لرئيس الحكومة «ولفيرة» «الصلاح والإصلاح». ولم يلبث أن عاد إلى ذكر عائلة رياض الصلح ولكن يقول له هذه المرة في إشارة، على الأرجح، إلى عائلة أنطون سعادة: «لكم أولاد ولفيركم أولاد». وكان قد قال عن الحكومة ورئيسها: «لم نبلغ له سوءاً ولكن فكرت في طريقة استغلال الحكومة للمعاهد ضد المعارضة». ومع اعتماد الوسيط المتعالي في مخاطبته رئيس الحكومة والتنديد بكلام من زاروا هذا الأخير لتهنئته بالسلامة، أطرى جنبلاط نفسه وفكره كثيراً في هذه الخطبة فنوّه بنضاله «الشريف» وأشار إلى أن جيله «غير جيل رجال الحكم» مشيداً بـ«تكتلات الجيل الجديد» ذاكراً منها العربيين الشيعيين والسوريين القوميين، من غير سؤال عن معنى الجنوح، في صفوف هذا «الجيل»، إلى العنف والاغتيال السياسيين. وهذا مع أن الجنوح المذكور كان هو، لا

غيره، مناسبة كلامه، فكان يقتض أن يكون أول ما يستوقفه ولم يكن يستقيم له أن يستنكر الجرم ويقرّظ مرتكبيه. عيّن التوقف عند هذا المشكل، شطح جنبلاط نحو «انطلاقة الغرب» التي رآها وقد تغلبت على «قدرة الشرق» وهذا قبل أن يبيّن نفسه مؤيد للإمامة لـ «أول حركة تقدمية اشتراكية في الشرق» مع كونه «وارث أكبر إقطاعية في لبنان». ومن علياء هذا «الأثر»، أشار إلى أنه «يدافع عن تكتلات الجيل الجديد» فيما «نائب إحدى المقاطعات الإقطاعية» (ويقصد إبراهيم عازار نائب قضاء جرشين) «يطلب عقوبات تطهيرية للحزبين القومي والشيوعي».

تولّى حميد فرنجة الرد على «موعظة» جنبلاط فذكر لرياض الصلح «جميلاً» هو «توحيد اللبنانيين» منذراً بذلك «الذين كانوا في وقت ما في ناحية لا تريد استقلال لبنان ولا كيانه» ومطالباً بتدابير صارمة لقمع الشغب وصيانة العريثات لينتهي، إلى القول إن «الديمقراطي» إنما «يستحق الاحترار». وعليه تقدم فرنجة وحبيب أبي شهلا وعبد الله الليالي باقتراح طرح على التصويت ضمنوه استنكار الجرم وتهنئة الصلح بالسلامة، وإبداء التقدير له وتجنيد الثقة به وطلب التدابير المناسبة لمنع الغرضي والجريمة. وهو ما صوت عليه المجلس بالأكثرية، قبل أن يقرّ مشروع القانون السابق ذكره بالأكثرية أيضاً، وقد عارضه جنبلاط وكميل شمعون وسامي الصلح وسليمان العلي ونصوح الفاضل.

وكان رياض الصلح قد ألقى كلمة شكر للمجلس ورئيسه، بعد التصويت على التوصية، وردّ فيها على خطبة جنبلاط ردّاً موجزاً غير أنه بالغ الصلح. قال الصلح إن أولاده وعائلته «تعصّدوا المخاطر وليسوا كأولاد غيري تربوا في أحضان الاستعمار» ويصف جنبلاط بـ «المعتوه» وكلامه بـ «السفاهة» وخلص إلى أن «رجلاً يقوم ويقول مثل هذا القول يعرض على الجريمة». وفي ختام الجلسة، تعهّد الصلح بالآ تطبيق القوانين الجديد على الصحافة إلا في حال الضرورة القصوى، مشيراً إلى أن نشر أنباء عن قضايا يجري التحقيق فيها مكن مطلوبين كثيرين من الإفلات.

أطلق القوميون المؤيدون تباعاً في خضمّ تدابير الفصل الجمركي بين لبنان وسوريا تنصبة «المصالح المشتركة». وكانت محاولة الاغتيال قد انتهت إلى الشقة من أزر رياض الصلح وحكومته في هذا الظرف. وفي أوائل أيار، ظهرت في الصحف مندرجات قرار المحقق العسكري في القضية، وكانت حافلة بالإشارات إلى ما للمحاولة من سوابق ومن تشعب في الزمان والمكان وما تفرّعت عنه من إصرار ومثابرة على التوصل إلى المآل المرسوم. أوضح القرار أن أفراداً من الحزب كانوا يتآمرون لقتل بعض من رجالات السلطة، وأخصهم رياض الصلح. وقال إن شرنمة يقودها إيليا رشيد خليفة، وفيها توفيق رافع حمدان وجوزف حداد وأديب أبو سلمان، تحيّنت الفرص لاغتيال رئيس الحكومة. فكان أنهم كمنوا له خلف الأشجار في الجميرة في أوائل شباط، منتظرين ديوهم لزيارة النادي الدولي هناك ولكنه ألقى الزيارة. وكان أنهم ترفّصوا به عند زيارته

حتّى غصن، صاحب الديار، في بناية العسيلي (القائمة على الجهة الشمالية من ساحة رياض الصلح اليوم)، ولكن الظروف كانت غير مواتية للتنفيذ. وفي أوائل آذار، حضر إلى بيروت توفيق رافع حمدان مع نسيبه يوسف حمدان الشوفي، وكان هذا قائماً من الأردن لأيام. نزل توفيق ضيفاً على عبد الله الشوفي في رأس بيروت وعلم هناك، من الرئيسة العامة إقامتها، بخبر الحفلة التي كان آل الفلاييني مُزمعين إقامتها على شرف رياض الصلح، فنقّل هذا الخبر إلى رفاقه في الشرنمة الآتفة النكر، إيليا وأبيب وجوزف. أخذ إيليا يلتقي توفيق يومياً في حرم الجامعة الأميركية. وقبل الحفلة بيوم، عاينا معاً دار آل الفلاييني. وفي اليوم الموعد، التقى الأربعة في ساحة الشهداء وتوجّهوا من هناك بالترام إلى الجامعة الأميركية ومنها إلى دار آل الفلاييني. وفي الطريق، دخل إيليا وتوفيق بستاناً سلم فيه الأول الثاني المستمس مع مشطين وقنبلة. بعدها توجّهوا متفرّقين إلى مقبرة الدروز القريبة من الدار، واقتدر عنهم توفيق ليختلط بالمتفرّجين... إلى أن حضر رئيس الحكومة وكان ما كان. فضلاً عن محاولة الاغتيال، وجد قرار المحقّق لهؤلاء ولآخرين مسؤولية عن «إعادة تنظيم حزب سياسي منحل وتشكيل جمعية سرّية غايتها تغيير كيان الدولة». ونسب القرار إلى عجاج المهتار، على الخصوص، لإيجاد مصنع للأسلحة والنخائر العربيّة بقصد قلب الأوضاع القائمة والتعنّي على دور الحكومة والجيش» إلخ.

وفي 22 أيار، انعقدت المحكمة العسكرية واحتلّ موقع الرئاسة منها موقع الإذاعة الصام العقيد أنور كرم والقاضي يوسف شربل، أي من كانا في هذين الموقعين عند معاكسة أنطون سعادة. وقد حكمت المحكمة بالإعدام على توفيق رافع حمدان وبالمعقوبة نفسها غيابياً على إيليا رشيد خليفة. وقضت بأحكام سجن متباينة للمتهمين الآخرين. وقضت أيضاً بسجن معبد البعلبكي شهرين ونصف شهر ابتداءً من منتصف آذار، فأطلق سراحه بعد أيام وقضت بإغلاق جريدته كل شيء المدة نفسها. وقد ثبتت لجنة العقوب المحكم على حمدان ورفقته إلى رئاسة الجمهورية. وعلى أثر زيارة من مجيد أرسلان وبهيج تقّي الدين ومشايع دروز، وجّه رياض الصلح كتاباً إلى رئيس الجمهورية ملتحساً منه إبدال الحكم على حمدان. جاء في الكتاب أن العادى لم يترك في نفس كاتبه «غير الشكر العميق للعزة الإلهية على فيض رحمتها وعطفها، يمازجه الألم الشديد من أن يحاول البعض إدخال أساليب لا تتفق مع تقاليد لبنان البلد الذي يقنّس حرّية الفكر والعقيدة ويعتزّ بروح التسامح والمحبة التي تربط أواصرها بين مختلف أبنائه». عبّر الكاتب أيضاً عن الأمل في أن يكون «للتدبير الرحيم» من رئيس الجمهورية «أثر حاسم في قلوب الذين ضلّوا جادة الصواب لسبب من الأسباب، يعود بهم إلى الطريق السويّ ويدفعهم لتقديس المثل العليا التي هي شعار لبنان والسواد الأعظم من اللبنانيين». وقد قبل رئيس الجمهورية هذا الانتماس فاستقبلت بعقوبة الإعدام عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدّة. وأنا الطفلان الضعيفتان، فطلب الصلح لاحقاً في مجلس النواب إضافة مبلغ إلى «النفقات السريّة» لرئاسة الحكومة حتّى يتمكن من تعويض ذبيهما ومعهم أحد الجريعين الذي كانت إصابته بالغة على ما بدا.

عُرِزَتِ الحراسة حول رياض الصلح بقُد هذه المحاولة. ولمكن لم يَبْدُ أَنَّ نظام عمله اليومي العاقل بالتجوال قد تغيّر. فيومَ الحكم على حمدان، كان يحضر مع رئيس الجمهورية مهرجانات في الكلتية العاملة، في رأس النبع، قُد المتفرجون فيه بشمانية آلاف. وفي أواسط حزيران، سافَرَ إلى اجتماع جامعة الدول العربية في الإسكندرية، إلخ. بدا إنَّ انقراط الشبكة التي أَعْنَت محاولة الاغتيال قد مَنَعَ تكرار هذه المحاولة إلى حين. وحين خرج رياض الصلح من الحكم في شباط من العام التالي كانت أمامه حملة الانتخابات النيابية وما تفترضه من جولات، ولا نجد ما يشير إلى أنه خاض فيها على غير الصورة المألوفة، باستثناء أنَّ وجود اسمه (عملياً) على اللائحتين المتنافستين معاً قد يكون وقُر عليه بعض التجوال، وكذلك وفاة والدته في إبان الحملة الانتخابية. وفي تلك المرحلة، كانت صحف مناوئة لرياض الصلح قد راحت تطالب برفع الحراسة من حوله، محتجةً بخروجه من رئاسة الوزراء! على أَنَّ خليفته حسين العريضي أبى الاستجابة لهذا الطلب.

#### ١٢٩٠٠٠ الزيارة

سافَرَ رياض الصلح إلى عَمَّان يوم الجمعة في 13 تمّوز. وكانت الحياة قد نَشَرَتْ في عهدها الصادر يوم 7 تمّوز أنَّ سَفَرَه مقَرَّر «صباح اليوم»، وهو ما يُلَكِّد أنَّ موعد السفر آخر سنة أيام أو أسبوعاً تافلاً لأنَّ «صباح اليوم» كانت كثيراً ما تعني «صباح أمس» في صنف تلك الأيام لاحقاً. وقد في تقرير صَنَعَه أوراقي مدير الأمن العام اللبناني أنَّ الملك كان قد دعا الصلح لحضور «ليلة الميراج» معه ولكن مقَرَّبين من الصلح نصعوه بتأجيل الزيارة إلى ثاني أو ثالث أيام «العيد» حتّى يحضر الصلاة في بيروت وتقبّل التهاني فتكون مناسبة لإظهار «شعبيته». وفي هذه الرواية التي راحت بعض الروايات المتأخرة تنقلها، أو تنقل ما هو بمثابة كابر عن كابر، تغليط واضح. فإنَّ 13 تمّوز وافق في تلك السنة العاشر من شَوَّال فيما ليلة الميراج يُعْتَقَل بها في 27 رجب أي قبْل ذلك بشهرين وأربعين! وحتى لو كانت «ليلة القدر» (27 رمضان) هي المقصودة، فإنَّه كان يسع الصلح أن يسافر في 26 رمضان لحضور الاحتفال بها في عَمَّان وأن يعود في 29، أي قبْل العيد بيوم أو اثنين، ما دام أنَّ المدة المقررة لزيارته كانت (كما تبين لاحقاً) ثلاثة أيام يعود في رابعها. الواقع إنَّ أن الصلح لم يسافر في ثاني يوم العيد ولا في ثالثه بل في عاشره! ويجوز أن يكون لهذا التأجيل أي سبب لم يعرف يتعلق بالصلح أو بالملك، ويجوز (وهو ما نرجحه) أن يكون السبب اضطراب صحة الصلح، وهو ما جعله يصطحب طبيباً معه في رحلته تلك (ولم يكن هذا مجهوداً منه في أسفار سابقة) إذ كان يخشى، على ما يبدو، أن يعاوده، في عَمَّان، عارض ما كان قد ألم به في بيروت. وليس في الأمر ما يستغرب. فإنَّ نظام الحياة العاصف الذي فرضه رياض الصلح على نفسه أخذ يعرّض صحته، في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته، لنكسات تكررت وظَهَرَتْ أخبارها (أو أخبار بعضها) في الصحف، وكان هذا الأمر نفسه يَسْتَبْعِد، على

الأرجح أيضاً، إقامته على السَّقر قُبِلَ العيد إلى مدينة تُثقل على صغته فيها قيود الصيام فضلاً عن أعباء الزيارة الرسمية.

ليس هذا التطبيق في تأخير رحلة الصلح الأخيرة وعَلَّله تَرْفَ مؤرخين. بل إنَّ ثمة ما يرنكي الفطن أنَّ التأخير المذكور منع الراغبين في قتل رياض الصلح كلَّ ما كان يحتاج إليه إحكام خطتهم وتنفيذها من وقت. فقد استلزم الأمر رواجاً ومجيئاً ما بين دمشق ودرعا وحمّان (وقد يضاف غيرها ممّا تجهل) وإلى تكوين فريق مؤرّع الإقامة بين هذه المدن، وإلى توفير وسائل ورضد أماكن واحتياط لتخفية الجناة أو لتهربهم، إلخ. ولم يكن مضمناً أو مرجحاً، في ظروف تلك الأيام، أن يتيسّر ذلك كلّ في حدود أيام ثلاثة هي المدة المقرّرة لزيارة رياض الصلح لعمّان. فكان يجوز للتحقيق إنَّ في سبب تأجيل الزيارة - إن لم يكن مجرد المرض أو تقاطع الشواغل - وكان يجب للتطبيق في استعمال القنلة والمعيطين بهم للأيام التي سبّقت الجريمة. ولكن التحقيق الذي جرى في اغتيال الصلح كانت نتائجها من النفس والتفاهة بحيث إنَّ وقائع الجريمة نفسها (وهي قد وقعت على مرّاقٍ ومَشَمَع من أناس غير قليلي المعدّ لبثوا أحياء، بعضها وكان يمكن الحصول منهم إلى رواية تامة) بقيت إلى اليوم عُرضة للزيادة والتقصان والتناقض والتلفيق المفروض على الأخص.

وما نُقله عن وقائع الزيارة (قُبِلَ الوصول إلى وقائع الاغتيال) يبدو قليلاً. كان بصحبة رياض الصلح أربعة أشخاص هم مرافقه العسكري الدائم المغض عبد العزيز العرب، وطبيبُه نسيب البربير، ومعدّد شقير رئيس تحرير النداء وبشاره مارون صاحب الرواة. وقد نزل الصلح مع هذه الجماعة ضيفاً على الملك في فندق فيلادلفيا. وقيل يُفد اغتياله إنّه أبى رفضاً لتعريض الحراسة حوله ولكن هذا النوع من الكلام يتعذّر، في الظروف الذي قيل فيه، أن يُقبَل على علاته. وأشار أصحابه إلى صفاء مزاجه وبقائه على مَرَّحه المعتاد في أثناء الرحلة ولكن أشاروا أيضاً إلى نكسه الموت، ولو في مغرض الهزل، أكثر من مرة.

وقد استقبل الملك ضيفه مراراً (ثلاث مرّات، في إحدى الروايات) خلال أيام هذه الرحلة. وجرت بين الرجلين معادئات لم يُفكّن شيء من فحواها، ولكن نُقل عن رياض الصلح، بعد اغتياله، أنّه أفضى بإشارات متفاوتة الوضوح إلى ما دار فيها ثلاث جهات على الأقل: أشركه (في اتّصال هاتفٍ بها) ومعدّد شقير وتوفيق أبي الهسي رئيس وزراء الأردن سابقاً ولاحقاً. والشهادات الثلاث متوافقة إلى حدّ يجعل لطمع فيها أمراً صعباً، ويُسندها أيضاً شتبه جزء من الكلام الذي نُقله للصلح عن الملك بكلام أفضى به هذا الأخير، سرّاً أيضاً، (يكشف عنه بعد زمن طويل) لمؤيد أميركي. وخلاصة الكلام أن الملك أنزكته الشيوخية وأخذَ يشمر بِنُوّ أجله وأنّه قلق على مصير مملكته بفدّه بسبب من حال بكَرهه وولّي عَهده طلال الغاضع للعلاج من داء عصبي ومن حال ولده الثاني نايف غير الكفو لتولي شؤون المملكة، ومن صغّر سنّ حفيده حسين بن طلال

الذي يأتي ثالثاً بين المرشحين المحتملين لتولي العرش بعد مؤسس المملكة. ومع ظهور شيء من الاضطراب في نقل الصيغة التي عرضها الملك لرياض الصلح، بدا أنها تتمثل في تسمية ملك العراق فيصل بن غازي ولياً لعهد المملكة الأردنية. حتى إذا توفي الملك عبد الله تحققت في شخص فيصل وحدة العرشين العراقي والأردني. كان فيصل، في تلك الآونة، على متربة من سن الرشد، وكان لا يزال يتابع دراسته في بريطانيا ويرعاه خاله الجيبي عبد الله بن علي. وليس من نافل القول الإشارة إلى أن الملكة عالية بنت علي، والدة فيصل (وكانت قد توفيت في أواخر سنة 1950) كان لها مقام رفيع في نفس عمها عبد الله، وهو أمر تسلسل أثره في الأردن إلى يومنا هذا.



190 عبد الله ورياض

191 صلح في عمان...



ما قيمة هذا القرض الذي قيل إن عبد الله أفضى به لرياض الصلح وعهد إليه بدور ما في تحصيل قبول له من الجهة العراقية - وهي أول من يتبادر إلى الذهن، طبعاً - وربما من الجهتين المصرية والسعودية أيضاً، وهما جهتان قد يكون إيكال استئناسهما لرياض الصلح أقرب إلى حسن التدبير وأولى بالانتباه من تكليف هذا الأخير مفاوضة الجهة العراقية؟ وما الذي أجاب به رياض الصلح، إن صغت الرواية كلها؟ في كتاب صدر سنة 1962، روى ناصر الدين النشاشيبي، وكان آنذاك متزوجاً من علياء رياض الصلح، أن توفيق أبو الهدي حدثه سنة 1955، بأمر زيارته رياض الصلح في فندقه بعمان وذلك بطلب من هذا الأخير قبيل اغتياله... أخبر الصلح أبو الهدي بأن الملك عهد إليه بالمهمة التي أشرنا إليها تراً. وأضاف أنه قبل التكليف ونصح الملك، إن كان راغباً في إتمام الاتحاد العراقي الأردني، بإعلان تخليه القطعي عن مسعى المصالحة المنفردة لإسرائيل ثم بإيكال رئاسة وزرائه إلى شخصية تعترمها الدول العربية. هذه الشخصية لم تكن - في القول المنسوب إلى رياض الصلح - غير توفيق أبو الهدي نفسه.

يفكس ما كان في حينه (وما أصبح بعد ذلك) معلوماً من الحوادث الجارية في الشرق العربي ومحيطه ضوءاً ساطعاً على كلام الملك عبد الله وعلى جواب رياض الصلح في آن. ويكشف هذا الضوء قاستين جبارتين لناورين عريزي النظير في السياسة، جهد كل منهما لعشر الآخر في دائرة مرماه المختار. وفي كلا الزميين لم يكن لمشروع الاتحاد العراقي الأردني غير



193... 192  
صورة أخيرة لبريكنس  
الصلح في عمان

موقع الوسيلة. فیسعنا التخمين أن آياً من الرجلين لم يكن يجد هذا المشروع مرجح النفاذ، ولا هو أقبل عليه لذاته بالتالي. كانت تحول دون الاتحاد المشار إليه أربعة حوائل كبيرة على الأقل. الأول توزيع المواقع في البيت الهاشمي الذي كان له رأسان كبيران يَخسب كل منهما للآخر كل حساب، وكثت العلاقات بينهما قد تقلبت عَبر السنين، مع بقاء قنر من تجانس المواقف الإجمالي ومن التضامن في وجه الكتلة العربية الأخرى، خصوصاً في ما عَرَض لبول الجامعة العربية وبينها من مناسبات ومواجهات سياسية. هذان الرأسان هما عبد الله وعبد الإله. فهل كان الثاني سَيَقبل بالصفة التي عَرَضها الأول للاتحاد؟ وما الذي كان سيؤول إليه، في هذه الحال، مشروعا الهلال الخصيب وسوريا الكبرى وهما - مع ما يَظهر بينهما من تكامل - تَظهر الصراع المركب الدائر بين العرشين ثم بينهما وبين الكتلة العربية الأخرى على سوريا؟ وفي ما خَصّ رياض الصلح، كثت المودة محفوظة إجمالاً بينه وبين البيت الهاشمي العراقي، وذلك بخلاف حاله مع ملك الأردن. الثاني أن العراق خرج من حرب فلسطين بلا اتفاق هدنة مع إسرائيل. هذا فيما خرج الأرض باتفاق هدنة وبسعي إلى الصلح المنفرد وإلى جعل صيغة التقسيم التي أسسها قرار الأمم المتحدة في سنة 1947 ثم غيّرت خرائطها وملامحها الأمور الواقعة بعد ذلك أمراً مقضياً من الجهتين العربية والإسرائيلية. فكيف كان سيُسوى هذا الاختلاف في حال اتحاد الدولتين (بل أيضاً في حال البدء بمجرد توحيد الجيشين، وهذه فرضية ذكرت)؟ وكيف كانت ستعالج نيول الاتحاد الدولية لهذه الجهة ودة إسرائيل المنتظر عليه؟ الثالث أن القطرين كانا معلقين بركاب بريطانيا العظمى. ولكن موقع هذه العلاقة في كل منهما كان جَـد مختلف عن موقعها في الآخر. ف فيما كثت المملكة الأردنية إذ ذاك بلاداً فقيرة يتعذر عليها القيام بأود جيشها وأجهزتها الأخرى من غير العونة البريطانية، كان العراق بلاداً زاخرة بالطاقات من كل نوع، وكانت نواديه السياسية وشوارعه تضيخ بمطلب الخلاص من القبضة البريطانية. فكيف كان سيعالج الطرفان المتحdan هذا الاختلاف بينهما وأي موقف كانت ستقفه بريطانيا من مشروع الاتحاد؟ الرابع هو الميزان المنسوب بين الكتلتين العربيتين المشار إليهما، وهو ميزان كان من شأن الاتحاد أن يَدْخِل إليه الغلل فيهند الأرجعية المصرية العامة ويَسْتنفر

العنصر السعودي من نهضة هاشمية جديدة، وضع مصر سوريا المضطربة (ومن ورائها لبنان) على محك خشن. وهذا مع العلم بأن كلاً من هذه العناصر أو المواقع له بُعد دولي؛ البريطاني المتشبث في الحالة المصرية والأميركي المستقر في الحالة السعودية والتعتمد الطرف (أي البريطاني) للهند والأميركي المستجّد والفرنسي الساعي للعودة في الحالة السورية. فكيف كان سيسع الملك عبد الله أن يُنفذ بمشروعه من جبال العذر والعداء هذه بمعونة رياض الصلح أو بغيرها؟

طلب رياض الصلح من الملك ما رآه شرطاً لا للنجاح في مهمته، على الأرجح، بل لمنعها فرصة للإفلاق. وكان طلبه مصوباً إلى موضع العقدة من العوامل البينة أعلاه. الطلب كان أشبه بمقض (للعقدة) في شفرتين: الخروج النهائي من مفاوضات الصلح المنفرد مع إسرائيل، وإخراج سمير الرفاعي من رئاسة الوزراء ليحل محله توفيق أبو الهدي. كان الملك عبد الله نفسه قد قال لوكيل ناظر الخارجية الأميركي مالك غي، في آذار من العام نفسه، إن الإسرائيليين «إن لم يجدوا في أنفسهم القابلية للتوصل إلى اتفاق مع رئيس الوزراء الحاضر سمير باشا الرفاعي المعروف جيداً بسوقفه المعتدل والمتعقل فإنه [أي الملك] لا يرى احتمالاً للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق في المستقبل المنظور». وأهم من ذلك أن الملك كان قد شكّا للعضو الأميركي في لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين هاملتون فيشر، قبل أسابيع ثلاثة من مقتله، ما شكاه لرياض الصلح: همّته ومشكلة خلافته. ولكنه لم يخلص من هذه الشكوى إلى وضع الاتحاد العراقي الأردني على المائدة. وإنما خلس منها إلى شكوى أخرى هي الشكوى من عزوف الجانب الإسرائيلي عن أي تنازل يُعتدّ به، يقتضيه مهراً للصلح المنفرد مع الأردن، والشكوى أيضاً من قلة الناصر العربي للملك في المجاذبة الدائرة بينه وبين الحكومة الإسرائيلية.

وذلك أن التصلب الإسرائيلي كان هو موضع التزم الملكي الفعلي. كان مراد الملك أن يتوصل إلى ما يمكن تقديمه للعرب والفلسطينيين على أنه الحل الأمثل متاح للمسالمة الفلسطينية. وهذا هدف كان يقتضي أن تسلم إسرائيل بحل وسط لشكل اللاجئين وأن تُسّرل للملك - بعد القبول بصيغة وسط أيضاً - عن مناطق احتلتها من القسم المقّر للعرب في فلسطين، فيضمّ هذه المناطق إلى ما تحت يده من ضفة الأردن الغربية ويؤمّ صلعاً يسه أن يدافع عنه أمام الفلسطينيين والعرب. فهل كان الملك قد أصبح مستعداً في تموز لتترك السعي إلى مغنم من إسرائيل لم يكن يبدو مرجح التحصيل، والالتفات إلى أفق آخر هو الاتحاد العراقي الأردني، وقد بدا أن إدارة الظهور لإسرائيل بادرة لا محيص عنها لافتتاح السعي إليه؟ هل سلم الملك لرياض الصلح بوجاهة مطلبه؟ لم يُنقل شيء عن رياض الصلح ولا عن الملك بهذا المعنى. ولكن الأرجح أن مشروع اتحاد الدولتين (أو العيشين) برّمته لم يكن غير مناورة شاء منها عبد الله أن يُنعش، بالضغط والتهويل، أزعجية إسرائيل المتجددة. وكان معنى ما طلبه رياض الصلح أن مشروع الملك، إن لم يكن مناورة فإن له مهراً لا بد أن



يُعرَضُ يادى ذي بدء على العراقيين وعلى الفلسطينيين وسائر العرب. اغتيال رياض الصلح غداة هذه الأحاديث مع الملك. وبعد اغتياله بأربعة أيام، اغتيل الملك عبد الله وهو داخل إلى المسجد الأقصى. وقد دُكر لاحقاً أن الملك عرض على الصلح أن يزور القدس بصحبته ويظهر بعد ذلك إلى بيروت من مطار قلنديا، ولكن الصلح تبنّك بموعده عودته. وقد وصل عبد الله إلى القدس عشية اغتياله وهو على موعد الفداء مع مفاوضيه الإسرائيليين فكان أنه لم يُنكر موعده.

بعد اغتيال عبد الله، اعتلى العرش بكُره طلال الذي عاد من سويسرا حيث كان يُعالج. ولم تُحل دون هذه الخلافة حوائل يتعنّز تغطّيها ولا دبّت الفوضى. وكان أول ما فعله طلال (أو أخوه نايف، الوصي على عرشه، بالأحرى) قبول استقالة الرفاعي، وسعيه أبو الهدى إلى تأليف الحكومة. قطع أبو الهدى مفاوضات الصلح المنفرد مع إسرائيل ونبذ مشروع سوريا الكبرى. غير أنه أغلق الباب أيضاً في وجه الاتحاد مع العراق. وكان هذا الاتحاد قد بدا ليهلة، في أثناء الانتقال القلق من عهد عبد الله إلى عهد طلال، وكأنه خطّ من أخطار عثة (إسرائيلية وسورية وفلسطينية) لم تلبث أن نجت منها المملكة الأردنية. فبين دون ملكه المؤسس، بدا الأردن فجأة أشبه بأرض معلقة المصير قد يُقدّم العراق على ضمّها منه بملء قد ينشأ اتّحاد بينها وبين الدولة العراقية. على أن الأخطار الآتية الذكر أبطل بعضها بعضاً. وكانت اليد البريطانية (ومعها الأميركية) لا تزال لها قوّة توجيه أو ضغط فاعلة في الدولتين. وقد انتهت الدولتان العظميان، بعد ترجع بريطاني أقلق كثيرين، إلى القطع بأفضلية المحافظة على الحدود القائمة بين دول المشرق. وكانت يد إسرائيل مغلوطة نسبياً ببطأة نزاعين تصدّرا مسرح الشرق الأدنى في تلك الآونة: أولهما المواجهة التي بدأتها إسرائيل مع سوريا، بما أطلقته من أشغال استصلاح في أراضي المنطقة المجردة من السلاح وفي مجرى نهر الأردن، وثانيهما المواجهة التي احتدمت، في تلك المنة نفسها، بين مصر وإسرائيل لتقييد الأولى حركة مرور السفن والسلع من إسرائيل وإليها عبر قناة السويس وخليج العقبة. وكان تفجّر المواجهة مع إسرائيل ومعه ضعف الجيش السوري والأزمة المفتوحة بين ضباطه النافذين، وفي مقدمهم أديب الشيشكلي، والأحزاب الرئسية في البلاد، يقبض اليد السورية أيضاً عن الغامرة بتدخّل عسكري في الأردن.

#### ج. 130 جريمة مشهودة، وقائع تائهة

تناوّل رياض الصلح وأصحابه غداهم الأخير في عمان، بعد ظهّر الإثنين، السادس عشر من تموز، وذلك إلى مائدة إلياس المعشر في نادي عمان. وكان مقرراً أن يسافر رياض الصلح وسمير الرفاعي إلى بيروت في وقت واحد ولكن في طائرتين: الأولى في الطائرة الملكية والثاني في طائرة أخرى. على أن رياض الصلح رغب في تأخير سفره إلى ما بعد إقلاع طائرة الرفاعي بنصف ساعة، وأبلغ ذلك إلى خالد شهاب وزير لبنان المُفوض في

عنان، طالباً إليه أن يسبقه إلى المطار لتوديع الرفاعي. دُكر أيضاً أن الصلح - بعدما عدل ساعة سفره - سأل فرحان الشبيلات الذي كان يُفترض أن يذع الرئيسين معاً باسم الملك ألا يتجشّم عناء العودة من المطار لمرافقته إليه بعد أن يذع الرفاعي. وهذا - إن صح - يفسر خلق الموكب الذي انطلق برياض الصلح إلى المطار من أي ممثل للملك. وأمّا الداعي الذي دعا الصلح إلى طلب التعميل المشار إليه فالتخمين الأرجح أنه رغبته في تجنّب الاستقبال الحكومي الذي كان سيجري للرفاعي في مطار بيروت وحِفْظ المسافة بين مستقبله الرفاعي الرسميين ومستقبله هو.

لاحقاً قيلَ إن سيارة الهندسين الرئيتية اللون التي ضمت قَتلة رياض الصلح كانت منتظرة أمام نادي عنان. وفي الثالثة والنصف، توجه رياض الصلح ورفاقه إلى فندق فيلادلفيا ليأخذوا أمتعتهم. وعند خروج الصلح من الفندق تقدم منه رجل كان عند الباب محيياً. رَفَع الصلح نظارتيه القاتميتين عن عينيه وبدا أنه لم يَعرِف الرجل الذي سمعه بعض الشهود يُذكر للصلح أنه لبناني. ردّ هذا الأخير تحية الرجل على نحو «عاديّ» وأكمل طريقه. لاحقاً، عند معاينة اثنين من الجناة قَتلاً أو عند تعميل صُور لهما، قال بشارة مارون إنّ هذا الشاب هو ميخائيل النيك وهو من التقت روايات مختلفة المشارب على القول إنّهُ هو الذي أطلق النار على رياض الصلح. ولكن نسب البربر الذي شاهد القاتل عن قُرب، انفرد بالعزم بأن الرَّجُل الذي ظهَر في الفندق هو معتمد أنيب الصلاحي وبأنهُ هو الذي قَتَلَ رياض الصلح.

في الرابعة إلا ربعاً، انطلق الموكب من فندق فيلادلفيا المجاور للمدرج الروماني في أسفل جبل القلعة نحو المطار الواقع إلى الشرق من المدينة. من كان في هذا الموكب المؤكّد أن رياض الصلح كان في المقعد الخلفي الأيمن من السيارة الملكية وجلس إلى يساره الطبيب نسيب البربر. وإلى جانب السائق، جلس الضابط الأرميني الرئيس معتمد علي بكري بك، المكلف مرافقة الصلح طوال زيارته. وفي سيارة ثانية تبعت السيارة الملكية، جلس في المقعد الخلفي معتمد شفيق وبشاره مارون، وجلس بجانب السائق مرافق الصلح اللبناني عبد العزيز العرب. في ما عدا ذلك، يسد الروايات المتعاقبة ثَقُص وإبهام جسيمان. هل كانت تشيع السيارتين سيارة حراسة فيها جنود؟ توحى بهذا مانجريات المطاردة التي تلت فِعل الاغتيال وإن تكن بعض الروايات تشير إلى سيارة جيب عسكرية وبعضها إلى ثلاث وبعضها لا ينكر غير الدراجين. فهل سبق السيارتين المفتيتين درّاج واحد (أو اثنان) لمجرّد تسهيل المرور؟ أم كان هناك درّاجون آخرون يتولّون المواكبة والحراسة أو جانباً منهما؟ تباينت الأجوبة عن هذا السؤال (من غير أن يطرح بالضرورة) وتُنسب إلى عبد العزيز العرب وإلى نسيب البربر قولهما إن الموكب كان خلوّاً من أي عنصر عسكري أرميني باستثناء بكري بك. بعد الحثّ بساعات أربع، دَكرت الحكومة اللبنانية، في بيانها الأول المُحكّم السيلك لغبر الاغتيال ووقائعه (وقد بثته الإذاعة اللبنانية)، أن سيارة القَتلة «اخترقت نطاق الحرس» فماذا كانت عناصر تلك النطاق وصورته، إن هو وُجد؟ وذكرَت الصحف أن «جنوداً» لاحقوا القتلة

مع عبد العزيز العرب وبكري بك فكلم كان عددهم؟ وأين كان موقعهم من المركب؟ قيل إنهم كانوا عناصر في مخفر ملحق بمستشفى قريب، وقيل إنهم كانوا عابرين لا غير. يُخَيَّرُ القميصُ والثوبُ، بل للتضارب، هذه الملامح وغيرها من صورة الحدث في ما نُقِلَ إلى أيدينا من روايات له.

كان مطار عمان القديم (مطار مازكا وهو لا يزال عاملاً) قريباً من المدينة وقريباً أيضاً من محطة السكّة الحديدية في شرقها. فلم تُنصِفْ دقائق على إقلاع مركب رياض الصلح حتّى وُصِلَ إلى المحطّة فاضطرّ إلى الإبطاء، على ما ذكره، عند مغزق هناك أو لتقاطع السكّة الحديدية وطريق المطار. وفي هذه اللحظات زادت سيّارة الهدسون التي كانت تُتبع المركب من سرعتها وتجاوزت السيّارة التي كانت تقل مرافقي الصلح اللبنانيين. استفسر الأمرُ عبد العزيز العرب فدعا السائق إلى الإسراع وتوسّع الهدسون من الفصل بين سيّارة المرافقين وسيّارة الصلح. وقد كانت سيّارة المرافقين على وشك أن تُنترك الهدسون حين حاذت هذه الأخيرة سيّارة الصلح وامتنعت من المقعد المجاور للسائق فيها بدّ تَطْلُقُ النار من مستس...

لاحقاً عابن كامل مرّوة هذا البُطْر من الطريق الذي شهد الاغتيال. فذكر أنّ أصلاً كانت جارية لتوسيع الطريق أَكَلَتْ جانباً من التلة المحاذية فجعل محلّه لسان ترابيّ مسوّج يسائر الطريق الممتدة مسافة ما تعود الطريق بِمَتْنِهَا إلى عرضها السابق. على هذا اللسان تمكّنت سيّارة الجناة من محذاة سيّارة الصلح وتنفيذ الاغتيال. لاحقاً أيضاً ذكر نسيب البربر أنّ شاهدَ الجاني وهو يُطْلُقُ النار، وأحسّ بجسم ثقيل يمس ظهره فطلب إلى الصلح أن يلقي بنفسه في قاع السيّارة لأنّ النار تُطْلُقُ عليها. ولكنّ الصلح قال له إنّه يريد أن يرى من يطلق النار. قال هنا وأصيب إصبعين متلاحقتين في قلبه وفكّه. لاحقاً ترجعت الأقوال في عدد الرصاصات التي أصابت الصلح بين اثنتين وأربع...

لم يلبث السائق أن أوقف سيّارة الصلح مضطراً لأنّ الهدسون رَحِمَتْهَا في الوضع الذي تعود فيه الطريق ضيقة وتزلّ من السيّارة بكري بك مستجداً، ولا تعرف من التصرف الفوري لسيّارة رفاق الصلح سوى أنّها توقفت أيضاً لينزل منها معدّد شقير فيما بقي فيها ماريون والعرب. بعد ذلك انطلق سائق هذه السيّارة ومعهم العرب وبكري بك في أثر الهدسون التي واصلت سيرها بأقصى سرعة. لاحقاً، أي حال شيوع الخبر، انفردت إذاعة إسرائيل بالقول إنّ القاتلين قُتِلَا من سيّارة الهدسون يُطْلُقُ النيك الرصاص على الصلح عن بُعد متر واحد، بعدما توقفت سيّارته، قائلاً له: «خذها يا رياض!» ولتُطْلُقُ الصلاحي رصاصاً على السيّارة أيضاً. وفي صباح اليوم التالي، صدرت الجيل العميد جريدة العرب السوري القوميّة في دمشق، زاعمة أنّ النيك قال لرياض الصلح وهو يُطْلُقُ عليه النار: «خذها من يد سعادة!». ولم يكن سائق الهدسون إسبيرو وديع موسى - بحسب الرواية السورية القوميّة لوفائع هربه - قد وُصِلَ في تلك الليلة إلى دمشق ولا إلى أي إنسيّ يَسَعُهُ أن يُنْقَلَ إليه ما فَعَلَ أو شاهدَ أو سَمِعَ، لنفتي بأنّه مَصْدَرُ هذه الرواية.

كان نسيب البربير الذي مَرَّت الرصاصَةُ سُرَّتُهُ وَمَسَّعَتْ ظَهْرَهُ مَسْحاً قَدِ عَالَيْنَ رِياض الصلح وهو يتلَقَّى الرصاص فتغورُ نظره عينيه ويحني رأسه وتند منه شهقة ألم. وكان لا يزال في المصاب رَتَقٌ حين دَخَلَ شقير السيارة ولكنَّ الطبيب بدا يائساً من إسعاف المصاب وصرح لشقير بأنَّ الأمرَ قَضِي. وقد انطلقت السيارة برُكَّابها هؤلاء إلى المستشفى الإيطالي فيما كان قد غامر بها بكري بك ليشارك في مطاردة العنابة. وكان قد مضى على إصابة الصلح نَعْوٍ من عَشْر دقائق حين فَارَقَ الحياةَ ورأسه مُسَنَّدٌ إلى كتف معبد شقير في السيارة، قَبْلَ أَنْ تَذَرَكَ هذه الأخيرة المستشفى. لاحقاً قيل إنَّ الْمُخْتَضِرَ لم يَفْهَ بِأَيَّةِ كَلِمَةٍ في هذه الدقائق، وقيل أيضاً إنَّ البربير سَمِعَهُ يَتَمَتَّتُ كلاماً قرأناً وإنَّه قال له «سَلِّم لي...» ولم يتمكَّن من تسمية من أُرْسِلَ إِلَيْهِ (أو إليهم) هذا السلام الأخير.

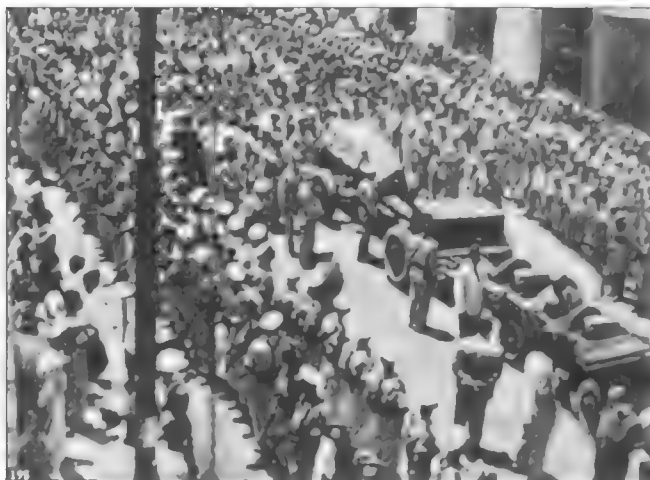
طاردت سيارة المرافقين ومن كان في المكعب أو حضر إلى الموقع من العسكريين سيارة العنابة. وما لبثت هذه أن دَخَلَتْ في طريق فرعي ضيق فتبعها المطاردون. على أنها اضطرت إلى التوقف لظهور عقبة أمامها جعلت الطريق غير سالك واضطر ركابها الثلاثة إلى النزول منها وهم يَلْقَون النازِ معاولين ألقاء الرصاص بأشجار الجوار وقتلواته ومواصلة الهرب. وكان أول من أصيب منهم مغايل البليك الذي بلغه عبد العزيز العرب إطلاق النار فأصيب هذا الأخير في رِجْلِهِ وأصيب البليك إصابة قاتلة. وأما معبد أبيب الصلاحي فأطلق النار على صدره عندما حوَّج ولكن لم يَكُنْ نَفْلُهُ إلى المستشفى العسكري حيناً. وفي رواية حربية للحوادث أنه صعد من التخدير في الليل فنزع الضماد عن جُرْحِهِ وفَتَحَهُ فنزف حتى مات. يَفْتَرِضُ ذلك أنَّ أحداً لم يكن يسهر (في المستشفى العسكري) على جريح موقوف بهذه الأهمية ثم إسعافه من محاولة انتحار. وهذا عنصرٌ من عناصر كثيرة انفردت بها رواية الحزب (أو روايات أعضائه، بالأحرى) لِلْحَدَثِ كَلَهُ ولم يَلْجِئْهَا مَصْنُوعٌ آخر.

وأما سائِقُ الهندسون إسبيرو وبيع فغاب عن أنظار المطاردين وحوصرت المنطقة لاحقاً وفُتِّشَتْ وَفُتِّشَ غيرها وأقيمت حواجز وسُيِّرَتْ دوريات لتعقبه على الطرق ولكن لم يُعْثَرْ له على أثر. لاحقاً ذكر معبدون لرياض الصلح أن السائق التَّجَا إلى مُجْتَمَعٍ عسكري بريطاني في الجوار ثم جرى تهيئته إلى البرازيل عبر إسرائيل. ولكنَّ هذه الرواية لم تُقَدِّ بِأَيَّةِ بَيِّنَةٍ. وفي سنة 2005، عاد المعامي السوري بشير موصلي، وهو من رفاق أنطون سعادة في الحوادث التي أَفْضَتْ إلى إعدامه، إلى مسألة إسبيرو وبيع هذه فعزَّز رواية الحزب بعناصر لم تكن منشورة. ومع أنَّ موصلي يريد من قارئه أن يهضم تخليطاً في وقائع الإغتيال وما تلاه أَغْتَرَّ حُضْماً من الأرنب الذي يقول موصلي إنَّ إسبيرو وبيع أَكْثَلَهُ ذَيْباً في أثناء هَرَبِهِ سِيراً على قدميه من عَمَّانَ إلى الزرقاء فالحمود السورية... فإنَّ في روايته ما يستوقف: إذ هو يستوي البيت الذي قصده السائق الفار بعد أن «اصطَحَبَتْهُ» «دورية» من الجيش الشامي (...) إلى «دعا» ويسمى أشخاصاً نَقَلُوهُ من «دعا إلى دمشق ويسمى المنزل الذي حلَّ فيه في المدينة، وهو منزل فاروق نصار رئيس تحرير البناء، جريدة الحزب [بعد حين] ومراسل وكالة أسوشيتد برس. ويُستفاد من كلامه أن وبيع «سافر بجواز

سوري وباسم مُستعارٍ إلى البرازيل» ليُنْضِي فيها بقية عمره أي نحواً من ثلاثين سنة...

لَمْ تُقْتَمِ ملامحُ الجَنَائَةِ الأُولَيَّةِ أَنْ جُلِّيتَ فِي الصَّحْفِ. حَصَلَ نَوْعٌ مِنَ التَّسْلِيمِ بِأَنْ ثَلَاثَتَهُمْ سَوْرَتُونَ قَبِيحَتُونَ وَإِنْ يَكُنُ التَّحْقِيقُ لَمْ يَتَوَسَّلْ - عَلَى مَا بَدَأَ - إِلَيَّ مَا يُوَقِّدُ هَذِهِ الصَّفْحَةَ فِي حَالَةِ إِسْبِيرو وَدِيغ، وَهَذَا يَزِيدُ إِفْلَاتَ الْآخِرِ مِنَ التَّحْقِيقِ خَطَرًا عَلَى خَطَرِ. الْمَذْكُورِ أَرْمَنِي الْجَنَسِيَّةِ، لِبَنَاتِي الْأَصْلَ، وَكَانَ سَائِقًا مُجَمِّعًا عَلَى خُطِّ دِمَشْقِ عَمَانَ. وَمِيخَائِيلِ الدِيكِ (الْمَعْرُوفِ بِمِيخَائِيلِ) لِبَنَاتِي مِنْ مِينَاءِ طَرَابُلُسَ، أَهْلُهُ مَقِيمُونَ فِي طَرَابُلُسَ، إِذْ ذَلِكَ، مِنْ نَحْوِ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَكَانَ خُفِيًّا ثُمَّ عَرِيفًا فِي الْجُمْهُورِ اللَّبْنَانِيِّ السُّورِيِّ فَفُصِّلَ مِنْ وَظِيفَتِهِ فِي مَطْلَعِ الْأَرْمِينِيَّاتِ لِنَقَاضِيهِ رَشْوَةً زَهِيدَةً. وَهُوَ قَدْ اسْتَقَرَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي دَرْعَا وَاشْتَرَكَ فِي الْهَجُومِ عَلَى قَلْعَتِهَا الَّتِي كَفَتِ قُوَّاتُ الدَّوْلَةِ الْمُنْتَدِبَةِ تَعْسُكِرَ فِيهَا سَنَةً 1945، وَفِيْنِ مَقْعَى الْبَلَدِيَّةِ فِي الْبَلَدَةِ. وَكَانَ الدِيكُ مَتَرَجِّجًا مِنْ شَقِيْقِيَّةِ مَسْئُولِ بَارز (سِيَرْدَادِ بَرُوزَا) فِي الْمَقْبَلِ مِنَ السَّنِينَ) فِي الْحَرْبِ السُّورِيِّ الْقَوَمِيِّ هُوَ إِلْيَاسُ جَرَجِي قَنْبِرُوحَ. وَفِي وَقْعِ الْقَرْجِ فِي الشَّصْرِ بَقَعَتْ شَيْءٌ مِنَ الْبُشْرِ وَاقْتُلَ كَأَهْلُهُ الْكُتُبِينَ، فَأُرْسِلَ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ إِلَى أَهْلِهِ فِي طَرَابُلُسَ قَبْلَ الْوَقْعَةِ الْاِشْتِيَالِ بِأَشْهُرٍ. وَأَوْحَى بِمَعْزُ رِفَاقِهِ فِي دَرْعَا لِمُرَاسِلِ الْحَيَاةِ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الرَّمَاةِ الْمَهَرَّةِ وَهُوَ مَا يَجْكُدُهُ بِشِيرِ مَوْصَلِي، فِي كَلَامِهِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، مُضِيًّا مَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ (أَيُّ الدِيكِ) كَانَ، بَقَعَتْ إِعْدَامُ أَنْطُونِ سَعَادَةٍ، شَدِيدَ الْغَمِّ لِبَقَاءِ رِيَاضِ الصَّلَحِ عَلَى قَبْدِ الْحَيَاةِ. الصَّلَاحِي - أَخِيرًا - مِنْ حَيَاةٍ، وَهُوَ ابْنُ بَيْتٍ بَارزٍ فِيهَا وَقَدْ حَصَلَ تَعْلِيمًا غَيْرَ يَسِيرٍ بَيْنَ حَيَاةٍ وَالْقُدْسِ وَدَخَلَ الْمَدْرَسَةَ الْعَرَبِيَّةَ بِبَغْدَادَ. خَدَّمَ فِي الْجَيْشِ الْبَرِيْطَانِيِّ بَيْنَ فِلَسْطِينَ وَالْعِرَاقِ وَاعْتُقِلَ فِي أَثْنَاءِ حَرَكَةِ رَشِيدِ عَالِي الْكِيلَانِيِّ سَنَةَ 1941. وَكَانَ صِلَاحُ الْبَيْتِ الصَّبَاغِ أَحَدَ أَرْكَانِ «الرَّبْعِ الذَّهَبِيِّ» فِي حَرَكَةِ الْكِيلَانِيِّ ابْنِ عَمَّتِهِ، وَهُوَ مَا يَنْشِئُ صِلَةً بَعِيدَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَيِّدٍ لِأَنَّ الصَّبَاغَ كَانَ صَيِّدًا وَفِي الْأَصْلِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ. وَقَدْ أَفْرَجَ عَنِ الصَّلَاحِيِّ فِي سَنَةِ 1943 وَالتَّحَقَّقَ فِي وَقْتٍ مَا بَعْدَ ذَلِكَ بِالْجَيْشِ الْأَرْمَنِيِّ وَانْتَسَبَ إِلَى الْحَرْبِ السُّورِيِّ الْقَوَمِيِّ وَقَاتَلَ فِي فِلَسْطِينَ. وَكَانَ بِرُتْبَةِ رَقِيبٍ (وَيْسَادِي بِدَ الْجَاوِيْشِ) فِي الْجَيْشِ وَلَكِنَّهُ تَوَلَّى، بِحَسَبِ الْحَيَاةِ، «وِظِيْفَةً وَكِيْلَ بِالْمَكْتَبِ السِّيَاسِيِّ» الْمَتَابِعِ لِقِيَادَةِ الْجَيْشِ فِي عَمَّانَ. أَيْ أَنَّ فِي سِيرَتِهِ مَا يَسْتَوْقِفُ كَثِيرًا وَلَكِنَّ مَوْتَهُ طَمَسَ كُلَّ صِلَةٍ يَجُوزُ تَقْدِيرُهَا بَيْنَ اشْتِرَاكِهِ فِي اغْتِيَالِ رِيَاضِ الصَّلَحِ وَهَذَا النِّسِيْجِ الْمَلْتَقِيسِ الْمَعْدُوكِ مِنْ خِيْطِ سِيرَتِهِ.

خَاطَرَ الْمَلِكَ عَبْدِ اللَّهِ رَئِيسَ الْجُمْهُورِيَّةِ اللَّبْنَانِيَّةِ لِيُنْضِي إِلَيْهِ رِيَاضُ الصَّلَحِ، بَعْدَ سَاعَةٍ مِنْ اغْتِيَالِهِ تَقْرِيْبًا. وَبَاتَرُ الرِّئِيسُ إِلَى اسْتِدْعَاءِ سَامِي الصَّلَحِ مِنْ ظَهْرِ الشُّبُرِ إِلَى عَالِيهِ لِيَطْلُبَ إِلَيْهِ إِبْلَاحَ فَائِزَةِ الصَّلَحِ وَبَنَاتِهَا النَّبَا. وَكَانَتْ هَذِهِ الْآخِرَةُ فِي بَيْرُوتَ مُنْتَظِرَةً زَوْجَهَا، فَبَلَغَهَا النَّبَا هُنَاكَ. وَلَكَرَ أَنَّ مَفْتِيَّ الْجُمْهُورِيَّةِ هُوَ الَّذِي نَقَّلَهُ إِلَيْهَا، فَعَادَتْ إِلَى بَنَاتِهَا فِي عَالِيهِ ثُمَّ نَزَلَتْ مَعَهُنَّ إِلَى بَيْتِهَا فِي بَيْرُوتَ. وَكَانَتْ فَائِزَةُ الصَّلَحِ قَدْ شَكَّتْ ارْتِفَاعَ السُّكْرِ مِنْذُ مَعَاوِلَةِ اغْتِيَالِ زَوْجِهَا فِي الْعَامِ السَّابِقِ فَزَادَتْ صَدْمَةُ مَقْتَلِهِ حَالَهَا سُوءًا وَأَعْجَبَتْهَا عَنْ الْمَشْيِ تَقْرِيْبًا فِي الْآيَّامِ التَّالِيَةِ، وَهِيَ إِذْ ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الْأَرْبَعِينَاتِ مِنْ عَمْرِهَا. وَكَانَتْ عَلِيَاءَ، كَبْرَى بَنَاتِ رِيَاضِ الصَّلَحِ، فِي الْإِسْكَندَرِيَّةِ تَتَابِعُ دِرَاسَتَهَا فِي





١٩٤١ بنات ولفس الصلح للكنوزات مع سلمي  
الصلح واليهما القباقي والشموي والأحمد  
وحيداه في أثناء المراسم  
١٩٦٠-١٩٦١ من جنزلة ولفس الصلح

كثيرة فكتوريا، فنعى إليها قنصل لبنان والدّها وأمن سَفَرها في اليوم التالي إلى بيروت. وقبل أنْها كانت قد خابِرت القنصل من جهتها، قبلَ حَدَثِ الاغتيال بيوم، لتروي له أنّها أبصرت في المنام والدّها على فراش الموت وتلخّ عليه في مغابرة عمّان ليُطنّنها إلى حال والدّها. وهو ما قتله القنصل الذي أخبر، بَعْدَ ذلك - على ما قيل - بما سَمِعَهُ منها. وفي هذا كلّهُ ما يشير إلى تشاؤم العائلة بهذه الرحلة إلى عمّان، فضلاً عن توجّس رياض الصلح نفسه منها.

وصَلَت طائرة سَير الرفاعي في نحو الخامسة والنصف إلى مطار بيروت (بدر حسن) فسأله من كانوا قد حضروا لاستقبال رياض الصلح عن هذا الأخير، فقال إنّهُ على مَن الطائرة التالية ولن يتأخّر وصوله. على أنّ طائرة الصلح لم تظهر فأتصلت إدارة المطار بمطار عمّان مستطلعة موعده وصولها، وكانت طائرة الصلح أيضاً قد سألت عن الطائرة. عَلِمَت الإدارة بما جرى في عمّان ولكنها كَتَمَت الخبرَ واكتفت بالقول إنّ الرحلة التَّيَت فأنصرف المستقبلون.

#### ١٣١٠٢ الخَبَرُ في بيروت

عَلِمَت الإذاعة اللبنانية برامجهما ولم تَدْعِ الخَبَرَ (ولا أذاعته محطة الإذاعة الأردنية في القدس) إلا في الثامنة مساءً. ولكن الخَبَر كان قد وَصَلَ إلى عواصم أخرى وشاع في بيروت قَبْلَ هذا الوقت. وعلى الفور تقريباً، تَكَثَّفَت تظاهرات يَبُو أنّها بدأت من الساحة المعروفة اليوم باسم رياض الصلح، وراحت تُكَبِّرُ شيئاً فشيئاً لتتسع هاججة في شوارع بيروت «البلدة» وساحاتها مرندة صيحاتِ العرن والفضب، وجاهرة بالدعوة إلى الإقفال العام ووقف الحركة الجارية في المدينة. وكانت هذه الدعوة تستجاب فأفُلَّت كُور السينما ومحلات اللّهُو والمتاجر، ولكنّ من تلكا في الإقفال حُطِّمَت وأجهة محلّه. وكان لوسائل النقل العام نصيب من هذا الأذى فقلّبت حافلات للتراساوي وحُطِّمَت سيارات بينها واحدة أردنية. ومن باب إدريس وساحة البرج ومن البسطة ورأس النبع تَوَغَّل متظاهرون إلى حيّ الجُمَيْرَة واليسوعية وإلى طريق الشام وحيّ الناصرة، من جهة، وإلى وادي أبو جميل من الجهة الأخرى. وفي حيّ اليسوعية، تجاوز العنف حدّ التخريب فسقط قتيل هو خليل إسكندر شكري وجرح أخواه. وقيل إنّ الإخوة كانوا يُنْجِدُون جارا لهم تعرّض محلّه للآذى، وقيل إنّهم كانوا يدافعون عن محلّهم. ولم يكن لهذا العنف، في صورته الأولى، وجهة طائفية فكان في الجرحى المسيحيين والمسلم ونال الآذى محلات هؤلاء وأولئك وسياراتهم. ولكنّ التوجُّل إلى الأحياء الشرقية العائفة بالأسواق التجارية وسقوط القتيل أنذرا برء فعل في تلك الأحياء، فلاح شبح الفتنة الطائفية غَيَّرَ بعيد، وكان رئيس الجمهورية قد طُلِّبَ إلى رئيس الحكومة عُقِدَ مجلس وزاري لمواجهة الحَتِّثِ فالتأم المجلس في السراي سبع ساعات وقَعَ بقرى الأمن ثمّ بالعيش إلى الشوارع لردّع التخريب. على أنّ الموجة تجددت صباح الثلاثاء



متفردة نوعاً مناء الحصن وحى الرينة، وتخللها هذه المرة دخول فنادق من بينها النورماندي والسان جورج والإيمان في زجاجها وأثاثها تحطيماً. وأخذ دافع النهب يظهر في تضاعف الموجة فكان السان جورج، فضلاً عما ناله من تغريب جسيم، ضحية لسرقية كبيرة أفرغت خزنته.

كان رياض الصلح محباً للقبضات يُقرّبهم إليه. فكان أن وثيقة فرنسية - سبق ذكرها - ترقى إلى أواسط الثلاثينات سجلت في خاتمه عدداً من قبضات بيروت لم يكن يتوفر مثله لأي زعيم بيروتى. وكان هؤلاء يخوضون في إضرابات وحركات احتجاج كثيرة ما امتدحت صبر السلطة المنتدبة. ولا حظ تقى الدين الصلح، بقدر مقتل ابن عمه بسنين كثيرة، أن وقعة التمثال الذي نصب لرياض الصلح في ساحته (وهو منقول عن صورة) إنما هي وقعة قبضات كان الزعيم الأليف لبيروت ولكن عربية غيرها عالمياً الأصوب لرعاية «شعبية»، في أيامه، من غير هؤلاء الذين كانت بأيديهم مفاتيح الأحياء والأسواق، أي مفاتيح المدينة بالنتيجة. وكانت النهار، في أيام حكمه ونوازلها له، تُنشر صورته مع «الشباب الهمام» يستقبله أو يودعه في المطار ويأمله طبع القليل على الوجبات، على أن للقبضات، مع ترسُلهم بالعنف ولجودهم - المقتصد عادة - إليه، ومع أن القانون لم يكن له محل الصدارة في قلوبهم ولا كان مؤمناً دائماً على مصادر رفهم، كان يغلب أن يَحْمِلَهُم توجيه الحاكم على ضبط العنف (ناهيك بمجرد الاحتجاج) في الأحياء، عامته وخاصه، وعلى معاونة أولى الأمر في مصادرة مصادره وفي تداركه عند ظهور أسبابه، لا على ترك حبله على غاربه. وأما الذي جرى في بيروت مساء السادس عشر وصباح السابع عشر من تموز فلم يكن لرياض الصلح يد فيه ولا كان يوحي من مثاله وقنوته. وإنما كان معناه، بخلاف ذلك، أن رياض الصلح قد مات.

## ٢٠١٣ موكب استقبال وموكب وداع

رأى الملك عبد الله، في أول الأمر، أن يتم تسفير الجثمان إلى بيروت مساء يوم الاغتيال. ولكن الوقت الذي استغرقته الإجراءات والمراسم حال دون ذلك. كان المساء قد هبط وبات إفلاخ الطائرة متعذراً من مطار لم يكن مخرجاً مضاً. عليه حمل النعش إلى النيوان اللكني يرافقه الملك مُضِيع في الصحن ملفوفاً بالعلمين اللبناني والأردني، وسهر حوله كبار رجال الدولة وضباط من الجيش ومقرنوني. وفي الصباح الباكر تقدم الملك الصلح على العنارة وسحبها، بقدر كلمة حاسمة النبرة قالها في التفقيد وفي الجريمة، ليوذعها في المطار.

كان العبداء قد أعلن لأيام في بيروت وفي عتبان وفي جامعة الدول العربية، وتقرر أن يجري للتفقيد تشييع رسمي، وصدرت الصحف اللبنانية مجللة بالسواد. وقد قُيِّض

لجثمان رياض الصلح في بيروت موكبان تنافسا في الضخامة والمهابة: موكب استقباله في المطار صباح الثلاثاء وموكب تشييعه إلى الجامع العمري فمقام الإمام الأوزاعي ضعى الأربعاء. وصل الجثمان إلى مطار بيروت (بئر حسن) في الثامنة صباحاً إلا عشر دقائق، يحرسه في الطائرة ضابطان أردنيان، وقد أُنْفِ التابوت بالعلمين اللبناني والأردني. وكان الناس قد بدأوا يتجمعون هناك من نحو الخامسة صباحاً. وجاءت مع هذه الطائرة طائرة أخرى فيها وزير البلاط محمد الشريقي ورئيس أركان الجيش الأردني صافي الجندي ووزير لبنان المفوض خالد شهاب ورفاق رياض الصلح في زيارته الأخيرة للأردن. وقد أشعرت هذه الطائرة الأخيرة بضرورة الهبوط في مطار حَلْدَة الجبيل لأنَّ العشود كانت تهتف من مساء البارحة: «يا عبد الله وين رياض!» فكان يُغشى على سلامة أي مسؤول أردني، وكانت الحراسة قد عززت على المفوضية الأردنية في بيروت وعلى ممثلات أخرى. وقد هبط رئيس الحكومة الأردنية من مسيفه في ظهور الشوهر، وكان قد وصل إليه مساء يوم الاغتيال، فقدم تعازيه إلى نظيره عبد الله اليافي ثم قفل عائداً إلى عمان.

كان أركان الدولة وأعيانها، يتقدمهم ممثل رئيس الجمهورية ورئيسا الحكومة ومجلس النواب ومعهم أهل الفقيد ورجال الدين، قد تجمعوا في مبنى المطار لاستقبال الجثمان. وكان مقرراً أن يُنقل إلى منزله في موكب سيار رسمي، بعد إجراء المراسم. ولكنَّ العشود خَرَفَت التدابير المعدة ويَصَلَّت إلى الطائرة فَوَزَّ توقُّفها واستولت على التابوت لتمضي به معمولا على الأكتاف. وفي الأحياء التي عَبَرَهَا الموكب، كان بكاء المتجمعين على الأرصفة والشرفات يمتزج بزغاريد النساء. وكانت فوق كبرى من الجيش والشرطة وعناصر من الأمن العام تتولى حفظ النظام. وكانت السُنُج قد أخرجت من المساجد بعد إهمال طويل على ما أشارت إليه البيروق. حين وصل الموكب إلى البسطة الضيقة لم يَمَل حَمَلَة التابوت به إلى منزل الفقيد في رأس النبع وإنما وصلوا السير به إلى قلب المدينة وطافوا به في ساحاتها. هكذا وصل الجثمان إلى المنزل في نحو العاشرة عشرة أي بعد ثلاث ساعات من التطواف في أحياء المدينة المقفلة. وكانت المسن الأخرى في البلدة: صيدا وطرابلس، وزحلة وبعلبك وكذلك النبطية قد أفلقت حداداً أيضاً وحضرت منها، الضدّة، وفوداً اشتركت تحت بيارفها في التشييع وهي نعبو بأهازيج الأسف. وقد خاطبت ابننا الفقيد منى ولياء الجماهير المتحدة أمام المنزل، وهما تبكيان، داعيتين اللبنانيين إلى الوحدة وحفظ رسالة رياض الصلح.

خَصَر رئيس الجمهورية عند الظهور إلى منزل الفقيد وألقى على الجثمان نظرة باكية، ثم انتقل إلى دار سامي الصلح لتقبيل التعازي. وجاء إلى هناك ممثلو الدول والعزّون من مختلف الهيئات والنواحي. وبدأت ترد برفقيات من ملوك الدول العربية ورؤسائها، ومن مسؤولين في دول أخرى ومن رفاق رياض الصلح ومعارف له لم يكونوا يُغصّون في بلاد العرب وفي غيرها. وخض ملوك مصر والعربية السعودية والعراق والأردن أرملة الفقيد وبناتها برسائل تعزية. وقد وصلت رسالة ملك الأردن التي يختمها بالقول

«ألبي نداء كلنا» أينما كنت» قَبْلَ اغتياله بساعات. ولم تتردّد صحف كانت حبال  
الجد السياسي مقطوعة بينها وبين رياض الصلح - ومنها النهار والبيروت - في التنويه بأن  
ذاكرة المدينة لم تكن حَفِظَتْ شيئاً يشبه هذا الاستقبال الذي حُصِّ به جثمان رياض  
الصلح، ولا هي كانت حَفِظَتْ شيئاً يشبه موكب الجنّازة الذي سار برياض الصلح إلى  
مشواه الأخير في الصباح التالي. وحَوَّلَ الجثمان الذي غَطِّي بالراياحين، تعالى للتفجّع  
وحَصَلَتْ حالاتٌ إغماء استمدت نُقُلَ بعض المصايين إلى المستشفى.

وفي العاشرة والنصف من صباح الأربعماء، تحرّك موكب المشيعين نحو المسجد العمري.  
وكان يتقدمه رئيس الجمهورية وأركان الدولة جميعاً. سار الموكب الضخم بنظام،  
والنعش محمول على عربة مدفع يحفّ به الضباط ويسبقه رجال الدين وموسيقي  
العيش وتشكيلاتٌ من الأسلاك العسكرية كافة ومن رجال الإطفاء، وتتبعه بنات  
الفقيد الثلاث الكُبريات وأقاربه وبَقَيتهم الرسميون والهيئات الدبلوماسية وحَفَّت  
هؤلاء عشرات الألوف من الخلّاق. وكانت الحكومة ومجلس النواب السوريّان قد  
أرسلا وفدين لتمثيلهما في التشييع. وكان وجود بنات رياض الصلح في الموكب  
خَدَشاً نُوهت به الصحف، إذ لم يكن معهوداً أن تسير النساء في الجنّازات، وقد أبكى  
بكاهاهنّ من رآهنّ من المشيعين. وأنا قرينة الفقيد فتخلّفت لجزّها عن السير. وفي  
نزلة البسطة، اختلّ نظام الموكب لحظات وسَمِعَ رئيس الجمهورية والرسميون بالعشد  
يَزُحِمُهُم من الهواء. فكان أن قُلِقَ الجند وسَعَبُوا أفساماً أسلحتهم وهو ما أثار شيئاً  
من دُغْر في الصفوف القريبة من رئيس الجمهورية. على أن المنظمين تمكنوا من  
صَبْط القومى فواصل الموكب مسيرته إلى الجامع العمري حيث أمّ الغني الصلاة  
فيما استراح الرسميون وأهل الفقيد في القاعة الملحقة بالجامع. وبعد الصلاة، ألقى  
رئيس الجمهورية كلمة رثاء رفيعة السّبُت مؤثّرة. وهو قد سجّل في منكراته أن بنات  
الفقيد الجالسات قريباً منه كنّ ينظرن إليه شَزْراً وكأنه قاتل والدهن. وبغْدَ كلمة  
الرئيس، وقفت علياء، كبرى بنات الفقيد، وخاطبت الجمهور قائلة: «لي إيكيم  
كلمة واحدة: أعطاكم أبي الاستقلال فأعطوه أنتم الثّار».

انجّحت الجنّازة بعد ذلك إلى مقام الأوزاعي في موكب سيار ضخم. وهناك يوري الفقيد  
في بقعة واقعة إلى الشمال الشرقي من المسجد التاريخي. ثم وقف رئيس الجمهورية  
والرسميون وآل الفقيد يتقبّلون التملّازي. ولا حظّ الرئيس في منكراته أيضاً أن بنات  
الفقيد أَرَمَنَ التقدّم لخاطبته ولكنّ قريباً لهنّ (لم يستسه الرئيس) تحرّك ورَدَهن إلى  
سيارتهم. كان هناك توتّم فضفاض لبشاره الخوري وسَطَ الأقارب والأصحاب المجموعين  
برياض الصلح، وقد فُتِّرت بعض عباراته في الصحف القريبة إلى الفقيد. كان هناك  
شعورٌ لا سند منطقيّ له بأن رياض الصلح، لو عاى إلى رئاسة الحكومة بعد الانتخابات  
النيابية لما كان قُتِل. ولم تنفع دموع الرئيس ولا حرارة الرثاء الذي شاء به أن يُنصَف  
رفيقه في تبديد هذا المَظِط الذي كان اضطراب العلاقة بين الرجلين في السنة التي سبقت  
الاغتيال قد أَرَمَنَ بتراكمه في نفوس الأقربين إلى رياض الصلح وبعض المحيطين به.

بدأ التحقيق الأردني في الجريمة حازماً. افتتحه الملك عبد الله بكلمة وجهها إلى الشعب الأردني، مشيداً فيها بالسمي المبدع لضيفه المصور، مشتدداً على لزوم بلادة تقاليد الأمة وشروعها، متوغداً «دعاة الفتنة» ومتعهداً بعدم «التكهن لآية منظمة تقتل وتفجر وتمتد». وكانت ترجمة ذلك تشكيل لجنة للتحقيق رفيعة المستوى وتوقيف العشرات من المعروفين بانتماهم إلى الحزب السوري القومي على نمة التحقيق، واتجاهاً كثرته الصلح إلى إخراج غير الأردنيين من أعضاء الحزب من البلاد. غير أن الملك لم يلبث أن اغتيل. فوقع على الأجهزة الأردنية المختصة عبء التحقيق في اغتياله، وشهد التحقيق في اغتيال رياض الصلح تباطؤاً مل عليه صرّف النظر عن إيفاد محقق كيناني يشارك فيه، وكان هذا المحقق قد عين. وبعد أيام، استعاض عن المحقق بلجنة ثلاثية ترؤسها في السفر إلى عمان بانتظار ظروف موالية ثم بدأ، بعد سفرها وأطلاعها على ماجريات التحقيق الأردني، أنها لم تنوّل إلى جلالة معطيات متصلة بالجريمة تمتد الظاهر من تلك المعطيات.

أما هذا الظاهر فهو أن منفذي الاغتيال كانوا مُنتمين إلى الحزب السوري القومي. وهذا أمر كشفه التحقيق الأردني فوراً ولم تخفّ قيادة الحزب، بل أبرزته جريدته الجبل الجديد من غير تردد، على ما سبق بيته. كان قد شاع غداة الاغتيال أن مسؤولين في الحزب اجتمعوا في دمشق وحلب، وأن الحزب سيصدر بياناً يُعلن فيه موقفه من الحدث، ولكنّ البيان لم يصد. وحين أبى أحد النواب الأكثرية حسني البرازي (وهو من حزب الشعب) ورياض الصلح في مجلس النواب السوري واقتراح أن يتخذ المجلس قراراً بتأليف وفد يمثل في التشييع وأن يقف النواب دقيقة صمت حداداً، انسحب نائب الحزب عصام الحليبي من القاعة وانسحب معه أكرم الحواري والنائب الآخر عن حزبه (الحزب الاشتراكي العربي) إحسان حمصي استنكاراً للاستنكار. ولم يلبث عصام الحليبي أن أعلن بالفم الملآن ما لم يكن خافياً: «لساناً يتهمون هذا وذلك باغتيال رياض الصلح؟ نحن الذين قتلناه. وأني سوري قومي يشاهد رياض الصلح كان سيقتله. لقد قتل زعيمنا وقتلنا وقتلناه».

وفي بيروت، بوشة تحقيق مستقل رافقته إجراءات تلم وتفتيش لمنازل بعض المنتمين البارزين إلى الحزب أو لمكاتبهم. ولكن هذه الإجراءات لم تسفر عن نتيجة ولا حصلت توقيفات، بالتالي، وتبين أن ميخائيل الديك كان قد جاء إلى طرابلس، في مرحلة الانتخابات النيابية، واستحصل على تذكرة هوية. فجري تحقيق إداري في الواقعة انتهى باعتبارها غير موجبة لمأخذة الموظف. أهم من ذلك ما روي من أن اجتماعاً كان قد عُقد في منزل السوري القومي مظهر شوقي في دمشق، في شهر آب 1950، وحضره عصام الحليبي ومهازيون آخرون ووصل خبره إلى الأمن العام اللبناني وأنه قد وُضعت في هذا الاجتماع خطة الانتقام لأنطون سعادة، وكانت تنطوي على اغتيال شخصيات عدة من بينها رياض الصلح، وكان بين المكلفين بالتنفيذ ممن عُرفت أسماؤهم ميخائيل الديك. كانت هذه الرواية واحدة من إشارات إلى أن العاصمة التي

يتمتع فيها العرب بحرية الحركة التامة هي دمشق، وأن قيادته الفاعلة مقبلة هناك وأنه إن كان انتفاء الجناة يشير إلى مسؤولية للحرب عن اغتيال رياض الصلح فإن تحقيقاً لا بد أن يحصل هناك، ولا بد أن تتكامل فروع التحقيق بين عمان ودمشق وبيروت حتى يبرز أمل في وصول التحقيق إلى رواية للتحكّم أفعالاً ومسؤوليات، أشخاصاً وجهات.

طلّبت جهات مختلفة، سياسية وصحافية، إلى الحكومة اللبنانية أن تتصل بنظيرتها السورية، طالبة إليها إجراء التحقيق الذي تفرضه صورة الحدث بعناصرها الظاهرة، واتخاذ ما يلزم عن ذلك. وشاع أول الأمر أن الحكومة ستزِيل (أو أنها أرسلت) منكرة إلى الحكومة السورية تتعلق بمسألة الحرب على الأراضي السورية وعلاقته باغتيال رياض الصلح. ولكن الحكومة لم تلتفت أن تفتّ خبر هذه المنكرة مكتفية بالإشارة إلى اتصالات تجري. وكان قبلي النوق وعلي يزني سليمان عرب، وهم نواب حزب النداء القومي الثلاثة، قد وجهوا في 21 تموز سؤالاً إلى الحكومة أشاروا فيه بمسألة الترخيم للحزب السوري القومي بالعمل في سوريا بعد حله في لبنان، لدواع تمس أمن البلاد، وطلبوا اتخاذ موقف من الحكومة السورية بعدما تبين أن الحزب «يقوم في دمشق بنشاط ضد لبنان وحريك المؤامرات ضد رجاله». كان حزب النداء القومي (وهو تجمع شخصيات سياسية وصحافية تأسس سنة 1945) حزباً قريباً جداً إلى رياض الصلح يضم بين أركانه أقرب أبناء عمه إليه وبعضاً من أبرز أصدقائه الصحافيين.

ولكن الحكومة اللبنانية كانت، في تلك المرحلة، معوّلة على استئناف المفاوضات مع حكومة خالد العظم لتسوية مشكلات لبشت معقّلة من بُعد إجراءات القطيعة في السنة السابقة. ثم إن سلوك السلطات السورية للظاهرة عند اغتيال رياض الصلح لم يكن عليه غبار. فقد اشترك رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب في التعبير عن الأسف. ولكن هذه السلطات كانت على مَنبذة أربعة أشهر، لا أكثر، من انهيار جهد أمين الشيشكلي طوال عامين تقريباً لتأمين شروطه. وأما التعرض للحزب السوري القومي فلم يكن قد بقي من إمكانه شيء كثير في يد حكومة العظم، وكانت الحكومة اللبنانية تعلم ذلك على الأرجح. وحين دار منسوب الحياة دوماً مستطعاً، بعد أيام من الاغتيال، مراتع ميخائيل العيك، وتجدد معنى البلقية مخنوماً بالشمع الأحمر ولكن «لعمامة أموال الميت» ووجه بيت العيك مغفلاً كما تركه وأخبره دفاقه أن أحداً لم يتمرض لهم بتحقيق ولا بغيره. فضلاً عن ذلك، سلك الحزب، في سوريا، سلك التحدي في التصرف لا في الكلام وحسب، فحاول أن يُقيم للعيك في طرطوس جنازاً حافلاً يُغشده أنصاره من أنحاء مختلفة ويعتقله إلى مهرجان يُعقد فيه بقتل رياض الصلح وكُرّم قاتله. ولكن البلدة أضربت وافتتحت «تمجيد الجريمة» وأخبط أهلها ونائبها هذا المسمى.

لاحقاً، وأظنَّ الحزب السوري القومي على الأدهاء أن اغتيالَ رياض الصلح عملٌ مشروعٌ تولاه أفراده من العرب، ولكن لم يُتخذ بتنفيذه قرارٌ حزبيٌّ ولم يكن أيٌّ من قادة الحزب على علمٍ بنية الجناة أن يُقَمِّموا عليه. ولكنَّ كتابَ ذكرياتِ أصدره سنة 2007 واحدٌ من قادة الحزب التاريخيين، وهو الطبيب السوري سامي الخوري، ابن شقيق فارس الخوري ومعزف هذا الأخير بأنطون سعادة عشية «نهضته» في صيف 1949، خرق السنة المثبَّعة ويكتشف المستور. ذكَّر الخوري أن جورج عبد المسيح أخبَّره بأنَّه حين عَلمَ بأمر زيارة رياض الصلح إلى عَمَّان، ذَهَبَ إلى ميشال الديك في درعا وقال له إن رياض الصلح يجب ألا يعود حياً من العاصمة الأردنية، وإنه إن لم يكن على استعداد للذهاب إلى هنالك لقتل الرجل فإنَّه (أي عبد المسيح) سيتولَّى بنفسه هذه المهمة. تلك صاعقة أطلَّقتها سامي الخوري، بعد هذه السنين كلها، في سماء الإنكار الحزبي الصافية...

كان جورج عبد المسيح قد قرَّض نفسه، في تلك الآونة، قائداً شديد القبضة للحزب ونيساً له، وكان عديدون من أفرانه لا يحبُّونه بسبب ما كان يُشَمُّ به سلوكه من تسلُّطٍ وعنف. وقد رَوَّت فتية أنطون سعادة ما عاينته وأدتها من هذا الرجل الذي أُلقي على أشربة «الرَّعيم» أن يُقَمِّمَ معه تحت سقفٍ واحدٍ في دمشق. وسَلَّمَ متناولو مسيرة الحزب من أعضائه بأنَّ عبد المسيح قاد حزبه إلى كارثة حين انفرد، في سنة 1955، بقرار اغتيال العقيد السوري النافذ عمنان المالكي، فأدَّى هذا العمل إلى قُصَم ظُهور الحزب في سوريا. ولكنَّ هؤلاء من مدبجي الكتب والمقالات لم يَكُونوا خرجوا قط، قبل كتاب سامي الخوري، عن القول ببراءة الحزب، باستثناء الجناة الثلاثة المباشرين، من دم رياض الصلح، وإن تكن إرادة «الثَّار» منه لَبِثَتْ، على حدِّ زعمهم، تَغتمَل في نفوس الحازبين. ولم يكن أحدٌ من الكُتَّبة المشار إليهم قد أشار إلى دور لعبد المسيح يشبه ما فعله الأخير، بَعْدَ سنواتٍ قليلة، في حالة المالكي. فهل تصرَّف عبد المسيح منفرداً عن سائر القيادة الحزبية في حالة رياض الصلح أيضاً؟

يشير عبد الله قبرصي - مع تكرار الزعم القائل إن قيادة الحزب لا شأن لها باغتيال رياض الصلح - إلى أمرين. الأول أن ميخائيل الديك أقسم أمام أرملة أنطون سعادة (وأخريين) أنه سيفقد حياته على الثَّار لرعيه. وهذا قَسَمٌ يبدو أنه جرى في حضرة «ذخائر» (سنن ذهب، خصلة شعر، إلخ). أخذها عبد الله قبرصي نفسه من جثمان سعادة حينما تولى (وأخريين) نبش ضريحه في مقبرة مار الياس بطينا، مرةً أولى... وهذا قبل أن يعيد النبش جورج عبد المسيح (وأخريين) ليستولي على الجثمان كله وينقله إلى منزله في بيت مري... وهذا قبل أن ينقل الجثمان مرةً أخرى أو أكثر وينتهي الأمر إلى ضياعه، على الأرجح، بالرَّغم من زعم البعض أن رئيس الحزب - الذي أصبح له، منذ ذلك، رئيسان أو ثلاثة - «يعلم» أين هو الجثمان. وهذا علم لا يشاطره «الرئيس» عائلة الزعيم التي اضطُرت إلى دفن أرملة، بناءً على وصيتها، في ضريح زوجها المعروف، ولكن هذا الضريح كان خالياً من ساكنه. هذه، في كلِّ حال، قصة أخرى... وما

يهنأ منها ههنا أن الديك - في رواية قبرصي - جاء، بعد قسمة الخكور، إلى بيروت وأخذ يرصد حركة رياض الصلح من بيته وإليه فلم يوفق إلى قتله. والأمر الثاني الذي يصرح به قبرصي، أن الديك، حين علم بزيارة رياض الصلح لعمّان، قصد عبد الله محسن (وهو، إذ ذلك، «عميد التمريب» في الحزب وركن من أبرز أركانه في دمشق) وأطلعته على ما هو مُقَدِّم عليه الفدأة في عمّان. ويوضح قبرصي أن محسن طلب إلى الديك أن يتمهل حتى يعرض الأمر على رئيس الحزب ومجلس العمدة، ولكن الديك أبى التمهّل ذهب للقيام بالهيئة «على مسؤوليته». هذا يزيد كثيراً عند العارفين، في قيادة الحزب، بجريمة الاغتيال قبل وقوعها، ويجعل تأكيد قبرصي أن القيادة المذكورة لم تُتخذ «قراراً» بتنفيذها كلاماً فارغاً ولو صح.

وأما بشير معلّي (الذي لا يخرج أيضاً عن التقليد القائل ببراءة القيادة الحزبية) فيشير إلى «ما أشيع من أن العقيد أديب الشيشكلي، وهو المُجْتَبى بسعادة، سُمِعَ أكثر من مرة ينمي على أعضاء الحزب عَدَمَ الدفاع عن كرامتهم بتَرْك رياض الصلح بين عقاب». والواقع أن فرضية وفوف العقيد المذكور وراء الاغتيال فرضية راقية أدهانا كثيرة، فَوَرُوع الحدث، وإن تُكُنَّ بَقِيَّتْ مَمْنُوعَةً في كلام الساسة والصحافيين، أثناء تلك المرحلة، ثم ازدادت شيوعاً وصراحة في كلام المتأخرين. كان رياض الصلح أشد القادة العرب، من جيل ما بين الحربين العالميتين، كراهاً لأهل الانقلابات المتتالية في دمشق وأكثرهم إعجاباً لهؤلاء. وكان الانقلاب الراحف الذي نفذه الشيشكلي بين حركتين عسكريتين حمّلتَه الثانية منهما إلى قُبَّةِ السلطة في دمشق قد واجه سعياً مضاداً غيّرَ مَكْنُومَ من جهة رياض الصلح بَلَّغَ أَوْجَ صراحته في خريف 1950، أي في المرحلة الأخيرة من ولاية الصلح مقلية الحكم.

إلى الشيشكلي، بدا الملك عبد الله لبعض المتأملين في حَدَثِ الاغتيال، ظروفاً وتفاصيل، متهماً معتدلاً بالجريمة. فما رتدت صداه شوارع بيروت من صيحات احتجاج وُجِّهَتْ إلى الملك على ما بدا اغتيالاً سهلاً لضيافته، كان يُمكن فهمه على أنه لو لم للملك على التهاون في تأمين الحماية المناسبة لرياض الصلح. ولكن كان يمكن فهمه أيضاً على أنه اتهامٌ للسلطات الأردنية (أو لجناح منها، على ما افترض في ما بعد) بالضلوع في الجريمة. والأرجح أن التمييز بين الأردنيين كم يكن قطعاً في أذهان مرؤدي الهاتفات. وكما في حال الشيشكلي، أصبح الميل إلى اتهام الملك صريحاً تحت أقلام نفر من المتأخرين. وكان يُسَهِّفُ هذه الفرضية حُمولة شتدنا على ثقلها من الخصمية في التاريخ القريب للعلاقة بين الرجلين. وفي الأوراق الأميركية، نَفَّحَ على عبارة بعيدة الغور لماك غي وكيل ناظر الخارجية الأميركية الآنف الذكر، يرجع فيها، يوم اغتيال الملك عبد الله، أن يكون المفتي أمين الحسيني هو المحي بهذا الاغتيال «وليس أنصار الراحل رياض الصلح»!

على أن اتجهاً آخر في التخمين يتوقف عند التقارب بين يوم اغتيال رياض الصلح ويوم اغتيال عبد الله، فيميل إلى جعل الرجلين ضحيتين ليد قاتلة واحدة. تقوم هذه الفرضية على القول بوجود متضريين من مشروع الاتحاد العراقي الأردني ناطقاً الملك عبد الله بضيفه جانباً من الدعوة إليه والتهديد له. وأول من يشير إليه أصحاب الفرضية هي الجهة البريطانية فينتهون بنفوذها في الجيش الأردني الذي رأينا أن واحداً من قتلته رياض الصلح كان ينتمي إلى جهازه «السياسي». وقد يضيفون إلى الجهة البريطانية طرفاً أردنياً كان يُمالئ توجهها من مشروع الاتحاد. لكن ما بدا، بعد الاغتيالين، أن الدولة البريطانية مالت إلى اعتبار الاتحاد خياراً قابلاً للبحث، في أقل تقدير، وأن الاتحاد في وجود عبد الله كان خيراً لها من الاتحاد بعد غيابه، وأن ثنتيها عن سلوك هذا السبيل أفلته، على ما يستنتج من مختلف المصادر، معارضة للمشروع متعندة المشارب، بعضها عربي (سعودي ومصري ولبناني) وبعضها إسرائيلي وبعضها أميركي لم ير مصلحة في القَبْث بعدد الدول القائمة في الشرق الأدنى. وقد أشار آخرون ممن يجمعون العددين في خانة سياسية واحدة إلى احتمال أن تكون اليد الإسرائيلية أو اليد الأميركية أو كليهما معاً هي المسؤولة (أو هما المسؤولتان) عن الضربتين. وتكون هاتان وجهتين، في هذه الحالة، إلى نفوذ بريطانيا في الشرق العربي... وإلى ذلك الاتحاد نفسه، بطبيعة الحال، وقد تداول أمره الملك الأردني والزعيم اللبناني ولكن كان لا يزال مَوْجَعُهُ في المناول خُرط القَتْل وكانت في أيدي من تَكُونُ كافية، على وجه التقريب، جِيلُ شَتَّى (غير الاغتيال) لإبعاد كاسها

وكان عبد الله قبرصي قد أدخل، على حين غرة، لاعباً آخر إلى خَلْبَةِ «الْقَتْلَةِ» المحتلّين هؤلاء: فرنسا! فهذا السوري القومي المخضرم يروي أن أرمان دو شايلا، سفير فرنسا في بيروت، دعاه إليه ذات يوم، بعد اغتيال رياض الصلح، وهناك بخلّاص الحزب من غريمه هذا ثم تمنى عليه، توبةً، أن يكمل الحزب ما بداه فيزحق نفسه (أو أكثر من نفس واحدة) أخرى يُقْبَل بقاؤها في الدار الدنيا على فرنسا وعلى الحزب. وذلك أن رياض الصلح كان له - على قول السفير - «شركاء» في إعداد أطعون سعادة. يكتب قبرصي اسم الشخصية التي ضاق بها قزماً سفيراً افترضت فيه الروح الرياضية فأطلق اسمه عقوداً عدة على ملعب رياضي من ملاعب العاصمة اللبنانية. ولكن تعرج قبرصي الشبيد من الدخول في تفاصيل الحديث بينه وبين الكونت السفير يجعل من كتمان الاسم أحجية من النوع الذي لا يُقصد به امتحان الذكاء بل امتحان الغباء، إذ يكون حَلُّهُ مُغَلِّناً في نفسه. لم تكن هذه الشخصية (على افتراض أنها واحدة) غير رئيس الجمهورية بشاره الخوري!

تملّص عبد الله قبرصي برشاقة من إغراء هذا الرجاء الذي لم يكن السفير عبّر عنه في أوراق اعتماره. ولكن قبرصي، بتدوينه الواقعة في مذكراته، قد دَوّن في الواقع والفتن أخريين: الأولى هي بدء التلازم بين حزبه وصيت بعينه صنّعه لهذا الحزب، أول ما صنّعه، قتل رياض الصلح. والثانية هي الطول الذي كانت تنسم به لائحة من



كانوا يتوقرون على دافع لقتل رياض الصلح. ومع أن الدوافع لا تتساوى في الرجحان، أصلاً، ولا ترجح الظروف التحيطة بعملها إلى فغل ترجيحاً متساوياً، فإن طول اللانعة يُعيد تصويب النظر إلى مبدأ لا يُحتمل قبله التردد؛ وهو أن التوقر على الدافع لا يُنضي بالضرورة إلى الفعل. لذا كان تحقيق الوقائع، بما هو مُثبت للمسؤولية عن الفعل، ضرورةً لا مناص منها وكان هو وحده القِصَل بين الحكم وتعليق الحكم. فقد يُقدم ذو الدافع الأضعف، عند سنوح الفرصة له، ويُخجم ذو الدافع الأقوى لأن موانع فجة أيضاً، دائمة أو عارضة، تواجه دافعه وتسد أمامه باب التنفيذ. وقد يتوقر ثالث على مقو لدافعه يبقى مجهولاً من المخمين إلى أن يجلبه التحقيق. مع ذلك يبقى باب التخمين أو الترجيح مفتوحاً ولو وجب التحفظ فيه أشد الوجوب. وهو، في كل حال، تخمين أو ترجيح وليس حكماً وهو يُوجب، مع ذلك، إبراز أسانيده. أمر آخر تشير إليه رواية قبرصي هو أنه تبادل والسفير السؤال عن علاقة كل من العرب وفرنسا بأديب الشيشكلي، وأكد كل منهما للآخر أنها على خير ما يرام.

قُتل أعضاء في العرب السوري القومي رياض الصلح: هذا أمر معلّن مُحدد. وكان رئيس أركان الجيش السوري أديب الشيشكلي نافذاً جداً في هذا العرب، بل كان رُكناً خارجياً وداخلياً في أن من أركان قيادته، (أو قائداً «موازياً» لهذه القيادة نفسها، وكانت الخصومة تزداد استحكاماً بينه وبين الأكثرية العربية الحاكمة في سوريا. وكان حزب الشعب الأكثرية في مجلس النواب، من جهة، وصَفَ القوّلي - مردم الممثل، فضلاً عن زعيميه المنفيين، بالعرب الوطني من الجهة الأخرى، قد أصبحا مع استمرار التنازع بينهما، واقفين في مواجهة الزحف العسكري على السلطة، وأصبح رياض الصلح يُقْبَر حليفاً لكل منهما (ولكن مع احتمال الاختلاف أحياناً) في لبنان وفي ساحة السياسة العربية. وكان الصلح لا يكتُم، بالقول ولا بالفعل، مناوآته لسيطرة الشيشكلي المتدرجة على سوريا. فهل واطأ الشيشكلي العرب السوري القومي (أو جورج عبد المسيح، في الأقل) على قتل رياض الصلح؟ أم اكتفى بعمالية العرب من التحقيق بعد الواقعة؟ الأرجح أنه واطأ، في الاغتيال وفي محاولة الاغتيال الأولى أيضاً، لأن خصومة رياض الصلح له كانت لا تزال شيئاً متحركاً في وجه مشروع جاز، فلم يكن له أن يرى في اغتيال الصلح مجزّة انقناع لا معنى له في السياسة. ولكن هذا ترجيح لا غير ما دام التحقيق، أو ما شاع منه، لم يُلامس هذا المستوى أصلاً... والله أعلم.

وفي الثلاثة، يبدو الملك عبد الله أكثر الحكام العرب تأثراً من نشاط رياض الصلح في سنواته الأخيرة. وتقوي بأنهما أيضاً وقائع ظاهرة في حثّ الاغتيال نفسه: انقسام محمّد أديب الصلاحي إلى الجهاز السياسي في جيشه، واخر انتحار هذا الأخير «والإن» له بالموت في المستشفى والأعمال في حراسة رياض الصلح، إلخ. ولكن يتسّعنا أن نصق أيضاً أن الصلاحي كان يخدم حزبه في موقعه هذا... فقد كان له نظراء يُقْتون بالعشرات أو بالمئات في القوّات المسلحة السورية وفي نظيرتها اللبنانية. على صعيد

آخر، كان المشكل الذي نشأ من وضع عبد الله يده على غفّة الأردنّ الغربيّة قد رسا على برّ في العام السابق لاغتيال رياض الصلح، وكان هذا الأخير قد سلم بهذا الرّسوء، ولو أن تسليمه جاء مشوباً بسخرية مرّة. فهل بقي عبد الله مصرّاً لجرد الانتقام على اغتيال رياض الصلح (وهو في ضيافته) وعلى تحمّل البقع الذي كان منتظراً للحدث على سُنعة حكمه من حيث قدرته على حفظ السلامة العامّة في بلاده، بما فيها الأمان لضييفه الكبار؟ كان عبد الله - على علّات الضايات التي اتخذها لسياسته - سياسياً خليعاً في العزقة وصديق الخبرة، طويل الأناة وبعيد النظر، وكان له خصوصاً يتعدّد إحصائهم في طول البلاد العربيّة وعرضها، فلم يؤثر عنه أنّه عالّج عدواة أحد منهم بالقتل ولم يلبث بعضهم أن قُتل. وأنا أن يُنسب قتل رياض الصلح (وبفّده عبيد الله) إلى الجهاز البريطانيّ الراسخ القَدَم في الأردنّ وفي الشرق كلّه فذلك أمر لا يَصْلح لاسناده - على ما يبدو لنا - الموقف البريطانيّ المعروف من الاتّحاد العراقيّ الأردنيّ، وقد سبقت منّا الإشارة إلى ذلك.

وأما المغابرات الإسرائيليّة، وهي كانت مصمّمة على قتل رياض الصلح بين أواخر العام 1948 وأوائل تاليه، فلو أنّها اشتركت في اغتياله سنة 1951 لكان مرجحاً أن يظهر لذلك أثر (وقد ظهرت آثار لأمر خطيرة أخرى) في ما أطلع عليه المؤرخون الإسرائيليّين من أوراق دولتهم في مرحلة نشوئها، واستوى بضه مائة لكُتِب بحالها. ولا نتوقّف عند اتّهام الولايات المتّحدة بدم رياض الصلح وعبد الله معاً، لأنّ سند التهمة يبدو هنا للخافية. فإنّ الأوراق الأميركيّة تتكشف عن موقف يور إجمالاً حيال عبد الله، إن لم يكن لشيء فتسليمه بالواقعة الإسرائيليّة. وهي تتكشف أيضاً عن موقف مساند للعبور البريطانيّ في الأردنّ، خلال تلك المرحلة، وليس عن رغبة في منافسة بريطانيّا هناك. لا سند أيضاً (على الرغم من حكمة عبد الله قبرصي) لتحميل فرنسا دم رياض الصلح ما لم نذهب إلى افتراض حلقة ربطت في هذا الأمر ما بين جهة فرنسيّة ما وأديب الشيشكلي. وهذا ليس افتراضاً مستحيل، لأنّ الميل الفرنسيّ كان إلى الجانب الانقلابيّ في حالتيّ حسني الزعيم وأديب الشيشكلي وكان يناهض، على وجه الإجمال، أعيان الجناح المدنيّ من ساسة سوريا في تلك المرحلة، وهم من أحنّت عليهم فرنسا ما أصابها من جروح معركتي الاستقلال والجللاء ونبتهم أيضاً إلى مسيطرة النفوذ البريطانيّ. مع ذلك، يبقى هذا الافتراض مجرّد افتراض. ويبقى ما سبق من فرضيّات معصراً كلّه في حدود التلمّس السياسيّ. وقد أسلفنا أنّ هذا الأخير لا ينبغي له، في هذا النوع من المسائل، أن يعدّ نفسه كفوّاً للتحقيق الجنائيّ أو بببلاً منه... وإنما ينبغي له أن يعرف حدّه فيقف عنده.

في كلّ حال، لم يُفَضّ التحقيق الأردنيّ (أو ما علّم من وقائعه في الأقلّ) إلى ما يتعلّق الظاهر من الحدث. ولم يجرّ تحقيق في سوريا. وأسقط في يد التحقيق اللبنانيّ، من جزاء القصور هناك والتبذع هنا، وكان هذا التحقيق قد بدأ، على ما وثقت به إشارات شتّى، وكأنّه يرتدّ خوفاً من الإفضاء إلى كشف ما. وحين جرّت المحاكمة في عمان

أمام المحكمة العسكرية التي شُكلت لهذه الغاية، وكان ذلك في أوائل أيلول أي بعد شهر ونصف شهر من الجريمة، أطلق سراح اثني عشر شخصاً كانوا لا يزالون موقوفين، واقتصرَت المحاكمة على أربعة أشخاص فازين. ولم يكن بين هؤلاء من ثبتت عليه تهمة الاشتراك في الاغتيال إلا إسبيرو ويغ. فكان أن حُكم على هذا الأخير بالإعدام شنقاً وهو فاز مختبئ في سوريا.

كان باب العدالة قد أغلق، وترك أمر الجريمة لالأسنة شهيد وأقلام مطلعين اتعلت بعض عقدها بعد حين... ومذ ذاك أصبح جلاء هذا الأمر في أيدي المؤرخين يعيدون النظر فيه معولن فيه على نمو مآذته أو تغيرها تحت أبصارهم.





قُتِل رياض الصلح وهو في السابعة والخمسين من سنيه. وفي السنوات الأخيرة من حياته، كان يحصل منه أن ينكر صفار السن من زملائه النواب بـ«سنّة»هـ و«تجارب»هـ وقضه أن يغلهم على الوثية. كان تبحره إلى النضال السياسي وتركه هذا النضال (المسمى «جهاداً» في تلك الأيام) يشغل حياته بلا حذ يبيعان له أن يتكلم وكأنما هو في السبعين أو في الثمانين. هي أربعون سنة عَبرت من دارس العقوق في مكتب إستانبول السلطاني، إلى رئيس حكومة لبنان المقتول في عمان بعد أشهر من مغادرته كرسي الحكم. وهو قد جُزِب فيها كثيراً. جُزِب الاعتقال والحكم بالإعدام وجُزِب النفي إلى موضع بعينه، ثم إلى أفاق عريضة ومُن كثرية يتقلب بينها. جُزِب الجلوس مع عظماء العالم ومجانبتهم، وجُزِب الجلوس مع قبضيات بيروت وصيدا ومباسطتهم. وكان صحافياً، وهو سياسي وأمضى ساعات لا تحصى في مكاتب صحف كثيرة يقرأ وسمع ويتحدث. وكانت طائفته المزيّة، في معظمها، من الصحافيين. ولم يتيسر لأحد غيره من ساسة لبنان ما تيسر له من ولاء الصحافة في عاصمتها اللبنانية وفي عواصمها العربية وفي ما هو أبعد من ذلك أحياناً. وكان سياسياً وهو محام، وفي السنوات القليلة التي اتّخذ لنفسه فيها مكتباً للمحاماة لم يكذبوا في ذلك المكتب غير السياسة. وهو كان مقصوداً لم يعتجب عن الناس في أيام حكمه ولا في غيرها. وحين كان - وهو لكتوم العذر - يريد الغلوة والمساواة، قبل أيام الحكم، كان يتخذ لنفسه مجلساً في حجرة خلفية ملحقة بعمل تجاري لأحد أصحابه، يوسف الصني، أطلق عليها اسم «العلنية الصهيونية» تيمناً بتلك التي التقى فيها المسيح تلامذته في القدس قبل صلبه بلبلة.

هذا الزعيم في الجهاد - جهاد أيامه الذي كان النصاري لا يترنمون في الانتساب إليه - أو هذا المجاهد في الزعامة، كان يُقبل على الناس بطلمعة منسفة الملامح فيها بهاء وبعينين في نظرتهمما بريق نفاذ وبابتناسية ترحاب واستبشار نراها لا تضارق شففيه في الخات من الصور، وبشعر أبيض منه الصلح على القودين وعلى القذال خضلاً نظهر من تحت الطربوش عصية على المسط، وبطوبوش يتوجع رزه فوق الجهة اليمنى من الوجه المتلتر، وبقامة زهية نخت نخت الامتلاء أيضاً مع تقدم صاحبها في العمر وبحركة نشطة... وبشوخة، في الجلسات أحياناً، وبسجارة دائماً. وهو كان ولوماً بالنكتة ضحكاً لها، وحاضر المبهية للهرل وللجد وراوية للماثور ولأشعار شعراء كبار، على الأخص، من بينهم امرؤ القيس والمنتني وأحمد شوقي الذي جالسّه مرّات. وقد كان هذا كله يُضفي على مجالسه أتمساً لا يتلهم المهابة. فالرجل مشهود له بالافتداز في السياسة وبسعة الميدان والأثر. وهو مُحكّم الرد، بارع في الجدال والمجادبة حتى طاز صيته في القدرة على الإقناع وعلى الوصول في التفاوض إن لم يكن إلى المنشود فألى أحسن الممكن. وفي المواقف العامة كان يُسعفه، في الخطابة، صوت جهوري وطلاوة في العبارة ويُعدّ عن الإطناب وميل إلى السهل المأخذ من الأفكار من غير ابتذال.

ورث رياض الصلح ثروة عقارية عريضة، موزعة بين بيروت وطرابلس وصيدا وجبل عامل (وقيل: اللانقنية أيضاً)، عن والده ثم عن عمته. فكان أن بتد معظمها في الخافي والأسفار، وفي العراق السياسي والدعابة السياسية وفي تبط اليد للصديق في وقت الضيق. وأما الباقي (وهو في جبل عامل ولم يكن قليلاً) فبقي في قيد الزهن من سنة 1921 إلى سنة 1942. وقد لبث الصلح مُنقلاً لسنين، في عقد الثلاثينات ومطلع الأربعينات، وقد أصبح التكنيق اليقنة. من هذا القبيل أنه كان قد أخرج، في أوائل الثلاثينات، من مسكنه البيروتي الأول في حي الناصرة لمجزه عن دفع الإجارة. فتلقاء صديق له رحلي من آل مسلم وأسكنه، بشروط ميسرة، في شقة من مبني له واقع في شارع عمر بن الخطاب، حي رأس النبع، وهي الشقة التي بقي فيها منذ ذلك إلى حين وفاته. لم يتبل أثاث هذه الشقة في حياة صاحبها أيضاً، وقضى الرجل وهو مثقل بدين باهظة نشرت لائحة بها، بعد مقتله، كانت في عهدة مفتي الجمهورية. وقد بنى الملك عبد العزيز آل سعود على اسمه بيتاً كان يريد هو أن يبني أقل منه في موضعه اليوم ولم يتمكن من ذلك. كانت تلك الدائرة الممتدة بين أطراف المطار الصائر إلى الإلاء في بقر حسن والجامعة المضيفة إلى المطار الجديد قد أخذت تصبح مقصداً لسياسيين عدة راحوا ينقلون إليها سكنهم من رأس النبع والمزرعة والبسطة الفوقا، وهذه كانت، في ما مضى، أطرافاً لبيروت فأندرجتها المدينة في نسيجها الأهلي. وكان رياض الصلح أحد هؤلاء النازحين أو القبلين على النزوح. هذا الرجل كان يستدين ليعطي، أحياناً، وكان حينئذ الفساد يطبق الأفاني في أيام حكمه ولكن ندر أن جزؤ أحد على تناوله هو نفسه بكلمة من هذا القبيل. وحين حصل ذلك فملأه البعض (ومنهم أنطون سعادة) شوارع في مدينة مصرة ماء، تاه عن هذه الشوارع، في نهاية المطاف، جميعاً من بعثوا عنها. ولم تخف ابتهاه عليها ولها، في مقالة كتبهاها قبيل مقتله، أن الفضل في توازن الموازنة البيئية إنما يعود إلى والديهما لا إلى والدهما.

ولحسن حظ السياسي فيه، لم يكن رياض الصلح قنيساً. كان مناوراً فذاً، ألفاً للمعارضة في السياسة، مقبلاً عليها: يصمد لخصومه ويداورهم ويدبر لهم المكائد السياسية ويتقن الرد على مكائدهم... حتى ذاعت شهرة بين السياسيين لما أخذ يسمى «حبل رياض الصلح» أو «الأعيبه». ولسنا نجد ما هو أحسن بياناً لعلاقة رياض الصلح بالعمل السياسي من شهادة يوسف سالم فيه: هو «نومضات فكر عجيبة، يرى أن لكل مازق مغزياً ولكل معضلة حلاً». وفي غمرة عمله، كان رياض الصلح يعرض عن أمور تستحق الشجب كثيرة، مؤثراً - على ما يدل بعض كلامه - لزوم جانب الحرس على ما يراه الأهم. وكان يذهب إلى الدفاع، أحياناً، عما لا يذوقه عنه، متعتلاً المسؤولية علناً، بوصفه حاكماً، عن كل قرار تتخذه الهيئة الحاكمة وإن لم يكن مثلاً إليه أو موافقاً عليه. وهو لم يتوزع عن قمع الحركات العادية على القانون أو المخلة بالأمن والنظام العموميين أو المستقلة، أحياناً، حقاً تريد لها في غير أوانها أو تشتت بها، في أحيان أخرى، طلبها لما هو مجاف لحقوق البلاد. ولكن أخذ عليه - عن حق، من وجهة نظر القانون - أنه ميز في ذلك بين حائل وأختها مجتنباً،

على الأخص، أن يشير في وجه الحكم تمزداً أو شقاً طائفياً كان يراه، هو وغيره من أهل الحكم، أشد خطراً من أي تمزد أو شقب آخر. لذا لزم جانب الإدارة، في هذا النوع من الحالات، مقنناً الضغط المتضافرة عليه وعلى غيره من أهل الحكم أو مجتنباً توسيع الخبز.

وعلى التصميم، حكم رياض الصلح في مرحلة كانت البلاد فيها مكتنفة بأخطار استثنائية نأت معاً أو تبعاً من المواجهة المديدة لانتداب فرنسا، ثم لحظاتها المستمرة ومن الحرب في فلسطين ومن ذيولها ومن اضطراب الموازين في سوريا وما استثاره من رياح حارة هبت على لبنان، ومن الحراجة المتنامية للأزمات الدولية بعد الحرب العالمية ومن المياريات المتكاثرة في داخل البلاد عن هذا كله. وهو قد اعتبر هذه القافلة من المخاطر مسوفاً لاعتماد الشدة أحياناً، مقتناً داعي الوفاق الأساسي في البلاد على كل داع آخر، معتبراً هذا الوفاق درعاً للبلاد في مواجهة الأخطار المقبلة عليها أو المخيفة بها من الخارج. وقد أخذ بشاره الخوري على رياض الصلح، ذات مرة، في مطلع عهدهما بالحكم، أنه لم يكن يُلقي درس المملكات المعروضة عليه ما يستأهل من وقت. وليس في دينا ما يطمئن في هذه الشهادة. ولكن رياض الصلح لم يكن ليهدأ أو يُخلىد إلى النوم إذا غاب ملقائه. ولم يُخف سعدى المنلا، أحد أخلافه وأسلافه في رئاسة الحكومة، عجبته من سعة المروحة التي كان ينتشر عليها نشاطه: «لا أستطيع أن أنصوّر رياض بك الصلح كيف يعمل وكيف يعيش وكيف يوزع أوقاته؟ إن هذا عجيب حقاً».

وقد غطى رياض الصلح الطرف أيضاً عن كثير من الفساد عاينه من حوله، مقتناً على التصدي له داعي المحافظة على تماسك الصف الحاكم. وقد اشتهرت له، في هذا المضمار، بقلة (تكرانها، وفيها نظر كثير) مفادها أن إلهة الفاسدين «بالاستثمار» خير من لجنهم إلى حضن «الاستعمار» وقارع رياض الصلح الطائفية بمسلك في نسج العلاقات الشخصية وفي طريقة العيش وفي العمل السياسي وأضح التغير منها، إلا في لفظات حرج شديدة. وهو قلمها، على الأعم، بتعريض عوامل الوحدة بين الطوائف وتقبل التسوية بينها، وممارسة الحكم في نطاق هذه التسوية، وذلك في مجتمع وُثرت تركبة ثقيلة من التناظر بين الخيارات السياسية الكبرى لطوائفه، وُثرت أيضاً تركبة من التباين في العمران وفي النمو وفي الدور التاريخي المعترف به والمكانة السياسية المترتبة عنه بين مناطق فيه مرسومة، بقورها، بمياسم طائفية متقابلة. ولكن رياض الصلح كبش، مع ذلك، يتعين فرصة سياسية لفتح ثغرة في جدار القاعدة الطائفية المهيمنة على النظام السياسي والمترجمة ترجمة شبه حرفية، (وركيكة بالتالي) لتكوين المجتمع ولما وازنه ولبيرائه من تاريخه. فلم تكن لتفوت الصلح والفة التمييز المتجفف في الحظوظ بين البشر بفعل القاعدة الطائفية، ولا والفة الفساد المترتبة اقترافاً لا ينقسم بهذه القاعدة، ولا انتشار المجاري المفتوحة للعب قوى الخارج بمقتدرات البلاد من خلال التنافس بين القوى السياسية للطوائف ولا الخطر الرايح دائماً على الانتظام

العام للعياة الوطنية وعلى مصير البلاد نفسه من جزاء ذلك كله. وكان رياض الصلح يعني ما قاله في الطائفية والعائنه في بيان حكومته الأولى. ولكنه كان مبركاً أن الغاية من ذلك لا تُفرك إلا بالسياسة، فيحتاج ولوج السبيل نحو «إلغاء الطائفية» إلى اختلاف رُغب للقوى السياسية في البلاد يغطيه وضميه. ولأن الصلح كان يعني ما قاله، استثمر ما سنح، في أيام حكمه، من لحظات التماسك السياسي في البلاد لبعيد التنويه بهذه الغاية، أو ليشأ السعي في هذا السبيل وعينه على ما يستتبره السعي من مواقف وما يلوح له من عواقب. غير أنه اضطر إلى الإحجام تكراراً معتبراً بما كان يعاين ويعاني.

وكان رياض الصلح معروفاً بمحافظته على علاقات مودة بخصوم له، فيما يتعمق الخصومة السياسية، على نحو آثار العجب أحياناً. ومن أمثلة ذلك أنه في مدى عقدين كان فيهما يشن حملاته على الانتداب وأعوانه ثم يتولى الحكم شريكاً لشاره الغوري والمستورين، بقيت حبال الوء موصولة بينه وبين أركان الكتلة الوطنية في السياسة وفي الصحافة، بمن فيهم إميل إده مؤسس الكتلة وأسعد عقل صاحب الميرق. فعمى الأول، في أخرج لحظة سياسية جاز فيها، من تهمة الخيانة. وكان هو - أي الصلح - خارجاً لتوه من معركة طاحنة خاضها في وجو سلطة منتدبة وجبت في إده نصيرها الأول. وكانت الميرق وبقيت بين أكثر الصحف رعاية لعقوب رياض الصلح وعناية بأخباره وأسفاً عليه عند رحيله. هذا مثال من أمثلة. وفي امتداد هذا السلوك، كان يقع إقدام رياض الصلح السياسي، وهو الغلبة التي أباحت له أولاً أن يتجاوز كل تمسك مكبل بعلهارة النيل السياسي وكل لوم محتمل من أدمية الطهارة الوطنية حين يُقدم على استدراج خصم إلى حلف ظرفي أثناء خوضه مواجهة حاسمة مع خصم آخر. أباحت له هذه الغلبة نفسها ثانياً أن يتحاز انحيازاً واضحاً تماماً إلى كتلة في المجال العربي ويبقى، مع ذلك، بسيطاً محتلاً بينها وبين الكتلة المواجهة. ظهر النوع الأول من هذا الإقدام - مثلاً - في معاونتين، على الأقل، قام بهما رياض الصلح، في العشرينات وفي الثلاثينات، لاستدراج القيادة الصهيونية إلى الصف السوري في مواجهة السلطة المنتدبة. وظهر النوع الثاني من الإقدام (أو من البراعة السياسية) - مثلاً أيضاً - في مزاوجة الصلح بين موقف قاطع أخذه وموقع مدرن بقي يحتله في الصراع بين الكتلتين الهاشمية والمصرية - السعودية أثناء حرب فلسطين وفي غزواتها. إلخ، إلخ.

وقد كان عهدُ بشاره الغوري ورياض الصلح عهدَ بناء لمؤسسات دولة طازجة الاستقلال وعهدَ عمران كبير قامت بعينه الدولة وكان، بمعنى من المعاني، عمراً للدولة نفسها. هذان البناء والعمران ذهب بصورهما من الذاكرة العامة ما شهده ذلك العهد من جولات الصراع السياسي، وأولاهما معركة الاستقلال التي طغى عليه اسمها فأخذت تبتدو، مع ما اتصل بها من أطوار، وكأنها كل ما فيه. طغت على صورة هذا العهد أيضاً ظواهر استعجلت نهايته في سنة 1952: من فساد ومحاربة وتخريب



لسلطة القانون بسلطان العائلات السياسية. وقد سلكت «ثورة» 1952 «البيضاء» مسلك الانقلاب العسكري في أمر واحد على الأقل: وهو طمسها ما أنجزه العهد السابق من بناء لهيكل الدولة وتجديد لهيكله المجتمع، وزعمها القصير العمر أنها حبل بلخير، في هذا الخيار، تلده بعدما كان عمماً فيعم منها فصاعداً. على أن ما أنجزه عهد الاستقلال الأول، في مضماري العمران وبناء الدولة، حفظه أو حفظ بعضه منا كان قد أنجز أو كان في قيد الإنجاز، فضلاً عن أخبار الصحف والأوراق المتفرقة، كتاب حسن التوبيع، مُحْكَم السبك، سنره رئيس الجمهورية بكلمة ونشر مع انعقاد المؤتمر الثقافي العربي الأول في بيت مري في أيلول 1947 وذلك تحت عنوان لبنان في عهد الاستقلال. حفظ هذه المنجزات أيضاً كتاب آخر، تحليلي ونقد، هو المصنف الضخم الذي تركه لنا - بالفرنسية - جبرائيل منسى رئيس الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي ومعه نائبه جوزف نجار وجماعة من المختصين. فهذا الكتاب، وعنوانه خطة لتجديد بناء الاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة، أرسى للخطة المشار إليها على جردة موسوعية للمعطيات المتصلة بالمجتمع والدولة اللبنانيين من الاستقلال (بل من قبل الاستقلال بكثير، كلما لزم الأمر) إلى تاريخ صدره في سنة 1948، وقد كان هذا الصور حدثاً رعاه أركان الدولة، وفي طليعتهم بشاره الخوري ورياض الصلح، على رغم المنحى النقدي، الصارم أحياناً، الذي أراده المحققون لكتابهم.

وما نستفيد من هذين الكتابين ومن مصادر أخرى تستكمل ما فيهما أو تمتعه، أو تغطي السنوات اللاحقة لصدورهما من عهد بشاره الخوري ورياض الصلح، لجهتي العمران وإنشاء مقومات الدولة المستقلة، كثير وكبير ومتعمد الوجوه إلى حد يلزمنا ها هنا بالاختصار منه على بعض من أهم عناوينه...

فإلى رياض الصلح وسليم نقلا، وزير الخارجية في حكومة الاستقلال الأولى، يعود الفضل في إنشاء وزارة الخارجية والسلوك الخارجي، وكان حميد فرنجيّة قد وضع كينائتهما الأولى في عشايا معركة الاستقلال. وإلى حكومات رياض الصلح وإلى قائد الجيش فؤاد شهاب القريب جداً إليه، يعود الفضل في تحويل «الفرق الخاصة» الجورنة من الانتداب إلى جيش لبناني، بقي صغيراً وضعيف التجهيز ولكنه أصبح معترفاً وتحسن التنظيم، وذا حصانة مرموقة على أفة التسييس. وقد استكمل في عهد رياض الصلح تنظيم السلطة القضائية وجهازها بعد أن ألغيت المحاكم المختلطة واستقرت للقساء صفة السلطة الثالثة في الدولة المستقلة، ولكن بقيت عالقة مسألة حماية هذه الصفة من العبث السياسي. وفي عهد بشاره الخوري ورياض الصلح، استقلّ للنقد الوطني وجند النظام الضريبي وجرد من بعض ما كان لا يزال يداخله من مخلفات، ووضعت أصول جديدة لتنظيم مالية الدولة، وأُنشئ ديوان المحاسبة، إلخ، إلخ. وفي هذا العهد أُنشئ قانون العمل (سنة 1946، في ظل حكومة سعدى المنلا)، وكان استجابة لنضال نقابي متما، وأنشئت، في وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة للشؤون الاجتماعية كانت نواة الوزارة التي حملت الاسم نفسه لاحقاً.



397

197 فائزة للملح (بسطامه)  
الواس الأبيض) لتقاسم  
زوجها إلى احتفال  
بموتها

198 رافض للملح (أب)



398

١٩٩ والفاء خلف والتمه في  
صورة عائلية جلممة  
٢٠٠ رؤسنا الصلح في  
مكتبة وبنائه وصور  
عائليته وبنائه



ولا ريب أن ذلك كله اعتوّته عيوب تأتي بعضها من هشاشة التقاليد وضآلة الإمكانيات وضعف الكفاءات أو ندرتها، وتأتي أهمها من تدخل الساسة وغيرهم من ذوي النفوذ الطائفي في ما ليس من شأنهم. ولم يكن رياض الصلح صارماً في مقاومة هذه العلل وكان يغلب اعتبارات السياسة وموازنتها أو كانت هي تغلبه. غير أن قوة حضوره في الحكم وبُعْده عن الانتفاع الشخصي كان فيهما بعض الوطاية من إلقاء العبل على الغارب، فلم تغلّ سيرته في الحكم من مواجهات شديدة مع مستثمري مواقع النفوذ. وفي كل حال، أُرْسِيت، في تلك الأيام، قواعد لبناء الدولة ومؤسساتها، وأصبح التخطيط والإصلاح والاستثمار على همة اللاحقين.

وفي مضمار العمران، يؤكّد لبشاره الخوري ورياض الصلح بناءً مثبتاً من المدارس الرسمية في المن والقرى، وإنشاء التعليم الثانوي الرسمي وتعميد دار المعلمين وتأسيس الجامعة اللبنانية. فإن كتاب جبرائيل منسى المشار إليه، وهو الأحدث عهداً بين ما تحت يدينا من مصادر بشأن تطوير التعليم الرسمي في تلك المرحلة، يوضح أن عدد المدارس الرسمية كان 248 مدرسة في سنة 1942-1943 وأصبح 623 مدرسة في سنة 1946-1947 وأن عدد المعلمين فيها كان 402 في التاريخ الأول فأصبح 1502 في التاريخ الأخير، وأن النّية منعقدة على رفعه إلى 1802 في سنة 1948. وأما عدد التلامذة في هذه المدارس فكان 22844 في التاريخ الأول وأصبح 52422 في التاريخ الثاني. ويشير الكتاب نفسه إلى إلحاق صفوف تكميلية بـ 11 مدرسة وإلى إنشاء ثلاث مدارس مهنية وإلى رصد اعتماد لإنشاء أولى المدارس الثانوية الرسمية في البلاد، ويوضح أن موازنة وزارة التربية في تصاعد مطرد، وأن الملحوظ لها في موازنة 1948 يبلغ 7,25 ملايين ليرة لبنانية فيما لم تتجاوز هذه الموازنة في العام السابق 4,80 ملايين. هذه المدارس المستعدثة (والراجع عندنا أن عددها تجاوز ستمائة في سنة 1952) كان معظمها صغيراً وكان يجري إيوائها، أول الأمر، باستئجار غرف لها حيثما أمكن، وذلك في أكثر العائلات. ولكنها جاءت لتفتّح جدار المستقبل أمام عشرات الألوف من الأسر المعرومة من التعليم والثاقفة إليه باباً للانتقال من حال إلى حال. إلى تلك صدرت في مطلع العام 1946 (أي في ظلّ حكومة سامي الصلح) مناهج التعليم الموحدة الجديدة وكانت تستلهم، في توجيهها، ما رسمه بيان حكومة الاستقلال الأولى من خطة للتربية الوطنية تحفظ «الخيار النافع» من ميراث العهد الانتدابي ولكنها تسلك بالتعليم كله، لغة ومضموناً، مسلكاً كان يُعَدّ جيداً، في تلك الأيام، وكان موافقاً للروحانية التي حملت البلاد، موحدة، إلى الاستقلال.

وكان القرار بإنشاء الجامعة اللبنانية قد اتُخذ في خضمّ إضراب للطلّاب والمعلمين شهّدته الأسابيع الأخيرة لرياض الصلح في الحكم. وفي مجلس النواب، قال رياض الصلح، وهو يوتّع الحكم ويطلب الموافقة على إنشاء الجامعة: «إن الساعة التي أقف فيها (...) وأطلب من رفاقي الموافقة على إنشاء الجامعة هي من ألدّ الساعات في الحياة البرلمانية. لقد طلب إلينا أن ننشئ الجامعة بلسان الشباب المتحمّس وقد وعدناهم بإنشائها. فعمّا قريب ستنشأ الجامعة وستجتمع بين أبناء البلاد جميعاً. فهي ليست

مدرسة للتعليم فقط (...). نحن نريدها جامعة وطنية فقط، فلتبنا رغبة الشباب».

وقد غيرت الصورة الجيدة للتعليم الرسمي، في عقدين تالين أو ثلاثة، صورة المجتمع كله بتغيير خريطة النخب فيه من حيث انتشارها على المناطق والطوائف، وتوزعها بين المدن والأرياف، وتوزع كفاءاتها بين مجالات العمل، إلخ. وما من ريب في أن هذا التغيير اعتَوَزته عيوب خطيرة وفاتته المواكبة السياسية المناسبة، فأسهم ذلك في إفضاء البلاد إلى أزمات لاحقة معلومة السمات والأسباب. ولكن لا يجوز الطعن، من هذا الباب، في وجهة الحاجات التي لبّتها تنمية التعليم الرسمي تلك ولا في تكوينه قاعداً أولية للولاء للدولة وللشعور بها مزجاً لعية الجماعة للوطنية وللشعور، أيضاً بوجود حسن ما لهذه الجماعة نفسها. تلك منجزات لم يُكْتَب لها النمو السوي، في العهد اللاحق، ولا هي صَبَت لأعاصير السياسة في البلاد وحولها. ولكن الإقلاع بها، في غُتوات الاستقلال، كان استجابة عاجية وعلنية منتشرة.

وفي أواخر عهد رياض الصلح بالعلم أيضاً، أقر أول اعتماد لإنشاء المدينة الرياضية في بيروت. وكان قد أنشئ، في العهد نفسه، أيضاً، قصر الأونسكو وتوايحه ليستقبل مؤتمر المنظمة الثالث في خريف 1948. وقد سهر حميد فرنجية، وزير الخارجية في حكومة رياض الصلح، على إنجاز أعمال الإنشاء والتجهيز في هذا الصرح وعلى نجاح المؤتمر نفسه، بسرعة وفاعلية مشهودتين. ومن الاستجابات التي شهدها عهد بشاره الغوري ورياض الصلح استعدادات عديدة من النور الحكومية، بعد أن تأسست وزارات وإدارات جديدة أو نمت القديمة، فأنشئت لها أو استُجرت مفاًر وقصور عدل ومحاكم وأبنية إدارية أو فنية ومستشفيات حكومية وزعت بين قواعد المحافظات، ووزر للبلديات ومخافراً... وسجور أيضاً، على ما أشار إليه رياض الصلح نفسه.

وكان عهد بشاره الغوري - رياض الصلح أيضاً عهد إعادة النظر في التنظيم المدني للعاصمة: من مشروع أيفلي إلى مشروع أيكوشار. وهي إعادة نظر لبثت مرجعاً لجهود تالية وشهت، هي أيضاً، نكسات لاحقة وتعثراً أو خبطاً في التطبيق. وفي العهد نفسه، نمت شبكة الطرق بين المناطق اللبنانية نمواً كبيراً وجُتدت مداخل المدن، وأولاهها العاصمة، ووُتعت، ووصل التيار الكهربائي ومياه الشرب إلى مناطق كانت مفتقرة إليهما، ولكن الشبكات إلى إزالة العرمان بقي طويلاً... وأنشئت شبكة الهاتف الآلي في بيروت وأقيم مبنى البريد المركزي الضخم على الشوارع التي حَمَل لاحقة كسيرة الصلح.

ومن المآثر العمرانية الكبرى لذلك العهد إنشاء مطار بيروت الدولي الجديد في حَلْدَة ليعل، بعد حين، محل مطار العاصمة القديم في بدر حسن، وكان قد أصبح ضيقاً على الحاجات وملتبساً بالمدينة. وقد استوت الطرق التي أنشئت لخدمة المطار وربطه بالمدينة بدءاً بالشارع الذي شق على اسم بشاره الغوري ثم بالجلادات التي بدأ شقها

في غابة الصنوبر، معارَ جريدةً لنمو المدينة. واستوت الجادة المفضية إلى مدخل المطار مباشرةً متفحّساً جيداً طاهر الأناقة والغضرة للمدينة ومتنزّهاً لأهلها في بُعْج القرن التالي. وكان القانون الصادر في أول أيار 1950 قد أرسى قواعد البناء على جانبيها حفظت لها هذا الطابع إلى حين اندلاع الحرب في سنة 1975. وقد كُتبت المطار، في هذه المدة نفسها، مرفقاً عظيم المكانة في الشرق العربي كلّهُ للمواصلات بين أقطاره وبينها وبين سائر العالم فضلاً عن استوائه شرياناً رئيساً للحياة الاقتصادية في البلاد. إلى ذلك، وُضِع في عهد بشارة الخوري ورياض الصلح نظامٌ لرغائي صيدا وصور. وفيه أيضاً، وُتسع خط نقل النفط للمضي إلى طرابلس من كركوك وأنشئت، في جوار طرابلس، مصفاة جديدة تفوق القديمة طاقة وسعة. ووصل إلى جنوب صيدا خط التابلان القادم من الساحل السعودي الشرقي وأنشئ له مصب لنقل النفط الغام بالبوأخر إلى الأقطار المستوردة، وأنشئت هناك مصفاة للتكرير أيضاً. وفي ما يتعدى الجدل المشروع في مقدار التخايير بين الواقع والرتجى من المنشآت النفطية هذه، يبقى أنها وفّرت فرص استخدام لبعثة آلاف من اللبنانيين وأصبحت الرسوم والضرائب الناتجة من نشاطها مورداً يُعتمد به بين الموارد الكبيرة للمالية الدولة.

وقد كانت لرياض الصلح، بما هو نائب لصيدا والجنوب، لفتاتُ عناية خاصة بتلك وبهذا، وكان الانتداب قد غامرهما بلا أثر عمراني يُذكر. فضلاً عن تحصيل الجنوب نصيباً معتبراً من شبكتي المواصلات والمدارس الرسمية، أنشئ بعناية رياض الصلح وأحمد الأسعد، وزير الأشغال العامة في تلك الآونة، مشروع القاسمية البارز في البلاد، آنذاك، بضغامته وجليل فائدته، لرق السهل الساحلي بين صيدا وصور، ورتقه مشروع رأس العين إلى الجنوب من صور. وكان معول القيادة السياسية في هذين المشروعين وفي سواهما من مشروعات الرقي التي وُضعت لمناطق مختلفة من البلاد، ثم بَكَت مرجحات متبلغة من التنفيذ، على مهندس مائي لا يُشَقّ له غبارٌ هو إبراهيم عبد العال وقد أصبح في المرح الأخير من عهد بشارة الخوري مديراً عاماً لوزارة الأشغال العامة. وفي جملة ما أنجزه هذا العهد، في غضون سنوات قليلة، من مشروعات الرقي وسائر الأشغال المائية ومنشآت توليد الطاقة الكهربائية المصاحبة لها، ما يُدهش حقاً إذا ما نظرنا بعين الاعتبار إلى حدود الإمكانيات، فليس مشروعاً القاسمية ورأس العين سوى حلقة من سلسلة كانت حلقاتها الأخرى مشروعات أنشئت لاستثمار مياه النهرين الكبير والبارد في عكار ونهر الجوز في البترون وبنابيع اليمونة في ريف بعلبك ونهر الليطاني واللبوة في البقاع وجوز مياه نبع العسل للشرب ونبع المغارة للري في كسروان، وجوز مياه نبع الباروك للشرب في قضاء عاليه وإنشاء معمل على نهر إبراهيم لتوليد الكهرباء، إلخ.

وفي صيدا أنشئ، بعناية رياض الصلح، المستشفى الحكومي بما كان يُفترض أن يكون بناء لمدرسة زراعية، في خراج المية ومية، وأصبح الثانوية الرسمية الأولى في الجنوب، بعد سنوات، ويوضع حجر الأساس لدار البلدية الجديد وأنشئ الملعب البلدي و«مدينة العمال» وبُني فندق صيدون الكبير الذي عهدت البلدية باستثماره إلى «فنادق طانيوس». وشق

الشارع العريض الذي حمل اسم رياض الصلح لاحقاً وأصبح الواجهة الجميلة للتجارة والأعمال في المدينة وأذن بتوسّعها السريع نحو الشرق، إلخ. وكان بعض هذه المرافق أيضاً حلقات من شبكة تضمّنت منشآت مُناظرة في عواصم المحافظات الأخرى أو في بعضها، إلخ، إلخ.

في مضممار آخر من مضامير الممران، شهد عهد الخوري والصلح ترسيم قصر الأمير بشير الشهابي الثاني في بيت الدين بعد أن كانت قد امتدّت إليه يد الخراب. وكان قد استعيد رفات باقي القصر ليرقد فيه، وكان قد دُفن عند وفاته في كنيسة للأرمن الكاثوليك في إستانبول. كانت «عودة الأمير» في صيف العام 1947 واحتُفل بها احتفالاً رسمياً خطب فيه كل من صبري حماده ورياض الصلح في بيروت وبشاره الخوري في بيت الدين. وأمّا القصر فعُزل جناح من أجنحته إلى متحف للمعهد الإقطاعي اللبناني وجُمِل جناح آخر مقراً صيفياً لرئاسة الجمهورية واستردّت حديقته رونقها السالف. وكان رئيس الجمهورية الذي أولى هذا المشروع كلّ عناية واضح الاعتزاز بما تمّ.

هذا ولا بدّ لاستتمام معالم الصورة ومناظر الميراث الذي خلفه عهد بشاره الخوري-رياض الصلح، من تصريح خاصّ على الجانب التشريعيّ من هذا الميراث. وأوّل ما يستوقف، لهذه الجهة، هو، من غير شكّ، التعميل الاستقلاليّ الشهير للدستور، في تشرين الثاني 1943، وما تبعه من نصوص دعت استكمال الأبنية المُقتضا للدولة المستقلّة في نطاق السلطة التنفيذية والسلطة القضائية خصوصاً. وقد سبق منّا التنويه بما وجدناه مهمّاً من هذا كلّه في مواضع متفرّقة من هذا الكتاب، فإذا تركنا هذا الشطر «الاستقلاليّ» من التشريع جانباً، بقي تحت أبصارنا حصاد تشريعيّ لمجلس النواب في أيام الحكومات التي رأسها رياض الصلح هو إلى التواضع أميل. ولكنّ هذا الحصاد، على تواضعه النسبيّ، متنوع المجالات وغير خالٍ من عناوين بالغة الأهميّة. هذه الهياكل التشريعيّة يردفها عدد من المراسيم لا يقلّ بعضها أهميّة وأثراً عن القوانين المشتّرة في المجلس النيابي.

ففي فئة التشريعات التي رسمت للنظام الاقتصادي-الماليّ في البلاد صورته المعروفة، نقع أولاً على قانون التجارة البحريّة وقد صدر في 18 شباط 1947. وهو يكمل قانون التجارة البريّة الذي كان قد صدر بمرسوم اشتراعيّ في 24 كانون الأوّل 1942، أي قبل الاستقلال. يردف هذين التشريعين مراسيم عدّة صدر معظمها بين عامي 1947 و 1950 وورمت إلى تسهيل المعاملات البريّة، وخصوصاً الحوالات البرقيّة، وانطوت على تصديق عقود وأنظمة دوليّة بينها ما كانت قد أبرمته مخابرات للمواصلات السلكيّة واللاسلكيّة انعمت في أتلانتك سيتي، وبينها ما كان قد أرساه النظام البرقي السولّي المعدّل في باريس سنة 1949 وما أقرّه المؤتمر البريديّ العالميّ الثاني عشر المنعقد في باريس أيضاً سنة 1947. وفي 11 كانون الثاني 1949، صدر قانون الطيران وهو، من وجهه ما، مختلف عن التشريعين السابقين بغلبة الطابع الفنيّ التنظيميّ عليه، ولكنّه

مكتمل لهما من وجه آخر. ويصح أن ندرج في هذا الباب أيضاً مرسوماً اشتراعياً صدر في 8 نيسان 1950 لينظم «إعادة الرسوم الجمركية عن البضائع المعاد تصديرها». فإين الغاية من إصداره كانت تشجيع حركة الترانزيت وإعادة التصدير بما لها من مكانة كانت إذ ذاك مرموقة في الاقتصاد اللبناني ولبثت تتنامى بعد ذلك.

في المساق نفسه، أجاز قانون صدر في 22 نيسان 1947 للحكومة الانضمام إلى اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما - على ما هو معلوم - ركنان في الإدارة العامة للاقتصاد المالي العالمي ومركزان لجميع خيوطه في يد الدول الفنية. وفي 24 أيار 1949 (أي بعد الانفصال النقدي عن سوريا بنحو سنة) صدر قانون النقد وتبعه، بعد ثلاثة أيام، مرسوم يتعلق بتغطية النقد وقد رعياً استقرار قيمة النقد اللبناني مدة طويلة بعد ذلك، ودفعهما أو عندهما تبعاً في عهدي كميل شمعون وفؤاد شهاب قانون سريّة المصارف الصادر سنة 1956 وقانون النقد والتسليف الجديد الصادر سنة 1963.

إلى هذه العناية بالوجه التجاري المالي من الاقتصاد الوطني، نمت على غير لفتة إلى الوجه السياحي الملازم للسابق. فقد صدر في 2 حزيران 1949 قانون موضوعه «الشركات والأفراد الذين يتعاطون التسفير». وصدر في 14 كانون الأول من السنة نفسها قانون ينظم «استثمار الفنادق والملاهي والمطاعم والمقاهي والحانات». وكانت الدولة قد جعلت لنفسها موقع رعاية في هذا القطاع إذ أنشأت، بقانون صادر في 7 أيار 1948، «مفتوحة عامة للسياحة والاصطياف والإشتاء».

في مضمار آخر (ولكنه اقتصادي أيضاً)، يدخل قانون 3 آذار 1947 الذي صدقت بموجبه «اتفاقية مرور الزبوت المعدنية في أراضي الجمهورية اللبنانية» مع شركة تابلاين ثم قانون 29 أيلول 1950 الذي صدّق بموجبه الاتفاق الموقد بين الحكومة اللبنانية وشركة مديترانيان وريفاينين (مديكو) وهي شركة تكرير الزبوت المتفرعة من تابلاين. وقد توقفنا ملياً عند مغاض هذين الاتفاقيين وما وافق إقرارهما من تجانب وما لحق بهما من تعديل في فصل سابق.

ومن التشريعات الحيوية التي شهدها عهد بشاره الغوري - رياض الصلح نصوص دعت تنظيم المهن الحرة الكبرى وممارستها. من بين هذه المهن، كانت مهنة العمادة وحدها الحافظة، من عهد بعيد، بنظام حشد شروط مزاولتها وأرسى هيكلها النقابي. وفي 26 كانون الأول 1946 (أي قبل عودة رياض الصلح إلى الحكم على رأس حكومته الثالثة)، صدر قانون «ممارسة المهن الطبية في لبنان» وصدر في اليوم الأخير من السنة القانون القاضي بإنشاء نقابتين للأطباء في البلاد، ثم لحق بهما في 17 تموز 1947 مرسوم أوجب «تخصيص مورتين في السنة لامتحان الكولوكيوم». وفي 29 تشرين الثاني 1948، صدر قانون نظم «ممارسة مهنة طب الأسنان» ثم ألحق به آخر، في 27 حزيران 1949، أنشأ نقابة أطباء الأسنان. وكان قد صدر، في 10 شباط 1948، قانون نظم «ممارسة



الطب البيطري»... وفي 22 كانون الثاني 1951 (أي في الشهر الأخير لرياض الصلح على رأس الحكومة)، صدر قانون مزاولة مهنة الهندسة وتنظيم نقابتي المهندسين في بيروت وطرابلس، إلخ، إلخ.

### ٣-١٣ أسبقية السياسة

إذا كانت تقلبات الزمن بالبلاد قد طمست أو دُمّرت معالم كثيرة من جهد التأسيس هذا، على اختلاف وجوهه، فإنّ رياض الصلح بقي منه مشروع بسيط الملامح هو مشروعه السياسي، وبقي منه أيضاً أسلوبه الرهيف وصبره الجميل ودهاؤه الموهب في السعي إلى تنفيذ هذا المشروع. في الحكم، كان الرجل محيطاً بما في البلاد من تيارات متخالفة وبما يمليه هذا التخالف من أناة ومن أعمال للعنكة، للمواصلة ما بين عمل البناء الوطني بوجهه المختلفة وتحصيل قدر من الوحدة الداخلية يعني هذا العمل، إذ لا يجعل منه سبباً لقسم ظهر البلاد. كان الرجل متوقفاً على إدراك هذا لأهمية السياسة ولأسبقيتها بما هي إدارة حثية للشأن العام على كل نشاط آخر: على المثاليين والوحدويين والاستقلاليين بعد ذاتهما وعلى قتال الأعداء بعد ذاته، وعلى إصلاح الدولة بعد ذاته وعلى الإعمار والمعمار بعد ذاتهما. بقي العمل السياسي وحده، حين يكون محيطاً بجملة العوامل الفاعلة في وضع البلاد وبخطط مختلف اللاعبين وباستجابات مختلف القوى، يتبين ما يمكن أن يؤول إليه كل عمل إن خيراً فخير، وإن شراً فشرّاً، ويتبين اشتباه الخير والشر خصوصاً وإمكان أن يستحيل شراً ما بعد بعد ذاته خيراً والعكس بالعكس... يتبين إن كان ما يفرضه المبدأ سيقضي على سمو المبدأ أم سيحيله إلى بلية لمن اعتمدوه وعتوه غاية المني ومفتاح السعادة. كان رياض الصلح وحيداً في شبابه وبقي على هذا المبدأ. ولكنه لم يتردد في تنحيته من حيث وجده باباً إلى الفرقة وإلى ممار الأوطان. وهو كان استقلالياً ووجد في هذا المبدأ معبراً يمكن أن تتكهن حوله وحدة مرموقة للصفوف. فكان أن مضى إلى أقصى المتاح في هذا السبيل، ولكنه كان يقيس خطاه ويستطلع الممكن في كل مرحلة. كان الرجل شجاعاً يتقبل التضحيات بأنواعها ولكنه لم يكن يتعبد لشجاعته ولا لعبه للتضحية. كان يسأل عن الفائدة من هذا ومن تلك، ويفتح أبواباً للمداورة والمتنقّم والتراجع والصبر، فلا يترك إغراء التنقّم الأعمى يقبله ولا العية خطبه تستعود على بصيرته وبصائر سامعيه.

والذي أطلق عليه اسم «الميثاق الوطني» لم يكن مبدأ مجرداً أو عقيدة مرفوعة في معزل من السياسة ومن ضغوطها المتراخمة. وإنما كان هذا الميثاق رداً سياسياً بالغ الإحكام على تعنتات سياسية برزت في عشايا تبلّره، واستمرت سنين طويلة بعد استيلائه وبعد اتّخاذ اسم. استوى الميثاق رداً، لا على «وحيية» هؤلاء «العرالية» أولئك في الداخل اللبناني وحسب... بل أيضاً على المطالبة الفرنسية (الفرنسية - البريطانية لاحقاً)

بالمعاهدة وبالمركز الممتاز ثم على البحث الذي أخذ يصبح محموماً في نهاية الأربعينات عن صيغة لـ «الدفاع عن الشرق الأوسط». وهو استوى رنداً، في الضمار العربي، على مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب ثم على خبط الانفلا بين السوريين بين مشروع وحدة سورية - عراقية ومشروع أخرى عربية شاملة طرحته حكومة ناظم القدسي في أواخر عهد رياض الصلح بالحكم. في هذه المواجهات كلها وفي غيرها مما جرى مجراها، كان الميثاق يستمد قوته من غلبته على مواقف تنازعت المجتمع السياسي اللبناني ومن تركية الوقائع التاريخية له وتوطيدها إياه ومن الضمانة التي مثلها ساسة مسؤولون ذوو حظوة شعبية وصلوا إليه بعد تجارب ممتدة تخللتها عثرات وبدأت معارضة له ومعارضة في ما بينها. وكان رياض الصلح، بين هؤلاء الساسة، في صدارة الصف الأول.

وجسد رياض الصلح في استواء لبنان بولة سيّدة خير ما يستطيعه اللبنانيون لأنفسهم، وما يستطيعه العرب للبنانيين ولأنفسهم أيضاً. وهو إذ ضلع في تحصيل هذه الدولة ثم في بنائها، تقبل ما استلزمه ذلك من مشاورة ومصاهرة بل مقارعة لقوى قريبة وبعيدة، فلم ينتكس إلى خيار له سابق ولم يقبل حثّاً ممن شاوروا له هذا الانتكاس وظلوا يهولون أن يجدوا فيه ناساً ناطقاً بأرادتهم في بلاد هي بلاده وقد أصبح مؤمناً على ما شاءته لنفسها وشاه هولها. وهو قد غلب المثل الاستقلالي في حالات الإفطار العربية التي سابر خطاها أيضاً. غلبه لأنه وجدته الغالب بين المرجعيات الفاعلة ولم تكن غلبته لتعني أنه سهل التحصيل. وأما الوحدة فارتضى لها رياض الصلح صيغة الجامعة العربية منطقاً وبداية لا لتفضي، بعد ذلك، إلى زوال الدول المستقلة بالضرورة، بل ليصبح الاستقلال نفسه ضماناً لصحة التضامن واستقامة التعاون وفاعليته. ولأصالته في السياسة، كان رياض الصلح يكره وضع العسكر أيديهم على هذه الأخيرة وأسلوبهم الجاني فيها ومصادرتهم بالقوة تنوع الإيرادات الساعية في مجالها. على أن ما شهد رياض الصلح من بدء للمهد العسكرية في قطر واحد كان عميق الألفة له سوف ينتشر، بعد موت رياض الصلح، إلى عديد من الإفطار العربية الأخرى، وسيصبح أشد عنفاً وصلفاً من كل ما شاهده رياض الصلح وما عانى بعضه. لم يُلح رياض الصلح في كل ما سعى إليه. لم يكن ذلك في الإمكان أصلاً إذ لا نهاية لهذا النوع من السعي. حتى أن سير التاريخ في هذا المشرق بدا لاحقاً وكأنه انقلاب على سعي رياض الصلح وأقرانه وعلى أسلوبهم في السياسة. ولكن عبارات من قبيل العريّة والاستقلال للشعوب والتضامن مع حفظ السيادة للدول وسياسة المختلف في المجتمعات كانت قد جرت على لسان رياض الصلح أو هي ظهرت بعده لتستفي أفعاله، ثم بقيت قادرة على فرض نفسها غايات لا بديل منها ولو كنّا لا نفي نبعد عنها. لا بديل من بساطة هذه القيم، وهي خلاصة تاريخ وعصر، ولا عن التعقيد والتفرع في سبل السياسة إلى إدراكها أو إلى حفظها. ذلك هو القليل الكثير الذي بقي لنا من رياض الصلح.

في البيان الوزاري لحكومته الثالثة (في كانون الأول 1946)، كتّيب رياض الصلح ما معناه أننا أنشأنا الدولة وبقي علينا إنشاء الوطن. وفي المقعد الذي تلت رحيل الرجل دأبنا على رفع هذا الشعار مقلوباً. ولا تحمِلنا الصيغة التي اعتمدها رياض الصلح، بالضرورة، على تغيير تلك التي اعتمدها من بعده. فنحن قد استغفنا ما نقوله من خبرة متبادية، موجعة في معظم الأحيان. مع ذلك يبقى هذا الشعار الذي وقّع عليه اختيار رياض الصلح جديراً بأن نتأمله ملياً. فربما كانت فيه حقيقة أبعد غوراً مما نحسب ومما نقول.

بيروت، تموز 2005 - تموز 2009







ملحق

كتب إلي أحد رفاقي في العاصمة يقول:

أعرف أن فكرة معارضة الاتحاليين والتنمر من أعمالهم سائدة في سوريا وأعرف أن الانتخبات الأخيرة جاءت ضيقاً على إبلّة فما بالكم أيها السوريون وقد سقط مور للتصويه والبطلان وأتى مور العقائقي والبرهان لا تسمعون في ترتيب هذه الفكرة والاستفادة منها بما يعود على بلادكم بالخير وذلك بافتتاح نواب لحزب الحرية والائتلاف ونشر خطته على صفحات الجرائد وبيان ما قامت عليه من الدعائم مع إظهار محسناتها ومميزاتها.

لو كان هذا الرفيق هنا ورأى إقبالنا معاشر البيروتيين على نادي الحرية والائتلاف أو حضر افتتاحه وسمع الأستاذ صاحب المنار يبين معنى الحرية والائتلاف وما ظهر من سيرة الاتحاليين وما طعن أو رأى صاحب الائتلاف الأغر يتكلم في سبب تشكيل الحزب الانتلالي ويحضر ما يتقوله لبعض عنه أو عدم قابلية بلادنا لقبول الأحزاب لسبع النطق الفصيح ورأى الاستقراء الرجيع ولكان اكتفى بالجملة الأخيرة من كتابه. فتنفيذاً لرغبة هذا الرفيق الحقّة أتيت بمقالتي هذا مبيناً روح الخطّة الائتلافية والأسس التي قامت عليها فأقول:

نشأ حزب الحرية والائتلاف وترعرع واكتسب ثقة الأمة في العاصمة بانتصار مرشحه طاهر خير الدين وهي تحت نير الإدارة العرفية وفي وقت كان كثير من الناس يرى أن البقاء على الاتعالية أضمن للمصالح الخاصة وآمن على الحياة. ومع ذلك فقد أقبل عليه القوم إقبالاً عظيماً أوجب استغراب الجميع خصوصاً من داخلهم الغرور من المتغلبين فبدأوا يتساؤلون عن سبب هذا التهاوت ونواحيه ويأتون على ذلك بجمع وأقوال عبدة بعضها بعيد عن الحقيقة وغير مطابق للواقع والبعض الآخر مطابق بعض المطابقة.

وقد خطر لي أن لذلك سببين أصليين أولهما أن مؤسسي هذا الحزب ورجال عرفوا بالإخلاص الشام والتماني في الوطنية والابتعاد عن كل غرض خاص واشتهروا بالصدق والاستقامة والتعلق بأهداف القانون والبرصوخ لأشدّ أحكامه صرامة. وثانيهما لأن الحزب أتى في أوقته موافقاً لفكر معارض حصل في البلاد لدى معظم الأمة سائداً لغراغ عظيم شعر به أكثرنا حتى أنني موثق أن كثيراً ممن قرأ الخطّة الائتلافية حتى من نفس الاتحاليين قال هذا حزب موافق لحالة الدولة العامة وكافل لمصالح قومي الخاصة.

فينتج من هذا أن حزب الحرية والائتلاف أسس على احتياج ضروري بعد تجربة ثلاث سنوات أفلست عقبتها سياسات المركزية والإجفاف بحق العناصر وهذا أول مميزات الحزب الانتلالي على الجمعية الاتعالية التي دخلناها أفواجاً أفواجاً كرهاً في عهد

العبيد ومظالمه فقط ونحن لا نعرف ما هي الخطأ السياسية وما هو الحزب وما هي أعماله وهي أيضاً من أعظم مرجحات الخطأ الائتلافية على البروغرام الاتحادي المستخرج عن نظام عصاية والمنظم في وقت كان رأي الاتحاديين فيه (ومن المصيبة أنهم لم يزالوا على رأيهم) أن مجرد إعلان الدستور والتظاهر ببعض مظاهر ثيورية كافيان لإعلاء شأن الأمة وتوحيد عناصرها حتى واسترجاع البلاد المختلطة منها.

وأي برهان يطلب على صحة هذا المدعى أعظم من عزم الائتلافيين هنا على اتخاذ دائرة لناديتهم أكبر من الدائرة العاصرة وهي على رحبها تسع الفئات العديدة مما يدل على شدة الرغبة في هذا الحزب مع أنه يعلن للجميع أن لا منفعة خاصة من ورائه لكن كيف يتعنى للمتصنع أن يجاري الطبيعي وهيئات أن يمكن إيجاد شعور في هذه الأمة بالرغم عنها.

ولربما خطر لبعض الاتحاديين تذكري بالمؤتمرات التي تعقد سنوياً في سلاطيك والتي من وظائفها النظر في برنامجهم وتفيقه على تطلعات الشعب وهذا الاحتياج المنه عنه فأجيبه بأن كل من يمعن النظر في البرامج الاتحادية يرى أن أولها خير من آخرها. وسبب ذلك بسيط وهو أن من بينهم إدارة الجمعية كانوا عند إعلان الدستور أقرب إلى الشعب منهم إلى الحكومة وكانوا ينزع نزاع سلطة عبد الحميد بقوة هذا الشعب. أما وقد نالوا الوظائف وتربعوا في دسوت الوزارات عن غير لياقة وأهلية واستعقاق وأصبح الشعب نفسه قوة تناهضهم جعلوا يمسألون خطتهم [مواث] تليق بحكومة استبدادية وتناسب نظمات البوليس والجنדרمة أكثر من مناسبتها لعاجات الشعب. كل ذلك ضناً بمراكزهم وحفظاً لحياتهم. وإني أرجو الكلام الفصل في هذا الشأن إلى فرصة أخرى.

قام الحزب الائتلافي على معائم ثلاث قانونية صريحة لا تترك مجالاً للريب ولا موضعاً للشك وهي بعيدة عن روح التضليل والتضيق توافق العناصر بأجمعها ولا تمس بمصالح الحكومة المركزية كما يدعي البعض بل تسهل عليها أعمالها وتعلي شأنها وتوطد أركانها وهي:

أولاً: تأييد الدستور الصحيح بجميع الوسائل القانونية واقتراح دور قانوني صريح في كافة معاملات الدولة مع توسيع سلطة مجلس الأمة (المادة 1 وما يليها من المواد حتى المادة 13).

والقصد من هذا أن الحزب الائتلافي يفهم المشروطية بخلاف ما يفهمها الاتحاديون. يفهمها في تعريض السلطة على القوى المشروعة والمبدرة لعفة الدولة والأمة لا حصرها في أشخاص قلائل يريدون أن يكونوا في وقت واحد نظار (أ) وموار (أ)، منتخبين ومنتخبين، مأمورين وأهالي، محافظين وأشرافيين، موافقين ومخالفين، يريدون أن يكونوا الكل في الكل، مع أن [في] اسم المشروطية فضلاً عن حقيقتها مانعاً لهذا الاحتكار.



ومن افتتاح الدور القانوني يود الائتلافيون إنهاء الدور الذي كان فيه ناظر الداخلية يقفل الصف مجرد شكاية تأنيه من أحد (القلوب) وبذلك يعتدي على أعظم حق من حقوق الأمة. يريون إنهاء هذا الدور الذي كان يشك فيه المخالف للاتحادية من عدالة حاكمه لأنه كان يرى بعينه الفرق بين معاملته له ومعاملته للاتحادية الموافقة مع أن الاثنين عثمانيان. يريون إنهاء هذا الدور الذي كان يقف فيه طلعت بك (ناظر الداخلية السابق) في المجلس ويقول بملء فيه: «لا لزوم للاتفاقية التي اقترحتها كامل باشا وحسين حلمي باشا وقررت تطبيقها في اليمن فأنا أتعهد بإخضاع الإمام في شهرين» ثم يمضي الشهران فالسنتان ويهلك ستون ألفاً من الشبان العثمانيين وتتكدب الدولة مصاريغ باهظة ثم يرجع فيقبل ذات الاتفاقية بل بشروط أشد ولا يجسر المجلس على سؤال هذا الناظر سؤالاً بسيطاً عما سبق من تمهيد. يريون تطبيق القوانين على الكل بالسواء وضع نظمات لمسؤولية النظار والأموريين يرفون بعدها كيف يسبرون أمور هذه الأمة.

أما توسيع سلطة المجلس وبالنتيجة سلطة الأمة فقد نظر إليها الائتلافيون نظرة واسعة وأعطوا المجلس حقوقاً كبيرة أكتفي بنكر واحد منها وهو أنه يحق لكل مبعوث أن يطلب أي ناظر شاء للمجلس دون مراجعة رأي الاكثرية فيستوضعه عن أمور يرى المبعوث فيها إجحافاً بحقوق الأمة وإن لم يفتح المجلس بتصريحات المستوضع أسقطه من منصبه مع أن خطة الاتحاديين لا تمكن المبعوث من استجلاب النظار للمجلس إلا بموافقة أكثرية ومن هنا يدرك المفكر فضل الشكل الأول على الثاني وصعوبة إجراء المراقبة العفة حسب خطة الاتحاديين ويدرك أن عدم مجازاة أمثال حقي باشا منبعت عن هذا التقييد.

وقد تمادى الحزب الغالب العام الماضي في استعمال هذا الشكل أي أنه كان يطلب رأي الأكثرية التي كانت تعارض كل طلب يتقدم من النائب المعارض حتى كاد يعجز على المخالفين الكلام، ومعنى هذا أن حزب المخالفة ولو كان أقل من الحزب الغالب بمبعوث واحد حكم عليه بالسكوت مع أنه لا توجد قوة تمنع المبعوث المخالف ولو كان فرداً في المجلس عن التكلم في أي أمر شاء.

ثانياً: اتخذ طريقة مستقيمة وسياسة صادقة صريحة مع كافة الدول والانحياز بصورة قطعية لمجموع من المجموعين الوطني (ين) الذي يمكنه المحافظة على مصالحنا العبيدة السياسية (المادة 29 من الخطة الائتلافية).

كثرة ما قيل في هذا الشأن يكفيني مهنة الإسهاب. على أن حادثة طرابلس الغرب علمتنا أن لا نعتد على كلام أمثال حقي باشا الذي كان يصرح قبيل الحرب بأيام وجيزة بأن علاقتنا حسنة مع كافة الدول وكلها لا تريد لنا إلا الخير، لذلك يجب علينا الانضمام إما للاتفاق أو للتحالف.

ثالثاً: اتخذ سياسة (توسيع المأذونية) في الإدارة (على ما ورد في خطة الحرب) والمعارف والنافعة وما شاكلها مع الاحتفاظ بالوحدة السياسية والسعي لتقوية العناصر ضمن الدائرة الثمائية وإعطاء كل عنصر ما يتطلبه من الحقوق المشروعة.

هذه الدفعة بيت القصيد في خطة الحرية والائتلاف والسير على خلافها كان من الدواعي الحقيقية في تأسيس الحزب.

ولم يتم الحزب الائتلافي بهذه الخطة إلا لأن مؤسسيه قد اقتنعوا بأن إدارة هذا الملك الواسع المختلف العناصر لا تنسنى إلا بهذه الطريقة أي بإعطاء كل عنصر حقه المشروع.

والمرتاب بصحة هذا المبدأ تقدم إليه برهاناً سريعاً ثورات اليمن وفتن حوران والكرك ورواتب العرب ومطالب الألبان وما أشبه من المشاكل الخطيرة التي كادت تجر هذا الملك إلى الضراب والتي هي بذاتها دلائل مجسمة على سخافة عقول من أماروا الملك أربع سنوات وبرهاناً ساطعاً على فساد المعنى الاتعادي «يلزوم النوبان الشهير».

أما اللامركزية التي يتشدد بها خصوم الائتلافيين وتغذونها وسيلة للطعن في حزبهم فهم لو مروا أن اللامركزية تنقسم إلى عدة أقسام منها اللامركزية السياسية وهي التي يأبأها الائتلافيون ويربونها بقبولهم الوحدة السياسية لا غير أي إنهم غير مرتضين بالعمال العاضرة أيضاً ويريدون تقوية أوأصر الوحدة السياسية أكثر من الآن ولا مركزية أخرى كاللامركزية في المعارف والنافعة وما شاكلها وهي التي يتطلبها الائتلافيون بكل شدة لما هو معلوم عن قوائدها.

على أن النين يأخذون كتب الحقوق ويتناولون منها كلمة لامركزية وعربون عنها ما تصل إليه أفهامهم فقط بون الإمعان بحقائقها مثلهم مثل المكتفي من الآية الكريمة بـ«وَلِلْمَصْلُحِ».

أما اللامركزية وتعريفها الصحيح فسأقرز له باباً آتي فيه على ذكر ما تحتاج إليه هذه البلاد منها والسلام.

رياض الصلح

كثير قال الاتعابيين وقيلهم في الوزارة الفازية وأخذوا يضللون الرأي العام بمسائلهم المعروفة وشوهمون حقيقة الفكرة الوطنية التي قبل لأجلها رجال هذه الوزارة إدارة شؤون الحكومة بعد أن كاد المخلصين من هذه الأمة يباسون من مستقبلها. لذلك رأيت أن أقطع سلسلة كتاباتي في العرب الاثلاثي وخطته وشرح موادها ومقابلتها مع الخطة الاتعابية لأقدم عليها هذه المجالة لمعها تقوم بإظهار بعض فضائل الوزارة الفازية وأعمالها.

أجمعت الأمة على استحسان سقوط الوزارة السعيدية واستقبال الوزارة الجديدة بتلك المظاهر التي نذكرنا زمن إعلان الدستور وأيقنت (ما عدا الأشخاص القلائل الذين يرون أن نظارتي الداخلية والمالية لم تغلق إلا لطلعت وجاويد وأمثالهما) أن خير حل للمشاكل التي خلفها الاتعابيين هو الحل الذي يجده رجال هذه الوزارة لما عرفوا به من بعيد التجربة والتمسك بالوطنية العفة والبعد عن الأغراض الشخصية ولا عجب فكلهم من الشيوخ الذين تقلبوا في أرقى مناصب الدولة وعركوا الدهر وخبروه ولم يبق لهم من مآرب في هذه الحياة إلا حسن الأحوثة والذكر الجميل.

دخل الفازي مختار باشا وزملاؤه الباب المالي والبلاد كلها نائمة على الاتعابيين بسبب الانتخابات الأخيرة، دخلوه والثورات ناشبة في اليمن وألبانيا، دخلوه وأوروبا بأجمعها غير راضية عن أعمال الحكومة الاتعابية، دخلوه وأول عمل قرروه تناسي كل خطيئات الدور الاتعابي والمحافظة القطعية على العياد التام تجاه أحزاب المملكة ومسألة الجميع فتربط قلوبهم بالعكسة ويظهر الفريقان بمظهر قوي أمام الخارج وموحد بمعائم الائتلاف في الداخل.

سعدوا فوجدوا لذلك حلاً مرضياً كان الأخرى بذات الاتعابيين أن يتقبلوه بكل سرور وارتياح وهو اعتبار الوزارة الفازية أن دور الانقلاب الذي يعقب عادة الثورات وتبحث فيه الأمور غير الاعتيادية قد مضى وانقضى بسقوط الوزارة السعيدية وأن الدور للعاصر هو الدور القانوني الذي تركز فيه الأحوال ويتقلب العدل والقانون على الظلم والاعتصاف والعاملات الكيفية.

على هذا الأساس أرادت الوزارة الفازية أن تبني أعمالها وقد صدقت فلم تحل المجلس إلا بصورة قانونية وسعت حقاً من حقوق الأمة حفظاً لحسيات الاتعابيين الذين ما كانوا يعاقظون على شعور مخالفهم ولا أرواحهم. وهكذا فعلوا في حل الإدارة العرفية وقد برهنوا بذلك على اعتقادهم التام بأن وطنية الاتعابيين تمنعهم من إحداث قلائل في البلاد.

وقد عممت الوزارة الفائزة إلى قائمة المحكومين السياسيين التي كانت الوزارة السابقة قد تكرمت بوضعها بعد وعد دام تعليقه ثلاث سنوات وصافقت على الإفراج عن المدرجة أسماؤهم بها وزانت عليهم أسماء مناهضي الاتحاديين بعد الدستور كطاهر خير الدين الانتلافي الذي لا نضب له إلا ثقة الأمة به وانتصاره على المرشح الاتحادي قبيل الفسخ الأول، وعلى كمال رئيس تحرير إقدام أعظم نابغي الأتراك، وأحمد شريف باشا سفير ستوكهولم في الدور العميدي وهو الذي كان يمد الجمعية الاتحادية في تلك الدور بما وصلت إليه يده ولم يأت على شيء يستحق العقاب إلا انتقاده أعمال زملائه في الجمعية واستقالته منها بعد أن يئس من إصلاحها. وقد كان كبار الاتحاديين يكرمونه ويحترمونه ويضعون اللوائيم التي يقيمونها تحت حمايته ورعايته فلما انفصل عنهم صاروا يرمونه بالغيانة والارتجاع.

هذا وقد نظرت الوزارة الفائزة إلى المسألة الألبانية نظرة حكيم خبير فأدركت أن مطالب الألبان معقولة لاتطابقها على الأساس الذي وضعه رشيد باشا وعالي باشا وهو الأساس الذي أراد الاتحاديون نقضه كما صرح بذلك نورادونجيان أفندي ناظر الخارجية في مقابلته لمخابر جريدة الدالي لتغراف الإنكليزية في حديثه عن «التعثن». كما أنها ربت من هذه المطالب ما رأته معجفاً بحقوق الحكومة كطلب توزيع السلاح.

وبمناسبة الثورة الألبانية أنكر كلاماً لمنسوب المقطم في الآسقة قال:

«صرح لي أحد وكلائنا الكرام أن سياستنا الخارجية والمالية غاية في النجاح والنظام فلقد وفقت الوزارة في أقرب زمن وأقصره إلى إتمام أعظم عمل. وإذا صح ما رواه اليوم بعض الصحف التركية والأجنبية عن سكون الثورة في العسير والاتفاق مع الإيريسي وجماعته فالوزارة العاضرة تستحق أن تسمى حقيقة وزارة الأمن والسكون لأن توفيرها إلى تسكين ثورتين وتأمين الحالة في البلقان وإرضاء البول في أقل من 40 يوماً ليس بالأمر العادي البسيط الذي يقدر عليه كل إنسان».

ومصادفاً لهذا الحكم أقول إن اعتبارنا المالي قد زاد مع أننا في حرب والوزارة تسمعنا كل يوم تصريحات لأحد أركانها وكلها مجمعة على عدم قبول الصلح وقد تساعدت أسهم سكة حديد الروم إليلى إلى مائتين وثمانية فرنكات وخمسين سانتيماً على أنها كقت يوم سقوط الوزارة السعيدية تساوي مائتين وفرنكين فقط.

وهذا الرقي أكبر دليل على تحسين السياسة العثمانية تحسناً محسوساً جعل أرباب الأموال يتهافون على شراء هذه الأسهم.

أما من حيث الصلح مع إيطاليا فقد سمعنا بالأمس تصريحات كامل باشا ونورادونجيان أفندي برفض حكومتنا الشروط الإيطالية وقد أيدت الوزارة بأجمعها هذا الرفض كما ورد في برقيات الشركة العثمانية.

ومن يطلع على بوقيات النادي الائتلافي الأخيرة يَرُ أن الصلح أصبح ضرباً من المستحيل . على أن صحف أوروبا الأخيرة جاءتنا نبأ خطير يدل على حكمة ودهاء وذكرنا بدهاء السياسة الإنكليزية وهو أن الوزارة الفائزة مع تيقنها بإصرار إيطاليا على قرار الضم وأنها تابى استرجاعه فقد تظاهرت بإتمام مفاوضات الصلح التي كانت جارية في سويسرا بين النموميين النمانيين والإيطاليين وأخذت تعالونهم من وقت لآخر لتتمكن من إنجاز المسألة الألبانية وتقرير السلم في البلقان وهكذا كان . فبوقيات النادي الائتلافي تقول (أصبح للصلح مستحيلاً ، البلقان في هدوء وسكين).

أما ما يتعلق باقتراح الكونت برشتولد فقد اتفقت الصحف الأوروبية على أن السياسة الاتحادية هي التي جرتنا إلى هذا الاقتراح كما يسلم بذلك للعقل السليم.

ولو أن زمام الأحكام لا يزال في يد الاتعابيين لكان هذا الاقتراح وضع بشكل مداخله فعلية . غير أن دهاء الوزارة الحاضرة وتوقيفها إلى إنجاز المشكلة الألبانية أضعفتها فلم يقدم الوزير النمومي على تقديمه كتابة بل لكتفى بعرضه شفاهياً وهو لا يزال حتى الآن موضوع مداولة بعض السفراء بصورة شفاهية بسيطة وقد قابلته الدول بالارتياح الظاهر وشكت من نقصه ولججته فدفتته في هذا الشكل بأبهة واحتفال فخبين كما صرح بذلك مندوب اللقطة في الآستانة مستنداً بقوله على اعتقاد الدوائر الرسمية فيها.

هذه هي الوزارة الفائزة وهذه أعمالها التي قابلها الاتعابيون بالتمرد فطوراً يعمدون إلى إلقاء الفن في الروم وإلي وتارة يزرع بذور الشقاق بين العناصر بما يثبته من المفساد في طنينهم فجنينهم وهي لا تزال تقابلهم بالحلم والتسوية مع أنهم لا يستحقون منها هذه العناية.

بقيت لي كلمة عن المأمورين وهي المسألة التي أشغلت الوزارة للفائزية رداً من الزمن وكانت سبباً لاستقالة حسين حلمي باشا منها.

وقول الاتعابيون لرجال الوزارة ما بالكتم تعزلون المأمورين من وظائفهم بعد أن أمرتموهم بعدم الاشتغال في السياسة . فيجيبهم الائتلافيون بأن الأهالي بعد أن ذاقوا ما ذاقوه من مداخله هؤلاء المأمورين أثناء الانتخابات بل التعميمات الأخيرة لا يزالون مرتابين بهم ويحسبون أنهم لا بد من مداخلتهم في الانتخابات الجيدة إذا ظلوا في وظائفهم . ومن كان في ريب من ذلك فليهب معي إلى أقرب مدينة من بيروت يرى فيها الاجتماعات تتوالى ويسمع أن مندوباً من المركز الاتعادي في بيروت قد ذهب يوم السبت الماضي إليها وقابل أحد كبار المأمورين مقابلة طويلة وسيرى القادم عليها نتيجة تهجمه على مخالفة الأوامر الصريحة .

وللأهالي الحق بهذا الارتياح لأن معظم المأمورين ما زالوا على غيرهم . وإذا كان المأمورين الاتعابيون لا يتدخلون في الانتخابات حفظاً باليمين التي أقسموها فبأولى

حجة أن يحافظ على ذات القسم المأمورون الجدد خصوصاً وأن الوزارة الفارّة لا تنظر في أمر التعيين إلى حزب دون سواه بل إلى الجدارة والاستحقاق. ويمكن إثبات ذلك بذكر أسماء الفنين عينتهم مجدداً فهم من كل الأحزاب.

وإذا كان في المملكة أحزاب غير الحزب الاتحادي أفليس من العدل أن يعين من تلك الأحزاب موظفون على نسبة عددها.

والآن أمامنا انتخابات قريبة فمن رأى تداخلاً من الاتحاديين أو سواهم فليشك أمره إلى الوزارة فالفرق بينها وبين السابقة عظيم كما يعترف بذلك الاتحاديون والسلام.

رياض الصلح

جبل عامل والإصلاحات الجديدة

للنقطة-1ج

الاتحاد العمّاني، العدد 1221، 3-10-1912

إذا لم يكن للدستور من فضل إلا إيجاب التعارف والتواصل بين أبناء البلاد وتأييد روابط التآلف والتآخي بينهم لكفاء حسنة تفضله على كافة أنواع الحكم المطلق وكفانا سبباً للتعليق به والإخلاص له.

من مقتضيات الدستور وما يدخل فيه من انتخابات وتشكيل أحزاب وإصدار جرائد تبحث فيما يتعلق بالبلاد ومن شروطه الأساسية التعارف والتواصل. وهذا جبل عامل وهو على قيد ساعات من بيروت ظل غير معروف منها وهي غير معروفة منه معرفة اجتماعية تامة حتى إعلان الدستور حيث احتاجت كل بلدة لمعرفة قوى الأخرى وأسيالها الانتخابية وكثرت الزيارات المتبادلة وتصدت الكشابات في الجرائد ثم أنت بعدها انتخابات المجالس العمومية وما يتبعها.

وه على ذلك ما أوجده الصنف من الروابطة الفكرية فتقدم الكثيرون من أدباء جبل عامل للكتابة في هذا الموضوع بعد أن كانوا يعميون عنه وحمل نيار العلم الجارف ناشئة هذا الجبل على الدخول في المدارس البيروتية إلى غير ذلك مما يطول بي ذكره من الأسباب التي جعلت جبل عامل وبيروت يتعارقان تعارفاً أعظم ويرتبط كثير من وجهائهما وأدبائهما وتلامذتهما بروابط الصداقة والمعة والإخلاص.

ولو لم يجنح الاتحاديون إلى طرفهم الملعونة التي كانت تلقى اليأس في قلوب الأهلين وتوسلوا بالأسباب التي تعود بالنفع على البلاد كنشر المعارف وتعميمها وفتح الطرق العمومية لكان هذا التعارف بلغ مبلغاً عظيماً وأتى على البلاد بغائدة كبرى.

على أن أملنا بهذا الدور الجديد وما نراه من مقدمات الأعمال التي يقوم بها رجال الوزارة الرشيدة تميم هذا التعارف بين أهالي البلاد على اختلاف طبقاتهم فيشعر الأديب العالمي مثلاً بلزوم معاضدة زميله البيروتي واقتفاره إليه في الحاجة المتبادلة ويقوم التاجر البيروتي بكل مساعدة تجارية نحور فيقه العالمي كذلك يتعارف الصانع والزارع بما يعمد على البلاد بالتميز والإصلاح.

ولأجل إدراك هذه الغاية الشريفة طرق لا أظن أن المخلصين للوطن يظنون على البلاد بالقيام بها. وأهم هذه الطرق الكتابات المتواصلة في الصحف السيارة عن حالة البلاد وحاجياتها وما تتطلبه من الإصلاح ليشعر أولو العِلِّ والعقد ومن بيدهم زمام الأحكام بهذه الحاجة فيقومون بالواجب عليهم وينتج من هذا العمل وقوف في البلاد على حاجيات بعضها البعض فتشترك بطلبها وتستفيد من العمل به.

ويشترط على النبين يريسون الكتابة في هذه المواضيع الخطيرة أن يكونوا من الواقفين على حالة البلاد وحاجياتها كل اللحيق.

ومما لا يقل أهمية عن الطريقة الأولى في التعارف بل يكون الصلة والرابطة القوية لبلوغ البلاد الشأ الذي ترويه من الرقي المادي والأدبي ترتيب الزيارات العامة المتبادلة شأن البلاد العراقية. فلو قام مثلاً رهط كبير من بيروت على اختلاف الأصناف والطبقات وزاروا جبل عامل وبلدانه وقراه ورواوا بأعينهم تلك المكارم العربية والعفاوة بالضيف والذكاء الفطري حتى في الصبيان وشاهدوا بأعينهم حالة البلاد وتجارتها وزاعتها وتعارفوا مع علمائها وأدبائها وأرباب النهضة فيها ثم لو قابلهم أهالي جبل عامل بمثل هذا العمل فبعثوا وفداً منهم يزور إخوانهم البيروتيين واشترك البلدان في معرفة حاجياتهما ونضامنا وتكافلا على كيفية الطلب لأتت هذه الزيارات بفوائد عظمت أقلها أن الأهليين يرتبطون بربط المعرفة والصداقة.

وقد عني لي بمناسبة الإصلاحات التي عزمت الوزارة الغاية على القيام بها وتعميمها على كل الولايات العثمانية أن أذكر منها الفوائد التي تعود على جبل عامل وأصلها تفصيلاً ليقتف الجميع على معاسنها راجعاً من كرم أدباء الجبل الإكثار من البعث في هذا الشأن وتقديم العرائض الرسمية إلى الولاية بكيفية تطبيق هذه الإصلاحات وتبيين الأماكن التي هي في حاجة إليها لأننا دخلنا في دور الإصلاح الحقيقي وقد كفانا ما أبديناه من التهاون في شؤوننا وأن لنا أن ندخل في الجهد ونستمسك بالصانع. كما أنني على يقين من أن البيروتيين الكرام لا يتأخرون عن نصرة ومساعدة إخوانهم العاملين للوصول إلى ضالتهم المنشودة. كما أنهم ينتقرون منهم مثل تلك المساعدة في طلباتهم التي يحتاجون إليها. وإليك بيان هذه الإصلاحات:

أولاً: فصل الدعاوى التي تحدث بين الأهالي في البلاد التي لم يلحقها نصيب من تشكيلات العدلية بصورة صليحية طبقاً للأصول والعمادات المحلية.

لا يخفى ما في هذا القرار من الإصابة وسداد الرأي. فإنه أوفق للبلاد وأمنى لأطمئنان الأهالي وأقرب وسيلة لإسكان العشائر وتقريب الأهالي من الحكومة. فلو طبقت الحكومة هذا القرار في بعض جهات جبل عامل وعينت من تراء لانقاً من أصحاب الاستقامة والنباهة الحسنة لحسم بعض المنازعات بصورة لا يتضرر أحد المتداعيين منها لأفادت الأهالي فوائد جلى ومنعت سريان الضغائن بينهم ونفعتهم بتحسين الأخلاق ويحرم وقتهم والفلاح والمزارع في نفسه قوة ويدرك أن له في هذا الملك نصيباً من الحكم فضلاً عما هنالك من التسهيلات على الأهالي الذين يتحملون مضى الظلم ومشاق الأسفار في سبيل إحقاق حقهم للهضوم.

ثانياً: أن يرجع الأمور المأموون بالعارفون باللغات المحلية والواقفون على العادات والاحتياجات الأهلية.

عرفت الحكومة بعد طول الاختبار أن هذه هي الطريقة المثلى في حسن إدارة البلاد وتمسين أحوالها مما لا يحتاج إلى دليل وبرهان. وأنا على يقين من أن العاملين هم أكثر الناس قبولاً لهذا القرار بمجرد الانفتاح لما هم في حاجة إليه وسينال المستحقون منهم نصيباً كبيراً إذ يتمتع منهم المأمرون في ذلك ما فيه من النفع الذي يبناه في المادة الأولى وقد يزداد هذا النفع حين تعميم طريقة تشكيل النواحي على ما هو وارد في بروجرام حزب الحرية والانتلاف.

وهنا يقال ما قيل في المادة الأولى عن الرفاهية التي ينالها الفلاح والمزارع حين يرى لذاته قسطاً من الحكم وأن مجموع الأمة هو الحكومة. وإلى هذا الأمر الخطير ألفت أنظار الأدباء العاملين ليفهموا الطبقة الساذجة تلك الحقيقة الراهنة فلا تصيب بعد الآن أنها هي شيء والحكومة شيء آخر.

ثالثاً ورابعاً وخامساً: ثلاث مواد تحتوي على مجموع مطالبنا في أمر المعارف وهو افتتاح مدارس سلطانية وزراعية يكون للسان المحلي القدح المولى في التعليم [فيها] وأن تعني نظارة الأوقاف بافتتاح المدارس العالية في المحلات اللازمة من البلاد العثمانية.

كفانا نكر هذه المواء مدحاً لها وقد بلغ صوت العاملين المروفين بشدة تعلقهم واستمساحهم باللغة العربية من المناهدة والمطالبة بهذا السؤال الذي نالوه اليوم بفضل الوزارة الفارغة. أما المدارس الزراعية فهي أمنية العاملين ولا أفطنهم إلا متهافتين على الإقبال عليها لأن بلادهم الزراعية في حاجة إليها. وما أفطن الحكومة إلا مشيدة لهم مدرسة زراعية في أواسط بلادهم.

ولقد اشتهر العاملين بميلهم إلى التعليم الديني وبلادهم ملأى بالعلماء الأعلام الذين قضوا السنين الطوال في مدارس العراق العالية. فإذا طبقت المادة الأخيرة على جبل عامل وساعدته الحكومة بافتتاح مدرسة عالية فيه يدرس فيها العلماء الكرام



ما تلقوه عن الأساتذة الكبار في العراق لكفت بعض من يبد الذهاب إلى العراق  
ويمنعه ضيق ذات اليد وأسباب أخرى.

وأرى أن الحكومة إذا عملت ببروغرام الحرية والائتلاف وأعطت لكل بلاد أوقافها  
وانفقت على البلاد الفقيرة بالأوقاف فسطاً وافراً منها لمبرت المدارس الدينية التي  
تديرها الجماعات الإسلامية الولاد قانونها في البروغرام المذكور.

أما المواد الأخرى فعمرائية إصلاحية تجارية زراعية مما لا يختلف في نفعها اثنان  
وسيجري تطبيقها على سائر البلدان.

هذا وفي الختام أكرر رجائي من كرام العاملين وأدبائهم ليكثروا من البحث في هذا  
الموضوع الخطير ويشجعوني لإعادة الكرة إليه والسلام.

رياض الصلح

هذا وقت الإصلاح

الملحق - اد

الاتحاد العشائري، العدد 1420، 7-6-1913

لما رأى رجال العاصمة المعلوم أمرهم، والمتزلفون منا للقبلة أياً كان مصدرها، والدائبون  
على الانتفاع كيف كانت موارده، ومن لا هم لهم إلا اتباع أميال (الولاة والعكامل)،  
ولو أتت هذه الأميال بقبول على البلاد أنه لم يعد لهم من حجة يبرهنون بها للامة  
على خلوص نواياهم وصدق أقوالهم وتعقدوا أن الامة برمتها أصبحت نافرة منهم  
ومن أعمالهم؛ عمدوا إلى سياسة عرفوا بها منذ القديم ألا وهي سياسة المقاتلة  
والمراوغة. فتركوا الإصلاح ولائحته وأمسكوا عن انتقاد موارده ونقاطه واتغنوا من  
عدم موافقة الوقت للمطالبة بالإصلاح (على زعمهم) سلاحاً يعاربون به أشخاص  
المصلحين ويعطون من كرامتهم وينالون من عثمانيتهم.

يريدون بذلك أن يتقربوا مرة ثانية من الامة التي خلتهم وأثبتت لهم أنها لا ترجع  
عن مطالبها. وكأنني بهم قد يسوا بتناً من بيروت فعمدوا إلى مخاضة غيرها من  
البلدان فناسين أو متناسين أن كل مدينة من مدن سوريا أصبحت وفكرة الإصلاح  
رائدها لا يؤثر عليها شيء من مؤثرات التمييز والتدجيل.

وقد رأيت إبان إقامتي الأخيرة في طرابلس الشام مشابهة حقيقية في الأفكار والأميال  
بينها وبين بيروت، رأيت أعيانها ووجهاءها لا تنطلي عليهم الترهات لمعرفتهم  
الحقيقة، رأيت شبيبة نيرة ناهضة مبلوءة قلوبها حباً لبلادها وقومها تطلب الإصلاح  
ولا تغتر بدقة واحدة عن التضييق.

يقول الفريق الذي نهضت في بدء رسالتي به (من رجال العاصمة وسواهم) إن الإصلاح ضروري ولم يعد يجسر على القول بعدم لزوم الإصلاح وهذه حسنة من حسنات التفاهم والتضامن بل أصبحوا يقتصرون على القول بأن الوقت الحاضر غير ملائم لطلبه.

يهمل بعض القائلين بهذا القول المحافظة على سلطتهم واستئثار نفوذهم على الأمة ويريد البعض الآخر التفرير والعطوي.

لو عرف هؤلاء حقيقة مركز الدولة العثمانية تجاه أوروبا منذ قرنين حتى الآن وتصفحوا تاريخها السياسي ورأوا الوسائل التي استعملتها للتخلص من المهالك التي اعترضتها منذ تلك العین وكانت تؤدي بها لكانوا هم أول من شقق الأمة إلى المطالبة بالإصلاح وكانوا أوجدوا من العدم في مثل هذا الوقت حركة إصلاحية كالتي نراها بدلاً من معاكستها والسعي في ملاقاتها.

كل من تصفح تاريخ الدولة العثمانية يرى أن أوروبا كانت تسمى للمداخلة في شؤوننا أو بالبحري لانتزاع قطعة من ملكنا بحجة من العجيج تختلف حسب اختلاف الظروف والمكان والزمان وطروز التفكير في أوروبا ولكنها اتخذت تمييناً وتهنيئناً وبكلمة أعم، إصلاحاً، حجة للمداخلة في أمورنا.

هذه معاهدة برلين وغيرها من المعاهدات، وهذه مناشير إيطاليا في حرب طرابلس الغرب، وهذه أقوال الدول البلقانية، وهذه تصريحات أوروبا كلها في هذا العام تدور حول هذه الدعوى.

أدرك رجال الدولة القمصاء هذه الأحبولة وأخذوا يقابلونها منذ بداية القرن الماضي بنفس السلاح فما عقبوا فرفضاً إلا على نية إصلاح البلاد، ولا تمكنوا من استمالة دولة ما في حرب أو مؤتمر إلا بوعد الإصلاح، ولا توصلوا إلى التخلص من روسيا بمساعدة إنكلترا وفرنسا ولا قدروا على رفع الدولة العثمانية إلى مرتبة الدول العظمى في مؤتمر باريس إلا بعد أن أخذت عليها العهد والمواثيق بإصلاح البلاد، وهذا مدحت باشا أبو الدستور لم يعلن الدستور لأول عهده وسط القلاقل والاضطرابات ولم يطلق تلك المدافع من جميع قلاع العاصمة إلا ليتمكن من حل المؤتمر السولي الذي كاد ينعقد في نفس القسطنطينية للنظر في أمر إصلاحنا.

هذه حالة دولتنا منذ أعوام عديدة. أوروبا تريد أن تدخل علينا الإصلاح ونحن نعدّها بإصلاح أنفسنا بأنفسنا. فطوراً كنا نقنعها ونأمن شرها وتارة تتغلب علينا.

وقد تمشت وزارة كامل باشا على نفس الخطة فأوعزت لما أشعرت بأن الحرب البلقانية ستعقبها مؤتمرات إصلاحية كما هي العادة إلى الولايات بإعداد اللوائح الإصلاحية

لأنها أشعرت بوجوب إدخال الإصلاح من جهة وأحبت أن تؤثر على المؤتمرات المنعقدة من جهة أخرى مما لم يخرج عن خطة الدولة القديمة.

ومن هنا يظهر بأجلى بيان أن ما يقوله معارضو الإصلاح عن عدم ملاحة الوقت العاشر للمطالبة بالإصلاحات غير حقيقي وغير مرتبط مع سلامة الدولة، وأنه من حسن السياسة ولو كنا غير محتاجين حقيقة للإصلاح، أن تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات جديدة في البلاد لئلا تكون قد سلمت بمشروعية ادعاء أوروبا.

ولرب معترض يقول إذا كان قصد الإصلاحيين من حركتهم الأخيرة اتقاء شر أوروبا فقط فلا تكون هذه الحركة طبيعية. وقد قامت الحكومة بهذه المهمة فهي تسن القوانين وتغايير أوروبا لاستجلاب مستشارين أجانب فلا لزوم إذن لقيامكم هذا القيام. فأقول إنني لم أذكر ما ذكرته عن الإصلاح إلا لأبرهن بأن هذا هو الوقت الملائم للمطالبة به من حيث سلامة الدولة تجاه أوروبا.

نعم إن بعض رجال الحكومة يصرحون بعض تصريحات مفادها ما ذكرنا إلا أن الحالة في أوروبا قد تغيرت فأصبحوا لا يثقون بقول الحكومات وأصبح للأمم عندهم شأن عظيم ولربما قالوا إن ما وعدت الحكومة به من إجراء الإصلاح المقضى للبلاد لا يمكن أن نحله محل الاعتبار لما قد سبق من الوعد والشعوب العثمانية خاملة لا تدرك للإصلاح معنى. ولهذا فطلب الأمة الإصلاح من نفسها شيء مفيد يجعل أوروبا تعتقد بأن العثمانيين بدأوا يشعرون بماهية الحياة وأنهم يستطيعون إدارة أنفسهم بأنفسهم. ناهيك ما في احترام الشعوب من التأثير العام والخاص.

إن احترام الشعوب بات الآن أنفع من المدافع والرصاص. ثم إن المهلكة التي وقعت فيها الدولة عظيمة جداً ولزم معها اشتراك الحكومة والأمة في الإصلاح ليتمكن التأثير على الرأي العام الأوروبي ولا بأس من معاكسة الحكومة معاكسة ظاهرة لحركة الأهالي لئلا تظن أوروبا أن هنالك اتفاقاً بين الحكومة والأهالي.

ولعل إقبال الحكومة لنامي الإصلاح ومناهضة المصلحين ومظاهرة الحكومة بالتشديد عليهم وقيام الأهالي بقوة رجل واحد لطلب الإصلاح بإصرار من هذا القبيل إلا وتسرع الحكومة بإجابة الأمة العربية إلى مطلبها الحق المشروعة.

وأما قيام الأهالي على أنفسهم وادعاء المعارضين بعدم موافقة الظروف العاشرة للمطالبة بالإصلاح فما يعد بالويل علينا ونكون قد فوضنا أمر إصلاحنا إلى أوروبا كما فوضناها في أمر الصلح. وقد جاء في الأمثال الفرنسية «الأمراض الكبيرة تحتاج إلى أدوية كبيرة».

علي رياض الصلح

## مذكرة «ليس حكومة صيدا العربية» إلى فيجول الحاكم العسكري

Il nous reste de vous adresser une petite prière. Le peuple pourrait-il compter sur votre généreux concours pour lui procurer tous les journaux arabes, français et anglais de l'Égypte ainsi que les

choléuseusement ou nom du peuple du district de Saida.  
grande cause tout en suivant le bon exemple des missionnaires américains que nous remercions fort charitable et donner une bonne main aux médecins du pays qui ne manquent pas de servir cette monnaie de moyens. Votre médecin voudra bien, j'espère, prendre part actif [sic] à cette oeuvre hôpital de 13/20 lits ou seront occupés tous les malheureux sans ressources, et soignés les malades Le pauvre n'a pas été oublié. Le gt. civil de fonder un asil [sic] des pauvres ainsi qu'un petit

j'espère, l'honneur de présider à ses séances et de vous présenter son rapport dont vous serez satisfait.  
normée. Elle aurait pour objet d'étudier les questions économiques du district. Vous lui accordez, Suivant vos renseignements une commission parmi les négociants et propriétaires, vient d'être La Dette publique continue comme au temps des Turcs de recevoir ses recettes car cette branche,

et, pour cela aussi j'attends les instructions que vous allez me donner [sic].  
lequel j'attends vos instructions. A cette décision, la "Régie des Tabacs" n'aurait plus lieu d'exister, fort nécessaires pour sauvegarder provisoirement notre vie, il nous faut organiser un impôt pour Tous les impôts sont supprimés, par la force naturelle des choses, et pour faire face aux dépenses

des changements [sic].  
aux autres bureaux gouvernementaux, j'ai trouvé nécessaire de les maintenir sans leur faire subir en regardant en vue, dans cette nomination, les droits de tous les riles jusqu'ici non réservés. Quant Boustani, a été désigné [e] d'une part et le tribunal, d'autre part, a été de suite reconstitué tout police choisie parmi les citoyens les plus actifs, sous la surveillance d'un sieur de métier facile gouvernement, j'ai commencé par satisfaire le public en lui assurant une douce tranquillité. Une étant reconnu par le général anglais Reine, les deux colonels, vos prédécesseurs et par vous, Mr, le

document précieux que je garderai à jamais.  
pour Saida et ses habitants. Votre chamanite lettre, concernant ce point, Mr, le gouverneur, est un de leurs commandements et marqué dans l'histoire de ce glorieux passage une page ineffaçable et de grandes manifestations de joie les armées des puissances alliées; ce qui a causé le grand plaisir j'ai l'honneur de porter à votre connaissance que le gouvernement local de Saida a reçu avec amabilité

Monsieur le gouverneur militaire,

Le 18-10-18

communiqués afin de connaître la vérité dont il est dépourvu jusqu'ici; cette vérité que vous nous portez avec vous. Dans le cas où vous voudriez bien nous prêter ce généreux concours, une chambre de lecture publique serait ouverte où tous les habitants se rendraient pour s'illuminer de la vérité.

Je vous prie Mr. le gouverneur de noter que le commerce souffre beaucoup. Quoique je sois bien au courant de la nécessité du service télégraphique à l'ormée, pourrions-nous espérer par votre aide un service journalier qui ne durerait que 2/5 heures seulement tant qu'un courrier bi-hédomadaire allant de Beyrouth jusqu'à Tyr ou Joffa. Une banque unirait également le commerce et la banque ottomane qui avait une succursale en cette ville en reprenant ses affaires comblerait ce vide.

Pour ce qui concerne la banque agricole j'attends le résultat de notre entretien.

Quant aux écoles, cause du progrès avenir [sic] du pays il me fait plaisir de vous informer que le gouvernement turc avait capturé les rentes de la société créé [sic] dans ce but. Dernièrement la dite société a repris ses propriétés et les écoles sont de nouveau ouvertes. L'école française des Frères Maristes que j'ai fait, dès l'évacuation turque, garder [sic] par la police après avoir offert au père Léonard ses clef [sic] est à la disposition de ces frères que les habitants de Saïda n'ont jamais oubliés.

Tout cela ne nous dispenserait pas du généreux concours que nous attendons pour bientôt arriver au but souhaité. La municipalité poursuit son travail comme par le passé. Elle encourage toujours ses droits et promet de restaurer les routes de la ville. Les ressources de cette municipalité sont faibles. Pour les villages que le district de Saïda proprement dit [sic] permettez-moi Mr. le gouverneur de vous présenter un second rapport.

Voilà Mr. le gouverneur militaire, le résumé des faits du gouvernement civil et de ce qu'il comptait agir [sic]. Je vous prie d'excuser ma négligence, s'il y a lieu, et de secourir de votre concours [sic]. En point final veuillez bien croire aux sentiments sincères et respectueux de votre bien dévoué

R. Soult

(وهي ثمرة مساعي ومفاوضات كان لرياض الصلح فيها دور مهم)

«إن مجلس إدارة جبل لبنان النيابي المؤلف نظامياً من ثلاثة عشر نائباً، والمؤلف في الوقت الحاضر من اثني عشر نائباً عاملاً بسبب خلو مركز أحد نائبي قضاء كسروان المستقيل، قد وضع نهار السبت في 10 تموز سنة 1920 بأكثرية القرار الآتي:

إنه لما كان استقلال جبل لبنان ثابتاً تاريخياً، ومعروفاً منذ أجيال طويلة، وموقعه وطبيعته أهاليه المؤلفة للحرية الاستقلالية منذ القديم، كله مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي أيضاً لبقايته من المطامع والطوارئ.

وكان مع ذلك من أهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء الصلات مع مجاوريه. وقد دل على ذلك ما أحدثته التقاطع من ثورات الجهلاء لارتكاب الحوادث المؤلمة المعلقة المتسلسلة من السنة الماضية إلى هذه الآونة.

فبناءً على ذلك كله، قد بذل هذا المجلس مزيد الاهتمام تحسلاً لوفاق يضمن البلدين المجاورين لبنان وسوريا ومصالحهما وموام حسن الصلات بينهما في المستقبل، وبعد البحث في هذا الشأن وجد أنه من الممكن الوصول إلى ذلك بمقتضى البنود التالية:

- 1 استقلال لبنان التام المطلق.
- 2 حياده السياسي بحيث لا يعارِب ولا يعارَب، ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي.
- 3 إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا.
- 4 المسائل الاقتصادية يجري درسيها وتقرّر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين، وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلسي نواب لبنان وسوريا.
- 5 يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمان أحكامها.

ولأجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي، ولأجل السعي الناجع في المراجع الإيجابية لتقرير أحكام البنود المقدم بيانها، التي هي مطالب الأمة اللبنانية، ومصصلحة لبنان الحقيقية المنزهة عن المآرب والأغراض الخصوصية، وبالنظر لنيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية، والمجدة مؤخراً

بأصوات أكثرية الشعب الكبرى، قد قرّرت أكثرية المجلس موقّعة هذه المضبطة:  
الانتقال والتوجّه بالذات لملاحقة ومتابعة وتقرير مضمون البنود الأتف بيّتها في الحال  
المقتضاة والمراجع الإيجابية، وإبلاغ هذا القرار برّمته إلى المقامات الرسمية ونشره  
بالطرق الممكنة على الأمة اللبنانية  
في 10 تمّوز 1920

سعد الله الحويّك	خليل عقل	سليمان كنعان	محمّد جنبلاط
فؤاد عبد الملك	إلياس الشجيري	معهد محسن	

عن: شفيق جعّا،  
معركة مصير لبنان في عهد الإنتداب الفرنسي،  
بيروت 1995، ص 190-191.

من خطاب رياض الصلح عند عودته إلى البلاد في 1928

«وصل رياض بك الصلح، زميل الأمير شبيب أرسلان وإحسان بك الجابري في الوفد السوري، إلى صيدا بعد أن سمح له بدخول سوريا فأقيمت له حفلة تكريمية خطب فيها قائلاً إن الموقف السياسي الحالي يعني على السوريين السياسة الإيجابية لأنهم كجميع الشعوب يتطلعون صدقة أوروبا».

ثم استعطف إخوانه والصحف أن يتجنبوا تخصيص فريق من النواب باسم الوطنيين وقال إن جميع النواب الجند وطنيون.

وجاهر رياض بك بضرورة التعاون الوطني بين لبنان وسوريا لنيل استقلال البلدين الحقيقي وقال إنه يضافع كل لبناني يعمل لاستقلاله سيعمل هو للبنان كما يعمل لسوريا و«سائر الأقطار العربية» ولا يهمنه صغر لبنان أو كبر بشرط العمل لاستقلاله الحقيقي.

قال: وما الفائدة إذا زالت العواجز والعسد وتمت الوحدة اسمياً وبقي البلدان محرومين من حريتهما؟ فالواجب إذن العمل المشترك لاستقلال سوريا ولبنان القطريين البارزين في العالم العربي».

فلسطين، أول حزيران 1928

«تهدر من رياض بك الصلح بعض المآزات عبارات حكيمة تناقض أعماله على خط مستقيم. ولكن ذلك لا يمننا من الأخذ بها ووضعها تحت أعين بعض الفضلاء. قال رياض بك الصلح في خطبة له بمشق رثاً على الأحلام الثقيلة بتوجيه القوى قبل كل شيء لتحقيق الإمبراطورية العربية:

«لنعمل أولاً من أجل استقلالنا الداخلي، استقلال بلادنا، فإن العيش في قرية مستقلة في لبنان أفضل من العيش في إمبراطورية عربية غير مستقلة».

يوجد هنا منّا من لا يطبق هذه الحكمة وتبعد به أحلامه لأن يرى فلسطين الفقيرة الصغيرة قادرة على تأسيس الإمبراطورية العربية قبل استقلال الناحية الفلسطينية...»

فلسطين، 6 تموز 1928



## ملحق 5 الميثاق القومي العربي (القدس كانون الأول 1932)

«ومن أهم ما حدث في أثناء انعقاد المؤتمر أن الأعضاء العرب أو معظمهم قد عقدوا مساء الأحد 13 كانون الأول 31 الواقع في 4 شعبان 1350 مؤتمراً قومياً عربياً في بيت عوني عبد الهادي، وضموا فيه ميثاقاً قومياً، وقرروا العمل على عقد مؤتمر عربي في أحد البلدان العربية للبحث في الوسائل المهيئة إلى نشر الميثاق ورعايته وفي الخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه، وهذا نص الميثاق:

المادة الأولى: إن البلاد العربية وحدة تامة لا تنجز، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

المادة الثانية: توجيه الجمهور في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة، هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاختصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.

المادة الثالثة: لما كان الاستعمار بجميع أقطابه وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها المعظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها».

أكرم زعيتر، بواكير النضال، ص 372-373.

ملحق 6 خطبة رياض الصلح في احتفالات دمشق بالمعاهدة الفرنسية السورية  
خريف سنة 1936

من ينسى ما حلّ بجبل عامل؟

من ينسى ما حلّ بصيدا وبنت جبيل والجبل؟

من ينسى ما عانته بيروت؟

من ينسى طرابلس وما قاسته طرابلس ولا سيما في هذه الأيام الأخيرة؟

كل هذه الضحايا البنية والمادية أتركها جانباً ولا أذكر إلا التضحية المعنوية فهي التضحية العظمى!

تصوّروا حالتي وحال إخواني في هذا المهرجان العظيم. فقد أتينا إلى دمشق نحمل في صدورنا عاطفة جياشة مشبعة بالذة والإخلاص لوفد الأمة السورية ولكتلتها الوطنية...

كما نحمل أعلاماً نريدنا أن تخفق على الرؤوس وفي صميم القلوب... ولكننا، أيها الإخوان، اضطررنا لأن نكبح جماح عواطفنا ونطوي أعلامنا حباً بالصفاء والتضامن مع إخواننا المسيحيين في لبنان.

ولنعلم إخواننا المتخلفون عنا في الساحل أننا سنعتزل المزق في سبيل إرجاعهم إلى هذه العظيمة!

لقد اختتمنا جهاداً وسنفتتح جهاداً. ولكن اسمعوا لي أن أتوجّه من موقعي هنا إلى إخواننا المتخلفين عنا الخارجين عن حظيرتنا لأقول لهم:

«إن العاطفة الجياشة التي نكبح جماحها في سبيلكم توجب عليكم أن تكبحوا جماح عواطفكم مثلنا وأن تضخوا كما ضخينا.

«سنضغي نحن فضخاً أتم وإلا فلا حياة لنا بدون تضحية مشتركة ومتقابلة».

هذه كلمتي للوفد الكريم ولكتلة الوطنية المجاهدة وإلى إخواننا المسيحيين والمسلمين. أما كلمتي إلى فرانسة فهي:

«نحن نريد أن نسهّل مهمّة فرانسة في هذا الشرق العربي كما نريد أن نسهّل مهمّة ممثليها الكريم. وقد قال الشاعر:

وَأَوَّلُ مَا قَادَ الْمَوَدَّةَ بَيْنَنَا      بَوَادِي بَقِيضٍ يَا بُتَيْنَ سُبَابُ  
فَقَالَتْ كَلَامًا قَدْ أَجَبْنَا بِمِثْلِهِ      لِكُلِّ خُطَابٍ يَا بُتَيْنَ جَوَابُ

ولكن لنا شرطاً هو أن لا تقف فرانسة في طريق مهمتنا وأن تكون المودة هي التي  
تعدوها وممثلها الكريم كما تحدثنا لتحقيق المهنتين: مهمتها ومهمتنا، لتكون  
أول المسهلين لهذه المهمة بعد أن قام في الشرق العربي بناء جديد أصبحنا نعمل منه  
خيراً كثيراً.

إني أرجو فرانسة وممثلها الكريم أن يسهل مهمتنا أيضاً فهي دقيقة وصعبة جداً».

أما سياستنا في الساحل بعد اليوم فإنني أعلنها بكل صراحة وأعتقد أن جميع  
إخواني يؤيدوني فيها وهي:

«إننا مقبلون على مفاوضة لعقد معاهدة في لبنان.. ولكن قبل هذه المفاوضة لنا  
كلمة نقولها وهي أننا لا نرضى أبداً عن الوضع القائم ولا نقبل بمعاهدة ستكون  
أغراضها تكريس الحالة الحاضرة في الساحل وبغايها على ما هي عليه الآن».

لقد تكلمت بالسياسة كثيراً فأود أن أعود إلى العاطفة، عاطفة الإخاء والحب التي  
سيطرت في بيروت يوم الضميس الماضي والتي أظهرها المسيحي قبل المسلم لأنه لا  
يمكن لأحد أن يعيش بدون هذه العاطفة وذلك الإخاء.

نعم! إن على المسلمين أن يضيقوا في سبيل اكتساب مودة وصداقة إخوانهم المسيحيين  
ولن تكون هذه الثقة متبادلة إذا لم تصل إلى نتيجة!

نحن، أيها الإخوان، حراس لبلدة ثبينة في هذا العقد السوري فعلياً أن نعمل على  
إنضاج هذه اللقطة لتنظم في هذا العقد الثمين.

القيس الجديد، 2 تشرين الأول 1936

(l'exemplaire de l'original, tiré au fin type envoyé à M. le Capitaine inspecteur des S. S. du Liban)

et diffusée dans le cas du Mardjoun

le "leader" nationaliste Riad el Solh

par

et une lettre adressée au Général d'Armée, Délégué Général Palestinien

TRADUCTION

-----Archives-----

Officier S. S. Tyr

Commissaire Adm. Liban-Sud

Capitaine Insp. S. S. Liban

Délégué aux ports R. L.

Colonel Direct. S. S. (3 etc.)

-----Institution-----

Officier S. S. chef du poste de Mardjoun

Le Lieutenant DUBOC

(...)

donnée dans le cas qu'à M. Abou Samra.

Il est vraisemblable que le tirage de cette brochure est extrêmement restreint. Je crois qu'elle n'a été

"El Kalam-Essani".

"avait en sa possession. C'est M. Alfred Abou Samra, directeur du journal local

présentée au Général d'Armée, Délégué Général, mais je tiens à signaler qu'une personne du cas

M. le Capitaine inspecteur S. S. ainsi qu'une traduction. Cette brochure a probablement déjà été

certaine brochure émanant de "leader" nationaliste Riad el Solh, dont j'envoie un exemplaire à

2 - Une chose semble plus importante et plus digne d'intérêt, c'est la diffusion très restreinte d'une

(...)

Mardjoun, le 30 Décembre 1941

POSTE DE MARDJOUN

SERVICES SPÉCIAUX DU LEVANT

Destinataires:

Colonel Direct. SS. (3 ex.)

Délégué auprès R.L.

Capitaine Insp. SS Liban

Conseiller Adm. Liban-Sud

Officier S. Tyr

Archives-----

(TRANSCRIPTION)

A. S. E. Le Général Catroux, Délégué Général de la France Libre en Syrie et au Liban

Il est très regrettable que l'événement que vous avez proclamé le 26 Novembre dernier ait été à l'encontre de tout ce que nous souhaitons, parce qu'il s'oppose à l'intérêt politique, économique et national du pays, et est contraire aux aspirations que la nation a formulées à plusieurs reprises; il est en contradiction, en outre, avec vos déclarations, celle du Général de Gaulle, de Mr. Churchill, Chef du Gouvernement Britannique, de son ministre des Affaires Etrangères, Mr. Eden et de Mr. Lytteltonne [sic], son ministre d'Etat au Moyen Orient.

J'ai tenu, dans l'intérêt de mon pays que je n'ai jamais perdu de vue, à présenter à votre Excellence une note ayant pour objet ces contradictions entre les dites déclarations et l'événement du 26 Novembre, vous y soumettant nos réserves, ainsi qu'aux Etats alliés et amis, auxquels vous aurez à demander la reconnaissance de ce que vous avez proclamé.

Vous pouvez être certain, Excellence, que pour ce faire, je me suis inspiré des sentiments de mon peuple, sans aucun motif régional ou de communauté; y participe avec moi, une grande foule de toutes les communautés, qui, à elle seule, constitue sans doute la grande majorité.

Voilà qu'ill, le gouvernement britannique, alors que vous avez décidé d'occuper ce pays, a bien voulu consacrer cette tâche par une déclaration du Président CHURCHILL, qui y reconnaissait notre entière indépendance. Ainsi, dit-il, dans son discours aux communes [sic]:

"La grande Bretagne reconnaît l'indépendance de ces pays — Syrie et Liban — et leur complète souveraineté, compte tenu de l'existence d'intérêts historiques à la France, ne devant pas d'une manière quelconque, porter atteinte à cette souveraineté".

Or, la déclaration, par laquelle vous avez proclamé l'indépendance, a dépassé les limites historiques visées par le discours du Président britannique; ces limites ne pouvant outrepasser l'échec des sentiments entre la France et certaines communautés; il suffit qu'elles le dépassent, pour qu'elles soient contraires à la souveraineté et à l'indépendance, auxquelles M. Churchill faisait allusion. En outre, le fait d'avoir pris comme base le traité franco-ibanois de 1936, contredit votre déclaration, ainsi que celle de M. Churchill, où il est dit:

"Quant à remplacer les intérêts de VICHY par ceux de la France libre, cela ne sera pas l'objet d'une discussion."

Contradiction est faite aussi à la déclaration de M. Lyteltone [sic], dans sa lettre au Général de Gaulle. Car, par le traité de 1936, il est outrepassé aux limites tracées pour vos relations avec ce pays, puis que ce traité vous donne des droits politiques et administratifs, qui annulent la souveraineté de la nation; il vous réserve le droit de doter le pays d'experts techniques. Il vous donne tout pouvoir sur les relations extérieures de ce pays, en tant qu'il limite à votre seule autorité ces relations, alors que la souveraineté laisse un pays libre dans ses relations extérieures et intérieures.

Quant au dit traité, il suffit pour prouver qu'il est contraire à la vérité: l'indépendance, de rappeler les paroles du ministre M. Pierre VICHY [sic], dans son discours sur le mandat français en Orient, qu'il a prononcé le 3 Mars 1939, dans la maison de "la mutualité militaire" — section musulmane, à Paris:

(Revue des Affaires Étrangères No. Avril 1939)

"Je ne dirai qu'un mot sur le traité franco-ibanois, qui ressemble dans ses grandes lignes au traité franco-syrien, mais en diffère par la durée, qui a été faite, dans le traité syrien, à 25 ans seulement, alors qu'elle est implicitement susceptible de renouvellement dans le traité ibanois. Ce dernier diffère du premier, en ce qu'il n'y a aucune limite fixée sur les questions d'ordre militaire, tant au point de vue du nombre des soldats que nous pouvons y garder, que des lieux que nous choisirons pour leur stationnement. En fait, le traité franco-ibanois, n'est qu'une confirmation de la présence de la France dans le pays, d'une nouvelle manière."

\*\*\*

Le remaniement contredit la deuxième déclaration de M. Churchill, qu'il a prononcée aux communes [sic] le 9 Septembre 1941 et qui ne donne lieu à aucune illusion. Il ne s'y est pas contenté de reconnaître notre indépendance d'une manière théorique, mais il a posé des conditions positives et négatives, étant ainsi l'Angleterre et la France libre"

"Notre politique, dit-il, opposée par les Français libres, consiste à rendre la Syrie aux Syriens, qui doivent jouir, le plus tôt possible, de leur indépendance et exercer leurs droits de souveraineté..."

"Nous désirons que la Syrie exerce les droits qui appartenant à la France avant la guerre et dont l'exercice, ainsi que la France l'a reconnu, devait être arrêté".

"Le fait, reprend-il, de remplir les intérêts de Vichy par ceux de la France libre, ne doit pas, même durant la guerre, faire l'objet d'une discussion".

Votre proclamation de l'indépendance du 26 Novembre, M. le Général, contient des conditions et des réserves, permettant à la France de conserver le rang qu'elle occupait avant cette indépendance.

D'autre part, même après la proclamation de l'indépendance, vous continuez à exercer les prérogatives du Haut-Commissaire. En Syrie, indépendamment [sic] depuis des mois, beaucoup d'affaires restent dirigées directement par vos services, alors que ces affaires ne touchent pas aux nécessités de la guerre.

Quant à la déclaration de M. EDEN, disant:

"Le gouvernement de S. M. B. prend en considération les aspirations des nations arabes et leur but d'autonomie et d'unité, leur est bienveillant et ne s'oppose pas à la réalisation de cette unité".

[Il [sic] est contredit par le nouveau remaniement qui lie le Liban par des ententes politiques comprenant les grandes lignes du futur traité, inspiré du traité de 1936. Si le Liban venait à être attaché par ce remaniement, il ne pourrait plus réaliser l'idée à laquelle M. Eden a fait allusion et il lui serait difficile, cela vous revenant, de porter à une unité arabe complète.

\*\*\*

Ce remaniement est aussi contraire à la lettre du Général de Gaulle, par laquelle il vous institue Délégué Général l'Empire pour prendre les dispositions nécessaires en vue de comprendre les véritables aspirations des habitants du pays et où il est dit:

"Vous pouvez, le plus tôt possible, procéder à la création d'une assemblée législative, représentant le peuple d'une manière réelle, à la constitution d'un gouvernement jouissant de la confiance de cette assemblée et à l'ouverture de pourparlers....etc..."

Or, au lieu d'avoir recouru à des élections ou à un plébiscite afin de vous rendre compte de la monnaie dont le pays veut établir son futur régime, vous avez recouru à des consultations et à une tournée dans les régions, dont le résultat s'est résumé dans le choix de personnes destinées à constituer un gouvernement et vous en êtes sorti par l'imposition d'un régime, loin d'être celui de l'indépendance, que vous avez consacré par la nomination du Président de la République. Et, par une lettre que vous lui avez adressée vous avez tracé au futur gouvernement un programme

admission d'un fait qui n'avait pu former le régime du gouvernement et la voie qu'il devait suivre, vous avez reconnu la responsabilité internationale, souveraine et indépendante, communautaires et de différentes opinions, alors qu'elles devaient le préparer à être une patrie arabe, était pas lui-même ces affaires. En conséquence, ces conditions font du Liban un ensemble de droit d'intervention dans les affaires intérieures du pays; le Liban ne serait pas indépendant, s'il ne se gouvernait de se garder de tout procédé parlementaire. Par cela, vous vous êtes réservés le droit d'intervention dans les affaires intérieures du pays; le Liban ne serait pas indépendant, s'il ne se gouvernait de se garder de tout procédé parlementaire. Par cela, vous vous êtes réservés le

Le nouveau régime est contraire aux déclarations de ces hommes de politiques ci-haut mentionnés; il est à l'engagement que vous avez repris auprès des Syriens et Libanais par votre communauté par des avions le 8 juin 1941, dont la réalisation a été garantie au nom de l'Angleterre par son ambassadeur en Egypte, M. Moates LEAFSON [sic] et que vous avez notifié officiellement au gouvernement syrien lors de votre entrée à Damas par lettre datée du 26 juin 1941 No. 9/16; cette déclaration reconnaissant l'indépendance du Liban et ayant comme [sic] préambule:

"Syriens et Libanais..... Vous devez devenir des maintenant un peuple libre, ayant sa souveraineté et vous formerez des États individuels ou un État unique....etc.."

Or, au lieu de procéder, Excellence, à la réalisation de cet engagement ou tout au moins à la consultation des habitants sur ce point vital, vous avez, par vos discours prononcés au cours de votre tournée, avant la proclamation de l'indépendance, coupé tout chemin à ceux qui voulaient y attiser votre attention; alors qu'il était attendu que vous laissiez à ces habitants le soin d'organiser leur nouveau régime d'indépendance, soit en formant des États individuels, soit un seul État.

\*\*\*

Dans sa lettre adressée à S. E. le Général de Gaulle, M. Lyttelton [sic] dit:

"Quand cette formule fondamentale - l'indépendance - sera prise et qu'aucune attente n'y sera portée, nous reconnaissons, volontiers, qu'il faut qu'il y ait priorité à la France".

Cette réserve désigne le rôle du gouvernement britannique dans ses relations avec la France libre et fixe sa position dans le cas où satisfaction ne serait pas donnée à cette réserve.

Un moment que l'organisation que vous avez donnée ne peut satisfaire la réserve faite par M. Lyttelton [sic], nous croyons que le gouvernement britannique prendra une position conforme à la dite réserve.

\*\*\*

Nous constatons, M. le Général, que les procédés suivis pour préparer ce régime, ont été dictés par un résultat voulu d'avance; c'est la même idée à laquelle a fait allusion M. Pierre Vieuot [sic] dans une occasion analogue et citée plus haut.



Sur ce, et vu la situation actuelle contraire à l'intérêt du pays, nous nous réservons le droit de procéder à tout changement d'intérêt qui se concilie avec cet intérêt, le jour où nous pourrions exercer l'indépendance d'une manière pratique; ce changement, alors dépend de nous seuls.

"L'indépendance donne droit au peuple de se donner la constitution qu'il choisit et ce qu'il puisse trouver les personnes les plus capables de gérer les affaires de la nation et d'exécuter ses décisions" ainsi que vous le disiez au Chef du gouvernement syrien précédemment dans votre lettre du 26 juin 1941 No. 97/L.

Cependant, nous sommes obligés dès maintenant de déclarer notre avis sur les résultats extérieurs de l'événement du 26 Novembre 1941 et sur les dispositions pour porter les États alliés ou amis à reconnaître le fait accompli. Cet avis, nous le déclarons franchement et sans ambiguïté, pour porter à la connaissance de ces États notre véritable position, avant qu'il ne constitue aucun engagement.

C'est pourquoi, en même temps que je présente cette note à votre Excellence, je m'empresse d'en adresser copie aux gouvernements suivants:

- 1 - Le gouvernement britannique, qui s'est porté garant de la réalisation de notre véritable indépendance et de notre droit à former un seul État et qui nous a invité d'accord avec la France libre (Art. 3 de son invitation) de [sic] profiter de cet occasion pour réaliser nos aspirations nationales. "Devant les Syriens et Libanais une occasion pour réaliser leurs aspirations nationales, mieux qu'en tout autre temps".
- 2 - Le gouvernement des U.S.A. dont le Président déclare que les peuples ont tout droit de disposer de leur destinée.
- 3 - Le gouvernement turc qui, à plusieurs reprises, dont une fois par la voix du Président İNÖNÜ, a déclaré qu'il souhaitait avoir pour voisine une Syrie indépendante;
- 4 - Les gouvernements arabes-Égyptien, irakien et de l'Arabie Séoudite, auxquels nous unifiions même but et une même idéologie et qui a comme principal objet la réalisation de l'unité et de l'indépendance des pays arabes.

\*\*\*

Comme nous avons voulu vous faire prendre acte, ainsi qu'aux États en question, des délégations aux décisions et engagements, soit par les procédés suivis, soit par les résultats obtenus, nous vous donnons acte avec loyalisme que nous considérons la proclamation de l'indépendance comme une nouvelle pièce juridique.

Le fait est et ne faisons que notre devoir au service de notre pays et de la vérité,  
Veuillez agréer.....

**ملحق 8 البيانات الوزارية لحكومات رياض الصلح ومراسيم تأليفها وتعديلها**

**الملحق - 8** حكومة رياض الصلح الأولى

1943-9-25 • 1944-7-3

**مرسوم رقم K/1**

إن رئيس الجمهورية اللبنانية  
بناء على الدستور اللبناني المؤرخ في 23 أيار سنة 1926 والمعدل بالقانونين الدستوريين  
الصامرين في 17 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929  
يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للمالية  
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تسمو الحاجة.

بيروت في 25 أيلول 1943

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

**مرسوم رقم K/2**

إن رئيس الجمهورية اللبنانية  
بناء على الدستور اللبناني الصامرين في 23 أيار سنة 1926 والمعدل بالقانونين الدستوريين  
الصامرين في 17 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929

بناء على المرسوم رقم 1 تاريخ 25 أيلول سنة 1943

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

عين السادة

حبيب أبو شهلا: نائب رئيس مجلس الوزراء وزيراً للعدلية والتربية الوطنية.

سليم تقلا: وزيراً للأمور الخارجية والأشغال العامة.

الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للزراعة والدفاع الوطني والصحة والإسعاف العام.

كميل شمعون: وزيراً للمداخلية والبرق والبريد.

عادل عسيران: وزيراً للإعاشة والتجارة والصناعة (الاقتصاد الوطني).

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تسمو الحاجة إلى ذلك.

بيروت في 25 أيلول سنة 1943

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1943-10-7

(نالت الثقة بالأكثرية)

(المرور التشريعي الخامس - العقد الاستثنائي الأول لسنة 1943. محضر الجلسة الثالثة، تاريخ 7-10-1943).

(...)

حضرات النواب المحترمين،

لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبعلت فأصبحت تقتضي الاضطرار بالثبوتات والمهمات الرسمية، أقبلت على خوض المعترك الانتخابي وحمل رسالة الشعب إلى هذه النبوة الكريمة مع حضرات الأعضاء الزملاء المحترمين. ثم لبيت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية إذ دعاني لتولي أمباء الحكم تحسبني إليه كما حدثني في كل ما عملت حتى اليوم، مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي أمتنقها.

عهد الاستقلال:

إن العهد الذي دخله لبنان اليوم عهد دقيق خطير لم يستقبل مثله من قبل. عهد تطلع إليه أحراره زماناً طويلاً، فهو عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية توفرت له العوامل والإمكانات التي تجعله استقلالاً صحيحاً إذا شاء بنوه أن يخلصوا للخدمة وإذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم، وباتحاد وفهم. فإنه فضلاً عن حقنا الطبيعي الأصيل في الاستقلال والعيش الحر نقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا وميثاق الأطلنطيك وعهدة الأمم المتحدة. وقد شغفت هذه العوامل كلها الانتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لأول مرة منذ خمس وعشرين سنة، فتبعت بذلك الأسباب التي تجعل الاستقلال الصحيح أمراً ممكناً. فللمحكمة التي أشرف برئاسةها قد انبثقت مع مجلسكم الكريم عن إرادة الشعب، وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً، كما أنها لن تستوحى في سياستها غير مصلحته الوطنية العليا، فهي منه وله وحده أولاً وأخيراً. وهي من أجل أن يكون هذا الاستقلال وتلك السيادة الوطنية للكاملة صحيحين وحقيقة واقعية ملبوسة قد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير.

أيها السادة،

قبلت مهمة الحكم على أنها وسيلة وصبغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن ثلاثم هذا العهد الاستقلالي الدستوري الجديد. وأنا على ثقة أنكم تشاركونني في تقدير خطورة التبعة التي حملتها أنا وزملائي ونحن في مطلع عهد يتطلب منا قلب أوضاع تأصلت مع الزمن وتركت حتى في النفوس آثارها العميقة. إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقراراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية من سواها. هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها، وهذه هي الغاية التي قبلت من أجلها هذه المهمة واضطلعت بأعبائها الجسيمة.

## تنظيم الاستقلال:

وملينا قبل كل شيء أن فنظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصعب أمراً واقعياً، بل نعمة شاملة يتنعم بها اللبنانيون كافة. ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم ينهض له قلب بنه جميعاً، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن، وهي الزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قوياً. فرائدنا الأول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون إذن تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم. ونحن نعلم أن في طليعة ما يحبه إلى النفوس أن تتوفر فيه معاني العزة والإباء القومي فسنعتمد إلى كل ما فيه تحقيق هذه العزة سواء كان ذلك في النصوص والمظاهر أو في القائع والحياة العملية. فسنبادر نحن وأنتم، متعاونين، إلى إصلاح الدستور اللبناني بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لعنى الاستقلال الصحيح. فإن حضرتكم تعلمون أن في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مساورة في تسيير شؤونهم. وستعتمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال.

وهناك المادة الحادية عشرة المتعلقة باللغة العربية، فقد جعلت لغة لبنان الرسمية وجعلت اللغة الفرنسية أيضاً لغة رسمية في المواضع التي يحددها القانون، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم. وسنسلك منذ الآن تلك الخطة المفترضة تعميدها بذلك القانون بحيث تكون اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية وذلك إلى أن يتم تعديل المادة الدستورية المشار إليها بما يتفق مع شروط الاستقلال والسيادة الوطنية وبما جرت عليه الأمم المستقلة في دساتيرها. وهنالك عدا الدستور، اتفاقات وأنظمة متعددة من شأنها أن تعطل بعض نواحي السيادة الوطنية. فستعتمد الحكومة إلى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كغلة تامة. ويتقضي تنظيم الاستقلال أن تعيد الحكومة إلى تسلم جميع صلاحيتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة. وهي على ذلك ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة.

إن الاستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين أيدينا، وإن كل فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها كل بحسب ما بيده. وإن الحكومة تتوجه من اليوم إلى كل من يتولى مهمة رسمية من أكبرها إلى أصغرها أن يتصرف على أنه فرد من شعب مستقل وأن يتحرر من كل قيد. ومراجع كل لبناني إنما هو حكومته أو ممثلوها بالتسلسل ومجلس نوابه ورئيس دولته الأعلى. وليس لأحد من موظفي الدولة حق الاجتهاد في هذا الأمر.

والحكومة عازمة على أن تعاسب حساباً عسيراً كل من يفرط أي تفريط فيه مساس بمعنى الاستقلال.

### تنظيم الحكم الوطني:

وفيما تنظم الحكومة الاستقلال وتستكمل أسبابه بحيث يكون صحيحاً ستعتمد إلى تنظيم الحكم الوطني حتى يصبح حكماً صالحاً تبرز فيه حسنات العهد الاستقلالي الدستوري، حتى تستقر له الهيبة المفروضة والثقة الضرورية له، الهيبة والثقة اللتان انتقصت منهما أساليب الماضي الشيء الكثير. فالاستقلال يجب أن لا يكون مجرد أثمانية قومية وإرضاء لعزة النفس الوطنية فحسب، بل يجب أن يكون نعمة تشمل حياة الشعب. ومن أجل ذلك تريد هذه الحكومة التي تفهم الاستقلال هذا الفهم أن يشعر كل لبناني بمزايا العهد الاستقلالي الدستوري وتريد أن يظهر أثره من كل ناحية. هذه هي الروح التي ستنفذها في كل مكان وعلى أساسها ستعتمد إلى إدخال الإصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة.

إنها لن تتعرف إلى السياسة الضيقة التي ألهمت اللبنانيين بأمور محلية محدودة وأورثت الاختلافات والأحقاد بينهم بل هي ستبتعد بهم كل الابتعاد لتخرج بهم إلى آفاق أوسع تليق بالذكاء اللبناني وبالنشاط اللبناني المشهورين. وإن الحكومة التي لم شرف رئاستها تريد أن تكون للبنان سياسة عليا يرتفع إليها ويساهم فيها كل لبناني فكراً وعملاً، على أن تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان ووطئه وتقدمه. وهي ستعمل بجد وإخلاص على جمع الصفوف وإزالة الأحقاد لا سيما التي اضطربت في هذه المرحلة الانتخابية حتى تنصرف القوى والعهود إلى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة.

### معالجة الطائفية والإقليمية:

ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها. فإن هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وتثبته سمعة لبنان من جهة أخرى فضلاً عن أنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتمدة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي ترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة بقطة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسمي لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير.

وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الإقليمية التي إذا اشتت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة.

### تعديل قانون الانتخاب:

وترى الحكومة أن في قانون الانتخاب الحالي عيوباً لم تخف آثارها على أحد وكانت سبب شكوى عديدة عادلة فهي لذلك ستقدم قريباً من مجلسكم الكريم بتعديل قانون الانتخاب تعديلاً يضمن أن يأتي التمثيل الشعبي أصح وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين، وهي تعتقد أن في إصلاح هذا القانون سبيلاً لكفالة حقوق جميع أبناء الوطن دون تمييز بينهم.

### الإحصاء العام:

ومن الأمور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصحة إجراء إحصاء عام شامل تشرف عليه هيئة تجمع إلى الكفاءة، النزاهة والتجرد، وسنبادر إلى هذا العمل قريباً أيضاً.

### التعاون مع الدول العربية المجاورة:

إن لبنان ممسوح كثيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده العاصرة. فلبنان وطن ذو وجه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الوطنيين، نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممرراً، فنحن وهم إنن نريده وطناً عربياً مستقلاً سيداً حراً.

### اعتراف مصر بالاستقلال:

ويسرني أن أحمل إليكم نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة. وأنتم ونحن جميعاً والشعب اللبناني كله يدرك مخرى هذا الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل ولم تقدم عليه إلا اليوم. فقد وثقت من أن استقلاله كان هذه المرة استقلالاً صحيحاً، كما وثقنا نحن، فجاءت تعترف به بعد أن جفنا نوطه ونصونه. ونحن نقدر الربيع العظيم الذي ربحه لبنان بهذا الاعتراف. فإذا نحن وجهنا من على هذا المنبر الشكر إلى الشقيقة مصر حكومة وشعباً، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم، كما أتوجه بالشكر الخاص إلى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية، الذي أعطى خير برهان على احترامه وحبه للبنان بهذا الاعتراف، فإننا ننكر في الوقت نفسه أن علينا مصر الوفاء بهذا الفضل. وهو مبادلتها إخوان بإخاء، ووداً بود، والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين.

### فائدة التعاون:

وأنا واثق أن الحكومات العربية الأخرى ستعزو حذو مصر قريباً، فتكون النتيجة البديهية لذلك أن ينشعب لبنان من الاطمئنان إلى استقلاله واحترام حدوده. فينبيل مختاراً على التعاون الذي تدعوه إليه شقيقاته العربية على قدم المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الفرقاء المتعاقبين التامة ويلبى كل دعوة إلى التعاون بينها وبينه يشاركها في جهودها واعياً تمام الوعي أن تعزيزها يعود عليه بالخير.

### علاقاتنا مع الحلفاء:

أما مع فرنسا التي تربطنا وإياها روابط الصداقة ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب فستتابع حكومتنا أحسن الصلات البنية على اللود والاحترام وهي تغدو المجهودات العظيمة التي تبذلها الأمم الديمقراطية الصيفة لإعلاء كلمة الحق والوصول إلى علم أفضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس كما أنها تعي هذه الأمم وتعد بأن تظل هذه البلاد مساهمة لها في ذلك المجهود العظيم بغد ما تسمح به طاقتنا وإمكاناتنا.

وتعني بهذه المناسبة المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوعين الذين يجومون بمناهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالمية التي هي قضيتهم أيضاً، إلى جلق إخوانهم جنود الحلفاء. ونتمنى لهذه الأمم نصراً قريباً حاسماً يريح العالم من عودة مثل هذه العاصفة للهجاء التي أسالت غالي الدماء وكادت تجتاح أسس المدنية والعمران.

### وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي:

يهمني أن أشير هنا إلى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة بعد أن أصبحت كل علاقاتنا بالمول ومخابراتنا لها تجري بواسطة هذه الوزارة. ومما سنخضه بالعناية أمر التمثيل الخارجي فسنبادر إلى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد.

### الإصلاح الإداري:

إن الحكومة تريد أن يشعر بنعمة الاستقلال وقضائه كل فرد من اللبنانيين في كل مرافق الحياة فيلمس مميزاته في حسن الإدارة واستقامة العمل وشيوع المساواة وإزدهار الاقتصاد الوطني، من أجل ذلك ستعتمد في الإدارة إلى إدخال إصلاحات جمة أطلها توسيع صلاحيات الحكام الإداريين محافظين وفائهمقامين بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعاً قليل الكلفة.

### الموظفون:

وتريد الحكومة من موظفيها كافة أن يقدروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة فإننا سننقأضهم - بالعزم الكامل - النزاهة والنشاط وصق الخدمة وانتظام العمل وإحسان معاملة الجمهور ونحن لقاء ذلك لن نألو جهداً في تحسين حالة الموظفين.

ونحن نعرف ما يمانون في هذه الأزمة الشديدة ونشعر معهم ونعطف عليهم وعلى المتعاطفين ككل العطف، عطفاً نعرف أنهم يرجون أن يتحول تحسناً مالياً، عسى أن تمكننا الظروف من هذا التحول. وقد قررنا أن نسوهم من القمح المخصص للتموين المائلي على أن يحسم الثمن تقسيطاً من مرتباتهم. وسنعمل على إصلاح الملاك بما يؤمن العمل والمستقبل للموظف ويكفل للكفاءات حقوقها.

#### القضاء:

ومن أهم ما تعتمزم الحكومة تحقيقه تنظيم القضاء اللبناني تنظيمياً نهائياً يتفق مع مقتضيات الاستقلال الذي يتمتع به لبنان. وإذا كان العدل هو أساس الملك فهو كذلك دعامة أساسية من دعائم الاستقلال الصحيح.

فالحكومة ترى لزماً عليها أن يؤمن التنظيم المقبل استقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم ليمارسوا واجباتهم المقدسة بروح العدل والتجرد والنزاهة والطمأنينة التامة. وسنعمد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين فترفع مستواهم إلى درجة يؤمن معها الاستقلال المادي الذي هو أساس الطمأنينة والاستقلال الأدبي وسنؤمن توزيع العدالة في شتى أنحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات وحاجات الأهلين ومنها تأمين سرعة الفصل في قضاياهم. وسنضمن لقضاة الملحقات ملاكاً يرفع مستواهم ويجعل دون هجرة العناصر الصالحة نحو العاصمة ومحاكمها.

هذه هي المبادئ الأساسية التي سينس عليها التنظيم الجديد. وستتخذ هذه المبادئ شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية المقبلة.

#### التمهين:

أما فيما يتعلق بالتمهين فإن الوزارة قد اطمأنت إلى تأمين المقادير اللازمة من العيوب لاستهلاك اللبنانيين مدة هذه السنة حتى الموسم المقبل. وقد بوشر تجهيز المؤسسات العلمية والمعاهد العلمية والمستشفيات بالعيوب الصالحة للطحن لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة، وسيؤمن الأفراد عن ثلاثة أشهر دفعة واحدة. وستسعى الحكومة مع المراجع المختصة لزيادة كمية السكر والأرز المخصصة حالياً، وستعنى بتأمين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة للواء الأولية «من غزل القطن وغزل الصوف الموجودة لدى وزارة التمهين».

#### التبادل التجاري:

وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة حركة التبادل التجاري بين لبنان والأمم المتحدة وبلدان الشرق المجاورة وسائر الأقطار العربية وقد تحققت أخيراً حرية الاستيراد والإصدار بين لبنان وسوريا، وستشرف على طلبات تسهيل الاستيراد من الخارج عاملة على زيادة الاتصال بالأسواق العالمية.



### مكافحة الغلاء:

ومن الأمور التي ستبادر الحكومة إلى معالجتها بشدة وحزم، الغلاء. إنها ستدرس الأسباب فتعترف الحقيقي من المصطنع فتعالج الأول بالوسائل الممكنة وتعارض الثاني بالضرب على أيدي المستغلين وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار، ونعني في هذا الموضوع نفضل أن نفعل أكثر مما نقول. وسنعمل بالاشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الأسعار نظراً لتمامك للعلاقة الاقتصادية بين البلدين.

### السياحة والإصطياف:

وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والإصطياف والإشياء وستقدم إلى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها وتقوم بالمعاينة الواسعة في مختلف الأنظار ولا سيما العربية لتعزيز هذا المورد.

### تشجيع الصناعة:

وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية لتستغني هذه البلاد عن كل للصناعات الغريبة التي يمكن الاستغناء عنها. كما تعمل على تأمين المواد الأولية اللازمة لها.

### تحسين المواصلات:

وستولي شؤون المواصلات ما تستحقه من اهتمام، فتسعى لتأمين وسائل التنقل والنقل الكافية ولا سيما السيارات ولوازمها آملّة أن تلقى من قبل العلفاء التسهيلات اللازمة بهذا الشأن كما أنها ستعمل على إصلاح شبكات الطرق وزيادتها في جميع المناطق ولا سيما تلك التي ظلت مغبونة من هذه الناحية حتى اليوم.

### إصلاح النظام المالي:

وترى الحكومة القائمة أن النظام المالي يحتاج إلى إصلاح يكفل نفقات المكلفين المختلفة العدل والمساواة. وهي ستدرس أنواع الضرائب الموجودة وطرق الإصلاح التي تلائمنا. لتأخذ بأفضلها وتجعل الضرائب على أساسها آملّة أن تحقق تلك قريباً.

### الزراعة:

وقد أثبتت هذه الحروب أن الزراعة في طبيعة العناصر التي تتركز عليها حياة الأمة لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المادية إلى تنمية الإنتاج الزراعي ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري واستبدال كل الجهد لاستيراد هذه الآلات والمواد الزراعية كالأسمدة الكيماوية والأدوية لمكافحة الأوبئة والأمراض وتحسين البذار.

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الآن وتعزيز التصنيع العام وستواصل تشجيع الانعاش الزراعي بتعميم القروض للزراعة

خصوصاً على صغار المزارعين وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلاد.  
كما تقوم بتعميم الإرشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة.

#### الصحة والإسعاف العام:

وفي ناحية الصحة والإسعاف العام ستوفر التدابير الوقائية من الأوبئة والأمراض حقلًا لصحة الأهليين ومن يقطن البلاد من أجاناب وجيوش حليفة وستبذل جهداً خاصاً لمحاربة أزمة الأمية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة وستتخذ الدول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج إليه منها.

#### تنظيم العمل:

وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال رغبة منها في أن تكفل للعامل خبزه مع كفايتها لحرته. وأن تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة، على أن يتفهم العمال مصلحة الوطن وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة. وستسهر على القوانين الموضوعية لعملية العامل وتضع منها ما ينقص. وهي منذ الآن تسعى لإيجاد حلول نقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من انتهاء العرب وانتشار البطالة.

#### المشروع الإنشائي العام:

فستضع مشروعاً إنشائياً عاماً واسع النطاق ينطوي على عدة مشاريع مختلفة كالري وشق الطرق وتجديد المدن وإنعاش القرى، تفرض تحقيقه في مدة خمس سنوات، وستتقدم قريباً جداً إلى مجلسكم الكريم بهذا المشروع وتخصص له موازنة مستقلة. على أن يكون قانوناً تنفيذه به الحكومات المتعاقبة وسياسة عامة تتبعها دوائر الدولة.

#### كفالة العدل الاجتماعي:

ولا بد أن نلتفت إلى نتائج الضلّاء وآثاره لا سيما بين الطبقات الفقيرة. وستبادر إلى معالجة الفاقة والبؤس الناشئ عنها بما أمكن من وسائل الإسعاف وهي لذلك ستمد المؤسسات الخيرية والإنسانية بأوفر ما يمكن من المعونة.

وستدرس الحكومة بكثير من الدقة والاهتمام المشاريع العالمية الموضوعية في هذه العرب لتحسين حال المجتمع ولإقامة العدل الاجتماعي فتأخذ منها ما يلائم طبيعة هذه البلاد وما فيه كفالة القضاء على البؤس بألوانه.

#### مجهود المرأة:

ولا يمكن نكر العمل الخيري والإنشائي دون الإشارة إلى مجهود المرأة وإمكاناتها في هذا السبيل. إن حكومتنا تنظر بكثير من العطف إلى النشاط الإنشائي والوطني الذي تبذله نساءها، وإذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الإقدام التي أوحى لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فإنها تعد وعداً ثابتاً بأنها ستشجع كل حركة اجتماعية تقوم بها السيدات لخدمة الوطن والإنسانية.

### الصحافة:

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللائقة بها، كمدرسة للشعب ومرآة لشعوره. وهي تريد لهذه الأداة المنيعة الفكرية الخطيرة أن ترتقي إلى النيرة لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة. وستدرس الحكومة أسس التنظيم الذي من شأنه أن يبلغ بالصحافة هذه المرتبة مع أصحاب العلاقة وهي تعلم أن من بعض أسسها إيجاد نقابة للعاملين فيها، وإمدادها بالمساعدات الأدبية والمالية للشروع، فيجب أن تكون لصحافة لبنان وصحافييه منزلة اللائقة بهم. وترجو الحكومة أن تتمكن من حل مشاكل الصحافة الحالية حلاً مريحاً فيتمتع الصحافيون بقدر أوفر من الحرية والوقر.

### التربية الوطنية:

وتتجه أنظار الحكومة العاضدة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال العالي في شتى مبادئ التربية الوطنية.

فستسعى الحكومة بأن تربي النشء تربية صحيحة وبأن يوجه منذ الآن توجيهاً صحيحاً نحو الحرية والعمرة والاستقلال. وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية - لغة الوطن اللبناني - في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم. وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما إلى هاتين المادتين يجب أن تدعى حرمة الغرض بهيئ لا يخرج أبنائها وهم أعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم، فنحن نريد أن نخرج نشأً واحداً موحد الهدف والشعير والوطنية.

وستجعل التعليم الابتدائي إجبارياً وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضى على الأمية قضاء تاماً.

وستسعى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تمشي عليه جميع المعاهد الخاصة.

وترى الحكومة أن توجد للشباب اللبناني آفاقاً جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرة التي تضخمت في السنين الأخيرة. وذلك بتمركز التعليم الزراعي والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطاً بالأرض ومعنياً باستثمارها لما فيه خيرها الخاص وخير البلاد عامة. وليكون لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة ويحوله عن تيار الوظائف ويضمن له عملاً مفيداً ومسد فراعاً كبيراً في حياتنا الاقتصادية.

### الشباب والرياضة:

وستعنى عناية خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي أساط الشباب. وستخصص الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة، فتعمل على تقويته روحاً وجسداً، حتى تكفل للوطن أجيالاً قوية معنويةً وماديةً. والحكومة تنتهز هذه الفرصة

للتوجه في هذا العهد إلى الشباب وهي تعلم حماسته وحبه لوطنه معلنة اعتمادهما على نشاطه وإخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتماداً كبيراً.

#### المهاجرون:

وستتصل حكومة لبنان بشطوطه للمسترب الضارب في آفاق المعمور، وراء العباة والمجد، فنحن لا ننسى أن أولئك المهاجرين الكرام قد تلغفتوا إلى كل نهضة وطنية قامت هنا وأمدوها بما ملكوا، بل أنا لا أستطيع أن أنسى تأييدهم لنا أيام كنا نسوهم إلى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه. ذلك فضلاً عن الذكر الرفيع الذي أقاموه لبلادهم حيث حلوا وأقاموا. وستسعى الحكومة إلى توثيق الاتصال بيننا وبينهم حتى في زمن العرب فإذا ما وضعت أوزارها قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل وتبادل المنافع المعنوية والمادية.

#### المعتقلون:

وأما اهتمام حكومتنا بأمر المعتقلين والمبعدين فقد سبق كل اهتمام. ومن أعرف مني بما يقاسيه المعتقلون، من بؤس وألم وما يكابونه من عناء وسقم، وأنا الذي قضى من حياته في المعتقلات شطراً وفي المنافي شطراً. وقد وفقنا الله إلى نجاح المسمى وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى. ونحن لن نغض لنا عيون حتى يعود آخر معتقل إلى وطنه وأهله. وعلى أنني أأمل أن لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم وسكنوا إلى ديارهم وذريهم.

#### أيها الزملاء الكرام،

لقد جاهدت هذه البلاد جهاداً طويلاً، وصبرت على الآلام صبراً جميلاً وقدمت من التضحيات قدراً جزيلاً لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على قنتها البيضاء وسهولها ظلاً ظليلاً.

وهي أمانيها محققة بإذن الله وبنعمة الألفة والاتحاد المكين بين أبنائها، والوعي القومي والنامي بين ناشئتها، بفضل أولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضحوا حتى بالنفوس.

فمن هذا المنبر العالي أبعث إلى أولئك جميعاً بتحية الولاء، وأبعث بتحية الوفاء إلى ذكرى الشهداء، معاهداً الله والشعب وممثليه الكرام على أن نعمل بعزم وجهد وقوة على أساس هذا البرنامج الذي قمته بين أيبيكم والذي أرجو أن تمنحونا عليه أنا وزملائي الوزراء فثقتكم، أخذ الله بيدنا جميعاً لما فيه الخير والعزة للوطن وبنيه. (تصفيق).

مرسوم رقم K/1484

إن رئيس الجمهورية اللبنانية  
بناء على الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 والمعدل بالقوانين الدستورية الصادرة في 7  
تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929 و 9 تشرين الثاني سنة 1943، يرسم ما يأتي:  
المادة الأولى: عين رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.  
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تنص الحاجة.  
بيروت في 3 تموز سنة 1944  
الإمضاء: بشاره خليل الضوري

مرسوم رقم K/1485

إن رئيس الجمهورية اللبنانية  
بناء على الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 المعدل بالقوانين الدستورية  
الصادرة بتاريخ 17 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929 و 9 تشرين الثاني سنة 1943.  
وبناء على المرسوم رقم 1484 تاريخ 3 تموز سنة 1944.  
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء  
يرسم ما يأتي:  
المادة الأولى: عين السادة: رياض الصلح: رئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية والتموين  
والأستاذ حبيب أبو شهلا: نائباً لرئاسة الوزارة وزيراً للمعدنية والتربية الوطنية.  
وسليم بك قنلا: وزيراً للخارجية والأشغال العامة.  
وحميد بك فرنجية: وزيراً للمالية.  
والأمير مجيد أرسلان: وزيراً للصحة والإسماعف والزراعة والدفاع الوطني.  
ومحمد بك الفضل: وزيراً للتجارة والصناعة والبرق والبريد.  
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.  
بيروت في 3 تموز 1944.  
الإمضاء: بشاره خليل الضوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1944-7-11

(نالت الثقة بأكثرية 41 صوتاً)

(السير التشريعي الخامس . العقد الاستثنائي الثالث لسنة 1944 . محضر الجلسة الأولى ، تاريخ 11-7-1944) .  
(...)

حضور النواب المحترمين ،

لقد استكمل لبنان في التسعة أشهر التي مرت [على] عهد الاستقلالي الدستوري أسباب هذا الاستقلال في الحقل الخارجي، وذلك بفضل الجهاد العظيم الذي جاهدته أبنائه، وبفضل التضحيات الغالية التي بذلها كبارهم وصغارهم، رجاله ونسائه، تحت راية الاتحاد الوطني المكنن، وقد كان من روعة اتحادهم وجهادهم وتضحيته، أن أحاطته الشعوب العربية الشقيقة والديمقراطيات بذلك العطف الذي لا ينساه وبذلك التأييد الذي زاد استقلاله مناعة وسيادته الوطنية رسوخاً في الميدان الدولي العام.

لقد قال لبنان كلمته وأعلن إرادته في أن يكون سيد نفسه سيادة وطنية تامة حين عدل دستوره بتاريخ 9 تشرين الثاني سنة 1943، وقد أصبحت هذه السيادة فعلية بعد أن اعترفت له بها الدول الشقيقة المحيطة به والبعيدة عنه والدول الديمقراطية الحليفة وبعد أن تسلم جميع الصلاحيات التي كانت خارجة عن يده، مما كان يعرف بالمصالح المشتركة، كإدارة الجمارك ومراقبة الشركات نوات الامتياز والأمن العام و... وأصبح استقلاله حقيقة واقعة لا اسماً محسب ولا وهماً، استقلالاً صحيحاً ليس على اللبنانيين إلا أن يحسنوا ممارسته، ويحسنوا المحافظة ليجنوا ثماره وخيراته.

ويجدر بنا ونحن نختتم المرحلة الأولى من النضال ونعد ما استفادته البلاد فيها من مقومات السيادة، أن ننوه بالفضل العظيم الذي كان لمجلسكم الكريم في بلوغ لبنان هذه الغاية السعيدة، ذلك هو مجلسكم الكريم، فلقد كانت مواقفه الوطنية الباهرة من أروع ما سجلته تاريخ المجالس النيابية وكان بصلاحيته وجرأته وشدة اندفاعه وحرصه على حقوق البلاد، خير ظهير لرجال الحكم وأقوى معين على توطيد دعائم الاستقلال.

وقد كان من معاسن التوفيق أن افتتحن عهد هذه الوزارة بتوقيع بروتوكول الأمن العام وأنتم تدركون خطورة هذه الصلحة، فسنعتمد فوراً إلى تنظيمها كما شرعنا في تنظيم غيرها من المصالح التي تسلمناها خلال هذا العهد. وأما الجيش فقد وضع قسم منه تحت تصرفنا كما تعلمون، وستتابع المفاوضات لتسلمه كاملاً، وإن توطيد الأمن الداخلي سيكون مكفولاً بفضل القوى التي أضيفت في الفترة الأخيرة على قوات الأمن، وبفضل الروح المعنوية الجديدة التي تسيطر على هذه القوات وقد شرع هذا القسم من الجيش يؤدي مهمته إذ تعاون مع قوى الدرك لتنفيذ أحكام القانون في منطقة بشري وإقرار الأمن والنظام.

وقد شرعنا في إقامة التمثيل السياسي لدى الدول الحليفة والشقيقة فعيننا مندوبين فوق العادة وزيرين مفوضين أحدهما في الجزائر والآخر لدى بلاط سان جايمس. وسنتم تعيين ممثلينا في بقية المواسم مع معاونيهم فنستكمل بذلك تمثيلنا الخارجي الذي هو مظهر من أهم مظاهر الاستقلال تفرد به هذا العهد من تاريخ لبنان.

وسنتابع سياسة حكومتنا الدستورية الأولى في تثبيت علاقات التماون الأخوي مع البلدان العربية الشقيقة. ونحن نحتفظ بأحسن العلاقات بيننا وبين فرنسا وبريطانيا العظمى المتحدة وسائر الدول الديمقراطية الحليفة التي نرجو لها النصر القريب.

حضرات النواب المحترمين،

لقد وجهت الحكومة في المرحلة الأولى معظم جهدها إلى الناحية الخارجية، وقد تطلب الكثيرون أن يكون النجاح في الداخل مثله في العقل الخارجي. ونحن وإن كنا لم ندع العصمة في أعمالنا، نريد من مواطنينا أن يقدروا النتائج التي تحصلنا إليها حق قدرها، وأن يقدروا كذلك مصيبة العمل في العقليين معاً في عهد النضال والتأسيس والانقلاب. إن طبيعة النجاح السريع في الشؤون الخارجية، كان لا بد لها من إحداث شيء من البلبلة في الحالة الداخلية، وما من انقلاب حدث في بلد من البلدان إلا رافقه شيء من عدم التوازن في ناحيتي الداخل والخارج خصوصاً في بادئ الأمر.

أما الآن وقد استقرت أسس بناؤنا الخارجية فقد أصبح من الميسر صرف معظم الجهد إلى الشؤون الداخلية مع العرص كل العرص في الناحية الخارجية للمحافظة على ما نلناه وتوطيده. على أننا يجب أن نشير إلى الظروف المواتية التي عايننا كثيراً على تحقيق أماني البلاد بتلك السرعة النادرة وإذا كنا نرجو أن لا نعدم مواتة الظروف في هذه الفترة أيضاً، إلا أننا نفضل أن نعتد كل الاعتماد على تجردكم الوطني وحسن تفكيركم وجميل مؤازرتكم وتأييدكم في تحقيق الإصلاح المنشود. ولكي يتسنى للبنان المحافظة على الاستقلال والتمتع بمنافع السيادة الوطنية، يجب أن تقوم حياته الداخلية على أسس صلبة متينة لا يشوبها ضعف ولا يعتورها اختلال.

إن أوضاع الماضي - وكثير منها على غير المصلحة الوطنية المجردة - لا تصلح كلها للبنان في عهده الاستقلالي الدستوري للقائم، فلا بد من إدخال التعديل والتبديل على هذه الأوضاع بحيث تلائم هذا العهد وبعيت تلبي طموح لبنان إلى التقدم والمجد. فهنالك قيد داخلية تعوق لبنان عن السير إلى الأمام بالسرعة التي يستطيعها. ولعل أثقل هذه القيود النظام الطائفي وقد زادتنا تجارب الحكم في الأشهر التسعة الأولى معرفة بثقل هذا القيد.

لذلك ستكون الطائفية أول ما نعالجه في أوضاعنا، ولن نكتفي في معالجتها بالعمل في العقل القانوني بل سيكون علاجنا لها أعمق إذ نعمل على استئصالها من النفوس.

إننا نريد أن نقيم بناء هذا الوطن في النفوس على أساس الوطنية والأخلاق الفاضلة التي تأمر الناس بها الأديان جميعها والتي يعلمها العقل والحكمة الإنسانية المجردة، والمدرسة هي أصلح تربة لغرس هذه البذور الصالحة في النفوس، وعلى ذلك ستكون عنايتنا بالمعارف عناية واسعة عميقة.

ومن أسس الإصلاح التي نراها ضرورية تعديل قانون الانتخاب، فقد علم الجميع عيوب القانون المعمول به الآن، وعلى ذلك ستقدم إلى مجلسكم الكريم مشروعاً جديداً نستوحي فيه مصلحة لبنان وإرادة الناخب اللبناني ليس غير.

وفي طليعة ما ستوجه عنايتنا إليه آلة الحكم لتدخل إليها الإصلاح الذي يكفل سير الأعمال سيراً حسناً وتأمين مصالح الجمهور تأميناً كاملاً سريعاً.

إن عيوب آلة الحكم سواء ما كان مصدره القوانين والأنظمة نفسها، أم تراخي الموظفين قد ألحقت بهيبة الحكم أثراً بليغاً حتى اجتازت هذه الهيبة بعض أزمات غير قليلة الخطورة أحياناً. ولكن الخطأ الذي وطئنا النفوس على سلوكها ستويل أسباب هذا الضعف لنحافظ على هذه الهيبة التي إن ضعفت تعرض البلد في كل النواحي للضعف وإننا نرجو أن نحقق إصلاح القوانين المالية، وما إحداهن الضريبة على الدخل المطروح على مجلسكم الكريم في هذه الدورة إلا جزء من هذا الإصلاح المنتظر. وإنني أرجو أن نقدم لكم الموازنة الجديدة في الفترة القانونية المعينة، وهي موازنة ستكون قائمة على توجيه جديد في مختلف مرافق البلاد العامة.

إن لبنان يستطيع إذا أحسن تجهيزه وتنظيمه أن يضاعف ثروته أضعافاً بما حبت له الطبيعة من موارد، وسنضع له السياسة الاقتصادية الشاملة المعينة الواسعة التي نعدّها لتأمين ازدهار البلد.

وأما من الناحية الاجتماعية فقد باشرنا هذه السياسة الإصلاحية بضرب داء المقامرة الضربة الشديدة وملاحقة المقامرين. ولن نجد منّا أحد في هذا الشأن وأمثاله رافعة أو هوانة. وسنعالج مشاكل العمال ونعني بشؤونهم وتنظيمهم بحيث تتوفر لهم أسباب العيش الحسن الذي يستحقه نشاطهم وجهدهم.

وأما الفلأء فيالزعم من أنه داء مستعص تشكوا منه جميع الدول ومنها المعينة بنا - شكوانا أو أكثر - فإننا نرجو أن تخف وطأته بتأثير أسباب خارجية؛ كمنقذم الحلفاء في أوروبا، وفي سيرهم نحو النصر الذي نرجوه قريباً. وداخلية؛ ككوريد كميات البضائع المطلوبة من بريطانيا والولايات المتحدة. ونضيف إلى ذلك التدابير التي ستخضعها الحكومة لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار.



وسيفضل التمييز مهماً على ما هو جاره، بفضل ما جادت به المواسم وبفضل التعاون الوثيق بين وزارة التموين ومجلس الميرة.

إن هذه المرحلة الثانية من عهدنا الاستقلالي التي نلجها تتطلب منا أن نتغلب على كل ما في مجتمعنا من آثار للماضي، من ضعف سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي، ونضاف إليه العمل بكل وسيلة على إقرار الثقة الوطنية في النفوس وترسيخ التعلق بالاستقلال فيها ومحاربة كل شك أو تشكيك فيه أشد محاربة.

إنني وزملائي نقوم بأعباء الحكم في هذه المرحلة الخطيرة ونحن ندرك أنها تتطلب جهداً عظيماً. وقد وطننا النفس على أن نعمل بكل ما في صورنا من إخلاص وما في استطاعتنا من جهد ونشاط وأن ننجز المهمة بسرعة فلا نجتمع إليكم في الدورة المقبلة العاشرة إلا نكون قد حققنا من هذا البرنامج أخطر بنوده وأكثرها بآسن الله.

أيها النواب المحترمون إن هذا البرنامج الذي نقيم بين أيديكم ليس إلا جزءاً من برنامج حكومتنا السابقة الذي نعتبره برنامج حكومتنا هذه أيضاً وإنما أردنا بهذا البيان التشديد على بعض النقاط التي سنقدمها بالاهتمام والعناية على غيرها لخطورتها ممتصين على تأييدكم ومحويتكم. (تصفيق).

#### لللعق-ج حكمة رياض الصلح الثالثة

1946-12-14 1947-6-7

مرسوم رقم K/7686

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على المرسوم رقم 7684 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين دولة رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 14 كانون الأول سنة 1946

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم K/7686

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على المرسوم رقم 7685 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

عين السادة:

صبري بك حمادة: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

عبد الله اليافي: وزيراً للعدلية.

جبرائيل الخز: وزيراً للأشغال العامة.

الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع والبرق والبريد.

كميل شمعون: وزيراً للمالية.

هنري بك فرعون: وزيراً للخارجية والمغتربين.

كمال بك جنبلاط: وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعة.

الدكتور إلياس الخوري: وزيراً للصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 14 كانون الأول سنة 1946

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم K/7687

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على المرسوم رقم 7686 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946

وبناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

كلف دولة عبد الله بك اليافي وزير العدلية بوكالة وزارة المالية مدة غياب كميل

شمعون وزير المالية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 14 كانون الأول 1946

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم K/9128

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على كتاب الاستقالة المقدم من معالي السيد كمال جنبلاط وزير الاقتصاد

الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعة

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

السادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد كمال جنبلاط من وزارتي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والزراعة.

المادة الثانية: كلف بولف السيد عبد الله اليافي وزير العملية تأمين أعمال وزارتي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والزراعة بالوكالة.

المادة الثالثة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصمو الحاجة.

بيروت في 29 أيار سنة 1947

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

(نالت الثقة بالإجماع)

(الدور التشريعي الخامس. العقد العادي الثاني لسنة 1946. محضر الجلسة الثانية عشرة.

تاريخ 21-12-1946).

(...)

حضرات النواب المحترمين،

عندما تفضل فخامة رئيس الجمهورية فنعاني تسلي أعباء الحكم أقبلت على الاضطلاع بالمهمة يحثني الاخلاص لوطني والرغبة في خدمته في الظروف الدقيقة التي نجتازها والتي نعين مقبلون عليها. لقد كان من بؤادر التوفيق أن يشاركني في حمل أعباء هذه المهمة زملائي الكرام الذين يتمثل فيهم إلى جانب الكفاءات المتميزة ائتلاف الكلمة وروح الاخلاص للعهد والعرض على صيانة للعريات العامة في نطاق السيادة الوطنية، هذه الصفات المتمثلة في مجلسكم الكريم الذي كتب في تاريخ لبنان أمجد صفحة بتعديره إياه من قيود الانتداب وتوطيده دعائم الاستقلال.

لقد كان سلاحنا الفعال في مختلف مراحل جهادنا الذي أثار إعجاب العالم اتعادنا جميعاً وترونا اليوم أشد حرصاً على هذا الاتحاد بين مختلف عناصر الشعب ولئن طرأ على هذا الاتحاد بعض الفتور فإن وطنية اللبنانيين كغيلة بإزاء الله، وإنني وزملائي سنجند أنفسنا للسير في هذا السبيل حتى تعود صفوف اللبنانيين متراسمة متكاتفه كما كانت في مطلع عهد الاستقلال.

إن خطتنا القومية هي تلك الخطة التي ارتضيها جميعاً والتي قام عليها هذا العهد، هي الخطة التي التبعها الحكومات الاستقلالية السابقة جميعاً - استقلال لبنان بعدوده العاصرة استقلالاً تاماً ناجزاً وتعاون وثيق مع شقيقاته العربيات ضمن ميثاق الجامعة العربية التي ليست هي بولفة فوق الدول، تعاون اشترطنا فيه وما زلنا

نشرط أن لا يمس سيادة لبنان بشكل من الأشكال.

إننا نؤكد لجلسكم الكريم السير على هذه الخطة لا نحيد عنها يمنة ولا يسرة، وعلى هاتين الدعائتين تركّز سياستنا، وبهذه الروح سنسترد في معالجة جميع شؤون الوطن كما نفعل في قضيتي المقتربين والإحصاء مثلاً. فإن الحكومة لن تسبل إلى فئة تطالب بهذا المطلب ولا لأخرى تطالب بذلك إذا كان غرض الفئتين أن يكثر بعضهما بعضاً. ولكن كانت قد أضافت إلى اسم وزارة الشؤون الخارجية لفئة المقتربين فليس لأنها ترغب في زيادة عدد بعض الطوائف وعدد الناصحين والنواب منها، بل لأنها تريد أن تبرهن على مبلغ اهتمامها برعاية المقتربين الرعالية التي يستفيدون منها ويستفيد منها وطنهم وأخوانهم القيمين جميعاً على السواء. والمغتربون اللبنانيون كانوا وما زالوا مضرب المثل في التسامح الأخوي والبذل في سبيل الاستقلال، وإنه لمن مواعي الاستغراب أن نبحث قضيتي المقتربين والإحصاء بفكرة طائفية بينما يجب أن تسيطر علينا في معالجتهما الفكرة الوطنية الصحيحة. على هذا الاعتبار وعلى هذا الاعتبار وحده ننظر الحكومة إلى الأمرين وتقدم على تحقيقهما وتحقيق ما شاكلهما من الأمور.

حضرات النواب المحترمين،

إن العلاقات بيننا وبين الدول العربية الشقيقة على خير ما يرام وهي قائمة على صلات الأخوة والود المتين. والتعاون بيننا وبينها يسير سيره الطيب مباشرة وعن طريق الجامعة لما فيه مصلحة الجميع وأملنا أن يوتي هذا التعاون ثماره الطيبة، ولا سيما في الناحية الاقتصادية التي يطبقها لبنان اهتماماً كبيراً. وأخص من تلك الدول الجمهورية السورية الشقيقة، إن التعاون التام قائم بيننا وبينها على أفضل ما تتحقق فيه وتضمن مصلحة بلدينا المشتركة.

ويتوجه لبنان باهتمامه البالغ إلى جميع الأقطار الشقيقة التي تناضل في سبيل تحريرها أو استكمال سيادتها وخرجوها إلى الوصول إلى الغاية التي وصل إليها لبنان. وفي طليعة تلك البلدان مصر العززة المجاهدة التي تناضل اليوم في سبيل تأمين مطالبها القومية، إنها لن تلقى من لبنان حكومة وشعباً إلا التأييد الكامل في نضالها القائم من أجل تحقيق أمانيتها القومية. أما فلسطين، فسيكون لها من جهود حكومتنا النصيب الوافر الذي تستحقه في محنتها المؤلمة وإنني أعلم أنه لن يهدأ للלבاني بال ولن تغتر له هبة ما دامت فلسطين العزيرة مهددة وما لم تتحقق سيادتها وتسلم عروبيتها.

وتسود بيننا وبين جميع البلدان الحليفة والصديقة أطياف العلاقات ويسرنا أن يتبع لنا استقرارنا السياسي النهائي من الناحية المالية دخول علاقاتنا مع جميع تلك الدول في دائرة منة بعد أن كان يشوب بعضها شيء من الجفاء.

كما يسرنا أن تكون مساهمة لبنان في هيئة الأمم المتحدة مقدرة عند سائر أعطائها التقدير الحسن وسيظل لبنان يؤدي واجبه نحو تلك الهيئة التي نرجو أن يتوفر لها

دائماً ما يجعلها الضمانة الكافية لقيام العلاقات بين جميع دول الأرض وشعوبها على أساس العدل والسلام والمحبة التي قامت عليها تلك الهبة.

حضرات النواب المحترمين،

إن هذا الاستقلال الذي فزنا به لن ننعم بثماره وخيراته إلا بالإصلاح الشامل للجري، العميق. إن الاستقلال ليس كبرياء وعزة قومية فعسب بل هو أيضاً نعمة يجب أن تشمل بفعلها جميع الأفراد فتحمل إليهم مع الحرية الخلاص من الجهل والفقر والمرض. لقد كثرت مشاكلنا وتعددت مشاكلنا منها ما هو إرث الماضي ومنها ما هو وليد الحرب وما بعد الحرب. ولقد تعالت أصوات المخلصين من رجالات البلاد ومن أفراد الشعب مطالبة بالإصلاح. إن حكومتنا قد وضعت نصب عينها أن تعالج بسرعة أسباب الشكوى وتحقق بعزم وقوة ما يصبو إليه الشعب من إصلاح. سيكون في طليعة ما نتمنى به مكافحة الغلاء مكافحة فعالة وخفض تكاليف المعيشة وقد شرعت منذ الآن تهيئ من التدابير ما تأمل أن يحقق تلك الغاية. ومن الشكاوى التي ستعالجها سريعاً قيمة توزيع النقد النادر وقيمة قرش الفقير. أما توزيع هذا النقد فقد اعتزمت أن تضع له نظاماً جيداً يقوم على أسس عادلة ترمي قبل كل شيء إلى تحقيق مصلحة البلاد العليا وإلى تجهيزها في مختلف مرافقها الاقتصادية. وأما قرش الفقير فقد قررت الحكومة للعدول عن استيفائه بعد اليوم.

إن الحكومة ستعنى عناية خاصة في توجيه لبنان التوجيه الاقتصادي الذي يلائم مركزه الجغرافي وإمكاناته وقد كان باستطاعتها أن تفقد عليكم الوعود وتعهد ما تنوي القيام به من مشاريع ولكنها آثرت أن لا تلجأ إلى الأقوال في حين أن باستطاعتها إرضاءكم بالأعمال.

أيها السادة،

إن مرحلة الكفاح في سبيل إنشاء الدولة قد انتهت وقد بدأ دور الكفاح في سبيل إنشاء الوطن. بيروت في 27 كانون الأول سنة 1946

للحق-هـ

حكومة رياض الصلح الرابعة

26-7-1948 - 7-6-1947

مرسوم رقم K/9282

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على المستشار اللبناني

يوسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 7 حزيران سنة 1947  
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

مرسوم رقم K/9283

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين السادة:

جبرانيل المر: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة.

السيد أحمد الحسيني: وزيراً للعدلية.

الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد.

كميل شمعون: وزيراً للداخلية والصحة والإسكان العام.

حميد فرنجة: وزيراً للخارجية والتخزين والتربية الوطنية.

محمد العبد: وزيراً للمالية.

سليمان نوفل: وزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تمس الحاجة.

بيروت في 7 حزيران سنة 1947

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم K/11808

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على كتاب معالي كميل شمعون وزير الداخلية والصحة والإسكان العام المؤرخ في

19 أيار سنة 1948 والمتضمن استقالته من عضوية الحكومة

وبناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وبعد سماع مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: قبلت استقالة معالي الأستاذ كميل شمعون من وزارتي الداخلية والصحة

والإسكان العام.

المادة الثانية: عهد إلى دولة السيد رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء بوزارة الداخلية

بالمكالة.

المادة الثالثة: عهد إلى معالي الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد

بوزارة الصحة والإسكان العام بالمكالة.

المادة الرابعة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصعو الحاجة.

بيروت في 19 أيار سنة 1948

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1947-6-17

(ثالث الثقة بالإجماع)

(الدور التشريعي السادس - العقد الاستثنائي الأول لسنة 1947 - معتمر الجلسة الثانية،

تاريخ 17-6-1947).

حضرات النواب المحترمين،

إن المرحلة التي عملت فيها مع زملائي الكرام أعضاء الحكومة السابقة كانت من أرق المراحل وأصعبها في تاريخ لبنان ذلك أنه يمارس لأول مرة في عهد الاستقلال حقه في اختيار نوابه. وقد لاقينا من المتاعب ما لاقينا حتى اجتازت لبلاد تلك المرحلة وخرجت منها وهي في وضع سليم وطريق واضح قويم يقودها نحو المستقبل المأمون الذي ننشده جميعاً.

لقد كان هذا الانتخاب استفتاء في سياسة هذا العهد، على نتائجها يتوقف استمرار الخطة القومية العكسية التي قامت على الألفة والاتحاد العميق بين عناصر الأمة والاتفاق المكين بين المسلم والمسيحي والتي حققت لهذا الوطن استقلاله وضمنت له سيادته وحيمته وأثارت إعجاب الشرق والغرب. ولقد كان من الضروري لاستمرار هذه السياسة القومية الرشيدة أن يمثل الأمة نواب تشرّبوا هذه الفكرة واعتنقوها وقد جاء استفتاء الشعب الذي أسفر عن انتخابكم نواباً له معيداً لتلك المبادئ ومثبتاً، فإن حضراتكم جميعاً، من كان منكم من أعضاء المجلس السابق ومن لم يكن، قد أثبتتم فيه وخارجه بأنكم من معتنقي تلك المبادئ والمتمسكين بها تمسكاً تاماً. لقد أرادت الأمة إرادة صريحة أن لا تمثل بصفة من لفقات المتطرفة أبداً كان لونها ونوع عقائدها، وكانت إرادتها نافذة بالرغم من التكتل الذي قامت به تلك الفئات.

على تلك المبادئ، ويوحى تلك الروح التي وجدت بين أبناء الوطن بعد تفرق وألفت قلوبهم بعد تنافر، سنسير جميعاً متعاونين في هذه المرحلة النيابية الثانية في عهد الاستقلال، لنحقق للبنان العزيز ما يصبو إليه من حياة تجمع بين الكرامة والرفاه.

ولقد كان من البديهي في بلد كلبان بلغ من الرقي القومي ما بلغ، وشغف أهله بأمور السياسة هذا الشغف، وأطلقت فيه الحريات على أوسع مداها، كان من البديهي أن تحدث ممارسة اللبنانيين لأول مرة في عهد الاستقلال هذا الحق، هزة عميقة وضجة كبيرة يتردد صداها بعيداً وطويلاً.

أما ما أخذ على سير العمليات الانتخابية في بعض الجهات، فهو الآن موضوع تعقيب هذا المجلس الكريم، وقد أحيل إلى لجنة الطعون فيه كل الشكاوى والمآخذ ووضعت تحت تصرفها كل التحقيقات التي أجرتها اللجان الإدارية والقضائية التي أوجدتها الحكومة خلال الانتخاب لتأمين سلامته. وليس أشد من الحكومة رغبة في ظهور الحقيقة مهما كانت نتائجها على ضوء تلك الوثائق والتحقيقات. لقد أوجد النظام النيابي في العالم كله التحقيق عن طريق لجان الطعون لمثل الحال التي أثارت الشكاوى هنا فلسنا نحن الذين نعيد عن الطريق السوي الذي تسير عليه مجالس العالم كلها.

على أن تلك الحماسة التي أظهرها اللبنانيون أثناء الانتخاب وبعده سواء في الانتقاد أو التعبيد قد دلت مرة أخرى على معية للديمقراطية متأصلة في اللبنانيين وملت على تعلقيهم بالحرية كاملة مطلقة على أوسع ما تكون معاني الحرية واحترامهم لها، كما دلت على ذلك أيضاً معاملة الحكومة في تلك الفترة للصحافة التي تمتعت بحرية كاملة مطلقة على أوسع ما تكون معاني الحرية. إن تلك الروح يجب أن تكون سبباً لاغتباط كل وطني مخلص لأن تعلق أبناء الوطن بالحرية وتمسكهم بها شرط أولي يبنى عليه صرح الحريات في ذلك الوطن.

ولقد برزت في الفترة [نفسها] عيوب قانون الانتخاب وهي عيوب لم تكن تخفى علينا فإن أول حكومة في عهد الاستقلال وكان لي شرف رئاستها قد أشارت في برنامجها إلى ضرورة تعديله، وحالت الظروف دون ذلك في عهد المجلس السابق. إن هذا القانون الذي وضع في عهد الانتداب لم يصمد للتجربة الأولى في عهد الاستقلال لذلك سيكون في طليعة ما تبشره حكومتنا تعديله بما يلائم هذا العهد ويعقق رغبات اللبنانيين فيحصل دون وقوع ما نشأ من أسباب شكواهم في المعركة الانتخابية الأخيرة. وهي ستقدم حالاً إلى المجلس الكريم بمشروع التعديل واثقة أن في إقراره ما يبعث الارتياح في النفوس ولدى المجلس أيضاً قانون انتخاب المختارين والبلديات ترجو إبرامه بسرعة لكي يتم مبدأ التمثيل الشعبي على مختلف درجاته.

وفي جملة الأوضاع التي لها تأثيرها في عرقلة التمثيل النيابي السليم مبدأ إقامة الدولة على أساس الطائفية. فإن بلداً كلبان بلغ من التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الحد الذي يضعه من هذه الناحية في طليعة بلدان الشرق، جدير به أن يعمل عن الطائفية ويتحرر من قيودها الرجعية. إن الحكومات الاستقلالية المتعاقبة قطعت على نفسها عهداً بتحرير الدولة منها. ولنا كبير الأمل في أن نتمكن من تحقيق



هذا المطلب القومي. وتبهداً لذلك سنتصل بمختلف الجهات والمراجع رغبة منا في أن يتم إلغاء الطائفية من أن يقوم في نفس أي كان شيء من الشك والقلق. وعندما تسود تلك الثقة الضرورية يمكننا أن نعيد إلى إجراء الإحصاء العام الذي لا غنى للبلدان المتقدمة عنه على أن يكون إحصاء وطنياً لا طائفيًا كما يكون الإحصاء عند الأمم الراقية.

وحكومتنا التي تضع في طليعة برنامجها توفير حياة ديمقراطية سليمة للشعب اللبناني بأوسع معانيها، ترى من الضروري لتأمين ذلك تنظيم الحريات العامة، بحيث لا يساء فهمها واستعمالها، إساءة تعود بالضرر على مصلحة الجمهور. فإن الأصل في الحريات أن تكون لغاية تلك المصلحة وصيانتها. وسيكون في طليعة ما تعني بتنظيمه على هذا الأساس الصحافة. ولدى مجلسكم الكريم قانون للمطبوعات نرجو أن يأتي معيناً للصحافة اللبنانية على أن تحتل المكانة اللائقة بهذه المؤسسة الاجتماعية الوطنية الخطيرة.

وستنظر حكومتنا بعين المعطف والعناية والتشجيع إلى تنظيم العمل السياسي العام في المجتمع اللبناني على أساس التكتل الحزبي بعد أن انقضت مرحلة النضال ضد الأجنبي، وبعد أن قامت المنظمات الملائمة لمتطلبات تلك المرحلة بنصيبتها في ذلك النضال فإن طليعة هذه المرحلة الجديدة أصبحت تقتضي أن يقوم تنظيم الجماعات على أساس الأحزاب السياسية وعلى أساس الأنظمة والفئات العرقية.

وستتابع حكومتنا سياسة التنظيم في مختلف مرافق البلاد ودوائر الدولة، وستقدم لمجلسكم الكريم مجموعة من القوانين تكون بالإضافة إلى المجموعة التي سنت في الماضي أساساً صالماً يقوم عليه جهاز حكومي سليم. وفي جملة تلك القوانين الموجودة لدى المجلس الكريم قانون بإنشاء محكمة للنقض والإبرام، وآخر لتنظيم دوائر الدولة وملاكات الموظفين كما أنها ستتابع سياسة التنظيم الاقتصادي مستأنفة ما شرعت فيه الحكومة السابقة في وزارة الاقتصاد الوطني، متابعة الاستعانة بالخبراء الفنيين على نعوماً كان مع الغدير العالي فان زيلند. ولنا وطيد الأمل أن البرنامج الذي سيتبع يؤدي إلى ازدهار التجارة والصناعة وينمي ثروة البلاد. وستوجه عناية خاصة للاصطفات والسياحة وهي تأمل أن يساعد انخفاض الأسعار على ازدهار هذين الموسمين.

وقد شرعت حكومتنا في السعي لتأمين القمح اللازم لاستهلاك اللبنانيين هذا العام وقد وفقت إلى تذليل كثير من المصاعب التي كانت قائمة من الحصول على الكميات الكافية.

وإني أذكر بضرورة الاتفاق الذي تم بيننا وبين شركة البترول العربية - الأميركية وقد أصبحنا نرجح أن يبتدئ العمل قريباً في الأراضي اللبنانية ولا ريب أن هذا المشروع سيكون له أثره المعسوس في إنعاش الحال الاقتصادية في البلاد فيعوضها سريعاً عما

كانت تجتنبه من مشاريع الحرب وسيفسح هذا المشروع المجال الواسع للعمل أمام الشباب المتعلم وأمام العمال ويقضي على البطالة.

وسيكون لدوائر الشؤون الاجتماعية في هذه الوزارة نشاط متزايد وصلاحيات أوسع لمعالجة مختلف النواحي التي تدخل ضمن اختصاصها وفي مقدمتها شؤون العمال ونحن ساندون في طريق كفالة كل الضمانات التي من شأنها تأمين العمل والعيش للغة العاملة، وذلك بأحسن الشروط التي يجب أن تتوفر لها في مجتمع يقوم على أساس الديمقراطية والعدل.

وستعنى حكومتنا بالشؤون الزراعية عناية كبيرة وستضاعف مساعدتها للمزارعين، عن طريق إمدادهم بالخبرة الفنية، وبالقروض الزراعية والبذور والآلات وتأمين تصدير الفائض عن حاجات البلاد من الفاكهة وغيرها إلى أسواق الخارج.

وستوجه حكومتنا إلى التعليم والتربية والثقافة القسط الوافر من جهدها وعنايتها. فإن لبنان الذي احتل حتى الآن مركز الطليعة في الشرق العربي في هذا المضمار، يجب أن يضاعف جهده ليظل محتفظاً بتلك المرتبة بعد قيام النهضة العلمية الحديثة في الديار المحيطة به وسيرها في طريق العلم والتقدم بخطى حثيثة. وسيكون في طليعة ما نعتني به في وزارة التربية إضافة صفوف على مدارسها العاصرة تدرجاً بها نحو جعلها مدارس ثانوية تجهز طلابها للبعكالوريا. كما أننا سنوجه عناية خاصة إلى التعليم الزراعي والصناعي والتعليم العالي، وسنبداً حالاً وقد منعنا المجلس السابق في آخر جلساته اعتماداً مالياً في إرسال بعثات علمية من الطلبة المتفوقين لإتمام دروسهم والتخصص في الفنون العالية، وهي خطة سنتابعها بتوسع مطرد.

وسيكون المحرم الثقافي الذي سيعقد في لبنان في أيلول المقبل مظهراً من مظاهر النشاط الفكري والعلمي الذي امتاز به لبنان والذي يجب أن يظل مغفورة من مفاخره.

وستعنى حكومتنا بالذعاية عناية خاصة. فقد رأيت من الغبن للحكم الوطني أن يظل جهده مجهولاً حتى للرأي العام اللبناني، في حقول الميزان والإنشاء، فضلاً عن سواهما، من إنشاء مدارس ومستشفيات وشق طرق وإصلاح مرافق وتنظيم الري ومياه الشرب وتجديد المدن ما يحق للبناني أن يفاخر به، وما يشهد بكفاءته للتقدم السريع في ظل الاستقلال. وستعتمد في نشر ذلك السينما والفكر والرسوم وغيرها من الوسائل وستعنى بنشر هذه الحقائق بين المثربين بنوع خاص، الذين ستردد عناية حكومتنا بتنمية الصلات بينهم وبين لبنان، ليظل لهم أحب الأوطان وليظلوا له أبر الأبناء.

وستدرج حكومتنا على السياسة القومية المقررة التي أنشأها هذا العهد الاستقلالي في التعاون مع الدول العربية الشقيقة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. وما زالت جامعة الدول العربية تثبت في كل يوم أنها خير أداة لتنظيم

نلك التعاون وتنسيقه وتوثيق عراه. كما أنها أداة فعالة صالحة لاستمرار الوثام بين أعضائها القائم على احترام كل منهم لاستقلال الآخرين وسيادتهم. وقد كان لها يد في تبييد المزايم المنطوية تحت ما أسموه بسوريا الكبرى، هذا المشروع الذي أعلن لبنان كلمته العاسمة فيه.

وستتابع حكومتنا عن طريق الجامعة سعيها لزيادة التعاون الاقتصادي بنوع خاص وللتقليل من قيود الحواجز المختلفة تسهياً للسفر والتبادل بين أراضي الدول الأعضاء.

وستواصل حكومتنا بذل جهودها لنصرة فلسطين، ولصيانة عروبته وإبلاغها حقها في السيادة والاستقلال، ونحن بالرغم من الظروف الدقيقة المعلومة التي أحاطت أخيراً بقضية هذا القطر العربي المنكوب ما نزال نشق بفوز الحق في النهاية. وقد أعلننا في الأمم المتحدة وفي القاهرة، موقفنا من التحقيق الدولي الذي تقرر إجراؤه متضامنين مع الدول الشقيقة. إن الجهد الصادق والعمل المنظم والتضامن الصحيح بين العرب في مختلف أقطارهم، أسباب لا بد منها لإنقاذ فلسطين، وهي كفيلة بدفع العدوان عنها مهما عظمت وسائله وتمدت عناصره.

ويهمني أن أعلن استمرار سياسة حكومتنا على تأكيد مصر في نضالها من أجل تحقيق أمانيها القومية، آملين أن تتمكن الدولة الشقيقة الكبرى من الوصول قريباً إلى ما تصبو إليه.

أما علاقتنا بسائر الدول العليفة والصديقة فستظل قائمة على أساس المودة والتعاون الصادق لما فيه مصالحتنا المتبادلة. كما أن لبنان سيظل مخلصاً لمبادئ العمل والديمقراطية التي قامت عليها مؤسسة الأمم المتحدة بآثاراً نصيبه من الجهد فيها لكي تسود العالم تلك المبادئ التي في سيادتها وحدها الضمانة الصحيحة لأمن الشعب والسلام الدائم.

حضرات السادة المحترمين،

إن مجلسكم الكريم يخلّف مجلساً أدى للوطن أجل الخدمات وكتب في تاريخه أمجد الصفحات. فهو الذي خرج بلبنان، تحت قيادة رئيسه الأول، من حالة انتداب إلى حالة الاستقلال التام وهو الذي صمد في وجه الأحداث والمعاصف الهوجاء وناضل مع الأمة نضالاً مستمراً فعزل دستوراً ورد عليها حريتها وكرامتها وحقق سيادتها فتبوّأت بين مجموعة الدول المستقلة مكانتها. وفي عهد ذلك المجلس وضعت لهذا الوطن العزيز سبل وجوده وتوطدت وحدته ضمن حدوده، وارتسمت لأبنائه طريق استمراره بل طريق خلوده.

ولقد أسلم إلينا المجلس السابق الأمانة الكبرى فليست مهمتنا بأقل خطورة من مهمة الذين سلفونا في السنوات الأربع الماضية، إذ نولده دعائم الاستقلال

والسير بلبنان في طريق الإنشاء والتجديد والتقدم في كل مضمار.

إن ما حصلنا عليه أيها السادة من النعم لعظيم، في تلك السنوات الأربع المباركة في تاريخ هذا الوطن الصبيب. ونحن لن نعرف قدر تلك النعم حق المعرفة، ولكن النين يعرفونه هم النين حرماً مثلها. ففي سبيل المحافظة على تلك الأمانة العظمى، سنسعى عظيم السعي ونبذل أوفر الجهد، عهداً نقطعه لكم وللأمة الكريمة التي تمثلون، إن العهد كان مسؤولاً.  
(تصفيق)

بيروت في 17 حزيران 1947

حكومة رياض الصلح الخامسة

الملحق-8

1949-10-1 - 1948-7-26

مرسوم رقم 12898

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين دولة رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للعدلية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصو الحاجة.

بيروت في 26 تموز 1948

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

مرسوم رقم 12899

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين السادة:

جبرائيل بك المر: نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية.

الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني والزراعة.

حميد بك فرنجية: وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية.

أحمد بك الأسعد: وزيراً للأشغال العامة.

فيليب بك قفلا: وزيراً للاقتصاد الوطني والبرق والبريد.

الدكتور إلياس الخوري: وزيراً للصحة والإسعاف العام.

حسين بك العوني: وزيراً للمالية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 26 تموز 1948

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1948-7-26

(ثالث الثقة بأكثرية الأصوات)

(المرور التشريعي السادس - انعقد الاستثنائي الأول لسنة 1948 - معاصر للجلسة الأولى،

تاريخ 1948-8-3).

حضرات الزملاء المحترمين،

إن الحكومة التي تتقدم اليوم من مجلسكم الكريم هي الثامنة في سلسلة الحكومات الوطنية لهذا العهد الاستقلالي. وقد تبنّت جميعها من الحركة القومية وسارت بوحى الميثاق الوطني في جميع ما اضططعت به من أعمال، وعالجت من شؤون في السياسة الداخلية والخارجية، ولبست السنوات القليلة التي قطعها لبنان بالفترة الطويلة في حياة الجماعات، بل هي تكاد لا تحسب في تقويم الأمم إلا إذا كانت توافقها ساعات حاسمة في تاريخها بنيت على التضحية والبذل العظيم.

ويستطيع لبنان أن يباهي بما بنى أبناؤه في تلك السنوات القصيرة كما يحق لحكوماته الاستقلالية أن تجعل مما شيدته في البناء الوطني مثلاً يضرب لكثير من الحكومات.

ولئن كان هذا البناء الشامخ الذي ساهمت في إقامته كل قوة حية من الشعب اللبناني، والذي وضعنا فيه أسساً من عصابات قلوبنا، ورفعناه على قواعد من أمجاد ماضينا وآمال مستقبلنا - لئن كان هذا البناء المتعالي لم يثر إعجاب بعض المعاصرين فإن التاريخ سينكر أنه عمل كبير وسيكون التاريخ أكثر إنصافاً فيقول كلمته العادلة المجردة في ما حققه اللبنانيون من الأمان داخلياً وخارجاً وسيقول كذلك إن معركة الاستقلال والكرامة والاستقرار والإنشاء كانت معركة خاطفة ينبغي تبنيها في أروع صفحة من صفحات تاريخنا.

لقد مضت الحكومات الوطنية في تحقيق برامجها رغم جميع العقبات، فشاركت في الحياة الدولية على أوسع نطاق وبذلت أكبر الجهود في تنقية الحياة الوطنية وتأليف القلوب وتركيز المشاعر وتوجيهها وجهة قومية، ولقد برهنت الحوادث على أن الروح

الوطني الذي قوي على صد جميع الاستفزازات والمحاولات المختلفة الصادر على أن هذا الروح الوطني قد أصبح متأصلاً في اللبنانيين لا تزعزعها العواصف العابرة.

وقد ساهم لبنان في تعزيز روح التضامن بين الشعوب وتقوية فكرة التعاون الصحيح المثمر بين الأمم واحتل مكاناً سامياً في المجتمع الدولي فترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو أكبر هيئة عالمية إنشائية واختاره ممثلو الثقافة والفكر مقراً لانعقاد المؤتمر الثالث للأونيسكو التي هي أعظم هيئة ثقافية عرفها التاريخ.

وفي الجامعة العربية دخلنا مدفوعين بتلك الذكريات والمصالح التي لا تنفصم عراها والتي تشدنا إلى إخواننا في البلاد العربية، حريصين على أن تكون لنا كلمتنا السبوعة في سياسة هذا الاقليم الحساس، من العالم، فكان لنا أثر فعال في كل مظهر من مظاهر التضامن العربي الوثيق إن في ميدان الإنشاء أو في الدفاع عن تراثنا المشترك.

إن الجامعة العربية، التي نحن دعامة من دعائمها، عنصر رئيسي من عناصر الخير لنا وإخواننا وللعالم أجمع، ولقد أثبتت الجامعة أنها أداة صالحة لذلك.

ومن الإنصاف أن تقاس أعمالها بمآتي مثيلاتها من المنظمات العالمية والهيئات الإقليمية ليرى النزين يأخذون عليها بطة سيرها أنهم مخطئون. إن الجامعة العربية حية باقية لأنها من صلب الشعوب التي كونتها وأنها تعبير عما يخالج العرب من آمال كبار.

وإنه لمن دواعي الفخر للبنان أن يكون قد جعل من أساس سياسته الوطنية تقوية الجامعة العربية وتدعيمها، وهو يرى أنها معققة للرغبات في السياسة والثقافة والاقتصاد جميعاً.

إن الدول العربية لتشعر اليوم أكثر من أي يوم آخر بأنها مدينة للجامعة بهذا التكتل الرائع الذي يرفعها إلى المكانة اللائقة بها وهي لذلك مصيبة على إحاطة الجامعة بسياج من إيمانها وإزادتها وهي حريصة على أن تزيد التعاون الاقتصادي فيما بينها توثيقاً وعلى تنمية التبادل التجاري والمالي لأن في ذلك تقوية لها وتعشيداً لإمكاناتها الاقتصادية، تلك الإمكانيات التي ستضعها جميعاً في خدمة المصالح العربية لمكافحة الصهيونية. وإننا نستطيع أن نؤكد أن هذا الموضوع سيكون في رأس المواضيع التي ستعتمد الجامعة العربية إلى إقرارها في اجتماعاتها المقبلة والتي لن تحول المشاغل السياسية والعسكرية دون تحقيقها.

ليسبح لي، وقد كان لي شرف رئاسة الحكومتين المتعاقبتين، أن أعرض لما حقته الحكومة السابقة وما وضعت من مشروعات وذلك تمهيداً لما سوف أقوله عن برنامج الحكومة العاصرة.

لقد حرمت الحكومة التي تقدمت شقيقتها هذه على تحقيق الشطر الأكبر من البرامج الوطنية التي نشأت مع حياتنا الحرة تلك البرامج التي قطعت الحكومة الاستقلالية الأولى عهداً على نفسها بأن تحققها كاملة.

لقد ناضلت الحكومة اللبنانية السابقة على جبهتين: ناضلت من ناحية لوفاهية الشعب اللبناني ففرت له الغذاء في ظروف معروفة وجنبت البلاد من ناحية أخرى نتائج بليدة مالية.

لقد ساور القلق بعضهم على الحالة المالية وحامت بعض الشائعات حول الموازنة المقبلة فبوسع الحكومة أن تؤكد بهذه المناسبة أن الموازنة التي ستقدم إلى حضراتكم في الوقت المعين لها ستكون متكافئة الأطراف كموازنة العام المنصرم دون أن يمنع ذلك من متابعة الأعمال الإنشائية والقيام بجميع التعهدات الحكومية، وبوسعنا كذلك أن نعلن أن غذاء الشعب اللبناني مؤمن حتى الموسم المقبل، فمخزاناتنا تضمن تموين اللبنانيين حتى منتصف الشتاء، والكميات التي اتفقنا مبدئياً مع شقيقتنا سوريا على استيرادها تكفي لبنان حتى الصيف القادم. أما المعجز المالي الذي وقع في موازنة التميمون التجارية والذي نتج من تخفيض أسعار الرغيف فإن الحكومة الحاضرة عاملة على سده وهي تأمل أن تبلغ هذه النتيجة كاملة قبل انصرام العام الحالي.

لقد اخترنا التعاقد على مشتري القمح من شقيقتنا سوريا لأسباب مختلفة أهمها يرد إلى طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين، ولأن منظمة القمح الدولية كانت قد عرضت علينا كمية من القمح تفيض عن حاجتنا في هذا العام لقاء ثمن يدفع بالدولارات فوجدنا أن في هذا إرهافاً للخزينة ولسنا أن الثمن الذي تطلبه منظمة القمح لا يقل بالنتيجة عن الثمن الذي تطلبه الشقيقة سوريا. إن اتفاقنا المبدئي مع سوريا يجعلنا في أمان من أي أزمة تنتاب بلادنا إذا ما وقعت حرب عالمية وانقطعت المواصلات البحرية لا سبغ الله.

إن نظام بلادنا الاقتصادي يحتم علينا نحن وإخواننا السوريين أن نكون متضامنين في جميع الميادين الاقتصادية وجعل من لبنان السوق الطبيعي لسوريا كما يجعل من سوريا المنتج الطبيعي للبنان.

ولم يمنع الحكومة اتصافها إلى هذه النواحي، من أن تولي المشروعات المختلفة في الإدارة وجهاز الحكم عناية خاصة. فقدمت عنداً منها إلى مجلسكم المحترم وقد حرصت الحكومة بالدرجة الأولى أن تهيئ شرطين أساسيين لتوطيد الجهاز الإداري أولهما تثبيت الملاكات بصورة جلية واضحة، وثانيهما إقامة أداة لمراقبة الإدارة بعد استقرارها، وأداة المراقبة هذه لن تكون صورية.

لقد شرعت الحكومة السابقة تمثيلاً مع الفكرة الوطنية في استبعاد البدا الطائفي

عن المشاريع التي وضعتها وقدمتها إلى مجلسكم الكريم وحققت مشروعين يمكن أن يعتبروا حجر الزاوية في سياستنا القومية. إن قانون البلديات وقانون المختارين هما فضلاً عن قيمتهما من الناحية الإدارية، نقطة تحول في حياتنا الاجتماعية والوطنية من حيث إنهما لم يقيما التمثيل الشعبي على أساس طائفي.

ولا شك في أن من أجل ما قامت به الحكومة السابقة شرف اشتراكها مع حضرتكم في تجديد ولاية صاحب الفخامة رئيس الجمهورية تجديداً ضمن البلاد الاستقرار السياسي والوطني الذي سيسمح لنا بأن نمضي إلى غاياتنا المنشودة.

إن الحكومة الحاضرة وهي شقيقة الحكومة السابقة متضامنة في كل تلك معها تضامناً تاماً يشمل جميع الشؤون الداخلية والخارجية.

أيها الرسل المحترمون،

إن الحكومة الحاضرة ترى أن من أهم واجباتها الوقوف في وجه كل محاولة من شأنها أن تنال من وحدة الصفوف وهي ستعمل على تعزيز الدفاع الوطني تعزيزاً شاملاً، وتبني جميع المشروعات التي تقدمت بها الحكومة السابقة وتعمل على استكمال القوانين المالية والقضائية والاجتماعية مستعجلة لتحقيق المشروعات التي ما تزال موضوع درس أمام مجلسكم الكريم أو أمام الدوائر المختصة كقانون تنظيم الموظفين وقانون الملاكات، وقانون المحاسبة العامة، وقانون إنشاء ديوان المحاسبة، وغيرها من المشروعات والقوانين التي لا بد منها لتستكمل البلاد جهازها الإداري المنشود كما ستواصل الحكومة الأعمال الإنشائية وستولي الإشراف والإصطفاف عناية خاصة وستتعهد التربية الوطنية فتعزز مؤسساتها وتوسع دائرة نشاطها وترفع مستوى القائمين عليها وتنفذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي انعقد في لبنان والذي أظهر التضامن بين البلاد العربية بأجلى مظاهره.

هذا ما تعترزه الحكومة في العقل الداخلي.

أما في الخارجي فسيكون هم الحكومة الأكبر مواصلة العمل في سبيل القضية الفلسطينية، تلك القضية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياستنا القومية فهي عندنا قضية عقيدة وإيمان ومصلحة مستمرة على الزمن ما دام العدوان مسيطراً على الأراضي المحتلة، لقد سبق لي أن قلت إن القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب عامة، هي قضية لبنان خاصة.

وقد آلمنا على أنفسنا أن لا ندع وسيلة من الوسائل الناجعة لحل قضية البلد العزيز علينا إلا ونفسلح بها مؤمنين بحقنا، مؤمنين بالنتيجة التي سنصل إليها، وإنني لست في حاجة إلى تنكير حضراتكم بمراحل جهادنا في سبيل فلسطين، فلقد سرنا خلال المسالك الدولية الصعبة وقد التفت فيها مطامع الصهيونية بغيرها من المطامع فكافح ممثلينا في العواصم الأجنبية والمقررات والهيئات الدولية في سبيل نصره إخواننا في فلسطين.



وقد قام لبنان شعباً ومجلساً وحكومةً بالواجب كل الواجب لإنقاذ فلسطين العربية من براثن الصهيونية.

لقد شاركت الحكومة اللبنانية حكومات البلاد الشقيقة في كل تدبير يؤول إلى صد الخطر عن فلسطين. فأست حصتها من المساعدات التي قوررتها الجامعة العربية وقسمت السلاح والعتاد وساهمت في تجنيد المتطوعين من خيرة رجالها وفتحت مخازنها العامة الملأى بمخلفات الجيش على مصراعها ولم يكن لبنان أقل اندفاعاً في العقل الإنساني منه في العقل المادي، فقد احتضن حكومة وشعباً عشرات الألوف من اللاجئين وضمد جراحاتهم وانهنى على آلامهم وقاسمهم العيش، وكان لمكتب فلسطين الدائم في لبنان اليد الطولى والفضل العميم في تخفيف المصائب والنكبات في المرحلة الأولى هذا فضلاً عن الإسعافات والمساعدات القيمة التي قامت بها جمعية الصليب الأحمر اللبناني وسائر المنظمات.

وضيف لبنان الآن، ما عدا الخمسة عشر ألفاً والخمسية شخص الذين نزحوا مؤخراً عن بلادهم إلى العبود اللبنانية، نعوأ من اثنين وخمسين ألف لاجئ تعنى الحكومة بحالتهم الصحية وتأمين الغذاء والمأوى لهم ويتفهم المعونات والإسعافات اللازمة.

ولم يتردد لبنان في مشاركة شقيقاته العربيات في التدخل المسلح من أجل إنقاذ فلسطين فساهم في ذلك المساهمة التي تتفق مع إمكانيته ورحب بجيش الإنقاذ اللياسل الذي امتزج دم رجاله بدم رجال الجيش اللبناني.

ولم يقصر عن تأدية رسالته كاملة في ميدان التعاون العربي فبذل جهوداً عظيمة في التقريب بين الدول العربية والتأليف بين قلوب ملكها ورؤسائها وأمرائها وقادة الرأي فيها حتى تمكن من إزالة بعض الأسباب التي كان العموي يعني النفس باستمرارها.

لقد دخل لبنان المعركة بكل جوارحه وخاض حرب الإنقاذ وهو مستعد لكل تضحية وقبل بوقف القتال بعد دروس عميقة وجست فيها الدول العربية أن الصلحة تقتضي ذلك ولبنان يعلن أنه لن يتردد لحظة في العودة إلى استئناف القتال عندما تنق الساعة.

لا شك في أن القضية الفلسطينية تجتاز مرحلة دقيقة صعبة غير أن هذه المراحل الصعبة في قضية البلاد المقدسة لن تزينا إلا مضياً في الكفاح، وقد يتخلل هذا الكفاح هدأة أو هدأت أو يساوره ظروف وملابسات ولكن الجوهر يبقى جوهرأ والنصر لا بد لنا على الدولة المزعومة مهما تألبت القوى وامتدت الأطماع وحيكت المؤامرات فنحن سنقابل كل محاولة من هذه المحاولات بإيمان لا يتزعزع وعزم لا يداخله ضعف أو وهن.

إننا سنكافع مع شقيقاتنا بجميع وسائلنا عسكرية كانت أو غير عسكرية

وسنقاتل المعتدين إلى أن يتم النصر. إننا سنبرهن للعالم على أننا جادون في عزمنا هذا.

فعلى الحكومات والشعب العربية أن تواصل الجهاد ضد الصهيينيين وليعلم المواطن في كل بلد عربي أنه حجر الزاوية في هذا الجهاد.

وختاماً، إن الحكومة العاصرة جادة بدرس مشروع قانون لتنفيذ التجنيد الإجباري لكي تهيئ لبلادنا أسباب القوة والمنعة، فنكون بذلك قد سرننا على غرار إخواننا في البلاد العربية التي تعمل اليوم على حشد جميع إمكانياتها في سبيل تعزيز جيوشها دفاعاً للأخطار المحدقة بها. إننا في عملنا هذا إنما نستوحي الروح الوثابة التي تسيطر على نفوس اللبناين جميعاً منظمات وهيئات وأفراداً ونستمد من عزمهم وإقدامهم المشروع الذي سنتقدم به منكم، ونكون في ذلك قد حققنا رغبة أكيدة من رغباته الوطنية.

فعلى وضع هذه السياسة وعلى هذه الأسس نطلب ثقتكم الغالية لنتمكن - بفضل هذه الثقة وبمساعدة مجلسكم الكريم - من العمل المشر في خدمة البلاد والمصلحة العامة. (تصنيق).

للحق-80 حكومة رياض الصلح السادسة

1-10-1949 • 4-2-1951

مرسوم رقم 2

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم 1 المؤرخ في 1 تشرين الأول 1949

[قبول استقالة حكومة رياض الصلح الخامسة]

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين مولة السيد رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء

وزيراً للتربية الوطنية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصو الحاجة.

بيروت في أول تشرين الأول 1949

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

مرسوم رقم 3

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم 2 المؤرخ في أول تشرين الثاني 1949.

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

عين السادة:

جبران نحاس: نائباً لرئاسة مجلس الوزراء ووزيراً للعملية.  
الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني.  
أحمد الأسعد: وزيراً للأشغال العامة.  
فيليب تقيلا: وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني.  
المكتور إلياس الخوري: وزيراً للداخلية.  
حسين المصوني: وزيراً للمالية والبريد والبرق.  
الأمير رثيف أبي اللمع: وزيراً للصحة والإسعاف العام.  
بهيج تقي الدين: وزيراً للزراعة.  
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.  
بيروت في أول تشرين الأول 1949  
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 4

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على المستشار اللبناني

بناء على المرسوم رقم 3 المؤرخ في أول تشرين الأول 1949

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يكلف دولة السيد رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء القيام بمهام وزارة

الداخلية بالوكالة مدة غياب الوزير الأصلي في أوروبا.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في أول تشرين الأول 1949

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 9

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على المستشار اللبناني

بناء على الاستقالة المقدمة من معالي الدكتور إلياس الخوري وزير الداخلية. بناء على  
اقتراح رئيس مجلس الوزراء  
يرسم ما يأتي:  
المادة الأولى: قبلت استقالة معالي الدكتور إلياس الخوري من وزارة الداخلية.  
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصو الحاجة.  
بيروت في 6 تشرين الأول سنة 1949  
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية  
رئيس مجلس الوزراء  
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 10  
إن رئيس الجمهورية  
بناء على الدستور اللبناني  
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء  
وبعد استماع رأي مجلس الوزراء  
يرسم ما يأتي:  
المادة الأولى: أنشئت وزارة جديدة باسم وزارة الأنباء. تحدد وظائفها واختصاصها بمرسوم  
على حدة.  
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تصو الحاجة.  
بيروت في تشرين الأول 1949  
الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية  
رئيس مجلس الوزراء  
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 11  
إن رئيس الجمهورية اللبنانية  
بناء على الدستور اللبناني  
بناء على المرسوم رقم 3 المؤرخ في أول تشرين الأول 1949  
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء  
وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء  
يرسم ما يأتي:  
المادة الأولى: عدل تشكيل الوزارة على النحو التالي:  
السادة:

رياض الصلح لرئاسة الوزارة والداخلية.  
جبران نحاس لنيابة الرئاسة والاقتصاد الوطني والبريد والبرق.  
الأمير مجيد أرسلان للدفاع الوطني.  
أحمد الأسعد للأشغال العامة.  
فيليب نقلا للخارجية.  
الدكتور إلياس الخوري للصحة والإسعاف العام.  
حسين الصوني للمالية.  
الأمير رثيف أبي اللمع للتربية الوطنية.  
بهيح نقي الدين للزراعة.  
شارل حلو للمعلية والأنباء.  
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.  
بيروت في 6 تشرين الأول 1949  
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية  
رئيس مجلس الوزراء  
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 630  
إن رئيس الجمهورية اللبنانية  
بناء على الدستور اللبناني  
بناء على كتاب الاستقالة المقدم بتاريخ 15 كانون الأول للجاري من السيد شارل العلو  
وزير المعلية والأنباء  
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء  
يرسم ما يأتي:  
المادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد شارل العلو من وزارتي المعلية والأنباء.  
المادة الثانية: عهد إلى معالي السيد جبران النحاس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير  
الاقتصاد الوطني والبريد والبرق القيام بمهام وزارتي المعلية والأنباء بالوكالة.  
المادة الثالثة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.  
بيروت في 15 كانون الأول سنة 1949  
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية  
رئيس مجلس الوزراء  
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 1483

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على استقالة معالي السيد جبران النعاس نائب رئيس مجلس الوزراء من وزارة البريد والهاتف

بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد جبران النعاس من وزارة البريد والهاتف.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تمعو الحاجة.

بيروت في 25 آذار 1950

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 1484

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

بناءً على المرسوم رقم 630 المؤرخ في 15-12-1949 المتضمن استقالة وزير الأنباء وتكليف معالي السيد جبران النعاس نائب رئيس مجلس الوزراء القيام بمهام هذه الوزارة بالوكالة.

بناءً على المرسوم رقم 1483 المؤرخ في 25 آذار سنة 1950 المتضمن قبول استقالة معالي السيد جبران النعاس من وزارة البريد والهاتف.

وبناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عين معالي السيد خليل أبو جودة نائب جبل لبنان وزيراً للأنباء والبريد والهاتف.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تمعو الحاجة.

بيروت في 25 آذار 1950

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

1949-10-15

(نات الثقة بالأكثرية)

(السير التشريعي السادس. العقد الاستثنائي الأول لسنة 1949. معطر الجلسة الخامسة، تاريخ 1949-10-15).

حضرات الزملاء المحترمين،

في مستهل الولاية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية رفعت الحكومة القائمة استقالتها فتمنّى فخامته بتشكيل رئيسها لتأليفها من جديد. والحكومة التي تمثل أمام حضراتكم اليوم لا تختلف عن التي سبقتها إلا بدخول ثلاثة وزراء جدد يشغلون وزارات العدل والأبناء والتربية الوطنية والزراعة وبإنشاء وزارة الأبناء.

أيها السادة،

نعلمون أن العرب يجتازون معنة هي من أفسس التجارب التي تمر بالأمم وأن قوى جبارة تألّبت عليهم لإقامة دولة صهيونية في قلب البلاد العربية وأن تطور السياسة الدولية أسفر عن تشريد الآلاف من الفلسطينيين العرب وتمريض الأماكن المقدسة لخطر داهم. ولقد وقف لبنان في هذا الصراع الذي لا يزال قائماً الموقف الذي يفرضه عليه الواجب وتعليه العاطفة والمصلحة معاً فكان في المؤتمرات الدولية حاملاً لبواء الدفاع عن فلسطين ووقف جزءاً من موارده المتواضعة على إيواء اللاجئين والتخفيف من آلامهم. ويطلب لي أن أعلن من على هذا المنبر أن تاريخ الكفاح في سبيل فلسطين سيره لبنان صفحة مشرفة وأن حكومتنا ستواصل السير في هذا المضمار وفقاً للمخطة التي انتهجتها سابقتها حتى يتم للعرب تحقيق آمانيهم بإذن الله.

وإن حكومتنا ستحرص على إبقاء علاقات الصداقة متينة مع الدول الأجنبية وتوثيقها كما أننا عملنا وسنعمل ضمن نطاق الجامعة العربية على توحيد الصفوف والتأليف بين القلوب ورائدنا الحفاظ على كيان لبنان واستقلاله وسيادته متابعين تأدية رسالة المحبة والسلام التي اضطلع بها هذا البلد في مختلف الأنوار. وإننا بنوع خاص نوجه إلى شقيقنا العزيزة سوريا أطيب التمنيات راجين لحكومتها العاضدة النجاح والتوفيق لتؤمن للشعب السوري النبيل المجد والسعادة.

أيها السادة،

إن سياستنا الداخلية تهدف إلى توطيد دعائم الأمن والإنصاف في تطبيق القوانين والأنظمة والضرب بشدة على كل يد تمتد إلى هذا الصرح الاستقلالي العزيز والمحافظة على وحدة الصفوف التي نحن إليها الآن أحوج منا في أي وقت آخر.

لقد حققت الحكومة الماضية كثيراً من المشاريع العمرانية إذ واصلت الدأب على فتح الطرقات وتعبيدها وسهرت على تأمين المياه للقرى اللبنانية. وستواصل حكومتنا

العمل على تنفيذ مشاريع الري وجو المياه إلى كافة الأنحاء اللبنانية.

أما في الحقل الاقتصادي فلقد كان عمل الحكومة الماضية فيه بارزاً إذ أسست للبنان ما يحتاج إليه من غذاء، رغم تشاؤم المتشائمين ووطدت توجيهه الاقتصادي على أسس متين ووثقت علاقات لبنان الاقتصادية مع الشقيقة سوريا في اتفاقيات ضمنت مصلحة الفريقلين ونفتت جو علاقاتهما وأعادت إلى الأسواق التجارية الثقة والطمأنينة كما أنها باشرت سياسة تحول إلى تنمية الصناعات الوطنية وفتح الأسواق في وجه منتجاتها وأفلحت في التخفيف من مشاكل العمل والدفاع عن مصلحة العامل ورب العمل على السواء طبقاً للقانون والعدالة الاجتماعية. ولقد أكملنا ما قامت به الحكومة السابقة من توطيد معانم نقفنا فاستطعنا أن نجلب البلد اللبناني الهزات المالية التي عصفت بكثير من البلدان الأخرى وسواصل العمل في نطاق هذه السياسة المالية الحكيمة.

وستعنى الحكومة بالقضاء وتعمل على تعزيز استقلاله ورفع شأنه. فالقضاء هو إحدى المعانم التي يقوم عليها الصرح الاستقلالي ولا تستكمل سيادة الأمة إذا لم يتبوأ القضاء منزلته الرفيعة.

وفي ميدان التربية والتعليم ستعنى حكومتنا ببعث نهضة تهمن للنشء اللبناني ثقافة وطنية شاملة للعلم والأخلاق والصحة. وسيكون في طليعة ما نعنى به فتح المدارس الجديدة وتأمين حقوق المعلم ومستقبله ونشر الكتب المدرسية الصالحة وإرسال البعثات وتشجيع أندية الفن والرياضة. كما أن الحكومة ستباشر قريباً بتأسيس معهد لبناني في بنديات الأونسكو للدراسات العليا وإنشاء معهد ثانوي يؤهل خريجه لنيل شهادة البكالوريا.

وسنولي الزراعة ما تستحقه من عناية واهتمام، فنريد في عدد البعثات الزراعية التي أرسلتها الحكومة السابقة وثأبر على الغلطة التي انتهجتها الحكومة السابقة من التعاقد مع رجال الاختصاص واستقدام الآلات الزراعية وزيادة الإنتاج كمية ونوعاً وتأمين الأسواق لمنتوجاتنا الزراعية. وقد بدأت الحكومة بدرس الطرق السريعة للتخفيف عن المزارع وإزالة المصاعب التي يواجهها في هذه الأيام. وأما العقل الصحي فلقد بذلت الحكومة فيه جهداً سيقترن قريباً بنتيجة بارزة هي إتمام مشروع المدينة الصحية الذي بدئ بتنفيذه.

وستتابع حكومتنا سياسة التسليح وتعزيز الجيش وقوى الأمن الداخلي حتى يبلغ جيشنا العزيم المنزلة التي يمتناها له كل لبناني.

ثم إننا سنتقدم من مجلسكم في العودة العادية القادمة بالمشروع الإنشائي الذي سينطوي على اعتمادات للتسليح والري ومياه الشفة والمعارف والأشغال العامة.



حضرات النواب المحترمين،  
يطيب للحكومة الحاضرة أن تتولى المحكم في ظل الولاية الثانية لفخامة الرئيس  
حتى تعمل بإرشاداته على تأمين السعادة والرفاهية للشعب اللبناني وأن تحقق ما  
يصبو إليه هذا البلد العزيز.

وإذا كنا لا نتقدم من حضراتكم ببيان منطوي على برنامج مفصل للأعمال التي  
ستقوم بها حكومتنا فلأننا نؤثر المبادرة فوراً إلى العمل بعد أن تهيأت لنا أسبابه.  
وإننا نشعر بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عواتقنا وسنواجه هذه المسؤوليات بعزيمة  
صادقة ورائدنا عزيز هذا الوطن وإعلاء شأنه في كل موقع ونحت كل سماء. وعلى هذا  
الأساس نطلب منكم أن تمنحونا ثقتكم الغالية. (تصفيق).

حضرات النواب المحترمين،

لقد كتب لجلستكم الكريم أن تكثروا في الجلسات التي تنعش بأنها تاريخية. وليس ذلك بغريب على مجلس قام على إرادة الأمة فجاء يمرّب عنها بحرية بعد أن ظلت هذه الإرادة مكبوتة خمسا وعشرين سنة. وكيف لا تكون جلستكم هذه تاريخية وهي أول جلسة تعقدونها تحت قبة هذه النخلة التي شهدت في خلال هذه الأسابيع أروع ما تشهده الأمم من الانقلابات وأغلاها وعرفت في خلال خمسة عشر يوما أخطر الحوادث التي يمكن أن تمر في تاريخ الأمم العظمى، والشعوب الحية المجاهدة، بل شهدت من هذه الحوادث ما يعدّ طريقاً جديداً لم يسبق له مثيل في تاريخ الاستعمار ومنذ عهد العالم به.

ولكن فلكل كلة قد ذهب هباء، وأما ما أرادته الأمة فقد عاد كما أرادته دون تبديل أو تعديل في الجملة وفي التفصيل. وعدنا وعدتم ويا له من عود أحمد، كتبت في الأمة مجدّها ومكنت في استقلالها وألقت فيه مرساً مفيداً ومبررة بالفة على من تحدّثه نفسه أن يستخف بشأنها ويعبث بإرادتها وحققها ويتجاهل أمانيتها وآمالها.

عدنا وعدتم، وعاد كل شيء إلى ما أردنا وأردتم، بل إلى ما أرادت الأمة، وكانت هذه العودة الشاملة الباركة بفضل الجهاد الزايع الذي جاهدته الأمة. فلننجل لها في هذه الجلسة التاريخية الشكر العظيم، بل لنسجل لأنفسنا نحن نوابها وحكومتها الفخر والاعتزاز بأننا نمثلها بل بأننا ننتسب إليها وأنها منها وإليها.

جهاد كريم بذلت فيه للهج الغالية وأرخصت فيه الأرواح والدماء الزكية فكان من أطفالها ونسائها وشبابها شهداء أطهار وجرحى أبرار، جهاد سخي وقفت له كل قواها المعنوية والمادية، فلم تضنّ بجهد ولم تبخل بمال. جهاد باهر أثار من العالم علينا العطف والإعجاب، كما أثار العاصف السخط والعجب العجيب. فإلى الأمة الأبية الكريمة السخية وإلى نوابها الكرام الأباة وعلى رأسهم معالي رئيسهم، الذين كانوا حراس الحرية، وإلى نسائها خاصة وإلى رجالها، إلى شبيها وأطفالها، إلى الزهراء الروحانيين والزعماء، إلى الصحافة التي اعتقلت نفسها، إلى الأحزاب والنقابات والجمعيات ومختلف المؤسسات الوطنية، إلى التجار والعمال ومنظمات الشباب وطلاب المعاهد، إلى كل فرد كان من هذه الأمة في إبان محنتها، أقدم باسم الحكومة بأصدق عواطف الشكر والامتنان مقرونًا إلى الفخر والاعتزاز.

وإذا كان هذا شعورنا نحو أبناء لبنان، فكيف يكون شعورنا نحو أبناء الأقطار العربية الشقيقة، وقد بنوا في سبيلنا مثل ما بذلنا وجهودا أنفسهم كما جهدنا، في سبيل استرداد استقلالنا المسلوب وحققنا المصوب.

كيف نوفي مصر حقها والعراق والملحكة السميدية وسوريا وشرق الأردن واليمن السميدية حقها وقد هبت كلها هبة الرجل الواحد غاضبة لغضبنا ساخطة كسخطنا؟ أي شكر يفني جلالة ملك مصر العظيم فاروق الأول ورفعة زعيمها رئيس حكومتها، وشعبها وصحافتها؟ أي شكر يفني سمو الوصي على عرش العراق وفخامة رئيس حكومته والشعب العراقي بمشاوره ومجلس نوابه وصحافته؟ أي شكر يفني جلالة الملك عبد العزيز ابن سعود وشعبه الأبني؟ وبأي لسان نعرّب عن الامتنان لفخامة رئيس الجمهورية السورية ودولة رئيس حكومتها ومجلس نوابها وصحافتها وشعبها السوري؟ وكيف نعرّب عن شعورنا لصاحب السمو أمير شرق الأردن ورئيس حكومته والشعب الأردني؟ وعن شعورنا لزعماء فلسطين ورجالاتها وشعبها العربي؟ ولجلالة إمام اليمن وملحكته السميدية؟

لقد ألقت هذه البلدان، ملكها وحكوماتها وشعبها، بكل قواها المعنوية في الميدان وأعلنت استعدادها للإلقاء كل قواها المادية أيضاً، فكانت هذه النجدة الأخوية التي أملتها الشماائل والنخوة العربية سبباً من أعظم أسباب الفيز الباهر الذي فازه لبنان. ولا غرو فمن كانت هذه البلدان له ظهيراً، وابن هذه البلدان نصيراً، فقد حق له أن يأمن شر المآسي والمهازل، وأن يسير إلى حقه بعزم ثابت وإيمان كامل! وإني أخص بالشكر ممثلي هذه الدول بينما فقد كانوا خير معوان وأفصح لسان في وصف مأساتنا لإخواننا.

وكيف لا نذكر في الوقت نفسه الدول الديمقراطية الحليفة ولا سيما بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وروسيا وبلجيكا فقد وقفت هذه الدول العظمى موقف الدفاع عن حقنا ولم ترض مساومة ولا هودة، بل وضعت قيمة العهد المقطوعة والمبادئ التي قام عليها ميثاق الأطلنتيك في الميزان وقالت إن قضية لبنان هي على صدق هذه العهود والعهد الدليل والبرهان. فإليها وإلى الديمقراطية وإلى ممثليها وصحافتها ومصادر الإذاعة فيها كل ما يستطيع لبنان الشعور به من الامتنان.

حضرأت النواب المحترمين،

في هذه الجلسة التاريخية، يتطلب منا التاريخ أن نسرّد على مسامع الملامجمل العواطف التي سبقت اعتقالنا واعتقال مستورنا واستقلالنا والتي اتغنّت حجة في ذلك التصرف.

أعود إلى البيان الوزاري وما قطعنا فيه من عهد علينا للأمة. فإنّه ما كاد ينشر ويذاع حتى تلقينا مذكرة من السيد جان هيلوسفير فرنسا وهي تحتوي على ما ينتهض استقلالنا فاعترضنا وقلنا إن هذه المذكرة تتأخّر بنا عن الاستقلال ولا تتقدم بنا نحوه وهو ما يخالف أقوالهم من قبل ومن بعد بأنهم يريدون تمكين هذه البلاد من التمتع باستقلالها، وطلبنا إليهم أن يستردوا هذه المذكرة فلم يرضوا. وعلى ذلك لم يكن لنا مناص من الإجابة عليها جواباً نعترف فيه بعقنا المشروع ولم نسكت لأن السكوت عليها يتخذ علينا حجة واعتراضاً منا بما فيها.

ثم شرعنا في تنفيذ مشاريعنا وتحقيق وعودنا المذكورة في البيان الوزاري فبعد أن قمنا بما يجب لإحلال اللغة العربية محلها اللائق بلغة الوطن عمدنا إلى المصالح المشتركة فطالب بها بعد أن اتفقنا مع حكومة سوريا. واجتمعنا نحن والسيد هلو في شتوره والحمنا في هذا الطلب وفي طلب تسليمنا الصلاحيات التي لا يقوم بمونها للبنان استقلال ولا تستقيم سيادة. فكان جوابه لنا أنه قاصد إلى عاصمة الجزائر حيث يجتمع إلى لجنة التحرير الفرنسية. واقترحنا على حضرته أن نصر بياناً مشتركاً لأن الشعب يريد منا أن نصارحه فامتنع عن ذلك، ولكنه اقترح علي بنفسي أن أعلن في المجلس ما كان من أمر المصالح المشتركة بيننا وما كان من استمهاله لنا عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً على الأكثر يعود بعدها من الجزائر. وفي تلك المحادثات لم نخف عليه عزمنا على معالجة القضايا التي لنا أن نعالجها منفردين ومنها قضية تعديل الدستور. على أننا إيماناً منا في سلوك سياسة التفاهم والتعاون لم نبادر إلى تقديم التعديل إليكم، ولكن تصرفهم هو الذي اضطرنّا للعمل بتلك السرعة. تلك أنهم فاجؤنا بالبيان الذي تعرفون فأبلغوه إلى الصحف في نفس الوقت الذي أبلغوا إياه. وإذا ضربنا صفحاً عن خلو هذا التصرف من الكياسة السياسية، فإنه لم يكن في وسعنا أن نتفانى عما فيه من قصد وضعنا أمام الأمر الواقع. فضلاً عما في البيان نفسه من انتقاص لسيادتنا بل من مساس بحق خولنا إياه الدستور نفسه بحسب المادة 76 منه حتى قبل تعديله. ولم يكن يتخذ حقناً القانوني والعنوي، كذلك إلا أن نعمل بتلك السرعة التي عرفتموها، وكان أن عرض مشروع التعديل عليكم فأقرتموه بالإجماع. تلك هي الجناية التي اقترفنا، بل [ما] جناه هذا الشعب ليستحق أن يسلب استقلاله، بل يجهز على ذلك الاستقلال، لأن سلبه إياه ابتداء منذ صدر تلك البيان، وليستحق رئيس جمهوريته ورئيس حكومته وأعضاؤها وأحد أعضاء هذا المجلس الكريم الاعتقال، ومجلسكم الحبل، وستوركم التعليق. اللهم إنه لظلم فاحش دنت الأمة عليه ردها البليغ فلم تأل جهداً ولم تفضض عيناً حتى عاد الحق إلى نصابه والعدل إلى محرابه. وكأني بهم لم يكفهم إجماع المجلس فشأت الأقدار أن تربهم إجماع الأمة

قالوا «تسرّع» وقلنا «سرعة»! وقد حكمت لنا العواصم وأثبتت أننا كنا على صواب. ألا يبارك الله بالسرعة متى كانت لصون الكرامة وحفظ الأمانة. وثقتي أنه لولا السرعة لسجلنا على أنفسنا صفحة تخاذل وضعف وتفریط بحق الوطن ما جفنا له إلى هذه المنصة، وما لثله صرفنا العمر كله في الجهاد، ودخلنا السجون ونزلنا المناقي ووقفنا تحت أعواد المشانق.

أيها السادة

لقد تحدثوا عن لبنانيتي فقالوا إنها بنت ستة أسابيع ولكنها ستة أسابيع حفلت بأعظم العواصم في أيام لبنان، وجمعت بين دفتيها أمجد ما في تاريخنا الحديث. إنها نبهت شعباً وحررت أمة ورفعت لبنان إلى ذروة العز بين الدول. ولقد أرادوا أن يعزوا إلي هذا كله، ولكنه فجر يثقل كاهلي. إنه فضل الأمة التي لم يعرفوا حقيقتها فكشفتها

هذه الأسابيع الستة. وتعدثوا عن الضمانة التي حرمت منها بلادي. يعنون بذلك الانتداب. لقد قلت دائماً وأقول إنني لم أعترف ولن أعترف بالانتداب ونحن شعب حر مستقل بفضل حقنا أولاً وبضمانة حقيقية هي عهد الحلفاء وميثاق الأطلنطيك وقد تحققنا صدقها وشتان بينها وبين الانتداب من ضمانة للاستقلال.

#### أيها الزملاء المحترمون

لقد انتهت مرحلة وابتدأت مرحلة. وإنه ليسرني أن يكون رجل حكيم كالجنترال كاترو قد سمعت إليه مهمة الاتصال بنا، فهو رجل جدير بتفهم الحقائق الجديدة والروح الجديدة التي غمرت الشرق كله والشرق العربي بنوع خاص ولبنان بنوع خاص. ولقد كان أول ما بادرني به حين اتصاله بنا ونحن في الاعتقال، أنه أبلغني الاعتذار عن تلك التدبير الجائر، وأبلغني أنه وقع على غير علم من اللجنة الفرنسية وبعموم أربها. وأنه هو واللجنة لم يعرقا بالواقعة إلا عن طريق روتر. كما أنه يسرني أن أرى تبديل عدد من الموظفين المسؤولين في الدوائر الفرنسية مما يدل على تشين سياسة تفهم جديدة لدى الجانب الفرنسي.

ويهمني أن أذكر أيضاً في هذا المعرض أننا لم نقصد في كل ما قمنا به سواء في مسألة اللغة العربية أو في مسألة الدستور ولا في السرعة ولا في أي عمل آخر، أننا لم نقصد أي تعدد لفرنسا. بل نحن مثلها ومثل أحرارها، طلاب استقلال ورواد سيادة نريد ههما كاملين ونريد أن نقيم على أساسهما صداقاتنا للشعوب والأمم القريبة والقريبة. وستكون هذه طريقنا في المرحلة الجديدة التي ابتدأنا فنرجو أن يفهمنا الجميع.

#### أيها الزملاء الكرام

إن خير ما أختتم به هذا البيان هو أن أرسل كلمة تحية وإعجاب وليس لي أن أقول شهادة حق لوجه الله والوطن، إلى ذلك للرجل الذي مثل العزة والكرامة ومثل الأمانى الوطنية للبنان واللبنانيين أصديق وأكرم تمثيل. ذلك هو فخرنا ورئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري. فنحن إذا كنا مدينين إلى اتحاد الأمة وجهادها وتضحياتها، وإلى نجدة البلدان العربية الشقيقة، وإلى معونة الدول الديمقراطية، فثقوا أننا مدينون بالدرجة الأولى إلى صلابة هذا الرئيس العظيم ووطنيته. هذا الرئيس الذي أثر الاعتقال والسجن والعمران على أن يفرض أي تفريط بأي حق أو معنى من معاني الاستقلال والسيادة.

ونحن كذلك مدينون بنوع خاص إلى نواب الأمة الكرام، الذين أبوا إلا التمسك بحقها ولم ينفكوا عن الاجتماع والدرس والسعي حتى كان الفوز. فإليهم شكر الأمة. ثم إلى حكومة بشامون الشرعية ورجالها بما أظهرت من صلابة أبلغ الشكر.

فقد عزمت حكومتنا على تخليد ذكرى هذه الأيام الثلاثة العشر المجيدة الفريدة تخليداً في شتى الصور والأساليب فقررت أن تعتبر قلعة راشيا أثراً تاريخياً لبنانياً،

وكذلك بناية الحكومة في غابة بشامون. وأن تقيم للشهداء أنصاباً وتماثيل في ساحات المدن وشوارعها وستكفل أبناءهم ومن كانوا يعملونهم كما أنها تؤاسي الجرحى والمعتقلين وتفرج عنهم. وستكافئ من أبلوا البلاء الحسن من سيدات ورجال مكافأة ترمز إلى هذا الجهاد.

والآن أتوجه إلى الأمة للمثلة في مجلسكم الكريم والتي أحاطت بشخصي وإخواني بما استطاعت من مظاهر العطف واللون التكريم وحسبنا رضاها عنا تكريماً وجزاء. أتوجه إلى هذه الأمة فأهنئها بما استعادت من حق واستقامت من مجد عظيم. وأدعوها أن تحتفظ بتلك الشعلة المتقدة من اليقظة والوطنية والعزة القومية وتعتصم في انعادها فتقضي على كيد الكائدين ودس الدسائس، كما سأقضي دون وفق أو هوادة، وأن تظل صفاً واحداً وقلباً واحداً يخفق للاستقلال والعزة الوطنية.

عاش لبنان عزيزاً مستقلاً سيداً حراً.

عندما دخلت اليوم دمشق عدت بالذكري، وأنا أعيش بالذكري، إلى أيام خلت عندما أتيت لي أن أفق على منبر من منابر دمشق وقد كانت دمشق في عنفوانها تعمل ليس لاستقلالها فقط بل لاستقلال جميع البلاد العربية، نعم عدت بالذكري إلى آخر خطاب ألقته في دمشق مدّته بقول الشاعر:

بكى صاحبي لما رأى الدرب منه      وأيقن أننا لاحقان بقيصرا  
فقلت له لا تبك عينك إنما      نحاول ملكاً أو نموت فنموت

نعم عدت بالذكري إلى تلك اليوم وقسته على هذا اليوم الذي هو من أيام دمشق للفراء وما أكثر أيامها وأنا عندما أنكر تلك الأيام لا أكاد أنتهي منها.

هذا يوم أرادت فيه البلاد العربية جميعاً أن يكون لدمشق فهنيئاً لك دمشق بجهدك الطويل وهنيئاً بهذا اليوم المبارك. أتيت دمشق مرافقاً الوفد اللبناني لأرى وأسمع تأثير هذا اليوم على أعضائه فرائثهم يتأثرون بالعروبة كما تتأثرون أنتم.

فلسطين وطن عربي كما قالت حكومتها في بيانها الوزاري الذي أقره لبنان من أقصاه إلى أمداه، وهو أن لبنان وطن عربي لا يريد بعد اليوم أن يكون للاستعمار مقراً ولا يريد أن يكون إلى البلاد العربية للاستعمار ممرّاً.

لبنان المستقل وقد اعترفتكم أنتم باستقلاله جميعاً واعترفت به حكوماتكم يذهب معكم إلى المدى الذي أنتم ناهيون إليه.

سألني مصري كبير عندما كنت في مصر على رأس الوفد اللبناني في مشاورات الوحدة العربية كما سألني السؤال نفسه رجل عراقي كبير: إلى أي مدى يذهب لبنان بالوحدة العربية؟

فقلت: إن لبنان يذهب في المدى الذي تنهبون إليه أنتم، يريد الاستقلال التام الناجز بحسبه وبكلياته كما اعترفتكم أنتم به ولكنه يتعاون في العروبة إلى الحد الأقصى. أقول هذا ليسمع لبنان ما أقول وليسمع جميع أبناء العرب. وأظن أنني أعبر عن رأيي وعن رأي إخواني وزملائي.

هذه خطتنا وهذه سياستنا سنسير بها إلى النهاية. سنلبي أية دعوة توجه إلينا، بل لا نكتفي بذلك، وسندعو الأقطار العربية لمعد المؤتمرات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها.

إن الوحدة العربية، أيها السادة، وأنا كما تعلمون مجاهد قديم في هذا العقل عملت في سبيله، أفهم منها أن تكون ضمان استقلال كل بلد عربي وجامعة للبلاد العربية. إن الدساتير تدس والمواثيق تعاكس. لقد سمعت بالأمس من يقول إن سوريا والمراق اتفقا على ابتلاع لبنان. إن هذا لا يحصل ولن يحصل وإنني أريد هذا الكلام أمام رجالات سوريا والمراق.

نحن سندخل مشاورات الوحدة العربية على [أساس] التساؤل عما تقتضيه مصلحة الأمة العربية ومصلحة كل قطر عربي.

عندما دخلت المعركة الانتخابية في لبنان استشرت إخواني في الجهاد وقلت لهم إن لبنان يسير على غير الطريق الذي نريده. يسير المسلم في طريق والمسيحي في طريق آخر، وهما لن يجتمعا، وعلينا أن نجتمعهما تحت راية الاستقلال.

على هذا الأساس دخلت المعركة الانتخابية وعلى هذا قبلت رئاسة الوزارة وعملت مع إخواني لأن يكون لبنان بلداً مستقلاً، فوصلنا إلى ما نصبو إليه ورفعنا علماً جديداً شريفاً ترويه خفافاً، رفعناه علماً وأحللنا اللغة العربية المكانة الأولى وأصبحت لغة لبنان الرسمية ورفعنا من الدستور كل شائبة فأصبح دستوراً خالصاً لوجه الله والوطن.

فلنا لإخواننا: نحن مستقلون، فاعترفوا لنا بهذا الاستقلال ولهم عندنا وزراء مفوضون. وأصبح استقلالنا قائماً على دعامة كالصخر. إن إخواني اعترفوا باستقلال لبنان شرط أن يتعاون مع البلاد العربية، استقلاله بحدوده وكيانه. إنني ولا شك في موقف حرج أمام إخواني الذين يعتقدون أنني أصبحت إقليمياً ولكن إذا رجعتكم إلى حقيقة الموقف ترون أن جميع البلاد هي كلبنان من حيث تفهمها للوحدة العربية. هذه هي الحقيقة.

إنني أفضل اتفاق المسيحيين والمسلمين في دولة مستقلة على إمبراطوريات عظيمة ليست مستقلة.

وإنني في هذه المناسبة أقدم شكر هذا الأخ الصغير لبنان إلى شقيقاته الكبرى، فعندما حلت به النكبة المعلومه مدوا له يد المعونة، وهذه في عرقي من أولى حسنات الوحدة. أشكرهم جميعاً وأرجو الله أن يمس على هذه البلاد بالسود والسعادة. وكلمة أخيرة، أشكر النين أكرموا وقادتي في دمشق حاكماً ومحكوماً. إنني تلميذ من تلاميذ دمشق، عنكم أخذت ومنكم اقتبست وسأحدث عن مكارمكم ما دمت حياً.

أعيد نشرها في النهار 16-7-2001



طلب إليّ جلالة الملك عبد الله أن أقابله في عمان وكرر الطلب وأراد أن يكون هذا الاجتماع قبل العيد. فرأيت من واجبي أن أنهي رغبته وذهبت إلى عمان يوم الأربعاء في 4 آب واجتمعت معه اجتماعاً طويلاً لم يحضره غير دولة توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن الذي كان خلال الاجتماع حكيماً كعادته موفراً النكياسة واللياقة كمعهده دائماً. فدار الحديث أولاً حول تقصير الجامعة العربية نحو مملكة شرق الأردن ومدم برها بوصفها لجلالته بدفع ما كانت قررت دفعه لتجنيد جنود يقاتلون إلى جانب الجيش الأردني ولا يتياح أسلحة. وطلب إليّ بهذه المناسبة أن أسهل له إيصال أسلحة، تعاقد مع بعضهم على ابتياعها، وشكوا جلالته شكاية مرة من استيلاء مصر على الذخيرة التي كانت واردة إليه على إحدى البواخر أثناء مرورها بالبحر المصري.

وقد أجبته جلالته قائلاً: إنني أحد الموقعين على القرار المعهود بدفع المبلغ الذي عيّنه وإن تنفيذ ذلك القرار علق على شرطين رئيسيين هما:

أولاً: عدم دفع البريطانيين للإعانة المطلوبة.

ثانياً: متابعة القتال.

وقلت: إن هذين الشرطين لم يتحققا ومع ذلك فأنا على استعداد لمعاونة جلالته لدى الجامعة إذا ما تحققت أنه ينوي استئناف القتال.

وأضفت إلى ذلك قائلاً: إن الصراحة قد أصبحت ضرورية جداً. فإن سمعة الملك عبد الله تأثرت كثيراً عند وقف القتال.

وذكرت له أن ممثلي شرق الأردن أبلغونا قبل قرار مجلس الأمن وعند الاجتماع في عاليه أن شرق الأردن لا يمكنه أن يرفض قرار هذا المجلس حتى ولو رفضته جميع الدول العربية.

ثم قلت له إنه أفضل لجلالته إن كان لا يمكنه استئناف القتال وإخراج الضباط الإنكليز من جيشه أن يصارح البلاد العربية بذلك تمام الصراحة. ومصارحته بذلك أكرم له وأفضل بكثير وأحفظ للمصلحة من أن تبقى الحالة العاصرة كما هي من الإبهام والغموض. وإن الدول العربية عند ذلك تقيم حسابها على أساس آخر، فتخرج منه شرق الأردن وإن شامت أن تستأنف القتال استأنفته على هذا الأساس.

أما إذا بقيت هذه الحالة وبقي هذا الإبهام وعدنا إلى عدم المصارحة فإن مسؤولية جلالته تكون أخطر كثيراً. وقد عدت فالحجت كثيراً على جلالته أن يكون جوابه لي قاطعاً فاصلاً وأن لا يترك لي ما يقوله لي احتمالاً لأي شك أو تأويل.

وقد أجباني جلالته بأن شرق الأردن لا يمكنه استئناف القتال إلا إذا أخرجت الأمة العربية جميع قواها وألقت ثقلها كله في الميدان. وأنه لا يمكنه إخراج القوات الإنكليزية من جيشه.

وحجته في عدم استئناف القتال أن ذلك يحتاج إلى أسلحة وذخيرة واستعداد كاف. وأما في عدم إخراج أولئك أورد لي عدة حجج:

أولها أنه لم يلحظ عليهم أية خيانة والثانية أنه لا يمكنه تغيير سرج فرسه أثناء المعركة. والثالثة أنه ليس بين ضباط جيشه العرب من له الكفاءة ليحل محل أولئك الضباط الإنكليز. وهناك حجة رابعة لها مغزاها أوردتها جلالته وهي أنه حريص على أن يظل الروح العسكري سائداً في جيشه فإن تبديل الضباط الإنكليز بضغط التدمير الذي أبدى ضدهم والنقد الذي وجه إليهم يفسد ذلك الروح، وهو لا يريد أن يجعل جيش شرق الأردن كجيش العراق يتدخل في الشؤون السياسية. وإذا انتفض اليوم على ضباطه الإنكليز فإنه غداً ينتفض على الملك عبد الله نفسه، وقد ضرب جلالته المثل على هذا بكر صدقي في العراق. وألغ بعد ذلك إلى ظروف شرق الأردن السياسية وارتباطاتها الضرورية الملزمة.

بعد هذا سألت جلالته: ألا يمكن تسليم جيشه برؤيته إلى الجيش العراقي فيتولى كل شؤنه كأنه جزء من جيش العراق؟ فأجاب جلالته بأن سمو الوصي كان قد عرض عليه مثل هذا العرض. ولكنه لم يرتفع ذلك الاقتراح ممكناً لأسباب عديدة. ولقد بلغني بعد أن غادرت شرق الأردن أنه يفكر في هذا الموضوع ولكنني أرى أن التطبيق العملي لهذا الموضوع صعب المآل.

وبعد فلقد خرجت من تلك المقابلة وعندما سمعت من أحاديث جلالته، وأنا مقتنع تمام الاقتناع أن شرق الأردن لا يمكن أن يستأنف القتال أو يشترك مع بقية الدول العربية إذا هي أقدمت على مثل هذا. وإني إنصافاً للحقيقة أقول إنني لم أشعر أن جلالة الملك عبد الله يقدم على هذه الخطوة وهو راغب فيها ولكنه يتصرف تصرف الرجل المضطر الذي ليس في يده حيلة أكثر مما فيها، فإني لا أعتقد أنه من الطبيعي والمعتل أن الرجل الذي بلغ خلال أسابيع من السمعة الطيبة في جميع البلاد العربية ما بلغه جلالته يهون عليه أن يخسر ذلك ويضيعه عن رضى.

أما وهذا هو حال شرق الأردن، فعلى الحكومات العربية أن تضع سياسة جديدة على ضوء هذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في حساب قواتها وفي تنظيم خططها.

إن في موقف شرق الأردن هذا، بقطع النظر عن أسبابه، ما يهزم الأمة العربية أشد الألم. ولكن في جلاء هذه الحقيقة بعض العزاء في نظري لأنه يفسح المجال لمعرفة قوانا الحقيقية التي يمكننا الاعتماد عليها ككل الاعتماد ويخرجنا من حالة الشك الخطرة التي مررنا فيها من قبل.

وفي اعتقادي أن البلاد العربية مائدة حتماً إلى استئناف القتال، بل قد يكون ذلك أقرب مما نتوقع لأسباب عديدة. وإذا لم تكن هذه المدة بإرادتنا، فقد تقع بإرادة اليهود أنفسهم وهم الذين تشجعهم أوضاعنا المختلفة وتأييدات الدول وتدفعهم مطامعهم وغرورهم إلى عدم الوقوف عند حد.

إن مرابطة الجيوش العربية في مواقمها بفلسطين، بل موالاة العراق وإرسال المدد والتجندات لقواته، حكم لا يقبل الشك بأن القتال واقع حتماً. وما دام الأمر سيئع فالأفضل أن يكون بأسرع وقت ممكن. تلك هي إرادة الشعوب العربية وذلك هو حكم المصلحة العربية فإن التأخير يفيد اليهود كما أن الهفنة أصلاً تفيدهم أكثر مما تفيد العرب.

ثم إن أخشى ما أخشاه أن يستولي على الأمة العربية إذا ختلها حكامها بعد استئناف القتال ما استولى على أهل فلسطين أنفسهم من روح التخاذل والانهازم وعدم الثقة في النفس. وهو شر ما يصيب الشعوب من ضروب الضعف والوهن.

ومن المؤسف حقاً أن يكون الوضع العربي عند وقف القتال قد أظهر الأمور على غير حقيقتها، فإن بعض الحوادث التي وقعت بسوء التدبير أو لأسباب أخرى قد أظهرت العرب بحالة من الضعف ليست صحيحة كما أظهرت اليهود بحالة قوة ليست حقيقية أيضاً. ولقد كان وما يزال الخطأ المبالغة بقوة لليهود. وللايوم هم أضعف مما يظن الكثيرون منا، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل من الناحية الاقتصادية ومن عدة نواح أخرى أيضاً، وإنني أقول هذا بناء على المعلومات التي تردنا عن أحوال اليهود الداخلية من مختلف المصادر.

هذا فضلاً عن أن القوى العربية لم تلتزم إلا التزاماً محدوداً في القتال ضد قوى اليهود. كما أنه لوحظ أيضاً أن شكوانا إجمالاً من قلة المعتاد كانت لا تغلو من مبالغة.

على أن العرب لا يجب أن تعني الهجوم والخطف ومحو العدو والاستيلاء على معقله حالاً. ولكن العرب ذوي إلى تحقيق أغراض العرب لمجرد وقصها واستمرارها وإن طاللت شيئاً [٢] دون أن تعرضها لمخاطر كبيرة ومن أن تكلفها خسائر ضخمة في النفس أو المعتاد. خصوصاً وأن الجيش العراقي في مواقفه الحاضرة أصبح في حصن يصونه من المفاجئات والأخطار.

وأما العجة لاستئناف القتال فلن نمنعها. وهؤلاء هم اليهود يقدمون لنا كل يوم بخرفهم الهدنة حجة جديدة وسبباً مبرراً لاستئنافه وإني لا أستبعد أن نفاجأ في يوم قريب بحدث يعرض القدس للخطر والضياع ألقت إليه نظركم منذ الآن.

كما أنني أرى أن وضعنا السياسي اليوم قد أصبح أفضل مما كان عليه قبل الهدنة. وقد أفادتنا قضية اللاجئين من هذه الناحية فإنكم تعلمون أن قضايا اللاجئين المشابهة في أوروبا قد أوجدت استعداداً في العالم للتحسس بمثل هذه الأمور وقد بنى اليهود حتى يومنا جانبا من قضيتهم على مسألة المشردين واستمروا عطف العالم على قضيتهم عن هذا السبيل. وبوسعنا استغلال هذه الحالة استغلالاً كبيراً إذا أحسننا العمل فيها وأحسبنا عرضها على أنظار العالم. وقد بدأنا نحن نشر بشيء من العطف في بعض الأوساط الدولية يمكن أن يعتبر مشجعاً.

إنه من البينهي أن أول ما علينا القيام به استعداداً لاستئناف القتال هو سد الثغرة التي تحدث بانسحاب شرق الأردن من الميدان تحت الضغط السياسي الواقع عليه.

إن وقف القتال هذه المرة لم يكن كما تعلمون في الحقيقة خوفاً من مجلس الأمن وعقبائه ولم يكن كذلك خوفاً من تسليح اليهود فهم يتسلحون سراً وعلناً، قبل الهدنة وبعدها، وفي حالة العجز أو رفعه. ولكن وقف القتال كان لأن حكومة شرق الأردن أعلنت قبيل قرار مجلس الأمن أنه لا يمكنها متابعة القتال لعدم وجود عتاد لديها ولا اعتقد أن إعادة جميع العتاد الذي استولت عليه مصر إلى شرق الأردن يمكن أن تعيد شرق الأردن إلى القتال - وقد أعلنت القيادة العراقية عندئذ أن الجيش العراقي، في حال انسحاب الجيش الأردني، ينسحب هو أيضاً من الميدان دون ريب. ولما بلغ هذا الحكومة المصرية أثار قلقها الشديد فبادرت إلى إيفاد معالي عزراش باشا لعمان لعله يتدارك الأمر.

وقد اجتمعنا هناك وناقشنا الموضوع من جميع نواحيه واجتمعنا بعشرة أصحاب السمو الملكي الوصي قبل مغادرتنا عمان، ثم بذلنا الجهد لإقناع القيادة العراقية بأن تبذل ما في وسعها لاستعادة اللد والرملة. وقد ساعدنا سمو الوصي كثيراً في هذا الموضوع حتى أنه وعد، حفظه الله، بالذهاب بنفسه إلى الجبهة، لعله يتوصل إلى تحقيق هذا الغرض الخطير.

وأظن أنه نقل إليكم إصرار القائدين نور الدين باشا محمود وصالح صائب باشا على عدم الاستمرار في القتال وكان ذلك بحضور سمو الوصي كما نقل إليكم إصرار القائد صائب باشا في حضرة جلالة الملك عبد الله على عدم القتال ونصيحته بقبول الهدنة بسبب الحالة التي نشأت عن موقف شرق الأردن. وعلى هذا لم يتم شيء لاسترداد الرملة واللد كما تعلمون.

والمهم أن إيقاف القتال في المرة الأخيرة تقرر أمره إذن في تلك الاجتماعات في عمان ولم يكن قرارنا في عاليه إلا النتيجة الطبيعية لما استقر عليه الأمر في عمان.

ولقد بلغني أن حكومة مصر كانت متأثرة بهذا الوضع عندما أعلنت قبولها لقرار مجلس الأمن وأن جلالة ملك مصر تلقى بتأثر شديد نبأ موقف الأردن والمعرض الذي وضع في عمان حول هذا الموضوع ولم يكن يكفي يومئذ أن نقول عن ممثلي العراق وسوريا ولبنان إننا نرفض وقف القتال لنستمر فيه جميعاً بينما كان يكفي أن يعلن مندوب شرق الأردن أنه لن يرفض قرار مجلس الأمن لكي نضطر للتوقف جميعاً، ذلك أن وقف القتال يكون معلقاً على قرار دولة من الدول.

وكنيت أتمنى لو لم يعلن بعد هذا عنكم أن العراق رفض قرار مجلس الأمن، وإن يكن كان ميلاً في أثناء المناقشات ميلاً صريحاً إلى عدم القبول كما كان ميل ميل جميل بك مردم بك وعزام باشا. ولم يخف عليكم ما كان لهذا الإعلان من أثر غير مستحب في مصر إذ أظهرها ذلك بمظهر المنفردة في إرادة الكف عن القتال ومزورها بصورة المتوانيئة المتخاذلة دون سواها من شقيقاتها أعضاء الجامعة. والحقيقة أنها لم تكن هي السبب في قبول قرار وقف القتال وهذا فضلاً عن أن العبارة في القرارات نفسها لا بالمناقشات التي تسبقها. وأما الأثر الذي تركته هذه الأمور في مصر فشديد عميق على ما عرفت. وأنتم أدري بما بذلت مصر سلماً وحرباً في سبيل فلسطين. وأنتم أعلم بإخلاصها وتجربتها في ما بذلت كما أنكم تعلمون أهمية نصيبها في هذا الجهاد في الماضي والمستقبل وخطورة منزلتها في كل ما تباشره الجامعة من الشؤون العربية القومية المشتركة الشاملة. وما لجلالة مليكها من مكانة عظيمة وضعها في خدمة هذه الشؤون.

ولقد كان بإمكانني أن أتبع أثر العراق لأنني لم أقبل وقف القتال إلا بعد غيري. ولكنني أردت أن لا تبقى مصر منفردة في هذا المظهر الذي يخالف حقيقة الواقع المستورة.

والآن بعدما ذكرت من موقف شرق الأردن والوضع العسكري بفلسطين وحالة الأمة العربية أعود فأقول مرة ثانية إنه لا مناص من القتال؛ إن لم يكن إلا لاسترداد ما استولى عليه اليهود في مرحلة القتال الثانية وإلا إجابته الموقف القبل ونعن أكثر تضامناً وأكثر قوة في الواقع. وبعد أن أبدى العراق عرشاً وحكومة وشعباً من العباسية الباقية ومن التصميم على استمرار الجهاد في سبيل فلسطين ما يثلج صدر كل عربي، لا بد من أن يكون للعراق خطة محكمة وتدابير تهيأ بدقة، ولأجل تحقيق هذا يهمن أن نفق عليها ليدرك كل منا قسطه ونصيبه في المرحلة المقبلة القريبة.

كما وأنه لا بد من توحيد القيادة وقد زال السبب الذي كان يحول دون تحقيقها توحيداً صحيحاً كاملاً، بحيث توضع جميع الجيوش والأسلحة والأعتدة فضلاً عن

الخطط تحت إمرة قائد واحد يتصرف فيها حسبما ترتلي القيادة وحسب ما تقتضي غاية تأمين الظفر للعرب.

واسمعوا لي أن أقول لكم إن مفتاح القضية أصبح الآن في يد العراق بعد أن كان في بدء القتال في يد شرق الأردن وبعد أن انتقل منها إلى يد مصر عند قبولها الهدنة الأولى في اجتماع اللجنة السياسية في عمان. وإني أرى أن الخطوة الأولى هي ما ذكرته من تبادل الرأي والمعلومات بيننا وبين العراق. وبعدئذ نخابر مصر، ثم نجتمع ونبحث. وأما قبل ذلك، فلا أرى من داع يستحق دعوة اللجنة السياسية للاجتماع.

وأما الثغرة التي يتركها شرق الأردن بالنسبة فأولى من يسدها العراق لأسباب عديدة.

فأولاً: بالنظر إلى الصلات الخاصة التي بين الملكتين يكون أيسر عليهما كليهما أن يأخذ الواحد منهما عن الآخر ما كان على عاتقه وأن يعمل معله.

وثانياً: إن الوضع العسكري قد جعل طريق العراق إلى فلسطين شرق الأردن. وهو مركز تمويته ومواصلاته مع ميادين القتال. على أنه من الضروري على كل حال أن تبقى جيوش شرق الأردن مرابطة في مراكزها للدفاع مع خروجها من الميدان كقوة مهاجمة.

وتلك هي نية الملك عبد الله فإنه عندما كان يطلب أن يحصل على السلاح والعتاد واعترضت بأنه لا حاجة به إلى ذلك لأنه لن يستأنف القتال، أجاب بأنه لا بد له من الدفاع فإن اليهود لا بعد أن يتقدموا من إحدى الثغرات يفتحونها إلى اقتحام شرق الأردن وكان دائماً هدفاً لهم يرمون الاستيلاء عليه.

وثالثاً: إن من حق العراق أن يكون مطمئناً ليستأنف القتال وهكذا بتوليه سد الثغرة بنفسه وبقوات تتألف تحت إشرافه وإشراف الجامعة من مناضلين فلسطينيين وأردنيين خصوصاً كما سبق له أن فعل في جنين يكون العراق قد حصل أيضاً على الاطمئنان التام، فضلاً عن أن جيشه أقدر الجيوش على هذا العمل. على أنه يغفل إلي أن هذا الأمر يحتاج إلى الاحتياطات الدقيقة حتى يتم بإحكام كما أنه يجب أن يتم بروح من الألفة والمودة المطلقة لأن وجود غير مقاتلين إلى جانب جنود مقاتلين أمر يحتاج إلى كثير من الدقة وحكمكم كفيلة بمثل هذا الأمر.

هذا ما رأيته أن أكتبه إليكم بعد مقابلتي لجلالة الملك عبد الله في الموضوع الذي يتوقف عليه لا مصير فلسطين فعسب بل مصير العرب جميعاً والذي هو بلا ريب شغلهم الشاغل، رأيته أن أضفته رأيي الشخصي فيه وأخاطبكم فيه بتمام الكتمان. وقد كتبت إليكم ما كتبت وأنا سعيد بأن يكون على رأس الحكم في العراق رجل يقدر هذه الشؤون حق قدرها ويوفيها حقها من الاهتمام كما أنني

سعيد بأنكم تسترشدون بالروح الوطنية العالية والحكمة الكاملة وصفات الإقدام  
والعزم التي تعلّى بها سمو الوصي المعظم والتي تجلت بأجلى مظاهرها. وإنّي أنتظر  
ردكم السريع لتبادر كل حكومة إلى اتخاذ التدابير والخطوات المناسبة. وفقكم  
الله وألهمنا جميعاً لما فيه خير الأمة العربية وفلاحها والسلام عليكم.

بيروت في 14 آب 1948

رياض الصلح

نشرتها النداء في عمدي 29 و 30 تموز 1951

يقودك...

ويؤدبها إنيابك فاستراحا  
عصفن على مسامعنا رياحا  
تهايك عصبة الأمم اجتياحا  
أدارتها يد الساقى قداحا  
فقلدها الأسنة والصفاحا  
إذا شهد الوغى القى السلاحا  
بأنك كنت أسبقنا جناحا  
أعنتها وطرت بها كفاحا  
فكنت الشمسى سعداً والصباحا  
وعلمها غنوك والرواحا  
هوى استقلاله علماً وطاحا  
وكيف ينم من حمل الصلاحا  
توكل أن تنال بك النجاحا  
أبت أن تفهم المعنى الصراحا  
فإن الجرب قد تعدي الصعاحا  
وأنت نراك توسعها ارتياحا  
يرززل وقعسه الشم البطاحا  
ولم تعبأ بمن عشقوا الصياحا  
يرون الموت في الغمرات راحا  
تهز على مناكبها الرماحا  
كما خفق الصبايح سنن ولاحا  
ومن يلقى رياض شذاه فاحا  
ومن أوليته اللطف استراحا

يقودك لئلم العلم الجراحا  
تمشت في غيابك عنعنات  
وما علقك بأنك من معد  
تظن الراحة الكبرى شمولاً  
بجذك إن شكتك إلى المواضي  
ومن حمل السلاح يغير قلب  
لك الأيام شاهدة علينا  
خففت إلى العلى فتلكت منها  
طلعت على الممالك وجة سعيد  
رياض الصلح والإسلام قنفاً  
ولو لبثنا عنك خلا جهاداً  
ينام وأنت يقطران المأقبي  
أها النجيدات أنجدها شعوباً  
والأقم فطبيها عقولاً  
ولا تأمن بأن تمدي سواها  
سواك من الغلوب يضيق ذرعاً  
حملت عن الملوك الصيد عبءاً  
لبست على أساها درع غبار  
وراءك من شباب الطعن صيد  
إذا ارتفعت وراءك في مفسار  
خفقت على جبال الأرض صفراً  
لقتك عن طريق الشعر ملكاً  
وقد أوليتني اللطف المصق

عينان، غرة ربيع أول 1368

شاعرهم المخلص

محمد نجيب فضل الله

(الأصل المخطوط في أوراق عبد اللطيف بيضون)



## توأم

الهمام الصلح وابن المردم  
مدفع بوق بصرح الأمم  
لفؤاد العرب مثل الأسهم  
هذه شنشنة من أخزم  
إن خلا من نخوة المعتصم  
وهو لولا مردم لم يحكم  
بمساعي صلحنا المحترم  
جيشنا المنصور تحت العلم  
إذ ربنا عبقرى النغم  
ما تجلّى للأبيب الفهم  
ويكون النصر للمنهزم  
أرؤس العزب لعالي القمم  
هي في أولها لم تُختم  
لم تزل ساطعة كالأنجم  
وانبرى يقرع سنّ النجم  
خاتماً أعماله بالحكم  
شاعر من سزها كالأبكم  
نبأ عن سز ذلك الطلسم  
ما يرؤي غلّة للقلب الظلمي  
ترشقوه بعزير الشهم  
قد أتاها ظافراً بالفنم  
دربه بالزهر يوم المقدم  
يتهادى بالرداء الفخم  
ضجة ترعب قلب الضيفم  
بين نازين حبيب ودم  
وانصبية حامياً للحوم  
ولنقم عرساً بجنب الماتم

عهد عزّ عهد هذا التوأم  
كل تصريح بليغ لهما  
بطلان اتفقا فاتطلقا  
قال قوم صرحا قلت لهم  
ما على الأحنف في تبيان  
حكم المجلس بالحق لنا  
واتفقنا ومشینا للوعى  
لم تضع منا فلسطين فذا  
ما خسرنا الحرب في ساحاتها  
للسياسيين سز غامض  
قد يكون الجبن مدعاة للعلی  
رحلة الصلح المفتى رفعت  
لا تقل ما نجحت أعماله  
الغواتيم التي عشنا بها  
كم غبي لامة فيما مضى  
قد عرفناه لبیباً حانقاً  
لغة الساسة لا يدري بها  
فخسداً يأتسي وإي جمعته  
حاملاً للشعب من أخباره  
لا تلجوا الصلح بالغبى ولا  
هتوا الأمانة لاستقباله  
وانثروا الطيب عليه وافرشوا  
عاد ليث القباب خفاق اللوى  
تاركاً في قصر (شايو) بعده  
هكذا الأساء تعمي غابها  
يا فلسطين ارفعي رأسك به  
وامسحي دمعك فالليليث أتى

عبد الحسين عبد الله  
حبيب الأشواق، لا ن. لا ت.

لللقن-12ج في الهجاء 2: محمد علي الحوماني

### سجود وركوع

صاحب الدولة مُرُ فالشعب يصفي ويطيغ  
أفلا تنبئنا عن فهم ما لا نستطيع؟؟  
أي عزو لك أن تشيع والشعب يجوع؟؟  
ولماذا تشتري اليوم وقد كنت تبيع؟؟  
صاحب الدولة!! ما انفتحت تحييك الجموع  
أهي أحرارك بالأمس تشقيها الدموع  
أم عبيد المال والقوة يعذبها الخنوع؟؟  
أين من قبلتها «له» و«موسى» و«يسوع»؟؟  
لا أرى إلا إلى وجهك يحنىها الخشوع  
وعلى بابك يطويها سجود وركوع  
أيها ذا الجش القاتم والحق سريع  
أعلى تترك هذا خفقت منا الضلوع؟؟  
وعلى سود ليلنا بكث هني الشموع؟؟

محمد علي الحوماني  
التخيل، القاهرة 1953

يا أكرم الزاحلين، يا فقيد البلاد يا رفيق الجهاد.

سبحان من وهبك بغير حساب وأدخلك لليوم العصيب وتقبلك في اليوم للعصيب شهيداً خالداً في جنات الخلود.

وهبك سبحانه وتعالى حسياً ونسياً، ديناً ونبياً، جاهاً ورتباً، مالاً ورزقاً، ذكاءً فيه إشعاع من نور وقلبك فيه جنة من نار، وإيماناً عامراً بالله وبالوطن، برباً بالوالدين وحناناً بالبنين، سفاً يد وسفاه فؤاد، عطفاً على الموزين وحباً على المحرومين. يداً للعلم ويدا للزعامة، بهمة طلبة وسناء وجه. سرعة في الخاطر. صلابة في العقيدة ومرونة في التفكير. وعينين نظوران للأفق القريب وللأجواء البعيدة، وطنية كانت لك جلباباً ومين من تقني مدعاً ومجنناً. تعترت كماء للزن ما في نصائبك كهام وحملت سيفاً ماضياً به من قراع الدارعين فلول.

فجعلك سبحانه وتعالى من أكبر رجال لبنان قيمة وأمضاهم عزيمة وأشنعهم شكيمة وأعزهم بأساً وأشنعهم نبراساً والينهم عريكة وأدعهم خُلفاً وأبهاهم خُلفاً.

فاندفعت بكل ما أوتيت وبكل ما أعطيت وبكل ما أُهبت في سبيل بلادك ولما ضاق عليك أفق لبنان تطلعت إلى دنيا العرب. قصصت في وجه الحاكمين وذقت السجن والنفي والتشريد والمذاب والضيق، فكأنك منذ صرت باقماً كُتبت على جبينك الوضاح آية الجهاد مشفوعة بالآية الكريمة: «لن ننالوا البر حتى ننفقوا مما تعبوا». فأقنيت المال وقسطاً وافرأ من الشباب وما لا يقدر من رخاء العيش وبحبوبة الحياة وراحة البال في سبيل تحرير الأوطان العربية حتى أصبح اسمك على حداثة سنك رمزاً ومنازلاً. فجالست أساطين الفكر والرأي في الوطن وخارج الوطن ونشرت هنا وهناك رايات الوطنية والانعتاق غير هباب ولا وجل، وكما أُهبت بغير حساب وُهبت بغير تقدير.

وأنجزت لليوم العصيب، فما إن استتب الأمر وشع بريق الأمل في لبنان حتى انصرفت بكليتك إلى هذا البلد الكريم ورضيت أن تدخل المترك الانتخابي لثماني سنوات خلت وكان نيو السلطة إذ ذاك ينظرون إليك بعذر مقرون بالاحترام للعريق فتلاقينا بعد أن تاق أحداً إلى الآخر، وكان للمنايا الإلهية جعلت من هذا اللقاء بداية عهد جمع شمل الوطن ووجد كلمة اللبنانيين ووض صفوهم رضاءً فانبثق الميثاق المقدس الذي هو حياة لبنان والذي هو لنا والذي يبقى بعدنا لبنانياً، ولقد أدناه طاهراً لا تشوبه شائبة ولا يعمّره معرّ، فقبلج المستور معدلاً ودخلنا القلعة سجناء وبعثنا منها أحراراً.

توليت المحكم السنين الطوال فحكم من ليلة سهوت لا يفيض لك طرف ولا يهدأ لك بال، وكم تحملت المسؤوليات الجسام والمهمات العظام. فكان ميثاق الجامعة العربية وكان ميثاق الأمم المتحدة وكان التمثيل السياسي وكان إشعاع لبنان في دنيا العرب وفي العالم أجمع. وكان الجلاء. فكم عاركنا الزمان وماركنا واحتملنا من ماضٍ ونمنا على قتلاء واستيقظنا على أمل وابتسنا للمستقبل. كم أحللك الجوع وكم ابيض مع ذلك لم تأخذك نشوة ولم يهرك زهو، بل تنقلت من عمل إلى عمل ومن مهمة إلى مهمة ومن بلد إلى بلد فكانت رئيس وزارة لبنان ورسول لبنان، حيث تتلبذ الغيوم وحيث يعبس الأديم وتعلو أمواج البحر وتعصف الرياح. ألم تسمعهم يقولون «تلك رياض أقدم»؟ جبت العواصم الأوروبية والعواصم العربية وتركت في كل مكان طابعا ونكرا وفي كل أفق عبرا وفكرا، لك الكلمة المسبوعة والرأي الموقف للصواب، والعل الجامع لشتى الآراء والنزعات. بكيت وبكينا معاً فلسطين الذبيح بكاء مرأ حيث لم تنفع حيلة ولم ينجع مواء حتى إذا ضمت يوماً منها الجراح كان على بلاسمها من يدك الأثر.

بسطت كفك للفقراء والبهائين ونشرت إحسانك على دور الخير قدمت اسمك في سجل المحسنين ونقشت عملك الصالح على الصوان وفي القلوب.

وكننت تواقاً إلى الرحمة حيث ترى إلى ذلك سبيلاً وما تقدم على قسوة إلا عنديا يمدودا عسي المصلحة الوطنية إليها. وكننت تتجنب قصاص الفرد ما لم يكن فيه حياة للمجموع. رحمت يوم امتدي عليك ووجهت لي ذلك الكتاب الذي هو صفحة نيرة من الشفقة والعنان والإنسانية وقد اقترن بذلك العفو المرغوب الذي اتسع له صدرك وحلمك.

رحمت ولم تُرحم فيما لظلم القدر وما للجزع والأسى لغداحة الخطب، فإذا بيد أثمية ترديك قتيلاً شهيداً وتجنبدك صريعاً خالداً، تلك اليد لم تطعن فؤادك بما أرتت بل طعننت رئيس البلاد وحكومة لبنان وشعب لبنان بأسره على اختلاف الأديان والملل، وطعننت دنيا العرب جمعاء في اليوم العصيب يوم تتمخض فيه الدنيا بالأحداث الجسام ويهيج الشرق بالصعاب الصعاب، ويدهلهم الغضاء ويسمع على وجه الأرض ديبب العشر، وفنن لم نزل بحاجة إليك فهل إذا تطلعتنا إلى مكانك وجدناك فيه ذخراً للبنان؟ وكننت المشير الصادق ذا الجنان الحاضر والرأي العازم والتدبير الحكيم. ولعن غثيب الثرى عنا جثمانك الكريم وغاب عنا وجهك الواضح وتفرك الوسيم فأنت حيث أنت في قلوبنا. لقد دخلت في تاريخ هذا البلد اللبناني ولم تنزعك ولن تنزعك من صفحاته المجيدة أية يد مهما غلظت جريمتها وتغالط إثمها.

فيا أكرم الراحلين ويا فقيد البلاد ويا رفيق الجهاد، أيها اللبناني الغالد والوطني الدائم للامعان والإشعاع بأي كلام ترثى وبليّة عبرات تبكى، وأيم الحق كان الصمت أجدر في مثل هذا المقام وأمام هذه الصبر، ولولا أنها عاطفة جياشة تدفع بنا لنتوجه إليك

بالوداع الأخير مستمطرين على ضريحك العالي شأبيب الرحمة والرضوان ولننتجه  
إلى عائلتك المفجوعة بصميم العزاء، وبالثمرية العارة إلى أقبالك ونسباك وأهلك  
ونبيك ومدينتي بيروت وصيدا والشعب اللبناني بأسره ودنيا العرب بأجمعها لاكتفينا  
بأن نحني الرأس أمام جثمانك الكريم إذناً بالفراق الصامت على أمل للبعث اليقين  
مرددين حكمة الشاعر العربي:

وكنّت في حياك لي عظات      وأنت اليوم أوعظ منك حياً

النهار 19-7-1951

#### ملحق-13 مقال لكمال جنبلاط

تحتفل السلطات في لبنان اليوم بإزاحة الستار عن تمثال المغفور له رياض الصلح الذي  
يعتبر في الواقع صاحب فكرة الميثاق الوطني الذي جمع ألف بين مختلف العناصر  
والعائلات الروحية اللبنانية، علاوة على أنه مع الرئيس السابق بشارة الخوري المؤسس  
لاستقلال لبنان التام الناجز بعد فترة الانتداب الفرنسي التي دامت 25 سنة والتي سبقتها  
حقبات طويلة من الاحتلال أو السيطرة العثمانية.

لا شك أن لبنان بأسره في هذه المناسبة ينحني أمام ذكرى الراحل الكبير ليقوم بجزء  
مما يوحيه عرفان الجليل بواجب التكريم...

ولكن هل السلطة، هل المسؤولون يستطيعون أن يكونوا من ضمن هؤلاء الناس،  
من جملة اللبنانيين، وأن يتوجهوا من الشخص العجزي المنتصب بكلمة واحدة تدل  
على أنهم حافظوا على الجيعة، وقاموا بواجب الأمانة ولم يفرطوا بالميثاق الوطني ولم  
يضعفوا مركزنا في العالم العربي، أو ضمنوا فعلاً استقلال البلاد؟

إننا نشك في أن يستطيع أحد من الواقفين أمام الصخر المتشخص بصورة رياض،  
أن يقول شيئاً من هذا... ولو تحرك الشخص بأعجوبة الحياة فجأة لهرب الجميع  
واختفى أرباب السلطة ولما بقي والفاً أمام التمثال إلا فريق من الناس السذج الذين  
جالوا ليشاهدوا التمثال وليستمعوا إلى ما يقال وما سيحدث... وإلى تفاهة وازدواجية  
وباطنية ما يقال...

فكلمة الميثاق الوطني ذاتها لم تلتفظ بها على ما نذكر مرة واحدة رجال  
هذا العهد. بل هم في الواقع لا يدركون معنى الميثاق وروحته ومغزاه وأثره في الواقع  
اللبناني والعربي...

وأي ميثاق تبقى لنا وقد عكفت السلطة على تمزيق هذه البلاد بإشاعة روح الفوضى والتفرقة والتعصب الطائفي النميم والتعزب المقيت، وتقطيع أوصال هذا الوطن كافة على مبدأ سياسة «فرق تسد» ثم لجأت إلى محاربة زعماء البلاد الحقيقيين بوسائل تتعارض مع الروح الوطنية ومع مستلزمات المحافظة على الميثاق أو على وحدة هذا الوطن... وإن شحنا النعمت الموافق، فيما لا شك فيه أنه لم يكن في سياسة لبنان العالمة لفئة إلى ضمير أو نذرة من الوطنية البهيمية... بل كانت سياسة قائمقام من طراز القائمقامين الحجاب الذين أولانا العهد حظ ممارستهم الإدارة.

وأي استقلال بقي لنا، وقد أصبحت توجيهات حكامنا تأتي من واشنطن ولندن وباريس؟... وقد حاول أرباب السلطة أكثر من مرة العودة بنا إلى الوراء... إلى ظل حماية أو استمرار أو ارتباط استطابه... فكاثوا أنصار حلف الدفاع الأجنبي المشترك قبل أن يبرز هذا الحلف، وكانوا من أتباع وأنصار حلف بغداد قبل أن يولد هذا الحلف، وكانوا من أرباب مشروع أيرنهور أكثر من الرئيس أيرنهور ذاته... ولولا شعب لبنان وقيامه بقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي بواجب الإرشاد والنضال مع فريق من المخلصين كنّا في شباك فوقها وتحتها شباك.

أفسدوا على لبنان سياسته العربية... وعلاقاته بجيرانه... وجعلوا في الشرق العربي من كلمة لبناني شيئاً محتقراً، فيه غموض، فيه مواربة، فيه طعن في الظهور، وفي القلب أيضاً، شيئاً يقول لك أمراً ويفعل أمراً آخر، شيئاً يقتل القتيل ويمشي في جنازته... أعادوا لبنان إلى ما قبل سنة 1943 بكثيره، إلى هذا المستوى من العثمانية المتخالفة المتواكفة المفسخة المهترئة... وفي الواقع لا نتمالك عن سد أنوفنا عندما نزل كثيراً للتكلم عن هذه المفاقد والأحوال.

وأفسدوا على لبنان سياسته الحقيقية... فلا الغرب الذي سار المسؤولون في ركابه يحترمنا... وهو يعلم أن المسؤولين فعلوا ذلك بروحية من الرقعي بأنفسها الغربي ولأجل مصالح انتخابية معروفة... ولا الشمال السوفياتي يحترمنا، ولا الدول العربية، دول محور بغداد والسعودية أو دول محور مصر وسورية تحترمنا، أو هي راضية عن سياستنا، لأن سياستنا هي انعدام كل فكرة سياسية والاستمرال بالقتيل والقيل وبالتأمر العلني والغفسي، وبالإعلان الذي يناقض الفعل الظاهر، حتى أضحي لبنان الرسمي خطراً على أصدقائه وخطراً على من لا ينهج نهجه على السواء.

ونحن نتساءل بحق، أليس الاحتفال بإزاحة الستار عن تمثال رياض الصلح هو في الواقع احتفال الأبرع بعد الثلاثمائة بتشجيع جثمان الفقيد الآخر الراحل المتمثل بمبادئ وأفكار رياض الصلح ونهجه الوطني وسياسته اللبنانية الرامية إلى توحيد الوطن وضمان استقلاله والحفاظ على علاقاته بالعالم العربي؟ وإذا تجدد - لا سمح الله - هذا الوضع للسلطة على مساوئه، فإننا قد نشجع بعد سنتين جثمان لبنان وربما كيان لبنان ذاته.

نقد قُتل رياض الصلح مرة على يد المقاتل الأثيم... ولكنه قُتل ثلاث مرات على الأقل بعد موته، يتمرقق الميثاق الوطني الذي وضعه ضماناً لوحدة البلاد، وبمحاولة كانت ترمي إلى إضعاف وتهديم الاستقلال، وطعن أخيراً في صدره، بهذه السياسة الفرزيسية التي ينتهجها لبنان الرسمي والتي تناقض كل تعاون عربي وكل نهج تقليدي وكل ما عرفه البشر من موافقة بديهية بين القول والعمل، بين النية والفعل، بين حقيقة النفوس وواقع الأيدي.

على أن شعب لبنان سيحتفل غداً وحده بذكراك أيها الراحل الكبير الذي غاب باختفائه مقام كبير كنت تملأه... ولعل في انتصاب تمثالك في الساحة التي لقبت باسمك شجراً جديداً للهمم وبعثاً للنشاط وتذكيراً لمن نسي ومن ارتد ومن ضل السبيل: «إن حكام لبنان يزولون، ولكن روح لبنان هي ذاتها لا تتبدل. وإن هذا الحلم المزعج يجب أن يزول وسيزول عما قريب».

الأنباء 11-22-1987

## اللعق-13 ج قصيدة لأمين نخلة

ما على الحب؟

ما على الحب إن مضى الأحباب!	تسلم الذكريات، والأسباب
جُمع الكرم في الثنان، فكأن	وشميم، زمانه، وشراب
لا تصدق رأي العيون، فللق	سبيل إلى المزار وباب
ليس بالميت من على كل جو	سائل فيه: كيف مات العقاب!
يسأل النبل، والمراق وشطبا	ونجد والبيد والأطناب
سكت اليوم في رياض حسود	وعبوء، وفالت الأحساب!
ويقاه الثمنات: أن عرب الأ	ض، أتاها ظفر، أناه، وناب

يا رياضاً: يشناقك القوم في الأ  
يا رياضاً: يشناقك المنبر الفخيم  
يا رياضاً: يشناقك الحلم في القو  
يا رياضاً: يشناقك الحل والقو  
يا رياضاً: أين الزقاق في القو  
يا رياضاً: أين البيوسة في القو  
يا رياضاً: أين التحف في القو  
يا رياضاً: أين المجالس بالو  
أين ظرف النديم، ملك الندامى  
في بيان، كأنه قطع المس

يا رياضاً: يشناقك القوم في الأ  
يا رياضاً: يشناقك المنبر الفخيم  
يا رياضاً: يشناقك الحلم في القو  
يا رياضاً: يشناقك الحل والقو  
يا رياضاً: أين الزقاق في القو  
يا رياضاً: أين البيوسة في القو  
يا رياضاً: أين التحف في القو  
يا رياضاً: أين المجالس بالو  
أين ظرف النديم، ملك الندامى  
في بيان، كأنه قطع المس

لَأَنْتَ دَوْلَةٌ، وَتَسَى زَمَانٌ  
كُلُّ وَادٍ، بَعْدَ «الْعَقِيقِ» حَرَامٌ  
وَمَضَى عَامَرٌ، وَجَاءَ يَبَابُ  
أَنْ يَرَى فِيهِ نَضْرَةً، وَشَعَابُ

نَكَرَ الرَّاكِدُ مِنْ رِيَاضٍ، وَمَنْ جَدَّ  
آخِرَ الْعَهْدِ بِالزَّمَاكِ الْعَوَالِي  
أَيَقُولُونَ: لَيْنٌ، يُوَلِّرُ الرَّفْ  
سَوْفَ يَمْرِي الرِّجَالُ، بَعْدَ رِيَاضٍ  
كُلُّ مَنْ يَنْبِرِي لَشَاوِكٍ فِي الرَّأ  
قِيلَ لِي: صَفْهُ، قُلْتُ: تَعْبَا الْقَوَائِي  
مَا تَرَانِي أَقُولُ فِي نَتِجَةِ الطَّرِ  
أَشْعَاعٌ، رَهْنُ التَّرْدِ وَاللَّهْ  
بَيْنَمَا أَنْتَ مِنْهُ تَنْظُرُ لِمَا  
قَضَى الْأَمْرُ، قَدْ تَصَفَّحَ، قَدْ مَرَّ

فِي الْقَتِيلِ الَّذِي بَعَثَانِ جَرَّحَ  
فَانْظُرُوا فِي نَجِيحِهِ، هَلْ عَلَى الْعَرْ  
لَيْتَ شِعْرِي، وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ الضَّغْنِ  
هَلْ عَلَى اللَّحْتِ ضَاقَ صَدْرُكَ بِالْغَدِّ  
جَاءَ بِرِجْلِكَ فِي «الثَّلَاثَةِ» صَفْعًا  
يَا بَنِينَا عَلَى الطَّرِيقِ مِنَ الْعَو  
جَعْنُمُ الْعَصْرَ، وَهُوَ فِي فُورَةِ الْأَمْرِ  
وَأَصْحَنُكُمْ إِلَيْهِ، وَالْقَوْلُ لِقَوٍ  
أَشْكَلُ الْأَمْرِ، فِي الرِّجَالِ، عَلَيْكُمْ  
وَعَفَاءٌ عَلَى الْبَسَائِلَةِ وَالطُّفْسِيسِ إِذَا صَغَى أَنْ تُسَمَّ الْعَرَابُ

قُلْ لِنَاعِي الْغَمَامِ فِي «الْأَرَضِ» أَسْمَعْتُ وَضَعْتُ أَبَاطِجَ وَهَضَابِ  
جَامِعُ الصَّفِّ، بَعْدَ طُولِ شَتَابِ  
وَمِعْزُ الدِّسْتَوِ مِنْ تَعْنَتِهِ اعْتَزَ  
أَمَّةٌ فِي مَنَاحِيهِ، وَخَضَمَتْ  
وَتَوَّ الشَّهَاءَ فِي ثِقَلَةِ النَّعْمِ  
لَا تَرْتَوُوا عَنْهُ التَّوَالِحَ وَلَهُ  
مَشْهَدُ الْخُودِ وَالْقِدَاءِ عَلَيْهِ

يَا رِيَاضًا: أَتَاكَ مِنْ عَرَبِ الْأَرِ  
فَاضٍ صَدْرُ النَّبِيِّ بِالْخُلُصِ الْعَبِيدِ  
هَذِهِ الْقَادَةُ قَدْ تَجَلَّتْ، فَمَنْ كُلُّ  
بَعَثْتَنِي الرَّحَابِ مِنْ رِيَاةِ الْأَرِ  
ضُفْ ثَنَلَاءَ مَشَقَّرَ وَثُوبِ  
وَعَجَّتْ فَصْحَى، وَجَالَتْ عَرَابِ  
لَ سَمَاءٍ تَنْوُفَةٌ، وَرِكَابِ  
زَ الْأَلْفِي، وَالْأَهْلُ حَيْثُ الرَّحَابِ



أيها النازلون بالأهل والدا  
إن لبنان والجداول والبر  
فاعدرونا على الهموم، وهل يصعد رياض يقال: طبتهم؛ وطابوا

صرفت من أخي المودة عني  
ما كفاني من الليالي وطعم  
قسماً، يا رياض، لم يشغني في  
والقوالي مصونها، فتوانت  
أنت أدري، وقد أطلت سكوني  
لا ترى دولة بهاء إذا الك  
كيف يخال في قوالي عصر  
كنت ترجوا الآداب عني، فانظروا

ديوان أمين نخلة (المجموعة الكاملة) الكويت 2001

تلمع 13 قصيدة لبدوي الجبل

أين أين الوعيد من أهل بدر؟

لا تسألها فلن تجيب الطلول  
موحشات يطوف في صمتها الدهر  
غاب عند الثرى أحبة قلبي  
فالشري وحده العبيب الغليل

سقتوني على الفراق بموعي  
خيمت وحشة الفراخ على الأحباء  
في الثرى من أحبتي ولدياتي  
نزلت بالقبر أسى الليالي  
وتهب القبول تعمل أشوا  
الذي نال جبهة الليث في غمر  
يا أبا الفتكة الصراح كأن الشمس من فوق فزعها إكليل  
لم تفاجئ بها عدواً فقد أنذر منها زماجر وصهيل  
ووجه على العدو كما تغيط بالعاصف الثرى السيول  
ألف هجاء خضتها لم تجدا  
سيفك السيف لا يخال في الرد  
وإذا النصر كان عاراً فأرضي  
لقطاب الوعى شمائل كالنبا  
هتف الهاتفون: أين رياض

وبكت أمةً وأجهش تاريخٌ وفاح القرآن والإنجيل  
يا لستين في الكفاح طوال حاليات وكل جلى تطول  
من رآه يغز في فجأة القد رداى الراسيات كيف تميل  
إن موت العظيم معنة تاريخٍ ودينا تفسى وكون يزول

\*\*\*  
إن سيفاً أرداك غدراً وحققاً  
لم يند في الوغى عدواً ولم يه  
مُعَمَد في معارك الحق ناب  
شاهت العُزب تعت كل سماء  
يا لئال العلى فهل هَجَعَ النأ  
عَمَر الله بعد فارسها الغير  
يُنْكَر الشوط نفسه حين تجري  
ما لأماننا وما لعبيد  
بدر قومية يَزْجها الفلن  
كيف تسمو بين الشعوب ثمالا  
أبغضونا على العروبة والفتن  
وسبايا الفتوح لا يدع إن هز

\*\*\*  
نحن كَوْنٌ لا كائنات ضعيفا  
سائف الشرق ملك قحطان واليو  
وله هذه الجبال النيفا  
والسموات والكواكب في الشز  
والنبؤات والغنون وميلك  
أزيعي تكاد تروق بالنفس  
قد ورثنا البحار من عبيد شمس  
أرد لبنان أيكه في ذرانا  
ورباحينا على تونس الغضس  
ما شكك جرحها على البعد إلا  
ولثمت الجراح فهي ثغور  
هاديات بخطبة المجد رتورا  
حلف القيد أنه من نضار  
يا صديع الجراح يوركت طبيا  
كل روض في الشرق من دم أبنا  
ولباناتهم على كل صغرا  
حيث يحنو الصفاصفا نعى على  
كل تكبيرة على الرمل تفع  
نكر الله فالهجير شفاء

ن ألح الهوى وتم الوصول  
لمحطان والغد المأمول  
ت وتلك الرى وهذا السهل  
ق لقحطان موطن وقبيل  
في شباب الدنيا عريض طول  
لأعدائه القنا والنصل  
وعليها الغرارة والأسطول  
والفراتان ماها والنيسل  
سراء خضراء أين منها الذبول  
رف قلبي على الجراح يسيل  
يتشهى عطورها التقبيل  
في البلاغة التطويل  
كل قيد على الرقاب ثقيل  
يتملى رياه جيل فجيل  
في منن معطر مطول  
غير صاف وظل ظليل  
الواني وبكي على الشهيد النخيل  
وعبر سكك وأيك بليل  
قاليات والليل طرقت كعيل

\*\*\*

لَقَنِي وَالِدُجِي عَلَى هَذِهِ الصَّعْبِ  
لَقَنِي وَالِدُجِي فَأَقْنَتْ كَأَنَّا  
أَنِّي سِرٌّ نَزِيدٌ فِي الْكَوْنِ وَالْكُؤُ  
تِلْكَ وَاحْتِئَاءُ لِلظَّلِيلَةِ وَالظَّلْ  
زَهْرَاتِ السَّمَاءِ حَيَا بِهَا قُو  
فَعَلَى كُلِّ نَهْلَةٍ مِنْ شَذَاهَا  
وَجَنِينَ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا حُنْ  
رَبِّ رَوْحِي طَلِيقَةً فِي سَمَافِ  
بَعْدَ الْفَرْقِ بَيْنَ رَوْحِي وَجَسْمِي  
أَنْتَ يَا رَبَّ غَايَةِ وَالِي الْفَا  
لِكَ حَبْتِي وَمَنْكَ حَبْتِي فَهَلْ يُفْ  
لِكَ حَبْتِي فَهَلْ لِفَقْرِي إِذَا أَفْ  
عَبَّرَاتِي عِبَادَةً وَابْتِهَالًا  
وَصَلَاتِي تَأْفَلًا وَمَنَاجَا  
وَبِلَائِي أَنْ النِّعِيمَ الَّذِي أَرَى  
لَمْ يَخْفُغْ فِي الظَّلَامِ نَوَّارٌ عَنْ قَلْبِي  
مُغْنِيْنِ الْغَيْرِ وَالْجَمَالِ لِلْفَنَى  
وَأَنَا السَّائِلُ الْمَلِيحَ وَتَجَلُّو  
وَبِمَنْيَايَ الْفَتْ كُنْزِ عَطَايَا  
رَبِّ! نَعْمَاكَ أَنِّي تَنْضَرُّ قَلْبِي  
رَبِّ! قَلْبِي رَتْنَتُهُ لَعْمَتِيَا  
هَيْئَتُ فِي سِرِّيَّتِي لِكَ رَبِّي  
جَوْهَرُ الْقَلْبِ وَهُوَ إِبْدَاعُ كَفِّيَا  
وَقَلْبِي رَضْوَانٌ يَهْضُو أَمْرًا  
يَالِدَاتِ الشَّيْبِ لَوْ يَنْفَعُ الْمُسْتَغْنَى  
وَكَهْلًا أَتَلَّتْ شَبَابَتَهُمُ الْجُلُوسُ  
رَوَّعَتْ يَزِيدَتَا الْإِنْيَايَا وَأَمَّ السَّمْعُ  
رَاغٌ قَلْبِي الرَّحِيلِ حَتَّى تَوَلَّى  
لَوْعَتِي - وَالْثَرَى يَهَالُ عَلَيَّكُمْ -  
لَوْعَةُ الْعَزْزِ حِينَ أَفْرَدَهُ اللَّهُ  
وَأَنَاجِي قَبْرِكُمْ أَعْنَبُ النِّجْمِ  
وَكَأَنَّ الْقُبُورَ تَسْمَعُ شُجُوَا  
عَبَّوْا بِالْقُلُوبِ بِيضَ طَلْبَانَا  
وَإِذَا السَّيْفُ كُلُّ مَنْ هَبْرَهُ لَهَا  
الْدُّجَى عَشْرُ مُتَكَبِّرِنَا وَتُخْفَى  
ذَلَّ مُجَدُّ لَمْ يَنْتَسِبْ لِكِفَاحِ

\*\*\*

من قريضي مكانه التناول  
بحرماً أن ينال منك عناول  
شرف بانذ ومجد أثيل

غُوطَة الشام هل عجاك بيان  
وعتاب كالعجم صُنْتُكَ عنه  
كل مجدي يبقني ويبقى لشعري

نَ وَمَنَا العطاء والتناول  
آب وهو المعن المعنول  
م قأين الترحيب والتأهيل  
ف قناية وصارم مفلول  
طلعة سحنة وود بخيل  
قد يَرْجُ الطغيان قال وقيل  
يَهْدُر عند الصبيل إلا الفحول  
م مَلُول وكل نفسي مَلُول  
كل ثمر على الهوى معسول  
قد يثور المقيد المكبول  
ر نسيم في غوطتك عليل

غُوطَة الشام منك صد وحزما  
الذي شَرَّتْهُ عنك المعالي  
غربة في العلى وتكأى عن الغنى فيبلى المهند المسلول  
مثنى بالجراح يهزو إلى الأم  
رُب فتج ترويه للنهر أشلا  
ضنت الشام بالوفاء علينا  
أيسر الجهد أن تضجني وتشكي  
واعذري الهامسين خوفاً فما  
لامنا اللانسون في حب حسنا  
لا تعاسب أخا هوى في هواه  
أي بذع في ثورة من محب  
لك مني الهوى كما رنح الفج

كل عيش بحد الشباب فصول  
ني فقلبي المرقق التبول  
ما لركب الردى المجد فقول  
غالب قومي من المنية غول  
في الشام المضيق المغنول  
فلا روع اليلدات رحيل

يا رفاقي بكيت فيكم شبابي  
من تلى بقلبه الضاحك الها  
أين سغد وعادل ورياض  
ونجيب وأين مني نجيب  
كيف أغنى أبو رياض وحقي  
وتلاقيتم على البُغْد في قلبي

بككم في سريرتي مشغول  
أيقين روي أم تخيل  
بوركنت نعمة الخيال ورضيتني خداع الخيال والتعليل  
أجهدتنا الضحى على رخصة الزوع فهل يسعد الطلّاح الأصيل  
أين أين الزعيل من أهل بدر طوي الفتح واستبيح الزعيل

حال بيني وبين دنياي أني  
وأراكم حتى لأسأل نفسي  
بوركنت نعمة الخيال ورضيتني خداع الخيال والتعليل  
أجهدتنا الضحى على رخصة الزوع فهل يسعد الطلّاح الأصيل  
أين أين الزعيل من أهل بدر طوي الفتح واستبيح الزعيل

20-5-1952

ديوان بدوي الجبل، بيروت 1978

أهمل العظمة

سعد الله الجباري ومادل المثلثة بريغس الصلح

نجهب الرئيس

مكتبة  
البحر

## مراجع عامة ومجاميع

- أبي فادر، سليم (جمع وتنسيق) (1963): مجموعة التشريع اللبناني، سنة أجزاء مع ملاحق بالتعديلات إلى أول سنة 1966، لا.ن.، بيروت.
- أصفهاني، أحمد (إعداد) (2006): أطول سعادة والحرب السوري القومي الاجتماعي في أوراق الأمير فريد شهاب المدير العام للأمن العام اللبناني، كتب، بيروت.
- الحزب الشيوعي اللبناني (1971): نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه: الجزء الأول، لا.ن.، بيروت.
- الحكيم، حسن (إعداد) (1974): الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في المهادين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي 1915-1946، دار صادر، بيروت.
- حلاق، حسان (تقديم ودراسة) (1983): مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوب وثائق المؤتمرات الوحيدة منذ عام 1920 إلى عام 1936، الدار الجامعية، بيروت.
- العوت، بيان نجهض (إعداد) (1984): وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- خوري، يوسف قرما (إعداد) (1986): البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب: 1926-1984، المجلد الأول 1926-1946، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت.
- خوري، يوسف قرما (إعداد) (1989): الطائفية في لبنان من خلال مناقشات مجلس النواب 1923-1987، دار الحمراء، بيروت.
- خوري، يوسف قرما (إعداد) (1989): مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان: موثيق - ثوابت - برامج - مناهج - أوراق عمل - اقتراحات، الجزء الأول 1927-1980، الجزء الثاني 1980-1989، دار الحمراء، بيروت.
- الزركلي، خير الدين (1986): الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، [نسخة رقمية].
- زيادة، بيار (إعداد وتقديم) (1969): التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، لا.ن.، بيروت. [رأ. أنفا: Ziadé].
- ضاھر، عدنان محسن وعُغام، رياض (2007): المعجم الثيابي اللبناني: سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان، 1861-2006، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت 2007.
- عسيلي، يمني وأصفهاني، أحمد (إعداد وتحريير) (2005): في خدمة الوطن: مختارات من الوثائق الغامضة للأمير فريد شهاب، كتب، بيروت.

القاسمي، طافر (إعداد) (1965): وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، دار الكتاب الجديد، بيروت.

قاسمية، خيرية (إعداد وتقديم) (1974): عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

قاسمية، خيرية (إعداد وتقديم) (1991): الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة، رياض الرئيس للكتاب والنشر، لندن.

كوثراني، وجيه (إعداد وتقديم) (1980): وثائق المؤتمر العربي الأول 1913: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، دار العدانة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية والتقنية (لات.): معاصر مجلس النواب اللبناني 1922-2000، للجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، بيروت، [نسخة رقمية].

معلوف، جان وأبي فرحات، جوزف (لاتا.): الموسوعة الانتخابية المصورة في لبنان 1861-1972، دار للطباعة اللبنانية، بيروت.

الناشف، أنطوان والهندي، خليل (إعداد) (1998): العلاقات السورية اللبنانية: الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المعاهدات، القوانين، الاتفاقيات، المراسيم، القرارات، ملف وثائقي كامل، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.

Brown, Walter L. (ed.) (1980): *The Political History of Lebanon 1920-1950, Vol. 1, Documents on Politics and Political Parties under French Mandate 1920-1950; Vol. 2, Documents of French Mandate and World War II, 1939-1943*, Documentary Publications, Salisbury NC.

Hadawi, Sami (ed.) (date not mentioned): *United Nations Resolutions on Palestine 1947-1965*, The Institute of Palestine Studies, Beirut.

Hadawi, Sami (ed.) (1965): *Palestine before the United Nations*, The Institute of Palestine Studies, Beirut.

Legrand, Jacques (dir.) (1990): *Chronique du 20<sup>e</sup> Siècle*, Larousse, Paris.

Peyrefitte, Alain (dir.) (2000): *L'Aventure du XX<sup>e</sup> Siècle*, Vol. 1: 1900-1945; Vol. 2: 1946-1999, Éditions du Chêne, Paris.

Ziadé, Pierre (ed.) (1969): *Histoire Diplomatique de l'Indépendance avec un Recueil de Documents*, ss. éd., Beyrouth. [Voir ci-dessus: زيادة].

## كتب ومقالات بالعربية

- آل صفاء، محمد جابر (1915): «مذكرات سياسية دؤنت خلال الاعتقال في العيوان العرفاني العسكري 53 يوماً في عاليه»، غير منشور.
- آل صفاء، محمد جابر (1935): «فقد الأمة العربية رضا بك الصلح»، العربية، العدد 25، 23 شباط 1935.
- آل صفاء، محمد جابر (1935): «آل الصلح في جبل عامل»، العربية، العدد 26، 8 آذار 1935.
- آل صفاء، محمد جابر (1989): آل الصلح عن مخطوطة «سلاف الأفكار في مدح عترة المختار»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
- آل صفاء، محمد جابر (لا تا.): تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة، بيروت.
- أبيلا، روبير (1943): أطوار الحكم في لبنان: من مطلع الانتداب حتى الآن، منشورات الأنباء، بيروت.
- الأتاسي، محمد رضوان (2005): هاشم الأتاسي: حياته - عصره، لا ن.، دمشق.
- أرسلان، الأمير شكيب (1969): سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت.
- أرسلان، الأمير عادل (1983): مذكرات الأمير عادل أرسلان، الجزء الأول 1934-1945؛، الجزء الثاني: 1945-1950؛، الجزء الثالث: 1951-1953؛ (1999): المستدرك 1948؛ تحقيق يوسف إبيش، الدار التكميلية للنشر، بيروت.
- أوليف، دؤوبين (2000) [بالعبرية]: الشوك اللبناني: سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان 1918-1952، وزارة الدفاع الإسرائيلية: منشورات معراخوت، تل أبيب [نقلته جزئياً إلى العربية رنده حيدر، الترجمة غير منشورة].
- إسماعيل، عادل (إشراف) (1993): لبنان في تاريخه وتراثه، جزءان، دراسات لبنانية 1، مركز العربي الثقافي، بيروت.
- الأمين، حسن (1999): حلّ وتوحيات، رياض الويس للكتب والنشر، بيروت.
- أيو، س. (لا تا.): الحزب الشيوعي في سورية ولبنان 1922-1958، دار العزبة للطباعة والنشر، بيروت.
- البارودي، فخري (1951 و 1952): مذكرات البارودي: شئون سنة تكلم، جزءان، دار الحياة، بيروت.
- البرازي، محسن (1994): مذكرات محسن البرازي 1947-1949، تحقيق خيرية قاسمية، الرواد للنشر والتوزيع، بيروت.



بزو، توفيق علي (1960): العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914، معهد الدراسات العربية في جامعة الدول العربية، دار الهنا للطباعة والنشر، القاهرة.

بروكوي، ولاس (إشراف) (1958): عندما دخلوا التاريخ، ترجمة ناصر الدين النشاشيبي، دار الثقافة، بيروت.

البشري، طارق (1972): الحركة السياسية في مصر 1945-1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

بطرس، أنطوان (2002): 8 تموز: قصة معاكمة أنطون سعادة وإعدامه، الطبعة الثانية، ل.ن.، بيروت.

بن الحسين، الملك عبد الله (1965): مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، إشراف مصطفى خرسا، الطبعة الثانية، ل.ن.، ل.م.

بن غوريون، دافيد (1993): يמים العرب 1947-1949، تحرير غيرشون ريفلين وإلعانان أورن، ترجمة سمير جتو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

البواري، إلياس (1980): تاريخ الحركة العمالية والنقابة في لبنان، الجزء الثاني: 1947-1970، دار الفارابي، بيروت.

بيضون، أحمد (2003): الصيغة، الخياش، الدستور، دار النهار، بيروت.

بيضون، أحمد (2005): مقامرات المفارقة: اللبنانيون طوائف وعرباً وفينيقيين، دار النهار، بيروت.

بيهم، محمد جميل (1969): لبنان بين مشرق ومغرب 1920-1969، ل.ن.، بيروت.

التامر، رضا (1997): ذكريات رضا التامر، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

تقي الدين، منير (1997): ولادة استقلال، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

تقي الدين، منير (1997): الجلاء، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

توما، إميل (1978): ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، دار ابن رشد، بيروت.

تجني، جبران (1939): في وضع النهار: مقالات مختارة، مطبعة النهار، بيروت.

تجني، غسان (1995): سز المهنة ... وأسوار أخرى، دار النهار، بيروت.

تجني، غسان، وسامين، فارس، سلام، نواف (1998): كتاب الاستقلال بالصور والوثائق، دار النهار للنشر، بيروت.

توني، غسان وساسين، فارس (2000): البرج: ساحة العزبة وبوابة المشرق، دار النهار للنشر، بيروت.

الجابري، رياض (1998): سعد الله الجابري وحوارات مع التاريخ، دار المعارف، حمص.

جعا، شفيق (1995): معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918-1946، جزءان، لا ن، بيروت.

جعا، شفيق (2004): الحركة العربية السريّة (جماعة الكتاب الأحمر) 1945-1953، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت.

الجسر، باسم (1997): ميثاق 1943، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

جريج، جبران (1985): من الجمعية: مرويّات، مستندات وأدبيات عن العرب السوري القومي الاجتماعي، المجلد الأول من 16 تشرين الثاني 1932 إلى 16 تشرين الثاني 1935، (1986): المجلد الثاني من 16 تشرين الثاني 1935 إلى 16 تشرين الثاني 1936، (1988): المجلد الثالث من 16 تشرين الثاني 1936 إلى 16 تشرين الثاني 1937، لا ن، لا مد.

جريج، جبران (2000): حقائق عن الاستقلال: أيام واشياء، الطبعة الرابعة، دار أمواج، بيروت.

جمال باشا (2004): مذكرات جمال باشا السّفاح، عزيه عن التركية شكرى علي أحمد وحفّقه عبد المجيد محمود خالد، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

جمعية أصدقاء إبراهيم عبد العال (لا.تا.): إبراهيم عبد العال: سيرة حياته - مقتطفات من أقواله، لا ن، لا مد.

العجاج، بدر (1982): الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان: قراءة في مذكرات إياهو ساسون وإياهو إيلات، دار مصباح الفكر، بيروت.

العجاج إبراهيم، رشيد (2005): الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين: مذكرات رشيد العجاج إبراهيم 1891-1953، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

حزب الكتلة الوطنية اللبنانية (1947): جريدة 25 أيار: كيف جرت الانتخابات اللبنانية في جبل لبنان، لا ن، لا مد.

حشيمة اليسوعي، الأب كميل (2003): «المعفل الأدبي» في ثانوية الرومانية اليسوعية بيروت (1894-1942)، مستل من مجلة المشرق - 2003، بيروت.

الحصّ، عبد الرحمن محمود (1951): رياض الصلح، لا ن، بيروت

الحصري، ساطع (1945): يوم ميلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث، مكتبة الكشاف ومطبعها، بيروت.

الحكيم، حسن (1985): عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1980): سورية والعهد العثماني، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1980): بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1986): سورية والعهد الفيصلي، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1991): سورية والانتداب الفرنسي، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

حلاق، حسان (1980): المؤرخ العلامة محمد جميل يهيم 1887-1978، من رواد النهضة السياسية والاجتماعية والفكرية في لبنان والعالم العربي، دار النهار للنشر، بيروت.

حلاق، حسان (لا تا.): التيارات السياسية في لبنان 1943-1952، معهد الإنماء العربي (الدراسات التاريخية)، بيروت.

حنّا، جورج (1946): من الاحتلال... إلى الاستقلال: لبنان في ربع قرن، دار الفنن، بيروت.

الحوارني، أكرم (2000): مذكرات أكرم الحوارني (في أربعة أجزاء)، مكتبة مديني، للقاهرة.

حلو، شارل (1995): حياة في تفكير، دار النهار للنشر، بيروت.

حيدر، رستم (1988): مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

الغالي، وليد (1987): قبل الشتات، التاريخ المصنوع للشعب الفلسطيني 1876-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الغالي، وليد (1998): الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897-1997، دار النهار للنشر، بيروت.

الغالي، وليد (1998): خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997، دار النهار، بيروت.

الغالي، وليد (1998): خمسون عاماً على حرب 1948: أولى العروب الصهيونية - العربية، دار النهار، بيروت.

خبار، حنا (1952): فارس الغوري: حياته وعصره، دار صادر، بيروت.

خطيب، فراس (2008): «إسماعيل سعت لاغتيال رياض الصلح»، الأخبار، 12 شباط 2008، بيروت.

الغوري، بشارة خليل (1961-1960): حقائق لبنانية، الجزء الأول: من 10 آب سنة 1890 إلى 20 أيلول 1943، لا ن.، لا مد.؛ الجزء الثاني: من 21 أيلول 1943 إلى 31 كانون الأول 1946، منشورات أوراق لبنانية، بيروت؛ الجزء الثالث: من أول كانون الثاني سنة 1947 إلى 18 أيلول سنة 1952، لا ن.، لا مد.

الغوري، سامي أيوب (2007): أمل لا يغيب: الإنسان والعزب والوطن، دار نلسن: السيد ولبنان، بيروت.

داغر، أسعد (1959): مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة. داية، جان (2002): محاكمة أنطون سعادة: وثائق التحقيق الرسمي، فجر النهضة، أنطلياس ولندن.

دروزة، محمد عزّة (1993): مذكرات محمد عزّة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية، سنة أجزاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

دروزة، محمد عزّة (لا تا.): صفحات مهمة ومغلوبة من سيرة القضية الفلسطينية وحركة المقاومة العربية فيها وصلتها بالحركة القومية العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.

ديوان العرب المرفي - عاليه (1334 هـ.): إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان العرب المرفي المتشكل بهاليه، مطبعة طنين، إستاقبول.

رضاء الشيخ أحمد (2009): مذكرات للتاريخ: حواشي جيل عامل 1914-1922، تحقيق وتقديم منظر محمود جابر، دار النهار وIFPO، بيروت.

رياشي، إسكندر (2006): قبل وبعد رؤساء لبنان كما عرفتهم، الطبعة الثانية، أطلس للنشر والتوزيع، دمشق.

رياشي، إسكندر (لا تا.): الأيام اللبنانية، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت.

ريحانة، سامي (1990): تاريخ الجيش اللبناني المعاصر 1916-1946، الجزء الأول: فرقة الشرق 1916-1920؛ الجزء الثاني: الفرقة السورية وقوات المشرق المساعدة 1920-1926؛ الجزء الثالث: قوات المشرق الغاضبة؛ الجزء الرابع: جيش الاستقلال؛ الجزء الخامس: الملاحق والوثائق، دار الفلسفة، بيروت.

الزيماسوي، سهيلة (1988): جمعية العربية الفتاة السورية: دراسة وثائقية 1909-1918، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

الزئيس، نجيب (1994): سلسلة الأعمال المختارة: 1: يا ظلام السجن 1920-1936؛ 2: سورية الانتداب 1936-1936؛ 3: سورية الاستقلال 1936-1946؛ 4: سورية العلاء 1946-1951؛ 5: سورية الدولة 1934-1961؛ 6: إسكندرونة: اللواء الضائع 1936-1957؛ 7: لبنان: وطن المتناقضات 1928-1951؛ 8: فلسطين: الصفة الفاسدة 1921-1951؛ 9: أهل السياسة وأهل القلم 1929-1951؛ 10: القيس المضيء 1952-1989؛ رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت.

زعيتر، أكرم (1992): الحركة الوطنية الفلسطينية 1935-1939: يوميات أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

زعيتر، أكرم (1994): بواكير النضال: من مذكرات أكرم زعيتر 1909-1935، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

زعيتر، أكرم (1994): من أجل أمتي: من مذكرات أكرم زعيتر 1939-1946، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

زوها، لبيب (1973): المذهب القومي الاجتماعي: تحليل وتقييم، ترجمة ومناقشة وتقد جوزف شجيري، دار ابن خلدون، بيروت.

زين الدين، أحمد (1997): صفحات من حياة الرئيس صبري حماده، نفل، بيروت.

الزين، أحمد عارف (1937): «مؤتمر بلودان»، العرفان، تشرين الثاني 1937، ص 442-451.

زين، عمر (2007): تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح، جزآن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

زين، زين نور الدين (1968): نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت.

زين، زين نور الدين (1997): الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.

الزين، الشيخ علي (لا تا.): من أوالي، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت.

ساسين، فارس وسلام، نواف (إعداد) (1999): لبنان: القرن في صور، دار النهار للنشر، بيروت.

سلام، يوسف (1998): 50 سنة مع الناس، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

سرهنك، المير آلي إسغيعيل (1988): تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت.

سرور، جان (1985): جمعية التضامن الأدبي والمعركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي، جان سرور، بيروت.

- سعادة، أنطون (1950): المعاضرات العشر، الطبعة الخامسة، لا ن.، لا مد.
- سعادة، أنطون (1980): الإسلام في وسائتيه: المسيحية والمعتدية، الطبعة الرابعة، لا ن.، بيروت.
- سعادة، أنطون (1987): في مقتربه القسري والوطن 1947، الآثار الكاملة 14، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت.
- سعادة، أنطون (1989): في الوطن بعد العودة، الآثار الكاملة 15، لا ن.، لا مد.
- سعادة، أنطون (1999): نشوء الأمم، الأعمال الكاملة، الجزء الخامس، 1938، دار سعادة للنشر، بيروت.
- سعادة، أنطون (لا تا.): في الوطن بعد العودة، الآثار الكاملة 16، لا ن.، لا مد.
- سعادة، أنطون (لا تا.): أعداء العرب أعداء لبنان، لا ن.، لا مد.
- سعادة، جولييت المير (2004): مذكرات الأمانة الأولى جولييت المير سعادة، دار سعادة للنشر، بيروت.
- سعادة، صفية أنطون (1992): «أريد أن أستميد أبي»، النهار، الملحق، 4 تموز 1992، بيروت.
- سعدون، فوز (1994): الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر العصور العثمانية، دار النهار، بيروت.
- سميد، أمين (لا تا.): الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفضل جامع للقضية العربية في ربع قرن: المجلد الأول: التضال بين العرب والترك؛ المجلد الثاني: التضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز؛ المجلد الثالث: إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- سميد، عبد الله إبراهيم (2005): الشيخ محمد الجسر: من مجلس المبعوثان إلى رئاسات لبنان، دار النهار، بيروت.
- سلام، سليم علي (1981): مذكرات سليم علي سلام 1868-1938، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- السودا، يوسف (1967): في سبيل الاستقلال، دار النهار، بيروت.
- الشابندر، موسى محمود (1993): أفكاريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال، رياض الرئيس للمكتب والنشر، لندن.

شبارو، عصام محمد (1987): ثورة العرب ضد الأتراك: مقدماتها - أسبابها - نتائجها، دار مصباح الفكر، بيروت.

شبيب، سميح (1981): حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932-1933، مركز الأبحاث - منظمة لتحرير الفلسطينية، بيروت.

شرابي، هشام (1978): الجمر والرماة: ذكريات متقف عربي، دار الطليعة، بيروت.

شرابي، هشام (1993): صبور من الماضي: سيرة قاتية، دار نلسن - السيد، بيروت.

شرارة، وضاح (2007): أيام القتل العادي، دار النهار، بيروت.

شعيب، علي عبد المنعم (1987): مطالب جيل عامل: الوحدة، المساواة في لبنان الكبير 1900-1934، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

شمس، ضحى (1997): «عن رياض الصلح ومنزله في رأس النبع: نام في الرابع إبتدائي ولم يسكن القصر»، جريدة السفير، بيروت في 22-3-1997.

شمعون، كميل (1969): مذكراتي، الجزء الأول، ل. ن.، بيروت.

شيلر، برجيت (2004): التفاضات جيل السروز - حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال 1850-1949، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ودار النهار، بيروت.

صفى الدين، محمد (2004): وجل وذاكرة: السيد محمد صفى الدين يتذكر، دار الأرقم، صور.

الصلح، تقي الدين (1999): في القومية والحكم، دار النهار، بيروت.

الصلح، رياض (.....): خطب وتصريحات وبيانات وزارية ومذكرات ورسائل وأحاديث، منشورة في صحف مختلفة وفي محاضرات مجلس النواب وفي كتب أو مصنفة في المعفوظات السياسية، مما نعمل إليه هذه اللائحة.

الصلح، سامي بك (1960): مذكرات سامي بك الصلح: صفحات معجدة من تاريخ لبنان، ذات أربعة أجزاء مصورة 1890-1960، مكتبة الفكر العربي ومطبعتها، بيروت.

الصلح، سامي (2000): لبنان: العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت.

الصلح، عادل (1970): حزب الاستقلال الجمهوري يتبعه سطور من الوسالة، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

الصلح، عليا (2007): عليا رياض الصلح: من الاستقلال إلى الحرية، دار النهار، بيروت.

الصلح، كاظم (1936): «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان»، ملحق رقم 1، في: الجسر باسم (1978): ميثاق 1943، لماذا كان؟ وهل سقط؟، دار النهار، بيروت، ص 466-478.

- الصلح، هلال (1994): *تأويل رجل وقضية: رياض الصلح 1894-1951*، لا ن.، لا مد.
- ضاهر، مسعود (1977): *لبنان: الاستقلال، الميثاق والصيغة*، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- الطاهر، محمد علي (1951): *ظلام السجن: مذكرات ومفكرات سجين هارب*، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الطاهر، محمد علي (1988): *ذكرى الأمير شبيب أرسلان: المراثي وحفلات التأبين وأقوال الجواله*، الدار للتقنية، المختارة، لبنان.
- ظاهر، سليمان (1986): *جبل عامل في العرب الكونية*، دار المطبوعات الشرقية، بيروت.
- عبد الهادي، عوني (2002): *مذكرات عوني عبد الهادي*، تحقيق خيرية قاسمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عسيران، وهير (1998): *وهير عسيران يتذكر: المؤامرات والانتقالات في دنيا العرب*، دار النهار للنشر، بيروت.
- العظم، خالد (1972): *مذكرات خالد العظم*، 3 أجزاء، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
- عقل، فاضل سعيد وحنين، رياض (1988): *ميشال زكور: حكاية عصامية وتاريخ حقبة*، المطبعة الكاثوليكية، عاريا - لبنان.
- عوض، وليد (2002): *أصحاب الفخامة رؤساء لبنان*، الطبعة الثانية، دار الأفكار للنشر، بيروت.
- الفصين، فائز (1939): *مذكراتي عن الثورة العربية*، مطابع ابن زيدون، دمشق.
- غلوب باشا (1988): *مذكرات غلوب باشا 1897-1983*، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد.
- الغوري، إسميل (1973): *فلسطين عبر ستين عاماً*، دار النهار للنشر، بيروت.
- فرنجية، نبيل وفرنجية، رنة (1993): *حميد فرنجية: لبنان الآخر، الجزء الأول: نحو العربية*، الجزء الثاني: الوحدة إلى زوال، ملف العالم العربي FMA، بيروت.
- فنصة، نذير (1982): *أيام حسني الزعيم: 137 يوماً هوت سوريا*، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- قاسمية، خيرية (1971): *الحكومة العربية في دمشق 1918-1920*، دار المعارف بمصر، القاهرة.



قبرصي، عبد الله (1982): عبد الله قبرصي يتذكّر، الجزء الثاني، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت (1996): الجزء الثالث، دار العداثة، بيروت (2004): الجزء الرابع، الفردات للنشر والتوزيع، بيروت.

قدي، أحمد (1956): مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطابع ابن زيد، دمشق.  
قتورة الشامي، فاطمة (1999): عارف بك النعماني: وثائق حول العلاقات اللبنانية السورية الفرنسية 1882-1955، ل.ن.، بيروت.

قرقيط، نوقان (1975): تطوّر الحركة الوطنية في سوريا 1920-1939، دار للطليعة، بيروت.  
قلعجي، قدي (1993): الثورة العربية الكبرى 1916-1925: جيل الضياء يوماً بيوم مع كامل الأسماء والوثائق والأدوار، شركة المطبوعات، بيروت.

كرد، جورج أيّيب (2003): أحزاب اللبنانيين وجمعيّاتهم في الربع الأول من القرن العشرين، دار النهار، بيروت.

الكزبري، سلمى الحفّار (1997): لطفي الحفّار 1885-1948: مذكراته، حياته وعصره، رياض الرئيس للكتاب والنشر، لندن وبيروت.

كنعان، إبراهيم نعيم (1974): لبنان في العرب الكبرى 1914-1918، مؤسسة عاصي، بيروت.  
كولان، جاك (1974): الحركة النقايسة في لبنان 1919-1946، تعريب نبيل هادي وتقديم جاك بيرك، دار الفارابي، بيروت.

الكنيالي، عبد الرحمن (1958-1960): المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني في عام 1926 حتى نهاية 1939، أربعة أجزاء، مطبعة الضياء، حلب.

الكنيالي، عبد الوهاب (1990): تاريخ فلسطين الحديث، الطبعة العاشرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني (1968): خمسة وعشرون عاماً من نضال الحزب الشيوعي اللبناني في سبيل الاستقلال الوطني والديمقراطية والاشتراكية، ل.ن.، لا مد.

المجنوب، طلال (2002): تاريخ جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا: سيرة ورسالة، ل.ن.، صيدا.

محافظة، علي (1985): مؤلف الدول الكبرى من الوحدة العربية: مؤلف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- معمودي، أحمد خليل (1994): لبنان في جامعة الدول العربية 1945-1958: دراسة تحليلية تاويلية وسياسية، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت.
- مراد، سعيد (لا تا.): الحركة الوحيدة في لبنان بين العربيين العالميتين 1914-1946، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- مروة، كريم (2009): الشيوعيون الأربعة الكبار في تاريخ لبنان الحديث: فؤاد الشمالي، فوج الله العلوي، نقولا الشاوي، وجورج حاوي، دار الساقي، بيروت.
- مزهر، يوسف (لا تا.): تاريخ لبنان العام، جزءان، لان، لا مد.
- مشترك (2001): العلاقات اللبنانية السورية: محاولة تقييمية، الحركة الثقافية - أنطلياس، أنطلياس.
- المشوق، عبد الله (1981): وراء الأسلاك الشائكة، العربية الدولية للطباعة والنشر، بيروت.
- مصطفى، تيسر (1981): الشعر العالمي الحديث في جنوب لبنان، 1978-1980، دار الأندلس، بيروت.
- الملوف، نصري (2002): «مور سليم بك تقلا في جمع الشيخ بشارة الصوري ورياض الصلح»، شهادة غير منشورة، تحرير فائز ساسين، بيروت.
- المقبر السوري الفلسطيني (1923): أعمال الوفد السوري الفلسطيني من أيار 1922 إلى تشرين الأول 1922، لان، لا مد.
- موسى، سليمان (1986): الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.
- المؤلف غير مذكور (1947): لبنان في عهد الاستقلال، المؤتمر الثقافي العربي الأول، بيت مري 2 أيلول سنة 1947، دار الأحد، بيروت.
- المؤلف غير مذكور (2003): رياض الصلح رجل في وطن ووطن في رجل، مركز تاريخ المشرق المعاصر، بيروت.
- ناصر، نقولا (2005): المكتب الثاني، حاكم في الظل، دار مختارات، الزلفا.
- ناصر، نقولا (2008): جمهورية فؤاد شهاب، مقتمة فؤاد بطرس، دار النهار ومؤسسة فؤاد شهاب، بيروت.
- النشاشيبي، ناصر الدين (1962): ماذا جرى في الشرق الأوسط؟، الطبعة الثانية، المكتب التجاري، بيروت.

النصفي، محيي الدين (1992): من قلب بيروت: محيي الدين النصفي 1898-1961، دار النهار للنشر، بيروت.

النقّاش، زكي (1965): لبنان بين الحقيقة والظلال: دراسة تحليلية ونقد موضوعي لكتاب حقائق لبنانية، المكتب التجاري، بيروت.

الهاشم، نجم (1999): آخر أيام سمادة 9 حزيران - 8 تموز 1994: الثورة والفشل والإعدام، لا ن.. لا مد.

هوفهانسيان، نقولا ي. هـ. (1974): النضال التمريزي الوطني في لبنان، 1939-1958، تعريب بشام أنجيليان، دار الفارابي، بيروت.

هيكل، محمد حسنين (1996): المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق، القاهرة.

وزارة الأنباء في لبنان (1949): قضية الحزب القومي، لا ن.. بيروت.

وهبة، توفيق (لا تا.): قضايا ورجال، مجلة الورود، بيروت.

وهبة، توفيق علي (1953): لبنان في حبال السياسة، مطابع النخيل، بيروت.

ياغي، إسماعيل محمد (1974): حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطوّر الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، بيروت.

اليونس، عبد اللطيف (1959): تاريخ أمة في حياة رجل 1908-1958: شكوي القوتلي، دار المعارف، القاهرة.

## كـب ومقالات بالفرنسية والإنكليزية

- Ammoun, Denise (2004): *Histoire du Liban Contemporain, tome 2, (1943-1990)*, Fayard, Paris.
- Atiyah, Najla Wadih (1973): *The Attitude of the Lebanese Sunnis Towards the State of Lebanon*, Thesis Submitted for the Degree of Doctor in Philosophy, University of London, London.
- Batatu, Hanna (2004): *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraqi's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*, 2nd edition, Saqi Books, London.
- Berque, Jacques (1967): *L'Égypte: Impérialisme et Révolution*, Gallimard, Paris.
- Binder, Leonard (ed.) (1966): *Politics in Lebanon*, John Wiley and Sons Inc., N.Y., London and Sydney.
- Borden, Mary (1946): *Journey Down a Blind Alley*, Hutchinson & Co., London.
- Caplan, Neil (1983): *Futile Diplomacy*, Vol. 1: *Early Arab-Zionist Negotiation Attempts 1913-1931*; (1986): Vol. 2: *Arab-Zionist Negotiations and the End of the Mandate*, Franck Cass, London and N.J.
- Catroux, George (1949): *Dans la Bataille de la Méditerranée: Égypte-Levant-Afrique du Nord, 1940-1944*, René Julliard, Paris.
- Chaigne-Oudin, Anne-Lucie (2009): *La France dans les jeux d'influence en Syrie et au Liban 1940-1946*, L'Harmattan, Paris.
- Chaitani, Youssef (2007): *Post Colonial Syria and Lebanon: The Decline of Arab Nationalism and the Triumph of the State*, I. B. Tauris, London and New York.
- Chami, Joseph G. (2002): *Le Mémorial du Liban, tome 1: Du Mont-Liban à l'Indépendance 1861-1943*; tome 2, *Le Mandat Béchara el Khoury, 1943-1952*, ss. éd., Beyrouth.
- Chiha, Michel (1980): *Politique intérieure*, Fondation Michel Chiha et Éditions du Trident, Beyrouth.
- Cohen, Aharon (1970): *Israel and the Arab World*, Funk and Wagnalls, New York.
- Collectif (1996): "Dossier: 40 ans après, le Front Populaire toujours controversé", *Historia*, no 593, mai 1996, pp. 32-74.
- Daher, Gaby (1994): *Le Beyrouth des Années 38*, ss. éd., Beyrouth.
- David, Philippe (1923): *Un Gouvernement Arabe à Damas: le Congrès Syrien*, Giord, Paris.
- De Bustros, Nicolas (1983): *Je me Souviens*, Librairie Antoine, Beyrouth.

- De Gaulle, Charles (1956): *Mémoires de Guerre II, L'Unité, 1942-1944*, Plon, Paris.
- Djermal Pasha (1973): *Memories of a Turkish Statesman 1913-1919*, Arno Press (Middle East Collection), New York.
- Eisenberg, Laura Zittrain (1994): *My Enemy's Enemy: Lebanon in the Early Zionist Imagination, 1900-1948*, Wayne State University Press, Detroit.
- Fani, Michel (1996): *L'Atelier de Beyrouth, Liban 1848-1914*, Éditions de l'Escalier, Beyrouth.
- Fargeallah, Maud (1989): *Visages d'une Époque: Maud Fargeallah Raconte*, Firmas, Beyrouth et Cariscript, Paris.
- Firro, Kais M. (2003): *Inventing Lebanon: Nationalism and the State under the Mandate*, I.B. Tauris, London and New York.
- Fournié, Pierre et Riccioli, Jean-Louis (1996): *La France et le Proche-Orient 1916-1946*, Castelman, Paris.
- Gaunson, A.B. (1987): *The Anglo-French Clash in Lebanon and Syria 1940-45*, St. Martin's press, New York.
- Gates, Carolyn L. (1998): *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy*, Center of Lebanese Studies and I.B. Tauris, London and New York.
- Gehchan, Roger (2000): *Hussein Aouéini: Un demi-siècle d'histoire du Liban et du Moyen-Orient (1920-1970)*, Fiches du Monde Arabe, Beyrouth.
- Gendzier, Irene, L. (2006): *Notes From the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East 1945-1958*, Columbia University Press, New York.
- Glubb, John Bagot (1959): *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years 1909-1958*, Hodder and Stroughton, London.
- Gross, Max L. (1997): *Ottoman in the Province of Damascus 1860-1909, Volumes 1 and 2*, Unpublished Doctoral Dissertation, UMI Dissertation Services, Ann Arbor MI, USA.
- Haddad, Georges (1950): *Fifty Years of Modern Syria and Lebanon*, Dar Al-Hayat, Beirut.
- Hirszowicz, Lukasz (1968): *The Third Reich and the Arab East*, Routledge, London.

- Homet, Marcel (1938): *Syrie Terre Irrédente: L'Histoire Secrète du Traité Franco-Syrien, Où Va le Proche-Orient?*, Peyronnet, Paris.
- Hudson, Michael C. (1968): *The Precarious Republic: Modernization in Lebanon*, Random House, New York.
- Johnson, Michael (1986): *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985*, Ithaca press, London and Atlantic Highlands.
- Johnson, Michael (2001): *All Honorable Men: the Social Origins of War in Lebanon*, Center for Lebanese studies, Oxford, and I.B. Tauris, London and New York.
- Kassir, Samir (2003): *Histoire de Beyrouth*, Fayard, Paris.
- Kayali, Hasan (1988): *Arabs and Young Turks: Turkish-Arab Relations in the Second Constitutional Period of the Ottoman Empire (1908-1918)*, Unpublished Doctoral Dissertation, UMI Dissertation Services, Ann Arbor MI, USA.
- El-Khazen, Ghassan (2005): *La Grande Révolte Arabe de 1936 en Palestine*, Dar An-Nahar, Beyrouth.
- Khoury, Gérard D. (1993): *La France et L'Orient Arabe: Naissance du Liban 1914-1920*, Armand Colin, Paris.
- Khoury, Gérard D. (dir.) (2004): *Sélim Takla 1895-1945: Une Contribution à l'Indépendance du Liban*, Karthala, Paris, et Dar An-Nahar, Beyrouth.
- Khoury, Gérard D. (2006): *Une Tutelle Coloniale: Le Mandat Français en Syrie et au Liban: Écrits Politiques de Robert de Caix*, Bélin, Paris.
- Khoury, Philip S. (1978): *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945*, I.B. Tauris, London.
- Laqueur, Walter Z. (1956): *Communism and Nationalism in the Middle East*, Frederick A. Praeger, New York.
- Laurens, Henry (1999): *La Question de Palestine, Tome Premier 1799-1922: L'Invention de la Terre Sainte*; (2002): *Tome Deuxième 1922-1947: Une Mission Sacrée de Civilisation*; (2007): *Tome Troisième 1947-1967: L'Accomplissement des Prophéties*; Fayard, Paris.
- Longrigg, Stephen Hemsley (1968): *Syria and Lebanon Under French Mandate*, second impression, Librairie du Liban, Beirut.

- Luizard, Pierre-Jean (2002): *La Question Irakienne*, Fayard, Paris.
- Madaule, Jacques (1966): *Histoire de France 3: De la IIIe à la Ve République*, Idées, Gallimard, Paris.
- Mantran, Robert (dir.) (1989): *Histoire de L'Empire Ottoman*, Fayard, Paris.
- Mardam Bey, Salma (1994): *La Syrie et La France: Bilan d'une Équivoque 1939-1945*, Éditions L'Harmattan, Paris
- Menassa, Gabriel (1948): *Plan de Reconstruction de l'Économie Libanaise et de Réforme de l'État*, (avec la collaboration de Joseph Naggear), Éditions de la Société Libanaise d'Économie Politique, Beyrouth.
- Naccache, Georges (1983): *Un Rêve Libanais 1943-1972*, Éditions FMA, Beyrouth.
- Pappe, Ilan (2000): *La Guerre de 1948 en Palestine: Aux Origines du Conflit Israëlo-Arabe*, Traduit de L'anglais par Michèle Luxembourg, La Fabrique, Paris.
- Pappe, Ilan (2006): *The Ethnic Cleansing of Palestine*, Oneworld, Oxford.
- Porath, Yehoshua (1974): *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement 1918-1929*, From "Southern Syria" to Palestine, Franck Cass, London.
- Porath, Yehoshua (1977): *The Palestinian Arab National Movement, From Riots to Rebellion*, Vol. 2, 1929-1939, Franck Cass, London.
- Puoux, Gabriel (1952): *Deux Années au Levant, Souvenirs de Syrie et du Liban*, Hachette, Paris.
- Rabbath, Edmond (1973): *La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth.
- Rabbath, Edmond (1982): *La Constitution Libanaise: Origines, Textes et Commentaires*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth.
- Rathmell, Andrew (1995): *Secret War in the Middle East: The Covert Struggle for Syria 1949-1961*, I.B. Tauris, London and New York.
- Rondot, Pierre (1974): *Les Institutions Politiques du Liban: Des Communautés Traditionnelles à l'État Moderne*, Institut d'Études de l'Orient Contemporain, Paris.
- Seale, Patrick (1965): *The Struggle for Syria: a Study of Post-War Arab Politics 1945-1958*, Oxford University press, London, New York and Toronto.

- Shanahan, Rodger (2005): *The Shi'a of Lebanon: Clans, Parties and Clerics*, Tauris Academic Studies, London and New York.
- Shlaim, Avi (1990): *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine 1921-1951*, Oxford University Press, Oxford.
- El-Solh, Ali: "Riad El-Solh: un Homme, une Légende", *Le Jour*, du 25 juillet au 12 décembre 1965 [Série d'articles publiés à un rythme quasi hebdomadaire], Beyrouth.
- El-Solh, Raghid (2004): *Lebanon and Arab Nationalism 1936-1945*, I.B. Tauris, London and New York.
- Spears, Major-General Sir Edmund (1977): *Fulfilment of a Mission: Syria and Lebanon 1941-1944*, Leo Cooper, London.
- Tauber, Eliezer (1993): *The Emergence of the Arab Movements*, Frank Cass, London.
- Traboulsi, Fawwaz (2007): *A History of Modern Lebanon*, Pluto Press, London and Ann Arbor MI.
- Viénot, Pierre (1939): *Le Traité Franco-Syrien*, F. Jalloux, Rocroi.
- Watenpaugh, Keith D. (2006): *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism and Colonialism and the Arab Middle Class*, Princeton University Press, Princeton.
- Zamir, Meir (1988): *The Formation of Modern Lebanon*, Cornell University Press, Ithaca and London.
- Zamir, Meir (1997): *Lebanon's Quest: The Road to Statehood 1926-1939*, I.B. Tauris, London and New York.
- Zamir, Meir (2005): "An Intimate Alliance: The Joint Struggle of General Edward Spears and Riad al-Sulh to Oust France from Lebanon, 1942-1944", *Middle Eastern Studies*, Vol. 41, No 6, pp. 811-832, Nov. 2005.
- Zamir, Meir (2008): "Britain's Treachery, France's Revenge?", *Haaretz*, Feb. 1st, 2008.
- Zisser, Eyal (1988): *Lebanon: the Challenge of Independence*, I.B. Tauris, London and New York.



## الدوريات \*

الاسم ومكان الصدور	من	إلى
الاتحاد العثماني (بيروت)	1912-9-7	1913-6-7
الأحرار (بيروت)	1929-7-3	1932-12-27
الأهرام (القاهرة)	1936-1-11	1951-8-11
البيروت (بيروت)	1929-2-5	1952-7-17
الجامعة العربية (القدس)	1927-6-20	1931-12-23
النضال (بيروت)	1946-2-20	1951-7-31
النضال (بيروت)	1948-1-1	1953-7-16
فلسطين (يافا)	1928-1-13	1933-2-14
العمل (بيروت)	1944-8-19	1947-12-3
القدس الجديد (دمشق)	1931-11-28	1952-7-18
لسان الحال (بيروت)	1920-7-21	1931-12-12
المعرض (بيروت)	1928-5-1	1930-2-1
المستقيم (القاهرة)	1927-9-2	1943-11-25
النضال [1] (بيروت)	1931-2-17	1932-5-21
النضال [2] (بيروت)	1949-7-8	1951-7-29 و 30
النهاية (بيروت)	1933-2-2	1951-7-30
L'Orient (بيروت)	1935-8-10	1950-3-12

\* نذكرنا تاريخ المصدين الأول والأخير مما وجدنا فيه ما ألفه بحثنا. ولم نذكر تاريخ ما بينهما إلا متى وجدنا التاريخ بذلك لنعرف له. ونذكرنا جريدة النداء موزعين لتفكيك صدورها في ثلاثينات ثم تجميعها لاحقاً وفقاً من المصدر نبدأ من عشر سنوات ابتداء من سنة 1939

## **المحفوظات الأجنبية \***

### **France**

Ministère des Affaires Étrangère (Quai d'Orsay): Série LE 18-40, Syrie-Liban, Volumes 53, 302, 479, 481, 482 et 501.

Centre des Archives Diplomatiques de Nantes: Fonds Beyrouth, Ambassade, Série B, Cartons 47, 421, 456, 457, 784, 785, 944, 1095, 1131, 1270, 1365, 1583, 2022, 2411, 2432.

### **United Kingdom**

Public Record Office, Foreign Office. Volumes 1936: FO 371-Eastern-Syria: 20067;

1943: FO 371/Eastern/Syria: 35175-35196;

1944: FO 371/Political/Eastern-Lebanon: 40110-40112;

1944: FO/371/Eastern/Syria: 40299-40302;

1949: FO/371/Eastern/Lebanon: 75317-75326; FO/371/Eastern/Syria: 75527-75539, 75542, 75547, 75549-75555;

FO 226: Correspondence of British Legation, Beirut: 226-240: Files 9 (I, II, IV, VI-XII).

### **United States of America**

Department of State, Foreign Relations of the United States diplomatic papers (FRUS):

1943: The Near East and Africa: Vol. 4, Syria and Lebanon, pp. 953-1056; 1944: The Near East, South Asia and Africa, the Far East: Vol. 5, Syria and Lebanon, pp. 751-793; 1948: The Near East, South Asia and Africa (in two parts): Vol. 5, Part 2, Israel, pp. 533-1707 ff.; 1950: The Near East, South Asia and Africa: Vol. 5, Israel, pp. 658-1093; 1951: The Near East and Africa: Vol. 5, Israel, pp. 559-976; Jordan, pp. 977-997; Lebanon, pp. 1002-1016.

\* انحصرتنا على نظم وقام للجدد أو الإستهارة ولم ننظم تلواريخ الحداث الجديدة ولا ألقاها أو عالجناها وذلك لعشرتها.

## مواد منشورة على الإنترنت

«رياض الصلح: أسباب وتداعيات اغتياله»، الفضائية - برامج للقناة - الجريمة السياسية، [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العاوية السادسة، القاهرة 17-29/3/1947» [www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org)

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العاوية السابعة، القاهرة 17/10/1947-22/2/1948» [www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org)

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العاوية الثامنة عشرة، القاهرة 17/10/1949-15/2/1950» [www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org)

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العاوية الثانية عشرة، القاهرة 25/3-17/6/1950» [www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org)

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العاوية الثالثة عشرة، القاهرة 23/10-2/2/1951» [www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org)

«مؤتمرات القمة العربية، قمة أنشاص 28-29/5/1946 للقرارات»، جامعة الدول العربية، [www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org)

موصلي، بشير: «اغتيال سعاد» و«مصرع رياض الصلح» على قناة الجزيرة، [www.snaps.jeeran.com](http://www.snaps.jeeran.com)

## مصادر الصور والمصورات

نُقلت أكتيرة النصوص المصورة (الرسائل، إلخ.) المثبتة في هذا الكتاب عن مقالات علياء الصلح: (El-Solh, Alia 1965). وأما الصور فإن مصدريها الرئيسين هما أوشيف جريدة النهار ومجموعة رياض الأسعد. وقد نقلنا عدداً معتبراً من الصور أيضاً عن: تويني، غسان وساسين، فارس وسلام، نواف (1998) وعن: ساسين، فارس وسلام، نواف (إمداد) (1999).

إلى ذلك، نقلنا عدداً من الصور عن الكتب التالية:

الأتاسي، محمد رضوان (2005)؛ أرسلان، الأمير عادل (1983)؛ بطرس، أنطوان (2002)؛ تويني، غسان (1995)؛ تويني، غسان وساسين، فارس (2000)؛ الحكيم، يوسف (1986) و (1991)؛ الغالدي، وليد (1987) و (1998)؛ الغوري، بشاره خليل (1960-1961)؛ دروزة، محمد عزّة (1993)؛ رضا، الشيخ أحمد (2009)؛ سالم، يوسف (1998)؛ سلام، سليم علي (1981)؛ الصلح، سامي (2000)؛ الصلح، عادل (1970)؛ ضاهر، عدنان معسن وغنّام، رياض (2007)؛ عسيران، زهير (1998)؛ فرنجيّة، نبيل وفرنجيّة، زينة (1993)؛ المجنوب، طلال (2002)

Batatu, Hanna (2004); Chami, Joseph G. (2002); Daher, Gaby (1994); Fani, Michel (1996); Fournié, Pierre et Riccioli, Jean-Louis (1996); Gehchan, Roger (2000); Mardam Bey, Salma (1994).

فنتقدّم بالشكر الصادق إلى الملتزمين المنكوبين أو - على الأعم - إلى أصحاب الحقوق، ونغصّ بالشكر المزيج أولئك الذين لم نهتد إلى سبيل لاستفادتهم في نقل صور منشورة في أعمالهم، وذلك في ظرف الاستعجال الذي تحكم بإخراج هذا الكتاب وبطبعمه.

أخيراً، ينتمي العديد من الصور التي نشرنا إلى الفئة التي أدخلها مرور الزمن والشهرة في التداول الواسع، بحيث يقع الباحث على الصورة نفسها في العديد من المصادر.

## المؤلف

ولد أحمد عبد اللطيف بيضون في بنت جبيل، جنوب لبنان، سنة 1943. أتم دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة بنت جبيل الرسمية ثم في مدرسة سيدة شموشة قرب جزين وفي كلية المقاصد الإسلامية في صيدا. نال الإجازة التعليمية في الفلسفة والعلوم الإنسانية من الجامعة اللبنانية سنة 1963. وحصل من الجامعة على منحة تفوق لإعداد شهادة الدكتوراه في جامعة باريس ولكنه قطع دراسته قبل نيل الشهادة. دّرس الفلسفة العامة والتاريخ والترجمة في الثانويات الرسمية من سنة 1966 إلى سنة 1977 ودرّس اللغة الفرنسية والترجمة في جامعة بيروت العربية من سنة 1969 إلى سنة 1975. نال شهادة دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة باريس - السوربون (باريس 4) سنة 1982. ومنذ ذلك أصبح أستاذاً مساعداً ثم أستاذاً لعلم اجتماع الثقافة وعلم اجتماع المعرفة في الجامعة اللبنانية حتى تقاعده من التدريس سنة 2007. حاضر على منابر كثيرة في لبنان وفي نحو من عشرين بلداً آخر وعمل في مراكز مختلفة للأبحاث أو تعاون معها وكان أستاذاً وباحثاً زائراً في مؤتمرات فرنسية عدة للتعليم العالي والبحث آخرها الكوليج دو فرانس، وكان عضواً في هيئات تحرير لمجلات وفي مجالس علمية ولجان اختصاص ومشاركاً في مشروعات بحثية عديدة أو مسؤولاً عنها. نشر كتباً عديدة معظمها بالعربية وبعضها بالفرنسية وأسهم بفصول أو مقالات في مؤلفات جماعية ومنشورات دورية مختلفة. وتوزع أعماله بين مشكلات المجتمع اللبناني ونظامه السياسي وبين مسائل متصلة باللغة والثقافة العربيتين. وله أعمال أدبية وترجمات.

صدر له

## بالعربية:

- ميوان الأخلاط والأمزجة، شعر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1984.
- بيروت اللقاء، سيناريو أخرجه للسينما برهان عطية، دار الباحث، بيروت 1984.
- مداخل ومخارج: مشاركات نقدية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1985.
- الصراع على تاريخ لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1989.

بنت جليل- ميشيفان، دار العربية، بيروت 1989. الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت 2003.  
 ما علمتم ونقمت: مسائل في الحرب اللبنانية، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء 1990.  
 كَلَمَنُ: من مقومات اللغة إلى موكبات الثقافة، دار الجديد، بيروت 1997.  
 تسع عشرة فرقة ناجية: اللبنانيون في معركة الزواج المدني، دار النهار، بيروت 1999.  
 الجمهورية المتقطعة: مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، دار النهار، بيروت 1999.  
 (إشراف أ. ب.): اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعية وحاجات المجتمع اللبناني، اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو، بيروت 2000.  
 الصيغة، الميثاق، المستور، دار النهار، بيروت 2003 (بالعربية والفرنسية).  
 مقامات المفارقة: اللبنانيون طوائف وعرباً وفينيقيين، دار النهار، بيروت 2005.  
 مهاني المهاني: في أحوال اللغة وأعمال المثقفين، دار النهار واللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو، بيروت 2006.  
 (تحرير أ. ب.): هذه الحرب: معنة لبنان المتنامية في بيانين، دار الساقي، بيروت 2007.  
 أشياح السنة وأسنان الشيعة: كيف حلّ لبنان هذا البلاء؟، المركز اللبناني للدراسات، بيروت 2007.

#### بالفرنسية:

*Identité confessionnelle et Temps social chez les Historiens libanais contemporains*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1984.

*Le Liban: Itinéraires dans une Guerre civile*, Karthala-Cermac, Paris 1993.

*La Dégénérescence du Liban, ou la Réforme orpheline*, Actes-Sud, Paris, (2009).

#### ترجمة:

ميشال شيعا، لبنان اليوم، دار النهار ومؤسسة ميشال شيعا، بيروت 1994.

ميشال شيعا، في السياسة الداخلية، دار النهار ومؤسسة ميشال شيعا، بيروت 2005.

المنظمة الفرنكوفونية الدولية، المساواة بين الجنسين والتنمية، معدّ للنشر.

فهم  
الأعلام

آرام 330

آرامكو 394

أوليف، وديان 332، 333

الآستانة (أنظر أيضاً: إستانبول) 141، 140، 146، 107، 806، 446

آسيا 238

أشور 330

آل صفاء، محمّد جابر 97، 146، 34، 129

آل حكلاف، الفتاة، محمّد حسين 115  
// س 112

إبراهيم باشا 31

إبراهيم، محمّد 77، 34

إبراهيم، وردة 353

أبو جهاد، خليل 544، 442، 227

أبو حيدر، شفيق 196

أبو مزة، يوسف سعيد 142

أبو يوسف، عمر 388

أبو سليمان، لمياء 456

أبو سمير، ألفرد 162

أبو شهلا، حبيب 126، 181، 183، 205، 207، 271، 248، 210، 299، 441، 439، 413، 808، 389، 386  
539، 528، 456، 455، 447

أبو ظهري، آل 97

أبو ظهري، فهد 128، 428

أبو عبد الله (ملك غرناطة) 306

أبو اللبح، الأمير ديف 563، 561، 435، 271

أبو الهيثم، توفيق 242، 295، 459، 448، 442، 463، 525 // س 199، 247، 434

أبيرا 30

الأناسي، عنان 188

الأناسي، هشام 149، 161، 162، 145، 192، 100، 196، 417، 416، 364، 341، 151، 140، 136، 134، 128، 125  
// س 117، 72، 132، 111، 151، 172، 186، 187

الاتحاد المسيحي 247، 318، 337، 339، 347، 348 // س 147، 189، 235، 239، 251، 274، 282، 321، 352، 359، 358، 433، 434

إحزم 257

الأحبيب، خير الدين 84-86، 191، 196، 199، 139، 154، 151، 189، 160، 171، 172 // س 87، 191، 152

أحمد توفيق باشا 54

أحمد حلمي باشا 315 // س 247

أحمد زكي باشا 187، 96

أحمد شريف باشا 584

الإيراني 546

إيميل 85، 194، 111، 117، 121، 146، 161، 154، 159، 168، 170، 204، 205، 208، 218، 220، 224، 225 // س 125، 151، 153، 167، 174

إنده، بيار 225

إنده، ريمون 225

الأرجنتين 342، 371

الأردن (أنظر أيضاً: شرق الأردن) 86، 199، 104، 141، 143، 141، 212، 234، 287، 289، 290، 299، 309، 310، 315، 317، 319، 321، 323، 325، 330، 332، 333، 334، 348، 359، 396، 428، 429، 430، 451، 454، 457، 459، 463، 472، 480، 569، 575، 580 // س 68، 69، 80، 92، 93، 110، 113، 138، 142، 163، 180، 182، 197، 202، 207، 225، 247، 256، 257، 260، 261، 264، 282، 305، 438، 448، 449  
أردهان 26

أوري، طويحي 325، 328، 332

أوسلان، الأمير أمين 126، 124، 86، 59

أوسلان، الأمير شكيب 69، 77، 86، 89، 96، 100، 109، 110، 120، 183، 185، 137، 143، 144، 161، 167، 196، 199، 518 // س 43، 192، 93

أوسلان، الأمير علوي 61، 101، 104، 117، 120، 321، 333، 335، 376، 387، 411، 413 // س 92، 368

أوسلان، الأمير مجيد 169، 183، 205، 207، 210، 224، 226، 241، 242، 243، 244، 247، 248، 272، 289، 442، 444، 467، 468، 539، 544، 548، 554، 561، 563

أوسلان، الأمير مصطفى 455

أرغمان، يوسف 331

أريحا 434، 335، 257

الأزهري، الشيخ أحمد عباس 127، 438

إسبانيا 338، 462 // س 213

إستقبال (أنظر أيضاً: الاستقاة) 28، 129، 33، 37، 146، 148، 483، 493 // س 26، 128-130، 33-137، 40، 47، 49، 56، 71

أستراليا 335

إسرائيل 143، 184، 285، 299، 303، 314، 316، 318، 319، 321، 323، 325، 328، 332، 334، 337، 338، 342، 345، 350، 352، 353، 357، 377، 410، 413، 416، 417، 421، 452، 454، 464، 465، 466 // س 95، 247، 252، 255، 256، 259، 261، 264، 310، 317، 319، 288، 290، 355، 433، 448

إسطنبول، يوسف 227

الأسعد، آل 178

الأسعد، أحمد 171، 178، 181، 230، 251، 261، 262، 274، 275، 386، 412، 434، 446، 448، 449، 492، 541، 543

الأسعد، رياض سعيد 11-8

الأسعد، عبد اللطيف 137، 182، 126، 127، 148، 178

الأسعد، كامل 34، 49، 52

الإسكندريون 135، 164، 178، 339، 360 // س 80، 146، 168، 180، 184، 185، 153، 186، 339

الإسكندرية 137، 246، 314، 330، 339، 343، 344، 355، 358، 428، 458، 467 // س 163، 202، 203، 301، 305، 309

الأشقر، أسد 361، 368

أشنق 33، 34 // س 33، 34، 54، 66

الأطروش، آل 87

الأطروش، حسن 380

الأطروش، زيد 88

الأطروش، سلطان 101، 104 // س 87، 89

إفريقيا 403، 404 // س 30، 36، 238

أفغانستان 337، 339 // س 112



[illegible]

بكر كسي 17: 1320 1329 1338 1350 1370  
// 246 176 176

البكري، آل 89

البكري، نصيب 87 // 89 133

بكري، بك، محمد علي 464-464

بلاد ما بين النهرين 76

بلجيكا 549 // 99 147

البلغار أو بلغاريا 26 27 30 35 37 49 63 213

البلقان 40 506 // 27 30 33 48 57 58 230

بلوم، ليون 121 134 136 148 149 164  
// 135 139

بن عالي، إلهام 71 76

بن غويون، مفيد 142 144 149 152 328 332  
// 106 207 214 232 236 254 261 261  
445 434 784

بنت جيبيل 126 127 132 139 147 520

بنغازي 36

البناء حسن 303 315

بنجة، المهي 154

بولس، الكيلوفيل 283

بولنكارية، ريمون 94 95 98 180-98

بور سعيد 163 330 // 254

بورسموث 338 // 285 286

بورجو 147

بورجوك، سليم هستون 381

البوسنة (انظر أيضاً: البشناق) 26 35

بولندا أو بولونيا 113 146 147 235 310

بولسوس، هنري 88 100 193 // 104 116 117 118 119 150 120

بيت جبرين 253 258 264 265

بيت حانين 245

بيت المين 206 287 493

بيت نعم 141 252

1396 1392 1389 1382 1377 1374 1371 1369 1365 1350  
1399 1394 1391 1388 1385 1382 1379 1376 1373 1370  
1368 1365 1362 1359 1356 1353 1350 1347 1344 1341 1338  
1335 1332 1329 1326 1323 1320 1317 1314 1311 1308  
1305 1302 1299 1296 1293 1290 1287 1284 1281 1278 1275 1272 1269 1266 1263 1260 1257 1254 1251 1248 1245 1242 1239 1236 1233 1230 1227 1224 1221 1218 1215 1212 1209 1206 1203 1200 1197 1194 1191 1188 1185 1182 1179 1176 1173 1170 1167 1164 1161 1158 1155 1152 1149 1146 1143 1140 1137 1134 1131 1128 1125 1122 1119 1116 1113 1110 1107 1104 1101 1098 1095 1092 1089 1086 1083 1080 1077 1074 1071 1068 1065 1062 1059 1056 1053 1050 1047 1044 1041 1038 1035 1032 1029 1026 1023 1020 1017 1014 1011 1008 1005 1002 999 996 993 990 987 984 981 978 975 972 969 966 963 960 957 954 951 948 945 942 939 936 933 930 927 924 921 918 915 912 909 906 903 900 897 894 891 888 885 882 879 876 873 870 867 864 861 858 855 852 849 846 843 840 837 834 831 828 825 822 819 816 813 810 807 804 801 798 795 792 789 786 783 780 777 774 771 768 765 762 759 756 753 750 747 744 741 738 735 732 729 726 723 720 717 714 711 708 705 702 699 696 693 690 687 684 681 678 675 672 669 666 663 660 657 654 651 648 645 642 639 636 633 630 627 624 621 618 615 612 609 606 603 600 597 594 591 588 585 582 579 576 573 570 567 564 561 558 555 552 549 546 543 540 537 534 531 528 525 522 519 516 513 510 507 504 501 498 495 492 489 486 483 480 477 474 471 468 465 462 459 456 453 450 447 444 441 438 435 432 429 426 423 420 417 414 411 408 405 402 399 396 393 390 387 384 381 378 375 372 369 366 363 360 357 354 351 348 345 342 339 336 333 330 327 324 321 318 315 312 309 306 303 300 297 294 291 288 285 282 279 276 273 270 267 264 261 258 255 252 249 246 243 240 237 234 231 228 225 222 219 216 213 210 207 204 201 198 195 192 189 186 183 180 177 174 171 168 165 162 159 156 153 150 147 144 141 138 135 132 129 126 123 120 117 114 111 108 105 102 99 96 93 90 87 84 81 78 75 72 69 66 63 60 57 54 51 48 45 42 39 36 33 30 27 24 21 18 15 12 9 6 3 0

البوزي، مصباح 41 48

البوزي، نوره 446

بكي، آل 179

بكي، علي 142 179 447 475

البستاني، بطرس 27

البستاني، سليمان 34

البستاني، حبيب 83 84

البسطة 1357 1215 441 442 443 473 472 471

البسطة، الخفا 486

بسيم، زكي 286

بشامون 1201 1204 1207 1210 1218 1228 1241  
1272 1271 1270

بشكوف، زينيقي 126 127 728

البشناق (انظر أيضاً: البسنة) 26 27 113

بشور، توفيق 388

البصرة 67 68 271 274

بطرس، أنطوان 387

بعبدا 60

بعلقين 289

بعلبك 33 85 99 108 145 214 311 388  
492 // 160 176 356

البعلبكي، محمد 150 454 457

البحيني، نجيب 288

بشداد 116 117 165 167 168 173 179 231  
273 294 296 387 388 467 588 // 67 67  
44 140 163 181 210 213 219 257 290 287 285 282 271

البيضا 86 100 181 276 277 429 437  
492 // 60 61 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

بكدش، خالد 134 // 352 356 359

بيت مري 476 487

بيتان، المارشال فيليب 147

بهمو، جورج 256 257 402 403

بلو حسن 1470 1472 1484 491

بيروت 18 111 25 28 31 33 34 100 137 141  
146 149 189 166 169 174 179 184 189 194 199  
200 201 206 189 187 111 113 114 123 126  
130 136 137 138 143 145 147 152 153  
157 161 163 164 166 173 174 178 179 181  
184 187 193 196 198 199 202 206 207 216  
218 219 222 224 228 229 245 246 248 249  
250 254 255 256 257 271 272 274 276 277 278  
279 280 286 287 289 293 296 298 300 302  
303 305 315 316 318 322 329 334 335 336  
337 338 340 342 344 346 348 350 352 353  
354 356 358 360 362 364 366 368 370 372  
374 376 378 380 382 384 386 388 390 392  
394 396 398 400 402 404 406 408 410 412  
414 416 418 420 422 424 426 428 430 432  
434 436 438 440 442 444 446 448 450 452  
454 456 458 460 462 464 466 468 470 472  
474 476 478 480 482 484 486 488 490 492  
494 496 498 500 502 504 506 508 510 512  
514 516 518 520 522 524 526 528 530 532  
534 536 538 540 542 544 546 548 550 552  
554 556 558 560 562 564 566 568 570 572  
574 576 578 580 582 584 586 588 590 592  
594 596 598 600 602 604 606 608 610 612  
614 616 618 620 622 624 626 628 630 632  
634 636 638 640 642 644 646 648 650 652  
654 656 658 660 662 664 666 668 670 672  
674 676 678 680 682 684 686 688 690 692  
694 696 698 700 702 704 706 708 710 712  
714 716 718 720 722 724 726 728 730 732  
734 736 738 740 742 744 746 748 750 752  
754 756 758 760 762 764 766 768 770 772  
774 776 778 780 782 784 786 788 790 792  
794 796 798 800 802 804 806 808 810 812  
814 816 818 820 822 824 826 828 830 832  
834 836 838 840 842 844 846 848 850 852  
854 856 858 860 862 864 866 868 870 872  
874 876 878 880 882 884 886 888 890 892  
894 896 898 900 902 904 906 908 910 912  
914 916 918 920 922 924 926 928 930 932  
934 936 938 940 942 944 946 948 950 952  
954 956 958 960 962 964 966 968 970 972  
974 976 978 980 982 984 986 988 990 992  
994 996 998 1000

البيطار، عبد اللطيف 125 144 153 157 162

بيمارايا 26

بيسون، رئيسه 486

بيشون، رشيد 180 206 261 271 278

بيشون، عبد اللطيف 582

بيشون، عرفة 18

بيشون، معتد 271

بيغن، التورين 264 296 318 320 338  
// 223 228 229 247 304 308 319

بيول، اللورد روبرت 158 // 141 142

بينار، إسمون 30

بيجو 33

بينيه، الجنرال أتيان 229 236 245 246

1248 1257 1248

بيهم، أمين 407 471

بيهم، عبد الرحمن 97

بيهم، عبد الله 171 // 153

بيهم، عمر 140 153 192 126 181  
// 153 152

بيهم، محمد جميل 144 // 124 335

بيهم ونصلي (بنات) 79

بيده غبرويل 180-178 156 153-150

## ت

تابت، آل 114

تابت، ألفرد 121

تابت، أيوب 156 177 178 181 182 192 194  
176 173 172 170 168 // 268 242 236

تابت، جورج 121

توني، بطريرك ألكسندري  
إغناطيوس جبرائيل 132 // 134

تممر 144 143 87

توتاليا 35

توشيعا 376 // 256

تركيا 46 123 178 294 333 337 339 349  
362 360 426 // 33 47 84 85 112 151

توتسكي، ليون 66

تريمان، هاري 317 319 326 332 333 350  
// 223 224 227 230 242 435

تساندروس، مسططين 339

تساليا 30

تسامبرلين، نيفيل 154 207 208

تشرشل، ونستون 71 173 232 247 249  
// 169 171 182 202 209 210 212 237

تشيكوفناكيا 145 146 208 232 235

تقلا، سليم 183 196 197 230 231 245

1247 1248 1226 539 // 202

تقلا، فيليب 268 1341 613 415 417 418  
421 404 1534 161 565

تقلا، يوسف 8

تقي الدين، بهيج 272 1306 429 442 457  
543 541

تقي الدين، خليل 297 290

تقي الدين، منير 196 1296 1229 242

تل أبيب 329 // 136 132 252 254

الثلّ، عبد الله 343 // 434

الشمسي، وفيق 161 42

تونس 892 // 38 34

توني، جبران 197 142

توني، شادية 18

توني، غسان 17 129 326 1348 1396 1426  
143 142 141 140 141 142

تيتان، جان 140

## ث

ثابت، نعمة 341 364 365 366

## ج

الجابري، آل 376

الجابري، إحسان 161 69 177 86 89 94 102  
113 115 134 137 143 144 141 141

الجابري، سعد الله 58 97 104 109 110  
134 134 134 137 147 173 192 217 222 230

231 233 245 263 356 594 // 117 133 180  
184 183 189 199

الجابري، فائزة (انتظر أيضا: المصالح، فائزة)  
111-109

الجابري، تالغ باشا 118

الجابري، كامل 277 284

جارلوم، مارك 142

الجامعة الأميركية في بيروت 214

جامعة بغداد 290

جامعة الدول العربية 26 117 234 235 247  
249 261 265 282 296 302 314 307  
317 325 329 336 338 342 353 347  
403 405 458 471 562 // 193 219 202 222  
224 233 241 243 261 312 313 315 354 463

الجامعة السورية 419

الجامعة الشرقية 325 328

الجامعة اللبنانية 499

جلن مارك (السفينة) 246

جلوه 112

جياره، حميد 413 415

جبر، صالح 286 338 430 // 283 284

جبع 257

الجبل الأسود 26 35

جبل برسكت 34

جبل الخليل 139

جبل المرق 82 85 104 134 164 247  
// 80 84 85 87 89 113 114 133

جبل عامل 129 131 133 134 136 140 145 151 152  
180 181 182 183 184 185 186 187 188 189

175 178 484 510-500 // 77 79 158 159 177 179  
جبل الصليب 100 388 // 84

جبل القلمون 28

جبل لبنان 120 146 157 170 181 207 209  
227 241 272 274 276 335 345 380 416 434

437 439 536 538 564 // 60 61 63 76 79  
جيلة 33

الجبوري، اللواء صالح صائب 280

جحا، شفيق 517

جحة 72

جرج، جبران 196 258 385

الجرج 176 194 195 198 211 213 219  
222 541 578 // 30

جزيرة أروا، 61  
جزيرة الفرات 123  
جزيرة موريس 210  
جزيرة العرب 352  
جرين 59، 179، 454، 456  
الجمرة، آل 272، 273  
الجمرة، عمنان 274  
الجمرة، محمد 117، 148، 182 // من 118، 125  
جميع، حميد 227  
جميع، صيب 227  
الجليل 298، 299، 315، 318، 321، 329، 375  
// من 233، 238، 251، 252، 255، 256، 260، 241، 264، 448، 493، 265، 264  
جبال بلقا 36، 45، 46 // من 53  
جمعية الأئمة الحسيني 54  
جمعية الأئمة والشرقي 28، 35، 40، 52  
// من 53، 54، 42، 43، 44، 55  
جمعية الأخاء العربي 28  
جمعية الإخوان المسلمين 303، 305، 310، 313، 316، 435  
جمعية الأمم (أنظر أيضاً: عصبة الأمم)  
195، 129، 107، 171، 48  
جمعية بيت شالم 144  
للجمعية للتبليسة (سوريا) 100، 99، 103، 105، 106، 110، 113، 119، 121، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

حقله، جوزف 456

حفيد، محمد 279

حزب الاتحاد السوري 48، 1342، 416

// من 15، 102

حزب الاتحاد الوطني (المراق) 279

حزب الأحرار (المراق) 55، 279

حزب الأحرار الدستوريين 304، 310، 315

حزب الأحرار العثماني 56

حزب الاستقلال (المراق) 193، 230

// من 279، 283

حزب الاستقلال السوري 49، 159، 48

حزب الاستقلال (لبنان) 230

حزب الاستقلال الجمهوري 114، 130

الحزب الاشتراكي العثماني 65

الحزب الاشتراكي الفرنسي 89، 197، 102

// من 94، 136، 266

حزب البعث 189، 357

الحزب الحر الموحد 54

حزب الحرية والائتلاف 28، 129، 134، 137، 1501، 1504، 1511 // من 36، 58

حزب الحفاح (فلسطين) 139، 142، 208

الحزب الراديكالي (الفرنسي) 30، 89، 92

// من 94، 98، 100

الحزب القومي 302، 303، 335

الحزب القومي قومي 170، 171، 190، 209

131، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

حزب الشعب (السوري) 199، 351، 414

474، 479 // من 89، 92

حزب الشعب (المراق) 279، 357

الحزب الشيوعي السوري 130 // من 189، 351، 357

الحزب الشيوعي العراقي 280، 283، 284

288، 286

الحزب الشيوعي الفرنسي 124، 148، 256

الجمعية للبنية للاقتصاد السياسي 487

الجمعية المصرية (باريس) 96

جمعية للفاسد الإسلامية 27، 130، 35

52، 148

الجمعية 364، 369، 373، 375، 378، 380، 384، 389

470، 484، 414

الجمعية، بيار 218، 225، 243، 375

الجمعية، موريس 374، 375

الجمعية، يوسف 131، 138

جنبلات، كمال 262، 263، 264، 272، 276

1436، 1452، 1458، 1591، 1590، 1386، 1361، 1280، 1279، 1276

547، 644، 1456، 1455، 1446

جنبلات، محمد 517

جنبلات، نظيرة 178

الجنسي، صادق 472

الجنوب (لبنان) 126، 174، 178، 183، 1230

1429، 1412، 1398، 1318، 1314، 1277، 1274، 1271، 1261، 1259

492، 1452، 1448، 1446، 1437

جنوب الأناضول 73

جنوبي 137

جنيف 68، 49، 80، 86، 88، 90، 93، 94، 106، 197

116 // من 163، 143، 142، 137، 136، 127

جنين 580 // من 244، 251، 252، 257، 288، 289

جورج بيكو، فرنسوا







شركة تابلين 289-291: 339, 348, 350, 377  
 389, 396, 402, 403, 410, 412, 414  
 شركة سبترايانان وبيلينين (مروكي)  
 494

الشقيبي، محمد 472  
 شعيب، محمد كليل 97  
 شقير، عبد الكريم 122  
 شقير، محمد 465, 469, 464-466  
 الشقيري، أسعد 37  
 الشقيف 76

شكري، خليل إسكندر 470  
 شامودال، سامون 287, 286  
 شليم، آبي 328  
 الشمال (لبنان) 487, 259: 181 // 275, 252  
 143, 248

شمال إفريقيا 114 // 30, 104, 203  
 شمعون، توفيق 300

شمعون، كميل 139, 182, 183, 196-198, 220  
 225, 226-230, 245, 253-255, 259, 261, 270-272  
 279, 280, 281, 293, 299, 304-306, 310, 312, 316, 372  
 390, 391, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409  
 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000

شمالان 208  
 شنشل، سنيق 279, 283  
 شهاب، خالد 13, 182, 179, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000

شهاب، سهل 444  
 شهاب، عبد العزيز 273, 329  
 شهاب، فريد 376, 377, 381, 386, 387, 388-389  
 شهاب، فؤاد 276, 386, 448, 487, 494

الشهابي، بشير 280, 495  
 الشهابي، مصطفى 134  
 الشهبيندو، عبد الرحمن 87, 99, 105, 109  
 164, 451 // 87, 89, 92, 131, 179, 181, 209  
 الشيلي، عبد الله 457

سوسرا 102, 143, 507 // 275  
 سيف، مالك 286, 287  
 سيل، باتريك 11  
 سيناء 360 // 301, 435

ش  
 شاتيل، سعد الدين 436  
 شاتينو، أيف 1217, 1220, 282 // 192

شارح ألفتي 179, 121  
 شارح مبرين الشطاب 484

شاريت أو شرتيك، موشي 143, 325, 328  
 331, 332 // 240, 261, 264

الشام 174, 231, 253, 318, 352, 470, 511  
 594 // 42

شامريك، بيتر 8

شاميلان، هراش 140

الشامي، حسن 8

شامير، بتسحاق 261

الشامي، نقولا 168 // 351, 358

شايو (قصر) 19, 314, 316, 318, 319, 321, 337  
 338, 583

شبيب، كليل 281

الشبيبي، حميد 286

الشبيلات، فريخان 453, 464

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششيلات، فريخان 453, 464

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

ششورة 137, 192, 194, 201, 221, 222, 286, 367  
 377, 382, 383, 387, 388, 394, 403, 407, 414, 418

المسكاف، جوزف 274, 275, 277  
 سلام، سليم علي 34, 146, 126, 146, 152, 160, 153

سلام، صائب 177, 181, 204, 207, 224, 230, 255, 259, 260, 263, 271, 275, 448, 447

سلامة، نطون 10

سلامة، حسن 142

سلامة، يوسف 374

سلمان، محمود 281

سليم، لئازال يليم جوزف 319

السداد، يوسف 238, 342

السودان 213, 338 // 304, 307-310, 314, 319, 321

السجيت التشيكوسلوفاكية 145

سوريا أوسوسية 34, 33, 57, 140, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312



الشوقي، يوسف حمدان 457

شوقي، أحمد 483، 496 // س 89

شوقي، منظر 474

شويكبورغ، جون إفلين 71

شويكت، محمود باشا 36

شومان، موريس 238

شويخ، ميشال 183، 225، 236، 238، 251، 275، 279، 280، 483 // س 202

الشيشكلي، أنيب 351، 354، 355، 377، 378، 417، 419، 427، 429، 438، 453، 463، 475، 477، 479

488 // س 447، 448، 449، 445، 358، 357، 449

الشيشكلي، توفيق 131

شيكاشو 368

## ش

صادق، يهودا 286

سافيتا 33

صالح، أنيس 441

صائب باشا، صالح 578

صايغ، غليز 346

صايغ، المطران مكسيموس 174

الصباح، أحمد 139

صباح الدين (الأخير) 47

الصنّاع، صلاح الدين 467 // س 281، 283

صحراء التبت 191، 194 // س 92

الصدي، يوسف 439، 483

صديقي، إسماعيل 304-308

صديقي، مكرم 574 // س 271، 274، 275، 279، 282

الصرب أو صربيا 26، 35، 37

صفاء، جرجس 79

صفد 161، 186

صلاح الدين، محمّد 344 // س 317، 319

الصلاحى، محمّد أنيب 444-447، 479

الصلح، آل 36، 38، 39، 124، 125، 126، 128، 178، 446 // س 43

الصلح، أحمد باشا 26، 38، 39، 33، 43 // س 43، 29

الصلح، أحمد رضا 33، 36

الصلح، بلقيس 35، 36، 113

الصلح، نعتي الدين 113، 114، 138، 139، 177، 419، 424، 447، 471

الصلح، حسيب 121

الصلح، خضر 30

الصلح، درويش 38، 36

الصلح، رشيد 10

الصلح، رضا 26، 33، 35، 41، 44، 49، 52، 55، 56، 60، 62، 63، 66، 68، 69، 70، 71، 111، 128، 435 // س 58

الصلح، رضا رياض 165

الصلح، دغيد 203

الصلح، رياض أو علي رياض 26، 27، 29، 31-33

34-35، 139، 141، 144، 146، 148، 149، 153، 155، 163، 165

166، 168، 169، 171، 177، 178، 179، 189-191، 192، 196، 197، 199-201

202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

الصلح، سلمي 28، 29، 34، 36، 46، 121، 165، 172، 177، 178، 181، 182، 261، 257-259، 263، 271، 276، 277، 278، 361، 366، 391، 436، 447، 448، 450

1467، 468، 472 // س 172

الصلح، عادل 114

الصلح، عبد الجلى 18

الصلح، عفيف 31، 49، 126، 153

الصلح، علياء 9، 26، 35، 36، 48، 49، 448، 467، 473، 488

الصلح، عالية 35، 36

الصلح، عبد 121

الصلح، فائزة (أنظر أيضاً: الجابري، فائزة) 165، 211، 213، 215، 247، 478، 488

الصلح، كفاظم 113، 114، 121، 128، 138، 147، 275، 180

الصلح، كامل 31

الصلح، ليلى 472، 484

الصلح، محمّد 30

الصلح، ممرّ الدين 30

الصلح، ممتاز 121

الصلح، منعم 18، 35، 38، 113

الصلح، منى 472

الصلح، 421، 463، 475

صبر 26، 33، 36، 49، 118، 179، 259، 429، 432، 447، 492 // س 163، 166، 176، 180، 254

صفر 194، 153 // س 233، 287، 398

صفر - الميرج 60

صيدا 18، 26، 27، 29، 31، 33، 35، 41، 49، 62، 146-148، 166-168، 173، 197، 198، 199، 181، 183، 186، 128-129

137، 146، 151، 152، 162، 178، 179، 198، 212، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000

الصلح، سلمي 28، 29، 34، 36، 46، 121، 165، 172، 177، 178، 181، 182، 261، 257-259، 263، 271، 276، 277، 278، 361، 366، 391، 436، 447، 448، 450

1467، 468، 472 // س 172

الصلح، عادل 114

الصلح، عبد الجلى 18

الصلح، سلمي 28، 29، 34، 36، 46، 121، 165، 172، 177، 178، 181، 182، 261، 257-259، 263، 271، 276، 277، 278، 361، 366، 391، 436،



المظلمة، نبيه 161، 117، 29

المظلمة، يوسف 63 // 72

مقيش، أسعد 83

المعقبه 168، 171، 438، 443

عقل، أسعد 486، 497

عقل، المطران بولس 1204، 134

عقل، جورج 196

عقل، خليل 517

عكفا 31، 376 // 165، 171، 229، 246

عكفار 133، 135، 138، 272، 380، 492 // 76، 79

عكفاري، ناظم 441

العلمي، موسى 144 // 203، 219

علوبة، محبت علي 161

علي بن أبي طالب 31

علي بن الحسين (الملك) 199، 180

العلي، سليمان 1272، 1274، 1279، 1306، 456

علي، شيكت 115 // 112

العمرى، أرشد 284

عثان 143، 188، 191، 194، 196، 294، 297، 301، 302

1448، 1446، 1447، 1378، 1345، 1330، 1321، 1317، 1318، 1329

1477-1474، 1472-1470، 1467-1463، 1461-1458، 1453، 1451

1403، 1406، 1400، 1390، 1392 // 193، 219، 254، 449، 1265

عتون، داود 68

عتون، فهد 344

عزاد، توفيق لطف الله 157

المصيني، حسين 232، 237، 271، 277، 417، 1429

1434، 1436، 1441، 1446، 1453، 1454، 1455، 1461

حيسى للغفوري، نمره 227

عيليين 256

عين (رحلتا) 186

عين حنوب 208، 218، 453، 455

عين غزال 257

عيناب 288

عيناتا 582

عينطيرة 10، 26، 27، 38، 39

غ

غاليبي، يسرائيل 255

غازي بن فيصل (الملك) 275

غبريل، نجيب 188

الغبريري 342

غيرة 34، 315، 317 // 252، 264، 265، 319

الغزوي، فوزي 97

غس، حنّا 277، 1439، 457

غطبي، محبت علي 274

الغلاييني، آل 1453، 457

غلوب باشا، جون باشوت 297، 301، 309

259 //

الغشور، سعد الدين 113، 121، 149

غنطوس، سليم 124

غياتيمالا 232

الغزاري، معروف 454

غولان، فليكس 266

غورو، الجنرال هنري 156، 163، 164، 358

172، 176، 180، 184 // 98

غولدمان، فاحوم 142

ق

القاتيكهان 1372، 145

الفاخوري، محمد 124

فاروس 340

فاساريق (الملك) 212، 230، 295، 325، 331، 381

347، 352، 349 // 199، 202، 225، 234، 250، 313

الفاضل، نصح 279، 454

فاطمة الزهراء 31

الفاخوري، فاضل 412

الفالانج 376

الفالوجة 253، 263، 433، 434

فلان ولند، بول 483، 531

فلقين

فطر الدين، سميد 201، 209، 361

فرحات، صبيحي 374

فرسخيا 144

فرعون، هنري 122، 159، 181، 183، 206، 211

228، 224، 225، 227، 238، 239، 251، 261

278، 274-276، 279، 293، 342، 433، 444

447، 544 // 202-204

فون الشباله 276، 382، 434، 438، 441

فرنجة، حميد 181، 224، 227، 229، 251

1322، 1390، 408، 409، 482، 486، 413، 418، 454، 487

491، 1539، 1544، 554

فرنسا 8، 38، 140، 161، 169، 174، 186، 188

194، 196، 198، 199، 194، 196، 198، 199، 197، 193، 192، 176، 178

176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178

176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178

176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178

176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178

176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178

176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178

176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178

176، 178، 176، 178، 176، 178، 176، 178

فريحق، سميد 277، 438-442

الفضل، آل 178، 49

الفضل، بهيج 126

الفضل (هرم) 412

الفضل، فضل 126

الفضل، محبت 206، 229، 230، 539

فضل الله، محمد نجيب 882



كرد، آن سوي 10

كراسي، رشيد 447، 448

كرامي، عبد الحميد 25، 99، 100، 124-126، 128، 146، 153، 157، 177، 181، 196-198، 227، 234، 236، 238، 239، 240، 242، 253، 254، 255، 272، 273، 275، 279، 372، 391 // 204، 202

كراسي، مصطفى 273

كريلان 34

كرستيان 273، 274

الكرنك 34، 304

كركوك 492 // 68، 284

كرد، أنور 385، 457

كرد، عثمان 368، 370، 378، 380، 382

كرد، يوسف 227-279، 285

كرد، يوسف بك 33

كرديت 34، 35، 40، 49

كسبريان 442، 492، 514

كثافة فكتوريا 478

كلينتمو، جورج 131 // 80، 82، 94، 95

كبلان علي 584

كبلان، مصطفى (أنا تورك) 56، 111

كبلان، يوسف 99

كفنا 348 // 232

كنديتي، كلالا 91، 184

كنعان، سليمان 69، 89، 817

كنعان، مارون 60، 179، 294، 277

الكنياكي، سلام 18

الكنياكي، عبد الرحمن 42

كوبري عباس 394

الكوناني، أسعد 413

كوسسكا 469، 61

كوزمي، بروجيت 8

كوزيا 358، 348، 347 // 357

كولان، جاك 122

كولندر، ويدير 60

الكوفرس 251

الكوت 368، 391 // 36

الكني موسيه 8، 18

كيريكنارو، سوريين 348

الكنيلاني، رشيد عاني 166، 167، 173، 273، 281

467 // 163-165، 177، 182، 211-213، 271، 282، 283، 285، 289

كيلوغ، فرانك 99

كيليكيا 348 // 73

الكنياني، عبد الرحمن 106، 187، 131، 138

// 186، 188

ل

اللبنانية 31، 190، 164، 418، 484 // 61، 133

لاكور، والتر 276، 285، 287، 291

لاميسون، مايلز 169

لانس، هنري 358

لاهاي 483

لايك، ساكسيس 349، 358

لبيكي، صلاح 146

لبنان 19، 59، 68، 69، 77، 79، 82، 93، 97

101، 103، 110، 112، 115، 120، 121، 123-126، 128

131، 134، 135، 136، 144، 147، 151-153، 158، 159

161، 164-166، 176-178، 187، 189، 198

192، 193، 197، 204، 208، 210، 214-218، 219، 223، 226

228، 233، 239، 243-245، 252، 253، 255، 257، 259

265، 268، 270، 272، 279-280، 282، 284-286

294، 296، 297، 302، 307، 309، 310، 315، 317-323

325، 329، 330، 332، 334، 338، 341، 343، 345-348

349، 353، 357، 360، 362-364، 365، 369، 373، 374

378، 384، 390، 391، 394، 429، 434، 446، 448، 454

456، 458، 462، 467، 468، 472، 475، 479، 483

485، 487، 494، 496، 516-518، 520، 521، 524-529

534، 536، 542، 548، 549، 567، 569، 572، 579

582، 586، 590-598 // 61، 62، 68، 73، 76، 79-85، 88، 89، 94، 98، 103، 110، 113

116، 124-127، 134، 138، 142، 147، 150، 151، 153

156، 163-165، 167، 169، 173-177، 179، 182

184، 189-193، 197-199، 202-204، 209، 212، 238

239، 250، 251، 254، 282، 284، 303، 305، 311، 316

351-354، 357، 444

اللبية 492

لجنة الانتباهات 99، 115، 140 // 116

لجنة بيل الملكية 158

لجنة التحرير الوطني الفرنسية 194، 219

لجنة التحقيق الدولية 286، 293، 451

لجنة التحقيق الدولية 331، 333، 344، 346

447 // 349، 462

لجنة العزبة العثمانية 48

اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حول فلسطين 229

اللجنة العربية العليا (أنظر أيضاً: المهديّة العربية العليا) 162، 200 // 140، 141

لجنة كينغ كرين 63

لجنة الهدنة المشتركة 442، 444

اللجنة الوطنية للعنّال والطفولة 305

لعمّاد، إميل 126، 225، 258، 272، 341، 384، 438

لعمّاد، سليم 272

اللق 301، 382، 578 // 141، 251، 254، 257-259

اللقطون 252، 257، 258

لطف الله، آل 69، 86، 187، 188

لطف الله، جورج 89

لطف الله، حبيب 77

لطف الله، ميشال 40، 69، 86، 87

لطفاني، شفيق 147

لنمن 68، 69، 71، 106، 197، 221، 229، 244

256-258، 309، 326، 328، 344، 351، 358

// 35، 36، 71، 107، 139، 147، 215، 222

223، 244، 271، 282، 383، 387، 319

لورنس، هنري 116، 330 // 239

اللقطون 95

ليونان 102، 103  
ليفنيدي، جان 89، 135، 142  
لبيد جورج، ميخيد 80، 94  
ليبيا 34  
ليتوانيا 166

م  
مار إلياس بطينا 476  
مار مازون 120  
مازون، بشارة 445، 446، 448  
مارشال (مشروع) 234  
ماركس، كارل 89  
مسبيين، ليس 149  
المسيحيين 62، 161  
مالك آرثر، الجنرال بوفلاس 348  
مالك دهنالد، دامسي 207  
مالك غي 442، 477  
مالك مايكل، هارولد 209  
مالطة 351  
مالتا، شارل 326، 332، 333  
الملكي، عمنان 476  
الملكية 298 // س 251، 256  
ماليزيا 112  
المؤمن، سيف الدين 137 // س 130  
ماسهر، أحمد 303  
مائير أو مايرسون، غيلدا 235  
ميروك، الطراز إسماعيلوس 129، 134-120  
139، 140، 141، 144، 171، 225، 241، 244، 248  
ميروك، موسى 231، 233، 280  
المث 148  
مفتنتر، أبو الطيب 483

المجلد 252، 253، 254، 265  
مجدلاي، نسيم 447  
مجدلاي، يلسن 361  
المجر 27  
الحاييري، عصام 374، 376، 454، 474  
محسن، عبد الله 477  
محسن، سعيد 517  
معصية لاهي قلميلة 203  
المصالي، مصعب 41  
محمد، (النبي) 104  
محمد، نور الدين باشا 255، 289، 291، 378  
محمد رشاد (السلطان) 55  
مختار باشا (القذافي) 505  
الحريسي، حسن 88  
الحفيش، مختار 138  
مختيار نهر البارد 226  
محمدت باشا 135، 335، 512 // س 27-29  
الحفسي، جميل 271  
الحديد 40، 219  
عزاد، سعيد 58  
مراسلات الحسين - مكماهون 68-66  
مراكش 120  
مرجعيون 49، 134، 180، 522 // س 78  
مروم بكه، جميل 97، 131، 134، 142، 151،  
159، 164، 172، 181، 203، 217، 223، 224، 225،  
236، 279، 294، 291، 290، 298، 299، 301، 302،  
302، 354، 357، 371، 373، 382، 427، 410، 480-298،  
428، 479، 579 // س 117-125، 120، 135-133، 150،  
151، 180-186، 181، 188، 199، 440  
مروم بكه، حيدر 183  
لور، جبرائيل أو غيوربال 145، 146، 161، 345، 374،  
389، 390، 444، 548  
مروة، كليل 445

للزعة 215، 484  
المرة 163  
مشار هيردين 244، 251، 253، 256، 436  
مصر 40، 166، 199، 210، 211، 216، 223، 224،  
246، 258، 253، 250، 222، 212، 207، 208، 173، 161،  
289، 291، 295، 297، 299، 300، 302، 310، 314،  
317، 323، 325، 329، 330، 333، 335، 338، 340، 345،  
348، 353-355، 360، 355-353، 387، 396، 400، 410، 413، 418،  
421، 428، 452، 463، 472، 532، 533، 546، 553، 475،  
549، 575، 578، 579، 580-588 // س 30، 36، 42، 66،  
103، 111، 113، 138، 176، 182، 197، 199، 202، 204،  
207، 215، 224، 225، 227، 241، 250، 254، 281، 288،  
301، 303، 319، 322، 323، 435، 437، 441، 444، 448  
مضيق هرمز 396  
للطوب، عيد الرحمن 121  
للطوب، فوري 179، 124، 127  
الموشي، باري 456  
الموشي، مازون 79  
الموشي، نفيس 8  
مغضب، فعيم 288، 288  
مفتي ردة، نظيرة 135، 136، 39  
مفتز، توفيق 161  
للقتي، آل 125، 126، 127، 273، 448  
للقتي، عبد المجيد 125  
للقتي، مصطفى 167  
للقتي، نافذ 273، 274  
للقتي، رشيد 128  
للقتي، مير 274  
متدوذا 26، 35، 40، 46-48، 55، 58  
مكهوي، جميل 177  
مكة 42، 67، 112  
مكماهون، هنري 66، 67  
للبلدية السمونية 26، 91، 101، 174، 232،  
287، 344، 396، 401، 413، 440، 472، 569، 589  
// س 92، 112، 140، 197، 442، 443

## المقارنة 149

المتنبي الأديبي 28، 37، 48

منشئ، جبرائيل 164، 487، 498

منظمة الإغريق 212، 215، 225، 229، 232-234، 241، 245، 254

منظمة (أو هيئة) الأسم للثمنعة 247-249، 252، 245، 279-284، 291، 299-304، 314، 314، 334، 335، 334، 332، 329، 325، 323-321، 319-317، 339، 337، 369، 368، 358-347، 345، 344، 342، 348، 418، 412، 441، 193، 224، 222-229، 232، 235، 239، 309، 355، 433، 434، 440، 442، 444، 448

منظمة أنصار السلم 284، 357، 358

منظمة الجهاد المقدس 289، 241-243

منظمة شنيون 214، 215، 241، 232

للتنظيم الصهيونية 71، 75، 77، 138، 206، 139

منظمة القمع الدولية 557

منظمة الكتائب (الطرق: حزب الكتائب)

منظمة النجادة (قنطرة: حزب النجادة) 219، 168، 167، 229، 215، 204

منظمة الهاغاناه 291، 291، 210، 212، 218، 225، 228، 234، 240-247، 254، 255

المنلا، صمدى 296، 296، 298، 299، 247، 248، 297، 291، 487، 485، 436، 378

أمنية 76

متينا 29، 46

مؤتمر الإسكندرية 232-238، 234

المؤتمر الإسلامي العالم 114، 116، 118، 167، 110

مؤتمر أنشاس 225، 313

مؤتمر برلين 127، 30، 37

مؤتمر بلوجان 141، 287، 415، 416، 427، 447، 224، 447

المؤتمر الثقافي العربي الأول 487، 658

مؤتمر الساحل 146، 147

مؤتمر سنن زيمو 71، 42، 60، 83

## مؤتمر سان فرانسيسكو 247

المؤتمر السوري العام 149، 155، 159، 161، 163، 128، 63

المؤتمر السوري الفلسطيني 80

مؤتمر الصلح (باريس) 156، 59، 81، 82

المؤتمر العربي الأول (باريس) 46

المؤتمر العربي العام 202، 203

المؤتمر العربي الفلسطيني 106

مؤتمر العربي (مشروع) 116، 117، 110

مؤتمر لندن 226، 227

مؤتمر لوزان 333

مؤتمر مونيخ 145، 154

مؤتمر الوحدة السورية 147، 199

المؤتمر الوطني اللبناني 214، 353

مؤتمر يالطا 257

موريسون، هربوت 319

موريسون - غروفي (خطبة) 225، 226

موسكو 213، 235، 236

موسكيني، نيتو 145، 154

موسى (النبى) 584، 169، 184

موسى، إسبيرو هينغ 465-467، 481

موسى، حلمي 18

موسى الكافم (الإمام) 31

الموصل 44، 272، 273، 283

موصلى، بشير 446، 467، 477

مولان، جان 268

موجنة، سعد الدين 169، 351

المير، جوليت 362

ميسلون 126، 149، 143، 128، 166، 168، 172، 76، 83

ميشو، ليجنرال روجيه 88

ميلران، ألكسندر 83، 95، 98

ميناه الحصن 26، 471

## ن

نابلس 131، 134، 251، 252، 257، 258، 248

نابليون الثالث 79

ناصر الدين 244

ناصر الدين، علي 177، 178، 171

النصرة 298، 334، 478، 484، 251، 256

الناصرة 116، 251، 259، 298، 164، 251، 437، 436

نابلي، لداكاه أحمد 199، 186، 109، 102

نقلت 8، 10

نقيب من عبد الله (الأمير) 465، 469

النبطية 33، 33-37، 179، 472

النبي يونس 77

نجا، المفتي مصطفى 76

نجا، جوف 487

النحاس، جبرائيل 328، 563، 561، 563

النحاس، مصطفى 115، 172، 177، 212، 231، 233، 343، 354، 428، 173، 197

نخلة، أمين 176، 368، 589، 591

النرج 147

النمر، نصيب 380

النشاشيبي، آل 481

النشاشيبي، راضى 268

النشاشيبي، ناصر الدين 446

نصار، فاروق 444

النصلي، محيي الدين 148، 447

النصلي، عارف 60

نقاش، ألفرد 170-174، 177، 178، 181، 182، 192، 277، 164، 168، 170-172، 174، 184

نقاش، جورج 434

النقاش، محمد 438، 439

النقيب 328، 334، 436، 238، 239، 238، 448، 442، 438، 437، 258، 254-252

النقراشي، محمود فهمي 196، 382، 321، 322  
// س 250، 293، 303، 310-308، 315-313، 435

نمر، فارس 96

النمسا 26، 35، 145

نجر، موسى 125

نهر إبراهيم 492

نهر الأردن 463 // س 251، 436، 440، 444، 449

نهر الأكني 77

نهر الليطاني 318، 321، 330، 492 // س 254

نهر النيل 399، 432، 589، 592 // س 304

نورامنجيان أفندي، غابرييل 586

نوفل، سليمان 199، 200، 218، 348

نوازي 48

نيروبي 163

نييبروك 309، 319

هـ

الهشم، عزيز 113، 156، 162

الهشمي، طه 166 // س 211، 282

الهشمي، ياسين 116، 117 // س 271، 272

هتلر، أدولف 145 // س 144-147، 154، 157

282، 213، 211، 207

الهرسك 26، 149، 113

الهرمل 287، 388 // س 79

هريو، إمداد 94، 98، 116

هتلر، جان 193-197، 199، 202-204، 210-213،  
219، 221، 224، 569، 578 // س 147

هناشو، إبراهيم 97، 199، 194، 187، 199، 167  
438 // س 116، 117

الهند 112، 215، 229، 232، 271

هنتنبرخ، بول فون 144، 145

هولز، الجنرال جورج 211

هولند 147، 232

هينين 149

هيئة الأمم المتحدة  
(أنظر: منظمة الأمم المتحدة)

الهيئة العربية العليا (أنظر لهذا: اللجنة  
العربية العليا) 314 // س 227، 241

و

وادي التيم 382، 180، 179 // س 163، 176، 179، 175

وادي النيل 116، 334 // س 304، 308

والمشطن 229، 290، 383، 399، 348 // س 222، 225

وايزن، حاييم 49، 171، 176، 177، 181، 142  
// س 207، 230

ويج، إسبيرو (أنظر: موسى، إسبيرو ويج)

وصفي، علي 27

وعد بنفشر 68، 171، 77-75، 141، 144، 161، 162،  
129، 353 // س 163، 169-167، 171، 195، 104، 105،  
107، 205، 213، 220، 248، 354

الولايات المتحدة 174، 194، 206، 212، 247، 248،  
251، 254، 294، 291، 297، 318، 321، 329، 332، 337،  
340، 344، 347، 352، 396، 397، 400، 400، 533، 542، 549  
// س 194، 189، 206، 207، 209، 214، 215، 220-222،  
224، 229، 234، 239، 261، 264، 307، 309، 310، 312،  
354، 358

ولسون، روبرو 63، 82، 94

وخن، الجنرال مكسيم 84 // س 80، 98، 153

ي

اليابان 247 // س 46، 303

ياسين، يوسف 379

ياهو 197، 295 // س 137، 136، 141، 143، 233، 238،  
240، 241، 245، 282، 284، 288، 240

الياني، عبد الله 97، 140، 162، 177، 181، 230،  
261، 271، 177، 384، 416، 454، 447، 448، 454، 449  
472، 544، 546 // س 151

ياتيا 34

يوزك، يوسف إبراهيم 146

يسوع المسيح 384

اليوسفيين 18، 127، 38، 170، 214 // س 174

الينطة 492

اليمس 213، 344، 346، 585، 589

// س 113، 139، 140، 207

ينطا 412

اليوسف، كميل القمسين 371، 373، 381،  
411-414

يوسف، يوسف سليمان (أنظر: فهد)

يوسفلايا 196 // س 220، 232، 113

اليمان 273، 339، 340، 349، 352 // س 126، 127،  
130، 134، 135، 140، 163، 238

يونس، محمد جميل 375، 376









أحمد بيضون

# الشيخ الصغير في زمانه



ISBN 978-9953-74-312-7



9 789953 743127

